

الفوائد الضيائية
المعروف بـ

شرح
سراج



للعامة أبي البركات عبد الرحمن بن أحمد الجامي رحمه الله

٨١٧ — ٨٩٨ هـ

المحشى بتحشية

الشيخ مولانا عبد الرحمن رحمه الله

ومعها

الحواشي المتفرقة

طبعة مبدية صممة مبدية



الفوائد الضيائية

المعروف بـ

شرح
ملک الجانی

للعلامة أبي البركات عبد الرحمن بن أحمد الجاني رحمه الله

٨١٧ هـ — ٨٩٨ هـ

المحشى بتحشية

الشيخ مولانا عبد الرحمن رحمه الله

ومعها

الحواشي المتفرقة

طبعة جديدة موزنة صحيحة



اسم الكتاب : شرح منالجام

تأليف : العلامة أبي البركات عبد الرحمن بن أحمد الجامي بك

الطبعة الأولى : ١٤٣٢هـ / ٢٠١١ء

عدد الصفحات : ٦٢٤

السعر : =/300 روبية

مكتبة البشري

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الهاتف : +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس : +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت : www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني : al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة البشري، كراتشي، باكستان +92-321-2196170

دار الإخلاص، نزد قصه خوانی بازار، پشاور، +92-91-2567539

مكتبة رشيدية، سركي روڈ، كوتله، +92-333-7825484

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور، +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاهور، +92-42-7124656, 7223210

بك لينڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی، +92-51-5773341, 5557926

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة الناشر

الحمد لمن تنزّه عن الألفاظ والحروف والأصوات، والصلاة والسلام على من تنزّل عليه الآيات
البيّنات، وعلى آله وأصحابه هداة الأمة إلى طريق النجاة والسعادات، فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما
تجنّح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسّر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل ﷺ، فإنّهما
الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدنيوية والدنيوية، وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي
إلى صوب الصواب، فوقف جمع من العلماء والمحقّقين أعمارهم لخدمة هذا العلم خدمة لا نظير لها، ودوّنوا
الكتب والرسائل، حتى وصلت إلينا المتون والشروح غضا طريا، لامعا مضيئا.

ولعلك لا تجد مؤلفا مما صُنّف في قواعد اللغة العربية قد نال من الخطوة عند الناس، والإقبال عليه
قراءة وإقراء، وشرحا وتعليقا مثل الكتاب **شرح ملا جامي**، وهو من أحسن شروح "الكافية" لابن حاجب رحمه الله
وأجملها، وقد تداخل في دراستنا النظامية بما استجمع ما لا يحصى عن تعلّمه لمن أراد أن يتعلّم قواعد اللغة
العربية وما فيه من أبحاث أنيقة وأنظار دقيقة وتقريرات رائقة وتوجيهات فائقة، حتى صارت بعده كتب النحو
كالشريعة المنسوخة أو كالأمة المسوخة، وهو من أهم الكتب في علم النحو، وله أهمية كبرى لدارسي هذا
العلم، وتلقاه العلماء بالقبول، وتناولوه دراسة وشرحا، لا سيما في بلاد الهند وباكستان وسائر البلاد الآسوية
والوسطى وما جاورها من البلدان.

وإنا **مكتبة البشري** قد عزمنا على طباعة جميع الكتب الدراسية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا
الراهن، وتنفيذا لعزمنا وتحقيقا لهدفنا أردنا طباعة **شرح ملا جامي** وإخراجه في الثوب الجديد والطباعة
الفاخرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخواننا الذين بذلوا جهودهم في تنضيده وتصحيحه،
وكذلك في إخراجه بهذه الصورة الرائعة، فجزاهم الله كل خير، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد
المتواضع، ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه سميع مجيب.

منهج عملنا في هذا الكتاب:

قد تقرر أن الكتاب **شرح ملا جامي** أحد الكتب الأساسية في منهج مدارسنا العربية، ولأهمية هذا الكتاب قمنا بإحداث طبعه في طراز جديد، فخطونا فيه خطوات تالية:

- بذلنا مجهودنا في تصحيح الأخطاء التي قد توارثت قديماً.
- وراعينا قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، وتقسيم النصوص إلى الفقرات؛ ليسهل فهمها.
- وشكلنا من الكلمات ما عسى أن يلتبس أو يشكل على إخواننا الطلبة.
- ووضعنا عناوين المباحث في رؤوس الصفحات.
- وكما تحيطون علماً أن كتابنا هذا هو شرح لكتاب "الكافية" لابن حاجب رحمه الله، وقد مزج الشارح رحمه الله المتن بشرحه مزجاً، فمن ثم اخترنا اللون الأحمر لمتن هذا الكتاب؛ تمييزاً بين المتن وشرحه.
- وقمنا بتجلية النصوص القرآنية والأحاديث القولية خاصة باللون الأحمر في الحواشي دون المتن.
- وأشرنا إلى تعليقات الشيخ عبد الرحمن رحمه الله التي في حاشية الكتاب بالأسود الغامق في المتن.
- وأشرنا إلى التعليقات المتفرقة التي نقلناها في الحاشية بالعلامات الرقمية.
- وما وجدنا من عبارة طويلة فيما يلي السطر لتوضيح العبارة وضعناها في الهامش بين المعقوفين هكذا: [].
- وما اطلعنا عليه من تكرار شرح الكلمة حذفناه من التعليقات المتفرقة واكتفينا بذكره في حاشية الشيخ عبد الرحمن رحمه الله فقط؛ تجنباً عن التكرار.

هذا، وإن مما هو جدير بالذكر أنه قد قام بتحقيق الكتاب **شرح ملا جامي** لجنة من شباب العلماء والمحققين، قد بذلوا غاية جهدهم، وقد قضوا في هذا العمل وقتاً طويلاً، فجزاهم الله تعالى خيراً. فالرجاء أن يجد القارئ هذه الطبعة سليمة من العيوب إلى حدٍّ كبير.

مكتبة البشرية

كراتشي، باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة؛ لأن موصوفه الاسم،^(١) وهو مذكر لا يعقل، ويجمع هذا الجمع مطردًا صفة المذكر الذي لا يعقل، كالصافنات^(٢) للذكور من الخيل، وجمال^{بالتاء} سَبَحَلَات^{بالتاء} أي ضخمات، وكالأيام الخاليات. أي الماضيات

المرفوعات: إما بالسكون بأن لا يكون لها محل من الإعراب، فيكون الفصل عن سابقها، وإما بالرفع على أنها مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، والتقدير: المرفوعات هذه أو هذه المرفوعات، أو هذا ذكر المرفوعات أو باب المرفوعات. **جمع المرفوع إلخ:** يحتمل أن يكون تحقيقًا للعبارة، ويحتمل أن يكون لدفع سؤال، وهو أن ضمير "هو" لا يجوز إرجاعه إلى "المرفوعات"، ولا إلى واحداه؛ لأن واحد جمع المؤنث يكون مؤنثًا، والمدعى مركب من الإيجاب والسلب، فقوله: "لأن موصوفه الاسم، وهو مذكر لا يعقل" لإثبات الجزء السلبي، وإثبات الجزء الإيجابي بقوله: "ويجمع هذا الجمع"، أي هذا النوع من الجمع إلخ.

الاسم: أي لفظ الاسم، فـ"المرفوعات" صفة له، والصفة ههنا بمعنى القائم به، ثم إن الاسم أعم من الحقيقي والحكمي، فتناول الخبر الجملة. **ويجمع هذا الجمع:** قوله: "هذا الجمع" مفعول مطلق للنوع، أي يجمع هذا النوع من الجمع، أي تجمع صفة المذكر الذي لا يعقل هذا النوع من الجمع.

مطرد: أي دائما أي بطريق القاعدة. **كالصافنات إلخ:** أي "الصافن" صفة المذكر من الخيل. قال - قدس سره - في الحاشية: "الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم، وأقام الرابعة على طرف الحافرة." ناقلاً عن "الصاح". فالصافنات صفة لمذكر لا يعقل، مع أنه جمع بالألف والتاء.

وجمال إلخ: بكسر الجيم جمع جمل بفتحها، بالفارسية: اشترز. و"سبحلات" أي ضخمات. وإنما قال: "كالأيام" وعطف على قوله: "كالصافنات"، ولم يعطف على مدخول الكاف، ولم يقل: "والأيام"؛ لأن الصافنات والسبحلات من جملة الأجسام، بخلاف الأيام؛ فلها من الأزمان. فإن الخالي صفة اليوم، وهو مذكر لا يعقل.

(١) لأنه بصدد أقسام المعرب الذي هو من أقسام الاسم. (علوي)

(٢) صافن: آنچه که بر سه پایه وکثرت اسم چهارم است. (م)

هو أي المرفوع^(١) الدال عليه^(٢) المرفوعات؛^(٣) لأن التعريف إنما يكون للماهية^(٤) لا للأفراد، ما اشتمل أي اسم^(٥) اشتمل على علم الفاعلية،^(٦) أي علامة كون الاسم فاعلاً، وهي الضمة والواو والألف،

لأن التعريف إلخ: دفع سؤال تقريره: أنه لم لم يقل: "هي" موضع "هو" بإرجاعه إلى "المرفوعات"؟ أو لم لم يرجع "هو" إليها بتأويل المذكور وباعتبار الخبر، وهو "ما" في "ما اشتمل"؟ لا يقال: كما لا يجوز التعريف للأفراد كذلك لا يجوز للفرد، وعلى تقدير إرجاعه إلى "المرفوع" يلزم التعريف للفرد؛ لأن "المرفوع" فرد من المرفوعات. لأننا نقول: كما يطلق "المرفوع" على الفرد يطلق على جنس المرفوع وطبيعته، والمراد ههنا جنسه وطبيعته. لا يقال: كما يكون للواحد طبيعته كذلك للجمع طبيعته، فجاز أن يكون المرجع إليه لفظ "المرفوعات"، وكان التعريف لماهيتها؛ لأننا نقول: حيثئذ يلزم أن لا يكون التعريف مانعاً لصدقه على "زيد" في "جاءني زيد"، مع أنه مرفوع وليس بمرفوعات؛ لأن طبيعة المرفوعات لا تصدق إلا على ثلاثة فصاعداً.

أي علامة كون إلخ: أشار به إلى أن الياء مصدرية. **والألف:** لا يقال: إن الألف قد تقع علامة النصب كما في الأسماء الستة، فالامتنياز بين الرفع والنصب وبين المرفوعات والمنصوبات بماذا؟ لأننا نقول: الامتنياز بينهما يقيد الحيثية، فالألف من حيث إنها علامة الفاعلية فالاسم مرفوع حيثئذ، ومن حيث إنها علامة المفعولية فهو منصوب حيثئذ.

(١) يعني أن ضمير "هو" راجع إلى "المرفوع" لا إلى "المرفوعات"، أما الأول فلأن "المرفوعات" دالة عليه دلالة الجمع على المفرد، وأما الثاني فلأن التعريف إنما يكون للماهية الكلية الشاملة لجميع الأفراد، لا للأفراد. (تأكلندي)

(٢) دلالة الجمع على الجنس لا على فرده.

(٣) لأن الجمع يدل على الواحد كـ **﴿اعملوا﴾** على العدل؛ لأنه جزء مدلوله. (علوي)

(٤) لأن التعريف إما بالجنس أو الخاصة، وكل منهما كليات، والأفراد من حيث هي أفراد لا يكون لها جنس ولا فصل ولا خاصة، وإنما يكون لها تشخصات بما يتميز شخص عن شخص. (علوي)

(٥) قسر بـ "الاسم"؛ لأن الكلام في مرفوعات الأسماء، وأيضاً لو أبقى على عمومته لصدق تعريف المرفوعات على الحروف الأواخر، كدال "زيد" في "جاءني زيد" مثلاً، مع أن المرفوع هو "زيد". (عصمت)

(٦) [لم يقل: "على الرفع"؛ لشبهة الدور.] لم يقل: "على الرفع"؛ لأن الخفاء في المرفوع ليس إلا باعتبار مأخذه، فإذا أخذ المأخذ في تعريفه صار من قبيل أخذ المعروف في تعريفه. (عبد الغفور)

والمراد باشتمال^(١) الاسم عليها أن يكون موصوفاً بها لفظاً أو تقديرًا^(٢) أو محلاً،
 ولا شك^(٣) أن الاسم موصوف بالرفع المحلي؛ إذ معنى الرفع المحلي أنه في محل لو كان
 ثمة معرب لكان مرفوعاً لفظاً أو تقديرًا، فكيف يختص^(٤) الرفع بما عدا الرفع المحلي،
 وهو يبحث مثلاً عن أحوال الفاعل إذا كان مضمراً متصلاً كما سيجيء.

فمنه أي من المرفوع أو مما اشتمل على الفاعلية **الفاعل** وإنما قدمه؛ لأنه أصل
 لقرب المرجع إليه المصنف
 المرفوعات عند الجمهور؛

موصوفاً بها: أي كالموصوف بها؛ فإن الحركات والحروف الإعرابية وإن لم تكن أوصافاً، لكنها مشبهة بها؛
 لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب، ويحتمل أن يكون إطلاق الصفة عليها باعتبار أن مدلول الرفع - وهو الفاعلية
 - صفة لمدلول الاسم - وهو الذات - من قبيل تسمية الدال باسم المدلول، ففي عبارته مسامحة.
ولا شك إلخ: أشار به إلى أن الرفع المذكور ههنا لا يختص بما عدا الرفع المحلي، بل يشتمل له، فهذا رد لما قال
 بعضهم - وهو الشارح الهندي - حيث قال: إن اللفظ المرفوع لا يشتمل على الإعراب المحلي، فلا يكون
 "هؤلاء" في "جاءني هؤلاء" مرفوعاً؛ لأن الرفع المحلي يكون في المبنيات، كـ "هذا" في "جاءني هذا". وحاصل
 الرد أن الاسم المعرب يكون موصوفاً بالرفع المحلي؛ لأن معنى الرفع المحلي أنه في محل إلخ.
فكيف يختص إلخ: يعني كيف يختص الرفع المحلي بما عدا الرفع المحلي؛ فإن المصنف - فيما سيجيء - يبحث
 عن أحوال الفاعل المبني، وهو الضمير المتصل، مع أن رفعه ليس إلا محلياً. **أي من المرفوع:** إرجاعه إليه حسن؛
 لأنه مقصود بالذات، ولعدم انتشار الضميرين، ولأن التقسيم أيضاً يكون للحقيقة والماهية كالتعريف؛ فإن قوله:
 "فمنه الفاعل" في المعنى تقسيم، وحسن إرجاع الضمير إلى "ما اشتمل إلخ"؛ لقرب المرجع إليه.

(١) أي لا كاشتمال الكل على الجزء.

(٢) أي يكون في الأصل كذلك.

(٣) دفع لما يتجه على تعريف المرفوعات أنه غير صادق على "هؤلاء" في "قام هؤلاء"؛ إذ هو لبنائه غير مشتمل
 على الرفع. ووجه الدفع أنه مشتمل على الرفع محلاً؛ لأنه في محل لو كان ثمة معرب كـ "زيد وعصا" لكان
 مرفوعاً لفظاً أو تقديرًا. (بإحدى)

(٤) كما خص صاحب "الحواشي الهندية".

لأنه جزء الجملة الفعلية^(١) التي هي أصل الجمل^(٢،٣)، ولأن عامله أقوى^(٤) من عامل

المبتدأ، وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ؛

قائله الزعشمري

جزء الجملة الفعلية: أي جزؤها غالبا، بخلاف سائر المرفوعات، فلا يرد أن "أبوه" في قولنا: "زيد قائم أبوه" فاعل لـ "قائم"، مع أنه جزء الجملة الاسمية. وأما كون الجملة الفعلية أصل الجمل فلأن الفعل الذي هو جزء الفعلية يشتمل الإسناد بأن يكون موضوعا للإسناد، ولأنه وضع الفعل لأن يكون مسندا دائما، مع أن الغرض من الجملة هو إفادة نسبة أمر إلى أمر آخر، بخلاف الجملة الاسمية؛ فإن الإسناد يعرض لها بسبب التركيب، وبعبارة أخرى: أن الجملة الفعلية مرتبطة بنفسها، بخلاف الاسمية؛ فإنها مرتبطة بالرباط.

عامله أقوى إلخ: لأن عامله موجود محسوس، بخلاف عامل المبتدأ و ما هو مثله كالخير؛ فإنه عديم معقول، وقوة المؤثر يقتضي قوة الأثر. قيل: يكون في جانب المبتدأ شيء يعارض بكون عامله أقوى من عامله، وهو أن المبتدأ باق على ما هو الأصل في المسند إليه، وهو التقديم، بخلاف الفاعل؛ فإنه لا يتقدم على المسند، وهو الفعل. وأجيب بأن اللازم منه كون حال المبتدأ أقوى من حال الفاعل، مع أن المقصود هو كون عامل الفاعل أقوى في الأثر من عامل المبتدأ، نعم، يصح ذلك أن يعارض إذا كان المبتدأ أقوى من الفاعل من حيث كون عامله أقوى في الأثر من عامله، وفيه نظر؛ لأن المراد من أولوية الفاعل وعدم أولوية المبتدأ أولوية نفسيهما، لا حالهما ولهذا قال: "وإنما قدمه إلخ"، فكون المبتدأ باقيا على ما هو الأصل في المسند إليه هو المراد ههنا.

لا يقال: إن اللازم من الدليل هو كون الفاعل أقوى من المبتدأ، لا من سائر المرفوعات، وهو المدعى؛ لأننا نقول: المبتدأ أقوى من سائر المرفوعات، وإذا كان الفاعل أقوى منه فيلزم أن يكون الفاعل أقوى من سائرهما، وقيل: الفاعل أقوى من المبتدأ؛ لأن عامل الفاعل يعمل في جميع المفاعيل، مثل: "ضرب زيد ضربا شديدا أمام الأمير في داره =

(١) لأن الامتزاج فيها أشد؛ لأن الفاعل كالجاء من الفعل؛ ولهذا لا يجوز حذف الفاعل وإبقاء الفعل من غير سد المسد، ولأن كلا نوعي الجملة من الإنشاء والخبر يمتشى في الجملة الفعلية من غير احتياج إلى القرينة، بخلاف الجملة الاسمية؛ فإنها في الإنشاء مجاز، كذا قيل، ويرد عليه "من قام؟" و"من أنت؟" و"من هو؟" (تاجندي)

(٢) وذلك لأن الغرض من الجمل الإفادة، وهي فيها أظهر. (جمال الدين)

(٣) لاشتغالها على ما هو موضوع للإسناد. (عبد الغفور)

(٤) لأن عامل الفاعل لفظي، وعامل المبتدأ معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي، ولأن عامله يعمل في المفعولات الخمسة والملحقات، تقول: ضرب زيد ضربا أمام الأمير في داره تأديبا عمرا قائما، بخلاف المعنوي. (تاجندي)

لأنه باقٍ على ما هو الأصل في المسند إليه،^(١) وهو التقدم، بخلاف الفاعل،^(٢) ولأنه يحكم عليه^(٣) بكل حكم جامد أو مشتق فكان أقوى، بخلاف الفاعل؛ فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق، وهو أي الفاعل.....

= عمرا قائما تأديا أبا؛ فإن "زيد" فاعل، و"ضربا شديدا" مفعول مطلق، و"أمام الأمير" ظرف زمان، و"في داره" ظرف مكان، فيكونان مفعول فيه، و"عمرا" مفعول به، و"قائما" حال من "زيد" أو "عمرا"، و"تأديا" مفعول له، و"أبا" تمييز، والعامل في كلها هو الفعل، بخلاف عامل المبتدأ؛ فإنه لا يعمل إلا فيه أو فيما هو مثله كالخبر.

ولأنه يحكم إلخ: فيقال: زيد قائم، وزيد جسم، فيكون في جانب المبتدأ الاستيعاب والشمول، دون جانب الفاعل.

فكان أقوى: التفریع نظري، وهو الذي يلزم التفریع من ما قبله بضم مقدمة، وأشار إلى تلك المقدمة بقوله: "بخلاف الفاعل فإنه إلخ". فلا يرد: أن التفریع ينبغي أن يكون بعد قوله: "بخلاف إلخ"، حتى يتفرع من ما قبله؛ فإنه - قدس سره - أراد أن يكون التفریع عند المتفرع عليه.

إلا بالمشتق: لأن العامل فيه إما فعل أو شبهه، وكل منهما مشتق. قال مولانا عبد: إن "زيد" في قولنا: "أعجبني ضرب زيد" فاعل المصدر، مع أن المصدر مشتق منه، وأجاب عنه بأن المشتقات أعم من أن تكون حقيقة أو حكما، وهو مشتق حكما؛ لأن المصدر في قوة "أن" مع الفعل، هذا حاصل كلامه. أقول: يمكن الجواب أيضا بأن المراد من المشتق ما ليس بجامد، فيشتمل المشتق منه. قال مولانا عص: إن من حكم بأن المراد بالمشتق: المشتق حقيقة أو حكما، والمصدر في قوة "أن" مع الفعل، فقد غفل عن الحكم المستفاد من قوله: "فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق"؛ لعدم الحكم؛ لأن الحكم لا يكون إلا فيما كان الإسناد تاما فيه، وإسناد المصدر إلى فاعله غير تام. أقول: الظاهر أن يكون المراد من الحكم في قوله: "لا يحكم عليه إلا بالمشتق" الإسناد، ويراد من الإسناد مطلق النسبة - مثبتة كانت أو منفية، ناقصة كانت أو تامة - بقرينة قوله: "أسند إليه الفعل"؛ لأن المراد بالإسناد ههنا مطلق النسبة - كذا قالوا - وإلا يلزم أن لا يكون تعريف الفاعل جامعا؛ لعدم صدقه على "زيد" في "أعجبني ضرب زيد".

(١) وهو التقدم على الاسم الأغلب. (ت)

(٢) فإنه آخر وجوبا، بموجب التأخير.

(٣) أي يسند إليه بكل مسند جامد ومشتق، بخلاف الفاعل؛ فإنه لا يسند إليه إلا بالمشتق وما في حكمه كالمصدر لكونه في قوة "أن" مع الفعل، وههنا دقة، وهي أن الفاعل لا يحكم عليه إلا بالمشتق، يعني لو وقع محكما عليه لا يكون إلا بالمشتق، وفاعل المصدر لا يكون محكما عليه، بل مسندا إليه. (تأخري)

ما أي اسم^(١) حقيقة أو حكماً؛ ليدخل فيه مثل قولهم: أعجبني أن ضربت زيداً^(٢)
أسند إليه الفعل بالأصالة لا بالتبعية؛ ليخرج عن الحد توابع الفاعل،

ما أي اسم حقيقة إلخ. فإن قيل: ما العائدة في تخصيص كلمة 'ما' بالاسم، ثم اتعميمه عن الحقيقي والحكمي؟
 أحيب بأن تخصيصها بالاسم لأجل تخصيص كلمة 'ما' بالاسم في تعريف المرفوع على ما مر من أن موصوفه
 الاسم، وقيل: لو اكتفى على عمومها، ولم يفسرها بالاسم يصدق تعريف الفاعل على ادات بني هي معنى
 الفاعل، مع أن الفاعل في اصطلاحات اسحاة هو الاسم لا معناه وإن كان الفاعل في الحقيقة هو المعنى.

ليدخل إلخ. أي ليدخل فيه الفاعل الذي في مثل قوله إلخ. فيكون قوله: 'أن ضربت' في قوة 'ضربت'، فهو
 اسم حكماً. قيل: لو بقي 'ما' على عمومها، ويرد منه شيء، فحينئذ لا يحتاج إلى تعميم الاسم عن الحقيقي
 والحكمي؛ لأن الشيء 'يشتمل' أن ضربت. وأحيب بأن تخصيص عصة 'ما' سنة مؤكدة بينهم، فيفسر بالأعم
 الأقرب المعروف، والأعم الأقرب هو الاسم؛ لأن 'الشيء' أعم من الاسم، وهو أعم من الفاعل.

أسد إليه الفعل قد مولانا عص: الأولى أن يقال: أسد إليه بالأصالة الفعل أو شبهه؛ يتناول شبه الفعل
 الذي أسد إليه بالأصالة، أقول: وما احتاره الشرح أيضاً صريح من صرف المعروفة بينهم؛ لأن ذكر المقدم
 وترك المؤخر بالمقايضة شائع، وكذلك ذكر الأصل وترك الفرع بالمقايضة معروف بينهم، وشبه الفعل فرع
 بالنسبة إلى الفعل. قيل: لتعريف يتقص قولنا: ما ضرب ريد؛ لأن فيه سبب لإسداد، وكذلك يتقص بفاعل
 بشرط، مثل: إن ضربت ضربت؛ لأن فيه فرض الإسداد. وأحيب بأن مرد من لإسداد مطلق بسبب، تامة
 كانت أو ناقصة - فإن إسداد المصدر إلى فاعله ناقص - حرية كانت أو إشائية، مثبتة كانت أو مفيدة، محققة
 كانت أو مقدرة. وإليه أشار مولانا عبد.

ليخرج إلخ. المراد بإخراج التوابع إخراج بعضها، وهو المعصوف بالحرف وإبدال؛ إذ الإسداد في التوابع ليس إلا
 فيهما، بخلاف السعت والتأكيد وعطف الياء؛ فإن التابع إذا كان صفة مثل: 'جاءني ريد العام' لا يحتاج إلى
 القيد بالأصالة؛ لعدم إسداد الفعل إلى 'العام' أصلاً، وكذلك إذا كان تأكيداً مثل: 'جاءني انقوم كلهم'، وكذا
 عطف البيان، كذا ذكره مولانا عص.

(١) [مفسره: لأن لكلام في الأسماء، (ح)] لا وجه لتأخير هذا التعميم عن قوله: 'ما اشتمل'، وبم فسر كلمة

'ما' بالاسم؛ لأنه امتداد بعد الحمل على المتبادر، ولا بد من التعميم؛ ليصح التعريف، فلا يتجه أن كلمة 'ما'

عام يشمل جميع الصور، فلا وجه لتخصيصه وتعميمه، (تأهني)

(٢) لأن "أن ضربت" اسم حكماً؛ لأنه في تأويل "ضربك زيداً". (عل)

وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات^(١) غير التابع بقريئة ذكر التوابع بعدها. أو شبهه أي ما يشبهه^(٢) في العمل، وإنما قال ذلك؛ ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وأفعل التفضيل والظرف. وقدم^(٣) أي الفعل أو شبهه عليه أي على ذلك الاسم، واحترز به عن نحو: "زيد" في "زيد ضرب"؛ لأنه مما أسند إليه الفعل؛ لأن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه في هذا المذهب لأنه مقرر الإسناد الحقيقة،^(٤) لكنه مؤخر عنه. الفعل

قريئة ذكر إلخ أي اعتبار القيد بالأصالة في الحدود كلها بقريئة ذكر التوابع بعدها قال مولانا عبد. إن التوابع بعيدة عاية السعد، والقريئة لا بد أن تكون في نفس التعريف أو متصلا به. أو شبهه كلمة "أو" للتوابع، لا للنشك والتشكيث، فأشار إلى أن فاعل بوعان، أحدهما؛ ما أسند إليه الفعل، وثانيهما؛ ما أسند إليه شبه الفعل، فلا يرد أن يرادها لا يلائم مقام التعريف؛ لأن التعريف بتحقيق، وكلمة "أو" تنريد. في العمل وإنما قال ذلك، ولم يقل: "ما يشبهه في الاشتقاق" لئلا يجرح فاعل المصدر؛ لأنه مشتق منه، وإنما لم يقل: "ما يشبهه في الدلالة على الحدث" لئلا يجرح فاعل الطرف؛ لأنه لا بد من الحدث **وقدم** عطف على "أسند" أو حال، ولا بد حينئذ من تقدير "قد"؛ لأنه لا بد في الماضي امشت من "قد" صاهرة أو مقدرة **لأن الإسناد إلخ** فقوله: "وقدم عليه" قيد احتراري عند من عمم الإسناد عن الإسناد الظاهري والحقيقي. لا يقال: "أريد" في "زيد ضرب" خارج القيد بالأصالة، فلا يحتاج إلى إحراجه إليه؛ لأننا نقول: القيد بالأصالة في مقابلة اتعية، مع أن الإسناد إلى ضمير الشيء إسناد إليه في الحقيقة، فيراد قوله: "في الحقيقة" لدفع ما ذكر.

(١) يعني لا بد من اعتبار الأصالة في تعريفات تلك المنصوبات لإحراج توابعها، فتأمل. (عصمت)

(٢) أو في الدلالة على الحدث. (عبد الغفور)

(٣) الجملة حالية بتقدير "قد"، (عبد الغفور)

(٤) لاتحادهما معنى، وقيل: أسند إليه أيضا، فكرر الإسناد؛ لأنه إذا ذكر المسند وذكر بعده ما يصبح بالإسناد يعقد بينهما إسناد، فإذا ذكر بعده ضمير ذلك الاسم يعقد بينهما إسناد آخر، فكرر الإسناد (عبوي)

والمراد تقديمه عليه وجوبا؛ ليخرج^(١) عنه المبتدأ المقدم عليه خبره، نحو: كريم من يكرمك. فإن قلت: قد يجب تقديمه إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا، نحو: في الدار رجل. قلت: المراد وجوب تقديم نوعه^(٢)، وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه، بخلاف نوع ما أسند إلى الفاعل. على جهة قيّمه أي إسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل أو شبهه^(٣)، به أي بالفاعل،

تقديمه عليه أي على ذلك الاسم، "وجوبا" لأن الفرد الكامل في التقديم هو التقديم على سبيل الوجوب، والمنطق ينصرف إليه. **نوعه**: أي نوع ما أسند إلى الفاعل. **إسنادا واقعا**: أشار به إلى أن قوله: 'على جهة قيامه به' صفة المصدر المحذوف؛ فإن كون الظرف صفة إما يكون باعتبار متعلقه. **على طريقة إلح** يقال: عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته: أي على طرزه وطريقه وشكله، والمراد من قيام الفعل قيام مدلوله، أي مدلول الفعل الاصطلاحي، فلا يرد ما قيل: إن المراد من الفعل في قوله: 'ما أسند إليه الفعل' إما الفعل الاصطلاحي، أو الفعل الحقيقي الذي هو المصدر، لا سبيل إلى الأول؛ لأن الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل، ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنه لا حاجة حينئذ إلى قوله: "أو شبهه". فالصمير في "قيامه" حينئذ يعود إلى بعض مدلول الفعل الاصطلاحي، وهو الحدث الذي هو فعل حقيقي، والصمير في قوله: "أو شبهه" يعود إلى مدلول الفعل الاصطلاحي؛ لأن شبه مدلول الفعل الاصطلاحي هو مدلول شبه الفعل الاصطلاحي؛ لأن شبه الفعل الاصطلاحي هو شبه الفعل لا مدلوله.

(١) فإن المبتدأ هو كلمة "من"، أسند إليه 'كريم' وقدم عليه، لكنه لم يقدم عليه وجوبا، فيخرج عنه، وهذا مبني على ما ذكر من أن الإسناد إلى ضمير الشيء، إسناد إليه في الحقيقة، أو على أن المشتق وحده مسند إلى المبتدأ، لا على القول بأن المشتق مسند إلى ضمير المبتدأ، والمجموع مسند إلى المبتدأ. (علوي)

(٢) [أي نوع الفعل أو شبهه. (ح)] أي وجوب تقديم نوع الفعل على ما أسند هو إليه، لا وجوب تقديم نوع الفعل على الفاعل؛ لأنه يستلزم الدور. (جاهندي)

(٣) لأن المصنف هنا بصدد تعريف نوع من أنواع المرفوعات.

(٤) أي على طريقة تؤدي قيام الفعل أو شبهه أي مصدرها الذي تضمنها، يقال: عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته: أي على طرزه وطريقته، وإحار متعلق بـ 'أسد' أو صفة لمصدره أي إسنادا على طريقة إسناد القيام، وإلى الثاني أشار الشارح. (جاهندي)

فطريق قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم^(١) أو على ما في حكمها كاسم الفاعل ^{في الإسناد إلى الفاعل} والصفة المشبهة، واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله^(٢) كـ "زيد" في "ضرب زيد" على صيغة المجهول. والاحتياج إلى هذا القيد إنما هو على مذهب من ^{أي عن جهة الخ} لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف ^{عنه}، وأما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب "المفصل"^(٣) فلا حاجة إلى هذا القيد، بل يجب أن لا يقيد به.^(٤) مثل "زيد" في قام زيد، فهذا مثال لما أسند إليه الفعل، ومثل "أبوه" في زيد قائم أبوه،^(٥) فهذا مثال لما أسند إليه شبه الفعل.

والأصل في الفاعل أي ما ينبغي^(٦) أن يكون الفاعل عليه

على صيغة المعلوم أي وذلك علامتها أو من لوازمها. مثل زيد الخ. أشار به إلى المسامحة التي في عبارة المصنف، وهو من المسامحات المشهورة؛ لأن من البين أن الفاعل ليس عين هذا المركب. **والأصل** في اللغة: ما يتني عليه الشيء، وفي العرف: القاعدة، والمراد ههنا ما ذكره الشارح، فيكون بمعنى 'الأولى'. **أي ما ينبغي الخ**: واحاصل أن الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه، أي طبيعة الفاعل تقتضي قربها بالفعل، وهو انطاهر من كلامه، لكن قد يرول ذلك الاقتضاء لعارض يقتضي رجحان البعد أو وجوبه، ونظير ذلك أن طبيعة الماء لا تقتضي إلا البرودة، لكن قد تزول لماع هو الشمس أو النار، وإما =

(١) وذلك لأن القيام ثبوت موجود لأمر واتصاف ذلك الأمر به، والتعير عنه ليس إلا بصيغة المعلوم. (عبد الغفور)

(٢) وإن كان للمصدر المجهول؛ لأنه في قوة 'أن' مع الفعل المجهول. (عبد الغفور)

(٣) والشيخ عبد القاهر، فإمهما مالا إلى ما ذهب إليه أكثر المتقدمين المصريين. (عبد الغفور)

(٤) حتى يدخل مفعول ما لم يسم فاعله فيه أيضا. (عل)

(٥) قيل: لو قال: 'أبوه' لكان نصا فيما قصده؛ لأن 'أبوه' يحتمل أن يكون متدا، وفيه: أنه لو كان مبتدأ

لوجب تقديمه على 'قائم' كما في 'زيد قائم'. (عبد الغفور)

(٦) إشارة إلى أن 'الأصل' ههنا بمعنى 'الأولى'، إلا أن في التعبير عنه به إشارة إلى أن وقوعه بعد الفعل بمنزلة

الأصل والقاعدة. (ج)

إن لم يمنع مانع ^١ أن يلي الفعل المسند إليه، ^٢ أي يكون بعده من غير أن يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته؛ ^٣ لأنه كالجاء من الفعل؛ لشدة احتياج الفعل إليه، ^٤ ويدل على ذلك إسكان اللام في "ضربت"؛ ^٥ لأنه لدفع ^٦ توالي أربع حركات.....
 كون الفاعل كالجاء

= لم يقل: 'وَأَصْلُ نَ يَبِيه' مع أنه أحصر وأشمل، أما الأول فصاهر، وأما الثاني فلأن الضمير حينئذ يرجع إلى أحد الأمرين، وهو الفعل أو شبهه؛ لزيادة السكون في الدهن، وبالإشارة إلى أن الفعل أصل في هذا الحكم، وشبه فعل مدحوق به، فوضع المظهر موضع المنصهر بالإشارة إلى ذلك، وفي: 'نَ يَبِيه' 'وَأَصْلُ نَ يَبِيه' لأنه لو كان كذلك يتوهم أن المقصود هو قرب الفعل إلى الفاعل مع أن المقصود هو العكس، هكذا في مولانا عيسى. مانع والمدح ما ذكره بقوله: وإذا انتهى لإعراب إلخ. المسند إليه أشار به إلى أن اللام لمعهده. يكون بعده إلخ أشار به إلى أن المراد من 'لوي' هو السعدية بلا وسطة، وهذا هو مفهوم 'لوي' عند بعضهم، ولا يرد حينئذ ما قيل: إن قوله: 'يبي' يشتمل ما إذا كان فاعل قبل الفعل أيضا. وبدل على إلخ اعلم أن إسكان اللام في 'ضربت' دليل على جرئية الفاعل به، وهو يرمي يرم من العلم بامعة العلم بامعور.

- (١) أي من تنقيده، وإن لم يوجب موجب له؛ لأن الأصل بمعنى 'لأول' يعني عن حوار الطرف الآخر، ومن الظاهر أن الأولوية إنما تتحقق على تقدير عدم المانع وعدم الموجب. (تأشيري)
- (٢) هذا يكتسب احتماليين، أحدهما: أن اللام لمعهده احاصل من تعريف الفاعل، وثانيهما: أنه إشارة إلى أن المراد بالفعل: المسند إلى الفاعل حتى يشمل شبه فعل أيضا؛ لأن الأصل فيه أيضا يتقدم، ولكن وجهة، أما شاي فظاهر؛ حصول التعميم. وأما الأول فلأن الفعل أقوى من شبه الفعل، فإذا كان يتقدم ههنا أصلا كان في فاعل شبه الفعل بالطريق الأولى، فتأمل. (تأشيري)
- (٣) بما قال: 'من معمولاته'؛ إذ لفصل بـ 'إلا' لا يخرج عن النسبة، مثل: 'ما ضرب إلا ريد عمر'. (تأشيري)
- (٤) وذلك لأن النسبة إلى الفاعل جزء مفهوم لفعل، ففاعل يحاح الفعل بيه في العقل والتحقيق، فيكون الفاعل كاجزاء الذي يحتاج الكل إليه. (تأشيري)
- (٥) أي فيما إذا اتصل بالفعل ضمير الفاعل. (ح)
- (٦) ليس كون الفاعل كاجزاء عنه مستقنة لذات، ولا يرم توي أربع حركات في مثل: 'ضرب ريد' أيضا، وليس كونه مصمرا متصلا بالفعل عنه مستقنة لذات، ولا يرم التوي في مثل: 'ضربت' أيضا، بل مجموع كون الفاعل حسب لفظ مصمرا متصلا، وكونه حسب المعنى كاجزاء، باعث لكون المجموع كالكلمة الواحدة. (عصمت)

فيما هو بمنزلة كلمة واحدة، **فلذلك** ^(١) الأصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل **جاز ضرب غلامه زيداً** ^(٢) لتقدم مرجع الضمير ^(٣) - وهو زيد - رتبة، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقاً، بل لفظاً فقط، وذلك جائز، وامتنع ^(٤) **ضرب غلامه زيداً** لتأخر مرجع الضمير - وهو زيد - لفظاً ورتبة، فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، وذلك غير جائز، خلافاً للأخفش وابن جني، ومستندهما في ذلك قول الشاعر: ^(٥)

لا ير

فلذلك الخ قيل: اللام والفاء للتعيل، فأحدهما كاف، وأجيب بأن اللام لتعيل دون الفاء؛ فإنها تعيد أن كون أولي أصلاً علة لجوار التركيب الأول وامتناع اتركيب الثاني، والفاء ستعريع، فيفيد أن العزم بالحوار والامتناع في التركيبين المذكورين مترتب على العلم بالأصل المذكور سابقاً. وبن جعل الفاء للتعيل أيضاً لا يلزم الاستدراك؛ لأن اللام للاستدلال من وجود العلة - وهي الأصل المذكور - على وجود المعلوم - وهو حوار التركيب الأول وامتناع اتركيب الثاني - والفاء للاستدلال من العزم بوجود العلة على العلم بالمفعول، فاللام استدلال من الوجود، والفاء استدلال من العلم. وعدم أن ما بعد "لذلك" يكون دليلاً بما قبله، وهو الذي يرم من العلم بالمفعول العزم بالعلة، وما قبله دليل على لما بعده، وهما الحوار ليس دليلاً على أن الأصل في الفاعل قرب الفعل، لأنه مع تساوي الفاعل والمفعول أيضاً يحور، نحو: 'ضرب غلامه زيد'. **خلافاً للأخفش وابن حي الخ** يسكون الياء. فإنهما حورا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضاء الفاعل، هذا ما ذكره مولانا عبد.

(١) اللام للتعيل والفاء للتفريع.

(٢) فهو لم يكن الأصل المذكور يتمتع بذلك التركيب؛ لروم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة (تأشكدي)

(٣) تقدم شيء على أمر رتبة: كون شيء حاجة مقتضية للتقدم، سواء تقدم بالفعل أو لم يتقدم، وهو حينئذ في حكم التقديم؛ لأن ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب، فيكون من قبل وضع السبب موضع المسبب. (عبد العفور)

(٤) أي امتنع تركيب اتصال فيه ضمير المفعول بالفاعل المتقدم. (ج)

(٥) وأجيب بأن هذا لصورة الشعر، والمراد عدم جواره في سعة الكلام، على أن خلاصهم في عدم الحوار، وليس كذلك، بل خلاصهم في حوار أمثال المذكور؛ لجوار اتصال الضمير الراجع إلى المفعول بالفاعل عندهما؛ لشدة اقتضاء الفعل إلى المفعول به كالفاعل، صرح به المحقق التفتازاني في 'المطوب' وغيره. (تأشكدي)

جزى " رَبُّهُ عَنِّي بَن حَاتِمِ "١٢ جزاء الكلاب العاويات (١٣) وقد فعل

وأجيب عنه بأن هذا لضرورة الشعر، والمراد: عدم جوازه في سعة الكلام، وبأنه لا نسلم (١٤) أن الضمير يرجع إلى العدي، بل إلى المصدر الذي يدل عليه الفعل، أي جزى رب الجزاء.

حرى رَبُّهُ الْح والمقصود بالتمثيل هو الضمير في 'رَبُّهُ' فإنه راجع إلى 'العدي'، وهو مفعول به، وقوله: 'رَبُّهُ' فاعل، وقوله: 'جزاء لـكـلاب' نصب على نزع الحافض، و'الكلاب' جمع لكب، و'العواء' صوت الكلب، وقيل: المراد من 'الكلاب العاويات' الظلمة، فإنه يكون لضمهم حراء في الأحره، والمراد من الضمة شرار أساس. وقد فعل 'ي' وقد فعل الله تعالى بعد حراءه 'عني' أي عن حبيبي، أو المراد: وقد يفعل الله تعالى، فقوله: 'وقد فعل' على سبيل التناوؤ؛ ففهم يعبرون عن المضارع المتحقق الوقوع بالماضي، فقوله: 'وقد فعل' حمّة حرية، وقوله: "جزى ربّه عني إلح" جملة دعائية.

ودنه لا نسلم إلح ولا يخفى أن الخواص الأول أولى من الخواص الثاني؛ فمما قدمه التفسير على السمع، أو نقول: تقديمه على السمع أيضاً من الأسس الوقع بينهم؛ فإن ذكر كلام الخصم وجره إلى نفسه ثم التكرم به صريح خاص. رب الخراء أي صاحب حراء، وهو الله تعالى، وإذا كان الضمير راجعاً إلى 'العدي' يكون الرب بمعنى پرورنده لا بمعنى الصاحب.

(١١) فـ'حرى' من الخراء، وهو انقضاء، و'عني' أي عن قسي، والكسب: كل سبع عقور، وعنت على الناح، و'العاويات' بالعين المهملة والواو - وروى بالهمزة والذال، كما جاء في الحديث من العواء بضم، صوت السباع، ومعنى: حراء المؤديات من شرر أساس، أصل غيرهم، وهو القتل، ففي الخواص قتل المؤديات من أساس وحب، وما قيل: به أريد بالكلاب غير كلب الماشية والصيد؛ فإنه قتل من غير صلاة مردود بأن قتل كلب انزع وغير لصار مموع عند الأئمة الأربعة. وقد فعل 'حمّة حرية' حال من 'أرب' الواقع في الدعائية مفيدة لقبول الدعاء ووقوع المطلوب على أكّد الوجوه تفاؤلاً، فبست معصوفة، ولا لزم عطف خبر على الإشاء، ولا بدعائية تأكيد؛ لأن 'قد' لم يدخل على الدعاء. (حل ش)

(١٢) والمعنى: حرى لله من قسي عدي بن حاتم ما يحزى الكلب العاوي، وهو جرائه وضرره، 'وقد فعل' أي فعل الله ذلك وأجاب. (بحار أحمد)

(١٣) عواء بالضم: بئث شغل وكرت وكرت وغيره، يعاوي الكلاب أي يصاخبها. (ص) وقد فعل: إخبار بإحالة دعائه تفاؤلاً. (عت)

(١٤) هذا تأويل وحمل الكلام على غير الظاهر، والخواص الأول هو الظاهر الموافق للعرف. (عبوي)

وإذا انتفى ^١ الإعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظاً ^{نمير} فيها أي في الفاعل المتقدم ذكره صريحاً ^٢ وفي ضمن الأمثلة، ^٣ والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة، والقرينة أي الأمر الدال عليهما ^٤ لا بالوضع؛ إذ لا يعهد أن يطلق ^٥ على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة عليه،
دالة

في الفاعل المتقدم: أي في جنس الفاعل المتقدم إلخ، لا في فرده المذكور سابقاً؛ لأنه غير مقصود، وهو ظاهر، وكذا المراد في جنس المفعول المتقدم إلخ. أشار به إلى دفع ما قبل من أن المصنف لم يذكر المفعول من قبل مع أن المرجح إليه لا بد أن يكون مذكوراً. تقرير الجواب أن الفاعل قد سبق حسبه صريحاً لأنه عرفه - وقد سبق في ضمن الأمثلة في قوله: "قام ريد"؛ لأنه يجمع تحقق الفرد بدون الطبيعة، فلا يرد أنه لم يسبق في ضمن الأمثلة إلا فرد الفاعل لا حسبه، وأيضاً قد سبق المفعول في ضمن المثال في قوله: "ضرب علامه ريدا"، وقد عرفت أن وجود الفرد بدون وجود الطبيعة ممتنع.

والمفعول المتقدم إلخ وكذا المفعول المتقدم ذكره في ضمن الفاعل؛ لأن الفاعل مقابل للمفعول، ويتقلل الدهش من أحد المتقابلين إلى الآخر، كانتقاله من الورد إلى السبل وبالعكس مع أنهما متقابلان.

الأمر الدال عليهما أي على الفاعلية والمفعولية، واعلم أن القرينة هي الأمر الدال على الشيء بلا وضع، لا الأمر الدال عليه بالوضع، لكن لما كان البحث ههنا عهما فقال كذلك، فلا يجب بسبب وجود القرينة تقدّم الفاعل في نحو: "أكرمت موسى حلي" و"أكل الكمثرى يحيى". ولقائل أن يقول: لا بد أن يكون القرينة هي الأمر الدال على الشيء بالوضع لا بدونه؛ لأن القرينة مستعملة، والمستعمل أحص من الوضع، والأحصى مستلزم للأعم، فتدبر. =

(١) هذا بيان ما يعرض بالفاعل، فيوجب تقديمه على المفعول بعد أن كان حائز التأخير عنه، ولفظاً "نمير أي لفظ الإعراب لا تقديره. قوله: 'فيهما' راجع إلى الفاعل المذكور صريحاً والمفعول الذي دل عليه سياق الكلام في قوله: 'والأصل أن يلي الفعل'، وما ذكره في توجيه تقدم ذكر المفعول ضعيف، فتدبر. (تأملندي)

(٢) في قوله: "قمنه الفاعل". (ج)

(٣) لأن إحضار الفرد متضمن لإحضار جنسه. (عبد الغفور)

(٤) أي على هيئة الفاعلية والمفعولية.

(٥) إذ لا يقال: إن "ضرب" مثلاً قرينة على الزمان الماضي وعلى الحدث. (علوي)

= قال الفاضل السمعاني فيه: أنه إن أريد "لا بالوضع" لم يرم أن يكون اللفظ الدال على المعنى المجازي قريبة عليه، ولم يقل به أحد، وإن أريد "لا بالوضع" ولا عما يستلزم، يرم أن لا يكون اللفظ قريبة لمعناه التصمي والالتزامي، مع أنه يكون اللفظ قريبة لهما، فالأول أن يقال في تفسير القرينة: هي الأمر الدال على الشيء من غير الاستعمال فيه. هذا الكلام وقع من مولانا عصام الدين، وتعد الفاضل اسم إلا أن مولانا عص قال موضع قوله: "فالأول": فالصواب أن يقال: هي الأمر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما.

واعلم أن حاصل كلامه أنه إن أريد أن القرينة هي الأمر الدال على شيء لا موضع ذلك الأمر له، فيرم أن يكون اللفظ الدال على المعنى المجازي قريبة عليه كالأسد بالنسبة إلى الرجل الشجاع، وإن أريد به أنه لا موضعه له ولا موضعه شيئاً يستلزم ذلك الأمر له، فيلزم حينئذ أن لا يكون اللفظ قريبة لمعناه التصمي والالتزامي. بيان الملامة أن اللفظ يكون موضوعاً للمعنى المطابق، ولا يكون موضوعاً للمعنى التصمي والالتزامي، والمعنى المطابق يستلزم للمعنى التصمي والالتزامي استلزاماً معاً، لا استلزاماً آخر، وحينئذ اندفع الإشكال بالمعنى المجازي، لأن لفظ الأسد مثلاً وإن لم يكن موضوعاً لمعناه المجازي، ولكنه موضوع لما يستلزمه، وهو الحيوان المفترس.

أقول: لقائل أن يقول: عند المحققين منهم أن في المجاز وصفاً نوعياً، فيكون اللفظ موضوعاً للمعنى المجازي بالوضع السوعي، فله لا يخور أن يكون المراد من قول الشارح: "لا بالوضع" أنه من موضع سوعي وشخصي، فلا يزم أن يكون اللفظ الدال على المعنى المجازي قرينة عليه؟ لا يقال: المتبادر من الوضع هو الوضع الشخصي، وجب حمل الألفاظ في التعريفات على المتبادر بلا قرينة واضحة؛ لأن يقول: لا سلم أن يكون ذلك تعريفاً، لم لا يخور أن يكون بيان حكم من الأحكام أو تفسيراً له؟

وللقائل أن يقول: لم لا يخور أن يكون المراد من قوله: "لا بالوضع" أن لا يكون للوضع دخل فيها، فحينئذ لا يرد الإشكال على اللفظ باعتباره في معناه المجازي؛ لأن لموضع دخلاً فيه وإن قلت: يرم حينئذ أن لا يكون اللفظ قريبة لمعناه التصمي والالتزامي؛ لأن لموضع دخلاً فيهما، قلت: لا سلم ذلك؛ لأنهم صرحوا أن التصمي والالتزام قسمان لدلالة العقيدة عند أرباب النحو، لا لدلالة اللفظية الموضوعية، وهما قسمان لدلالة اللفظية الموضوعية عند الميرانيين.

ثم أقول: ما ذكره الفاضل المذكور بقوله: "إن الأول أن يقول بدق قوله: "لا بالوضع": لا بالاستعمال" مما فيه نصر؛ لأن هذا التبديل لإخراج اللفظ الدال على المعنى المجازي عن مفهوم القرينة، وإدخال اللفظ الدال على المعنى التصمي والالتزامي فيها، وكلاهما حاصل من قيد "لا وضع"، أما لإدخال مفهوم الوضع في الدال عليهما، وأما خروج المجاز فله إذا وجد استعمال اللفظ في المعنى المجازي كاستعمال لفظ الأسد في الرجل الشجاع، فلا شك أن الاستعمال أحص من الوضع، فإذا كان فيه لاستعمال فيكون فيه الوضع أيضاً؛ لأن صدق الأحص يستلزم صدق الأعم.

وللقائل أن يقول: مفهوم القرينة يصدق على المهمل، وهو اللفظ الدال بلا وضع، فيرم كون المهمل قرينة أيضاً، إلا أن يقال: اعتبر في المهمل السبب الكلّي أي م يكن فيه وضع أصلاً، خلافاً للقرينة، فإن فيها وضعاً في الجملة، كما أن "الحمام" في "رأيت الأسد في الحمام" قرينة على أن المراد من الأسد هو الرجل الشجاع، وفيه وضع نوعي

فلا يرد^١ عليه أن ذكر الإعراب مستغنى عنه؛^٢ إذ القرينة شاملة له،
المصنف

إد القرينة شاملة له ساء على رغم أن القرينة هي الأمر الدال على الشيء مطلقاً، سواء كان بالوضع أو لا. قيل: لو كان المراد من القرينة: 'الأمر الدال على الشيء مصقلاً' أيضاً يصح، ولا يلزم الاستعناء عن الإعراب؛ فإن استعناء القيد الثاني عن الأول جائز. لأن التعميم بعد التحصيل شائع بينهم. ونقائل أن يقول: هذا غير نافع، لأنه لو قيل: إن المصنف لو قال: 'إذا انتفت القرينة' بدون ذكر 'الإعراب' لكان أسبب بالنسبة للاحتصار، إلا أن يقال: إنما يكون الاحتصار مع رعاية حفظ التوضيح في الكلام. قال الشيخ الرضي: إن قوله: وجب تقديم الفاعل على المفعول بمعنى أن تقدم المفعول على مجرد الفاعل غير حائر للروم الانتاس، لكن يجوز تقديمه على الفعل والفاعل، مثل: عيسى أكرم موسى؛ لعدم الانتاس حينئذ؛ لعدم حوار تقدم الفاعل على الفعل.

قال مولانا عص: إن كلام الشيخ الرضي مما لا يحتاج إليه؛ لأن تقدم المفعول على الفعل قرينة لكون المقدم عليه مفعولاً؛ لعدم حوار تقدم الفاعل على الفعل، فهو حارج بقوله: 'وإذا انتفى القرينة'. أقول: كلمة 'إذا' في قوله: 'وإذا انتفى' يدل على الوقوع، فالمعنى: أن وقوع انتفاء الإعراب والقرينة ثابت عند تقدم الفاعل على المفعول في هذه الصورة، وأما عند تقدم المفعول على الفعل والفاعل لا يمكن انتفاء القرينة؛ لأن تقدم المفعول على الفعل قرينة لكون المقدم عليه مفعولاً، فلا التباس حينئذ مع أن الكلام في الالتباس.

قال مولانا عص: إن الاعتراض بأن الإعراب مستغنى عنه؛ إذ القرينة شاملة له مع جوابه بيس شيء؛ لأن القرينة هي الأمر الدال على تعيين الشيء، أو تعيين المخدوف، كدلالة الأكل في قوله: 'أكل الكمثرى نجى' على حركة الفتحة في 'الكمثرى'، ولا يكون الإعراب دالاً على ذلك التعيين، فالامتيار بين القرينة والإعراب حاصل بدون القيد المذكور، وهو 'لا بالوضع'، وبعبارة أخرى أن القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ، أو على تعيين المخدوف، لا ما يدل على المعنى، فالمعنى: أنه إذا انتفى الإعراب لفظاً، وانتفى قرينة الإعراب، فلم يعلم أن الإعراب الساقط ما هو؟ وحينئذ لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة.

(١) تقرير ورود: أن القرينة أعم من الإعراب؛ إذ هي شاملة له، وانتفاء الأعم يستلزم انتفاء الأخص، فهو قيل: إذا انتفى القرينة ستعني عن ذكر الإعراب. وتقرير الجواب: أن الإعراب مؤول بالوضع، والقرينة ما لا يدل بالوضع، فلا يكون أعم، ويقال: لو قيل: 'المراد بالقرينة قرينة الإعراب' سدفع ذلك الإيراد؛ إذ لا شبهة أن انتفاء قرينة الإعراب لا يستلزم انتفاء الإعراب. (نور الحق)

(٢) يعني أن ذكر الإعراب رائد غير محتاج إليه، فيه رد على الهندي حيث قال: وكان يكفيه أي المصنف أن يقول: 'إذا انتفت القرينة'؛ إذ الإعراب من القرائن. اللهم إلا أن يقال: الإعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه، فلا يسمى قرينة، وهو سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام التباس، لو قال: والأوضح أن يقول: إذا خيف اللبس يكفي لما عرفت. (محرم)

وهي إما لفظية^(١) نحو: **ضَرَبَتْ موسى حبلًا**، أو معنوية^(٢) نحو: **أكل الكمثرى يحيى**.
 أو كان الفاعل **مضمرا متصلا** بالفعل بارزا كـ "ضربت زيدا"، أو مستكنا^(٣) كـ "زيد
 ضَرَبَ غلامه" بشرط أن يكون المفعول متأخرا عن الفعل؛.....

= أقول: إن 'الأكل' في قوله: 'أكل الكمثرى يحيى' يدل على تعيين الشيء، وهو نفس الفاعل، ولا يحتاج إلى تعيينه أولا باحركة ثم دلالة الحركة على افعالية أو افعولية، أي لا يحتاج إلى الوساطة، فإذا عرفت ذلك عرفت أن القيد المذكور في تعريفها، وهو قوله: 'لا يوضع'، ليستار 'قربة' عن الإعراب، لا يقال: لا بد من اعتبار شيء آخر حتى يجب تقديم الفاعل، وهو أن لا يكون للفاعل تابع مثل: 'أكرم موسى الفاضل عيسى الفاضل' رفع 'الفاضل' في الأول وصبه في الثاني، فهو قدم 'عيسى' عليه أيضا يعلم أن الفاعل ماذا، بقربة إعراب ارفع؛ لأننا نقول: هو خارج بقوله: "والقربة" فإن إعراب الصفة قربة لفظية لا معنوية.

صربت إلح فإن تاء التأنيث موصوعة للتأنيث، فهي تدل على كون الفاعل مؤنثا، والألف في 'أحيى' للتأنيث، والقربة لفظية، خلاف "أكل الكمثرى يحيى"؛ فإن القربة فيه معنى الأكل لا لفظه، والقربة فيه معنوية.

متصلا بالفعل والمراد من الاتصال معناه الاصطلاحي - وهو كون الصمير مما لا يستقل في التنفص لا معناه المعنوي، والمراد من الفعل إما الفعل المعنوي، فيشتمل شبه الفعل، أو المراد الفعل الاصطلاحي، بكونه ذكر الأصل وترك الفرع بالمقايسة، أو المراد من الفعل العامل كما في تنازع المعين، فلا يرد حينئذ ما قال الفاضل السمعاني من أن ذكر قوله: 'بالفعل' يدل على أن الشارح حمل المتصل على معناه المعنوي، كما ذكر مولانا عصام الدين أن قوله: 'متصلا' يطلب صفة على تقدير أن يراد منه المعنى المعنوي لا الاصطلاحي، فلا فائدة في قوله: 'بالفعل'، بل يتوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل، وليس كذلك؛ لحرمانه في 'رويد زيدا' مثلاً، فيلزم خروج صورة اتصال شبه الفعل وأسماء الأفعال، مع أنه أيضا لم يجب تقديمه، فالأولى ترك قوله: "بالفعل" وحمل المصمر المتصل على المصمر المتصل اصطلاحا، وهو يتناول الصمير المتصل شبه الفعل وأسماء الأفعال أيضا.

بشرط إلح لا يقال: لا يحتاج إلى هذا الشرط؛ لأن تقديم المفعول على الفعل قربة على كون مقدم عليه معمولا؛ لامتناع تقدم الفاعل على الفعل؛ لأننا نقول: هذا إنما يصح إذا كان الكلام في الالتباس، وليس كذلك، بل الكلام في تقديم الفاعل عند كونه مضمرا متصلا. قيل: يسعى أن يذكر هذا الشرط فيما إذا انتهى الإعراب =

- (١) أي تكون معروفة بالتنفص، وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كناء التأنيث، نحو: صربت موسى حبلًا. (محرم)
- (٢) يعني تعرف بملاحظة من غير مدخل اللفظ فيها، مثل: استحلقت المرتضى المصطفى **سنة**، ونحو: 'أكل الكمثرى يحيى'؛ لأن أحدهما م يصحح للفاعل. (محرم)
- (٣) لا يحق أن الكلام في بيان عارض يوجب تقديم الفاعل بعد أن صحح لتأخير، والمستكن ليس كذلك. (ح)

لئلا ينتقض بمثل: زيدا ضربت، أو وقع مفعوله أي مفعول الفاعل بعد "إلا" بشرط
توسطها بينهما في صورتَي التقديم والتأخير، نحو: ما ضرب زيد إلا عمرا، أو بعد
معناها، نحو: إنما ضرب زيد عمرا، **وجب تقديمه**^(١) أي تقديم الفاعل على المفعول
في جميع هذه الصور،^(٢).....

= فيهما قطا، مثل: أكرم موسى عيسى؛ فإنه إذا قيل: 'عيسى أكرم موسى' لا يجب تقديم الفاعل عليه.
وأجيب بأن انتفاء القرينة عند تقدم المفعول على الفعل مع انتفاء الإعراب غير متصور؛ لأن القرينة حينئذ تقدمه
عليه؛ لا متنازع تقدم الفاعل عليه، فالتقدم عليه لا يكون إلا مفعولا، وأجيب أيضا بأنه لا يصح التركيب
المذكور، وهو قولنا: عيسى أكرم موسى؛ لالتباس المفعول بالمتدأ بأن كان "عيسى" متدأ وما بعده خبره.

لئلا ينتقص إلخ: فإن الفاعل فيه مضمّر متصل مع عدم تقديمه على المفعول؛ لأنه لا يصح تقديمه على الفعل.
مفعول الفاعل: أي مفعول فعل يتعلق ذلك الفعل بالفاعل، أو المراد من المفعول معناه النغوي، فيصح إضافة
المفعول إلى الفاعل. **بشرط توسطها إلخ:** لأنه لو قيل: 'ما ضرب إلا زيد عمروا' يلزم الفاصلة بين المستثنى
وبين آلة الاستثناء، وهو باطل. رد بأنه جار تقدم المفعول على الفاعل مع "إلا"، مثل: ما ضرب إلا عمرا زيد،
ولا ينقلب الحصر أيضا كما سنذكره.

والتأخير: أي تأخير الفاعل؛ فإن تقديمه يتضمن تأخير المفعول. أو **بعد معناها:** قيل: لو قال: بعد 'إلا' أو 'إنما'
لكان أحصر. وأجيب بأن لو قال كذلك يكون القول كاذبا؛ لأنه ليس بعده، بل يكون بعد 'إنما' الفعل، مثل:
إنما ضرب إلخ؛ لأن 'إنما' يتضمن شيئين، أحدهما: لفظة 'ما'، وثانيهما: معنى 'إلا'، فلا يكون المفعول بعد لفظة
'ما'، فلا يكون بعد 'إنما' أيضا، ولكنه يكون بعد معناها لا محالة.

في جميع هذه الصور: وإيراده ليس لأجل أن الحملة الجزائية وهي قوله: "وجب تقديمه" - غير تامة، فيتم بصم
قوله: 'في جميع هذه الصور'، بل إيراده لأنه لما وقع بعد بين الشرط واجراء فأورده لإظهار المراد؛ فإن المراد هو
تعلق الوجوب بـ 'جميع هذه الصور'، لا إلى بعض منها، وهو محل التوهم، أو بقوله: انقصود من إيراده بيان هذه
الصور على سبيل الإحتمال؛ ليستدل على كل منها بالتفصيل بقوله: "أما في صورة انتفاء الإعراب إلخ".

(١) جزء بقوه: 'انتفى' أو 'كان' أو 'وقع'، وأيما كان فجزاء الساقية محذوف، أما كونه جزاء الأول فلاصلاته
وتقدمه، وأما الثاني فلقربه. (محرم)

(٢) بما قل ذلك وإن كان يعنى عه؛ ليمرغ عليه التفصيل بقوله: 'أما في إلخ'. (علوي)

أما في صورة انتفاء الإعراب فيهما والقريضة فللتحرز^١ عن الالتباس^٢، وأما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال^٣ الانفصال^٤، وأما في صورة وقوع المفعول بعد "إلا"، لكن بشرط توسطها بينهما في صورتى التقديم والتأخير، فلثلا ينقلب الحصر المطلوب؛ فإن المفهوم من قوله: "ما ضرب زيد إلا عمرا" انحصار ضاربة زيد في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر.....

فلمنافاة إلح قالوا: لأنه يلزم خلاف الفرض؛ لأنه فرض كونه متصلا به. ولقائل أن يقول: هذا لو صح، فإذا فرض اتصال 'زيد' به في قولنا: "ضرب زيد عمروا" يجب أن لا يتقدم المفعول عليه؛ لأنه خلاف الفرض، فالأولى أن يقال: لأجل أنه يلزم خلاف المقرر؛ لأنه لو قدم عليه يلزم انفصال الضمير، وهو خلاف المقرر، ويمكن حمل عبارته على هذا المعنى، ويمكن أن يراد من الفرض الوقوع في كلام محد الخشي هو الفرض المطابق لواقع، فلا إشكال حينئذ، وقيل: إنما وجب التقديم في هذه الصورة؛ لأنه كالحجز من الفعل، ويمتنع وقوع كلمة بين أجزاء الكلمة.

انحصار ضاربة إلح قال المحد الخشي مولانا عند: هذا إنما يصح إذا كان الفاعل من الأمور خاصة كزيد مثلا، وأما إذا كان من الأمور العامة فلا، مثل: "ما ضرب أحد إلا ريذا"، فلا يخور حينئذ أن يكون زيد مضروبا لشخص آخر؛ لعدم وجود فاعل حر حتى يكون زيد مضروبا به؛ لأن جميع المفاعيل مدرج تحت "أحد"، فهو قيل: ما ضرب زيدا إلا أحد لا ينقلب الحصر.

قال مولانا عص على محد الخشي: إن المراد إما أن جميع الأحد ضرب ريذا، أي ما ضرب أحد أحد إلا جميع أحد ضرب ريذا، والمنقصود أنه ضرب جماعة مخصوصة له، أي ما ضرب أحد من الجماعة المحصورة أحد إلا ريذا، فإن كان الأول فيكون التركيب كادبا، وإن كان الثاني فيكون الفاعل حينئذ من الأمور الخاصة.

(١) يعني لو لم يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم يقينا أن الفاعل هو الأول؛ لكونه لتقدمه أصلا، أو الثاني حوار التأخير أيضا، فندفع هذا الالتباس وجب تقديمه، (محرم)

(٢) المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبعي. (عبد الغفور)

(٣) يعني لو آخر يلزم الفصل عن الفعل مع كونه متصلا وكالتئمة.

(٤) أي يلزم في التأخير انفصال الضمير، وهو خلاف ما فرضناه.

(٥) هذا ظاهر في المثال المذكور وصائرهما كان الفاعل حاصلا، أما إذا كان عاما فلا، كقولك: "ما ضرب أحد إلا ريذا"؛ وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضروبا له. (عبد الغفور)

والمفهوم من قوله: "ما ضرب عمرا إلا زيد" انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر،.....

= أقول: الجواب عنه بأن يحمل التركيب على معناه الأول؛ لأنه مع أن يحمل الكلام على غير ظاهره، وما ذكره من الكذب مدفوع؛ لأن المراد من قوله: "فإن المفهوم من قولنا إلخ": أن التركيب كان دالا على انحصار الضارية وعدم انحصار المضروبية، فالتركيب المذكور يدل على ذلك، مع قطع النظر عن الخارج ونفس الأمر، وعدم دلالة على ذلك إنما يكون خصوصية المادة، فحينئذ لا يرد ما ذكره مولانا عبد، وما ذكره مولانا عص أيضا كما لا يخفى على المتأمل.

أقول: لا يقال: إن ما ذكره مولانا عبد جار أن يكون تحقيقا لكلام الشارح لا اعتراضا عليه، ومآله يرجع إلى جواب سؤال مقدر بأن ما ذكره الشارح بقوله: "فإن المفهوم من قولنا إلخ" يتقص بقولنا: 'ما ضرب أحد إلا ريذا' لعدم الحصر المذكور فيه، فما ذكره مولانا عبد الرحمن جواب عنه، وحاصله: أن الحصر المذكور فيما إذا كان الفاعل خاصا، وأما إذا كان عاما فلا يكون الحصر المذكور فيه؛ لأننا نقول: على هذا التقدير يزم أن لا يجب تقديم الفاعل على المفعول فيما إذا كان الفاعل من الأمور العامة، واللازم باطل، وإليه يشير كلام المصنف.

ثم أقول: إن المطلوب محتف باعتبار اختلاف التراكيب، فالحصر المطلوب في قولنا: "ما ضرب زيد إلا عمرا" ما ذكره الشارح، والحصر المطلوب في قولنا: 'ما ضرب أحد إلا ريذا' هو ضارية أحد في زيد مع عدم جواز ضاربيته لغير زيد، ولو قدم المفعول ينقلب هذا الحصر؛ لأنه يفهم من قولنا: 'ما ضرب زيد إلا أحد' انحصار مضروبية زيد في 'أحد' مع جواز ضارية أحد لغير زيد. فينقلب الحصر المطلوب منه، ويمكن حمل كلام الشارح على هذا المعنى، فذكر قوله: "فإن المفهوم من قولنا إلخ" على سبيل التمثيل، فإذا كان كذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عبد.

ثم المراد من قوله: "فإن المفهوم من قولنا إلخ" هو من مثل قولنا، أو من قولنا ومثله، قيل: إذا كان الفاعل من الأمور الخاصة أيضا لا يصح انحصار المذكور، كقولنا: "ما خلق الله على أحسن الصور إلا يوسف"؛ فإن يوسف لا يكون محبوقا لآخر، وأجيب بأن المراد أن التركيب كان دالا على انحصار الضارية وعدم انحصار المضروبية بمجرد النظر إلى المفهوم مع قطع النظر عن الخارج، فالتركيب المذكور يدل على ذلك، ولكن عدم الجواز إنما يكون في نفس الأمر. ولا يخفى عليك لو قيل: إن قاعدة الابعاء ونكاتهم محتصة بالتراكيب الصادقة، ولا يوجد في كلام الابعاء تركيب صادق مع كون الفاعل أو المفعول عاما غالبا وإن كان موجودا مع قبة، ولا يلتفتون إلى التراكيب الكوادر، فحينئذ لا يجوز إجراء القاعدة المذكورة على قولنا: 'ما ضرب أحد إلا ريذا'؛ لأنه كاذب، فلا يرد ما ذكره مولانا عبد، فتأمل.

فلو انقلب أحدهما بالآخر^(١) لانقلب الحصر المطلوب.

وإنما قلنا: بشرط توسطها بينهما في صورتَي التقديم والتأخير؛ لأنه لو قدم المفعول على الفاعل مع إلا،^(٢) فيقال: ما ضرب إلا عمرا زيدا،^(٣) فالظاهر أن معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو؛ إذ الحصر إنما هو في ما يلي "إلا"، فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل، لكن لم يستحسنه بعضهم؛ لأنه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها.^(٤)

ما يلي إلا: فيكون الحصر في عمرو في المثال المذكور، فاقصود منه انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جوار أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر.

بعضهم: وهذا البعض هو الأحفش وعند القاهر والسكاكي، وم يجوزه جمهور لحة؛ لأنه لا يجوز أن يكون ما بعد المستثنى إلا معمولا ما قبلها، فما عده في مثال مذكور هو 'زيد'، والمستثنى 'إلا' هو 'عمرا'. فالشارح حمل كلامه على مذهب هذا البعض؛ لأنه حوره ولكنه يستحسنه، أو حمل كلامه على ما هو المتفق عليه؛ لأن أكثرهم م يجوزوه، والبعض المذكور لم يستحسنه كما عرفت، فعدم الاستحسان متفق عليه.

قصر الصفة إلخ: لأن المقصود قصر ضاربية زيد في عمرو، وضاربيته لا تتم إلا بعد ذكر 'زيد' مع أن القصر متحقق قبل ذكره، ومعنى تمام الصفة أنها نسبت إلى موصوفها.

(١) بتقديم المفعول على الفاعل في الصورة الأولى، وتقديم فاعل على المفعول في الصورة الثانية. 'انقلب الحصر المطلوب'؛ لأن تغيير التركيب يستلزم تغيير المعنى؛ لأن المعنى مستفاد من التركيب، فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الأولى، والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية؛ لئلا ينقلب الحصر المطلوب في كل واحد منهما. (محرم)

(٢) كما ذهب إليه السكاكي وجماعة من السحويين، أما عند أكثرهم فلا يجوز؛ لأنهم م يجوزوه، أن يعمل ما قبل 'إلا' فيما بعد المستثنى بها، إلا أن يكون تابعا به، أو معمولا بعبر عامه، أو مستثنى منه، فكأنه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه، أو مال إلى ما ذهب إليه الجماعة. (عبد العفور)

(٣) تخص فيه معيار: الظاهر وغير الظاهر، ففصل اشرح بدين المعيين، فقال: فالظاهر أن معناه إلخ. (محرم)

(٤) إد المقصود في 'ما ضرب إلا عمرا زيدا' هو انصرب لصادر عن زيد لا مصق انصرب، وفي 'ما ضرب إلا زيد عمرا' هو انصرب الواقع على عمرو لا المطلق. (جم)

وإنما قلنا: "الظاهر أن معناه كذا"؛ لاحتمال^(١) أن يكون معناه: ما ضرب أحداً أحداً إلا عمراً زيد، فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر، وهو أيضاً خلاف المقصود، وأما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى "إلا"؛ لأن الحصر ههنا في الجزء الأخير، فلو أخر الفاعل لانقلب المعنى قطعاً.

وإذا اتصل به^(٢) أي بالفاعل ضمير مفعول نحو: ضرب زيدا غلامه، أو وقع أي الفاعل بعد "إلا" المتوسطة بينهما في صورتَي التقديم والتأخير نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد، وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفاً، أو وقع الفاعل بعد معناه أي معنى "إلا"، نحو: إنما ضرب عمراً زيد،

أن يكون معناه: أي معنى 'ما ضرب إلا عمراً زيد' ما ضرب أحداً أحداً إلخ، فيكون المستثنى مفعلاً، واستثنى منه فيه متعدد كما يكون المستثنى أيضاً متعدد، فيه، فيكون حينئذ زيد ضارباً وعمراً فقط، ولا يكون عمرو مصروباً لآخر بدليل قوله: 'ما ضرب أحداً أحداً'. ثم اعمم أن قوله: "لا احتمال أن يكون إلخ" ليس دليلاً لظهور الذي ادعاه الشارح، بل هو بيان الاحتمال الذي يستدعيه الظهور الذي ادعاه، ودليل الظهور هو المداهة؛ لأن استفادة المعنى المذكور من التركيب المذكور نديهي لا يحتاج إلى دليل، فلا يرد أن الدليل لا يثبت الدعوى الذي هو الظهور.

انحصار صفة إلخ: أي صفة الضارية والمضروبية، يعني يكون الحصر حينئذ في كليهما مع أن المقصود الحصر في أحدهما المتوسطة إلخ: ولم يقل: 'شروط توسطها' كما قال فيما سبق؛ لتفنن في العبارة. مثل ما عرفت: من أنه لو قدم مع "إلا" لا يجب تقدم المفعول.

(١) كما ذهب إليه جماعة من المحويين، أما عند أكثرهم فلا يخور استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف. (عبد الغفور)

(٢) وكذا إذا اتصل بصلة أو صفة ضمير المفعول عند من لم يخور الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي نحو: ضرب زيدا الذي ضرب غلامه، وأكرم هنداً رجل ضرب غلامها. (عبد الغفور)

أو اتصل مفعوله به بأن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو أي الفاعل غير ضمير متصل به، نحو: ضربك زيد، **وجب تأخيره** أي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور، أما في صورة اتصال ضمير المفعول به؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، وأما في صورة وقوعه بعد "إلا" أو معناها؛ لئلا ينقلب الحصر المطلوب، وأما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا، والفاعل غير متصل؛ لمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل، بخلاف ما إذا كان الفاعل أيضا ضميرا متصلا؛ فإنه حينئذ يجب تقديم الفاعل^{المفعول} "نحو: ضربتُك".

مفعوله به أي مفعول الفاعل به، وإضافته إلى الفاعل مثل إضافة الفاعل إليه، كما وقع في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله، فالمراد: مفعول فعل يتعق ذلك الفعل إلى الفاعل، أو المراد من المفعول معناه المعنوي، ويحور إرجاع ضمير إلى الفعل أيضا. **غير ضمير متصل به** بأن لا يكون ضميرا، أو كان ضميرا ولكن لم يكن متصلا به بل بالمفعول، أو كان ضميرا منفصلا؛ لأنه لو كان متصلا حكمه ما مر من وجوب تقديمه لفاعل؛ لأن الفاعل إذا كان ضميرا متصلا به يجب تقديمه على المفعول، سواء كان المفعول متصلا أو لا، فلا يرد حينئذ ما قيل: لا يحتاج إلى قوله: "وهو غير متصل" بعد ما قال. "أو اتصل مفعوله"، ولا يرد أيضا أن في نحو: "ريد ضربتُ" يكون المفعول فيه ضميرا متصلا بالفعل مع أنه يجب تقديمه لفاعل فيه. ودلت لأنه خارج بقوله: "وهو غير متصل به"؛ لأن الضمير المستتر فيه فاعل متصل بالفعل.

وجب تأخيره ولم يقل: وجب تقديمه؛ أي تقديم المفعول؛ لأن الكلام في الفاعل، فيسعي أن يشت الأحرار له، وفيه ما مر في قوله: "وجب تقديمه". **لمنافاة الاتصال الخ** واحاصل أن المفعول متصل بالفعل في اللفظ لا في المعنى، بخلاف الفاعل المتصل به؛ فإنه متصل في اللفظ والمعنى. وهذا لا يلزم توالي أربع حركات في "ضربتُ"، بخلاف ما إذا قيل: "ضربتُ" بالحركات لأربعة، فإذا كان المفعول متصلا به في اللفظ فهذا الاتصال أيضا يباقي توسط الفاعل الغير المتصل به بين الفعل والمفعول متصل به، وأما إذا كان الفاعل ضميرا متصلا يجب تقديمه، سواء كان المفعول متصلا أم لا، وهذا قال: وهو غير متصل؛ لأنه لو كان متصلا فحكمه ما مر من وجوب تقديمه على المفعول، وهذا أيضا لم يقل فيما سبق: إذا كان الفاعل مضمرا متصلا والمفعول غير متصل؛ فإن المفعول سواء كان متصلا أو غير متصل يجب تقديم الفاعل عليه.

(١) لأنه الأصل ولا يوجب العدول. (عل)

**وقد يحذف الفعل الرفع للفاعل لقيام^(١) قرينة^(٢) دالة على تعيين المحذوف جوازا أي حذفاً جائزاً في مثل: "زيد" أي فيما كان جواباً لسؤال محقق لمن قال: من قام؟ سائلاً عمن يقوم به القيام، فيجوز أن تقول: "زيد" بحذف "قام" أي قام زيد، ويجوز أن تقول: "قام زيد" بذكره. وإنما قدر^(٣) الفعل دون الخبر؛
أي زيد قام**

وقد يحذف. وكلمة 'قد' تميد التقليل، وحذف الفعل يكون قبلاً؛ لأنه على خلاف الأصل، ومع قلته لا يصح إلا عند وجود قرينة لفظية أو معنوية له دلالة على تعيين المحذوف.

الرفع للفاعل أشار به إلى جواب سؤال تقريره: أن البحث عن الفاعل يقتضي بيان أحوال الفاعل مع أن حذف الفعل من أحوال الفعل؟ تقرير الجواب: أن حذف الفعل وإن كان من أحوال الفعل ظاهراً، ولكنه من أحوال الفاعل مآلاً؛ لأن حذف الفعل من حيث إنه رافع للفاعل فهو من أحوال الفاعل، بمعنى أن البحث عنه يرجع إلى البحث عن الفاعل بأن الفاعل إما فاعل يحذف فعله جواراً، وإما فاعل يحذف فعله وجوباً.

لقيام قرينة أي وقت قيام قرينة يجعل اللام للتوقيت لا للأجل والعلية؛ لأن قيام القرينة شرط لا علة؛ فإن العلة تنافي حوار الحذف؛ لأنها تقتضي وجوبه. وإن قلت: إضافة بين العلة المستلزمة والحوار. لا بين العلة المصححة والحوار، فلا حاجة حينئذ إلى جعل اللام للتوقيت، قلنا: نعم، إلا أن المصادر من العلة المستلزمة، فيسعى أن يجعل اللام للتوقيت. ولقائل أن يقول: إن القرينة علة مصححة للحذف فلا يحتاج إلى قوله: "حواراً". إلا أن يقال: إirاده لتوضيح والتصريح بما علم ضمناً، واحتياهم الاحتصار في المنى بشرط حصول التوضيح، أو يقال: إirاده لرعاية المقابلة بقوله: 'وجوباً'. **حذفاً جائزاً:** أشار به إلى أن المصدر بمعنى اسم الفاعل وصفة للمصدر المحذوف، ويحتمل أن يكون مميّزاً أيضاً.

(١) اللام للتوقيت لا للأجل؛ لأن قيام القرينة مصحح لا باعث. (عبد العمور)

(٢) مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام. (عبد الغفور)

(٣) جواب سؤال، وهو أن يقال: لم لم يجعل من باب تقدير خبر بتقدير: 'زيد قام'؛ ليكون جملة اسمية، فيصابق الجواب السؤال، وهو "من قام"؛ لأنه جملة اسمية أيضاً. وتقدير الجواب: أنه لم يجعل منه لأجل إنباع، وهو كثرة الحذف، وتقليل الحذف أو وإن كان الحذف خلاف الأصل، وأجيب عنه أيضاً بأن "من قام" جملة اسمية صورة، فعلية حقيقة؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى، لكنه لما أريد الاحتصار، وذن بكلمة واحدة على ذات الفاعل =

لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف أحد جزئيهما، والتقليل في الحذف أولى. وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر،^١

لأن تقدير الخبر إلخ وبوقش على جوده بوجهين، الأول: أن السائل يعلم الفعل - وهو قيام زيد - فالقيام معلوم عنده بقربة السؤال، فاجتهول عنده من يقوم به القيام، ولهذا يسأل عنه، فيبغى أن يقدم ما هو مجهول. فالجواب بأن يقال: زيد قام. والثاني: أن السؤال جملة اسمية، فيسعى أن يكون اجواب أيضا كذلك؛ ليطابق مع السؤال، وأحيب عن الأول بأن مساط القاعدة آخر، الأخير كما قالوا، فيسعى أن يتأخر 'زيد' بأن يجعل جزءا آخر، ويمكن اجواب أيضا بأن اجواب المضائق أن يكون من يقوم به القيام هو الفاعل لا المتدأ؛ لأن حمل الشيء على المتدأ إنما يكون مقصودا في الحملة الاسمية لا الفعلية مع أن السؤال جملة فعلية مآلا؛ لأن "من قام" في قوة "أقام زيد أم عمرو" إلى غير ذلك.

وأحيب عن الثاني بأن السؤال أيضا جملة فعلية؛ لأن "من قام" في قوة "أقام زيد أم عمرو" إلى غير ذلك، ولكن السؤال عن كل واحد واحد متعسر، فسأل عنه في صم المصنوع الكمي فيقال: "من قام"، ففي اجواب روعي المطابقة حقيقة لا صورة؛ تسيها على أصل السؤال، وإذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عص حيث قال: في قوله: 'لأن تقدير الخبر إلخ' بحث، وهو أن في حذف خبر مناسبة بين السؤال والاجواب، وفي حذف الفعل تقليل الحذف، والثاني لا يعارض الأول فضلا أن يرجع عليه، ألا ترى أنهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الإضمار على شريطة التفسير. لا يقال: "أقام زيد" ليس جملة فعلية؛ لأن الجزء الأول همزة الاستفهام، فالجزء الأول حرف لا فعل؛ لأنا نقول: همزة الاستفهام حرف، والحرف لا يقع جزء الحملة، فهي لا تخرج الحملة الفعلية عن الفعلية. لا يقال: لا يجوز أن يكون تقدير "من قام": 'أريد قام أم عمرو قام' إلى غير ذلك، لا "أقام زيد أو قام عمرو" لأن نقول: الاستفهام بالفعل أولى من الاستفهام بالاسم.

- ومعنى الاستفهام، انقلب احملة اسمية، ففي اجواب روعي تسيه على أصل السؤال، وقد حققنا الخيب هذا المعنى - كما يسعى - في حاشية 'شرح تلخيص المفتاح'، وقيل: لو قدر كذلك يصادق السؤال صورة ولا يصادق معنى؛ لأن 'من قام' سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم، و'زيد قام' يعيد تقوي الحكم وتكرر الإسناد. (علوي)

(١) فظهر الفرق بين المثالين، وأيضا الأول في سعة الكلام والثاني في تصيقه، وفيه إشارة إلى أنه لا يقلب لصورة الشعر الحذف الجائز واجبا، وبه يظهر أن الحذف في كلام الأديب السليع واقع، فالأول لخرد التمثيل والثاني للاستشهاد. (باجندي)

نحو قول الشاعر^(١) في مرثية يزيد بن هشل: **لَيْبِكَ** على البناء للمفعول **يزيدٌ** مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله **ضارعٌ** أي عاجز ذليل، وهو فاعل الفعل المحذوف، أي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر،^(٢) وهو "من يبكيه"، وأما على رواية "لَيْبِكَ"^(٣) يزيد "على البناء للفاعل ونصب "يزيد" فليس مما نحن فيه،

هذا القول

يريد. أي عني يريد؛ لأن المكاء يتعدى بـ "على"، لكنها حذفت؛ لكثرة الاستعمال.

وأما على رواية إلح: ولا يخفى أنه عني تقدير الساء للفاعل تقدم المفعول إما لورن الشعر أو للاهتمام بشأن يريد؛ لأن الكلام فيه، وأما عدم كونه مما نحن فيه؛ لأنه لا يكون حوا للبناء المقدر حينئذ؛ لعدم محل السؤال حينئذ؛ لأن الفعل لا يتم بدون الفاعل؛ لأن مفهومه يستدعي الفاعل فهو كالحزء، فالسؤال حينئذ يكون بعد ما تم الفعل به، فيكون فعله مذكورا حينئذ، بخلاف ما إذا كان عني البناء للمفعول؛ لأن مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل لتمام الكلام معه، فيكون للسؤال محل حينئذ.

ونقلوا عن العارف الرومي قدس سره - أنه على تقدير بناء المفعول أيضا ليس مما نحن فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون قوله: 'ضارع' مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: 'ليبك'، وقوله: 'يزيد' منادى حذف حرف الداء عنه أي يا يريد، وإخمسة البدائية معترضة. وذلك لأن المناسب للمقام أن يدعى أن الصارع واحتسب لما وقع في شدة وبقمة نسب موتك يا يريد، ناسب أن يبكي عليهما دولك؛ لأنك في رحاء وبعمة.

أقول: كلام مولانا الرومي حسن، ولكنه غير مضر للمقصود؛ لأن المقصود هو التمثيل، وهو حاصل بجعله مسيا للمفعول، وذلك لأن قوله: "فليس مما نحن فيه" سلب كني، ونقيضه الإيجاب الحرفي، لا السلب الحرفي، -

(١) هو ضرار بن هشل، عني ما وقع في 'المطول'، وفي 'الرضي': البيت حارث بن هشل، وفي 'المهل': قول أم ضرار بن هشل. (جسم)

(٢) المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول.

(٣) على الساء للفاعل فليس مما نحن فيه، وعلى الساء بمفعول أيضا لو جعل 'يريد' منادى حذف حرف ندائه، وجعل 'ضارع' مفعول ما لم يسم فاعله لـ 'ليبك' لا يكون مما نحن فيه، نقل هذا التوجيه عن المولى خلال الدين الرومي قدس سره. فإن قلت: إذا ذكر الفعل يخرج الشعر عن الورن، فكان واجب الحذف، فلا يكون مثال الحذف بطريق الحوار، قلت: التمثيل باعتبار أنه كلام فصيح مع قطع النظر عن كونه شعرا، فتأمل. (عصمت)

**خصومة^(١) متعلق بـ "ضارع"^(٢) أي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء^(٣)؛
لأنه كان ظهيرا للعجزة والأذلاء. وآخر البيت:**

وغتبط مما تطيح الطوائح

والمختبط: السائل من غير وسيلة،^(٤).....

= وعنى اساء للمفعول مما نحن فيه في الحمئة، فيصح جعله لتمثيل، خلاف ما إذا كان مسبا لفاعل. وقوله:
'ليست' أمر العائب معتل الآخر. ويحتمل أن يكون 'يريد' مفعول ما لم يشم فاعده، وقوله: 'ضارع' مبادئ
حذف النداء عنه، وقيل. يحتمل أن يكون 'ضارع' بدل العبط من قوله: 'يريد'

متعلق بـ "ضارع" مع أنه لم يعتمد على شيء، لأن احوار وانحرور من الظروف، ويكتفي فيها رائحة من الفعل،
فلا يرد أن شبه الفعل بعمل فعله إذا كان معنى الحال أو الاستقبال، وليس فيه من الشروط المذكورة في
حث اسم الفاعل، وبما لم يجعل متعقبا بـ 'يبكيه' المقدر؛ لأن هذا البكاء يكون بكاء لفوت يزيد، لا بكاء
خصومة، فهو كان متعلقا بـ 'يبكي' المقدر يزم أن يكون علة البكاء خصومة السكي، وهو 'ضارع'، ويكون
ذات السكي مصورا ومحموصا بادت، وذات السكي مصورا ومحموصا باتباع. خلاف ما إذا كان متعلقا
بـ "ضارع"؛ فإنه حينئذ يكون ذات يزيد منظورا وملحوظا بالذات.

ظهيرا: يعني پشت ظهرا، وهو علة البكاء لـ "ضارع" بسبب فوته.

السائل الخ وقيل: السائل في الليل؛ لأنه يجمعه احباء من السؤال في اليوم.

(١) أي لعجزة عن خصومة الخصماء.

(٢) بما تتقدير الموصوف أي شخص ضارع، فيعتمد على الموصوف ويعمل في المفعول، ويقول. الصرف يكفيه
رائحة من الفعل، فلا حاجة إلى الاعتماد، ويحتمل أن يكون متعقبا بـ 'يبكي' المقدر، لكنه ليس بقوي من جهة
المعنى كما صرح به العلامة التفثاري. (تأكلندي)

(٣) فيه إشارة إلى أن اسم الفاعل العامل في حكم المضارع، وإلى اعتماده على الموصوف المقدر، وإلى حذف
المضاف في قوله: 'خصومة'، وإلى أن الخصومة كونه اسم جنس في معنى الجمع؛ لأن الجنس يشمل الأفراد وإن
كان على سبيل المد، واللام في قوله: 'لأنه' تعليل لكون البكاء محموصا بالعاقر والدليل؛ لأن الخواص على
السؤال يشعر بالخصوص. (محرم)

(٤) أي من غير علة وسابقة. (عبد الغفور)

والإطاحة: الإهلاك، و"الطوائح": جمع مطيحة على غير القياس، كلواحق جمع ملقحة، و"مما" يتعلق بـ"مختبط"،^(١) و"ما" مصدرية، يعني: ويكيه أيضا من يسأل أي لمطما غير وسيلة من أجل إهلاك المهلكات ماله، وما يتوسل به إلى تحصيل المال؛ لأنه كان معطي السائلين بغير وسيلة. وقد يحذف الفعل الرفع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه أي لقيام قرينة

على غير القياس: والقياس جمعها على 'مصححات'. كلواحق إلخ: من الإلقاح آبتن كردن، والقياس جمعها على 'ملقحات'. ومما يتعلق بمختبط. قال قدس سره - في الحاشية: وتعنقه بـ"يكيه" المقدر مما يأنه سيقية الشعر؛ لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضا. مصدرية. ويحتمل أن تكون موصولة، ولكن لا بد حينئذ من القول بحذف العائد في "تطيح".

ماله حار جعل "ما" موصولة. وما يتوسل به إلخ عطف على قوله: "ماله". و"ما يتوسل به إلى تحصيل المال" مثل صحة البدن، والقر لزراعة وغير ذلك. لقرينة إلخ قيل: القرينة لو كانت دالة على تعيين المحذوف فهي هذه الصورة لا يرمز الإهام من حذفه، ولا يحتاج إلى ذكر المفسر، بل القرينة في هذه الصورة تدل على أصل الفعل مطبقا لا على تعيينه؛ فإن حرف الشرط قرينة أصل الفعل لا لخصوص الفعل، وهو 'استحارك'، وأجيب بأن مراده من القرينة الدالة على تعيين المحذوف هو المجموع من حروف الشرط ووجود المفسر، إلا أن حرف الشرط يدل على تعيين النوع أي نوع الفعل، والمفسر يدل على تعيين الشخص

(١) ويحتمل تعنقه بـ"يكيه" المقدر، والمعنى حينئذ: يكي مختبط من أجل إهلاك المايا يريد، فالمراد بالطوائح المايا، وكلمة "ما" يحتمل أن تكون موصولة بتقدير اعائد، أي الكرم الذي طوحته الطوائح والحوادث والمايا، أو ماله الذي أطاحت الطوائح. وإيراد الصلة مسيء عن سببه كالمشتق، صرح به المحقق التفتازاني في بحث 'نو' الشرطية، و'يطيح' على التقديرين بمعنى اماضي، عدل عنه إليه: استحصارا لصورة ذلك الأمر الهائل، نحو: لقيت الأسد فأضربه فاقتله.

وقد نقل عن العارف المولوي صاحب "الثنوي" أن "يزيد" منادى بحذف حرف نداء، و"ضارع" و"مختبط" معمول 'ليث'، وليس فيهما حذف الفعل، فكأنه قيل: ويسئ يا يريد على أحوال انصارعين، لوقوعهم في الشدة والصيق موتث. وهو تأملت أدركت لطافة هذا المعنى، أفاض الله تعالى شأبيب عفرانه على عارف المعارف وإحقاق. وإنما حذف حرف النداء إما لصورة الشعر وإما لذهاب السامع كل مذهب ممكن. (تأهتدي)

و **حوب أي حذفاً واجبا في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾** أي ^(استجوه ٦) في كل موضع حذف الفعل، ثم فسر^١ لرفع الإبهام^٢ الناشي من الحذف؛ فإنه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً، بل صار حشواً،^٣ بخلاف المفسر الذي فيه إبهام بدون حذفه؛ فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسره، كقولك: جاءني رجل أي زيد، فتقدير الآية: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك،^٤ فـ"أحد" فيها فاعل فعل محذوف وجوبا، وهو "استجارك" الأول المفسر بـ"استجارك" الثاني،^٥ وإنما وجب حذفه؛ لأن مفسره قائم مقامه مغني عنه،

أي **حذفاً واحداً** أشار به إلى أن المصدر تعني الفاعل، ونصبه على المصدرية باعتبار الموصوف. **كقولك الخ** لأن هذا التفسير للمعنى لا للمحذوف، وامتناع الجمع بين المفسر والمفسر فيما نشأ الإبهام فيه عن حذف المفسر لا عن حذف معناه.

(١) أي ذكر بعد الحذف مفسر.

(٢) فائدة ذلك أن التفسير بعد الإبهام أوقع في النفس. (عبد الغفور)

(٣) [أو عمرة الحشو كما في الصورة الثانية] وهو زيادة معية لا لفائدة، وهو قسمان: إما مقصد، أو غير مقصد، فالأول: مثل قوله:

ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصير العني لولا لقاء شعوب

والثاني قوله:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي

وإن لم يكن الزائد معينا؛ فإنه يكون تطويلاً كقول الشاعر:

فقدت الأدم لراهشيه وألفى قولها كذبا ومينا. (مكرم)

(٤) الصواب: وإن استجارك أحد من المشركين. (ج)

(٥) لا حاجة إليه وإنما ذكره لبيان اندراج تحت الكني الذي يبه أولا. (تاجندي)

فحذفت الجملة الفعلية، وذكر "نعم" في مقامها، وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال، لا واجب؛ لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر،.....

= بن حواب: أن يقال: المراد أنه لا يحذف فاعل وحده مع بقاء الفعل على حاله بأن لا يتغير، وهما يتغير في مفعول ما، بسم فاعله، فيصير الجملة متعبرة فهو يدخل فيما حذف الفعل والفاعل معاً، قيل: يشكل بقولنا: 'صربوا القوم واصربوا' سور التأكيد؛ لأن سور المحذوف ههنا فاعل، إلا أن يقال: هذا الحذف بالقاعدة فهو مستثنى مما ذكره؛ لأن الحذف المذكور إنما يكون بقيام القرينة، ثم لقاعدة في حذف الفعل ثم يرد المفسر معه أن التفسير بعد الإتمام أوقع في النفس؛ لاستطاعته حينئذ ذكر الفعل، خلاف ما إذا ذكر الفعل أولاً.

سورة السور لأن في كل ما كان لسؤال محققاً أو مقدرًا يكون فيه جوار حذف لا وجوبه.
لعمري ح قال الفاضل السمر، فإن قلت: قد ذكرنا أنه ذكر 'نعم' مقام الجملة فيؤدي مؤداه؟ قلت: نعم ذكر 'نعم' مقام الجملة، لكن لا يؤدي مؤداه، بل هي قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوفة، ولفظ الجملة المحذوفة تدل على معناها. وبما قال: 'بل هي قرينة تدل على لفظ الجملة'، وم يقل: 'بل هي تدل على لفظ الجملة' إشارة إلى أن دلالتها على لفظ الجملة بدون الوضوح لا بالوضوح؛ لأن القرينة أمر دال بلا وضوح. أقول: ليس لها دلالة على لفظها لا بالوضوح ولا بدونه كما لا يخفى على من له عقل سليم، بل قوله: 'نعم' لتصديق الكلام السابق، فيكون التصديق سؤالاً، وهو أقام 'ريد' فإن تصديق الشيء، يستدعي احكامه معه. فيكون "نعم" يؤدي معنى الجملة؛ لأنه لتصديق "أقام زيد".

فأخواب عن السؤال المذكور ما أفاده الشارح من أن 'نعم' وإن قام مقام الجملة، ولكن لا يؤدي مؤداه في مقامها كالمفسر؛ فإنه قام مقام المحذوف ويؤدي مؤداه حتى يرد في الكلام استدراك عند ذكر المحذوف، وليس 'نعم' كذلك؛ لأنه وإن قام مقام محذوف، ولكن لا يؤدي مؤداه في مقامه مثل المفسر بأن كان في الكلام استدراك عند ذكر المحذوف؛ فإن عند ذكر 'أقام زيد' لا يكون في الكلام استدراك؛ لأنه يقال: نعم، قام زيد.

قيل: الدليل المذكور لو صح يزم أن لا يكون خبر في قوهم: 'ولاً لكان كذا'، وجب حذف، أي لو لا زيد موحوده لأن ما يقوم مقامه، وهو 'لكان كذا' لا يؤدي مؤداه، ويمكن أن يخاف عنه بأنه لا يجوز؛ لأن قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كان في وجوب حذف الفعل والفاعل جميعاً، لا في وجوب حذف الخبر، فالقياس مع الفارق، والجواب بالفرق يتم في النقض الإجمالي.

(١) إنما يقدر جملة؛ لأنها فهم نسبة تامة، و'نعم' غير صاحبة هاء؛ لأنها حرف غير مستقل بالمفهومية. (عند العصور)

(٢) إذ القائمة مقدم الفعل والفاعل هو 'نعم'، وهو لا يفيد ما يفيد الجملة من النسبة التامة، والساد مسند الجملة يجب أن يؤدي مؤداه. (ج)

(٣) واعلم أن الضميرين في قوله: "مؤداه" وفي قوله: "مقامه" راجعان إلى "قام زيد". (بقا)

فيلزم في الكلام استدراك، وإنما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية بأن يقال: أي نعم زيد قام؛ ليكون الجواب مطابقاً^٢ للسؤال في كونه جملة فعلية.

وإذا تنازع الفعلان بل العاملان؛ إذ التنازع يجري في غير الفعل أيضاً،

= وإن قلت: في قوله: "لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه" نظر؛ لأنه لا يدرم من انتفاء السبب الخاص وهو عدم القيام المذكور المفهوم من قوله: "لعدم قيام ما يؤدي مؤداه" انتفاء السبب الذي هو عدم وجوب الحذف؛ لأنه جار أن يكون له أساس آخر، ألا ترى أن انتفاء الحرارة الخاصة التي سبب النار لا يستتره انتفاء مطلق الحرارة؛ لوجود الحرارة بسبب وجود الشمس، قلت: السبب ههنا يحصر في السبب المذكور بالاسفراء.

د ا ج الماء لتعقيب، أو بمعنى "حتى"، أي حتى يدرم فيه استدراك سبب ذكر المحذوف.

وإن قدرت ا ج قلت: لا بد أن يقدر جملة اسمية؛ ليتأكد فيصيح جواباً للمتردد كما لا يخفى، هكذا ذكره مولانا عرص، أقول: الكلام ههنا في محرد حذفهما معاً، وما ذكره لخصوصية المادة

ليكون الجواب ا ج أو لأن التقليل في الحذف أولى؛ لأنه على تقدير: "نعم زيد قام" يكون آخر جملة، بخلاف ما إذا قيل: نعم قام زيد. وإذا سارع الفعلان أي في اسسة والقلب؛ إذ بعد تلفظ أحدهما هو متعين للعمل، ولا محال للآخر أن يتنازع، وكل واحد منهما استوى في معموله من مصدر ووجه. كذا أفاده بعض الفضلاء، ثم لما كان باب اشتراع مشتملاً على ذكر الفاعل من إصماره وحذفه فناسب إيراده أي باب التنازع في فصل الفاعل.

ب العاملان قيل: كلمة 'بل' لتفسير أي هذا من قبيل ذكر شيء وإرادة الصفة المشهورة منه، وقيل: إرادة العامل من الفعل من قبيل تعليل الأصل على المخرج، أو تعليل الأكثر على الأقل، لا يقال: قوله: واقتصر على الفعلين يأتي عنه؛ لأن بقوله: معناه: أنه اقتصر عليهما صورة، ويحتمل أن يكون للترقي أو بالإضراب، ويسعي أن يختص العامل الغير المصدر؛ إذ في نحو: أعجني صرب وقتل زيد لا يصح قطع اسراع على المدهين، إذ لا يضمن الفاعل في المصدر.

١. تفريع سمع أي لا يتحقق ههنا ما يؤدي مؤدى الحملة السابقة كما يتحقق في الآية المذكورة حتى يدرم الاستدراك فيجب الحذف، إن قلت: نعم، ههنا كذلك، قلت: معناه الإفرادي لا يعيد إلا بانضمامه إلى غيره، هو أفاد وحده لأفاد معنى الكلام المستقل، وليس فليس، إن قلت: فكيف جورته ذلك في 'إن' كما سبق؟ قلت: لا يجوز ههنا أيضاً، ولذا اشترط أن يكون الخير فعلاً، فتأمل. (ت)

(٢) والمطابقة مطلوبة فلا يترك لمانع. (جـم)

(٣) وليكون التقليل في الحذف. (بقا)

نحو: زيد معط و مكرم عمرا، وبكر كريم وشريف أبوه، واقتصر على الفعل؛ لأصالته^(١) في العمل، وإنما قال: "الفعالان" مع أن التنازع قد يقع في أكثر من فعلين؛^(٢) اقتصارا على أقل مراتب التنازع،^(٣)

ريد معط الخ في هذا المثال يكون التنازع في المفعول، وفي المثال الثاني في الفاعل؛ فإن قوله: 'أبوه' فاعل، وقوله: "كريم وشريف" صفتان مشبهتان. **مع أن التنازع الخ** وما قيل: إن مرتبة الاقتصار بالفعلين مقدم على مرتبة إرادة العاميين من الفعلين، فكان ينبغي أن يسأل أولا بأنه لم أورد الفعلين بصيغة التثنية مع أن التنازع متصور في صورة الجمعية أيضا؛ وبعد ما أوردته بصيغة التثنية لم قال: 'الفعالان' مع أن التنازع متصور في غير الفعل أيضا؛ فهو محدد وهم؛ لأن ما ذكره الشارح أولا يتعلق بمادة الفعل، بخلاف الثاني؛ فإن كون الشيء تثنية أو جمعا من هيئته وصورته.

ثم مثال تنازع الأكثر من المعين قولنا: صليت وسلمت وباركت وترحمت على إبراهيم، وحينئذ يكون الفعل الثاني هو الفعل الأخير، وباقي الأفعال كالفعل الأول عند البصريين، والفعل الأول هو الفعل السابق، والباقي كالثاني عند الكوفيين، فعلى مذهب البصريين يعمل الفعل الثاني ويضم في الأفعال الباقية، وعند الكوفيين يعمل الفعل الأول ويضم في الأفعال الباقية. **اقتصارا على أقل الخ** وبعبارة أخرى اقتصارا على أول مراتب التنازع.

(١) ولقوة عمله؛ وهذا يعمل في المقدم والمؤخر، فهو بالتنازع أقرب من شبه الفعل، ولكثرة التنازع في الأفعال، بل بقوى. اقتصاره على الفعل يكون عادة له من قوله: "والأصل: أن يلي فعله"، 'وقد يهدف الفعل' إلى ههنا، فيسعي أن يورد بكتة الاقتصار في أول الافتراقات، وقد عرفت أنها أن المراد بالفعل: المسد إلى الفاعل، وحينئذ لا اقتصار ههنا، فافهم. (ت)

(٢) نحو: صرت وأهت وأكرمت ريذا، إن قلت: تحقق فيه ثلاثة تنازعات والكلام في التنازع الواحد؟ قلت: بل فيه تنازع واحد، وهو تنازع الثلاثة، فقطعه بالإصمارة في الأولين وعمل الأخير في الاسم الظاهر، ولو كان فيه ثلاثة من أفراد التنازع لزم التشريك التثنية، وهذا يدفع ما يقال: وقت تنازع الأفعال الثلاثة وقت تنازع الفعل، والكتبة المعتبرة في الوقت تشمل الجمع، فتدبر. (تاهندي)

(٣) واكتفاء على ما هو أكثر وقوعا واعتمادا على ظهور المقايضة فيما هو الأول، ولا شك أن أكثر مواد التنازع في العاميين، بل في الفعلين. (عصمت)

وهو الاثنان **ظاهرا أي اسما ظاهرا^(١)** واقعا **بعدهما** أي بعد الفعلين؛ إذ المتقدم عليهما، أو المتوسط بينهما معمول للفعل الأول؛ إذ هو يستحقه^(٢،٣) قبل الثاني، فلا يكون فيه مجال التنازع، ومعنى تنازعهما فيه أنها بحسب المعنى يتوجهان إليه،.....
 فعلان اسم

أي اسما إلخ: أشار إلى أن قوله: 'بعدهما' ظرف مستقر متعلق بقوله: "واقعا" وصفة لقوله: 'ظاهرا'؛ فإن كون الظرف صفة وإنما يكون باعتباره متعلقه، ولا يكون ظرفا لقوله: "ظاهرا"؛ لعدم صحة المعنى حينئذ؛ لأن المراد من الظاهر حينئذ ليس معناه الاصطلاحي، وهو الاسم الظاهر، بل المراد منه: المعنى اللغوي المقابل للمخفي.

إد المتقدم عليهما إلخ: هذا وقع على غير ترتيب اللف والشر؛ لأن مرتبة بيان الظاهر مقدم على بيان البعدية، وذلك للقرب، أو لأن بيان قوله: "ظاهرا" طويل، بخلاف قوله: "بعدهما".

معمول للفعل الأول: فلا يخري فيه التنازع بين الفريقين. **إذ هو يستحقه** أي يستحقه قبل وجود الفعل الثاني فيرجح هذا الاستحقاق؛ لأن الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن أن يتنازع، وبعد وجوده لا يمكن أن يتنازع فيما أحده الفعل الأول قبل وجوده، فلا يرد أن الاسم المذكور إذا كان بعدهما أيضا يزم أن لا يكون لفعل الثاني محال التنازع؛ لأن الأول حينئذ أيضا يستحقه قبل الثاني، ودلت لأنه حينئذ يستحقه قبل استحقاق الثاني لا قبل وجوده، واستحقاق الأول قبل استحقاق الثاني لا يجمع التنازع، وإنما يجمعه استحقاق الأول قبل وجود الثاني.

بحسب المعنى إلخ: قيل: التوجه بحسب المعنى يمتنع في قولنا: "حسي وحسنتهما الريدان مطلقا"؛ لأن الفعل الأول يستدعي بحسب المعنى معمولا مفردا، والثاني يستدعي مثنى. أجاب عنه مولانا عبد بأن المراد: هو التنازع في طبيعة المطلق أي الذي من باب الإطلاق لا في خصوص 'مطلقا'. قال مولانا عص: لا يحتاج إلى هذا إجاب، بل هو مدفع من عبارة الشارح؛ لأن قوله: "يصح" بمعنى 'يمكن' جعل التثنية مفردا وبالعكس، أي يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما على الدل؛ لأن إفراده وتثنيته ممكنان فيتصور التنازع حينئذ. وقوله: "مع وقوعه في ذلك الموضع" لدفع الضمير المتصل الذي بعدهما؛ لأنه لا يكون متصلا إلا بالفعل الثاني، فمع وقوعه متصلا لا يصح التنازع؛ لأنه معمول الثاني، وهذا فرعه بقوله: "فحينئذ لا يتصور تنازعهما إلخ" وإنما قال: 'عنى الدل'؛ لأنه يمتنع أن يعمل في معاً؛ لأنه يلزم توارد العنتين المستقلتين على معمول واحد، وهو باطل.

(١) إيماء إلى أن المراد بالظاهر مقابل المضمر لا مقابل المخفي.

(٢) إذ هو طالب، والاسم مطلوب، والمزاحم مفقود. (عبد الغفور)

(٣) لأنه إذا وجد وجد بلا معارض، فلا يكون فيه مجال التنازع، بخلاف ما إذا كان مؤخرا عنهما؛ لأن كلا منهما طالب له؛ لأن اللاحق وجد مع معارضة السابق. (علوي)

(٤) أي كل واحد من المتقدم والمتوسط. (جمال الدين)

ويصح أن يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولاً لكل واحد منهما على البدل، فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل؛ لأن المتصل الواقع بعدهما يكون متصلاً بالفعل الثاني، وهو مع كونه متصلاً بالفعل الثاني لا يجوز أن يكون معمولاً للفعل الأول، كما لا يخفى^(١).

وأما الضمير^(٢) المنفصل الواقع بعدهما نحو: ما ضرب وأكرم إلا أنا، ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم،.....

ومما انفصل^(٣) الخ قال مولانا عيسى هذا مقصود مثل: "أنا وقاعد أنت؟" فإن "قائمة" و"قاعد" تارعا في "أنت"، ويمكن قطع التارخ بالإضمار على المذهب الكوفية والبصرية لا كفة. قول: يسعى أن يقار: قائمة أو قاعد — أو لا بالواو، وحينئذ لا تنازع، ثم المراد من الاسم الظاهر في تعريف امتداد: هو انعام منه ومما يجري مجرى، فيشتمل الضمير انفصال، فلا يرد حينئذ ما ذكره الفاضل المذكور من أن "قائمة" مثلاً في المثال المذكور مبتدأ مع أنه رافع لمضمر، فلا يصدق تعريفه عليه.

أي يصح كونه معمولاً بالأول، بـ لم يكن له فلتالي. وكذلك يصح أن يكون معمولاً لثاني وإن لم يكن له فلتأول.
 ٢ أي لا تأتي من حيث إنه واقع في ذلك الموضع أن يكون معمولاً لكل منهما ليصور التارخ. (عبد العفور)
 ٣ إذا لو كان معمولاً لآخر أن يتصل به كما يتصل بالثاني، وانفصل عن اتصاله عاملة ولا يتصل بعامل آخر؛ لأنه كالجاء من العامل الثاني وتتم له. (علوي)

(٤) وإلا لزم الانفصال؛ لأن الفصل يقتضي الانفصال. (ت)

١، يختلف في "أنا" نحو: ما ضرب وأكرم إلا أنا هل من باب التارخ أم لا؟ فقيل: به ليس منه، لفساد المعنى بـ تحريف على قاعدته فقصعت لتارخ على الإضمار كما قرره الشرح، وقيل: هو من باب التارخ، ولكن اضروره ألجأت ههنا إلى حذف وفتح الإضمار، لما يشأ من الفساد، وحذف من حيث هو حذف لا يبيد التارخ، هذا ما قيل، وأشار قال: إن الممتنع فيه هذا التارخ الحارفي على قطعه لا نفس التارخ؛ فإنه حائر، وهو الموافق للرعي، قيل: هذا مقصود مثل: "أنا أم قاعد أنت؟" فإن "قائمة" و"قاعد" تارعا في "أنت"، ويمكن قطع التنازع بالإضمار على مذهبي البصرية والكوفية. (علوي)

٢، بشرط كونه واقعاً بعد "إلا" كما يدل عليه المثال وتذييل، وصرح بذلك صاحب الساب. (جمال)

وهو إضمار الفاعل في الأول عند البصريين، وفي الثاني عند الكوفيين؛ لأنه لا يمكن إضماره^١ مع "إلا"؛ لأنه حرف لا يصح إضماره^٢ ولا بدونه^٣؛ لفساد المعنى؛ لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل، والمقصود إثباته له،

لا بد لا تمك خ قيل: اللام من ذلك هو عدم التنازع في الصمير المنفصل الذي بعد "إلا"، ولا يلزم منه عدم تنازع في الصمير المنفصل م يقع بعدهما، مثل: 'ما ضرب وأكرم أنا'، فالتنازع فيه في الفاعل، كما يكون السارع في الفاعل في قولنا: 'ما ضرب وأكرم إلا أنا' مع أنه لا يصح إضمار "أنا"، لأنه صمير المتكلم ويمتنع إضماره في الماضي، وأجيب بأن التركيب الصادر من الفصحاء هو أن يكون بعد "إلا"؛ فإن قولنا: 'ما ضرب وأكرم أنا' بمعنى قولنا: 'ما ضربت وأكرمت، وهذا هو التركيب الصحيح.

فإن قيل: التردد المذكور تخري في الاسم الصاهر أيضا مثل: 'ما ضرب وأكرم إلا ريد، فلا بد أن لا يكون في الاسم الظاهر أيضا تنازع، والحواب: أنه لما كان في أكثر مواد الاسم الظاهر تنازع فأعطي لأكثر حكم الكل، وأما في الصمير فليس فيه التنازع أصلا، فإن كان متصلا، وإن كان منفصلا فليس فيه التنازع بين الفريقين، وأجيب أيضا بأنه ذهب في ذلك إلى مذهب الكسائي؛ لأن حذف الحرف حائر عنده دون إضماره، والحواب عنه بأن قوته: وإذا تنازع افعالان 'خ' قضية مهمة، وهي في قوة الحرثية ليس بشيء، لصحة المهمة على تقدير إطلاق الاسم من غير تخصيص بالظاهر.

ولا بدونه أي ولا يمكن إضماره بدون 'إلا'؛ لفساد المعنى، قال مولانا عبد: إن كلامه يدل على أن الإضمار المذكور متصور في نفس الأمر مع أنه ليس كذلك؛ لأن الفاعل وهو "أنا" صمير المتكلم، ويمتنع إضماره واستناره في ماضي، نعم، إذا كان يدل "أنا" هو' يصح الأمر. أقول: هذه المناقشة في الحقيقة مناقشة في المثال، فلا يكون من دأب المسطرة، أو تقول: كلامه - قدس سره - ساسة، وهي لا يقتضي وجود الموضوع، فهو لم يتصور ذلك الإضمار أيضا يصح كلامه.

(١) ولأن "أنا" صمير المتكلم، وهو لم يستتر في الفعل الماضي، وإيراده باررا ليس مذهب الفريقين، (عصمت)

(٢) أي استناره كاستنار الضمير. (عبد العفور)

(٣) يفهم منه أن الإضمار بدون "إلا" ممكن، لكن يفسد المعنى؛ لإفادة نفي الفعل عن الفاعل والمقصود إثباته له، مع أنه غير ممكن؛ لأنه لم يستتر صمير المتكلم في الفعل الماضي، وإضماره بالإبراز ليس مذهب الفريقين، (عصمت)

(٤) أي لأن الإضمار بدون "إلا".

ومراد المصنف بالتنازع ههنا: ما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل؛ فلهذا خصه
 بالاسم الظاهر، وأما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع
 بالحذف، وأما على مذهب الفراء فيعملان معا، وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن
 قطعه؛ لأن طريق القطع عندهم الإضمار، وهو ممتنع كما عرفت. فقد يكون^١ أي
 تنازع الفعلين في الفاعلية^٢

ومراد المصنف إلخ والحاصل: أن مراد المصنف بالتنازع. هو التنازع في الفاعل بأن يورد ضمير الفاعل للمفعول
 الأول قبل المرحع، وذلك يختص بالاسم الظاهر؛ لما مر من امتناع التنازع في الضمير المنفصل، ولا يكون مراده:
 التنازع في المفعول، بل ذكره بالتع. وهذا قال: ومراده بالتنازع إلخ؛ لأن المصنف لما قال فيما سبق: 'إن الأصل
 في الفاعل أن يبي فعله فبدلت إلخ' فعمم منه أن الإضمار قبل الذكر لفظ ورتبة غير جائز، فلو أخذ أن يقول: إذا
 كان الاسم معمولاً للثاني وأضمر الفاعل للأول، فيرم حينئذ الإضمار قبل الذكر، فالمصنف ذكر تحت التنازع
 وأشار إلى استثناء ذلك من القاعدة المذكورة.

يقطع بالحذف أي ما صرب إلا أنا، وأكرم إلا أنا؛ لأن حذف الحرف جائر عنده لا إضماره.
 فيعملان معا والظاهر عدم الجوار؛ لتوارد العنتين استقتين على معمول واحد، لكنه جواره عند الضرورة.
 كما عرفت من أن الإضمار إما مع "إلا" أو بدونه، وكل واحد منهما غير جائز، ولقائل أن يقول: إذا لم يتحقق
 التنازع عند الفريقين في قولنا: "ما صرب وأكرم إلا أنا"، فيكون "أنا" معمولاً للثاني، فيلزم أن يكون الفعل
 الأول بلا فاعل، وهو باطل؛ لما مر من أن النسبة إلى المفعول جزء في الفعل، وهي تستدعي طرفين، والجواب:
 أنهم ذهبوا فيه إلى مذهب الكسائي؛ لأن حذفه جائر عنده، بخلاف الإضمار كما عرفت.
 في الفاعلية والفاعل أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، فيدخل مفعول ما لم يسم فاعله.

(١) أي إذا تنازع الفعلان فلا يخلو إما أن يكون التنازع في الفاعلية، فعلى هذا هذا جواب الشرط، أو
 يكون جواب الشرط قوله: "فإن أعملت إلخ"، ويكون المعنى: إذا تنازع الفعلان بأحد الأجزاء الثلاثة بخور
 لك إعمال الثاني والأول، فإن أعملت إلخ، وفي بعض نسخ: فيختار البصريون بالفاء، والجواب حينئذ
 بمقتضى أن يكون ذلك. (تأمل)

(٢) مع متعلقه خبر "يكون"، وإنما قال: 'في الفاعلية' بآياء المصدرية والنسبة وه يقل: 'في الفاعل' مع
 أنه أحصر؛ ليكون أعم من الفاعل الحقيقي والحكمي، مثل ما لم يسم فاعله. (محرم)

بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلا له، فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل: **ضربني وأكرمني زيد**. وقد يكون تنازعهما **في المفعولية**^(١) بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل: **ضربت وأكرمت زيدا**، وقد يكون تنازعهما **في الفاعلية والمفعولية**، وذلك يكون على وجهين، أحدهما: أن يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر، فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء، مثل: **ضرب وأهان زيد عمرا**،

في المفعولية والمفعول أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فدخل المفعول بواسطة حرف الجر، واعلم أن قوله: 'فقد يكون في الفاعلية' يخ' بحسب النظم جزاء لقوله: 'إذا تنازع الفعلان'، وبحسب المعنى تقسيم لتنازع، وعلى التقدير الثاني يكون الجزاء هو قوله: 'فإن أعمت الثاني أضمرت إلخ' أي هذا الشرط مع جزائه جزاء له ويكون الجزاء مقدرًا، أي إذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فكل منهما إعمال، فحيث يكون الناء في قوله: "فقد يكون إلخ" اعتراضية والجملة معترضة، وهذا عند عدم الناء في قوله: "ويختار البصريون إلخ"، وأما عنى النسخ التي فيها الناء، فيكون الجزاء قوله: "فيختار البصريون إلخ".

فيكونان متفقين وإيراده لمقابلة بقوله: 'مختلفين'، وإلا فلا يحتاج إليه.

وذلك يكون على وجهين إلخ: قال الفاضل السم: وله وجه آخر أيضا غير ما ذكره من الوجهين، وهو أن يقتضي أحد الفعلين الفاعل والمفعول والثاني المفعول فقط، نحو: **ضرب وحست زيدا** مطبقا؛ لأن النزاع في 'زيدا' مطلقا في أن يكون أحدهما فاعلا والآخر مفعولا للأول أو يكونان مفعوليان. أقول: هذا الكلام بشأ من الفاصل المذكور لعدم اطلاعه على كلام الشارح، وذلك لأن قوله: 'بل هو اجتماع القسمين الأولين' يشير إلى أن الوحدة النوعية معتبرة في التقاسيم، وإلا لم يكن شيء من اتقسامات حاصرا لوجود قسم بسبب اجتماع القسمين، فإذا عرفت ذلك فما أورده الفاضل المذكور ومثله بقوله: 'ضرب وحست زيدا' مطلقا يكون فيه اجتماع القسمين الأولين.

(١) فيه إشارة إلى أن قوله: "وفي المفعولية معطوف على قوله: "في الفاعلية"، وإنما قال: "في المفعولية" ولم يقل: "في المفعول"؛ ليكون أعم عما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التي تكون بلا واسطة وحكما كما هو مفعول بالواسطة. (محرم)

وليس هذا ^١قسما ثالثا من التنازع، ^٢ بل هو اجتماع القسمين الأولين.

وثانيهما: أن يقتضي أحد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه، ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة، وهذا هو القسم الثالث المقابل للأولين، فقوله: **مختلفين لتخصيص** ^٣ هذه الصورة بالإرادة،
أي الوجه الثاني

هذا أي ليس أحد الوجهين. بل هو **الح** لأن أحد القسمين الأولين: ما يفهم من قوله: 'في الفاعلية'، وثانيهما: ما يفهم من قوله: 'في المفعولية'، وإذا اجتمعا حصل تنازع الفعلين في فاعلية اسم واحد، وتنازع الفعلين في مفعولية اسم واحد، فإذا كان القسم المذكور اجتماع القسمين الأولين فهو خارج عن المقسم؛ ما عرفت أن المقسم في كل قسميه مقيد بالوحدة، فكأنه قال: تنازع من حيث إنه قسم واحد يكون في الفاعلية، وليس هذا قسما واحدا من التنازع، بل اجتماع القسمين فهو خارج عن المقسم.

بالإرادة أي لتخصيص الإرادة بهذه الصورة بإدخال الماء على المقصور، لا على المقصور عليه. قال السيد - قدس سره - إن قوله: 'مختلفين' احتراز عن القسم الأول، وهو ما إذا تنازع كل منهما في اسم باعتبار الفاعلية والمفعولية مثل: ضرب و'هان زيد عمرا، وعليه يد قوله: 'فقوله: مختلفين' تخصيص هذه الصورة بالإرادة" فهذا لإخراج القسم الأول الذي في الوجهين المذكورين؛ لأهما متفقان فيه في الاقتضاء مع كون المتنازع فيه متعددا فيه صورة لا معنى؛ ولهذا قال السيد قدس سره: 'فقوله: مختلفين' مما لا بد منه في صحة الكلام، فإذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل: لا يحتاج إلى قوله: 'مختلفين' لإخراج القسم المذكور؛ لأنه خارج بقيد امتناع فيه؛ لأن المتنازع فيه في القسم الأول متعدد مع أن الاسم المتنازع فيه لا بد أن يكون واحدا كما هو واحد في القسم الثاني.

- (١) دفع لما يتوهم أن هذا قسم آخر من امتناع لم يذكره المصنف، وذلك امتناع على ثلاثة أقسام، أحدها: أن يتفقا في اقتضاء الفاعلية، والثاني: أن يتفقا في اقتضاء المفعولية، ولثالث: أن يختلفا فيهما بأن يقتضي أحدهما الفاعلية والثاني المفعولية، وهذا القسم اجتماع القسمين لا قسم آخر، إذ لا يشترط في اقتضاء الفاعلية قيد "فقط". (عن)
- (٢) أي التنازع المذكور الذي هو تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه أفراد 'ظاهر' وتكرره أيضا. (عدهم)
- (٣) يعني أن قوله: 'مختلفين' ليس قيدا احترازيا، بل بيانا لما هو مراد من القسم لثالث، والعامل فيه معنى الفعل الذي يستفاد من رجوع الصمير في قوله: "قد يكون" إلى 'التنازع' المتعلق بالفعلين لا بالصمير؛ لأن الصمير لا يجوز عمله عند الجمهور. (ت)

يعني^١ قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء،^٢ وذلك^٣ لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا، وإنما لم يورد مثالا للقسم الثالث؛ لأنه إذا أخذ^٤ فعل من المثال الأول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث،

حال كون الفعلين أح قال مولانا عبد: قوله: 'مختلفين' حال، والعامل فيه معنى فعلي، يستفاد من الضمير استتر في قوله: 'فقد يكون'؛ لرجوعه إلى 'تعارض الفعلين' المدلول عليه بقوله: 'إذا تعارض الفعلان'؛ لأن العامل نفس الضمير، فيكون هذا التركيب مثل 'هذا ريد قائما' في أن العامل فيه معنى فعلي توهمي. وحاصل كلامه: أن قوله: 'مختلفين' حال من 'الفعلين'، وهو فاعل لـ 'تعارض' الذي هو مصدر، فقوله: 'يعني قد يكون تعارض الفعلين' إشارة إلى ذلك، فيكون من قبيل إصدقة مصدر إلى الفاعل، ولا يخور أن يكون حالا من الضمير المستكن في قوله: 'قد يكون' أي 'تعارض الفعلين'؛ لأن المعنى يكون حينئذ: أي حال كون تعارض الفعلين مختلفين، وهذا المعنى غير صحيح كما لا يخفى.

وذلك لا يتصور أح لا يقال: إن في قولنا: 'ضرب وحسب زيدا منصقا' يكون الفعلان مختلفين في الاقتضاء؛ لأن الأول يقتضي المفعول والمفعول، والثاني يقتضي المفعولين مع أن المتنازع فيه شيئا؛ لأننا نقول: قد عرفت ما فيه، أو نقول: التعارض في هذه الصورة وإن كان في اثنين، لكن الاختلاف في الاقتضاء باعتار شيء واحد، وهو فاعلية ريد ومفعوليته، وليس لاختلاف باعتبار اقتضاء الفعلين المفعولية في "منصقا".

١ أشار بذلك إلى قوله: 'مختلفين' حال من الفعلين المفهومين من معنى الكلام، وكذا لعامل مفهوم من الكلام؛ لأن المعنى: وإذا تعارض الفعلان فقد يتعارضان في فاعلية ومفعولية حال كونهما مختلفين في العمل، وليس العامل ضميرا لمصدر، وكذا صاحبه المفهوم منه؛ لأنه يلزم حينئذ كون الضمير عاملا في الحال ود ممتنع؛ لأن عمله مختص بالظرف. (عل)

(٢) بحيث لا يتفقان في متعلق الاقتضاء؛ إذ هو الفرد الكامل، والمصطلق منصرف إلى الكامل. (جم)

(٣) وذلك بدهي فالمتع عليه مكاترة محض، فاندفع ما قيل: مع ذلك مستند بأنه يخور باقتضاء الفعل الأول

فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر، والفعل الثاني بالعكس من ذلك، فهما بحسب الاقتضاء مختلفان. (جم)

(٤) يعني اكتفى بمثال القسمين الأولين ليستنبط منهما مثال القسم الثالث. (عصمت)

وذلك^(١) يتصور على وجوه كثيرة،^(٢) مثل: ضربني وضربت زيدا، وأكرمني وأكرمت زيدا، وضربني وأكرمت زيدا، وأكرمني وضربت زيدا، وغير ذلك^(٣) مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا، فيختار^(٤) النحاة البصريون إعمال الفعل الثاني؛ لقربه^(٥).....

وغير ذلك: أي من الأمثلة التي يكون اسم الظاهر فيها مرفوعا كعكس الأمثلة المذكورة وكون الاسم الظاهر مرفوعا فيها لأجل أن الاسم الظاهر معمول لفعل الثاني كما هو مذهب البصريين.

النحاة البصريون والمراد من البصريين: من يكون من البصرة ومن وافقهم وإن كان من غير البصرة، فلا يرد أن الكسائي كوفي فكيف يصح عده من البصريين؟

لقربه أي لعدم الفاصلة بين الطالب والمضروب، وعدم لزوم الفصل بالأجنبي بين العامل والمعمول، وهذا يطرأ إلى أن الفاصلة بالأجنبي وإن كان حائرا في باب التارغ، ولكن الاحتساب عنه مستحسن، أقول: هذا لو صح =

(١) هذا أيضا نكتة لعدم إيراد المثال لتقسم الثالث، فتدبر. (ت)

(٢) بأن تأخذ الفعلين من أول المتدينين، نحو: ضربني وضربت زيدا، أو تأخذهما من ثانيهما، مثل: أكرمني وأكرمت زيدا، أو تأخذ الأول من أولهما والثاني من ثانيهما، مثل: ضربني وأكرمت زيدا، أو بالعكس، مثل: أكرمني وضربت زيدا، هذا إذا كان الاسم الظاهر منصوبا، وأما إذا كان مرفوعا فكذلك، وذلك بعكس الترتيب في الأخذ، مثل: ضربت وضربني زيدا، وأكرمت وأكرمني زيدا، وضربت وأكرمني زيدا، وأكرمت وضربني زيدا. (علوي)

(٣) بأن يعكس الأمثلة الأربعة، فيقدم الناصب على الرفع، وهذه الأربعة أيضا عملة مثال واحد، فهذا القسم في الحقيقة على قسمين. (جم)

(٤) الغاء جزائية أو تفصيلية بين الفريقين. (محرم)

(٥) فهو على أخذه أقدر ولزم الفصل على تقدير إعمال الأول، ولورود الاستعمال على ذلك في القرآن المعجز وكلام الفصحاء، والاستقراء دل أيضا على أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم، فالأولى أن يستند به دون الأبعد، وأيضا لو أعمل الفعل الأول في صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله بأجنبي من غير ضرورة، ولعطفه على شيء، وقد بقي منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل، كذا في "الرصي". (محرم) [ولعدم لزوم الفصل بالأجنبي بين العامل ومعموله. (عصمت)]

(٦) [أي إلى العامل الطالب، فالأولى أن يستند به دون الأبعد. (علوي)]

مع تجويز إعمال^(١) الأول، ويختار النحاة الكوفيون الأول أي إعمال الفعل الأول مع تجويز إعمال الثاني؛ لسبقه^(٢)، وللاحتراز عن الإضمار قبل الذكر، فإن أعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين، وبدأ به؛

= يرم أن يكون "لأكرمك" سون التأكيد في قولنا: 'والله إن أكرمتي لأكرمك' جراء الشرط، لا القسم؛ لقرنه مع أنه جراء القسم لا الشرط، وإلا فيسعي أن يقال: "لأكرمك" بالتاء لا بـ"لأكرمك" لأن جراء الشرط يكون محذوفاً، بخلاف جراء القسم.

فلا يرد حينئذ أنه م لا يجوز أن يكون لأكرمك سون التأكيد جوازا للقسم والشرط جميعاً، فإيراده سون التأكيد يدل على كونه جراء القسم، وأحيب بأن إعمال الثاني أولى؛ لقرنه إذا كان القريب والبعيد في مرتبة واحدة أي متساويان، وفي المثال المذكور ليس في مرتبة واحدة، بل مرتبة القسم أقوى من مرتبة أداة الشرط؛ لأن القسم لاقتضائه التصدير أقوى، هذا حاصل ما ذكره مولانا عبد، ثم المراد من قوله: "لقرنه" هو قرنه بشرط مساواة العامين في القوة، فلا نقض بمثل: "ريد يصرب ومكرم عمرو"، فظهر حينئذ ضعف ما ذكره مولانا عص من أن المراد هو قرنه مع مساواة العامين في القوة؛ لثلا ينتقض بمثل: زيد يصرب ومكرم عمرو.

مع تجويز إعمال إلح. أشار به إلى أن المراد من الاختيار المستفاد من قوله: "يختار"، هو الاختيار على سبيل الترجيح، لا على سبيل القطع والجزم. قيل: لو قال: المختار عند البصريين إعمال الثاني بخلاف الكوفيين، لكان أحصر، أقول: وقد ذكرنا ما فيه غير مرة. إعمال الفعل الأول من قبيل حذف المضاف وإجراء إعرابه على المضاف إليه.

لسبقه وللاحتراز إلح. ولو حذف يرم حذف الفاعل من غير سد شيء مسده، وإنما تركه لظهوره، قال الفاضل السمع مولانا عص: ولما كان مجرد السبق في الاقتضاء وجهها ضعيفاً لا يوجب ترجيح إعمال الأول ضم الاحتراز عن الإضمار قبل الذكر ليقوي وجهه. أقول: كونه وجهها ضعيفاً مما لا بد له من دليل، وأيضا الاحتراز المذكور سب مرجح قوي، فلا حاجة إلى أن يصم إليه قوله: "لسبقه"؛ فإن إعادة اللام في قوله: "وللاحتراز" عطفه على قوله: "لسبقه" دون على "سببه" يدل على أن كل واحد منهما سب على حدة.

وبدأ به ولقائل أن يقول: كان ينبغي أن يذكر هذا القول في قوله: "فيختار البصريون إلح"؛ لأن عدد ذكره ههنا لكل واحد أن يقول: بدأ لتقدمه في العوالم، فالابتداء به لرعاية الموافقة لما ذكره سابقاً، إلا أن يقال: إنما تعرض لوجه التقديم ههنا؛ لأن معنى الحكم على المذهبين على قوله: "فإن أعملت إلح"، لا على قوله: "فيختار البصريون إلح".

(١) أشار إلى أن المراد بالاختيار في قوله: 'يختار': هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع وال لزوم. (عصمت)

(٢) لأنه أول الطالين، واحتياجه إلى المطلوب أقدم من الاحتياج إلى الثاني إليه. (عبوي)

لأنه المذهب المختار الأكثر استعمالاً، **أصبحت المدخل في الفعل الأول**، إذا اقتضى الفاعل؛ لجواز الإضمار قبل الذكر^٢ في العمدة بشرط التفسير،^٣ وللزوم التكرار^٤

لأنه المذهب المختار الخ أي مختار متأخرين من نحويين، لا مختار الصريين؛ عدم الفائدة، ولا مختار الكوفيين؛ لأنه كاذب. **خوار** **الإصم** الخ فيه إذا عمل الفعل لثاني فأصمر الفاعل في الأول، فإذا كان لصمير فاعلاً فيرمض ضمير قبل الذكر في العمدة، والحاصل، أن المقصود من يريد المراجع بعد لصمير رفع الإلهام مع كونه مفسراً أيضاً، فالإصمار قبل الذكر حينئذ جائز اتفاقاً، كما قال في صمير اشأن في ... (إخلاص) فإن المقصود من يريد قوله: 'الله أحد' هو أن يكون مفسراً ويرفع الإلهام عن صمير 'هو'؛ لأنه ليس شيء يرجع للصمير إليه، فيكون مبهماً، وكسب في 'أرنب رجلاً'، وأما إذا كان المقصود من يريد المراجع بعده هو لتفسير ورفع الإلهام مع شيء حر، وهو كونه معمولاً أو مفعولاً، فيه خلاف بينهم، وجوزه الصريون، وأما لإصمار قبل الذكر في غير عمدة؛ فإنه لا يجوز؛ لا بشرط محض تفسير، ولم يفرق أكسائي بين الإصمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير.

ولبروز التكرار الخ والحاصل: أنه إذا عمل لفعل اثني ففي معمول الفعل الأول ثلاثة احتمالات: الإصمار أو الحذف أو الذكر، فاحتاروا الأول؛ خوار لإصمار قبل الذكر في العمدة، ولم يختاروا الحذف؛ لأنه يرمض حذف الفاعل من غير أن يسد شيء مسده، ولم يختاروا ذكر الفاعل؛ لأنه يوجب لتكرار خوار صريي زيد وأكرمي زيداً، وهو غير مستحسن، فإذا عرفت هذا فلا يريد أن الأولى ترك الإلهام؛ لأن إيراده يشعر بكونه دليلاً على حدة مع أن المجموع دليل واحد، ويمكن جمعه جوباً متصفاً لدليل على حدة، فكأنه قيل: لم لم يذكره؟ =

(١) أشار بذلك إلى وجه كونه مختاراً. (علوي)

(٢) أي شرط أن يجيء بعده ما يفسره، خوار 'هو زيد قائم'، وهما كذلك وإن لم يكن محض تفسير، وأما خوار 'أرنب رجلاً' فشاذ كذا في الخواشي الهندية، بخلاف القصة خوار: 'أصبرته وضربني زيداً' فإنه لا يجوز، ولو ذكر يلزم التكرار، نحو: 'ضربني زيداً وضربت زيداً'، والحذف لم يثبت في كلامهم. (عل)

(٣) يعني شرط أن يقصد تفسيره بعد الإلهام؛ لعدم سبق المراجع وإن لم يكن محض التفسير كما في 'أرنب رجلاً' ونسب رجلاً' و'سأ رجلاً'، وهذا في العمدة، أما في غير العمدة فإنما يجوز إذا كان محض التفسير مثل: ...

(٤) (مست ١٢) وأما رنكب نصريون الإصمار قبل الذكر لفصاحة ورسنة مع أنه لا ضرورة فيه لخوار

بعمال لأو؛ لكثرة إعمال الثاني في صورة التنازع في كلامهم، وموافقة معه مع أكثره من أهم المهمات (تأثير)

(٥) وليس من باب التكرار إظهار المفعول في 'حسبي وحسبتهما مصطقيين الزيدان مطلقاً'؛ لاختلاف اللفظ

أفراداً وتثنية. (عبد الغفور)

بالذكر،^(١) وامتناع الحذف^(٢) على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين أي على موافقته أفرادا وتثنية وجمعا، وتذكيرا وتأنثيا؛ لأنه مرجع الضمير، والضمير يجب أن يكون موافقا للمرجع في هذه الأمور، **دون الحذف**؛ لأنه لا يجوز حذف الفاعل
لأنه عبارة عنه
ظرف لـ "أصمرت"

= فالجواب المتضمن للدليل أن يقال: يزوم التكرار، لا يقال: قد لزم التكرار في حسني وحسنتهما مطبقين الريدان مطلقا؛ لأننا نقول: الإصهار ليس من باب التكرار مطبقا؛ لاختلاف اللفظ أفرادا وتثنية.

دون الحذف صرف بقوله: "أصمرت الفاعل"، ولما كان اختلاف الكسائي في الحذف، وم يذهب إلى الإظهار أحد، فتعرض لحذف دون الإظهار، وقيل: بما تعرض بالحذف؛ ليرتبط به قوله: 'حلافا للكسائي'.

لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة، قد اعترض عليها بأن الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو: 'ما صرب وما أكرم إلا أنا'؛ لأنك قد عرفت سابقا أن البصريين ذهبوا فيه إلى مذهب الكسائي، وهو الحذف في الضمير المنفصل، وفي نحو: **سمع سمع سمع سمع** (مريم: ٣٨) حيث حذف "هم"، وهو فاعل عند سيويه، وفي نحو: 'اضربن' بصيغة الجمع أو الواحدة المحاسبة، وفي نحو: 'أكرموا القوم' تحذف الواو والياء في الأول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين، وقد أجيبت عنها، أما عن الأول فأن المصدر قد يرل منزلة الحوامد؛ فإن المصدر لا يعمل إذا وقع معولا مطلقا، فليس له فاعل لا لفظا ولا تقدير.

وأما عن المواقفي فأنها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه سيما مسيا، ومحذوف في باب التنازع محذوف سيما مسيا، وفيه نكت؛ لأن المحذوف في باب التنازع لو كان كذبت لزم أن المتعدي في مثل: 'اضربت وأكرمت ريد' برر منزلة الألام، فلم يكن من باب التنازع؛ لعدم اقتضاء المفعول؛ لأنه برر منزلة الألام، ولم وجود الفعل بلا فاعل في مثل: "ما صرب وما أكرم إلا أنا"، فالأقرب أن يعتذر عن المواقفي، أما عن مثل: 'ما قام وما أكرم إلا أنا' فأنه في عدد المستثنى، وأما عن نحو: **سمع سمع سمع سمع** فأنه ليس مما ذهب إليه الجمهور أي كون 'هم' فاعلا ليس مما ذهب إليه الجمهور، وأما عن الأخيرين فأن الضمة والكسرة بعض الواو والياء، فكان الفاعل غير محذوف؛ لسد جزئه مسد الكل.

(١) أي تذكر الاسم الذي وقع بعد الفعلين بعينه بعد الأول، وهو من حيث هو قبيح عند الكل فصحة كان أو عمدة. (جم)

(٢) أي حذف الفاعل كما ستعرف.

خلافا للفراء^(١) فإنه لا يجوز إعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الأول الفاعل؛ لأنه يلزم على تقدير إعماله إما الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور، أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، بل يجب عنده إعمال الفعل الأول، فإن اقتضى الثاني الفاعل أضمرته، وإن اقتضى المفعول حذفته أو أضمرته، تقول: ضربني وأكرمني الزيدان، ولا يلزم حينئذ محذور، وقيل: روي عنه تشريك الرفعين أو إضماره^(٢) بعد الظاهر كما في صورة.....
الفاعل

مذهب الجمهور أي الصريين، وإنما يتعرض للتكرار لأنه لم يقل به أحد في الفاعل.
تشريك الرفعين فإن قلت: يرمح حيث توارد العنتين المستقيمين على مفعول واحد، ودلت غير حائر؛ لأن العوامل السحوية تمررة المؤثرات الحقيقية عندهم، قلت: إن الفراء يجوز نواردهما العنتين، ولا يسلم كون العوامل السحوية تمررة المؤثرات الحقيقية عندهم، بل العامل عندهم بمعنى العلامة، ولا بأس بكون العلامتين لشيء واحد كالضرب والإكرام. **إضماره إلح** أي على تقدير إعمال الثاني، والمراد أنه نقل عنه روايتان، أحدهما: التشريك، والثاني: الإضمار بعده، فيكون كلمة "أو" للشك عن الراوي دون التخيير.
كما في صورة إلح أي إذا اقتضى الفعل الثاني المفعول والأول الفاعل روي عنه إعمال الثاني وإضمار الأول ليعمل الأول بعد الاسم الظاهر، فالفراء سبم معموليته للفعل الثاني على هذه الرواية: لا يقال: من أين يعلم أن قوله: 'ضربي وأكرمي زيد' مثال على مذهب الفراء، فإنه يحتمل أن يكون 'زيد' معمولاً للأول؛ لأننا نقول: إنما يعلم ذلك من قوله: تأخير إضمار من الاسم الظاهر؛ لأنه لو أضمر قبله مع كون الاسم الظاهر معمولاً للثاني يلزم الإضمار قبل الذكر رتبة أيضاً، بخلاف ما إذا جعل معمولاً للأول.

(١) لم يقل: خلافاً لكسائي والفراء؛ لأنه يدل على أن خلافيهما على هج واحد، وليس كذلك، وبو قال: 'أضمرت انفاعل في الأول خلافاً للفراء، دون حذف خلافاً لكسائي'، لا يفهم منه عدم جواز إعمال الثاني على تقدير اقتضاء الأول الفاعل؛ حوار أن يكون مع الكوفيين، فهذا قال: 'وحوار خلافاً للفراء؛ يفهم منه عدم الجواز عنده. (تأخذني)

(٢) أي إضمار الفاعل للفعل الأول إذا أعملت الثاني في الظاهر.

تأخير الناصب، تقول: ضربني وأكرمني زيد هو، وضربني وأكرمت زيدا هو، ورواية المتن^(١) غير مشهورة عنه، وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر،^(٢) وعن الإضمار قبل الذكر في الفصلة لو أضمر،

ورواية المتن^{الح} وإنما جعل روية غير مشهورة عنه روية امتن؛ ليصير مشهورة عنه ويخرج عن مرنة غير الاشتهار، فلا يرد حينئذ ما ذكره بعض نحّثين من أنه يمكن حمل عبارة امتن على الوجه الذي يوافق إحدى الروايتين المشهورتين عن الفراء - وهما المذكوران في الشرح - بأن معنى قول المصنف: حار حلالا للفراء^١ أي حار بعمل الفعل الثاني فقط مع اقتضاء المعنيين الفاعل، حلالا للفراء؛ فإنه لا يخور إعمال ثاني عنده، بل يجب عنده تشريك الرفعين في الظاهر، هذا على تقدير إحدى الروايتين.

ومعناه: أنه حار إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء المعنيين الفاعل، وإضماره للأول قبل الظاهر، حلالا للفراء؛ فإنه لا يخور إضمار الفاعل للأول قبله عنده، بل يجب عنده إضمار الفاعل للأول بعده، هذا على رواية أخرى. فاعتصموا على الشارح بأنه على هذا كيف يصح قوله: «ورواية امتن غير مشهورة عنه» وقوله: «وقيل: روي عنه إلح؟» ويمكن الخواب عنه بأن قوله: «ورواية امتن غير إلح» معنى أن رواية امتن على ما فسرناه، أو على الرواية التي فسر المتن بها غير مشهورة.

نحرا عن التكرار أي تكرار الاسم المشار فيه وإن كان فاعلا لأحدهما ومفعولا للآخر. وإن قلت: قد وقع التكرار في مثل: «حسي مطلقا وحسنت ريدا مطلقا»، قلت: لتكرار غير جائز إذا كان الاستعلاء عن ذكره. وعن الإضمار إلح والمراد قبل الذكر في القصة إذا كان بعده اسم، وكان المقصود من إيراده محض التفسير ورفع الإبهام، وأما إذا كان المقصود من إيراده وقوعه معمولا بفعل أيضا فلا يخور، وهذا المعنى يفهم بقرينة ما سبق، فلا يرد أن لإضمار قبل الذكر في القصة حائر كما في مثل: ربه رجلا^١، وقوله تعالى: «فقتله» مع سببه (مصب ١٢) وحدث أن ذكر قوله: «سببه» في المثال المذكور محض تفسير الصمير، خلاف ما نحن فيه؛ فإن ذكر المرحع فيه ليس محض التفسير، بل ذكره؛ ليكون معمولا بالفعل الثاني عند إعماله، وحمل بعض الشارحين قوهم: "ربه رجلا" على الشذوذ.

(١) هي أنه يجب عنده إعمال الفعل الأول عند اقتضاء الفاعل. (عل)

(٢) أي لو ذكر المذكور بعد الفعلين بعينه بعد الأول. (ج)

إن استغني عنه،^١ وإلا أي وإن لم يستغن عنه أظهرت أي المفعول نحو: حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا؛ لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب حسبت،^٢ ولا يجوز إضماره؛^{إياه}

إن استغني عنه شرط الاستعناء عن الجراء؛ لتقدم ما يدل عليه، وهو قوله: 'حذفت المفعول'، والمراد هو الاستعناء عن ذكر المفعول وإظهاره، لا عن المفعول نفسه مثل: 'ضربت وأكرمني زيدا'، فلا يرد أن الاستعناء عن المفعول في الفعل المتعدي غير جائز. لأنه لا يجوز إلخ قيل: يتقضى هذا بمثل قوله تعالى: لا يحسن خلقهم هو خيرا لهم، فأحد مفعولي 'يحسن' وهو خلقهم محذوف، والآخر مذكور، وهو 'خيرا لهم'.

وأحيب بأنه يجوز أن يكون المفعول الأول لـ 'يحسن' في الآية ضمير 'هو' يرجوعه إلى النحل أي لا يحسن النحل هو خيرا لهم، ويجوز وضع الضمير المرفوع موضع المصوب كـ 'أنت' في قولك: أنت لا يحسن النحل (المعنى ٣٢). لا يقال: يجوز تارعهما في 'ريدا' في الفاعلية والمفعولية، فإذا جعل معمول الثاني بضمير الفاعل في الأول، والإضمار قبل الذكر في الفضلة غير جائز؛ لأننا نقول: هذا إذا كان المقصود من إيراد محض التفسير للإيهام، لكن كونه معمولاً مقصود فيما نحن فيه بقرينة النزاع فيه.

ولا يجوز إضماره إلخ لا يقال: إنما يرم الإضمار قبل الذكر لو أضمر قبل الاسم الظاهر، ولو أضمر بعده فلا؛ لأننا نقول: حيث يرم الفاصلة بالأجنبي بين المتدا والآخر، كذا ذكره الشيخ الرضي، وتعه إشارحو؛ فإنهم يقبحون الفاصلة بينهما، قيل: يرم الفاصلة بالأجنبي بين العامل والمعمول؛ لأن الفعل مع معموله أجنبي، ويرد عليه أن الفاصلة بالأجنبي جائز في باب التنازع. قيل: إنما لا يجوز حذف أحدهما؛ لأن مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين؛ لأنه متعلق بالحسان والعلم، فهو حذف أحد مفعوليه ريم حذف بعض الأجزاء من مفعول واحد، واعتراض بأن العلة المخورة للإضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه، وهو متحقق ههنا؛ لامتناع حذف أحد مفعوليه، إلا أن يقال: لا سبب أن يكون علة امتناع حذفه قوله: إذا جعلت ريذا إلخ؛ لأنه يصلح أن يكون معمولاً لكل واحد منهما.

(١) أي إن جاز حذفه نحو: ضربت وأكرمني زيدا. (ج)

(٢) والمراد بـ "باب حسبت" ما هو متعدد مفعولين، ثانيهما محمول على الأول، وإنما لا يجوز حذف أحد مفعوليه مع ذكر الآخر، لكونهما بمجرلة أمر واحد إذ معنى 'علمت ريذا قائما' علمت قيام ريذا، فلو حذف يكون كحذف بعض أجزاء الكلمة. (تأنيدي)

لثلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة، وإن **أعملت الفعل الأول** " كما هو مختار الكوفيين **أضمرت الفاعل في الفعل الثاني** لو اقتضاه، نحو: ضربني وأكرمني زيدٌ إذا جعلت زيدا فاعل "ضربني"، وأضمرت في "أكرمني" ضميرا راجعا إلى "زيد"؛ لتقدمه رتبة، فلا محذور فيه حينئذ، لا حذف الفاعل، ولا الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، بل لفظا^(١) فقط، وهو جائز، وأضمرت **المفعول** في الفعل الثاني لو اقتضاه، **على المذهب المختار**^(٢)، ولم تحذفه وإن جاز حذفه؛ لثلا يتوهم أن مفعول الفعل الثاني مغائر للمذكور،

لفظا فقط لأنه معمول الأول، فيكون مقدما رتبة. **على المذهب المختار** قيل: م يذهب إلى إضمار المفعول 'و' حذفه في الفعل الثاني بعد إضمار الفاعل في الفعل الأول، فلا يجوز قوسه: 'على المذهب المختار ولهذا قال مولانا عيسى: وكأنه أراد من 'المذهب' الاستعمال، فعنه أراد من 'المذهب' المعنى لغوي لا العربي، فيجوز أن يراد من "المذهب المختار" الوجه المختار أيضا كما هو مختار بعضهم.

لثلا يتوهم الح. لا يقال: كون مختار عدم حذف لا يحتاج إلى دليل؛ لأنه الأصل ما مر من أن المختار هو الإضمار، فإذا كان الإضمار أصلا فلا يجوز اختيار الحذف؛ لأننا نقول: أنه به على إقامة وجه آخر لعدم الحذف، وهو التوهم المذكور، ثم لا يخفى أن التوهم باعتبار كون المفعول بعد الفعيل؛ فإنه حينئذ يكون مفعولهما متحدا في الحقيقة، فالتوهم وقع في موقعه، بخلاف ما إذا كان المفعول الثاني معيارا للأول، فلا بد حينئذ أن يقال: 'ضربت زيدا وأكرمت عمروا' بإيراده بينهما في اللفظ. **مغائر للمذكور** أي المفعول المذكور، فإذا كان معاير فلا يكون الاسم المتنازع فيه حينئذ واحدا، بل متعددا، فلا يتصور التنازع.

(١) ولا يخفى أن إعمال الأول في مثل: 'ضربي وأكرمني زيد' يوجب الفصل بالأجنبي بين العامل ومعموله، ولو كان العاملان اسمي التفصيل لكان ذلك الفصل محلا لعملهما؛ لصعفه في العمل. (ت)

(٢) لو أضمر متصلا بالفعل الثاني كما هو الأصل اللاحق. (عصمت)

(٣) أو الوجه المختار على اتفاق الطائفتين، وما كان حذف وجهها مرجوحا حمل قوله تعالى: هَذَا وَ هَذَا كونه (حذف: ١٩) على إعمال الثاني، ولا لزم حمل أفصح الكلام على الوجه المرجوح. (عبد العصور)

ويكون الضمير حينئذ راجعا إلى لفظ متقدم رتبة، كما تقول: ضربني وأكرمته زيد، **إلا أن يمنع ما نع** (١) من الإضمار كما هو القول المختار، ومن الحذف كما هو القول الغير المختار، **فتظهر** المفعول؛ فإنه إذا امتنع الإضمار والحذف لا سبيل إلا إلى الإظهار نحو: حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا، حيث أعمل "حسبي" فجعل "الزيدان" فاعلا له و"منطلقا" مفعولا له، وأضمر المفعول الأول في "حسبتهما" وأظهر المفعول الثاني، وهو "منطلقين" لمانع، وهو أنه لو أضمر مفردا خالف المفعول الأول، (٢)

حينئذ أي حين إضمار المفعول في الفعل الثاني. **إلا أن يمنع** أي أضمرت المفعول في جميع أوقات إلا وقت منع مانع، وقوله: "إلا أن يمنع مانع" مستعنى عن الحذف والإضمار جميعا، أي أضمرت على المختار وحدثت على الغير المختار إلا أن يمنع مانع من الإضمار كما هو إلخ.

حسبي وحسبتهما إلخ وإمام يقل: 'حسبي الزيدان وحسبتهما' مع أن 'الزيدان' فاعل لـ 'حسبي'؛ إشارة إلى التنازع الآخر بينهما في الفاعلية والمفعولية؛ لأن ما ذكره مثال لصورة قطع التنازع المذكور، ويجوز أن يكون صورة اسراع باعتناء قولنا: حسبي وحسب الزيدان منطلقا، فالفعل الأول يقتضي أن يكون 'الزيدان' فاعلا له، والفعل الثاني يقتضي أن يكون مفعولا له. لا يقال: لا يجوز أن يكون 'الزيدان' مفعولا؛ لأن نصه بالياء لا بالالف؛ لأنما نقول: كما يكون في الاسم المتنازع فيه تدبيل الرفع بالنصب كذلك فيه تبديل الألف بالياء، ولأنهما قائمان مقام الرفع والنصب، وفيه ما يباي لما سيأتي طاهرا، فتأمل. **ومنطلقا مفعولا له**: لا يقال: لا يحتاج إلى هذا؛ أقول للروم من قومه: 'حيث أعمل حسبي' أي في 'مطلقا' فيكون مفعولا له؛ لأنما نقول: فجعل الزيدان إلخ' تفريع على ما ذكر، فلا يلزم الاستدراك.

خالف المفعول إلخ. مع أنه لا بد أن يكون موافقا له؛ لأن المفعول الأول موصوف له، ولا بد من توافق الصفة للموصوف.

(١) استثناء من مدلول الكلام السابق، أي أضمرت على المختار وحدثت على الغير المختار إلا أن يمنع مانع من الإضمار والحذف، ولذا قال: "فتظهر" إشارة إلى أن الاستثناء متعلق بالأمرين. (تأهتدي)

(٢) وتأويل المفعول الأول بكل واحد بعيد. (عبد الغفور)

ولو أضمر مثني خالف المرجع،^(١) وهو قوله: "منطلقاً"، ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع في هذه الصورة^(٢) إلا إذا لاحظت^(٣) المفعول الثاني اسماً دالاً على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وإفراده، وإلا فالظاهر أنه لا تنازع بين الفعلين

ولا يخفى أنه الخ شار بقوله: "لا يتصور" أن تأويل المفعول الأول لكل واحد مما لا يعأ به؛ فإنه إن أول لكل واحد، فلو أضمر المفعول الثاني مفرد، لا يخالف المفعول الأول، فحيث لا يجوز قوة: "وهو أنه لو أضمر مفرداً خالف المفعول الأول".

والا فالظاهر الخ قال أفاضل السمة: فيه أن إعراب تشية في الاسم الظاهر متنازع فيه كإعراب الرفع والنصب والتذكير وتثنيته، فكما يجوز أن يتنس الإعراب أو التذكير والتأنيث عند الإعرابين يجوز أن يتبدل الأفراد والتثنية عند الإعرابين، فكما لا يصير السدبيل لأول وحدة المتنازع فيه كذلك لا يصير التبدل الثاني فيها. وما ذكره الفاضل المذكور هو حاصل ما ذكره مولانا عرص. أقول: الفرق بينهما؛ لأن تنازعهما في نفس الاسم، فلا يصير التبدل في الوصف، والتذكير وتثنيته من أوصافه، خلاف لإفراد والتثنية؛ فإن التبدل فيهما في نفس الاسم لا في وصفه، وتبدل في الاسم المتنازع فيه يستلزم عدم التنازع؛ لأنه لا بد أن يكون المتنازع فيه واحداً حتى يتصور التنازع.

(١) قال الشيخ ارضي. حار محالة الضمير للمرجع إذ لم يتيسر المحافظة بهما. (عند العمور)
(٢) وهي كون لعاميين متوجهين إلى المفعول الثاني من الجهة لعامة، وكون أحدهما مثني والآخر مفرد، لا يصير، ورد عليه أنا لا سلم أنهما توجها إليه من الجهة العامة؛ لكونهما من نواحي الالتداء، فيقتضيان مفعولاً يكون محمولاً على المفعول الأول ومطابقاً له، لا مجرد الدات المتصصة بالانطلاق. (عل)
(٣) فيه أن الفعلين واقتضاءهما مع هذه الملاحظة؛ إذ الأول يقتضي مفعولاً مفرداً، ليكون محمولاً على الأول، والثاني يقتضي مفعولاً مثني محمولاً على الأول. (جمال)

(٤) فقول: مفهوم المطلق يتصور على وجهين، أحدهما: دات متصصة بالانطلاق من غير ملاحظة الوحدة، وهو المطلق، وثانيهما: المقيد بالوحدة، وعلى الأول يتصور الرأع؛ لأن 'المطلق' يجعل على المفرد وعلى المثني، وعلى الثاني لا يتصور الرأع؛ لأن الفعل الأول يقتضي الواحد، والثاني التثنية، فإن قلت: لفظ 'مُصنق' يدل على المقيد بالوحدة، فكيف يلاحظ مفهوم هذا اللفظ على سبيل الإطلاق؟ قلت: كثيراً ما يذكر المفرد ولا يلاحظ معنى الوحدة، وما نحن فيه من هذا القبيل، أو نقول: الرأع في الحقيقة متعلق بالمطلق المذكور في صم المقيد لا في أمر المفرد والتثنية، وأحد أحدهما يجعل مفرداً، وأحد الآخر يجعل مثني. لا يقال: فلا رأع في الاسم المذكور عند الفعلين والكلام فيه؛ لأننا نقول: بل فيه رأع باعتبار تأدية المطلق في صممه، فتأمل. (تأمل)

في المفعول الثاني؛ لأن الأول يقتضي مفعولا مفردا، والثاني مفعولا مشنئ، فلا يتوجهان إلى أمر واحد فلا تنازع. ولما استدل الكوفيون على أولوية إعمال الفعل الأول "بقول امرئ القيس:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال^(١)

= لا يقال. إعراب التثنية أيضا كالوصف في الاسم كالإعراب بالحركة، فيصير التثنية في الوصف ههنا، فكيف لا يصير في الرفع والصب؟ لأننا نقول: إعراب التثنية داخل في نفس الاسم، بخلاف الإعراب بالحركة بدليل أن إطلاق اسم التثنية لا يحور بدون إعرابها، بخلاف اسم المفرد؛ فإنه يصح بدون الحركة، لا يقال: إن قوله: 'وإلا فالظاهر أنه لا تنازع إلخ' يناهض قوله: 'ولا يخفى أنه لا يتصور تنازع إلخ'، وهو ظاهر، لأننا نقول. المراد من عدم تصور التنازع هو نفي التنازع، إلا أن المسألة في النفي لأجل ما مر من أن تأويل المفعول الأول بكل واحد بعيد، فاعلم ذلك.

ثم اعلم أن قوله: 'وإلا فالظاهر أنه لا تنازع إلخ' معنى أنه وإن لم نلاحظ المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف دات ما بالانطلاق مع عدم ملاحظة التثنية وإفراده فالظاهر المتبادر أنه لا تنازع بين الفعلين في المفعول، يعني لو حمل الكلام على خلاف الظاهر جار التنازع بينهما في المفعول الثاني عند عدم الملاحظة المذكورة نجعل المفعول الأول في تأويل كل واحد، فأشار الشارح بقوله: 'ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع إلخ' إلى نفي ما هو غير ظاهر ومتبادر من العبارة؛ لبعده وعدم الاعتداد بشأنه، وأشار بقوله: "وإلا فالظاهر إلخ" إلى احتمال الظاهر إلخ. وهذه الملاحظة في قلبه من عند الله تعالى، فإذا عرفت هذا، فلا يرد ما ذكره بعض المحشين من أنه يفهم من العبارة حوار تنازع الفعلين في المفعول الثاني على تقدير عدم ملاحظة المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف دات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وإفراده، ليس الأمر كذلك، فالأولى أن يقول: 'وإلا فالظاهر أنه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني'.

لأدنى معيشة: المعيشة: زندقاني وأنيح بان زندقاني كنند، ما يقتات به، والمراد هو هذا.

- (١) لا يقال: لقائل أن يقول: لا يحور أن يكون من باب إعمال الأول، وإلا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح، وهو حذف المفعول، لأننا نقول: اهدف لضرورة اكسار اورن. (عبد العصور)
- (٢) فالسعي: الطلب، والمعيشة: ما يعاش به من نحو المأكل والمشرب والمبس، والمعنى: لو كان طلي لأجل تحصيل أدنى ما يعاش به كفاي قليل من المال لأجله، ولم أكن أطلب المجد أي السعة في الكرم، ولكن أطلب المجد المؤئل المدخر لي. (حل الأبيات لشمس الدين)

حيث قالوا: قد توجه الفعلان، أعني "كفاني" و"لم أطلب" إلى اسم واحد، وهو "قليل من المال"، فافتضى الأول رفعه بالفاعلية، والثاني نصبه بالمفعولية، وامرؤ القيس الذي هو أفصح شعراء العرب أعمل الأول،^١ فلو لم يكن إعمال الأول أولى لما اختاره؛ إذ لا قائل بتساوي الإعمالين،^٢

إد لا قائل بتساوي دفع سؤال تقريره: أنه لا يبرم من اختيار الشاعر إعمال الأول أن يكون إعمال الأول أولى من الثاني؛ لأنه لو كان إعمالهما متساويين يجوز أيضا اختياره إعمال لأول؛ لأنه غير حيثد في ذلك، فأجاب بأنه لم يقل بالتساوي أحد، ولقائل أن يقول: إن الشاعر لما جعل معمولاً لثاني، فلا يكون حيثد إعمال الثاني أولى، سواء كان إعمال الأول أولى أو كانا متساويين، فاختار الأول لتحيير، فحيثد لا حاجة إلى قوله: 'إد لا قائل بتساوي الإعمالين'، ويمكن الجواب بأنه أشار بإيراده إلى إقامة الدليل على أولوية مذهب الكوفيين بالتصريح، أو نقول: قد عرفت أنه لم يقل بالتساوي أحد.

قال مولانا عبد: لا يقال: لقائل أن يقول: لا يجوز أن يكون قول الشاعر من باب إعمال الأول، ولا لزم حمل الكلام على "نوحه المرحوح"، وهو حذف المفعول، وذلك لأنه لو جعل قوله: 'قيل' مفعولاً لأول فيبرم أن يكون مفعول م أصب محدوداً لا مضمر، مع أن حذفه غير مختار عندهم، فيبرم أن يختار الشاعر الذي هو أفصح من شعراء العرب غير مختار؛ لأننا نقول: احذف ضرورة انكسار الوزن، يعني أن اختيار أمر المختار إنما يكون في سعة الكلام، وهما حذف المفعول لضرورة الشعر؛ لأنه لو أضمر وقيل: م أطلقه يخرج لبيت عن وره.

قال مولانا عبد: إن اعتراضه وحواه بيسا شيء، أما الاعتراض فذلك اختيار الشاعر المذهب الغير المختار مما هو يقوي أولوية إعمال الأول؛ لأنه مع اختيار المذهب الغير المختار أعمل الفعل الأول، فم يجعل الشاعر بعض المحذورات مدعاً عن إعمال لأول، فيكون إعماله أولى، وأما جواب فلأن قول امرئ القيس جاز أن لا يكون =

(١) قيل: فبرم حمل كلام الشاعر لمصيح على خلاف المختار، وهو حذف المفعول في "لم أصب"، وأجيب بأنه قد عرفت أن مرجوحية حذف المفعول إنما هي في السعة، واحذف ههنا لضروره الشعر، فلا فساد. (ت)

(٢) يعني أن لاختلاف بينهم بما هو في الأولوية، لا بتساوي الفعلين في العمل، فالشاعر لمصيح 'إد أعمل الأول' علم أن الأولى إعمال الأول، لا أنه اختار أحد المتساويين؛ إذ لا قائل بتساوي الفعلين، هذا ما قرره الشارح، وقرر غيره بأن امرؤ القيس شاعر فصيح، وقد أعمل الفعل الأول مع لزوم شيء غير مختار بالاتفاق، وهو حذف المفعول الثاني كما مر، وفيه دليل على أن إعمال الأول أولى؛ إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم محذور في أحدهما دون الآخر، إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر. (عل)

فأجاب المصنف عن طرف البصريين وقال: **وقول امرئ القيس:**

كفاني ولم أطلب قليل من المال

ليس منه أي من باب التنازع؛ لفساد المعنى على تقدير توجه كل

= من باب التنازع؛ فإنه إذا جار حمل البيت على غير التنازع لا يكون ضرورة داعية إلى حذف المفعول على الغير المختار. أقول: مراد الفاضل المذكور مولانا عبد من غير اعتراضه أنه لا يكون ذلك من باب التنازع؛ لأنه لو كان كذلك فلم يختار المذهب الغير المختار، فكلامه من جانب البصريين ككلام المصنف، فحينئذ كلام الفاضل المذكور مولانا عص لا يكون في مقابلة كلامه.

ثم أقول: جواب الفاضل المذكور مولانا عبد مني على كون قول امرئ القيس من باب التنازع، فلا يرد ما ذكره على جوابه، قال الفاضل السم: قوله: 'إد لا قائل لتساوي الإعماليين' فيه أنه يجوز أن يكون مذهب امرئ القيس تساوي الإعماليين، لكنه اختار الأول؛ لاستلزامه ما هو الواجب. أقول: المراد من قوله: 'إد لا قائل إيج': أنه لا قائل من النحويين لتساوي الإعماليين؛ بقرينة اختلاف الواقع بين البصريين والكوفيين، والشاعر المذكور وإن كان فصيحاً، لكن لا يكون صاحب مذهب في علم النحو، بل هو تابع للحاجة في مسائل اسحو مذهبهم، فكان مذهب الشاعر على تساوي الإعماليين غير معتبر.

وقول امرئ القيس صرح باسمه تسبها على قوة الاستثناء أو على ضرورة الجواب، وقوله: 'كفاني' بدل أو بيان لقوله. 'ليس منه أي من باب التنازع' إن كان الواو في 'و لم أطلب' تعطف على 'كفاني' كما هو الظاهر المتبادر. كذا في بعض الشروح. **لفساد المعنى** ولو جعل الواو للعطف على مجموع الشرطية أو للاعتراض أو لمحال لا يلزم فساد، ويكون من باب التنازع، لكنه لا يصلح الاستدلال؛ كونه محتملاً غير منصوص، كذا في بعض الشروح.

على تقدير توجه إيج. وإن قلت: هذا إذا كان "م أصب" معطوفاً على "كفاني"، وأما إذا كانت الجملة حالية أو معرفة أو معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد؛ لأن قوله: "لم أطلب" لا يكون حينئذ في حيز "لو"، فلا يلزم كونه مثنياً، فلا يفسد المعنى، ولكن لا يشتبه أنوية إعمال الأول، قلت: المتبادر أن يكون الواو في قوله: "و لم أطلب" للعطف على "كفاني"، فالمصنف بمعنى كونه من باب التنازع، لحمل كلامه على المتبادر.

وقيل في جوابه: لا يجوز أن يكون الواو لمحال؛ لأنه يلزم حينئذ تقييد الجزاء؛ وذلك لأن المحال يكون قيد العامل، فيلزم أن يكون الشرط ملزوماً للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب مع أنه ليس كذلك؛ لأن السعي لأدنى معيشة مع كفاية قليل من المال يكون مطلقاً، سواء طلبه أو لم يطلبه.

من "كفائي" و"لم أطلب" إلى "قليل من المال"؛ لاستلزامه عدم السعي لأدنى
 معيشة، وانتفاء كفاية قليل من المال، وثبوت^(١) طلبه المنافي لكل منهما، وذلك لأن
 "لو" تجعل مدخولها المثبت شرطا كان أو جزاء أو معطوفا على أحدهما منفيا،
 والمنفي من ذلك مثبتا،^(٢)

= ولا يجوز أن يكون الجملة معترضة أو معصوفة على الشرعية؛ لأنه يلزم أن يكون الكلام محمولا على التأكيد
 لا على التأسيس، مع أن الواو اعترض بيني عن ذلك؛ لأن بقي السعي مستتره لفي الطلب، وإن قلت:
 السعي هو الطلب السليغ، فيكون أحص من الصلب؛ فإنما يصب المكاة مع عدم السعي إليه، وبقي الخاص لا
 يستلزم بقي العام، قلنا: المراد بالسعي ههنا الطلب المطلق؛ لأن الكفاية يحتاج إلى الطلب لا إلى الطلب السليغ.
 لاستلزامه أي لاستلزام توجه كل من 'كفائي' و'لم أطلب' إلى 'قليل من المال'، قوله: "وثبت طلبه"
 أي لاستلزامه لثبوت "طلب قليل من المال"، قوله: "المنافي صفة لطلب، وقوله: 'لكل منهما' أي من عدم
 السعي وانتفاء الكفاية.

والمنفي من ذلك الخ عطف على 'اشت'، أي 'لو' تجعل مدخولها منفي من ذلك أي من الشرط والجزاء
 والمعطوف على أحدهما مشتأ، فحينئذ يصير الشرط والجزاء مقييين؛ لأهما مشتأان، والمعطوف على الجزء منفي
 فيصير مشتأ، وكون ثبوت الطلب منافيا لكل من عدم السعي وانتفاء الكفاية ظاهر، وهذا لم يذكره، أما كون
 ثبوت الطلب منافيا لعدم السعي فلا؛ لأن السعي أصيب بمعنى واحد، وكذا أدنى المعيشة والقبيل من المال بمعنى
 واحد، فكأنه قال: أصيب وم أصيب، وهو تناقض، فيكون ثبوت طلب منافيا لعدم السعي، ويرد عليه ما مر من
 أن السعي هو الصلب السليغ، فالطلب يتحقق في غير السعي فلا تناقض، وأحوط ما مر، وأما كون ثبوت الصلب
 منافيا لانتفاء الكفاية فلمصومون اشترعية، فمعناه حينئذ: لو أما أصيب أدنى معيشة كفائي، فيكون الكفاية لازمة
 للطلب، فإذا كانت الكفاية لازمة له فقبض الكفاية - وهو انتفاء الكفاية - مناف للطلب؛ لأن قبض
 اللازم يكون منافيا للملزم.

(١) أما منافاته للأول فظاهر، وأما الثاني فلا؛ لأن السعي مستلزم لثبوت الكفاية، والسعي والطلب واحد، وحينئذ يلزم
 فساد المعنى من جهة الصلب وعدم الصلب لـ 'قليل من المال'، ومن جهة روم الكفاية وعدم الكفاية. (تأنيدي)
 (٢) ودلت لأن 'لو' لانتفاء الثاني من جهة انتفاء الأول، فالأول والثاني إما أن يكونا مشتئين فيصيران مقييين، =

فعلى هذا^١ ينبغي أن يكون مفعول "لم أطلب" محذوفاً.....

فعلى هذا إلخ وإن قلت: يرم حينئذ عدم صحة الاستدراك بقوة: "ولكنما أسعى؛ لأن 'لكن' بالاستدراك، قلنا: لا سبب أنه معطوف على آخره؛ لحوار أن يكون الحملة حالية أو معترضة أو معطوفة على الشرطية، وحاصل البيت: أنه لم أصب في الرمان الماصي قليلاً من المال ولا محداً، لكنه أصب في حان والأرمة الآتية المحذوثة. ونو سبب كونه معطوف على آخره فيقول: صحة الاستدراك باعتبار توصيف 'المحذوثة' أو باعتبار اسم رطله في الأرمة الآتية، ويبرر ذلك أنه لما قال: 'صبت محذاً' كان لمتوهم أن يتوهم أنه صبت محذاً ما في بعض الأرمة الماصية؛ إذ من شأن العاقل القناعة وعدم الارتكاب على صتب ما لا يعي، فدفعه بقوة: "كنما إلخ"، ولكن يجوز أن يناقش في الوجه الأول - وهو صحة الاستدراك باعتبار توصيف 'المحذوثة' بأن القرية على اعتبار المحذوثة المفعول "لم أطلب" هي البيت الآتي، وهو مقيد بالمؤثر، فمما سبب حينئذ تقدير 'المحذوثة' لا تقدير المحذوثة مطلقاً، هذا ما ذكره مولانا عبد.

قال مولانا عبد على مولانا عبد: ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاماً صويلاً، أضى أنه لا ترصى بسماعه، فذكر المفضل المذكور صحة الاستدراك بقوله: 'ولكنما أسعى أخ' بأنه يتوهم من قوله: 'ولو أنما أسعى' أنه لم يصب بمحذوثة قليل من المال أي قليلاً من المال فقط، بل يطلب قليلاً من المال مع المحذوثة. فيدفع هذا التوهم بأنه يطلب المحذوثة فقط.

= وإما أن يكون مضمين فيصيران مشتبهين؛ لأن تنفاء النفي إثبات، وإما أن يكونا مختلفين فيصيران معكسين، ولنمطوف على الشرط أو الحراء حكم الشرط والآخر، وقوله: 'ولم أصب' معطوف على 'كفاي'؛ لأن الأصل في الواو العطف، وحمله على حلاله خلافه، فيصير مشتبهين فيثبت الطلب من المتكلم، والسعي شرط فيصير عدم السعي، فيسبها تناف، وهذا يرم فساد آخر، وهو تعليل شيء له بقيضه؛ لأن الطلب حينئذ معطل بعدم أصب، وفساد آخر هو استلزام أصب لأدنى معيشة؛ لعدم أصب له، ودفع المحذورات يمكن بتحصيل السعي بالسعي البليغ، لكنه خلاف الظاهر، وفيه الهدام جزالة المعنى. (ت)

(١) أي على تقدير عدم التنازع.

(٢) إن قلت: يرم حينئذ عدم صحة الاستدراك بقوله: 'ولكنما أسعى إلخ' قلت: كان متوهم أن يتوهم أنه طلب محذاً ما في بعض الأرمة الماضية إذ من شأن العاقل القناعة وعدم الارتكاب على طلب العي، فدفعه بقوله: "ولكنما أسعى إلخ". (عبد الغفور)

أي لم أطلب العز والمجد^(١) كما يدل عليه البيت المتأخر، أعني قوله:

ولكنما أسعى لمجد مؤثِّل^(٢) وقد يدرك المجد المؤثِّل أمثالي^(٣)

يدرك "يذكر" ثم

وحينئذ يستقيم المعنى، يعني أنا لا أسعى لأدنى معيشة، ولا يكفيني قليل من المال، ولكني أطلب المجد الأثيل الثابت وأسعى له.

مفعول ما لم يسم فاعله^(٤) أي مفعول فعل

= ولا يعد أن يقار: يتوهم من عدم سعيه وظله لأدى معيشة عدم صبه أحد أيضا، فيدفع هذا التوهم "ولكنما أسعى إلخ"، قيل: إذا لم يكن قول امرئ اقيس من باب التنازع فلا يجوز أن يكون "قليل" فاعلا لـ "كفائي"، وإلا يلزم الفاصلة بالأجنبي، وهو "لم أضرب؛ لأن الفعل ليس من معمولات "كفائي" فيكون أجنبيا، والفاصلة بالأجنبي إنما يكون جائزا في باب التنازع دون غيره.

واعلم أن المشهور من مذهب السحاة أن "لو" تدل على انتفاء الثاني لانتفاء الأول، وفيه نظر من وجهين، أحدهما: أن الأول ملزوم، والثاني لازم، ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم، بل الأمر بالعكس. والثاني: أنه مقصود بقوله تعالى: ٥٥ لَمْ يَسْمَعْ سَكْرًا وَكَانَ الْعَذَابُ أَلِيمًا (الأنبياء ٥٥) والمراد من الآية انتفاء الإلهة لانتفاء الفساد؛ لأنه في معرض التوحيد.

أي مفعول فعل إلخ فكلمة "ما" عبارة عن الفعل أو شبهه، وإنما لم يقل: أي معمول عامل لم يذكر فاعله، مع أنه أحصر؛ لأن سوق كلام المصنف يستدعي ذلك حيث قال: "وإذا تنازع الفعلان" ولم يقل: إذا تنازع الفعلان، وأيضا قال في تعريف الفاعل: "وهو ما أسد إليه الفعل أو شبهه" ولم يقل: وهو ما أسد إليه العامل، وكون كلمة أو للتبويب كثير بينهم، فتوهم كون أو مترديد توهم غير منتف إلى، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أن الأصهر والأحصر أن يقل: مفعول عامل؛ لئلا يتوهم أن كلمة أو مترديد. وإنما قال: أو =

(١) أي اجد المؤثِّل بقرينة البيت الآتي.

(٢) يصف نفسه بعناية لأنه ما يسعى لأدى ما يعيش به ولا يكفيه قليل من المال، ولكن يطلب العز والمجد الثابت المحكم؛ لأن أمثاله قد يدركه. (حل ع)

(٣) فاعل "يدرك" أي مثلي أدنى.

(٤) هذا بحسب المفهوم، أهم من المفهوم الاصطلاحي؛ لاعتبار قيامه مقاماً منه. (ت)

أو شبه فعل^(١) لم يذكر فاعله، وإنما لم يفصله عن الفاعل،^(٢) ولم يقل: "ومنه" كما أي من المرفوع

فصل المبتدأ

= شبه فعل" ولم يقل: شبهه، مع أنه أحصر؛ لئلا يتوهم أن المراد من قوله: 'شبهه' هو شبه مفعول الفعل، وما قانوا من أن المطلوب في امتزاج الاختصار، وأن حيز الكلام ما قل ودل فهو عني تقدير دلالة على الوضوح. **لم يذكر إلخ** أشار به إلى وجه التسمية، فقوله: "لم يذكر" إشارة إلى أن المراد من التسمية ههنا بالفارسية: تام بدون نداء كردن ونام نهادن؛ لأن التسمية جاءت لكلا المعنيين، ولا يخفى أن وجه التسمية حارية في كل فعل حذف فاعله كما في تارغ الفعليين، وكذلك في قولنا: "أصرس" بصيغة الجمع أو الواحدة المحاطة، وكذلك "أصربوا" انقوم وأحبري القوم، وأمثاله لا يحصى، لكن وجه التسمية لا يلزم أن يكون مطردا، ويمكن أن يدعى أطرادها ههنا؛ لأن قوله: "لم يذكر فاعله" معى لم يذكر فاعله لأجل المفعول، بأن يقيم له مقامه؛ فإن عدم ذكره في 'أصرس' وغيره لا يكون لأجل المفعول، بل لأجل التقاء الساكنين، فإذا عرفت هذا، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أنه يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل، وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل، نحو: أضربوا القوم واضربا القوم واضربي القوم وأمثاله مما لا يحصى.

وإما لم يفصله إلخ قال مولانا عص: هذا ما لا يحتاج إلى النكتة، بل إيراد لفظ 'مها' في المبتدأ وأحبر يحتاج إليه؛ لأن طريق المصنف إيراد لفظ 'مه' أو 'مها' في المبحث الذي هو أول المساحت، ثم تركه في الواقع من المساحت، كما أورده في المفعول المطلق وتركه في المفاعيل الباقية، فلما أورده في الفاعل فتركه ههنا. أقول: ويمكن أن يحتاج أن قول الشارح نكتة لإيراده في المبتدأ حقيقة، إلا أنه ذكر النكتة في ضمن بيان المناسبة بين المفاعل وبين مفعول ما لم يسم فاعله؛ لاحتياج إلى بيان المناسبة بينهما، وبيان ذلك أنه أورده في المبتدأ إشارة =

(١) الأخصر أن يقول: مفعول عامل. (عصمت)

(٢) أراد أنه يصدد تفصيل المرفوعات فقال: "ومنه الفاعل"، إلا أنه اكتفى بذكره ههنا عن ذكره في المبتدأ؛ لئلا يتوهم أنهما من قبيل الفاعل أيضا كمفعول ما لم يسم فاعله، فاعلم أن دأبه في هذا الكتاب الفصل بين الأقسام بكلمة "مه"، إلا أنه اكتفى بذكره في أحدها عن ذكره في بقية الأقسام؛ ولهذا فصله في المنصوبات واكتفى أيضا، وأما المحرورات فلما لم يكن ها أقسام لم يفصله، فلا يرد ما قيل: إن دأب المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين أقسام المرفوع بكلمة "مه"، فقوله: "ومنها المبتدأ وأحبر" خلاف عادته وهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل. (عل)

حيث قال: "ومنها المبتدأ"؛ لشدة اتصاله بـ "الفاعل" حتى سباه بعض النحاة فاعلا
 كل مفعول^١ حذف فاعله أي فاعل ذلك المفعول، وإنما أضيف^٢ إلى المفعول؛
 لملاسة كونه فاعلا لفعل متعلق به،.....

=، في عدم دحوله في الفاعل، ولم يورده في مفعول ما لم يسم فاعله إشارة إلى مناسبة الفاعل، فالمناسبة بينهما وذكر عدم إيراده فيه على سبيل التبع.

لشدة اتصاله إلخ: لقيامه مقام الفاعل واشترائه معه في الأحكام.

بعض النحاة: خلاف الجمهور؛ فإنهم يسمونه مفعول ما لم يسم فاعله، فقوله: "سباه" يشعر بأن من سماه فاعلا
 يسميه فاعلا حكما لا حقيقيا؛ فإن صغره التسمية يشعر بدلت، فلا يرد كما أن هذا البعض يسميه فاعلا حكما
 كذلك الجمهور يسميه فاعلا حكما.

كل مشعول قبل: التعريف لتمامية وإحقيقة لا للأفراد، وعصا كل لإحاطة لأفراد، والجواب: أن عصاة كل
 مقحمة ههنا، ولا يرد منه معنى، ويراده في معرف - بالكسر - ماعية التعريف، ولو ذكر الأمر العام في جانب
 المعروف بالفتح فهو إشارة إلى جامعته، فإذا قلنا: كل الإنسان حيوان باطن، فمعناه أن كل ما هو فرد
 للمعرف - بالفتح - يكون فردا للمعرف بالكسر، فيكون جامعا.

وإذا قلنا: الإنسان كل حيوان نصف، فمعناه: أن كل ما هو فرد للمعرف بالكسر - فهو فرد للمعرف - بالفتح
 فيكون ماعيا؛ لأنه لم كان صادقا على غير قسم يصح أن يقال: كل ما هو فرد سمعوف فهو فرد للمعرف
 بالفتح، قيل: تعريف بصدق على 'ربيع' في قولهم: 'أنت ربيع الفل'؛ فإن الفاعل الحقيقي بالإنسان والربيع
 والفل هو الله تعالى، فحذف الفاعل الحقيقي وأقيم المفعول الذي هو الربيع مقامه، وأحيب بأن المراد بالفاعل هو
 الفاعل السحوي. **وأما أضيف إلخ** مع أن فاعل ما لم يسم فاعلا لمفعول لا سمفعول؛ لملاسة كون الفاعل
 فاعلا لفعل يتعلق هذا الفعل بالمفعول، فالإضافة بأدنى ملاسة.

(١) يراد بـ "كل" غير مناسب؛ لأن تعريف إنما يكون بحقيقة للجمع لا لفرد، إلا أن فيه إشارة إلى فرد
 لتعريف والجمع، فظهر الجمع بين الفرد والجمع، وإطلاق مفعول عنه باعتباره أصبه. (ت)

(٢) يعني أن الأصل أن يضاف الفاعل إلى الفعل؛ لأنه يفعله، إلا أنه أضيف إلى المفعول؛ لأجل الملاسة كما
 ذكره. (عل)

وأقيم هو^(١) أي المفعول مقامه أي مقام الفاعل، في إسناد الفعل أو شبهه إليه،
وشرطه أي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله وإقامته مقام الفاعل، إذا
 كان عامله فعلا: **"أن تُغَيَّر صيغة الفعل**

وأقيم هو إلخ قيل: في "أقيم" ضمير متصل مرفوع هو مفعول ما لم يسم فاعله، فضمير "هو" مستدرك لا يحتاج إليه، وأجيب بأنه تأكيد للضمير في "أقيم"، وإنما يحتاج إلى هذا التأكيد؛ لدفع الوهم، وبيان ذلك أن قوله: 'وأقيم مقامه' حجة معطوفة على الجملة السابقة التي هي صفة لـ "مفعول"، وهي قوله: 'أحذف فاعله' فلا بد من ضمير عائد إلى الموصوف المذكور في كل من الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها، أما في الجملة المعطوفة فلأن الجملة قد وقعت صفة لا بد لها من عائد راجع إلى موصوفها، وأما في الجملة المعطوفة فلأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، فلو قال: "وأقيم مقامه" بدون الضمير يتوهم أن قوله: 'مقامه' مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "أقيم"، فضمير "هو" يخبر عن الضمير في "أقيم".

ثم اعلم أنه ليس المراد من قوله: 'وأقيم هو مقامه' أنه أقيم المفعول مقامه في جميع الأحوال، بل المراد: أنه أقيم هو مقامه في كون كل واحد منهما مسداً إليه، وإليه يشير قوله: 'في إسناد الفعل أو شبهه إليه'، أو المراد من إقامته مقامه في إجراء الرفع. فلا يرد حينئذ ما أورده مولانا عص من أنه يمتنع إقامته مقام الفاعل؛ لأن الفاعل قيام الفعل به، وفي المفعول وقوع الفعل عليه.

لا يقار: تعريف المفعول ما لم يسم فاعله لا يصدق على 'صريت' بصيغة المجهول؛ لعدم حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه؛ لأننا نقول: المراد من حذف فاعل المفعول هو حذف فاعل الفعل الذي يتبع هذا الفعل بالمفعول، كما أشار إليه بقوله: 'وإما أضيف إلخ'، فيصدق على 'صريت' أنه حذف فاعل الفعل، وهو تاء المتكلم للمعلوم، وأقيم المفعول مقامه، وهو تاء المتكلم للمجهول.

وعدم أنه لا يذكر الفاعل لأعراض: وهي الاختصار نحو: ضرب زيد، وانتعظيم فتصونه من لسانك، والتحقيق فتصون لسانك منه، أو لعدم العلم به، أو لقصد صدور الفعل عن أي فاعل كان ولا عرص في الفاعل نحو: قتل الخارجي؛ فإن العرض المهم فتنه لا قاتله، أو لعدم ذلك مما تقرر في علم المعاني.

إذا كان عامله فعلا بقرينة قوله: 'أن تغير صيغة الفعل' فترك ما كان عامله شبه الفعل بالمقايضة؛ لأن الفعل أصل، فشرطه إذا كان شبه الفعل أن تغير صيغته إلى اسم المفعول.

(١) أكد الضمير استتراً؛ لئلا يتوهم إسناد الفعل إلى قوله: 'مقامه'، فيلزم نحو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير. (عبد الغفور)

(٢) لئلا يتجه عليه مثل: زيد مضروب غلامه.

إلى **فَعِلَ** أي إلى الماضي المجهول **أو يُفَعِّلُ** أي إلى المضارع المجهول، ^١ فيتناول مثل: **أَفْتَعِلَ** و**أُسْتَفَعِلَ** و**يُفْتَعِّلُ** و**يُسْتَفَعِّلُ** وغيرها من الأفعال ^٢ المجهولة المزيد فيها، ولا يقع موقع الفاعل **المفعول الثاني** من مفعولي **باب علمت**؛ ^٣ لأنه مسند إلى المفعول نحو: علمت ريذا قاني
الأول إسنادا تاما، ^(٤)

إلى **فعل الخ** يعني أنه أراد بالعلم أشهر أوصافه، فهو من قبيل ذكر الشيء واردة الصفة المشهورة منه، ونظيره: 'لكل فرعون موسى أي لكل صام عاد، 'وفعل' كما أنه مشهور بأنه الماضي المجهول المخرد كدلت بأنه الماضي المجهول وإن لم يكن مخردا في الواقع، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن الصفة التي تكون 'فعل' مشهور بها هي الماضي المجهول من الثلاثي مجرد لا الماضي المجهول مصبغا، أو يقول: لا سمح أن كونه ثلاثيا مخردا من الصفة المشهورة له، بل من صفته في نفس الأمر لا من صفته المشهورة، أو أراد بالشخص حسه، ويجوز تقدير معطوف، أي "إلى فعل" ونحوه.

ولا يقع الخ أي لا يصح وقوعه، لا أنه لا يقع في الاستعمال، وإلا لكان الأسب أن يقول: لم يقع، وأيضا الأسب أن لا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب أعلمت؛ لأن الثاني منه أيضا لم يقع في الاستعمال معام الفاعل. هكذا قال مولانا عبد. **المفعول الثاني** قل أن المتأخرين جورو وقوعه موقع الفاعل، وقالوا: لا امتناع في أن يكون المسند إلى أمر مسندا إليه شيء آخر، نعم، لا يجوز أن يكون مسندا إليه لذلك الأمر.

(١) وهذا من قبيل ذكر العلم وإرادة الوصف المشتهر هو به؛ لأن 'فعل' و'يفعل' أعلام للورن، أو يقال: إنه مذكور على سبيل التمثيل؛ إذ شاع صريق التعليم أولا إلى انصرف، ثم إلى اسحو فالكلام التعلم بعدم المقصود باد في الإشارة. (تأهتدي)

(٢) يعني أنه أراد بقوله: فعل أو يفعل مصبغ الماضي المجهول، ومصبغ المضارع المجهول على طريق ذكر الخاص واردة العام لا مجهول مخردا لخصوصيتهما بقرينة قوله: 'صبغة الفعل' حيث أطلق الفعل، وقل: هذا من باب ذكر العلم وإرادة الصفة المشتهرة حو' لكل فرعون موسى، وهذا مني على أن 'فعل يفعل' علمان للماضي المجهول والمضارع المجهول مصبغ أو كائنين لهما، فإن ثبت فلا كلام فيه، وإلا فمشكل جدا. (عل)

(٣) لا بد من الضم إليه الرباعي المخرد والمزيد فيه. (جم)

(٤) المراد بـ 'دب علمت' الفعل أو شبهه المتعدي إلى مفعولين كان الأول منهما مسندا إليه والثاني مسندا، فلا يخصص في أفعال القلوب، بل يتناول مثل قولنا: 'جعلت ريذا فاصلا'، و'اعتقدت عمرا شاعرا' وغير ذلك. (عت)

(٥) وما ذكروا، يس فيه قيد انتماء، ولذا اعترض صاحب 'الرصي' بأنه يجوز أن يكون الشيء الواحد مسندا ومسندا إليه في حالة واحدة، حو: أعجني صرب ريذ عمرا، وأشار أورد هذا القيد ودفع اعتراضه. (تأهتدي)

فلو أسند الفعل إليه، ولا يكون إسناده إلا تاماً لزم كونه مسنداً ومسنداً إليه معاً^(١) مع كون كل من الإسنادين تاماً، بخلاف "أعجبنى" ضرب زيد عمراً؛ لأن أحد الإسنادين وهو إسناد المصدر غير تام، ولا المفعول الثالث^(٢) من مفاعيل باب أعلمت؛ إذ حكمه^(٣) حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسنداً.....

لأن أحد الإسنادين وأحب أيضاً بأن أسند مطلق وهو الضرب، وأسند إليه مقيد، وهو انصرب المقيد بريد، وأعم أنه ظهر مما ذكره اشرار في هذا المقام أن المستحيل هو أن يكون شيء واحد مسنداً ومسنداً إليه بالإسنادين التامين؛ لأن الواو في قوله: 'ولا يكون إسناده إلا تاماً' لتحال، فهو كان أحد الإسنادين غير تام فهو غير مستحيل عنده، ففي شبه الفعل أحد الإسنادين غير تام، فحار أن يقع المفعول الثاني لشبه الفعل من باب علمت مقام الفاعل عنده، نعم، إذا كان أحد الإسنادين غير تام فهو غير جائر عند العلامة التفتازاني حيث قال في بعض تصانيفه: لا بأس أن يكون الواحد مسنداً بالشيء إلى شيء ومسنداً إليه بالنسبة إلى ذلك الشيء، وإن كان غير تام.

وإذا عرفت هذا، فلا يرد ما ذكره الفاضل اسم أحداً من كلام الفاضل مولان عصي حيث قال: قوله: 'ولا يكون إسناده إلا تاماً' فيه أن هذا في الفعل مسلم، وأما شبه الفعل لإسناده غير تام، فلا يقيد الدليل عدم وقوع المفعول الثاني لشبه الفعل من باب علمت موقع الفاعل في حوزة ريد معلوم أنه قائماً، وأعجبنى علم أنه قائماً مع أن المدعى عام. والحاصل: أن 'قائماً' في المثال المذكور لو أقيم مقام الفاعل لا يكون مسنداً إليه بإسناد تام؛ =

(١) والمتأخرون حوروا؛ فإن أسند باعتار عطف وأسند إليه باعتار عطف آخر، فلا حرج وإن كان الإسنادين تامين.

(٢) دفع دخل مقدر، وهو: أن يكون الشيء مسنداً ومسنداً إليه جائر واقع في مثل: أعجبنى ضرب زيد عمراً، فدفعه بأن مراداً عدم جوار كون الشيء مسنداً ومسنداً إليه مع كون كل من الإسنادين تاماً، وليس مثل: "أعجبنى ضرب زيد عمراً" كذلك. (عت)

(٣) وأما المفعول الثاني من باب أعلمت وإن صح وقوعه مقام الفاعل، ولكنه لم يستعمل.

(٤) نحو: أعلمت ريذا عمراً فاضلاً.

(٥) قالوا: إذا ريدت على 'علمت' الهمزة لتعدية ريد المفعول الأول، والثالث مفعول ثانٍ لـ 'علمت'

كما لا يخفى. (ت)

والمفعول **نه** بلا لام؛ لأن النصب فيه ^١ مشعر بالعلية، ^٢ فلو أسند إليه لفات النصب نحو: ضربت زيدا تأديبا
والإشعار، بخلاف ^٣ ما إذا كان مع اللام، نحو: ضرب للتأديب،

= لأن سناد اسم المفعول إلى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام. **إد حكمه إلخ** وكذا ثاني مقاعبه عند ابنس حو. أعلم موسى عيسى أحاه، خلاف أعلمت زيدا هذه داهية، كما قال اشرار الهدي.
لأن النصب قد أي النصب فيما قصد عليه مشعر بالعلية أي بعلية الفعل، ولا يرد عليه أنه لو صح الدليل يرم أن لا يقع المفعول به مقام الفاعل؛ لأن نصب فيه مشعر بكونه مفعولا به؛ لأن كون النصب فيه مشعرا به في حيز المنع كما لا يحفى على المتأمل.

فلو أسند اليه قيل: على هذا يلزم جوار ذلك عند قيام القرينة، وليس كذلك، ويلزم أيضا أن لا يقع الضرف كالمفعول فيه مقام الفاعل؛ لأن النصب فيه مشعر للطرفية، فهو أقيم مقام الفاعل فات النصب والإشعار، والحوادث بالهرق بأن المشعر لضرورية في المفعول فيه شيان، أحدهما: النصب، وثانيهما: نفس الاسم أي ذاته، خلاف المفعول له؛ فإن نفس الاسم فيه لا يشعر بعلية الفعل. قال الفاضل السمعاني في تفسير قوله: 'فات النصب والإشعار' هكذا: أي فات النصب بسبب جعته مسندا إليه ومرفوعا، وفات الإشعار بسبب نصب المشعر إلى العلية، فعلى هذا لا يرد ما قيل: إن ذكر النصب مستدرك.

أقول: ومع ذلك يكون له ورود؛ لأن ذكر الإشعار كاف في الترميم؛ لأنه إذا فات النصب المشعر إلى العلية، فيكون مرفوعا مسندا إليه، وهو ظاهر، فالأولى أن يقال في جوابه: إن قوله: 'وإشعار' عطف تفسيري بقوله: 'النصب'، وإنما احتاج إلى ذكر 'النصب' نسيها على أن المشعر بالعلية هو النصب لا غير، والحاصل: أنه إذا قيل: فات 'الإشعار' بدون ذكر 'النصب' يكون معناه: أنه فات ما هو مشعر بالعلية، بإيراده عطفا تفسيرا بنصب تنبيه على أن ما هو مشعر بالعلية ليس إلا النصب.

(١) لكنه ليس كذلك؛ لأن حذف اللام قد هو بواسطة القرينة الدالة عليهما، فاعلية مفهومة من اللام المقدرة. (تأهتدي)

(٢) كذلكه على تقدير اللام الدالة على العلية، لا يقال: يسعى أن لا يقع الطرف أيضا مقام الفاعل؛ لأن النصب فيه مشعر بالطرفية؛ لأن نقول. ربما يحصل الإشعار بضرورية فيه نفس اللفظ. (عند المفعول)

(٣) قال الرضي: كل محرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمحرور بلام التعديل، نحو: حنثت للسمن، فلا يقال: جيء للسمن، وهذا الكلام بخلافه. (تأهتدي)

والمفعول معه كذلك أي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك، أي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت في أنهما لا يقعان موقع الفاعل، أما المفعول له فلما عرفت، وأما المفعول معه^(٢) فلائنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف، وهي دليل الانفصال، والفاعل كالجُزء من الفعل، ولا بدون الواو؛ فإنه لم يعرف حينئذ كونه مفعولاً معه، **وإذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل،**

أي كل ح أشار به إلى أن قوله: "كذلك" متعلق بالمفعول له والمفعول معه جميعاً لا بالثاني فقط، لا يقال: لم يجعله متعلقاً بالثاني فقط؛ لأننا نقول: يلزم حينئذ أن يكون قوله: 'والمفعول له' معطوفاً على سابقه، وحينئذ لا بد من إيراد حرف النفي عليه؛ لأنه إذا عطف شيء على انصروف عليه المنفي يعيد بغيره كما في 'ولا يقع المفعول الثاني ولا الثالث' ولو حمل كلامه على العطف لم يحصل التنبية الذي ذكره مولانا عبد، كما سذكره عن قريب، ولهذا ادفع ما يقال: من أنه لم يَجعل كيهما معطوفاً على سابقهما، وهذا أولى للاختصار؛ لعدم الاحتياج إلى قوله: "كذلك" حينئذ، فإن مولانا عبد لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره؛ لتنبية على صحة ادعاء أن الامتناع في المفعول الثاني والثالث أتم من الامتناع في هذين المفعولين وإن اتفق الكل فيه، وذلك لوضوح الدليل، فيكون فيه أي في عدم الاكتفاء مألوفة في رد من جاوز قيمتهما مقام الفاعل.

وقال الشارح الهندي: إن المفعول له لا يقع مقام الفاعل؛ لكونه جواب 'لم'، ولا يصح السؤال بـ 'لم' قل تمام الحكم، ثم اعترض بأنه يوجب امتناع ضرب تناديب، والقول بأن المصوب جواب 'لم' دون المحرور تحكم. ولقائل أن يقول أبصاً: إنه ليس جواباً عن سؤال شأ من الفعل المذكور كيف؟ ولو كان كذلك لكان معمولاً لمقدر لا للمذكور، فمعنى قومه: إن المفعول له جواب 'لم' أنه مع عامته يصح أن يذكر في جواب السؤال عن اللمية، فإذا قيل لك: لم ضربت؟ قلت: ضربت أو ضرب للتأديب.

||| أشار إلى أن "كذلك" حُر لكل منهما، وليس حراً للثاني، والأول معطوف على الثاني أو الثالث، وإلا لعاد

كلمة "لا" كالثالث. (تأنيدي)

(٢) نحو: جاء البرد والجبال.

تعين أي المفعول به **له** أي لوقوعه موقع الفاعل؛ لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما، ^١ فإن الضرب مثلا كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب، كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب، بخلاف سائر المفاعيل؛ فإنها ليست بهذه الصفة، تقول: **ضرب** زيد بإقامة المفعول به مقام الفاعل **يوم الجمعة** ظرف زمان **أمام الأمير** ظرف مكان **ضربا شديدا** مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة، وفائدة وصف ^٢ الضرب بالشدة التنبيه على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص؛

تعين له، إقامته مقامه واجب عند النصريين، وأولى ونسب عند الكوفيين، ثم إذا كان مفعول به متعدد فالظاهر أن الأول منه كالمفعول الأول من باب أعطيت، والثاني كالثاني منه.

فإن الضرب الح، قيل: السبيل لا يشتد ادعى، وهو للتوقف؛ خور أن يكون عدم إمكان تعقل الفعل بدون تعقل مفعول به يسبب كون تعقل المفعول به لازما به، وأجيب بأن ائسراج شبه عدم إمكان تعقل بلا مضروب بعدم إمكان تعقل فعل بلا ضارب، وعدم إمكان تعقله بلا ضارب لا يكون بلا سبب كون تعقل ضارب موقوفا على تعقله، وإذا كان عدم إمكان تعقل فعل بلا مضروب مثل عدم إمكان تعقل فعل بلا ضارب ثم أن يكون تعقل المضروب أيضا موقوفا على تعقله.

خلاف سائر المفاعيل الح، قيل: إن مفعول المصنوع يكون هذه الصفة، بل أقوى من المفعول به في هذه الصفة، لأن تعقل مفهوم كمن فعل لازما أو متعديا موقوف على تعقل المفعول المطلق، لأن مفهوم مطلق جزء في مفهوم الفعل، وتعقل الكل يتوقف على تعقل الجزء، خلاف المفعول به؛ فإن تعقل مفهوم فعل متعدي بنفسه أو بواسطة موقوف على تعقل المفعول به؛ فإن مفهوم ضرب مثلا هو لزوم وحدث ونسبة إلى فاعل، ونسبة هذا حدث إلى المفعول به موقوفة على تعقل المفعول به، فيكون المفعول المطلق هذه الصفة أقوى من مفعول به، وأجيب بأن المفعول المطلق لا يقوم مقام فاعل بلا قيد مخصص، وهو من حيث إنه مقيد م يكن موقوف عليه، تعقل لفعل، خلاف المفعول به، فإنه يقوم مقام المفاعيل بلا قيد مخصص، فيكون باعتبار وقوعه مقدم لفاعل موقوفا عليه؛ لتعقل الفعل بعد وقوعه مقام الفاعل.

(١) يعني كما لا يعقل فعل بدون فاعل كذلك لا يعقل بدون مفعول به؛ إذ لا ينصور لجان بدون شخص كما لا ينصور بدون من صدر عنه، خلاف ظرف زمان ومكان، فإن وجود فعل يتوقف عليهما لا تعقله، فالاحتياج إليهما ليس كاحتياج إليه. (عموي)

(٢) وأحرر سبويه ضمائر المتعذر المعهود، فيقال من ينظر ليعود: قد فعلا، والخروج قد خرج، أي وعد القعود المتوقع، وخرج الخروج المتوقع. (ت)

إذ لا فائدة^(١) فيه؛ لدلالة الفعل عليه، في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل^(٢) أقيم مقام
 الفاعل مثلها، فتعين زيد وإن لم يكن أي و إن لم يوجد^(٣) في الكلام المفعول به،
 فالجميع^(٤) أي جميع ما سوى المفعول به

إذ لا فائدة فيه. أي مفعول المصق تأكيدي لا يقع موقعه؛ لدلالة الفعل عليه. فلا فائدة، بخلاف المفعول
 المصق سوع واعد، وبما أورد قوله: يوم الجمعة، وأمام الأمير 'بلاد لتعريف إشارة إلى أن الرمان والمكان
 شهيمن لا يقعان موقعه؛ لعدم مصادفة. فإذا قلنا: ضرب رمان وضرب مكان لا فائدة فيه؛ فإن من الأمور اسية
 أن تضرب يكون في رمان من الأرملة ومكان من الأمكة قيل: وعنى هذا يسعى أن لا يجوز قيام المفعول به إذا
 كان مهم غابة لإهمام مقام الفاعل بأن يقل: ضرب شخص، قيل: لو صح الدليل المذكور بنزه أن لا يكون
 فائدة في المفعول المطلق التأكدي لما مر.

ورب قلت: يريد 'ضرباً بعد الفعل بتأكيد، قلت: لم لا يجوز أن يكون في وقوعه موقعه أيضاً فائدة التأكيد،
 وحبوب أن الفاعل عمدة فلا بد فيه من الفائدة المعبدة، فلا يكفي فيه الفائدة التي هي مجرد التأكيد،
 بخلاف المفعول؛ فإنه فضلا فيكفي فيه 'دنى فائدة، وهو التأكيد، وبعبارة أخرى أن الفاعل يكون غير الفعل، ولا
 يكون الفاعل مدلول الفعل، فالمناسب أن يكون ما قام مقامه أيضاً غيره.

جار ومجرور إلخ. فيه أن الحار والمجرور مفعول عند المصنف، لكنه بواسطة. نعم، الجار والمجرور شبيه به عند
 جمهور لا عده، والخبوب: أن المراد أن الحار والمجرور شبيه بالمفعول بلا واسطة، فيكون حار والمجرور من
 المفعول حينئذ، ثم إن حار والمجرور يكون المفعول به بواسطة 'في غير ما بعد دحيت؛ لئلا يتقاضى بقوله فيما
 بعد: 'وما بعد دحيت على الأصح'. وإن لم يكن إلخ. قيل: هو قال: واسواقى سواء كان أخضر وأظهر.

أي جميع إلخ. وهو الرمان المعين والمكان معين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة قيل: ينبغي أن يكون المفعول
 بالواسطة معينا؛ لأن يقع مقام فاعل لأنه مفعول به، وأجيب بأن صورة الحار ما كانت مضافة حال الفاعل أعني
 الرفع منعه أن يكون في درجة المفعول بلا واسطة.

(١) والفاعل محل الفائدة، فيجب أن يكون ما يقوم مقامه محلا لها، وهذا لا يقع الرمان والمكان ابهما مقام
 الفاعل؛ لدلالة الفعل عليهما، فعنى هذا وجب تقييد قوله: 'فالجميع سواء' بما سذكره. (عبد الغفور)

(٢) بلا واسطة، وبما فينا ندرك؛ لأن الظرف وإن كان معه في مفعول فيه عند المصنف، فلا يصح حينئذ القول
 بالتشبيه. (عبد الغفور)

(٣) إشارة إلى أن "كان" تامة.

(٤) هذا مذهب الجمهور، ورجح بعضهم الحار والمجرور، وبعضهم الضرفين والمصدر، وبعضهم المفعول المطلق،
 والأولى أن يقال: كل ما كان اهتمام المتكلم به وعناية برعايته أكثر، فهو أولى بالبيان، وذلك منصوص (أي
 مربوط) بعناية المتكلم، فافهم. (ت)

سواء في جواز^١ وقوعها موقع الفاعل، والمفعول الأول من باب^٢ أعطيت أي الفعل المتعدي إلى مفعولين ثانيهما غير الأول^٣ أولى بأن يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني؛^٤ لأن فيه معنى الفاعلية^٥ بالنسبة إلى الثاني؛

في حوار وقوعها. وإنما فيد لاستواء حوار لوقوع ولم يتركه على عمومته؛ لأنه على تقدير وجود المفعول به مع المفعيل أيضا يكون ما سوى المفعول به سواء في عدم وقوعها موقعه، فيكون المراد هو الاستواء في حوار الوقوع، ولا يجوز أن يراد من الاستواء هو الاستواء اشتمل حوار وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع المفعول؛ لأنه حينئذ لا معنى لترتب احرء على قوه: "وإن لم يكن"، وقيل في وجه تقييد الاستواء به: إن حال النواقي قد عدم على تقدير وجود المفعول به فيها، وإنما المجهول حاها على تقدير عدمه، والتعرض نأها على تقدير وجوده مستدرك مع أنه أراد التصريح برد من قال: إن النواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما أراد التصريح برد من قال: إن المفعول به إذا وجد من المفاعيل م يتعين المفعول به فقال: "وإذا وجد المفعول به إحد".

لأن فيه. قال مولانا عبد: لا يخفى أن هذا الدليل يقتضي أن يكون المفعول الأول من باب أعطيت أولى لأن يقوم مقامه من المفعول الثاني؛ لأنه وإن كان مفعولا بإعلام؛ فإنه فاعل للنعم؛ لأن لأور عالم والناقي معلوم. وتنع مولانا عص. لا يقال: هذا لا يتوجه على من ذهب إلى أن المفعول الثاني والثالث من باب أعطيت لا يقعان موقعه، وأما عبد من قال بوقوع المفعول الثاني منه مقدمه، فعدم وقوعه مقامه بأن المفعول الثاني هو مضمون الخمسة أعني فصل عمرو في قوسا: أعطيت زيدا عمرا فاصلا، لأن المقصود بإعلام فصيلة عمرو؛ لأننا نقول: المفعول الثاني فيه في الحقيقة إذا كان مضمون الخمسة، فالإل يفيد أن إقامة المفعول الأول منه مقامه أولى من الثاني، ولم يقل به أحد.

(١) لا يخفى أن هذا الفيد مما يساق إليه الدهر بلا شبهة، يعني أنه لم يرد لاستواء الشامل؛ حوار وقوعها موقع الفاعل، وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم أن لا يكون ترتب احرء على قوه: "وإن لم يكن" معنى (عبد المفعول)
(٢) وكذا المفعول الأول من باب أعطيت. (عت)

(٣) أي لا يحمل على الأول.

(٤) لأن الأول عالم والثاني معلوم. (عت)

(٥) فيكون أول مفاعيل أعلمت أولى بالبيان بالقياس إلى الثاني؛ لأن فيه أيضا معنى الفاعلية، وقد صرح به صاحب "النواقي" حيث قال: ولا يسد إلى ثاني باب أعطيت؛ لأنه في الحقيقة فاعل علم؛ إذ معنى أعلم زيدا عمرا مطلقا: علم زيد عمرا مطلقا. (جم)

لأنه عاط^(١) أي آخذ^(٢) نحو: أعطي زيد درهما، مع جواز أعطي درهم زيدا، وذلك عند الأمن من اللبس، وأما عند عدمه فيجب إقامة المفعول الأول، نحو: أعطي زيد عمرا.

= واعلم أن هذا الدليل يفيد إقامة المفعول الأول من باب أعطيت أي الفعل متعدي إلى مفعولين لا خصوص فعل أعطيت؛ لأن المفعول الأول من بابه؛ لكونه عاط أي آخذ، وفيه معنى الفاعلية، وفائدة تفسير العاصي بالآخذ أمران، أحدهما: أنه لو لم يصبره به لا يشتمل باب أعطيت، وثانيهما: أنه لو لم يصبره به لم يصدق على المفعول الأول من فعل أعطيت أنه عاط، بل العاصي هو المتكلم في قولنا: أعطيت زيدا درهما.

وإن قلت: تفسير العاصي بالآخذ تفسير اشياء بالمباين، والقول بأنه حاز محيى العاصي في اللغة بمعنى الآخذ مما لا يتمتع إليه، فيقول: لا سلم أن تفسيره بالآخذ تفسير بالمباين؛ لأن إعطاء شيء لزيد مثلا يستلزم أحده به، فيكون من قبيل ذكر المألوم وإرادة اللازم، لا يقال: حار أن يتحقق الإعطاء من رجل إلى زيد، ولم يتحقق الأحده به؛ لأننا نقول: إذا لم يتحقق الآخذ منه فلم يوجد الإعطاء منه أيضا. قال الفاضل السمعاني: هذا الدليل يفيد ما هو أحص من المدعى؛ لأن المدعى أن إقامة المفعول الأول أولى في كل فعل متعدي إلى مفعولين ثانيهما غير الأول، وكون المفعول الأول عاط مخصوص بفعل أعطيت.

أقول: ما ذكر الفاضل المذكور يدفع تفسير العاصي بالآخذ؛ لأن جميع باب أعطيت يكون أحده، وقابلا؛ لأن المراد بالفاعل في قوله: 'لأن فيه معنى الفاعلية' ما يعم القابل؛ فإن القول لزم الأحده، فكما يكون في العاصي معنى الفاعلية كذلك في القابل، كما ستعرف في صمن السؤال، وإن قلت: في قوهم: 'جعلت الدس شيارا'، و'جعلت اثراب صيدا' ليس في المفعول الأول معنى الفاعلية، قلت: ما كان المراد من الفاعل ههنا ما يشتمل القاس فيه أيضا معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني، فاللس قابل للشيء كما أن الثراب قابل للصير، ألا ترى إذا قيل: شرف زيد ومات زيد وكرم زيد، فزيد في هذه الأمثلة فاعل بمعنى أنه قبل الشرف والموت والكرامة، فيكون فيه في هذه الأمثلة معنى الفاعلية.

وذلك: أي كونه أولى للإقامة مقامه. **عند الأمن إلخ:** فإن من أين أن الدرهم لا يصحح أن يكون أحده، وأما عند عدم الأمن منه فيجب إقامة المفعول إلخ قيل: يجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني موقعه؛ فإنه يرفع الالتباس بسبب ذلك اللزوم أيضا، وأجيب بأن خوف اللبس باق؛ لأن تأخير المفعول الأول وإن دل على أن المتقدم مفعول ثان، لكن المفعول الثاني لما كان مع ذلك صاحبا لأن يكون مفعولا أولا، وهو أولى بأن يقوم مقام الفاعل أمكن أن يقع الحيرة والاشتباه، وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس.

(١) من العطف بمعنى الآخذ.

(٢) فأشبهه بالفاعل فترجح قيامه مقامه. (عل)

ومنها المبتدأ والخبر، وفي بعض النسخ "ومنه"، يعني من جملة المرفوعات أو من جملة المرفوع المبتدأ والخبر، جمعها في فصل واحد؛ للتلازم^(١) الواقع بينهما على ما هو الأصل فيهما^(٢)، واشتراكهما في العامل المعنوي^(٣).....
 وهو الالتداء

ومها. عصف على قوة: فمما الفاعل. **وفي بعض النسخ ومنه** أي من مفهوم مرفوع أو من أفراد مفهومه، قال مولانا عصف: الأوجه أن يكون الصمير في منه راجعاً إلى الفاعل، وفائدته التسمية على أنه من محققات الفاعل، ولد جعل رفعه عدم الفاعلية، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى ما شتمل على عدم لفاعلية.
أو من جملة الخ. بيان حاصل المعنى: لأن 'من' شتمل على، ولكن لأور باعتبار تأييد الضمير، وشالي باعتبار تذكره، فتذكره باعتبار مضاف إليه، ويحتمل أن يريد التضييع بتقدير مضاف أي من جملة أفراد.

هو الأصل فيهما الخ أي في باب مبتدأ والخبر، أي تلازم بينهما على تقدير رعاية الأصل فيهما، وهو كونه مسنداً إليه وأخيراً مسنداً، فلا يكون شيء من مسند ومسند إليه بدون الآخر، فيكون بينهما تلازم، خلاف لقسم الثاني من المبتدأ؛ فإنه يكون بلا خبر؛ لأنه مع مرفوعة كلام تم كالفعل مع الفاعل، ويمكن أن يقال: بينهما تلازم مضيقاً، سواء كان في لقسم لأور من المبتدأ، أو لقسم الثاني منه، ولكن أخيراً أعني أن يكون حقيقة أو حكماً، فإن الفاعل في لقسم الثاني منه ساد مسند الخبر إلا أن هذا خلاف المتبادر. قال مولانا عصف: ولا يخفى أن مظاهر على ما هو لأصل فيه، فتأمل. أقول: وجه التأمل أن لشارح أورد بقوله: 'فيهما' وجه التلازم، وإذا قيل: "فيه" يارجاعه إلى التلازم لم يفهم ذلك.

واشتراكهما في العامل المعنوي. وهو ههنا تحريد لاسم عن العوالم لفصية للإسناد أي إساده إلى شيء أو إساده شيء إليه، وإحصاء: أنه ليس منراد منه أن تتخصص العامل فيهما واحد، بل المراد أن العامل فيهما من نوع واحد، وهو العامل المعنوي، ولكن لتحريد عن العوالم باعتبار الإسناد أن يسند إلى شيء عمل في الخبر، وباعتبار أن يسند إليه شيء عام في المبتدأ.

(١) إذ الأصل فيهما أنه إذ ذكر أحدهما ذكر الآخر، وأما حذف أحدهما فحلاف الأصل، أو لا تلازم بينهما في حقيقة؛ إذ المبتدأ من القسم الثاني مبتدأ لا خبر له على الصحيح. (عل)
 (٢) إشارة إلى انقسام الأول من المبتدأ، وهو المخرد المسند إليه، وهو لا يوجد بدون خبر، خلاف الثاني، فإنه مبتدأ ولا خبر له. (ت)

(٣) فإن الأصل في باب مبتدأ وخبر أن يكون مبتدأ مسند إليه دون ما إذا كان مسنداً؛ فإنه مبتدأ يصير إليه لضرورة. (عبد الغفور)

(٤) وهو ههنا تحريد لاسم عن العوالم لفصية للإسناد، أي إساده إلى شيء أو إساده شيء إليه. (عبد الغفور)

فالمتبدأ: هو الاسم^(١) لفظاً^(٢) أو تقديرًا؛ ليتناول نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾
مقابل الفعل والحرف قوله تعالى (البقرة: ١٨٤)

المجرد عن العوامل اللفظية أي الذي^(٣) لم يوجد فيه
الاسم

فالمتبدأ هو: وإيراد اللام في المعرف إشارة إلى جامعية التعريف؛ فإن إيراد أمر العام في المعرف - بالفتح - إشارة إلى الجامعية؛ فإن امسند إليه إذا عرف باللام يفيد حصره على المسند، وصمير بقصص حصر امسند في المسند إليه، فهو إشارة إلى المنعوية، وقيل: إنما أتى بصمير الفص في حد المتبدأ والحر دون حد الفاعل ومفعول ما م يسم فاعله؛ لأنه اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لوجود الأطراد والانعكاس في الحدود، وصرح بذلك في بعضها؛ يكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء. **الاسم** ولا يراد بالاسم ما يقاس الصفة كما يقتضيه مقابته للصفة؛ لحوار أن يكون القسم الأول من المتبدأ صفة، مثل: المطلق ريد، ولكن الصفة المذكورة في القسم الثاني من المتبدأ مقاس للقسم الأول. **أو تقديرًا.** أي تأويلاً، وهو الذي يصح وقوع اسم في موضعه، فليس التقدير بمعنى المقدر. **وأن تصوموا إلخ** أي صيامكم متبدأ، و"خير لكم" حره.

الخبر إلخ. قيل، التجريد من الشيء يقتضي سق وجوده، فلا يصدق الحد إلا على ما جرد عن العوامل بعد دحوه، وأجيب بأن إمكان الوجود واحتماله قد يرس مرة الوجود، كقولك: صبيق فم اسر، ودلت لا يقتضي فتح فم اسر، وكما في قوهم: سحاح الذي صغر جسم المعوض وكبر جسم الفيل.

أي الذي إلخ وبما فسره له لفائدين، أحدهما: أن التجريد من الشيء يقتضي سق وجوده كما هو المتأدر، فلا يصدق تعريف إلا على ما جرد عن العامل بعد دحوه، لكن ما كان عدم وجود العامل لازماً للتجريد، فأرد من التجريد عدم وجوده من قبيل ذكر الملروم وازدادة اللارم، وثانيهما: أن العبارة وإن كانت ظاهرة في =

(١) لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة؛ لحوار أن يكون هذا القسم من المتبدأ صفة، مثل: "ضارب" في "زيد ضارب" محمول على زيد. (عبد الغفور)

(٢) أي بلا تأويل نحو: ريد قائم، "أو تقديرًا" أي تأويلاً، فإن قوهم: "أن تصوموا" ليس باسم لفظاً، لكن في تقدير الاسم وتأويله، فـ"أن تصوموا" في تأويل صيامكم، وانصاف إليه خارج، وكذلك قوله: "تسمع بالمعدي خير من أن تراه" في تقدير سماعك بالمعدي، وكذلك قولك: "ريد قائم" قصة، وقولك: حيوان الناطق ينقل بنقل قدميه في تقدير هذا اللفظ، فكان داخلاً في الاسم التقديري. (عت)

(٣) دفع بهذا الكلام ما يرد على كلام انصاف من أن التجريد يقتضي سق الوجود، فأشار إلى أن المراد السبب، فلا يتقص نحو: "ريد قائم" بأنه لا تحريد؛ لأنه لا عامل عطياً أصلاً ههنا، وكأنه جعل الإمكان مراداً مرة الوجود؛ إذ به على أن الأصل لفظية العوامل، وعدل إلى المعوي، فكان وحده، ثم جرد عنه. (ب)

عامل لفظي^١ أصلاً،^٢ واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي "أن" و"كأن"، وكأنه^٣ أراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى؛^٤ لئلا يخرج عنه مثل: بحسبك درهم، مسنداً إليه^٥ واحترز به عن الخبر، وثاني قسمي المبتدأ.....
الاء زائدة

= سلب العموم بسبب إيراد العوامل بصيغة الجمع، لكن المراد عموم السلب إما باعتباره أن الاء أبطلت معنى الجمعية، فصار المعنى هو احسن، وإما باعتباره أن سلب العموم وإن كان أعم من عموم السلب، لكن المراد هو هذا بقرينة المقام، وإنما أكد المعنى بقوله: 'أصلاً' رداً على من رعم أن المراد بالعموم البصرية بواسطة مبتدأ والخبر كـ 'باب إن وأخواتها'؛ لئلا يتقصص التعريف بقولك: حسنت ريد، ودلت لأن الدهن لا يتقل من العوامل اللفظية إلى خصوص النواسخ.

وكانه أراد الخ لأن الطاهر أن المؤثر لفظاً مؤثر معي، هذا ما ذكره مولانا عبد ، فلا يرد حينئذ ما ذكر الفاضل السب مولاتا عصمت الله من أن هذا المعنى غير متبادر من العبارة، ولا بد من حمل عبارة التعريف على المتبادر. وأجيب أيضاً بأن الحرف الزائد كالمعدوم، وبأن التجرد أعم من أن يكون حقيقياً أو حكيمياً، فلا يرد مثل: حسنت درهم؛ فإنه لا تأثير له في المعنى، بل في اللفظ فقط؛ لأن معنى قوساً: 'حسنت' وقوساً: 'حسنت' واحد، ولا بد من قيد آخر، وهو أن يكون عمل العامل محفوفاً؛ مثلاً يتقصص بقولنا: 'إنما ريد مصنوق'؛ فإنه م ي عمل "إن" فيه بسبب "ما" الكافة.

وثاني قسمي المبتدأ لأنه قسم آخر من المبتدأ، والقسمان متباينان، فلا بد أن يجتزعه أي عن ثاني قسمي ما يطبق عليه المبتدأ؛ لأن المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين، وليس للمبتدأ مفهوم يدرج فيه هذان القسمان، وقوله: "مسنداً إليه" حال عن الضمير المستكن في "المجرد".

(١) يشير إلى أن تجريد عبارة عن عدم الوجود، فلا يقتضي سق الوجود، فإن للاء قد أطلت معنى الجمعية فيفيد عموم السلب لا سلب العموم. (جم)

٢، أشار إلى أن المراد عدم وجود العامل اللفظي فيه بطريق السلب الكلي، لا رفع الإنجاب الكلي لما يتوهم من ظاهر الجمع أي العوامل. (عت)

(٣) أجاب عن الإشكال بنحو: 'حسنت درهم' أن المراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى؛ لأن ما ليس في معنى مؤثراً في حكمه معدوم، فتعين مراد بالعامل اللفظي، وساء في حسنت رائدة لا أثر له في المعنى، فكأنه لم يدخل في 'حسنت' مجرد عن العوامل البصرية، فلا يرد ما قيل: إن هذا تقييد بعيد ليس له في الكلام مقام. (عل)

(٤) كما يكون مؤثراً في اللفظ. (ج)

(٥) حال ع الضمير في "المجرد" الراجع إلى الاسم. (عصمت)

الخارج عن هذا القسم؛ فإنهما لا يكونان إلا مسندين، أو الصفة سواء كانت مشتقة
كضارب و مضروب وحسن، أو جارية مجراها كقرشي^(١) الواقعة بعد حرف النفي
ك"ما" و"لا".....
وإس وعب

أو الصفة بالرفع عطف على "الاسم"، وكلمة "أو" لتقسيم اعداد، فلا يباي التعريف، قال مولانا عبد. لفظه
"أو" للانفصال الحقيقي، ومن قال: إنما لمع الخلو دون الجمع لم يأت بشيء؛ لأن استحالة اجتماع القسمين
بين، وأما امتناعهما، فلو ثبت كان بالاستقراء، قيل: التعريف يصدق على "قائم" في قولنا: "أقائم أبوه زيد؟"
مع أنه ليس ممتدأ؛ لأن الأصل في المبتدأ أن يكون مسددا إليه، فلا يصار إلى كونه مسددا إلا لضرورة، وهذا
لم يكن "قائم" في "أقائم أبوه زيد؟" مبتدأ؛ لاحتمال أن يكون خبرا لزيد.
وأجيب بأن "قائم" مبتدأ في جملة، وهي أقائم أبوه، بأن "قائم" مبتدأ و"أبوه" فاعل له، والجملة خبر زيد، قيل:
التعريف لا يصدق على اسم الفعل مثل: هيهات زيد مع أنه مبتدأ على اعتبار المصنف، كذا في بعض الشروح،
ويمكن أن يخاف بأن المعروف خاص، وهو مبتدأ الذي كان متفقا بينهم، أو يقال: إن إطلاق مبتدأ على اسم
الفعل ليس على الحقيقة، فالتعريف يصدق على ما هو مبتدأ حقيقة. كقرشي: فإذا قلنا: أقرشي أنت؟ فقرشي
مبتدأ وأنت خبره، فقرشي حار محرى الصفة؛ لأن معناه: رجل منسوب إلى قرشي أو منسوب إلى
قرشي، والمنسوب صفة.

الواقعة بعد حرف النفي إلح الأول حذف 'الحرف' و'الألف'؛ ليكون أحصر وأشمل؛ فيدخل هو بعد اسم
النفي كـ"غير" وبعد اسم الاستفهام إلا أنه قال: 'بعد حرف النفي' لشهرة وقوعها بعده؛ لوقوعها بعده أكثر
من غيره، وأما تخصيصه بالألف فلا أن ألف الاستفهام أصل. قال بعض الشارحين: جميع أداة الاستفهام كـ:
هل ومن ومتى وأين وكيف وأيان وكه مثل اهمرة في وقوع الصفة المذكورة بعدها، وذكر بعضهم أن غير
ااهمرة لا يقع بعدها تلك الصفة، فتحصيص الألف إما لأنه الأصل، وإما للاحتراز.

وإما شرط "بعد حرف النفي" أو ألف الاستفهام" ليحصل الاعتماد، لا يقال: اسم الفاعل في أقائم أريدان، لما
اعتمد على ااهمرة عمل في الريدان، ومعمول اللفظ لا يكون خبرا؛ لأننا نقول: وهذا جعل اسحويون أريدان
في المثال المذكور سادا مسد الخبر.

(١) [إياه في قوة منسوب إلى قرشي. | منسوب إلى القرشي؛ لكونه في تأويل المشتق. (عل)]

(٢) وفي بعض النسخ: كقرشي قال أحما: فإن قلت: إنما يهدف الياء من مؤث هذا انور لا من مدكرة،
وقرشي مدكر فكيف حذف الياء عن النسبة؟ قلنا: القياس عدم الحذف، لكن حذف منه شادا، كذا في "الشافية".

أو ألف الاستفهام ونحوه كـ "هل" و "ما" و "من"،^(٢) وعن سيوييه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح، والأخفش^(٣) يرى ذلك حسناً، وعليه قول الشاعر:

فخير^(٤) نحن عند الناس منكم^(٥)

كحل وما إخ قيل: التمثيل — من لا يخور؛ لأنه يصح أن يقر، من قائم ثوبه، لأن قائم صفة صالحة لأن يكون حر له من 'وم يصح أن يكون حر لا يصح أن يكون مبتدأ، لأن الحر يكون مسد، فلا يصح أن يكون قائم' مبتدأ و'أبوه' خبره، وأجيب بجعل تمثيله بقولك: من ضارب ريد؟ على أن يكون 'من' مفعول لـ'ضارب'، فصار مبتدأ وريد خبره، ثم يرد في قوله: استصحب ريد' فاعل يسد مسد حر، وليس حر، فلا يرد المنع على قولنا: وما يصح أن يكون خيراً إخ.

فخير نحن إخ: فـ'خير' مبتدأ و'نحن' فاعله؛ فإنه صفة، ولا يكون بعد حرف النفي والاستفهام قال السمع: فيه أن المضموم من حث سم التفصيل لخصار كـ'و' فاعل سم تفصيل سم ظاهر في مستندة كحل، فاستدس هذا أن يجعل 'نحن' مبتدأ و'مكم' مفسر بخلاف هو حر، تقديره: فخير مكم عند ناس مكم، فلما حذف مفسر بقوله: 'مكم'، فهو صح ما ذكره النعمان في مثل: 'خير ريد عند ناس مكم' كـ'و' فاعلاً، فسقط قاعدة، فإن طابقت مفرداً جاز الأمران. وإليه أشار مولانا عصف أيضاً.

أقول: المذكور في تحت كحل أن سم التفصيل لا يعمل في سم مضموم رفع بالضعفية إلا بشرط مذكورة في تحت كحل، ولكن يعمل في المضموم بدون شرط مذكورة فيه، ثم حكم صرحوا أن مرد من لاسم لظاهر في تحت الكحل هو لاسم لظاهر المعوي، وهو ما يكون بارزاً، وم يكن مستتر، فـ'نحن' في قوله: فخير نحن عند ناس مكم صاهر بهذا المعنى؛ لأنه ظاهر منقوطة، لكن الشرح رُد من لظاهر الموقع في تعريف مبتدأ معنى لاصطلاحه مقابلاً للمضموم؛ لأن الحمل على الظاهر واجب في التعريفات، وم ذكره لشرح في تحت كحل من أن سم التفصيل يعمل في المضموم بدون شرط مذكور فيه، وهو مضموم المستتر؛ لأن عمل اسم التفصيل ضعيف في مضموم مستتر؛

(١) فذكر الألف للأصالة، ولا يخفى أن مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف. (عبد الغفور)

(٢) [ومنى وثين وكيف وكم وأياب. (عبد الغفور)] استفهاميتين حو: ما صار ريد أي شيء صار ريد،

ومن صارب زيد أي شخص صارب زيد. (ت)

(٣) وكذا لكوفيون حو: رفع صفة صاهر من غير فتح على أنه فعل من غير عباد لاستفهام ونفي.

نحو: "قائم الزيدان" كما يجوزون نحو: "في الدار زيد" أن يعمل الظرف من غير اعتماد. (عل)

(٤) معناه بالفارسية: بهتریم از آدمیان ارشاً، (بقا)

(٥) آخره: إذ الداعي المثوب قال يا لا.

فـ "خير" "١" مبتدأ و "نحن" فاعله، ولو جعل "خير" خبراً عن "نحن" لفصل بين

اسم التفصيل "١" ومعموله الذي هو

= لأنه لا يصح أن يأتى في اللفظ أصلاً، فلا يحتاج إلى الشرط في قوة العامل، وأما الضمائر البارزة؛ فإنه يظهر أثرها في اللفظ وإن كان ظهور الأثر محبباً، فهذا عرفت هذا التفصيل فما ذكره نفاصل اللفظ بقوله: وفيه أن المفهوم من حث: بح غير صحيح؛ لأن 'نحن' في المثال المذكور اسم ظاهر بالمعنى المذكور، وما ذكره من أن اسم تفصيل لا يعمل في لفظه ظاهر بالمعنى المذكور إلا إذا كان فرداً من أفراد الكل، واسم التفصيل فيما نحن فيه ليس كذلك؛ عدم انحصار المذكور في حث الكل، فكيف يصح أن يعمل 'خير' في 'نحن'؟ ويمكن الجواب بأن ما ذكره في حث الكل من اشتراط مذهب مسويه، وكون الأحفش على مذهبه مما للمع فيه محال.

ولو جعل إلخ جواب سؤال تقريره: أنه لا يجوز أن يكون قوله: "نحن" مبتدأ و "خير" خبره؟ تقرير الجواب: لو كان كذلك يرم القاصصة بالأحشي بين العامل والمعمول، وهو 'نحن'؛ لأن استندأ أحشي بينهما، والمعمول هو انصرف أعني 'مكم'. لا يقال: إن قوله: 'عند الناس' أيضاً معمول لقوله: 'خير' فم م يخضعه من القاصصة المذكورة مع أنه مقدم عليه وأقرب للعامل؛ لأننا نقول: كون قوله: 'عند الناس' معمولاً لاسم التفصيل ليس مما يجره به، لأنه جار أن يكون معمولاً لأمر آخر مخصوصاً كان أو مقدراً، خلاف قوله: 'مكم'؛ فإنه معمول لا محالة؛ لأن معناه: إن خير مكم عند الناس أي رعايتهم، ويحتمل أن يكون تقديره: إن خير مكم، فيكون قوله: "عند الناس" معمولاً لمقدر.

لا يقال: لا نسبه أن يكون 'مكم' معمولاً لاسم التفصيل، بل هو مفسر، فيكون بالكسر، والمعمول هو مفسر بالفتح، فتقديره: فخير مكم نحن عند الناس مكم، فلا يرم القاصصة بالأحشي حينئذ، لأننا نقول: ساء كلامه - قدس سره - على الظاهر؛ إذ التقدير خلاف المتبادر، وأجيب عن قول الشاعر بأنه شاذ.

(١) إن قدر مبتدأ و 'نحن' فاعله كما هو عند الأحفش يرم أعمال بوصف غير معتمد ولم يثبت، وإن قدر خير نحن 'نحن' المذكورة يرم الفصل بين اسم التفصيل ومعموله أي هو "مكم" بأحشي هو "نحن"، وهو غير جائز، فتعين أن يكون خير إما مبتدأ محذوف أي 'نحن خير' ويكون 'نحن' المذكورة تأكيداً للتصريح المستكن في 'خير' أو مبتدأ مذكور، وهو 'نحن' المذكورة ويكون 'مكم' مفسراً لـ 'مكم' المحذوف، أي فخير مكم نحن، والمتبوع، المرجع، ومنه التتويج في أدان الفجر، وهو ترجيع قوله: 'الصلوة خير من النوم'، وهو صفة الداعي وأصل يا لا يا قوم لا فرار أو لا فرار، فمحذوف اننادي وما بعد لا لتأنيده، والمعنى نحن خير عند الناس مكمم إذا دعى داعي الناس المرجع صوته قال: يا قوم لا فرار. (حل الأبيات لعبد الرحيم)

٥٠ الذي هو عامل ضعيف. (ج)

"من" بأجنبي،^١ وهو غير جائز؛^٢ لضعف عمله، بخلاف ما لو كان فاعلا؛^٣ لكونه كالجزء **رافعة** **لظاهر** أو ما يجري مجراه،^٤ وهو الضمير المنفصل؛ لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ ۚ أَنْتَ عَنْ أَهْلِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ واحترز به عن نحو: أقائمان الزيدان؛ لأن "أقائمان" رافع لضمير عائد إلى "الزيدان"، ولو كان رافعا لهذا الظاهر

لكونه كاخرو، أقول: لا يقال: لا يحتاج إليه؛ لأنه إذا كان فاعلا فيكون معمولاً، ومعمول لا يكون أحسباً؛ لأننا نقول: أشربه إلى استعداد كون لفاعل فاصلاً أحسباً؛ لأنه إذا كان كاخرو من لفعل، فكأنه لم يكن فصلاً أصلاً، فعدم كونه فاصلاً أحسباً أولى، والحواب عنه بأنه لما كان خرواً في لواقع فقال كدث، أو الحواب بأن ذكره أبلغ في المقصود مما لا يناسب الشارح المدقق.

رافعة لظاهر حال من الضمير في "الواقعة" أو ما يجري مجراه بتقدير المعطوف، أو من باب عموم الخمار، فيكون المراد من لظاهر ما يصدق عليه لظاهر، فأرد الشارح ابتداء من لظاهر المعنى الاصطلاحي، وهو مقابل للضمير، ثم عمم المعنى الاصطلاحي بأن كان ظاهراً حقيقة أو حكماً؛ فإن الضمير المنفصل صاهر حكماً، وإنما لم يرد من لظاهر معناه العوي، وهو البارز أي لظاهر في اللفظ كما هو اختيار بعض النساجين؛ لأنه لا يسعى الخروج عن الاصطلاح ما أمكن. لا يقال: ما ذكره الشارح أيضاً خروج عن المعنى الاصطلاحي؛ لأن ما ذكره معنى محاري؛ لأننا نقول: كونه محارياً باعتباره حملاً على عموم الخمار ولا بأس به بعد ما حملناه أولاً على المعنى الاصطلاحي.

أراغب الخ هذا كلام وقع عن واند حاضرة إبراهيم: عند كسره أي إبراهيم صمامه بالمعنى: يا أعراف كنده، وروى كنده في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ ۚ أَنْتَ عَنْ أَهْلِي﴾. **رافع لضمير** عائد إلى الزيدان، ولا يبره حينئذ إصمار قبل مذكر لفظاً ورتبة؛ لأن "الزيدان" مبتدأ مقدم رتبة؛ لأن الأصل في المبتدأ التقديم.

(١) أعني بـ "الأجنبي" ههنا ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل. (ج)

(٢) ويجوز ذلك في العامل القوي نحو: زيداً كان عمرو ضارباً. (ج)

(٣) فإنه حينئذ يكون من معمولات "خبر"، فلا يكون أجنبياً. (ج)

(٤) فاكفى المنصف بالظاهر؛ لأن ما يجري مجراه في حكم المظهر، ولم يرد الشارح بالظاهر البارز كما أراد الرضي؛ لأنه عدول عن الظاهر. (عل)

(٥) معناه بالمعنى: أي يبره في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ ۚ أَنْتَ عَنْ أَهْلِي﴾. (نقا) [أي قال آزر لإبراهيم: أتارك أنت عبادة آلهي. (عل)]

لم يحز تشيته^١ مثل: زيد قائم مثال للقسم الأول من المبتدأ، وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي وأقائم الزيدان؟ مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام، فإن طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام^٢ اسما مفردا مذكورا بعدها

لم يحز تشيته لأن من قاعدته أن الاسم الظاهر إذا كان فاعلا، سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا حينئذ يرد الفعل، بخلاف ما لو كان الفاعل ضميرا؛ فإنه حينئذ يوافق، فيقال: "زيد قام" و"الزيدان قاما" و"الزيدون قاموا"، فالفاعل الضمائر ارجعة إلى الاسم المتقدم، وأما الضمائر حين كون الاسم مؤجرا عن الفعل تكون علامة هذا الاسم الظاهر، أي علامة لمفاعيته وليست فاعلة له، فيكون الزيدان حينئذ مبتدأ وما قبله خبره، وقدم الخبر؛ لتضمنه الاستفهام، وقد جور بعضهم توافق الفعل بالاسم الظاهر حين كونه مؤجرا عن الفعل فاعلا له، وهذا غير مشهور.

فإن طابقت الخ بخلاف ما إذا لم يطابق شيئا أصلا، أو صابقت غير المفرد؛ فإنه حينئذ تعين كونه مبتدأ وخبرا حو: "أقائم الزيدان" أو "قائمات الزيدان" على ترتيب اللف والشعر، وإنما رجع الضمير في "طابقت" إلى الصفة مطلقا بدون كونه رافعة للظاهر لدفع سؤال، وهو أن الظاهر أن يكون الضمير راجعا إلى الصفة المذكورة التي كانت رافعة للظاهر، فإذا كان راجعا إليها، فلا يجوز فيها الأمران، بل أمر واحد، وهو كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعله يسد مسد الخبر، ولا يجوز العكس؛ لاعتبار التجرد عن العوالم للقصية في المبتدأ. ولقائل أن يقول: إن الضمير المذكور إما راجع إلى الصفة التي لا يكون رافعة بظاهر أصلا، أو راجع إلى الصفة التي هي رافعة لظاهر في الجملة، وإن لم تكن رافعة لظاهر في بعض الأمران كما في صورة المطابقة، إن كان الأول كما هو ظاهر كلام الشارح، فبقي الصفة التي لا يكون رافعة لظاهر بلا بيان في حاشية المبتدأ حيث لم يعلم حالها بأنها تقع مبتدأ أم لا، وإن كان الثاني فصح كلام المصنف ولا ينوجه السؤال المذكور عليه.

فيصح أن يكون الضمير المذكور راجعا إلى الصفة المذكورة التي هي رافعة بظاهر إلا أن يقال: إن كون الضمير راجعا إلى الصفة مطلقا بدون كونه رافعة لظاهر معناه أن الضمير راجع إليها مع قطع النظر عن كونه رافعة لظاهر، أي كونه رافعة بظاهر ليس في النظر وإن كانت رافعة في بعض الأمران، ويمكن الخوات باختيار الأول بأنه لو بقي تلك الصفة التي لا يكون رافعة لظاهر بلا بيان، ولم يعين حالها لا بأس به؛ لأن كثيرا من المسائل في علم النحو لا يستفاد من هذه السحرة، وفيه تأمل، قيل: هذا يشكك بقولنا: ^٥ ~~عنه~~ ^٤ ~~عنه~~ ^٣ ~~عنه~~ ^٢ ~~عنه~~ ^١ ~~عنه~~ (مريم ٤٦) =

(١) [أي تشية "أقائم" على اللغة المشهورة. (عند العمور)] لما تقرر أن الصفة كالفعل في أنه إذا شئ الفاعل أو جمع لم يشن ولم يجمع. (عل)

(٢) دفع هذا الكلام ما يحتاج في القلب من أن ضمير "صابقت" إن كان راجعا إلى الصفة مطلقا لزم جوار الأمرين في مثل: 'قائم زيد'. وهو باطل، وإن كان راجعا إلى الصفة المذكورة مع القيود، فيرم جوار الأمرين مع كون الصفة رافعة لظاهر، وهذا أيضا نازل، وحاصل الدفع: أن الضمير ليس راجعا إلى هذا، ولا إلى ذلك، بل راجعا إلى الصفة المذكورة "بعد حرف الهي أو ألف الاستفهام" ولا يعتبر فيه قيد 'رافعة'. (ت)

نحو: ما قائم زيد وأقائم زيد واحترز به عما إذا طابقت مثني نحو: أقائمان الزيدان؟

أو مجموعا نحو: أقائمون الزيدون؟ فإنها حينئذ خبر^١ ليس إلا،^٢

أي إلا هو الصفة

= لأنه لو جعل 'أنت' مبتدأ والصفة خبر، فبرم الفاصلة بالأحني بين العامل والمعمول. وهو اسند^٣ لأن ما لا يكون من معمولات العامل فهو أحني - والمعمول قوله: "عن أهني".

ويقال أن يقول: إن الفاصلة بالأحني لا يجوز إذا كان العامل ضعيفا كما سبق في قوله: فحير حس عند الناس مكم، وما إذا كان عامل قويا كاسم الفاعل مثلا فلا يسم عدم جوارها، وكسك بشكل نقوسا: أحير حس عند الناس مكم، فإن 'عند ليس' من معمولات الصفة، فلا يجوز أن يكون 'حس' مبتدأ، وأيضا لقاعده المذكورة بتقص نقوسا: 'طالع الشمس؟' لأنه لا يجوز أن يكون 'الشمس' مبتدأ والصفة خبر؛ لأن الصفة مسندة إلى الضمير ترجع إلى 'الشمس' لا إلى 'الشمس'، وإلا يرم أن يكون الصفة رافعة لظاهر مع أن المفروض خلافه، فإذا كان الصفة مسندة إلى الضمير، فلا بد من تأنيده بأن يقال: 'أضاعة؟' لأن الفعل أو شبهه إذا أسند إلى الضمير الراجع إلى المؤنث الغير الحقيقي لا بد من تأنيته.

ويمكن جواب عنه بأن الصفة مسندة إلى الشمس مع قطع النظر عن كونها رافعة لظاهر بدليل رجوع ضمير المذكور إليها؛ فإن الفعل أو شبهه إذا أسند إلى المؤنث الغير الحقيقي لا يجب تأنيته، بل حينئذ لك الجواب، ويضد ينقص هذه القاعدة بقولنا: أقائم رجس؟ لا يصح أن يكون 'رجس' مبتدأ؛ لأنه بكرة، وينقص الكرة تنقيته خبر 'نصرف دور غيره، ويمكن الجواب عن جميع انقاص تنقيده قاعدة المذكورة بقوله: 'لم يجمع مانع' كما عبر المصنف في تارخ المعين، واعبره اشرح أيضا في قوله: 'والأصل في الفاعل أن يلي الفعل'، وفي قوله: 'أصل المبتدأ التقديم'.

فإنهم يريدون 'أريد' مبتدأ أو خبر، قيل: هذا القسم من مبتدأ ضروري لا يصار إليه إلا عند عدم وجه آخر، فلما حار وجه آخر انتفت الضرورة، وأجيب بأنه إذا جعل لاسم الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة حينئذ سوى رفعها على لا ابتداء فيتحقق الضرورة. **فإنها حسد** أي ليس إلا خبر، ويراد منه لتأكيد؛ لأن 'أقائمان' مثلا لو كان مبتدأ، فكان رافعة لظاهر، مع أنه ليس كذلك على ما مر.

أي ليس هو إلا خبر، فحذف المستثنى، لظهوره، ولا يصح جمعه مبتدأ مسندا إلى التثنية أو الجمع، وإلا لم يصح تثنيته وجمعه؛ لأن الصفة إذا أسند إلى الظاهر حكمه حكم الفعل المسند إلى الظاهر حو: صرب الزيد، ولا يصح 'صربو الزيدون'، لا على لغة حو. تتعاقبون فيكم الملائكة، لكن إذا استعمل المصدر وأريد به معنى الصفة مثل: أعدل أريدون؟ يجوز فيه الأمر؛ إذ لا يرم المطابقة، بل يرم عدم المطابقة كما عرفت في شرح تعريف الكنية. (ت)

(٢١) أي ليس الصفة شيئا إلا خبر، فحذف المستثنى، قال صاحب "المعي": وحدث بعد 'إلا' وغير المسوقين بـ "ليس". (ج)

جاز الأمران "كون الصفة مبتدأ، وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر، وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه، فهنا ثلاث صور، إحداها: أقائم الزيدان؟.....
 في إتمام الجملة

كون الصفة الخ في إتمام الجملة قيل: لم لم يحسنوا عن الناس المبتدأ بالفاعل في مثل "أقائم زيد" واحسنوا عن الناس المبتدأ بالفاعل في مثل: 'زيد قام' حيث لم يحسنوا تأخير المبتدأ أحد وم يقولوا: قام زيد؟ وأجيب بأن حوار الوجهين ليس إلا فيما كان كل واحد من الوجهين محالفا للأصل كما فيما نحن فيه؛ لأن في جعل "زيد" في "أقائم زيد" فاعلا خلاف أصل، وهو أنه يرم أن يكون مبتدأ مسد مع أن الأصل في المبتدأ أن يكون مسدا إليه، وفي جعله مبتدأ خلاف الأصل آخر، وهو تأخير المبتدأ عن الخبر؛ لأن الأصل في المبتدأ التقديم فهما متساويان في مخالفة الأصل، فلا يسبق الدهن إلى أحدهما، والالتباس المحدث ليس إلا فيما إذا كان أحد الوجهين موافقا للأصل؛ لأنه حينئذ يسبق الدهن إلى ما هو الأصل من غير معارض، فيورث التشويش والالتباس.

ويمكن تقرير جواب عبارة أخرى بأن الالتباس فيهما إذا كان غير المقصود أظهر من المقصود في مثل "أقائم زيد" ليس كذلك؛ لوجود خلاف الأصل في كلا الوجهين، أما في صورة كون الصفة مبتدأ فلا، لأن الأصل في المبتدأ أن يكون دائما ومسدا إليه، أما في صورة كون الاسم مبتدأ فلا، لأن الأصل في المبتدأ التقديم، خلاف ما إذا قيل: قام زيد؛ فإن فيه خلاف المقصود الذي هو فاعلية زيد أظهر من كونه مبتدأ، وقال مولانا عص في جواب الاعتراض المذكور: أقول: لا ضرورة في تقديم الخبر في 'زيد قام' حتى يرتكب الالتباس لأجل تلك الضرورة، وفي "أقائم زيد" يجب تقديم "أقائم"؛ لتضمنه الاستفهام وتعقب الاستفهام به، واشتمل على الاستفهام يجب تقديمه، فارتكب الالتباس ههنا للضرورة، لا يقال: فالضرورة قائمة في "أقام زيد" مع أنه لا يحسن الالتباس فيه للضرورة؛ لأننا نقول: الضرورة مفقودة ههنا؛ حوار 'زيد أقام'، خلاف 'زيد أقائم' فتأمل.

فهيها ثلاث صور و"أقائمون الريدون" في الحكم مثل قولنا: "أقائمان الريدان" و"أقائم الريدون" في الحكم مثل قولنا: "أقائم الريدان"، فالشارح أراد ذكر الصورة التي كانت مختلفة في الحكم لا يقال. بقي احتمال آخر، وهو أن يكون الصفة تشبيه أو جمعا، والاسم مفردا؛ لأننا نقول: هذا مجرد احتمال لا تحقق له؛ لأنه يجب توافق الصفة موصوفها.

(١) لاستوائيهما في مخالفة الأصل، فلا يسبق الدهن إلى أحدهما، خلاف 'قام زيد' حيث لا يحسن فيه إلا الفاعلية؛ لحلوها عن مخالفة الأصل، واستلزام حملها على الانتداء تأخير المبتدأ عن الخبر، فلا يسبق الدهن إليه، بل إلى ما هو الأصل فيلتبس. (ج)

ويتعين حينئذ أن يكون "الزيدان" مبتدأ و "أقائمان" خبراً مقدماً عليه. وثانيتهما: أقائم الزيدان؟ ويتعين حينئذ أن يكون "الزيدان" فاعلاً للصفة^{١٢} قائماً مقام الخبر. وثالثتها: أقائم زيد؟ ويجوز فيه الأمران كما عرفت.

والخبر هو المجرد أي هو الاسم^{١٣} المجرد^{١٤} عن العوامل اللفظية؛ لأن الكلام في مرفوعات الاسم، فلا يصدق^{١٥}.....

ويتعين حينئذ إجماع^{١٦} لأنه لو كان 'أقائمان' متبداً فلا يكون إلا مسنداً إلى 'الزيدان'، وقد مر أنه يبرد الفعل، أو شبهه إذا أسد إلى الاسم الظاهر مفرداً أو متبوعاً أو مجموعاً، وأيضاً يبره أن يكون 'أقائمان' حينئذ مسنداً إلى شيئين في حالة واحدة، أحدهما: الزيدان، والثاني: الضمير الراجع إلى الزيدان. أن يكون إجماع^{١٧}. لأنه لو كان 'قائم' خبراً عن 'الزيدان' فم يبق المطابقة بين مبتدأ والخبر.

الاسم المجرد ولت أن تقول: المرفوع المجرد إجماع^{١٨} لأنه ذكر أقسام المرفوع، فلا يصدق التعريف على 'يضر' في 'يضر' ريداً؛ لأنه ليس مرفوعاً بمعنى المذكور في المرفوعات، وعلى كلا التقديرين يكون في الكلام تقدير الموصوف. لأن الكلام إجماع^{١٩} فما كان الكلام فيها، فهو قال: 'هو المرفوع المجرد' لكان له وجه وجيه، إلا أن المصنف لما ذكر الاسم في تعريف المبتدأ فتبعه الشارح، فقال: 'هو الاسم المجرد' ولم يقل: المرفوع المجرد؛ لرعاية المطابقة، ولا يعني أن هذا كلامه علة لعدم ذكر الاسم ههنا وذكره في تعريف المبتدأ واكتفائه ههنا فيه، فهذا الوجه أولى، وهو صاهر، لأن ما ذكره الشارح أولى؛ لأنه يصير وجهها لإيراد الاسم في تعريف المبتدأ أيضاً، وهو المراد ههنا.

فلا يصدق إجماع^{٢٠} وكذا لا يصدق على "يضر" في "ريد يضر" مع أنه خبر، وما ذكره بعض الشارحين من أن ما قيل: 'أمراد من المجرد' في تعريفه هو الاسم المجرد؛ لإخراج 'يضر' في 'ريد يضر' بقربة أنه في حث الاسم، ليس بشيء؛ لأنه يبره منه خروج الخبر الخمسة؛ لأن المحققين منهم ليسوا قائلين بتأويل =

(١) دون العكس إلا على لغة: "يتعاقبون فيكم ملائكة". (علوي)

(٢) ولا يحتمل المبتدأ لعدم مطابقة الضمير المرجع. (عل)

(٣) حقيقة كان أو حكماً بأن يعبر عنه بالاسم؛ ليدخل فيه الخبر الجملة.

(٤) اعلم أن الشارح جعل اللام في قول المصنف: "المجرد" لام العهد، وهذا فسرته بقوله: "المجرد عن العوامل اللفظية". (بقا)

(٥) وقد اعترض على تعريف الخبر أن يصدق على "يضر" في "يضر ريد" مثلاً، ولما اعترض في تعريف الخبر الاسم المرفوع - بل هو أقرب - خرج عنه. (ت)

على "يضرب" في "يضرب زيد" أنه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة؛ لأنه ليس باسم المسند به أي ما يوقع به الإسناد،.....

= الحملة بالاسم" ليس بشيء؛ لأن المصنف ذكر حر حملة فيما بعد، فذكره تمرلة الاستثناء، فحروح حر الحملة عن التعريف غير مضر.

أما **الخبر المسند به** إلخ فإن اعلم في المضارع أيضا معوي، وهو تحرره عن العوامل النقطية، قيل: المراد بالاسم إما الاسم الحقيقي أو الأعم من الحقيقي والحكمي، إن كان الأول يرم أن لا يكون التعريف جامعاً؛ فإنه إذا قيل: بعض الفعل الماضي ضرب، وبعض الحروف من، وبعض المهمل جسق، فـ"ضرب" و"من" و"جسق" في الأمثلة المذكورة حر، مع أن كل واحد منها اسم حكماً، أما الأول والثاني فلأنهما اسمان لضرب ومن، وهما فعل وحرف، وأما الثالث فبعدم كونه موضوعاً لمعنى، فيكون اسماً حكماً لا حقيقة. وإن كان الثاني فلا يرد انقاص معنى عدم المانعية بأنه يصدق على 'يضرب' في 'يضرب زيد'؛ لأنه داخل في التعريف؛ لأنه اسم حكمي نجعل "ضارب" موقع 'يضرب' أو بالعكس؛ فإنهم جعلوا ذلك من الاسم الحكمي، وأيضاً يرم أن يكون قوله: "والخبر قد يكون جملة" مستندركاً؛ لأن الحملة اسم حكمي.

ويمكن الجواب عن الاستدراك بأن المصنف يتحمل أن يذهب إلى مذهب المحققين منهم؛ فإنهم ليسوا قائلين بتأويل الحملة بالاسم، ويمكن الجواب عنه بوجه آخر بأن المراد من التأويل بالاسم أن يكون اللفظ الذي هو مؤول بالاسم واحداً، والحملة متعددة لا واحدة، ويحاج عن 'يضرب' في 'يضرب زيد' باختيار الشق الثاني بأن المراد من اللفظ الواحد الذي هو مؤول بالاسم هو أن يكون متحداً باعتبار مفاد مع، والمعنى المفاد في 'يضرب زيد' غير المعنى المفاد من 'ضارب زيد'؛ لأن الحمل في الثاني بـ هو هو، بخلاف الأول، والحمل بالمواطاة غير الحمل بالاشتقاق. أي ما يوقع إلخ قال الفاضل السبكي: ولا يخفى أن المراد بالأمر الذي يوقع به الإسناد هو المسند، فلا فرق حسب المعنى بين المسند به والمسند بدون 'نه' إلا أنه ذكر؛ ليكون محتملاً للاحتمال الآخر الذي يذكره. أقول: الفاضل المذكور لم يصنع على مضمون كلام الشارح، ولهذا صدر منه كلام من حملة ما لا يعني.

فاعلم أن المقصود من كلامه قدس سره أن قوله: 'نه' متعلق بالإيقاع لا بالإسناد؛ لأنه نفسه يتعلق بالمسند، فحيث لا حاجة إلى قوله: 'نه' وإليه أشار مولانا عبد حيث قال: قوله: 'أي ما يوقع به الإسناد' قد أشار به إلى أن الاء متعلقة بالإيقاع إلخ وإشارة إلى أن قوله: المسند به من قبيل إسناد الفعل إلى المصدر =

واحترز به عن القسم الأول من المبتدأ؛^١ لأنه مسند إليه لا مسند به، **المغاير للصفة المذكورة** في تعريف المبتدأ، واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ، **ولك أن تقول**: المراد المسند به إلى المبتدأ، أو تجعل الباء^٢ في "به" بمعنى "إلى"، والضمير المجرور راجعا إلى المبتدأ.....

= كما في فوهم: "لدار أو تسلسل" أي لرم الدور أو التسلسل. فقول الشارح دفع سوان عن عبارة المصنف، وهو أن قوة: "به" في قوله: "امسند به" مستدرث لا يحتاج إليه؛ لأن قوله: "مسند" معى أسد بصيغة مجهول، ففيه ضمير مستتر هو مفعول ما هـ يسم فاعله راجع إلى المخرد، وهو آخر، فيكون حينئذ قوله: "به" نعوا لا فائدة فيه، وأما إذا كان قوله: "امسند به" من قبيل إسناد الفعل إلى المصدر لا يتم حينئذ بدون قوله: "به"، ثم إن الباء في قوله: "به" للنبأ أو الاستعانة، وقوة: "يوقع" من باب فعل يفعل، لا يقال: تعريف الخبر يس مابع؛ صدقه على "ريد" في "ريد قائم"؛ لأنه مخرد عن العوامل اللفظية مسند به أي ما يوقع بسبه الإسناد إلح؛ لأننا نقول: المراد السب القريب، فإن لفظ "قائم" في "ريد قائم" سب قريب لإيقاع الإسناد، خلاف "ريد".

ولك أن تقول إلح أي المسند به الذي هو المبتدأ بقرينة أهمها ركان متلازمان، كما أشار إليه بذكرهما معا في العنوان. **أو تجعل الباء** عطف على "تقول"، قال الشارح في "الحاشية": وكان المكتة في تغيير العبارة أن لا يشته بالمسند إليه المذكور في تعريف المبتدأ، وحينئذ يظهر لقوله: "به" فائدة، وإلا لا حاجة إليه. وحاصل ما ذكره في "الحاشية" أن المكتة في أن المصنف قال: "المسند به" جعل الباء بمعنى "إلى" ولم يقل: "المسند إليه" أنه لو قال كذلك يرمز لاشتراك بين مسند إليه في تعريف المبتدأ، وبين مسند إليه في تعريف الخبر؛ لأنه يشوش الدهن في كون المسند إليه في تعريف الخبر مثل مسند إليه في تعريف المبتدأ، فظهر منه أن لقوله: "به" فائدة على تقدير حمل كلام المصنف على الحمل الثاني أي قوله: "أو تجعل الباء إلح"؛ لأنه لو قيل: "إن" موقع الباء في قوله: "به" =

(١) يعني إذا قلت: "ريد" مثلاً لم يكن هناك إسناد أصلاً، فإذا قلت: "قائه" يحصل الإسناد في الكلام، ويوقع به، فيحترز به عن القسم الأول من المبتدأ؛ إذ لا يحصل به إسناد، وهذا تقرير كلامه، فالأحسن أن يقال بدل قوله: "لأنه مسند إليه لا مسند به": "لأنه لم يوقع به الإسناد". ويحتمل أن يكون المراد المسند إلى المبتدأ والباء لتعديده أو معنى "إلى"، وحينئذ يكون القسم الثاني خارجاً به، وقوة: "المعايير لنصفه المذكورة" تأكيد. (عل)

(٢) قال قدس سره: وكان المكتة في تغيير العبارة أن لا يشته بالمسند إليه المذكور في تعريف المبتدأ، وحينئذ يظهر لقوله: "به" فائدة، وإلا لا حاجة إليه. قد بينا وجه عدم الاحتياج إليه. (عند العمور)

وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ، ويكون قوله: "المغاير للصفة المذكورة" تأكيداً. واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء أي تجريد الاسم^(١) عن العوامل اللفظية؛ ليسند إلى شيء، أو يسند إليه شيء،.....

= يلزم الالتئاس فقال: 'المسند به' وجعل اسماء معني "إلى"، قال مولانا عص: لا يرم الالتئاس لو قال: 'المسند إليه' موقع 'المسند به' في تعريف الخبر؛ للفرق الواضح بينهما؛ لأن في المسند في تعريف الخبر ضمير مستتر راجع إلى الخبر على تقدير الحمل الثاني المذكور بقوله: "أو تجعل إلح"، وهذا الضمير مفعول ما لم يسم فاعله، وقوله: "به" طرف متعلق بقوله: "المسند" وأما في تعريف المبتدأ يكون قوله: "إليه" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "المسند"، وليس فيه ضمير حيثئذ. أقول: مراد الشارح من الالتئاس هو الالتئاس حسب اللفظ لا الالتئاس حسب المعنى، وإليه يشعر صيغة تشبيه لماسة الاشياء بالالتئاس حسب اللفظ؛ فإهم أطلقوا الالتئاس على معاني مختلفة كما لا يخفى على من تتبع في كلامهم.

وعلى التقديرين إلح: كما يخرج به 'يضرب' في 'يصرب زيد'، قيل: إن صارب' في "ريد صارب"، وفي "ريد صارب أبوه" يخرج عنه؛ لأنه مسند إلى فاعله لا إلى المبتدأ مع أنه خبر، وأجيب بأن الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله، لا اسم الفاعل وحده، واسم الفاعل مع فاعله مسند إلى المبتدأ، ولكن لما لم يكن المجموع قائلاً للإعراب أحري الإعراب على الجزء القابل للإعراب، وأجيب أيضاً المراد بالإسناد إلى امتدأ أعم من أن يكون إسناداً إلى المبتدأ نفسه كما في "زيد جسم" أو إلى ضميره أو إلى متعلقه.

وفيه نظر، أما أولاً: فلأن "صارب" لم يسند إلى شيء أصلاً؛ إذ الإسناد هو النسبة التامة، ونسبة صارب إلى فاعله ليست تامة، وأما ثانياً: فلأنه يصدق على "يضرب" في "ريد يصرب أبوه" و"يضرب" في "ريد يصرب" و"يضرب" في "ريد أبوه يصرب" مع أنها ليست أحباراً لريد. **تجريد الاسم:** قيل: التجريد أمر عديم فلا يؤثر في شيء، فالأولى أن يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه أو إسناده إلى شيء، وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم، وليس مؤثرات، والعدم الخاص يعبر أن يكون علامة.

ليسند إلى شيء: كما في الخبر والقسم الثاني من المبتدأ أو يسند إليه شيء كما في القسم الأول من المبتدأ، وإما قال ذلك؛ ليخرج التجريد الذي يكون للعدد.

(١) إن قيل: التجريد عديم فلا يؤثر، فالأولى أن يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه أو إسناده إلى شيء، قلنا: العوامل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لا مؤثرات، والعدم الخاص يحور أن يكون علامة، مع أن ما جعله أولى أمر اعتياري، فلا يصح أن يكون مؤثراً. (عبد العفور)

فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر^١ رافع لهما عند البصريين^٢. وأما عند غيرهم فقال بعضهم^٣: الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر، وقال الآخرون: إن كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر^٤، وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية. وأصل المبتدأ أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه^٥ إذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظاً؛

كل واحد إلخ: إن قلت: فيرم الدور؛ لأن رفع المبتدأ يتوقف على خبر وبالعكس، وهذا لتوقف ثبات بينهما مع كون المبتدأ والخبر متلازمين، ولا دخل لتلازمهما في ذلك التوقف كما لا يخفى، قلت: بـ اسبب ولعبة عند الحاجة بمعنى العلامة، فجاز أن يكون كل واحد منهما علامة لرفع الآخر. إذا لم يمنع مانع فإن الفاضل اسم: الأولى ترك هذا القيد؛ إذ عند وجود مانع إذا لم يكن الأصل تقديم استنداً لم يكن رتبة المبتدأ التقديم، فيرم الإضمار قبل ذكر رتبة في نبت لصورة كما ذكرنا في بحث الفاعل، فتذكر. أقول: هذا سهو صاهر من الفاصل المذكور، لأنه مدفوع بقوله: 'فصلاً' في قوله: 'التقديم على الخبر لفظاً'، وإذا لم يكن مقدماً عليه لفظاً فلم يتحقق فيه هذا الأصل حسب اللفظ، ولكن مرتبة الحوار حاصل فيه بسبب ذلك الأصل، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر رتبة، وقد ذكرنا في بحث الفاعل، فتذكر. التقديم على الخبر: لأن حكمه على الشيء إما يتصور بعد وجوده، فتقدم في الذكر؛ يتوقف الوضع الصع.

(١) لطلبه لهما على السواء، (عبد الغفور)

(٢) واعتراض عليه بأنه أمر عديم فلا يؤثر، وأحيب أن العوامل في كلام العرب علامات في حقيقة لا مؤثرات حقيقة، وانعدام المحصوص أعني عدم الشيء المعين يصح أن يكون علامة شيء آخر، وفسر الحروي الانتداء نجس الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقدير للإسناد إليه، أو لإساده بدفع الاعتراض المذكور. (ت)

(٣) كالرحشري والحروي، ونقل الأندلسي عن سيبويه أن العامل في الخبر هو الانتداء، ويجوز هذا عن أبي علي وأبي الفتح. (ت)

(٤) وهذا ما ذهب إليه الكسائي والفراء، وقال بعضهم: المبتدأ لأول يرتفع بإسناد الخبر إليه كما قال حلف في ارتفاع الفاعل، وقال لكوفيون: هذا المبتدأ يرتفع بانصميم العائد من الخبر إليه؛ لاشتراطهم انصميم في الخبر الجامد أيضاً كما يجيء. (ت)

(٥) إشارة إلى أن الأصل يطلق على معان، وههنا بمعنى الأولى والأسبب.

لأن المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها،^(١) والذات مقدمة^(٢) على أحوالها، ومن ثم أي ومن أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظاً **جاز** قولهم: في داره^٣ زيد مع كون الضمير عائداً إلى زيد المتأخر لفظاً؛

المبتدأ ذات إلخ قيل: قد يكون المبتدأ صفة كما في القسم الأول من المبتدأ ولا يكون الخبر حالاً من أحواله فيه مثل: المطلق زيد، وأجيب بأن المراد أن الذات المنتصف بالانطلاق هو المسمى بريد، فهو ذات والخبر حال من أحواله، وأجيب بأن المراد: أن المبتدأ ذات والخبر حال من أحواله في القسم الأول من المبتدأ عالماً فيعتبر العلة في قوله: 'والأصل في المبتدأ التقديم'. قيل: هذا الدليل لو صح ينبغي تقديم الفاعل على الفعل، وأجيب بأن تقديم الحكم في الجملة الفعلية؛ لكونه عاملاً في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل مرتبة المفعول، وبأن الفعل محتاج إلى الاسم، والاسم مستغن عن الفعل، فأراد في الجملة المركبة مهتماً بتنميط الناقص بالكامل. ويمكن أن يحاب أيضاً بأن تأخير الفاعل عن الفعل؛ لدفع الالتباس بالمبتدأ.

لا يقال: إن المبتدأ في قولنا: "زيد قائم" هو لفظ 'زيد'. وهو ليس بذات، فكيف يصح قوله: 'لأن المبتدأ ذات' وكذلك في الخبر؟ أما نقول: المراد أن مذكول المبتدأ ذات، ومذكول الخبر حال من أحواله، فحيث ينبغي أن يكون الدال على الذات مقدماً على الدال على الأحوال، ولا يرد عليه القسم الثاني من المبتدأ؛ لأن مذكوله أيضاً ذات؛ لأن المراد من القائم في "أقائم الزيدان؟" هو الذات المنتصف بالقيام، وليس "الزيدان" حراً حتى يكون حالاً من أحواله، بل فاعل يسد مسد الخبر. **حاز قولهم إلخ**: وإنما لم يقل: في داره رجل؛ إذ لأحد أن يناقش في أصالة تقديمه؛ لوجوب تأخيره.

(١) هذا حكم أكثرى لا كلي. (ت)

(٢) ودلت لأن الخبر يجب أن يلاحظ على أنه حال من أحواله، ولهذا يؤوون الإنشاء إذا وقع حراً بالاسم نحو: زيد أصبره أي مقول في حقه ذلك، كذا قرره السيد المحقق في حواشي "المطول"، فالاسم الجامد إذا وقع حراً لا بد أن يلاحظ على أنه حال من أحواله فيؤول العلم الواقع حراً في مثل: "هذا زيد" بمسمى زيد، فالمراد بالذات ما يعلم ويخبر عنه، لا ما يقوم بنفسه؛ لئلا يرد نحو: العلم حسن، فإن قيل: هذا الدليل جارٍ في الفاعل، فينبغي أن يقدم على الفعل أيضاً قيل: إنما لم يقدم؛ لوجود المانع، والمقتضي إنما يعمل إذا لم يكن هناك مانع، والمانع هناك كونه عاملاً، ومرتبة العامل التقديم على المفعول (عل)

(٣) يرد عليه أن جواره لا يقتضي تقدمه عليه رتبة؛ إذ هو على تقدير المساوات أيضاً جائز، وذلك ظاهر. (ت)

لتقدمه رتبة لأصالة التقديم، **وامتنع قولهم: صاحبها في الدار؛** لعود الضمير إلى "الدار" وهو في حيز الخبر الذي أصله التأخير، فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة، وهو غير جائز،

وامتنع قولهم إلخ: ولقائل أن يقول: إذ كان هذا تركيباً ممتنعاً، فلم يكن من قولهم؛ لأن كونه من قولهم يستدعي أن يكون مستعملاً بينهم، فحينئذ كيف يصح قوله: **وامتنع قولهم إلخ؟** ويمكن الجواب عنه بوجهين، الأول: أن الامتناع ههنا معنى الضعف لا نفي المحال، أي هو قول غير فصيح؛ لأنه جور بعضه الإصمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، فيكون مستعملاً بينهم، ولكن هذا الاستعمال ليس بين الفصحاء، ولثاني: أن استعمال هذا التركيب باستعمال أجزائه أعني "صاحبها" و"في الدار".

قيل: امتناع هذا التركيب لا يتوقف على ذلك الأصل؛ فإنه لو لم يكن هذا الأصل لكان الإصمار قبل الذكر أيضاً، وأجيب بأن الأصل المذكور عنه يحكمه بامتناع التركيب الثاني، وليس عليه الامتناع انتركيب الثاني نفسه؛ لأنه ممتنع في نفس الأمر، لكن الحكم به يتوقف على هذا الأصل، وأجيب أيضاً بأن الأصل المذكور عنه مجموع من حيث المجموع لا علة كل واحد، وإليه يشعر عدم إعادة العلة في انتركيب الثاني، وعلة المجموع جاز أن يكون باعتبار أحدهما.

فإن قلت: مرجع الضمير في التركيب المذكور خبر، فهو مقدم رتبة على الضمير الذي هو المضاف إليه بمتند، فيكون مقدماً رتبة على الضمير، فلم يلزم الإصمار قبل الذكر رتبة. وهذا مدفوع من كلام الشارح كما أشرنا إليه، نعم، ويمكن الجواب أيضاً بأنه ليس رتبة شيء أن يكون بين المضاف والمضاف إليه؛ لأهمهما في حكم كلمة واحدة، فلما كان المضاف متنداً مقدماً على الخبر رتبة، فيكون الضمير الذي هو المضاف إليه للمبدأ أيضاً مقدماً على الخبر، فيلزم الإصمار قبل الذكر لفظاً ورتبة.

وفيه نظر؛ لأن المضاف والمضاف إليه في حكم كلمة واحدة في الدلالة على المعنى؛ لأنه لا يتم معنى المضاف بدون المضاف إليه، وسر هو في حكمه في جميع الأحوال، فحينئذ حار تقدم الخبر على الضمير رتبة، وأجيب عن أصل الشبهة أيضاً بأن تقدم العلة أعني قوله: "ومن ثم" لخرده لاهتمام أن في المتند التقلد، لا لتحصر أي لخصر العلة في الجواز والامتناع.

وهو في حيز إلخ: هو المكان والموضع، وهذا لدفع ما يقال. لم لا يجوز أن يكون الخبر مقدماً على الضمير رتبة، فلا يلزم الإصمار قبل الذكر رتبة، تقرير الدفع: أن كون الخبر مقدماً على ما وقع موقع الخبر رتبة غير معقول.

وقد يكون المبتدأ نكرة^(١) وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة؛ لأن للمعرفة معنى معينة، والمطلوب المهم^(٢) الكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة،

وقد يكون إلخ. هذا أصل آخر للمبتدأ وكذلك قوله: 'وأخر قد يكون حمّة'؛ لأنه يفهم منهما أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، ولكن يفهم هذان الأصلان منهما على سبيل الكناية. قيل: الأولى إيراد الفروع، وهي قوله: 'وإذا كان المبتدأ مشتملاً على' وقوله: 'وإذا تضمن المفرد إلخ' موضع هذين الأصلين، لأن هذه الفروع يتفرع بالأصل الأول من المبتدأ، فالتناسب أن يكون يليه كما وقع في الفاعل حيث قال: "والأصل أن يلي فعنه"، ثم قال: 'فذلك جار صرب علامه على'، ثم قال: "وإذا انتفى الإعراب إلخ".

وأحيب بأنه أراد أن يكون كل واحد من الأصول أن يلي صاحبه، وأن يكون كل واحد مما يتفرع عنه أيضاً كذلك، مع أن المتفرعات بعضها يتوقف على هذين الأصلين؛ لأنه قال: إذا كان الخبر فعل المبتدأ يجب تقديم المبتدأ عنه، فهذا يتوقف على معرفة الجملة؛ لأن الخبر إذا كان فعلاً للمبتدأ، فيكون جملة لا محالة، وأيضاً قال: 'إذا كان المبتدأ نكرة' يجب تقديم الخبر عليه، فإثبات النكارة على المبتدأ يتوقف على معرفة النكرة، وإن هذا أشار مولانا عبد، قال مولانا عيسى: إن ما ذكره عذر بشانه عذراً بالفارسية: قريب وپزی دان؛ لأنه يجوز تقديم المتفرعات على الأصول كلها. ولا يخفى أن صورة العذر والعذر واحد، فأقول: ما ذكره مولانا عبد بكتابة بعد إيراد الأصل الأول، فالقول بأنه جار تقديم المتفرعات على جميع الأصول ليس على ما ينبغي كما لا يخفى.

(١) قال صاحب "الرصي": كان ترتيب الكلام أن يذكر بعد أصالة التقديم وجوب التقديم والتأخير، ثم يذكر تكبير المبتدأ، يعني كان الظاهر أن يقول: وجوب التقديم والتأخير أولاً؛ لتناسهما بأولوية التقديم، ثم يذكر المواضع التي يكون المبتدأ فيها نكرة محصورة، بل يسعى أن تورد الجملة الخبرية قبل أصالة التقديم بالخبر المفرد، واعتذر بأن قوله: "وقد يكون المبتدأ نكرة" وقوله: "قد يكون خبر حمّة" يدل على أصالة التعريف، وأصالة الأفراد يجمع بين الأصول الثلاثة، ثم ذكر مباحث وجوب التقديم وجوب التأخير، وأيضاً قوله: 'أو كان الخبر فعلاً له' فرع كون خبر جملة، وقوله: 'وإذا تضمن الخبر المفرد' كذلك، وقوله: 'أو كان الخبر مصححاً له نحو: في الدار رجل' فرع تخصيص المبتدأ بتقدم الخبر الطرف، فلهذا ذكر أولاً مباحث التحصيل والخبر الجملة، ثم ذكر مباحث الوجوب. (ت)

(٢) المهم: على رتبة المقرر، يقال: أهمه الأمر إذا أدخله في هم وقصد، هكذا وقع في استعمال الفصحاء، وبه صرح صاحب "القاموس" وغيره، وبالفتح خطأ الأعاجم. (حق)

ولكنه لا يقع نكرة على الإطلاق، بل إذا تَخَصَّصَتْ تلك النكرة بوجه ما^١ من وجوه التخصيص؛ إذ بالتخصيص^٢ يقل اشتراكها، فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى:
 أو يرتفع ^{واحتلالاً}

إذا تَخَصَّصَتْ قال مولانا عص: الأحصر الأوضح: إذا تخصصت مثل «عبد مؤمن» بـ «ج» (المقره ٢٢١). ومراد الفاضل المذكور أنه لو قال: «إذا تخصصت مثل: «عبد مؤمن» بـ «ج» ومثل: أرجل في الدار أم امرأة ومثل: ما أحد حير منك، ومثل قوهم: شر أهر دا باب إلج» أي مثل ولعد مؤمن إلج فيما تخصص الصفه النقطية، وتخصص بالمتكلم، أو تخصص بالعموم إلا أن المصنف أراد أن يشير أولاً إلى وجوه التخصص.
 إذ بالتخصص إلج أو يرفع اشتراكها، أو يكون الحكم بأفنية الاشتراك حكم على الأغلب، فمدفع ما قيل: إن في قوله: «ما أحد حير منك» ليس قوة الاشتراك، بل رفعه بانكبة، لكن الظاهر أن يقال: إذ بالتخصيص يحصل فيه التعيين في الجملة بأن يكون بتخصص وجوه كثيرة، وفائدة الإشارة بذلك عدم انتشار الدهن أي دهن المحاطب إلى ما لا قصد إليه؛ فإن دهن المحاطب ينتشر بمجرد قوله: «إذا تخصصت» إلى ما هو غير مقصود، وبعد ما عدم المحاطب أن لتخصص وجوها كثيرة، فلا ينتشر دهنه إلى غير المقصود، لكن دهن المحاطب ينتشر حينئذ إلى ستفادة وجوه التخصص، وهو من جهة قصد المحاطب، بخلاف ما ذكر الفاضل المذكور؛ فإن عدم انتشاره إنما يكون بعد استيفاء الأمثلة.

وإن قلت: ما الفائدة في عدم انتشار دهن المحاطب؟ قلت: تصنيف المصنف هذا الكتاب إنما يكون للمتدئ، والمحاطب ههنا هو المتدئ، فالتناسب حال المتدئ أن يكون ذلك معلوماً من أول الأمر قبل استيفاء الأمثلة، فإن اللائق بحال المتدئ هو أن يكون كذلك كما لا يخفى على من يراجع وحدانه، فما لم ينتشر دهنه إلى ما هو غير مقصود قبل استيفاء الأمثلة سبب ذكر قوله. بوجه ما^١ فكان وجوه التخصص معومة بالمحاطب حينئذ قبل استيفائها، ولكن لم يحصل العلم بوجوه التخصص له، وهو ظاهر عند التأمل الصادق.

(١) لفظة «ما» رائدة أو صفة، وما كان اختصاص محصوراً في أمثال لأشياء المذكورة كان الأسبب أن يقول:
 إذا تخصصت مثل: وبعد مؤمن إلج؛ لأن لفظة «ما» يسئ عن عدم الاختصار. (عبد الغفور)
 (٢) وهو عند الحاجة لتقريب الاشتراك، وعند علماء المعاني التقييل أو رفع الاحتمال، ويحور الكلام في الاشتراك بالتخصص، والتقييل ليس بظاهر، وقد يقال: كيف يحور «حيوان باصق قائم»، ولا يحور «إنسان قائم» مع أن كليهما في مرتبة واحدة، وقد يقال: كيف يحور «السوق دار كذا» ولا يحور «سوق دار كذا» مع أن المعرفة باللام العهد الذهني في المعنى كالنكرة التي يقل اشتراكها؟ فتأمل. (ت)

﴿وَلْعَبْدٌ^(١) مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾^(٢) فإن العبد متناول للمؤمن والكافر، وحيث
 (القرة: ٢٢١)
 وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ، و"خير" خبره، ومثل قولك: أرجل في
 الدار أم امرأة؟ فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم أن أحدهما^٣ في الدار.....

تخصص بالصفة قيل: لو كان تخصص الصفة مصححا لوقوع الكرة متدأ، فيلزم أن يكون الإنسان في قولنا:
 'إنسان حساس' متدأ سبب ذلك التخصص؛ لأننا إذا قلنا: حيوان باطق قائم، يكون الحيوان الذي تخصص
 بالناقص مبتدأ وكذلك إذا قلنا: جسم نام باسق، فيكون الجسم الذي تخصص باسمي متدأ، فكذلك 'إنسان' في
 'إنسان حساس' بوقود التخصص فيه؛ لأن بعد ما هـ يكن التخصص الفردي لازما في الاستدائية، فتخصص
 النوعي موجود في قولنا: إنسان حساس، كما في 'ولعبد مؤمن'؛ لأن فيه التخصص النوعي أيضا؛ لأن العبد من
 نوع المؤمن لا الكافر، كذلك الإنسان أيضا من نوع احساس لا غير، واحواب عنه: أن التخصص النوعي
 نحسب المعنى غير كافٍ في الاستدائية، ولا بد فيها من اختصاص نحسب النقص، فإن قلت: إذا لم يكن قولنا:
 إنسان حساس من باب التخصص بالصفة، فهو من أي باب؟ قلت: فهو من باب التخصص بالعموم؛ إذ لا يشد
 فرد ما عن هذا الحكم كما في "تمر خير من جراءة"؛ لاحتمال خروج الدود عنه.

فإن المتكلم إلح لأنه لو لم يعم فطريق السؤال حينئذ كان بوجه آخر بأن يقال: أرجل في الدار؛ لأن أسوار
 بالهمزة وأن عن التعيين، فالتدأ تخصص فيه بعلم المتكلم بأنه جاء من عدم العلم بصفة العلم، وما قال مولانا
 عص: وتبعه الفاضل السمع من أن عزم المتكلم غير كافٍ فيه، بل التخصص اعتبر هو التخصص عند المحاطب؛
 ليعيد الحكم، وإلا فالتكلم عام بالذي حكم، مدفع بقوله: فيسأل المحاطب عن تعيينه؛ إلح؛ لأن قول الشارح هذا
 يشعر بأن المحاطب أيضا عالم بذلك؛ لأن السؤال عن تعدد الإنسان في بيت مثلا يستلزم عرف علم المحاطب =

(١) اللام للابتداء تدخل على الجملة الاسمية لتأكيدهما، والعبد في النعة: ما من شأنه العادة والانقياد سواء انقاد
 بالفعل أو لا. (محرم)

(٢) أي نكاح عند مؤمن أنفع من نكاح عبد مشرك؛ لأنه مشوب بالضرر فيحرم. فالعبد الإنسان المملوك والمشرك
 الكافر، وقيل: المشرك المثلث لإلهين، فلم يكن أهل الكتاب مشركا وإن كان كافرا. (حل)

(٣) فأحدهما معوم للمتكلم لا على التعيين؛ لدلالة همزة وأم، والمحاطب يعلم بهذا الكلام أن أحدهما معلوم
 للمتكلم، فأحدهما يتخصص عند المحاطب بهذه الصفة أعني المعلوماتية للمتكلم، وكل واحد من الأمرين المتعابير
 محتمل عند المتكلم، ويعلم المحاطب بكل واحد منهما بالصفة المحتملة، فكل واحد منهما تخصص هذه الصفة
 عند المحاطب، والثاني وإن لم يكن مبتدأ، لكنه معطوف عليه، فهو في حكم المبتدأ، فصح قول الشارح: فكل
 واحد منهما تخصص بهذه الصفة. (ت)

فيسأل المخاطب^(١) عن تعيينه، فكأنه قال: أيُّ من الأمرين المعلوم^(٢) كونُ أحدهما في الدار كائنٌ فيها، فكل واحد^(٣) منهما^(٤) تخصص بهذه الصفة، فجعل "رجل" مبتدأ،^(٥) و"في الدار" خبره. ومثل قولك: ما أحد خير منك؛ فإن النكرة فيها وقعت في حيز النفي، فأفادت عموم الأفراد وشمولها، فتعينت وتخصصت؛^{(٦) (٧).....}

= بوجوده فيه، فإذا عرفت ذلك فلا يحتاج إلى أن يحذف عنه بأنه يترى من عدم انتكلم بكون أحدهما في الدار تخصيصه عند المخاطب أيضاً؛ فإن المخاطب يعلم حينئذ أن مبتدأ هو الرجل الذي صح تعلق علم المتكلم بكونه في الدار، فالمبتدأ فيه تخصص بالصفة المقدرة، وهي "المعلوم"؛ لأن قوله: "أرجل في الدار" في تأويل "أي من الرجل إلخ". وأيضاً ما ذكره المحشي المذكور من أن علم المتكلم غير كاف فيه، بل التخصص المعتبر إلخ ليس بشيء؛ لأن المقصود ههنا هو قلة الاشتراك الحاصلة بالتخصيص، وهي حاصلة بمجرد تخصيص النكرة بعدم انتكلم، وهو ظاهر قوله: "فجعل مبتدأ" على جعل كل من الأمرين مبتدأ، وهما الرجل والمرأة، وإن قلت: المرأة لا يصح أن يكون مبتدأ؛ لأنه معصوف على المبتدأ، والمعطوف على المبتدأ لا يكون مبتدأ كما لا يكون المعطوف على =

(١) إذا سأل المتكلم المخاطب بـ "أم" والهمزة عن تعيينه يعلم مخاطب أن المتكلم يعلم أن أحدهما في الدار، فحصل اختصاص عند المخاطب أيضاً، فلا يرد ما قيل: إن هذا التخصيص عند المتكلم، والنافع التخصيص عند المخاطب. (علوي)

(٢) صفة مبنية لرجل وامرأة، فتخصص كل واحد بهذه الصفة، وكون العمومية صفة لأحد لا يمنع منه. (ح)

(٣) فيه أن هذا التخصيص متف في مثل "أرجل في دار"، فيبني أن يتمتع الابتداء مع أنه صحيح. (عبد العصور)

(٤) أي من الرجل والامرأة. (عصمت)

(٥) فالمبتدأ هو كل واحد منهما المعلوم بكون أحدهما في الدار، فكأنه قال: كل واحد من رجل وامرأة المعلوم بكون

أحدهما في الدار منهما في دار، والأولى أن يجعل المبتدأ أحد منهما؛ لأنه المبتدأ في الحقيقة يسأل عن تعيينه. (عل)

(٦) فالمراد بالتخصيص في قوله: "إذا تخصصت" أعم من كمال التخصيص بحيث لا يبقى الاحتمال أصلاً كما في

"ما أحد خير منك"؛ فإنه إذا نفى عن كل واحد من الناس أن يكون خيراً من المخاطب لم يبق احتمال واشتاء

لسماع، وإنما يحصل الاحتمال والاشتاء إذا أراد واحداً من الجماعة من غير يقين، كما في النكرة الواقعة في الإثبات

كـ "رجل"؛ فإنه يحتمل أن يكون ريذا وعمراً وغير ذلك، أو من وجه دون وجه كما في "لعمد مؤمن". (علوي)

(٧) يعني أن المراد بالتخصيص ههنا التعيين لقطع الاحتمالات أو تقليبها. (عبد العصور)

فإنه لا تعدد في جميع الأفراد،^(١) بل هو أمر واحد، وكذا كل نكرة في الإثبات قصد بها العموم، نحو: ثمرة^(٢) خير من جرادة،^(٣) ومثل قولهم: شر أهر ذا ناب؛ لتخصيصه بما يتخصص به الفاعل؛

= الفاعل فاعلا ولا المعطوف على المفعول مفعولا، قلنا: المراد من المبتدأ هو مبتدأ حقيقة أو حكما، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما، ولك أن ترجع الصمير في قوله: 'جعل' إلى الرجل لا إلى كل واحد منهما كما هو الظاهر **فعينت وتخصصت**: فظهر من هذا القول أن التخصيص المفسر بقية الاشتراك معنى التعيين في الحمسة؛ لأن قوله: 'تخصصت' في ديل التفريع إلا أن تفسيره بقية الاشتراك حكم على الأغلب كما ذكرنا، فحينئذ اندفع ما ذكرنا في قوله: "إذ بالتخصيص يقل اشتراكها إلخ".

فإنه لا تعدد إلخ: أي ينفي الاشتراك باعتبار إيراد في صورة النفي، مثل: ما أحد خير منك، فكأنه قال: ما هذا الأحد خير منك، بخلاف ما إذا قيل: 'أحد خير منك' بدون النفي؛ فإنه صادق على كل واحد من الأفراد. وادعم أن لفظة 'ما' في قوله: ما أحد خير منك رائدة نافية، ولا تكون بمعنى 'ليس'، وإلا لوجب أن يقال: "ما أحد خيرا منك" بالنصب في "خير" كما يكون لفظة 'ما' في قوله: 'بوجه ما' زائدة؛ لإفادة العموم.

تمر خير: أي حس التمر خير من حرادة، لا ثمرة واحدة من هذا الحس، حتى يكون بكرة، وبو قرئ: 'ثمرة خير من حرادة' بالتاء أيضا يصح؛ لأن معناه حينئذ: كل فرد فرد من التمر خير من جرادة.

بما يتخصص به إلخ: وهو تقدم الحكم؛ لأن الفعل متقدم على افعال قطعاً، وقوله: 'إذ يستعمل في موضع ما أهر إلخ' عنة 'الشبهه به' أي لشبهه قوله: 'شر' بالفاعل، أي بالفاعل النكرة؛ فإن المراد بالفاعل ههنا هو الفاعل النكرة، ومعناه: أن قوله: 'شر أهر ذا ناب' يستعمل في موضع 'ما أهر ذا ناب' أي الشر أي العرب يستعمل هذا =

(١) خلاصة هذا الوجه جار فيما إذا أريد بالنكرة نفس الطبيعة؛ فإنه لا تعدد فيها، بل هي أمر واحد. (عبد الغفور)

(٢) فإن فيه معنى العموم؛ لأن الطبيعة التمرية تقتضي التفصيل على الطبيعة الحرادية، فيعم الحكم كل فرد، ولأن العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب أن يراد الجمع؛ حذرا عن الترجيح بلا مرجح، كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطائي. (عبد الغفور)

(٣) فإن المراد بحس الاستعمال كل فرد من أفراد الثمرة على سبيل الاستغراق خير من كل حرادة، روي أن أهل حمص أصابوا جرادة كثيرة، وكانوا محرمين، فسألوا عن كعب الأحبار، فأوجب عليهم في كل حرادة درهما، فقال عمر رضي الله عنه: أرى دراهمكم كثيرة يا أهل حمص! ثمرة خير من حرادة. يعني لو تصدق ثمرة مكان حرادة جار. (علوي)

لشبهه به؛^(١) إذ يستعمل^(٢) في موضع "ما أهر ذا ناب إلا شر"، وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما أسند إليه، فإنك إذا قلت: "قام"^(٣) أي في موضع الحصر علم منه أن ما يذكر بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام، فإذا قلت: "رجل"، فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام. واعلم أن المهر للكلب بالنباح المعتاد

آواز
سات

= لتركيب أي 'شر أهر د ناب' في معنى 'ما أهر د ناب لا شر'، فيكون 'شر' في قوله: 'شر أهر د ناب' فاعل لـ "أهر" في قولنا: 'ما أهر ذا ناب إلا شر'.
قبل ذكره الخ ويراده لبيان التحصيل على الوجه الأتم، ولا يتخصص به الفاعل بعد ذكره أيضا، وأيضا بعد ذكره ليس ما يتخصص به الفعل، وهو صحة كونه محكوما عليه بالقيام هو كونه محكوما بالفعل. صحة كونه الخ؛ أي ما يتخصص به الفاعل هو تقدم الحكم.
إذا قلت الخ أي إذا قيل: 'قام' علم منه أن ما يذكره بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام لا بالععود، فحصل تخصيص تقدم الحكم، وبه حصل قوة الاشتراك وكذلك إذا قلت: 'ما أهر ذا ناب'، فالحاصل متصرف أن امتكلم بذكر بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالإهرار، فإذا قلت: 'شر'، فكأنه قيل: شر موصوف بصحة الحكم عليه بالإهرار أي الشر المهر.
إن المهر الخ ويراد هذا القول لأجل أن لتركيب معينين، أحدهما: باعتبار معنى اعتداد ملك، وثانيهما: باعتبار معنى غير اعتداد به، وعلى الأول يصح التحصيل معنى قوة الاشتراك، وعلى الثاني لا يصح، فعلى الأول يصح الحصر الإضافي المستفاد من التركيب المذكور؛ لوجود جانب آخر، وعلى الثاني لا يصح الحصر الإضافي؛ لعدم وجود جانب آخر له حيثئذ.

(١) أي مشابته بابه لكونه فعلا معنى من حيث أنه كان في الأصل 'ما أهر ذا ناب لا شر' على أنه بدن من الصميم، يستكن في 'أهر'، وأسس فاعل معنى، ثم قدم بفيد الحصر؛ لأن تقدم ما حقه التأخير يوجب الحصر، والذي يدل على ذلك أنه يستعمل في موضع "ما أهر ذا ناب إلا شر"، (علوي).
(٢) يعني أن الكلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في "أنا عرفت"، (عبد الغفور).
(٣) يشير إلى أن التحصيل مقدم على الحكم؛ لأنه مرتب على مجرد ذكر الفعل من غير أن يعتبر بسنده إلى شيء، والحكم - كونه أحدهما محكوما به ولاخر محكوما عليه - إنما يحصل بعد ذكر الطرفين واعتبار الإسناد بينهما، فمن قال: بشبهه عليه أن هذا التحصيل يخص بعد الحكم، فيقع بعد معرفته؛ إذ معرفته لا تكون بعد التحصيل، فهو لم يتصور معنى كلام الشارح قدس سره. (ح)

قد يكون خيرا كما إذا كان مجيء حبيب مثلاً، وقد يكون شرا كما إذا كان مجيء عدو، والمهر له بنباح غير معتاد يُتشاءم به، "فيكون شرا لا خيرا، فعلى الأول يصح القصر بالنسبة إلى الخير، فمعناه: شر لا خير أهر ذا ناب، وعلى الثاني: لا يصح، فيقدر وصف حتى يصح القصر، فيكون المعنى: شر عظيم لا حقير أهر ذا ناب. وهذا مثل ^{القصر} يضرب لرجل قوي أدركه العجز في حادثة.

ومثل قولك: **في الدار رجل**؛ لتخصيصه بتقديم الخبر؛ لأنه إذا قيل: "في الدار".....
التخصيص بظرف لسة

قد يكون خيرا أي الساح المعتاد قد يكون خيرا بالنسبة إلى المتكلم أي صاحب الكلب لا إلى الكلب نفسه، أما بالنسبة إليه فشر. **حبيب** أي حبيب صاحبه لا حبيب الكلب. **عدو** أي عدو صاحبه. **القصر** أي الحصر الإصافي بالنسبة إلى الخير.

لا يصح أي القصر بالنسبة إلى الخير؛ لما مر من أن الساح الغير المعتاد ليس إلا شرا بالنسبة إلى صاحبه، قيل: إما لا يصح القصر على التقدير الثاني إذا كان الخير والشر بالنسبة إلى صاحب الكلب. لأن الساح الغير المعتاد يتشاءم به بالنسبة إلى صاحبه لا بحبة، وأما إذا كانا بالنسبة إلى الكلب نفسه يصح القصر على التقدير الثاني؛ لأنه حار أن يكون الباح الغير المعتاد أيضا خيرا وشرا بالنسبة إلى الكلب نفسه؛ لأنه كما يرى الأمر الشر فيوجد منه ساح غير معتاد، فكذلك حار أن يرى الأمر الخير فيوجد منه ساح غير معتاد أيضا للتشويق لا يقال: حيث ينبغي أن يكون الخير والشر في الساح المعتاد أيضا بالنسبة إلى الكلب مع أنهما في الساح المعتاد بالنسبة إليه شر قطعاً؛ لأن صاحبه لأجل أنه لا يعرفه، فيكون شرا بالنسبة إليه؛ أما بقول: حار أن يكون كل واحد فيهما خيرا بالنسبة إليه بأن كان لباحه عند مجيء الصاحب أو حبيبه للتشويق.

فيكون والمراد أنه على تقدير صاحبه المعتاد تخصص الشر بتقديم الحكم، وعلى تقدير صاحبه الغير المعتاد تخصص بالصفة المقدرة. وهذا أي "شر أهر ذا ناب" مثل يورد برجل قوي كديوان السلطان إذا أدركه أي أوقعه العجز في حادثة.

(١) بالفارسية: قال به گرفت می شود بآن آواز. (بقا)

(٢) ولك أن تقول: إن التنوين للتعظيم فلا حاجة إلى التقدير. (عبد الغفور)

عُلم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار، فهو في قوة التخصيص بالصفة، ومثل قولك: **سلام عليك**؛ لتخصيصه بالنسبة إلى المتكلم؛ إذ أصله: **سلمت سلاما عليك، فحذف الفعل**

بصحة استقراره الخ. فإذا قيل: رجل، فكأنه قال: رجل موصوف بصحة احكم عليه في الدار، فتقدم الخبر عليه في قوة التخصيص بالصفة، وكون التخصيص فيه لأجل أنه يخرج عنه لرجل الذي لا يكون موصوف بصحة هذا الحكم، فحينئذ يحصل قلة الاشتراك في 'رجل'. قيل: للدليل المذكور لو صح يرم أن يكون 'رجل' في 'قائم رجل' متدا؛ لأنه إذا قيل: قائم عنم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة احكم عليه بإقيام، فإذا قيل: 'رجل' الخ؛ أوجب بأن التخصيص بالطرف لتوسع فيه، ولا يجوز ذلك في غيره.

قال مولانا عص: وهذا خوب لا يخدي معاً؛ لأن الكلام في أن تقدم الخبر طرف عليه كما يكون في قوة التخصيص بالصفة، كذلك تقدم الخبر الغير الطرف في قوة التخصيص بالصفة، فلا بد أن يكون 'رجل' متداً في 'قائم رجل' أيضاً، إلا أن يقال: إن الكرة يقع متداً فيما هو في قوة التخصيص بالصفة؛ إذ كان الخبر صرفاً. وما قيل: ولأولى لتخصيصه بتقدم الخبر الطرف - كما قال اشرح اهدي وغيره - مدفع؛ لأنه اكتفى بالمثل، ولاكتفاء بمثل وقع في الكلام كما سبق في الأسماء لستة؛ فإن المصنف في الأسماء ستة اكتفى الخ. فاشراح رعى جانب المصنف في الاكتفاء.

وقد قيل عن القصر المذكور: بأنه فرق بينهما، فإن 'قائم' في قوساً: 'قائم رجل' لا يكون نصاً في الخبر لاحتمال وقوعه متداً، بخلاف في امدار؛ فإنه نص فيه، فيكون ما يذكر بعده نصاً في أنه محكوم عليه، فيكون في قوة التخصيص بالصفة. ورد أن 'قائم' في قولنا: 'قائم رجل' ليس متداً؛ لعدم دحوله في القسم الثاني من الأسماء، ولا هو في القسم الأول؛ لأن الصفة لا يكون متداً؛ إلا إذا كان معرفة كقولنا: المصنق ريد، وكذا 'قائم ريد'.

اد أصله سلمت الخ. وقوله: 'سلاماً' مفعول مطلق، قيل: التخصيص بانتمكناً لا يجري في كل دعاء؛ لعدم جريانه في 'ويل لك'؛ إذ ليس معناه، 'وييي لك' عدم صحة معنى؛ لأن أويل بمعنى اهلا، ولا 'وييي لك'، عدم فائده، بل معناه: هلا لك، فلا فائدة حينئذ لإيراد المثل في قوله: ومثل سلام عيت. وقد قيل: في تصحيحه بأن المراد بالويل دعاء الشر إطلاقاً لاسم السب - وهو اهلا - على السب، وهو دعاء اشر، فيكون تقديره: دعائي شر لك، وبما أحر الحار والمحرور، ولم يقل: عيت سلام؛ لأنه لو قدم الخبر بدهب =

(١) [لأن المصدر مسوب إلى الفاعل. (رح)] إن هذا لا يجري في كل دعاء؛ إذ ليس معنى 'وييي لك' ويلي لك، إلا أن يقال: المراد بالويل دعاء الشر؛ إطلاقاً لاسم المسبب على السبب. (عبد الغفور)

وعدل إلى الرفع؛ لقصد الدوام والاستمرار، ^(١) فكأنه قال: سلامي أي سلام ^(٢) من قبلي عليك، ^(٣) هذا ^(٤) هو المشهور فيما بين النحاة، وقال بعض المحققين منهم: مدار صحة الإخبار عن النكرة على الفائدة، لا على ما ذكره من التخصيصات.....

= الوهم إلى البعثة؛ لأنك إذا قلت: 'عليك' قبل أن تقول 'سلام'، ربما يذهب الوهم إليها. قيل: لا معنى لذكر 'عليك' بعد ما وجد لـ 'سلم' مفعولا، وهو سلاما، وأجيب بأنه في الأصل: 'سلمت الله بنون ذكر "عليك"، فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ "عليك".

وعدل إلى الرفع. لأن النصب علامة المفعول، فينبغي على الفعل المنقدر، وهو يدل على التحدد والحدوث، وهذا غير مناسب بالمقام فعدل إليه؛ فإن المرفوع مبتدأ حينئذ.

فكأنه ^(٥) **أح** إنما قال: 'كأن' بصريق الظن؛ لأن كونه بهذا المعنى على تقدير النصب ظاهر؛ بوجود الفعل المنقدر حينئذ، فيصح إرادة معنى المتكلم منه، وأما إرادة معنى المتكلم على تقدير الرفع، فإن هذا الرفع هو الرفع الذي جاء على موضع النصب، فيمكن أن يستفاد معناه على ما يستفاد من النصب، وإنما فسر قوله: 'سلامي' بقوله: 'سلام من قسبي' إشارة إلى أن المراد من 'سلامي' ليس تعريف انصاف، وهو السلام، بل المراد تخصيصه، ويحتمل أن يكون تفسيره به؛ ليكون شاملا لقولنا: 'ويل لك' أي ويل من قبلي لك؛ لأنه لا معنى لقولنا: 'ويي لك' لأن الويل بمعنى الهلاك، وقد مر تفصيله آنفا، فتأمل.

هذا هو المشهور ^(٦) **أح** وهو إشارة إلى الحكم بأن النكرة يجب أن يتخصص حتى يقع متندا، فحينئذ يكون قوله: 'وقال بعض المحققين مهمم ^(٧) **أح** عديلا به مدار صحة الإخبار ^(٨) **أح** فإن المخاص لو كان جاهلا بالنسبة صح الإخبار وإن كان المخبر عنه نكرة، كما في 'كوكب انقضى الساعة'، فقوله: 'كوكب' متندا، مع أنه نكرة، فإن به فائدة؛ لأنه أمر غريب يسمعون هذا الكلام من انكسار ويتوجهون إليه، وإن كان مخاطب عاديا فما يصح الإخبار وإن كان المخبر عنه معرفة، مثل: ريد شيء؛ لأن من الأمور اليسية أنه شيء.

- (١) لأن النصب يدل على الفعل، والفعل على الحدوث، (عبد الغفور)
- (٢) أشار به إلى أنه ليس معرفة بتقدير الإضافة، بل نكرة محصورة كما كان كذلك عند انصاف، ولو قال: 'فكأنه قال: سلام مني' لم يحتاج إلى التفسير. (ج)
- (٣) إنما فسر بذلك ليشعر أن 'سلاما' وإن تعين بالنسبة إلى المتكلم إلا أنه باق على نكرته، كما في جميع المصادر الواقعة مفعولا مطلقا، فيصح وقوعه مثالا للنكرة المحصورة. (عل)
- (٤) أي القول بالتخصيص ووجوبه عند تكرير متندا حتى لا يجوز الإخبار عن النكرة المحصورة، هو لمشهور بين النحاة، وقال الرضي: اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب أن يكون متندا معرفة، أو نكرة فيها تخصيص ما. (جم)

التي يحتاج في توجيهاتها^(١) إلى هذه التكاليف^(٢) الركيكة^(٣) الواهية، فعلى هذا يجوز أن يقال: كوكب انقض الساعة^(٤) لحصول الفائدة^(٥) ولا يجوز أن يقال: رجل قائم؛ لعدمه^(٦) وهذا القول أقرب^(٧) إلى الصواب.

الخلوة عن التكاليف

ولما كان الخبر^(٨) المعروف فيما سبق مختصا بالمفرد؛ لكونه قسما من الاسم،.....
والاسم كلمة مفردة

أقرب الخ قيل: ظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى: **هـ خذوا زينةكم** (البقرة ٢٢) وقوله: **يوم لنا ويوم عينا**، وإرجاع الأمثلة إلى المخصصات المذكورة تكفي.

ولما كان الخبر الخ فأرد الشارح من الاسم في تعريف الخبر هو الاسم الحقيقي كما هو الشارح في التعريفات بقريية المقابلة؛ فإن الحمة من حيث هي حمة تقع حر عن مبتدأ بلا تأويلها إلى المفرد عند جماعة منهم، فالظاهر من بيان كلام المصنف أن يكون مذهبه على هذا سبط، فهذا حمل الشارح كلامه على الوجه المذكور، ولا بد أن يعنى الاسم عن الحقيقي والحكمي في تعريف الفاعل والمستند؛ لشمول الحمل الواقعة فاعلا أو مسدأ، وأما في تعريف الخبر لا بد أن يراد من الاسم هو الحقيقي بقرييه المقابلة أعني قوله: **والخبر قد يكون إجماع**.

(١) أي يحتاج في توجيهات أكثر التخصيصات إلى التكاليف. (جم)

(٢) إشارة إلى لتكليفات المذكورة في اتوجيهات، أما توجيه 'ما' حد خبر منك' فلائه صرف بتخصيص عن المصطلح، وأما توجيه 'شر أمر دأب'؛ فلائه في تخصيصه بما يخص به الفاعل تعسف؛ لأن لفاعل تخصص بتقديم الحكم، والحكم ههنا مؤخر، وكونه في الأصل مؤخر، لا يخفي بقعا، وأما توجيه 'في الدار رجل' فانكشف ظاهره، وأبضا المعنى يس على ذلك، وأيضا يستمر جوار 'في داره رجل'، وأما توجيه 'سلام عشت' فلا تكلف فيه إلا أن يعد تكلفا ادعاء كون المعنى في حال الرفع على ما كان عليه في حال نصب. (جم)

(٣) بمعنى الفضيحة الواهية، بالفارسية: ست. (بقا)

(٤) بالفارسية: ستاره آتودرس ساعت. (بقا)

(٥) لعدم علم المخاطب بحصول الانقضاء الساعة لكوكب. (جم)

(٦) لعدم المخاطب بحصول القيام لرجل ما. (ج)

(٧) لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى: **هـ خذوا زينةكم** (البقرة ٢٢) **هـ خذوا زينةكم** (البقرة ٢٢) وقوله: **يوم لنا ويوم عينا**، إلى غير ذلك مما لا يعد، وإرجاعها إلى المخصصات المذكورة تكفي. (عبد الغفور)

(٨) قد عرفت أن الخبر المعروف يجوز أن يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر، فقوله: **"والخبر قد يكون حمة"** للإشارة إلى تقسيمه وكون أفرادها أصلا. (عبد الغفور)

فلا بد في الجملة^١ الواقعة خبراً عن المبتدأ من **عائد** ^{خبر لا} يربطها به، وذلك العائد إما

ضمير كما في المثالين المذكورين، أو غيره كاللام في نعم الرجل^٢ زيد، أو وضع المظهر موضع المضمّر في نحو: **الحاقّة**^٣ ما الحاقّة^٤ أو كون الخبر.....
(الحاقّة: ١-٢) فإن الأصل ما هي

كاللام الح لأنه للعهد عني تقدير أن يكون نعم الرجل^٥ خبر عن 'زيد' مقدماً عليه؛ لأنه يحتمل أن يكون 'رجل' فعلاً - نعم، و'زيد' خبر مبتدأ محذوف، أي هو زيد أي هو مسمى زيد، فلا حذشة حيث. قال الفاضل لسم: وفيه أن الحمة لإشائية لا بد من تأويله - 'مقول' في حقه: نعم الرجل^٦ كما هو المشهور، فيكون خبر مفرد. انتهى ما قاله الفاضل المذكور. أقول: م لا يخور أن يكون المصنف عني مذهب جمهور اسحاة؛ حيث ذهبوا إلى أن الإشائية صَحَّ أن يكون خبراً، بخلاف بعض السحاة - وتبعه السيد الشريف قدس سره - حيث قال: إن الخبر يجب أن يكون حالاً من 'أحوال' المبتدأ، والإشياء ليس من 'أحواله' إلا بالتأويل، مثلاً إذا قلت: زيد صرته، فطلب انصرب صفة قائمة بالمتكلم، ليست من 'أحوال' زيد إلا باعتبار كونه متعلقاً بـصتب، أو كونه مقولاً في حقه. وهذا قاله المصنف: 'والخبر قد يكون حمة، وم يقيد بكونها حرة، فلا مدع من أن يكون حرة.

الحاقّة ما الحاقّة فتوة: الحاقّة مبتدأ ولقطة 'ما' مبتدأ ثان، وقوله: 'حاقّة' حرة، وهذا المبتدأ الثاني مع حرة خبر مبتدأ الأول، وكذلك 'ما' مبتدأ ثالث (بدرعة ١٢). **أو كون الخبر الح** قال الفاضل لسم: قال بعض المحققين: لأو أن يقال: 'أو كون الخبر عني المبتدأ ليتناول قول: الشأن زيد قائم، ومقوي عمرو قائم. أقول: في هذين المثالين أيضاً يكون الخبر مفسراً للمبتدأ، وكذلك في 'قل هو الله أحد' يكون الخبر عني مبتدأ، وكون شيء مفسر لا ينافي بعبية كـ 'استحارث' في قوله تعالى: **وَأَنذِرْ عَذْرَاءً بِضَعْلَةٍ إِذَا هِيَ غَاظِيَةٌ بِأَزْوَاجِهَا وَسَتْخَرُوكَ لِأَنزَالِهَا** (سورة ٦٠)، وإليه يشير ما قاله أحد المحشيين حيث قال: فوه: أو كون الخبر تفسير للمبتدأ، قل: لا حاجة إلى العائد إذا كان الخبر عني مبتدأ، كما في مثال المذكور وقول: 'مقولي زيد قائم'، فما قالوا: إن خبر إذا كان عني المبتدأ لا يحتاج إلى العائد، معناه: أنه لا يحتاج إلى ما هو خارج عن الخبر بأن م يكن حالاً من 'أحوال' الخبر، وكون الخبر مفسراً له وكونه عيناً له حال من الأحوال، فلا إشكال.

ثم اعلم أن حمل التركيب في 'قل هو الله أحد' مثل قوله: 'الحاقّة ما الحاقّة' أن يكون 'هو' مبتدأ، و'الله' مبتدأ ثان، و'أحد' حرة، والمبتدأ الثاني مع حرة خبر المبتدأ الأول. لا يقال: مبتدأ يكون مجرد عن العوامل انصبيه، =

(١) وكذا لا بد في المفرد إذا كان مشتقاً أو جامداً مؤولاً بتأويل المشتق. (عبد الغفور)

(٢) عني تقدير أن يكون مخصوص بالمدح هو زيد مبتدأ، وحمة 'نعم لرجل' خبراً عنه مقدماً عليه. (عت)

(٣) معناه بالفارسية: ساعتي كه ثابت وواجب است آمدن او بشك. (بقا)

تفسيرا للمبتدأ، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١).

(الإحلاص: ١)

وقد يحذف العائد إذا كان ضميرا^(٢) لقيام قرينة، نحو: البرُّ الكَرُّ بستين درهما، والسَّمن منوان بدرهم، أي الكر منه ومنوان منه، بقرينة أن بائع البر والسمن لا يُسعر غيرهما. وما وقع ظرفا أي الخبر الذي وقع ظرف زمان أو مكان أو جارا ومجرورا^(٣).....

= وهو ليس مجردا عن العوامل اللفظية؛ بوجود العامل الذي هو 'قل'؛ لأننا نقول: 'هو' ضمير مرفوع منفصل، فلا يصح جعله مفعولا؛ لأن فاعل الأمر مستتر، أو نقول: قوله: 'قل هو الله أحد' جملة مستقلة، وجرء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى.

إذا كان ضميرا معناه: أن العائد إذا كان ضميرا قد يحذف، وقد لا يحذف، ولكن حذفه قياسي إذا كان محرورا - "م" في الجملة الاسمية، وكان جرء خبر الذي هو المبتدأ الثاني جرءا من المبتدأ الأول كما في المثالين المذكورين؛ فإن 'الكر' و'منوان' بعضا من البر والسمن، وإنما حذف الجار والمحورر لتخفيف. لا يقال: لا يحتاج إلى تقدير العائد؛ لأن الألف واللام عائد؛ لأننا نقول: التعريف غير مقصود كما في:

ولقد أمر على اللثيم يسبي

ولهذا يحتاج النائع إلى ذكر الضمير، وإلا لم يتحقق البيع إلا أن يكون العائد غير مقصود، فهو أول الكلام فالتخلص ما سذكر. البر الكر لا يقال: لم لا يجوز أن يكون اللام في الكر عائدا؛ لأننا نقول: اللام لعهد بما يكون عائدا في المدح أو الذم دون في غيرهما، قال: قدس سره في "الحاشية": الكر وازدهشته بار (منهذب). قال محمد المحشي: الكر اثنا عشر وسقا، والوسق ستون صاعا، والصاع أربعة أمداد، والمد اثنا عشر.

أي الخبر إلخ. وهذا التفسير يحتمل أن يكون من قبيل التفسير على المعنى الاصطلاحي؛ لأن بعضهم جعل 'الطرف' اسما لكل من الصرف والجار والمحورر اصطلاحا، ويحتمل أن يكون من قبيل التفسير على المعنى الحقيقي؛ لأن صلاقه على الجار والمحورر محار. وإن قلت: حينئذ يرمي الجمع بين الحقيقة والمجاز في قوله: 'وما وقع طرفا'، قلت: المراد من الطرف المعنى العام، وهو ما يطلق عليه الطرف، ويحتمل تفسيره على أن يذكر الأصل ويترك فرعه بالمقايضة.

(١) حبر للمبتدأ الثاني، يعني 'الله'. وجملة حبر للمبتدأ الأول، يعني 'هو' ضمير الشأن.

(٢) وندك الحذف قياسي إذا كان محرورا - "م" في جملة اسمية يكون استدا فيها جرءا من المبتدأ الأول؛ لأن جزئيته تشعر بالضمير. (عبد الغفور)

(٣) فإنه يوافق الطرف في الأحكام. (عبد الغفور)

فالأكثر من النحاة - وهم البصريون ^١ - على أنه أي الخبر الواقع ظرفاً مقدر أي مؤول ^٢ بحملة بتقدير الفعل ^٣ فيه؛ لأنه إذا قدر فيه الفعل يصير جملة، بخلاف ما إذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الأقل - وهم الكوفيون -

على أنه وإنما قدر احراز؛ ليكون الخبر مرتبطاً ومحمولاً على مستند، وهو قوله: 'فالأكثر'، أي هم كثرة وافعلون عليه. قال مولانا عيسى: ولو جعل المحدث مصافاً إلى مستند - أي حكم الأكثر أنه مقدر جملة - كان أحق. أقول: المتعارف بينهم أن يقولوا: إن هذا السحوي ذهب على هذا؛ لأنه حكم على هذا. ثم الباء في قوله: 'فالأكثر' لتضمن المستند معنى شرس، فإن 'ما' في 'ما وقع' موصولة أو موصوفة.

أي مؤول أي ييس المقدر بمعنى المفروض، ولا معنى المقدر المقابل لمدكور؛ لأن الخبر وهو 'في الدار' مذكور، أو لأن التقدير بمرمه التأويل وانصرف عن الطاهر **بتقدير الفعل** وهو من لأفعال العامة عالماً كالحصول والكون والثبوت والوجود، وقد يكون من الأفعال الخاصة عند قيام القرينة، وقد قالوا: ولا يجوز إظهار ذلك العامل؛ لقام القرينة، وقيم الطرف مقامه، فهذا كلامهم يدل على أن تقدير العامل وحسب في الطرف، فيشكل بقوله تعالى: **هَبْ دُعَاءَ دُعَاءِ دُعَاءِ (سج ٤٠)**؛ لأن العامل في 'مستقراً' هو الفعل المتقدم، وفيه معنى الصرفة؛ لأنه حال، وأحيب أن قوله تعالى: 'مستقراً' معنى ساكن - أي ليس متحرك - فهو مفعول ثابته، فلا إشكال.

(١) لوجه أن يقول: 'فالأكثر من البصريين'؛ لأن ظاهر ما ذكره يشعر بأن بصريين كنهم قائلون بتقدير الفعل مع أنه ليس كذلك. (ج)

(٢) جعل التقدير معنى التأويل لتصحيح الكلام؛ إذ لو لم يصرف عن صاهره لم يصح نسبة التقدير إلى الطرف. (عبد الغفور)

(٣) إشارة إلى دفع إشكال أورد ههنا، وهو أن المقدر هو الحملة لا الخبر، فما معنى قوله: أنه أي الخبر مقدر؟ وما معنى الباء في قوله: 'مقدر جملة'؟ ووجه الدفع على ما ذكره الشارح أن معناه: مؤول جملة بأن يقدر الفعل فيه دون لاسم على ما ذكر في 'الحواشي الهدية' أن معناه: مفروض جملة فينتصق عليها. (عل)

(٣) إشارة إلى أن المقدر هو الفعل وحده لا مع الصمير، بل الصمير قد انتقل إلى الطرف، وأن الصرف وإن كان فيه صمير لا يسمى في التأويل جملة، ثم مقدر حسب أن يكون من لأفعال العامة أي مما لا يخبر به فعل، هو: كائن وحاصل؛ ليكون الصرف دالاً عليه، ولو كان خاصاً لم يجر لعدم لدليل، وقد يهدف نحاس لقيام الدليل. (جم)

فإنه يصير حينئذ مفرداً،^(١) ووجه الأكثر أن الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه، والأصل في العمل هو الفعل، فإذا وجب التقدير فالأصل أولى، ووجه الأقل أنه خبر، والأصل في الخبر الإفراد،^(٢)

فإنه يصير إلح قال الفاضل السمعاني: إن ما هو في تقدير اسم الفاعل قد يكون جملة أيضاً كما إذا كان بعد حرف المضي أو ألف الاستفهام، مثل: ما في الدار أبوه، وأبي الدار ريد؛ فإن الصفة بعد حرف المضي أو ألف الاستفهام مع فاعله جملة، كما مر في القسم الثاني من استبدأ. أقول: المراد من الصفة التي هي اسم الفاعل غير الصفة المنصرفة بالمضي والاستفهام بقرينة مقالتها بما سبق في تعريف استبدأ، أو بقول: لا يجوز الفرق بين الصفة المذكورة الواقعة بعدهما وبين الصفة التي تقديرها واجب؟

لا بد له إلح وانفق الحجة عليه، وفيه نكت بأن سمة الظرفية تستدعي الظرف والمظروف، ولا نستدعي شيئاً آخر غيرهما، وهما موجودان؛ لأن ما بعد "في" ظرف، وما قبلها مظروف، وأجيب بأن الحكم بوقوع الظرفية ليس إلا بـ "هو هو"، فإذا لم يقدر متعلق فيلزم أن لا يكون الحكم بوقوعها بـ "هو هو"، وبأن لا يسم أن لا يكون الحكم بوقوعها إلا بـ "هو هو"، ولا بد لذلك من دليل، على أن تقدير الفعل لا يصح الحكم فيه بـ "هو هو" إلا بتأويل الفعل باسم الفاعل كما يكون الحكم في "زيد صرب" بـ "هو هو" إذا أول "صرب" بـ "صارب"، وأجيب بعبارة أخرى بأن الظرف في قولنا: "زيد في الدار" مثلاً يكون صرفاً لأمر من أمور ريد من قيامه أو سكونه أو حصوله أو غير ذلك، ولا بد من تقديره؛ ليتم البيان.

فإذا وجب التقدير إلح: فإن قلت: الطاهر أن يراد بـ "الأكثر" على تقدير الطرف بالجملة، وجوب تقديره بها، والدليل يدل على الأولوية، قلت: لما كان تقدير الفعل أولى فاحتاروا ما هو الأولى، وهو الفعل، فقدّر الفعل التثنية، ولم يقدروا غيره، وهذا معنى وجوب تقدير الجملة عندهم لو قالوا: بالوجوب، انتهى ما قاله الفاضل السمعاني. أقول: الاعتراض والحواب جميعاً غلط، أما الجواب فظاهر، وأما الاعتراض فلأن مراد الشارح من قوله: "فالأصل أولى" معناه أن الأصل أولى بوجوب التقدير، أي ليس الفرع في العمل أولى لوجوبه بقرينة قوله: "فإذا وجب التقدير". **والأصل إلح** يوافق الركاب؛ لأنه أسرع قبولاً للربط حينئذ، لا يقال: وجه الأقل يعارض وجه الأكثر. =

(١) لأن اسم الفاعل من حيث هو ليس جملة، خلاف ما إذا وقع بعد حرف الاستفهام أو المضي. فإنه جملة من حيث إنه بمعنى الفعل. (ج)

(٢) قالوا: إما كان أصبه الإفراد؛ لأنه القول المقتضي نسبة أمر إلى آخر، فيسعي أن يكون المفهوم شيئاً واحداً كالمسبوب إليه، وإلا لكنت هناك سببتان أو أكثر، فيكون خبرين أو أكثر لا خبر واحد، فالتقدير في "ريد صرب علامه" ريد مالك والعلام ضارب. والحواب أن المسبوب يكون شيئاً واحداً كما قلتم، لكن ذو سمة في نفسه، فلا يقدر إلا بالمفرد، فالتنسب إلى ريد في الصورة المذكورة "ضرب علامه" الذي تضمنه الجملة. (عل)

ثم إن الأصل في المبتدأ التقديم، وجاز تأخيرها،^١ لكنه قد يجب لعارض كما أشار إليه بقوله: وإذا كان المبتدأ مشتملاً^٢ على ما له صدر الكلام أي على معنى وجب له صدر^٣ الكلام كالاستفهام؛ فإنه يجب حينئذ تقديمه حفظاً^٤ لصدارته مثل: من والصمير راجع إلى المعنى أبوك، فإن "من" مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام، وهو الاستفهام؛ فإن معناه: أهذا أبوك أم ذاك؟ و"أبوك" خبره، وهذا مذهب سيبويه،^٥

= فلا يرم من ذلك أن يكون وجه الأكثر 'قوى'، لأن أقوى: الأكثر 'قوى'؛ لأن ليس في تقدير عدده هو العامل؛ لأن في صدر 'معمور'، وهو يحتاج إلى عامل بخلاف سب تقدير عبد الأقل؛ فإن سبه هو الخبر مع أن الخبر موجود هو 'في الدار'، وإن كان سبه الفاعل بعد تقدير حراً بأنه لازم التقدير.

مشملاً^١ الخ فإن الاشتغال أعم من أن يكون بطريق الخلفية كما في قوله: 'من أبوك'، أو على سبيل المحاوره بأمر متقدم عليه مثل: أزيد قائم، أو بأمر متأخر عنه مثل: غلام من جاءك.

وحب له أي لما له صدر الكلام، أو الصمير راجع إلى المعنى باعتبار الدال، فيكون فيه سامع.

كالاستفهام^٢ الخ وكذلك نفسه وتسمى وترجي وصمير شأن ولام الاستدعاء وشرطه، وبما يقتضي لاستفهام وجود صدر الكلام؛ لأنه يدل على تعبير معنى الحسنة، فلا بد أن يكون في أول الكلام؛ يفهم التعبير من أول الأمر، ولأنه لو لم يورد في أول الكلام لم يفهم أنه تعبير ما قبله أو لتعريف ما سيحيى، بعده فيتشوش اللفظ.

فإن معناه^٣ الخ وهذا دفع شبهة، وهي أن من في 'من أبوك' نكرة، فلا يصحح أن يكون مبتدأ، ونقل عن سيبويه حوار كون مبتدأ نكرة والخبر معرفة إذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام، وأسر فيه أنه معرفة مالا؛ فإنه في قوة قولنا: أهد أبوك أم ذاك؟ فالمبتدأ حينئذ تخصص للعموم مثل: 'أحد' في 'أحد خير منك'، ولكن أورد في مرية الإجمال، وقال: من أبوك؟ لأن السؤال عن كل فرد فرد على حدة محال؛ لعدم التامهي.

(١) بالاتساع وعدم التصيق كما هو مشرب عرب، وهذا كان عندهم توسع المعاني. (عبد الغفور)

(٢) اشتغال الدال على المدلول. (عبد الغفور)

(٣) أي صُدِّر داله أو صدر نفسه مساححة. (عبد الغفور)

(٤) [مفعول له لقوله: فإنه يجب حينئذ. (ح)] [أي حكمه بوجوب التقديمه حفظاً للصدارة. (ح)]

(٥) [أي كون "من" مع كونه نكرة مبتدأ. (جم)] [وذلك لأنه خبر عنده بالمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً، أو نكرة هي أفعل التفصيل مقدم على خبره، والخمسة صفة ما قبلها هو: مررت برجل ففصل أبود. (عنوي)]

وذهب بعض النحاة إلى أن "أبوك" مبتدأ؛ لكونه معرفة^(١) و"من" خبره الواجب تقديمه على المبتدأ؛ لتضمنه معنى الاستفهام، أو كان أي المبتدأ والخبر معرفتين^(٢) متساويين^(٣) في التعريف^(٤) أو غير متساويين، ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً،^(٥)

أبوك مبتدأ إلخ و'من' بكرة، ولا يجوز الإخبار بالمعرفة عن البكرة، وإما م يمثل المصنف بالمثل المتفق عليه، - وهو قولهم: من جاءك؛ فإنهم اتفقوا على كون 'من' مبتدأ فيه - للإشارة إلى أن المختار مذهب سيبويه. **معرفتين**. سواء كانا متساويين في التعريف أو لا. قال مولانا عص: لو اكتفى بقوله: 'أو متساويين' كفى؛ فإنه أعم من أن يكون اتساوي في التعريف أو التحصيل، فأجاب بأنه لو اكتفى به يتوهم أن يكون المراد هو اتساوي في مقدار التعريف مع أنه جار أن يكون تعريف أحدهما رائداً على تعريف الآخر، أقول: هذا التوهم باقٍ في قوله: 'أو متساويين'؛ فإنه يتوهم منه أن يكون اتساوي في مقدار التحصيل، فأجوب عنه بأنه فصله لتفصيل القسمين، وإثبات الحكم لكل منهما على حدة توضيحاً.

ولا قرينة إلخ لأن عند وجود القرينة لا يجب تقديمه عليه كقولهم: سوا سوا أسائنا؛ فإن من سين أن "بنو أسائنا" مبتدأ، و'سونا' حرة؛ فإن أراد منه أن بني أسائنا سونا، لا أن سينا سوا أسائنا؛ لأنه ليس بصحيح حسب المعنى، وكقولنا: أوحيفة أبو يوسف؛ فإن المقصود منه تشبيه الثاني بالاول لا العكس؛ لأن أا حيفة 'عظم منه، فيكون المراد أن أا يوسف مثل أبي حيفة، فـ"أبو يوسف" مبتدأ و'أبو حيفة' حرة؛ فإن الحكم في جانب الخبر.

(١) ولا يجوز تكثير المبتدأ وتعريف الخبر، وسيبويه يجوزه إذا كان البكرة متضمنة لمعنى الاستفهام أو أفعال التفضيل مقدما على خبره، واجملة صفة، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه.

(٢) وأعرف المعارف: المضمرات ثم الأعلام ثم المبهمات.

(٣) أشار هذا التعميم إلى فائدة ذكر 'معرفتين'، وعدم الاكتفاء بقوله: 'متساويين'؛ لأن المعرفتين لا يلزم أن يكونا متساويين، فلو اكتفى بـ"متساويين" لتوهم المساواة في التعريف. (عت)

(٤) في المعنى، نحو: الله ربنا. (ج)

(٥) إذ على تقدير وجود القرينة على ذلك لا يجب تقديم مبتدأ؛ لعدم النسخ نحو: سوا سوا أسائنا؛ فإن القرينة العقلية دالة على أن المبتدأ 'سوا أسائنا'، فكأنه إشارة إلى ما قال به الرضي من أن قوله: 'أو كانا معرفتين أو متساويين' ليس على الإطلاق. (جم)

نحو: زيد المنطلق، أو كانا متساويين في أصل التخصيص^(١) لا في قدره، حتى لو قيل: غلام رجل صالح خير منك، لوجب تقديمه أيضاً، مثل: أفضل مني أفضل منك رفعاً^(٢) للاشتباه، أو كان الخبر فعلاً له^(٣) أي للمبتدأ احترازاً عما لا يكون فعلاً له كما مع رعاية الأصل في قولك: "زيد قام أبوه"؛ فإنه لا يجب فيه تقديم المبتدأ؛
عن الخبر

نحو زيد المنطلق، فإنه لا قرينة فيه على كون أحدهما متبداً، نعم لقرينة موجودة على كون زيد متبداً عند من قال. إن الجزئي الحقيقي غير محمول على شيء، ولكن السحوي غير قائل بالجزئي الحقيقي فصلاً عن أن يكون محمولاً أو غير محمول، فهو كان زيد معلوماً لنا دون حال المصطلق، فيقول: زيد المصطلق، وإن كان بالعكس، فيقال: المنطبق زيد؛ فإن مناط الفائدة على الخبر.

في أصل التخصيص فهو تخصص أحدهما دون الآخر، فما تخصص فهو متبداً دون الآخر مثل: صارت علامة رجل، وإنما لا يقل ههنا: 'ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ' مع أنه لا بد له من الاعتناء؛ لأن عدد وجود القرينة ههنا أيضاً لا يجب تقديمه عليه؛ اكتفاء بما سبق.

علام رجل الخ. ويراد ههنا امثال لأجل أن تخصيص أحدهما زيد على الآخر؛ فإن المتبداً تخصص - 'رجل'؛ لأنه مصنف إليه، ويكون للمصنف إليه صفة أيضاً، وهي 'صالح'، ويختصم أن يكون 'صالح' مرفوعاً على أنه صفة العلامة، بخلاف خبر، وهو خير منك؛ فإن لمخصص عنه وإن كان معلوماً - وهو ضمير المحاط - ولكن المفضل - وهو 'خير' - في غاية الإهم؛ لأنه يشتمل العلامة وغيره، وأما العلامة فقد تخصص عن هو غير العلامة، ثم تخصص بالرجل الصالح. وإنما أورد ههنا، ولم يكتف بامثال الذي أوردته المصنف مع أن فيه أيضاً تخصيص أحدهما - وهو 'أفضل مني' - زيد على الآخر؛ لأن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المحاط؛ لأن زيادة التخصيص فيه أظهر من الزيادة التي في امثال الذي أوردته المصنف لما عرفت.

رفعاً للاشتباه. وإن قلت: لا اشتباه على تقدير كونهما معرفتين مثل: زيد المصطلق؛ لأن من بين أن استأ هو زيد؛ لأنه ذات، قلت: لو كان المتبداً هو المصطلق أيضاً يكون متبداً هو ادت المتصنف بالانطلاق، وآخر هو المسمى بزيد، فيكون الخبر حيثئذ حالاً من أحواله.

(١) فالمراد: التساوي في صحة وقوعه مبتدأ. (عت)

(٢) مفعول له لمقدر تقديره؛ فإنه يجب تقديم المسند في الصورتين؛ رفعاً للاشتباه في المعنى، هذا هو المشهور. (جم)

(٣) أي فعلاً مسند إلى ضمير المتبداً كذا في 'أرضي'، فالمراد بالفعل الاصطلاحي كما يشعر به كلامه

فيما بعد أيضاً، وإلا يشكل نحو: زيد قائم. (عل)

لجواز قام أبوه زيد؛ لعدم الالتباس، مثل: زيد قام، وجب تقديمه أي تقديم
المبتدأ على الخبر في هذه الصور، أما في الصور الأول فلما ذكرنا،.....
الثلاث

الحوار قام أبوه لا يقال: حينئذ التمس المبتدأ بدل الفاعل؛ لأنه حار أن يكون زيد في المثال المذكور بدلا عنه؛
لأننا نقول: لا يجوز ذلك؛ لأنه حينئذ يلزم الإصرار على الذكر لفصا ورتة؛ لأن المبتدأ منه مقدم على البدل رتبة،
فقوله: "الحوار" عنة عدم وجوب التقديم، فهو استدلال من رفع الثاني على رفع المقدم، فقوله: "لعدم الالتباس"
معنى لعدم الالتباس في 'قام أبوه زيد'، وهو أيضا استدلال من رفع ثاني على رفع المقدم على طريق القياس
الاستثنائي، **مثل زيد قام**: قيل: إن الخبر فيه لا يكون فعلا له، بل الخبر هو الفعل مع فاعله جملة، فلا يكون
فعلا له. هذا هو المشهور في تقرير الاعتراض، أقول: من أين أن الفعل مع فاعله فعل المبتدأ؛ لأن قيام زيد
يكون فعله، فلا بد من نصحيح الاعتراض؛ لأنه وقع من بعض الفصلاء، فقول: المراد من الفعل في قوله:
'أو كان الخبر فعلا له' هو الفعل الاصطلاحي كما أشار إليه بعض الشارحين، فحينئذ لا يكون الفعل مع فاعله
فعل المبتدأ أي فعل الاصطلاحي.

لا يقال: إذا كان المراد من الفعل هو الفعل الاصطلاحي، فلا بد أن يقال: أو كان الخبر فعلا بلا ذكر قومه:
'له'؛ لعدم وجود الربط على تقدير قوله: 'له'، وهو ظاهر؛ لأننا نقول: قوله: 'له' حار محذور، فلا بد له من
متعلق أي إذا كان الخبر فعلا ثانيا له أي فعلا ثانيا مفهومه به، والحوار عن الاعتراض أن يقال: إن المراد من
الفعل هو الفعل حسب الصورة كما جعل 'أين' في 'أين زيد' مفرد صورة، وجملة بحسب المعنى كما سبأ،
ووجب أيضا بأنه سيجيء أن الجملة المعنية فعل تسمية لكل باسم جره، ويمكن الحوار أيضا بأن المراد من
قوله: "أو كان الخبر" مسندا إلى المبتدأ، والفعل مع فاعله مسند إليه، قيل: لا بد أن يقول: أو كان الخبر بعد 'إلا'
ومعها، نحو: ما زيد إلا قائم؛ لوجوب تقديم مبتدأ حينئذ، والحوار: أن المبتدأ حينئذ مشتمل على ما به صدر
الكلام؛ لاشتماله على النفي، ويجاب أيضا بأن حانه يعلم بالمقايضة على ما سبق؛ لأن حال ما بعد 'إلا' أو
معها غم فيما سبق على سبيل التكرار، ثم إذا عرفت ما ذكرناه فما ذكره القاضل السمع من أن المراد من كون
الخبر فعلا له هو كون الخبر جملة فعلية فاعله الضمير الراجع إلى المبتدأ، فلا يرد أن في مثل زيد قام ليس الخبر
فعلا بل جملة، من جملة ما لا يعني.

في هذه الصور ليس الخبر مقيدا بقوله: "في هذه الصور"، وإلا لكان القيد لغوا؛ لأن الشرط معناه إلا أنه
أورده؛ لئلا يتوهم أن الوجوب متعلق ببعض المواد دون البعض، أو أورده محملا يقع توطية بتفصيل الذي ذكره
بقوله: 'أما في الصور الأول إلخ' فيسبب إيراد قوله: 'في هذه الصور'؛ لأجل أن يتم قوله: "وجب تقديمه"؛ لأنه
تام بدونه، فحينئذ لا يرد أنه لا يحتاج إلى إيراد قوله: 'في هذه الصور'؛ لأنه لما قال: إذا كان كذا وكذا وجب
تقديمه، يتم الكلام حينئذ ولا يستدعي شيئا.

وأما في الصورة الأخيرة؛ فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل إذا كان الفعل مفردا، مثل: زيد قام؛ فإنه إذا قيل: قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل، أو بالبدل^(١) عن الفاعل إذا كان مثنى أو مجموعا؛ فإنه إذا قيل في مثل الزيدان قاما، والزيدون قاموا: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، يحتمل أن يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل، فالتبس المبتدأ به، أو بالفاعل^(٢) على هذا التقدير أيضا على قول من يجوز كون الألف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه، كالتاء في ضربت هند.

وإذا نصن الخبر المفرد أي الذي^(٣) ليس بجمله^(٤) صورة، سواء كان بحسب الحقيقة جملة أو غير جملة ما له صدر الكلام أي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام^(٥)...

السس المسدأ قيل: هذا لو صح يرم أن لا يصح أقنم ريد؛ لالتباس استدا بفاعل، فلا يصح قوله: 'فإن طابقت مفردا جاز الأمران'، وتحقيق جوابه قد سبق في القاعدة المذكورة. أو بالبدل الخ لا يقال: تجمع أن يكون الزيدان ولزيدون في 'قام الزيدان' و'قاموا لزيدون بدلا عن الفاعل، وهو =

(١) من م يقر بوجود التقديم في مثل 'الزيدان قاما' لم ينتفت إلى الالتباس بسدر أو الفاعل؛ بناء على أن السامع لا يحتمل عيبه؛ لاستزامه عود الصمير قبل ذكر مرجعه، أو خلاف الأصل. (عبد الغفور)

(٢) عطف على قوله: "بالفاعل" على اختلاف المذهبين. (أبو البقاء)

(٣) كأنه قيل: أين ريد ليس الخبر مفرد؛ لأن 'أين' مقدر جملة، فالخبر جملة لا مفرد، ودفع بأن المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة أي بحسب الظاهر، وبأن كان في التقدير جملة، ولا يخفى أن 'أين' واقع موقع الخبر، والخبر في الحقيقة جملة مقصورة؛ لأن العامل مقدر في نظم الكلام، فلا وجه لانتفاء الصمير من عامته أي تحت الطرف كما ذهب إليه أبو عبي، وإلا لقي الفعل أو شبه الفعل مقدر بلا صمير هو عامل فيه، وأيضا حذف عامل الصمير يوجب الانفصال كما تقرر في محله، فلا إشكال على أن ما ذكره اشرح يوجب تقديم 'قام' في 'ريد أقام'؛ لأنه مفرد صورة، وذلك ظاهر. (عبد الغفور)

(٤) إشارة إلى أن المفرد مقابل الجملة.

(٥) قيل: الموجب لتصدير الخبر منحصر في الاستفهام. (عبد الغفور)

مثل: أين زيد؟^١ فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره، وهو ظرف، فإن
 قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة، و إن قدر باسم الفاعل كان الخبر
 مفردا صورة وحقيقة، وعلى التقديرين ليس بجملة صورة، واحترز به^٢ عن نحو:
 زيد أين أبوه؛ إذ لا تبطل بتأخيره^٣ صدارة ما له^٤ صدر الكلام؛ لتصدره^٥ في جملة،
 أو كان الخبر بتقديمه مصححا له أي للمبتدأ
كما هو مذهب البصريين
كما هو مذهب الكوفيين
وهي أين أبوه

= الألف والواو؛ لأن ابدال يكون متأخرا عن ابدال مه رتبة، فيلزم الإصمار قبل الذكر لفظا ورتبة، وهو غير جائز؛
 لأننا نقول: الإصمار قبل الذكر جائز في العمدة بشرط تفسير، فيكون كل واحد من الريدان والريدون مصرا له.
فريد مبتدأ. قال مولانا عص: قيل: وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه، فلو حمل مذهب الكتاب على
 عدم اوجوب صح قوه: "فريد مبتدأ"، لا يقال: لم لا يحور أن يكون ريد فاعل أين؛ لأنه يشبه الفعل؛ لأنه
 صرف؟ لأننا نقول: شبه الفعل إنما يعمل إذا اعتمد بشيء من الأمور التي تقررت بينهم، وهو لم يعتمد بشيء منها.
واحترز به: أي بقوله: "الخبر المفرد"؛ لأن الخبر في "زيد أين أبوه" جملة.
إد لا تطل إلح دفع دخل مقدر، تقريره: أنه يخرج بقوله: ما له صدر الكلام؛ بعدم كون 'أين أبوه' في صدر
 الكلام، وتقرير جواب: أن 'أين' في صدر جملة التي هي فيها فلا يصح أن يقال: زيد أبوه أين، ثم عدم أن
 انصف قال: 'تضمن' وم يقل: 'اشتمل' للنفس. **أو كان الخبر بتقديمه إلح** وإنما زاد قوله: تقديمه؛ لأنه لو
 كان وجود الخبر مصححا له، فيلزم أن يكون 'رجل' في قولنا: 'رجل في امدار' مبتدأ بوجود الخبر فيه. قيل:
 احتزر بقوله: تقديمه عن أن يكون الخبر بتأخيره مصححا له كما في زيد قام؛ فإنه لو أحر ريد حينئذ لا
 يكون زيد مبتدأ، بل هو فاعل.

- (١) ومنى القتال؟ وكيف الحال؟ وغير ذلك من الظروف المنصبة للاستفهام المقدرة باحتمال على الأصح. (جم)
- (٢) فإن الخبر 'أين أبوه' جملة صورة منصبة ما يقتضي صدر الكلام؛ فإنه لا يحب تقديمه؛ إذ لا تطل بتأخيره
 صدارة المصدر إذ يكفيها أن يقع صدر جملة من الجملة حيث لا يتقدم عليها أحد ركني تلك الجملة. (علوي)
- (٣) أي الخبر، وهو "أين أبوه" عن زيد. (جم)
- (٤) أي شيء ثبت له صدر الكلام. (جم)

(٥) أي ما له صدر الكلام، أي لوقوع ما له صدر الكلام في صدر جملة، وبهذا ادفع ما قيل: الظاهر أن الضمير
 في "لتصدره في جملة" يرجع إلى "أبوه"، وحينئذ لا معنى لتصدره في جملة، وإلا لزم تصدر شيء على نفسه؛ إذ
 الظاهر، بل الصريح ما ذكرنا. (جم)

من حيث ^١ إنه مبتدأ، ^٢ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ، مثل: **في الدار رجل؛ فإن** "في الدار" خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت، فلو **آخر** بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة، أو كان **متعلقه** بكسر اللام ^٣ أي كان لمتعلق الخبر ^٤ التابع له بتبعيته يمتنع ^٥ معها تقديمه على الخبر، فلا يرد نحو: على الله عبده متوكل،
 صفة المتعلق

من حيث أنه مبتدأ إما رد قيد الخيرية؛ لأن تقديمه ليس مصححا لدت استدأ، وإلا لم يكن دته قبل تقديمه خبر مع أنه ليس كذلك، بل هو مصحح لوصف لابتدائية، ولا يكون هذا الوصف قبل تقديمه عليه.
فلو آخر بقي الخ فإن الفاضل اسم: فإن قلت: لو قدم خبر وقيل: في الدار رجل شئس مبتدأ فاعل انصرف ففي كل من لتقسم وتأخير محذور، فما وجه ترجيح أحدهما على الآخر؟ قلت: افرق أن في صورة تقديم استدأ يكون مبتدأ نكرة صرفة غير مفيد لمعنى، بخلاف تأخيرها؛ فإنه عند تأخير تخصص، وتفيد الكلام فائدة تامة، وحتمال الالتباس أيضا ليس على نسوية، بل عند حمده على استدأ يكون كلاما تاما حريا، وعند حمل على الغيبة يصرف يحتمل أن يكون بطرف مقدر باسمه لفاعل، وحينئذ لم يكن لكلام تاما، فيرجح حسب الابتدائية، فكانه لم يثبت على من حمل كلام المتكلم على التام.
فلا يرد نحو الخ فقلوه: 'عبده' مبتدأ و متوكل خبره، وأعلى الله متعلق لخبر، ويكون لمتعلقه ضمير فيه مع أنه لا يجب تقديمه على استدأ، ولكن لا يكون مستغرق نعية يمتنع بها تقديمه على آخر؛ حور أعلى الله عبده متوكل، فإن نرد من الشعية هو شعية بني يرد بتقديمه استدأ على خبر بصار قبل لذكر لفظا ومعنى، وهو منتف فيه، =

(١) لا من حيث إنه اسم أو كلمة أو غيرها. (علوي)

(٢) أشار إلى أن تقديم خبر ليس مصححا لدت استدأ؛ لأن استدأ مص موضوع بمعنى مقيد له، فكيف يصح تقديم الخبر له، وأما صفة الابتدائية؛ فإنما يصح على تقدير تقديم الخبر الظرف. (عبد الغفور)

(٣) وجوز فتحها ساء على أن خبر هو الفعل المقدر، وفعل متعلق بالخبر سبب حرف آخر. (عبد الغفور)

(٤) وذلك بأن يكون بينهما تعقيل كنية والخبر، ونوعية خبره لكل بأن يكون آخره حاصل في ضمن كل، لأن ما في ضمن شيء لا يتصور تقدمه عنه، وما تقدمه آخره على كل اعتبار دته لا من حيث إنه جزء، ومتحقق في ضمنه، وهذا بخلاف تعقيل معمول بالفعل وتبعيته له، حور أعلى الله عبده؛ فإنه ليس حيث يمتنع معها تقديمه، بل يجوز. (عل)

(٥) بما حكمه بامتناع تقديمه بمرور تقدم شيء على نفسه؛ فإن خبر في أمثال المذكور على شمره، فهو قدم الثمرة عليه لزم ذلك المحذور. (عبد الغفور)

ضمير كائن^(١) في جانب المبتدأ^(٢) راجع إلى ذلك المتعلق؛ إذ لو أخر لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى، **مثل: على التمرة مثلها زبداً**، فقوله: مثلها أي مثل التمرة^٣ مبتدأ، وفيه ضمير متعلق بالخبر، وهو التمرة؛ لأن الخبر هو قوله: على التمرة، والتمررة متعلق به ^{من حيث لمجموع} مثل تعلق الجزء بالكل، أو كان الخبر خبراً عن أن المفتوحة الواقعة مع اسمها، وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ؛ إذ في تأخيرها خوف لبس "أن" المفتوحة

= وأجيب عنه بوجه آخر بأن المراد أن كان متعلق الخبر الساد مسده، فلا يرد حينئذ على الله عنده متوكل، أو المراد أن كان متعلق الخبر ضمير في المبتدأ إذا كان خبر طرف يرد حينئذ أيضاً على الله عنده متوكل. ونقائل أن يقول: إن صحة الابتدائية يتوقف على تقديم الخبر، وتقديم الخبر يتوقف على صحة الابتدائية، فيلزم الدور، وهو باطل، ويمكن الجواب بأن اموقوف عليه لصحة الابتدائية تقدمت ذات الخبر من غير النظر إلى وصف الخبرية، والخبر لو وصف الخبرية يتوقف عليها لا ذاته، فلا دور حينئذ.

عن أن المفتوحة إلخ: وأشار بهذا إلى المسامحة التي في عبارة المصنف؛ لأن ظاهر كلامه أنه كانت كلمة 'إن' مبتدأ مع أنها لا تقع مبتدأ بدهاءة، فالمراد أن الخبر خبر عما يتركب عن "أن".

إذ في تأخيرها إلخ: لا يقار: لو أخر وقيل: 'إن' قائم عندي ليس فيه خوف اللبس؛ لأن من البين كونها إن المكسورة لوقوعها في صدر الكلام؛ لأن نقول: الكلام في أنه حين التأخير لو جعل 'إن' قائم مبتدأ فجعله في =

- (١) إشارة إلى أن لفظ المتى مصروف عن الصاهر؛ إذ الظاهر أن المبتدأ صرف ضمير مع أنه ليس كذلك. (جـ)
 (٢) إنما قال ذلك؛ لأن ظاهر كلامه يدل على أن الضمير في المبتدأ، وفي أمثال المذكور ليس كذلك؛ لأن المبتدأ أمثل المصاف إلا أن المصاف إليه من تنمة المصاف، وإذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو: على التمرة ريد مثنها حار تأخير خبر عن المبتدأ بأن يتوسط بينه وبين صفتها، نحو: ريد على التمرة مثلها؛ إذ انفصل بين الصفة واموصوف جائر، وأما نحو: في الدار مائكةا نائم، فحاز عند البصريين وهشام من الكوفيين خلافاً لساقين. (ت)
 (٣) إنما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والمتعلق من باب تعلق المعمور بعامه؛ عدم صرده في مثل علام رجل مثله إذا جعل مثله مبتدأ. (عبد الغفور)

بالمكسورة^١ في التلّفظ؛ لإمكان^٢ الذهول عن الفتحة؛ لخفائها،^٣ أو في الكتابة،^٤ من عدي ثت فم، وحب تعدد، أي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا.

وفد تعدد الخبر من غير تعدد^٥ المخبر عنه، فيكون اثنين فصاعداً^٦ وذلك التعدد إما بحسب اللفظ والمعنى جميعاً، ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف، مثل: زيد عالم وعاقل، وبغير العطف، مثل: زيد عالم عاقل.....

= تأويل المفرد و'عدي' حرره، يرمز خوف الالتباس في استيفاد أو في الكتابة، أما الذي فضاءه، وإنما الأول والأخر الفتحة أحف على السان، فالتكلم إذا تكلم بها بالفتحة يحتمل أن لا يعلم المحاطب أنه قرأها بالفتح أو بالكسر، وأيضا يحتمل أن يعمل المحاصص على سق السان للمتكلم، لأن صدر الكلام ليس إلا موضع إن مكسورة، وإنما قال: خوف سس وم يقل: سس؛ لأن قولنا: إنث قائم عدي في التقدير: إنث قائم ثت أو ثات عدي، فيكون الحكم في جانب خبر قطعاً، فيكون إنث قائم متبداً، و'عدي' حرره، فلا لُباس ظاهراً، ولكن خوف اللبس باق؛ لكونها في صدر الكلام.

من غير تعدد المحرر عند فيده به؛ تصحيحاً لتقريب "قد"؛ فإن تعدد الخبر مع تعدد المحرر عنه كثير، ومنه: زيد قائم وعمرو قائم. ويسمى ذلك خ قيل: هذا بشكل نقولنا: هما عالم وجاهل؛ لأن العطف فيه واجب، وأحب أن الكلام فيما إذا كان المحرر عنه واحد صورة ومعنى، وفي امثال المذكور يكون المحرر عنه متعدداً حقيقة؛ لأن معناه: أحدهما عالم والآخر جاهل.

- (١) لجوار أن يكون المذكور بعدها خبراً آخر لها، أو ظرفاً للخبرها. (عبد العفور)
- (٢) وجوار الحمل على سق السان؛ لأن صدر الكلام موقع إن مكسورة. (عبد العفور)
- (٣) يعني أن المتكلم وإن تكلم بالفتحة؛ لأن السمع قد يذهب عنه حقائنها فتنس (عل)
- (٤) ينبغي أن يتأمل فيه؛ لأن نظر النحويين في التلّفظ لا في الكتابة. (عل)
- (٥) إنما قال ذلك؛ لأن تعدد الخبر مع تعدد مبتدأ أمر ظاهر لا حاجة إلى بيانه، وأيضاً هو كثير، فلا بأس بكلمة "قد" المفيدة للتقليل. (ت)
- (٦) حال عامله محذوف أي ذهب صاعداً.

وإما بحسب اللفظ فقط، نحو: هذا ^{ثمين} حلو^(١) حامض؛ فإنهما في الحقيقة خبر واحد^(٢) أي مُزَّ^(٣). وفي هذه الصورة^(٤) ترك العطف أولى^(٥). ونظر بعض النحاة إلى صورة التعدد وجوز^(٦) العطف، ولا يبعد^(٧) أن يقال: مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف؛ لأن التعدد بالعاطف لا خفاء به، لا في الخبر، ولا في المبتدأ، ولا في غيرهما، وأيضا المتعدد^(٨) بالعطف ليس بخبر، بل هو من توابعه^(٩).....
أي في القاع مثلا

فإنهما في الحقيقة إلخ: فإنه حالة متوسطة بين الخلاوة والحموضة، وإنما يكونان حرا واحدا حقيقة؛ لعدم حمل كل منهما على المبتدأ، بل المحمول عليه هو المجموع، لا يقال: إذا كان الخبر هو المجموع فكيف يصح إجراء الإعراب على كل واحد منهما؟ لأننا نقول: إذا كان كل واحد من أجزاء الخبر صاحبا للإعراب، ولم يكن المجموع من حيث المجموع صالحا له، فحينئذ أجري الإعراب على كل منهما.

ترك العطف أولى: لعدم التعدد في الحقيقة. **وجوز العطف:** يقال: هذا حلو وحامض بالعطف حينئذ؛ لمجرد تعدده في التلفظ، ولكن يكون الحمل بعد العطف. لا يقال: قوله: 'ترك العطف أولى' يجمع بالخواز، فلا احتياج إلى بيانه على حدة؛ لأننا نقول: مراد بالأولى هو الخواز في ضمن الرححان، أي حواز ترك العطف على سبيل الرححان، ونظر بعض النحاة إنما يكون في مجرد الخوار مع قطع البصر عن كونه راححا، ويمكن أن يقال: إيراده لأجل قوله: ونظر بعض النحاة إلى صورة التعدد فبينهما فرق بين في ضمن الرححان.

(١) بضم أول وسكون ثان. (منتخب)

(٢) لأن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة بين الخلاوة والحموضة لا إثبات أنفسهما كما قيل، بناء على أن الطعنين امتزجا في جميع الأجزاء، فانكسر أحدهما بالآخر، فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض صمير مبتدأ، وعلى ما قلنا يكون في المجموع صمير مبتدأ، وليس في شيء من الجزئين صمير. (عبد الغفور)

(٣) وقال قدس سره في "الحاشية": المز: الجامع بين الخلاوة والحموضة. (عبد الغفور)

(٤) أي في الصورة التي تعدد فيها الخبر بحسب اللفظ فقط، والمبتدأ واحد. (ج)

(٥) وهو مذهب الجمهور، وهو الصحيح.

(٦) وأبو علي الفارسي نظر إلى اللفظ. (عل)

(٧) يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل. (عبد الغفور)

(٨) أي الذي حصل تعدد الخبر بسبب عطفه على الخبر، وهو المعطوف. (ج)

(٩) يهم من ظاهر العبارة أن عالم وعافل في قولنا: ريد عالم وعافل من التوابع، وليس الأمر كذلك، فالأولى أن

يقول الشارح - قدس سره -: بل المعطوف من توابع الخبر. (بقا)

ولهذا^(١) أورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف، ولو جعل التعدد أعم فالإقتصار^(٢) عليه لذلك.

وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط، وهو سببية^٣ الأول للثاني،^٤ أو للحكم به، فلا يرد عليه نحو: ﴿وَمَا يَكُمُ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ فيشبه^(٥) المبتدأ الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء، فيصح دخول الفاء في الخبر. ويصح عدم دخوله فيه؛ نظرا إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط،.....

فالاقتصار عليه الخ أي فالاقتصار على غير العطف؛ لأجل أنه لا حفاء به، أو لأن المتعدد بالعطف ليس خبر، بل من نوعه. **معنى الشرط** الإضافة بانية أو لامية. **سببية الأول للثاني** أي الشرط هو التعلق بين شيئين بأن يكون الأول سببا لتحقيق الثاني، أو للحكم بتحقيق الثاني، فالأول نحو: إن كانت الشمس طائعة فالنهار موجود، والثاني نحو: إن كان النهار موجود فالشمس طلعة، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُمُ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ من قبيل الثاني. **فلا يرد عليه نحو الخ** ووروده بأن الشرط سبب والجزاء مسبب، فكون النعمة منصقة بهم ليس سببا؛ لكونها من الله تعالى، وهو صاهر، وعدم وروده بأن كون النعمة منصقة بهم يكون سببا؛ لأن يحكم أنها من الله، ثم لما كان المشهور عند المحققين في معنى شرط هو سببية الأول لثاني، وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة، فاحتاج إلى قوله: أو للحكم به.

فسببه المبتدأ الخ قال الفاضل السمعاني: فيه عت؛ إذ مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط لا يستدعي هذا التفرع؛ فإنه يجوز أن يكون تضمن المبتدأ معنى الشرط باعتبار سببية شيء آخر غير خبر، وذلك لأن الثاني في قوله: وهو سببية الأول لثاني لا يدرم أن يكون خبرا، أقول: الكلام في القسم لأو من امتدأ والخبر وهما متلازمان، فسببته لخبر حاصل، وإن كان به سببية بالنسبة إلى شيء آخر أيضا، فيصح تفرع الشارح. **أن مجرد تضمن الخ** وهذا القول يدفع الاعتراض إيراد على قوله: 'فيصح دخول الفاء في الخبر'، وتقديره أن =

(١) أي لكون مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف، فهو دليل آخر لقوله: ولا يبعد.
(٢) أي لأجل أن المتعدد بالعطف ليس خبر في الحقيقة، بل هو من نوعه، أو لعدم حفاءه فلا حاجة إلى التمثيل. (علوي)

(٣) بل مزومية الأول لثاني، وقد صرح به في بحث كالم المجازاة. (ت)

(٤) هذا القيد بناء على ظاهر السببية، وأما إذا أريد به الملزومية كما قيل فلا حاجة إليه. (ت)

(٥) لما كان المبتدأ دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره. (عبد الغفور)

أو النكرة الموصوفة بهما أي بأحدهما،^(١) وفي حكمها الاسم المضاف إليها^(٢) مثل: **الذي يأتيني** هذا مثال للاسم الموصول بفعل، أو **الذي في الدار** هذا مثال للاسم الموصول بظرف **فله درهم**. وأما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ ومثل **كل رجل**^(٣) **يأتيني** هذا مثال للاسم الموصوف بفعل، أو **كل رجل في الدار** هذا مثال للاسم الموصوف بظرف **فله درهم**.^(٤)

أي بأحدهما وإنما قدر المضاف لأن النكرة لا يكون موصوفة بهما معاً، بل يكون موصوفة بأحدهما.

الذي يأتيني: الأغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال، وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال.

أو في الدار: ليست لفظة 'أو' لترديد، بل لتحجير بين العبارتين. **فقوله تعالى إلخ**: فقوله 'اموت' موصوف بالاسم الموصول المذكور، وهو 'اندي تفرون'، لا يقال: إن 'اموت' لا يكون متبداً ههنا، بل هو اسم 'إن'؛ لأنها نقول: اسمها في الحقيقة متبداً؛ لأنها من دواخل مبتدأ واخلر، لا يقال: ليس الأول سبباً لثاني في الآية المذكورة؛ لأن فرار زيد مثلاً عن اموت لا يكون سبباً ملاقاته الموت؛ لأنها نقول: الأول سبب لتحكم به فيها؛ لأنه إذا فر عن الموت ثم لاقاه، فيحكم عليه بأن هذا هو الموت الذي أنت تفر منه.

(١) لما كان مطابقة العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه معوضة إلى ما يقصده المتكلم من إفراد وتشية، وكان المقصود ههنا إفراد كما يدل عليه قوله: 'كل رجل يأتيني أو في الدار' فم يصح تشية الصمير أشار إلى توجيهه بأنه على حذف المضاف. (جم)

(٢) أي الاسم الذي أصيف إلى تلك النكرة الموصوفة في حكم تلك النكرة في جوار دحور الفاء في الخبر أي اسم كان على ما هو اظاهر من عبارة الشارح قدس سره. وفي 'شرح اسباب' قال ابن مالك: أو نكرة عامة موصوفة بأحدهما، أو مضاف إلى هذه النكرة كـ "كل". (ج)

(٣) المبتدأ هو "كل"، وهو عبارة عن المضاف إليه، فكأنه موصوف معنى، كذا قال جمال.

(٤) الفاء جواب المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط، واخلر واخلرور خبر مقدم، 'ودرهم' متبداً، واخلمة خبر لأحدهما أي للمبتدأ الأول أو لثاني على سبيل البدل، أو الأول، واخلر الثاني محذوف، أو خبر لثاني، واخلر الأول محذوف. (محرم)

وأما مثال الاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة بأحدهما، فقولك: كل غلام رجل يأتيني، أو في الدار فله درهم، وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل، إذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره، مانعان عن دخوله عليه؛ لأن صحة دخوله عليه^(١) إنما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء، وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة؛ لأنهما تخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية، والشرط والجزاء^(٢) من قبيل^(٣) الأخبار،^(٤).....

وأما مثال الاسم إلخ: لا يقال: لا احتياج إلى إيراد المثال له؛ لأن قوله: 'كل رجل يأتيني إلخ' مثال له؛ لأن الكل مضاف إلى رجل؛ لأننا نقول: إن الكل لا يصح أن يقع متداً فليمتدأ هو مدخوله، وهو تعميم المدخول. إذا دخلا على إلخ: فيه أهمأ إذا دخلا على المتداً الذي يجب دخول الفاء في خبره أيضاً مانعان بالاتفاق، فما وجه تخصيص الصحة بالاتفاق؟ والجواب: أن معهما على تقدير الصحة يستلزم منعهما على تقدير الوجوب؛ لأن نفي العام يستلزم نفي الخاص.

لأهما تخرجان إلخ: أي الجملة الشرطية لا يكون إلا خبرية، فلا يرد أن الجزء قد يكون أمراً، قيل: الدليل لا يثبت المدعى؛ لأن إخراجهما الكلام من الخبرية إلى الإنشائية لا يستلزم إزالة المشابهة، وهي سببية الأول لثاني؛ لأنه جاز بقاء المشابهة مع ذلك، وأجيب بأن المراد هو السببية التي في ضمن الكلام الخبري، وهي السببية الكاملة، =

(١) ولأن دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط، ومقتضاها التصدر، ومقتضاها امتناع دخول الواسخ مطبقاً عليه، وإنما حار دخول 'إن'؛ لأنها لا تغير معنى الكلام. (عبد العمور)
(٢) هذا مبي على قول المصنف، وهو أن خبر المتداً يكون جملة خبرية لا إنشائية، فلا يرد ما قيل: إن أجزاء قد يكون أمراً فقط. (عل)

(٣) أي الجملة الشرطية لا تكون إلا خبرية، فلا يرد بأن الجزء قد يكون أمراً مثل قولك: إن جاءك ريد فاضربه مع أنه مؤول بقولك: إن جاءك فأنت مامور بضربه، ومثل قوله تعالى: ﴿إِن آدِينَ يَكْفُرُوا بآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَمِنْهُمْ مُعَذَّبٌ أَلِيمٌ﴾ (آل عمران: ٢١) أي فأنت مأمور حالاً أو مآلاً بتبشيرهم بعذاب أليم إلى غير ذلك. (محرم)

(٤) هذا مبني على انعقاد الرط بين الشرط والجزاء، فلا يرد ما قيل: من أن الجزء قد يكون إنشاء. (عبد العمور)

وذلك المنع إنما هو **بالاتفاق** من النحاة، فلا يقال: ليت أو لعل الذي يأتيني أو في الدار فله درهم، فإن قيل: باب كان^١ وباب علمت^٢ أيضا مانعان^٣ بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل؟ قيل: تخصيصهما ببيان الاتفاق إنما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا،^٤ ووجه^٥ ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها، وأخو^٦ بعضهم قيل: هو سيبويه^٧ إن المكسورة **هي** أي بـ "ليت ولعل" في المنع عن دخول الفاء على الخبر، والأصح أنها لا تمنع عنه^٨.....

= فيكون المراد من المشاهدة المنفية في قوله: 'تريلا تبت المشاهدة' هو المشاهدة الكامنة، وهي التي كانت في الكلام حري، وأحيب أيضا أنه إذا صار الكلام من الحري إلى الإنشائي، فيصير المشاهدة حينئذ ضعيفة؛ لأن في الأول يكون مشاهدته الكلام الحري إلى الحري، وفي الثاني يكون مشاهدته الإنشائي إلى الحري، لا يقال: إن ضعف المشاهدة لا يسره إزالتها مع أن المدعى هو إزالتها؛ لأننا نقول: إذا صارت مشاهدة ضعيفة فكأنها غير موجودة. **لا مطلقا:** أي لا مطلق المانع بالاتفاق.

(١) أي الأفعال الناقصة، وباب علمت أي أفعال القلوب.

(٢) وإن لم تخرجا الكلام من الخبرية إلى الإنشائية. (عت)

٣، لأن مدحهما يصل الصدارة للمنتدا، فيقل مشاهدته بكمه السهلة، فإن لها الصدارة.

(٤) يعني أنهما من بين الحروف المشبهة مانعان بالاتفاق لا بالنسبة إلى جميع توسع حتى ينجم ما ذكره. خلاف غيرهما من الحروف المشبهة بأنها مانعة عن خلاف، فمقصود تخصيص الاتفاق بكما من بينها الإشعار خلاف في غيرهما، والاهتمام ببيان الخلاف فيها. (عل)

(٥) هذا جواب من أول الأمر أيضا. (ت)

(٦) قال المصنف. إن هذا المنع سيبويه خلاف للأحفش، ونقل لعبيدي وأبو السقاء وابن العيش بأن اخور سيبويه خلافا للأحفش، لكن كلام شيخ عبد القاهر يوافق ما ذكره المصنف. (ت)

(٧) قال المصنف في "إيضاح المفصل": مع سيبويه بعيد قلا وفقها، وأما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله تعالى: "سأشبهه" (سورة الفرقان ٢٦١) بقوله: "من لم يمتدح من شأه" (جمعه ٨)، وأما اتفاقه فيبعد منه وقوعه في جماعة الموضحات قال: وإظهار أن نسبة هذا المنع إليه تبينه على نقل الرعشري؛ فإنه وإن أجم الكلام في "المفصل" إلا أنه أوضحه معللا في غيره. (تاهندي)

وما يدل على عدم منع "أن" المفتوحة و"لكن" عن دخول الفاء قوله تعالى:

﴿وَعَلَّمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ^(۱) مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ^(۲)﴾ و قول الشاعر: (۳)
(الأنش: ۴۱)

فو الله ما فارقتمكم^(۴) قالياً لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية أو عقلية جوازا.....
اللام للوقت

واعلموا أنما إلخ: وكلمة 'ما' يحتمل أن يكون موصوفة، وأن يكون موصوفة، وعلى الأول يكون المبتدأ المتضمن معنى الشرط اسم الموصوف بفعل، وعلى الثاني يكون المبتدأ اسم الموصوفة بفعل؛ لأن 'ما' الموصوفة لا يكون إلا بكراً، وكذلك كلمة 'ما' في قوله: 'ما يقضى' يحتمل الاحتمالين.

فو الله ما إلخ. وكلمة 'ما' نافية و'قالياً' بيس هو باعثا مفارقتي لكم، بل هو قضاء الله تعالى فسوف يكون أي يظهر. لقيام قرينة. اللام للوقت لا للأجل والعلة؛ لأن قيام القرينة مصحح، فلا مقتضى ولا داع، ولكن هذا إذا كان مصححاً فجاز أن يكون اللام للأجل أيضاً.

لفظية أو عقلية. وهما محرووران بجعلهما صفة لقرينة، ويحتمل نصب على الحالية، لأن الحال عن المصاف إليه جائر عند جوار حذف المضاف وإقامة امصاف إليه مقامه، ويحتمل انصب على أن يكون مفعولين لفعل محذوف، أي سواء كانت لفظية أو عقلية.

(۱) ذكر في 'امدراك': ﴿وَعَلَّمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ^(۱) مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ^(۲)﴾ أي ما أصبتم من أهل الحرب ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ أي أدى مال ولو محيطاً ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَبَرَسُونَ وَبَدِي الْقُرَى وَبَنِي السَّيْلِ﴾ أي فاحكم أن يقسم الغنمة على خمسة أسهم، أربعة معارين، وواحد على خمسة: رسول الله ﷺ وبي هاشم وعبد المطلب والفقراء واليتامى والمساكين لا مال ولا السبل مسافر بلا مال معه. والجلالة لتعظيم رسول الله ﷺ. (حل)

(۲) بالفارسية: بدانند شما هر کسی که چیزی که غنیمت گرفته آید شما را چه چیزیکه باشد پس هر کسی که مر خداست از شیء حصه یک حصه او. (بقا)

(۳) هو من الطويل، والقصي: بالكسر والقصر، وبعد مع فتح القاف، دشمن و دشمن داشتن، من ضرب، و'قالياً' حال من ضمير 'فارقتم'، يقول متعدياً، إلى أحبائه: والله ما فارقتمكم حال كوني قالياً لكم، وبما فراقني لأجل قضاء الله تعالى، فإن ما قضى الله في الأزل فقد وقع لا محالة. (حل)

(۴) بالفارسية: سوگند بخدا که جدائی نکرده ام از شما در حالت بودن من دشمن گیرنده مر شما، ولیکن آن چیز را که قضا کرده شده است پس زودست که موجود میشود. (بقا)

أي حذفاً جائزاً^(١) لا واجبا، وقد يجب حذفه إذا قطع النعت بالرفع،^(٢) نحو: الحمد لله
أهل الحمد، أي هو أهل الحمد، وإنما وجب حذفه؛^(٣) ليعلم أنه كان في الأصل صفة^(٤)

وقد يجب إلخ: ولو كان هذا القول اعتراضاً على المصنف بأنه لم يذكر ههنا وجوب حذف المتداً؟ فجوابه: أن موضع بيان النعت ليس هذا الموضع، بل موضعه في مبحث النعت، ولكن المصنف لم يذكره في شيء من الموضعين؛ لأن كتابه مختصر، وكثير من الأشياء لم يذكر فيه، ولكن يهتم أن يكون قول الشارح عدراً عن جانب المصنف بأنه لم يذكره لقلته، وإيراده "قد" يشعر إليه؛ لأن قد لتقليل في المصارع، وقيل: لا يجب حذفه أصلاً؛ لأنه ركز أصيل في الكلام، وقوله: الحمد لله أهل الحمد، محمول على حذف الخبر أي أهل الحمد هو، فيكون من باب جواز حذف الخبر.

إذا قطع النعت: أي بسبب الرفع، أي إذا قطع النعت أي الصفة أي الأمر الذي يدل محوى الكلام على أنه صفة، وقطع النعت بأن يترك عنه إعراب الصفة وأجري عليه إعراب آخر كما في 'الحمد لله أهل الحمد'؛ فإن ظاهر الكلام يستدعي أن يقرأ 'أهل الحمد' بالانكسر يجعله صفة لله تعالى، فإذا قطع بالرفع، فيستقل دهن السامع إلى أنه في الأصل وصف ثم غير؛ لأن التركيب واقع في صورة الوصف، وتغير الكلام لا يكون بلا قصد وعرض، فالعرض ههنا هو المدح فيجب حذف ابتدأ؛ لأنه لو ذكر وقيل: 'هو أهل الحمد' لم يفهم المدح منه، بل يذهب الذهني إلى أنه حملة مثل: الحمد لله، فيكون مبتدأ وحراً، وإنما لم يقطع بالنصب؛ لأنه حينئذ لا يكون حراً مبتدأ محذوف، بل هو حينئذ مفعول لفعل محذوف أي أعني أهل الحمد.

(١) إشارة إلى أن "جوازاً" بمعنى اسم الفاعل صفة لمفعول مطلق.

(٢) أي إذا قطع النعت عن المعنى رفعا؛ لمجرد قصد المدح أو الترحم نحو: أعوذ بالله من إبليس عدو الله، ونحو: مررت بعدك المسكين، بخلاف ما إذا لم يقطع؛ فإنه لا يكون بمجرد، بل يكون لتحصيل والتوصيح وغيرهما أيضاً، وبخلاف ما إذا قطع نصبا: الحمد لله الحميد، بالنصب أي أعني الحميد وأمدح الحميد؛ فإنه وإن كان لمجرد المدح أو الذم أيضاً لا يكون من قبيل حذف المتداً، (عل)

(٣) يعني إذا لم يذكر المتداً يكون النعت ناقياً على الحالة الأولى إلا أنه رفع، فيعلم أنه كان في الأصل صفة، ثم قطع بقصد المدح، وبخلاف ما إذا ذكر؛ فإنه حينئذ يكون حملة مبتدأ بها، (عل)

(٤) حاصل الكلام أنه صفة لما قبله في المعنى، لكنه قطع عنه وجعل إعرابه محالفا لإعراب ما قبله؛ لأن في الافتتان وتغيير المألوف زيادة تبينه وإيقاظ السامع للإصغاء إليه، وذلك إنما يكون لشدة الاهتمام به بمدح أو ذم أو ترحم يعني به زيادة الاعتناء، فكانه أراد أنه امتار من بين الصفات بالمدح أو الذم أو الترحم، ولو ذكر المتداً لم يبق في صورة الوصف فلم يتبين أنه في الأصل وصف ثم غير. (عبد الغفور)

فقطع لقصد المدح أو الذم^١ أو غير ذلك،^٢ فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك، ويجب حذفه أيضا عند من قال^٣ في "نعم الرجل زيد": إن تقديره: هو زيد، **كقول**
المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصر
 للهِلال الرافع صوته عند إبطاره: **هلال والله** أي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية،
 وليس من باب حذف الخبر بتقدير: الهلال^٤ هذا؛
 بل كقوله

نقص المدح واعتراض بأن المدح حاصل على تقدير حمله على الصفة أيضا، وكذلك اذم والترحم، وهو ظاهر
 فما الفائدة لتعبيره بقصد المدح؟ وأجيب بأن المدح حاصل على تقدير الصفة بدون إفادة الحصر منه، وعلى تقدير
 كونه حرا مبتدأ يكون الحصر مقادا منه؛ لأن تعريف المسد والمسد إليه يقتضي حصر المسد إليه في المسد.
 و**الذم** كالتترحم، أما الذم فكما إذا قنع 'الشارق' بالرفع في قولنا: "مررت بريد السارق" أي هو
 اسارق، وكما إذا قنع 'الرجيم' في أعود بالله من الشيطان الرجيم" أي هو رجيم، وأما التترحم فكما إذا
 قنع 'المسكين' بالرفع في قولنا: مررت بريد المسكين، وكما إذا قطع 'أحك' بالرفع في قولنا: 'صبرت
 زيدا أحك' بأن يقال: أخوك.

في **مسد محذوف** **ح** إما راد هذا القول لإظهار المسامحة التي في عبارة المصنف؛ لأن من الين أن المبتدأ
 محذوف حوارا ليس قول المستهل. **نقص للنهال** **ح** وقوله: 'المصر' صفة للمستهل كما يكون 'الرافع'
 صفة له، ويحتمل أن يكون قوله: 'المصر للهلال' معنى 'المستهل'، وقوله: 'الرافع' صوته عند إبطاره' بيان
 الواقع؛ لأنهم يرفعون صوته في هذا المحل.

(١) نحو: مررت بزيد الفاسق. (جمال)

(٢) كالتترحم، نحو: مررت بعمرو المسكين. (جمال)

أي عند من يقول: بأن المحصوص حر مبتدأ محذوف، وأما من يقول: إن المحصوص مبتدأ وحمله المدح
 والذم خبر قديم عليه، فليس مما حذف فيه المبتدأ. (عل)

(٤) قيل: الاستهلال: ما هو دين وبأئلك كرون، وكلاهما مستقيم. (غ)

(٥) هذا هو بيان المراد من لفظ مستهل لا أنه معناه المعوي، قال في 'الصحيح': استهل بصبي إذا رفع صوته
 عند الولادة. (عل)

(٦) الهلال ماه لوتامر شب، وبعده القمر. (عبد الغفور)

لأن مقصود المستهل تعيين شيء^(١) بالإشارة، والحكم عليه^(٢) بالهلالية؛ ليتوجه إليه الناظرون ويروه كما يراه، وإنما أتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا، ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف.

وقد يحذف الخبر حوارا أي حذفًا جائزا؛ لقيام قرينة من غير إقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك: خرجت فإذا السبع، فإن تقديره على المذهب^(٣) الصحيح

عائلا أي في غالب الأوقات، وهو متعلق بقوله: "استهين" لا بـ "العادة". ولئلا يتوهم إلح وذلك لأن الأصل في الكلمة الواحدة أن يكون على الوقف، فإذا أريد الوقف فيه فيذهب الوهم إلى أنه كان منصوبا بأن تقديره: رأيت الهلال، فحذف الفعل لصيق الوقت، فحينئذ لا يكون مما نحن فيه، وأما عند بيان انقسام لا يتوهم ذلك؛ لأن آخر الكلمة حينئذ هو اهاء، فلا يكون الوقف إلا عليها؛ لأن الوقف لا يكون إلا في آخر الكلمة لا في وسطها. أي حذفًا جائزا أشار به إلى أن الحوار مصدر بمعنى اسم الفاعل، ويكون صفة للمفعول المطلق المحذوف. من غير إقامة إلح لأنه لو أقيم شيء مقامه، فحينئذ يكون حذفه واجبا كما سيأتي.

على المذهب الصحيح: الفاء في قوله: "فإذا السبع" لتعقيب بلا مهلة، إنما قال ذلك؛ لأنه قال بعضهم: إن "إذا" ظرف مكان، فيكون "إذا" حينئذ حيرا لقوله: السبع، أي خرجت فمكاني السبع أي السبع حاصل في مكاني، فحينئذ لا يرد أنه لا معنى لقوله: خرجت فمكاني السبع، فمعناه بالفرسية: بيرون آدم من پس در مكان آدم من ست سب، لكن هذا المذهب ليس مما نحن فيه؛ لأن كلامنا في حوار حذف الخبر، وعلى تقدير المذكور لا يكون الخبر محذوفا؛ لأن الخبر حينئذ هو "إذا" ظرف مكان.

(١) لا تعيين الهلال بالإشارة. (عبد الغفور)

(٢) وذلك أن مقصوده رؤية الهلال فإراءته، وإذا إنما يحصل بتعيين شيء معين بالهلالية بأن يعين شيئا في نظره وبالإشارة إليه، ثم يحكم عليه بالهلال دون غيره. (عل)

(٣) إنما قال ذلك؛ لأن فيه خلافا، قيل: إن "إذا" ظرف مكان حير عن السبع، وفيه أنه لا يطرد في مثل: فإذا السبع بالباب، وجعله بدلا تعسف. (عبد الغفور)

كما نص عليه^(١) صاحب "اللباب": خرجت فإذا^(٢) السبع واقف، على أن يكون "إذا" ظرف زمان للخبر المحذوف من غير ساد مسدّد، أي فني وقت خروجي السبع واقف.

وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا أي حذفاً واجبا فيما التزم^(٣) أي في تركيب^(٤) التزم في موضعه أي موضع الخبر غيره أي غير الخبر، وذلك في أربعة أبواب على ما ذكره المصنف.

أولها: المبتدأ الذي بعد "لولا" مثل: لولا زيد لكان كذا أي لولا زيد موجود؛ لأن بحكم الاستفراء
 "لولا" لامتناع الشيء لوجود غيره^(٥) فيدل على الوجود^(٦) وقد التزم في موضع الخبر جواب "لولا"، فيجب حذفه؛ لقيام قرينة والتزام قائم مقامه، هذا^(٧) إذا كان الخبر عاما^(٨) وأما إذا كان خاصا فلا يجب^(٩) حذفه كما في قوله:
 من أفعال العموم كالمعيوب والألوان مثلا

أوها المبتدأ الخ أي الأول من أربعة أبواب، أي أربعة مواضع: موضع المبتدأ الخ، فحينئذ يصح حمل المبتدأ على قوله: 'أوها'. كما في قوله الخ فقوله: "الشعر" مبتدأ، وقوله: 'يرري' مع فاعله وهو الصمير الراجع إلى الشعر - خبره.

(١) أي على تقديره، أو على صحته.

(٢) الفاء لتعطف حملا على المعنى، أي خرجت ففاحأت كذا. (عبد الغفور)

(٣) يقال: التزمت الشيء فالتزمت أي قبل ملازمته. (عبد الغفور)

(٤) الأظهر بحسب اللفظ أن يقال: أي في خبر، وإلا لزم نحو الخمسة من العائد بحسب الظاهر. (عبد الغفور)

(٥) وهو لامتناع هلاك عمرو في قولك: لولا زيد هلك عمرو؛ لوجود زيد.

(٦) وهو وجود زيد في هذا المثال. (٧) أي حذف خبر المبتدأ الذي بعد لولا. (٨) كالوجود والحصول والكون ونحوها.

(٩) لعدم دلالة "لولا" عليه، ولو دل بالقرينة الخارجية جار حذف فلا وجوب. (عبد الغفور)

ولولا^(١) الشعر بالعلماء يُزري^(٢) لكنت اليوم أشعر من ليبد^(٣)
 مبتداً خبر أي يعيب
 بالإشباع ٢٤٢ م
 هذا^(٤) على مذهب البصريين،^(٥) وقال الكسائي: الاسم الواقع^(٦) بعدها فاعل لفعل
 مقدر أي لولا وجد زيد، وقال الفراء: لولا هي الرافعة^(٧) للاسم الذي بعدها.
 وثانيها: كل مبتدأ كان مصدراً صورة أو بتأويله، منسوباً إلى الفاعل أو المفعول أو
 حقيقة
 كليهما، وبعده حال،^(٨)

لولا وجد زيد: فقلوه: "وجد فعل وجب حذفه، قبل: وجه ضعف هذا المذهب أن حذف الفعل إنما يكون
 واجبا إذا وقع في جواب القسم، أو كان بعده مفسراً، وليس هو من هذين القسمين.
 كان مصدراً: أي كان مصدراً بحسب الصورة كما يكون مصدراً بحسب المعنى أيضاً.
 أو بتأويله: أي إذا كان صورته مصدراً بالتأويل. منسوباً أي متعلقاً إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما، وليس
 المراد منه المضاف؛ لأنه لم يجوز أن يكون الشيء الواحد مضافاً إلى شيئين.

(١) والمعنى لولا إنشاء الشعر يزري بالعلماء المتقين لكنت أكثر شعراً من ليبد، وإنما يرري لهم؛ لأن أكثر كلام
 الشعراء حيالات لا حقيقة لها، وجهالات لا رحصة فيها، كتمزيق الأعراض والافتخار بالأباطيل والأكاديب.
 والبيت للإمام محمد بن إدريس الشافعي، وقيل: لعيره، وهو الصحيح عند الأكثر. والله أعلم بما هو الصواب.
 (٢) الإزراء: خوار مندي ثمود، (عبد الغفور)
 (٣) والشعر الثاني بعده:

ولولا خشية الرحمن عندي جعت الناس كلهم عبيدي

(٤) [أي تقدير الخبر في هذا المثال.] أي القول بوجوب الحذف إذا كان الخبر عاماً، وعدم وجوبه إذا كان خاصاً
 مذهب البصريين، أي مذهب بعضهم؛ إذ الجمهور لا يقولون بوقوع خبر خاص بعد 'لولا' على ما عرفت. (جم)
 (٥) فإن مذهبهم أن 'لولا' كلمة مفردة غير مرتبة.

(٦) [وهو يريد في هذا امثال.] وذلك أن الطاهر منها أمّا 'لو' التي تفيد امتناع الأول؛ لامتناع الثاني، دحت
 على 'لا' وكانت لازمة للفعل؛ لكونها حرف شرط، فتبقى مع دخولها على 'لا' على ذلك الاقتضاء، ومعها
 مع 'لا' أيضاً باق على ما كان كما يبقى مع غير 'لا' من دون النفي. (عبوي)

(٧) [يعني 'لولا' اسم من أسماء الأفعال عنده.] لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل، ولا يخفى ضعفه. (عبد الغفور)

(٨) مفردة كانت أو جملة، اسمية كانت أو فعلية، والاسمية يجب معها انوار على الأصح. (عبد الغفور)

أو كان اسم تفضيل مضافا إلى ذلك المصدر،^(١) وذلك^(٢) مثل: ذهابي راجلا، وضرب زيد^(٣) قائما، إذا كان "زيد" مفعولا به^(٤) ومثل: ضربي زيدا قائما أو قائمين، وأن ضربت زيدا قائما، وأكثر شربي السوق ملتوتا،^(٥) وأخطب ما يكون^(٦) الأمير قائما، ...

لست السوق به

أو قائمين

أو كان اسم الخ^(٧) وقد لم يقل: أو اسم تفصيل، بل زاد قوله: 'كان' حتى لا يتوهم أنه معطوف على قوله: 'حار' أي 'أو بعده اسم التفصيل، وأيضا لا يتوهم أنه معطوف على قوله: 'الفاعل' أي 'مسوبا' إلى اسم تفصيل. مثال ذهبي الخ^(٨) هذا مثال للمصدر الذي هو مضاف إلى الفاعل أي إلى ضمير الفاعل، فلا يرد أنه ليس ههنا مضافا إلى الفاعل. وصرفي زيدا الخ^(٩) هذا مثال يختمل أن يكون مثالا للمصدر مضاف إلى الفاعل، فيكون معناه حينئذ بالفارسية: زود زيدا راحلتي ست كه زيد قائم است، ويختمل أن يكون مثالا بمصدر مضاف إلى المفعول، فمعناه حينئذ بالفارسية: ران زيد را در حلق است كه زيد قائم است، وهذا قال: 'إذا كان زيد مفعولا به'، وليكن هذا المثال لما احتمل أن يكون مثالا ضمنا، فلو اكتفى هذا المثال لا يحتاج إلى المثال الأول.

وإن ضربت زيدا الخ^(١٠) هذا مثال للمصدر الذي هو مؤنوس^(١١) - 'أر'، وأكثر شربي الخ^(١٢) هذا مثال لاسم تفصيل اندي هو مضاف إلى المصدر المذكور أي مضاف إلى الفاعل أو المفعول به^(١٣) أو كليهما، لا يقال: إن المضاف^(١٤) ورد لثال الذي فيه مصدر مسوب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما بقوله: مثل ضربي زيدا قائما، فلا حاجة إلى ما ذكره الشارح بقوله: "مثل ذهابي راجلا الخ^(١٥)؛ لأننا نقول: أراد أن يذكر لكل واحد من المصدر المنسوب إلى الفاعل أو المفعول مثالا على حدة، ويجعل مثال المضاف مثالا للمصدر المنسوب إليهما، مع أنه يختمل أن يكون مثالا للمصدر المنسوب إلى كل واحد منهما أيضا.

وأخطب ما يكون الخ^(١٦) هذا مثال لاسم التفصيل اندي هو مضاف إلى المصدر المؤنوس كقمة ماء؛ لأنها مصدرية، أي أحسن خطابة الأمير حال كونه قائما لا قاعدا؛ فإن الخطباء في الزمان انساب كانوا سلاطين أو أمراء؛ لأنهم كانوا عالمين.

(١) الذي ينسب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما.

(٢) أي مثال المصدر واسم التفضيل المذكورين.

(٣) مثال المنسوب إلى الفاعل والمفعول.

(٤) فلا يلزم تكرار المثال ويكون مصدرا مسوبا إلى المفعول وبعده حال عنه.

(٥) مثال لـ "أفعل التفضيل" المضاف إلى المصدر الصريح. (عت)

(٦) أي أخطب كون الأمير قائما. (عبد الغفور)

فذهب البصريون إلى أن ^(١) تقديره: ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما، فحذف "حاصل" كما تحذف متعلقات الظروف، نحو: زيد عندك، فبقي "إذا كان قائما"، ثم حذف "إذا" مع شرطه ^(٢) العامل في الحال، وأقيم الحال مقام الظرف؛ لأن في الحال معنى الظرفية، فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال ^(٣) قائما مقام الخبر.

قال الرضي: هذا ما قيل فيه، وفيه تكلفات كثيرة، ^(٤) والذي يظهر لي أن تقديره بنحو: ضربي زيدا يلبسه قائما، إذا أردت الحال عن المفعول، ^(٥) وضربي زيدا يلبسني قائما إذا كانت ^(٦) عن الفاعل أولى. ثم نقول: حذف المفعول الذي هو ذو الحال، فبقي ضربي زيدا يلبس قائما، ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة

إذا أردت الحال إلخ وهو الضمير البارر في 'يلبسه'؛ لأن الحال إذا كان عن الفاعل فلا يتحد حيثد عامل احال وعامل صاحبه؛ لأن عامل صاحبه هو المصدر، وعامل الحال هو يلبس، فالضمير في "يلبسه" ضمير المفعول؛ لأنه راجع إليه، بخلاف الضمير في 'يلبسني'؛ فإنه ضمير الفاعل؛ لأنه راجع إليه، فلا يرد أن "قائما" في 'يلبسني قائما' حال عن المفعول لا عن الفاعل. **أولى** أي تقديره بهذا الوجه أولى مما ذكره البصريون.

(١) لأن الإخبار عن صرب زيد بكونه مقيدا عن قيامه لا يكون إلا بعد حصول الضرب ووجود زيد. (عبد الغفور)
 (٢) سمي مدخولها شرطا وإن كانت "إذا" ظرفية؛ لرائحة معنى الشرط. (عبد الغفور)
 (٣) مع وجود القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل، وهو الإخبار عن المصرب بكونه مقيدا بالقيام؛ لأنه لا يمكن تقييده بقيد إلا بعد حصوله، فيجب حذف؛ لوجود الشرط. (جم)
 (٤) نقل عنه قدس سره: وهي حذف 'إذا' مع الجملة المضاف إليها، وم يثبت في غير هذا المكان، ومن العبدول عن طاهر معنى 'كان' الناقصة إلى معنى التامة؛ لأن معنى قوه. 'حاصل إذا كان قائما' طاهر في معنى الناقصة، ومن قيام الحال مقام الظرف. (عت)

(٥) أي عن مفعول المصدر، وإلا فالحال في الصورتين عن المفعول. (جمال)
 (٦) النسخ في هذا المقام محتمة، في بعضها: إذا أردت الحال عن الفاعل، وفي بعضها: إذا كان، واجمال أخذ هذه، فالضمير راجع إلى قائما.

كما تقول: الذي ضربت قائما زيدا، أي ضربته، ثم حذف "يلابس" الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال، وقام الحال مقامه كما تقول: راشدا^١ مهديا، أي سر راشدا مهديا، فعلى هذا^٢ يكونون مستريحين من تلك التكاليف البعيدة.

وقال الكوفيون: تقديره: ضربني زيدا قائما حاصل، بجعل "قائما" من متعلقات المبتدأ،^٣ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده،^٤

الذي ضرب قائما إلخ فيكون ذو الحال هو صمير صرته، والقريبة الدالة عليه هي 'زيد'، وهو خبر قوله: "الذي"، والقريبة تكون حالية؛ لأن العقل حاكم بأن صاحب الحال هو زيد، لا عمرو الذي ليس هو في التركيب، فالمراد من "يلابس" في المثال المذكور هو يلابسه بقرينة "زيد" قبله.

كما تقول راشدا إلخ وفي هذا المثال كما يكون عامل الحال محذوفا كذلك ذو الحال أيضا محذوف، وهو أنت، فهذا المثال يكون مثالا لحذف ذي الحال وحذف عامل الخبر جميعا، إلا أنه أراد يبرر المثال لكل منهما على حدة، حينئذ يصح قوله: "ثم نقول: حذف المفعول الذي إلخ".

من متعلقات المسند فيكون معناه عند الكوفيين: ضربني زيد في وقت القيام حاصل. ويلزمهم حذف إلخ وذلك لأن 'قائما' لما كان من متعلقات استندأ فلا يصح أن يقوم مقام الخبر؛ لأن الخبر إنما يكون بعد تمام المبتدأ، فينبغي أن يكون ما يقوم مقامه أيضا كذلك.

(١) بالفارسية: رام راست نموده شده. (بق)

(٢) فيه أنه كم فساد واحد أعظم انفساد؛ قوته في الفساد، وذلك لأن المعنى الذي ذكره صاحب الرصي ه يفهم من عبارة قط، ولم يعتبر ذلك في المحاورات وبيان المقاصد. (ت)

(٣) فيكون العامل فيه هو استندأ فيكون قيداً به، وقيد الشيء بمنزلة حرثه، وما هو بمنزلة جزئه لا يجوز أن يقوم مقام الخبر. (جم)

(٤) أي يلزمهم شيان: وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسده، وتقيد المبتدأ المقصود عمومته، أما الأول فلأن الحال على هذا من متعلقات استندأ ومحماته، وما هو من متمماته لا يصلح أن يسد مسد الخبر، وأما الثاني فلأن المقصود من هذا التركيب العموم لمفيد المحصر، وذلك أن معنى المثال عند الجميع ما صربت أو ما صرت لا قائما، وعلى تقديرهم بتقيد صربت بعموم، فلا يفيد احصر؛ إذ لا يلزم من حصول لصرت التقيد حال القيام انتفاء صربت بخصال في حال انقعود، فيفوت المحصر، بخلاف ما إذا لم يقيد؛ فإنه إذا كان كل صربت واقعا في حال القيام لا يكون حينئذ ضرب آخر حتى يحصل، فيفوت المحصر. (علوي)

وتقييدُ المبتدأ المقصود عمومُهُ^(١) بدليل الاستعمال^(٢).

وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي ضربي زيدا ضربه قائما،^(٣) وذهب بعضهم^(٤) إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له؛^(٥) لكونه بمعنى الفعل؛^(٦) إذ المعنى ما أضرب زيدا إلا قائما.^(٧، ٨)

وتقييد المبتدأ إلخ: أي يلزمهم أيضا تقييد استندأ الذي يكون المقصود عمومهُ بدليل الاستعمال، أي هذا التركيب استعمال عام في استعمالاته؛ فإن المصدر المضاف إذا كان مبتدأ يصير حسا معرفة، فيكون المقصود منه عمومهُ. **صربي زيدا ضربه إلخ:** وفيه تكلف؛ لأن مصدر العامل في قوة "أن" مع الفعل، وكلمة "أن" موصولة، فيلزم حذف الموصول مع بعض أجراء الصلة دون بعض آخر، وهو معموله الذي هو الحال، فيكون معناه: ما صربي إياه إلا هذا الصرب المقيد، مع أنهم لم يعمروا حذف الموصول مع بعض الصلة. **لكونه بمعنى الفعل:** وهذا لدفع ما يقال: إن المبتدأ لا يكون بلا حر، ألا ترى أن القسم الثاني من المبتدأ بلا خبر؛ لأن فيه معنى الفعل أيضا.

- (١) أي الذي قصد عمومهُ عند البصرية والكوفية. (جمال)
- (٢) ودلت لأن اسم الجنس المعروف إذا استعمل وم تقم قرية تخصصه بعض ما يقع عليه فهو ظاهر في الاستفراق؛ دفعا للترجيح بلا مرجح. (عبد الغفور)
- (٣) وهو أقل حذفاً من الأول أي مما ذهب إليه البصريون، إلا أن فيه حذف المصدر مع بقاء معموله، وهو ممتنع إلا أن يقال: القرية بدالة على حذفه قوته، فلا بأس بالحذف. كما قال سيويه: إن تقدير 'مالك وريدا': مالك ومالا بمالك زيد. (علوي)
- (٤) وهو ابن درستويه وابن ناشا، وقال الرضي: وهذا اندهد أيضا باطل؛ لأنه لا حصر في قولك: اصرب زيدا قائما. (جمال)
- (٥) كما في القسم الثاني من المبتدأ. (عبد الغفور)
- (٦) يؤيده امتناع تأكيده لكل وأمثاله، وامتناع توصيفه. (عبد الغفور)
- (٧) لأن القائل به قال بتقدير "ما وإلا". (جمال)
- (٨) لا يخفى أن استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهر. (عبد الغفور)

وثالثها: كل مبتدأ^(١) اشتمل خبره على معنى المقارنة، وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع، وذلك مثل: **كل رجل وضعته**^(٢) أي كل رجل مقرون مع ضيعته، فهذا الخبر واجب حذفه؛ لأن الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون، وأقيم المعطوف في موضعه.
 عن ضمير المقرون
 ورابعها: كل مبتدأ يكون مقسماً به وخبره القسم،.....

كل رجل وضعته: اعلم أن قوله: 'وضعته معصوف على كل رجل' باعتبار أنه معصوف على ضمير ندي في خبر؛ لأن هذا ضمير رجع إلى كل رجل، وهذا معصوف ما لم يسم فاعله لبحر. وقائل أن يقول: به؛ إذ كان معصوف على ضمير ندي في الخبر، فيرد معصوف على الضمير مرفوع متصل، وهو غير جائز؛ لعدم انفصاله لا تأكيد متصل بالمفصل ولا بعينه، إلا أن يقال: بما لا يجوز ذلك، إذ لم يكن عصبه رجعا إلى شيء آخر مالا، كما فيما نحن فيه.

فهذا الخبر واجب إلح: هذا عند نصريين، وأما عند كوفيين فالخبر هو قوله: وضعته أي مع ضيعته. قيل: عيبه: فإخبر هو حينئذ مع، لأن ضيعته عطف على مبتدأ، فيكون مبتدأ، ويكون خبر هو مع، وهو غير جائز؛ لعدم إعراب رفع فيه، ونجيب بأن إعراب رفع يتقل منه إلى مدحونه، كما في قوله تعالى: **فمنهم من** (٢٢، ٢٣) فإن 'بلا' فيها للصفة، والموصوف هو آفة مع أنه ليست مرفوعة، بل رفعها يتقل إلى مدحونه، وإن قلت: ليس في مع إعراب رفع حتى يتقل إليه، بل فيه إعراب لنصب؛ لأنه صرف، وهو منصوب، قلت: مع حيثان؛ فبه مرفوع من حيث به خبر، ومنصوب من حيث به ظرف، كما في زيد عندك؛ فإن 'عندك' مرفوع من حيث إنه خبر، مع أنه ظرف أيضا.

قيل: الضمير في ضيعته إما راجع إلى كل رجل أو إلى رجل، وكل مهمل غير جائز؛ لأنه لا يحصل على كلا التقديرين عرصه، وهو كون كل واحد من أساس مقرون بضيعته، ونجيب بأن المراد في هذا الخبر هو العصب، أي هذا رجل مقرون بضيعته وذلك لرجل مقرون بضيعته، ولكن يتمتع ذلك التفصيل؛ عدم انتباهي، فأورده بصورة الإحسان. **كل مبتدأ إلح**: قالوا: كل مبتدأ في الخمسة لاسمية منعين للقسم، مثل: لعمرتك لأفعلن كذا؛ فإن تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف. (ت)

(١) أي كل مبتدأ بعده مرفوع مصدر أو معنى؛ قصد إلى الإحسان تفارهما، كذا قال العلامة لنقار في

(٢) [مبتدأ وخبر محذوف وحوال] قال: وسرر في الحاشية: 'الضيعة في اللغة: لعقار التي هي الأرض واسحل ولتأخ، وهما كناية عن مصحفها أعني الصبة. والصبعة: كرويشة كردن، (صراح). (عبد عفور)

وذلك مثل: **لعمرك لأفعلن** كذا أي لعمرك وبقاؤك ^١ "قسمي أي ما أقسم به،" ^٢ فلا شك أن "لعمرك" يدل على القسم المحذف، وجواب القسم قائم مقامه، فيجب حذفه، والعَمْرُ والعُمُر بمعنى واحد، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح؛ لأن القسم موضع التخفيف؛ لكثرة استعماله.

خبر إن وأخواتها أي من المرفوعات خبر إن وأخواتها، ^٣ أي أشباهها من الحروف الخمسة الباقية، وهي: "أن وكان ولكن وليت ولعل"، وهو مرفوع بهذه الحروف، لا بالابتداء على المذهب الأصح؛ ^٤ لأنها لما شابهت الفعل المتعدي - كما يجيء - عملت رفعاً ونصباً مثله،

لأن القسم موضع التخفيف. هذا قول يحتمل أن يكون علة لما قبله، ويحتمل أن يكون علة بوجوب حذف الخبر من هذا التركيب، أما كونه موضع تخفيف لكثرة استعماله، فالكثرة تناسب التخفيف.

أي من المرفوعات إلخ. فيكون لفظ 'منها' مقدراً في عبارته، فقوله: 'أخبر إن مبتدأ' و'منها' خبره، وهذا كلامه يشعر بأن هذا مرفوع على حدة كما هو مذهب النصريين، وليس من قسم مبتدأ والخبر كما هو مذهب الكوفيين. لا يقال: إذا كان المقصود هذا فلهذا يورد النصف لفظ 'منها' كما أورد في المبتدأ والخبر؛ لأنما يقول: إنما يورده؛ يتناول كلامه كلا المذهبين وإن لم يكن مذهب الكوفي مراد النصف.

أي أشباهها. فيكون الأخوات بمعنى الأشده، المشبهة الأخت بالأخت. **لما شابهت الفعل إلخ.** أي شابهت له استعمالاً، فكما أن الفعل المتعدي يلزمه اسمان، أحدهما فاعل والآخر مفعول، كذلك هذه الحروف يلزمها اسمان، والمراد أنها شابهت لفعل المتعدي لفظاً ومعنى، أما عطفه فيكون كل واحد منهما ثلاثياً ورباعياً كالفعل المتعدي، =

(١) أشار هذا العطف التفسيري إلى أن العمر - بالفتح - معنى العمر بالنصب، بمعنى الحياة والبقاء. (عت)

(٢) وإنما فسر قوله: "قسمي" به؛ لأنه لا يصح حمله على قوله: لعمرك. (بقا)

(٣) وإنما لم يقل نصف؛ لأنها في الأصل خبر مبتدأ، فلم يفصل عما هو مشعر بكونه تاماً على حدة. (عبد العصور)

(٤) قال الكوفيون: إن خبر 'إن' وخبر 'لا' مرفوع عما ارتفع به حين كان خبر مبتدأ، لا بأخروفتي؛ لصعقها عن عمين، ومذهب النصريين أصح؛ ما ذكره الشارح قدس سره، ولأن اقتضاء الاسمين على السواء، فالأولى أن يعمل فيهما. (نور الحق)

هو أي خبر إن وأخواتها **المسند** إلى شيء آخر بعد دخول أحد هذه الحروف^(١) عليهما، فقوله: "المسند" شامل لخبر "كان" وخبر المبتدأ وخبر "لا" التي لنفي الجنس وغيرها، وبقوله: "بعد دخول هذه الحروف" خرج جميعها عنه،
كخبر ما ولا المشهتين بليس

= وأما معنى فنكون كل واحد منهما معنى الفعل، فإن معنى 'إن' حَقَّقْتُ؛ لأنها لتحقيق، ومعنى 'كان' شَتَّيتُ، وعلى هذا القياس. **مثله** أي مثل الفعل متعدي، لكنها يعمل بخلافه؛ لأنها فرع الفعل المتعدي، فيبغى أن يكون عملها أيضا فرعاً لعمله.

إلى شيء آخر: وإنما قال ذلك تسيهاً على أن المعتبر في المسند إلى شيء آخر، سواء كان ذلك الشيء اسماً أو فعلاً. **أحد هذه الحروف:** وإنما قدر لفظ الأحد حتى لا يتقضى التعريف بـ 'قائه' في قوسا: "إن ردا قائم؛ لأنه لا يكون مسند بعد دخول هذه الحروف، بل هو مسند بعد دخول أحدها. ولقائل أن يقول: 'المعروف بما مجموع خبر 'إن' وخبر أخواتها، أو خبر 'إن' وأخواتها على سبيل إثريب، لا سبيل إلى الأول؛ لأن معناه حينئذ: أن خبر 'إن' وأخواتها - أي مجموعهما - هو المسند بعد دخول أحد هذه الحروف، وهذا المعنى غير صحيح. ولا سبيل إلى الثاني أيضاً باعتبار لفظ الأخوات؛ لأن الأخوات أيضاً جمع، فلا يجوز أن يقال: خبر أخوات 'إن' هو المسند بعد دخول أحد هذه الحروف، وأخوات بتقدير لفظ لأحد هذا في حجاب معروف أيضاً. بأن يقال: خبر "إن" وخبر أحد أخوات "إن" هو المسند بعد دخول أحد هذه الحروف.

عليهما: لا يقال: الطاهر أن يقال: 'عليه' لا عليهما؛ لأن الكلام في المسند، لا في المسند إليه أيضاً؛ لأن نقول: هذا إما يرد إذا كان الضمير في 'عليهما' راجعاً إلى الاسم والخبر، وأما إذا كان راجعاً إلى خبر 'إن' وأخواتها كما فعله المصنف ناقلاً، فاعتبار أن خبرهما خبر واحد من حيث إن كل ما يقع خبر 'إن' تقع خبر أخواتها أيضاً يصبح رجوع الضمير المفرد إليه، ويجوز إرجاع الضمير التثنية إليه أيضاً من حيث إنه شيان ضاهراً كالألف والياء المرديتين؛ فإنه يصبح إرجاع ضمير المفرد إليهما من حيث إلهما سبب واحد، ويصح إرجاع ضمير التثنية إليهما أيضاً من حيث إلهما شيان، وإذا عرفت هذا فظهر منه ضعف ما ذكره مولانا عص حيث قال: قوله: 'عليهما' أي على المسند وشيء آخر، ولا يحفى أن المفهوم من عبارة دخول هذه الحروف على المسند فقط، لا على المسند وشيء آخر وإن كان صحيحاً في الواقع، ولا حاجة إلى الحمل عليه، فالأولى الاقتصار على ما هو المتبادر، وقد ذكرنا أن كون "عليه" متبادراً لا "عليهما" ممتنع.

(١) إشارة إلى أن المعروف خبر واحد من الستة، أي ما كان، فالمراد من "خبر إن وأخواتها" خبر واحد من "إن" وأخواتها. (جمال الدين)

والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها؛ لإيراث^(١) أثر فيها لفظا أو معنى^(٢)، فلا ينتقص التعريف^(٣) بمثل "يقوم" في قولنا: إن زيدا يقوم أبوه، فإن "يقوم" ههنا من حيث إسناده إلى "أبوه" ليس مما يدخل عليه "إن" بهذا المعنى^(٤)، ..
تعليبه

لفظا أو معنى. قال الكوفيون: إن هذه الحروف لا تعمل في الخبر، بل تعمل في الاسم فقط؛ بضعف عملها، وقال البصريون: يعمل هذه الحروف فيهما معا؛ لأن أثرها، وهو تأكيد مضمون الجملة باق، وتأكيد مضمونها لا يتصور بدون التأثير في الجري، ولا يخفى أن هذا التأثير - وهو تأكيد مضمون الجملة - تأثير معنوي، فحيث جاز أن يؤثر في الخبر تأثيرا معنويا، ويمكن أن يراد من التأثير هو التأثير التقديري والمحلي كما هو الظاهر؛ لكونه مقابلا للفظي، فلا يرد حيث أن الأثر المعنوي - كالتأكيد مثلا - قد يحصل في صورة إلغاء هذه الحروف، مع أن خبرها حيث خبر المبتدأ.

فإن يقوم الخ. وفائدة قيد الحيثية أن "يقوم" في قولنا: إن زيدا يقوم، مما دخل عليه "إن" بهذا المعنى، وأما من حيث إسناده إلى "أبوه" فلا، فظهر حيث ضعف ما ذكره مولانا عص من أن "يقوم" ههنا ليس مما دخل عليه "إن" بهذا المعنى أصلا، فلا وجه لتقييده بالحيثية. أقول: الباعث على صدور هذا الكلام من الفاضل المذكور أنه جعل =

(١) بالفارسية: بخشیدن ورسنیدن. (بقا)

(٢) من حيث اللفظ بأن يجعل المسند مرفوعا لفظا أو تقديرا أو محلا، والمسند إليه منصوبا كدك، ومن حيث المعنى بأن يجعل مدلول المسند ثابثا للمسند إليه على سبيل التحقيق والتأكيد، فـ "أو" الفاصلة بمعنى الواو الواصلة، فيفيد أنه يحدث فيهما أثرا في اللفظ وأثرا في المعنى، فلا يدخل في التعريف خبر المبتدأ الذي بعد "أن" المكشوفة، أو بعد "أن" المخففة الملقاة؛ لأنه وإن وجد فيه أثر معنوي، لكنه م يوجد أثر لفظي. (جم)

(٣) على سبيل منع الخلو لا الجمع، أما لفظا فبالعمل، وأما معنى فبانسحاب معانيها إلى معانيها من التأكيد والتشبيه وغيرهما؛ فإن تأكيد الحكم مثلا ينسحب إلى المحكوم عليه، وعلى كل تقدير لا ينتقص التعريف، وفيه رد على الرضوي حيث قال: دخل فيه غير المحدود أيضا، فإن "حسن" في قولك: إن رجلا حسن غلامه مسند إلى "غلامه" بعد دخول "إن"، وليس بحر لها، بل الخبر بمجموع الجملة الفعلية. (محرم)

(٤) فإن "إن" فيه لا يورث أثرا أصلا أما لفظا فظاهرا، وأما معنى فلأنه تأكيد النسبة التي بين زيد وقائم الأب، لا بين "يقوم" و"أبوه". (تأهندي)

(٥) ولو اعتبر مفهوم المرفوع في التعريف لاندفع الانتقاض، إلا أنه يلزم الدور، فتدبر. (ت)

(٦) أي لإيراث أثر فيه؛ لأنه إنما يورث الأثر في جملة "يقوم أبوه" لفظا لكونه في محل الرفع بأن أسد إلى زيد. (ت)

بل إنما دخل على جملة "يقوم أبوه"،^(١) فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأن المراد بالمسند المسند إلى أسماء هذه الحروف، ويلزم منه استدراك قوله:^(٢) "بعد دخول.....

= قوله: ههنا في قوة: فإن يقوم ههنا من حيث بساده إيج إشارة إلى مثال المذكور، فإن يقوم فيه ليس مما يدخل عليه إن ههنا معنى أصلاً، بل بما دخل على حمة يقوم أبوه بأن يكون يرت لأثر عليه؛ لأن يقوم فيه مسند إلى أبوه دون أن يصير رجع إلى ريد، فلا وجه حينئذ تنقيده بالحيشة، ولكن كونه ههنا إشارة إلى مثال المذكور بعيد عية السعد، بل لفظة ههنا في عرفهم بكون إشارة إلى ساب أو سحت أو المقدم، ولا بد من نقطة فيه موضع ههنا أو كذا المقصود هو إشارة إلى مثال المذكور، كما لا يخفى **ههنا** إشارة إلى حبر إن وأحوالها. فالنهي: أن يقوم ههنا - أي في حبر إن وأحوالها - من حيث بساده إلى أبوه ليس مما يدخل عليه إيج، وإنما من حيث بساده إلى نصير رجع إلى ريد فهو مما يدخل عليه، إن ههنا معنى، بأن يقدر إن ريد يقوم بدون ذكر أبوه، على ما ذكرنا في صدر هذا الكلام.

فلا يحتاج إلى إيج. يعني أن خوف المذكور سابق بعني عن هذا خوف؛ فإن متبادر من مسند هو مسند مصنف لا مسند إلى أسماء هذه الحروف، وما حمة شارح من معنى لدخول، فهو معنى متبادر عن فقط متعارف بين يقوم، كد قين. **ويلزم منه إيج.** لأنه إذا كان مرد بساده هو مسند إلى أسماء هذه الحروف، فيكون بساده بعد دخول هذه الحروف قطعاً، فخرج بقولنا: مسند إلى أسماء هذه الحروف حبر إن وأحوالها، فلا يحتاج إلى قوله: بعد دخول هذه الحروف. قال مولانا عص: إذا يرم لاستدراك إذا لوحظ هذا بقول بعد حواب، وهو قوة: مسند إلى أسماء هذه الحروف، ما مر من أن كل ما هو مسند إلى أسماء هذه الحروف فهو يكون بعد دخول هذه الحروف قطعاً، وأما إذا لوحظ هذا بقول قنه أي هو مسند بعد دخول هذه الحروف إلى أسماء هذه الحروف = لا يرم لاستدراك حينئذ حوار أن لا يكون قيد الثاني معينا عن الأول.

أقول: مرد شارح منه هو عدم الاحتياج إلى هذه تعاريفه بصلب الاحتصار في امتن، سواء كتب بعده أو قبله، ثم أقول: قوله: ويلزم منه استدراك إيج أي وأيضاً يرم منه إيج، فيكون عطفاً على قوله: فلا يحتاج فلا يحتاج إلى كلام مستأنف بيان الاستحالة، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أنه عطف على قوله: حجاب، فيكون المعنى: ولا حاجة إلى أن يرم منه إيج، ولا حصة في سماحة، ولا تعلق أن يقول: على أنه يلزم إيج.

(١) بد المرفوع - إن هو الحمة، لا يقوم وحده، فكذلك امتن يريد على سبيل التأكيد مفهوم الحمة، لا مفهوم يقوم وحده. (جمال)

(٢) هذا بيان فساد هذا التوجيه.

هذه الحروف"، ولا إلى أن يجاب بأن المراد بالمسند الاسم المسند، فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة، مثل: إن زيدا يقوم، مثل: "قائم" في إن زيدا قائم؛ فإنه المسند بعد دخول هذه الحروف، وأمره كأمر خبر المبتدأ أي حكمه كحكم خبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفرداً^(١) وجملة ونكرة ومعرفة،

فيحتاج إلى تأويل إلخ: وأما إذا لم يرد من المسند الاسم المسند، فيحسد لا يحتاج إلى هذا التأويل. قال مولانا عيسى: لم لا يخور أن يكون المرفوع خاصاً، وهو خبر 'إن' إذا كان مفرداً، كما كان المرفوع في خبر مبتدأ هو الخبر المفرد؟ أقول: لا يقال: تخصيص الخبر بالمفرد في خبر المبتدأ؛ بذكر خبر الجملة بعده بقوله: والخبر قد يكون جملة، وليس في خبر 'إن' كذلك؛ لأنما بقول: لم لا يخور أن يكتبي بالخبر الجملة في خبر 'إن' بقوله: وأمره كأمر خبر مبتدأ أي في أقسامه وأحكامه وشرائطه، فتأمل. ثم أقول: تأويل الجملة بالاسم مما لا بد منه، سواء أريد من المسند الاسم المسند أو لا، وحدث لأن خبر 'إن' من المرفوعات، وهي قسم من الاسم، فيحتاج إلى التأويل المذكور قصداً، فالأولى أن يقال: إن جواب المذكور بقوله: 'مراد بالمسند الاسم المسند' لا يتحسم مادة اشبهة بالنكية؛ صدقه على 'قائم' في قولنا: إن زيدا أبوه قائم، وإن يرد قائم أبوه؛ لأنه اسم، لا أن يقال: إن مراد الشارح من قوله: "فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم" أنه إذا نوقش.

وقيل: إن خبر 'إن' إذا كان جملة فهو ليس باسم، فلا بد حينئذ أن يقال في الجواب: إن الاسم أعم من الحقيقي والحكمي، ولا نعي تأويل الجملة بالاسم إلا هذا، مع أن امتداد من الاسم هو الاسم الحقيقي، ونعني حمل الألفاظ في التعريفات على المعنى المتبادر، فالجواب بأن المراد 'المسند' هو الاسم المسند ليس على ما يسعى. لا يقال: إن وجوب حمل الألفاظ على متبادر بما يكون عند عدم القرينة، وكون خبر 'إن' من المرفوعات التي هي قسم من الاسم قرينة على أن المراد من الاسم في تعريف خبر 'إن' وأخواتها هو الاسم الأعم من الحقيقي والحكمي؛ لأن نقول: هذه القرينة يكون قرينة مصححة لأن يرد من الاسم الواقع في التعريف هو الاسم الأعم من الحقيقي والحكمي، مع أنه لا بد في ذلك من القرينة، وهي غير موجودة ههنا.

مثل قائم في إن إلخ: وهذا المثال قرينة على أن المراد 'خبر إن وأخواتها' هو خبر واحد منها، وأن المراد بدخول هذه الحروف هو دخول أحد هذه الحروف، كما لا يخفى.

(١) جعل المفرد والجملة والنكرة والمعرفة من أقسامه، والواحد والمتعدد وامثلت والمحدوف من أحكامه؛ لأن الظاهر أن المفرد والجملة والتكثير وتعريف يتحصل الخبر نوعاً؛ لأن الحيوان ساق يتحصل نوعاً، بخلاف كونه واحد أو متعدداً متناً أو محدوفاً، فإنها من أحواله، وبالوحدة والتعدد لا يصير نوعاً كالرجل لا يصير بالوحدة والتعدد نوعاً، وكذا الحال في الذكر والمخذف، فتأمل. (عل)

وفي أحكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحدوفا، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائد، ولا يحذف إلا إذا علم، والمراد أن أمره كأمره بعد أن يصح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه، ولا يلزم من ذلك أن كل ما يصح أن يكون خبرا للمبتدأ يصح أن يقع خبرا لباب "إن"، حتى يرد أنه يجوز أن يقال: أين زيد؟ ومن أبوك؟ ولا يجوز أن يقال: إن أين زيدا، وإن من أباك،^(١).....

وفي أحكامه من كونه إلح. الظاهر أنه كان ذلك من أقسامه، بأن كان واحد من أقسامه واحدا والآخر متعدد. إلح كما يكون واحد من أقسامه مفردا والآخر جملة إلح إلا أن الشارح عدّها من أحكامه؛ لأنّ ظاهر في الأقسام أن يكون بين الأقسام معادلة وتصاد، وهما ليس كذلك؛ لأنه يجمع الواحد بالمتعدد، لأن الواحد إذا ركب يصير متعددا، وأيضا يكون الواحد واستعدد مثبتا ومحدوفا، ولكن لا يمكن أن يجمع المفرد بالجملة، وأيضا لا يجمع النكرة مع المعرفة.

ولا يحذف إلا إلح. أي لا يحذف العائد إلا إذا قام اقترية، أي في هذا الحكم أيضا هو شريث خبر امتدأ. **والمراد أن أمره إلح.** والخاص أن المراد من قوله: 'وأمره كأمره خبر المبتدأ' أنه إذا وقع شيء خبر 'إن' فحكمه كحكم خبر المبتدأ عند وجود اشتراط إن لم يمنع مانع، وليس المراد منه أن كل ما يصح أن يقع خبرا امتدأ يصح أن يقع خبر 'إن'، حتى يرد أنه يجوز أن يقال: أين زيد؟ ومن أبوك؟ ولا يخور أن يقال: إن أين زيد وإن من أبوك؛ لأن 'إن' لتحقيق و'أين' للاستفهام فيهما تناف، وما قيل في جهة من أن كل واحد من 'إن' و'أين' يقتضي صدر الكلام، فم يبق الصدر عند دخول 'إن' على الاستفهام، ليس شيء؛ لأن 'إن' وقعت في صدر كلامه - وهو أين زيد - وكذلك 'أين' وقع في صدر كلامه، كما قد انصف: 'وإذا تضمن الخبر المفرد ما به صدر الكلام مثل: أين'. ثم ما قيل: إن إرادة المعنى المذكور من كلام المصنف خلاف الظاهر، بل الظاهر أن يقال: المراد من قوله: 'وأمره كأمره خبر المبتدأ' أن كل ما يصح أن يقع خبرا امتدأ يصح أن يقع خبر 'إن'، إلا إذا كان متصفا للاستفهام ومثله مما في حيز اسم، وهو ظاهر على ما بينا حاصل كلام الشارح.

وإن من أباك: ومراده قدس سره - أن 'أين' في 'أين زيد' يقع خبر امتدأ، ولا يقع خبر 'إن' عند سبويه والمصنف معا، وكذلك 'من' في 'من أبوك؟' وقع خبر المبتدأ عند غير سبويه وغير المصنف، ولا يقع خبر 'إن'، فلا يخور حينئذ أن يقال: كل ما يقع خبر المبتدأ يخور أن يقع خبر 'إن'، فإذا عرفت ذلك فظهر منه ضعف ما ذكره مولانا عنص من أن قوله: 'إن من أناك' إيراد على مذهب غير سبويه من أن 'من' في 'من أبوك؟' خبر، وهو لا يرد على المصنف مع اختيار مذهب سبويه.

(١) بطلان صدرة 'أين' و'من' إن لم يقدم على 'إن'، وبطلان صدرة 'إن' إن قدم على 'من' (جم)

إلا في تقديمه أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه؛ فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم،^(١) وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل، فأريد أن يكون عملها فرعياً أيضاً، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع، والأصلي أن يتقدم المرفوع على المنصوب،^(٢) فلما أُعْمِلَت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول كما يتصرف في معمولي الفعل؛ لنقصانها عن درجة الفعل، **إلا أن يكون الخبر ظرفاً**^(٣) أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً،

إلا في تقديمه. أي في تقدم خبر 'إن'؛ فإن حكم تقديمه الامتناع، وحكم تقدم خبر استثناء الخوار أو الوجوب، فلا يرد حينئذ ما قيل: حق العبارة أن يقال: 'إلا في التقديم' بدو الضمير؛ لأنه استثناء من وجوه الشبه، ووجه الشبه يجب أن يكون مشتركاً بين المشبه والمشبّه به، والقول بأن الضمير في تقديمه راجع إلى المتكلم لا إلى الخبر بعيد، كما لا يخفى. **كما يتصرف إلخ.** يتقدم المنصوب على المرفوع ويتقدم المفعول على الفعل؛ لأن الفعل قوي في العمل فيعمل، سواء كان المفعول مقدماً عليه أو مؤخرًا عنه. **لنقصانها.** أي في العمل. **إلا أن يكون إلخ.** هذا الاستثناء من الاستثناء الأول كما أشار اشرح إليه في تفسيره بقوله: أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ، قيل: اللام منه أن حكمه كحكم خبر المبتدأ في التقديم إذا كان ظرفاً مع أنه ليس كذلك، لأن الخبر الطرف في أن يتضمن ما له صدر الكلام، ولا يجوز تقديمه نحو: إن ريدت لعمري الدار؛ فإن لاء الاستثناء له صدر الكلام، إلا أن يقال: اللام له صدر الكلام في غير باب "إن".

(١) يعني أن أمر خبر 'إن' كأمر خبر المبتدأ في جميع أحكامه إلا في حكم تقديمه على الاسم؛ فإنه الامتناع وعدم الخوار، وحكم تقدم خبر المبتدأ الخوار، فالحكم هو وجه الشبه مشترك بين خبر 'إن' وخبر المبتدأ، فلا يرد ما قيل: إن حق العبارة أن يقال: "إلا في التقديم"، وهو قدر مشترك، وذلك لأنه استثناء من وجه الشبه، ووجه الشبه يجب أن يكون مشتركاً بين خبر "إن" وخبر المبتدأ. (عل)

(٢) كما مر في قوله: "والأصل أن يلي الفعل إلخ". (عبد الغفور)

(٣) استثناء مفرع والتقدير: إلا في تقديمه في كل حال من أحوال الخبر إلا إذا كان ظرفاً، ويجوز أن يكون استثناء من معنى الكلام، والحاصل أن أحبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في الأوقات كلها إلا وقت كونه ظرفاً. (عبد الغفور)

فإن حكمه إذا حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة،^١ نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة،^٢ نحو: «إن من البيان لسحرا»، وإن من الشعر لحكمة، وذلك لتوسعهم في الظروف^٣ ما لا يتوسع في غيرها.

أي كون حكمه حكمه

خبر لا^٤ التي الكائنة^٥ لنفي الجنس.....

١ من البيان الخ فقوله: «من اسان» خبر صرف؛ لأنه جار ومجرور، ومعناه بامارسية. ارجمة بياست م آينه بحر من بين بيان وفلايمد ميثوي ارجمة بحر است. **ون من الشعر الخ** معناه بامارسية: ارجمة شعر است م آينه تمت بتن اين شعره حكمت است يعني مطابق نفس الامر است.

لتوسعهم الخ لأنه لا يوجد شيء كان حائبا عن صرف؛ لأن كل شيء إما يكون في زمان أو مكان، وإما سمي احار ومجرور صرف أي حري محرى احرف؛ مناسبه باحرف، إذ كل حرف في التقدير حار ومجرور **التي الكائنة** وإن قلت: الأولى تقدير المنع من الألف واللام كما هو المتعارف في مثل هذه المواضع؛ لأن الألف وبلا في اسم لفعل بمعنى الذي أو التي، فيرم حذف موصول - وهي التي - مع بعض أجزاء قصه وهو كائنة وعدم حذف بعض لاحر، وهو قوله: «لنفي جنس»، وهو غير حائر عند المفسرين، قلت: لشارح =

١ فكما يجوز تقديمه خبر اسند إذا كان معرفة واحر كره، نحو ريد قائم، حيث يجوز قائم ريد، كذلك في خبر "إن" إذا كان ظرفا. (جم)

(٢) فكما يجب تقديمه خبر مستند عند تكثير مستند بتخصيص كذلك يجب عند تكثير الاسم بتخصيص (جم)
(٣) في المصون وعند شيوخ عند بدهر لا يجب تقديمه احبر الطرف، إذ كان مستند نكرة، بل يكون مستند النكرة مقدما، وهذا من خصائص "إن"، فليس حكمه إلا جواز التقديم.

(٤) لأن كل شيء من الأحداث لا يدرك بحس في زمان أو مكان، فصار مع كل شيء كقريبه، ولم يكن أحسا منه، فدخل حيث لا يدخل غيره كاشداهم بدخول حيث لا يدخل لأحيي، وأحري احار ومجرور محره؛ مناسبه بينهما؛ إذ كل حرف في التقدير حار ومجرور، ولحر مخرج من لفعل أو معناه كاحتياج طرف، فاعلم ذلك. (ت)
(٥) هذا من باب حمل المقيض على المنقيض، لأن لا نقص - بل وعسهما سواء.

٦ |اللام حرف التعريف لا الموصول| قدر متعلق بالحرف معرفة باللام رعاية خائب المعنى، فإن كلمة "لا" علم لنفي احس لا صفة، فلا بد من تعريف معقده، لكن شائع في مثل هذه المواضع تقدير سكرة؛ لئلا يرم حذف موصول مع صحتها، فإن اللام موصول مدحوله صفة، ود لا يجوز عند المفسرين، فالتقدير عندهم: خبر «لا» كائنة لنفي احس أن يكون كائنة حالا من مصروف إليه بنأويها بالمفعول لفعل استفاد من (إضافة، أي خبر مثبت لـ "لا"، فتأمل. (عت)

أي لنفي صفته^(١) إذ "لا رجل قائم" مثلاً لنفي القيام عن الرجل، لا لنفي الرجل نفسه،^(٢) هو **المسند** إلى شيء آخر، هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر "إن" و"كأن" وغيرها **بعد دخولها أي بعد دخول "لا"**، فخرج به سائر الأخبار،

= حوّر حذف الموصوف مع بعض أحرار الصلة، وجمعه صفة - 'لا' التي لنفي الجنس، لأن كلمة 'لا' علم فيجب أن يكون صفتها معرفة أيضاً، فهذا أوردناها بالألف واللام، وأما إذا كان المتعلق بدون الألف واللام فيجب نصبه حينئذ؛ بناء على الخاصة بأن يجعل حالا من كلمة 'لا'؛ لأنها معقولة معنى، أي حررت لـ 'لا' الكائنة، وهذا تكلف، فيمتنع نصبها مع جعلها صفة لـ 'لا'؛ لأن كلمة 'لا' معرفة، لأنها علم، و'كائنة' التي بدون الألف واللام مكررة.

أي لنفي صفته: قيل إذا قيل: 'لا رجل' فتقديره: لا رجل موجود، فمس مع نفي صفة الجنس؛ لأن الخبر إذا كان من الأفعال العامة فلا يقدر حينئذ: 'لا لنفي صفة الجنس'. فإن نفي بوجود مثلاً يكون نفي الذات حقيقة، وإن كان بوجود صفة في نفس الأمر، فالأولى أن يقال: إن كلمة 'لا' قد تكون لنفي الجنس، كما في 'لا رجل موجود أو ثبت أو غيرهم' مما يكون الخبر من الأفعال العامة، وقد تكون لنفي صفة الجنس كما في "رجل قائم".

ويمكن تقريره بعبارة أخرى بأن كلمة 'لا' كما تكون نفي صفة الجنس كذلك تكون لنفي الجنس نفسه كما ذكرنا، فهو حمل قوهم: 'لا لنفي الجنس' على معنى نفي صفة الجنس لا بنية التسمية فيما هو نفي بوجود، ولو حمل على نفي الجنس لا بنية فيما لنفي صفة الجنس، فلا بد في التسمية بملاحظة حال بعض الأفراد، وحينئذ يصح حمل عبارته المصنف على ظاهرها، ولا حاجة إلى صرفه عنه، وهذا التقرير مؤللاً على أقول: يمكن أن يقال: في لا رجل موجود، وفي لا رجل قائم مع نفي صفته، ولكن في الأول يكون نفي صفة الجنس يستلزم نفي الجنس، وفي الثاني ليس كذلك، بل فيه نفي صفة حقيقة، فلا إشكال حينئذ أصلاً.

هو المسند إلخ: أي أصالة لا بالتسمية بقربة ذكر التوابع بعدها، فلا يرد نحو: لا رجل حيا في امدار.

(١) إذ نفي الجنس ولذات بدون ملاحظة الصفة غير معقول، فـ 'لا' في حو قولت: 'لا رجل موجود' أولاً وبالذات لنفي بوجود عن الرجل وإن كان يستلزم نفي الرجل نفسه، وأيضاً العالب هو نفي صفة الجنس. (حم)
(٢) هذا مسلم، لكن لما كان الشائع في خبرها كونها من أفعال العموم من الكون والخصوص واشتوت والوجود، ونفي الشيء هو نفي وجوده وثبوت، فهي وجود الجنس هو فيه، ولذا قيل: 'نفي الجنس' - 'لا لنفي صفته'، فعلى هذا لا حاجة إلى ما ذكره؛ فإن وجه التسمية لا يجب أن يكون مطرداً. (عت)

والمراد بدخولها ما عرفت في خبر "إن"،^(١) فلا يرد نحو: "يضرب" في "لا رجل يضرب أبوه".^(٢) نحو: لا غلام رجل ظريف وإنما عدل عن المثال المشهور،^(٣) وهو قولهم: لا رجل في الدار؛ لاحتمال حذف الخبر،^(٤)

لا احتمال حذف الخبر: أي لا رجل في الدار موجود؛ لأن خبر 'لا' يحذف كثيرا، وأيضا الإعراب لا يكون طاهرا في قوله: 'في الدار' فيحتمل الصفة أيضا، فيكون مثال المصنف أوز؛ لأن المقصود من المثال هو اتوصيح، فالمثال الذي فيه احتمالان يس فيه توصيح كالمثال الذي فيه احتمال واحد، وإنما غير الاسم أيضا كاخبر، وما يقل: لا رجل ظريف؛ لأن مجرد تعير اخبر غير كاف؛ لأن قوله: 'ظريف' يحتمل أن يكون صفة =

(١) وهو أن المراد ورودها لإيراث أثر فيها لفظا ومعنى. (علوي)

(٢) يد الأثر اللفظي - وهو الرفع - م يورثه 'لا' في 'يضرب' فقط، بل في مجموع الفعل والفاعل، وكذا الأثر المعنوي؛ إذ لا ينفي عن الرجل الضرب، بل ضرب الأب وكونه ضاربا. (ج)

(٣) اسحويون يمتثلون في هذه المواضع بنحو لا رجل في الدار، والمصنف عدل عنه؛ لأن تمثيل لحاة ليس نحس؛ لأنه يحتمل أن يكون 'في الدار' صفة لـ 'رجل'، والخبر محذوف، بل الطاهر أنه صفة لاسم 'لا'، والمثال ينبغي أن يكون طاهرا فيما يمثل به، ويقبح إذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السوء، وأقبح منه إذا كان غير ما مثل به أصهر، ومثاهم كدس؛ لأن خبر 'لا' محذوف كثيرا، وفي هذا المثال لا يحتمل إلا اخبر؛ لأن المصنف المنفي بـ 'لا' لا يوصف إلا بالمنصوب، كذا قل المصنف في شرحه، واعترض عليه الرضي بأن ما ذكره من امتناع وصف المضاف المنفي بـ 'لا' بالمرفوع مذهب جماعة من الحاة، وقد خوف فيه، وجور رفعه حملا على المحل، فأشار الشارح إلى دفع الاعتراض بقوله: عنى ما هو الظاهر. ومثله كاف في التمثيل كما مر. (عبوي)

(٤) يكون الحذف كثيرا في هذا الباب، يعني أن المناسب أن يكون المثال صريحا ونصا على المقصود، ولا يصح ههما؛ لأن فيه احتمالا آخر، وذلك لأن المثال للتوضيح، والمناسب بالتوصيح دس، وبعبارة أخرى: المثال إما نص في المقصود وإما محتمل وإما نص في غير المقصود، والأوز حسن، والثاني قبيح، والثالث أقبح، فمثال المصنف حسن، ومثال المحمور قبيح، ومثال 'لا رجل ظريف' أقبح، والمراد بالنص أعم من الصريح، وأيضا قال المصنف في مثاها: لا يحتمل 'صريف' إلا الخبر؛ لأن المضاف المنفي بـ 'لا' لا يوصف إلا بالمنصوب هذا، وهذا الذي ذكره قد ذهب إليه جماعة من السحويين، وقد خوف وجور رفعه حملا على المحل كما في توابع اسم 'إن' المنصوب، وقول الشارح: عنى ما هو الظاهر إشارة إلى هذا الاحتمال، ولكن افرق بين اسم 'إن' واسم 'لا' بين: لأن 'إن' لا يغير معنى الحمة و'لا' يغيرها، فجار أن يحمل على محل اسم 'إن' دون اسم 'لا'. (ت)

وجعل "في الدار" صفة، بخلاف ما ذكره؛ لأن "غلام رجل" معرب منصوب، لا يجوز^(١) ارتفاع صفته على ما هو الظاهر،^(٢) فيها أي "في الدار"، خبر بعد خبر، لا ظرف "ظريف"، ولا حال؛ لأن الظرافة لا تنقيد^(٣) بالظرف ونحوه،

من ضمير ظريف

كالشرط والحال

= لـ "رجل" على أن يكون محمولا على محله، بخلاف ما إذا غير الاسم فإنه حينئذ يصير معربا؛ لأن اسم 'لا' إذا كان مضافا فهو معرب، وإليه أشار بقوله: بخلاف ما ذكره إلخ. لا يقال: قد جوروا في المعرب أيضا الحمل على المحل، فحينئذ جاز أن يكون 'ظريف' صفة في هذا المثل أيضا؛ لأنما نقول: المتبادر في المعرب هو الحمل على اللفظ؛ فإن الحمل على المحل فيه خلاف الظاهر؛ فإنه قول بعضهم، وأشار الشارح لدفعه بقوله: 'على ما هو الظاهر'، لا يقال: إذا قيل: لا رجل صريف، فيمتنع أن يكون 'ظريف' مرفوعا على أنه محمول على محل 'رجل'؛ لأن رفعه ليس إلا للائتدائية، ولا يصح أن يقع 'رجل' مبتدأ؛ لأنه نكرة؛ لأننا نقول: هو صالح بأن يقع مبتدأ؛ لأنه تخصص بالعموم مثل: 'ما أحد خير منك'. لا ظرف إلخ. بأن كانت ظرافته مقيدة بانداز.

بالظرف ونحوه وهو الحال، وهذا دليل لقوله: لا ظرف ظريف ولا حال. ودلت لأن معناه حينئذ أنه لا علام رجل في الدار صريف، أو معناه أنه لا علام رجل ظريف حال كونه في الدار، فيلزم من هذا ظرافته في غير الدار، وهو غير جائز إذا استعمل الصرافة بمعناها، فيكون معنى إثبات حينئذ أنه لا غلام رجل ظريف حال كونه في الدار، أي لا يكون متصفا بأحدهما بأن كان ظريفا ولم يكن في الدار، أو بالعكس إذا لم يكن متصفا بكليهما، فإن قلت: قوله: "إن الظرافة لا تنقيد بالظرف" ممتنع؛ لصدق قوهم: صار زيد ظريفا، فصار ظرافة زيد حينئذ مقيدة بالزمان، قلت: المراد من قوله: "إن الظرافة لا تنقيد بالظرف" أن الظرافة لا تنقيد بهذا الظرف، وهو الدار، ونحو هذا الظرف أعني الحال.

أو بقول: المراد منه أن هذه الظرافة أي الظرف بالطبع لا يتقيد بالظرف ونحوه، وليس المراد منه أن أثر الظرافة لا يتقيد إلخ حتى يقال: إنه يشكل بقولنا: صار زيد صريفا؛ لأنه يقتضي جواز كون زيد ظريفا في وقت، وعدم كونه ظريفا في وقت آخر، ثم متبادر من الظرافة في كلام المصنف هو الظرافة في نفس الأمر المستعملة بمعناها، لا الظرافة المستعملة بمعنى التكيف؛ وهذا حمل الشارح عليه، فما قال الفاضل السمع مولانا عصمة الله من أنه إذا كان المراد بالظرافة هو الظرافة العرفية أعني التكيف في الساس والطعام أو الكلام ونحوها، يجوز تقييدها بـ "في الدار"، من جملة ما لا يعني.

(١) لأنه تابع المعرب يتبع لفظه لا محله.

(٢) إنما قال ذلك؛ لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل. (عبد الغفور)

(٣) يعني أن الظرافة - وهي الكياسة - لا تتغير بأن تكون في الدار دون غيرها حتى تنقيد بها، بخلاف غيرها كالسكون؛ فإنه يكون في الدار دون غيره. (عل)

وإنما^١ أتى به؛ لئلا يلزم الكذب^٢ بنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثالا لنوعي خبرها: الظرف وغيره.

و**خالف** خبر "لا" هذه حذفًا كثيرًا إذا كان الخبر عاما كالوجود والحاصل؛

الكذب **إح** لأن نفي ضروفة جنس غلام رجل كذب؛ فإن المكرة في سياق النفي تفيد العموم، وأيضا نفي جنس غلام ارجل عن كونه في الدار كذب أيضا، خلاف ما إذا جتمع لطريف مع نفي، لا يقال: نفي هذا مجموع من جنس غلام ارجل كذب أيضا وغير محمول عنه، لأن نقول: نعم، لكن نفي هذا المجموع من جنس غلام ارجل أقرب إلى الصدق من نفي واحد منهما عنه كما لا حفي لا يقال أنه لا يجوز أن يكون قولنا: لا غلام رجل ضريف رفع الإيجاب النكبي، فيجتمع بالإيجاب الخري، فلا يرم الكذب؛ لأن نقول: وفوق المكرة في سياق النفي سور السالبة الكلية، فلا يكون رفع الإيجاب الكلي.

لنوعي **إح** أشار إلى أن خبر موعاد، لظرف وغيره، وقيل: يريد قوله: 'فيها' إشارة إلى أن خبر 'لا' يكون متعددا أيضا. قل القاص لسم: قوله: 'وليكون مثالا لنوعي خبرها: انصرف وغيره'، وهو يفيد موعدا بصرف وغيره ليتناول المتعدد أيضا، كان أو. وهذا كلام وقع من مولانا عص، وتبعه القاصص المذكور، وحاصل كلامه: أنه لو قل بشرح: يكون مثالا لنوعي خبرها: بدون ذكر قوله: انصرف وغيره كان أو؛ لأن يتعرض بحرف متعدد أحوج إلى الإيضاح، فهو ترك بيان نفي خبر لكان أشمل؛ لأنه حينئذ بدون ما إذا كان الخبر ظرفا وغيره وما إذا كان الخبر متعددا أيضا.

أقول: إذا كان هذا إشارة إلى أن خبر الظرف وغيره، فيكون إشارة إلى تعدد خبر "لا" أيضا، فلا يحتاج إلى ما ذكره القاصص لسم، ولكن ما كان كلام في الخبر الظرف وغيره، فهذا حصصا بالذكر، وتعدد خبر حينئذ لازم، فكلام شارح يشعر بتعدد خبر أيضا على أن لتعدد مما لا حفاء به، فلا يحتاج إلى نبيان؛ لأن سم 'لا' وخبرها متد وخبر حقيقة، وقد مر أن خبر المستدأ قد يكون متعددا. لا يقال: إن خبر غير انصرف لا يشمل، لا لخبر متعدد نفي هو غير انصرف، ولا يشمل خبر مستدأ نفي هو ظرف، لأن نقول: بشمته قوله: خبرها الظرف **إح**.

(١) دفع لقول الرضي: لا فائدة في إيراد الظرف بعد الخبر. (جم)

(٢) وإنما لم يرم الكذب حينئذ، لأن مجموع خبر واحد حقيقة كقولك للألف: هذا نبيس سود، والحاصل نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار. (عبد العفور)

لدلالة النفي عليه،^(١) نحو: لا إله إلا الله، أي لا إله موجود إلا الله، **وبنو تميم لا يشتوبه** أي لا يظهرون^(٢) الخبر في اللفظ؛ لأن الحذف عندهم واجب، أو المراد: أنهم لا يشتوبونه أصلاً لا لفظاً ولا تقديرًا، فيقولون: معنى قولهم: "لا أهل ولا مال" انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير خبر، وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبراً في مثل: "لا رجل قائم" على الصفة دون الخبر.

بتسمية المعل

لدلالة النفي عليه: لأن لنفي يد عن المنفي، ومن قعدتقم: أنه إذا لم يكن قرينة على الخصوص فعدم القرينة على الخصوص قرينة على لعموم أي على لأفعال العامة، فهما لا يكون قرينة على الخصوص؛ فإن اختيار واحد من الأفعال الخاصة دون الأخرى ترجيح بلا مرجح، فهو حينئذ قرينة على العموم. وقيل: لأن النفي يد عن المنفي، واسمي هو رفع الوجود، فيد عن الوجود الذي هو من لأفعال العامة. وقال صاحب "الكشاف": إن "لا إله إلا الله" يتم بدون خبر؛ لأنه في الأصل: الله إله، بالعامة: الله يردوگار است، فهذا التركيب يتم؛ لأنه متضمن بمسند والمسند إليه، فعدم يرد آلة الحصر - وهي لا - لا يدل إلا على الحصر الذي بين المسند والمسند إليه لا على تقدير 'موجود' كما يتم قوله: إنما الله إله واحد، وإنما الإله الله؛ لأن 'إنما' للحصر، فلا يدل على الوجود، بل يدل على الحصر الذي بين المسند والمسند إليه. وأحيب عنه بأن تقدير 'موجود' فيه لأجل المعمومية؛ لأن كلمة 'لا' تطلب المعمور، لا لأجل أنه لا يتم معناه، بخلاف 'إنما' الاسم؛ لأنه لا يطلب المعمول.

معنى قولهم لا: فيكون كلمة 'لا' في 'لا أهل ولا مال' بمعنى انتهى، فيكون 'لا' اسم فعل، فيجب أن يكون مدحول 'لا' حينئذ مرفوعاً، وقد ريفه لمصنف بأن اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة، وأيضاً نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول؛ لأن اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللزم لا ينصب ما بعده، إلا أن اشرح لم يلتفت إلى تريف مصنف؛ لأنه يجوز أن تكون نائبة لـ 'انتهى' كما يكون 'يا' نائبة لـ 'أدعو'، ويكون فاعل الفعل هو الضمير المهم المميز بالمنصوب بعدها، كذا ذكره مولانا عص.

قر لفواصل اسم مولانا عصمة الله: قوة: 'فيقولون: معنى قولهم: لا أهل ولا مال. انتهى لأهل ومال'. فإن قنت: فيكون 'لا' حينئذ اسم فعل لازم، فما وجه نصب مدحول 'لا' إذا كان مصافاً؟ قنت: لا نسب كون 'لا' اسم فعل، بل يجوز أن تكون نائبة به كناية حرف البدء، فإنه نائب - 'أدعو'. وهو أحد كلامه من كلام مولانا عص، ولكن أت حير سماجته. **وعلى التقديرين لا:** فالصفة في هذه المادة مرفوعة باعتبار محل 'الرجل'؛ =

(١) إذا لا ينفي أدات من حيث هو، وإنما ينفي حار من أحواله، وأقنه الحال العام كالوجود والخصوص ونحوهما، (عل)

(٢) قال الأندلسي: لا أدري من أين هذا النقل؟ والحق أنه يجب إثباته اتفاقاً إذا لم تقم قرينة، وأما إذا قامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف، وعند الحجازيين يجوز. (عبد الغفور)

اسم "ما ولا" المشبهتين بـ "ليس" (١) في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر؛ ولهذا
تعملان عمله، هو **مسند إليه** هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند إليه بعد دخولهما خرج
به غير اسم "ما ولا"، وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد مثل: "أبوه" في "ما زيد
أبوه قائم"، مثل: ما زيد قائم، ولا رجل أفضل منك، وإنما أتى بالنكرة بعد "لا"؛
لأن "لا" لا تعمل إلا في النكرة، بخلاف "ما"؛ فإنها تعمل في النكرة والمعرفة،
هذا لغة أهل الحجاز،
أي عمل ما ولا

- لأن "الرجل" مسي، وتابع المني تابع لمحله، وأما في مثل "لا علام رجل طريف أو قائم، فرفع 'طريف' أو
"قائم" محمول على أنه صفة باعتبار كون "غلام رجل" مبتدأ.
والدخول على إلخ لا يقال: كلامه يقتضي أن يكون الاسم قبل دخوله مستدأ، وهو باطل؛ لأن سكرة
لا تقع مستدأ؛ لأن بقول: المراد من قوله: 'والدخول على امتدأ: هو الدخول على ما يصبح لأن يقع
مستدأ وخبر، والنكرة تصبح أن تقع مستدأ بعد دخول 'لا' لتحصيله بالعموم حينئذ، مثل: ما أحد خير منك.
معنى الدخول إلخ قال الفاضل السمعاني في قوله: 'وما عرفت من معنى الدخول لا يرد 'أبوه' في 'ما زيد أبوه
قائم' قال بعض المحققين: قد عرفت ما يمتنع عن القول، وهو أن المراد بالدخول وروده عليه لإيراث الأثر لفظاً
أو معنى، ولا شك أنها أثرت معنى في 'أبوه' باعتبار بقيامه. قلنا: الأثر المقصود معنى هو الذي عن ريد كون
أبيه قائماً، لا بقي القيام عن الأب، فيصح أن يقال: إنه لا يمكن وروده على 'أبوه' لإيراث هذا الأثر معنى،
فتأمل. أقول: جواب عن كلام بعض المحققين - وهو مولانا عصم - بأنه وإن كان إيراث الأثر في 'أبوه'، ولكن
ليس هذا في 'أبوه' فقط، بل في 'أبوه قائم'، وذلك لأن 'أبوه' من حيث ذاته مسند إليه - قائم، ليس مما
يدخل عليه 'ما' هذا المعنى، بل إنما دحيت على جملة 'أبوه قائم'، وهذه الجملة مسند لا مسند إليه، فجواب
الفاضل السمعاني بقوله: "قلنا: الأثر المقصود إلخ" ليس بشيء كما لا يخفى.

أنى بالنكرة إلخ فهذا إشارة إلى أن 'لا' لا تعمل إلا في النكرة. لا يقال: ما أورد مثال لـ 'ما' لمعرفة فيتوهم
حينئذ أن 'ما' لا تدخل إلا على المعرفة، وليس كذلك؛ لأن بقول: الأصل في المسند إليه هو المعرفة، فالمصنف
أورد الأصل وترك فرعاً، وما أورد مثال لـ 'لا' من النكرات التي هي الفرع، فيحتاج إلى نكتة حينئذ، فلهذا
تعرض الشارح بها وقال: وإنما أتى بالنكرة بعد "لا" إلخ.

(١) هو فعل لا يتصرف، وزنه: فَعِلَ بالكسر، ثم التزم تخفيفه. (جمال)

وأما بنو تميم فلا يثبتون^(١) لهما العمل، ويقولون: الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما، وعلى لغة أهل الحجاز ورد القرآن، نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ وهو أي عمل "ليس"^(٢) في "لا" دون "ما" شاذ قليل؛ لنقصان مشابهة "لا" بـ "ليس"؛ لأن "ليس" لنفي الحال،^(٣) و"لا" ليس كذلك؛ فإنه للنفي مطلقا، بخلاف "ما"؛ فإنه أيضا لنفي الحال، فيقتصر عمل "لا" على مورد السماع نحو قوله:

من صد عن نيرانها^(٤) فأنا ابن قيس لا براح^(٥)

ما هذا بشرا بإيراد الألف بعده؛ لعدم قراءة الألف. أي عمل ليس لا يقال: إن العمل لم يسبق من قبل، فكيف يصح إرجاعه إليه؛ لأننا نقول: إما أخذ العمل من إسناد الاسم إلى كلمة 'ما' و'لا'؛ لأنه معمول لهما، فهو يدل على العمل، فالمرجع إليه قد سبق حكما. لا يقال: هذا لا يدل إلا على عمل 'ما' و'لا'، ولا يدل على عمل 'ليس'؛ لأننا نقول: المراد من قوله: 'وهو أي عمل ليس بخ'؛ أن عمل 'لا' عمل 'ليس' في 'لا' دون 'ما' شاذ، لكن الشارح والمصنف بين حاصل المعنى، أو نقول: إن عمل 'ما' و'لا' و'ليس' متحد، فما ذكر إذا دل على عمل 'ما' و'لا' يدل على عمل 'ليس' أيضا. شاذ قليل. وإيراد القليل بعده إشارة إلى أن المراد من الشاذ: =

(١) وذلك لدخولهما على القبيلتين: الاسم والفعل. (عبد الغفور)

(٢) المفهوم من المثال أو من قوله: المشبهتين بـ 'ليس'؛ لأن تشبيههما بـ 'ليس' يشعر بكونهما عاملتين عملهما، وبصحّة إجراء حكمهما عليهما، ولك أن تقول: الضمير راجع إلى التشبيه الموجب لعمل 'ليس'. (عبد الغفور)

(٣) عند الجمهور، وقال سيويه وتبعه ابن السراج: لنفي مطلقا. قال الأندلسي: ليس بين قولين منافية؛ لأنه إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال، وإذ قيد بزمان من الأرمنة فعلى ما قيد به. (جم)

(٤) الضمير للحرب، والبراح: الرواح والذهاب، يقول: من أعرض عن بيران الحرب وعجر عن الإقدام عليها فأنا المعروف والمشهور الشجاع لا زوال عنها عندي. (علوي)

(٥) هو من الكامل، والنبت لسعد بن مالك من شعراء الحماسة، والصدود: الإعراض، والنيران: بكسر النون جمع نار، والضمير للحرب، والبراح: مصدر قولك: برح مكانه أي زال عنه. يصف نفسه بالشجاعة، ويشت الجبن لرفقائه تعريضا، يعني من أعرض عن بيران الحرب وشداؤها فيعرض، ولكي اس قيس لا روال لي عنها بالإعراض. (حل لعبد الرحيم)

(٦) معناه بالعارسية: آن کس که رومیگرداند آتش جنگ، مگر گردان که من روی میگردانم بسبب آنکه بر قیس ام، نیست زوال مرا از جنگ. (بقا)

أي لا براح لي، ولا يجوز^(١) أن تكون لنفي الجنس؛ لأنها إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز
 فيما بعدها الرفع^(٢) ما لم يتكرر^(٣)، ولا تكرار في البيت.

= ما يكون محالاً بالاستعمال وموافقاً للقياس. **مطلقاً**. أي لنفي الماصي واحال والاستقسان، وقد يكون 'ليس' لنفي المطلق أيضاً، لكنه قبيل. **على مورد السماع**. وهو أنه لا يدخل إلا على النكرة. **لا براح في** فإن 'الراح' اسم "لا" مرفوع ونكرة أيضاً، فعلم أن "لا" تعمل في النكرة، وقوله: "لي" خبره. فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون "الراح" متداً ورفعه بالابتدائية كما هو عند بني تميم؛ لأن رفعه إنما يكون بكلمة "لا" إذا كان الإعراب في الخبر ظاهر، وهما ليس كذلك، وما قيل في جوابه: إن "الراح" نكرة، فهي لا تصلح أن تقع متداً، مردود؛ لأنه يجوز تخصيصه بعموم مثل: ما أحد خير منك، أو تخصيصه بتقدم الخبر؛ لأن تقدم الخبر جائز. إلا أن يقال: الظاهر أن الشاعر القصبي ذهب إلى المذهب الأصح، وهو مذهب الحجاجيين؛ فإنهم لم يذهبوا إلى عدم عمل "لا"، بل عمل على مورد السماع بأن يعمل في النكرة فقط. قال - قدس سره - في 'الحاشية': الصدود: الإعراس، والراح: الروا، والصمير في "بيرها" للخر، أي من أعرض عن بيان الخبر فلا زوال لي بإعراس عنها.

ولا يجوز إلخ لأنها إذا كانت لنفي لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر كلمة 'لا'، ولا تكرار في البيت. أقول: الرفع ليس متفقاً على التكرير حتى يبرم من نفي التكرير عدم الرفع فيه، بل رفعه مشروط بالمعرفة والمفصول بينه وبين "لا"، فلا بد حينئذ أن يقال: لأنه إذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكن معرفة أو مفصولاً بينه وبين "لا"، وهو ليس بمعرفة ولا مفصول. إلا أن الشارح يعني اللام الذي هو التكرير؛ لأنه جواز الشرط، وهي اللام يستلزم نفي المعلوم، فهو يعني على القياس الاستثنائي، وهو الاستدلال من رفع التالي على رفع المقدم، أي لا يجوز الرفع فيه؛ لأنه لو جار لكان معرفة أو مفصولاً، واللام باطل بسبب انتهاء لارمه الذي هو التكرير، فالمعلوم مثله. ويمكن أيضاً أن يقال: إن الاسم ههنا معرفة حكماً؛ لأنه نكرة محصنة مثل: ما أحد خير منك، فحينئذ يصح قوله: "لأنها إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز إلخ" كما لا يخفى.

(١) جواب عما يقال: لم لا يجوز أن يكون "لا" في البيت لنفي الجنس؟ (جمال الدين)

(٢) اعلم أنه إذا كان بعد كلمة "لا" معرفة أو مفصولاً بينه وبين "لا" وجب الرفع وتكرير "لا"، ولا تعريف ولا فاصل ههنا فلا يجوز الرفع، وإنما لم يقل الشارح مثل ما قلنا؛ لحوار رفع الاثنين في "لا حول ولا قوة" جوازا لسؤال، أعني "لغيره حول وقوة"؟ فظهر أن الرفع يكون لغير التعريف والفصل، فاعلم ذلك. (تاج الدين)

(٣) قال الرضي: يجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار، لكنه يشد. (عند الغفور)

اعلم أن المراد^(١) بالمسند والمسند إليه في هذه التعريفات: ما يكون مسندا أو مسندا إليه بالأصالة لا بالتبعية؛ بقرينة ذكر التوابع فيما بعد، فلا ينتقض بالتوابع.

ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات،^(٢) وقدمها على المجرورات؛

أن المراد إلخ قيل: لا حاجة إلى هذا البيان؛ لأنه ذكره سابقا في أول المرفوعات في تعريف الفاعل، وأجيب بأنه أراد أن يشير إليه في آخرها أيضا كما أشار إليه أولا. أقول: هذا الكلام أعم من كلامه الأول؛ لأن مراده فيما سبق: إما يكون في المسند إليه فقط لا مطلقا، بل في المسند إليه للفعل، وهنا يكون كلامه في المسند والمسند إليه أعم من أن يكون المسند إليه للفعل أو لا. فإن قلت: المسند إليه فيما سبق أيضا أعم من أن يكون للفعل أو لا، حيث قال فيما سبق: "وكذا في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات"، قلت: هذا محمل، وما ذكره هنا تفصيل بعد الإجمال، وهو جائز.

ولما فرع إلخ فإن قيل: ليس الفراع من المرفوعات سالا للشروع في المنصوبات، فم يصح هذه الشرطية؟ قننا: لا سلم أن يكون هذه الشرطية لزومية، بل يمكن أن تكون اتفاقية، وحيث لا إشكال، ولئى سلما كونها لزومية، لكن لا سيم أن يكون لزومها عقليا، م لا يجوز أن يكون عاديا؟ فإن كان عاديا فلا إشكال أيضا، وبو سلم أن لزومها عقلي فقنا: ما ارتكب المصنف بأن يبحث عن المنصوبات بعد الفراع عن مباحث المرفوعات، فلما فرغ عنها لزم الشروع فيها بشرط ارتكابه لذلك.

وقدمها إلخ أي قدم بحث منصوبات على المجرورات؛ لكثرة مسحتها من المفاعيل والمسحقات بها، وإما لم يتعرض إلى تقديم المرفوعات عليها؛ لأنه لا يحتاج إلى البيان؛ لأنها عمدة، بخلاف المنصوبات والمجرورات؛ فإنهما فصلة. لا يقال: إما قدم المنصوبات عليها رعاية لترتيب الذي سبق في قوله. 'أنواعه رفع وبصب وجر'، =

(١) وقد ذكر ذلك في تعريف الفاعل، فذكره هها لطول العهد امورت بعمفة، وتفاوت قوة الحافظة القالبة لشدة والصعب امورثة لسيان. الحمد لله على الإنعام والشكر له على الإنعام. (بأشكندى)

(٢) الظاهر أن هذه الشرطية لزومية؛ إذ لا فائدة معتد بها في الحكم الاتفاقي ههنا، والعلاقة المقتضية لزوم المعتبر عند أرباب العقول متفية كما لا يخفى، إلا أن يدعى اللزوم العرفي العادي بعد ما علم أن المصنف في صدد ذكر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات؛ فإن الفراع عن أحدها عرفا يستلزم حيثش شروع انصدي لسيان في الآخر. (عت)

لكثرتها^(١) ولخفة النصب فقال:

= فحيث لا يحتاج إلى عمة أخرى للتقديم؛ لأننا نقول: قل الكلام إليه، فنقول: م قدم المنصوبات على المجرورات في قوله: 'وأبواعه رفع ونصب وجر'؛ فلشارح تعرض به ههنا؛ ليكون ذلك وجه تقديم المنصوب عليه في قوله: وأبواعه رفع ونصب وجر.

ولخفة النصب لا يقال: أخفة إما تكون في أفراد النصب لا في مبحثه مع أن المقصود ههنا وجه تقديم مبحثها على مبحثها؛ لأننا نقول: نعم، لكن ما يلائم تقديم أفرادها على أفرادها كما مر، فالمناسب حينئذ أن يقدم مبحثها على مبحثها أيضا.

(١) أي كثرة أقسام المنصوبات ومباحثها بالنسبة إلى المجرورات، ولأن أصلها - وهي المفاعيل - مصاحبة مع أصل المرفوعات - وهو الفاعل - حتى يقع موقعه، فناسب ذكرها بعد ذكر المرفوعات. (حق)

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات، والمراد بـ "علم المفعولية" علامة كون الاسم مفعولا^(١).....

المنصوبات: إيراد المفرد بصيغة الجمع؛ للإشارة إلى تعدد المنصوبات، أي هذه باب المنصوبات، فيكون "المنصوبات" خبر المبتدأ المحذوف على سبيل الجواز بحذف المضاف الذي هو الباب، وإقامة المضاف إليه مقامه، ويحتمل أن يكون 'المنصوبات' مبتدأ وما بعدها خبرها، والضمير راجع إلى 'المنصوب' لا إلى 'المنصوبات'؛ لأن الضمير مفرد مذكر فلا يصح إرجاعه إليها. فإن قلت: لم لم يقل: هي، حتى يرجع إلى المنصوبات؟ قلت: لأن التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد؛ لأنها لو كانت معرفة فلا يخفى إما أن يكون المعرف مجموع الأفراد من حيث مجموع، أو كل واحد منها، أو بعض الأفراد دون البعض، لا سبيل إلى الأول؛ لأن المفعولية كالفاعلية ليست ثابتة بمجموع الأفراد من حيث المجموع؛ لأن مجموعها لم يقع مفعولا في شيء من التراكيب، ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنه يلزم أن يكون التعريف أعم من المعرف؛ لأن المعرف لو كان زيد مثلا فهو مبائن لعمره مثلا، مع أن التعريف يصدق على عمره وغيره أيضا، ولا سبيل إلى الثالث؛ لأنه يلزم أن لا يكون التعريف مساويا للمعرف حيثئذ، وأيضا يلزم الترجيح بلا مرجح؛ لأن نسبة كل واحد من الأفراد مساوية للآخر. لا يقال: كما لا يجوز التعريف للأفراد كذلك لا يجوز التعريف للفرد أيضا، وعلى تقدير إرجاعه إلى المنصوب يلزم التعريف للفرد؛ لأن المنصوب فرد واحد من المنصوبات؛ لأنها نقول: المنصوب كما يطلق على الفرد يطلق على جنس المنصوب وطبيعته أيضا، فالمراد منه ههنا جنس المنصوب وطبيعته لا فرد. لا يقال: كما يكون للواحد جنس وطبيعة فكذلك لجمع أيضا، فجاز إرجاع الضمير المؤنث إلى جنس الجمع وطبيعته؛ لأنها نقول: حيثئذ يلزم أن لا يكون التعريف جامعا؛ لأن فرد الجمع ثلاثة مثلا، فيكون قوله: ما اشتمل على علم المفعولية تعريف للطبيعة الجمعية، فلا يصدق على زيد في "رأيت زيدا"؛ لأنه لا يكون فرد الجمع، بل هو فرد لطبيعة الواحد. **شرحه:** من أن الضمير راجع إلى 'المنصوب' الذي في ضمن 'المنصوبات'، وأن المراد من الاشتمال على علم المفعولية هو أن يكون الاسم موصوفا به لفظا أو تقديرا أو محلا.

(١) أي من حيث إنه علامة كون الاسم مفعولا، فلا يتقضى تعريف المنصوب بمثل: "مسلمات ومسلمين" في "مررت مسلمات ومسلمين"؛ إذ الكسرة والياء في هذه الأمثلة وإن كانت علامة كون الاسم مفعولا، لكن ليست ملازمة بهذه الحثية في تلك الأمثلة. (عت)

حقيقة أو حكماً،^(١) وهي أربع:^(٢) الفتحة^(٣) والكسرة والألف والياء،^(٤) نحو: رأيت زيدا ومسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين.
كما في المفاعيل

فمنه أي من المنصوب،^(٥) أو مما اشتمل على علم المفعولية^(٦) المتعول المطلق سمي به؛ لصحة إطلاق.....

حقيقة أو حكماً: والمفعول الحقيقي كالمفاعيل الخمسة، فأنصب فيها علامة للمفعول الحقيقي، والمفعول الحكمي كالحال والتمييز واسم "إن" وغيرها، فأنصب فيها علامة للمفعول الحكمي.
وهي أربع إلخ لا يقال: كل واحد من الفتحة والكسرة يكون علامة للمضاف إليه أيضاً، فلا يكون علامة للمفعول حيث، كما في 'مررت بمسلمات' و'مررت بأحمد'؛ فإن الفتحة والكسرة فيهما ليست علامة للمفعول، بل للمضاف إليه؛ لأن 'مررت' مضاف إلى 'أحمد' و'مسميات' بواسطة حرف الجر بـ'نصا، كما في 'مررت بزید'؛ لأنما بقول: قيد احيثية معتر، فالامتياز بينهما بقيد احيثية، أي المراد بعلم المفعولية هو علامة كون الاسم مفعولاً من حيث إنما علامة كون الاسم مفعولاً، ففي المثالين المذكورين يكون علامة ذات المفعول بدون وصف مفعولية، فإذا عرفت ذلك فضمير 'هي' راجع إلى المطلق لا المقيد، يعني علامة كون الاسم مفعولاً لا من حيث إنه مفعول. ويصح إرجاعه إلى المقيد، لكن المراد من الكسرة والفتحة والألف والياء من حيث إنما في المفعول بوصف المفعولية. **أي من إلخ.** والأول باعتبار أنه هو المقصود بالدات، والثاني باعتبار أنه قريب.

(١) [كما في الملحقات بالمفاعيل] قد قسمه النحاة منصوب إلى قسمين، قسم: هو أصل في نصب، وهو المفاعيل الخمسة، وقسم: هو محمول عليه من الحال والتمييز والمستثنى وغيره بالتعميم؛ لدخول القسمين في التعريف. (عت)

(٢) هذه الأربعة متصفة بكونها علم المفعولية إذا كانت متصلة باحيثية المذكورة. (عت)

(٣) التي لم يعتبر قيامها مقام شيء آخر، فلا يرد طرد التعريف بنحو: "مررت بأحمد". (ج)

(٤) اعتبر قيام كل منها مقام الفتحة، فلا يرد على النصد نحو: مررت بمسميات ومسمين ونحو: جاءني الريدان. (جما)

(٥) يعني الصمير راجع إلى 'المنصوب' المذكور في ضمن 'المنصوبات' موافقا لصمير 'هو' في قوله: "هو ما اشتمل"، وهو المناسب باعتبار جعل المقسم موافقا لما جعل معرفاً. (عت)

(٦) لتوافق ضمير "اشتمل" الراجع إلى 'ما'، وهو المناسب باعتبار قرب المرجع. (عت)

صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو في أو مع أو اللام، بخلاف المفاعيل
 الإضافة للبيان
 الأربعة الباقية؛ فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها^(١) إلا بعد تقييدها بواحدة
 منها، فيقال: المفعول به أو فيه أو معه أو له،.....

صيغة المفعول عليه: أي عنى المفعول اللغوي الذي، بالفارسية: كرده شده؛ لأن 'ضرباً' في 'ضربت ضرباً' مفعول للمتكلم، بخلاف المفاعيل الباقية؛ فإنها ليست مفعولاً للمتكلم، فلا يصح إطلاق 'المفعول' عليها، وإذا عرفت ذلك فلا يرد أنه إذا لم يصح إطلاق صيغة المفعول على المفاعيل الباقية فلم يكن النصب فيها علامة المفعولية؛ لأن عدم إصلاق المفعول اللغوي عليها لا ينافي إطلاق المفعول الاصطلاحي عليها.

قيل: يصح إطلاق صيغة المفعول اللغوي على المفاعيل الباقية أيضاً مثل: كرهت كراهتي، وضربته تأديباً؛ لأن الكراهة والتأديب في 'كراهتي' و'تأديباً' مفعول للمتكلم، وكذلك قولنا: فعلت الضرب وتأديب. وأجيب بأن إطلاق المفعول اللغوي على أفراد المفعول المطلق لازم، وأما إطلاقه على أفراد المفاعيل الباقية فغير لازم، بل إطلاق المفعول اللغوي على الأربع بالنسبة إلى بعض أفرادها دون البعض، فالفرق بينهما بالنزوم وعدمه، فظهر من هذا الجواب وجه إيراد 'المطلق' فيه وعدم إيراده في المفاعيل الباقية؛ لأنه يصح إطلاق صيغة المفعول اللغوي على مطلق أفراد المفعول المطلق، ولكن لا يصح إطلاق صيغة المفعول اللغوي على جميع أفراد المفاعيل الباقية، كما في 'ضربت زيداً'؛ فإن 'زيداً' لا يكون مفعولاً لغوياً للمتكلم. فإن قلت: صحة إطلاق المفعول على انضرب مثلاً باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه؛ فإنك تقول: فعلت الضرب، وهذا الاعتبار هو مفعول به لا مفعول مطلق، قلت: المفعول في اللغة: ما يصح وقوع الفعل عليه، وجميع أفراد المفعول المطلق كذلك حتى 'فعلت فعلاً'. بخلاف المفاعيل الأربع؛ فإنه ليس في جميعها كذلك، وأما القول أن تعلق الفعل به يستلزم التسلسل فدفعه واضح على أنه، كذا ذكره مولانا عس.

إلا بعد تقييدها إلخ: قيل: لا بد أن يصدق عليها المفعول اللغوي أيضاً، وإلا يزم صدق المقيد بدون المطلق، وهو باطل، لا يقال: الكلام في الإطلاق فلا نسلم بطلان المقيد بدون المطلق؛ لأننا نقول: مبنى جواز عدم صدق المطلق على تقدير جواز صدق المقيد إنما يكون على عرفهم مع أن الكلام في صحة الإطلاق المستفاد من قوله: "فإنه لا يصح إطلاق صيغة إلخ". فالجواب: أما لا نسلم ذلك، بل اللازم حينئذ هو صدق المقيد بدون المقيد الآخر، وذلك لأن المطلق - وهو بالفارسية: كرده شده - أعم من أن يكون نفسه بأن يكون نفس الشيء مفعولاً =

(١) أي لا يصح إطلاق صيغة المفعول اللغوي عليها، فلا ينافي إطلاق المفعول العربي على الخمسة. (عبد الغفور)

وهو أي المفعول المطلق **اسم ما فعله فاعل فعل**، والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به

بحيث يصح إسناده إليه، لا أن يكون مؤثرا فيه موجدا إياه،
 فيها أو إثبات

= أو كان مفعولا في المكان أو في الزمان أو لأجله أو عليه، كما في المفعول به، فجميع ذلك أفراد الصيغة المذكورة، فإيراد من قوله: 'لا يصح إصلاق صيغة المفعول' هو المفعول الذي كان المفعول - يعني كرده شده نفسه، فهو مقابل للمفاعيل الباقية، فلا يكون صدقها مستلزما بصدق هذا المقابل، وكس المطلق موجود فيها لا محالة. ويمكن إحوال عنه بوجه آخر بأن "مع" و"له" و"فيه" و"به" في المفاعيل الباقية لا يكون قيما، حتى يلزم صدق المفيد بدون المطلق، بل هذه الأمور معيرة في نفس الأمر أي معيرة للعام، وهو المفعول.

فاعل فعل والفاعل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما؛ ليدخل "ضربا" في "ضرب ضربا" على صيغة المجهول، فإذا قيل: "ضرب زيد ضربا" على صيغة المجهول فيكون "زيد" حيث فاعلا حكما. لا يقال: يأتي عن هذا التعميم قوله: "قيامه به"؛ لأن في المفعول ما لم يسم فاعله يكون الوقوع لا القيام؛ لأننا نقول: المقصود هو قيام المفعول المطلق بالفاعل، ومفعول ما لم يسم فاعله عليه وقوع الفعل لا وقوع المفعول المطلق، فلا مسافة بينهما حيث لا يقال: قيامه به يستلزم قيام الفعل به فيما نحن فيه، فيبرم ما مر من الإساءة المذكورة؛ لأننا نقول: إن لزوم غير معتبر. ثم اعلم أن تعميم الفاعل عن الحقيقي والحكمي مذهب محمد المحشي مولانا عبد قدس سره، وقال مولانا عص: لا يحتاج إلى هذا التعميم؛ لإدخال "ضربا" في قوسا: 'ضرب زيد ضربا' على صيغة المجهول؛ لأنه لما قال الشارح: والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح إسناده إليه لا أن يكون مؤثرا فيه موجدا إياه، لا يرد "ضربا" في "ضرب زيد ضربا" على صيغة المجهول؛ لأن زيدا في المثال المذكور يصير مصروبا، فلا يكون زيد موجدا للمصروبية، بل يصح إسناد المضروبية إليه، فحيث لا يحتاج إلى التعميم المذكور.

أقول: يجب تعميم الفاعل عن الحقيقي والحكمي؛ لإدخال 'ضربا' في 'ضرب زيد ضربا' على صيغة المجهول، حتى يقال: يصح إسناد الفعل إلى الفاعل؛ لأن بدون التعميم كيف يصح أن يقال: أسد الفعل إلى الفاعل، لكن يحتاج لإدخال 'ضربا' في 'ضرب زيد ضربا' إلى شيئين، أحدهما: التعميم المذكور، وثانيهما: جعل الفعل على القيام المذكور لا معنى الإيجاد، أما قوله: 'مت زيد موتا' وأمثاله إنما يحتاج إلى الثاني فقط كما لا يخفى على المتأمل. **يصح إسناده إلخ** أي على تقدير أن يكون الإساءة بطريق الإثبات، أو المراد أن الإساءة أعم من أن يكون بطريق النفي أو الإثبات، فلا يرد الإشكال على قولنا: ما ضربت ضربا شديدا.

(١) كما ذهب إليه بعضهم، فيشكل عليه دخول الأمثلة الآتية. (عبد العمور)

فلا يرد^(١) عليه مثل: مات موتاً، وجسم جسامته^(٢) وشرف شرفاً^(٣) وإنما زيد لفظ الاسم؛ لأن ما فعله الفاعل هو المعنى^{على التعريف}^(٤)، والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه المصادر كلها،

فلا يرد إلخ: وكذلك لا يرد مثل: قال زيد قولاً.

وإنما زيد لفظ إلخ: وهو اسمى نادراً؛ ليكون الكلام على سبيل الحقيقة، وإلا لا يحتاج إليه؛ لأنهم يطبقون صفات المدلولات المصاحبة على الدال تحوراً، وبالعكس أيضاً، فيطبقون على لفظ الضرب في 'ضربت ضرباً' أثر فاعل الفعل تحوراً، كما يقولون ذلك في المفاعيل الباقية؛ لعدم زيادة لفظ الاسم فيها، واكتفاء المفاعيل الباقية على المفعول المطلق في زيادة نغمة الاسم لا ينافي ذلك، وقال بعض الشارحين: وإنما قدر 'الاسم' ههنا دون المفاعيل الباقية؛ لأنها تحتاج إلى تقديره ههنا دون المفاعيل الباقية؛ لأنه لو لم يقدر ههنا، فيصدق التعريف على 'ضرب' الثاني في قولنا: ضرب ضرب زيد؛ فإن 'ضرب' الثاني يصدق عليه أنه ما فعله فاعل فعل مذكور، معناه: لأن ما فعله الفاعل هو الحدث، والفعل يشتمله، ولكنه ليس باسم فيخرج به، ورد ذلك بأنه حينئذ يشكل على 'ضارب' الثاني في قولنا: زيد ضارب ضارب مع أنه اسم.

لا يقال: المراد بـ'ضرب' الثاني إما لفظه أو مدلوله الذي هو الضرب، وأياً ما كان لا حاجة إلى لفظ 'الاسم'، أما إذا كان المراد به لفظه فلا لأنه لم يصعبه فاعل الفعل المذكور؛ لأن فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب، وأما إذا كان المراد منه مدلوله الذي هو الضرب؛ فلا أنه مفعول مصق، فلا يصح الاعتراض عليه؛ لأننا نقول: المراد هو الثاني، ولا نسلم أنه مفعول مطلق، وإنما يكون كذلك لو عبر عنه بلفظ الاسم، وأما إذا عبر عنه بالفعل فلا يكون مفعولاً مطلقاً. **ويدخل فيه المصادر إلخ:** أي سواء كان فعله مذكوراً أو لا، فقوله: "مذكور" يخرج ما ليس فعله مذكوراً، ثم المراد بالمدكور أعني من أن يكون لفظاً أو تقديراً، فيدخل فيه مثل: سقياً ورعيماً.

(١) فإن كل واحد من الموت والجسامة والشرف هو المفعول القائم بالفاعل، لا تأثير للفاعل فيه، وإنما يؤثر فيها هو الله تعالى، أما في غير أموت فظاهر، وأما في الموت فعلى قول من يقول: إنه وجودي، قال الله تعالى: ﴿حَسْبُ أَمْوَاتٍ وَأَحْيَاءُ﴾ (المث. ٢) وأما على قول من يقول: إنه عديمي، فلا مؤثر فيه أصلاً، وخلق الموت والحياة بمعنى قدر الموت والحياة. (عل)

(٢) بالفارسية: بزرگ شد بزرگ شدنی، یعنی قوی بیکل شد قوی بیکل شدنی. (أبو البقاء)

(٣) بالفارسية: بزرگ شد بزرگ شدنی، یعنی بلند مرتبه شد بلند مرتبه شدنی. (بقا)

(٤) والمراد من هذا المعنى هو الحاصل بالمصدر الذي هو أثر مرتب على الحدث والتأثير، لا التأثير نفسه؛ إذ المفعول المطلق هو الأثر، والمصدر يطلق على كل مهمل، صرح به السيد الشريف - قدس سره - في حواشي "المتوسط". (جمال)

مذكور صفة للفعل، وهو أعم من أن يكون مذكورا حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه، نحو: ضربته ضربا، أو حكما كما إذا كان مقدرا، نحو: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابِ﴾^(١) أو اسما^(٢) فيه معنى الفعل، نحو: ضارب ضربا، وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما، نحو: الضرب واقع على زيد، **بمعناه** صفة ثانية للفعل، وليس المراد به أن الفعل^(٣) كائن بمعنى ذلك الاسم؛ فإن معنى الاسم جزء معناه، بل المراد أن معنى الفعل مشتمل^(٤) عليه اشتمال الكل على الجزء،

فصرب الرقاب أي فاصربوا ضرب الرقاب؛ فإنه كلام من كلام الله تعالى وقع في حق الكفار. أو **اسما فيه إلح** عطف على قوله: 'مذكور'، يعني أن الفعل المذكور يشتمل المصدر اسقوط وامقدر والاسم؛ لأن المراد أعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع، كذا ذكره مولانا عص، وهذا كان قوله: "أو اسما فيه معنى الفعل" معطوفا على 'مذكور' في قوله: وهو أعم من أن يكون مذكورا حقيقة، يكون معناه: أو اسما فيه معنى الفعل حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه أو حكما كما إذا كان مقدرا. **اشتمال الكل إلح** فمعنى قوله: 'معناه' أن معناه التصمي، معناه المطابقي، لا أن معناه المطابقي بمعناه، ويلائم به تفسير شارح، ويحتمل عبارة المصنف تفسيره فلا חדشة؛ فإنهم جمعوا فساد التعريف قرية، وبداهة فساد أولي أن يكون قرية عليه، فلا يرد أن حمل الألفاظ في التعريف على طاهره واجب. قيل: هذا التعريف لا يصدق =

(١) بالفارسية: بزنيديان زون گردنها یعنی گردن زنيديان. (بقا)

(٢) [عطف على "مقدرا"؛ فإن الفعل هناك مذكور في ضمن الاسم، فيكون مذكورا حكما. (عبوي)] الظاهر أنه عطف على قوله: 'مقدرا'، فيكون الاسم الذي فيه معنى الفعل قسما من الذكر الحكمي للفعل، وقيل: عطف على قوله: 'مذكورا حقيقة' يعني أن الفعل المذكور يشمل الفعل الملقب أو المقدر والاسم، هو خلاف الظاهر، وفيه ترك العطف من القريب إلى البعيد بلا ضرورة. (جمال)

(٣) لاشتمال الملزوم على اللازم أو غيره.

(٤) م يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم، وإلا لخرج مثل: جئت جسة، بل أراد أنه ذكر الاسم من حيث إنه بيان للجزء ومتحد معه. (عبد الغفور)

فخرج به مثل "تأديبا" في قولك: ضربته تأديبا؛ فإنه وإن كان مما فعله فاعل فعل

متصلة

مذكور،

= عنى المفعول المطلق الوعي والعددي؛ لأن معناهما رائد على معنى الفعل، فلا يكون معنى الفعل مشتملا عليه، وأجيب بأن المراد من 'اشتمال الفعل معناه' أعم من أن يشتمل معناه المصاقي أو التضمني فهو مشتمل لمعناه التصمي. قيل: هذا التعريف لا يصدق على "أنواعا" في قولنا: ضربت أنواعا، وأجيب بأن معناه ليس أن معنى الفعل مشتمل على مفهوم المفعول المصق، بل المراد: أن معناه مشتمل على أفرادها، فلا إشكال حينئذ؛ لأن أفراد الأنواع في قولنا: ضربت أنواعا، هي أفراد الضرب، ويشتمل معنى الفعل أفرادها، وهذا الجواب اندفع الاعتراض الوارد عنى المفعول المطلق الوعي والعددي أيضا؛ لأن أفراد المفعول المطلق الوعي والعددي هي أفراد الجبوس، ومعنى الفعل يشتمل أفرادها.

قيل: هذا التعريف لا يصدق عنى المفعول المطلق الذي يكون في عاميه معنى الفعل مثل: صربي صربا؛ فإن معنى الفعل ليس مشتملا عنى معناه، بل عيه، فالأولى أن يعمم عن الحقيقي والحكمي. وأورد هذه امناقشة مولانا عص بكلام لا يناسب الشارح الفصيح المدقق حيث قال: عفل اشارح عما ذكر أن الفعل أعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل؛ فإنه قد يكون معنى الفعل عين المفعول المطلق، ولا يكون مشتملا عيه اشتمال الكل على الجزء إذا كان مصدرا. والحواب عنه بأن المصدر في قوة 'أن' مع الفعل، فيكون قولنا: 'ضربي' بمعنى أن أصرب. لا يقال: إذا كان المصدر في قوة 'أن' مع الفعل فيكون اندي هو مفعول مطلق أيضا في قوة 'أن' مع الفعل، فحينئذ لا يكون معنى الفعل مشتملا عنى معناه؛ لأننا نقول: ليس مطلق المصدر في قوة 'أن' مع الفعل، بل المصدر العامل في قوة 'أن' مع الفعل. إن قلت: هذا التعريف لا يصدق على 'ساتا' في قولنا: أثبت الله ساتا؛ لأن 'أثبت' لا يشتمل معنى انسات، بل يشتمل معنى الإنسات الذي هو المصدر المتعدي. قلت: المراد أن معنى الفعل مشتمل على نفس المفعول المطلق أو على ملزومه؛ فإن الإنبات ملزوم النبات.

قيل: هذا التعريف لا يصدق عنى 'صوت حمار' في قولنا: مررت به فإذا له صوت صوت حمار؛ لأن معنى الفعل - وهو صوت ريد - لا يشتمل صوت الحمار، وحواب: أنه من قبيل تسمية المشبه به باسم المشبه، أي يصوت صوتا كصوت حمار، فالمفعول المطلق هو الصوت المشبه لا المشبه به، فحينئذ لا يرد الإشكال على قولنا: ضربته صرب الأمير؛ أيضا؛ لأن معناه: ضربته ضربا كضرب الأمير، وكذا لا ينتقض التعريف على 'سوطا' في قولنا: ضربته سوطا؛ لأنه أيضا مفعول مطلق مجازي من قبيل تسمية لازم الشيء باسم ذلك الشيء، أو نقول: المصدر حقيقة هو المحدوف لا المذكور، وإصلاق المصدر عيه؛ نيباته عن المحدوف، أي صرته صرب سوط، أي ضربته ضربا كضرب سوط.

لكنه ليس مما يشتمل^(١) عليه معنى الفعل، وكذلك خرج به^(٢) مثل: "كراهي" في نحو: كرهت كراهي؛ فإن للكراهة اعتبارين،

ليس مما يشتمل إلخ: قال مولانا عرص: إن معنى الفعل يشتمل معناه؛ لأن التأديب هو عين الضرب وبالعكس. وقال مولانا عبد كلاما يدفع به كلام مولانا المذكور، وهو أن الضرب وإن كان هو التأديب بحسب الحقيقة، لكن لم يذكر التأديب من حيث إنه هو الضرب، بل ذكر من حيث إنه علة له، والحاصل أن التأديب وإن كان عين الضرب بحسب التحقق الخارجي إلا أن مفهوم الفعل لا يكون مشتملا على معنى "تأديبا"؛ لأن معنى الضرب غير معنى التأديب وإن كانا متحدين في الخارج، فإذا قلنا: الإنسان باطق، فمفهوم 'الإنسان' غير مفهوم 'الباطق' مع كونهما متحدين في الخارج. لا يقال: قد قلوا: إن الضرب سبب التأديب فكيف يصح ما ذكره مولانا عبد من أنه لم يذكر التأديب من حيث إنه هو الضرب، بل ذكر من حيث إنه علة له؛ لأننا نقول: الضرب سبب له في الخارج، والتأديب سبب له بمعنى أنه علة غائية له؛ كذا قالوا، فلا منافاة.

ويمكن أن يقال في دفع الشبهة المذكورة: إن المراد من التأديب في قولنا: 'ضربته تأديبا' هو التأديب من قبيل ذكر المنزوم وإرادة اللازم، فلا يكون التأديب عين الضرب؛ لأنه صفة المنضروب، بخلاف التأديب، لا يقال: فيرم حينئذ أن يكون المفعول له هو 'تأديبا' لا تأديبا، مع أنه لا يصح أن يقال: ضربته تأديبا؛ لعدم شرط حذف اللام من المفعول به حينئذ؛ لأن فاعل الفعل هو المتكلم، وفاعل التأديب هو المنضروب؛ لأننا نقول: وإن لم يصح أن يقال: ضربته تأديبا، ولكن يصح أن يقال: ضربته لتأديب، نعم، حذف اللام يجوز منه إذا أقيم المنزوم مقام اللازم بأن يقال: ضربته تأديبا؛ لوجود شرط حذف اللام حينئذ.

خرج به إلخ: أي بقوله: 'معناه' لا بقيد رائد، وهو أن يكون المفعول المطلق بيانا للفعل، كما أخرجه بعض الشارحين به. **للكراهة اعتبارين** أي للكراهة التي في "كراهي" اعتبارين، لا "لكراهي" اعتبارين، فواحد من الاعتبارين: كون الكراهة بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور، واشتق منها فعل أسند ذلك الفعل إلى الفاعل، فيكون الفعل مشتقا والكراهة مشتقا منه، والاعتبار الآخر كون الكراهة بحيث وقع عليها فعل الكراهة، =

(١) أي ليس مما يقصد اشتغال معنى الفعل عليه ويعتبر، وليس المراد أنه لا يشتمل عليه معنى الفعل أصلا، يدل على ذلك قول الشارح - قدس سره - في بحث المفعول به: زمان الضرب والتأديب واحد؛ إذ لا معاصرة بينهما إلا بالاعتبار. (جمال)

(٢) فيه رد على الشيخ الرضي حيث قال: يبطل هذا أحد بنحو: كرهت كراهي وأحسنت حيي وأبعصت بعضي؛ بناء على أن المنصوبات مفعول بها، وربما يدفع ذلك بأن المراد اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور. (عت)

أحدهما: كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور، واشتق منها فعل أسند إليه، ولا شك أن معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ.

وثانيهما: كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة، فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول كما في قولك: كرهت كراهة، فهو مفعول مطلق، وإذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك: كرهت كراهي، فهو مفعول به لا مفعول مطلق؛ إذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار،

= فمعناه على الاعتبار الأول بالفارسية: مكروه شرم من مكروه شرمي، وعلى الاعتبار الثاني: مكروه شرم من مكروه شرمي را. فإذا عرفت هذا التفصيل فلا يرد أن كلام الشارح من قوله: "فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول" يدل على أن في "كرهت كراهي" اعتبارين لا في "كرهت كراهة" مع أن قوله: فإن للكراهة اعتبارين إلخ يدل على أن في "كرهت كراهة" اعتبارين.

فإذا ذكرت: أي 'كراهي' بعد الفعل بالاعتبار الأول أي بملاحظة المعنى الأول في "كراهي" كما يكون اعتبار المعنى الأول في "كرهت كراهة" على سبيل الحقيقة؛ لأن الكراهة بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل أسند إليه، فيكون الفعل مشتقا حينئذ والكراهة مشتقا منه، فيكون "كراهي" مفعولا مطلقا حينئذ، فمعناه بالفارسية: مكروه شرم من مكروه شرمي خود يعني مكروه شرمي خود مكروه شرم من مكروه شرمي دیگری، فيكون مفعولا مطلقا لاتحاد الكراهيين ذاتا. فإذا عرفت هذا مع ما ذكرنا في الحاشية السابقة، فلا يرد أنه إذا اشتق منها فعل، فلا بد أن يكون الفعل مشتقا و"كراهي" مشتقا منه مع أنه ليس كذلك، بل المشتق منه هو الكراهة، وأيضا لا يرد أنه لا بد أن يقول: كما في قولك: كرهت كراهي" موضع قوله: 'كما في كرهت كراهة'. ثم اعلم أن تذكير الضمير في قوله: "فهو" في الموضعين يشعر بأن يقرأ "فإذا ذكرت" بفعل الخطاب في الموضعين، ولكن لو قرئ "ذكرت" بصيغة المؤنث لكان له وجه، فلا ينافي الضمير المذكور، كما لا يحفى على المتأمل.

فهو مفعول به. فمعناه بالفارسية: مكروه شرم من مكروه شرمي خود، فيكون مفعولا به؛ لتغاير الكراهيين حينئذ بالذات، وعكس دفع القصص عبارة أخرى بأن يقال: المراد ما فعده فاعل فعل باعتباره أن يكون أثرا لذلك الفعل، ولا شك أن "كراهي" ليس أثر الكراهة المذكورة، بل هو أثر الفعل الآخر وقع عليه، وإن قصد بـ "كراهي" ما يكون أثرا لهذا الفعل كان مفعولا مطلقا، ويظهر الفرق لك بين قولنا: كرايت داشتيم كرايت داشتيم خود، وقولنا: كرايت داشتيم كرايت داشتيم خود فاعلم هذا محل فإنه دقيق؛ فإنه خفي على موالي هذا الزمان.

بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به، فخرج بهذا الاعتبار عن الحد، وانطبق الحد^(١) على المحدود جامعا ومانعا.^(٢)

وقد يكون المفعول المطلق **للتأكيد**^(٣) إن لم يكن^(٤) في مفهومه زيادة على ما يفهم^(٥)
من نوع أو عدد

هذا الاعتبار أي باعتبار كونه مفعولا به. وانطبق الخ وقوه. 'جامعا ومانعا' إشارة إلى أن انقضى عني 'كراهي' في 'كراهت كراهي' وارد جمعا ومانعا، كما لا يخفى.

للتأكيد أي تأكيد ما هو المسد حقيقة، كقوت: صرت ضربا؛ فإنه تأكيد 'الضرب' المدلول عليه بـ 'ضربت'، لا تأكيد الرمان والإسداد، أيضا هو قيل: إنه لتأكيد الفعل، فهو مسامحة؛ لأن امتداد من الفعل هو المجموع لا الحدث فقط، فعلى هذا قوه: 'على ما يفهم من الفعل' بمعنى: على الحدث الذي يفهم من الفعل، فلا يرد أن كلامه يشعر بأن كل ما يفهم من الفعل يفهم من المصدر مع أنه ليس كذلك.

قد مولانا عص: قوله: 'للتأكيد إن م يكن في مفهومه إلخ' أي لتأكيد العامل باعتبار تمام معناه إذا كان مصدرا، أو معصه إذا كان غيره مثل: صرت ضربا، ويلزم مما ذكره أن يكون مثل: 'صرت ضربا في الرمان الماضي' مفعولا مطلقا للتأكيد. ثم اعلم أن التأكيد إما يكون لأمرين: إما لدفع توهم السهو أو التجور؛ فإنه إذا قيل: 'ضربته' يتوهم أن الضريبة من المتكلم على سبيل السهو، ثم إذا قيل: 'ضربا' م يتوهم ذلك، وأيضا جار أن يكون القول بـ 'ضربته' على سبيل التجور بأن المتكلم لم يضربه، ولكن أمره بالضرب، فقال: 'ضربته' مجرد الأمر بالضرب تجوزا، ثم إذا قيل: 'ضربا' لا يتوهم ذلك.

(١) لأن 'كراهي' في ذلك المثال هو خرج مصدق م يكن الحد جامعا، ولو دخل مطلقا لم يكن مانعا.

(٢) لخروج 'تأدينا' و'كراهي' بالاعتبار الثاني، ودخوله بالاعتبار الأول. (عل)

(٣) أي تأكيد الفعل، قال الشيخ. وهو في الحقيقة تأكيد لدنك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيد الفعل توسعا، فقولك: 'صرت' بمعنى أحدثت ضربا، فلما ذكرت بعده 'ضربا' صار معنى قولك: أحدثت ضربا ضربا، فظهر أنه تأكيد لمصدر المضمون وحده، لا الإسداد والزمان اللذين يتضمنهما الفعل. (جمال)

(٤) المصدر المعروف بلام احسن إن كان للتأكيد وجب تخصيص الريادة بما يعيد التنوع والتعدد، وإن كان بسوء وجب أن يقال بدل قوله: "على بعض أنواعه": على الزيادة غير العدد. (عبد الغفور)

(٥) إما من نفس المصدر أو بانضمام أمر.

من الفعل، والنوع إن دل على بعض أنواعه، والعدد إن دل على عدده،^(١) مثل: جلست جلوسا للتأكيد، وجلسة بكسر الجيم للنوع، وجلسة بفتحها للعدد. فالأول أي الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه دال على الماهية المعرأة عن الدلالة على التعدد، والثنية والجمع يستلزمان التعدد، فلا يقال: جلست جلوسين أو جلوسات، إلا إذا قصد^(٢) به النوع أو العدد،^(٣) بخلاف أخويه اللذين هما للنوع والعدد، نحو: جلست جلستين وجلسات، بكسر الجيم أو فتحها.

بعض أنواعه: أي أنواع الفعل أو على جميع أنواعه، فالتقصود ليس بحصر، لكنه ذكر أقل مرتبة النوع؛ لأنه لا بد في وجود المفعول المطلق النوعي وجود بعض النوع، كما لا بد في تحقق التنارع من وجود الفعبيين، فاندفع ما قيل: إنه يخرج المفعول المطلق الذي يدل على جميع الأنواع، كما في قولنا: ضربت ريذا بجميع أنواع الصرب أو ضربت كل أنواع الصرب أو ضربت كل الصرب، ويجاب أيضا بأن المراد هو الدلالة على بعض أنواعه، فإذا دل على بعض أنواعه فيدل على جميع أنواعه أيضا، فلا يخرج المفعول المطلق الذي دل على جميع أنواعه، واعلم أن الدلالة على نوع الحدث قد يكون بذاته، كما في 'جلست جلسة'، وقد يكون صفة مثل: ضربت ضربا شديدا.

إن دل على عدده أي وحدته أو كثرته، سواء كان العدد مفهوما من المصدر، نحو: صبرته ضربين، أو من صفة، نحو: ضربته ضربا كثيرا. **دال على إلخ** أي هو دال على الماهية المطلقة أي على الماهية المطلقة المعرأة عن الدلالة على التعدد، وإلا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل، بخلاف الثنية والجمع؛ فإنهما يدلان على الماهية المقيدة بالتعدد، وإنما تعرض بالدلالة ولم يقل: لأنه دال على الماهية المعرأة عن التعدد كما هو الظاهر؛ إشارة إلى نفي الإشعار عنه على اتعدد فضلا عن أن يكون اتعدد مدلوله، كما في الثنية والجمع. **إلا إذا قصد به إلخ** وليس هذا استثناء من قوله: "فالأول لا يثنى ولا يجمع"؛ لأنه إذا قصد به النوع والعدد لا يكون حينئذ للتأكيد، فهو استثناء من قوله: 'فلا يقال: جلست جلوسين أو جلوسات'.

(١) سواء دلت الصيغة بنفسها على العدد، أو بضم أمر.

(٢) فذلك المثال حينئذ يكون من القسم الثاني أو الثالث، فصح أن يثنى ويجمع.

(٣) لا يكفي في قصد تعدد المصدر تجدد الأمثال من غير تحلل ما يقابله، فهو قام ريد دائما ولم يجلس في تلك الأوقات كان ذلك قياما واحدا. (عبد الغفور)

وقد يكون^(١) المفعول المطلق **بغير لفظه** أي مغايرا للفظ فعله، إما بحسب المادة مثل: **قعدت^(٢) جلوسا**، وإما بحسب الباب، نحو: أنبت الله نباتا،^(٣) وسيبويه يقدر له^(٤) عاملا من بابه،^(٥) أي **قعدت وجلست جلوسا**، وأنبت الله فنبت نباتا.

وقد يكون إلخ: ولقائل أن يقول: لا احتياح إلى ذكره بعد ما قال: 'بمعناه' في تعريفه؛ لأنه إذا كان معناه فهو مفعول مصبق، سواء كان موافقا للفظ فعله أو مغايرا له، والجواب بأنه إنما أوردته؛ ليعلم أن المفعول المصبق الذي هو موافق للفظ فعله فهو كثير عما هو مغاير للفظ فعله؛ لأن كلمة 'قد' للتقليل، ويمكن اجواب أيضا بأن إيراده لرد مذهب سيبويه؛ لأنه ليس بقائل بالتغاير المذكور، كما ذكره بقوله: "وسيبويه يقدر".

أي معايرا وإنما فسر الغير بالمغاير؛ لأن قوله: 'غير لفظه' يحتمل أن يكون بمعنى بدون لفظه؛ لأن 'الغير' جاء هذا المعنى، ولا يجوز أن يراد هذا المعنى منه؛ لذكر المذكور في تعريف. **إما بحسب المادة:** أي إما معايرا بحسب المادة ومتحدا بحسب الباب، لا يقال: لا يكون 'قعدت جلوسا' متحدا بحسب الباب؛ لأن 'قعدت' من مضموم العين و'جس' من مكسور العين؛ لأنما نقول: المعتبر في الاتحاد بحسب الباب أن يكون كلاهما من الثلاثي المجرد؛ لأن أبواب الثلاثيات المجردة كلها يكون بابا واحدا، على أن المقصود هو الاتحاد في الماضي، وإن كان الاختلاف في المضارع، ومعنى المغايرة بحسب الباب: أن يكون أحدهما من المجرد والآخر من المريد، كما في 'أنبت الله ساتا'، أو نقول: المراد هو امغايرة بحسب الباب، سواء كان معايرا بحسب امادة أم لا، كما في مقديه، وهو 'أنبت الله ساتا'.

قيل: كلام الشارح يشعر بأن معنى القعود عين معنى اجبوس في 'قعدت جلوسا' مع أن القعود هو أن يكون من القيام واجبوس هو أن يكون من النوم، فبينهما فرق معنى، والجواب: أن هذا مبني على مذهب من لم يفرق بينهما. **أي قعدت وجلست:** فإن أحدهما تأكيد للآخر، فلا يرد أن يراد أحدهما مستدرك؛ فإن كليهما معنى واحد، بخلاف "أنبت الله فنبت نباتا"؛ لعدم صحة المعنى بلا تقدير "نبت" كما لا يخفى.

(١) 'قد' ههنا للتقليل بالإضافة إلى ما كان بلفظه. (عبد الغفور)

(٢) قد يفرق بين القعود والجلوس بأن القعود للقائم والجبوس للنائم. (عبد الغفور)

(٣) فإنه مصدر 'نبت'، فجعل منصوبا — 'أنبت'؛ بما لأنه في ضمه؛ لأن معنى 'أنبت' جعله ذاتا نبت وأنه مصنوع به، أو لأنه جعل بمعنى 'إنسات'، وفيه تأمل، وقيل: إنه بمعنى التسيب كالتسليم، وقيل: إنه ليس من هذا الباب؛ لأنه مغير إنبات. (عبد الغفور)

(٤) أي لمصدر يعاير لفظ فعله بحسب المادة أو الباب. (جمال)

(٥) وفيه أن الأصل عدم التقدير، وأن التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى: **يَسْخَرُونَ لَكَ السَّمَكُ** (ن عر ١٧٦) أي نصرا قليلا. (عبد الغفور)

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق؛ لقيام قرينة حوازا، كقولك لمن قدم من سفره: خير مقدم أي قدمت قدوما خيرا مقدا، فخير اسم تفضيل، و مصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه.

ووجوبا أي حذفوا واجبا سماعا أي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها، نحو: سقيا أي سقاك الله سقيا، ورعيا أي رعاك الله رعيا، وخيبة أي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة إذا لم ينل ما طلب، وحدها أي جدد جدها،
 هذه كلها دعاء
 نداءت
 دعا عليه بالذل
 جددك الله جدها

لصام قرينة وقد مر ما فيه من أن اللام للوقت لا للأجل، والقرينة ههنا هي خير مقدم من قدم من سفره. ومصدريته باعتبار الموصوف الخ وهو "قدوما"؛ لأن الصفة والموصوف شيء واحد حقيقة، ولكن أقيم الصفة مقامه، وتسميتها بالمفعول المطلق محاربا. لا يقال: كلام الشارح يشعر بأن المفعول المطلق لم يكن إلا المصدر مع أنه ليس كذلك، كما إذا قيل: ضربت أنواعا وأنوع الصرب؛ لأننا نقول: المفعول المطلق ههنا في الحقيقة هو أفراد الأنواع لا مفهوماتها، وأفرادها هي أفراد الصرب، وهي مصادر. لا يقال: إن الموصوف لا يكون إلا ذاتا مع أن قوله: "قدوما" وصف، فلا يصح أن يكون موصوفا؛ لأننا نقول: الصفة بمعنى الصفة النحوي جاز أن يكون موصوفا صفة، بخلاف الصفة بمعنى القائم بشيء.

اسم التفضيل الخ لأن اسم التفضيل إذا أضيف إلى شيء فهو حينئذ بعض من المضاف إليه ومن أفرادها، لا يقال: أظهر أن يقال: لأن اسم التفضيل له حكم الموصوف أو ما أضيف إليه، ليتم التعريف. لأننا نقول: لما كان بين الصفة والموصوف اتحاد بالذات استعني عن التصريح بآجره الأول، وكان المدعى هو آجره الثاني؛ فلما أورده فقط. سماعا: صفة بعد صفة، حذف ياء النسبة وحذفها كثير بينهم.

من خاب الرجل خيبة أي هي من هذا الوادي، لا معنى أن 'خيبة' مشتقة من 'خاب' حتى يكون كلامه على مذهب الكوفيين، وما ذكرنا لا يرد ما ذكره الفاضل السمعاني أن قوله: 'من خاب الرجل خيبة' إذا لم ينل ما طلب يدل على أن 'خاب خيبة' باثبات الفعل كان مستعملا في كلامهم، وحذف الفعل وجوبا سماعا ينافي ذلك، وذلك أي عدم الوجود؛ لأن العرب يقولون: 'خيبة' بمعنى 'خاب خيبة' بدون استعمال الفعل، إلا أن المراد: أن خيبة من وادي 'خاب الرجل خيبة'، ثم قوله: 'خاب خيبة' وقوله: 'جدد جدها' كلاهما دعاء الشر.

(١) هذا إما خبر أو دعاء.

(٢) يعني أن العلم بوجوب حذفه ليس إلا من طريق السماع، بخلاف الخذف القياسي، فإن العلم به يحصل بطريق الاستدلال. (عبد العفور)

والجدع: قطع الأنف والأذن والشفة واليد، وحدا أي حمدت حمدا، وشكرا أي شكرت شكرا، **وعجبا أي عجبت عجبا؛** فإنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر، وهذا معنى وجوب الحذف سمعا. قيل عليه: ^(١) قد قالوا: حمدت الله حمدا، وشكرته شكرا، وعجبت عجبا، فأجاب بعضهم بأن ذلك ^(٢) ليس من كلام الفصحاء، ^(٣) وبعضهم بأن وجوب الحذف إنما هو في ما استعمل باللام، نحو: حمدا له، وشكرا له، وعجبا له.

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجبا **قياسا** أي حذفاً قياسياً يعلم له ^(٤) ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوماً في **مواضع متعددة**.

والجدع قطع إلخ. واحدع: بانداء أهمية قطع واحد من المذكورات، فهو كان بدن الواو بقصة "أو" كما في بعض الشروح لكان أظهر، **لم يوجد إلخ:** وهو سبب كمي، وفي الحذف القياسي يكون رفع الانتخاب الكلي لا السلب الكلي، ولو سلمه فقول: ا حذف في انقياسي بسبب صانطة كلية فالعرق بين، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص وتعه الفاصل اسمرفندي من أن في حذف القياسي أيضا م يوجد في كلامهم استعمال لأفعال العامة في المصدر، فيزم أن يكون هذا من قبيل وجوب الحذف سمعا، ثم أحاب بأن المراد أنه م يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر، وم يوجد قاعدة أيضا يعرف منها الحذف، لكنه تركه اكتفاء عما سبق في تفسير قوله: "سمعا".

ما استعمل باللام وأمثلة المصنف أيضا مستعملة باللام، ولكن ترك اللام للاختصار، فلا חדشة حينئذ في كلامه، وصهر به أيضا ضعف ما ذكره الفاصل السمع من أن احواب الثاني يقتضي أن يقال في امثال: حمدا له وشكرا له وعجبا له، فاحواب الثاني لا يوافق بالمثال. **قياسا:** حذف ياء اسمة مه، فهو صفة بعد صفة، ويحتمل أن يكون مفعولا مطلقا يحذف فعنه أي يقاس قياسيا. **في مواضع متعددة.** ويراد 'متعددة' بعد 'المواضع' إشارة إلى كثرة هذه المواضع، لكن المصنف أورد ما هو المشهور.

(١) يعني أن هذه المصادر الثلاثة ليست مما وجب حذف عامله سمعا كما ذكره المصنف؛ فبهم قد قالوا: حمدت الله حمدا إلى آخره، يذكر الأفعال العاملة فيها. (عصمت)

(٢) أي ذكر عوامل هذه المصادر. (ج)

(٣) بل من كلام المولدين، وكلامنا في كلام العرب لا في كلام المولدين. (جمال)

(٤) تفسير للقياس؛ لأن هذا معنى القياس في اللغة، كما في شرح المصنف. (عوي)

منها^(١) أي من هذه المواضع موضع ما وقع أي مفعول مطلق وقع مثبتا أريد إثباته لا نفيه؛ فإنه لو أريد نفيه، نحو: ما زيد يسير سيرا، لا يجب^(٢) حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه،

لا يجوز

أي من هذه المواضع إلخ وأراد الشارح من الموصول المفعول، ثم قدر المضاف وهو 'الموضع'، أما تقدير المضاف فلائه لم يقدره لم يصح حمل المفعول المصنوع على بعض المواضع، وأما إرادة المفعول المطلق من الموصول فلائه لو أريد منه الموضع فلا يصح أن يكون الضمير في 'وقع' راجعا إلى الموصول مع أن المتأخر أن يكون الضمير فيه راجعا إليه. كما يكون كذلك في مثل هذه المواضع، ولكن يحتاج إلى تقدير العائد بعد الموصول، أي ما وقع المفعول المطلق فيه أي في ذلك الموضع، وتقدير العائد شائع، وإذا عرفت ذلك فاندفع ما قيل: إن إرادة الموضع من الموصول أو من إرادة المفعول المطلق منه؛ لأنه على تقدير إرادة المفعول المصنوع منه يلزم حذف العدة؛ لأن المضاف وهو 'الموضع' إما خبر عن قوله: "منها"، أو مبتدأ وقوله: "منها" خبره، وعلى كلا التقديرين يلزم حذف العدة؛ لأنهما من المرفوعات، وأما على تقدير إرادة الموضع منه يلزم حذف الفصلة، وهي العائد.

أريد إثباته فإن الكلام ليس مثبت، بل منفي؛ لأن الكلام المنفي هو الذي كان في أوله حرف النفي أو النهي أو الاستعظام، فأريد إثباته بـ 'لا'. فظهر حينئذ ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه لا حاجة إلى عمل المثبت على ما أريد إثباته، وذلك لأن المفعول المصنوع وقع في ذلك الموضع مثبتا بمعنى أريد إثباته؛ لأنه اسم مفعول مع كونه في الكلام المنفي. داخل إلخ أشار به إلى أن قوله: "دخل على اسم لا يكون إلخ" متعلق بهما معا.

على اسم إلخ أي داخل على اسم طالب للحير ولا يكون المصدر حيرا عنه؛ لعدم قصد المتكلم خبريته، فيحرج مثل: 'ما زيد إلا سير' بالرفع؛ بقصد المتكلم خبريته حينئذ، والمراد بالدخول هو الدخول صورة أو معنى؛ ليشتمل 'ما كان زيد إلا سيرا' بمعنى 'لا يسير سيرا' فإن النفي وإن لم يدخل على 'زيد' لفظا، لكنه دخل معنى؛ لأنه لنفي السير عن زيد، كذا ذكره مولانا عص.

لا يكون المفعول المطلق إلخ أي لا يصلح أن يقع حيرا عنه بلا تأويل أو مبالغة، فحينئذ لا يرد ما قيل: إن المصنف في بيان المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله، فلا يحتاج إلى قوله: 'لا يكون حيرا عنه'؛ لأن من الأمور البينة أن المفعول المصنوع لا يقع حيرا؛ لوجود العامل المقدر ههنا مع أنه لا يكون للحير عامل لا لفظا ولا تقديرا، =

(١) ولم يقل: هي كذا، وكذا؛ لأن المواضع لا تنحصر فيما ذكر؛ فإن منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ، نحو: أقعدوا والناس قيام. (عبد الغفور)

(٢) وذلك لفوات الحصر الذي قصده يوجب الحذف. (عبد الغفور)

أو بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه أي عن ذلك الاسم، وإنما قال: على اسم؛ لأنه لو دخل على فعل، نحو: ما سرت إلا سيرا، وإنما سرت سيرا لا يكون منه،^(١) وإنما وصف الاسم بأن لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه؛^(٢) لأنه^(٣) لو كان خبراً عنه،^(٤) نحو: ما سيري إلا سير شديد،^(٥) لكان مرفوعاً^(٦) على الخبرية،.....

= وأيضا الخبر يكون مرفوعا والمفعول المصطلق يكون منصوبا، وبما قلنا: لا تأويل أو مبالغة؛ لأن 'سيرا' في قولنا: 'ما أنت إلا سير' مثلا جار أن يكون خبرا عن أنت تأويله باسائر، أو كان 'سيرا' خبرا عنه لمبالغة، كما في 'ريد عدل'.
لا يكون منه أي مما نحن فيه؛ لأن فعله مذكور. لأنه إلخ وإن قلت: الاحتراز عن هذا المثال بقوله: 'لا يكون خبرا عنه'، ليس مما به وجه؛ لعدم الاحتياج إلى هذا الاحتراز؛ لأن الكلام في المفعول المصطلق المصطلق الذي يكون فعله محذوفا، فهو منصوب وخبر مرفوع. لا يقال: المفعول المصطلق قد يكون مرفوعا إذا وقع موقع الفاعل، مثل: صرب صرب شديد؛ لأننا نقول: الكلام في المفعول المطلق من حيث به مفعول مصطلق، لا في ذاته بدون هذا الوصف، فأجواب عنه بأنه ليس القول المذكور قولاً احترازياً، بل هو تحقيق وبيان للمفعول المصطلق الذي يجب حذف فعله، ويمكن تقرير الاعتراض بعبارة أخرى بأنه لا يحتاج إلى الاحتراز بقوله: لا يكون خبراً عنه؛ لأن العامل في الخبر معوي، بخلاف العامل في المفعول المصطلق، وفيه نظر؛ لأنه جار أن يكون العامل في المفعول المصطلق معنوياً أيضاً، كما يكون العامل في المفعول به معنوياً.

(١) أي مما وجب حذف فعله قياساً؛ لأن فعله مذكور. (عل)

(٢) إن قلت: هو ليس مفعولاً؛ لأنه مرفوع، قلنا: المفعول قد يكون مرفوعاً. إن قلت: فيفوت فائدة تدوين عم الإعراب، قلنا: إذا تعين مواضع الرفع والنصب لا يفوت، ولا يخفى أنه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم لسلم عن تلك الشبهة؛ لكن ما ذكره - قدس سره - أنسب بالمقام. (عبد الغفور)

(٣) أي المفعول المطلق، أي الذي يصح أن يكون مفعولاً مصطلقاً، ويصدق عليه تعريفه ظاهراً؛ فإن 'سيرا' في 'ما سيري إلى سير شديد' يصدق عليه أنه اسم حدث فعلة فاعل فعل مذكور؛ لأن الفعل أعني من أن يكون فعلاً حقيقة أو اسماً كاسم الفاعل والمصدر. (ق)

(٤) أي عن ذلك الاسم بلا ارتكاب تجوز. (ج)

(٥) قيد السير بالصفة؛ لئلا يكون الكلام غير مفيد بالحمل الأولي.

(٦) لا منصوباً على أنه مفعول مطلق. (ج)

أو وقع المفعول المطلق مكررا أي في موضع الخبر^(١) عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه، فلا يرد نحو: ﴿دُكَّتِ الْأَرْضُ^(٢) دَكَاً دَكَاً﴾ وإنما جمع^(٣) بين الضابطين؛
 عليه قوله تعالى (الفجر: ٢١)
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه،.....

أو وقع المفعول إلخ. وإنما راد قوله: "وقع"؛ لئلا يتوهم أن قوله: 'مكررا' عطف على قوله: "خبرا"، لا على قوله: 'مثبتا'، وبعبارة أخرى بأنه أوردته تسيها على أنه ضابطة على حدة لا جزء من الضابطة الأولى.
دكا دكا. فإنه وإن كان مكررا، لكنه ليس في موضع خبر عن اسم؛ لعدم وجود الاسم مقتضي للخبر في هذا المثال؛ فإن ﴿لَاَرْضُ﴾ مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: ﴿دُكَّتِ﴾. يعني شئت شد زمين شئت شد بعد از شئت شدن.
لاشتراكهما إلخ. قيل: معرفة هذا بخلاف المتبادر مما نحن فيه، وإنما يعرف ذلك إذا كان قوله: "لا يكون خبرا عنه" بعد قوله: "أو وقع مكررا"، هذا ما قيل فيه.

أقول: لا شك أن إيراد هذه الصابطة في الضابطة الأولى يدل على مناسبة بينهما، لا على خصوص هذه المناسبة، وهي الاشتراك في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه، لكننا نجد بعد التتبع والملاحظة هذه المناسبة المذكورة بينهما، كما يدل عليه امثال أيضا، قال مولانا عصف: إن الاشتراك حينئذ قيد واحد، فهو كان عنة اجتماع الضابطين فلم يجمع الضابطتين الآتيتين وهما قوله: 'ومنها ما وقع مضمون جملة ها محتمل لا إلخ' وقوله: "ومنها ما وقع مضمون جملة ها محتمل إلخ"؛ لاشتراكهما في مضمون الجملة؟ ويمكن الجواب عنه بوجه، أما أولا: فلأن هذه نكتة بعد الوقوع، وأما ثانيا: فلأن بينهما وبين الضابطتين الآتيتين فرق ظاهر، وهو أن هذين الضابطتين قد يجتمعان في مادة واحدة، كقولنا: "ماريد إلا سيرا سيرا"، بخلاف الضابطتين الآتيتين. وأما ثالثا: فلأنه لما كان لكل من الضابطتين الآتيتين اسم على حدة بأن يسمى الأولى تأكيداً لنفسه والثانية تأكيداً لغيره؛ فنهذا لم يجمع بينهما، وتسمية الصابطة الأولى تأكيداً لنفسه والثانية تأكيداً لغيره من قبيل تسمية الكل باسم الجزء.

(١) قال الرضي: لفظ امر لا يعيد هذه الصابطة بهذا القيد، وهو طاهر، إلا أن يجعل ضمير "وقع" راجعا إلى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه. (جمال)
 (٢) [الذك: شئت شدن. (عند العفور)] أي پست کرده شود بلندی زمین را پست کردن یعنی جبار قتل با سائر ارض برابر کرده شود.
 (فتح الرحمن)

(٣) [هذه نكتة ذكرت بعد الوقوع. (ح)] جواب سؤاں مقدر، تقرير السؤاں: أن الضابطة الأولى وصابطة وقوع المصدر مكررا كل منهما على حدة، فسم لم يفرد كما في سائر الصواب؟ وتقرير الجواب: أنه جمع بينهما لأجل المناسبة بينهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه. (عل)

نحو: ما أنت إلا سيراً^١ أي تسير سيرا، وما أنت إلا سير البريد أي تسير سير البريد، هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي. وإنما أورد مثالين تنبيها على أن الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم إلى النكرة والمعرفة، أو إلى ما هو فعل للمبتدأ وإلى ما يشبهه به فعله، أو إلى مفرد ومضاف، وإيها أنت سيرا أي تسير سيرا، مثال لما وقع بعد معنى النفي، وزيد سيرا سيرا أي يسير سيرا، مثال لما وقع مكررا.

ومنها^٢ أي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها.....

أي تسير سيرا أي ما أنت إلا تسير سيرا، ولا يخور أن يقال سير بلا سيرا بإيراد الفعل من 'إلا'؛ لأنه حينئذ يرم استثناء الشيء من نفسه؛ لأن 'سيرا' يصير استثناء من 'تسير' كما لا يخفى، والقرينة على حذف الفعل هي نفس المفعول المطلق؛ لأنه يتعين أن يكون نعتا، ولقائل أن يقول: إن كون العامل نعتي المفعول المصنوع لا يدل إلا على حذف عامته لا على حذفه وجوب، إلا أن يقال: إن وجوب حذفه يعرف من اصطالة الكنية، يعني في كل موضع وقع المفعول المطلق فيه مثنا بعد نفي أو معنى نفي إلخ، يكون فيه وجوب حذف العامل.

وبما أورد مثالين قيل: المفعول المصنوع في المثال الأول لتأكيد، وفي الثاني للسوء؛ لأن 'سير البريد' نوع من السير، وبما لم يتعرض الشارح له؛ لأنه إنما يتم إذا كان المفعول المصنوع محصورا في التأكيد والسوء مع أنه قد يكون المتعدد أيضا، وقيل: إنما أورد مثالين إشارة إلى أن تقدير الفعل قد يكون فعل 'إلا'، وقد يكون بعدها، ويجب تقديرها في المثال الأول بعد 'إلا'، وإلا يرم استثناء سير من السير مطلق، فيرم استثناء الشيء من نفسه، وفي المثال الثاني يصح تقديره بعد 'إلا' كما يصح قبلها؛ فإنه على تقدير تقديره قبلها يرم استثناء الخاص عن العام، وهو جائز. وإلى ما يشبه إلخ أي إلى شيء يشبه هذا الشيء فعل استثناء، وهذا الشيء هو سير البريد، فيكون المفعول المطلق مشبها به، و"البريد" بالفارسية يركب.

- (١) أي تسير سيرا، لا بد من تقدير الفعل بعد 'إلا'؛ لئلا يرم استثناء الشيء عن نفسه؛ فإن المفعول المطلق تأكيد، فإذا قلت: ما أنت تسير إلا سيرا يكون المستثنى عن ما فهم من "تسير". (عت)
- (٢) ضابطة هذا القسم أن يذكر جملة طلبية أو حبرية متضمنة مصدر يصب منه أعراض، فإذا ذكرت تحت الأعراض معانيل مطلقا عقيب الحمة نخب حذف أوعاها اناحسة ها؛ لأن الحمة المقدمة قائمة مقام الأعراض، مثل: $\text{فأعرضت أعراضا عذبة} \text{ } \text{فأعرضت أعراضا عذبة} \text{ } \text{فأعرضت أعراضا عذبة} \text{ } \text{فأعرضت أعراضا عذبة}$ (محمد: ٥)، ومثل: ريد يكتب قراءة بعد أو يعا، الأول مثال للطلبية، والثاني للحبرية، ويخور جعلها مفعولا له، بل مفعولا للفعل الطلي باعتبار تضمينها الأعراض، فالأول يعني ما ذكره المصنف ظاهره طلبية، والثاني بعيد، والثالث أبعد. (ت)

ما وقع أي موضع مفعول^(١) مطلق وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة^(٢)، والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول،

وقع تفصيلا إلخ. قيل: القرينة على حذف العامل هي مضمون الجملة؛ فإنه يتقل الدهن منه إلى آثاره. وفيه نظر؛ إذ لو كان الانتقال منه إلى آثاره قريبة لم يحتاج إلى ذكرها، مع أن الحاجة إليه بنية، بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق نفسه، أي نفس المفعول المطلق؛ لأنه يتعين أن يكون بمصاحبه، هذا ما ذكره مولانا عصب. أقول: آثاره هي مئة المؤمنين بهم، وهي غير مذكورة؛ لأن المنة مفهومة من العامل، وهو محذوف، فكيف يصح قوله: لم يحتاج إلى ذكرها، مع أن الحاجة إليه بنية؟ وأقول أيضا: إن كون العامل بمعنى المفعول المطلق إنما يدل على حذف عامده لا على حذفه وجوبا، إلا أن يقال: إن وجوب حذفه يعرف من الصاططة الكلية؛ لأن في كل موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لأثر مضمون جملة إلخ، يكون فيه وجوب حذف الفعل، قيل: لم يقع كل واحد من 'منا' و'فداء' تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة، بل وقع مجموعها تفصيلا لأثر مضمون جملة، وأجيب بأن المثال هو مجموعهما، لا كل واحد منهما، ويصح إطلاق المفعول المطلق على مجموعهما؛ لأنه اسم جنس يطبق على القليل والكثير، وأجيب أيضا بأن قوله: "تفصيلا" مصوب على برع الحافظ، أي وقع للتفصيل، سواء كان نفسه للتفصيل، أو وقع بانضمام أمر آخر إليه للتفصيل، فحينئذ صح التمثيل بكل واحد منهما؛ لأن كل واحد منهما مع انضمام أمر آخر للتفصيل.

والمراد بمضمون الجملة إلخ. قيل: الأثر المذكور في العبارة قبل مضمون الجملة، فبيانه مقدم بحسب المرتبة، فلا بد من بيانه أولا، وأجيب بأن معرفة المضاف من حيث هو مضاف موقوف على معرفة المضاف إليه أولا، ويمكن الجواب عنه أيضا بأن بيان أثر الشيء إنما يكون بعد معرفة ذلك الشيء، مع قسح الطر عن كونه مصافا إليه، وهذا الجواب سقط ما يقال: إن التفصيل مقدم على الباقي من القيود، فلا بد من بيانه أولا؛ لأن بيان تفصيل الشيء إنما يكون بعد معرفة ذلك الشيء وقوله: 'متقدمة' بيان للواقع أو احتراز عما قدم التفصيل على الجملة، مثل: إما تمون ماء، وإما تفدون فداء فشذوا الوثاق. **مصدرها**: أي مصدر المفهوم منها، وفي العبارة مسامحة، فلا يرد أنه لا يكون للجملة مصدرا، وإن قلت: هذا يصح في الجملة الفعلية دون الاسمية كـ "ريد جسم أو إنسان"؛ لأنه ليس لها مصدر، قلت: لا سلم وقوع المفعول المطلق تفصيلا لأثر مضمون جملة اسمية، ولو سلم فنقول: أحد معنى المصدري من الجملة الاسمية باعتبار ارتباط المسند بالمسند إليه بإحاطة تاء المصدرية بالمسند، نحو: جسمية ريد أو إنسانية ريد، على أنه يمكن استساض المعنى المصدري من الجملة الاسمية أيضا.

(١) إنما وجب حذف الفعل ههنا؛ لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن منه إلى غاياته التي هي مصادر، وقيامها مقام عواملها. (عبد الغفور)

(٢) بيان للواقع، أو احتراز إذا جور تقدم التفصيل، نحو: إما تمون ماء أو تفدون فداء شذوا. (عبد الغفور)

وبأثره: غرضه المطلوب منه، وبتفصيل الأثر: بيان أنواعه المحتملة، مثل قوله تعالى:

﴿فَشَدُّوا الْوُثَاقَ فَإِنَّ مِنَّ بَعْدَ﴾ أي بعد شد الوثاق ﴿وَرِيقًا فِدَاءً﴾ فقوله: "فشدوا

(محمد ٤)

الوثاق" جملة مضمونها شد الوثاق، والغرض المطلوب من شد الوثاق إما المن أو

الفداء، ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله: ﴿فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾

أي إما تمنون منا بعد الشد وإما تفدون فداء.

ومنها أي من تلك المواضع ما وقع أي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه.....

وبأثره عرصه الخ أي عاينه، وإما سمي عاية شيء أثر له؛ لأن عاية شيء يحصل بعد دلت الشيء كما أن الأثر بعد المؤثر، واعنه أن المفهوم من كلامه ليس إلا حوار جعل المفعول المطلق مفعولا له مالا، فهذا لا ينافي كون 'منا' و'فداء' مفعولا مطلقا في الكلام بتقدير الفعل، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أن عرض الشيء أثر فاعله، وهذه الوسطة يسمى أثرا له، وحينئذ نقول: الظاهر أن يجعل مثل: ﴿فَدَاءٌ مِّنَّا بَعْدُ﴾ (محمد ٤) مفعولا له، فيستعني عن تقدير العامل، كما يستعني عن تقدير العامل في 'ضرته تأديبا' بأن يقال: "ضربت وأديت تأديبا".

وأبضا جعله مفعولا له بأى عنه قوة: "بعد" في قوله: ﴿فَدَاءٌ مِّنَّا بَعْدُ﴾ لأن علة المنة هي شد الوثاق كما أن علة التأديب هي الضرب في ضرته تأديبا، فحينئذ ذكر 'بعد' لغو بعده، كما لا يخور أن يقال: ضرته تأديبا بعد، وأبضا فاء انتعيق بأى عن جعله مفعولا له؛ فإن كلمة 'بعد' تأكيد لتعقيب عند جعله مفعولا مطلقا، وفي جعله مفعولا له لا يخور دلت، كما لا يخفى، ثم المراد من الاحتمال المفهوم من قوة: بيان أنواعه المحتملة هو الأثر على سبيل البدل.

(١) أي إذا أكثرتم فيهم القتل وأسروهم، و الوثاق' بفتح والكسر اسم ما يوثق، والمعنى: فشدوا وثاق الأسارى حتى لا يفرّوا منكم، ﴿فَإِنَّ مِنَّ بَعْدُ﴾ أي بعد أن تأسروهم، ﴿فَدَاءٌ مِّنَّا بَعْدُ﴾ أي التحجير بين أن تموا عليهم فتصقوهم بلا عوض وبين أن تعادوهم بمال وخود، وقد نسخ هذه الآية بقوله: ﴿فَدَاءٌ مِّنَّا بَعْدُ﴾ (سورة ٥) فحكم أسارى المشركين عند أبي حيفة القتل والاسترقاق، وأما الشافعي فيقول: للإمام أن يختار أحد أربعة على حسب ما اقتضاه طوره للمسلمين، وهي المن والفداء والقتل والاسترقاق. (حل لعبد الرحيم)

(٢) هذا الشرط لتحصيل القرية؛ فإن المذكور ما كان مشهرا له دل على تقدير العامل من حسنه ومصدره. (ح)

أي لأن يشبه به أمر آخر، واحترز به عن نحو: لزيد صوت صوت حسن؛ لأنه لم يقع
للتشبيه **علاجاً** أي حال كونه دالاً على فعل

لأن يشبه به الخ واعلم أن المفعول المطلق هو المشبه لا المشبه به، بمعنى قوله: 'مررت به إذا له صوت رخ هو يصوت صوتاً مثل صوت حمار أو كصوت حمار، لكن شاع إصلافة على المشبه به باعتبار قيامه مقامه، فيكون المفعول المطلق هو الموصوف، وهو لا يكون مشبهاً به، بل المشبه به هو الصفة، فيقال للصفة: مفعولاً مطلقاً باعتبار الموصوف، ولكن إصلاق المشبه به على الصفة باعتبار نفسها لا موصوفها، فقوله: 'لأن يشبه به أمر آخر' بمعنى: لأن يشبه بما ناب عنه أمر آخر؛ لأن الواقع بعد الحملة هو ما ناب عنه لا المفعول المطلق، لا يقال: إذا كان قوله: 'لأن يشبه به أمر آخر' بمعنى المذكور، فيخرج عن الصابغة ما إذا وقع المفعول المطلق نفسه بعد الجملة؛ لأننا نقول: قد جرت عادته على حذفه ولزوم المصدر في موضعه، وأنت حينئذ تأخذ ما يفسر قوله: 'ما وقع للتشبيه' بقولنا: أي موضع مصدر وقع أي المصدر؛ لأن يشبه به أمر آخر' لم يتوجه عليه هذه المناقشة، كما لا يخفى، ولقائل أن يقول: لم لم يفسر قوله: 'ما وقع للتشبيه' بقولنا: أي لأن يشبه المفعول المطلق بأمر آخر وعبرة المصنف لا يأتى عن هذا التفسير؟ نعم، لو قال: 'ما وقع للتشبيه' فتفسير الشارح مناسب له حينئذ، والجواب: أن الظاهر من كلامه أن يحدث العامل بدون المفعول المطلق، فهو يفسر كلامه عليه يدرج حذفه أيضاً، فالشارح حمل كلامه على الظاهر.

واحترز به واحترز به عن الاسم الذي لم يكن للتشبيه، نحو: لزيد صوت صوت حسن، فلا يكون الصوت الثاني مفعولاً مطلقاً خذف فعله وجوبا، فهو خارج بقوله: "للتشبيه"، فلا يرد ما ذكره مولانا عن أنه يرد عليه وأحواته، وهو أنه خارج من المفعول المطلق لا من القيود. ويمكن أن يقال: إنه احترز عن المصدر الذي ليس للتشبيه، مع قطع النظر عن كونه مفعولاً مطلقاً، ثم إن هذه الأسماء الثلاثة مرفوعة، والصوت الثاني يمتثل أن يكون بدلاً من الصوت الأول، ويختل أن يكون صفة له باعتبار لاحقته، وهو حسن؛ لأنه صفة للصوت الثاني، فحينئذ يزعم أن يكون الخاص صفة للعام، فلا يلزم أن يكون الشيء صفة لنفسه، كما يكون "قرأنا" حالاً باعتبار كونه 'عربياً' في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَزَّلْنَا الْحُرُوفَ﴾ (يوسف ٢)، ولو كان **فقط** حالاً من الضمير في **﴿لَقَدْ نَزَّلْنَا﴾**، وهو راجع إلى القرآن لا معنى للكلام حينئذ، بخلاف ما إذا كان حالاً باعتبار قوله: **﴿لَقَدْ نَزَّلْنَا﴾**؛ لأنه حينئذ يكون الأحص حالاً من الأعم، وهو جائز، ويكون **﴿لَقَدْ نَزَّلْنَا﴾** من الأحوال الموطئة والأحوال الموطئة هي التي يكون صفتها حالاً في الحقيقة. **حال كونه الخ** فيكون قوله: "علاجاً" حالاً عن الماعل، أي المفعول المصنوع يحتاج في هذه الصورة إلى فعل من أفعال الخوارج، وإنما اعتبر هذا؛ لأنه يدل على الفعل المقدر، =

(١) أي أمر، عارفاً دالاً على الحدث غير لازم؛ ليدل الحمة ناشئها على اسم بمعنى المصدر على الحدث، فيقوم مقام ما لا يدل على الحدث. (جمال)

من أفعال الجوارح " واحترز به عن نحو: ليزيد زهدٌ زهدُ الصلحاء؛ لأن الزهد ليس مرفوع عن الصلاة
من أفعال الجوارح بعد جملة، واحترز به عن نحو: صوتٌ زيد صوتٌ " حمار،
مشملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه أي بمعنى المفعول المطلق، واحترز به عن
نحو: مررت بزيد فإذا له ضربٌ صوتٍ حمارٍ وعلى صاحبه أي صاحب ذلك الاسم،
أي الذي قام به معناه، واحترز به عن نحو: مررت بالبلد، فإذا به صوتٌ صوتٌ حمارٍ،
نحو: مررت به، فإذا له صوتٌ صوتٌ حمارٍ أي يصوت صوت حمار،.....
أي معنى مفعول مطلق بمعنى ليه بدل

= وهو الحدث، وأفعال الجوارح كما يتحدد أي تحدث على سبيل التحديد كذلك يحدد باعتبار الحدث.
لأن الزهد الخ يل من أفعال القلب، لأن الزهد هو الاحتساب عن المناهي، وهو من أفعال القلب وإن كان
يظهر أثره في الجوارح. واحترز به الخ أي احتذر به عن المصدر الذي ليس بعد جملة، مع قسح انظر عن كونه
مفعولا مضيقا، مع كونه صاحبا له، كما احتذر بقوله: للتنشيه عن المصدر الذي ليس لتنشيه، مع قسح النظر
عن كونه مفعولا مطلقا على ما مر.

مشملة الخ بما اشترط ذلك يدل على الفعل المقدر؛ لأن الجملة بسبب اشتغالها على الاسم تدل على نفس
الفعل؛ لأن هذا الاسم معنى المفعول المطلق فيدل على الفعل المقدر؛ لأن الفعل أيضا معناه، وبسبب اشتغالها على
صاحبه يدل على ما لا بد منه، وهو الفاعل معناه ولقائل أن يافش بأن الصوت الأول في المثال ليس معنى
الصوت الثاني؛ لأن الصوت الأول لزيد والثاني حمار، وجوبه يظهر مما ذكرنا في بيان التعريف، فتأمل.
فإذا له بدون التنوين، وأعلم أن الصوت الثاني منصوب على المصدرية بتقدير العامل كما هو مقصود من التمثيل
ههنا، ويجوز بضمه برغ خافض أيضا أي كصوت حمار، ويجوز بضمه على الحاية، ويجوز رفعه أيضا على أنه يدل
عن الصوت الأول، أو عطف بيان له، أو صفة له بتقدير المثل. أي بصوت يسكون الواو لا بالتشديد؛ لأنه لا بد
حينئذ أن يقول: "التصويت" موضع 'الصوت'، وبما يجب الحدف؛ لسد احملة السابقة مسد المحدث، ولقائل أن
يقول: لا يجوز أن يكون عامه هو الصوت الأول، أي مررت به أمس أو الآن فإذا له صوت الخ؛ لأن المصدر
يعمل عمل فعلة إذا كان معنى الماضي أو الحاضر أو الاستقبال؟ وأجواب: أن المصدر العامل لا يعمل إذا كان في قوة
أن مع الفعل، وكلمة أن لرجاء والجمع، مع أن الصوت الذي وقع منه متحقق الوقوع.

(١) جمع جارحة، وهي العضو الذي لها يكتسب، قال الله تعالى: "وَلْيَضْحَكُوا هَلْ فِي ذَلِكَ حَسْرَةً" (الدعاء ٦٠) أي
كسبتم. (جمال)

(٢) إما مرفوع بأنه خبر متدأ، أو منصوب برغ الخافض، وعلى كلا التقديرين لا يحتاج إلى تقدير الفعل.

من صَاتَ الشيءَ صَوْتًا بمعنى صَوَّتَ تصويته، فـ"صوت حمار" مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة، هي قوله: "له صوت"، وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق، وهو "صوت"، ومشتملة على صاحب ذلك الاسم، وهو الضمير المجرور في قوله: "له"، ونحو: مررت به فإذا له **صراخٌ صراحٌ الشكلى** أي يصرخ صراخ الشكلى، وهي امرأة مات ولدها.

ومنها أي من تلك المواضع ما وقع أي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة

من صاب الشيء الخ يعني أن "صوتا" جاء مصدراً بمعنى التصويت، فينبغي أن يكون معنى صوت تشديد الواو، ومعناه حينئذ: آواز كردن، وجاء غير المصدر أيضاً، ومعناه حينئذ: آواز، والصوت بهذا المعنى لا يكون مفعولاً مطلقاً، فلا يصح التمثيل على هذا التقدير؛ فلهذا قال: "من صات الشيء صوتاً بمعنى صَوَّتَ تصويته"، فإذا عرفت هذا فما ذكره الفاضل الخوائي في شرحه لكافية من أن العامل فيه هو 'يصوت' - تنصيف العين - سهو طاهر. لا يقال: إن أصل التركيب: 'مررت به، فإذا له صوت يصوت' - تنصيف العين - صوت حمار، ولا مناقشة في أن أصله هذا بدليل قوله: "من صات الشيء صوتاً بمعنى صوت تصويته"، فيصح حينئذ ما ذكره الفاضل الخوائي؛ لأنه أورد الأصل في كلامه؛ لأننا نقول: عند رعاية الأصل لا بد أن يقول: "مررت به، فإذا له صوت يصوت" - تنصيف العين - صوت حمار، وأيضاً يصير حينئذ قوله: "من صات الشيء صوتاً بمعنى صوت تصويته" لغوا بلا فائدة.

نحو مررت به الخ إنما مثل مثالين؛ لأن المفعول المطلق في الأول جاء بمعنى المصدر، وفي الثاني لم يحن معنى المصدر، بل استعمل استعمال المصدر؛ فإنه اسم بمعنى المصدر. **مضمون جملة** والمراد بمضمون الجملة ههنا ليس ما سبق من المصدر المضاف إلى الفاعل أو المفعول، بل المراد به ههنا محصل الجملة، فما ذكره الفاضل السمعاني من أن مضمون الجملة على ما ذكرنا سابقاً هو المصدر المنسوب إلى الفاعل أو المفعول و"حقاً" بالنسبة إلى زيد قائم ليس كدندك، ليس بشيء، ثم أجاب عنه وقال: اللهم إلا أن يقال: المصدر المأخوذ من "زيد قائم" حقيقة هو هذا القول المحتمل. ويناقش فيه بأن المفعول المطلق - وهو 'حقاً' - لم يقع مصدراً مضافاً إلى الفاعل أو المفعول، تأمل، واحترر بما عما وقع مضمون مفرد كالمفعول المطلق للتأكيد في مثل: "صربت ضرباً"، فإن "ضرباً" وإن أكد نفسه، لكنه وقع مضمون المفرد الذي هو "ضرب".

لا محتمل لها^(١) أي هذه الجملة غيره^(٢) أي غير المفعول المطلق، نحو: له^(٣) علي ألف درهم اعترافا أي اعترفت^(٤) اعترافا، ف"اعترافا" مصدر وقع مضمون جملة،

لا محتمل لها. واحترر به عن المفعول المطلق الذي وقع مضمون جملة، ولكن يكون به احتمال كإصابة الثانية، لا يقال: لا وجه للاحتراز عنه، لأن المفعول المصنوع الذي احتمل غيره داخل في هذه المواضع، فلا وجه لإحراجه بهذا التقيد؛ لأن نقول: نعم، هو داخل فيها، ولكن ما كان كل واحد منهما مسمى باسم على حدة، وهو التأكيد لنفسه والتأكيد لغيره فاحترز عنه؛ فإنه حينئذ أقرب بالضبط.

ثم اعلم أن محمد المحشي مولانا عبد قار: إن 'لا' في قوله: 'لا محتمل لها' تنفي الجنس، و'احتمل' مصدر ميمي بمعنى الاحتمال، وهو اسم 'لا'، و'ها' حيرة، وقوله: 'غيره' بالنصب مفعول بقوة: 'احتمل'. وقال مولانا عصف: واشتهور هو 'غيره' بالرفع لا بالنصب، فيكون 'غيره' بالرفع حير 'لا'، وقوله: 'احتمل' اسم مفعول كما هو الظاهر فهو اسم 'لا'، وقوله: 'ها' صفة به أي ثابته، فيكون حيرا مستقرا، أقول: بما لم يذهب مولانا عبد إلى هذا الاحتمال؛ لتوافق الصاطعة الثانية؛ لأن قوله: 'ها' في الصاطعة الثانية حير بقوله: 'احتمل' لا محالة، فهو مبتدأ و'ها' حيرة؛ لعدم جوار تقدم الصفة على موصوفها، ثم قوله: 'غيره' يحتمل أن يكون منصوبا على المفعولية، ويحتمل أن يكون مرفوعا على الصفة.

ثم اعلم أن المراد من العير هو العير المائي، فحينئذ اندفع ما يقال: إن الاعتراف قد يكون بصريق الصدق، وقد يكون بصريق الكذب، فحينئذ يكون لها احتمال غيره؛ وذلك لأن الجملة لا يحتمل العير المائي؛ لأن من قال: 'له علي ألف درهم' سواء ضم إليه قوله: 'اعترافا' أو لا، وحينئذ يجب عليه ألف درهم ولم يكن لها احتمال غيره، وإحاصل: أن الجملة لا يحتمل ما ينافي الاعتراف من حيث الإقرار وإن احتمل الصدق والكذب من حيث إنها غير.

له علي ألف درهم. فقوله: 'ألف درهم' مبتدأ والخبر هو قوله: 'علي'، ويحتمل أن يكون خبر قوله: 'له'؛ لأن كلا منهما طرف يحتمل أن يكون حيرا، وعلى التقدير الأول معناه بالعارسية: مزار درهم، بمن است مريد، =

(١) أي لا احتمال لجملة من المصادر غيره فـ 'احتمل' مصدر ميمي و'غيره' مفعوله. (عبد العفور)

(٢) مرفوع حير 'لا'، والضمير مضاف إليه لـ 'غير' راجع إلى المضمون، أو إلى 'ما'، ويجوز كون 'ها' حير 'لا' و'غير' بدلا من اسم 'لا' على أن يكون بمعنى 'إلا' كما في "شرح العصام".

(٣) 'له' حير، و'علي' متعلق به، أو على العكس، وكل وجه لفظي أو معوي. (عبد العفور)

(٤) قال الشيخ الرضي: الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يتقله عامة؛ لتأديتها معنى الفعل. (عبد العفور)

وهي "له علي ألف درهم"؛ لأن مضمونه^١ الاعتراف، ولا محتمل له سواء، ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق **تأكيدا لنفسه** أي لنفس المفعول المطلق؛ لأنه إنما يؤكد نفسه وذاته،^٢ لا أمرا يغيره ولو بالاعتبار.^٣

= وعلى التقدير الثاني معناه: "أر درهم مروياست بر من"، فيكون قوله: "له" من متعلقات الخبر على التقدير الأول، ويكون قوله: "علي" من متعلقات الخبر على التقدير الثاني.

يؤكد نفسه أي نفس معناه كالمفعول المطلق للتأكيد في مثل: "أجلست جلوسا"، واعلم أنهم لما جعلوا كل واحدة من الضابطتين مسمى باسم عنى حدة فجعلهما ضابطتين، وإلا يمكن جعلهما صابطة واحدة بأن يقال: منها ما وقع مضمون جملة، سواء لا محتمل لها غيره، أو لها محتمل غيره.

ولو بالاعتبار وهو في ديل النفي، أي لا يؤكد أمرا يغيره ولو كان هذا التعاير بالاعتبار، أي ليس بين قوله: "له علي ألف درهم" وبين قوله: "اعترافا" تعاير اعتناري أيضا؛ لأن مضمون الجملة من حيث إنه مصوص عليه بلفظ المصدر غير ما هو مصوص عليه بلفظ الحمة، فلم يكن التعاير اعتناريا فيه أيضا، بخلاف "ريد قائم حقا"؛ لأن مضمون الحمة فيه من حيث إنه مصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه ولا يكون له احتمال العير، وأما من حيث إنه يفهم من لفظ الجملة لا يؤكد أي المفعول المطلق نفسه ويكون لها احتمال العير، وهو الكذب، فمضمون الحمة فيه من حيث إنه مصوص عليه بلفظ المصدر غير ما يفهم من لفظ الحمة.

لا يقال: المعايرة الاعتنارية موجودة ههنا كالصابطة الثانية؛ لأن الاعتراف من حيث إنه يفهم من لفظ المصدر غير ما يفهم من لفظ الحمة؛ لأننا نقول: هذا التعاير ليس بملتفت إليه؛ لأن التعاير ههنا في الدال لا في المدلول، والتعاير المعتبر هو الذي كان في جانب المدلول لا الدال؛ فإن الدال عنى تقدير هو قوله: "اعترافا" وعنى تقدير آخر هو قوله: "له علي ألف درهم"، ولكن لا يكون التعاير في مدلولهما، بخلاف "ريد قائم حقا"؛ لأن مدلولهما متغاير، فيكون التعاير حينئذ ملتفتا إليه.

- (١) أي مضمون القول وهو "له علي إلخ".
- (٢) كما يؤكد "صريا" في "صريت صريا" نفسه، إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد أعني الفعل، وفي مسائلنا المؤكد مضمون الجملة الاسمية. (عبد الغفور)
- (٣) كما في القسم الآتي؛ لأن الجملة لا تحتمل غيره، فكأنه هو. (عل)
- (٤) المقصود نفي العيرية الاعتنارية التي في الصابطة الثانية، لا نفي العيرية الاعتنارية مطلقا؛ فإنه لا يستقيم. (عبد الحليم)

ومن هنا وقع مضمون جملة ما أي هذه الجملة محتمل غيره أي غير المفعول المطلق، نحو: زيد فإنه حقا أي أحق^١ حقا، من حقَّ يحقُّ إذا ثبت ووجب،^٢ فـ"حقا" مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله: "زيد قائم" ولها محتمل غيره؛ لأنها تحتمل الصدق^٣ والكذب، والحق والباطل،.....

مضمون حميد احتراز عما وقع مضمون مفرد مثل: القهقري في 'رجع القهقري' يعني كرجوع كرجوع كرجوع، فإن 'القهقري' وقع مضمون مفرد، وهو الرجوع، وله محتمل غيره؛ فإن الرجوع يحتمل القهقري وغيره، وإن قلت: مضمون الحمة ما يفهم منها، وما يفهم منها هو الصدق والكذب معا، فلم يكن المفعول المطلق مضمونها، ويمكن الجواب عنه بوجهين، الأول: أن محتمل الصدق والكذب كما يكون مضمون الحمة ومفهومها كذلك الصدق فقط مضمونها. والثاني: أن مضمون الحمة هو الصدق فقط، والكذب محتمل لها عقلا، لأن مضمون الحمة هو الذي يدل الحمة عليه، وهي إنما يدل على الصدق فقط، وقد قال بعض الشارحين: إن الخبر يدل على الصدق، ويحتمل الكذب عقلا على ما صرح به الشيخ.

والحق والباطل عطف تفسيري بقوله: الصدق والكذب، لا يقال: قوله: 'علي ألف درهم' أيضا يحتمل الحق والباطل، لأنه أيضا كلام حري، وكل كلام حري كذلك، فلم يقع اعتراضا حيث مضمون حمة ولها احتمال غيره أيضا؛ لأنها نقول: نعم، لكن المقصود من قوله: "يحتمل الحق والباطل" أنه يحتمل هما باعتبار هذا المعنى، والمقصود من قوله: 'له علي ألف درهم' هو عدم الصدق والكذب جميعا باعتبار هذا المعنى، فالمقصود في الأول هو إفادة مضمون الإقرار؛ فإنه لا يحتمل الكذب وإن كان يحتمل الصدق والكذب في نفس الأمر، وأما المقصود في الثانية هو إفادة مضمون الحق والباطل، وهي محتمل لهما، فإن قلت: الإقرار قد يكون كاذبا، وقد اعتر إقرار الكاذب عند الفقهاء، فيحتمل يكون فيه ما فيه، فت: لو تأملت في الجواب تأملا تاما يروى هذا التردد من.

١. تقدير لعامل المفعول المصدق، وهو صفة اضمرة من باب الإفعال، أي أثبت هذا القول إثباتا، فيكون من قبيل أنبتكم نباتا. (جمال)

٢. يجوز أيضا أن يكون من "حق الأمر" بمعنى حققه فكان على يقين، فالمقصود حيث إثبات كونه على يقين ودفع شك؛ فإنه من محتملات الحمة، كما أن لباطل والكذب من محتملاتها، ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أي قولا حقا. (عبد الغفور)

٣. وهو مطابقة الحكم للتوقع، والكذب يقال له، والحق: مطابقة الواقع والباطل يقال له. (جمال)

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق **تأكيدا لغيره**؛ لأنه من حيث هو منصوب عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة، فالمؤكد - اسم مفعول - من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغير المؤكد - اسم فاعل - من حيث إنه منصوب عليه بالمصدر، ويحتمل أن يكون^١ المراد أنه تأكيد لأجل غيره ليندفع،
بالتأكيد

لأنه من حيث إلخ هذا دفع محل مقدر، تقريره: أن تأكيد الغير محال؛ لأن معنى التأكيد هو أن يتمم شيء واحد مرتين، فلا يكون "حقا" تأكيدا إلا لنفسه من حيث هو محتمل الجملة، فكيف يصح قوله: 'ويسمى تأكيدا لغيره'؟ وتقرير الجواب: أن المراد من المعايير المعايير الاعتراضية، وهي موجودة هنا؛ فإن مضمون الجملة من حيث إنه منصوب عليه بلفظ المصدر أي من حيث إن المصدر يدل عليه صريحا - مغاير له من حيث إن الجملة محتملة له، بخلاف المغايرة التي في الضابطة الأولى كما ذكرنا.

ثم لا يخفى عليك أن الصمير في قوله: "لأنه" راجع إلى مضمون الجملة، والصمير في "يؤكد" إلى المفعول المطلق، وقوله: 'وصف الاحتمال' أي احتمال المؤكد - اسم مفعول - لأنه يحتمل الحق والباطل وقيل: إنما سمي له في الضابطة الأولى 'تأكيدا لنفسه'؛ لأن الجملة المتقدمة لما كانت مستلزمة له جعلت عملة نفسه، فيسمى "تأكيدا لنفسه"، وسمي في الضابطة الثانية "تأكيدا لغيره"؛ لأنه لما لم يستلزم ذلك المصدر لما قبله كما في القسم الأول فيسمى "تأكيدا لغيره". **فالمؤكد اسم مفعول**. وهو الجملة، والمؤكد اسم فاعل هو المصدر، ثم إن التعريف وقع في موقعه وإن كان فيه نوع حفاء عند من لم يتأمل فيه. **اعتبار وصف الاحتمال**. وأشار به إلى أن احتمال الكذب في الجملة والحر احتمال عقلي، فمضمونها ليس إلا الصدق، فلا يرد أن مضمون الجملة وهو الصدق والكذب ليس منصوبا عليه بالمصدر.

ويحتمل أن يكون إلخ بأن يكون اللام للأجل والعلة لا للصلة، بمعنى قوله: "لأجل غيره" هو أنه لم يدخل الغير في الذهب، فقوله: 'ليندفع' بمعنى ليندفع الغير عن ذهب المحاص، فحيث يكون الباقي هو احتمال واحد وهو الصدق، ويحتمل أيضا أن يكون المراد من قوله: "ليندفع" أي ليندفع الاعتراض، لا ليندفع الغير أي غير هذا الاحتمال؛ لأنه إذا كان اللام للصلة قد يرد الاعتراض عليه، وهو أن تأكيد الغير محال، لما مر آنفا، وأما إذا كانت للأجل لا يرد ذلك كما لا يخفى، ولكن حيث يرد عليه أنه يسعى أن يكون اللام في الضابطة الأولى أيضا للأجل لا للصلة؛ ليحسن التقابل، فدفع هذا قال الشارح: 'وعنى هذا يسعى إلخ'.

- (١) لأنه لما يستلزم ذلك المصدر لما قبله كما في القسم الأول، فيسمى تأكيدا لغيره. (عبد)
- (٢) إليه ذهب المصنف، ورتبه بعضهم بقوات حسن التقابل؛ لأن اللام في 'تأكيدا لنفسه' للصلة لا للأجل، فدفعه الشارح بقوله: "وعلى هذا إلخ".

وعلى هذا ينبغي أن يكون المراد بالتأكيد لنفسه: أنه تأكيد لأجل نفسه؛ ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل.

ولا بد في تميم هذه القاعدة من قيد الإضافة، أي مثنى مضافا إلى الفاعل أو المفعول؛
لئلا يرد مثل قوله تعالى:

= وحاصله: أنه جار أن يكون اللام في الصائفة الأولى أيضا للأجل أي تأكيدا لأجل نفسه أن يكون نفسه عنة لتأكيد، بمعنى قوله: 'ليتكرر ويتقرر' أي لتكرر ويتقرر نفسه في الدهر، فحينئذ يحسن التقابل؛ لأن قوله: 'لأجل نفسه' معاريف لقوله: 'لأجل غيره' حسب المعنى، قال مولانا عصف: إذا كان اللام في الصائفة الأولى للأجل أيضا لا يحسن التقابل؛ لأن قد عرفت أن قوله: 'لأجل نفسه' بمعنى: أن نفسه عنة للتأكيد كما يشعر به.
لتكرر الخ قد كان كدلت فتأكد لأجل النفس هذا المعنى موجود ههنا أيضا مع شيء آخر، وهو اندفاع حتمال الغير، فمع بق التقابل حينئذ، أقول: نعم كدلت، لكن مناط وجه التسمية في صائفة الثانية اعتبار أحد الاحتمالين المذكورين مع شيء آخر، وهو اندفاع احتمال الغير، وليس في الصائفة الأولى كدلت، فالمقابلة بينهما باعتبار القصد.

على صيغة اسمية أي على صورته، وإن لم يكن المراد منه معنى تشبيهية؛ فإن المقصود الأصلي هو أن يكون على صورة تشبيهية. للتكرير والتكرير أي يكون فعلة وحب الحذف على هذا التقدير، وهو احتراز عن مثل: صرت صريين؛ لأن قولنا: 'صريين' مفعول مضطرب وقع مثنى، مع أن فعلة مذكور، فلما قال: 'لتكرير والتكرير' خرج "صريين" في المثال المذكور؛ لأنه ليس للتكرير والتكرير.

لئلا يرد الخ مثل قوله تعالى: فإن 'كترتين' مفعول مطلق مثنى، ويكون المراد منه معنى التكرير والتكرير؛ لأنه بمعنى رجعا مكررا كثيرا، مع أن فعلة ليس واجب الحذف، ومعنى الآية: 'رجع أي اجعل صرت رجعا بعد رجوع إلى الموجودات، فانتقل منها إلى وجود آخر حسب تعالى، ولا بد في تميمها من قيد آخر، وهو أن لا يكون المفعول المضطرب لغيره' أي لم يكن مراد منه معنى النوع، لئلا يرد قولنا: 'صرت ريذا صريين' =

|||، يعني بشرط أن يكون المصدر على صيغة التشبيه، ولا يكون خصوص الاثنين بل لكثرة، حتى لو كان بخصوص الاثنين فلا يجب حذف فعلة نحو: صرت ضربتين. (علوي)

وَتَمَّ ارْجِعَ الصَّرْ كَرَّتَيْنِ^(١) أي رجعا مكررا كثيرا، وفي جعل المثال^(٢) من تنمة التعريف لإفادة هذا القيد تكلّف^(٣) مثل: لَبَّكْ أصله: أَلْبُ لكِ إلباينِ أي أقيم^(٤) لخدمتك وامثال أمرك، ولا أبرح^(٥) عن مكاني إقامة كثيرة متتالية، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، وَرَدَّ إلى الثلاثي بحذف زوائده، ثم حذف حرف الجر من فصار إلباين^(٦) مجرد مل بحذف الزائدين

المفعول وأضيف المصدر إليه،^(٦)

- الأمير، فإن الأمير فاعل المصدر، وهو مضاف إلى الفاعل، وقيل: المراد من الفاعل والمفعول هو: فاعل الفعل ومفعوله لا المصدر، والمراد من "ضربي الأمير" في قولنا: "صربت ريذا صربي الأمير" هو الصرب بعد الضرب أي ضربا مكررا كثيرا، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ لِّدِينِكَ كُفْرًا﴾ فـ"ضربي الأمير" مثل صوت حمار، فلا يرد ما ذكره مولانا عصر من أن المثال المذكور حارج مما ذكره الشارح من أن المراد من المثني ليس معنى التشبية، بل المراد منه معنى التكرير والتكثير. ويرد على الجواب نحو: ضرب ريد صرعة، وهذا الإيراد من مولانا عصر.

أَلْبُ لكِ وهو صيغة المتكلم من "ألب يلب" من باب أفعل يفعل، فحذف الفعل على سبيل الوجوب، وأقيم المصدر - وهو إلباين - مقامه، وأضيف إلى الكاف تقدير اللام، فسقط بونه بالإضافة فصار "إلبايك"، ثم نقت حركة الباء إلى اللام وحذفت الهمزة؛ للتخفيف، وحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، وأدعمت الباء في الباء؛ لوجود شرط الإدغام فيه، فصار "لبيك".

(١) لتعنية الرصي، وإلا فظم التريل ﴿لَا تَجْعَلْ لِّدِينِكَ كُفْرًا﴾ أي رُدَّه إلى السماء مرتين مع الأولى المستفادة من السابق، ﴿لَا تَجْعَلْ لِّدِينِكَ كُفْرًا﴾، وقيل: سوى الأولى، فيكون ثلاث مرات، وقيل: يراد به الكثرة أي كرر بظرك هل تجد فيه عيبا. (حل ش)

(٢) أي في جعل المثال من تنمة التعريف داحلا فيه بأن يكون المعنى: ضابطة كون المصدر مثني مثل هذا المصدر المضاف تكلّف، لا يفهم من ظاهر العبارة. (علوي)

(٣) لأن المثال إما يورد لإيضاح القواعد بعد تمامها ولا يكون متمما لها، فجعله متمما تكلف محض. (جمال)

(٤) الإقامة: محم شذو وايتاون.

(٥) كل ذلك ليبرغ الملبب بالسرعة من التلية فيفرع لاستماع المأمور به حتى يمتثله. (عبد الغفور)

(٦) فسقط النون، فصار "لبيك".

ويجوز أن يكون من "لَبَّ بالمكان" بمعنى "أَلَبَّ"، فلا يكون محذوف الزوائد، وعلى هذا القياس **سعديك** أي ^{أي لك} أَسْعِدُكَ إسعادا بعد إسعادٍ بمعنى أُعِينُكَ، إلا أن "أسعد" يتعدى بنفسه بخلاف "أَلَبَّ"؛ فإنه يتعدى باللام.

المفعول به 'هو ما وقع أي هو اسم ما وقع عليه فعل الفعل، ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق' في المفعول المطلق،.....

من **لَبَّ بالمكان** ويراد قوله. 'المكان' إشارة إلى أن 'لَبَّ' يتعدى بالياء كذلك 'أَلَبَّ' يتعدى بالياء كما يتعدى باللام، ويراده للإشارة إلى أن 'لَبَّ' بمعنى 'أَلَبَّ'. **سعديك** أصله: أَسْعِدُكَ إسعادين، فحذف الفعل على سبيل الوجوب، وأقيم المصدر مقامه، وأضيف إلى الكاف فسقط الون بالإضافة فصار "أسعدك"، ثم نقت حركة العين إلى ما قبلها، وحدث همزة لتحفيف، ثم حدثت الألف؛ لالتقاء الساكنين، فصار "سعديك"، إلا أنه لا يجوز أن يكون قوله: "سعديك" غير محذوف الزوائد كـ "ليث"؛ لأنه لم يجرى الثلاثي في "أسعد"، بمعناه كما جاء في "البيك".

إلا أن أسعد الخ أي لا فرق بين 'أسعد' و'أَلَبَّ' في كون المراد من كل منهما التكرير والتكثير، ولكن لفرق بينهما باعتبار أن أسعد يتعدى بنفسه، بخلاف 'أَلَبَّ'؛ فإنه يتعدى باللام، ولقائل أن يقول: يسعى أن يجعل هذه الصيغة سماعية لا قياسية؛ لأن كون المثني للتكثير يكون سماعياً، والحواب بأن جعلها قياسية لأجل أنه أدخلها تحت الضابطة القائلة بأن كل مصدر مثني هو للتكثير يكون حذف عامله واجب.

المفعول به الاء بملابسة أو للسب، أي هو مفعول بملابسة أو بسب؛ لأن الفعل تعلق به فوجوده علة له. **اكتفاء بما سبق** ويحتمل أن يكون تركه مظهورة؛ لأن من اتى أن المفعول به لا يكون إلا اسماً، لا فعلاً ولا حرفاً وإنما قدر الاسم؛ لأن ما وقع عليه الفعل هو المعنى، والمفعول به من أقسام النقص، قيل: لا يحتاج إلى تقدير الاسم؛ لأنهم يخرون صفات المدحولات المطابقة على دواها، فيقال: لفظ 'ريدا' في 'ضربت ريذا' به وقع =

(١) إنما سمي به؛ لأنه أوقع الفعل به، أو تعلق به، أو ألصق به. (عبد الغفور)

(٢) وإجزاء لصفة المدلول المطابقي على الدال. (ج)

والمراد 'بوقوع فعل الفاعل عليه':

= عليه فعل الفاعل، وإن كان ذلك الوقوع صفة لمعناه، وردّ ذلك بأن هذا إنما يصح إذا كان فعل الفاعل واقعاً على اندلول المطائقي في جميع أفراد المفعول به، وهو ممسوع؛ حوار أن يقع فعل الفاعل على اندلول اتضميني؛ فإن "من" الاستفهامية أو الشرطية في قوسا: 'من تكرم؟' وقولنا: 'من يكرم أكرمه'، مفعول به، مع أن ما وقع عليه فعل الفاعل هو الدات، وهي مدبونه اتضميني، ومدبونه ابطائقي هو الدات مع معنى الاستفهام والشرط. ونقائل أن يقول: إن اندلول المطائقي فيهما هو ادات، ومعنى الاستفهام والشرط عارضان هما، وش سلم لكن لا شك أن ما وقع عليه فعل الفاعل يكون مدبولا مصابقيا في أكثر أفراد المفعول به، فسمي الجميع كذلك تعبياً، فهو من قبيل تغليب الأكثر على الأقل.

واعترض بأنه إذا كان ما وقع عليه فعل الفاعل هو المعنى، والمفعول به هو اللفظ، فإذا قسا: تنمطت ريذا فما وقع عليه التلفظ هو لفظ ريذ، فم يصح أن ما وقع عليه فعل الفاعل هو المعنى كنية، ويمكن احواب عه بأنا لا نسلم أن التمنط وقع على لفظ ريذ، بل وقع على ما يكون ذلك اللفظ إخباراً عنه فيكون ذلك اللفظ آلة ملاحظته، وهو معنى بالنسبة إلى هذا اللفظ، وسدماه، ولكن يجوز أن يكون الحكم بوقوع فعل الفاعل على المعنى حكماً عسى الأعلب، ويمكن احواب أيضاً أن لفظ "ريذ" يكون موضوعاً لنفسه أيضاً؛ لأن الألفاظ كما يكون موضوعاً للمعاني كذلك يكون موضوعاً لأنفسها أيضاً قيل: هذا التعريف يصدق على 'عمر' في قولنا: يشارك ريذ عمر؛ لأنه وقع عليه الفعل واجبا بأنه وقع فيه الإسناد لا التعلق، وببيهما فرق، وأجيب أيضاً بأن المراد من وقوع فعل الفاعل عليه أنه كان المفعول عن الفاعل ولا شك أن عمر أيضاً فاعل معنى؛ لأنه معطوف على الفاعل، والمعطوف على الفاعل فاعل معنى، وإن لم يقولوا له فاعل لفظاً.

ورده مولانا عص بأنه حينئذ يشكل قولنا: 'ضربت ريذا عمرا'، فإن 'عمرا' وقع عليه فعل الفاعل مع أنه غير فاعل، وليس مفعول له. أقول: إنه وإن لم يكن مفعولاً به لفظاً، لكن مفعول معنى؛ لأنه معطوف على المفعول به، فكما يكون المعطوف على الفاعل فاعلاً معنى، فكذلك المعطوف على المفعول به مفعول به معنى ولقائل أن يقول: لو قيل: ضربت ريذا عمرا مع أنه لم يضر في الواقع، فيكون الكلام كادياً، فيزعم أن لا يكون مفعولاً به؛ لعدم وقوع فعل الفاعل عليه، مع أنه مفعول به، ويمكن احواب بأنا لا نسلم أنه مفعول له على هذا التقدير، أو نقول: المراد من شأنه أن يقع عليه فعل الفاعل.

١١، دفع دحل وهو أن هذا التعريف ليس جامعاً؛ لأنه لا يصدق على 'ريذا' في 'وحدث ريذا'

تعلقه به^(١) بلا واسطة حرف الجر^(٢) فإنهم يقولون في "ضربت زيدا": إن الضرب واقع على زيد، ولا يقولون في "مررت بزيد": إن المرور واقع عليه، بل متلبس به، فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية؛ فإنه لا يقال في واحد منها: إن الفعل واقع عليه، بل فيه أو له أو معه، والمفعول المطلق^(٣) بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل؛
بقيد قوله: وقع
مفعول به

تعلقه به: إلح أي اسرد من الوقوع هو التعلق، لا التعلق مطلقاً؛ لئلا ينتقض بقولنا: "مررت بزيد"؛ لأنه تعلق فعل الفاعل على زيد، مع أنه لا يكون مفعولاً به، بل المراد تعلقه بلا واسطة الحرف؛ فإنهم يقولون في "ضربت زيدا": إن الضرب واقع - أي متعلق - على زيد، ولا يقولون في "مررت بزيد": إن المرور واقع عليه بالمعنى المذكور على سبيل الإطلاق، ولكنهم يقولون: إن المرور وقع ومتعلقه به بواسطة حرف الجر. لا يقال: لا معنى لإحراجها؛ لأنه أيضاً مفعول به؛ لأننا نقول: لا نسلم أنه مفعول به مطلقاً في اصطلاحهم، بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر، وكلاماً في المفعول به بلا واسطة حرف الجر. ولقائل أن يقول: لنصب اللعوي يسعي أن يكون شاملاً لنصب المحي أيضاً، فاجرور بواسطة حرف الجر منصوب محلاً، إلا أن يقال: إن قولنا: 'مررت بزيد' خارج بقيد "بلا واسطة حرف"، سواء كان منصوباً محلاً أو لا.

ثم اعدم أن المراد من التعلق هو تعلقه عليه أولاً وثانياً، فلا يصدق التعريف على الحال؛ لأنه تعلق الفعل أولاً على "زيد" وعلى 'قائماً' ثانياً في 'ضربت زيدا قائماً' ولا على التمييز والمستثنى لما ذكرنا، ولا يشكل بالمفعول الثاني والثالث من باب أعلمت؛ لأنه تعلق بمجموع المفاعيل معاً؛ لأن كونه مذكوراً أولاً وثانياً وثالثاً لا يستلزم أن يكون التعلق أيضاً كذلك؛ فإن المفعول في الأفعال القلوب هو مضمون الجملة، فلا إشكال حينئذ على المفعول الثاني مثلاً. قال مولانا عصف: إن الحال خارج بقوله: "بلا واسطة حرف الجر"؛ لأن 'ضربت زيدا قائماً' في التقدير "ضربت زيدا في حال القيام"، أقول: فيه بعد لا يخفى على ذي عقل. ثم المراد من التعلق أعم من أن يكون نفياً أو إثباتاً، فحينئذ يدخل فيه قولنا: "ما ضربت زيدا".

والمفعول المطلق: إلح دفع دخل مقدر تقريره: أن التعريف صادق على المفعول المطلق؛ لأنه وقع عليه أي تعلق عليه فعل الفاعل، وتقرير الجواب: أن المفهوم من قوله: 'وقع عليه فعل الفاعل' هو معايرة المفعول به لفعل الفاعل، =

(١) أي نفياً أو إثباتاً، والمراد تعلقه به أولاً، فخرج الحال والمستثنى والتمييز. (عبد العصور)

(٢) يلزم على تفسيره أن يكون الياء في "جاءني زيد" مفعولاً به، والمحجورات في تلك الأمثلة مفعولاً بها: سرت من البصرة إلى الكوفة، ومررت بزيد، وبعدت من عمرو ونحوها.

(٣) عطف على "به المفاعيل" أي وخرج المفعول المطلق.

فإن المفعول المطلق عين فعله، والمراد بـ "فعل الفاعل": فعل اعتبر إسنادُهُ إلى ما هو فاعل

= فحيث يخرج المفعول المطلق؛ لأنه ليس معياراً لمفعول الفاعل، بل هو عين فعل الفاعل؛ ولهذا قال: "بمعناه" في تعريفه. لا يقال: إذا أقيم المفعول المطلق موقع الفاعل مثل: ضُربَ ضربٌ شديداً، فحيث وقع الفعل عليه؛ لأن في المفعول ما لم يسم فاعله يكون وقوع الفاعل لا قيامه، فيكف يصح ما ذكره من أنه لا يصح إسناد الوقوع إليه؛ لأنه عين فعله؛ لأننا نقول: المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص، فحيث يكون معانراً لمفعول الفاعل، فحيث يصح إسناد الوقوع إليه، قال مولانا عص وتبعه الفاضل السم: إن المفعول المطلق خارج من تعريف المفعول به بما خرج به المفاعيل الثلاثة الباقية؛ لأن "ضرباً" في "صرت ضرباً" لم يقع عليه فعل الفاعل؛ فإنه لا يقال: إن الضرب واقع على الضرب، بل الضرب في "صرت ضرباً" مما فعله فاعل فعل مذكور، بمعناه، لا مما وقع عليه فعل الفاعل، وكذا في المفاعيل الثلاثة الباقية؛ فإن المفعول فيه مثلاً لم يقع عليه فعل الفاعل، بل هو مما فعل فيه فعل مذكور، وكذا المفعول له والمفعول معه، فلا يحتاج في إخراجها إلى ما ذكره الشارح، هذا خلاصة ما ذكره الفاضلان المذكوران.

أقول: إن كلام الفاضلين المذكورين مبني على أنهما حملا الحرف في قوله: "بلا واسطة حرف" على حرف الجر كما حمله المدرسون الذين في زماننا على هذا، والمشهور بين طلبة العلم أيضاً كذلك، فنقول: المراد من الحرف في قول الشارح هو الحرف مطلقاً، سواء كان حرف الجر أو غيره، وعليه يدل إيراد الحرف مُكرراً؛ فإن النكرة في سياق النفي تفيد العموم أي بلا واسطة شيء من الحروف، فحيث كما يخرج قولنا: "مررت برید" كذلك يخرج المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه؛ لأن الواسطة فيها هي: في واللام والواو، بمعنى مع؛ لأنه وإن وقع أي تعلق عليها فعل الفاعل؛ لأن معنى التعلق هو النسبة والربط، ويكون للعامل ربط بمعموله وسعة به، ولكن ذلك بواسطة الحرف، فإذا تعلق الفعل بلفظ الضرب من حيث إنه مفعول مطلق فيصدق تعريف المفعول به عليه، فحيث بقي المفعول المطلق، فهو خارج عما أخرج الشارح به؛ لعدم واسطة الحرف فيه، فاعلم ذلك، فإني رأيت علماء زماننا؛ فإنهم تكلموا على وفق الكلام الفاضل المذكور مولانا عص، ولكن الكلام بهذا الوجه يخل كلام الشارح المدقق الفصيح، وبما ذكرناه خرج كلامه من الخلل، كما لا يخفى.

والمراد بفعل الفاعل إلخ وهذا دفع دخل مقدر تقريره. أن التعريف صادق على "ريد" في "ضُربَ ريد" على صيغة المجهول؛ لأنه وقع عليه فعل الفاعل، وتقدير الجواب: أن المراد بفعل الفاعل فعل اعتبر إساده إلى الفاعل الحقيقي أو الحكمي، فلا بد حيث أن يكون المفعول به غير الفاعل حقيقة أو حكماً، كما يكون غير الفعل أيضاً، وكذلك خرج الفاعل، إلا أن الشارح جعل المفعول ما لم يسم فاعله مادة الإشكال دون الفاعل؛ لمناسبته إلى المفعول به في الاشتراك في المفعولية، وحيث يظهر الجواب عن الفاعل بالطريق الأولى. لا يقال: لا يرد الإشكال على الفاعل؛ لأن الفعل قائم عليه؛ لأننا نقول: قد عرفت أن المراد من الوقوع هو التعلق.

حقيقة أو حكماً، 'فخرج به' مثل: "زيد" في "ضرب زيد" على صيغة المجهول؛ فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله، "ولا يشكل بمثل: أعطي زيد درهما؛

= قيل: التعريف يصدق على المستند مثل: زيد صرته؛ فإنه وقع عليه فعل الفاعل أي فعل اعتبر إساده إليه؛ لأنه وقع فعل الفاعل على ضمير الرجوع إلى زيد، فيكون موقوع على ضمير الشيء وقوعاً لذلك الشيء كما يكون الإسناد إلى ضمير الشيء إسداً إليه، لا يقال في جوهه بأن المراد أن المفعول به الاسم المنصوب الذي وقع عليه الخ؛ لأننا نقول: حينئذ يرم الدور؛ لأنه عرف المفعول به الذي هو من النصوبات، وأخذ المعرّف في الاعتراف يستلزم الدور، تأمل. فالجواب عنه بأن المراد أن التركيب يدل على وقوع الفعل عليه، فلا يدل تركيب 'زيداً' صرته عليه، بل يدل على أن يكون زيد فيه محكوماً عليه، ويمكن الجواب أيضاً بأن المراد هو وقوع فعل فاعل عليه بلا واسطة، كما هو المتبادر من التعريف.

قيل: هذا التعريف يصدق على 'عمراً' في قولنا: "أعجني صرب عمراً؛ فإن قوله: 'صرب' فاعل 'أعجني'، وهو أي الصرب عامل في 'عمراً'، فيكون 'عمراً' المفعول به بصرب، لا لـ "أعجني"، مع أنه لم يصدق عليه أنه فعل اعتبر إساده إلى فاعل؛ لأن الفعل الذي اعتبر إساده إليه هو 'أعجني' لا 'الصرب'، ويمكن الجواب بأن يقال: جاز أن يعتبر إسداد الصرب أيضاً إلى الفاعل؛ لأن المصدر العامل في قوة "أ" مع الفعل، فيكون الصرب في قوة "أ" يصرب، وفيه ضمير هو فاعله. قال مولانا عيسى الأول: 'فعل أسد' موضع قوله: "فعل اعتبر إساده"، وكذا الأولى موضع قوله: 'فإنه لم يعتبر إساده' م يفسد. أقول: يصدق على 'زيد' في "ضرب زيد" أنه أسد فعل الفاعل إلى ما هو فاعل حقيقة في نفس الأمر، إلا أن عدم ذكر الفاعل إما لجهله أو لتعظيمه أو غيرهما، لكن لم يعتبر إساده إليه، فحينئذ قوله: 'الأولى لم يفسد موضع' قوله: 'فإنه لم يعتبر إساده' كادب ما عرفت.

ولا يشكل بمثل الخ تقرير الإشكال: أن 'درهما' في 'أعطي زيد درهما' يلزم أن لا يكون مفعولاً به؛ لعدم وقوع فعل الفاعل عليه، بل وقع عليه فعل المفعول، وتقرير الجواب ظاهر من كلامه قدس سره، لا يقال: لا يحتاج إلى هذا التعميم في الجواب؛ لأنه وقع فعل الفاعل الحقيقي على 'درهما' في تركيب من التركيب وإن لم يقع بهما؛ لأننا نقول. المراد هو كونه في هذا التركيب، لا يقال: يكون وقوع فعل الفاعل الحقيقي في هذا التركيب أيضاً، كما يكون فيه وقوع فعل المفاعل الحكمي؛ لأن ما ذهبت إليه من أن لا يفسد؛ لأننا نقول: المراد هو وقوعه صريحاً ومطابقة لا التزاماً، فإن اللزوم لا اعتبار له.

(١) كمفعول ما لم يسم فاعله.

(٢) أي بقوله: "وقع عليه فعل الفاعل". (جها)

(٣) فإن "ضرب" إنما يعتبر إساده إلى ما هو فاعل حكماً، وهو 'زيد'؛ لأنه أقيم مقام الفاعل، ويتم الكلام به كما يتم بالفاعل، ثم أوقع الفعل عليه. (علوي)

فإنه يصدق على "درهما" أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه؛ فإن مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل، وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل، فلا يرد أنه لو قال: "ما وقع عليه الفعل" لكان أخصر،^١ نحو: **ضربت زيدا** فإن "زيدا" قد وقع عليه - بلا واسطة حرف الجر - فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم.

وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه؛ لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه
لا حاجة إليه

وعما ذكرنا ظهر إلخ: لأنه بسبب ذكره حرج "ريد" في "ضرب ريد" ودخل "درهما" في "أعطي ريد درهما". **فلا يرد إلخ:** لا يقال: عدم الوجود ممزوج؛ لأن للمعترض أن يقول: إن الاختصار في المتش مطبوع؛ لأننا نقول: نعم، لكن المعترض لم يدع مجرد الاختصار، بل يدعي صحة التعريف بدون ذكر الفاعل، مع كونه أخصر، فجوابه حينئذ ليس إلا أن يقال: بأن الاختصار مسلم، لكن صحة التعريف بدون ذكر الفاعل ممنوع، كما عرفت فائدة ذكره.

وقد يتقدم إلخ: وكذا يتقدم جميع المفاعيل على عاملها إلا المفعول معه، ولما كان الكلام في المفعول به، فلذا حصه بالذكر، فلا يرد ما ذكره الفاضل السمع من أن هذا الحكم جار في المفاعيل أيضا، فلا وجه لتحصيل البحث بالمفعول به. اعلم أن الظاهر من الفعل هو الاصطلاح مع أنه يتقدم على غيره أيضا كاسم الفاعل والمفعول، ولكن مراده هو الفعل وما هو قريب به في العمل، وإليه يدل قوله: "لقوة الفعل في العمل" أي لقوة العامل الذي هو اسم الفاعل والمفعول أيضا في العمل، كما صرح به الشارح في آخر بحث التمييز، فأشار الشارح بقوله: "لقوة الفعل في العمل" إلى أن ذكر الفعل في عبارة المصنف ليس من قبيل الاكتفاء، عما هو الأصل كما في نظائره، ولا يتقدم على العامل الذي غير اسم المفاعل والمفعول؛ لضعفه في العمل.

(١) [المراد بطر إلى أنه مفعول به، لكنه مرفوع] المورد الفاضل الهندي حيث قال: إنه لو قال المصنف - في تعريف المفعول به: "ما وقع عليه الفعل" لكان أخصر، يعني أنه يصح التعريف بدون ذكر لفظ المفاعل مع كونه أخصر، والاحتصار في المتن مطلوب، وتقدير الجواب: أن الاختصار مسلم، لكن صحة التعريف بدون ذكر المفاعل أعم؛ لما عرفت أنه بسبب ذكره حرج 'زيد' في 'ضرب ريد' ودخل 'درهما' في 'أعطي ريد درهما'، وإلا ينتقص التعريف طردا وعكسا، وقد يجاب بتقرير آخر، وهو أنه لو قال: "ما وقع عليه الفعل" لتأخر منه الفعل الاصطلاحي، فيخرج شبه الفعل، ويلزم ارتكاب المسامحة في إسناد المتعلق إليه؛ فإن المتعلق بالمفعول به هو الحدث لا الفعل الاصطلاحي. (خادم أحمد)

متقدما ومتأخرا،^(١) إما جوازا مثل: **اللَّهُ أَعْبُدْ، وَوَجْهَ الْحَبِيبِ أَمْتَى، وَإِذَا جَوَابًا فِيهَا**
تضمن معنى الاستفهام أو الشرط، نحو: **من رأيت؟ ومن تكرم يكرمك،^(٢) هذا إذا**
لم يكن مانع من التقديم، كوقوعه في حيز "أن"^(٣) نحو: **من البر أن تكف لسانك،^(٤) ...**

من رأيت **أح** فالأول مثال الاستفهام والثاني مثال الشرط، والمراد بتضمينه له هو تضمين ما له صدر الكلام، ولا يخفى أنه قد يجب تقديم المفعول به عليه إذا كان بين كلمة "أما" وبين فاء الجواب، مثل قوله تعالى: **... سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا** (الصحى ٩)؛ فإن **سَمِعْنَا** مفعول به لقوله تعالى: **وَأَطَعْنَا** ولا بد من تقديمه؛ لأنه يجب الفاصلة بين "أما" وفاء الجواب، وإما م يتعرض به الشارح؛ لأنه لا يجب تقديمه بعينه؛ لأن إirاده قبل الفعل لفاصلة بينهما، وهي متحققة بإيراد شيء آخر بينهما بأن يقال: **وأما اليوم فلا تقهر اليتيم.**

هذا إذا لم يكن **أح** أي المذكور، وهو التقديم على سبيل الجواز والوجوب إذا لم يكن المحر، فقله. "إما جوارا" **بح** إشارة إلى أن تقديم المفعول به على الفعل يكون بأحد الوجوه الثلاثة، وهي الجواز والوجوب والامتناع. **من البر أن تكف** **أح** فم يخرج فيه تقديم المفعول به على فعله؛ لأن "أن" المصدرية إذا دخل على المضارع يصير في تأويل المصدر، فيصير جازب فعليه صعيقا فلا يعمل فيما قبله. لا يقال: **حار تقديمه** بأن يقال: **أن لسانك تكف؛** لأننا نقول: **حيث يلم دحول** "أن" على الاسم، وهو غير حائز. ويكون مانع آخر من تقديمه عليه، وهو أن يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة، مثل: **"ليضربن زيدا".**

فلا يصح أن يقال: **ريدا ليضربن**، ووجه المانع أن تقديم المفعول به لتأكيد والاهتمام أي اهتمام المفعول به، وبون التأكيد يكون لاهتمام الفعل، فبيهما تناف ظاهر، فإن من رأى تقديم المفعول به عليه حين اتصاله بالنون الثقيلة يتحير دمه طاهرا؛ فإنه لم يعلم أن المقصود منه اهتمام المفعول به أو الفعل؛ لما عرفت أن التأكيد يوجب كون الفعل أهم فيأتي التقديم الدال على كون المفعول به أهم، وإما قلنا: طاهرا؛ لعدم المناهات في الحقيقة؛ لأنه جار أن يكون تقديمه عليه لاهتمام أمر واتصال بون التأكيد به لاهتمام أمر آخر. قال مولانا عصف: وفيه بطل؛ حوار أن يكون التقديم للتحصيل لا للاهتمام. وحاصله أن تقديم المفعول به لا يحصر في الاهتمام؛ فإن تقديمه قد يكون =

(١) حالان عن الفعل أو المفعول، وحيران لـ "كان" المحذوف، واسمه الفعل أو المفعول. (عصمت)

(٢) بالفارسية: **آن کسی را که اکرام میکنی تو اکرام میکند آنکس ترا.** (بقا)

(٣) لأنه لا يفصل بين الحرف الموصول وصلتها. (علوي)

(٤) **از نیکی است این که منع کنی تو زبان خود را.** (بقا)

وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية أو حالة جوازا، نحو: "زيدا"
 لمن قال: من أضرب؟ أي اضرب زيدا، فحذف الفعل^(١) للقرينة المقالية التي هي
 السؤال، ونحو: "مكة" للمتوجه إليها، أي تريد مكة، فحذف الفعل للقرينة الحالية.
 ووجوبا في أربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر؛ لوجوب الحذف في باب
 الإغراء والمنصوب على المدح أو الذم أو الترحم،^(٢)

= للتخصيص بأننا نضرب ريذا ولا نضرب عمرا مثلا، أقول: تقدم المفعول به ليس إلا للاهتمام، ولكن سبب
 الاهتمام قد يكون للتخصيص، وقد يكون للمدح أو غيرهما، وإنما يحذف نفعاً إذا كان تقديمه متمحصا
 لتخصيصه بدون الاهتمام، وليس كذلك.

العامل إلخ. قيل: توصيف الفعل بالعامل إشارة إلى أن هذا الحذف غير محتص بالفعل، بل يعم شبه الفعل أيضا. من
 من أضرب. لا يخفى عليك أن قول المصنف هذا يحتمل أن يكون مثالا لتقدم المفعول به على الفعل؛ فإن "من"
 مفعول به. للقرينة الحالية. أي حاله قرينته، وهو قصده وإرادته إلى مكة، فقوله: "أي تريد مكة" بمعنى أتريد مكة؟
 ليس للحصر فإن ذكر الأعداد عند الجمهور ليس للحصر؛ فإنه لو قيل: في هذا البيت عشرون رجلا، ليس
 ذلك للحصر، بل لتكثير؛ لأنه يصح وإن كان فيه أكثر من عشرين رجلا.

الإغراء: وهو بالعارسية: تيمناقن مثاله: أحاك أي الزم أحاك، وقوله: الرم بكسر الهمزة فحذف الفعل؛ لضيق
 الفرص. والمنصوب: أي باب المنصوب، ومثال المنصوب على المدح نحو: أحمد لله أحمد؛ فإن الظاهر أن
 يكون "الحمد" محرورا بأن كان صفة لله تعالى، فلما نصب يذهب الدهن إلى تقدير شيء أي أعني الحميد، وأما
 إذا قرئ رفعه يكون المقدر حينئذ "هو"، أي الحميد هو، فيكون "هو" مبتدأ و"الحميد" خبره، ولكنه حينئذ ليس
 مما نحن فيه، ومثال الذم نحو: أتاني زيد الفاسق الخبيث؛ فإن الظاهر أن يكون 'الخبيث' مرفوعا، لأنه صفة
 "زيد"، فلما نصب يذهب الدهن إلى تقدير شيء، أي أعني الخبيث، ومثال الترحم نحو: مررت بزيد المسكين؛
 فإن الظاهر أن يكون "المسكين" محرورا، فلما نصب يذهب الدهن إلى تقدير شيء، أي أعني المسكين أو ارحم
 المسكين، فتغير الكلام عن الظاهر يدل على هذه الأمور.

(١) إن شئت أظهرت، وإن شئت حذفت. (متوسط)

(٢) وذلك بأن يقطع صفة مدح أو ذم أو ترحم عن متابعة موصوفها في الإعراب؛ إظهارا لغرض المدح أو نحوه
 بإضمار. نحو: أعني؛ لأن فيه تعبير الأسلوب، وفي تعبير الأسلوب اهتمام بشأنه، والاهتمام به إنما يكون للمدح
 أو الذم أو غيره. (ج)

بل لكثرة مباحثها^(١) بالنسبة إلى هذه الأبواب.

أي باب الإغراء

الأول من تلك المواضع الأربعة **سماعي** مقصور على السماع، لا يتجاوز عن أمثلة الموضع الأول

محدودة مسموعة بأن يقاس عليها أمثلة أخرى، نحو: **امراً ونفسه**^(٢) أي اترك امرأ ونفسه متعلق بالسمعي لا اللفظي

و**اسهوا**^(٣) **خيراً**^(٤) **لكم**^(٥) أي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم، وهو التوحيد، (النساء: ١٧١)

لكرهه مباحثها أي مباحث الأبواب الأربعة؛ لما عرفت أن ذكر الأعداد عندهم يكون للتكثير لا للحصر. **على السماع** أي لا يكون قاعدة يعمم له بها، بخلاف القياس؛ فإنه أيضاً يعمم بالسماع من العرب، لكن يكون قاعدة يعمم ويقاس بها غيره، فلا إشكال حينئذ. **اترك الخ** أي اقصر يدك ولسانك منه، فالواو في قوله: 'ونفسه' يَحْتَمَلُ أن يكون بمعنى 'مع'، ويَحْتَمَلُ أن يكون للمعطف بأن كان معطوفاً على قوله: 'امراً' أي اترك نفس المرء. **واقصدوا خيراً الخ** قيل: لا سبه أن 'خيراً' معطوف به، م لا يجوز أن يكون مفعولاً مطبقاً؛ أي انتهوا انتهاء خيراً لكم، فيكون 'خيراً' صفة للمفعول المصق المحذوف كما سبق في قوله: 'خيراً مقدم' وسلمناه، ولكن العرب قد تذكر فعنه، فإذا قلنا: 'انتهوا' عن التعطيل تحصيلاً فيدل 'انتهوا' على القصد الذي بعده أي واقصدوا تحصيلاً؛ فإفهام قد يدكرون الفعل، وجوابه ما نقل عن العلامة التفتازاني من أنه يحب حذفه من حيث إنه وقع في كلام الله تعالى، فلا يجوز ذكره.

قال مولانا عصف: إن الخير اسم تفصيل، والمفضل عنه هو التثنيث أي تثنيث الله تعالى، فيرم أن يكون في تثنيث الله تعالى حسن، لكن الأحسن هو القول بوحديته تعالى، مع أنه لا يكون أحسن في التثنيث أصلاً، فأجاب المفاضل المذكور عنه بأن المفضل عليه ليس هو التثنيث، بل كل شيء، أي 'واقصدوا خيراً لكم' أي من كل شيء. أقول: يرد عليه ما ذكره أيضاً؛ لأن واحداً من كل شيء هو التثنيث، إلا أن يقال: المراد كل شيء هو غير التثنيث، أو يقال: يكون كل شيء معصلاً عليه باعتبار ما له صلاحية المفضل عليه من الأشياء، أو يقال: اسم التفصيل قد يستعمل بصريق الفرص كما في قوله تعالى: **لَكُمْ خَيْرٌ مِنْ دِينِهِمْ** (يونس: ١٤) أو يقال: اسم التفضيل قد يستعمل في معنى الفعل، وهما أي الأخيران جواب عن أصل الإشكال.

(١) لا يخفى أنه ليس للباب الأول من الأبواب المذكورة تحت فصلاً عن أن يكون به مباحث كثيرة بالنسبة إلى باب الإغراء والمنصوب على المدح أو الذم، (جمال)

(٢) والواو إما للعطف، أو تعني "مع"، وعدة وجوب الحذف في اسماءيات كثرة الاستعمال. (عت)

(٣) معناه بالفارسية: كونه كمن تودست از دهن این مرد، وز بن خود از نصحت كردن این مرد، واز دشنام دادن این مرد. (نقا)

(٤) أيها النصاري عما أنتم عليه من القول بالتثليث. (علوي)

(٥) وعند بعض الكوفيين أنه حال.

وأهلاً وسهلاً أي أتيت أهلاً، أي مكاناً مأهولاً معموراً لا خراباً، أو أهلاً لا
عطف مثال على مثال
أجانب، ووطيت سهلاً^(١) من البلاد لا حزناً.

والموضع الثاني من تلك المواضع الأربعة: المنادى، وهو المطلوب إقباله أي توجهه
إليك بوجهه^(٢) أو بقلبه،

أهلاً لا أحاب فإن من جاء من السفر فيقال له: أتيت أهلاً لا أحاب، والأحباب جمع الأحيي، وهذا إشارة إلى
حوار كون "الأهل" في هذا التركيب في مقابلة الأحاب، فيكون معناه: أتيت الأقارب لا الأحاب، فالتوبيخ في
"أهلاً" على هذا التقدير عوض عن المضاف إليه، أي أهلاً يعني زيمناً وزمراً، والخزن: زيمناً يستولت عليه
زهر، والوطي: كوفتن راه، قال - قدس سره - في "الحاشية": السهل يقبض الجمل، والخزن: ما عظم من الأرض.
المنادى: أي موضع وقوع المنادى، وفيه مسامحة، وقوله: 'هو المطلوب إقباله' أي الاسم الذي صلب إقباله، لا يقال:
إذا كان الألف واللام عبارة عن الاسم لم يصدق التعريف على شيء من أفراد المعرفة؛ لأنه لا يكون الإقبال للفظ،
بل يكون لمدات؛ لأننا نقول: إنهم يخرون صفات المدلولات المطابقة على دوائها، وهما كذلك، ويرد عليه مثل: يا
الله؛ لأنه لا يصدق عليه أنه مصوب إقباله، وأجيب بأن بداءه تعالى بجمادى لتشيئه تعالى ما له صلاحية البداء، ورد
بأن القول بأنه تعالى غير صالح للبداء بعيد، وأيضاً القول بالتشبيه أي تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوب الإقبال غير
مناسب، ويمكن أن يجاب بأن المراد مطلوب الإقبال ولو حكماً، فحينئذ يصدق التعريف عليه؛ لأنه مطلوب الإجابة
بالفارسية: جواب دادن: ويرد عليه نحو: يا ريد لا تقبل؛ لأنه مهني عن الإقبال، فلا يكون مطلوب الإقبال.
والجواب: أنه مطلوب الإقبال لسماع الهي، والمهني عن الإقبال بعد توجهه.

بوجهه أو بقلبه وهذا التعميم يدفع الاعتراضين، الأول: أن من يكون وجهه إلى المنادى - باسم الفاعل - فإذا
طلب توجهه بوجهه يلزم تحصيل الحاصل، والثاني: أن طلب التوجه بالوجه غير صحيح إذا كان بين المنادي
باسم الفاعل - وبين المنادى - باسم المفعول - حائل كالحائض مثلاً، فلا يصح الاكتفاء بالتوجه في تعريفه.
وأجيب عن الأول أيضاً بأن طلب توجهه أعم من أن يكون حدوثاً أو بقاء، فيكون فيه طلب التوجه لأجل بقاء
وجهه إليه، فيكون الحدث فيمن لا يكون وجهه إلى المنادي وقال مولانا عصف: إنما عمه التوجه عن الحقيقي
والحكمي؛ لدخول قولنا: يا الله ويا سماء ويا حبال ويا أرض، ثم قال: وفيه بحث من وجهين، الأول: أن جعل =

(١) أي كما جاز أن يكون صفة مكان جاز أن يكون المراد أهل الشخص في مقابلة الأحيي. (عبد الغفور)

(٢) بالفارسية: مگر حق تو جانی نرم از شهر بهانه جانی درشت را. (بقا)

(٣) فيه أنه يخرج نحو: يا الله، فالأولى أن يقال: المراد بكونه مطلوب الإقبال كونه مسؤول الإجابة. (عبد الغفور)

كما إذا ناديت مقبلاً عليك بوجهه،^(١) حقيقة مثل: يا زيد، أو حكماً مثل: يا سماء ويا جبال ويا أرض، فإنها نزلت أولاً منزلة من له صلاحية النداء،^(٢) ثم أدخل عليها لسرعة امتثال الأمر
حرف النداء وقصد نداؤها، فهي في حكم من يطلب إقباله، بخلاف المدبوب؛ لأنه
المتفجع عليه أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع،
ورود شذون

= الله تعالى منزلة من له صلاحية النداء ترك الأدب، والثاني: أنه لما عمم التوجه عن الحقيقي والحكمي فهذا التعميم يعني عن التعميم الأول، وهو بوجهه أو بقلبه، بل لا بد أن يكتفي بالوجه حينئذ؛ لأن من يكون وجهه إلى المادي - باسم الفاعل - ومن يكون بينه وبين المادي حائل، داخل في التوجه الحكمي بالمعنى الذي ذكره. أقول: نعم، التوجه بالوجه حقيقة داخل في التوجه الحكمي، ولكن لا يحتاج إلى إدخاله فيه؛ لصحة إجراء التوجه الحقيقي إلى الوجه، بخلاف السماء والأرض والجبال؛ فإنه لا يصح إجراء التوجه الحقيقي إليها. وإن قلت: تفسيره بالوجه والقلب يشكل بقولنا: يا الله، قلت: لم لا يحور أن يكون المراد من القلب هو العمم من قيل ذكر المحل وإرادة الحال، ويكون للواجب تعالى علم، وأيضاً جاء الوجه بمعنى الذات أيضاً، فيكون الوجه شاملاً للمعنيين، فيشمل الواجب.

كما إذا ناديت إلح أي يتوجه إليك بوجهه أو بقلبه كما إذا ناديت من هو متوجه إليك بوجهه حقيقة مثل: يا زيد، أو متوجه إليك بوجهه حكماً مثل: يا سماء ويا جبال إلح، ولو سلم أن كون الشيء مطلوب الإقبال حكماً يستلزم كونه مادي حكماً، فنقول: لما كان الكلام في المفعول به الذي يكون فعله واجب الحدف قياساً، فينبغي أن يجعل المادي أعم من الحقيقي والحكمي؛ ليتناول جميع أقسام المفعول به.

صلاحية النداء أي من له صلاحية كونه مطلوب الإقبال حقيقة. **يطلب إقباله** حقيقة بوجهه أو بقلبه. **بخلاف المدبوب** أي ليس المدبوب مادي حكماً؛ لأنه أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع، لا بأن نزل مرة المنادى فأدخل حرف النداء عليه.

(١) المقصود من النداء إحضار المنادى بالقلب حتى يلقي إليه ما ينادى له، والإقبال بالوجه غير مطلوب أصلاً، فاعلم ذلك. (عت)

(٢) ومنه نداؤه تعالى؛ إذ لا وجه له ولا قلب، نزل منزلته ثم أدخل حرف النداء، وذلك لأن القرآن نزل على لسان العباد، أي على أسلوب التحاطب بينهم، فيتحقق الإذن في مثل هذا التحاطب، وإنما أدرج الأمثلة المذكورة بارتكاب التكلف المذكور؛ لقلة تلك الأمثلة، ولم يرتك مثل ذلك في المدبوب لكثرت. (عت)

لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه، فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى، ولهذا أفرد المصنف أحكامه بالذكر فيما بعد، وفيه تحكم؛^(١) فإن المندوب أيضا - كما قال بعضهم - منادى مطلوب إقباله حكما على وجه التفجع، فإذا قلت: يا محمداه، فكأنك تناديه ^{خبر إن} وتقول له: تعال، فأنا مشتاق إليك، فالأولى إدخاله تحت المنادى كما فعله صاحب "المفصل"، وقيل: الظاهر من كلام سيويه أيضا أنه داخل في المنادى،^(٢)
صاحب المفصل القائل هو الرضي

وقصد بالكسر عطف على "تنزيله". لا يقال: إن المصنف لو لم يدخل المندوب تحت المنادى فلا بد على المصنف أن يقول: "ووجوبا في خمسة مواضع"، لا "في أربعة مواضع"؛ لأما بقول: ذكر الأربعة في العنوان إشارة إلى أن له مناسبة بالمنادى، ثم بين فيما بعد أحكاما خاصة له إشارة إلى أنه ليس من المنادى.

فخرج أي المندوب، "هذا القيد" وهو المطلوب إقباله. وفيه تحكم أي في إخراج المندوب بقوله: "المطلوب إقباله"، وإدخال أمثال: يا سماء ويا جبال بتعميم هذا القول من الحقيقي والحكمي، تحكم، أو في عدم إدخال المندوب بتعميم هذا القول، وإدخال أمثال: يا سماء ويا جبال ويا أرض، فيه تحكم.

على وجه إلخ: فيكون في المنادى طلب الإقبال فقط، وفي المندوب طلب الإقبال المقيد بوجه التفجع، وإليه يشعر قوله: فإذا قلت إلخ، فإذا ناديت ميتا على وجه التفجع فكأنك تقول: فارجع إلي؛ فإني مشتاق إلى وجهك. لا يحصى عليك أنه يمكن تسبق عبارة المصنف على وجه لم يتوجه عليه قوله: "فيه تحكم" بأن المصنف إنما قال في العنوان: "ووجوبا في أربعة مواضع"، ولم يقل: "في خمسة مواضع" للتبعية على أنه داخل فيه، ثم بين أحكاما خاصة له مثل دخول لفظ "وا" على المندوب دون المنادى للإشارة إلى أن المندوب أيضا قسم من أقسام المنادى، ولكن لما كان لهذا القسم من المنادى أحكام خاصة أفردته بالذكر، غاية ما في الباب أن هذا خلاف المتبادر.

تعال: هو أمر بالفارسية: يأتو. **فالأولى إدخاله:** قيل: إنما لم يدخله في المنادى؛ لعدم لفظة "وا" فيه، مع أنها موجودة في المندوب، فإذا أدخله في المنادى فيبني أن ينادى بآلة نداء المنادى، مع أن لفظة "وا" ليست من آلة ندائه، واعتراض أيضا بأنه لو أدخل فيه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز؛ لأن استعمال "يا" في المندوب مجاز، واستعماله في المنادى على سبيل الحقيقة.

كلام سيويه: حيث قال: وانتصابه محلا إذا كان مفردا معرفة، كقولك: يا ريد، ثم قال: أو مندوبا نحو: يا ريداه.

(١) أي حكم من غير دليل. (جمال)

(٢) حكما، وأجيب بأن وجه إخراجنا عن تعريف المنادى: أنهم لم يعدوا الكلمة المختصة للنداء من حروف النداء حيث قالوا: حروف النداء خمسة، ولم يقولوا: ستة، وأجيب بوجه آخر بأن المندوب باب واسع كثير الدوران على ألسنتهم، فاستبعد المصنف جعله محارا ملحقا بالحقيقة، بخلاف ما عده؛ فإنه قليل الوقوع، فناسب أن يجعل بابا على حدة. (محرم)

حرف ثاب "ادعو" من الحروف الخمسة، وهي "يا وأيا وهيا وأي والهمزة"،

واحترز به عن نحو: ليقبل زيد ^{مفعول} أو نقدر ^{مفعول} التفصيل للطلب أي طلبا لفظيا بأن

تكون آلة الطلب لفظية نحو: يا زيد، أو تقديرية بأن تكون آله مقدره نحو: **يُؤَسَفُ**

أَعْرَضَ عَنْ هَذَا، أَوِ لِلنِّيَاةِ أَى نِيَاةِ لَفْظِيَّةٍ بِأَن يَكُونَ النَّائِبُ مَلْفُظًا أَوْ تَقْدِيرِيَّةً بِأَن

يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين،

أي مفتاح الأهمرة. واعلم أن "يا" تكون للداء القريب والبعيد والمتوسط، ويقل عن المصنف أنها للداء البعيد.

وَيُرَدُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: يَا اللَّهُ، وَاجِبٌ عَنْ ذَلِكَ بَأْسُ الدَّاعِي فِي أَمْثَالِ هَذَا الدَّاءِ اسْتِعْدَادُهُ عَنْ مَرَّةٍ اِثْنَيْنِ، وَ"أَيًا"

و'هيا' لشدء النعيد اتعافا، و'ي' شدء المتوسص، واهمرة لشدء القريب، ثم لا يادى الله تعالى إلا بـ'يا'.

وأيضا قد يحدف يا في لمادى دور غيرها. **ليقبل ربد** فإنه ليس لمادى وب طلب إقامه: لعدم صدق قوله:

تُعرف نائبة مات أدمو، **نان يكون الح** لا يقارن: في حوار حذف حروف البداء مع كونه نائبا ومحل

بالمقصود؟ لأن نقول: قد يحذف سائب إذا كان له قرينة كما في صربي ريد قائما، والقرينة ثالثة ههنا، وهي

كُلُّ اسْمٍ لَهُ أَهْلٌ إِذَا حُرِفَ اسْمُهُ مِمَّنْ يَسْبِقُ لَدُنْهُ إِلَى أَنَّهُ مَادِي؛ نَحْوُهُ نَدَاءُ الْعَمَةِ.

وإذا لم يجعل تفسيراً للحرف، ولم يقل: الحرف لفظاً أو مفيداً، لم يقتضيه سوى كلامه المصنف.

يقال: سواء كان الجوف لفظاً أو تقديرًا، يتقدّر: 'كان'، حذو حصص العامة لقوله: 'المصا أو تقدّر'، خلاف ما

إذا كان تفسيراً لسانياً؟ فإن نفسه عما فهم، ما ذكره من الاحتمالين يكون 'نصاً أو تقدير' صفة

للمسموع المطلق المحدوف. لا يقال: إن حاصل ما ذكره هم أن حروف الراء في المادى قد يكون مملوفا وقد

يكون مقدراً، فلا حاجة إلى ما ذكره، يُصِف فيما بعد من قوته: "ويجوز حذف حرف البداء"، لأنما يقو: ذكره

فيما بعد لإعادة الاستثناء المذكور بقوله: "إلا مع اسم الجنس إلخ".

(١) الإنشائي؛ لأن الجملة الندائية إنشائية. (عبد العفور)

١٠٠٠ و٢٠٠٠ يقل: "عن حو: أصب إقبال ريد" كما قال بعضهم، لأنه ظاهر في الإحمار. فلا يكون "ريد" فيه مطبوعاً

إقباله، بل خيرا عن طلب إقباله. (عبد الغفور)

أو للمنادى، والمنادى الملفوظ مثل: يا زيد، والمقدر مثل: ألا يا اسجدوا أي ألا يا قوم اسجدوا، وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وأصل "يا زيد" أدعو زيدا، فحذف الفعل حذفاً لازماً؛ لكثرة استعماله^(١) ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وعند المبرد بحرف النداء؛ لسده مسد الفعل^(٢)،

أو للمنادى. فحيث يكون قوله: "لفظاً أو تقديرًا" حالاً من الضمير في "إقاله"، ويجوز إحوال عن المصنف إليه حين حوار حذف المصاف وإقامة المصاف إليه مقامه. لا يقال: إذا كان قوله: 'لفظاً أو تقديرًا' تفصيلاً للمنادى، فلا حاجة حبسنا إلى قوله: "وفد يحدف المنادى" على ما ذكره في آخر المبحث، لأننا نقول: ذكره لإفادة قوله: "لقيام قرية حواراً". قيل: إذا كان "لفظاً أو تقديرًا" تفسيراً للمنادى فما وجه تخصيص المنادى باللفظي والتقديرية؟ من المفعول به والمفعول المطلق وكذا الحال والتميز يكون محذوفاً ومدكوراً؟ والجواب: أن قوله: "لفظاً أو تقديرًا" يكون تفسيراً لأحوال المنادى، لا تفسيراً لنفسه؛ لأنه المطلوب إقاله، سواء كان ملفوظاً أو مقدراً.

ألا يا اسجدوا تحذف الألفين معاً؛ لأن أحدهما همزة الوصل فهي ساكنة، والألف أيضاً ساكنة، فيرم التقاء الساكنين. لكثرة استعماله: فيكون الحذف فيه مطلوباً، ولعملة 'يا' حذيفة بالنسبة إلى 'أدعو'؛ لأنها أقل حروفاً. ولدلالة حرف إلح لأنه لسداء، وهو طلب التوجه إلح، فيدل عليه أي الطلب، فقوله: 'وإفادته فائدته' عطف تفسيرية لسابقه، أي وتفيد فائدته حسب المعنى أي معنى الفعل، وهو الطلب. لسده مسد الفعل. أي قائم مقام الفعل في العمل لا في إفادة معنى الفعل، فلا يرد ما ذكره مولانا عص على قوله: وعند المبرد حرف النداء قائم مقام أحد إلح يعني أن الحرف لا يقوم مقام الفعل في إفادة معناه حتى يستعني عن تقديره، فهو إما يقوم مقامه في -

(١) وكثرة الاستعمال تناسب التحفيف، ولدلالته عليه وإفادته فائدته فلا حاجة إلى ذكره، فحذف حذفاً لازماً. (علوي)

(٢) فالفعل المقدر معرول عن العمل، ويعمل في المنادى ما سد مسده؛ لأن المراد جعله عاملاً محاراً لسده مسده؛ فإنه لا مخالفة بينه وبين سيبويه. (عصمت)

(٣) فيه أن القول بأنه ساد مسد الفعل يستدعي حسب الظاهر أن يكون نسبة العمل إليه محاراً، والظاهر أن سيبويه يجوز هذا المجاز. (عبد الغفور)

(٤) أي لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له؛ لأنه لما حذف الفعل وجوبا، وقام الحرف مقامه، وعزل الفعل عن العمل، ورثه الحرف فعمل عمل ما قام مقامه. ورد بأن الفعل الناصب له وإن حذف لفظاً إلا أنه مقدر نية، والمقدر في الية كالملفوظ لفظاً، وإذا كان ملفوظاً فالعمل له ليس إلا، وإذا كان مقدراً فالعمل له أيضاً لقوته في العمل، فيعمل سواء كان ملفوظاً أو مقدراً. (محرم)

وقال أبو علي في بعض كلامه: إن "يا" وأخواتها أسماء الأفعال،^(١) فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب أي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف،^(٢) وعلى المذاهب كلها مثل: "يا زيد" جملة، وليس المنادى أحد جزئي الجملة،
المستند والمستند إليه

= العمل، فلا بد أن يكون المقدر أحد جزئي الجملة. وأقول: الظاهر أن الحرف يقوم مقام الفعل في إفادة معناه. وإن قلت: لا يكون بين سيويه والميرد مخالفة في ذلك، لأن سيويه أيضا قائل بكون عظة 'يا' نائبة مابه كامرء، فيكون عاملا عندهما جميعا، قلت: الميرد يجعله عاملا فيه حقيقة عند عدم الفعل، كما يكون العامل في الضمير الذي في تحت الطرف في قولنا: زيد في الدار هو الضرف - وهو 'في الدار' - حقيقة عند عدم الفعل، وأما عند وجود الفعل يكون عامل الضمير المذكور هو الفعل، وأما سيويه فلا يجعله عاملا إلا على سبيل التحور، فحرف النداء عنده لمجرد النيابة.

وفيه بحث بأن قول الميرد: "نسده مسد الفعل" يدل على أن إصلاق الانتصاب على حرف النداء ليس أصالة بل باحجار؛ لأن هذا الإصلاق لأجل أنه نائب مابه، فيكون انتصب حقيقة هو الفعل المقدر، فلا يكون بين مذهب سيويه وبين مذهب الميرد مخالفة حينئذ؛ لأن سيويه أيضا قائل بكون حرف النداء عاملا فيه محاراً. لا يقال: إن "في الدار" في "زيد في الدار" نائب ماب العامل، مع أنه عامل في الضمير حقيقة، فالبيان لا تنافي العمل على سبيل الحقيقة؛ لأننا نقول: لا سلم أن الظرف نائب ماب العامل، بل العامل فيه مقدر، فعند عدم العامل انتقل الضمير من الفعل إلى الظرف كما قالوا، وأحيب عنه بأنه جار أن يكون معنى قول الميرد أن الفعل قد صار معرولاً عن العمل وأخذ عمله حرف النداء بطريق الإلزام، فيكون ناصبا له حقيقة.

أسماء الأفعال أي أسماء الأفعال التي هي ناصبة؛ لأنه حينئذ يكون الضمير مستترا فيه بخلاف ما إذا كانت رافعة. لا يقال: إن اسم الفعل بمعنى الماضي والأمر مع أن حرف النداء بمعنى "أدعو" بصيغة المتكلم المضارع؛ لأن نقول: جار أن يكون اسم الفعل عنده بمعنى المضارع، أو نقول: حرف النداء بمعنى "أقل" وفاعله ضمير المخاطب، فأحد جزئي الجملة هو المنادى عنده. **حمد** أي نائب مابها وتفيد إفادتها.

(١) تنصب اسما على المفعولية كما تنصب أسماء الأفعال المتعدية المفعول به، مثل: رويد ريدا، وها ريدا، وعليك ريدا، ومنع بأن أسماء الأفعال لا تكون أقل من حرفين، وأهمرة من أدوات النداء، وهي على حرف واحد، وإن قال الرضي فيه ما قال. (محرم)

(٢) بل اسما منصوب على مذهبهما بعامل مذكور لفظا، وهو حرف النداء؛ لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند الميرد، واسم فعل عند أبي علي. (محرم)

فعند سيبويه جزء^(١) الجملة أي الفعل والفاعل^(٢) مقدران، وعند المبرد حرف النداء قائم مقام أحد جزئي الجملة أي الفعل، والفاعل مقدر^(٣) وعند أبي علي أحد جزئها اسم الفعل^(٤) والآخر ضمير مستتر فيه^(٥).

ويبنى^(٦) أي المنادى، قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب؛ لقلتها^(٧) بالنسبة

بحسب التحقق والاستعانة

المصنف

وسى أي يجب أن يبنى، لا أنه يجوز أن يبنى؛ لأن ظاهر الحال في المسائل ابوجوب لا الخوار، فاعلم الموصوف — اس — مستثنى عن الحكم كما سيأتي، كذا ذكره مولانا عصف. **قدم بيان** أي قدم بيان المادى المفرد المعرفة، وبيان المادى المحفوظ، وبيان المادى المفتوح بالألف على المادى المنصوب الذي يكون مصافها ومثناها به وبكرة صرفة، وأنت حير أنا لا يحتاج إلى بيان التقديم إلا أن للسائل أن يقول: الأولى تقدم بيان المادى المنصوب عليها؛ لأنه قسم من أقسام المفعول به، وهو منصوب، فحينئذ يحتاج إلى بيان التقديم قطعاً.

لقلتها لا يقال: إن المراد إما قلتها باعتبار الأنواع أو الأفراد، وإن كان الأول فالقوله مجموعة؛ لأن كل واحد من البناء والخفض والفتح يكون نوعاً واحداً، فالمجموع ثلاثة أنواع، وكذا نعت النصب ثلاثة أنواع. مضاف وشبه واسكرة الصرفة، وإن كان الثاني فهو غير معنوم، وعنده مستبعد جداً؛ لأنما يقول: المراد هو الأول لكن المراد =

(١) أي جزآن، حذف النون للإضافة.

(٢) أعني "أدعو" مع الضمير المستتر. (عل)

(٣) فيه أنه يلزم حذف الفاعل وحده مع أنهم ليسوا قائلين به. (جمال)

(٤) يعني أن "يا" وأحوالها أسماء الأفعال وضعت للمعنى "أدعو". (علوي)

(٥) كما في "أف" بمعنى أتصحر أي حرف النداء لكونه اسم فعل يقلل الاستتار كأسماء الأفعال، فيكون جزءاً خمسة كلاهما المذكورين؛ إلا أن أحدهما يعني المسند ملفوظ، والآخر يعني المسند إليه مستتر فيه، فإسناد ليس أحد جزئها أيضاً، والمختار من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب سيبويه عند المصنف، ولذا جعل المنادى مما انتصب به عامل واجب الحذف، وإليه ذهب العلامة الزمخشري أيضاً. (محرم)

(٦) أي يجب، لا أنه يجوز؛ لأنه ظاهر الحال في المسائل، لأن اجوار في السعة لا الضرورة؛ لأن الضرورة لا تدعو إلى النصب. وهو جواز الشرط على تقدير حوار تقديم الخزاء على الشرط، وإلا فالخزاء محذوف. (محرم)

(٧) أي لقلة كل واحدة من الأمور الثلاثة؛ لأن كل واحدة منها واحد، وبيانها أيضاً واحد، بخلاف النصب؛ لأنه وإن كان واحداً إلا أن محله ثلاثة، فكل واحد من الثلاثة واحد بالذات والمحل، والنصب واحد بالذات متعدد باعتبار المحل، والواحد مقدم على المتعدد. (جمال)

إلى النصب، ولطلب^(١) الاختصار في بيان النصب بقوله: "وينصب ما سواهما" على ما يرفع به أي على الضمة^(٢) أو الألف أو الواو^(٣) التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء،

= من قوله: 'لقلت' هو قلة كل واحد من أنواعها بالنسبة إلى أنواع النصب، أو نقول: المستغاث نوع واحد سواء كان باللام أو الألف، وإليه يدل قوله: 'وينصب ما سواهما' ثم حمل القلة على القلة بحسب التحقيق والاستعمال غير مناسب؛ لأن الشروع في الكثير بعد الفراغ من القليل يابس لكثير والقبيل بحسب الذكر لا بحسب التحقيق.

ولطلب الاختصار الخ لا يقال: يمكن اختصار المنادى في المفرد المعرفة أيضا بأن يقال: المنادى منصوب في كذا، والمنادى المستغاث باللام في كذا، والمنادى المستغاث بالألف في كذا، وما سواهما منادى مفرد معرفة؛ لأن نقول: الاختصار المذكور في الكتاب مرجح؛ لأن الاختصار فيه في ثلاثة أشياء، وهي منادى مضاف وامش به وانكسر لصفة خلاف الاختصار فيما ذكر؛ فإن الاختصار فيه في شيء واحد، وهو منادى مفرد معرفة.

أي على الضمة: فإن قلت: لم يبي على الضمة دون السكون أو على حركة أخرى؟ قلت: أما ساؤه على الحركة فلإشارة إلى أن نداء عارضي لا أصبي، ولو بي على الفتح لانتس بعمل 'لا'، ولو بي على الكسر لانتس بالمنادى مضاف إلى ياء المتكلم الذي حذف ياءه وانكسر بانكسر، كما في قوله تعالى: **عبدوا** والأصل: يا عبادي. لا يقال: الإعراب لا يحصر فيها؛ فإن النون في 'يصر بان' أيضا إعراب؛ لأننا نقول: الكلام في إعراب الاسم.

في غير الخ إنما قال ذلك لدفع ما يقال: إن منادى المنى لا يكون مرفوعا حين كونه منادى، ويختل أن يكون إيراده بدفع ما يقال: يرفع من كلامه أن يجتمع الساء والإعراب في اسم واحد، ويلزم أن يكون كل من الضمة والألف والواو رفعا في منادى مفرد معرفة، فيكون إطلاق المنادى عليه باعتبار ما يؤور أي باعتبار ما يصير منادى بعد ذلك، ففيه محار، وارتكاب المحذور لأجل أن الضمير في 'يرفع' راجع إلى المنادى، وأما إذا كان راجعا إلى الاسم سيدفع المحذور كما هو اختيار بعض الشارحين، فهو خلاف سوق الكلام؛ لأن السوق يقتضي أن يكون الضمير في 'يرفع' إلى المنادى؛ لأن الكلام فيه.

(١) إذ بالقياس إلى ما عزم يتعين مواضع النصب من غير حاجة إلى تحصيلها. (عبد الغفور)

(٢) [لفظا أو تقديرا، كما في المقصور والمقوص والسي قبل النداء. (عبد الغفور)] أشار بذلك إلى دفع اعتراض ورد ههنا، وهو أن الضمير في 'يرفع' عائد إلى المنادى، فيكون المعنى: ويسى على ما يرفع به من حركة أو حرف، وأنت تعلم أن المنادى لا يرفع بحال، وتقرير الجواب: أن المراد يرفع به المنادى في غير صورة النداء، ولا شك أنه يرفع به فيها، أو أن لا ضمير في 'يرفع' يرجع إلى المنادى، بل هو مسند إلى الحار والمحذور، فيكون المعنى: يبي المنادى على الحركة أو الحرف الذي يرفع به، ويقع إعراب الرفع به. ودفع الاعتراض بإرجاع الضمير إلى مطلق الاسم بعيد غير ملائم لسوق الكلام. (عل)

(٣) كما مر في الإعراب التقديري واللفظي. (محرم)

أو الفعل ^(١) مسند إلى الجار والمجرور، أعني "به" ولا ضمير فيه، وإرجاع الضمير ^(٢) إلى الاسم غير ملائم؛ لسوق الكلام إن كان أي المنادى مفردا أي لا يكون مضافا ^(٣) ولا شبه مضاف، وهو كل اسم لا يتم معناه.....
أي المشابه للمضاف

أو الفعل مسند إلح. وحينئذ لا يحتاج إلى قوة: "في غير صورة اسداء"، لا يقال: لا يكون هذا القول معصوف عليه؛ لأننا نقول: هذا عطف بحسب المعنى بأن المراد من قوله: "يرفع به" الفعل وهو "يرفع" مسند إلى الضمير الذي هو راجع إلى المنادى، فكأنه قال: من الفعل مسند إلى المنادى، فحينئذ يكون قوله: "به" طرف لعمد متعلق بالفعل المذكور، أو الفعل مسند إلى قوله: "به"، أي يبي المنادى على ما يكون ارفع به، فلا يذكر محل الرفع حينئذ، فقوله: "به" حينئذ مفعول ما لم يسم فاعله. وإرجاع الضمير إلح أي إرجاع الضمير في "يرفع" إلى الاسم لا إلى المنادى؛ لدفع ما مر غير ملائم لسوق الكلام لما عرفت آنفا، قال الفاضل السمع: يحور إرجاع الضمير إلى الاسم الذي في المنادى؛ لأن المراد بالمنادى الاسم المطلوب إقاله، فيحور إرجاعه إليه مع قطع النظر عن وصفه كإرجاع "هو" إلى العدل في "هو" ^(١) ^(٢) ^(٣) ^(٤) ^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١) ^(١٢) ^(١٣) ^(١٤) ^(١٥) ^(١٦) ^(١٧) ^(١٨) ^(١٩) ^(٢٠) ^(٢١) ^(٢٢) ^(٢٣) ^(٢٤) ^(٢٥) ^(٢٦) ^(٢٧) ^(٢٨) ^(٢٩) ^(٣٠) ^(٣١) ^(٣٢) ^(٣٣) ^(٣٤) ^(٣٥) ^(٣٦) ^(٣٧) ^(٣٨) ^(٣٩) ^(٤٠) ^(٤١) ^(٤٢) ^(٤٣) ^(٤٤) ^(٤٥) ^(٤٦) ^(٤٧) ^(٤٨) ^(٤٩) ^(٥٠) ^(٥١) ^(٥٢) ^(٥٣) ^(٥٤) ^(٥٥) ^(٥٦) ^(٥٧) ^(٥٨) ^(٥٩) ^(٦٠) ^(٦١) ^(٦٢) ^(٦٣) ^(٦٤) ^(٦٥) ^(٦٦) ^(٦٧) ^(٦٨) ^(٦٩) ^(٧٠) ^(٧١) ^(٧٢) ^(٧٣) ^(٧٤) ^(٧٥) ^(٧٦) ^(٧٧) ^(٧٨) ^(٧٩) ^(٨٠) ^(٨١) ^(٨٢) ^(٨٣) ^(٨٤) ^(٨٥) ^(٨٦) ^(٨٧) ^(٨٨) ^(٨٩) ^(٩٠) ^(٩١) ^(٩٢) ^(٩٣) ^(٩٤) ^(٩٥) ^(٩٦) ^(٩٧) ^(٩٨) ^(٩٩) ^(١٠٠) ^(١٠١) ^(١٠٢) ^(١٠٣) ^(١٠٤) ^(١٠٥) ^(١٠٦) ^(١٠٧) ^(١٠٨) ^(١٠٩) ^(١١٠) ^(١١١) ^(١١٢) ^(١١٣) ^(١١٤) ^(١١٥) ^(١١٦) ^(١١٧) ^(١١٨) ^(١١٩) ^(١٢٠) ^(١٢١) ^(١٢٢) ^(١٢٣) ^(١٢٤) ^(١٢٥) ^(١٢٦) ^(١٢٧) ^(١٢٨) ^(١٢٩) ^(١٣٠) ^(١٣١) ^(١٣٢) ^(١٣٣) ^(١٣٤) ^(١٣٥) ^(١٣٦) ^(١٣٧) ^(١٣٨) ^(١٣٩) ^(١٤٠) ^(١٤١) ^(١٤٢) ^(١٤٣) ^(١٤٤) ^(١٤٥) ^(١٤٦) ^(١٤٧) ^(١٤٨) ^(١٤٩) ^(١٥٠) ^(١٥١) ^(١٥٢) ^(١٥٣) ^(١٥٤) ^(١٥٥) ^(١٥٦) ^(١٥٧) ^(١٥٨) ^(١٥٩) ^(١٦٠) ^(١٦١) ^(١٦٢) ^(١٦٣) ^(١٦٤) ^(١٦٥) ^(١٦٦) ^(١٦٧) ^(١٦٨) ^(١٦٩) ^(١٧٠) ^(١٧١) ^(١٧٢) ^(١٧٣) ^(١٧٤) ^(١٧٥) ^(١٧٦) ^(١٧٧) ^(١٧٨) ^(١٧٩) ^(١٨٠) ^(١٨١) ^(١٨٢) ^(١٨٣) ^(١٨٤) ^(١٨٥) ^(١٨٦) ^(١٨٧) ^(١٨٨) ^(١٨٩) ^(١٩٠) ^(١٩١) ^(١٩٢) ^(١٩٣) ^(١٩٤) ^(١٩٥) ^(١٩٦) ^(١٩٧) ^(١٩٨) ^(١٩٩) ^(٢٠٠) ^(٢٠١) ^(٢٠٢) ^(٢٠٣) ^(٢٠٤) ^(٢٠٥) ^(٢٠٦) ^(٢٠٧) ^(٢٠٨) ^(٢٠٩) ^(٢١٠) ^(٢١١) ^(٢١٢) ^(٢١٣) ^(٢١٤) ^(٢١٥) ^(٢١٦) ^(٢١٧) ^(٢١٨) ^(٢١٩) ^(٢٢٠) ^(٢٢١) ^(٢٢٢) ^(٢٢٣) ^(٢٢٤) ^(٢٢٥) ^(٢٢٦) ^(٢٢٧) ^(٢٢٨) ^(٢٢٩) ^(٢٣٠) ^(٢٣١) ^(٢٣٢) ^(٢٣٣) ^(٢٣٤) ^(٢٣٥) ^(٢٣٦) ^(٢٣٧) ^(٢٣٨) ^(٢٣٩) ^(٢٤٠) ^(٢٤١) ^(٢٤٢) ^(٢٤٣) ^(٢٤٤) ^(٢٤٥) ^(٢٤٦) ^(٢٤٧) ^(٢٤٨) ^(٢٤٩) ^(٢٥٠) ^(٢٥١) ^(٢٥٢) ^(٢٥٣) ^(٢٥٤) ^(٢٥٥) ^(٢٥٦) ^(٢٥٧) ^(٢٥٨) ^(٢٥٩) ^(٢٦٠) ^(٢٦١) ^(٢٦٢) ^(٢٦٣) ^(٢٦٤) ^(٢٦٥) ^(٢٦٦) ^(٢٦٧) ^(٢٦٨) ^(٢٦٩) ^(٢٧٠) ^(٢٧١) ^(٢٧٢) ^(٢٧٣) ^(٢٧٤) ^(٢٧٥) ^(٢٧٦) ^(٢٧٧) ^(٢٧٨) ^(٢٧٩) ^(٢٨٠) ^(٢٨١) ^(٢٨٢) ^(٢٨٣) ^(٢٨٤) ^(٢٨٥) ^(٢٨٦) ^(٢٨٧) ^(٢٨٨) ^(٢٨٩) ^(٢٩٠) ^(٢٩١) ^(٢٩٢) ^(٢٩٣) ^(٢٩٤) ^(٢٩٥) ^(٢٩٦) ^(٢٩٧) ^(٢٩٨) ^(٢٩٩) ^(٣٠٠) ^(٣٠١) ^(٣٠٢) ^(٣٠٣) ^(٣٠٤) ^(٣٠٥) ^(٣٠٦) ^(٣٠٧) ^(٣٠٨) ^(٣٠٩) ^(٣١٠) ^(٣١١) ^(٣١٢) ^(٣١٣) ^(٣١٤) ^(٣١٥) ^(٣١٦) ^(٣١٧) ^(٣١٨) ^(٣١٩) ^(٣٢٠) ^(٣٢١) ^(٣٢٢) ^(٣٢٣) ^(٣٢٤) ^(٣٢٥) ^(٣٢٦) ^(٣٢٧) ^(٣٢٨) ^(٣٢٩) ^(٣٣٠) ^(٣٣١) ^(٣٣٢) ^(٣٣٣) ^(٣٣٤) ^(٣٣٥) ^(٣٣٦) ^(٣٣٧) ^(٣٣٨) ^(٣٣٩) ^(٣٤٠) ^(٣٤١) ^(٣٤٢) ^(٣٤٣) ^(٣٤٤) ^(٣٤٥) ^(٣٤٦) ^(٣٤٧) ^(٣٤٨) ^(٣٤٩) ^(٣٥٠) ^(٣٥١) ^(٣٥٢) ^(٣٥٣) ^(٣٥٤) ^(٣٥٥) ^(٣٥٦) ^(٣٥٧) ^(٣٥٨) ^(٣٥٩) ^(٣٦٠) ^(٣٦١) ^(٣٦٢) ^(٣٦٣) ^(٣٦٤) ^(٣٦٥) ^(٣٦٦) ^(٣٦٧) ^(٣٦٨) ^(٣٦٩) ^(٣٧٠) ^(٣٧١) ^(٣٧٢) ^(٣٧٣) ^(٣٧٤) ^(٣٧٥) ^(٣٧٦) ^(٣٧٧) ^(٣٧٨) ^(٣٧٩) ^(٣٨٠) ^(٣٨١) ^(٣٨٢) ^(٣٨٣) ^(٣٨٤) ^(٣٨٥) ^(٣٨٦) ^(٣٨٧) ^(٣٨٨) ^(٣٨٩) ^(٣٩٠) ^(٣٩١) ^(٣٩٢) ^(٣٩٣) ^(٣٩٤) ^(٣٩٥) ^(٣٩٦) ^(٣٩٧) ^(٣٩٨) ^(٣٩٩) ^(٤٠٠) ^(٤٠١) ^(٤٠٢) ^(٤٠٣) ^(٤٠٤) ^(٤٠٥) ^(٤٠٦) ^(٤٠٧) ^(٤٠٨) ^(٤٠٩) ^(٤١٠) ^(٤١١) ^(٤١٢) ^(٤١٣) ^(٤١٤) ^(٤١٥) ^(٤١٦) ^(٤١٧) ^(٤١٨) ^(٤١٩) ^(٤٢٠) ^(٤٢١) ^(٤٢٢) ^(٤٢٣) ^(٤٢٤) ^(٤٢٥) ^(٤٢٦) ^(٤٢٧) ^(٤٢٨) ^(٤٢٩) ^(٤٣٠) ^(٤٣١) ^(٤٣٢) ^(٤٣٣) ^(٤٣٤) ^(٤٣٥) ^(٤٣٦) ^(٤٣٧) ^(٤٣٨) ^(٤٣٩) ^(٤٤٠) ^(٤٤١) ^(٤٤٢) ^(٤٤٣) ^(٤٤٤) ^(٤٤٥) ^(٤٤٦) ^(٤٤٧) ^(٤٤٨) ^(٤٤٩) ^(٤٥٠) ^(٤٥١) ^(٤٥٢) ^(٤٥٣) ^(٤٥٤) ^(٤٥٥) ^(٤٥٦) ^(٤٥٧) ^(٤٥٨) ^(٤٥٩) ^(٤٦٠) ^(٤٦١) ^(٤٦٢) ^(٤٦٣) ^(٤٦٤) ^(٤٦٥) ^(٤٦٦) ^(٤٦٧) ^(٤٦٨) ^(٤٦٩) ^(٤٧٠) ^(٤٧١) ^(٤٧٢) ^(٤٧٣) ^(٤٧٤) ^(٤٧٥) ^(٤٧٦) ^(٤٧٧) ^(٤٧٨) ^(٤٧٩) ^(٤٨٠) ^(٤٨١) ^(٤٨٢) ^(٤٨٣) ^(٤٨٤) ^(٤٨٥) ^(٤٨٦) ^(٤٨٧) ^(٤٨٨) ^(٤٨٩) ^(٤٩٠) ^(٤٩١) ^(٤٩٢) ^(٤٩٣) ^(٤٩٤) ^(٤٩٥) ^(٤٩٦) ^(٤٩٧) ^(٤٩٨) ^(٤٩٩) ^(٥٠٠) ^(٥٠١) ^(٥٠٢) ^(٥٠٣) ^(٥٠٤) ^(٥٠٥) ^(٥٠٦) ^(٥٠٧) ^(٥٠٨) ^(٥٠٩) ^(٥١٠) ^(٥١١) ^(٥١٢) ^(٥١٣) ^(٥١٤) ^(٥١٥) ^(٥١٦) ^(٥١٧) ^(٥١٨) ^(٥١٩) ^(٥٢٠) ^(٥٢١) ^(٥٢٢) ^(٥٢٣) ^(٥٢٤) ^(٥٢٥) ^(٥٢٦) ^(٥٢٧) ^(٥٢٨) ^(٥٢٩) ^(٥٣٠) ^(٥٣١) ^(٥٣٢) ^(٥٣٣) ^(٥٣٤) ^(٥٣٥) ^(٥٣٦) ^(٥٣٧) ^(٥٣٨) ^(٥٣٩) ^(٥٤٠) ^(٥٤١) ^(٥٤٢) ^(٥٤٣) ^(٥٤٤) ^(٥٤٥) ^(٥٤٦) ^(٥٤٧) ^(٥٤٨) ^(٥٤٩) ^(٥٥٠) ^(٥٥١) ^(٥٥٢) ^(٥٥٣) ^(٥٥٤) ^(٥٥٥) ^(٥٥٦) ^(٥٥٧) ^(٥٥٨) ^(٥٥٩) ^(٥٦٠) ^(٥٦١) ^(٥٦٢) ^(٥٦٣) ^(٥٦٤) ^(٥٦٥) ^(٥٦٦) ^(٥٦٧) ^(٥٦٨) ^(٥٦٩) ^(٥٧٠) ^(٥٧١) ^(٥٧٢) ^(٥٧٣) ^(٥٧٤) ^(٥٧٥) ^(٥٧٦) ^(٥٧٧) ^(٥٧٨) ^(٥٧٩) ^(٥٨٠) ^(٥٨١) ^(٥٨٢) ^(٥٨٣) ^(٥٨٤) ^(٥٨٥) ^(٥٨٦) ^(٥٨٧) ^(٥٨٨) ^(٥٨٩) ^(٥٩٠) ^(٥٩١) ^(٥٩٢) ^(٥٩٣) ^(٥٩٤) ^(٥٩٥) ^(٥٩٦) ^(٥٩٧) ^(٥٩٨) ^(٥٩٩) ^(٦٠٠) ^(٦٠١) ^(٦٠٢) ^(٦٠٣) ^(٦٠٤) ^(٦٠٥) ^(٦٠٦) ^(٦٠٧) ^(٦٠٨) ^(٦٠٩) ^(٦١٠) ^(٦١١) ^(٦١٢) ^(٦١٣) ^(٦١٤) ^(٦١٥) ^(٦١٦) ^(٦١٧) ^(٦١٨) ^(٦١٩) ^(٦٢٠) ^(٦٢١) ^(٦٢٢) ^(٦٢٣) ^(٦٢٤) ^(٦٢٥) ^(٦٢٦) ^(٦٢٧) ^(٦٢٨) ^(٦٢٩) ^(٦٣٠) ^(٦٣١) ^(٦٣٢) ^(٦٣٣) ^(٦٣٤) ^(٦٣٥) ^(٦٣٦) ^(٦٣٧) ^(٦٣٨) ^(٦٣٩) ^(٦٤٠) ^(٦٤١) ^(٦٤٢) ^(٦٤٣) ^(٦٤٤) ^(٦٤٥) ^(٦٤٦) ^(٦٤٧) ^(٦٤٨) ^(٦٤٩) ^(٦٥٠) ^(٦٥١) ^(٦٥٢) ^(٦٥٣) ^(٦٥٤) ^(٦٥٥) ^(٦٥٦) ^(٦٥٧) ^(٦٥٨) ^(٦٥٩) ^(٦٦٠) ^(٦٦١) ^(٦٦٢) ^(٦٦٣) ^(٦٦٤) ^(٦٦٥) ^(٦٦٦) ^(٦٦٧) ^(٦٦٨) ^(٦٦٩) ^(٦٧٠) ^(٦٧١) ^(٦٧٢) ^(٦٧٣) ^(٦٧٤) ^(٦٧٥) ^(٦٧٦) ^(٦٧٧) ^(٦٧٨) ^(٦٧٩) ^(٦٨٠) ^(٦٨١) ^(٦٨٢) ^(٦٨٣) ^(٦٨٤) ^(٦٨٥) ^(٦٨٦) ^(٦٨٧) ^(٦٨٨) ^(٦٨٩) ^(٦٩٠) ^(٦٩١) ^(٦٩٢) ^(٦٩٣) ^(٦٩٤) ^(٦٩٥) ^(٦٩٦) ^(٦٩٧) ^(٦٩٨) ^(٦٩٩) ^(٧٠٠) ^(٧٠١) ^(٧٠٢) ^(٧٠٣) ^(٧٠٤) ^(٧٠٥) ^(٧٠٦) ^(٧٠٧) ^(٧٠٨) ^(٧٠٩) ^(٧١٠) ^(٧١١) ^(٧١٢) ^(٧١٣) ^(٧١٤) ^(٧١٥) ^(٧١٦) ^(٧١٧) ^(٧١٨) ^(٧١٩) ^(٧٢٠) ^(٧٢١) ^(٧٢٢) ^(٧٢٣) ^(٧٢٤) ^(٧٢٥) ^(٧٢٦) ^(٧٢٧) ^(٧٢٨) ^(٧٢٩) ^(٧٣٠) ^(٧٣١) ^(٧٣٢) ^(٧٣٣) ^(٧٣٤) ^(٧٣٥) ^(٧٣٦) ^(٧٣٧) ^(٧٣٨) ^(٧٣٩) ^(٧٤٠) ^(٧٤١) ^(٧٤٢) ^(٧٤٣) ^(٧٤٤) ^(٧٤٥) ^(٧٤٦) ^(٧٤٧) ^(٧٤٨) ^(٧٤٩) ^(٧٥٠) ^(٧٥١) ^(٧٥٢) ^(٧٥٣) ^(٧٥٤) ^(٧٥٥) ^(٧٥٦) ^(٧٥٧) ^(٧٥٨) ^(٧٥٩) ^(٧٦٠) ^(٧٦١) ^(٧٦٢) ^(٧٦٣) ^(٧٦٤) ^(٧٦٥) ^(٧٦٦) ^(٧٦٧) ^(٧٦٨) ^(٧٦٩) ^(٧٧٠) ^(٧٧١) ^(٧٧٢) ^(٧٧٣) ^(٧٧٤) ^(٧٧٥) ^(٧٧٦) ^(٧٧٧) ^(٧٧٨) ^(٧٧٩) ^(٧٨٠) ^(٧٨١) ^(٧٨٢) ^(٧٨٣) ^(٧٨٤) ^(٧٨٥) ^(٧٨٦) ^(٧٨٧) ^(٧٨٨) ^(٧٨٩) ^(٧٩٠) ^(٧٩١) ^(٧٩٢) ^(٧٩٣) ^(٧٩٤) ^(٧٩٥) ^(٧٩٦) ^(٧٩٧) ^(٧٩٨) ^(٧٩٩) ^(٨٠٠) ^(٨٠١) ^(٨٠٢) ^(٨٠٣) ^(٨٠٤) ^(٨٠٥) ^(٨٠٦) ^(٨٠٧) ^(٨٠٨) ^(٨٠٩) ^(٨١٠) ^(٨١١) ^(٨١٢) ^(٨١٣) ^(٨١٤) ^(٨١٥) ^(٨١٦) ^(٨١٧) ^(٨١٨) ^(٨١٩) ^(٨٢٠) ^(٨٢١) ^(٨٢٢) ^(٨٢٣) ^(٨٢٤) ^(٨٢٥) ^(٨٢٦) ^(٨٢٧) ^(٨٢٨) ^(٨٢٩) ^(٨٣٠) ^(٨٣١) ^(٨٣٢) ^(٨٣٣) ^(٨٣٤) ^(٨٣٥) ^(٨٣٦) ^(٨٣٧) ^(٨٣٨) ^(٨٣٩) ^(٨٤٠) ^(٨٤١) ^(٨٤٢) ^(٨٤٣) ^(٨٤٤) ^(٨٤٥) ^(٨٤٦) ^(٨٤٧) ^(٨٤٨) ^(٨٤٩) ^(٨٥٠) ^(٨٥١) ^(٨٥٢) ^(٨٥٣) ^(٨٥٤) ^(٨٥٥) ^(٨٥٦) ^(٨٥٧) ^(٨٥٨) ^(٨٥٩) ^(٨٦٠) ^(٨٦١) ^(٨٦٢) ^(٨٦٣) ^(٨٦٤) ^(٨٦٥) ^(٨٦٦) ^(٨٦٧) ^(٨٦٨) ^(٨٦٩) ^(٨٧٠) ^(٨٧١) ^(٨٧٢) ^(٨٧٣) ^(٨٧٤) ^(٨٧٥) ^(٨٧٦) ^(٨٧٧) ^(٨٧٨) ^(٨٧٩) ^(٨٨٠) ^(٨٨١) ^(٨٨٢) ^(٨٨٣) ^(٨٨٤) ^(٨٨٥) ^(٨٨٦) ^(٨٨٧) ^(٨٨٨) ^(٨٨٩) ^(٨٩٠) ^(٨٩١) ^(٨٩٢) ^(٨٩٣) ^(٨٩٤) ^(٨٩٥) ^(٨٩٦) ^(٨٩٧) ^(٨٩٨) ^(٨٩٩) ^(٩٠٠) ^(٩٠١) ^(٩٠٢) ^(٩٠٣) ^(٩٠٤) ^(٩٠٥) ^(٩٠٦) ^(٩٠٧) ^(٩٠٨) ^(٩٠٩) ^(٩١٠) ^(٩١١) ^(٩١٢) ^(٩١٣) ^(٩١٤) ^(٩١٥) ^(٩١٦) ^(٩١٧) ^(٩١٨) ^(٩١٩) ^(٩٢٠) ^(٩٢١) ^(٩٢٢) ^(٩٢٣) ^(٩٢٤) ^(٩٢٥) ^(٩٢٦) ^(٩٢٧) ^(٩٢٨) ^(٩٢٩) ^(٩٣٠) ^(٩٣١) ^(٩٣٢) ^(٩٣٣) ^(٩٣٤) ^(٩٣٥) ^(٩٣٦) ^(٩٣٧) ^(٩٣٨) ^(٩٣٩) ^(٩٤٠) ^(٩٤١) ^(٩٤٢) ^(٩٤٣) ^(٩٤٤) ^(٩٤٥) ^(٩٤٦) ^(٩٤٧) ^(٩٤٨) ^(٩٤٩) ^(٩٥٠) ^(٩٥١) ^(٩٥٢) ^(٩٥٣) ^(٩٥٤) ^(٩٥٥) ^(٩٥٦) ^(٩٥٧) ^(٩٥٨) ^(٩٥٩) ^(٩٦٠) ^(٩٦١) ^(٩٦٢) ^(٩٦٣) ^(٩٦٤) ^(٩٦٥) ^(٩٦٦) ^(٩٦٧) ^(٩٦٨) ^(٩٦٩) ^(٩٧٠) ^(٩٧١) ^(٩٧٢) ^(٩٧٣) ^(٩٧٤) ^(٩٧٥) ^(٩٧٦) ^(٩٧٧) ^(٩٧٨) ^(٩٧٩) ^(٩٨٠) ^(٩٨١) ^(٩٨٢) ^(٩٨٣) ^(٩٨٤) ^(٩٨٥) ^(٩٨٦) ^(٩٨٧) ^(٩٨٨) ^(٩٨٩) ^(٩٩٠) ^(٩٩١) ^(٩٩٢) ^(٩٩٣) ^(٩٩٤) ^(٩٩٥) ^(٩٩٦) ^(٩٩٧) ^(٩٩٨) ^(٩٩٩) ^(١٠٠٠) ^(١٠٠١) ^(١٠٠٢) ^(١٠٠٣) ^(١٠٠٤) ^{(١٠}

إلا بانضمام أمر آخر إليه،^١ معرفة قبل النداء^٢ أو بعده، وإنما بني المفرد المعرفة؛
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لـ "كاف" الخطاب الحرفية،
التي هي الصير
وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً،^٣

معرفة قبل النداء الخ ولقائل أن يقول: أن كونه معرفة بعد النداء غير جائز؛ لأنها شرط وهو مقدم على
المشروط، إلا أن يقال: هذا الشرط يكون شرطاً بالاسم الذي يجعل له مادي أي لدات المنادى، إلا أن كون
ذات المنادى معرفة يكون بإطلاق العام أي قبل النداء أو بعده.

لفظاً ومعنى أم عطف فكونهما جميعاً مفرد، وإنما معنى فكونهما معا بتعريف وكونهما معا لحصص.
لكاف الخطاب الحرفية وإي كون الكاف في 'دك' كاف الخطاب، لأن الكاف عارض على أسماء الإشارة
لا حرة لها؛ فإن اسم الإشارة هو دا، وإدخال اللام يفرق بينه وبين "دك"، وكذلك الكاف عارض لصير
المفصل مثل: إياك، وإنما اعتبر هذا الكاف حرفاً؛ لامتناع وقوع اسم الظاهر موقعها؛ فإن اسم الظاهر لا يقع
موقع الحرف، ولا موقع ما اعتبره حرفاً، وإذا عرفت هذا فلا يرد أن هذا الكاف إذا كان حرفاً فكيف يكون
معرفة؛ لأن المعرفة والكثرة قسمان من الاسم؟ ويمكن أن يقال: عدم كون الحرف معرفة يكون في غير احصص
الحرفي، فليتأمل.

وكونه مثلها الخ أي ولكون مادي المفرد المعرفة مثل الكاف الاسمية إفراداً إيج، وإنما راد هذا لئلا المنادى
المذكور، وم يكلف بوقوع المنادى موقعه؛ لأن محدد الوقوع لا يكون سبباً لئله، وإلا يرم ساء جميع المنادى
بوقوع جميع المنادى موقع الكاف في "أدعوك" كما لا يخفى، قيل: وقوع المنادى موقعه إما أن يكون سبباً
للمشاهدة أولاً، وإن كان الأول فم لم يقل أولاً؛ إن مادي المفرد المعرفة مبي؛ لأنه مشابه للكاف في "دك"
و"إياك"؛ لأن مشابه المشابه لشيء مشابه لذلك الشيء؟ لا يقال: لا سبب كون مشابه الماشبه للشيء مشابه لذلك
الشيء؛ لحوار تعابير المشاهير؛ لأنها تقول: لا تعابير ههنا؛ لأنه يشبه للكاف التي في "أدعوك" في الإفراد والتعريف، =

(١) إما معصور بالأول، نحو: يا طالعا جبلا، وإما معصوف عليه عطف سبق على أن يكون سمعطوف مع
المعصوف عليه اسماً لشيء واحد، نحو: يا ثلاثة وثلاثين؛ لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة وخمسة، فهو الخمسة
عشر إلا أنه لا يركب لفضه، ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون علماً أو لا؛
فإنه مضارع للمضاف، وهو ظاهر مذهب سيبويه. (عل)

(٢) لا يقال: يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع؛ لأنها تقول: الممتنع اجتماع التي التعريف. (عند العصور)

(٣) إنما اعتبر هي؛ ليقوي جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف، وما في حكمه والكثرة الغير المعينة. (عند العصور)

وذلك لأن "يا زيد" بمنزلة أدعوك، وهذه الكاف ككاف "ذلك" لفظاً ومعنى، وإنما
 أي بيان ذلك
 الاسمية
 أي لفظ ذلك
 قلنا ذلك؛ لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف أو الفعل، ولا يبنى لمشابهة الاسم
 كالذي
 أي للمناسبة
 كأسماء الأفعال
 المبني، مثل: يا زيد، ويا رجل، مثالان لما هو مبني على الضمة أولهما معرفة قبل النداء،
 وثانيهما معرفة بعد النداء،

= فيكون المادى المذكور مشابهاً لكاف التي في 'ذلك' و'إياك' في الأفراد والخطاب والتعريف، وهو سلم التغير
 فقول: اراد من المشاهدة هو المناسبة، والمناسب لمناسبت للشيء مناسب لشدك الشيء، وإن كان بواسطة، فقولهم:
 المني ما ناسب مني الأصل معنى المناسبة مطلقاً، سواء كان بواسطة أو بغير واسطة، وإن كان الثاني فذكره
 مستدرك بلا فائدة، وأجيب باختيار كل من الشقين: أما باختيار الثاني؛ فلأنه لما وقع موقعه فوجد له بوقوعه موقعه
 مناسبة إلى الكاف الذي في 'أدعوك'، ولكنه أي الكاف الذي في 'أدعوك' يشبهه لكاف الذي في 'ذلك'
 و'إياك'، فحينئذ يكون للمادى مناسبة بأمر هو مشابهة لمني الأصل، فواحد من المواضع التي هو سبب للمشاهدة
 مبني الأصل هو هذا، كما ذكر في مبحث المنيات، وأما باختيار الأول؛ فلأنه حينئذ يحصل زيادة المشاهدة، وذلك
 لأن مشابهته لكاف 'أدعوك' أكثر من مشابهته لكاف 'ذلك' و'إياك'؛ لأنه مشابهة لكاف 'أدعوك' في الأفراد
 والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه، ووقوعه موقعه متف في مشابهته لكاف 'ذلك' و'إياك'.

ذلك: أي الكاف في 'أدعوك' مشابهة لفظاً ومعنى لكاف 'ذلك' و'إياك'. **لأن الاسم إلخ:** قيل: هذا احصر باطل؛
 لأن الاسم مبني؛ لعدم كونه مركباً مع الغير مع أنه غير مشابهة للحرف والفعل، وأجيب بأن المراد بالاسم هو
 الاسم الذي ركب مع غيره، وأجيب أيضاً بأن الحصر إصافي، والمراد أن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف
 والفعل لا لمشابهة الاسم المبني، وإليه أشار بقوله: ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني.

قبل النداء: قيل: حينئذ يلزم اجتماع التعريفين، والجواب: أن اجتماع التعريفين ليس بباطل، بل الباطل هو
 اجتماع آلي التعريف، قيل: اجتماع آلي التعريف حاصل في المادى المضاف مثل: يا عبد الله؛ لأن الإضافة هي
 آلة التعريف، وأجاب عنه محمد المحشي مولانا عبد بأن الإضافة ليست متعينة للتعريف؛ فإنها قد يكون للتخصيص،
 أقول: لقائل أن يقول: إن الإضافة متعينة للتعريف بخلاف الإضافة إلى السكرة، إلا أن يقال: يكفي لنا في ذلك
 مجرد كون الإضافة مطبقاً غير متعينة للتعريف، أقول: ويمكن الجواب بوجه آخر بأن الحال هو اجتماع آلي
 التعريف إذا كانتا في اللفظ، والإضافة ليست آلة لفظية، ويمكن أن يقال: إن الإضافة إلى معرفة ليست متعينة
 للتعريف، بل يكون للتعريف عند القصد.

ويا زيدان ^{١١} مثال المبني على الألف، **ويا زيدون** ^{١٢} مثال المبني على الواو، **ويخفض** أي ينجر المنادى **بلام الاستعانة** أي بلام تدخله وقت الاستعانة، وهي لام التخصيص ^(١٣، ١٤) ^{فراغوا حتى} أدخلت على المستغاث؛ دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، مثل: **يا كريد**.

ويا زيدان إلخ: إن قيل: اعلم إذا ثني أو جمع لرم أن يعرف بلام بدلاً عن تعريفه الرائل بالتكثير. أي بكر له أولاً، ثم أدخل الألف واللام عليه، ثم ثني وجمع، فكيف يصح هذه المثالان، فالصواب: يا رجالاً، واحوا: أنه مخصوص بما سوى المنادى، وأجيب أيضاً بأن لفظ 'يا' قائمة مقام اللام. **أي ينجر المنادى:** وإنما فسر المتعدي باللام؛ لأن الخفض في الحقيقة صفة احواض، فلا يكون حالاً من أحواض اسادى، بخلاف الإخراة؛ فإنه حار من أحواض المنادى، والأحسن أن يبحث عن أحواله، فهو من قبيل ذكر المروم وعودة اللارم.

أي بلام تدخله إلخ: أي تدخل اللام في اسادى في وقت الاستعانة، وبما فسر به؛ إشارة إلى أنه ليس المراد من قوله: بلام الاستعانة أن مدلولها ومعناها استعانة؛ لأن مدلولها الاحتصاص؛ فإن اللام اجازة، بل المراد به هو ما ذكره، فأشار به إلى أن إضافة اللام إلى الاستعانة بأدى ملاسة. **وهي لام التخصيص** فإنها تحتص زيدا مثلاً من بين أمثاله بالدعاء. **على المستغاث:** أي المستغاث منه.

من بين أمثاله: فإذا كان جماعة من الناس وكان زيد منهم فأنت تعيث من بينهم زيدا مثلاً، أي أنت تخصص من بينهم له فتقو: يا زيد لضعيف مع ذكر المستغاث له أيضاً، فزيد مستغاث والمستغاث به محذوف، أي يا زيد لضعيف، ومعناه باغارية: أي زيد مخصوص بغيره بترادف، ويحذفون إزجته إنك بغيره يدرى تو اس شخص ضعيف را. قيل: لام الاحتصاص تدل على احتصاص شيء بمدحونه لا على احتصاص مدحوله بشيء، وأجيب بأن الباء في قوله: 'بالدعاء' دخلت على المقصود؛ فإن المعنى إن الدعاء مخصوص به، فحيث يكون احتصاص شيء بمدحوله.

(١) فإن قيل: اعلم إذا ثني لرمه الألف واللام؛ جبر لما فاته من اتعيين، قلت: 'يا' أيضاً جبر به، فكان المراد منه الألف واللام ما يفيد فائدته. (ج)

(٢) مثال لما هو معرفة بعد النداء؛ لأن الأعلام لا تثني ولا تجمع إلا بعد التنكير.

(٣) إشارة إلى دفع ما يورد وهو أنه ما وجه اختيار اللام من بين حروف للاستعانة؟ ووجه لدفع صاهر، وهو أن اللام في الأصل للاحتصاص، والمستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء وصت الإقبال، فلأجل أساسه اختير ذلك. (عل)

(٤) معدية لـ "أدعو" المقدر؛ لضعفه بالإضمار. (عبد الغفور)

وإنما فتحت؛ لئلا يلتبس بالمستغاث له^(١) إذا حذف المستغاث، نحو: يا للمظلوم أي
يا لقوم؛ فإنه لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم أن المظلوم في هذا المثال مستغاث أو
مستغاث له، ولم يعكس الأمر؛ لأن المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي
تفتح لام الجر معها نحو: لك، بخلاف المستغاث له؛ لعدم وقوعه موقع الضمير، فإن
عطف على المستغاث بغير "يا" نحو: يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف؛
الكاف

لئلا يلتبس بالمستغاث له إلخ. قيل: لم لا يجوز أن يكون دفع الالتباس بالقرائن اإحارجية، وأيضا حذف
المستغاث لا يكون إلا بقرينة، فالحقبة يدفع الالتباس، فلا حاجة حينئذ إلى فتح اللام في المستغاث وكسرها في
المستغاث له؟ وبمعك أن يقال في دفعه بأن ما يدفع به الالتباس فهو إذا كان في نفس الاسم، وهو المستغاث له
أولى مما كان من الخارج. **يا للمظلوم.** بفتح اللام في المستغاث وكسرها في المستغاث له، ومعناه: أدعوكم هذا
المظلوم الضعيف؛ لتنظروا إليه وتعينوا إياه.

لو لم تفتح لام المستغاث إلخ: وعدم العلم فلكون اللام فيهما محرورا، وعدم أن المستغاث هو الذي يطلب
الاستغاثة، والمستغاث هو الذي يطلب منه الاستغاثة، والمستغاث له هو الذي يطلب الاستغاثة لأجله، إذا عرفت
هذا فاعتراض بأن المظلوم صريح في المثال المذكور بكونه مستغاثا له؛ لأنه مظلوم، ولا يطلب الاستغاثة منه،
فالأولى إيراد ريد مثلا موضع المظلوم، أقول: غاية الأمر أن إيراده موضع المصوم أظهر في التمثيل، وذلك لأنه
جار أن يكون المظلوم اسما من أسماء من هو مستغاث على أن المظلوم مع كونه مظلوما جاز أن يقع مستغاثا،
ولا يأتي عنه شيء، كما لا يخفى على المتأمل.

ولم يعكس الأمر: لدفع الالتباس؛ لأن المنادى المستغاث واقع موقع كاف إلخ، وحاصله: أن اللام إذا دخلت
على المظهر فهي محرورة، وإذا دخلت على المصمر فهي مفتوحة، فلما كان المستغاث موضع الكاف في ذلك
ففتحت اللام فيه، ويمكن إقامة هذا الوجه بفتح لام المستغاث، لكنه احتار وجه آخر غيره مع حصول هذا
الوجه في نظم الكلام، وترتبه ليبحث به أيضا. **فإن عطفت إلخ:** وهو تفرع لعدم الفرق بين المستغاث
والمستغاث له على تقدير كسر اللام المستفاد من "لو لم يفتح إلخ".

(١) اللام في "المستغاث له" متعلقه بما يتعلق به لام المستغاث. (عبد الغفور)

لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث، وإن عطفت " مع
 "يا" فلا بد من فتح لام المعطوف أيضا نحو: يا لزيد، ويا لعمرو، وإنما أعرب المنادى
 بعد دخول لام الاستغاث؛ لأن علة بنائه كانت مشابهته للحرف، واللام الجارة من
 خواص الاسم، فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف،
 لوجود المعارض

لأن الفرق الخ أي فرق المعصوف في المثال المذكور بينه الخ يعني فرقه بأنه مستغاث لا مستغاث له حاصل
 بعطفه على المستغاث؛ لأن المعصوف في حكم المعصوف عنه فالمعصوف أيضا مستغاث.
حاصل بعطفه الخ أي عطف ذلك الشيء عليه؛ فإنه حينئذ يكون معطوف على مدحور 'يا' فيكون المعصوف
 أيضا مستغاث؛ فإن المعطوف في حكم المعطوف عليه، وإذا عطف مع 'يا' فحينئذ يكون مجموع معطوفها على
 المستغاث، فيقع فيه الالتباس على تقدير كسر اللام فيهما على ما مر في قوله: "نا للمطوب" إلا أن المستغاث
 حينئذ يصير متعددا، فلا بد حينئذ من فتح اللام؛ ليتبين أنه مستغاث حينئذ، أيضا.
 أقول: فحينئذ لا بد أن يقل في 'يا يريدون عمرو'؛ 'يا يا عمرو' بتكرار حرف اداء؛ لأنه لا بد من
 إيراد "يا" على المعطوف عليه وعلى المعطوف، إلا أن يقال: إنا لنرميه، ولا استحالة في هذا الالتزام، غاية ما
 في الباب أنه يلزم تعدد صلب اداء في المستغاث، وهو داخل في اداء؛ فإنه يصح أن يقال: "يا يا الله
 لمسلمين" بتكرار 'يا'، أو يقال: لا بد من إيراد 'يا' على المعطوف عليه على المعطوف إذا لم يكن على
 المعطوف عليه بعينه على المعطوف.

فدخولها ضعفت مشابهته قل: لام الجارة لو كانت عنه ضعف المشاهدة، فيزم أن يصير غير المنصرف منصرفا
 بدحور تلك اللام؛ لأن غير المنصرف إنما يكون غير منصرف لمشاهدته بالفعل، وأبضا يرمكون انصرفه أو؛
 لأن غير المنصرف والمنصرف جميعا من نوع واحد خلافا للمعرب والمشي؛ فإيهما نوعان مختلفان؛ فإن اشتغال شيء
 من نوعه إلى نوع نفسه أسهل من انتقاله من نوعه إلى نوع آخر، فجعل غير المنصرف منصرفا بدخول تلك اللام
 أسهل من جعل المني معربا، وأجيب بأن علة بناءه - وهي حرف اداء - في غاية الضعف، وحرف اداء واللام
 إذا اجتمعتا كانت العلة للام بقرها. لا يقال: إن علة بناءه هي المشاهدة بالخرف لا حرف اداء؛ لأننا نقول:
 حرف اداء سبب المشاهدة؛ لأن "يا يرد" عملة "أدعوك" كما مر تفصيله، فأقيم السبب مقام السبب.

(١) لأنه حينئذ مادي حقيقة، والمجموع المنادى مع حرف اداء معصوف على المجموع السابق. (عنوي)

فَأَعْرَبَ عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ، قِيلَ: قَدْ يُخَفِّضُ الْمُنَادَى بِأَلَامِي التَّعَجُّبَ وَالتَّهْدِيدَ^(١)،
أَيْضًا، فَلَامُ التَّعَجُّبِ نَحْوُ: يَا لِلْمَاءِ وَيَا لِلدَّوَاهِي، وَلَامُ التَّهْدِيدِ نَحْوُ: يَا لَزَيْدٍ لِأَقْتُلَنَّكَ،
فَلِمَ أَهْمَلُ^(٢) الْمُصَنِّفُ ذَكَرَهُمَا، وَكَيْفَ^(٣) يَصْدُقُ قَوْلُهُ فِيهَا بَعْدَ: "وَيَنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا"^(٤).....
كَلِيًّا؟ وَأَجِيبُ بِأَنْ كِلَا مِنْ هَاتَيْنِ اللَّامَيْنِ لَامُ الاسْتِغَاثَةِ،.....
عن الاعتراضين

على ما هو الأصل فيه: أي على الحرف أو الحركة الذي هو الأصل في المنادى المستعانت باللام، هذا إذا أريد
يقوله: 'إِنَّمَا أَعْرَبَ اسْمَادِي إِيَّخَ' أَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ لِلْمُنَادَى دُعَانًا، وَأَمَّا إِذَا أُريدَ بِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَ اسْمَادِي مَعْرَبًا فَيَكُونُ
مَعْنَاهُ جَيْتُ: بَاءٌ عَلَى الْمَعْرِیَةِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ فِي الْمُنَادَى؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَعْرَبٌ مُنْصُوبٌ وَالسَّاءُ عَارِضٌ عَلَيْهِ.
ويا للدواهي: ومعنى الدواهي: حديد وثقل، فيكون التعجب في نفسها، ويحتمل أن يكون التعجب في حادثة تقع في أنسائها.
وكيف يصدق قوله إِيَّخَ: مشأ الاعتراض باعتراض ضمير التثنية في قوله: 'وَيَنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا'؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى
مَحْرُورٌ أَيْضًا فِيمَا فِيهِ لِأَنَّمَا اتَّعَجَّبَ وَاتَّهَدِيدَ مَعَ أَنَّ الْمُنَادَى اسْمٌ بَعْدَهُمَا أَيْضًا يَكُونُ مَا سِوَاهُمَا، قِيلَ: يَصِحُّ قَوْلُهُ:
'وَيَنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا' كَلِيًّا بِأَنْ قَوْلُهُ: مِثْلُ يَا عَبْدَ اللَّهِ، وَيَا طَالِعًا جَلًّا، وَيَا رَجُلًا لَعِيرًا مَعِينًا مِنْ تَمَتُّةِ الْقَاعِدَةِ بِأَنْ
يَكُونُ الْأُمُثْلَةُ الْمَذْكُورَةُ قِيودًا لِقَوْلِهِ: 'وَيَنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا'، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: مِثْلُ يَا عَبْدَ اللَّهِ إِيَّخَ 'مَتَعَلِّقٌ بِـ'مَا
سِوَاهُمَا' أَيْ وَيَنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا الَّذِي هُوَ مِثْلُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ إِيَّخَ، وَلَكِنْ جَعَلَ الْمَثَلُ مِنْ تَمَتُّةِ الْقَاعِدَةِ بَعِيدًا.
وأجيب بأن كلا إِيَّخَ: أي أجيب عن الاعتراضين أحدهما قوله: فلم أهمل المصنف ذكره؟ والآخر قوله: فكيف يصدق
قوله: فيما بعد إِيَّخَ؟ فإِذَا كَانَ كُلُّ مَنْ هَاتَيْنِ اللَّامَيْنِ لَامُ الاسْتِغَاثَةِ فَيُدْفَعُ الْاِعْتِرَاضُ قَطْعًا، لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ
أَحَدُ اللَّامَيْنِ لَامُ التَّعَجُّبِ وَالْأُخْرَى لَامُ التَّهْدِيدِ، فَكَيْفَ يَكُونُانِ لِلْاِسْتِغَاثَةِ أَيْ إِدْحَاكُمَا فِي الْاِسْتِغَاثَةِ مَا ذَا؟ فَيُدْفَعُ ذَلِكَ
قَالَ: كَانَ الْمُهْدَدُ اسْمُ الْفَاعِلِ إِيَّخَ.

(١) أي بلام يدخل على المنادى وقت التعجب به، أو وقت تهديد، فالإصافة جيتند للملابسة.

(٢) اعتراض بأن المناسب ذكرهما أيضا عند إرادة ذكر أنواع المنادى، (عت)

(٣) اعتراض آخر؛ فإن عدم ذكر هذا المنادى في هذا المقام يلزم عدم صدق قوله فيما بعد: 'وَيَنْصَبُ مَا
سِوَاهُمَا كَلِيًّا' مع أن الظاهر أنه قاعدة كلية. (عت)

(٤) اللهم إلا أن يحمل ذلك على الأعم الأغلب، أو يجعل قوله: مثل يا عبد الله من تمة القاعدة، وفيه تكلف. (عت)

(٥) أي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث.

كأن المهدّد - اسم فاعل - يستغيث بالمهدّد - اسم مفعول - ليحضر، ^{حال} "فيتنقم منه ويستريح من ألم خصومته، وكأن المتعجّب يستغيث بالمتعجّب منه؛ ليحضر فيقضي ^{راحت ياقه} منه العجب ويتخلص منه،.....
أي بلغ سعادته

كان المهدّد الح: فيكون استعاث والمستعاث به في المادى الذي يلامى التعجب والتهديد شيئاً واحداً؛ فإن من يقول: لأقتلك، فكأنه لم يقدر على حفظ نفسه بأن يكون في قلبه חדشة، فأراد أن يدفع تلك الحدشة به أي يطلب الاستعانة فيقول للمهدّد (اسم مفعول): يا لريد لأقتلك، فكأنه يقول على المهدّد (اسم مفعول): أنت هيات نفسك لقتل يقع في عيذك حتى تتخلص من هذه العقوبة التي عرضت علي من عدم قنك، ويمكنك بيان معنى "يا لريد لأقتلك" عبارة أخرى تأتي استعيت بك يا ريد من ألم خصومتك، ويسعى أن تكون قاصراً عن خصومي؛ لئلا أفنك، والصمير في "ليحضر" و"مه" و"خصومته" راجع إلى المهدّد (اسم مفعول)، والصمير في "يتنقم" و"يستريح" إلى المهدّد (اسم فاعل) فالاستغيث يستغيث من المهدّد (اسم مفعول) بهذا الوجه.

وكذلك في التعجب؛ فإن من تعجب الماء لقوته مثلاً يقول: يا لماء، فكأنه وقع بسبب التعجب في قلبه حدشة، فأراد أنه يدفع تلك الحدشة بطلب الاستعانة. وقوله: بيحضر أي المتعجّب منه. وقوله: 'يقضي' من انقضاء وهو الأداء أي فيقضي المتعجّب منه العجب الذي عرض له بسبب كثرة الماء في قوله: يا لماء، فكأنه يقول: يا لماء بعد التعجب مني؛ لأنه مادي حكماً، وبعبارة أخرى فيقول: يا لماء أستعيت بك لأقتضي منك التعجب وأخلص من العجب.

أورد مولانا عص هها ختير، الأول: أنه يمتنع أن يحضر المهدّد (اسم مفعول) لإعانة المهدّد (اسم فاعل)؛ لأن الإعانة هي تحصيل المهدّد (اسم فاعل) المقصود من المهدّد (اسم مفعول) فإن مقصوده إما القتل أو الضرب، فيمتنع أن يحضر المهدّد (اسم مفعول) ليصير مقتولاً للمهدّد (اسم فاعل) أو مصروباً له. والثاني: أن المتعجب منه حاضر قصداً فكيف يطلب منه حضور؛ فإن المتعجب لا ينادي إلا الحاضر؛ لأن اداء بعد وقوع التعجب له بسبب الماء، فكيف يصح حينئذ قوه: بيحضر؟ أقول: الاعتراضان مرفوعان، أما الأول فلأن مقصود المهدّد (اسم فاعل) ليس قتل المهدّد (اسم مفعول) وضرره، بل مقصوده دفع الحدشة التي عرضت على نفسه منه، فيدفع تلك الحدشة لطلب الاستعانة، فليس مراده القتل أو الضرب حقيقة كما عرفت تفصيله آنفاً.

(١) أي ليكن حاضراً مستيقظاً عالماً بأن انتكلم في صدد الانتقام منه؛ إذ الانتقام ممن هو عاقل ليس من شأن الأبطال المقهورين. (ج)

وأجيب عن لام التعجب^(١) بوجه آخر ذكره المصنف في "الإيضاح"، وهو أن المنادى في قولهم: "يا للماء ويا للدواهي" ليس الماء ولا الدواهي، وإنما المراد يا قوم أو يا هؤلاء اعجبوا^(٢) للماء وللدواهي، ولا يخفى عليك أن القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر، وأما على تقدير فتحها فمشكل؛^(٣) لانتفاء ما يقتضي فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق،

- وأما الثاني فلأن المراد من الحصور ليس الحصور من العيبة، بل المراد هو بقاء الحضور بأن لم يعدم بالتعبير كما أن المراد من قولهم: 'صم أو فتح أو كسر' هو بقاء الصم والفتح والكسر، ويمكن الجواب عن التهديد بأن لا نسلم أن مقصود المهدد (اسم فاعل) إما القتل أو الضرب بل تهديدهما.

وإما المراد إلخ. معناه: أدعوكم يا قوم لأجل الماء؛ ليظروا فيه وتعجبوا منه، أي يا قوم اعجبوا للماء، ويا هؤلاء اعجبوا للدواهي، فالمستغاث هو 'القوم وهؤلاء'، و'للماء وللدواهي' مستغاث له، فقوله: 'اعجبوا' بكسر الهمزة وفتح الحيم.

على تقدير إلخ. لأنه حينئذ يذهب الدهن إلى أن المادى ههنا محذوف، فما هو لامة مكسور يكون مستغاثا له.

وأما على تقدير إلخ. أي أما أن القول بحذف اسما على تقدير فتح اللام فمشكل؛ لأن المادى حينئذ محذوف، فكيف يجعل لامة مفتوحا، وليس فيه ما يقتضي فتحها، كما هو - أي ما يقتضي فتحها - كان طاهرا مما سبق، وهو التباس استغاث بالمستغاث له، أو وقوع مدحول اللام موقع الكاف، أي ليس بين المستغاث والمستغاث له التباس بسبب كسر اللام في المستغاث له - أي في 'يا للماء ويا للدواهي' - حتى يفتح اللام؛ لدفع الالتباس بينهما، كما كان الالتباس بينهما على تقدير كسر اللام في المستغاث، وكذلك لم يقع مدحول اللام - وهو استغاث له - موقع الكاف حتى يفتحها فيه، فالقول بفتح اللام فيه مشكل، وإن قلت: قد وضع له موضع المنادى فاللام في المنادى مفتوحة، قلت: لا نسلم كونه في موضعه.

(١) وعن لام التهديد بأنه قليل. (عبد الغفور)

(٢) ورعجب الله زيد نفس خود را.

(٣) هو من الإشكال بمعنى الاشتباه، وإما سمي المشكل مشكلا؛ لاشتباهه بالناطل أو بالجهول، وفتح اللام فيه لكونه منادى صورة، فلا اشتباه. (عت)

ويصح أي يبنى المنادى على الفتح لإلحاق ألفها أي ألف الاستغاثة بآخره؛ لاقتضاء الألف فتح ما قبلها، "ولا لام فيه حينئذ؛" لأن اللام تقتضي الجرّ والألف الفتح فبين أثريهما تناف، فلا يحسن الجمع بينهما،.....

لاقتضاء الألف إلح سواء كانت للاستغاثة أو لا، قيل: هذا الدليل لا يثبت المدعى؛ لحوار أن لا يقتضي الألف فتح ما قبلها إذا كان الاسم الذي أحق آخره ألف معرباً، مثل: جاءني العشاء، وأجيب بأن هذا الدليل ليس دليلاً على سوء المنادى، بل هو دليل على سائته على الفتح، وقد ذكرنا صهر أن اللام في قوله: 'إلحاق ألفها' إن كانت للمعة يكون علة لفتحها دون الساء على الفتح، وإن كانت للوقت فيحور أن يكون الساء على الفتح في وقت إلحاق ألفها، كما يخفى.

فلا يحسن الجمع سهما أي بين اللام والألف؛ لأنه إذا كان بين الأثرين تناف فكذلك بين المؤثرين؛ لأن التناهي بين الأثرين يستلزم التناهي بين المؤثرين، وإن قلت: إذا كان التناهي بين المؤثرين لازماً، فكيف يصح قوله: فلا يحسن، بل يجب أن يقال: لا يصح؛ قلت: إنما يكون ذلك أي كون التناهي بين المؤثرين لازماً في الأمور الحقيقية دون الاعترافية، واعتراض على قوله: 'لأن اللام تقتضي الجر' بأن المراد إما أن اللام تقتضي الجر المقتضي هو ممتنع، أو المراد أن اللام تقتضي الجر نعم من أن يكون لفظاً أو تقديرًا أو غيره مفصلاً، لكن قوله: 'فبين أثريهما تناف' ممتنع كما في الاسم المعرب بحركة المضاف إلى ياء متكلمه؛ فإن الياء تقتضي كسرة ما قبلها وأعرب بالإعراب التقديري.

أقول: يمكن تحقيق كلام الشارح على وجه لم يرد هذا لمع ولا ما ذكر بقوله: وإن قلت إلح بأن المراد من قوله: وبين أثريهما تناف أن يسهما تناف في الحمة، وهو ظاهر، فهذا القدر كاف لعدم حسن الجمع بين المؤثرين، وهذا التحقيق سقط مناقشة، وهي أنه لا يكون التناهي بين الأثرين مثل: "يا لأحمد" بفتح اللام؛ فإن جر غير لمصرف بالفتح بأن يقال: مررت بأحمد؛ لتحقيق الفتح والجر فيه؛ لأن الجر فيه تابع لنصب، وأجيب بأن الممتنع هو اجتماع الحركة الإعرابي والسائي معاً، فسقطت المناقشة؛ لأن في 'أحمد' في المثال المذكور كتا الحركتين سائيات، وقيل: لو اجتمع اللام مع الألف بمره اجتماع اعوص ولعوص عنه؛ لأن لام الاستغاثة عوص ألفها.

(١) الساء من جهة المشابهة والفتح من جهة الألف، فلا ينجه أن "علامي" معرب تقديرًا مع أن الياء تقتضي الكسرة. (عت)

(٢) أي حين يبنى المنادى على الفتح. (ج)

مثل: **يا زيدا** **يا** إلحاق الهاء به؛ للوقف، وينصب ما سواهما أي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام أو الألف لفظا أو ^{صا لفظا} تقديرا إن كان معربا^١ قبل دخول حرف النداء؛ لأن علة النصب - وهي المفعولية - كالمقصود متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله، وما سوى المفرد المعرفة إما ما لا يكون مفردا ^{مادى} بأن يكون مضافا أو شبه مضاف، وإما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة، وإما ما لا يكون مفردا ولا معرفة،

إلحاق الهاء إلح: قيل: إلحاق الهاء للوقف في كلمة كان آخرها حرفا متحركا وهما آخرها ألف وهو ساكن، فيصح الوقف على الألف بدون الهاء؛ لأن الوقف إنما يكون على حرف ساكن. أقول: أولا لا يسم كون الوقف على حرف ساكن عند المنصف حيث قال في قوله: "وامضاف إلى ياء المتكلم يخور فيه" إلى قوله: "وباءء وقفا"، وثانيا بأن أقول: معناه بإلحاق الهاء للوقف على الألف - لكن بإلحاق الهاء لإطهار الألف - لا على الهاء، فحيث لا يحتاج إلى أن يحاب عنه بأنه ليس المراد منه أن إلحاقها للوقف فقط، بل معناه أنه يكون للوقف، فجاز أن يكون إلحاقا لأمر آخر أيضا.

إن كان معربا إلح: إنما راد هذا لدفع الاعتراض، تقريره: أن المراد إما أن المادى منصوب فيما سواهما لفظا أو تقديرا فقط أو الأعم من أن يكون لفظا أو تقديرا أو محلا، وإن كان الأول فيشكل على المادى المنى على الفتح كما في 'يا يوم لا يفتح مال ولا سول'؛ فإن اليوم مادى ليس مفردا معرفة ولا مستغاثا، بل مضاف مع أنه ليس بمنصوب، بل هو منى على الفتح، وكذلك "يا خمسة عشر"، وإن كان الثاني فيلزم دخول جميع المادى تحت النصب؛ لأن الجميع منصوب محلا؛ لأن المادى مطلقا سواء كان مفردا معرفة أو لا، فسم من المفعول به، وهو منصوب، وتقدير الخواب باختيار الشق الأول بأن اليوم مثلا في امثال المذكور منى قبل دخول حرف النداء أيضا، غاية ما في الباب أنه لا يعلم حال المنادى المذكور حيثئذ.

وما غيره مغير إلح: أي ليس ههنا شيء هو كان معبرا للمادى عن حاله، فـ"ما" نافية وقوة: "معير" فاعل لقوة: 'غير' والضمير المنصوب إلى المنادى، بخلاف المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث؛ لأن فيهما شيء يعبرهما عن حاضما، أما في المستغاث هو اللام والألف، وأما في المنادى المفرد المعرفة هو الساء؛ فإن الساء معير له كاللام.

(١) إنما قيد بكونه معربا قبل دخول حرف النداء؛ ليحترز عن نحو خمسة عشر؛ فإنه منى مع تحقق الإضافة، كما كان منى قبل دخول حرف النداء، وأما النصب محلا فمشتراك في المضاف وغيره، فلا وجه لتخصيصه. (عل)

فالقسم الأول، وهو ما لا يكون مفرداً؛ لكونه مضافاً، مثل: **يا عبد الله**. والقسم الثاني: وهو ما لا يكون مفرداً؛ لكونه شبه مضاف، مثل: **يا طالعا جبلا**.^١ والقسم الثالث: وهو ما يكون مفرداً، ولكن لا يكون معرفة، مثل: **يا رجلا مقولا**^٢ **لغير معين أي لرجل غير معين**،

مس ب طالعا جبلا قيل: قوله: "جبلا" مفعول لقوله: طالعا، واسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد بالمتداً أو الاستفهام أو النفي أو غير ذلك من الأمور التي ذكرها، وهو لم يعتمد بشيء منها، أوجب بأنه اعتمد بوصف مقدر، ورد هذا الجواب بأن موصوفه إما معرفة بأن يقال: يا رجل طالعا جبلا بأن يكون موصوفية الرجل باعتبار نصبه المحلي؛ لأنه من أقسام المفعول به، أو بكرة بأن يقال: يا رجلا طالعا جبلا، وإن كان الأول فيكون الموصوف حينئذ مفردا معرفة، فيكون حينئذ مادي مفردا معرفة لا المادي المشابه بالمضاف، وأما كون الموصوف مفردا معرفة فلأن الصفة معرفة بحسب المعنى؛ لأنه قصد تعريفها، لكن انماست أن يكون بحسب اللفظ أيضا معرفة بأن يقال: يا الطالع جبلا بالألف واللام.

وقيل: الوجه لكون الموصوف معرفة أن 'طالعا' معرفة بدليل تعريف صفة في نحو: يا طالعا جبلا الطريف، ومأخذا واحد كما يظهر لك من الحاشية التي أوردتها الشارح في قوله: "يا حسبا وجهه ظريفا" فسبأني، لا يقال: إذا كان طالعا معرفة بدليل تعريف الصفة، فكيف يصح كون موصوفه بكرة؟ لأننا نقول: الصفة لما وقعت موقع الموصوف لم يتمتع بقصد تعريف الموصوف. وإن كان الثاني فيدخل تحت المادي الذي هو بكرة غير معينة، ويمكن الجواب بالفرق بين كون الموصوف مذكورا وبين كونه مقدرا بأن الموصوف إذا كان مقدرا فيقال له: مشابه المضاف، وإن كان مذكورا فيجعل له قسما من المادي المفرد المعرفة، قالوا: هذا الموضع من مرلة الحويين.

١، فإن قيل: اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فكيف عمل 'طالعا' مع أنه لم يعتمد؟ قيل: الموصوف ههنا مقدر، فعلى هذا يكون من باب يا رجل صالحا، وهو مشكل؛ لأن نحو "طالعا جبلا" معرفة بدليل تعرف صفة يقال: يا طالعا جبلا الطريف، بخلاف يا رجلا صالحا؛ فإنه بكرة بدليل عدم تعرف صفة، فلا يقال: يا رجلا صالحا قيل: إنه معتمد على موصوف معرف مقدر والتقدير: 'يا أيها الطالع'، فحذف الموصوف للاختصار، ثم حذف اللام، لئلا يجتمع آلتا التعريف، ثم نصب طالعا، لكونه مصارعا للمضاف. (عنوي)

٢ إشارة إلى أن الجار متعلق بقوله: "مقولا" الواقع حالا عن قوله: "رجلا"؛ لأنه مفعول به. (جمال)

وهذا توقيت^(١) لنصب "رجلا"^(٢) لا تقييد له؛ لأنه منصوباً لا يحتمل المعين. والقسم الرابع: وهو ما لا يكون مفرداً ولا معرفة، مثل: يا حسنا وجهه ظريفاً، ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا؛ إذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصوّر انتفائهما معاً، فلا حاجة إلى إيراد مثال له على انفراده، مع أن المثال الثاني يحتمله،
هو طالعاً جبلاً

وهذا توقيت إلخ: أي قوله: 'لعير معين' توقيت وتعين لنصبه، ولا يكون تقييداً وقيداً له؛ ليكون محصصه أو قيذاً احترازياً، وباحتماله أنه قيد واقعي لنصب 'رجلا' (منصوب) في هذا الوقت أي في وقت أن يراد به عير معين، وليس تقييداً له؛ لأنه لا يكون معناه حيث أن 'رجلا' منصوب على تقدير دلالة أحوال كونه دالاً على غير معين فيلزم منه صحة دلالة على تقدير النصب على المعين أيضاً مع أنه على تقدير النصب لا يحتمل المعين، فإنه إذا أريد المعين منه يقال: يا رجل بالضم لا بالنصب.

يا حسنا وجهه ظريفاً. وهو صفة مشبهة باسم الفاعل، فيكون المراد منها معنى القاعية فحيث يقع قوله: ظريفاً صفة له، فهذا القسم مما هو مشابه لمضاف، فلا يكون مفرداً، قال - قدس سره - في الحاشية: وإنما قيدناه بقولنا: ظريفاً؛ ليكون نصاً في كونه بكراً لم يقصد به معين؛ فإنه لو قصد به معين يقال: يا حسنا وجهه الطريف. اعلم أن شبه المضاف إذا قصد به معين وجب تعريف وصفه إلا إذا كان معنوياً بحملة أو طرف؛ فإنه لا يوصف بالمعرفة بعد وصفه بالكثرة، فلا يقال: يا حليماً لا تعجل القدوس، بل يقال: قدوساً، وذلك لأنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالكثرة وإن كان ذلك قبل النداء.

إذ حيث إلخ: و"إذ" لتعليل و'حيث' لنصرف، أي لما اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل إلخ، والمراد من القيدين هو المفرد المعرفة؛ لأنه قال: وهو ما لا يكون مفرداً مثل: يا عبد الله، فانتفى هذا القيد فيه، وأيضاً قال: وهو ما يكون مفرداً، ولكن لا يكون معرفة مثل: "يا رجلاً" لعير معين، فانتفى هذا القيد فيه أيضاً، فحيث يوجد مثال على انتفائهما معاً بالسهولة.

(١) أي تقييد لنصب "رجلا"، لا تقييد لـ "رجلا". (ج)

(٢) يعني أن نصب "رجلا" موقت عدة مقولته لعير معين، بمعنى أن مدته هذه المدة لا غيرها، حتى إذا انتهت هذه المدة بأن يكون مقولاً للمعين لا يكون منصوباً، لا تقييداً لنصب 'رجلا'؛ إذ ليس لنصبه حالتان كونه للمعين وغير معين حتى يقيد بأحدهما؛ يستتر عن الآخر، ولا يخفى أن معنى التوقيت غير ظاهر من الكلام، إلا أن يقيد بقرينة فساد المعنى. (حق)

فيمكن أن يراد بقوله: "يا طالعا جبلا" هذه العبارة أعم من أن يراد بها معين أو غير معين. فأمثلة الأقسام بأسرها مذكورة، وهذه الأمثلة كلها مثال لما سوى المستغاث أيضا، فلا حاجة إلى إيراد مثال له على حدة.

لما سوى المستغاث

وتوابع المنادى ^٢ المنى على ما يرفع به المفردة حقيقة أو حكما، إنها قيد المنادى بكونه مبنيا؛ لأن توابع المنادى المعرب تابعة للفظه ^{أي لا على الفتح} فقط، وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به؛ ^{المحصوص والمنصوب}

هذه عبارة أي نفس "طالعا جبلا" أعم من أن يراد بها معين أو غير معين، لكن إذا أريد بها المعين يكون مثالا للقسم الثاني، وإذا أريد بها غير المعين يكون مثالا للقسم الرابع.

لما سوى المسعاب كما يكون مثالا لما سوى المنادى مفرد معرفة. وتوابع المنادى ولما كان لتوابع المنادى المسمى أحكاما خاصة لم يكن في توابع شيء آخر، كالمفعول المطلق والمفعول به والتميز وغيرها أفردتها بالذكر، ولم يكتف بدكر اتوابع التي هي بعد ذلك، وبعبارة أخرى: وإنما أفردتها بالذكر مع أن لتوابع باب مفرد بعد ذلك؛ لأنها يخاف حكم اتوابع باعتبار البدء وإساءة. لأن توابع المنادى إلخ. وإنما قيد التوابع بالمنادى؛ لأن تابع المعرب قد يكون تابع لغيره أيضا، كتابع اسم 'إن' المكسورة مثل. إن ربدا قائم وعمر يرفع عمره؛ لأنه محمول على محل زيد، وهو ارفع بالابتداء، ولكن تابع لمنادى معرب لا يكون تابعا لغيره.

وقيدنا سمي ح. وإنما أضاف التقييد إلى نفسه؛ لأنه أراد من الألف واللام في قوله: 'الشيء الحسن، وأما إذا كان الألف واللام فيه سعه أي المسمى الذي يسميه بقوله: 'وإبني على ما يرفع به' يكون التقييد حينئذ مضافا إلى المصنف، قال محمد بن يحيى مولا عبد. وحرار أن جعل للام في المسمى للعهد، أي ما فهم من قوله: 'وإبني على ما يرفع به' فلا حاجة حينئذ إلى التقييد، لا يقال: لم لا يجوز أن يكون قوله: 'على ما يرفع به' بياضا لمراد المصنف بأن الألف واللام في قوله: 'الشيء' سعه؛ لأنها بقول: لو كان هذا بان مرده فلا بد أن يصيب لقيد إن المصنف لا ين نفسه. ثم أقول: جعل اللام للحسن أو من جعلها للعهد؛ لأن نفس المسألة التي هو في صدد بياها شاهد

(١) دفع ما يقال: لم لم يذكر المصنف أمثلة ما سوى المستغاث؟

(٢) إنما ذكر توابع المنادى ههنا مع أن لتوابع بابا مفردا وحققها أن يذكر فيها باعتبار اختصاص حكم ثبتها لأجل المنادى، وهو حوار الأمرين، وأما أحكامها من حيث إنها توابع فهو مذكورة في باب التوابع. (حق)

(٣) سواء كان منصوبا أو مجرورا نحو: يا لزيد وعمرو. (عبد الغفور)

لأن توابع^(١) المستغاث^(٢) بالألف لا يجوز فيها الرفع، نحو: يا زيدا وعمرا لا وعمرو؛
حمله على اللفظ
 لأن المتبوع مبني على الفتح، وقيد "التوابع" بكونها مفردة؛ لأنها لو لم تكن مفردة
 لا حقيقة ولا حكما، كانت مضافة بالإضافة المعنوية، وحينئذ لا يجوز فيها إلا النصب،
كما سيحيى حكمها
نحو يا زيدا، إلخ
 وإنما جعلنا "المفردة" أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن لا تكون مضافة معنوية،
 لا لفظية ولا شبه مضاف، أو حكما بأن تكون مضافة لفظية أو مشبهة بالمضاف، فإنها
 لما انتفت فيهما الإضافة المعنوية كانتا في حكم المفردة؛

= على أن المراد من اسمي هو المسمي على ما يرفع به، وهو الحكم، فلا يحتاج إلى إرادته حينئذ من كلامه الماضي.
 بل فيه بُعد بالنسبة إلى الشاهد الحاضر الذي يشهد إليه، كما لا يخفى على من رجع إلى وجدانه.
 فإن قلت: من أين أخذ الشارح هذا القيد أي على ما يرفع به؟ قلت. أحده من الحكم، وهو قوله: يرفع على
 بظنه وينصب على محله؛ لأن الحمل على اللفظ حين الرفع لا يكون إلا فيما يرفع به، أو نقول: أحده مما سبق؛
 لأنه لم يسبق عنوان المبني إلا ابني على ما يرفع به، بخلاف استغاث بالألف كما لا يخفى، قيل: يسعى أن يقيد
 المادى اسمي بأن لا يكون مهما كما قبله بقوله: على ما يرفع به، مثل: يا أيها الرجل؛ فإن الرجل تابع لمدى
 المهم الذي هو "أي" مع أنهم الترموا الرفع فيه، وأجيب بأنه مستغنى عنه؛ لذكره فيما بعد، أو المراد اتباع صورة
 وحقيقة؛ فإن "الرجل" في "أيها الرجل" صفة لـ "أي" صورة لا حقيقة؛ فإن الرجل في الحقيقة مادي إلا أنه
 أدخل حرف النداء على الاسم المهم؛ لئلا يلزم اجتماع آلي التعريف كما سيحيى.

وإنما جعلنا إلخ: والحاصل: أنه لو أريد من المفرد الحقيقي فيخرج المضاف بالإضافة المعنوية واللفظية والمشبهة
 بالمضاف، وأما إذا عمم المفرد من الحقيقي والحكمي فخرج المضاف بالإضافة المعنوية، ويدخل المضاف
 بالإضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف **فإنما:** أي المفرد الحقيقي والحكمي. **كانتا:** أي المضافة بالإضافة اللفظية
 والمشبهة بالمضاف. أما الانتفاء على تقدير المفرد الحقيقي فظاهر، وأما الانتفاء على تقدير المفرد الحكمي؛ =

(١) أي غير البذل والمعطوف الآتي حكمهما. (عبد الغفور)

(٢) يعني أن المستغاث بالألف وإن كان مبنا لا يخور في توابعه الرفع؛ لأن استنوع مبني على الفتح، فلا يتصور
 الحمل على اللفظ. (عل)

لتدخل^(١) فيها المضافة بالإضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف؛ لأنها كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو: يا زيد الحسن^(٢) الوجه، والحسن الوجه، ويا زيد الحسن^(٣) وجهه، والحسن وجهه.

ولما لم يجر^(٤) الحكم الآتي في التوابع كلها، بل في بعضها، ولم يجر فيما هو جارٍ فيه مطلقاً، بل لا بد في بعضها من قيد، فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها، وصرح بالقيد فيما هو محتاج إليه فقال:

= فلأن المفرد الحكمي هو الذي كان مصافاً لفظاً أو شبه مصاف، فلم يكن مصافاً معوباً، ولا يخفى أن قوله: 'فإنهما لما اتفقت إحداهما على كون المضاف بالإضافة اللفظية واشبهه بمفرداً حكمياً، فحينئذ ينبغي أن يقول: فإنه لما اتفقت فيه إحداهما على إخراج الضمير إلى المفرد الحكمي؛ فإن في المفرد الحقيقي اتفقت الثلاثة جميعاً، لا ابعنوية فقط، فبعد اتفقاء الثلاثة لا يترتب الجزاء على الشرط؛ فإن اتفقاء الثلاثة جميعاً لا يكون سبباً لكونهما في حكم المفرد، بخلاف ما إذا كان الضمير راجعاً إلى المفرد الحكمي إلا أن يقال: مآل ضمير المفرد والتنبيه واحد غير معيار.

لندخل الج متعلق بقوله: 'وإنما جعلنا الج'، أي ليدخل فيها المضاف الج؛ لأن الحكم - وهو قوله: 'ترفع وتنصب' - جارٍ فيهما أيضاً. **يا زيد الج** بضم الدال بدون التنوين؛ لأنه مبني، وهما مثالان للإضافة اللفظية. **ويا زيد الج** بضم الدال بدون التنوين وبضم الهاء؛ فإنهما مثالان للمشبهة بالمضاف. **ولم يجر الج** عطف على قوله: **فصل الج** لا يقال: اجراء لا يترتب على الشرط؛ لأن عدم جريان الحكم الآتي في التوابع كلها لا يكون سبباً لتفصيل التوابع؛ فإنه يكفي بيانها بالإجمال؛ لأننا نقول: أراد من قوله: 'فصل' معناه الدعوي، وهو البيان، وهو أعم من التفصيل والإجمال، أو نقول: يعتبر البيان بالتفصيل في جاب الشرط أيضاً.

(١) ولو أريد بالمفرد المفرد حقيقة لخرجتا.

(٢) ويا هؤلاء العشرون رجلاً. (عبد الغفور)

(٣) هو الرفع على اللفظ والنصب على المحل. (عل)

(٤) عدم جريان الحكم في المطلق لا يقتضي التفصيل، بل التقيد مطلقاً سواء كان في ضمه أو لا، مثل أن يقول: غير البديل والمعطوف الغير المتمتع دخول "يا" عليه، فاختار التفصيل لاستلزام ما هو الواجب. (عصمت الله)

من التأكيد أي المعنوي؛^(١) لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب^(٢) حكم الأول^(٣) إعرابا وبناء، نحو: يا زيد زيد، وقد يجوز إعرابه رفعا ونصبا، وكأن المختار عند المصنف ذلك، ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي، والصفة مطلقا، وعطف البيان جواز الرفع والنصب كذلك،^(٤) والمعطوف بحرف الممتنع دخول "يا" عليه^(٥) يعني المعرف باللام، بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول "يا" عليه؛ فإن حكمهما غير حكمها كما سيجيء

في الأغلب. أي في أغلب الاستعمال أو أغلب المذهب؛ لأن الثاني غير الأول لفظا ومعنى. وقد يجوز لا من الجواز، ولو كان من الجوار فله وجه أيضا. وكان إلح وقوله: وكأن بالتشديد، لا يقال: إذا كان المختار عند المصنف ذلك فلم يفسر اشرح التأكيد في قوله: 'من التأكيد' بالمعنوي؛ لأننا نقول: تنع في ذلك بالجمهور. مطلقا سواء كانت الصفة موضحة أو مادية أو غيرهما. دخول يا إلح والمراد من 'يا' مطلق حرف النداء، فذكر 'يا' على سبيل التمثيل. ويجوز أن يراد خصوصها بسبب أن امتناع دخولها يستلزم امتناع دخول أحوالها أيضا وبالعكس، وإنما لم يقل: والمعطوف المعرف باللام، مع أنا محتاج في تفسيره إليه كما فسر الشارح به، وأيضا هو أحصر؛ لأن ما قال المصنف اختار عن قولنا: "يا زيد والله" يرفعهما معا، ولو قيل: المعطوف المعرف باللام، يشمل هذا التركيب مع عدم جريان الحكم المذكور عليه؛ لعدم صحة نصبه حملا على المحل؛ لأنه لم يقل بنصبه أحد، أو لأنه يظهر من قول المصنف وجه امتناع دخول "يا" عليه، فلذا اختاره؛ فإن العلة فيه هي الألف واللام.

(١) على ما فسره الشارحون. (عل)

(٢) أي في أغلب المذهب، لا في أغلب الاستعمال بقية قوله: 'يجوز'، وقوله: "ولمختار عند المصنف". (عت)

(٣) لأنه هو هو لفظا ومعنى. (عت)

(٤) أي الصفة وعطف البيان أعم من أن يكونا باللام أو بدونه، نحو: يا زيد هدا، ونحو: وأؤمن العائدات الطير. (عل)

(٥) لم يقل: والمعطوف المعرف باللام، مع أنه أحصر؛ ليشعر إلى مانع الاستقلال، وهو امتناع دخول "يا" عليه؛ وليخرج عنه "يا محمد والله" لتعين الرفع [أي الضم]. (عبد الغفور)

ترفع حملا على لفظه الظاهر^(١) أو المقدر؛ لأن بناء المنادى عرضي فيشبهه المعرب، فيجوز أن يكون تابعه تابعا للفظه، ونصب حملا على محله لأن حق تابع المنادى المبني أن يكون تابعا لمحله، وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية، مثل: "يا تيم أجمعون وأجمعين" في التأكيد، ويا زيد العاقل^{حل} والعاقل في الصفة، واقتصر على مثالها؛ لأنها أكثر وأشهر،

أو المقدر مثل: يا فتى وبا هؤلاء؛ فإن صمهما تقدير مرفوع كما ذهب إليه الشيخ الرضي؛ لأنه يكون —هؤلاء— لفظ بطريق العرض والتأويل بأن يقوم مقامه شيء يظهر الصم معه، أو يؤور بـ"هذا الشيء" فيظهر خركة فيه كما في "يا هذا العاقل والعاقل"، والأظهر أن يقال: إن "هؤلاء" صمها محيي؛ لأنه لو وقع مفرد معرفة معرب موقعه يصم كما أن به نصبا محييا؛ لأنه لو وقع مضاف موقعه لكان منصوبا.

لأن ساء إلح وهو دفع اعتراض، تقرير الاعتراض يمكن بوجهين، الأول: أن يقال: حمل على لفظه الظاهر ليس بصحيح؛ لأن ساءع اسمي يكون تابعا محله لا لفظه، والثاني: أنه إذا كان تابع المنادى اسمي تابعا للفظه ففي حو: "يا هؤلاء الكرام" كان "الكرام" تابعا للفظ "هؤلاء"، مع أنه ليس كذلك، وتقرير الجواب عنهما: أن تابع المنادى اسمي تابع للفظه إذا كان ساؤه عرضيا، فيشبهه المعرب في أن تابعه أيضا تابع للفظه، وأما إذا كان ساؤه أصليا لا يكون كذلك، كما في المنادى المذكور. لأنها إلح وقبل الاحتصار عنى مثالها لأجل أن بعضهم لم يخور كون المنادى موصوفا؛ فإن اتابع إذا كان صفة يكون المتنوع موصوفا قطعاً، ودلت لأن المنادى موضع كاف "أدعوك"، فيكون موضع الضمير، وهو لا يقع موصوفاً.

(١) إن كان رفعه منقوذاً، أو المقدر، إن كان رفعه مقدراً حو: يا قاضي العالم، أو المحل حو: يا هؤلاء الكرام. (عل)

(٢) لا يقل أو المحيي؛ لأن الكلام في المنادى الذي كان معرباً قبل النداء، ثم عرض له النداء على الصم بواسطة حرف النداء بدليل قول المنصف: "ويبنى على ما يرفع به إن كان مفرداً معرفة"، والمنقصد بالبيان توابع المنادى اسمي على ما يرفع به، وهو اسمي بواسطة حرف النداء، لا توابع المنادى مطلقاً، سواء كان مسيماً بالنداء أو قبل حرف النداء بدليل تقييد الشارح قول المنصف: "وتوابع المنادى" بقوله: المنادى على ما يرفع به. (حمال)

و"يا غلام بشر وبشرا" في عطف البيان، و"يا زيد والحارث والحارث" في المعطوف بحرف الممتنع دخول "يا" عليه، والخليل بن أحمد، وهو أستاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع^(١) دخول "يا" عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب^(٢) لأن المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل،^(٣) فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له، وهي الضمة أو ما يقوم مقامها، ولكن لما لم يباشره حرف النداء.....
المعطوف الألف والواو المعطوف

والحارث والحارث. قيل: ينبغي أن يقال: يا زيد واحارث وواحارث، نحري العطف؛ لأن 'الحارث' الثاني معطوف على مجموع "واحارث" الأول بأحد حري العطف، ثم عطف "الحارث" الثاني على المادى نحري العطف الآخر، فلا بد حينئذ أن يقال: "وواحارث" بواو. وأجيب بأن الحارث الثاني لا يكون معطوفاً على مجموع 'والحارث' الأول، بل هو معطوف على جزئه، وهو 'الحارث' بدون حرف العطف، فيكون "الحارث" الثاني حينئذ معطوفاً على المادى نحري العطف الذي هو في "الحارث" الأول.

بحرف الممتنع إلخ. لا يقال: لو قال المصنف: المعطوف لممتنع دخول 'يا' عليه، لكان أولى؛ لأنه أحصر، ويفيد ما أفاده قوله: نحري الممتنع إلخ؛ لأن المعطوف لا يكون إلا بالحرف؛ لأننا نقول: لا سلم ذلك؛ لأن عطف البيان قد لا يكون بالحرف، فقوله: 'المعطوف بحرف الممتنع دخول "يا" عليه' إشارة إلى أن الألف واللام في قوله: "المعطوف" ليعهد. وإنما يكون هذا الخلاف في المعطوف المذكور؛ لأن التابع في المعطوف المذكور يصح أن يكون مبادئ مستقلاً، بخلاف التوابع الأخرى كالتأكيد والصفة وعطف البيان؛ فإن "العاقل" مثلاً هو غير زيد في الخارج، كما لا يخفى.

ولكن لما إلخ. أي لما لم يكن حرف النداء يليه سبب الألف واللام جعل تلك الحالة - وهي الضمة - إعراباً في التابع، فيكون الضمة علامة الساء في المادى، وعلامة الإعراب في التابع بسبب عدم مباشرة حرف النداء له، وكذلك ما يقوم مقام الضمة. قيل: هذا الدليل لو صح لزم أن يكون الرفع أولى في تابع المادى المضاف، =

(١) يعني أن اللام للعهد، والجار والمجرور متعلق بقوله: يختار. (عبد الغفور)

(٢) لأن المراد بالاختيار الحكم بالأولية. (عبد الغفور)

(٣) نظر أبو عمرو إلى جانب اللفظ، ونظر الخليل إلى جانب المعنى واستقلاله، فجعله مرفوعاً تسبيهاً على الاستقلال. إن قلت: ينبغي أن يختار الرفع إذا كان المتشوع غير المضموم بعين هذا، أجيب بأنه أراد التشبيه على الاستقلال مع رعاية الاتساع اللفظي، ولا يتصور ذلك إلا إذا كان المتشوع مضموماً. (عبد الغفور)

جعلت تلك الحالة^١ إعراباً فصارت رفعا، وأبو عمرو بن العلاء النحوي القارئ
^{صفة لعلاء} المقدم على الخليل يختار فيه **النصب** مع تجويزه الرفع؛ فإنه لما امتنع فيه تقدير حرف
^{صفة أبو عمرو} النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا، فله حكم التبعية، وتابع المبني تابع
^{المندى} لمحله، ومحلّه النصب،

= مثل: يا عبد الله واحارث، مع أنه لا يخور رفع 'احارث'، بل هو منصوب وحوو؛ لأن تابع المندى المعرب
يحب أن يكون تابعا لمقطعه، والحوو: أن ارفع أولى فيما كان لرفع جائزا، وههنا ليس كذلك؛ لأن المندى
منصوب، والخاص: أن الرفع إنما يكون مختارا، إن لم يمنع مانع، وكون المندى مصافا مانع لدث، وقبل: أيضا لو
صح هذا الدليل لزم أن يكون الرفع أولى في المفرد الحكمي كالمنصاف بالإضافة للقطعية وشبهه؛ فإن المفرد في
قوله: "وتنوع المندى اسمي المفرد" أعم من المفرد الحقيقي والحكمي كما صرح به الشارح، مع أنه ليس أولى،
ويمكن الجواب بأن هذا الحكم جاز أن يكون في المفرد الحقيقي فقط.

وأبو عمرو بن العلاء **الح** وقوله: العلاء' باند واتحفيف، وقوله: 'المتقدم عيه' أي المتقدم عليه ربما لا
رنة؛ فإنه قال بعضهم: لم يسبق مثل الخليل أحد، وه يعني بعد دث مثله أيضا، والعلاء الحوي واحد من القراء
السبعة، وإنما راد قوله: القارئ المتقدم على الخليل؛ لأنه جاز أن يكون أبو عمرو بن العلاء الحوي متعددا، فيراد
قوله: 'القارئ الح' للامتيار. وأعلم أن 'أبو عمرو' عطف على فاعل 'يختار'، وهو الضمير المستكن فيه؛ لحوار
العطف على المصمر عند الفصل بلا تأكيد، و'النصب' معطوف على 'الرفع'، فلا يبرم العطف على معمولي
عاملين محتفين بحرف عطف واحد. وقائل أن يقول: إن كلام الشارح يأبى عنه، وإلا فيسعي يبراد قوله: 'يختار'
قبل قوله: وأبو عمرو بن العلاء، فيكون معطوفا على قوله: 'والخيل'، فالعامل غير متحد، إلا أن يقال: ما
ذكره الشارح بيان حاصل المعنى، فالأمر في العبارة سهل.

(١) تسميها على استقلاله معنى كما في "يا أيها الرجل"، قال الرضي: يرم على الخليل وأبي عمرو نظرا إلى العلتين
المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم، وقال السيد السد الخليل: إن
الرفع أولى لتسميه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللغوي، ودا لا يتصور إلا إذا كان المتبوع مضموما، وأما
السؤال عن أبي عمرو فساقط؛ لأن المتبوع إذا كان مفتوحا تعين النصب في التابع قطعا، وإذا كان محرورا يحمل
على لفظه كما مر هذا الكلام. (عصمت)

وأبو العباس المبرد إن كان المعطوف المذكور كالحسن أي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالحليل أي فأبو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه؛ لإمكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه،^(١) وإلا أي وإن لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه،.....

المبرد وقوله: المبرد اسم، وأبو العباس كنية. **إن كان إلخ** وفي هذه العبارة لطافة؛ لأن "الحسن" في الأصل صفة يمكن نزع اللام عنه، فيمكن أن يكون معنى قوله: "فكالحليل" أنه كاسم الخليل في حوار برع اللام عنه، أو كمنزلة الخليل كما هو المراد.

أي كاسم إلخ سواء كان علما أو غيره، فدخل فيه "الرجل" وخرج عنه "الصعق"، وإذا أردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه عنه فاعلم أن العلم إن لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه إن كان في الأصل صفة كالحسن أو مصدرا كالفضل، لكنه غير مطرد؛ إذ لا يصح أن يقال في محمد وعلي: المحمد والعلي، وكذا إن كان اسما له معنى حسي يقصد به مدح أو ذم كالأسد والنكب، ولا خفاء في حوار برع اللام عن ذلك العلم، وإن كان موضوعا مع اللام لم يجوز برع اللام عنه؛ لأنها ك بعض حرف الكمة، وبعبارة أخرى أن العلم إما أن يكون فيه معنى الوصفية أو المصدرية أو الحسية قبل العلم، والألف واللام تدخل في مثل هذا العلم، وإن لم يكن العلم كذلك فإنها لم تدخل عليه، والعلم الذي تدخله الألف واللام على قسمين، أحدهما: ما يمكن برعها عنه. وثانيهما: ما لا يمكن برعها عنه. والذي لا يمكن هو العلم المعروف باللام الذي تدخله الألف واللام باعتباره استعماله في فرد، ثم يجعل هذا المعروف باللام علما لهذا الفرد، مثل الحجم والصعق؛ فإن الحجم اسم جس لكوكب، عرف باللام وجعل علما لفرد مه، وهو الثريا، والصعق اسم جس للصاعقة، ثم أريد به الرجل الذي أضر به تلك الصاعقة، وقيل: الصعق هو الرجل الذي ليس له شجاعة، ثم أريد به الرجل الخاص.

لإمكان جعله إلخ: وهذا الكلام اندفع ما قال بعض المحققين على قوله: وأبو العباس المبرد إلخ: بأنه لو كان الأمر على العكس لكان أولى؛ لأن المعروف باللام الذي جاز برعها عنه يكون للتعريف فلم يجر اجتماع حرف النداء معها، فلا يكون منادى مستقلا، وإن لم يجر برعها عنه يكون اللام جزء الكمة، فلا يكون للتعريف، فيجوز اجتماع حرف النداء معه، فيكون منادى مستقلا.

(١) فكان له حكم الاستقلال، فيسعي أن يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء من الصمة والألف والواو، ولما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام طاهرا كان إعرابه رفعا. (محرم)

مثل: النجم والصعق^١ فكأبي عمرو أي فأبو العباس مثل أبي عمرو في اختيار
النصب، لامتناع جعله منادى مستقلا^٢. والمضافة عطف على المفردة أي وتوابع
المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالإضافة الحقيقية تنصب لأنها إذا وقعت منادى
تنصب، فنصبها إذا وقعت توابع أولى؛

عطف إلح. لا يخفى أنه فيه وإن كان عطف شيء على معنوي عامين مختلفين حرف عطف واحد، لكن لا
يكون عامل كل منهما محتثا، أما الأول فلأن قوله: 'لمضافة عطف على قوله: 'مفردة'، وقوله: 'تنصب'
عطف على قوله: 'ترفع'، وأما الثاني فلأن قوله: 'المفردة' صفة لتوابع، فيكون العامل فيها الابتدائية، كما في
توابع، وقوله: 'ترفع' خبرها، فيكون العامل فيه أيضا الابتدائية، وكذلك في قوله: 'المضافة' وقوله: 'تنصب'.
بالإضافة الحقيقية: أي 'الإضافة المعنوية' لأن 'الإضافة اللفظية' والمشبهة بها دحشان في المفردة؛ لأنه أعم من
الحقيقي والحكمي، كما عرفت.

لأنها إذا إلح. فيه أن هذا الدليل يوضح بمرم أن يكون توابع المنادى المبني الذي يكون توابعه مضافة بالإضافة
اللفظية أو مشبهة بالمضاف أيضا تنصب؛ لأنهما إذا كانا ماديين يصبان، كما مر من قوله: 'ويصب ما
سواهما'، فصحبهما إذا كانا توابع أولى؛ لأن حرف البدء لا يباشرهما، مع أنهما إذا وقعا توابع لا يكونان
مصبوبين، بل هما مرفوعان حملا على بعضه شيء، ومصبوبان حملا على محله؛ لأن 'المفرد' في قول المصنف
أعم من الحقيقي والحكمي كما عرفت، هـ خلاصة ما ذكره انفاص السم، وهـ ليس بشيء؛ لأن الصمير
في قوله: 'لأنها' راجع إلى توابع المنادى إذا كانت مضافة بالإضافة الحقيقية؛ لأن الكلام فيها كما لا يخفى
على كل واحد له عقل ما.

إذا وقعت إلح. أي بعدها عن حرف البدء الذي هو موجب لثناء، ثم إذا انضم أولوية نصبها فيجب نصبها
حينئذ؛ فإن المراد بأولية نصبها هو أولويته على سبيل الوجوب، فلا يرد أن الكلام فيما كان النصب واحدا، مع
أنه لزم منه أولويته لا وجوبه، كما لا يخفى عدم وروده على المتأمل.

(١) فـ'نجم' اسم جنس للكوكب عرف باللام وجعل عنما عنما مفرد منه خاصة فيه، وهو اشريا و'الصعق'
اسم جنس لمصاعقة عرف باللام وأريد به المصاعقة المحصورة، ثم أريد الرجل الذي أحرقه تلك المصاعقة،
وجعل من الأعلام الغالبة له تحوزا. (عت)

(٢) لعدم إمكان نزع اللام عنه، فنه حكم التنعية، والأصل في توابع المبني أن تكون تابعة لمحله، ومحله ههنا
النصب بالمفعولية، فالعطف عليه هو الأولى والمختار. (محرم)

لأن حرف النداء لا يباشرها^(١) مثل: "يا تيم كلهم"^(٢) في التأكيد، و "يا زيد ذا المال" في الصفة، و "يا رجل أبا عبد الله" في عطف البيان، ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول "يا" عليه مضافا؛ لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقية.^(٣) والبدل والمعطوف غير ما ذكر أي غير المعطوف الذي ذكر من قبل، وهو الممتنع.....
أي المعطوف

يا تيم كلهم: وإن قلت: يسعى أن يقال: 'كنكم' موضع 'كلهم'؛ لأنه جعل التيم محاطا، قلت. مثل هذا وقع في كلام الله تعالى، مثل قوله تعالى: **هـ أَنَّهُ أَتَيْنَا مَهْ هـ** (سورة: ١٠٤) لعدم 'آتمتم' موضع 'آمنوا'.
أنا عبد الله: فإن 'أبا' تابع هو مضاف إلى 'عبد الله'، ونصبه بالألف، ولا يحفى أنه لو قال: 'يا رجل عبد الله' بدون ذكر "أبا" لثم بدون ذكر قوله: "أبا"، إلا أن يقال: هذا على تقدير أن لا يكون 'عبد الله' علما، بل مضاف، لكن الظاهر فيه أن يكون علما، فحينئذ لا بد من ذكر "أبا"، كما لا يحفى.
لأن اللام يمتنع إلخ: وفي بعض السح: لأنه لا يمتنع دخول 'يا' على المضاف إلخ؛ فإن عدم امتناع دخول 'يا' عليه لأجل عدم اللام عليه أي على المضاف بالإضافة الحقيقية. فيصح هذه السح أيضا، لكن لما لم يجد بعضهم معنى هذه السح فاختاروا السح الأولى، فالسح الأولى من قبيل إقامة العلة مقام المعبول.
والمعطوف إلخ: وهو مبتدأ وقوله: 'غير ما ذكر' صفة له أو بدل منه، وقوله: 'حكمه' مبتدأ ثان، وقوله: 'حكم مستقل' خبر المبتدأ الثاني، وأحمة الاسم حبر المبتدأ الأول. ولقائل أن يقول: كما أن المقصود حكمه حكم المنادى المستقل إذا لم يكن معروفا باللام كدلت اسد حكمه حكم المادى المستقل إذا لم يكن معروفا باللام، وأما إذا كان معروفا باللام فلا؛ لعدم دخول حرف النداء على المعبول باللام. فإن الدل أيضا قد يكون معروفا باللام، وقد لا يكون، وإذا كان كذلك فبم لم يقيد اسد به أيضا، إلا أن يقال: لما كان في المعطوف مضى توهم كونه مع اللام، فمدا تعرض به، فالمراد من الدل ما لا يكون معروفا باللام، وهو ظاهر، ثم أشار بقوله: أي "غير المعطوف إلخ" إلى أن كلمة "ما" عبارة عن المعطوف.

(١) وحرف النداء إذا لم يدخلها تكون نافية على ما هو الأصل، والأصل في المادى النص؛ لكونه مفعولا به لمفعول محذوف وجوبا. (محرم)

(٢) نظرا إلى أن 'تيم' في نفسه عائ، وجور الشيخ ارضي 'كنكم'؛ نظرا إلى الخطأ العارض. (عبد الغفور)
(٣) احتراز عن التوابع المضافة بالإضافة اللفظية والتوابع المضارعة بالمضاف؛ فإن حكمهما حكم المفردة، أما المضارعة فظاهر؛ لأنها مفردة حقيقة، وأما المضافة بالإضافة اللفظية؛ فالأصل بالإضافة اللفظية في حكم الانفصال. (عل)

دخول "يا" عليه، فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول "يا" عليه.

حكمه أي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء، وذلك لأن البدل هو المقصود بالذكر، والأول كالتوطية لذكره، والمعطوف المخصوص ^{أي اتصل} لأن البدل هو البدل منه ^{البدل} منادى مستقل في الحقيقة، ولا مانع من دخول حرف النداء عليه، فيكون حرف النداء مقدرًا فيه **مطلقًا** أي حال كون ^٢ كل واحد منهما مطلقًا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الأحوال، أي سواء كانا مفردين أو مضافين أو مضارعين للمضاف أو نكرتين، ^{معرفتين}

أي حكم إلح وهذا التفسير لدفع ما يقال: لا بد أن يقول: 'حكمهما' موضع 'حكمه'، ولما كان هذا التفسير شائعًا بينهم فاحتاره، فلا يرد أنه لا يصح إرجاعه إلى المذكور. **حكم إلح** فيصير مرفوعًا أو كان مفردًا معرفة، ومصوبًا إذ كان مضافًا أو مشبهًا به أو بكرة محضة. **مطلقًا إلح** ولا بد من تعميم بأهما سواء كانا تابعين لشيء أو المعرب، ولهذا اعترض مولانا عص في شرحه لـ 'الكافية' بأننا إذا قلنا: 'يا عبد الله وعمر' بصم قوله: عمر؛ فإنه مفرد معرفة، مع أن م يصدق تعريف التابع عليه، وهو كل ثان بإعراب سابقه؛ لأن إعراب سابقه النصب، ثم قال مولانا المذكور، وهذا الاعتراض مما أشكل على الأفاضل إلى الآن.

ويمكن إجابته بأنه يصدق عليه أنه بإعراب سابقه لا خصوصه؛ فإنه لو أورد موضع المنادى المضاف مفرد فهو حينئذ بإعراب سابقه قطعًا، فاتحاد إعرابهما أعم من أن يكون لفظ أو تقديرًا أو محلاً، إلا أن يقال: إن تابع المنادى المعرب لا يكون إلا تابع لقصه، بخلاف تابع المعرب الذي هو ليس بمتأدي؛ فإنه يكون تابعًا لشيء أيضًا. أقول: إنما تركت إشارتي لتعميم المذكور؛ لأن الكلام في توابع المنادى اسمي لا المعرب، ثم قوله: 'أي حال كون كل واحد منهما' إشارة إلى أن 'مطلقًا' حال عن انصاف إليه للحكم في قوله: 'أي حكم كل واحد منهما'، وأشار به أيضًا إلى جوار حذف المضاف وإقامة انصاف إليه مقامه، فلا يرد حينئذ المناقشة في حاجته، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن قوله: مصبقًا منصوب على الطرفية أي رمانًا مطلقًا.

أي سواء إلح تفسير لقوله: 'غير مقيد بحال من الأحوال'؛ فإن المراد من الأحوال كونهما مفردين أو مضافين إلح، ثم قوله: 'نكرتين' بمعنى عدم كونهما معرفتين، فيعم البكرة المحصورة، فمثال الذي ذكره لكونهما نكرتين صحيح.

(١) أي ما لا يمتنع دخول "يا" عليه.

(٢) وحال كون كل منهما تابعًا لمفرد أو مضاف. (عبد الغفور)

فالبديل مثل: يا زيد عمرو، ويا زيد أخا عمرو، ويا زيد طالعا جبلا، ويا زيد رجلا صالحا، والمعطوف مثل: يا زيد وعمرو، ويا زيد و أخا عمرو، ويا زيد وطالعا جبلا، ويا زيد ورجلا صالحا.

والعلم أي العلم المنادى المبني على الضم، أما كونه منادى فلأن الكلام فيه، وأما كونه مبنيًا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز ضمه؛

يا ريد ريد وغير امثال بعضهم وقال: 'يا زيد عمرو'؛ لأن 'يا ريد ريد' يحتمل أن يكون مثالا لتأكيد هذا. واعلم أن 'يا ريد ريد' إما يكون مثالا لتأكيد إذا كان 'زيد' الأول علما لشخص و'زيد' الثاني علما لشخص آخر؛ لأن مفهوم البديل معاير لمفهوم المبدئ منه، فقولنا: 'يا ريد عمر' صريح في السلفية، وكذبت يا رجل زيد، ثم جعل 'يا ريد زيد' مثالا لبديل بأن 'ريد' الأول توصلة للثاني، فيكون المقصود الأصلي هو 'ريد' الثاني، وأما إذا جعل مثالا لتأكيد يكون المقصود الأصلي هو الأول، والثاني تأكيد له.

ويا زيد أخا عمرو. فإن التابع فيه بدل مضاف، وفي 'يا ريد صالحا جبلا' مشابه لمضاف، وفي 'يا ريد رجلا صالحا' يكون بدلا، ونكهة نكرة، وكذلك في المعطوف. فإن مولانا عص: لا شك أن البدل من التوابع، فحينئذ يمتنع أن يكون "أخا عمرو" منصوبا؛ لأن إعراب التابع كإعراب متبوعه كما هو مقتضى تعريفه، وكذا يرد هذا الاعتراض في الأمثلة الآتية. أقول: يمكن الجواب عنه بأن اتحاد إعرابهما أعم من أن يكون لفظا أو تقديرا أو محلا، فيكون 'يا زيد أخا عمرو' منصوبا محلا؛ لأنه من المفعول به، فحينئذ يكون إعراب التابع كإعراب متبوعه. **أي العلم المنادى إلخ.** أشار به إلى أن الأنف واللام للعهد، قيل: إذا كان العلم مادي لا تابعا فلا بد من إيراده في مبحث المنادى لا في توابعه، واجواب: أن إثبات الحكم - وهو اختيار الفتح عليه - إنما يكون باعتبار مدحلية التابع لتوصيفه بالاس، فيكون 'الابن' صفة وتابعا له، فالعلم متنوع حينئذ.

فلأن الكلام فيه أي في المنادى. لا يقال: إنه في حيز المفعول، بل الكلام في توابعه؛ لأننا نقول: معنى كون الكلام في المنادى هو البحث من أحواله، فالكلام في توابعه هو الكلام فيه.

من اختيار فتحه المبيء إلخ: أي اشعر عن جوار الضمة، أي كون الفتح أولى فيما إذا كان الضم جائزا. فإن قلت: اختيار الفتح مشعر حواز حركة أخرى غير الفتح، سواء كانت ضمة أو كسرة كما في المادى المستغاث =

فإن جواز الضمة لا يكون إلا في المبني على الضم، الموصوف بابن مجرد عن التاء أو ملحق بها أعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر إلى الفهم، فيخرج عنه مثل: يا زيد الظريف ابن عمرو، مضافا أي حال كون ذلك الابن مضافا إلى علم آخر، فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به،.....

- باللام، قلت: المراد من جواز حركة أخرى هو الحركة التي كانت في المدى اسمي؛ لأن الكلام فيه؛ فإن الفتح من علامة البناء، وهي لا يكون إلا الضم.

فإن جوار الضمة إلخ. أي إذا علم جوار الضمة من قوه: 'بختار فتحه' فيشت الساء أيضا؛ لأن جوار الضمة لا يكون إلا في المني على الضم، أي في الأعب أو على سبيل التبادر، فلا يرد أن الضم يكون في غير اسمي أيضا كما تقول: حاءتي حوارى باسم بلا تنوين في 'حواري'، ولا فرق بين الضم والضمة عند الشارح.

مجرد عن التاء إلخ. مثل: يا زيد ابن عمرو، فأراد من الابن حيثما ما يكون بالألف والتاء والنون، سواء كان مذكرا أو مؤنثا، فحينئذ حرج بنت؛ لعدم الألف فيها، ودخل اسم؛ بوجود هذه الحروف الثلاثة فيها. إن قلت: يمكن أن يكون مراد الشارح أن المصنف ذكر الأصل وترك الفرع بالمقايضة، قلت: يلزم حينئذ أن يكون الحكم جاريا في الست أيضا؛ لأنها فرع أيضا، فلا أن يرد من الفرع هو الفرع الواحد؛ فإن فرعه ليس إلا اسم. كما هو المتبادر إلخ. فإنه إذا قيل: يريد منتصف بصفة القيام، فاستبادر منه أنه منتصف بها بلا واسطة أي بلا إعانة شخص أو حائط أو غيرهما، فلا يرد ما ذكره الفاضل السمع من أن التبادر ممتنع، بل المتبادر هو الأعم.

أي حال إلخ وهو إشارة إلى أن قوله: 'مضافا' منصوب على الظرفية بتقدير الرمان أي زمان مضاف. إلى علم آخر قال مولانا عص في شرحه لـ 'الكافية': إن هذا يشكل بقولنا: يا محمد بن محمد أو يا زيد بن زيد، فإن الحكم جار فيه، وهو اختيار الفتح في الأول مع جوار الضمة، ولكنه لا يكون مضافا إلى علم آخر، أقول: هذا إما يرد إذا كان 'علم' في قوه: 'إلى علم آخر' باسمين؛ لأنه حينئذ قوه: 'آخر' صفة له، وأما إذا قرئ بالإضافة بدون تنوين فلا؛ لأن الإضافة بتقدير اللام، فحينئذ جار أن يكون كلا العلمين متحدين، فلما راد أنه مضاف إلى علم آخر أي شخص آخر، ولو سدم فقول: انعايرة أعم من أن يكون بالذات أو بالاعتبار؛ فإن 'محمد' من حيث إنه علم لشخص معاير من حيث إنه علم لشخص آخر.

كما عرفت من إلخ: حيث قال: ويبنى على ما يرفع به.

لكن **يختار فتحه**؛ لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففوه بالفتحة^{١١} التي هي حركته الأصلية؛ لكونه مفعولا به. **وإذا نودي المعروف باللام أي إذا أريد نداؤه قيل مثلا: يا أيها الرجل بتوسط "أي".....**

يختار فتحه. وأم الصفة، وهي الـ **المنصوب**؛ لأنه تابع مضاف، وهو منصوب في الصفة كما مر. **لكثرة وقوع المادى إلخ:** أو لتبعية ما بعده، وهو الـ **المنصوب**. **هي حركته الأصلية إلخ:** لجواز موافقة الحركة النائية لحركة الإعرابية، كأنه دفع مناقشة حيث يقال: لم لم يحفظوا من الضم إلى الكسر؛ لأن الكسر ضعيف بالنسبة إلى الضم كما قالوا.

وإذا نودي المعروف إلخ: فيه أن نداء العلم الذي هو مثنى ومجموعا ومعرفين باللام يكون تحذف اللام لا بالتوسط. فيقال في نداء الريدان والزيدون: يا ريدان، يا ريدون، وأحيب بأن اللام فيهما أي في مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام خير بقصد التعريف الزائل بالتذكير لا لتعريف، أي إذا نكر مثنى العلم مثلا وأريد منه المسمى به فإدخال الألف واللام لخير القصص لا لتعريف، فيخرجان بقوله: المعروف باللام، فحذف آلة التعريف؛ لئلا يرم اجتماع ألتي التعريف. **إذا أريد نداؤه.** وإنما راده؛ لأن النداء فعل اختياري؛ فأنهم كثيرا ما يذكرون الفعل الاختياري ويريدون مداه أعني الإرادة، فإن كل فعل اختياري مسبوق بالإرادة. وقيل: إنما راده؛ لأنه يفهم من ظاهر كلام المتر أن نداء المعروف باللام شيء، وقوله: 'يا أيها الرجل' شيء آخر، بل نداؤه عين نداء المعروف باللام.

مثلا وإنما قال: "مثلا" لدفع ما قيل: إن الشرط لا يتم؛ إذ الجزاء لا يترتب عليه؛ لأن الشرط نداء المعروف باللام، أي معرف كان، فهي عامة، ومن البين أن هذا الجزاء لا يترتب على الشرط؛ لجوار أن يقال: يا هؤلاء الكرم، يا هذه المرأة، وبهذا العلمان وغير ذلك، ولك أن تقول في جوابه: إن المراد بقوله: "يا أيها الرجل" هو الكلام الذي وسط فيه 'أي' أو 'هذا' أو 'أيها'؛ فإن هذا القول مشهور بهذا التوسط، فيكون من قبيل ذكر الشيء وإرادة الصفة المشهورة منه كما في 'نكل فرعون موسى'؛ لأن المراد به لكن ظام عادل. لا يقال: لم لا يحور أن يكون قوله: 'إذا نودي جرئية' لا كلية، أي في بعض الرمان الذي يودي إلخ؛ لأننا نقول: مسائل العلوم كنية لا جزئية.

(١) وبحذف الألف خطأ في ابن وابتة. (عبد الغفور)

(٢) هي موصوفة، قال الأحفش: هي موصولة حذف صدر صلتها وجوابا مناسبة التخفيف للمنادى، ويؤيده كثرة وقوعها موصولة، وإنما لم يصب مع أنها مشبهة بالمضاف؛ لأنه إذا حذف صدر صلتها يبي على الضم. (عبد الغفور)

مع هاء التنبيه^١ بين حرف النداء والمنادى المعروف باللام تحزرا عن اجتماع آلتى التعريف^٢ بلا فاصلة، **ون هذا الرجل بتوسط "هذا"**، **وبأ أيهذا الرجل بتوسط الأمرين معاً، والترمو^٣** يعني العرب **رفع الرجل مثلاً وإن كان صفة**، وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر؛ **لأنه** أي الرجل مثلاً هو المقصود بالنداء^٤، فالتزم رفعه؛ لتكون حركته الإعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى، فتدل على أنه هو المقصود بالنداء، وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى؛ ولهذا لم يذكر هناك.....
المصب

وهذا بمصرلة **المسئى الخ** أي قوله: 'واستموا رفع الرجل الخ' بمصرلة استثنى، فهو دفع دخل بأن يقال: ينبغي أن يكون الرفع والنصب حائرين في صفة الاسم المبهم، أي في تابع الاسم المبهم، وهو 'الرجل' في الأمثلة المذكورة حيث قال: إن توابع اسادى المني من الصفة ترفع على لفظه، وتنصب على محله، وجوابه ما ذكره بقوله: 'لأنه مقصود بالنداء'، فالمراد بقوله: 'توابع اسادى المني الخ' أن توابع اسادى ترفع على لفظه، وتنصب على محله إذ لم يكن التابع المذكور مقصوداً بالنداء، لا يقال: إن الحمل على اللفظ غير مقصود؛ لعدم الضم في اسادى المبهم، فكيف يصح السؤال؛ لأن نقول: هذا غير مضر في السؤال، بل هو يؤيده كما لا يخفى، أو يقال: إن قوله: 'ترفع حملاً على لفظه' فيما إذا كان اسم في المنادى، وهو مفعول في المنادى اسمهم.
وهذا لم يذكر الخ أي ولأجل أن هذا القول بمصرلة المستثنى عن قاعدة حوار الوجهين لم يذكر هناك قيداً يخرج صفة الاسم اسمهم عن قاعدة المذكورة، لأنه لو ذكر هناك قيد لإحراجها بأن الحمل على اللفظ واجب =

١١ أشارت حرف النداء في التنبيه؛ لأن النداء أيضاً تنبيه، فالحرف يقرب هاء التنبيه ما فات بعد حرف النداء (عبد الغفور)
٢١ لم يقل: تحرراً عن اجتماع التعريفين؛ لحوار قولك: يا هذا ويا عبد الله ويا أنت، إذ الممتنع اجتماع آلتى التعريف؛ حصول الاستغناء بأحدهما، وفيه تأمل هذا. (حق)

٣١ جواب عن سؤال مقدر، وهو أنه إذا كان صفة المنادى المضموم فلم لم يجر نصه ولم يعمل على البدل؛ لئلا يلزم استقلال الرجل في كونه منادى فيبنى على الضم؟ (عت)

(٤) بحسب الواقع لا بحسب اللفظ؛ فإنه ذكر ليدل على معنى في المتبوع. (عبد الغفور)

ما يخرج صفة الاسم المبهمة عن تلك القاعدة، وتوابعه^١ بالجر عطف على "الرجل"، أي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة أو مفردة، نحو: يا أيها الرجل الظريف، ويا أيها الرجل ذو المال؛ لأنها^٢ توابع منادى معرب^٣ وجواز الوجهين إنما يكون في توابع المنادى المبني، وقالوا بناء على قاعدة^٤ تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام،

= جائر إذا لم يكن اسنادى مهما، فلا يصح حينئذ أن يكون هذا القول بمنزلة الاستثناء عنها، لا يخفى أنه لو أريد من التابع في قوله: وتوابع المادى المبني التابع الذي ليس مقصود بالنداء وأريد بالمادى المادى الذي كان مقصودا بالنداء فحينئذ لا يكون هذا القول بمنزلة المستثنى عنها، وأيضا لو أريد من التابع هو التابع الذي كان تابعا بالفعل وبالمال وأريد من المادى أيضا كذلك بحكم التناذر فحينئذ يجر صفة الاسم المبهمة عنها؛ لأنها تابعة بالفعل أي ظاهرا لا في الحقيقة، ولكن لو ترك القول المذكور على ظاهره فحينئذ يكون قوله: "والتزموا رفع الرجل"، بمنزلة الاستثناء.

توابع مَادَى الْج: وإنما قدر المنادى؛ لأن تابع المعرب إنما يكون تابعا للفظ إذا كان المعرب مَادَى؛ فإن تابع المعرب الذي هو ليس بمنادى يكون تابعا محبة أيضا كتابع اسم "إن" المكسورة مثل: إن ريدا قائم حق؛ فإن قولنا: "حق" تابع محل 'ريد' فإنه مرفوع محلا، ويمكن تصحيحه بدون تقدير المادى بأن التووين في قوله: "معرب" للوحدة، أي تابع معرب واحد، فالمعرب الذي له إعرابان كأنه معربان، بخلاف المعرب الذي له إعراب واحد، وهو الإعراب النقطي، فهو معرب واحد. **سأء على فاعده الج** وقيل: يتمتع التوسط بـ "أيها" =

(١) كأنه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الأول، أي إذا كان هو المقصود بالنداء يكون كالمنادى المضموم فيجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم. (عت)

(٢) اندفع بتقدير المادى ما يقال: من أن تابع المعرب قد يحور فيه الوجهان، نحو: إن ريدا قائم وعمرو بالرفع والنصب، وقد يدفع أيضا بأن التووين في 'معرب' للوحدة، فلا يتقص الحكم بالمثل المذكور؛ لأن عمرا في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد؛ فإن ريدا باعتبار تعدد إعرابه معربان لا معرب واحد، وفيه أن للمعرب باللام أيضا إعرابين، أما الرفع فظاهر، وأما النصب؛ فلأنه مَادَى معنى، فيكون منصوب المحل. (عبد العفور)

(٣) قال الشيخ الرضي: يشير إلى أن المعرب لا محل له، وإلى أنه لا يحمل على محبة وترك ظاهر إعرابه. (جمال)

(٤) وإنما كان هذه القاعدة يجوز اجتماعهما؛ لأن هذه القاعدة يصير اللام بمنزلة الأصل؛ لكونها عوضا عن فاء الكلمة، ولأن التعريف لا يلزم الكلمة. (عل)

وهي اجتماع أمرين، أحدهما: كون اللام عوضاً عن محذوف. وثانيهما: لزومها للكلمة يا الله؛ لأن أصله الإله، فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة، فلا يقال في سعة الكلام: لا،.....

= بين حرف النداء وبين لفظ 'الله' لأن 'أيا' يستلزم التعدد و'ها' لتثنيه، والله تعالى مره عن لتعدد واتسبه، وهذا للإشارة الحسية والله تعالى متعال عن ذلك.

وهي اجتماع امرين أح أقول. وم قيل: إن كون هذا الاجتماع قاعدة فهو محل تأمل ليس شيء؛ لأن القاعدة هي أمر كلي يطلق على جميع حركاته، ففي كل ما اجتماع فيه هذان فهو محض بدت الخوار، واحتصاصه بلفظ 'الله' لا يباي بكونه قاعدة؛ لأنه من الكليات المحصورة في فرد واحد كالشمس والقمر، لأنه يقال: الشمس والأقمار باعتبار الأفراد الذهنية.

ب الله الح وهذا استثناء من بقاعدة مذكورة وجواب سؤال مقدر من حيث المعنى، وقوله: 'خاصة أي حصص حرف النداء وهو 'أنا دون 'أقول' بلفظ 'الله' خصوصاً، فإن حرف التعريف في لفظ 'الله' عوض عن الهمزة التي هي فاء الفعل في 'إله'، وأصله أي أصل الله الإله نقلت حركة همزة بن ما قبلها، وحذفت الهمزة تخفيف فصار 'الله'. وحذفت حركة اللام الأولى وأدغمت في الثانية فصار 'الله'. ويجوز حذف الهمزة بدون نقل حركتها نصاً، فحرف التعريف صار عوضاً عن الهمزة، وخرج عن معنى التعريف، وصار بمرنة جزء الكلمة، ولذا جاز اجتماعه مع حرف النداء، ثم أصل الله: إله، وأصل إله: الإله، ويحتمل أن يكون أصل الله: الإله حقيقة لا بواسطة 'إله'، لكن اجتماع العوض والمنعوض عنه مخصوص بلفظ 'الله' كإثبات الهمزة ودخول 'يا' عليه دون غيرها من حرف النداء.

لا يقال: إن همزة 'الله' موصلة، فلا بد أن يقال: 'يا الله' تحذف الهمزة من اللفظ؛ لأن بقول: همزة 'الله' للإثبات في النداء، ولكنها للوصل في غيره، فيسقط في لدرج كما في 'أعوذ بالله' و'من الله'. لا يقال: الله عنه لدات الواسع، فاللام في حالة لعمية ليست بتعريف؛ لأنه همزة جزء الكلمة، فإذا حذف حرف النداء عليه لا يبرم اجتماع التي لتعريف حتى ذكره كاستثناء عن القاعدة السابقة، لأن بقول: اللام في الأصل بتعريف، فمحذوف كون اللام في وقت التعريف مانع عن اجتماع حرف النداء معها. في سعة الكلام. وجر في لشعر لضرورة.

قال صاحب القاموس: اختلف فيه على عشرين قولاً، ذكرتها في المسايض، وأصحها أنه عنم غير مشتق، وأيضاً قال إمامنا الأعظم أبو حيفة: هو على الأصل، وهذا حسن جداً؛ لأن الاسم الغير المتغير أليق بداته اقلته. (٢) ولهذا لا يجمع بينهما إلا قليلاً، (عبد العصور)

ولما لم يجتمع هذان الأمران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز؛ ولهذا قال: **خاصة**. وأما مثل النجم والصعق وإن كانت اللام لازمة فيه، لكن ليست عوضا عن محذوف، وأما "الناس" وإن كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة؛ لأن أصله **الأناس**، لكن ليست لازمة للكلمة؛ لأنه يقال: ناس في سعة الكلام، فلا يجوز أن يقال: يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في "التي" في قوله:

من أجلك^٢ يا التي تيمت^٣ قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني

ذلك **احوار** أي حوار دحون حرف الراء مع اللام. **وبن** **كاتب اللام** **إخ** لأنه علم، فيكون عملة حرف الكلمة. **لأن أصله الأناس** وفيه أيضا مثل ما مر من أن أصله إذا كان الأساس فلم يث اللام عوضا عنها. **لكن ليست لازمة إخ** لأنه لا يكون علما مع الألف واللام، وأصله الأساس. حدثت الهمزة خفيًا، وأدعت اللام في النون؛ لقرب الحرح الذي بينهما، فإنه من إدغام انتقاريين لا انتحاسيين. **أن يقال يا النجم ويا الناس**: بل يقال: يا أيها النجم، ويا أيها الناس.

هذه القاعدة المذكورة في قوله: ساء على قاعدة إخ، وهو متعلق بقوله. حكموا وقوه: 'لأن لامها إخ' دليل لعدم جريان إخ. **من أجلك** بكسر الكاف وآخره: وأنت بخيلة بالوصل عني، معناه بالفارسية: ازجبت عشق توای زنی که خوار ساختی تو دل مرا، وحالانکه تو بخل کنده در حلق که نگاه دارنده تو وصل را از من، فقوله: 'عني' متعلق بقوله: "بخيلة" على تضمين معنى الإمساك.

(١) جواب سؤال مقدر تقريره: أنه تقتضي القاعدة المذكورة دحون "يا" على "النجم" و"الصعق" و"الناس"، ولا يقال: يا النجم ويا الصعق ويا الناس، وتوصيخ الجواب: أنه قد اشترط لاجتماع حرف الراء مع اللام وجود أمرين معًا، أحدهما: كون اللام عوضا عن محذوف. وثانيهما: لرومها للكلمة وفي "النجم" و"الصعق" يوحد الثاني فقط دون الأول، وفي "الناس" يوحد الأول دون الثاني؛ فكذا لا يقال: يا النجم ويا الصعق ويا الناس، بل يقال: يا أيها النجم، ويا أيها الصعق، ويا أيها الناس. (خادم أحمد)

(٢) والمعنى أي أتحمّل كل مشقة سبب محبتك يا أيها المحبوبة التي جعلت قبلي دليلا منقادا لك، والحال أنك كثيرة البخل بالوصل عني غير راضية بالملاقاة مرة. (عل)

(٣) يقال: "تيمه الحب" إذا استعبده.

وولي الثاني اسم مجرور بالإضافة في الأول **الضم والنصب**، وفي الثاني النصب فحسب، أما الضم في الأول؛ فلأنه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر، والنصب على أنه مضاف إلى "عدي" المذكور و"تيم" الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك مذهب سيويه، أو مضاف^٢ إلى "عدي" المحذوف بقرينة المذكور، وذلك مذهب المبرد، والسيراfi^٣ أجاز الفتح مكان النصب على أن يكون في الأصل يا تيم - بالضم - تيم عدي، ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في "يا زيد بن عمرو"، وتعين النصب في الثاني؛
تيم

= فلا يرد أن الثاني ليس مفردا صورة، ولما لم يكن المادى في المثال المذكور مادى مفردا معرفة حقيقة، بل كان مصافا عند سيويه، وكان مفردا معرفة صورة عنده حكم بكون تكراره صورة عنى أحد الاحتمالين المذكورين، وحكم بكون المادى مفردا معرفة عنى احتمال آخر، ثم اعلم أن لمعرفة في قوله: "تكرر فيه المادى المعرفة" صفة المنادى؛ لأن المنادى يجوز تذكيره وتانيته.

ودلت أي كونه مضافا إلى "عدي" المذكور إلخ مذهب سيويه. **والسيراfi** أي أو سعيد السيراfi بكسر السين - أجاز الفتح مكان النصب الذي أجاز المبرد وسيويه، ثم إن "تيم" الأول عند سيويه والمبرد مضاف حقيقة، ومفرد معرفة صورة، وعند السيراfi مادى مفردا معرفة حقيقة وصورة؛ فلذا جعله مفتوحا اتباعا لنصب الثاني لا منصوبا؛ وذلك لأن ساء المنادى عرصي فيشبه المعرب، فيجوز أن يكون حركته السائية موافقة للحركة الإعرابية، كما في 'يا زيد بن عمرو' حيث قال: فحذفوه بالفتحة التي هي الحركة الاصلية؛ لكونه مفعولا به؛ لأن الحركة البنائية مشابهة للحركة الإعرابية.

عنى أن يكون في إلخ لأنه مفرد معرفة حقيقة وصورة عند السيراfi.

(١) وإنما حمىء تأكيد المضاف بيه وبين المضاف إليه؛ لئلا يستكر نداء الثاني بلا مضاف إليه، ولا تنوين معوض عنه، ولا ساء عنى الضم، فجاز الفصل به بينهما في السعة؛ لأنه لما كرر الأول بنفذه وحركته بلا تغيير صار الثاني كأنه هو الأول، فكانه لا فصل. (عبد الغفور)

(٢) لئلا يلزم التقلثم والتأخير والفصل. (عبد الغفور)

(٣) ففيه أربعة أقوال: قول سيويه، وقول المبرد، وقول العيص، وقول السيراfi. (عت)

لأنه إما تابع مضاف أو تابع مضاف، وتام البيت:

يا تيمم^{على مذهب سيويه} تيمم عدي لا أبأ لكم^{سعي احسن} لا يلقينكم في سوءة عمر

والبيت لجرير حين أراد عمر التيمي الشاعر أن يهجو، فقال جرير خطاباً لبني تيم: لا تتركوا

عمر أن يهجون فيلحقينكم في سوءة - أي مكروه - من قبلي، يعني مهاجته إياهم.

والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه أربعة: فتح الياء مثل: يا غلامي،

وسكونها مثل: يا غلامي،.....

إما تابع مضاف بالإضافة كما ذهب إليه سيويه أنه تأكيد نصي، والتأكيد انفظي في الأغلب حكمه حكم الأول، سوء كانت حركته إعرابية أو نائية، فكما أن الأول محذوف التنوين بالإضافة كذبت الثاني، وإن لم يكن مضافاً، أو تابع مضاف: بالتوصيف كما هو مذهب المبرد والسياري.

يعني مهاجته إلخ أي يعني جرير ماكرهه مهاجته إياهم، أي عمرو، لو هجا بي فأنا هجوت إياهم، وقوله: 'أن يهجو' بفتح الواو، ثم المصارع لأور وهو قومه: 'يا تيمم عدي لا أبأ لكم' بإشباع الميم؛ رعاية الوزن. المضاف إلى ياء المتكلم إلخ وسو قال: 'والمضاف إلى الياء أو' إلى ياء 'لتم وأحضر، وأما الثاني فظاهر، وأما الأول فإن الياء مضاف إليه لا يكون إلا ياء المتكلم. أقول: التصريح - 'ياء المتكلم' لدفع الوهم؛ لأن الياء إذا كان باللام يتوهم الحس والاستغراق، فيتوهم بالإضافة إلى حس الياء، وكذلك إذا كان بدون اللام؛ لأن النكرة في الإثبات يفيد العموم.

(١) فالتيم التعدد، ثم سمي به بعد، ثم اتسع من قبائل العرب المعروفة كتيم الله، وتيم بن عالب، وتيم بن مره، وتيم بن عبد مناف، هي إحوه، كل أح صار أباً قبيته، فـ 'العدي' مثل المعني، و'لا أبأ لكم' جملة معترضة دعائية، يستعمل في عاية المدح، أي لستم من حس الشر؛ كثرة فصائدكم، وقيل: تستعمل في هاية الدم أي لا شرف لكم؛ لعدم المربي، والإلقاء: الطرح، والسوءة: ما فتح الهجو في الأصل ما يعم الإنسان من أمر الدارين، و'عمر' شاعر تيمي، والبيت لجرير، سمع أن عمر أراد هجو فحاصب قومه أن يجمعوه عن ذلك، وإلا فتهجو بسبه قبيلة فأصا بهم منه رهانة كثيرة، والمعنى: يا قوم عدي! امنعوا عمر عما يوهم، وإلا ليطرحكم في أمر عظيم هو هجويكم قاطبة، ومقصوده اعترافهم بقصده. (عل)

(٢) هو شتم لا شتم فوقه، أي لست بابن رشيدة. (عبد الغفور)

وإسقاط الياء اكتفاء بالكسرة إذا كان قبلها كسرة؛ احترازاً عن نحو: يا فتاي، مثل: **يا غلام، وقلبها^(١) ألفاً، نحو: يا غلاماً،** وهذان الوجهان يقعان غالباً في النداء؛ لأن النداء موضع تخفيف؛ لأن المقصود غيره، فيقصد الفراغ من النداء بسرعة؛ ليتخلص إلى المقصود من الكلام فحُفِّفَ "يا غلامي"^(٢) بوجهين:

وإسقاط الياء اكتفاء بالكسرة: ليدل الكسرة على الياء؛ ولذا قل: 'إذا كان قبله كسرة احترازاً عن مثل: يا فتاي'؛ لأن ياءه لمتكلم، ولا يسقط الياء فيه؛ لأنه لا يكون قبله كسرة، فلا يحذف الياء في 'فتي'. قيل: اشتراط كون ما قبل الياء مكسوراً يفرح نحو: 'يا مسلمي' تشبیهاً وجمعاً؛ فإنه إذا أضيف 'مسلمين' إلى ياء المتكلم يقال: "مسلمي" بالتشديد، مع أنه ينبغي أن يحوز حذف الياء منه؛ لعدم الالتباس بعد الحذف؛ لأن ياء التشبیه والجمع وعدم النون يدل على الياء المحذوفة، انتهى كلام الفاضل مولانا عص. أقول: مراد المحشي أن بعد حذف ياء المتكلم لا يتسبب بالمفرد لما مر من أن ياء التشبیه والجمع إحد، إلا أنه يتوهم أن المسم كان مفرداً مصافاً إلى ياء المتكلم، ويمكن أن يقال في دفع الشبهة المذكورة: إن اشتراط كون قبله كسرة إنما يكون في المادى المفرد، لا الجمع والتثنية، كما هو الظاهر من كسر ما قبل الياء، لأجل دلالة على الياء.

وهذان الوجهان. أي إسقاط الياء اكتفاء بالكسرة وقلب الياء ألفاً، أي هذان الوجهان يقعان غالباً في المادى بالنسبة إلى الوجهين الأولين، وإن كانت الوجوه الأربعة كلها مختصة بالنداء، فاندفع ما قيل: بـ قوله: عاذا يدل على كون هذين الوجهين في غير النداء على قلة مع أنه في حيز المنع.

فيقصد الفراغ إلخ: لا يقال: هذا الدليل إنما يصح في نحو: 'يا غلام' بإسقاط الياء اكتفاء بالكسرة؛ لقلة الحرف فيه بسبب إسقاط الياء، فيكون زمان تكلمه أقل من زمان تكلم 'يا غلامي' بالياء، ولكن لا يصح في نحو: 'يا غلاماً'؛ لعدم حذف حرف فيه، بل فيه تبديل الياء بالألف، فلا يكون زمان تكلم 'يا غلاماً' أقل من زمان تكلم 'يا غلامي'، فلا يكون التخليص عنه بسرعة بالنسبة إليه؛ لأننا نقول: الياء ثقيل بالنسبة إلى الألف، فيكون تلفظ نحو: "يا غلاماً" أسهل من تلفظ نحو: "يا غلامي"، وكان زمان تكلمه أقل منه، وأيضاً أدلت الكسرة بالفتحة، وهي خفيفة بالنسبة إلى الكسرة، فيكون أقل منه من هذا الوجه أيضاً، ولذا قال: 'لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة'. **ليتخلص إلى المقصود:** أي ليتخلص المتكلم عن النداء حال كونه متوجهاً إلى المقصود.

(١) روما للخفة ولامتداد الصوت. قيل: هذه لغة طيء؛ فإهم يدلون الياء الواقعة بعد الكسرة ألفاً. (عبد الغفور)

(٢) فقوله: "يا غلامي" مفعول ما لم يسم فاعله، والعامل فيه "حفف" على انشاء للمفعول. (بقا)

حذف الياء وإبقاء الكسرة **دليلاً عليه**، وقلب الياء ألفاً؛ لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة، وهما أي هذان الوجهان ' وإن كانا واقعين في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، لكن لا يقعان في كل منادى كذلك، بل فيما غلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم واشتهر بها؛ لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف أو القلب، فلا يقال: يا عدوُّ ويا عدوًّا، وقد جاء شاذاً في المنادى "يا غلام" بالفتح؛ اكتفاء بالفتحة عن الألف.

ويكون المنادى المضاف إلى ياء المتكلم **بألف** في هذه الوجوه كلها **وقفاً** أي في حالة الوقف، تقول: يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه؛

دليلاً عليه أي لدلالة الكسرة على الياء، وقوله: 'قلب ياء ألفاً' عصف على قوله: حذف الياء'.
لأن الألف والفتحة الخ وهذا في المعنى دفع دخل تقريره: أن حذف الياء والاكتفاء بالكسرة تخفيف بلا ريب، وأما قلب الياء ألفاً فليس تخفيفاً؛ لأن الفتحة فيه تكون براء كسرة غلامي، والألف فيه براء الياء في 'علامي'، فلا يكون قلبه بالألف تخفيفاً، فأجاب بقوله: 'لأن الألف والفتحة الخ'، فيكون اشتر على ترتيب اللف.
بل فيما الخ أي في اسنادي المضاف إلى ياء المتكلم الذي غلب عليه الخ. **واشتهر بها** أي اشتهر اسنادي المضاف إلى ياء المتكلم بالإضافة. **لتدل الشهرة الخ** فقوله: 'المغيرة' بفتح الياء، قال مولانا عص: وغير اشرح عبارة الرضي حيث قال: 'لتدل الشهرة على الياء المغيرة أو المخدوفة'، وهو الأول؛ لأنه لا يسمى المخدوف معبراً. وحاصله أن التعبير إنما يكون في القلب كقلب الياء بالألف دون الحذف؛ فإن فيه اثرث دون التعبير، فالأول ما ذكره الرضي، وحواسن: أنه قد يصدق التعبير على الحذف أيضاً، ويمكن دفعه أيضاً بأن كلام اشرح مبني على أن اترك يستلزم التعبير، كما إذا كان لريد مثلاً في 'ريد يصوم في يوم كذا'، فإد تركه فغيره.

فلا يقال يا عدو الخ فإنه في الأصل: يا عدوي، فلا يخور فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة أو قلب الياء ألفاً؛ عدم شهرته بالإضافة؛ فإنه حينئذ لا يتقبل الدهر إليها. **بالفتحة عن الألف** أي بالفتحة التي ثبت عنها أو سبب وجودها. **يكون المنادى المضاف الخ** أشار به إلى أن الياء في قوله: "وباهاء" للملاسة، وإلى أن الحملة نظرية معطوفة على الحملة الفعلية الواقعة خبراً، أي المضاف إلى ياء المتكلم يخور فيه كذا، ويكون باهاء وفقاً أي حار كونه موقوفاً، أو عطفاً على مخدوف أي المضاف إلى ياء المتكلم يخور فيه كذا بغير هاء وباهاء وفقاً، ويخور أن يقدر فعل معطوف على الحملة الفعلية المذكورة أي يوقف باهاء وفقاً، ويحتمل أن يكون خبر مبتدأ مخدوف أي وهو باهاء وفقاً.

(١) أي إسقاط الياء اكتفاء بالكسرة وقلب الياء ألفاً. (بقا)

فرقا بين الوقف والوصل، وقالوا أي العرب في محاوراتهم: يا أبي ويا أمي على الوجوه الأربعة كسائر ما أضيف إلى ياء المتكلم مع وجوه آخر زائدة عليها؛ لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم، كما أشار إليها بقوله: **ويا أبت ويا أمت** أي قالوا: يا أبت ويا أمت أيضا بإبدال الياء^(١) بالتاء،

فرقا بين الوقف والوصل: فإليك لو وقفت في 'يا غلامي' يسكون الياء وقت: 'يا غلامي' يسكونها أيضا بالوقف على الحرف الساكن يلزم الالتباس حيث لا يعلم أنه وقف أو وصل؛ فإن الوقف بالياء إنما يكون في كلمة كان آخرها متحركاً، وإذا كان آخرها ساكماً، فيصح الوقف عليه، وكذلك لو قيل: في 'يا علام' بالكسر: "يا علام" بالسكون لا يعلم المحاط أنه وقف أو غير وقف، وكذا "يا علاماً" قبل زيادة الهاء في صورة قمت الياء ألفاً يوجب الالتباس بالمستغاث بالألف، وهذا الالتباس إنما يكون في المعنى، بخلاف التباس حال الوقف بالوصل؛ فإنه لا يخل بالمعنى إلا أن يقال: إن هذه الألف مقلوبة من الياء، وليس ألف الاستعانة كذلك، وأيضا العلام لا يصح أن يكون مستغاثا كما هو الظاهر، بل يقع مستغاثا له.

في محاوراتهم: إنما زد هذا إشارة إلى أن يا أبي ويا أمي مثل باب يا غلامي في الاشتهار إلى الإضافة المذكورة. **لكثرة استعمال ندائهما:** فإن ندائهم للأب والأم كثير يسهم عايتة الكثرة، فكذا جار فيهما وجوه أخرى غير الأربعة المذكورة في باب يا غلامي.

ويا أبت ويا أمت: واعلم أن هذه التاء ليست مختصة للتأنيث، بل تكون بدلا أيضا، فلا يرد حينئذ ما قيل: من أن تاء التأنيث لا تكتب بانصوّل كما في 'قائمة'، واعلم أن التاء فيهما بدل عن حرف رائد، وهو الياء، فحينئذ لا يكون في كونها بدلا كمالا، فكأنها ليست ببدل، بخلاف ما كان بدلا عن حرف أصلي كالتاء في نحو: ست؛ لأنها بدل عن الهمزة في اس، فيكون في بدليتها كمال حينئذ، فإذا عرفت ذلك، فلا يرد ما قيل: من أن التاء المطولة يقال لها حين الوقف بالتاء لا بالياء، فيقال: 'يا بنت' بالسكون حين الوقف، فيسفي أن يقال: في يا أبت ويا أمت أيضا كذلك، مع أنه ليس كذلك، بل وقفهما بالياء، وذلك لعدم كمال بدليتها فيهما، بخلاف التاء في 'بنت' فالوقف بالتاء فيما إذا كانت بدلا عن حرف أصلي، وأنت خير أن جواب الشبهة الأولى جواب عن هذه الشبهة =

(١) لأنهما متساويان في أنهما ترادان في آخر الاسم، ولما كانت التاء بدلا من الياء غير متمحصّة للتأنيث طولت التاء، لكنها توقف عليها بالياء، لأنها عوض عن رائد، بخلاف ست؛ لأن تاءها عوض عن أصلي. إن قلت: كيف جاز إحقاق تاء التأنيث في المذكر؟ أجيب أن التاء في 'يا أمت ويا أبت' للتفخيم كما في "علامة"؛ فإنهما مظهرتان للتفخيم. (عبد الغفور)

فتحا وكسرا أي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء، أو مكسورة لمناسبة الياء، وقد جاء الضم أيضا نحو: يا أبتُ ويا أمتُ؛ لإجرائه مجرى المفرد المعرفة، ولم يذكر للقلّة، وقالوا: يا أبتا ويا أمتا **بالألف** بعد التاء جمعا بين العوضين **دو** الياء ^{رفية} فما قالوا: يا أبتي ويا أمتي؛ احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه؛ فإنه غير جائز وقالوا: يا **س** أم ويا **س** عم **حصة**، هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم - أي لا يقال: يا ابن أخ ويا ابن خال، بل يقال: يا ابن أخي ويا ابن خالي -

= أيضا. قيل. كيف يحور إحقاق تاء التأنيث في المذكور في نحو: يا أبتُ؟ ويمكن الجواب عنه على ما عرفت آنفا، وأجيب أيضا بأن التاء في 'يا أبتُ ويا أمتُ' للتحقيق كما في 'علامة'، وأجيب أيضا بأن التاء في 'يا أبتُ' للحمل على 'يا أمتُ'، على أن التاء تكون في المذكور أيضا كما يقال: 'احمامة' لتذكر والأشئ.

لمناسبة الياء أي الكسر حركة مناسبة للحرف اسدل منه، فحينئذ يكون في البدل شائنة من اسدل منه، وقوله: 'أي حال كون التاء مفتوحة' إشارة إلى أن قوله: 'فتحا وكسرا' منصوب على ظرفية أي زمان مفتوح ومكسور. **قالوا يا أبتا ويا أمتا** وهذا كلام الشارح يدل على أن قوله: 'وبالألف' عطف على قوله: 'يا أي ويا أمتي' أي وقالوا بالألف، ويحتمل أن يكون معطوفا على مقدر أي قالوا: يا أي ويا أمتي بغير الألف وبالألف، ويحتمل عطفه على قوله: 'فتحا وكسرا' أي حال كونه كائنا بالألف. **فإنه غير حائر** أي في سعة الكلام؛ لأنه يوجب المنع.

هذا الاختصاص بالنظر إلح أي هذا الاختصاص بالنظر إلى المصاف إليه، فهو كان في موضع الاسم في الحصة كالست، فالوجه الأربعة حائرة فيها أيضا، فعلم الاختصاص بالنظر إلى الاسم لا يستدعي أن يقع جميع غير الاسم موضع الاسم في الوجه الأربعة المذكورة، فحينئذ لا يرد ما قيل: من أن هذا الاختصاص إذا كان بالنظر إلى المصاف إليه فقط، فإذا قيل: موضع المصاف شيئا آخر مثل: يا علام أم ويا علام عم، يسعى أن يكون الحكم المذكور فيهما جاريا مع أنه ليس كذلك، فالأولى أن يقال: إن قوله: 'حصة' بالنظر إلى المصاف والمصاف إليه جميعا، ولكنه ذكر الأصل وترك الفرع - وهو المؤنث - بالمقايضة، وقوله: 'حصة' مفعول مصدق لفعل مقدر أي يخصو لهما خاصة.

(١) لعدم الإضافة صورة.

(٢) لأنه اسم في آخره تاء التأنيث نحو: ثبة. (عبد الغفور)

(٣) التاء والألف عوضين عن الياء.

لا بالنظر إلى الابن أيضا، فإنهم يقولون: يا بنت أم ويا بنت عم، على الوجوه الأربعة، مثل **باب يا غلامي**، فقالوا: يا ابن أمي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها، ويا ابن أم ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة، ويا ابن أما ويا ابن عما بإبدال الياء ألفا، وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف إلى ياء المتكلم **يا ابن أم ويا ابن عم** بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة؛ لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف.

ولما كان من خصائص النداء الترخيم ^{أي المنادى} شرع في بيانه فقال: **وترخيم المنادى جائز** أي واقع في سعة الكلام^(١).....

لكثرة الاستعمال: أي حذف الألف والاكتفاء بالفتحة؛ لكثرة الاستعمال فيهما بالنسبة إلى باب علامي، وكذلك طول اللفظ بالنسبة إليه فيهما يستدعيان الحذف حيثن، وهذه الثلاثة أي كثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف، وهو الميم المشددة وقيل: واحد، فإذا قيل: يا غلام أم أو عم، فيكون الأمر الأول متفيا فيه، وإذا قيل: يا ابن أخي يكون الأمر الثالث متفيا فيه.

ولما كان من خصائص إلح: اعترض بأن الترخيم ليس مخصوصا بالمنادى كما قال المصنف بقوله: "وفي غيره ضرورة" ويمكن الجواب بأن المراد أن الترخيم على سبيل الحوار الوقوعي مخصوص بالمنادى أو الترخيم الذي في سعة الكلام مخصوص به، وهو في اللغة: نرم كردن. **شرع**: أي أراد أن يشرع، فلا يرد أنه يلزم منه أن يكون اشروع غير القبول بالترخيم مع أنه ليس كذلك. ويحتمل أن يكون إلقاء في قوله: فقال للتفسير أي تفسير قوله: شرع. **أي واقع إلح** أشار به إلى أن الجواز وقوعي فهو بمعنى الإمكان الخاص.

في سعة الكلام وهذا يتبادر إليه الدهن، ومقابلة الجواز للضرورة يؤيد ذلك، ولك أن لا تقيد بها، وتجعل الحوار حيث يشتمل الضرورة، فيكون حيثن بمعنى الإمكان العام المقيد بحسب الوجود، أي لا يجب عدم الحذف، فجار أن يكون وجوده ضروريا.

(١) هذا القيد يتبادر إلى الذهن ويؤيده مقاسة الجوار للضرورة، ولك أن لا تقيد وتجعل الجوار مثلا شاملا للضرورة، وإنما وقع ترخيم المنادى في السعة؛ لكون المقصود في النداء هو المنادى، فيقصد سرعة الفراغ منه إلى ما هو المقصود مع بادرة الالتئاس؛ لأن الإنسان حال ندائه أكثر انتباهه لاسمه منه في غير حالة النداء. (عبد العفور)

من غير ضرورة شعرية دعت إليه، فإن دعت إليه ضرورة فبالطريق الأولى. وهو في غيره أي غير المنادى واقع ضرورة أي لضرورة شعرية^١ داعية إليه لا في سعة الكلام، وهو أي ترخيم المنادى حذف في آخره أي آخر المنادى تخفيفاً أي لمجرد التخفيف،

فإن دعت الخ أي في المنادى لا في غيره كما هو الطاهر من العارة، فقوله: "أي لمجرد التخفيف لا لعدة أخرى الخ"، معناه أنه لمجرد لتخفيف في سعة الكلام؛ لأنه إذا دعت إليه ضرورة، فلا يكون في سعة الكلام. أي لضرورة شعرية الخ هذا إشارة إلى أن قوله: "ضرورة مفعول له، لا يقار: إنما يجوز حذف اللام من المفعول له إذا اتخذ فاعل الفعل وفاعل المفعول له، وفيما نحن فيه ليس كذلك؛ لأن الفعل هو قوساً: "جار" وفاعله "الترخيم"، وليس فاعل الضرورة الترخيم، بل فاعله هو المتكلم؛ لأن الضرورة بمعنى الإصرار؛ لأننا نقول ليس فعل المفعول له "جار"، بل فعله الترخيم أي يرحم في غيره ضرورة، ويحتمل أن يكون "ضرورة" بالرفع بأن كان حيراً للترخيم، أي الترخيم في غيره ضرورة، أي أيتها وعلامتها، فحذف المضاف وأخرى إعرابه على المضاف إليه، ويحتمل أن يكون اللام في قوله: "أي لضرورة شعرية" للوقت لا للأجل أي في وقت الضرورة، فلا يكون مفعولاً له حينئذ.

وهو الخ قيل: يقال: "وهو حذف في آخره جوار، وتخفيفاً" لكان أولى؛ لئلا ينتقض سحوا يد ودم؛ فإن حذف آخرهما واجب، وأحيب بأن المراد ليس إلا هذا بقرينة العنوان حيث هو معتبر فيه، وأنت حير أنهما على تقدير كونهما منادى حكماً خارج بقوله. "لمجرد التخفيف لا لعدة أخرى"؛ لأن فيهما يكون الترخيم لعدة أخرى مفتضية لتحذف المستتر للتخفيف، ثم قوله: "حذف في آخره" احتراز عن حذف الياء في نحو: يا علامي؛ لأن الياء ليس آخره، وإلا لوجب إجراء الإعراب على الياء وليس كذلك، ودخل فيه حذف الكلمة الأخيرة في 'بعلبك' بدليل إجراء الإعراب عليها.

أي لمجرد التخفيف واحترار به عن نحو: "عصا وقاص"؛ لأن حذف الياء والواو فيهما بالإعلال لا لمجرد التخفيف وإن كان الإعلال يستلزم التخفيف. لا يقال: هذان المثالان خارجان بقيد المنادى؛ لأننا نقول: الكلام =

يشعر بأنه مفعول له، فهو مفعول بفعل الترخيم كما صرح به في الخواشي "المهدية"، لا الوقوع كما هو المتبادر، وإلا لم يجر حذف اللام؛ لعدم اتحاد الفاعل؛ لأن فاعل يجوز الترخيم وفاعل الضرورة الشاعر؛ لأنه المضطر، والتقدير بفعل الترخيم للاضطراب والمزحم والمضطر واحد، ولا يجوز أن يحمل على مذهب البعض، وهو أنه لا يشترط اتحاد الفاعل؛ لأنه خلاف مذهب المصنف. (عل)

(٢) الأظهر أن يقدم تعريف الترخيم على حكمه، كمن قدمه؛ لأنه المقصود. (عبد العفود)

لا لعلة أخرى^(١) مفضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف^(٢)، فعلى هذا^(٣) يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى، ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة، ويمكن^(٤) حمله على تعريف الترخيم مطلقا بإرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقا، والضمير المجرور إلى الاسم.

= فيما إذا وقع كل واحد منهما ماضى، وهو ظاهر، وهو احتراز أيضا عن نحو: 'يد ودم'؛ لأن حذف آخره مزوم أحد الأمرين، بما تقدير الإعراب إذا أسكن الآخر، وبما إجراء الإعراب على حرف العنة إذا حرث الآخر. وهذا ثقیل. وقيل في إحراجه: إن الترخيم حذف في التركيب مع أن الحذف في 'يد' حالة الإفراد. بالمقايسة. ولتقابل أن يقول: كيف يقاس ترخيم غير الماضى على الترخيم في الماضى؟ فإن ترخيم الماضى حذف في آخره تخفيفا، وترخيم غير الماضى ليس لتخفيف بل للضرورة؟ إلا أن يقال: القياس في أصل الترخيم بإرجاع إلح لأن ذكر المقيّد مستلزم لذكر المطلق. والضمير إلح وإن قُت: إن إرجاع الضمير إلى الاسم خلاف السوق؛ لأن الكلام في الماضى، قُت: الترخيم لا يوجد في غير الاسم. لا يقال: إذا كان الضمير المرفوع راجعا إلى الترخيم مطبقا، والضمير المجرور إلى الاسم، فقوله: 'تخفيفا' غير مرتبط إلى ما قبله؛ لأن ترخيم غير ماضى ليس لأجل التخفيف بل للضرورة؛ لأننا نقول قوله: "تخفيفا" حينئذ معنى أنه إذا كان واقعا في الماضى. لا يقال: هذا خلاف المتأدّر، ونعني حمل الأنطاط في التعريفات على المتأدّر؛ لأننا نقول: هذا عند عدم القرينة، وهي ههنا قوله: "إذا كان واقعا في الماضى"، لأنه قد علم أن الترخيم في غيره للضرورة، فالظهور والبداهة قريّة =

(١) وبما قال ذلك؛ لأن كل حذف لا بد فيه من التخفيف، فلا بد من انتقيد بذلك؛ لئلا يدخل في التعريف غيره من الحذف لعنة، وأما قولهم: 'إنه حذف بلا عنة وحذف الاعتناء' [وهو في العنة: دح الشاة بلا عنة] مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف، وهو العنة، فهو اصطلاح مهم، كذا في "الرصي". (عل)

(٢) كما في "قاص وعصا"، وإلا فكل حذف لا بد فيه من التخفيف، ويقال لمثل هذا الحذف: حذف الاعتناء، وهو إدراك موت الشاب الصحيح، وأورد عليه نحو يد؛ فإنه حذف آخره لا للإعلان بل لمجرد التخفيف، ولذا لا يجري الإعراب فيما بقي، وقيل: حذف آخره بصير الإعراب ظاهرا لا لمجرد التخفيف، وقيل: حذف بعد التركيب، والحذف في "يد" قبله، والثاني بعيد والأول فوقه. (عت)

(٣) أي على تقدير إرجاع "هو" إلى ترخيم المنادى. (حق)

(٤) إشارة إلى بعده؛ لأنه خلاف ما يقتضيه السياق. (جمال)

وشرطه أي شرط ترخيم المنادى على التقدير الأول،^(١) أو شرط الترخيم إذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني^٢ أمور أربعة، ثلاثة منها عدمية، وهي أن لا يكون مضافا حقيقة المنادى أو حكما، فدخل فيه المشبه بالمضاف أيضا؛ إذ لا يمكن الحذف من الأول؛^(٣) لأنه ليس

= عني أن التعريف المذكور جار أن يكون مشتملا بتعريفين؛ فإن تعريف الترخيم المطلق - هو قوله: "وهو حذف في آخره" بدون قوله: تخفيفا، وبما ذكرنا صهر ضعف ما ذكره الفاضل السمع من أنه كيف يصح جمعه تعريفا لترخيم المطلق مع وجود قيد - تخفيفا - في هذا التعريف، انتهى خلاصة كلامه.

إذا كان واقعا إلخ: إنما قل ذلك؛ لأن شرط الترخيم المطلق ليس ما قال المصنف من قوله: "أن لا يكون إلخ"، بل هو شرط ترخيم المنادى. **على التقدير الثاني** أي إرجاع الضمير في 'شرطه' إلى الترخيم المطلق بما يصح إذا كان الضمير المرفوع المذكور راجعا إلى الترخيم المطلق، ولا يخفى أنه يصح إرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم المطلق، والضمير في 'شرطه' إلى ترخيم المنادى، لكنه خلاف سوق الكلام؛ فإنه انتشار الضميرين، فحينئذ لا يرد ما قيل: يفهم من صاهر العبارة أن إرجاع ضمير "شرطه" إلى الترخيم المطلق عني التقدير الأول، وإلى ترخيم المنادى عني التقدير الثاني غير جائز، وليس الأمر كذلك؛ لأن إرجاعه إليهما على كل من التقديرين جائز.

مضاف قيل: ولو قال: 'مجردا' لكان أولى؛ لأنه أظهر في إخراج شبه المضاف؛ لأنه جعل المفرد في مقابلة المضاف، وشبهه فيما سبق. واعلم أن لجواز الترخيم ست شرائط، خمسة منها عدمية متعينة، وهي أن لا يكون مضافا ولا مضارعا للمضاف وأن لا يكون مستعاضا ولا يكون مدوبا ولا حملة، والشرط الأخير شوتي غير متعين، بل هو أحد الأمرين، أحدهما: كونه علما رائدا على ثلاثة أحرف، والثاني: كونه بناء تأنيث، وبما لم يذكر المصنف شبه المضاف؛ لأن حكمه حكم المضاف، فهما متحدان حكما، وبما لم يقل: "مدوبا"؛ لأن المدوب عنده ليس منادى كما مضى.

لأنه ليس إلخ. وفي بعض النسخ: 'لأنه ليس آخر أجراء المنادى إلخ' أي لأن الأول - وهو المضاف - ليس آخر أجراء المنادى نظرا إلى المعنى، وهذا ظاهر إذا كان المركب الإصافي عنما؛ فإن الجزء الأول حينئذ بمنزلة رأي =

(١) وهو أن يكون تعريفا لترخيم المنادى. (عل)

(٢) وهو أن يكون تعريفا لمطلق الترخيم، فلا بد من التقييد بذلك. (عل)

(٣) يرد عليه نحو: خمسة عشر وبعثت، وأيضا يشكل أمر الإعراب، ويمكن الجواب بالعناية. (عت)

آخر أجزاء المنادى^(١) نظرا إلى المعنى، ولا من الثاني؛ لأنه ليس آخر أجزائه^(٢) نظرا إلى اللفظ،^٣

= 'زيد'؛ فإن آخره بحسب المعنى هو آخر المضاف كما يكون آخره بحسب اللفظ أيضا آخر المضاف إليه إذا كان علما، وأما إذا لم يكن علما فبانه أن المضاف من حيث إنه مضاف لا يتم بدون المضاف إليه، فحينئذ لو رخم في آخر المضاف يلزم الترحيم في وسط الكلمة أي في وسط ما هو في حكم الكلمة. لا يقال: إذا رخم من آخر المضاف فلم يرحم من آخر المنادى بحسب المعنى وإن كان غير علم؛ لما مر من أن المضاف من حيث إنه مضاف لا يتم بدون المضاف إليه؛ لأنا نقول: آخر المنادى بحسب المعنى في غير العلم هو آخر المضاف لا المضاف إليه، لكن المضاف لا يتم بدون المضاف إليه من حيث إنه مضاف لا من حيث إنه منادى. فيكون آخر المضاف من حيث إنه مضاف هو آخر المضاف إليه، ولكن ليس آخر المضاف من حيث إنه منادى آخر المضاف إليه.

وما قيل: إن النحوي إنما يبحث عن اللفظ لا المعنى إلا بالنسبة، فظهر النحوي يكون إلى لفظه، فإذا تم لفظه يصح الترحيم فيه، ليس بشيء؛ لأن النحوي يبحث عن اللفظ الموضوع للمعنى لا عن اللفظ مطبقا، فالمضاف بحسب المعنى يستدعي المضاف إليه، فقد عرفت مما ذكرنا أن المضاف من حيث إنه منادى لا يكون آخره آخر المضاف إليه بحسب النقط والمعنى، ولكن لما كان آخر المضاف من حيث هو مضاف آخر المضاف إليه بحسب المعنى، فاعتبر حالة الإضافة حال كونه منادى أيضا كما اعتبروا حالة الإضافة في حالة العلمية في 'عبد الله' علما، فيصح حينئذ قوله: "لأنه ليس آخره آخر المنادى نظرا إلى المعنى" فاعلم ذلك. وقال مولانا عص في وجه قوله: "لأنه ليس آخره إلخ" هكذا؛ لأن منادى في "يا علام زيد" الغلام المحصوص، وهو لا يستفاد بدون زيد. أقول: أما أنه لا يستفاد بدون زيد من حيث إنه منادى، ومن حيث إنه مضاف، فالأول والثاني غير مفيد؛ لأن الكلام في الأول.

لأنه ليس إلخ وهذا ظاهر إذا لم يكن المركب الإضافي علما؛ لأنه إذا كان علما يكون الجزء الثاني آخر أجزاء المنادى بحسب النقط، وأما إذا كان علما فلا أن المركب الإضافي يراعى حال جرثيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين بإعرابه، والحاصل أن المركب الإضافي من حيث كونه علما يراعى حال جرثيه قبل العلمية، =

(١) نظرا إلى المعنى العملي إن كان المركب الإضافي علما؛ فإن الجزء الأول بالنسبة إليه بمنزلة رأي "زيد"، أو إلى المعنى الإضافي إن لم يكن علما؛ إذ المضاف يتم بالمضاف إليه، فصار آخر الأول بمنزلة الوسيط. (جمال)

(٢) ولهذا أعرب في الجزء الأول.

(٣) يعني بالنظر إلى اللفظ ليس آخر الثاني آخر أجزاء منادى بدليل الإعراب على آخر الأول، فراعوا الأمرين فامتنع الترحيم بالكيفية؛ إذ لو رخم آخر الأول رخم وسط الكلمة، ولو رخم المضاف إليه لرحم غير المنادى. (عل)

فامتنع الترخيم فيهما بالكلية، وأن لا يكون **سعد** لا مجرورا باللام؛ لعدم ظهور
 بعد رعاية المعنى المضاف والمضاف إليه
 أثر النداء فيه من النصب أو البناء، فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص
 المنادى، ولا مفتوحا بزيادة الألف؛ لأن الزيادة تنافي الحذف، ولم يذكر المندوب؛ لأنه
 غير داخل في المنادى عنده، وما وقع في بعض النسخ فكأنه من تصرف الناسخين، مع
 أن وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر، وهو أن الأغلب فيه

= أي كل من جرثيه قبل لعدمية مستقل في الإعراب، وكذا في حال العسمية، ولكن الإعراب حينئذ لا يرى إلا
 على لأول في المركب الإصافي حال كونه غير عزم، وكذا في العزم رعاية حالة الإضافة، فحينئذ هو رحم من
 آخر المضاف إليه فلا يكون الترخيم في آخر المندوب حسب القصة؛ لأن آخره حسب استيف آخر المضاف في
 العلم؛ لأن الإعراب لا يجري إلا على المضاف رعاية لحالة الإضافة.

فاسع الرحيم الخ أي بعد رعاية القصة والمعنى. **أو لسا** أي الساء على الصم، وإن قلت: حرف الساء أثر
 الساء، قلت: هو علامة النداء لا أثره، ولقائل أن يقول: إن حرف لسا لا يكون إلا في المندوب، فلا بد من
 إجراء الترخيم الذي هو من خصائص اسنادي عليه، ويمكن اجوب بأن حرف الساء قد يكون في غير منادى
 أيضا، فإن العلامة قد تحذف عن دي العلامة، لا ترى أن القاعد عند القيام قد يقول: 'يا الله' مع أن المقصود
 منه ليس نداء الله تعالى، وهو ضاهر، ويحجب أيضا بأن حرف الساء قد يكون في المندوب، فلا يجب أن يكون في
 اسنادي، ويمكن أيضا أن يقال: لا بد في ترخيم من أثر الساء؛ يترتب عليه قوله: 'وهو في علم اثبات'، فيقال:
 'يا حار' إلى قوله: "وقد يجعل اسما برأسه الخ".

لأن زياده الخ وأنت حير بأنه يصح إقامة هذا دليل في استعانت بالألف، وهو صاهر، وأيضا يصح إقامة
 الدليل الأول على المستعانت بالألف؛ لعدم النصب فيه أيضا أي النصب الذي هو بسبب الزيادة؛ فإن حركة الفتحة
 التي وجدت بسبب الألف ليست نصب، وهو صاهر، إلا أن هذه حركة مشبهة بالنصب، فلهذا لم ينتفت إليه

فإن استعانت مطلوب منه رفع الصوت، فهو مقصود لتطويل، وأحذف يافيه، وهذا يريد في آخره ألف. (نور الحق)
 (١) أما كون النصب أثر الساء فليكون اسنادي مفعول 'دعو'، وأما كون الساء أثره فبمشاهدته بكاف نحو:
 أدعوك، بخلاف الفتحة؛ فإنه أثر الألف دون النداء. (عل)

زيادة الألف في آخره؛ لمد الصوت إظهاراً للتفجع، فلا يناسبه الترخيم للتخفيف. وأن لا يكون حملة لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير.

نحو تابط شرا

والشرط الرابع: أحد الأمرين الوجوديين، وهو أن يكون المنادى إما علماً زائداً على ثلاثة أحرف؛ لأنه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم؛ لكثرة نداء العلم مع أنه لشهرته فيما أبقى منه دليل على ما ألقى، ولزيادته على الثلاثة^(٢) لم يلزم نقص الاسم^(٣).....

إظهاراً تعييل لقوله: لمد الصوت. راندا على إلح وأجار الكوفيون 'يا عم' في يا عمار، و'يا زي' في يا زيد. لكثرة نداء العلم لا يقال: ينبغي أن لا يحذف من العلم شيء من حروفه؛ ما قالوا: الأعلام لا تتعير؛ لأننا نقول: عدم تعيره في غير صورة ترقيم النداء. ولزيادته إلح. أي نقص الاسم الذي يكون ساؤه عارضياً؛ فإن ما يكون ساؤه عارضياً فهو في حكم المعرب، فلا يرد حينئذ أنه لا معنى لقوله: 'نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب'؛ لأن الكلام في المنادى المبني لا المعرب، فحينئذ يجوز النقص أي نقص الاسم فيما ليس بمعرب ولا في حكم معرب نحو: ما ومن، وأما نحو 'يد' فاحذف فيه شاذ، والشاذ لا يعبأ به، وهذا يدفع ما يقال: إن 'يد' منادى حكمي، فيكون بناؤه عارضياً مع وجود الترخيم وعدم وجود الشرط فيه.

(١) وإنما وجب حكاية الحملة؛ لأن المسمى بالجملة المقولة يبقى صورة الحملة فيها بحالها؛ لأن العرض الأكثر من التسمية بما إلهام اتصاف المسمى بما يبني، أعني الحملة، وهي إنما تدل على معناه طرفها وهيئتها المخصوصة، فيجب أن يبقى نحالها؛ لأنه لو تغير لم يفهم معناه الأصلي منها، فيظل فائدة التسمية، وفيه ما عرفت آنفاً. (مولانا محمد نور الحق)

(٢) يعني إنما اشترط الزيادة على الثلاثة؛ لئلا يلزم نقص الاسم نقصاً قياسياً مطرداً عن أقل أبنية المعرب بلا عنة ظاهرة موجبة، بل لأمر استحساني نحو: يد ودم؛ فإن النقص فيه وإن كان بلا علة، لكنه قليل غير قياس، واشتداد لا يعبأ به، بخلاف نحو: عصا؛ فإنه وإن كان قياساً، لكنه نعمة ظاهرة منجئة إلى الحذف. (عل)

(٣) الذي في حكم المعرب، إنما قيد به لحوار النقص فيما ليس في حكم المعرب نحو: ما ومن، وأما نحو 'يد' فالحذف فيه شاذ لا يعبأ به. (عبد الغفور)

(٤) يقرأ بكسر لام التعريف وسكون سين الاسم، كما في قوله عز اسمه: **سِينُ لَاسِمٍ مُنْقَطِعٍ** (النمل: ١١). والقاعدة فيه أنه إذا سقطت همزة الوصل في درج الكلام، فاحتتمعت الساكنان فيكسر أولهما؛ لأن الساكن إذا حرك حركت بالكسر.

فائدة: وعلى هذه يكسرون التوين الساكنة في مقام التوين في حكم القلب همزة الوصل؛ لأنه حرف وإن لم يكتب شكل النون في رسم الخط، كما في قوله عز وجل: **سَمِعَ نَدَىٰ** و**عَمَّ سَوْدٌ حَتَّىٰ** (مرم: ٧).

عن أقل أبنية المعرب، بلا علة موجبة، وإما اسما متلبسا بتاء التانيث وإن لم يكن علما، ولا زائدا على الثلاثة؛ لأن وضع التاء على الزوال، فيكفيه أدنى مقتض للسقوط، فكيف إذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي، ولم يبالوا ببقاء نحو: "ثبة"^{أي للتخفيف} وشاة" بعد الترخيم على حرفين؛ لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم، بل مع التاء أيضا كان ناقصا عن ثلاثة؛ إذ التاء كلمة أخرى برأسها،^{عن حرفين} ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة إلا ما شذ من نحو: "يا صاح" في "يا صاحب"،^{نائب فاعل لا يرخم} ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى.

حال من ضمير استعماله

بلا علة موجبة. إنما قيد به لحوار النقض بالعلة الموجبة كعصا، وحرار، حجاج، يد ودم، بقوله: 'بلا علة موجبة'.
 لا وضع التاء، الخ لأن تاء التانيث ليست بدخلة في 'أشدة'، فلا يشترط الزيادة على الثلاثة، ولا العممية؛
 عدم التمس حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح، فيس على الترخيم حذف التاء وب لم يكن عمما. لا بقاء: إن
 التاء علامة التانيث، والعلامة لا تحذف؛ لأنها تقرون: عدم حذفها في غير الترخيم، وأعلم أن سيويه شرط في
 ترخيم ما فيه تاء التانيث على علة من يجعل اساقبي اسما برأسه أن يكون عمما؛ فلا يلتبس بـ لا تاء فيه.
 فلا يقارن: في ترخيم 'يا حنية' إذا كان صفة: 'يا حبيب'؛ خصوص الانتاس؛ لحوار تانيث المدرك غير
 انعم إذا أريد به النفس، وأما إذا كان عمما فلا يخصص الانتاس؛ لأنه يؤث المدرك وبالعكس في الأعلام؛
 حملا على المعنى، ولهذا شرط في حذف تاء لتانيث أن لا يكون صفة مثل: قائمة وفاسقة؛ لأنه لو رخم
 حيث لا يلتبس بالمدرك.

فكيف الخ أي كيف لم يسقط التاء إذا وقع موقعا كان سقوط الحرف الأصلي فيه كثيرا؛ فإن بسبب الترخيم يسقط الحرف الأصلي كثيرا. نحو ته بالفارسية: گروه وجماعت لم يستوف صفة اسادى، فإن صاحب في 'يا صاحب' لم يستوف الشروط المذكورة كلها؛ لأن 'الصاحب' اسم جنس، وليس بعلم.

(١) بضم الشاء، ومعنى 'لم يبالوا' بالفارسية: باکی نداشتن بآں اندرین، ومعنى 'ثبة' بالفارسية: گروه وجماعت. (نقا)

(٢) لكنها أخرجت مما قبلها بحيث صارت متعقب الإعراب. (عل)

ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه، فقال: **فإن كان في آخره أي آخر المنادى زيادتان كائتتان في حكم الزيادة الواحدة في أنها زيدتا** معاً، واحترز به عن نحو: ثمانية ومرجانة؛ **فإن الباء والنون** فيها زيدتا أولاً، ثم زيدت تاء التانيث، فلم يحذف منهما إلا الأخير، ^{عدم لأم سعيد المحدث} **كأسماء** إذا جعلتها فعلاء من الوسامة أي الحسن ^(١) كما هو مذهب سيبويه ^(٢) لا أفعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره؛ لأنه يكون حينئذ من باب عمار ^(٣) ومروان أو كان في آخره حرف صحيح أي أصلي؛ لتبادره إلى الذهن؛ ^(٤)

شرع في بيان كمية إلح ولو قيل بدله: لما فرع من شرائط الترخيم شرع في بيان تقسيمه ليصح أيضاً. في آخره إلح أي في جانب آخر، فلا يلزم أن يكون الظرف والمظروف شيئاً واحداً، مع كونهما متعابير. في حكم الواحدة إلح صفة لـ 'زيادتان'، وإطلاق الصفة على الحار والمجرور باعتبار المتعلق، وهو ههنا قوله: 'كائتان'. **فإن الباء والنون فيهما أي الباء في 'ثمانية' والنون في 'مرجانة'.** أي الحسن: الوسامة بمعنى العلامة، وهي ههنا كناية عن الحسن. **لا أفعالا** لأنه إذا جعلتها أفعالا يكون في آخره حينئذ حرف صحيح قبله مدة، فيكون داخل في القاعدة التي يذكرها بعد ذلك. **باب عمار** بالعين والراء المهملتين؛ فإنه داخل في القاعدة التي يذكرها بقوله: أو كان في آخره حرف صحيح قبله مدة.

- (١) وإن كان كل واحدة منهما معنى يعاير معنى الآخر، كزيادتي مستعان ومسلمين علمين. (ع)
- (٢) وثبه به على وجه حذفهما معاً.
- (٣) فإن أصلها وسماء، قلت وأوها همرة على غير قياس كما في أحد وأمانات، ففيها زيادتان للتانيث كحمراء. (عل)
- (٤) أي من الوسامة التي معنى الحسن، بضم الحاء وسكون السين، بالفارسية: ثوبى. (بقا)
- (٥) ورجح مذهب سيبويه بأن التسمية في الصفات أكثر منها في الجموع. (جمال)
- (٦) والمراد به كل اسم كان في آخره حرف صحيح قبله مدة. (بق)
- (٧) يعني لم يذكر قيد الأصالة لتبادره إلى الذهن عند ذكر "الصحيح"؛ لأن الحرف الصحيح يكون أصليا عالما، فيخرج عنه نحو: سعادة؛ لأن انتاء ليست من الحروف الأصبية من الكلمة، وإنما هي كلمة برأسه، فيحذف وحدها. (عل)

لأن الغالب في الحرف الصحيح الأصالة، فيخرج منه نحو: سَعَلَاة^(١)؛ لأنه لا يحذف منه إلا التاء، وهو أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً،^(٢) فيشمل مثل: مرمي ومدعو، فإن الحرف الأخير^(٣) منهما في حكم الصحيح في الأصالة، قبله مدة أي ألف أو واو أو ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها، والمراد بها المدة الزائدة؛ لتبادرها إلى الذهن؛ لغلبتها وكثرتها، فيخرج منه نحو: مختار؛ فإنه لا يحذف منه إلا الحرف الأخير.....

لأن الغالب في الحرف إلخ: أي الغالب في الحرف الصحيح هو الأصالة كما أن الغالب في الحرف العلة الريادة، فحينئذ يخرج نحو: سَعَلَاة؛ لعدم أصالة التاء فيها، فقوله: فيخرج إلخ رد قول الشيخ الرصي؛ فإنه انتقض بنحو 'سَعَلَاة'؛ بوجود الحرف الصحيح في آخرها مع أنه لا يحذف منها حرفان، بل حرف واحد، ثم قال في دفعه: والمراد أنه كان في آخره حرف صحيح، وغير التاء أيضاً، فحينئذ يخرج نحو: سَعَلَاة، لكن ما قال اُشارِح في دفعه أولى مما قال به الشيخ الرصي؛ لأنه على دفع اُشارِح يكون بين هاتين القاعدتين بسطة التقابل، فلا تخمعا. وأما على تقدير دفع الشيخ الرصي يكون بينهما عموم وخصوص من وجه ومادة اجتماعهما 'أسماء ومروء'، ومادة افتراق القاعدة الأولى 'بصري ومرحاة' ومادة افتراق الثانية 'مختار'، وأعم أنه أشار بقوله: 'أو كان في آخره' إلى أن قوله: 'أو حرف صحيح' عطف على قوله: 'ريادتان'، وهو أريد من قوله: 'آخره' هو الآخر الحقيقي لا يرد سَعَلَاة؛ لأن تاء التأنيث يكون آخره حكماً وكلمة أخرى حقيقة، وسَعَلَاة بالكسر: الغول أو ساحرة الجن، كذا قيل.

في حكم الصحيح إلخ: فيكون الياء والواو في مرمي ومدعو حرفاً صحيحاً حكماً كما عرفت أن امتداد من الحرف الصحيح هو الأصالة فهما أصديتان، وإنما عمه وقا: 'وهو أعم إلخ'؛ لأن ترخييم مثل: مرمي ومدعو يكون يحذف حرف الأخير والمدة السابقة. **حركة ما قبلها إلخ:** احتراز به عن نحو: رحيل وسور، فإنهما لا يسميان مدة. **لغلبتها:** أي زيادة المدة وكثرتها.

(١) [لأن تاءه ليست بأصلية وإن كانت صحيحة.] بكسر السين والعين المهملتين: العور، أو اسم امرأة أو ساحر الجن، كذا في "الصراح". (حق)

(٢) بأن يكون حرف علة قبلها ساكن، ويكون أصلها كالحرف الصحيح الذي يكون حكمه حكم الأصالة؛ لأنه يكون في الأغلب أصلياً، أو يقال: إنه في حكم الصحيح؛ لأنه يقلل الحركات كالصحيح. (عل)

(٣) بخلافه للأخفش؛ فإنه يحذف المدة أيضاً. (عبد الغفور)

وهو أي والحال أن ما في آخره حرف صحيح قبله مدة أكثر من أربعة من الحروف، كمنصور و عمار ومسكين؛ لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقاءه على أقل أبنية المعرب، وإنما لم يأخذ هذا القيد في قوله: زيادتان في حكم الواحدة؛

أي والحال إلخ: أشار به إلى أن قول المصنف جملة حالية، فهو حار من الضمير المحرور في "آخره"؛ فإنه مضاف إليه ويصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو مفعول كان، بمعنى وجد، فيكون المضاف إليه مفعولاً.

وإنما لم يأخذ إلخ: وإنما يظهر عدم أحده فيه بإيراد الضمير المفرد؛ لأنه قال: "هو" لا هـ، قال مولانا عص: يصح إرجاع الضمير المفرد إليها بتأويل المذكور، ولا يرد الإشكال على 'ثون وقلون'؛ لألهما أكثر من أربعة أحرف في الأصل؛ لأن لهما محذوف، فإيراد من قوله: 'وهو أكثر من أربعة إلخ' أعم من أن يكون في الحار أو في الأصل. أقول: كلام الشارح في الجمع بوزن الحال لا وزن الأصل؛ فإن ثون جمع ثبة وقلون جمع قفة بضم الثاء والقاف فهما جمعان بوزن الحال، فكلام الشارح فيه "فهما" أي ثون وقلون ليس في الأصل ثيون وقديون حتى تكونا أكثر من أربعة أحرف في الأصل؛ لأنه إنما يكون كذلك إذا كان ثون وقلون جمع ثي وقني، وليس كذلك كما لا يخفى على المتأمل، ومعنى ثبة بالفارسية: غروزة أو غوسفند، ومعنى قفة: هو الخشبة الصغيرة التي يصب ويلعب بها الصبيان بخشبة كبيرة أخرى.

لا يقال: هذا يشكل سحو 'جوار'؛ لأنه أكثر من أربعة أحرف في الأصل؛ لأن أصله جوارى مع أنه لا يحذف منه عند الترخيم إلا حرف واحد؛ لأننا نقول: جوار غير داخل تحت هذه القاعدة؛ لأن آخره ليس حرف صحيح؛ فإن آخره في الأصل هو الياء، فإن قلت: قد عمه الحرف الصحيح عن الحقيقي والحكمي والياء حرف صحيح حكماً؛ لا اشتراكها به أصالة، قلت: حذف الياء في 'جوار' ليس للترخيم، بل لئلا تكون موجبة، وهو الإعلال، وإن قلت: لو قال المصنف: 'فإن كان ما قبل آخره مدة حذفاً' يشتمل القسمين معاً وكان أحصر، وجوابه ما ذكر مولانا عند حيث قال: لما كان علة الحذف في القسم الأول مغايرة لعللة الحذف في الثاني كما ترى من قوله: "أما في الأول فكما إلخ" فصل المصنف هذا التفصيل، ولم يقل يحذف حرفان في ما قبل آخره مدة.

قال مولانا عص: ولو قال المصنف: فإن كان ما قبل آخره مدة حذفاً بورود مثل: سعادة وسعيد، فمن قال: ولو قال كذلك لكان أحصر وأتم إلا أنه لم يقل؛ لعدم اشتراك القسمين في حذف الحرفين فقد غفل. أقول: أما أولاً أنه لا يوافق بالمقول عنه، وأما ثانياً فلأن الانتقاص بسعادة مدفوع باعتبار قيد حرف الصحيح الأصلي في آخره كما هو مذهب الشارح، واعتبار عدم كون الياء في آخره كما هو مذهب الشيخ الرضي، والاحتصار حاصل على هذا التقدير، وأما انتقاض سعيد فباعتبار قيد أكثر من أربعة أحرف، وحينئذ حصول الاختصار أيضاً.

لأن نحو: ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه؛ لأن بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم **حذفتا** أي الحرفان الأخيران في كلا القسمين، أما في الأول^١ فلما كانتا في حكم الواحدة، فكما زيدتا معا حذفتا معا، وأما في الثاني؛ فلأنه لما حذف الأخير مع صحته وأصالته، حذفت المدة الزائدة؛ لئلا يرد المثل السائر: صلت على الأسد، وبلت ^{أصا} ^{لمشهور الجري على الألسنة} عن النقد،^٢ وإن كان **مركا** ويعلم من بيان شرط الترخيم أنه لا يكون مضافا^٣ ولا جملة، مثل: بعلبك وخمسة عشر علمين، **حذف الاسم الأخير**، فيقال في "بعلبك": يا بعل، وفي "خمسة عشر"^٤ يا خمسة؛ لنزوله منزلة تاء التانيث.....

في كلا القسمين وإبراده لبيان المراد والصادق التعليل به، فادفع حينئذ ما ذكره مولانا عص من أنه لا يحتاج إلى ذكر الشرط في الحراء، وعبرته هكذا لا يوجد في الحراء التقييد بالشرط؛ لأنه لغو، فتفسيره ليس كما يسعى **المثل السائر** أي المشهور بطريق الكدية قال قدس سره - في 'حاشية': اسق: صغار العجم، وانظر من إضافة الصغار إلى الغنم، وهو شاة قصير يده ورجله وبالفارسية: بز: **گوسفند**، **ويعلم من بيان إلح** وهو يدفع ما يقال لا يجوز ترخيم في المركب ما سبق من قبله، وشرطه أن لا يكون مضافا ولا جملة، فأراد من المركب ما لا يكون مضافا، ولا جملة أي المركب الغير الإصافي وغير الجملة، وقوله: "ويعلم إلح" إشارة إليه **علمين** وهذا التقييد؛ لأنه لما كان الشرط انعدمي متحققا فيه فلا بد من تحقق الشرط الوجودي أيضا.

- (١) ما كانت علة الحذف في القسم الأول معايرة لعبة الحذف في الثاني كما نرى، فصل المصنف هذا التفصيل، ولم يقل: حذف حرفان في ما قبل آخره مدة، (عبد الغفور)
- (٢) **فقتحين**، **نوك** **ازگوسفند کوتاه دست و پای زشت**، **روي نقده کی**، (عبد الغفور)
- (٣) الغنة كما ذكر في عدم ترخيم المضاف جري في مشابهه بضاف أيضا، فلا بد أن لا يكون في ذلك المركب مشابه للمضاف أيضا. (عت)
- (٤) قالوا: إذا رحمت اثنا عشر واثنا عشرة واثني عشر واثني عشر حذفت عشر مع الألف وانباء، لأن عشر بصيغة النون في "اثان". قال المصنف: وفيه نظر من جهة أن الثاني اسم برأسه. (عبد الغفور)
- (٥) وفي الوقف قلب التاء هاء، كما أنك لو سمعت رجلا عسكيتين، ورحمت ووقفت قلت: يا مسلمه باهاء. (عبد الغفور)

في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء.

وإن كان غير ذلك المذكور من الأقسام الثلاثة **فحرف واحد أي فيحذف حرف واحد**^(١) **لحصول الفائدة المقصودة، وعدم موجب حذف الأكثر، نحو: يا حار ويا مال في يا حارث** ^{وهي استخفيف} **ويا مالك، وهو**^(٢) **أي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع أجزائه،**

غير ذلك المذكور: وإنما أورد لفظ 'المذكور'؛ لأن المشار إليه بـ 'ذلك' لا يكون هذه الأقسام الثلاثة إلا بتأويل المذكور. **فيحذف حرف واحد:** وإنما لم يجعل الجزاء جملة اسمية وم يقل: فاحذوف حرف واحد؛ ليطابق عما سبق من الجزاء، وهو قوله: 'احذف الاسم الأخير'، وإن قلت: الموافقة يقتضي إيراده بصيغة الماضي بأن يقال: فحذف حرف واحد، قلنا: إن الفاء الجرائي لا يدخل على الماضي إلا بإيراد لفظة قد، فدم يقل: فقد حذف حرف واحد؛ هرباً عن كثرة الحذف، وهذا ظهر صعب ما ذكره مولانا عص من أن الأسبب أن يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد.

لحصول الفائدة إلخ: وهي ما ذكره من قبل من أن الداء موضع تخفيف؛ لأن المقصود غيره، فيقصد الفراع إلخ، ثم المراد من المركب هو المركب من اسمين بقرينة قوله: "حذف الاسم إلخ"، فلا يرد مثل: يا ضاربة؛ لأن المحذوف منها التاء. **أي المنادى المرخم إلخ:** لا يقال: لو كان الضمير راجعاً إلى المحذوف فلا يحتاج إلى قوله: 'جميع أجزائه'، فإن إيراده لا يخلو عن تكلف؛ لأننا نقول: ارتكب هذا التكلف رعاية قوله: 'وقد يجعل اسماً برأسه'؛ لأن الضمير في 'يجعل' راجع إلى المادى، فاباعث لارتكاب هذا التكلف هو الموافقة وعدم انتشار الضميرين. لا يقال: حار أن يكون الضمير في 'يجعل' راجعاً إلى الباقي، أي باقي من المحذوف؛ لأن نقول: الباقي لا يكون إلا اسادى. قيل: بما يجعون المحذوف في حكم الثابت إذا كان احذف علة موحدة، وبس احذف ههما لعلة موحدة، فيبغى أن يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في 'يد ودم'. وأحيب أن المحذوف ههما لعلة قياسية مطردة، فجعوه كالمحذوف للعلة الموحدة.

(١) لم يقل: فاحذوف حرف واحد؛ ليكون جملة اسمية؛ ليوافق سائر الجراءات، أي 'احذوتاً' و'احذف'. ولم يقدر الماضي مع كونه موافقاً له؛ لأن كلمة التاء يأى عن الماضي، ولو قيل: فقد حذف حرف واحد يصح أيضاً بل هو أنسب. (عت)

(٢) أي المنادى المرخم جعل الضمير راجعاً إلى اسادى، ولم يجعله راجعاً إلى المحذوف كما هو الظاهر؛ ليوافق مقابلته، وهو قوله: "وقد يجعل اسماً برأسه". (جمال)

فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الأكثر. فيقال في يا حارث: يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم، وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة، و في يا كروان^(١) يا كرو بواو متحركة بعد فتحة، وقد يجعل "قد" للتقليل، أي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الأقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء، فيكون له في بنائه وإعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الأصل، فيقال: يا حار بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم، ويا ثمي؛ لأنه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة، فلا جرم^(٢) قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كأدل في أدلو،

على ما كان إلخ: فلا يكون الإعراب جاريا على الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم. على الاستعمال الأكثر: إنما زاد "الاستعمال" ولم يقل: على المذهب الأكثر؛ لعدم الخلاف، بل هو متفق عليه. ولا يأتي عنه قوله: "وقد يجعل إلخ". فيقال إلخ: والفاء فصحية، أي إذا كان كدث فيقال: إلخ، ومثل بثلاثة أمثلة؛ لأن التعبير في الاستعمال الأقل إما بالحركة فقط أو بالحرف أو بكليهما. يا كروان: قال قدس سره في "الحاشية": إن كروان طائر ضعيف طويل العنق. كأنه لم يحذف إلخ: فيكون الإعراب جاريا على قننه. فيكون له: أي للمنادى المرخم، "في بنائه" أي في كونه منادى مفردا معرفة. وتصحيحه أي عدم إعلاله، وهو من الصحيح بمعنى عدم التعير، بخلاف الإعلال؛ فإن فيه التعير، أو كونه صحيحا تماما غير ناقص. قلبت الواو ياء إلخ: لأنه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره وواو قبلها صمة إلا وقلب الواو ياء واضمة كسرة. كأدل في أدلو لأن المنادى في حكم المعرب؛ لعروض بنائه فأعمل بما أعل به الاسم المعرب.

(١) قال في 'الصراح': هو طائر يقال له: احباري، وآس راشواط گونید، کزی نروی کراوین جماعت، کروان بالكسر أيضا جماعة على غير القياس. (عبد الغفور)

(٢) أي لا محالة، أي لا حول من القلب، بل يقب وجوبا. (ج)

ويا كرا لأنه لما جعل كروا اسما برأسه ارتفع مانع الإعلال، وهو وقوع الساكن بعد الواو، فانقلبت الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وقد استعملوا^(١) يعني العرب صيغة النداء يعني "يا" خاصة في المندوب؛^(٢)

ندبة لأحد شيوخ

لأنه لا يدخل عليه سواها؛ لكونها أشهر صيغها، فكانت أولى بأن يتوسع فيها علة للاختصاص باستعمالها في غير المنادى، والمندوب في اللغة: ميت يبكي عليه أحد، ويعد محاسنه؛ بين للتوسع

وقد استعملوا إلخ. وإنما أورد المندوب في المادى، ثم يبحث بعده من المادى إشارة إلى المناسبة التي له بالمنادى؛ لأن المندوب يشابه المادى من حيث التخصيص؛ لأن كل واحد منهما مخصوص من بين قومه كما سبق، وإنما قال: 'صيغة النداء' ولم يقل: صيغة 'يا' في المندوب مع أنه أحصر، وأيضا المراد من 'صيغة النداء' هو 'يا' إشارة إلى أن استعمال صيغة 'يا' في المندوب مجاز؛ لأن المراد من قوله: "صيغة النداء" هي صيغة موضوعة للنداء، فيكون استعمالها في المندوب مجازا؛ لأنه لو لم يكن على سبيل المجاز، فكان استعمالها فيه على سبيل الحقيقة، وليس كذلك؛ لأنه لو كان استعمال صيغة 'يا' فيه على سبيل الحقيقة فم تكن صيغة النداء موضوعة للنداء، ولكنها موضوعة له، فلم يكن استعمالها فيه على سبيل الحقيقة.

فلا يرد حينئذ على ظاهر عبارة المصنف ما يقال من أنه إذا كانت صيغة النداء مستعملة في المندوب، فيكون موضوعة للمندوب أيضا؛ لأن الاستعمال أخص من الوضع، وذلك لأنه إما يرد إذا كان استعمال صيغة 'يا' في المندوب على سبيل الحقيقة؛ لأنه على هذا التقدير يزم من استعمال صيغة النداء في المندوب أن يكون صيغته موضوعة للمندوب أيضا، وقد أبطناه بطريق القياس الاستثنائي، وهو الاستدلال من رفع التالي إلى رفع المقدم، فاعلم ذلك. **يعني يا:** ولما كانت 'يا' أشهر صيغة النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء إليها؛ لأن المطلق ينصرف إلى الكامل، وفي هذا التفسير إشعار بأن صيغة "يا" أصل في هذا الباب.

(١) إيراد المندوب في مباحث اسادى لم يكن مناسباً من المصنف رحمه الله، ولعله إنما وقع فيه تبليها على أنه موافق لمنادى في مباحث كثيرة، كالاختصاص والإعراب والبناء وغير ذلك، ويمكن أن يقال: ليس هذا بحثا عن المندوب كما يظهر من عنوان البحث، لكن لما ذكر المندوب اضطر إلى بيانه وبعض أحكامه المخصوصة. (حق)

(٢) لأن في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص، فقل إلى المندوب؛ ما فيه من معنى الاختصاص. (عبد العصور)

ليعلم الناس أن موته أمر عظيم؛ ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع، وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجوداً أو عدماً "ب"يا" أو "وا" فالتفجع عليه عدماً: ما يتفجع على عدمه، كالميت الذي يبكي عليه النادب، والتفجع عليه وجوداً: ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً، كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب؛ لفقد الميت، فالحد شامل لقسمي المندوب، مثل: يا زيداه، ويا عمراه، ومثل: يا حسرتاه، ويا مصيبتاه، ويا ويلاه، واختص المندوب بـ "وا"

وبشاركوه في التفجع فم يبق هم طريق الاعراض عليه سب تفجعه.
المتفجع عليه الظاهر المتفجع له، ولعل كلمة 'عنى' معنى 'لا' الأجل كما يقال في انخمود عليه في الحمد، أو تصمين معنى البكاء، والألف واللام فيه معنى يدي، ويراد بها لاسم، وسم المفعول معنى الفعل المجهول.
يا أو وا صفة للمتفجع، والياء للإلصاق. **ما يتفجع على عدمه** أشار به إلى أن كلمة 'عنى' في قوله. 'عنى' عدمه' بائية وليست صلة متفجع، وإلا لم يصح قول: 'وا مصيبتاه' لأن التفجع لا يكون على المصيبة كما لا يحق. **يبكي عليه الخ.** مثل: و زيداه. **والمتفجع عليه وجوداً** بأن يكون وجوده سباً متفجع لا عدمه، مثل: وا مصيبتاه، وإسسية اعتبارية بأنها تعتبر وجوده سباً على تقدير، وتعتبر عدمه سباً على تقدير آخر، فإن الحسرة معنى الفوه والويل بالمفارقة: تخي. فالنادب جعل الحسرة والويل في بدنه كتابة عن وجود المتفجع عليه؛ فإنه لو كان موجوداً لم يكن الحسرة والويل عليه. **فقد المتفجع عليه الخ.** وإنما قال: عدماً ولم يكنف بقوله: 'عند فقد متفجع عليه'؛ لأن لفقد بالمفارقة: نادون، وهو يستمر لعدم والموت؛ لأنه جمع يكونه محققاً.
فالحد شامل لقسمي الخ. وإنما يشمل الحد كلا لقسمين إذا كانت كلمة 'عنى' بائية، ومما إذا كانت صلة التفجع فلا يشتملها، بل يشتمل 'حدهما' وهو متفجع عليه عدماً، ولا يشتمل المتفجع عليه وجوداً، مثل: و مصيبتاه؛ لأن التفجع لا يكون على المصيبة، نعم، يكون التفجع بـ 'عنى' وجوده أي لأجل وجودها، بل هو يكون على المتفجع عليه؛ فإن المندوب اسم من يتفجع عليه، ويمكن أن يقال: بشتمل هذا القسم أيضاً وإن كانت صلة التفجع بأن كانت التفجع على المصيبة على سبيل الخار؛ لأنها واقعة موقع التفجع عليه

(١) إشارة إلى دفع لإشكال أورده ارضي، وهو أن المصنف قد أحل بأحد قسمي المندوب، وهو المتفجع منه نحو: وا ويلاه ووا حسرتاه، وأجيب عنه بوجه آخر أيضاً، وهو أن مراد بالمتفجع عليه المتفجع لأجله، والمتفجع منه داخل في المتفجع لأجله. (علوي)

(٢) إساء للإلصاق صفة 'المتفجع'، وليست لإسسية أو الاستعانة (عند لغفور)

ممتازا به عن المنادى؛ لعدم دخوله عليه، بخلاف "يا"؛ فإنه مشترك بينهما.

وحكمه أي حكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى أي مثل حكمه، يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى، كما إذا كان مفردا معرفة يضم، وإذا كان مضافا أو مشبها به ينصب، ولا يلزم من ذلك^(٢) جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى؛ ليرد عليه^(٣) أنه لا يقع نكرة؛ لأنه لا يندب إلا المعرفة.

ممتازا به عن المنادى: أي حال كون المندوب ممتازا به أي بـ "وا" عن المنادى، فيكون لفظ "وا" ما به الامتياز بين السدوب والمنادى، وهذا لدفع مناقشة بتصميم قوله: 'احتص' معنى الامتياز؛ لأن الاختصاص بالشئ يستلزم الامتياز به، فمعناه حيث أن السدوب مختص بـ "وا"، أي ممتاز عن المنادى بـ "وا"، فيكون تعلق قوله: بـ "وا" بالاختصاص بتصميم معنى الامتياز، وليس صلة الاختصاص؛ لأن الباء التي هي صلة الاختصاص لا تدخل على المقصور عليه، كذا ذكره مولانا عص، فلا يرد الاعتراض بأن السدوب لا يكون مختصا بـ "وا"، بل "يا" أيضا فيه كما عرفت آنفا، فكلامه إشارة إلى أنه لا يحتاج إلى أن يجعل كلام المصنف على القب بدخال الباء على المقصور بأن يقال: "وا" مختص به؛ فإن الأصل أن تدخل الباء في المقصور عليه.

أي مثل حكمه: فيه تشبيه ببيع، وهو الذي حذف عنه أداة التشبيه. ليرد عليه أنه إلخ. فقوله: 'يعني إذا وقع السدوب على صورة قسم إلخ' لدفع هذا الإيراد، لا يقال: لا يحتاج إلى هذا القول لدفع هذا الإيراد المذكور؛ لأن قوله: "لا يندب إلا المعرفة" عملة الاستثناء؛ ألما بقول: يكون للسدوب حكم آخر لا يكون في =

(١) إنما كان حكم السدوب حكم المنادى في الإعراب والبناء، لأنهم لما أجروه مجراه في صيغة أجروه مجراه في أحكامه من الإعراب والبناء تكميلا للشبه. (عل)

(٢) أي من كون حكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى.

(٣) وجه الورود: أنه ما قال المصنف رحمه الله: "وحكمه في الإعراب والبناء حكم السدوب فهم منه أن المندوب مماثل للسدوب في جميع أقسامه ولا يقع المندوب نكرة؛ لأنه لا يندب إلا المعرفة، والمنادى كما يقع معرفة يقع نكرة أيضا فلا مماثلة بينهما، فقال الشارح بدفع هذا الإيراد: "يعني إذا وقع السدوب على صورة قسم إلخ"، حاصل الدفع: أن الحكم ههنا إنما هو في مثلية الأحكام لا في مثلية الأقسام، ولو سلم مثلية الأقسام فلا سلم عمومها، ويمكن الجواب على سبيل تسليم العموم بأن قوله: "لا يندب إلا المعرفة" عملة الاستثناء، وفيه ما فيه. (حادم أحمد)

وجاز لك زيادة الألف في آخره أي آخر المندوب؛ لمد الصوت المطلوب في الندبة فإن خفت التباس أي التباس ذلك ' اللفظ عند زيادة الألف بغيره عدلت إلى حرف مدٍّ مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة، أو ضمة كما إذا أردت ندبة غلام مخاطبة قلت: **وا غلامك**^١ لا وا غلامكاه؛ لالتباسه بندبة غلام مخاطب،.....
أي مؤنث مخاطبة
أي مذكر مخاطب

= المادى، وهو أن المادى لا يكون مصافا إلى كاف الخطاب، وإلا يرم أن يكون احطاب إلى الأمرين معاً، لأن الداء أيضا حطاب، بخلاف المندوب؛ فإنه يضاف إليه كما في يا علامك؛ فإن المحاطب هو امرأة والتضع لا يكون عليها، بل على علامها، فلا يجوز الاكتفاء بما هو عملة الاستثناء؛ لأن الحصر يأبى عنه، وما ذكرنا من التفصيل ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه ليس ورود هذا ناعثا قويا على تأويل قوله: 'وحكمه في الإعراب والبناء حكم المادى' بما أول به؛ لكون قوله: "ولا يندب إلا المعرفة" في حكم المستثنى عن قوله: "وحكمه في الإعراب إلخ"، وأيضا كون كلام اللاحق بمسرة الاستثناء يكون في مرتبة التأويل عند الاحتياج، فأراد الشارح تصحيح كلام المصنف على وجه لا يحتاج إلى هذا التأويل.

وحار لك إلخ وقد قيل: إن زيادة الألف واجب إذا كانت الندية بـ 'يا'؛ لئلا يلتبس بالمادى، ورد بأن مع ذلك أيضا يلتبس بالمادى المستعانت بالألف. **لمد الصوت إلخ** وارتداد الألف؛ لأنها أحف وريادتها أكثر من احتيتها، ولذا لم يرد احتيتها، وإن حصل مد الصوت بها أيضا. **عدلت إلخ** أي من الألف إلى حرف مدة إلخ. **وا علامك** فإنه في الأصل وا علامك - بكسر الكاف - فالكسرة مناسبة لنباء فريد الباء لدفع الالتباس، وكذلك "وا علامكموه"؛ فإنه في الأصل وا علامكم و آخر المندوب فيه الضم؛ لأن الميم أصلها الضم، فالضم مناسبة لنواو **ندبة علام مخاطب** لأنه لا يعم أنه في الأصل وا علامك بكسر الكاف أو بفتحها

(١) أي التباس لفظ المندوب الدال على المقصود عند زيادة الألف بغير ذلك اللفظ أي بلفظ الدال على غير المقصود، فيتبس المقصود بالغير، وما عثر الالتباس في اللفظ، وما يعتري في المقصود كما عثر غيره؛ لأن الالتباس يقع أولا في اللفظ، ثم في المقصود، وذلك كما إذا كان المقصود ندبة علام مخاطبة، فاللفظ الدال عليه وا علامك بكسر الكاف، فعند زيادة الألف يلتبس هذا اللفظ بلفظ وا علامك بفتح الكاف -، فيتبس المقصود بغيره. (علوي)

(٢) لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة، بل متفجعا عليه جار ندبة المضاف إلى المحاطب، ولا يجوز في الداء المخصص يا علامك؛ لاستحالة حطاب المضاف والمضاف إليه، ولإشارة إلى هذا لم يمثل بقولك: وا علامهوه. (عبد الغفور)

وإذا أردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت: **وا غلامكموه** إذ الميم^(١) أصله الضم، لا
 وا غلامكماء؛ لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين. **وجاز لك الهاء** أي إلحاقها بهذه
 المدات في حال الوقف لبيانها.^(٢)

ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما **إلا الاسم المعروف** الذي اشتهر
 المندوب به؛ **ليُعذرَ النادِبُ** بمعرفته في ندبته والتفجع عليه، **فلا يقال: وا رجلاه؛** إذ
 ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن إليه ويعرف به؛ **ليعذر النادِبُ** بالندبة
 عليه، **وامتنع** إلحاق الألف بصفة المندوب، بل يجب أن يلحق بالموصوف، مثل: وا
 زياده الطويل؛ **لأن اتصاله بالصفة** ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه؛^(٣)

لا وا غلامكماء: لالتباس؛ لأنه لا يعلم أن الألف فيه لندبة بأن كان في الأصل وا غلامكم، أو لتثنية بأن كان
 في الأصل وا غلامكما. **إلا الاسم المعروف:** فلا يكون مراد من 'المعروف' معرفة؛ لأن الاسم الذي يندب
 المندوب به قسمان، أحدهما: أن يكون معرفة، وأقسام المعرفة ستة على ما سيأتي، وثانيهما: الاسم الذي اشتهر
 المندوب به، سواء كان علما أو غير علم، ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما إلا القسم الأخير، ثم
 المعرفة في القسم الأول أعم من أن يكون قبل الندبة أو بعده، فقد ظهر مما ذكره أنه يندب من أقسام المندوب
 المتفجع عليه وجودا الاسم المعروف الذي اشتهر به المندوب أو لم يشتهر به، فلا يتقص الحكم -'و'
 مصيته، و'وا حسرتاه"، و'وا ويلاه'، وإن قلت: ما ذكر في القسم الأخير من القسمين الأولين يتقص بما
 حكاه الكوفيون، وهو مثل: وا رجلا مسجاه، قلت: هو شاذ، كذا قيل. **ليعذر النادِبُ** أي ليعذر النادِبُ
 في ندبته وفي تفجع اسادب على المندوب بسبب معرفة الناس المندوب؛ لأنه لا يُندب إلا المعروف بين الناس،
 فلا يرد أن قوله: "بمعرفته" مما لا يحتاج إليه. **لأن اتصاله بالصفة إلخ:** فإن من أدخل الألف في آخر الصفة
 فأشبهها بالمضاف إليه، فيصح كلام الشارح بلا ريب.

- (١) دفع دخل مقدر، وهو أن الواو كيف يكون مجاسا بحركة الآخر؛ فإن الآخر في علامكم ساكن؟ فدفع بأن
 الميم في الأصل مضموم حتى أن بعض القراء ضموا الميم في "أنتم" و"كم". (عت)
 (٢) ولا سيما الألف لحقاتها، وإذا حئت بعدها هاء ساكنة تيسر كما يبين بها الحركة. (عبد العفور)
 (٣) ولهذا حاز الفصل بعير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة، دون انصاف والمضاف إليه. (عبد العفور)

لأنه جيء به لتام المضاف^(١) فهو كالجاء، بخلاف الصفة؛ فإنه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص أو التوضيح، فهذا جاز مثل: يا أمير المؤمنين، ولم يحز مثل: **واريد الطويلاه، خلافا لـ يونس**؛ فإنه يجوز إلحاق الألف بآخر الصفة؛ فإن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ أنقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه إلا أنه أتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات؛ فإن الطويل هو زيد لا غير، بخلاف المضاف والمضاف إليه؛ فإنهما متغايران، وحكى يونس: أن رجلا ضاع له قدحان فقال: **وَأَجْجُمَتِي^(٢) الشَّامِيَّتَيْنَاهُ**.....

حيء به إلح أي بامضاف إليه؛ تمام المضاف؛ لأنه حذف تنوين أو ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع من المضاف، فيكون ها حكم وسط الكلمة، فهو حينئذ كالجاء.

فلهذا حار إلح أي ولأجل أن المضاف كآخر من المضاف إليه، ولا يكون الصفة بالنسبة إلى الموصوف كذلك حار مثل: "يا أمير المؤمنين" بادحار ألف اسدية في آخر المضاف إليه للمندوب؛ فإن الأمير مضاف إلى ما يبييه. **فإنهما متغايران** فإن المؤمن غير الأمير في المثال المذكور، ويمكن الجواب عنه بأن نظر المحوي في اللفظ دون المعنى، وأما الدليل سقني فما ذكر بقوله: 'وحكى يونس إلح' والجواب عنه بأنه شاذ ولغة غير فصيح. ثم اعلم أن المراد من قوله: فإنهما متغايران' أنهما متغايران في الإضافة الالامية كما في المثال المذكور بقوله: 'يا أمير المؤمنين'، فلا بأس باتحادهما في الإضافة ابيانية، وبعبارة أخرى بأن المراد أنهما متغايران في الحمة أي في غير الإضافة ابيانية، وأما الاتحاد بين صفة والموصوف يكون موجودا في الكل لا في البعض

واجمعتي الشاميتياه: اجمحة يضم احيمة بالفارسية: كاسه چوئين، وقوله: 'شاميتياه' بشديد الياء؛ فإن الياء في 'اشاميتياه' للسنة؛ فإن الياء في شامي مشددة؛ لأنها لسنة، فإنه لو أحق الألف في آخر المندوب فلا بد أن =

(١) لأن الاسم كما يتم بالتنوين وبوني التثنية واجمع يتم بالإضافة، وهذا لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه كما لا يفصل بين الاسم وما يتم به، كذا لم يجر اسكوت عن المضاف إليه، بخلاف الصفة. (عل)

(٢) تثنية مضافة إلى ياء المتكلم.

والجمجمة: القدح.

ويجوز لقيام قرينة^(١) حذف حرف النداء إلا إذا كان مقارنا مع اسم الجنس، ويعني به ما كان نكرة قبل النداء، سواء تعرف بالنداء كـ "يا رجل" أو لم يتعرف مثل: "يا رجلا"؛ لأن نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم^(٢)، فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى،

= يقال: وا حمحمته، واعلم أن إلحاق الألف على آخر صفة المدح في هذا المثال على تقدير كون الياء في 'حمحمته' مشددة بأن كان أحدهما ياء النسبة وثانيهما ياء المتكلم؛ فإنه مضاف إليه، وأما إذا كان الياء محففة فحينئذ يكون إلحاق الألف بآخر المضاف إليه.

والجمجمة القدح: وبما تعرض به؛ لأن المصنف صرح به أيضا في 'شرح المفصل' بأن الجمجمة هي قدح الرأس، فكلام الشارح لرد قول المصنف؛ لأنها وإن حاءت هذا المعنى، لكن إرادة هذا المعنى فيما نحن فيه غير مناسب كما لا يخفى. ولقائل أن يقول: لم لا نعور أن يكون مراد المصنف من قدح الرأس هو القدح الذي وضع به على الرأس؟ فالإضافة بأدنى ملاسته، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أنه من غرائب هذا المقام أنه قال المصنف في 'الإيضاح': الجمجمة قدح الرأس. **حذف حرف النداء** أي من المادى إضافة المصدر إلى المفعول. **مقارنا إلح.** بأن كان المادى اسم جنس. **أو لم يتعرف إلح.** فإنه لم تقصد التعريف من حرف النداء؛ فإنه يتعرف عند قصد التعريف منه.

لأن نداءه لم يكثر إلح: لا يقال: هذا الدليل يد على أن حذف حرف النداء يختص باسم العلم، وليس كذلك؛ لأن حذفه حائر من 'أي' والموصولات كما ذكره؛ لأننا نقول: المراد هو العلم وما في حكمه، و'أي' مثلا في حكم العلم ولقائل أن يقول: إذا كان حذف حرف النداء لقيام قرينة، فيسقط الفهم إلى أنه منادى عند قيامها، سواء كان علما أو اسم جنس أو غيره، ويمكن الجواب بأن القرينة حذف حرف النداء لا لكونه منادى، فلما لم يكثر نداؤه كثرة نداء العلم فلم يسبق الذهن إلى أنه منادى؛ لأنه جار أن تكون مندوبا أو غيره، كما يقول ريد عند القيام مثلا: يا الله، وليس المقصود منه النداء حينئذ، واعترض بأن المراد منه إما أن نداء اسم الجنس في نفس الأمر، ولكن لم يكثر مثل كثرة نداء العلم، أو المراد أن نداء اسم الجنس لم يكثر في نفس الأمر، وإن كان الثاني فهو في حيز المنع، وإن كان الأول ممسما، لكن قوله: "فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق إلح" ممتنع.

(١) دالة على كلمة "يا" المحذوفة وتعيينها. (جمال)

(٢) فيه: أن هذا التعليل يقتضي اختصاص حذف بالعلم، وليس كذلك. (عبد العفور)

والإشارة أي وإلا مع اسم الإشارة؛ لأنه كاسم الجنس في الإيهام،^(١) والمستعاث
 والمندوب لأن المطلوب فيها مد الصوت وتطويل الكلام، والحذف ينافيه، فبقي على
 هذا من المعارف^(٢) التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم، سواء كان مع بدل عن
 حرف النداء كلفظة "الله"؛ فإنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميم المشددة منه نحو:
 اللهم، أو بغير بدل نحو: **يُوسُفُ** **أَعْرِضْ عَنْ هَذَا** أي يا يوسف،
 قوله تعالى (يوسف: ٢٩)

سواء كان أي حوّل الحذف مع بدل إيج، وهذا التعميم يدفع الاعتراض، تقريره: أن عبارة المصنف قاصرة؛
 عدم حذفه من العلم مثل: لله، فلا بد أن يذكر المصنف لفظ "الله" فيما لا يحذف منه أحرف؛ لأن بعض الله منه؛
 لأنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميم منه في آخره، وتقرير الحواف: أن حوّل الحذف أعم من أن يكون بغير
 بدل كما في **يُوسُفُ** **أَعْرِضْ عَنْ هَذَا** بقربة انقاص؛ لأن المقام بخصاب أو مع بدل، فيقال: اللهم، فلا يجوز أن
 يقال: 'يا اللهم' جمعا بين البديل والمبدل منه.

أي يا يوسف بقربة انقاص؛ لأن المقام مقام الخطاب، قال بعضهم: هو أي يوسف لفظ عربي، وقال بعضهم:
 هو لفظ عربي، وعلى التقدير الأول لا إشكال في مع صرفه؛ لوجود العنتين فيه، وهما العجمة والعسبية، وأما
 على التقدير الثاني فمع صرفه غير ظاهر؛ لعدم وجود العنتين فيه؛ لأنه ليس فيه إلا اعممية، مع أنهم صرحوا على
 مع صرفه، وأجيب باختيار العدل فيه بأنه في الأصل يوسف بكسر السين مثل يوجب، فيكون يوسف بضم
 السين معدولا من يوسف بكسرها.

(١) ولأنه موضوع في الأصل ما يشار إليه بمحاطب، وبين كون الاسم مشارا إليه وكونه مادي أي محاطبا
 تافه ظاهر، فما أخرج في بدء عن ذلك الأصل حتى يلى علامة ظاهرة تدل على تعبيره وجمعه محاطبا، وهي
 حرف النداء، (عبد الغفور)

(٢) الأولى أن يقول: في أن نداه لم يكثر إلى آخر ما ذكره؛ إذ لم يعمل عدم الحذف في اسم الجنس بالإيهام. (ح)
 (٣) حال من العلم وما عطف عليه.

(٤) فيه ثلاث قراءات. ضم السين وفتحها وكسرها، لفظ عربي لعدم صرفه بعمومية واعممية، هذا هو
 الصحيح. وقبل: عربي، وعدم صرفه إما بفتح السين وكسرها فتعريف وورن الفعل؛ لأنه على وزن المضارع
 المبني للفاعل أو المفعول من أصف، وأما بضم السين كما هو القراءة المشهورة فتعريف واعدل عن
 أحدهما، ولكن ما رضي بكونه عربيا صاحب "الكشاف".

ولفظة أي إذا وصف بذی اللام نحو: أيها الرجل أي يا أيها الرجل، أو بالموصوف
بذی اللام، نحو: أيهذا الرجل أي يا أيهذا الرجل، فلا يجوز الحذف من "أيهذا" من
غير أن يتصف "هذا" بذی اللام، والمضاف إلى أي معرفة كانت نحو: غلام زيد افعل
كذا، والموصولات نحو: من لا يزال محسنا أحسن إلي، وأما المضمرات فشذ نداءؤها
نحو: يا أنت، ويا إياك.

وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في أصبح ليلٌ

ولفظة أي: عطف على المقدر، وهو المادى أي ويجوز حذف حرف الداء من لفظة 'أي' وإما قال. 'لفظة'
بالتاء؛ لأنه كلمة؛ لأن المصنف عدها في بحث الفعل من كلم المجازات. **إذا وصف إلخ.** فإن لفظة 'أي' وإن
كانت اسم جنس معرفا بالنداء إلا أن انقصود بالنداء لما كان صفتها كما سبق، وهي معرفة قبل النداء، فهذا
جار حذف حرف الداء منها أي من كلمة 'أي'، ثم اعلم أنه ظهر من قول الشارح أنه لا يحذف حرف الداء
من اسم الجنس، فلا يرد حينئذ أن الرجل اسم جنس فلا يجوز حذف حرف النداء منها، وذلك لأنك قد عرفت
أن المراد من اسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء، فهو في حكم العدم إذا لم يوصف لها بذی اللام، فكذا قال
مولانا عصر: فعلى المصنف أن يستثنى ذلك أيضا كالإشارة والمستغاث والمندوب.

أقول: يمكن أن يقال: إن المصنف استثنى ما لا يحذف منه حرف أصلا كالإشارة والمستغاث واسدوب، بخلاف
كلمة 'أي'؛ فإنه يحذف منه حرف الداء في الجملة، أي إذا كانت مقاربة بذی اللام، فيعلم عدم حذف حرف
النداء من كلمة 'أي' وأيهذا من بيان كلام المصنف، كما لا يخفى. **أو بالموصوف:** أي إذا وصف "أي" بالموصوف
بذی اللام، وهو 'هذا' في أيهذا الرجل. **يا أيهذا الرجل:** بقرينة أن صورة أيها وأيهذا يختص بالنداء.

والمضاف إلخ: عطف على قوله: 'ولمطة أي' وكذلك قوله: 'الموصولات'. ويحتمل أن يكون معطوفا على
قوله: 'العلم' أي فقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف الداء امضاف إلى أي معرفة كانت،
نحو: غلام زيد افعل كذا أي يا غلام زيد، والقرينة هي الخطاب كما في الموصولات، فيكون المقام قرينة له.
والموصولات: عطف على قوله: 'العدم' أو على قوله: 'المضاف إلى أي معرفة' وحاصل معنى امثال: يا من هو
دائما محسنا أحسن إلي.

(١) أي صر دا صبح، يا ليل! قالت امرأة امرئ القيس بن حجر الكندي حين طار عليها الليل مع كراهتها إياه.
فجعلت تخصه وتقول: أصبح يا فتى، فلم يذهب عنها فعدت إلى خطاب الليل، فلما أصبح سألتها عن سبب
الكراهة فقالت له: لأنك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الإزالة بصيء الإفاقة، فلما سمع ذلك منها طلقها،
فأخذت العرب مثلاً يضرب في شدة طلب الشيء، وقيل: يستعمله المغمو. (حل ع)

أي صر صباحا يا ليل، حذف حرف النداء عن الليل مع أنه اسم جنس شذوذا، قالتها امرأة امرئ القيس حين كرهته، وفي أفند مخنوق^١ أي يا مخنوق،^٢ قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق، فخنقه وقال: افتد مخنوق، حذف حرف النداء عن المخنوق وهو سارق مع أنه اسم جنس شذوذا، وفي أطرق كرا^٣ أي يا كروان، وفيه شذوذان: حذف حرف النداء من اسم الجنس، وترخيم غير العلم، قيل: هي رقية^٤

صر صبحا أشربه إلى أن أصبح بمعنى 'صرا'، فيكون 'أصبح' بمعنى صر صبحا، انه اسم جنس لأنه مكرة من النداء، وكسبت محوق وكروان. شذوذا أي حدفا شاد. وفيه شذوذان من ثلاثة شذود، أحدها: حذف حرف النداء من اسم الجنس، وثانيها: ترخيم غير العلم، وثالثها: جعل المرحم اسما برأسه. هي رقية ثابت باعتار آخر، وهو رقية بكسر راء وسكون القاف، ومعناها: النون.

(١) أي أعطي فدية، مثل في كل مصصر يحل باقتداء مال أو في التحليص عن أشدة، أصده أن سارقا من الأعرب يسمى بالسبيث قد نام في طريق مستقبيا فوقع عليه أحد فحقيقه قتلا ذلك، فقل له لسارق' ابن صويل وأنت من مي، ثم صعصه فضرره، فقال: 'أضرأ وأنت لأعبي؟ وروي: 'فتدى فعنى هذا يكون 'مخنوق' صيغة نسبة، والواقعة غيره. (حل ش)

(٢) مثل بصرب في حث النفس على التحليص من الشدائد، والمعنى: أعط فدية يا محوق (حل ع)
(٣) وروي: بالقري، ويقال: أطرق كرا بث من ترى، مثل يصرب لمن يتكلم خصرة من هو أولى منه، أو من ينكر وقد تواضع أشرف منه، أو سمعحت نفسه، أو لأحمق يتمنى الناص، وقال الخليل: إهم يصيدون الكره، فإذا سمعه تبد بالأرض فيبقى عليه ثوب فيصاد، فأصرق أي صب وأرحى عليه يضرب إلى الأرض، ولكرأ: يكروان، أو ذكر من لكروان، أو مرحم منه، صائر دون دحاجة، طويل راجح، من الكرى وهو اسم؛ فإنه لا يدم صول بين حسا، يسمى باخماري، والعام وحده العمة، صائر سمي به لتشبهه بالنعم في حقيقة، وقد يروى: بالنعمه، والقرى جمع القرية، في الأصل: الناس مع موضع توطأوا فيه، ويستعمل في كل مهم، والمعنى احفظ، فإن أكثر منك قد صيد، وقيل: إنما خص النعام؛ لأن الكرى يخاف منه. (حل ش)

(٤) إذا سمعها تبد بالأرض فيبقى عليه بثوب فيصاد. (عبد الغفور)

يصيدون بها الكروان ويقولون:

أطرق كرا أطرق كرا^(١) إن النعامة في القرى

الناء فيه ليس بتأنيث

فِيُسَكِّن وَيُطْرَق حتى يصاد، والمعنى أن النعامة الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى، فلا تُحَلَّى أيضا.

التخلية: بها كرون

وقد حذف المادى لقيام قرينة جوازا نحو: ألا يا اسجدوا بتخفيف "ألا" على أنه حرف تنبيه و"يا" حرف النداء، أي يا قوم اسجدوا، والقرينة امتناع دخول "يا" على الفعل، بخلاف قراءة ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ بشديد اللام^(٢)؛ لأنه ليس من هذا الباب؛ فإن "أن" حينئذ ناصبة للمضارع، أدغمت نونها في لام "لا"، و"يسجدوا" فعل مضارع سقط نونه بالنصب.

الثالث^(٣) من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها

بطرق سر در چش آفندن من باب أفعل يفعل، وكذلك 'يسكن'. **فلا خلى** وهو إذا كان مجهولا معناه بالفارسية: خالی گذاشت نمی شوی تو، وإذا كان معلوما بكسر اللام معناه بالفارسية: یک خلی نمی شوی تو، يعني أنت لا تحلى، وهو كناية عن سكوته. **ناصبة** فإنه في الأصل 'أن لا' فأبدلت النون باللام؛ لقرب المحرّج، وأدغمت في اللام. **بالنصب**: أي بـ"أن" الناصبة.

(١) الإطراق: چشم در چش آفندن وسر فرو کردن، و"أطرق كرا، إن النعامة في القرى" رقية يصاد لها الكروان، كما في الشرح. وقيل: مثل يضرب لمن يتكلم ويحضرته من هو أوى منه أو يتكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه، والكرا مرجم الكروان، وهو طائر شبه البط لا ينام بالليل، بالفارسية: چو مین، النعامة بالفتح: شتر مرغ. (حل)

(٢) في قوله: «نَسْجُدُ أَعْمَاهُمْ فَصَلُّهُمْ عَنِ السَّيْلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ» (سمل ٢٤، ٢٥)

والمعنى: فهم لا يهتدون لأن يسجدوا، و"لا" زائدة. (عبد الغفور)

(٣) تركيبه ظاهر، وفي بعض النسخ: "والثالث" بواو العاطفة، فليس مناسبا للمقام.

ما أي مفعول به أصمر أي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة
أي موضع مفعول
والشرط واحد، وإضافتها إلى التفسير بيانية، أي ما أضمر عامله بناء على شرط هو
تفسيره، أي تفسير العامل بها بعده، وإنما وجب حذفه حينئذ؛

ما أي مفعول وإن كان المراد من 'المفعول' هو المفعول به كما يكون للكلام فيه، فيبهي أن يراد من الاسم في
التعريف أيضا المفعول به لا الاسم المصنوع، وإلا يرم التعريف بالأعم، فحينئذ يصدق التعريف على 'يوم الجمعة' في
قولنا: "يوم الجمعة صمت فيه" مع أنه ليس مفعولا به، وإن أريد من 'المفعول' هو المفعول مطلقا، فلا بد أن يراد
من الاسم حينئذ أيضا هو الاسم المطلق حيث يتناول جميع المفاعيل لا الاسم الخاص، وهو المفعول به، وإلا يرم
التعريف بالأخص، فأراد الشارح من كلمة "ما" هو المفعول مطلقا أي ما أضمر عامله مطلقا، لكن المراد هو
المفعول به إلا أن بيانه في صمن هذا العام كالمستثنى، فإن جميع المستثنى ليس من المصنوبات، بل بعضها منها، ولكن
ما هو منها تين في صمن هذا العام، فحينئذ لا يرد النقص على 'يوم الجمعة' في 'يوم الجمعة صمت فيه'.

واحد كالحقيقة وتحقيق، ويراد أثناء في شريطة؛ لكونها صفة للعبة، أي الموصوف هو اللعبة أي ما أضمر عامله
على اللعبة الشريطة التفسير. بناء على إلخ: أشار به إلى أن كلمة 'على' بنائية.

أي تفسير العامل إلخ إضافة المصدر إلى المفعول، أي اشترط تفسير العامل بسبب ما بعده أي بعده بسبب أنه
بعد العامل، فحينئذ يصح ربط قوله. 'لما بعده' على ما قبله، وإنما ذكره لاقصاء اسوق له حيث قال: كل اسم
بعده فعل إلخ. وإن قلت: تسمية المصدر - باسم الفاعل - بالشرط عما إذا؟ قلت: هذه التسمية ملاحظة قوله: "لو
سبط عليه إلخ"؛ لأن المفسر شرط حينئذ؛ لأن ضرورة تسليط المفسر شرط، وقد قال الشارح فيما سبق: وقد
حذف 'إذا' في "إذا كان قائما" مع شرط العامل في الحال وهو 'كان'، وفائدة حذف الفعل ثم إيراد فعل آخر
للتفسير أن التفسير بعد الإتمام أوقع في النفس.

وأما وح حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر، قال مولانا عص: الأولى الاحتراز عن صيرورة
التفسير عثاء، لئلا يتفرض مثل حاء في رجل أي ريد، وبعد فيه بصر؛ لأن لعبث إعا يلزم في ريد، صرته وربدا
مررت به، وأما في ريد، حسبت عليه فلا بد في إتمام وجوب الحذف من اعتبار قصد أفراد اساب، ثم كلامه،
يعني وجوب الحذف في حسبت عليه ليس لأجل كون التفسير عثاء، بل وجوبه لأجل أفراد اساب.

احترازاً عن الجمع بين المفسّر والمفسّر، وهو أي ما أضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل أو شبهه ' احتراز به عن نحو: زيد أبوك، ولا يريد به أن يليه الفعل أو شبهه متصلاً به،.....
 حال اسم

= أقول: النص الوارد يمثل حاء أي ريد مدفوح بما هو المشهور من أن عدم جواز الجمع بين المفسّر والمفسّر مشروط بأن لم يكن إتمام مع وجود المفسّر بالفتح؛ فإنه إذا كان فيه إتمام فيجوز الجمع بين مفسّره، مثل: حاء أي أحوك أي ريد وجاء رجل أي ريد، ثم دعوى الأولوية ناض؛ لأن وجه عدم جواز الجمع بين المفسّر والمفسّر ليس إلا كون التفسير عشا، وإليه يدل قوله: "ما أضمر عامده على شريطة التفسير" كما لا يخفى.

ثم ما ذكره الفاضل المذكور من أنه لا بد في إتمام وجوب الخذف في نحو: حسنت عليه من اعتبار قصد الاضداد بعيد عن المقام غاية العدة؛ فإنه ينبغي أن يكون وجوب الخذف في جميع الأمثلة؛ لأجل عشية التفسير، ففي نحو: حسنت عليه لو لم يكن حذفه واجبا يكون التفسير عشا؛ لأن حسن الشيء يلزم ملاسته للمحبوس عليه، فالملاسة يزيد لارمة للحبس، وتحقق اللارم يستلزم تحقق المروم، وهو الحبس، فلو ذكر الحبس بعد ذلك لزم أن يكون ذكره عشا، فلا يجوز الجمع بينهما حينئذ. لا يقال: إن اللارم قد يكون أعم، فلا يكون تحقق اللارم مستلزماً لتحقيق المروم؛ لأننا نقول: اللارم ههما مساو له؛ لأن ملاسة ريد لا يتحقق بدونه، بخلاف الحرارة.

لا يقال: لما كانت الملاسة لارمة للحبس لا تخور أن يكون الحبس لارماً للملاسة؛ لأننا نقول: كون الملاسة لارماً للحبس إما يكون باعتبار ذات الحبس، وكون الحبس لارماً للملاسة إما يكون باعتبار آخر، فلا مفاة حينئذ، ثم إنه لا يرد النقص بقوله تعالى: ﴿لَا يَرْجُو أَجْرًا مِّنْهُم مَّا يَدْعُونَ﴾ (يوسف، ٤)؛ لأنه ليس من هذا الباب؛ لأن الجملة الثانية لم يأت لمجرد التفسير، بل أتى لها لتبين الحملة الأولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهما ساحدين له، كقولك: علمت ريدا علمته كاتنا.

كل اسم 'ح' ولقط 'كل' مقحم، وإيراده في التعريف للمانية، فأفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد، فإن معنى الملع وهو أن كل ما صدق عليه أحد صدق عليه المحدود الطاهر في أحد أن يكون جامعاً، فيكون جامعاً أيضاً. ولا يريد به: أي بقوله: بعده فعل أو شبهه.

هو اسم الفاعل والمفعول لا المصدر؛ إذ المفعول به لا يتقدم عليه؛ لأنه عند العمل مؤول بـ"أن" مع الفعل، و"أن" موصول حربي لا يتقدم عليه ما في حيره، ولا الصفة المشبهة؛ لأنها تكون لارمة، ولا اسم التفصيل، لأنه لا ينصب المفعول به. (ج)

بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده، نحو: **زيدا عمرو ضربته**، و**زيدا أنت** ضاربها، **مشتغل** ذلك الفعل أو شبهه **عنه** أي عن العمل في ذلك الاسم **بضميره** أي بالعمل في ضميره أو في **متعلقه** أي متعلق ذلك الاسم أو متعلق ضميره. وحاصله: ^{نحو زيداً ضربت غلامه} أن يكون الفعل أو شبهه **مشتغلاً** ^١ بالعمل في ضمير ذلك الاسم أو متعلقه، فارغاً عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر ^٢

نحو **زيدا عمرو صربه** ففي المثال الأول يكون الفاصل بين الاسم والفعل هو الاسم الطاهر، وفي المثال الثاني يكون الفاصل هو الضمير المتصل بين الاسم وشبه الفعل، ولا بد تشبه الفعل مما يعتمد عليه، وهو إما قبل الاسم المحدود، مثل: زيد هدا ضاربها، أو بعده كالمثال المذكور ومثل: زيداً ضاربها عمرو علي أن يكون 'عمرو' مبتدأ و"ضاربها" خبراً له.

مشتغل عنه الجار والمجرور متعلق بالاشتغال بتصميم معنى الفراغ كما يفهم من قوله: 'وحاصله' أي حاصل كلام المصنف، ويحتمل أن يكون الاشتغال بمعنى الإعراض، فلا حاجة إلى ارتكاب التصمين وقوله: 'مشتغل' صفة لأحد الأمرين المفهوم من لفظة 'أو'، أو لكل من الأمرين على سبيل التارة.

مشتغلاً في العمل أي مشتغلاً من عمل الاسم، بجعل كلمة 'في' بمعنى 'من'، ونجعل اللام عوضاً عن انصاف، ونجعل الإضافة بمعنى 'في' **فارغاً عن العمل فيه** إما قال هذا لدفع ما يقار: إن كلمة 'عن' لا يقع صفة الاشتغال، بل صفة الداء، أي **مشتغل به لا عنه**، وتقرير الجواب: أن **مشتغل** متضمن معنى الفراغ، أو هو بمعناه وقوله: 'فارغاً' حال من كل من الفعل أو شبهه، أي ما عدا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال أي اشتغال الفعل أو شبهه بالعمل في ضميره، أو متعلق ذلك الاسم أو متعلق ضميره، فإن متعلق الاسم ومتعلق ضميره هو الغلام في المثال الآتي، فيكون الاشتغال هنا بمعناه لا بمعنى الفراغ.

- (١) يحتمل أن يكون إشارة إلى أن فاعله أحد الأمرين، أو إلى أن فاعله كل من الأمرين. (جمال الدين)
- (٢) مشعر بأن إساءة في 'بضميره' صلة 'مشتغل' لا نسبية كما قال شارحون، وأن قوله: 'عنه' متعلق بـ'فارغاً' أو 'معرضاً' لا بقوله: 'مشتغل' على أن 'مشتغل' بمعنى معرض، كما قاله الشارحون أيضاً (علوي)
- (٣) جعل قوله: 'مشتغلاً' صفة للفعل أو شبهه على سبيل إضمار لأو، ويجوز أن يقدر موصوفه أي كل واحد منهما، (عت)

- (٤) في هذا احتراز عن 'زيد صرته'؛ فإن 'ضربه' ليس معروضاً عن 'زيد' بسبب الاشتغال بضميره، بل يعمل ابتداءً فيه، وإنما احتراز عنه؛ لأنه حين كون زيد مرفوعاً ليس من شريطة التفسير. (علوي)

بحيث **لو سُلِّطَ** بمجرد رفع^(١) ذلك الاشتغال **عليه** أي على ذلك الاسم هو أي أحد الأمرين: الفعل أو شبهه بعينه، أو **مناسبه** أي ما يناسبه بالترادف أو اللزوم^(٢) **لنصبه** أي **لنَصَبَ** أحد هذين الأمرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر، فبقيد الاشتغال بالضمير أو متعلقه خرج نحو: زيداً ضربتُ، وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو: زيدٌ ضربته؛ فإن المانع عن عمل "ضربته" في "زيد" ليس مجرد اشتغاله بضميره؛
اسم فعل

لو سلط التسليط: برغم اشتغال برجزى، يعني ينبغي أن يكون الفعل بحيث لو لم يكن له مفعول بعده يعمل في الاسم المقدم كقولك: زيداً ضربته؛ فإنه لو لم يذكر الضمير يعمل 'ضربت' في 'زيداً'، بخلاف قولك: زيداً هل ضربته؟ فإنه لو حذف الضمير لم يعمل 'ضربت' في 'زيداً'؛ لأن ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله، فهو احتراز عما وقع بينهما ما نه صدر الكلام مثل: زيد هل ضربته؟ أو **مناسبه**: وهو ليس في أكثر النسخ وإنما ألحقه غيره؛ ليدخل فيه الأمثلة الثلاثة الأخيرة، ولكن يمكن أن يراد بالتسليط تسليطه بعينه أو بلازمه، فحينئذ لا حاجة في دخول الأمثلة الأخيرة إلى الإلحاق. **كما هو الظاهر المتبادر**. أي النصب بالمفعولية، ويحتمل أن يكون متعلق بقوله: "لو سلط إلخ".

بمجرد ذلك الاشتغال. أي بمجرد أن الفعل عامل في ضميره أو متعلقه، قيل: إذا كان مجرد ذلك الاشتغال سبباً لفراغ المذكور لا شيء آخر، فحينئذ لا يصدق التعريف على شيء من أفرادها، بل يخرج عنه جميع صور ما أصغر عامله؛ لأن عمل الفعل المقدر فيه أيضاً سبب لفراغه عن العمل فيه، وأجيب بأن المراد أن الفعل أو شبهه فارغ ظاهراً عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال؛ فإن السبب ظاهراً هو مجرد ذلك الاشتغال، وعمل الفعل المقدر ليس سبباً ظاهراً؛ لأن الفعل المقدر غير ظاهر، بخلاف ما إذا قُت: زيد ضربته، يجعل الاسم مرفوعاً؛ لأن الفعل أو شبهه مشتغل عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال، وسبب كون معنى الابتداء رافعاً له. =

(١) إذ المانع عن عمل النصب إنما هو الاشتغال لا شيء آخر. (ج)

(٢) نحو: مررت به، فإن 'جاوزت' مناسب لـ 'مررت' بعد تعديته بالناء ومرادف لها، لا مجموع "مررت" مع الناء؛ لأن 'مررت' وحده بمعنى "جاورت" إلا أنه بواسطة الناء، فلا يرد ما قيل: فيه مساهمة؛ لأن الترادف في المفردات. (علوي)

فإن عمل معنى الابتداء فيه ورفعَه إياه أيضا مانعٌ عن ذلك، وبقيد النصب بالمفعولية
خرج خبر "كان" في نحو: زيدا كنتُ إياه.

وههنا صُور أربع، إحداها: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه، والثانية:
اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف، والثالثة: اشتغال
الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم،^١ ولو بواسطة.....

= فقوله: فارعا عن العمل فيه مجرد ذلك الاشتغال يخرج 'زيد' في 'زيد صرته'، ويخرج أيضا اسم بعده فعل
أو شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله، وذلك بأن يكون بعده اسم فعل أو مصدر أو صفة مشبهة أو كان الفعل أو
شبهه مصدر عما له صدر الكلام كـ"إن" وأحوالها، ولام الابتداء، و'ما' نافية وغيرها مما له صدر الكلام كما مر
تفصيله، وأجيب أيضا بأن الفعل الثاني يعمل فيه صورة، ولا يكون عمل الفعل الأول مانعا صورة؛ لأن عملهما
بصورة واحدة فاعتبرنا عمله فيه، بخلاف الابتداء؛ فإن عمله مخالف له.

واعترض بأن 'ريدا' في 'ريدا صرت علامه' يخرج عنه؛ إذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق بضمير مانعا عن العمل
فيه، بل فساد المعنى مانع أيضا؛ إذ الضرب لم يقع على زيد، لا يقال: فساد المعنى غير مانع فيه عن العمل صورة؛
لأننا نقول: يدخل فيه حينئذ مثل: ٥٥ كل شيء بعده في ٥٥ (نقمر ٥٢)؛ لأنه لو لم يكن فساد معنى مانعا عن
العمل فيه صورة، فيرم دحونه فيه فيحتر فيه انصب مع أن المختار فيه الرفع كما سيأتي، إلا إذا اعتبر صحة
المعنى في التسيط، فحينئذ لم يدخل فيه مثل: ٥٥ كل شيء بعده في ٥٥ (نقمر ٥٢)، ولم يخرج عنه أيضا
'ريدا' في 'ريدا صرت غلامه' كما لا يخفى على المتأمل.

ورفعه إلح أي رفع معنى لابتداء إياه، فهو عصف تفسيري لقوله: 'عمل معنى الابتداء'، فإذا كان رفع معنى
الابتداء مانعا عن العمل فيه، فرفع المانع من الأمور الواجبة. **نحو ريذا كنت إياه** فإن 'ريد' خبر "كان"،
فإن خبره يتقدم على اسمه إذ كان معرفة، فإنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره، ولكن لو سيطر عليه
لا يصبه بالمفعولية. **تقدير تسليطه بعينه** ولم يقل: مع تسليطه بعينه، بل راد التقدير؛ لرعاية كلمة 'و' في
قوله: 'لو سيطر عليه' كما عرفت معناه من أنه لو قدر كونه عاملا بصبه، أي كان الفعل بحيث لو كان يكن
بعده مفعول يعمل في الاسم المقدم.

(١) أي بسبب كونه مرادفا للفعل المذكور. (جمال)

(٢) أي بسبب كونه لازما للفعل المذكور. (ج)

والرابعة: اشتغال الفعل بالمتعلق **ولا يتصور حينئذ^(١)** إلا تقدير تسليط الفعل المناسب بالزوم، ولهذا أورد المصنف أربعة أمثلة، ثلاثة منها للمشتغل بالضمير بأقسامه الثلاثة، وواحد للمشتغل بالمتعلق، والأحسن في ترتيبها حينئذ تأخير مثال المشتغل بالمتعلق،^(٢) كما لا يخفى وجهه،

ولا يتصور حينئذ: أي حين اشتغال الفعل بالمتعلق. **ولهذا:** أي ولأجل أن ههنا صور أربع.

والأحسن في ترتيبها: وإنما قال: الأحسن؛ بوجود الحسن في ترتيب المصنف؛ لأن في "ريدا ضربته" و"ريدا ضربت غلامه" يكون تعلق الفعل بالاسم بلا واسطة حرف، وفي نحو: ريذا مررت به، وريدا حسنت عليه تعلق الفعل به بواسطة قوله: "به" و"عليه".

كما لا يخفى وجهه: وهو أن الأمثلة التي يكون الفعل فيها مشتغلا بالضمير في ديل واحد، وما يكون الفعل فيه مشتغلا بامتعلق في الآخر، لا يقال: ما ذكر يد على أصل الحسن لا على الأحسية، ويكون في ترتيب المصنف أيضا حسن كما ذكرنا؛ لأننا نقول: الحسن الذي في ترتيب المصنف ليس الكلام فيه في هذا المبحث، بخلاف الحسن الذي في كلام الشارح؛ فإن الكلام فيه في هذا المبحث، فالأحسن أن يكون ترتيب الأمثلة على ما يكون الكلام فيه، فيصح قوله: والأحسن.

أقول: وما ذكره مولانا عص من أن ما فعله المصنف أيضا له حسن من وجهين، الأول: أنه أراد أن يكون الأفعال المعلومة في ذيل واحد، والفعل المجهول في طرف واحد، والثاني: تقديم المسقط بنفسه، ثم المسقط بمرادفه، ثم المسقط بلامه، ليس على ما ينبغي؛ لأن الكلام ليس في معلوميته للأفعال ومجهوليتها، ولا في كونه مسلطا بنفسه أو مرادفه أو بلامه، بل الكلام في الاشتغال بالضمير والمتعلق، والكلام في كونه مسلطا بنفسه أو مرادفه أو لازمه يكون بالتبع؛ لأن تحققه يتوقف على تحقق الجزء الأخير في التعريف، فيبقي أن يكون ترتيب الأمثلة باعتبار ما يكون الكلام فيه تبعا أو أصالة.

(١) أي بلا ارتكاب تقدير أو تجوّر، فلا يرد ما قيل: إن الرضي جوّز تقدير الفعل المذكور بعينه في نحو: 'ريدا ضربت غلامه' أي ريذا ضربت أي غلام ريذا حذف المضاف من المنصوب، وهو المتعلق الذي اشتغل الفعل المذكور به، أو يجعل ضرب الغلام كأنه ضرب زيد تجوّزا. (جمال الدين)

(٢) لكن آخر عنه مثل: ريذا حسنت عليه؛ ليكون الأفعال المعلومة في ترتيب واحد، ولم يجعل ههنا الفعل المجهول. (عت)

نحو: زيدا صرته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وريدا ^{لا يناسبه} مررت به
 مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف؛ فإن "مررت" بعد
 تعديته بالباء مرادف لـ "جاوزت"، وزيدا ضربت غلامه^١ مثال الفعل المشتغل
 بالمتعلق^٢ مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم، وريدا خست عليه^٣ مثال الفعل
 المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم، فإن حبس الشيء على الشيء
^{إضافة إلى المفعول}
 تلزمه ملابسته للمحبوس عليه يُنصب زيدا في هذه الأمثلة

فإن مررت^١ إلخ لا يقال: الفعل المتعدي يصيب المفعول به فـ "مررت" بعد تعديته بالباء مرادف لـ "جاوزت"؛
 لأننا نقول: "مررت" متعدي بالباء، فيكون مدحوه محروور؛ فإن حرف الجر لإقصاء معنى الفعل إلى الاسم مع بقاء
 عمله، لا يقال: قد قاتوا؛ لا يعبر شيء من حرف آخر معنى الفعل؛ لا الباء مع أنها لم يعبر في "مررت" بريد؛ لأننا
 نقول: مردهم من التعبير هو التعبير في الحمنة لا كنية، بخلاف اضمرة والتضعيف، فهما يعبران معناه لا محالة، ثم
 إذا لم يعبر إساء معناه فهي - أي الباء - بمعنى 'مع'، فيجب حينئذ مضاحجة افعاعل المفعول به.

وريذا ضرب غلامه^٢ فإن العلامة كما يكون متعلقا بالاسم يكون متعلقا لـ "جاوزت" بضميره أيضا، لا يقال:
 لو سبط "صرته" عليه نصه، فلا يحتاج إلى تسليط ما يناسبه بالبروز؛ لأننا نقول: إن الضرب وقع على
 الإعلام لا على ريد، فهو سبط عليه نصه، ولكن يفسد المعنى، وقد عرفت أن صحة المعنى معتبرة في التسليط.
 فإن حبس الشيء إلخ أي الحبس بالفارسية: گرفتار داشتن شيء بر شيء، فحينئذ يكون المحبوس عبارة عن الشيء
 الأول، فلا يرد أن الظاهر أن يقول: فإن حبس الشيء يلزمه إلخ أي حبس الحاس الشيء بزمه.

نصب زيدا إلخ وإنما جعل الشارح له أي "ريدا" مفعول ما م يسم فاعله لقوله: "ينصب" ولم يجعل "ما أصمر
 عامله" مفعول ما لم يسم فاعله كما هو الظاهر؛ لأنه يأتي حينئذ عنه تفسيره بقوله: "أي صرته وأهت"؛ لأنه =

(١) وأيضا زيدا ضارب غلامه. (محرم)

(٢) وهو "علامة" مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم وسيأتي، ولم يقل ههنا: "مع تقدير تسليط إلخ" اكتفاء بما

سيقول في قوله: وزيدا حبست عليه. (محرم)

نفعل مضمّر يفسره ما بعده أي **ضربت** يعني أن الفعل المفسّر الناصب لـ "زيدا" في زيدا ضربته "ضربت" المقدّر، فإن الأصل: فيه ضربت زيدا ضربته، أضمر "ضربت" الأول لوجود مفسّره أعني "ضربت" الثاني، وعلى هذا القياس **جورث** فإنه مفسّر بما يرادفه أعني "مررت به" **وأهت** فإنه مفسّر بما يستلزمه أعني "ضربت غلامه"؛ فإن ضرب الغلام يستلزم **إهانة سيده**، **ولاست** فإنه مفسّر بما يستلزمه أعني حبست عليه،
عرف وهو زيد مثلا

- لا يكون في جميع ما أضمر عامنه خصوصية هذه الأفعال، بل هذه الأفعال في الاسم المذكور في الامثلة المذكورة.
يعني أن الفعل المفسّر إلخ. وهو تفسير جميع كلام المصنف، فلا يرد أن ذكر 'المفسّر' لعو؛ لأن قوله: 'ضربت المقدّر' يؤدي موداه. **فإن الأصل إلخ** وفيه مسامحة، فإن من الأمور البينة أن أصل زيدا ضربته: ضربت زيدا، ثم جيء المفسّر - بالكسر - لرفع الإهام الذي من حذف المفسّر، فلا يرد ما قيل: إن أصله ضربت زيدا، فمما حذف الفعل فوق في الكلام إهام، فجاء بالمفسّر - بالكسر - لرفع الإهام، فلو احتمل يلزم الجمع بين المفسّر والمفسّر، وهو غير جائز. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون العامل فيه هو المفسّر بالكسر؟ لأننا نقول: هو عامل في الضمير فلا يعمل فيه، فلذا قدر عمله فيه حيث قال: لو سلط إلخ.

إهانة سيده أي إهانة سيده عرفا، فأراد من العلام هو العبد، مع أنه لو أريد منه الابن أيضا يصح، فإن ضرب ابن زيد يستلزم إهانة، لكنه ما كان في غاية الظهور، فلذا أراد منه العبد. اعلم أنه ذهب بعضهم إلى أن 'ريدا' منصوب بالمفسّر بالكسر، وذهب المصنف إلى أنه منصوب بالمفسّر، وذلك لأنه لا يجوز أن يكون الفعل الذي هو طالب لمفعول واحد أن يتعلق بمفعولين بالأصالة، فيكون تعلقه بأحدهما بطريق التبعية بأن يكون أحدهما بدلا من الآخر، فإن كان الثاني بدلا من الأول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالحمة، وإن كان الأول بدلا من الثاني لزم تقديم التابع وهو البدل - على امتنع وهو المبدل منه - مع لزوم الفصل بالحمة. وهو غير جائز، ثم ما ذكرنا من أنه إهانة سيده عرفا؛ لدفع ما يقال: لا نسبم أن يكون ضرب العلام إهانة سيده؛ لأنه إنما يكون كذلك لو كان ضرب العلام يستلزم ضرب سيده أو سب سيده فقط قبيح، وليس كذلك.

ثم إن الاسم الواقع في مضان الإضمار^(١) على شريطة التفسير إما المختار أو الواجب فيه الرفع أو النصب، أو يستوي فيه الأمران، وإلى هذه الصُّور الخمس أشار المصنف، فقال: **ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء^(٢) أي بكونه مبتدأ؛ لأن تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء،.....**

أما المختار الح أي إما مختار فيه الرفع أو النصب، أو الواجب فيه الرفع أو النصب، أو يستوي فيه الأمران. قال - قدس سره - في 'الحاشية قوة': 'في مصاب الإضمار' أي في موقع يطل في نادئ اضطر أنه من قبيل الإضمار على شريطة التفسير، وإن لم يكن منه في الواقع، وإنما قال: في مصاب الإضمار؛ لأن الاسم إذا كان مما أضمر عامله على اليقين لا يكون فيه إلا النصب.

ويختار في الاسم الح أي في الاسم الذي وقع في مضان الإضمار على شريطة التفسير، لا في الاسم الذي مما أضمر عامله ما عرفت آنفاً، قيل: الأول أن يذكر أولاً ما يكون مختار فيه النصب؛ لمناسته في هذا المقام، وأجيب بأن تقديمه لاستعانة عن حذف أي لا يكون في الكلام حذف حيث، أو للاهتمام بشأه؛ لعدم مناسبه بهذا المقام؛ لأن مناسه لنصب سائب وإن كان أشد إلا أن جعل ما هو أبعد من سائب منه أهم.

أي بكونه مبتدأ وإنما فسرناه به مع أنه جاء بمعنى الابتدائية أيضاً، وهي التجرد عن العوامل اللفظية؛ فإنه يصح تفسيره بها أيضاً؛ لأن العامل الذي هو الابتدائية لا يكون إلا فيما كان مبتدأ، ويمكن الجواب بأنه إنما فسرناه به؛ لأن العامل في الخبر أيضاً معنى الابتدائية، فلا يكون اختيار الرفع نصاً في المبتدأ.

يصحح رفعه بالابتداء إن قلت: تجرده عن العوامل اللفظية لم يصحح رفعه، بل يوجب رفعه؛ لعدم وجود العامل فيه حيث، قلت: المراد من التجرد في قوله: 'لأن تجرده إلخ' هو صحة التجرد أي صحة تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه كما يكون تجرده عنها يوجب رفعه بالابتداء.

(١) أي في مواقع الظل في نادئ أراي أنه من قبيل الإضمار على شريطة التفسير وإن لم يكن في الواقع كذلك، وهو على خمسة أقسام: المختار فيه الرفع، والمختار فيه النصب، والواجب فيه الرفع، أو النصب، والمستوي فيه الأمران، فندفع ما يتوهم أن ما فيه الرفع يختار مختاراً كان أو واحداً أو جائزاً كيف يكون مما أضمر عامله؟ إذ لا يصدق عليه أنه بحيث هو سلط محجود رفع الاشتغال بضمه، وث أن تقول: قوله: 'ويختار الرفع' في تقدير: ويختار فيه الرفع، وضمير فيه راجع إلى 'الاسم الواقع قبل فعل أو شبهه عامل في ضميره أو متعنه' لا أريد ولا أنقص، وحيث يجري فيه الأقسام الخمسة، ومثل قوله: 'فإن طابقت مفرد' وقد مر بيانه. (عت)

(٢) متعلق بـ 'الرفع' أي الرفع بسبب الابتداء، العامل في الاسم المذكور، أو بكونه مبتدأ. (عت)

ويرجح **عند عدم قرينة خلافه** أي قرينة^(١) ترجح خلاف الرفع^(٢) يعني النصب؛ لأن قرينتي الصحة فيهما متساويتان؛ لأن وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب، فمتى لم ترجح النصب قرينة أخرى

أي قرينة ترجح إلح وإنما قيد القرينة بالمرجحة وم يتركها مطلقا، سواء كانت مصححة أو مرجحة؛ لأنه لو لم يكن جسس القرينة مصححة أو مرجحة في خلاف الرفع - وهو النصب - فيجب فيه كما لا يخفى، وإن قلت: لا احتياج إلى تقييد القرينة بالمرجحة؛ لأنه لو ترك مطلقا، ولكن كان الصمير في "خلافه" راجعا إلى اختيار الرفع لا إلى الرفع؛ فإن خلاف اختيار الرفع هو اختيار النصب، فحينئذ أيضا يصح المعنى؛ لأنه إذا لم يكن قرينة سببها يختار النصب، فيكون الرفع مختارا لا محالة كما لا يخفى، فننا: حينئذ لا احتياج إلى قوة: 'أو عند وجود أقوى منها' أي المقابلة بينهما ليس على ما ينبغي؛ لأنه ما كانت القرينة المرجحة لاختيار الرفع أقوى من القرينة المرجحة لاختيار النصب، فحينئذ يصدق قوله: 'عند عدم قرينة خلافه' أي يصدق عليه أنه لم يكن لنصب قرينة هي تعدد مختارا، فيكون الضابطة الأولى شاملة للثانية، فيكون الضابطة الثانية تخصيصا بعد التعميم والتقابل العام بالخاص غير مستحسن.

يعني النصب: إذ الحر غير متصور فيه، وم يكن الاسم حينئذ مما نحن فيه، كما لا يخفى.

لأن قرينتي إلح وهو متعلق بقوله: 'يختار' لا بقوله: 'قرينة ترجح خلاف الرفع يعني انصب' كما توهم. **لأن وجود إلح** وهذا علة لوجود القرينة المصححة لا علة تساوي القرينتين، وإنما قال: وجود ما له صلاحية التفسير، ولم يقل: وجود ما هو مفسر؛ لأن وجود المفسر قرينة لوجوب النصب لا لصحته، كما يكون التجرد عن العوامل قرينة لوجوب الرفع، فهذا قول الشارح يشعر على أن قوله: 'لأن تجرده' بمعنى صحة تجرده كما ذكرنا.

(١) يعني أن المراد نفي القرينة المرجحة لا نفي ذات القرينة.

(٢) أراد بترجيحه تقوية جانب النصب، سواء كانت مع وجوبه أو باختياره على الرفع أو مساواته له، وقيد القرينة بالمرجحة؛ لأن القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل: ريد ضرته، ولأن انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره. نعم، لو جعلت ضمير قوله: "عند عدم قرينة خلافه" راجعا إلى اختيار الرفع لم يحتج إلى هذا القيد، وفيه بعد. (عبد الغفور)

يرجع الرفع بسلامته عن الحذف، "نحو: زيد ضربته، أو عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين، ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع أقوى منها أي من تلك القرينة المرجحة للنصب، كـ"أما" الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب".

مرجع الرفع الخ أو سلامة الاسم عن العامل المحذوف؛ فإن القرينة المرجحة لارمة الرفع، فالحاصل: أن في جانب النصب خلاف أصل، وهو الحذف، أي حذف الجملة، ونسب في الرفع خلاف الأصل، بل الكلام فيه سالماً عنه، فهذا قرينة مرجحة له. قيل: في جانب الرفع خلاف أصل آخر، وهو كون الخبر حملة، وهو يعارض بالحذف الذي هو خلاف أصل في جانب النصب، فم يثبت حيثد كون الرفع مختاراً.

وأجيب بأن خلاف الأصل الذي في النصب قوي من خلاف الأصل الذي في الرفع؛ فإن وقوع جملة حراً أهون وأسهل من حذفها؛ لما فيه من حذف المسند والمسند إليه، رد بأنه يلزم حيثد أن يخرج مثل: يريد ضربته عن هذه الصاطعة ويدخل في الصاطعة الثابتة، وهي قوله: "أو عند وجود أقوى منها؛ لوجود القرينة المصححة والمرجحة فيها، ولكن القرينة المصححة للرفع أقوى من القرينة المصححة للنصب، وذلك لأن كون الخبر جملة في جانب الرفع قرينة مرجحة للنصب، وكون الجملة محذوف في جانب النصب قرينة مرجحة للرفع، فإذا كان وقوع الجملة حراً أهون من حذفها فيه، فتكون القرينة المرجحة للرفع أقوى، ويمكن أن يقال: إنه في النصب قرينة مرجحة أخرى، وهي أن يكون الكلام حيثد جملة فعيلة، وعلى تقدير الرفع يكون جملة اسمية واجملة الفعلية أولى من الجملة الاسمية.

نحو رد صريته وكون هذا امثال مما نحن فيه على تقدير عدم جعل الاسم مرفوعاً بعمل معنى الاشتداء فيه؛ لأنه لو عمل فيه فيجب الرفع، فخرج هذا امثال قيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال لا يخل بالمقصود كما توهم بعض، إلا أن يقال: إن حذف الجملة يعارضه، فحيثد كون الرفع مختاراً غير مستم.

مع غير الطلب ولو قال: مع الخبر لكان أحضر وأظهر، لكنه أشار إلى انتفاء ما يوجب اختيار النصب؛ فإن هي النصب يشعر به، قيل: لم يقل: مع الخبر؛ لأن المتأخر من الخبر في عرفهم خبر امتدأ.

(١) إن قلت: على تقدير الرفع أيضاً يرم خلاف أصل، وهو كون خبر جملة، فم: هب أنه كذلك، لكن وقوع الجملة حراً أهون من حذفها؛ لما فيه من حذف المسند والمسند إليه. (عبد القفور)

(٢) الذي يخالف الأصل. (عبد القفور)

(٣) والأولى أن يقول أيضاً: ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية، أو مع كونها جواباً لجملة استفهامية فعيلة نحو: أما يريد فقد أكرمه في جواب أيهم أكرمت؛ لأن القرينة التي تقوى جانب النصب هي التناسب أو التطابق المذكوران.

أي بشرط أن لا يكون الفعل المشتغل عنه طلباً، كالأمر^(١) والنهي والدعاء نحو: لقيت القوم وأما زيد فأكرمته، فالعطف على الفعلية قرينة النصب، وكلمة أما قرينة الرفع، وهي أقوى؛ لأنها لا يقع بعدها غالباً إلا المبتدأ، بخلاف عطف الاسم على الفعلية؛ فإنه كثير الوقوع في كلامهم مع أنها تأيدت بالسلامة عن الحذف أيضاً، وإنما قال: مع غير الطلب؛ احترازاً عما إذا كانت مع الطلب، نحو: أما زيداً فاضربه؛ فإن المختار حينئذ هو النصب، فإن الرفع يقتضي^(٢) وقوع الطلب خبراً، وهو لا يجوز إلا بتأويل.

كالأمر والنهي إلخ. وذكر هذه الثلاثة من أفراد الطلب؛ إشارة إلى أن الحكم مخصوص بها فقط، فإذا كان كذلك ففي إصلاق المصنف نظر كما لا يخفى، والحواس: أن 'أما' للطلب إذا كانت مع غير هذه الثلاثة كالاستفهام والتمني والعرض لم يكن من هذا الباب؛ لأنه يمتنع انسيط على ما قبلها، فاستعنى عن التقييد.

مع أمّا. أي كلمة أما تأيدت إلخ. **فإن المختار إلخ:** وفعل الطلب ما يكون فيه الطلب أعم من أن يكون فيه صب الفعل، أو كف النفس؛ فإنه أيضاً فعل، ولا يشك في مثل 'لقيت القوم وأما زيد فأضربه'؛ لأن ههنا ليس صب الفعل، بل إخبار عن الطلب، أو بقول: المراد من فعل اطلب هو فعل الطلب الاصطلاحي، بخلاف 'أطلبه'؛ فإن صيغته تدل عليه.

وهو لا يجوز إلا بتأويل: أي زيد مقول في حقه؛ اضربه أو لا يصبره، ويرد عليه أنه كما يكون تأويل الطلب باحتراف خلاف الأصل في الرفع كذلك عدم السلامة من الحذف خلاف الأصل في انصب فيعارضه، فلا يكون النصب مختاراً، ويمكن إحواس بأن في الرفع أيضاً خلاف الأصل، وهو كون الخبر جملة فيعارضه، فبقي في الرفع خلاف الأصل الذي هو تأويل الطلب بالخبر، فيكون النصب مختاراً.

(١) حص انصب بها؛ لأنها إذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلاً لم يكن من هذا الباب؛ لامتناع انسيط على الاسم. (عبد الغفور)

(٢) لأن الجملة الظلية فيما تكون اسمية؛ لاختصاص الطلب بالفعل، ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض، ولا يعارضه سلامة من الحذف؛ لكثرة وقوعه في كلامهم (عبد الغفور)

و مثل "أما" مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجأة في كونها من أقوى القرائن مثل: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو؛ فإن المختار فيه الرفع؛ فإن "إذا" للمفاجأة لا تدخل إلا على الجملة الاسمية غالباً، وما وقع في بحث الظروف من أن "إذا" للمفاجأة تلزم بعدها الاسمية، فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها، فلا تناقض، ونحو المص في الاسم المذكور بالعطف أي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة لئلا ينسب^{٢١} أي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونها فعليتين نحو: خرجت فزيدا لقيته،

غلب وقوعها بعدها والمراد من الروم هو الروم الاستعماري الاعتباري أسى عن الرجحان، لا لزوم الحقيقي فلا تناقض، أو المراد بروم الاسمية في غير هذا الموضع؛ لأنه كما يكون المذكور فيما بعد مفعلة الاستثناء كذلك المذكور فيما قبل أيضاً بمنزلة، فهذا المبحث مقدم على ما وقع في بحث الظروف.

خرجت فزيدا لقيته أي خرجت فمقيت زيدا لقيته، ولا يخفى أن اختبار نصب فيما تكون القرينة المصححة في جاب الرفع والنصب جميعاً، ولكن لا تكون القرينة المرححة في الرفع، بل في النصب فقط، وهي عطف الجملة الفعلية على الفعلية، لا يقال: يكون في الرفع أيضاً قرينة مرححة، وهي السلامة عن الحذف؛ لأننا نقول: كون الخبر جملة في الرفع يعارض لها، ولا يعمل 'خرجت' في 'زيد'؛ لأن جزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى.

(١) جواب سؤال مقدر تقريره: أن هذا الكلام متناقض بالكلام الواقع في تحت الظروف، لأنه يندب ههنا على عنة وقوع الجملة الاسمية بعد 'إذا' سمحاً، وفي تحت الظروف يندب على لزوم وقوعها بعدها، وتوضيح الجواب: أن المراد بالروم هو الروم الاستعماري الاعتباري أسى عن الرجحان لا الروم الحقيقي، فلا تناقض بين الكلامين، ويمكن أن يراد بروم الحقيقي ويحب أن المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع، أي باب الإصمار على شريطة التفسير، فتأمل. (خادم أحمد)

(٢) وذلك لأن انتساب مقصود مهم عندهم، ورجح ذلك على ما يرم من الحذف، لأن الحذف وإن كان خلاف الأصل فهو كثير غير مكروه، خلاف المحافظة بين الحمل المتعاطفة، وهكذا الحكم في 'مررت برجل صارب عمراً' وهذا يقتضيه عطفه على مشاهدة الفعل؛ لأن مشاهدة الفعل في حكم الفعل، فلهذا لم يذكره. (عل)

وبعد حرف النفي يعني "ما ولا وإن"، وليس "لم ولما ولن" من هذه الجملة؛ إذ هي عاملة^(١) في المضارع ولا يقدر معمولها؛^(٢) لضعفها في العمل،^(٣) نحو: ما زيدا ضربته، ولا زيدا ضربته ولا عمرا،^(٤) وإن زيدا ضربته إلا تأديبا،

إذ هي عاملة إلخ فإذا كان "لم ولما ولن" عاملة فلا يتصور وقوع الاسم بعدها.

ولا يقدر إلخ. قيل: وإن لم يقدر الفعل بعد "لم ولن" ولكن يقدر الفعل بعد "لما" كما قال في بحث الفعل في الفرق بين "لم" و"ما" من أن "ما" يختص بالاستعراق، وجواز حذف الفعل بعدها، بخلاف "لم"، ويمكن الجواب بأن الشارح ذهب إلى مذهب من قال: لا يقدر الفعل بعدها، لا إلى مذهب المصنف، ويمكن أن يقال أيضا: بأن المراد من قوله: "ولا يقدر معمولها" أنه لا يقدر معمولها وجوبا؛ لأن ما أضمر عاممه مما يكون حذف الفعل فيه وجوبا، فلا إشكال حينئذ؛ لأن ما علم من تحت الفعل هو جواز حذف الفعل، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص، وأنت خير بأن الدليل وهو قوله: "لضعفها في العمل" يدل على عدم جواز الحذف أيضا، فتأمل.

ولا عمرا. وإنما كرر "لا"؛ لأن اسم "لا" إذا كان معرفة وجب فيه الرفع والتكرير، كما سيأتي، وإن قلت: لم يجب الرفع فيه أيضا؟ قلت: إنما يجب الرفع في غير ما أضمر عاممه، بخلاف التكرير، لا يقال: إنما يجب الرفع والتكرير في اسم "لا" التي لهي الجنس، ولا نسسم أن يكون "لا" ههنا سمي الجنس، لم لا يجوز أن يكون "لا" المشابهة بـ"ليس"؟ لأننا نقول: المشابهة بـ"ليس" لا يدخل على المعرفة.

وإن زيدا إلخ: إشارة إلى كون "إن" في هذا المثال نافية؛ فإن بعدها لا يقع إلا كلمة "إلا" التي بالإثبات.

(١) يعني أنها عاملة في الفعل المضارع لفظا لا تقديرا حتى يقع بعدها اسم منصوب على شريطة التفسير، بخلاف "ما ولا وإن"؛ فإنها غير عاملة، فيقدر بعدها الفعل الناصب للاسم المنصوب على شريطة التفسير، فيقال: ما زيدا ضربته أو أضربه، ولا يقال: لم زيدا أضربه، هذا. إلا أن ما ذكره من عدم تقدير معمولها صحيح في غير "لما"؛ ما سيحيي في بحث الفعل أن "لما" يختص من بين الحروف الحارمة للمضارع؛ لجواز حذف الفعل. (عل)

(٢) في عدم تقدير معمول "لما" بحث، (عبد الغفور)

(٣) لأن "لم وما" تعملان لمشاهتهما "إن" الشرطية من حيث إنهما تدخلان على الفعل المضارع فتقلان إلى معنى الماضي كما أن "إن" تدخل على الماضي فتتقنه إلى معنى مستقبل مشكوك فيه، و"س" إنما تعمل للحمل على "أن" المشابهة لـ"أن" المشددة في أن الجملة بعدها في تقدير المفرد، ولا شيء منها تعمل لمشاهدة الفعل الذي هو الأصل في العمل، فلهذا ضعف عملها. (علوي)

(٤) أشار بالتكرار إلى أنه لو دخل على المعرفة تكرر. (عت)

وبعد حرف **الاستفهام**، نحو: أزيذا ضربته، وإنما قال: حرف الاستفهام؛ لأنه يختار الرفع ^{بإسقاط همزة الوصل} في اسم الاستفهام، مثل: من أكرمته، ولم يقل: همزة الاستفهام؛ ليشمل مثل: هل زيذا ضربته؟ فإنه يجوز وإن استقبحة النحاة؛ لاقتضاء "هل" لفظ الفعل؛ لأنه بمعنى "قد" في الأصل، فلا يكفي فيه تقدير الفعل، وبعد **"إذا" الشرطية** ^{علة الاستقباح} الدالة على المجازاة ^{لا الظرفية} في الزمان، نحو: إذا عبد الله تلقه فأكرمه،

خيار الرفع الج إذا كان اسم الاستفهام مما أصمر عامده، مثل: من أكرمته أي أكرمت من أكرمته، فيكون نصبه محبياً، وأما إذا كان الاسم المذكور بعد اسم الاستفهام، مثل: متى ريدا ضربته؛ فإن حكمه حكم 'هل' فيختار فيه النصب. قال الشيخ الرضي: إن اسم الاستفهام يجب دحوه على الفعل الصريح، فلا يجوز 'متى ريدا ضربته' كذا ذكره مولانا عيسى **فإنه خبر** 'ي هل ريدا ضربته' وإن استقبحة النحاة.

فلا يكتفى الج حتى يكون مما أصمر عامده؛ لما عرفت أن "هل" يقتضي لفظ الفعل، ولتأمل 'ن يقول: إذا اقتضى 'هل' لفظ الفعل فله خبر 'هل ريدا حارج' مع أنه جائز باتفاقهم من غير قبح، والجواب: أن 'هل' نصب الفعل، وإذا لم تحذف فعلا فتصير وتسكت كما في "هل ريدا حارج"، وإذا وجدت فعلا تذكرت الصحة القديمة فلا ترصى إلا بأن تعاقبه، وهذا قبح 'هل ريدا حارج'. **وبعد إذا سريطة** أي المسبوقة إلى الشرط، نحو: إذا ريدا ضربته أضرته، وسائر أدوات الشرط يجب نصب بعدها **و** دحمت على مثل هذا الاسم، واحتررت به عن "إذا" المفاجأة.

عنى تحاراد الج أي عنى النسبة في الزمان، وحيث تدل عنى المحارة في مكان أي عنى النسبة فيه، فمعنى قوله: على محارة 'أن 'إذا' تدل عنى الشرط والمحارة، أي تدل على كون الشيء جزاء شيء آخر، وكذلك 'حيث تدل على ذلك، ولذلك يقال: "تجده" يسكون الدال، و"أكرمه" يسكون الميم.

تلقه: لا تلقيه؛ لأنه مجزوم بكلمة "إذا" كما أن "أكرمه" مجزوم بها.

١. إذا كان هو الاسم لمحدود، وأما إذا كان الاسم المحدود بعده، نحو: متى ريدا ضربته، فكان حكمه حكم 'هل' كما صرح به الرضي، فهو قال: أو بعد كلمة الاستفهام كان أشمن. نعم، هو قال: أو مع الاستفهام لم يصح، كما ذكره قدس سره. (عبد القفور)
٢. على مذهب سيويه والأحفش، ونقل عن المرد احتصاصها بالمفعلة فيجب عده تأويل. (جمال)
٣. **نشئت** (الاشتقاق: ١) بالمفعلة، أي إذا انشقت السماء. (جمال)
- (٣) وهو جعل الشيء سبباً أو مسبباً.

وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان، نحو: حيث زيدا تجده فأكرمه، وفي ما قبل الأمر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي، مثل: زيدا اضربه، وزيدا لا تضربه، وإنما اختير في هذه المواضع أي ما بعد حرف الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وحيث وما قبل الأمر والنهي النصب في الاسم المذكور؛ إذ هي أي هذه المواضع

وفي ما قبل الخ: عطف على قوله: 'بعد'، وما م يكن بعبارة انصف معنى صاهرا، فأورد اشرح 'ما' الموصولة مع لفظ 'قل'، وذلك لأنه لا يختار النصب في نفس الأمر والنهي، بل في الاسم اندي قبهما، قال مولانا عص: على تقدير عمل الشارح يرم عليه شيان، أحدهما: حذف الموصول مع بعض الصلة، وهو 'قل'، وثانيهما: حذف المضاف، وهو 'قبل' مع إبقاء المضاف إليه، وهو 'الأمر والنهي' على إعرابه، وقرأته بإعراب نفسه لا بإعراب المضاف، وهو الفتح مع أنهم إذا حذفوا المضاف وضعوا المضاف إليه موضعه، فأعطوا إعراب المضاف على المضاف إليه، وإبقاء المضاف إليه على إعرابه قليل، فالشارح تباعد في التكلف، ويصح أن يراد ويختار النصب في وقت الأمر والنهي؛ لأن حذف الزمان عن المصادر كثير.

أقول: يمكن إجاب عن الثاني بأن هذا عند عدم المانع، وكلمة 'في' من الحرف اختارة، فهي مانعة عن كون إعراب المضاف على المضاف إليه، وعن الأول بأن لا نسلم أن يكون 'ما' موصولة، بل موصوفة، ويدل عليه تفسيره بالكرة، وهي قوة: 'موضع'، وقد بعض الشارحين في تفسير قوله: وفي الأمر والنهي أي وقت وقوع الأمر والنهي بعده، وحيث إن لم يلزم المحذور الأول، ولكن يلزم المحذور الثاني كما لا يخفى، وإنما لم يقل المصنف: والأمر والنهي على صق كلام سابقه أي بعد الأمر والنهي، بل راد بقضية 'في'؛ لأن كل واحد من الأمر والنهي حيث عبارة عن المفسر - باسم المفعول - لأن الاسم بعده مع أنه محذوف وجوبا لا بعد الأمر والنهي المفسرين - باسم الفاعل - بإطلاق البعدية عليه ليس بصحيح.

موضع وقوع الخ: أشار به إلى أن المراد 'ما' هو موضع، ويصح أيضا أن يراد منه الاسم، أي في الاسم اندي قل الأمر والنهي، كنه أراد منه الموضع؛ ليطابق بقوله: 'إد هي مواقع الفعل'؛ فإن ضمير هي 'راجع إلى الموضع، ولا يصح أن يرجع إلى الاسم، وظاهر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه لا حاجة إلى تفسير كلمة "ما" المقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي.

مواقع الفعل أي مواضع وقوع الفعل فيها أكثر، فإذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا وإلا فلا، وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور **عند خوف لبس** المفسر أي التباس ما هو مفسر في حال النصب، لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة. بل من حيث هو خبر في حال الرفع **بالصفة**. فلا يعلم أنه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود،

مواقع الفعل: أي يقع بعدها الفعل عائدا، فإذا نصب الاسم المذكور إرجع قال مولانا عبد: تقدير الفعل بعدها لا يستلزم أن ينصب الاسم المذكور بعدها؛ خوفاً أن يرفع الاسم بعدها؛ لأن الفعل كما يكون ماصيا يكون رافعا أيضا، فيقال في 'إذا ريد يقتله': إذا قتل ريد يقتله، والحواس: أن يكون بين المفسر والمفسر مصانعة في كون كل منهما فعلا معلوما ماصيا أو ماصرا، وفيما ذكرته فوات ذلت، هذا ما قيل: أقول: الشبهة مدفوعة بقوله: 'إذا نصب إرجع؛ لأن معناه أنه على تقدير نصبه يقع فيه الفعل تقديرا، وإلا فلا يتعين فيها تقدير الفعل؛ لجوار رفعه بالابتداء؛ فإن وقوع الفعل فيها غالبا لا دائما.

عند خوف إرجع: عطف على قوله: 'في الأمر' وبما قال: 'عند خوف لبس' وم يقل: عند لبس المفسر؛ لأن عند لبس يجب النصب؛ إذ التحرر عن لبس واجب، بخلاف خوف؛ لأنهم يستعملون الخوف فيما إذا كان المعنى المقصود راجحا على المعنى العبر المقصود، كما فيما نحن فيه؛ لأن شيئا إذا كان دائرا بين الخير والصفة، الأولى جعله حرا؛ لأن الكلام بصير تاما بخير، بخلاف الصفة، وإن قلت: على تقدير جمعه صفة يصير الكلام تاما أيضا بتقدير شيء فيه، كما إذا جعلنا 'صريف' في قوله: لا رجل ضريف' حرا، لا يحتاج إلى شيء، فهو تام حينئذ، وأما إذا جعلناه صفة فحينئذ يورد شيء بعده حتى يتم الكلام، وهو في انداز مثلا، فلا فرق حينئذ بين جعل شيء حرا في الكلام وبين جعله صفة فيه.

قلت: الأولى حينئذ جمعه حرا؛ لأن احتاج على تقدير الصفة إلى التقدير، بخلاف ما إذا جعل حرا، يمكن أن يقال: إن فيما نحن فيه يكون بعده شيء آخر، وهو قوله: 'نقدر' فلا يحتاج إلى التقدير، فيمكن جعل 'حقناه' صفة لا حرا؛ لأن الكلام تام على كل من التقديرين، إلا أن يقال: ربما يحتاج إلى التقدير في بعض المواد، ففي موضع لا يحتاج إلى التقدير أيضا يحكم بكونه حرا؛ لا طراد الباب.

التباس ما إرجع. وبما فسرناه؛ لأنه على تقدير الرفع لا يلتبس مفسر بالصفة، بل يستلزم شيء كان مفسرا على تقدير النصب بالصفة على تقدير الرفع، كما في نحو: حقيقته؛ فإنه مفسر على تقدير النصب، وإذا رفع 'كن شيء' يحتمل أن يكون 'حقنائه' حينئذ صفة له وكان الخبر قوله: "يقدر".

أو صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود، فالالتباس إنما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته، لا بينه^(١) بوصف التفسير وبين الصفة؛ فإن التركيب لا يحتملها معاً، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٢) بنصب "كل" على الإضمار بشرطة التفسير، ولو رُفِعَ بالابتداء وجُعِلَ "خلقناه" خبراً له كان موافقاً للنصب في أداء المقصود، لكن خيف لبسه بالصفة؛ لاحتمال كون قوله تعالى: "خلقناه" صفة لـ "شيء"، وقوله: "بقدر" خبراً له، وهو خلاف المقصود؛

مع مخالفته إلخ: وإنما قال هذا؛ لأنه لو كان موافقاً للمعنى المقصود لا يضر هذا الالتباس في المقصود. **فإن التركيب إلخ:** فلا يحتمل أن يكون 'حلقاه' مفسراً وصفة معاً؛ لأن الاسم المذكور إن رفع لا يحتمل الأول، وإن نصب لا يحتمل الثاني.

وهو خلاف المقصود: قيل: لا فرق بين كونه خبراً وبين كونه صفة؛ لأن المراد بالشيء هو المخلوق لا مطلق الشيء؛ لأنه متناول للممكنات المعدومة مع أنها لا تكون محبوبة لله تعالى؛ لأنها معدومة؛ لاعتبار ان وجود في المخلوق، فمعنى "خلقناه" جعلناه موجوداً، فإذا أريد بالشيء المخلوق، وجعل 'حلقاه' صفة، يكون المعنى: كل مخلوق هو مخلوق لنا بقدر، وهذا المعنى صحيح سواء جعل المخلوق الثاني خبراً للأول أو صفة. لا يقال: لو جعل له صفة فالوهم المذكور باق؛ لأن معناه: أن كل مخلوق صفته أن يكون محبوقاً لنا بقدر، فيتوهم منه أن عصا من المخلوقات لم يكن مخلوقاً لله تعالى؛ لأننا نقول: إن لفظ "كل" لإحاطة الأفراد.

فمعناه: أن كل فرد فرد من أفراد المخلوق صفته أن يكون مخلوقاً لنا بقدر، وليس الوهم المذكور، ولكن فيه نظر؛ لأن الشيء عند أهل السنة بمعنى الموجود، ولو سلم تناوله لمعدوم فجار أن يراد بالشيء الموجود على ما ذهب =

(١) أي بين خبر ما هو مفسر ملحوظاً مقروناً بوصف التفسير. (جمال)

(٢) أي خلقنا كل موجود من الممكنات مقدراً على وجه المصلحة أو مقدراً مكتوباً في اللوح. فـ "كل" بالنصب الواجب بإجماع القراء السبعة، المختار عند الكوفية، والرفع وإن كان مختاراً عند النصرية على نحو: 'ريد ضرته' إلا أنه قراءة شاذة موهمة لجعل الفعيلة صفة لكل شيء، مفهومه: أن من الأشياء ما لم تخلقه فليس بقدر، وإذا أمر ضعيف عند المعتبرين أيضاً في مقابلة المطلق، نحو قوله تعالى: ﴿وَحَقَّقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأعام: ١٠١) و﴿وَحَقَّقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأعام: ١٠٢) إلى غير ذلك، فثبت أن فعل العبد الاختياري تخلقه وقدرته تعالى وحده، كما قال أهل الحق، ولم يثبت - بل اساطير - أنه تخلق العبد وقدرته وحده، كما قال المعتزلة خذلهم الله تعالى. (حل ش)

فإن المقصودَ الحكمُ على كل شيء بأنه مخلوق لنا بقدر، لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا أنه بقدر؛ فإنه يوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى، كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد، **ويستوي الأمران** أي الرفع والنصب، ^{في الاختيار} فللمتكلم أن يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل: **زيد قام وعمر أكرمه** أي عنده أو في داره، ونحو ذلك، وإلا لا يصح العطف على الصغرى؛ لعدم الضمير،^(١)

= إليه أهل السنة لا المحقق، فحينئذ يتوجه عليه ما ذكر بقوله: فإنه يوهم إجح، وعلى كلا التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته، ولا يبرم من كونهما مخلوقين به كون كل منهما محلاً لحدوث، ولو سلم تخصيصه بالمخلوق فلا يسم أن المعنى كل محقق محقق بالقدر، بل المعنى كل محقق مخلوق بما بالقدر، ولا شبهة في أن "المخلوق" أعم من "المخلوق" حسب المعنى أو حسب الواقع عند المعتزلة، فلو جعل "حققاء" صفة لم يحصل المقصود؛ لأنه يتوجه ما ذكر بقوله: فإنه يوهم كون إجح، لا يقف. إن خوف من المفسر بالصفة في الآية المذكورة على تقدير الرفع لا يرجح النصب؛ لأنه على تقدير نصب يبرم كون الواجب وصفاته بمخلوقين لله تعالى، ويبرم منه كون كل واحد منهما محلاً لحدوث، وهو مرجح للرفع؛ لأن بقوله: قد عرفت من التفصيل الذي ذكرناه جواباً عنه.

فإن المقصود إجح بقرينة قراءة النصب، فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود وتبدل بالمعنى العبر المقصود. **مذهب المعتزلة إجح** فإنهم قالوا: الأفعال الاختيارية للعباد كإقامة الصلاة مثلاً مخلوقة للعباد، وأما الأفعال الغير الاختيارية كالقوة والذهن فهي فعل الله تعالى.

لعدم الضمير لأنه إذا كان معطوفاً على الصغرى فلا بد من ضمير عائد إلى استند؛ لأن الخبر إذا كان حمّة لا بد له من عائد يربطها إلى استند، بخلاف ما إذا كان معطوفاً على الكبرى؛ فإن المعطوف حينئذ مستند، فالضمير في "أكرمه" عائد إلى عمرو. قال مولانا عصف: إذا كان "عنده" أو "في داره" ونحو ذلك مقدراً على تقدير النصب فلا يصح كونه مما يستوي فيه الأمران؛ لترجيح الرفع باستعائه عن تقدير الضمير، ثم أجاب عنه بأنه إذا كان المقصود إكرام عمرو عنده أي عند زيد فلا بد من تقدير "عنده" مثلاً في الرفع أيضاً. =

(١) أي لعدم الضمير الواجب وفي المعطوف عليه في المعطوف، وقد عرفت فيما سبق أن الضمير لازم في خبر إذا كان حمّة. فإن قلت: فحينئذ لا يصح كونه مما يستوي فيه الأمران؛ لترجيح الرفع باستعائه عن تقدير، قلت: إذا كان المقصود من هذا الكلام إكرام عمرو عنده فلا بد من تقديره على تقدير الرفع أيضاً، وإنما سكنت عنه النصف اعتماداً على عدم السامع أنه لا بد لخبر إذا كان حمّة من ضميره، فيسعي أن يكون الأمران - الرفع والنصب - متساويين. (محرم أفندي)

أي يستوي الأمران^(١) فيما^(٢) إذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة^(٣) ذات وجهين أي جملة اسمية خبرها جملة فعلية، فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل، والوجهان مستويان؛ لحصول التناسب فيهما، ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى، وهي اسمية، وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى، وهي فعلية. فإن قلت: السلامة من الحذف مرجحة للرفع،

- أقول: هذا الجواب يقتضي أن يكون اختيار النصب في عمرو في قولنا: "زيد قائم وعمرا أكرمته" على تقدير أن يكون المقصود منه إكرام عمرو عند زيد، وإلا فلا، وأن يكون الرفع فيه في المثال المذكور على تقدير أن يكون المقصود منه عدم إكرامه عنده، وإلا لا بد من تقدير "عده" مثلاً في الرفع أيضاً لمقصود المذكور، فيلزم أن يكون النصب والرفع مقيدين بهذين القيدتين، وسماحته أظهر من أن يخفى، فأجواب عنه ما سذكره عن قريب على أنه على تقدير الجواب المذكور أيضاً يلزم أن يكون الرفع راجحاً؛ لأن التقدير فيه غير لازم؛ لأنه إنما يجب على تقدير المقصد المذكور خلاف النصب؛ فإن التقدير فيه واجب، ولا يكون التقدير فيه مقيداً بالمقصد؛ لأن العائد واجب في الخبر الجملة على سبيل الاطراد مع أن المقصد المذكور في الرفع أمر موهوم جاز أن لا يتحقق أصلاً.

على جملة إلخ: أي على جملة صاحبة الوجهين، وهما الرفع والنصب، فوجه الرفع على تقدير العطف على الكبرى، ووجه النصب على تقدير العطف على الصغرى، فيكون الجملة الثانية معطوفة على الجملة الكبرى باعتبار المبدأ، وهو الجزء الأول على تقدير الرفع، ومعطوفة على الجملة الكبرى باعتبار المنتهى، وهو الجزء الأخير على تقدير النصب، فلا يرد حينئذ ما قيل: على تقدير العطف على الصغرى لا يكون الجملة الثانية معطوفة على جملة ذات الوجهين، أو المراد هو العطف على جملة ذات الوجهين في الجملة.

السلامة إلخ: فإن قلت: يسعى أن يكون النصب مختاراً؛ لوجود خلاف الأصل في الرفع، وهو كون الخبر جملة، ولا يكون ذلك في النصب، فكون الخبر جملة خلاف الأصل، فهو يعارض بالسلامة عن الحذف، فنقي في جانب النصب قرب المعطوف عليه، وهو قريبة مرجحة له، فلا بد أن يكون النصب مختاراً، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص. أقول: لا سلم عدم تحقق كون الخبر جملة في النصب؛ لأن الجملة الثانية معطوفة على الصغرى، وهي خبر، فالمعطوف على الخبر أيضاً خبر، فيكون جملة.

(١) هذا تفسير لقوله: "ويستوي الأمران"، يعني أن استواء الأمرين في الاسم المذكور ليس مخصوصاً بالمثال المذكور، بل يجري فيه وفيما إذا عطفت إلخ. (محرم أفندي)

(٢) أي في تركيب إذا عطفت فيه. (محرم أفندي)

(٣) هي زيد قام في المثال المضروب.

قلنا: هي^(١) معارضة بقرب المعطوف عليه، فإن قلت: لا تفاوت في القرب والبعد بينهما؛ إذ الكبرى أيضا قريبة غير مفصولة عنها، قلنا: هذا باعتبار المنتهى، وأما باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب،^(٢) ويجب النصب أي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط^(٣) والمراد^(٤) به ههنا "إن ولو"، فإن "أما"^{متصلة} وإن كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب، وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض،

معارضة إلح يفتح الراء أي قرب المعطوف عليه يعارضه. لا يقال: عدم حذف العائد مرجح للرفع؛ لأننا نقول: ليس ذلك امثال من باب حذف العائد، بل هو من باب الاختصار على بعض أجراء التركيب؛ اعتمادا على علم المخاطب بأن الخبر لا بد له من عائد إذا كان جملة.

قلنا هذا باعتبار إلح هذا جواب على تقدير التسليم بأننا نقول: لا نسب كون الكبرى قريبة غير مفصولة عنها؛ لأنه إما يكون كذلك إذا جعل الخمسة - وهي 'قام' مع فاعله - حيرا، وأما إذا جعل الفعل وحده خيرا، واعتبر إساده إلى المستتر الذي هو في حكم المنعوط، كما قيل في: 'ريد عرف'، كنت الكبرى مفصولة باعتبار منتهى الذي هو الضمير، ولو سلم أن يكون الخبر هو الخمسة لا الفعل فيقول: هذا باعتبار المنتهى إلح.

وأما باعتبار المبدأ إلح قال مولانا عص: لم يعهد فيما بين أرباب العربية اعتبار مثل هذا القرب، ولا بد لأعتباره من شاهد. أقول: اعتبار المنتهى شاهد لأعتبار القرب باعتبار المبدأ، وإلا يلزم الترجيح من غير مرجح على أن اعتبار الجملة يكون من ابتدائها ففيه مرجح.

(١) أي السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب. لا يقال: عدم حذف العائد مرجح للرفع؛ لأننا نقول: ليس ذلك امثال من باب حذف العائد، بل من باب الاختصار على بعض التركيب؛ اعتمادا على علمك بأن الخبر لا بد له من عائد إذا كان جملة، فعرضه من هذا امثال وقد تنوع سيويه في ذلك. ليس إلا تبين جملة اسمية المصدر فعلية المعجز معطوف عليها أو على خبرها. (عبد الغفور)

(٢) لأن مدأها بعد مبدأ الكبرى؛ لأنها آخره الأخير من الكبرى، وهذا جواب الإشكال الذي أورد في "الحواشي الهندية". (علوي)

(٣) ولم يذكر أسماء الشرط وإن كان نصب الاسم المخلوود واجبا بعدها؛ لأن الاشتغال بعدها لا يقع في سعة الكلام، بل عند الضرورة على ما عرفت. (جمال الدين)

(٤) دفع دخل مقدر تقريره واضح.

وهو "هَلَّا وَأَلَّا"^(١) ولولا ولوما"، وإنما وجب النصب بعدهما؛ لوجوب دخولهما على الفعل لفظاً أو تقديرًا نحو: **إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ضَرْبَكَ** مثال لحرف الشرط، **وَأَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ** مثال لحرف التحضيض، **وَلَيْسَ** مثل: **"أَزِيدُ ذُهِبَ بِهِ"** منه أي من باب الإضمار على شريطة التفسير؛ فإن زيدا فيه وإن كان يظن في بادئ النظر أنه مما أضمر عامله على شريطة التفسير، والمختار فيه النصب؛ لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام، لكن يظهر بعد تعمق النظر^(٢) أنه ليس منه؛ فإنه وإن صدق عليه أنه اسم بعده فعل مشغل عنه بضميره، لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه؛ لأن **"ذُهِبَ بِهِ"** لا يعمل النصب^(٣) وكذا مناسبه أعني **"أَذْهَبَ"**.

لوجوب دخولهما إلخ: وفيه أن هذا لا يستدعي أن يكون الاسم بعدهما منصوبا؛ لأن الفعل كما يكون ناصبا يكون رافعا أيضا، فتأمّن؛ يظهر لك ما فيه. **حرف الاستفهام:** ويكون بعده فعل مشغل عنه بضميره. **فإنه إلخ:** بل لا يصدق عليه ذلك؛ لأن معنى الاشتغال عنه بالضمير هو الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير مع أن الضمير فيه مرفوع؛ فإنه وإن صدق عليه أنه فارغ عن عمل النصب فيه؛ لأنه فعل مجهول، وكسر لم يعمل نصب في الضمير؛ لأن الضمير مفعول ما لم يسم فاعله، إلا أن يقال: معناه أنه وإن صدق عليه في بادئ النظر أنه اسم بعده إلخ، أو يقال: "إن" الوصلية تكون أولى بالقيص، فحاصله حينئذ: أنه وإن سم أنه صدق عليه أنه اسم بعده فعل إلخ. **ذهب به إلخ:** وإما راد قوله: "نه" تبيها على أن ذهب لا يعمل النصب وإن تعدى بالناء، ومعناه: أنه لا يعمل النصب لفظا كما هو المراد؛ لأنه يعمل النصب محلا.

(١) علم بالتشديد، وجوز أحليل فيها التخفيف. (عبد الغفور)

(٢) بأن ينظر إلى جميع أقيود المذكورة فيها حتى قيد التسليط يظهر أنه ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير، كما أوضحه، وقال الرضي: "ريد" في قولك: "أريد ذهب به" خرج عن الحد المذكور بقوله: "مشغل عنه" ويقول: "بضميره"؛ إذ المعنى مشغل عن نصبه بنصب ضميره؛ إذ الفعل لا يشتغل عن نصب اسم رفع ضميره، فعلى هذا لا يكون الظن بأنه منه في بادئ النظر أيضا. (علوي)

(٣) لأن معلومه لازم متعدد بالناء لا يعمل النصب بنفسه، والحال أن المراد منه ههنا البناء للمفعول والمشي للفاعل إذا لم يعمل النصب بنفسه، فكيف يعمل المبني للمفعول. (محرم أفندي)

فإن قلت: لا ينحصر المناسب في "أذهب" فليقدر مناسب آخر ينصبه، مثل: "يُلبس" أو "أذهب" على صيغة المعلوم، فيكون تقديره: زيدا يلبسه الذهاب به، أو يلبسه أحد بالذهاب به،^١ أو أذهبه أحد. قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلزمه مع اتحاد ما أسند إليه،^٢ فالاتحاد فيما ذكرته مفقود، وإذا كان الأمر كذلك

يلبسه الذهاب به. وهذا المعنى لارم معنى يريد ذهب به، فيكون اللبس به في المثال الأول هو المصدر أي الإذهب بني هو معنى الذهاب المتعدي حرف الجر، وفي المثال الثاني يكون اللبس به هو أحد من اتحاد الإنسان، فظهر منه وجه إيراد المثالين.

فالاتحاد إلح. لأن أسند إليه في مثال الأول هو 'الذهب' أي الإذهب، وهو فعل، وفي الثاني والثالث هو 'أحد'، وهو أيضا فعل، وبمسند إليه في لفعل المتعدي الذي هو 'ذهب به' هو الصمير في قوله: 'به'، وهو مفعول ما م يسم فاعله، فليس المسند إليه بفعل المصدر باسم الفاعل والفعل الذي هو يلبسه متحد، بمعنى: أنه فاعل فيهما معا أو مفعول فيهما. **وإذا كان الأمر إلح.** أشار به إلى أن اللقاء في قوله: 'فالرفع' فصيحة، فالشرط مقدم.

(١) الأظهر أن يقال: يلبس زيدا الذهاب به، وفي هذا مثال ملائمة الصفة بالموصوف، وفي الثاني ملائمة مبدأ الصفة لموصوفها. (عبد الغفور)

(٢) فإن المراد من قولك: "زيدا صرت علامة" إهانة المتكلم بزيد، لا مطلق الإهانة، وكذا من قولك: "زيدا حسنت عييه" ملائمة متكلم، لا مصق ملائمة، وكذا من قولك: "أريد ذهب به" ذهب زيد، لا أذهب أحد زيدا. وقال سيد الشريف في 'حواشي الرضي': الفرق بين 'أريد ذهب به' و'زيدا حسنت عييه' مع أن كلا منهما مبني للمفعول: أن القائم مقام فاعل 'ذهب' هو الحار والمحروور، فهو يعمل في صمير زيد رفعا لا نصا، بخلاف 'حسنت عييه'؛ فإن قائم مقام فاعله صمير متكلم، وأما الحار والمحروور أعني 'عييه' فهو منصوب محلا، وتحقيقه: أن 'حسنت عييه' يستترم ملائمة فاعلها متكلم مفعوله 'زيدا'، وأما 'ذهب به' فإنه يقبض ملائسته، و'إذهبا' لم يعلم فاعلها، فالأول يستترم فعلا معنوما يصب زيدا، إذا سلط عييه، والثاني يستلزم فعلا محمولا لا يرفعه إذا سلط عليه. (عل)

فالرفع أي رفع "زيد" في المثال واجب بالابتداء،^(١) ونصبه غير جائز بالمفعولية،
فليس من باب الإضمار على شريطة التفسير، فكيف مما يختار فيه النصب؟
وكذا أي مثل: "أزيدُ ذهبَ به" قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ ^{يكون} فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ﴾^(٢) أي في
صحائف أعمالهم، فهو ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير؛ لأنه لو جعل منه
لصار التقدير: فعلوا كلَّ شيء في الزبر، فقلوه: "في الزبر" إن كان متعلقا بـ "فعلوا"
فسد المعنى؛ لأن صحائف أعمالهم ليست محلا لفعلهم؛ لأنهم لم يوقعوا فيها فعلا، بل
الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم،.....

واجب بالابتداء: لا يخفى أن المقصود ههنا عدم النصب، فلا بد أن يكون مرفوعا، لكن حار رفعه بفعل
المجهول بالابتداء، فالأولى ترك قوله: 'بالابتداء'، إلا أن يقال: الوجوب متعلق بالرفع لا بالابتداء، وقد قيده
المصنف به أيضا، ووجه احتمال تقدير 'أذهب ريد مرجوع؛ لاحتياجه إلى الحذف المستعني عنه بالابتداء.
الكرام الكاتبون: أي الكاتبون المكرمون، وهم الملائكة، ولقائل أن يناقش بأنه لم لا يجوز أن يكون
إسناد الفعل إلى الناس على سبيل إسماحة وإحار كإسناد الفعل إلى المكان، مع أن الفعل واقع من غيره.
كتابة أفعالهم: كأنه ذكره دفعا لحمل الفعل على الكتابة؛ فإنه لو حمل عليه لا يرفع في هذا المقام؛ لأنهم
لم يكونوا كاتبين، وفيه أنه بعد تحوير حمل الفعل على الكتابة يصح إسناد الكتابة إليهم؛ لأنه سب
لكتابة كرام الكاتبين.

- (١) لدخوله في المبتدأ، كما ذكره المصنف في شرحه. (علوي)
- (٢) كما ذكره المصنف، وفيه أنه يجوز أن يكون مرفوعا بـ 'أذهب' المقدرة؛ رعاية الاستعظام ووافق صانعة
ذكرها في "شرح المفصل". (عبد العفور)
- (٣) حبر 'كل'؛ فإنه مرفوع بإجماع القراء، والمعنى كل ما وجد منهم من التكذيب والعناد في الكتب المتقدمة، أو
كل ما وقع منهم في صحائف أعمالهم. والزبر - بصمتين - جمع الزبور بالفتح، بمعنى المفعول من الزبر: الكتابة،
وعن بعضهم: الزبور. كتاب مقصور على الحكمة العقلية، والكتاب: ما يضمن الأحكام الشرعية. (عل ش)

وإن كان صفة لـ "شيء" مع أنه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود ؛ إذ المقصود أن كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر^(١) مكتوب فيها؛ موافقا لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾، لا أن كل شيء كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم، فالرفع لازم على أن يكون "كل شيء" مبتدأ، والجملة الفعلية صفة لـ "شيء"، والجار المجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ، تقديره: كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر.....

خلاف ظاهر الآية لوقوع واسطة بين صفة والموصوف، وهي 'فعوه'، ولا يقال: إن الواسطة بينهما غير حائز، فحينئذ كيف يصح قوله: 'خلاف ظاهر الآية'، لأننا نقول: خلاف ظاهر عام يتناوبه وغيره.

فات المعنى المقصود: وإن قلت: بوقال: 'إن المقصود من الآية: أن يكون 'فعلوه' صفة لـ "كل شيء"، ولو كانت مما أصمر عامله فات المعنى المقصود كفى، سواء كان غير المعنى المقصود فاسدا أو غير فاسد، فبيانه: أنه يوهم أن عدم كون هذه الآية مما أصمر عامه؛ فساد المعنى على تقديره؛ لقوات المعنى المقصود على تقدير آخر، مع أنه ليس كذلك، قلت: لما كان المدعى - وهو قوسا: إن المقصود من الآية أن يكون 'فعلوه' صفة - "كل شيء" يحتاج إلى دليل أو تبيين فأراد لزوم هذا الدعوى من بيانه، وهذا قال: 'فالرفع لازم على أن يكون 'خ'، مستطر: المستطر: يؤشتر.

لا أن كل شيء إلخ: لأنه يوهم منه أن بعضا من أفعالهم م يكن في الزبر، وهو خلاف المعنى المقصود، فلا يرد حيث ما قيل: هذا المعنى أيضا يصح، فمن أين يقال: هذا المعنى غير مقصود؟ على أن صحة هذا المعنى غير ظاهر؛ لأنه جار أن يكون في الزبر شيء لم يكن من أفعالهم، ولو سمى أن كل كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم، يمكن أن يقال: لا شك أن معنى الألفاظ باعتبار المقام، وهو يستدعي المعنى الأول؛ فإن هذا المعنى لأجل أنه لا يصدر من الناس أفعال قبيحة، وإتمام لا يستدعي المعنى الثاني؛ فإن غاية المعنى الثاني: أن كرام الكتابيين صادقون في الكتابة وليسوا كذابين فيها؛ فلا من الأمور السية أهم صادقون فيها، فلا يحتاج إلى بيانه.

(١) وذلك لأن المقصود بيان أحوالهم وأحوال مفعولاتهم واحكم عليهم وعلى مفعولاتهم، كما يقتضيه سوق الآية، لا بيان حال كل ما هو ثائن ومكتوب في صحائف أعمالهم بأنه مفعول لهم. (عل)

بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة.

واعلم أنه قد سبق أن الاسم المذكور إذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره أو متعلقه أمراً أو نهياً فالمختار فيه النصب، والظاهر أن قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ ^(البور ٢) داخل تحت هذه القاعدة ^(١) مع أن القراء ^{السعة} اتفقوا فيه على الرفع، إلا في رواية شاذة عن بعضهم، فاضطر النحاة إلى أن تمحلوا لإخراجه عن القاعدة المذكورة؛ لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار،
^{هو عيسى بن عمر} ^{جد كروند} ^{أبي العباس}

لا يغادر إلخ: أي لا يترك صغيرة ولا كبيرة أي سيئة كبيرة ولا صغيرة. هذا ما ذكره المحشون، مع أن الآية يتناول أعمال الخير والشر جميعاً، فهذا إن كان لأجل أن الصفة - وهي الصغيرة والكبيرة - مؤنثة، فينبغي أن يكون الموصوف أيضاً كذلك، فهو مدفوع؛ لأنه جاز أن يوضع موضع السيئة الخصلة التي يتناول الخير والشر جميعاً، إلا أن يقال: إنهم قدروا السيئة دون الخصلة للاهتمام بشأنها؛ لأنها المقصود في كتابة الأعمال، وعمل الخير في كتابة الأعمال ليس بمقصود وإن كانت الآية متناولة لهما معاً.

والظاهر أن قوله إلخ: لا يقال خلافه؛ لأن الفاء لا تعمل ما في حيزها عني ما قبلها؛ لأننا نقول: ليس حكم الفاء مطلقاً، ذلك لأن الفاء قد تكون زائدة أو واقعة في غير محلها، كما في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ فِكْرًا﴾ أي فكر ربك، وما بعد هذه الفاء يعمل فيما قبلها، فظهر منه أن الظاهر ما قاله الشارح.

لئلا يلزم اتفاق إلخ: واعتراض بأنه ينبغي أن يقول: لئلا يلزم أحد الأمرين، إما اتفاق القراء على غير المختار، أو يلزم أن لا يكون قاعدة المختار مختاراً، أقول: لما كان الأمر الأول مستلزماً للثاني فاكتم به، وبيان الاستلزام فلأنه لو لم يستلزم اتفاق القراء على غير المختار عديم قاعدة المختار مختاراً، فيلزم كون قاعدة المختار مختاراً على تقدير اتفاق القراء على غير المختار، واللازم باطل فالملزوم مثله، وهذا كما يقال: إنسانية ريد يستلزم -

(١) لوجود جميع الشرائط المذكورة فيها حاصلة في بادئ النظر أن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها، نحو: ﴿كَتَبَ فِكْرًا﴾ كذا في "الرضي"، فهو ظاهر بالنسبة إلى الكل، لا إلى المبتدئ العير العارف بقاعدة إعمالها لما بعدها فيما قبلها. (وجيه الدين العلوي)

فأشار المصنف إلى ما تمحلوا لإخراجه عنها فقال: ونحو: ﴿الرَّائِيَةُ^(١) وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد؛^(٢) لكون الألف واللام في ﴿الرَّائِيَةُ وَالزَّائِي﴾ مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، فخير المبتدأ كالجزاء، والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط؛ لدالتها على سببته للجزاء،^{الفاء}

= عدم ناهقيته، وإلا يلزم أن يكون ناهقية زيد على تقدير إنسانيته، واللازم باطل وكذا الملزوم.

ونحو الزانية إلخ: الواو للعطف، فيكون معطوفا على ﴿كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾، فتقديره: وكذا نحو: ﴿الرَّائِيَةُ وَالزَّائِي﴾، وحمية فيه 'ساء' معنى شرط 'تعديل حمية، قوله: حمتان' بتقدير استأى 'في هذه الآية حمتان، تعيين آخر معطوف على الأول، ويحتمل أن يكون قوله: ﴿الرَّائِيَةُ وَالزَّائِي﴾ معطوفا على قوله: كذا ﴿كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾، فحينئذ لا يكون حمتان تعيين، بل حمية قوله: 'ساء' معنى الشرط 'حز لقوله: نحو: ﴿رَحْمَةُ اللَّهِ﴾ بتقدير العائد، وقوله: 'حمتان' معطوف عليها عطف مفرد على، حمية لها محل من الإعراب.

مرتبطة: أي مرتبطة مدحوله معنى شرط، فيكون 'ساء' صفة، ويجوز أن يكون للسببية أيضا أي هذه الفاء ترتبط بين شرط والجزاء. **مبتدأ موصولا إلخ:** أي مبتدأ تضمن معنى شرط، فيكون سما موصولا بفعل، أي التي زنت والذي زنى.

(١) بارفع عن اقراء السبعة الثالث تواترا، وما قرأ عيسى لسقفي ويحيى بن العمر وعمر بن قاعد ونو جعفر وأبو شيبة درويش من النصب على الاشتغال، فمن لشود معتبرة والربا ما كسر قصرا ومد يأتيه حجازية وحذية، وقالوا: يكون الممدود من المفاعة، وعلى لذكر للأشئ، بلا عقد وميث، والحد: صرب اخذ. وبما قدم الرائية؛ لأن لأعب من قبل المرأة، وليس عام حتى يشمل المحصن وغير المحصن، بل مطلق خاص بعير المحصن؛ فإن حكم المحصن الرجم، كما تقرر. (حل ش)

(٢) قيل: صرف عام، صرف مقدر، والأظهر أنه صرف للنسبة بين المبتدأ والخبر، كما أن قوله: 'عند سبوية' صرف للنسبة بين المبتدأ والخبر، يوافق قوله تعالى: ﴿بَنَ الدَّيْنِ عِنْدَ اللَّهِ الْأَسْلَافُ﴾ (ن عمر - ١٩). (عبد المعفور)

ومثل هذه الفاء^(١) لا يعمل ما في حيزها في ما قبلها،^(٢) فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها، فتعين فيه الرفع، والآية **جملتان مستقلتان**^(٣) **عند سيبويه**؛

ومثل هذه إلخ: وإنما ذكر المثل؛ لأن الفاء إذا كانت رائدة أو غير واقعة موقعها لعرض كإفادة التخصيص، فلا تمنع من العمل؛ إذ المعمول في الحقيقة متأخر، كما في قوله تعالى: **﴿وَمَا نُسَبِّحُكَ إِلَّا بِمَا نَحْمَدُكَ﴾** (صحي ٩).

فامتنع تسليط الفعل: وصحة تسليط ما يناسبه غير معلوم فيما نحن فيه، فلا يرد أنه لا يلزم من امتناع تسليط الفعل أن يتعين الرفع، وإنما يلزم إذا امتنع تسليط ما يناسبه أيضا.

جملتان مستقلتان: وإنما راد قوله: "مستقلتان" لوجود الجملتان في صورة الإضمار على شريطة التفسير أيضا، لكنهما يستتا مستقتين؛ لأن الجملة الثانية التي هي المفسر - بالكسر - يكون مفسرا للأولى، فلا يكون الجملة الثانية مستقلة؛ فإن المراد بالاستقلال أن لا يكون ذكر أحدهما متفرعا عن حذف الفعل من أخرى وأن لا يكون متفرعا على الأخرى. وإنما قال: "عند سيبويه"؛ لأن الآية ليست جملتين مستقلتين عند المبرد، ولما عرفت أن الفاء ترتبط الحراء بالشرط، الدالة على سمية المتأخر للحراء، ولا يعني بالارتباط إلا هذه الدلالة

لا يقال: فعلى هذا لا يكون مستقلتين عند سيبويه أيضا؛ لوجود الشرط وإحراء عنده أيضا، حيث قال: "إن ثبت زائهما فاحددوا" فالفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط؛ لأننا نقول: الشرط صريح حينئذ كإحراء، فالشرط والحراء مرتبطين بنفسهما حينئذ، بخلاف ما إذا كان المتأخر متصفا بمعنى الشرط، كما في قوله تعالى: **﴿فَأَمَّا أَلَيْسَ﴾** **فَهَرُ**؛ وإنما أحر هذا الحمل عن حمل المبرد؛ لكثرة الحذف في حمل سيبويه، هو لفظ الحكم وإحراء أيضا، وهو فيما سيتلى عليكم، وكذا قوله: "ثبت".

عند سيبويه وهو طرف للنسبة بين المتأخر وإحراء كما أن قوله: "عند المبرد" طرف للنسبة بين المتأخر وإحراء، ويحتمل أن يكون قوله: "وعند المبرد" طرف لقوله: 'بمعنى الشرط'، فيكون صرفا مستقرا.

(١) إنما قال: "مثل هذه الفاء" ولم يقل: ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها؛ لأنه يعمل فيه إذا كانت رائدة، مثل قوله تعالى: **﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾** (النصر ١٠) إلى قوله تعالى: **﴿فَسَبِّحْ﴾**، أو غير واقعة موقعها لعرض، كما في قوله تعالى: **﴿وَلَوْ تَنَزَّلَتْ فَكَّرُ﴾** (النسر ٤٣)، وقوله تعالى: **﴿فَأَمَّا أَلَيْسَ﴾** **فَهَرُ**؛ وأما إذا لم تكن رائدة وكانت واقعة موقعها فلا يعمل، وما نحن فيه كذلك يعمل واقعة موقعها فلا تكون رائدة، وذلك ظاهر. (عت)

(٢) أي لا يعمل ما كان مدخول الفاء في ما قبل الفاء.

(٣) لدفع ما يحتاج في القلب من أن "ريدا صرته" أيضا جملتان، وكذا "ريدا صرته" علامة فكيف يعمل الفعل أو مناسبه فيه عن تقدير التسيط. وقيل: المراد بالاستقلال أن لا يكون ذكر أحدهما متفرعا عن حذف الفعل عن الأخرى، وفيه تأمل. (عت)

(٤) كل منهما منقوعة عن الأخرى، لا تعلق لإحدهما بالأخرى، نظيره: ريد مضروب فأكرمه. (عل)

إذ ﴿الزَّانِيَةُ﴾ مبتدأ^(١) محذوف المضاف^(٢) و﴿الزَّانِي﴾ عطف عليه، والخبر محذوف أي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد^(٣). وقوله: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ جملة ثانية لبيان الحكم الموعود، والفاء عنده أيضا للسببية، أي إن ثبت زناهما فاجلدوا، وقيل: زائدة^(٤) أو للتفسير، وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى، فيمتنع التسليط، فلا تدخل في الضابطة^(٥) فتعين الرفع، **والا** أي وإن لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين أيضا، فهي تكون داخلة تحت الضابطة

اد الراسه مبتدأ الخ فيكون المبتدأ حقيقة هو المضاف، وإطلاق المبتدأ على المضاف إليه محاراً، فالقول بتقدير الخبر؛ ليصح الحمل بيه وبين المبتدأ، فلا يرد أنه لم لا يجوز أن يكون قوله: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ خبراً، كما هو خبر عبد المرد. لبيان الحكم الموعود. وهو قوله: 'فيما يتلى عليكم بعد'. للتفسير. أي لتفسير الحكم الموعود. أي وان لم يكن إلخ وقيل: معنى قوله: "والا" أي وإن كان وقوله: "أريد ذهب به" وقوله: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ فاعلم أن قوله: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ (الفرق ٥٢) وقوله: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ مما أضمر عامله فالمختار فيه النصب، وهو باطل، وما ذكره قياس استثنائي، استدلل به من رفع التالي إلى رفع المقدم أي لو لم يكن الفاء بمعنى الشرط عنده أو الآية جملتان فكان مختار فيه النصب، ولكنه ليس بمختار، بل باطل، فيكون الفاء بمعنى الشرط، والآية جملتان.

- (١) أو حر كدلتك، والتقدير: هذا حكم الزاني والزانية، كما يقال: في الفصل والباب. (عبد الغفور)
- (٢) توجيه المرد أقوى من هذا التوجيه؛ لعدم احتياجه إلى إضمماره؛ ولهذا قدمه المنصف، لكن فيه أنه يلزم أن يكون الإنشاء خبراً. (عبد الغفور)
- (٣) ما ذهب إليه المرد أولى منه؛ إذ فيه احتياج إلى التقدير، وأيضاً "فيما يتلى عليكم" وأمثاله إنما يؤتى به إذا لم يكن الموعود متصلاً، بل يخفى بعد ذكر فصل أو باب أو كتاب أو غيره، وههنا ليس كذلك. (جمال الدين)
- (٤) وذلك بأربعة شهود أو بالإقرار. (عبد الغفور)
- (٥) لأن 'اجلدوا' إيجاب، والإيجاب متيقن للوجوب الذي هو الحكم. (عبد الغفور)
- (٦) أي إذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره أو متعلقه فالمختار فيه النصب.

فالمختار حينئذ فيها **النصب**، واختيار النصب^(١) باطل؛ لاتفاق القراء على الرفع، فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط أو جعل الآية جملتين؛ ليتعين الرفع.

الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول به فيها **التحذير**^(٢)، وإنما وجب حذف الفعل فيه؛ لضيق الوقت عن ذكره، وهو في اللغة: تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه، وفي اصطلاح النحاة: **معمول أي اسم**.....

جعل الآية جملتين: ما عرفت أن جزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى، لا يقال: هذا يتقضى بقولنا: 'يريد ضربته'؛ لأنه لو سلط الفعل عليه لنصبه. مع أن الاسم جزء الجملة الأولى أي 'أصربت زيداً'؛ لأننا نقول: امراد هو الجملة المستقلة، والجملة الثانية مفسرة بالأولى، فلا يكون مستقلة لما مر. **التحذير**: أي موضع التحذير، أو موضع وقع فيه التحذير، فلا يرد أن التحذير لا يكون محمولا على قوله: 'الرابع إلخ'.

لضيق الوقت: أي لعدم الفرصة عن ذكره؛ لأنه لو ذكر لفات وقت التحذير، سيما في القسم الثاني الذي احتيج فيه إلى تكرار المخذر منه؛ لعدم اشتماله على مخالفة سرعة السامع بها إلى الاحتراز عنه بمجرد سماع؛ ولذا لا يذكر المخذر. وأعلم أن ضيق الوقت علة موجبة للحذف في مادة من المواد، وعلة مرجحة له في مادة أخرى، فحينئذ لا يرد ما قيل: إن كون ضيق الوقت علة موجبة للحذف خلاف ما يفهم من علم المعالي من أنه علة مرجحة للحذف، وأيضاً لا يرد ما قيل: من أنه لو كان علة موجبة له يرم أن يكون حذف امتدأ، وأجيب في قولنا: "غزال" في وقت الصيد؛ فإن تقديره: هو غزال، مع أنه ليس كذلك.

معمول أي اسم. وإنما فسر المعمول بالاسم؛ لأن المعمول هو الحركة التي يحصل بسبب العامل، وهي ليست تحذير؛ فلذا فسر بالاسم، فيكون من قبيل ذكر الحال وإرادة العمل، ويحتمل أن يكون قوله: "معمول" بمعنى معمول فيه، فهو اسم كالمشترك بمعنى المشترك فيه.

(١) إشارة إلى دفع ما قيل: إن المفهوم من العبارة أنه إن لم يقل بما ذهبنا إليه يكون النصب مختاراً، مع أن النصب ليس مختاراً، فما فائدة الشرط؟ وحاصل الدفع: أن المذكور دليل على روم حمل الآية على ما ذهبنا إليه، وإلا روم كون النصب مختاراً، لكن كون النصب مختاراً باطل؛ لاتفاق القراء على الرفع، فيلزم الحمل. (جمال)

(٢) أي المخذر أو المخذر منه بإقامة المصدر مقام المفعول.

(٣) إشارة إلى دفع ما قيل: التحذير بمعنى المخذور، أو المخذر منه بإقامة المصدر مقام المفعول، ودلت لأنه لا حاجة إلى ذلك؛ لأن التحذير جعل في الاصطلاح معمولاً. (عل)

عَمِلَ فِيهِ النِّصَبُ بِالمفعولية بتقدير "اتق" تحذيرا أي حذر ذلك المعمول تحذيرا، فيكون مفعولا مطلقا، أو ذكر تحذيرا، فيكون مفعولا له مما بعده أي مما بعد ذلك المعمول، أو ذكر^(١) المحذر منه^(٢) مكررا^(٣) وهو المفعول

عمل فيه وهو فعل مجهول، وقوله: 'فيه' مفعول ما م يسم فاعله، ويرد قوله: 'النصب بالمفعولية' بيان حاصل المعنى **أي حذر ذلك إلخ** وإن قلت: لم يجعل قوله: 'تحذيرا' مفعولا له للتقدير في قوله: 'بتقدير'، وما قبل من أن 'تحذيرا' لا يكون عنه لتقدير 'اتق' مردود؛ لأنه عنه تقديره؛ صيق الوقت. فأجواب عنه: بما قدر 'حذر' أو 'ذكر'؛ بحيث المعصوف عنه 'قوله'؛ أو 'ذكر' تحذر منه مكررا، وفي عطفه على قوله: 'معمول' لا جنو عن بعد من حيث معنى، لأن 'يقدر' في المعطوف عليه مضاف - أي هو ذكر معمول بصيغة المصدر، فيكون قوله: 'أو ذكر' التحذر منه بصيغة المصدر - كما هو قراءة أيضا معطوفا على قوله: 'ذكر معمول'، ولكن فيه حذر أيضا؛ لأن 'تحذير' من أنواع المفعول، ولذكر يس منها.

وفي بعض لقراءة: 'أو ذكر' على صيغة المجهول، وحينئذ أيضا عطفه على 'معمول' يس على ما ينبغي؛ لأن كلمة 'أو' ههنا تنصاصة أي ليست بصراحة معنى 'ن' كما في قوله: 'أنا مقيم أو ممش' أي ن أمشي، فإذا كانت نصالية فمعنى أن منها مثل المذكور في المعطوف عليه، مع أن المذكور فيه مفرد وما يليها حمه، وإنما جازت المخالفة إذا كانت إضرابية.

التحذر منه إلخ. والتفسير في منه: رجع إلى الألف واللام، وقوله: 'مكررا' حال منه، واحترره عن قوله: 'حذر' عن غير التكرار؛ فإنه يجوز ذكر فعلة نفس من هذا الباب، ونقائل أن يقول: إن العطف - 'أو' في الحدود - إنما يصح إذا كان صدر الحد مساويا للمعصوف والمعصوف عليه؛ ليكون إشارة إلى تقسيم الحدود =

(١) الأسبب بالصناعة أن يقال: "اتق" بدون التقدير. (عبد الغفور)

(٢) هذا تقسيم بني هو تحذر، إما صاهر أو مصمر، ولظاهر لا يجيء، ولا مضافا إلى محاص، ومصمر لا يجيء في الأعب إلا محاطا، وقد يجيء متكهما، حو: إياي وأنت، وسبويه بقدر نحو: لأحذر، وغيره بقدر نحو: حذر (خطابا)، والأول أولى، كذا ذكره الشيخ الرضي. (عبد الغفور)

(٣) هذا التقسيم يكون ظاهر أو مصمر، سواء كان بلفظ مضاف أو لا، والمصمر متكهما أو محاطا أو عائدا. (عبد الغفور)

(٤) أي الذي حذر منه.

على صيغة المجهول^(١) عطف على "حذر" أو "ذكر" المقدر، فإن قلت: فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه، قلنا: نعم، لكنه وضع في المعطوف يرجع إلى قوله: معمول المظهر موضع المضمرة؛ إذ تقدير الكلام:

= بـ "أو"، وليس الصدر ههنا متاويلا هما. والجواب: أنه ما كان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه في الحقيقة باعتبار القيد، وهو قوله: 'تحذيرا مما بعده' فكان القيد هو المعطوف عليه في الحد، فحينئذ يكون قوله: "معمول" متاويلا للقسمين، وإن قلنا: ما كان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه القيد؛ لأن قوله: "أو ذكر" محذر منه؛ إن كان بلفظ الماضي فهو عطف على "ذكر" المقدر، أي هو إمكان ذكر المحذر تحذيرا مما بعده أو ذكر المحذر منه مكررا.

فعلى هذا إلخ: وددت لأن صفة الشيء وحيره أو المعطوف عليه إذا كان جملة فلا بد فيه من ضمير، وقول المصنف: "أو ذكر المحذر منه مكررا" جملة معطوفة على جملة أخرى، وهي "ذكر" أو "حذر" المقدر الذي هو صفة لقوله: "معمول"، فلا بد فيه من ضمير، والأظهر أن يقال في وجه قوله: 'لا بد من ضمير إلخ': أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع.

قلنا نعم إلخ: لا بد من ضمير في المعطوف إذا لم يكن عائدا آخر فيه غير الضمير، وههنا العائد موجود غيره فيه، وهو وضع المظهر موضع المضمرة. إذا عرفت هذا، فلا يرد ما ذكر مولانا عص من أن قوله: 'لا بد من ضمير في المعطوف' ممنوع، بل لا بد من عائده هو أعم من الضمير، فكيف لا ولو سلم وجوب الضمير، فيكون هذا التسليم مضرا باجيب؛ لأن تسليم الضمير يستدعي إثباته، وهو ظاهر، فلا يقع ما ذكره في الجواب، فالأولى أن يقال في الجواب: لا سلم أنه لا بد من الضمير في المعطوف، كما هو في المعطوف عليه، بل لا بد فيه من العائد، وهو مذكور فيه، وهو وضع المظهر موضع المضمرة؛ ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب، وإرادة العائد من الضمير المذكور في السؤال خلاف المتبادر، وأجيب عن السؤال أيضا بأن الضمير في 'ذكر' مستتر وقوله: 'المحذر منه' بدل منه. **إذ تقدير الكلام إلخ:** وهذا القول علة لكون وضع المظهر موضع المضمرة، فيكون كل واحد من "تقدير اتق" و"ذكر مكررا" صفة بـ "معمول"، فحينئذ يكون في "ذكر" ضمير راجعا إلى ما رجع إليه ضمير المعطوف عليه.

(١) توجبه ذكره الفاضل الهندي جوابا عما ذكره الرضي من أن 'ذكر' مصدر ففي عطفه على قوله: "معمول" بعد من حيث المعنى. إلا أن يقدر في الأول مصاف أي هو ذكر معمول أو ذكر المحذر منه. (جمال)

أو معمول بتقدير "اتق" ذكر مكررا، إلا أنه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد إلى المعمول؛ إشعارا بأنه محذر منه لا محذر، مثل: **إياك والأسد، وإياك وأن تحذف،** هذان مثالان لأول نوعي التحذير، ومعناهما بعد نفسك من الأسد والأسد من نفسك، وبعد نفسك عن حذف الأرنب - وهو ضربه بالعصا -
 بعد الأسد من نفسك
 فرموش

إلا أنه **الح** هذا القول دفع محل مقدر تقريره: أن وضع المظهر موضع المضمير فيما هو عظيم الشأن حو. **تحذف** (خه ٢٠١) معنى القيام، فحيث كيف يصح ههنا وضع المظهر موضع المضمير؟ وتقدير الجواب: أن وضع المحذر منه موضع الضمير العائد إلى المعمول تنبيه على أن المعمول ههنا محذر منه لا محذر، فالتنبيه به أمر ضروري، فكان وضع المظهر موضع المضمير عظيم الشأن بهذا المعنى **ومعناهما الح** وكل واحد من المعنيين معناه، وكذا قوة: 'إياك وأن تحذف' فإن كل واحد من المعنيين معناه؛ فإن قوله: 'إياك والأسد' في الأصل: بعدك ولأسد، وإنما أورد النفس؛ لئلا يتوهم حوار اتصال ضمير الفاعل الذي في 'اتق' وضمير المفعول بالفعل، ويكون المراد منهما شيئا واحدا، وهو الخطأ، مع أن ذلك لا يجوز في غير أفعال قبول، مثل: غممتي؛ فإن تاء لتكلم وكلمة 'ني' كثنائهما متصلة، ويكون المراد منهما شيئا واحدا، وهو المتكلم، وأما على تقدير إيراد النفس لا يتوهم ذلك؛ لأن المفعول اسم ظاهر، وهو نفسك، وفي 'بعد' ضمير الفاعل، فلما حذف الفاعل قصار النفس أيضا محذوف؛ لعدم الاحتياج إليها، لأن الاحتياج إليها إنما هو لضرورة كراهة الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول، وقد عدم الضرورة حذف الضميرين، وحذف ضمير الفاعل يكون حذف فعله، وحذف ضمير المفعول تبدليه بالمفصل، فعند حذف الفعل لم يبق شيء يتصل بالضمير المتصل به، فصار منفصلا، وكذلك 'إياك وأن تحذف' مما ذكرنا داخل تحت القاعدة التي سبأني، وهي قوة: ولا يسوع المفصل إلا لتعذر المتصل؛ فإن التعذر ههنا إنما هو حذف الفعل. وقيل: معنى 'إياك والأسد': اتق نفسك أن يتعرض الأسد أن يهلك.

والأسد من نفسك أي بعد الأسد من نفسك، وإن قلت: المحذر منه يكون بعد كلمة 'من'، وإذا قيل: 'بعد نفسك من الأسد' يكون 'النفس' محذورا و'الأسد' محذورا منه. وإذا قيل: 'بعد الأسد من نفسك' يكون 'الأسد' محذورا و'النفس' محذورا منه، مع أن النفس لا يصلح أن تكون محذورا منه.

(١) يقال: حذف بالعصا رماه، قال عمر **رحمه**: إياك أن تحذف الأرنب، وإنما حذر أي هي عن ذلك؛ لأنه تقتله فلا يحل. (عل)

وبعد حذف الأرنب عن نفسك، وعلى التقديرين المحذر منه هو الأسد والحذف؛ فإن المراد من تبعيد الأسد أو الحذف من نفسك: تحذيرها منها، لا تحذيرها منها.^(١) **والطريق الطريق** مثال لثاني نوعيه أي اتق الطريق الطريق، ولا يخفى عليك أن تقدير "اتق" في أول النوعين غير صحيح؛ لأنه لا يقال: اتقيت^(٢) زيدا من الأسد،.....

= قلت: المراد من قولنا: 'بعد الأسد من نفسك' هو 'بعد نفسك من الأسد' للمبالغة والتأكيد، وإليه يدل قوله: 'وعلى التقديرين المحذر منه هو الأسد والحذف'، ولكن لم يقل: 'بعد نفسك من الأسد' مرتين حتى لا يلزم التكرار بحسب النظم، وإن كان بحسب المعنى تكرر في قوله: 'بعد نفسك من الأسد والأسد من نفسك' فإنه لا بأس في التكرار بحسب المعنى، وكذلك: 'بعد حذف الأرنب عن نفسك'. والحذف: هو صرب الأرنب بعضا.

والطريق والطريق: وكذا قولهم: 'الصبي الصبي' و'الحذر والحذر' و'الأسد والأسد'، والتكرار للتأكيد؛ فإن أحد التكرارين مهما نأى عن العامل مع عدم افرصة لتلفظ الفعل أيضا؛ ولذا قال: أي اتق الطريق الطريق بالتكرار، فإن قيل: كيف يصيق المقام عن ذكر العامل ولا يضيق عن تكرر المحذر منه؟ قنا: لما في التكرار من التأكيد والمبالغة في التحذير الذي هو المقصود بأنا نحتاج إلى التكرار الذي هو يستلزم التأكيد والمبالغة في التحذير؛ لعدم اشتماله على مخالفة سرع السامع إلى الاحتراز عنه بمجرد سماعه.

غير صحيح: وأجاب عنه بعضهم بأنه قد يستعمل اللفظ في معناه اللازمي، فجار استعمال "اتق" في لازم معناه، وهو بعد أقول: عدم صحة تقدير "اتق" في أول النوعين؛ لأجل أنه فعل اللازم ومعناه اللازمي غير صحيح في أول النوعين، فمعنى "بعد" ليس لازما لمعنى "اتق" الذي هو لازم لـ "اتق" إذا كان متعديا بحرف الجر مثلا، وأجيب عنه بوجه آخر بأنه جار أن يتضمن "اتق" معنى التبعيد، ويكون التقدير: اتق متعديا نفسك، ولا يخفى أن في تقدير "اتق" مع تضمنه معنى التبعيد تأكيدا لا يكون هذا التأكيد في تقدير "بعد".

لا يقال: اتقيت إلخ: لأنه فعل لازم، فيكون معناه بالفارسية: يهين لا يهينين، فلا يصح أن يقال: اتق نفسك من الأسد. بمعنى يهينكن نفسك را از اسد.

(١) فإن تبعيد المحاص الأسد من نفسه غير متصور أي غير مقدور، فالمقصود تحذيرها مهما، فكأنه قيل: حذر نفسك حذر نفسك من الأسد، وذلك التكرار للاهتمام. (عت)

(٢) بل "اتقيت زيدا" بتقدير "من". (ت)

فينبغي أن يقدر فيه مثل: **بَعْدَ وَنَحْ**، وتقدير **"بَعْدَ"** في مثال النوع الثاني غير مناسب؛ لأن المعنى على الالتقاء عن الطريق لا على تبعيده، فالصواب أن يقال: بتقدير **"بَعْدَ"** أو **"اتق"** ونحوهما، فيقدر مثل **"بَعْدَ"** في جميع أفراد النوع الأول، وفي بعض أفراد النوع الثاني، مثل: نفسك نفسك؛ فإن المعنى على **"بَعْدَ نفسك"** مما يؤذيك كالأسد ونحوه، ويقدر مثل: **"اتق"** في بعضها كمثال المذكور.

قيل: لفظ **"الأسد"** في **"إياك والأسد"**.....

القائل الفاضل الهندي

وح من النحو معنى **پرگزانيدن**، أو **ح** بالحجم من الحجة بمعنى **رهاندين** و**پاک داشتن**. في مثال **الح** أي في المثال المذكور في النوع الثاني، وهو **"الطريق الطريق"** لا في جميع الأمثلة، لا يقال: حار الالتقاء عن الطريق بأن يقال: **بَعْدَ نفسك** عن الطريق أي عما يتصرر عنه في الطريق؛ لأننا نقول: قوله: **'غير مناسب'** مما يشتمله أيضا.

فالصواب والمراد به الأولى؛ لأنه يحتمل أن يكون المراد من قوله: **'بتقدير اتق'** مثلا أو **اتق** وحده.

م **يؤذيك** فإن كلامه يشعر بأن المخدر مه هو **"يؤذيك"** والمخدر هو **"نفسك"**، مع أن المخدر مه نفسك؛ لأنه من أفراد النوع الثاني. فالجواب بأن **"نفسك نفسك"** مخدر مه بالفعل ولكنه مخدر بالمآل. أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلا من الأمور ما هو لازم لنفس بسبب الرجس الذي في نفس رجل، فحينئذ يحصل في نفس **'خدر'** بسبب الرجس الذي فيه، فيكون المخدر مه هو الضرر، فالمخدر مه في قوله: **'ودكر المخدر مه مكررا'** أعم من أن يكون المخدر مه في الحال أو في أمال أو في الحال والمآل معا، فمعنى قولك: **"بَعْدَ نفسك نفسك"** بالفارسية: دور باش تو نفس را یعنی از نفس تو بتر ضرر میرسد، فإذا عرفت ذلك.

فلا يرد ما ذكره مولانا عص أن قوله: **'بعد نفسك'** مما يؤذيك ليس من أفراد النوع الأول كما لا يكون من أفراد النوع الثاني؛ لأن تقدير **'بعد نفسك'** مما يؤذيك يوجب كون النفس مخدرا لا مخدرا مه، فلا يكون من أفراد النوع الثاني؛ لأن في النوع الثاني يكون المخدر مه مكررا، وعدم كونه من أفراد النوع الأول فلا أنه ليس تخديرا مما بعده، إلا أن يراد بـ **"ما"** بعده **"ما"** بعده لفظا وتقديرا. أقول: الشارح جعل داخلا في القسم الثاني كما ذكرنا، فلا يصح جعله في القسم الأول، لأنه يجب أن يصحح كلام العاقل ولم يعمل على السهو وغيره كما هو المقرر عندهم.

خارج عن النوعين، فينبغي^(١) أن لا يكون تحذيرا، وليس كذلك؛ فإنه أيضا تحذير، وأجيب بأنه تابع للتحذير، والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد، وتقول في قسمي النوع الأول: **إياك من الأسد** كما كنت تقول: **إياك والأسد** ومن أن تحذف^(٢) كما كنت تقول: **إياك** وأن تحذف، وتقول في المثال الأخير: **إياك أن تحذف** بتقدير "من" أي **إياك من أن تحذف**؛ لأن حذف حرف الجر عن "أن" و"أن" قياس،

خارج عن النوعين أما خروجه من النوع الثاني فظاهر؛ لأنه لا يكون مكررا، وأما عن النوع الأول؛ فلأنه لا يكون بعد الأسد في التركيب المذكور شيء حتى يصح قوله: "تحذيرا مما بعده"، وأنت حير أن هذا الإشكال غير متوجه بعد ما قال: إن تقدير "إياك والأسد": بعد نفسك من الأسد؛ لأنه حيثما تحذير نفسه من الأسد، فيكون داخلا في القسم الأول، إلا أن الشارح أغمص عما قال من أن: تقديره "بعد نفسك من الأسد" وتكلم على ظاهر مثال المصنف لتحقيقه.

والتوابع خارجة إلخ. فجاز أن يكون خارجة عن الحد أيضا. ولقائل أن يقول: فحينئذ لا يكون المثال مطابقا للممثل، إلا أن يقال: إن هذا مناقشة في المثال، وهي ليست عن دأب المأطرة، أو يقال: إنما جعل تابع التحذير تحذيرا باجتماع؛ لأن إيراد المثال لتوضيح، وهو يحصل به، أو يقال: إن التعريف صادق عليه، إلا أن المحذر منه مقدر، أي بعد إياك الأسد مما يؤذيك، هذا إذا كان المخاطب حافظا للأسد.

قسمي النوع الأول: وإنما يعم للقسم الأول قسمين من المثال؛ فإن في واحد من المثالين المحذر منه اسم صريح كالأسد، وفي الآخر اسم غير صريح. **في المثال الأخير**: بكسر الحاء، وكذلك في المثال الأول؛ إشارة إلى أن المراد من قسمي النوع الأول هو المثالان. **حذف حرف الجر إلخ** لأن "أن" حرف موصولة طويلة بصنتها؛ لكونها مع الجملة التي بعدها في تأويل الاسم، فما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد فأجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر.

(١) مع أنه تحذير فيشكل خروجه عن تعريف النوعين. وحاصل الجواب: أنه لا بأس في خروجه؛ فإنه تابع، والتوابع كلها خارجة عن المعارف، فتأمل. (مولانا نور الحق)

(٢) أي بعد نفسك من الحذف.

ولا تقول في المثال الأول: إياك الأسد؛ لامتناع^(١) "تقدير من" وشذوذه مع غير "أن" وأن"، فإن قلت: فليكن بتقدير العاطف، قلنا: حذف العاطف أشذ شذوذا؛ لأن حذف حرف الجر قياس مع "أن وأن" وشاذ كثير في غيرهما، وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادرا.^(٢)

لامتناع الخ: أي لامتناع حذف حرف الجر من لأسماء الصريحة. لا يقال: يجوز حذف حرف الجر من الأسماء، لا في المفعول فيه والمفعول له؛ لأننا نقول: حذف حرف الجر فيهما للشرائط التي سيأتي ذكرها، فهما مستثيان عن هذه القاعدة، وقول الشاعر: 'فإياك من المرء' فبضرورة اشعر، والمرء: بأكس تم كرون.

وشاذ كثير الخ: أي حذف حرف الجر قياس معهما، ولكن حذفه في غيرهما شاذ كثير، بخلاف حذف العاطف، ولقائل أن يقول: إذا كان حذف حرف الجر شاذ كثير في غير "أن وأن" أي في الاسم، فيكون حذفه وقع فيه، وإليه أشار بقوله: "وشذوذه مع غير "أن وأن"، فحيث شذ كيف يصح قوله: لامتناع تقدير 'من'؛ فإن الامتناع ينافيه، إلا أن يقال: المراد من الشاذ في الموضعين واحد من أقسامه، وهو الذي يخالف بقياس والاستعمال، وهو لا ينافي الامتناع بالغير، وهو الشذوذ، ضرورة أن المراد من الامتناع هو الامتناع بالغير، وهو الشذوذ؛ لأنه يقتضي عدم تقدير حرف الجر، أي هو يقتضي بحسب المفهوم عدمه وإن كثر وقوعه.

لا يقال: بين قوته: 'شاذ' وبين قوته: 'كثير' تناقض؛ لأن اشاذ بمعنى القليل؛ لأن نقول: اشاذ صفة الشاذ أي عيب شذوده، ويختص أن القياس والقاعدة، لا بمعنى القليل، فلا منافاة بينهما، أو نقول: الكثير صفة الشاذ أي عيب شذوده، ويختص أن يكون المراد من الامتناع هو غير المستحسن من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، فيكون الشاذ بمعنى خلاف القياس وإن كثر حذف حرف الجر الذي هو "من" فيما نحن فيه، ثم إن قوته: 'لأن حذف الجر قياس مع "أن وأن" وشاذ كثير الخ' دفع سؤال بأن يقال: إن المصنف بين حذف حرف الجر الذي مع غير "أن وأن" فم م يذكر حذف العاطف مع أحدهما مع شاذ؟ فيما عني الفرق بين شذوذيهما، فلا يرد ذلك، كما لا يخفى.

(١) المراد من الامتناع: عدم الاستحسان من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، فلا يرد ما يرد.

(٢) كما قال أبو عبي في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَدْنَىٰ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾ (سورة ٥٢) أي وقلت، وسيبويه يقول في قول الشاعر: 'فإياك إياك المرء' بنصب المرء منصوب بـ 'احذر' وقال ابن أبي إسحاق: إن المرء "مصدر أي أن تمارى، ويحتمل أن يكون ذلك من ضروريات الشعر. (عت)

المفعول فيه: هو ما فعل فيه فعلٌ أي حدث^(١) مذكور تضمننا في ضمن الفعل الملفوظ أو المقدر أو شبهه كذلك، أو مطابقة إذا كان العامل مصدرا، فقوله: "ما فعل فيه فعل" شامل لأسماء الزمان والمكان كلها؛ فإنه لا يخلو زمان أو مكان عن أن يفعل فيهما فعل، سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما أو لا،

المفعول فيه. وهو متدا وحبره محذوف أي منه المفعول فيه، أو حبر متدا محذوف أي هذا باب المفعول فيه، وقوله: "فيه" مفعول ما لم يسم فاعله، والصمير عائد إلى اللام الموصول. **ما فعل فيه فعل.** لا يعني أن "ما فعل فيه فعل" هو المدلول، مع أن المفعول فيه هو اللفظ لا مدلوله، فلا بد أن يراد من كلمة "ما" هو الاسم، والصمير في قوله: "فيه" راجع إلى المدلول، أو يراد منها المدلول، ولكن المضاف محذوف أي هو اسم ما فعله إلخ، والصمير راجع إلى "ما"، ولكن فيه مسامحة بأنه من قبيل تسمية الدال باسم المدلول؛ فإنه قد يعصى صفة المدلول المطابقة إلى الدال.

أي حدث: وهو الفعل النعوي، واستعمال اللفظ في معناه النعوي محاز، فلا يجوز ذلك إلا بالقرينة، وهي ههنا قوله: 'فعل فيه'؛ لأن الفعل وعدمه لا يكون إلا في الفعل النعوي الذي هو المعنى، لا في الفعل الاصطلاحي الذي هو اللفظ. **في ضمن الفعل إلخ:** وهو إشارة إلى أن المراد من المذكور ليس معناه الحقيقي الذي هو التلفظ، بل المراد منه الأداء، والمذكور بمعنى المؤدى؛ ليتناول الملفوظ والمقدر. **أو مطابقة إلخ:** في ضمن العامل الملفوظ والمقدر بأن كان العامل ملفوظا أو مقدرًا، ولم يذكره اكتفاء بما سبق، وإنما لم يقل: أو التزاما، مع أنه جار أن يكون العامل شيئا كان معنى الفعل لازما له وعاملا فيه بهذا الاعتبار؛ لأن المراد من المطابقة هو الصريح، فالمراد من المذكور بالتضمن حيث هو المذكور بعير الصريح، فحيث يتناول المذكور بالالتزام أيضا؛ لأنه أيضا مذكور بعير الصريح كالتضمن.

لأسماء الزمان والمكان: وليس المراد منهما المعنى الاصطلاحي، بل المراد كل ما يدل على الزمان والمكان، سواء كان اسم الزمان والمكان بمعنى الاصطلاحي كالمجلس، أو لا كالعدو والأمس. **لا يخلو زمان إلخ:** أشار به إلى أن المراد باسم الزمان والمكان في قوله: 'فإنه لا يخلو زمان أو مكان إلخ' هو المعنى الإضافي لا الاصطلاحي. ومعناه: أنه لا يكون زمان ومكان فيهما أي في أسماء الزمان والمكان من أن يفعل فيه، وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أن صوابه "فيه" لا "فيهما". **سواء ذكر إلخ:** لفظا أو تقديرا، وهو المراد بالذكر.

(١) كأنه لم يحتمل الفعل على الفعل الاصطلاحي؛ لأن الفعل الاصطلاحي لم يفعل في زمان ولا مكان إلا أن الأمر فيه سهل؛ لأن المراد بالفعل الفعل أو شبهه كما مر غير مرة، وإسناد المفعولية من قبيل إسناد صفة المعنى على الألفاظ، وهو شائع ودائع غير مردود، وقوله: "مذكور" يلائم الاصطلاحي لا اللغوي. (عت)

وقوله: "مذكور" خرج به ما لا يذكر فعلٌ فعلٌ فيه نحو: يوم الجمعة يوم طيب؛ فإنه وإن كان فعل فيه فعل لا محالة، لكنه ليس بمذكور، لكن بقي مثل: شهدت يوم الجمعة داخلا فيه؛^(١) فإن يوم الجمعة يصدق عليه أنه فعل فيه فعل مذكور؛ فإن شهود يوم الجمعة لا يكون إلا في يوم الجمعة، فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية،^(٢)

ليس مذكور قيل: لا نسب أن لا يكون مذكور؛ لأن الطيب في امثال المذكور صفة مشبهة، فهي تظمّن الحدث، فطيب يوم الجمعة لا يكون إلا في يوم الجمعة، ففعل فيه فعل خاص، وهو طيب يوم الجمعة. وأجاب عنه مولانا عص بأنه لم يفعل هذا الفعل الخاص فيه، وإلا يلزم أن يكون لبرمان رمان؛ لأن فعل صيب يوم الجمعة في يوم الجمعة يستلزم كون يوم الجمعة في يوم الجمعة. أقول: فيه نظر؛ فإن الملامة المذكورة ممسوعة؛ فإن شهود يوم الجمعة أيضا لا يكون إلا في يوم الجمعة، فيلزم أن يكون الشهود في يوم الجمعة مستمرما؛ لكون يوم الجمعة في يوم الجمعة مع أنه ليس كذلك.

قال مولانا عص: وثك أن تقول في تقرير الاعتراض: إذا ذكر صيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في صممه؛ فإن في صمم الطيب الخاص يكون الطيب المطلق؛ لأن ذكر المقيد لا يمكن بدون المطلق، فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور تضمنا، والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب أن يكون أعم من المذكور ضمنا، وكثيرا ما يصب المفعول فيه من المذكور ضمنا، ففعل لطيب المصنوع في يوم الجمعة قطعاً ففعل فيه فعل مذكور. أقول: فيه نظر؛ لأن الصيب المطلق الذي هو في ضم الصيب الخاص ليس مذكور فيه مطابقة ولا تضمنا، وفي كونه مذكور، فيه التزاما مناقشة، فتأمل، ويمكن الجواب بأن مناقشة المذكورة مناقشة في المثال، وهي ليست من دأب المحصلين؛ لأنه يمكن إيراد مثال آخر بأن يقال: يوم الجمعة زمان.

لكن بقي. أي بقي ولم يخرج عنه مثل: شهدت يوم الجمعة. **داخلا فيه**. أي بقي داخلا فيه، أي دخل العبر فيه، فهو إشارة إلى عدم مانعية التعريف. **فلو اعتبر إلخ**. لا يقال. لم لا يجوز أن يكون المراد بقوله: 'ما فعل فيه' ما نسب إليه الفعل بكلمة 'في'، فحينئذ لا يحتاج إلى اعتبار قيد الحيثية؛ لأننا نقول: لو كان المراد منه ما نسب إليه الفعل بكلمة 'في'، ولم يعتبر قيد الحيثية، يصدق على 'يوم الجمعة' في 'شهدت يوم الجمعة' أنه ما نسب إليه فعل مذكور بكلمة 'في' في قولنا: 'شهدت في يوم الجمعة'.

(١) نحو: أعجبني جنوسك أمام زيد.

(٢) أي في تعريف المفعول فيه.

أي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل
 هذا المثال منه؛ فإن ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور، بل من
 حيث إنه وقع عليه فعل مذكور، ولا يخفى أنه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة إلى
 قوله: "مذكور" إلا لزيادة تصوير المعرف، وقوله: من زمان أو مكان بيان لـ "ما"
 الموصولة أو الموصوفة؛ إشارة^(١) إلى قسمي المفعول فيه وتمهيداً لبيان حكم كل منهما،
 وهو - أي المفعول فيه - ضربان: ما يظهر فيه "في"، وهو مجرور بها،
 لفظي

ذكر يوم الجمعة إلخ: أي ذكر يوم الجمعة في قولنا: 'شهدت يوم الجمعة' ليس من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور، بل من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور؛ فإن معناه بالفارسية: حاضر شدم ودر ياقتم روز جمعه، كما يقال: شهدت صلاة الجمعة وشهدت الحرب، فالحضور وقع على يوم الجمعة، فإذا عرفت هذا، فيكون المراد أن المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور وذكر من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور.

لا حاجة إلخ: لأنه لإخراج قولنا: 'يوم الجمعة يوم طيب'، وهو خارج بقيد الحيثية؛ لأنه وإن صدق عليه أنه فعل فيه فعل مذكور، ولكن ليس من حيث إنه فعل فيه فعل، بل من حيث إنه حُمِلَ عليه قولنا: 'يوم صيب'، ثم اعلم أن حاصل كلامه - قدس سره - أنه لو لم يذكر قوله: "مذكور" لكان أسبغ للاختصار المطلوب في المتن، لا بمعنى أنه يلزم التكرار حتى يقال: إن التكرار غير مسموح؛ لأن قيد الحيثية قيد ثانٍ، فيحوز أن يكون مغنياً عن الأول، أو يقال: إن أحدهما في اللفظ دون الآخر فلا يلزم التكرار، وما ذكرنا من الاختصار في المتن لا يرد أيضاً ما ذكره محمد المحشي مولانا عبد حيث قال: قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء وم يقصد به الاحتراز عما يخرج القيد الصريح، ثم كلامه، وعدم وروده مما لا يخفى.

لزيادة إلخ: أي لزيادة انكشافه، وقوله: 'المعرف' بصيغة اسم المفعول، وهو كان بصيغة اسم الفاعل أيضاً له وجه **بيان لما إلخ:** وإن كانت موصولة يكون معرفة، وإذا كانت موصوفة يكون مكرة، فيكون كلمة 'ما' في قوله: "ما فعل" عبارة عن الزمان والمكان. **وتمهيداً:** أي توطئة لبيان إلخ.

(١) فيه إشارة إلى أن قوله: "من زمان" ليس قيداً احترازياً؛ ساء على أن 'في' محمولة على الظرفية الحقيقية، فليس كل مجرور بـ "في" مفعول فيه. (عبد الغفور)

وما يقدر فيه "في"، وهو منصوب بتقديرها، وهذا خلاف اصطلاح القوم؛ فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير "في"، وأما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر، لا مفعول فيه، وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور أيضا مفعولا فيه؛ ولذلك قال: **وشرطُ نصبه أي شرط نصب المفعول فيه تقديرٌ "في" إذ التلطف بها يوجب الجر، وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان أو محدودا.....**

جعل المجرور إلخ لأن التعريف عام صادق عليه، ويدل عليه أيضا قوله: **وشرط نصبه تقدير "في"**؛ لأنه لو كان المفعول فيه هو المنصوب بتقدير "في" فلا بد أن يقول: **وشرطه أي شرط المفعول فيه تقدير "في"**، لا شرط نصبه تقدير "في"، وإليه أشار بقوله: **أولئك قال إلخ**، وإذا عرفت ذلك، فلا يرد أنه حاز أن يرد من "ما" الموصولة هو الاسم المنصوب؛ لما عرفت من أن المجرور أيضا عنده مفعول فيه. **تقدير في** وإنما لا يعمل "في" إذا كان مقدر؛ لأن المقدر نوعان: لمقدر من حيث العمل، والمقدر من حيث المعنى، والمراد ههنا هو الثاني لا الأول. وقولهم: **جئت بالمسجد معى جلست في المسجد**، فلا يرد أن المفعول فيه يكون نداء أيضا.

يوجب الجر أي يوجب الجر المنقوط في محل هو قابل له، وتوجب آخر المقدر أو المحلي فيما يصحح له. فلا يرد حينئذ ما قيل من أنه إن أريد به الجر المنقوط فممتنع، وإن أريد به آخر أعم من أن يكون منقوذا أو مقدرًا فمستقيم، لكن لا يتم التقريب. أو نقول: الجواب عنه بأن الوجه في قول المحشي: "لا يتم التقريب" أن الجر التقديري موجود عند عدم التنفط به أيضا، فنقول: نعم، ولكنه ليس بمدعى؛ فإن المدعى هو النصب المنطقي والتقديري، والجر التقديري ليس بمدعى، وإن كان موجودا عند عدم التنفط بها أيضا، فلا يصح ما ذكره: من أنه لا يتم التقريب.

أو محدودا: وهو الذي كان له حد وهاية، مثل: اليوم والشهر والأسبوع. والمبهم: ما لا يكون له حد وهاية، مثل: رمان ودهر وحين بدون الألف واللام، أو الرمان والدهر والحين بالألف واللام، فالمبهم بالمعنى المذكور يكون فيهما وإن كان بالألف واللام. والمحدود بمعنى المذكور يكون محدودا وإن كان بكرة مثل: يوم وشهر وأسبوع، فلا يكون المراد من المبهم والمحدود هو الكرة والمعنى، فلذا قال: "أو محدودا"، وأشار إلى أن المبهم ههنا مقابل للمحدود لا لسمعي والمعرفة، والأزمنة الثلاثة - وهي الماضي والحال والاستقبال - داخلة في الزمان مبهم؛ لأنه لا حد ولا هاية للرمان الماضي والمستقبل، وهو ظاهر، وكذا للحال؛ لأن ابتداء وانتهاء غير معلوم وإن كان معلوما بوجه ما من أوجوه، أي بأنه انتهاء رمان اماضي وابتداء رمان المستقبل. وعدم أن إضافة الظروف إلى الرمان بمعنى "من"، فيكون الإضافة بيانية؛ لأن الزمان اسم جنس يطلق على القليل والكثير، والألف واللام في "الزمان" للجنس.

تَقَبَّلْ ذلك أي تقدير "في"؛ لأن المبهم منها جزء مفهوم الفعل، فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر، والمحدود منها محمول عليه، أي على المبهم؛ لاشتراكهما في الزمانية، حرف الجر نحو: صمت دهرًا وأفطرت اليوم، وظروف المكان إن كان^(١) المكان مبهمًا.....
من المبهم

المبهم منها إلخ: وليس جميع المبهم منها جزء مفهوم الفعل، بل الرمان الذي هو جزء مفهوم الفعل يكون مبهمًا، سواء كان الفعل الماضي أو الحال أو الاستقبال، وإرادة هذا المعنى من كلامه ممكن؛ لأنه جار أن يكون قضية مهمل، وهي في قوة الجزئية.

كالمصدر: أي المفعول انطلق، مثل: صرت ضربًا؛ فإن الضرب جزء مفهوم الفعل، فيصح انتصاب جرته بلا واسطة شيء، ولقائل أن يقول: قلنا: صمت دهرًا مثلاً ليس مثل: ضربت ضربًا؛ لأن الصرب جزء مفهومه وليس الدهر جزءًا لمفعول الفعل الذي هو "صمت"؛ لأن الدهر شامل للرمان الماضي والحال والاستقبال، وهذه الأربعة ليست جزءًا في "صمت"، نعم، 'الدهر' رمان مبهم وكذا جرؤه رمان مبهم أيضًا. ويمكن الخواب بأن هذه الأربعة جزء لمفهوم الفعل بالإطلاق العام على سبيل التوزيع وإن لم يكن جزءًا له مجتمعة، وهذا القدر كاف، وبأن الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل لما كان مبهمًا يصح انتصابه بلا واسطة؛ لاطراد الباب. ولقائل أن يقول: إن انتصابه له يكون بواسطة الأمر المقدر، وهو "في"، كما يفهم ذلك من قوله: وشرط نفسه تقدير 'في'، فلما فهم من الدليل انتصابه بلا واسطة فبين ما فهم من الدليل وبين ما ذكره تدافع. والخواب أن المراد ههنا هو الانتصاب بلا واسطة صورة لا حقيقة، فلا تدافع.

إن كان المكان: وإيراد المكان لدفع ما يقال: ينبغي أن يقول: 'إن كانت'؛ ليكون راجعًا إلى الظروف، فحاصل دفعه: أن المصنف إنما قال: "كان"؛ ليكون الضمير راجعًا إلى المكان، ولا يحتاج إلى إرجاع الضمير إلى الظروف؛ لأن إضافة الظروف إلى المكان بيانية، وإرجاع الضمير إلى البيان هو إرجاعه إلى الميب، والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير، فإذا كان عائد الميب - باسم الفاعل - هو عائد الميب فلا يرد أن قوله: "وظروف المكان" متباد، وقوله: "إن كان مبهمًا إلخ" خيرًا له، والخير إذا كان جملة فلا بد له من عائد.

ويحتمل أن يكون مقصوده من كلامه بيان حاصل المعنى بأن الضمير وإن كان راجعًا إلى الظروف ولكنه راجع إلى المكان حقيقة؛ ما عرفت من أن الإضافة بيانية وعائد الميب هو عائد الميب، ولو كان الضمير راجعًا إلى ظروف المكان بتأويله بالقسم؛ فإنه قسم من الظروف لكأن له وجه، ومن ادعى الأطهرية فيه فهو غير مسلم، كما ادعاه مولانا عص، ثم ما ذكره الشارح أظهر؛ لأن الإضافة صريحة في كلام المصنف، بخلاف الظروف المطلق؛ فإنه مفهوم من سوق كلام المصنف، ويبعي أن يكون الأطهرية وعدمها بالنسبة إلى كلامه

(١) الضمير راجع إلى 'ظروف المكان' بتأويله بالمكان؛ لأنه غير المكان، والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير أو بتأويله بالقسم؛ لأنه قسم من الظروف، وهو الأظهر والتذكير باعتبار الخبر، وهو 'مبهم'. (فوائد شافية)

قِيلَ ذَلِكَ أي تقدير "في" حملا على الزمان المبهم؛ لاشتراكهما في الإبهام، نحو: جلست خلفك، **وإلا** أي وإن لم يكن مبهما، بل يكون محدودا **فلا** يقبلُ تقدير "في"؛ إذ لم يمكن حملة على الزمان المبهم؛ لاختلافهما ذاتا وصفة، نحو: جلست في المسجد، **وفُسِّرَ المبهم من المكان بالجهات الست**

فل ذلك أي تقدير 'في'، أو انصب بتقدير 'في'. **لاختلافهما إلخ** أي لاختلافهما زمانا ومكانا ومبهما ومحدودا؛ فإن اسمهم ومحدود صفتان لظروف الزمان اسمهم وظروف المكان المحدود، فلا يصح حملة على الزمان المحدود ولا على المكان المبهم؛ لأنه يستلزم الاستعارة من المستعير؛ حملا على الزمان المبهم. فإن قلت: قد حمل على المكان اسمهم 'عند' و'لدى' و شبيههما ولفظ 'مكان' وما بعد دحت، فالاستعارة من المستعير لازم حينئذ. قلت: المراد من قوله: 'وحمل عليه عند ولدى إلخ' هو الحمل باعتبار الجهات الست، لا الحمل عليه في انصب بتقدير 'في' حتى يلزم الاستعارة من المستعير؛ لأن المراد من قوله: 'وظروف امكان إن كان مبهما' هو أعم من الجهات الست ومن "عند" و"لدى" وشبههما إلخ، وحمل "عند" و"لدى" على المبهم المفسر بالجهات الست إنما يكون باعتبار الجهات الست لا في انصب بتقدير "في".

وذلك لأنه بما عزم من قوله: 'وظروف المكان إن كان إلخ' أن المبهم منها يقبل انصب بتقدير 'في' والمحدود منها لا يقبل ذلك، فالاحتياج إلى تفسير المكان المبهم ليمتاز عن المكان المحدود، فقل: "وفسر المبهم من المكان بالجهات الست" أي المكان المبهم هو الجهات الست، فالتفسير المذكور ينتقض على "عند" و"لدى" إلخ؛ لعدم الجهات الست فيها؛ فذا قال: "وحمل عليه عند ولدى إلخ"، ووجه الحمل هو الإبهام أو كثرة الاستعمال كما ذكره، وإلى هذا التفصيل يشعر كلام الشارح قدس سره - كما ستعرف من بيانه. لا يقال: حمل 'عند' و'لدى' على المكان اسمهم كما يكون باعتبار الجهات كذلك يكون في انصب بتقدير 'في'، فيزم حينئذ المحدود المذكور؛ لأن بقول: قولهما مثلا انصب بتقدير 'في' لأجل أهم فردان للمبهم من المكان، فقولهما انصب بتقدير "في" لأجل أنهما محمولان على الزمان المبهم، فلا محذور.

وفسر المبهم إلخ. أي فسر المبهم من المكان بالجهة التي هي منحصرة في الجهات الست، فلا يرد عليه حينئذ ما قيل: إن كل واحد من 'فوق' و'تحت' و'أمام' و'خلف' و'يمين' و'شمال' من المكان اسمهم يقبل انصب بتقدير 'في'، مع أنه لم يصدق على شيء منها الجهات الست، فتفسيره بما ليست على ما ينبغي، واعم أن هذا التفسير عند أكثر المتقدمين واحتاره المصنف، وفسر المتأخرون المبهم منه بالمكرة والمحدود منه بالمعرفة، ولم يحز هذا =

وهي أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها؛^(١) فإن "أمام زيد" مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض، فيكون مبهماً، ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال: **وَجُمِلَ عَلَيْهِ** أي على المبهمة المفسر بالجهات الست **عند** **ولدى** **وشبههما**، نحو: دون وسوى؛ **لإيهامهما** أي لإيهام "عند" و"لدى"، ولم يذكر وجه حمل شبههما؛ لأن حكمه حكمهما، وفي بعض النسخ: "لإيهامها" كما هو الظاهر،

= التعريف؛ نورود الاعتراض عليه؛ لأنه يشكل بقولنا: 'جلست خلفك'؛ لأنه منصوب بتقدير 'في' بالاتفاق، مع أنه معرفة بالإضافة، وأجيب عنه بوجوه، الأول: أنه مسح بالكرة لإيهامها، والثاني: أنه نكرة في الأصل أي مع قطع النظر عن الإضافة، فيكون نكرة حكماً، والثالث: أن الجهات الست لا يتعرف بالإضافة كما لا يتعرف لفظ "مثل" بالإضافة، صرح بها الفاضل الهندي في "الإرشاد".

وما في معاهما كالعو والسمل والحبوب والشمال بفتح الشين. **ولما لم يتناول إلخ**: هذا كلامه يشعر بأن المراد من ظروف المكان في قوله: "وظروف المكان إن كان مبهماً" هو أعم من الجهات الست. **عند** **ولدى** **إلخ** تكون مشابهيتهما بالجهات الست من حيث الإيهام، ألا ترى أنك إذا قلت: 'جلست خلف المسجد'، فإنه مبهم يتناول جميع ما كان خلف المسجد إلى انقطاع الأرض، وكذلك إذا قلت: "جلست عندك" يتناول جميع الأمكنة التي جوائنت، فيكون حمل "عند" مثلاً على المبهمة المفسر بالجهات الست باعتبار إيهامه، لا باعتبار أن له جهة من الجهات الست.

ولم يذكر إلخ: قيل: يجوز أن لا يكون قوله: 'لإيهامهما' وجه حمل 'عند' و'لدى' على الجهات الست، بل كان وجه حمل عند ولدى وشبههما عندها، بأن كان الضمير في "لإيهامهما" راجعاً إلى المشبه والمشبّه به؛ فإن 'عند' و'لدى' مشبه به و"شبههما" مشبه، ويحتمل أيضاً أن يكون الضمير المذكور راجعاً إلى اسمهم من المكان، و'عند' و'لدى' وشبههما تتأويلها بالمحمول والمحمول عليه، ولعل الباعث على عدم جعل قوله: "لإيهامهما" للمشبه والمشبّه به، أو المحمول والمحمول عليه هو سحّة "لإيهامهما"، كما لا يخفى على المتأمل. **لأن حكمه حكمهما**: فإن وجه المشبه به هو وجه المشبه، فلا حاجة إلى بيان الوجه عنده.

(١) كالوراء والقبل والدبر.

وكذا **حُجِلَ** على المبهم من المكان **لفظُ مكان** وإن كان معينا، نحو: جلست مكانك؛
 لكثرة في الاستعمال مثل الجهات الست، لا لإبهامه، وكذا حمل عليه ما بعد
دَخَلْتُ وإن كان معينا نحو: دخلت الدار؛ لكثرة في الاستعمال، لا لإبهامه على
 الأصح أي على المذهب الأصح؛ فإنه ذهب بعض النحاة إلى أنه مفعول به، لكن
 الأصح أنه مفعول فيه، والأصل استعماله بحرف الجر، لكنه حذف لكثرة
 استعماله، وهذا محل تأمل؛

لفظ مكان: وما في معناه مثل: حسنت محسنت وقتت مقامك، ووضعت موضع فلان، ثم اراد أنه حمل عليه
 مصدركه بشرط أن يكون في عامه معنى الاستقرار كما في الأمثلة المذكورة، فلا يقال: كتبت ابصحف
 مكان كذا، لا يقال: لم يحمل لفظ مكان عليه الاشتراك الكتابية معتبرا؛ لأننا نقول: هذا الاشتراك اشتراك
 لفظي والمعتبر هو الاشتراك بحسب المفهوم في الحمل.

وإن كان معينا: أي وإن كان معرفة أو وإن كان له حد ونهاية، فلا يكون لتعريف دخل حينئذ؛ فإن المعين
 الذي هو مقابل للنسبة معنى أن يكون له حد ونهاية، وانهم هو الذي لا حد ولا نهاية له، فالمعين خلافه، ثم
 قوله: 'وإن كان معينا' إشارة إلى حوار كون لفظ 'مكان' غير معين؛ فإن المكان إذا أضيف إلى شخص وكانت
 لإضافة للعهد خارجي يكون معينا، وإذا أضيف إلى شخص وكانت الإضافة للعهد الذهني م يكن معينا، بل
 يكون مبهما، وكذا في "دخلت الدار" يجعل الألف واللام للعهد الخارجي أو الذهني.

لكثرته إلخ: أو لأنه مبهم كاخفهاست كثرة الأمكنة، قال مولانا عصف: إن الشارح وغيره حمل قوله:
 'لكثرته' على كثرة الاستعمال، وهو بعيد عن العبارة، مع أنه يمكن إرجاع الصمير في 'كثرته' إلى المكان أي
 كثرة المكان وإبهامه، فإن كثرة المكان هي إبهامه، فقولك: 'حسنت حيفك' يتناول ما كان حيفا إلى انقطاع
 لأرض، فيكون مبهما. 'قول: لو حمل على هذا المعنى فلا يصح انقطاع قوله: 'وعط مكان' من قوله: 'وحمل
 عليه عند ولدي إلخ'، لاشتراكهما في السبيل، وهو 'إبهامهما'، وأيضا قوله: 'ما بعد دخلت إلخ' يدل على عدم
 حمله على هذا المعنى؛ لأن العلة فيه أيضا هي الكثرة في الاستعمال.

وهذا محل تأمل: أي كون 'ما بعد دخلت' مفعولا فيه على المذهب الأصح محل تأمل.

فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه، ولا شك أن معنى الدخول لا يتم بدون الدار، وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه، كما إذا قلت: دخلت الدار في البلد الفلاني،

فإن الفعل إلخ: قال بعض اخشين: هذا لو صح لزم أن لا يكون 'الدار' مفعولا فيه على تقدير استعماله بـ 'في'، واللام باطل فكذا المزوم. أقول: لا سلم أن 'الدار' على تقدير استعماله بـ 'في' مفعول فيه، بل 'الدار' عند استعماله بـ 'في' أيضا مفعول به، فاللامزة الواقعة في كلام اخشي مموعة، وقوله: 'لكن الأصح أنه مفعول فيه والأصل استعماله إلخ' ليس دالا على كونه مفعولا فيه، بل بيان مراد المصنف بأن ما ذكره الشارح بقوله: "وهذا محل تأمل" ليس إلا فيه، أي قوله: "لكن الأصح أنه إلخ".

ولا شك إلخ: أقول: الدخول متعذر بواسطة حرف الجر لا بدوها حيث قال مجد اخشي مولانا عند في بيان معنى الدخول: إن ما ذكره الشارح الرصي يدل على نفي التعدي بلا واسطة. وكلام اخشي المذكور يدل على أن الدخول متعذر بواسطة حرف الجر، فإذا كان كذلك فيكون الدار حينئذ مفعولا به ويصدق تعريف المتعدي حينئذ عليه، فلا يصح أن يكون الدار مفعولا فيه. ثم الظاهر أنه معنى قوله: 'فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه، فحينئذ لا شك أن معنى الدخول لا يتم بدون الدار' فيكون مفعولا به لا مفعولا فيه، فإذا عرفت هذا التفصيل فلا يرد أن هذا إما يصح إذا كان 'الدخول' من المصادر المتعدية، وأما إذا كان من المصادر اللازمة فلا؛ لأنه تم معناه حينئذ، وبعض ما استدلل به الشيخ على كون 'الدخول' لازما أن الدخول ضد الخروج وهو لازم، وكون أحد الضدين لازما يستلزم لزوم الضد الآخر.

أقول: لا يقال: إذا كان الدخول متعديا بحرف الجر لا بنفسه فلم لا يجوز أن يكون مراد المصنف من قوله: 'وما بعد دحيت على الأصح' أنه حمل عليه "ما بعد دحيت" عند عدم كونه متعديا بحرف الجر، فيكون حينئذ لازما، فيطلب المفعول فيه؛ لأنه تم معناه، فلا يرد حينئذ ما ذكره قدس سره؛ لأننا نقول: قوله: 'على الأصح' حينئذ ليس على ما ينبغي؛ لأن بعض النحاة ذهب إلى أنه مفعول به، فإذا كان لازما لا معنى لذهاب بعض النحاة إليه، فعلم أن الكلام في كون 'الدخول' متعديا، فلا يرد حينئذ أن ما ذكره الشارح إما يصح إذا كان 'الدخول' من المصادر المتعدية، وأما إذا كان من المصادر اللازمة فلا؛ لأنه تم معناه حينئذ، أو يقال: إذا كان "ما بعد دحيت" مفعولا فيه على الأصح، فيكون 'الدخول' متعديا قطعاً بحرف الجر الذي في المفعول فيه، فلا يحتمل أن يكون لازما أصلا. **كما إذا قلت إلخ:** فيكون المفعول فيه هو 'البد' لا 'الدار'؛ لأن الفعل تم بـ 'الدار' فبعد ذلك يطلب المفعول فيه.

فالظاهر أنه مفعول به لا مفعول فيه، ومما يؤيد ذلك أن كل فعل^(١) ينسب إلى مكان خاص بوقوعه فيه يصح أن ينسب إلى مكان شامل له ولغيره، فإنه إذا قلت: ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد، فكما يصح أن تقول: ضربت زيدا في الدار، كذلك يصح أن تقول: ضربته في البلد، وفعل الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك؛.....
أو حجة

الظاهر أنه وليس أن الفعل لا يصيب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه، بل معناه يتم بالمفعول به. **أن كل فعل الخ** أي اعتبر في المفعول فيه ذلك، فإنه إذا قلت: 'ضربت زيدا في اسد'، فإن 'اسد' شامل — 'إدار' أو غيرها، وسنة 'الدخول' إلى 'الدار' في 'دحت إدار' ليست كذلك، ولا يخفى أن العبارة المشهورة هي: "يؤيده" أو "ما يؤيده"، فقال الشارح: "ومما يؤيد ذلك إشارة إلى أن له مؤيدات آخر غير ما ذكره؛ لأن 'من' لتعويض كما في قوله تعالى: **فَهُمْ يَنْفَعُونَ** (سورة: ٣).

(١) حاصل ما ذكره: أن المذكور، وهو أن الفعل يد، وقع في مكان مخصوص في جزء منه أو في جميع أجزائه يصح أن يقال: إنه وقع في مكان عام شامل لذلك المكان الخاص ولغيره باعتبار وقوعه في ذلك المكان الخاص، بخلاف في جميع الأفعال بالقياس إلى جميع أمكنة خاصة وقعت فيها، فهو كانت نسبة الدخول في الدار نسبة الوقوع فيه يصح نسبة إلى المكان العام الشامل لها ولغيرها في جميع المواد لكنها لم يصح فعلم أن نسبه إلى 'الدار' ليست نسبة الوقوع فيه.

وهذا التقرير ظهر أن ما قيل - المقاتل مولانا عصام - على قوله: يصح أن ينسب إلى مكان شامل له ولغيره: إن هذا لا يصح على كنيته، إذ يصح أن يقال: حست في جميع أجزاء البيت ولا يصح حست في جميع أجزاء الدار أو الحية أو السد يس شيء إذ المذكور يقتضي أن ينسب الفعل إلى المكان العام بالوقوع باعتبار وقوعه في مكان خاص جزء من ذلك العام، وهذا صحيح لا عار عليه، وما ذكره ليس من مقتضات المذكور حتى يتقصص بالتحيف فيما ذكره؛ إذ جميع أجزاء البيت بعض الدار أو الحية أو السد، ووقوع الفعل في البعض لا يستلزم الوقوع في كل واحد واحد من أجزاء العام، فما يقتضيه المذكور صحيح، وما ليس بصحيح ليس مقتضاه. (جمال)

فإنه إذا قال الداخل في البلد: دخلت الدار، لا يصح أن يقول: دخلت البلد،.....

فإنه إذا قال إلخ: أي من هو لا يكون خارجا عن البلد، بل يكون مقيما فيه لا يصح أن يقول: "دخلت البلد؛ لأنه داخل فيه حين أن يقول: "دخلت الدار"؛ وإنما يصح أن يقول: "دخلت البلد" إذا كان خارجا عن البلد. قال مولانا عيسى بن قولة: "إن كل فعل سب إلى مكان إلخ" بأن هذا باطل؛ لأنه يصح أن يقال: ضربت ريذا في جميع أجزاء البيت أو حسنت في جميع أجزائه، ولا يصح أن يقال: ضربت ريذا أو حسنت في جميع أجزاء البلد؛ لأنه كذب. أقول: يمكن الجواب عنه بأنه وإن لم يصح أن يسب إلى العام هذا المحصوص، ولكن يصح أن يسب إليه بأن يقال: ضربت ريذا في البلد حين ضربه في أجزاء البيت؛ فإنه يصدق حينئذ عليه قولة: "أن كل فعل سب إلى مكان خاص إلخ؛ فإنه لم يقل. أن يسب إلى جميع أجزاء مكان شامل له ولغيره. ثم اعترض الفاضل المذكور على قولة: "وفعل الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك؛ فإنه إذا إلخ" بأنه أيضا باطل؛ لأن الداخل في البلد يصح أن يقول: دخلت الباب والمهيز والدار، مع أن المهيز أعم من الباب، والدار أعم من المهيز، وإذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد "دخلت".

أقول: معنى قولة: "وفعل الدخول بالنسبة إلخ" أن فعل الدخول في قولة: "دخلت الدار" بالنسبة إلى الدار ليس كذلك كمية؛ لأن قولة: "أن كل فعل سب إلى مكان خاص إلخ" محمول على الكمية، فهذا لا يباقي أن يكون فعل الدخول بالنسبة إلى الباب والمهيز كذلك، والحاصل: أنه لا يصح أن يقول: "دخلت في الدار" أي لا يصح سبته بهذا العام وإن صح نسبته ببعض العام، قال بعض المحشين على قولة: "ومما يؤيد ذلك أن كل فعل سب إلخ": هذا لو صح لزم أن لا يكون "البلد" في قولة: "دخلت الدار في البلد" مفعولا فيه، واللام باطل فكذلك المعلوم، وبيان الملازمة أن كل فعل سب إلى مكان خاص بوقوعه - فيه أي بسب ووقوعه فيه - يصح أن يسب إلى مكان شامل له ولغيره؛ فإنه إذا قلت: "ضربت ريذا في الدار" التي هي جزء من البلد، فكما يصح أن يقول: "ضربت ريذا في الدار" كذلك يصح أن يقول: "ضربت في البلد". وفعل الدخول بالنسبة إلى البلد ليس كذلك؛ فإنه إذا قال الداخل في الإقليم: دخلت في البلد، لا يصح أن يقول: دخلت في الإقليم، فنسبة "الدخول" إلى البلد ليست كنسبة الأفعال إلى أمكنتها التي فعلت فيها، فلا يكون البلد مفعولا فيه.

أقول: إن البلد في قولنا: "دخلت الدار في البلد" مفعول فيه بلا ريب؛ لأن الفعل يطلب المفعول فيه بعد تمام معناه بالدار، وأيضا يصدق عليه "أن كل فعل سب إلى مكان خاص إلخ؛ لأنه يصح أن يقال: دخلت الدار في الإقليم الفلاني وإن كان داخلا في الإقليم ومقيما فيه، وما ذكره المحشي المذكور في بيان الملازمة بقوله: "وبيان الملازمة أن كل فعل سب إلخ" لا يتقص بكذب الملازمة المذكورة؛ لأن قولة: "وفعل الدخول بالنسبة إلى البلد ليس كذلك" ممتنع؛ لأن فعل الدخول بالنسبة إليه كذلك في المثال المذكور، وهو قولنا: دخلت الدار في البلد كما عرفت. =

فنسبة "الدخول" إلى "الدار" ليست كنسبة الأفعال إلى أمكتتها التي فعلت فيها، فلا تكون "الدار" مفعولا فيه، بل مفعولا به، وقيل: معناه على الاستعمال الأصح، فيكون إشارة إلى أن استعمال "دخلت" مع "في" نحو: "دخلت في الدار" صحيح، لكن الأصح استعماله بدون "في"، ونقل عن سيبويه أن استعماله بـ"في" شاذ،

= وأما 'البلد' في قولنا: "دخلت البلد" مفعول به لا مفعول فيه، فهو قال الداحل في الإقليم: "دخلت في البلد" ولم يقل: "دخلت في الإقليم" لعدم صحتها لا بأس به، نعم لو قيل: "دخلت البلد في الإقليم القلاي" يكون قولنا: "في الإقليم" مفعولا فيه، فالبلد في قولنا: "دخلت الدار في البلد" غير البلد في قولنا: "دخلت البلد في الإقليم"، كما لا يخفى على من له أدق تأمل.

لا يقال في دفع كلام الشارح بأن المراد أن كل فعل يسب إلى مكان خاص بوقوعه فيه يصح أن يسب إلى مكان شامل له وبعبارة إن م يجمع مانع، وكون المتكلم داحلا في البلد ومقيما فيه مانع من أن يسب إليه؛ لأنه لو م يكن مقيما فيه يصح أن يسب إليه؛ لأننا نقول: ادخل في بلد إذا قال: 'صبرت زيد في الدار' يصح أن يقول: ضربته في بلد، فذات المانع موجودة فيه بدون وصف المانع، فحينئذ يصح قوله: "نسبه الدخول إلى الدار ليست إلخ".

وقيل معناه إلخ أي معنى قوله: "على الأصح" هو على الاستعمال الأصح فيكون إلخ، أي فيكون قوله: "على الاستعمال الأصح" إشارة إلى إلخ. **ونقل عن سيبويه إلخ** وإنما ذكره إشارة إلى أحسية تفسيره عن تفسير صاحب 'التعجيل'، وذلك لأنه لما احتار سيبويه شذوده فهو يدعي على أن تفسيره أحسن عن تفسيره؛ لأنه إذا كان استعماله بـ"في" شاذًا فحمله على الأصح ليس على ما ينبغي.

فإذا عرفت ذلك فلا يرد ما يقال من أنه م لا يجوز أن يحمل قوله: "على الأصح" على الاستعمال الأصح لا على المذهب الأصح، فحينئذ لا يرد ما ذكره الشارح؛ لأن الاستعمال الأصح أن ما بعد 'دخلت' بدون 'في' كما هو معنى قوله: "على الأصح" حينئذ وإن كان ما بعده مفعولا به لا مفعولا فيه؛ لأن هذا المعنى لا يستدعي أن يكون ما بعده مفعولا فيه، والاستعمال الغير الأصح أن ما بعده مفعول به كما هو الظاهر من الكلام؛ لأننا نقول: لا فرق حينئذ بين قولنا: 'على المذهب الأصح' وبين قولنا: 'على الاستعمال الأصح'؛ لأنهما متساويان، مراده من إيراد قوله: "ونقل عن سيبويه إلخ" استحكام ما ذكره بقوله: 'وهذا محل تأمل، فإن الفعل إلخ'.

وينصب أي المفعول فيه **بمعامل مضمَر بلا شريطة التفسير** نحو: "يوم الجمعة" في جواب من قال: متى سرت؟ أي سرت يوم الجمعة، **وبمعامل مضمَر على شريطة التفسير** نحو: يوم الجمعة صمت فيه، والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به.

المفعول له هو ما فُعلَ لأجله أي لقصد تحصيله أو بسبب وجوده،^(١) وخرج به سائر المفاعيل مما فُعلَ مطلقاً أو به أو فيه أو معه **فعل أي حدث مذكور** أي ملفوظ حقيقة ^{بإنية} أي فعلاً مصقلاً ^{مثل ضربت تأديباً} أو حكماً، فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرًا كما إذا قلت: "تأديباً" في جواب من قال: لِمَ ضربت زيداً؟ فقلوه: "مذكور" احتراز عن مثل: أعجبني التأديب،

بلا شريطة إلخ: وبما زاد هذا؛ ليحصل المعطوف عليه لقوله: 'وعنى شريطة التفسير'.
والتفصيل فيه إلخ: فإنه قد سبق في ما أضر عامله - وهو المفعول به - احتياز الرفع والنصب، وقد سبق أيضاً بحسب نصه، وما يستوي فيه الأمران، فيختار الرفع في 'يوم الجمعة صمت فيه'، ويختار النصب في 'يوم الجمعة صمت فيه' و"إذا يوم الجمعة سرت فيه"، ومثال لس المفسر بالصفة نحو: كل يوم صمت فيه في الصيف، ومثال ما يستوي فيه الأمران نحو: ريد سار ويوم الجمعة سرت فيه أي معه، ومثال ما يجب نصه نحو: إن يوم الجمعة سرت فيه. **المفعول له** أي هذا بيان المفعول له، فالمبتدأ محذوف، أو هو مبتدأ والخبر محذوف أي منه المفعول له، أو هو مبتدأ وما بعده خبره، وهو ضمير الفصل، والضمير في 'له' راجع إلى الألف واللام، و"له" مفعول ما م يسم فاعله، فيكون في محل الرفع. **هو ما فعل:** أي اسم ما فعل، وقد مر تفصيله في المفعول فيه. قوله: 'لما فعل مطلقاً' أي مما فعل فعلاً مطلقاً أو به إلخ. **أي حدث مذكور:** وإسناد التنفـيـظ إلى الحدث مجاز، وهو باعتبار داله، وذلك لشدة الاتصاف بين الدال والمدلول، فإيراد من الفعل المذكور ههنا هو المصدر، لا الفعل الاصطلاحي.

احتراز عن إلخ: أي احتراز عن التأديب الذي في 'أعجبني التأديب'؛ لأن فاعله ليس بمذكور، وهو الضرب الذي فعل لقصد تحصيل التأديب، وفيه نظر؛ لأن التأديب يخرج به إذا جعل من القسم الأول من المفعول له، وأما إذا جعل من القسم الثاني فلا يخرج به؛ لأن فاعله، وهو "أعجب" مذكور؛ فإن وجود التأديب في ريد مثلاً سبب بوقوع التعجب، وإن قلت: المراد أنه أي المفعول له ما فعل لأجله فعل فاعل مذكور، وحيث لا بد أن يكون =

(١) المفعول له سبب حامل للفعل على الفعل، ويقسم إلى قسمين، أحدهما: علة عائية للفعل كالتأديب للضرب، والثاني: ما ليس كذلك كالجلس للعود، والقسم الأول يكون بحسب تعقده علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج معبولا له، والقسم الثاني: أن يكون بحسب وجوده علة للفعل، فيصح حينئذ ما ذكره اشرح (عت)

فإن قلت: كيف يصح الاحتراز به عنه، وهو أي الفعل الذي فُعل لأجله مذكور في الجملة كما في "ضربت زيدا"؟ قلنا: المراد مذكور معه، فإن قلت: هو مذكور معه كما في "ضربته تأديبا"، قلنا: المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه، ويرد حينئذ نحو: "أعجبنى التأديب" الذي ضربت لأجله، اللهم إلا أن يراد بذكره معه إيراده معه للعمل فيه،.....

= المفعول له غير اماعل، فخرج التأديب في "أعجبنى التأديب"، قلت: حينئذ يزم استدراك قوله: 'مذكور'؛ لأن التأديب في "أعجبنى التأديب" خارج بدونه، فالجواب عن أصل الشبهة: أن 'التأديب' في المثال المذكور إذا جعل من القسم الثاني من المفعول له أيضا خارج بقوة: 'مذكور'، ودلت لأن التعجب لا يكون إلا بعد حصول التأديب، ووجوده وحصوله لا يكون إلا بالضرب أو الشتم أو غيرهما، فلا يكون حينئذ معه مذكورا. **في الجملة** أي في تركيب من اتركيب. **كما في إلخ.** لأنه فعل لقصد تخصيبه فعل مذكور، وهو 'ضربت'. **مذكور معه:** أي مع ذلك الاسم، وهو التأديب، وفي مثال المذكور ليس كذلك. **قلنا المراد إلخ.** هذا جواب عن تقدير التسليم أي لا نسسم أن يكون هو - أي هذا الاسم - مذكور معه فيه؛ لأن التأديب المنكر غير التأديب المعروف، وهو سيم فقول: المراد إلخ، فحينئذ لا يرد ما قيل: لا نسسم أن يكون الفعل مذكورا معه في 'ضربت تأديبا'؛ لأن التأديب المنكر غير التأديب المعروف. **ويرد حينئذ إلخ.** لأن فعله مذكور معه في اتركيب الذي هو - أي ذلك الاسم - فيه وإن كان مؤخرًا، وإن قلت: المراد أن يكون مذكور معه ومقدما عليه أيضا، قلنا: هو مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ومقدم عليه أيضا في قوسا: 'ضربت زيدا' أو 'أعجبنى التأديب'، مع أن التأديب ليس بمفعول له، بل هو فاعل لـ "أعجبنى".

إلا أن يراد إلخ: واعتراض بأنه يصدق في 'ضربته تأديبا' أنه مذكور معه في التركيب الذي هو - أي ذلك الاسم - فيه يعمل فيه أيضا، ويقولون: أن التأديب المنكر غير التأديب المعروف ليس بشيء؛ لأنه لو كان جوابا فهو جواب عن أصل الشبهة، فالشارح لم ينتفت إليه؛ لأن مراده مذكور معه للبحث، وإلا فهدد الاعتراض خارج بقيد الحيثية كما سبق في المفعول فيه، ففي 'أعجبنى التأديب' يصدق عليه أنه فعل لأجله فعل مذكور في الجملة، لكن لا من حيث إنه فعل لأجله فعل مذكور في الجملة، بل من حيث إنه أسند قوله: 'أعجبنى' فيه.

أقول: عنى ما بينا كلامه بأن قوة: قلنا: المراد إلخ جواب عن تقدير التسليم، فإيراد الاعتراض المذكور ههنا مما لا طائل تحته كما لا يخفى، لا يقال: القيد لعمل فيه يخرج المفعول له المحرور نحو: جئتك للسم؛ لأن العامل في المحرور هو الحار لا الفعل؛ لأن نقول: التحقيق أن العامل في المحرور هو الفعل أيضا، وأنه منصوب محلا، كما يكون العامل في المفعول فيه المحرور بـ 'في' هو الفعل، وهو أيضا منصوب محلا.

مثل: ضربته تأديبا مثال لما فُعِلَ لقصد تحصيله فِعْلٌ، وهو الضرب؛ فإن التأديب إنما يحصل بالضرب ويترتب عليه،^(١) وقعدت عن الحرب جينا مثال لما فُعِلَ بسبب وجوده فِعْلٌ، وهو القعود؛ فإن القعود إنما وقع بسبب الجبن،

مثل ضربته: واعلم أن المفعول له عنة عائية لمفعول أي سبب لمفعول الفاعل، والفعل قد يكون سببا للمفعول له في إخراج كالمثال المذكور، وقد لا يكون نحو: قعدت عن الحرب جينا؛ فإن القعود ليس سببا لمجن في الخارج. **إنما يحصل بالضرب:** أي بسببه، والفعل عنة للمفعول له بخلاف المفعول له، فلا يرد ما يقال: إذا كان الضرب علة للتأديب وبالعكس أيضا، فيلزم أن يكون مقدما على التأديب ومتأخرا عنه أيضا بالوجوب؛ لأن العلة متقدمة على المفعول بالوجوب، وفيه بحث بأن السبب غير المسبب، فيلزم أن يكون التأديب غير المضرب مع أنه عيه بحسب الذات؛ فإن الضرب هو التأديب. وأجاب عنه محمد الحشني مولانا عبد بأن المراد من التأديب هو لارمه، وهو التأديب؛ فإنه صفة المضروب، بخلاف التأديب؛ فإنه صفة للضارب، فيكون التأديب غير الضرب.

قال مولانا عض: يدرم على تقدير هذا الجواب: أن يكون المفعول له هو 'التأديب'، مع أنه ليس كذلك، فلا يقال: 'ضربت تأديبا' بالنصب بالاتفاق، فاجواب مع أن التأديب عين الضرب، بل هو إحداهما، والتأديب سبب الإحداث ووسيلته. أقول: التأديب يكون مفعولا له إذا كان مستعملا باللام مثل: ضربته لتأديب، نعم لا يقع التأديب مفعولا له إذا كان بدون اللام، فلا يصح أن يقال: ضربته تأديبا، وكونه مفعولا له لا يوجب كونه بدون اللام؛ لعدم وجود شرط حذفها، وهو قوله: "وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلا إخ"؛ لأن الفعل قائم بالمتكلم والتأديب قائم بالمضروب، ويمكن تقرير الشبهة المذكورة على وجه آخر أحسن وأفيد من الوجوه المذكورة بأنه لا يجوز أن يكون التأديب في قولك: "ضربته تأديبا" هو الباعث لإقدام الفاعل على الفعل، مع أنك عرفت أنه عاية للفعل؛ لأن التأديب عين الضرب؛ لأنه لا يصدر ههما عن المتكلم حدثان، أحدهما: الضرب، والثاني: التأديب، بل الصادر عنه حدث واحد، فلا يجوز أن يكون الشيء علة لنفسه.

والجواب: أن العلة في الحقيقة هي أثر 'التأديب'، وهو التأديب، إلا أنه لم يصرح، أو نقول: إن المضاف محذوف تقديره: إرادة تأديب، ويمكن تقريره بعبارة أخرى أيضا بأننا نقول: المفعول له في "ضربته تأديبا" سبب الضرب، فلا يكون مسببا له؛ لأن الشيء الواحد لا يكون سببا ومسببا معا، والجواب: أنه لم لا يجوز أن يكون سببا ومسببا باعتبارين، وههنا كذلك؛ لأن 'التأديب' ليس علة لوجود الضرب، بل علة الإقدام عليه ووجود الضرب هو السبب لوجود 'التأديب'، ووجود التأديب مسبب، وتصوره في اندهن سبب الإقدام، فقد تعار جتهتان.

(١) فإن قلت: كيف يحصل التأديب بالضرب ويترتب عليه، مع اتحادهما بحسب الذات؟ قلنا: أراد ترتب ما تضمنه التأديب أعني التأديب. (عبد الغفور)

والقائل " يكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يُخَالَفُ ^{مبتدا} خلافا ظاهرا للزجاج؟ (٣).....

يُخَالَفُ خلافا إلح وإنما قدر متعلق الظرف من الأفعال الخاصة، وهو قوله: 'طاهرا' ولم يقدر من الأفعال العامة كالحاصل والثابت والكائن، مع أن الشارح في مثل هذه المواضع جعل متعقده من الأفعال العامة؛ تنبيها إلى ظهور هذا الخلاف الذي وقع من الزجاج بمعنى أنه صاهر لا حفاء فيه؛ لأن من البين أن معنى صبرته تأديبا هو أدبته بالصرب تأديبا؛ لأن الصرب والتأديب متحدان دائما أو معنى، أن هذا الخلاف صاهري لا حقيقة له؛ فإن إطلاق الخلاف عليه ليس عني ما يسعى لما عرفت أن الصرب والتأديب متحدان دائما، 'ورد قول الزجاج إلح' يشعر به وما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه لا فائدة لقوله: 'طاهرا'، عني أن الفائدة التي تحصل من الأفعال العامة - وهي ربط الكلام وصحة حاصله - حاصلة من قوله: 'طاهرا'.

ثم قال مولانا المذكور: والأظهر أن يقدر: يُخَالَفُ الزجاجُ هذا القائل خلافا؛ لأن قول السحاة أصل، والخلاف إنما وقع منه. وحاصل كلامه مع ما يتعق به: أن القائل في قوله: "والقائل يكون المفعول له إلح" عبارة عن القوم، فيكون في قوله: "يُخَالَفُ" ضمير الفاعل راجعا إلى القائل، وقوله: 'خلافا' مفعول مصق، وقوله: 'صاهر' صفة، فيبرم من ذلك أن اقوم حالقوا الزجاج، فيبرم أن يكون كلام الزجاج أصلا وكلام اقوم فرعاً، مع أن الأمر بالعكس، فالمناسب إسناد المخالفة إلى الزجاج، ههنا لا إلى القوم، كما سبق في قوله: 'خلافا لقرء' أقوم. ما ذكره مولانا المذكور إنما يرد إذا كان قوله: 'يُخَالَفُ' عني صيغة المعلوم، وأما إذا كان عني صيغة المجهول فلا؛ لأن القائل حينئذ يكون مخالفا - باسم المفعول - والزجاج يكون مخالفا - باسم الفاعل - عني أنه لا يجوز إيراد الفعل المعلوم قبل قوله: "خلافا للزجاج"؛ لأن الفاعل هو الزجاج، فيلزم حينئذ استدراك قوله: 'الزجاج'، وأيضا ما ذكره الفاضل المذكور من أن تقديره: "يُخَالَفُ الزجاجُ هذا القائل خلافا" مما لا يختمله عبارة المصنف، عني أنه يستلزم ريادة الاسم في قوله: "الزجاج" وأحمل عني ريادة الاسم بعيد.

(١) تمهيد لربط قول المصنف: 'خلافا للزجاج' وقوله: 'والقائل' مستدأ، وقوله: 'يُخَالَفُ' عني صيغة أنسي للمفعول حيزه، فيعيد نسبة الخلاف إلى الزجاج، ولعل من قال: إن فيه إسناد المخالفة إلى الجمهور وهو غير مناسب - قرأه بصيغة المبني للفاعل. (حق)

(٢) [والأظهر إسناد المخالفة إلى الزجاج] مذهبه أن ما يسميه سحاة معمولا له هو المفعول المطلق؛ لأن الفعل بيان له، فكان التأديب محمل والضرب مبن، فكأنه قيل: أدبت بالصرب تأديبا، فيصح أن يقال: الصرب هو التأديب، فصار مثل: ضربت صبرا، والزجاج لم يقدر عامل التأديب حتى يلزم خلاف الأصل، لكنه تكلف؛ لأن التأديب في قولك: "ضربت للتأديب" ليس بيان الصرب، ففي "صبرته تأديبا" لذلك؛ لعدم تفاوت المعنى، وأيضا لا يطرد في قولك: "قعدت عن الحرب جينا". (عت)

فإنه أي المفعول له عنده أي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله، فالمعنى عنده في المثالين المذكورين: أدبته بالضرب تأديبا وجبت في القعود عن الحرب جبنا، أو ضربته ضرب تأديب وقعدت قعودا جبنا،

من غير إلح أي مغاير للفظ فعله، ولكنهما متحدان بحسب المعنى، كما سبق مثل ذلك في قوله: 'وقد يكون معبر لفظه'. فالمعنى عنده إلح أي التعاير بحسب المعنى متف بيهما، بل معاهما متحدان، فلا يرد ما قيل: إذا كان "تأديبا" مصدرا من غير لفظ فعله، فإذا قيل: أدبته بالضرب تأديبا، فيكون المفعول المطلق حينئذ موافقا للفظ فعله، ويمكن أن يقال: هذا الإيراد مدفوع بذكر المعنى في قوله: "فالمعنى عنده إلح" أي معنى التركيب هذا، لا أن التركيب المذكور مجعول من لفظ إلى لفظ آخر حتى يرد ما ذكر.

أدبته بالضرب إلح فإن معنى الضرب والتأديب واحد بالذات. وحسب إلح وإن قلت: قوله: "حسا" كما يكون معايرا لفظ فعله كذلك معايرا له بحسب المعنى؛ فإن معنى القعود غير معنى الجبن، مع أنه لا بد من اتحاد المعنى بينهما، قلنا: المراد من الجبن أثره، وهو القعود؛ لأن من حصل فيه الجبن فهو يقعد وإن لم يقعد في بعض الأزمان، والمراد بالقعود عدم القيام بالحرب، لا القعود الحقيقي، ويحتمل أن يراد منه المعنى الأعم.

أو ضربته إلح أي ضربته هذا النوع من الضرب، وهو الضرب الذي لتأديب، وقعدت هذا النوع من القعود، فيكون معولا مطلقا نوعيا، قال محمد الخثني مولانا عبد: إن امصدر حقيقة هو المحدث لا المذكور، وإطلاق المصدر على المذكور لنياته عن المحدث، كما في: 'صرفته سوطا' أي ضرب سوطا، فالقول بأنه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله، لا يخو عن شيء. أقور: مراد الشارح أن إضافة الضرب إلى التأديب بيانية، فيكون الضرب عين التأديب بحسب الذات، فإذا كان عينه بالذات فمن قال: ضربته، فكأنه قال: ضربته ضربا أو أدبته تأديبا، فيكون المفعول المطلق تأكيدا حقيقة، ألا ترى أن ما ناب عن ناب الشيء لا بد أن يكون معايرا له بحسب الذات لا عينه بحسب الذات.

وإن قلت: هذا لا يصح في قولنا: قعدت قعودا جبن؛ لأن القعود ليس عين الجبن؛ لتعايرهما بحسب المعنى، قلت: قد عرفت أن المراد من الجبن هو أثره، وهو القعود المقيد بالجبن، وإن قلت: إن إضافة الضرب إلى التأديب وكذلك إضافة القعود إلى الجبن من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، فكيف يصح أن يكون أحدهما عين الآخر بالذات؛ لأن السبب لا يكون عين المسبب وبالعكس؟ قلت: لما عرفت النسبة بينهما لا يتوجه ما ذكرت، كما لا يخفى على المتأمل.

ورد قول الزجاج بأن صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته، ألا ترى أن صحة تأويل الحال بالظرف من حيث إن معنى "جاء زيد راكباً" جاء زيد وقت الركوب من غير أن تخرج عن حقيقته، وشرط نصبه أي شرط انتصاب المفعول له، لا شرط كون.....

ورد قول الزجاج إلخ. أي صحة كون أحد اسموعين مؤولاً وراحعاً إلى نوع آخر لا يوجب أن يكون النوع الأول داخلًا في النوع الثاني، وم يكن سماع الأول اسم؛ فإن الحال مؤول إلى الصرف أي المفعول فيه، مع أن هذا التأويل لا يخرج عن حقيقته، ولا يدخلها في حقيقة الظرف أي المفعول فيه؛ فإن الحال أيضا منصوب على حدة من المنصوبات قال مولانا عيسى: إن هذا التردد إما يوجه على الزجاج إذا كان مقصوده من كلامه تأويل المفعول له وإرجاعه إلى المفعول المطلق، وهو في حيز المفعول، بل مراده أن معنى 'صرفته تأديبا' أدته بالصرع تأديبا، لا أنه مؤول إليه. أقول: كلام الشارح في الحقيقة ترديد، ولكن ترك 'أحد شقي التردد؛ فهو، فالخاصل: أن مراد الزجاج من كلامه: إما أن معنى 'صرفته تأديبا' أدته بالصرع تأديبا، وإما أن معناه أنه مؤول إليه، وإن كان الأول فهو ممنوع، والسد فيه عدم بقاء العيبة على ما ذكره الزجاج؛ لعدم بقاء العيبة في قوة: 'أدته بالصرع تأديبا'، وإلا لما كان الاتحاد في المعنى بينهما.

لا يقال: عدم بقاء العيبة بينهما غير مصر عند الزجاج؛ لأنه مصدر عنده؛ لأنما نقول: مذهب الزجاج أي دهانه إلى شيء لا يطل مذهب اقنوم، نعم، يثبت بطلان مذهب اقنوم بديل أقامه الزجاج به، وهما ليس كذلك، فلا بد من إبقاء العيبة عند اقنوم، فتأمل. وإن كان الثاني كما هو الظاهر فيتوجه عليه قوله: "ورد قول الزجاج بأن صحة إلخ" وكيف كان معناه كذلك عند من قال: إن المفهوم منه عند العرب العيبة، وعلى ما ذكره الزجاج من يفهم منه العيبة، وأيضا القول بأن معنى 'صرفته تأديبا' هو أدته تأديبا ليس إلا التأويل المذكور، ألا ترى أن معنى "جاء زيد راكباً" جاء زيد وقت الركوب مع صحة اسم التأويل عليه، ورد المصنف قول الزجاج أيضا بأن معنى صرفته تأديبا 'صرفته للتأديب اتفاقا، وقولك: 'للتأديب' ليس بمفعول مصدق، فكذلك التأديب الذي معناه.

أي شرط انتصاب إلخ. من قبيل ذكر المعلوم وإرادة اللام، وإما احتاره؛ لأن معنى قوله: "وشرط نصبه تقدير اللام" هو شرط جعله منصوبا بتقدير اللام، بالإضافة من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول، فمصر النص بالانتصاب الذي هو اللام لا المتعدي، وأشار إلى أنه لا دخل لجعل المتكلم به منصوبا، فاحتار ذكر المعلوم وإرادة اللام؛ لأن الانتصاب لآدم لجعله منصوبا لا شرط كون إلخ لأن ما هو باللام أيضا مفعول له كما بين بقوله: "فالسمن والإكرام إلخ"، ثم إن إضافة الإكرام إلى الكاف إضافة المصدر إلى المفعول أي إكرام لك لأجل أنك زائر لي، فإيراد الزائر إشارة إلى علة الإكرام.

الاسم مفعولا له، فالسمن والإكرام في قولك: "جئتكَ للسمن ولإكرامك الزائر"^{متدا}
 عنده مفعول له على ما يدل عليه حده، وهذا كما قال في المفعول فيه: "إن شرط
 نصبه تقدير في"، وهذا أيضا خلاف اصطلاح القوم^{عند المصنف خير} "تقدير اللام لأنها إذا ظهرت
 لزم الجر. وخص اللام بالذكر؛ لأنها الغالب في تعليلات الأفعال، فلا يقدر غيرها
 من "من" أو الباء أو "في" مع أنها من دواخل المفعول له كقوله تعالى: ﴿خَاشِعًا
 مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾^{ببائية لفظ}.....
 (الحشر: ٢١)

تقدير اللام. لأنها لو لم تكن مقدرة م يفهم معنى العلية. **لزم الجر** أي لزم الجر اللفظي فيما صلح له، واجر
 التقديري وأحلي فيما صلح لهما، فلا يرد ما قيل: إن أراد به لروم اجر اللفظي فهو ممنوع، وإن أراد به أنه لزم
 الجر في الجملة، أي أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا، فلا يتم التقريب.
وخص اللام إلح. مع أن الباء و"في" و"من" أيضا من دواخل المفعول له؛ لأنها أيضا للتعليل، قال مولانا عص:
 إن الشارح غفل من أن يقول هذا الكلام في المفعول فيه؛ لأن الباء أيضا من دواخل المفعول فيه، مثل: حدثت
 بالسمجد. أقول: إنما لم يتعرض إليه في المفعول فيه نقلته؛ فإنه لا يكون غير الباء بمعنى 'في' في المفعول فيه؛ فإن
 كون غير الباء بمعنى 'في' غير مشهور، وأما اللام ههنا يكون بمعناها أمور كثيرة كما ذكره، فهذا تعرض إليه،
 على أن خلاصة هذا الدليل حارية فيه، فكأنه ترك لاشتراك الدليل بأن نقول: الغالب في الظرفية هو كلمة 'في'،
 فلا يقدر غيرها؛ لأنه لو قدر غيرها يتبادر الذهن إليها بحكم علبتها في الظرفية.
فلا يقدر غيرها. لأنه لو قدر غير اللام يتبادر الذهن إلى تقدير اللام؛ لما ذكر من أنها الغالب في تعليلات
 الأفعال، وبعبارة أخرى بأن كثرة استعمال اللام في تعليلات الأفعال تدل على بقاء اللام في البية، بخلاف تقدير
 غيرها؛ لعدم كون شيء يدل على بقاء غيرها في البية. **خاشعًا إلح.** أي «وَأَرَادَ أَنْ يُقْرِبَ» على حسب قوله
 حاشعًا والخاشع بالفارسية: وكرهون شونده، والمتصدع: برائته شونده، والحشية: الخوف.

(١) فإنهم لا يسمون المفعول له إلا المصوب الجامع لشرائط، فحده عندهم: هو المصدر المقدر باللام المعلن به
 حدث شارك في الفاعل والزمان. (عل)

(٢) ﴿لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ هَدَىٰ حَقًّا لَأُخْرِجُوا مِنْ دَرَجَاتِهِمْ الْمُسْتَضَاءِينَ﴾ أي لو أنزل هذا القرآن على أهل
 لينحسع وينشق؛ لأجل خشية الله مع صلابته، ولكن قلوبهم أقسى منه حيث لم تخشع، ونحو: ﴿مِمَّا حَصَّنَتْهُ
 أَعْرَقُوا﴾ (نوح: ٢٥). (حل ع)

وقوله تعالى: ﴿فَيُظْلَمُ^(١) مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا﴾ وقوله **سنة**: «إن امرأة دخلت النار في هرة»^(٢) أي لأجلها. ولما كان^٣ تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وإبقائها في النية، وكان الأصل إبقاءها في اللفظ والنية، فلا حاجة في إبقائها في النية إلى شرط، بل الحاجة إليه إنما يكون في حذفها من اللفظ، ولهذا قال: **وإنما يجوز حذفها ولم يكتف**.....

فظلم الخ معناه بالفارسية **ظلم** كذا صدر منه استزان جماعتي، كذا أمره الله ودينه يهود، حرام كرده ايم.

فلا حاجة الخ: لأنه يوافق الأصل، بخلاف الحذف من اللفظ.

ولم يكتف الخ بأن م يقل: «وإنما يجوز» بدون ذكر قوله: «حذفها» لأنه يتوهم أن الحذف من اللفظ وإبقاء في نية مع مشروطان بهذا الشرط؛ لأنه حينئذ يكون الصمير في «جوز» راجعا إلى تقدير اللام، وقد عرفت أن تقدير اللام عبارة عن الحذف من اللفظ والإبقاء في النية، والإبقاء في النية لا يحتاج إلى شرط؛ لأنه يوافق الأصل، فلما قل: «وإنما يجوز حذفها» م يتوهم ذلك؛ لأن المراد من الحذف حينئذ هو الحذف من اللفظ فقط، كما عرفت أن التقدير عبارة عن لشئيين، أحدهما: الحذف من اللفظ، والآخر: الإبقاء في النية، فمما صرح بذكر الحذف، فإيراد هو الحذف من اللفظ فقط، وقيل: إنما وضع المظهر موضع المصمر إشارة إلى اتحاد الحذف والتقدير بأن كليهما حذف من اللفظ والإبقاء في النية، وقد يفرق بينهما بأن تقدير هو الترك من اللفظ مع الإبقاء في النية، والحذف هو الترك من اللفظ والنية.

(١) تعيل 'حرما' أي بسبب صم عصيم على أنفسهم تحريمهم على أنفسهم الضيقات، 'من الذين هادوا' أي صاروا يهودا، 'حرما عليهم طيات' من لحم البعير ولسه وشحم البقر والعم؛ فإن امطاعه كلها حلال سي اسرائيل قبل التوراة سوى الحبرير والميتة ولده، فحرموا الضيقات على أنفسهم، فأمرل التوراة على وفقه عقوبة هم. (حل ش)

(٢) أي في هرة حسبتها حتى ماتت من الخوع فلم تكن تطعمها ولا ترسلها فتأكل من حشاش لأرض، وهي حشراتا والعصا فيروخوها، وفيه الإشعار إلى تحريم حس اهرة وإهلاكها جوعا، وأن نفقة احيوان المملوك وما في حكمه واجب. ومه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ بِنَدِي مُشْيِي مَدَه﴾ (يوسف ٣٢) أي بسبه (حل ع)

(٣) يعني ما قال المصنف: 'وشرط نصه تقدير اللام'، فإذا أريد بيان اشتراط تقدير اللام بالأمر المذكورة فالظاهر أن يقال: 'وإنما يقدر إذا كان الخ'، أو يقال: 'وإنما يجوز' بإرجاع الصمير إلى 'تقدير اللام'، فلا بد لترك الطاهر من بكتة، ويباها أن تقدير اللام عبارة عن أمرين، أحدهما: الإبقاء في النية، وثانيهما: حذف عن اللفظ، والأول لا يحتاج إلى شرط، والثاني يحتاج إليه. (عت)

بإرجاع ضمير الفاعل إلى "تقدير اللام"، فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها إذا كان المفعول له فعلا احتراز عما إذا كان عينا نحو: جئتكَ للسمن **نفاعل الفعل المعلن** به أي اتحد فاعله وفاعل عامله، احتراز عما إذا كان فعلا لغيره نحو: جئتكَ لمجيئك إياي ومقارنا له أي للفعل المذكور في **لوحود** بأن يتحد زمان وجودهما نحو: ضربته تأديبا؛ إذ زمان الضرب والتأديب واحد؛ إذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار،

عما إذا كان عيا الأولى أن يقال: "عما كان ليس بفعل" حتى يتناول الأعراض، مثل: جئتكَ للعلم أو للسواد؛ لعدم إطلاق العين عليهما عرفا، إلا أنه أراد من العين ما ليس بفعل. **المعلن** به والضمير في "به" راجع إلى المفعول له، والضمير المستتر في "المعلن" راجع إلى الفعل.

اتحد فاعله إلج أشار به إلى أن الأخصر والأوضح في العبارة هذا، لا ما ذكره المصنف. ولقائل أن يقول: هذا يشكل بقوله تعالى: **لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا فِي السَّمَوَاتِ** (سورة: ٢٥٨)؛ فإن قوله: "أن آتاه الله الملك" مفعول به حذف لأمه، مع أن اتحاد الفاعل غير متحقق فيه؛ لأن فاعل الفعل هو المروذ، وفاعل المفعول له هو الله تعالى. واحواب: أن حذف اللام عن المفعول جائر عند اتحاد فاعلهما إذا لم يكن المفعول له مصدرا بـ "أن" وأن؛ لأن حذف حرف الجر منهما قياس، وقد كُتِبَ في بدلة بخاري وجاء بعض من الطلبة من بدلة سمرقند، وقال هذه الشبهة علي وقت هذا الحواب عليه، ثم رأيت هذا الجواب في بعض التفسير.

إد لا مغايرة بينهما: أي بين زمان الضرب وزمان التأديب، أو بين الضرب والتأديب، أما الأول فلأنه لا يكون المعايير بين الزمانين؛ لعدم التعاير بين المضاف إليه هما، وهو الضرب والتأديب، وعدم التعاير بين المضاف إليه يستلزم عدم التعاير بين المضاف، وأما الثاني فلأنهما إذا لم يكونا متعايرين فلم يكونا متغايرين بحسب الزمان أيضا؛ لأن اتحاد المضاف إليه يستلزم اتحاد المضاف. قال مولانا عص: العبارة الواضحة الموجزة أن يقال: وإنما جاز حذفها إذا اتحد فاعله وفاعل عامله ورماهما. أقول: إن قال: إذا اتحد رماههما، فلا يدل كلامه على القسمين الآخرين؛ لأنهما يفهمان من لفظ المقارنة.

إلا بالاعتبار: إذ احدث الصادر عن الفاعل باعتباره أنه هو يسمى ضربا، وباعتباره أنه سبب لاتصاف المضروب بالأخلاق الحسنة يسمى تأديبا، ثم اعلم أن مفهوم الضرب والتأديب متعايران؛ لأن الضرب حدث صدر عن الأعضاء الظاهرة التي هي غير اللسان، وكان مؤلما لمضروب، والتأديب حدث صدر عن شخص، سواء صدر عن لسانه أو غيره، وكان سببا لاتصاف المفعول بالأخلاق الحسنة، فالتأديب يصدق على الشتم والفصيحة دون الضرب، وأحار بعضهم عدم المقارنة بالزمان كقوله تعالى في القراءة الشاذة: **هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ** بالنصب أي لصديقهم في الدنيا، ولا يخفى أنه يدل على أنه لا يشترط اتحاد الفاعل أيضا.

أو يكون زمان وجود أحدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو: قعدت عن الحرب جبنا؛ فإن زمان الفعل أعني القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له أعني الجبن، ونحو: شهدت الحرب إيقاعا للصلح بين الفريقين؛ فإن زمان المفعول له أعني إيقاع الصلح بعض زمان الفعل أعني شهود الحرب، واحتراز بذلك القيد عما إذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو: أكرمتك اليوم؛ لوعدي بذلك أمس، وإنما اشترط هذه الشرائط؛ لأنه بهذه الشرائط يشبه المصدر، فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به، بخلاف ما إذا اختل شيء منها.

المفعول معه أي الذي فُعِلَ لمصاحبته بأن يكون الفاعلُ مصاحبا له في صدور الفعل عنه أو المفعولُ به في وقوع الفعل عليه، فقوله: "معه" مفعول ما لم يسم فاعله.....

فإن زمان إلح: فإن زمان مقدم على زمان القعود، ويكون القعود في بعض زمان آخر. قيل: لا حاجة لتصحيح إثبات المذكور إلى زمان الفعل بعض من زمان مفعول له؛ لأن علة القعود هي إحسن الموجود لا إحسن السابق عليه، إلا أن يقال: يعد الجبن أوله وآخره جبنا واحدا، لا أجبانا متعددة.

هذه الشرائط إلح: لأن هذه الشرائط موجودة في المصدر أي المفعول المصطلق بالسنة إلى الفعل، فحينئذ يتعلق المفعول به بالفعل بلا واسطة شيء، فالفعل يصب جره بلا واسطة شيء، بخلاف ما إذا اختل شيء من هذه الشرائط؛ فإنه حينئذ يحتل المشاهدة أيضا، كما لا يخفى على المتأمل. **الذي فعل إلح:** أشير به إلى أن الألف واللام بمعنى الذي، والمفعول بمعنى فُعِلَ، وقوله: 'أن يكون إلح' بيان لقوله: 'أي الذي فعل إلح'.

في صدور الفعل عنه أي عن الفاعل، مثل: جئت وريدا. وقوله: 'أو المفعول به' عطف على الفاعل، أي بأن يكون المفعول مصاحبا له في وقوع الفعل عليه، مثل: كفاك وريدا درهم. لا يقار: صفة الصدور لا تلائم نقوسا: استوى الماء والخشبة؛ لأن الاستواء لم يصدر من الماء؛ لأنما نقوس: الصدور أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فإن الاستواء لا يكون إلا للماء، فكأنه صدر منه، أو يقار: هذا في الحقيقة وجه التسمية، والطراد غير لازم فيها. ولقائل أن يقول: قوله: "عنه" في قوله: 'في صدور الفعل عنه' مما لا يحتاج إليه؛ لأن قوله: 'في صدور الفعل' وجه المصاحبة، فلا بد أن يكون مشتركا بين المصاحب والمصاحب، كما =

أسند إليه "المفعول" كما أسند إلى الجار والمجرور في "المفعول به وفيه وله"، والضمير المجرور راجع إلى اللام، واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من إسناد الفعل إلى لازم النصب، وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الأكثر، وإليه ذهب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(١) على قراءة النصب، وفي بعض الحواشي أن هذا الرأي شريف جدا،.....

= يكون وجه الشبه مشتركا بين المشبه والمشبه به، وهذا إما يحصل بترك قوله: 'عه'، وكذلك قوله: 'عليه'، فتأمل حتى يظهر لك ما فيه.

كما أسند إلخ: وإما تعرض إلى حاصل تركيبه دون المفعول به وفيه وله؛ لأن 'ه' وفيه وله' جار ومجرور، فالضمير عنها مبني. فرفعه محلي قطعاً، بخلاف 'مع'؛ فإنه معرب، فينبغي أن يكون مرفوعاً بالفعل المجهول، وهو يحتاج إلى البيان لا غير. **والضمير المجرور:** أي في 'معه'؛ لأنه مصاف إليه. **واعتذر إلخ:** دفع دحل بأنه لا بد أن يكون مرفوعاً؛ لأنه مفعول ما لم يسم فاعله، والمراد أنه اعتذر عن نصبه في أي موضع وقع.

من إسناد الفعل إلخ: [أي الأمر الذي النصب لازم له من الإعراب] بيان لـ "ما" في قوله: 'بما جوزه' أي اعتذر عن نصبه، وهو أن إسناد الفعل إلى الأمر الذي هو لازم النصب يقتضي رفعه، إلا أنه ترك النصب له منصوباً؛ جريا على ما هو عليه في الأكثر، وضمير 'هو' راجع إلى لازم النصب، والضمير في 'عليه' إلى "ما"، وهو عبارة عن النصب، وكونه 'عليه' - أي على النصب الذي هو الأكثر - سواء كان على الطرفية أو الحالية، والظاهر أن يكون ههنا على الحالية، فأجري له على هذا النصب الذي هو الأكثر، وإليه يشعر قوله: "مصحبا له"، وإذا عرفت هذا التفصيل ما فما يخطر ببال بعض الساطرين من أن بين قوله: "لازم النصب" وبين قوله: 'في الأكثر' تدافع ليس بشيء، كما لا يخفى على المتأمل فيه بأدنى تأمل.

وإليه ذهب: أي إلى الاعتذار المذكور ذهب. **على قراءة النصب:** وبما قال: 'على قراءة نصب'؛ لأنه قرئ: 'بَيْنَكُمْ' نصب النون أيضا، ولكنه فاعل سواء كان بضم النون أو بفتحها. **هذا الرأي إلخ:** أي كون قوله: 'معه' مفعول ما لم يسم فاعله شريف جدا، أما كونه شريفا فلموافقته كلام الله تعالى، ولأنه يوافق بقوله: 'المفعول به وفيه وله'، قيل: كونه شريفا جدا؛ لخلوه عن تكلف ضمير راجع إلى المصدر، وإقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل، مع أن أكثر النحاة على أنه لا يجوز أصلا.

(١) بالفارسية: بر آئینه تحقیق که پاره پاره و بخش بخش شد میان شما. (بقا)

وقيل: الوجه أن يجعل من قبيل:
في تركيب

وقد حِيلَ^(١) بين العير والنزوان
الحمار الوثوب

فإن مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع إلى مصدره أي حيل الخيلولة؛ لأن
"بين" للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل،
لمع بين

الوجه: أي وجه نصب قوله: 'معه' أن يجعل قوله: 'المفعول معه' من قبيل قولهم: "وقد حيل بين العير" بفتح العين، و"الروان" بالنون والزاي المعجمة؛ فإن المفعول ما لم يسم فاعله فيه هو الضمير الراجع إلى مصدر الفعل هو الخيلولة؛ لأن المصدر يحور تذكره وتأنيثه، فيكون معنى قوله: "المفعول معه" الذي فعل فعل، فما وقع موقع الفاعل هو المصدر لا "معه". لا يخفى أنه إذا قيل: "حيل الخيلولة" لا بد أن نحدد الفعل عن معناه بأن كان معنى وقع؛ لأنه لا معنى لقوله: حيل الخيلولة، وإن قلت: إنما يقوم المصدر مقام الفاعل إذا وصف له بشيء، فلا يقال: صُرب ضربت، بل صُرب ضربت شديداً. قلت: لم لا يحور أن لا يقوم مقامه بدون التوصيف المصدر الحقيقي، والواقع مقامه هنا هو الضمير الراجع إليه، تأمل. قال - قدس سره - في 'الحاشية': العير: الحمار الوحشي والأهلي، النزوان: الوثوب، ومنه - قدس سره - في تفسير الوثوب: برجستن.

لأن بين للرواء الخ فعلى هذا المذهب لا يقوم الأمر الذي هو لارم النصب مقام الفاعل، فنه يكن 'بين' في قوله تعالى: **هـ حَضَعَ** فاعلا عنده على قراءة النصب، ولقائل أن يقول: لو قام هو مقامه لا استحالة فيه؛ فإن الحار والمحروور مثل: "في الدار" يقع موقعه، كما قال المصنف فيما سبق، وإن لم يكن فالجميع سواء، مع أن 'في الدار' أيضا لارم الظرفية مع أمر رائد فيه لم يكن في 'بين'، وهو كون حرف الجر على أوله، ويمكن الحواب بأن معناه: أنه لا يقوم مقامه حيث يقع مفعولا به، ولكن يقع مقامه من حيث المعنى الذي هو باعتبار نفسه؛ =

(١) من الخيلولة، وهي الملع من النوصة بين الشيتين] أوله: "أهم أمر الخير لو أستطيعه" من الطويل، والبيت لصخر بن عمرو، أنشده حين قالت له امرأته، وهو مريض:

حولاً بمرح قد أصابه في حرب لا حي فيرجى ولا ميت فيلقى

فعمد إلى السيف وهمة يقتلها، فلم يقدر لضعف، فقال أبيات متمنيا استطاعته لقتلها، وأهم: القصد من نصر، صلته بالنساء، ويعني - "أمر الخير" قتلها، و"لو" لتمني، وقوله: 'حيل' مبني للمفعول، مسد إلى ضمير المصدر، وهو الخيلولة دون "بين" أي وقع الخيلولة، ويمكن أن يكون مفعوعا معنى لا لفظاً، كما مر في **هـ حَضَعَ** - "والعير" بالفتح: الحمار، وعبت على الوحشي، والروان محركاً الوثوب، وهو مثل يصرب لقوي قد أدركه العجر، فلا يستطيع على ما يريد، والمعنى أقصد قتلها متمنيا استطاعة له، والحال أي قد منعت عليه؛ لعدم الاستطاعة. (حل ع)

فعلى هذا يكون معناه: الذي **فُعِلَ** فعلٌ بمصاحبته، على أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا إلى مصدره، والضمير المجرور للموصول، هو **مذكور** بعد الواو ^{معنى المفعول معه} احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء **لمصاحبته** معمولٌ ^{في معه} **فعل** اللام متعلق بـ "مذكور" ^{بالإضافة} هو الألف واللام

أي يكون ذكره بعد الواو؛

= فإن 'الدار' في قولنا: 'ضرب في الدار' لا يقع مقامه من حيث كونه مفعولا به أي من حيث كونه مضروبا، بل يقع مقامه من حيث كونه مضروبا فيه، وكذلك 'ين' في قوله تعالى: **هَقْدُ مَضَعٍ سَكَنٌ**؛ فإنه أيضا لا يقع مقامه من حيث كونه مفعولا به؛ لعدم صحة معناه حينئذ. وإن قلت: من حوّر كونه مقام الفاعل كما هو على تقدير الحل الأول؛ فإنه يجوّز كونه مفعولا به مع كونه مقامه، فما ذا وجهه؟ قلت: فإنه يقال له: 'المفعول به' محار، فيكون 'الدار' و'بيكم' في قولنا: 'أصرب في الدار' و'أضرب ببيكم' مفعولا به عنى التحور، وإلا لا معنى له أصلا على الحقيقة، كما لا يخفى.

والضمير المجرور إلخ: أي الضمير بموصول على هذا المذهب أيضا، فلا يرد أنه لا احتياح إليه، بل هو تكرار حيث قال آغا: 'والضمير المجرور راجع إلى اللام'. **كالفاء:** أي الفاء ونحوها، وهو المذكور بعد لفظ 'مع'، مثل: جئت مع زيد؛ فإنه أيضا ليس مفعولا معه، فعبارة أحسن عما يقال: مع موضع الفاء؛ لكون المناسبة بين الواو والفاء، وقد وقع الاحتراز به عن المذكور بعد غيره مطلقا، سواء كان بعد مع أو الفاء، ولكن المناسب إلى التمثيل ذكر الفاء لما مر، فلا يرد ما قال مولانا عصف: الأحسن ذكر 'مع' موضع 'الفاء'؛ لأن المقصود الأصلي هو الاحتراز به عن المذكور بعد لفظ مع، وقد حصل بذكر قوله: 'غيره'. **لمصاحبه إلخ:** واحتراز به عن "كل رجل وصيغته".

أي يكون إلخ: فحرج 'عمرو' في 'ضربت ريذا وعمرا' إذا كان الواو بمعنى 'مع'؛ لأن ذكره بعد الواو ليس لأجل مصاحبه معمول فعل، أي ليس المقصود فيه ذلك، بل ذكره بعدها لأجل العطف؛ لأنه معطوف على المفعول به اتفاقا، فيكون مفعولا به لا مفعولا معه، فهذا كلامه لرد ما قال بعضهم من أن المعمول لا بد أن يكون فاعلا، وإلا ينتقص بقوسا: صرت ريذا وعمرا إذا كان الواو بمعنى 'مع' وهو ليس بمفعول معه؛ لأنه معطوف على المفعول به كما عرفت، عنى أنه يرد على قول هذا البعض نحو: حسبك وزيدا؛ فإن 'حسبك' مضاف ومضاف إليه؛ لأن الكاف في المعنى مفعول ومعناه: يكتفي لك.

ثم اعلم أن قوله: 'مذكور' في قوله: 'متعلق بمذكور' وقع على سبيل الحكاية، فإيراد هو المذكور الذي في عبارة المصنف، فالأولى أن يقال: 'متعلق بالمذكور'؛ فإنه به احتمالان حينئذ، أحدهما: ما أفاده ائشارح، والثاني: هو المذكور المعين، وهو المذكور في عبارته، وليس هذا الاحتمال عنى تقدير عبارة ائشارح؛ لأنه بكرة، فيكون =

لأجل **مصاحبه معمول فعلٍ وإفادته إياها**، ^{أي نصاحته} سواء كان المعمول فاعلا نحو: استوى الماء والخشبة، أو مفعولا نحو: كفاك وزيدا درهم، ^{أي مع زيد} وسواء كان ذلك الفعل **لفظيا** كالمثالين المذكورين أو **معنى** أي معنويا نحو: ما لك وزيدا؟ أي ما تصنع، والمراد بـ "مصاحبه لمعمول الفعل" مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد، نحو: سرتُ وزيدا، أو مكان واحد نحو: لو تُرَكَّتِ الناقةُ وفصيلتها لَرَضَعَتْهَا،

= معاه. أنه متعلق بمدكور من المذكورات، وهو غير مقصود، إلا أن المشرح حمله على الوقوع على سيل الحكاية، وم يلنفت إلى هذه اللطافة المذكورة، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عصى من أن في قوله: 'متعلق بمدكور' لصافة، ولو قال: "المدكور" لكان ألفت، ويمكن أن يقال: لو قال: "المدكور" بتعين الاحتمال الحكائي؛ لأن الاحتمال الثاني يحتمل أن يكون من اللام الدالة للإشارة، فلا يكون حينئذ في لفظ "المدكور" احتمالا حتى يتحقق اللطافة.

وإفادته إياها أي إفادة المذكور بعد الواو للمصاحبة. **أي لفظيا**. أشار به إلى أن قوله: "لفظا أو معنى" حرر **كان** الناقصة المقدرة؛ لأهما إما يكونان حرا إذا كانا بمعنى المفوظ والمعنوي أو بمعنى لفظيا ومعنويا، كما لا يعنى. **سرت وزيدا** أي في زمان واحد؛ لأن "مع" يدل على المقاربة الزمانية، ثم اعلم إذا كان المراد من المصاحبة المذكورة مشاركته له في ذلك الفعل، فلا يجوز أن يقال: صحتك ريدٌ وطلوع الشمس أي مع طلوعها، ولكن حوَره بعضهم ويكون لتجويزه وجه، وذلك لأن المراد من الصحتك أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، بإطلاق الصحتك على طلوع الشمس محار كما أن إطلاق السير على جريان الماء محار.

أو **مكان واحد الخ** أي في مكان واحد، قال مولانا عصى: كوهما في مكان واحد يستلزم كوهما في زمان واحد أيضا؛ لأنه لو تُرَكَّتِ الناقةُ يوم الخميس وتُرَكَّتِ فصيلتها في هذا المكان يوم الجمعة لا ترصعها، وكذلك كوهما في زمان واحد يستلزم كوهما في مكان واحد أيضا؛ لأنه لو سار ريد في سمرقند وسار عمرو في حارى لا يقار حينئذ: 'سرت معه في زمان واحد' عرفا، لكن الأحسن أن يكتبى بالزمان، هذا خلاصة كلامه. أقول: إما جعلهما قسمين باعتبار القصد لا باعتبار أهما قسمان متقابلان؛ لأنه قد يكون المقصود مشاركته له في زمان فقط دون المكان، وقد يكون المقصود عكسه، وإذ كتب: 'مع' يدل على المقاربة الزمانية لا المكانيّة، فكيف يراد منه المعية المكانيّة؟ قلت: يراد منه المعية المكانيّة لقريبة قوله: 'لرصعتها'؛ لأهما لو كانا في مكائين لا ترصعها.

(١) إشارة إلى أن اللام للأجل.

(٢) أي إفادة الواو، كذا قال مولانا صدر الدين، وقال ابنه: إفادة المفعول معه.

فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة، نحو: جاءني زيد وعمرو؛ فإنها لا تدل إلا على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة.

واعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى "مع"، وإنما وضعوا الواو موضع "مع"؛ لكونها أخصر، وأصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع، فناسب معنى المعية، **"فإن كان أي وجد"** **الفعل أي** ما يدل^(٣) على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها **لفظا وجاز أي لم يجب** **العطف**

مذهب جمهور النحاة إلخ - وقيل: إن العامل يعمل في الواو، ولكن الإعراب يصهر فيما بعد الواو، ونقل عن عبد القاهر أنه منصوب بنفس الواو، واعترض عليه أن لأوى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، وإن قُت: إن الواو إنما تنصب؛ لكونها بمعنى 'مع'، قُت: فلا بد حينئذ أن تنصب 'صيعته' في 'كل رجل وصيعته'.
أي وجد فيكون "كان" تامة حينئذ، فلا يحتاج إلى الخبر، ويحتمل أن يكون ناقصة بأن يكون "الفعل" اسما به و"لفظا" حرا به، وإنما لم يذهب إليه؛ لأن قوله: لفظا لا يقع خبر، إلا بالتأويل بأن كان بمعنى المفعول أو بمعنى مضاف.
أي ما يدل إلخ - وإنما أراد من الفعل ما يدل على الحدث؛ ليدخل شبه الفعل في العمل، ولهذا قال: "فيعم الفعل إلخ"، ولا يصح إدخاله في الفعل المعنوي؛ لأنه لا يستنبط منه الفعل.
أي لم يجب - وإنما لم يكتف بقوله: "و لم يمتنع"؛ لأنه حينئذ حار أن يكون العطف واجبا، فلا يصدق الجراء فمسه - لم يجب ولم يمتنع؛ إشارة إلى أن المراد من الحوار هو الإمكان الخاص، لا يقال: لو اكتفى بقوله: "لم يجب" =

(١) لأن في المعية زيادة اجتماع، (عبد الغفور)

(٢) جعل 'كان' تامة، فقوله: 'لفظا' تمير أو حال، ويحتمل أن يكون ناقصة، (عبد الغفور)

(٣) أراد بالفعل ما هو أعم من الفعل وشبهه بقرينة مقابلة المعوي، وباتفاق أحكامها المذكورة ههنا، بخلاف المعنوي، فيكون من قبيل عموم المجاز، (عل)

(٤) فسر الحوار بالإمكان الخاص؛ لئلا ينتقض بالمثل المذكور، بخلاف ما لو فسر بالإمكان العام المقيد بخاب الوجود؛ فإنه ينتقض حينئذ بالمثل المذكور؛ إذ الإمكان العام المقيد بخاب الوجود عبارة عن سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم، سواء كان الجانب الموافق ضروريا أو لا، فيشمل وجوب العطف مع أنه لا يترتب عليه قوله: "فالجوهان". (جمال)

ولم يمتنع^(١)، فلا ينتقض بمثل: ضربت زيدا وعمرا؛ لوجوب العطف فيه، **فالوجهان** أي العطف والنصب على المفعولية جائزان، نحو: **جئت أنا وزيد^(٢)** بالرفع على العطف **وزيدا بالنصب على المفعولية، وإلا أي وإن لم يجز العطف، بل يمتنع^(٣).....**

= لا يحتاج إلى قوة: م يمتنع؛ لأن مثل: ضربت زيدا وعمرا يجرح بقوة: 'م يجب'؛ بوجوب لعطف فيه؛ لأن ليس: اعطف زد م يكن واحدا جاز أن يكون ممتعا، فحيث لم يصدق قوله: فالوجهان'.

لوجوب العطف فيه: لأن الأصل في هذه بوجوب العطف، وإنما يعدل عنه بتصويب على المراد، وهو المصاحبة، وفي مثال المذكور لا يمكن التصويب بالنصب على مصاحبة؛ لأن النصب بالعطف لذي هو لأصل فيه أظهر، وبعبارة أخرى بأن النصب بالمفعولية غير جائز؛ لأن النصب بالعطف فيه أظهر وأقوى؛ ما عرفت آنفا، ونصب بالمفعولية أضعف، ولأقوى يصححل الأضعف، قيل: فحيث لا يكون 'عمرا' في مثال المذكور مفعول معه مع أن كلامنا فيه، فحيث لا حاجة إلى إخرجه بقوله: 'م يجب'، ويمكن الجواب بأن لا احترار عنه بسبب جعل 'نحو' في قوله: 'وعمر' بمصاحبة، مع أنه مفعول به؛ بوجوب عطف فيه؛ ما عرفت آنفا، ويمكن أن يجب أيضا بأن لا نسب أن لكلام ههنا كتاب مختص به، وبه يد ما ذكره بعد ذلك بقوله: تعين العطف'.

فالوجهان: قيل: حراء عيب بشرط زد م يجب العطف وم يمتنع، فيكون العطف جائزا مع حوار النصب أيضا، لأن الكلام في المفعول معه، وهو منصوب، وقيل: إن حوار بشرط وإخراء لو زيد من وجهين العطف وعدمه مع أن المراد من الوجهين هو العطف والنصب بالمفعولية، **بل يمتنع:** أشار به إلى أن المراد من حوار هو لإمكان عدمه لمقيد بحال عدمه، فوجود العطف ليس بضروري، سواء كان جائزا أو ممتعا، وبعبارة أخرى: سواء كان عدمه ضروريا أو لا، فقيل: 'م يمتنع'، وأشار إلى أن عدم العطف ضروري ليصدق قوله: تعين نصب'.

(١) إشارة إلى دفع ما أورد ههنا، وهو أن مثل: ضربت زيدا وعمرا جار فيه العطف مع أنه م يجر فيه بوجهين اتفاقا، ودلت أنه أراد بالحوار عدم بوجوب والامتناع لا المعنى الأعم حيث يتناول بوجوب. (عل)
(٢) هذا رد على الشيخ عبد القاهر حيث أوجب لعطف في نحو: قام زيد وعمرو مع أنه مثل مثال المذكور، خو: حيث وزيد، فجمهور النحاة على أن نصب مختار لا واجب، لأن العطف على الصمير مرفوع المنصوب لا فصل قبيح غير ممتنع عندهم. (عت)

(٣) إشارة إلى أن حراء لا يتركب على محرد ففي الحوار مفسر بالإمكان الخاص؛ لأن فيه يمتنع أن يكون بإثبات الضرورة في جانب المخالف، وهو متناع عطف، وأن يكون بإثبات الضرورة في الموافق، وهو وجوب عطف، ولا شك أن نصه يمتنع لاحتمالين، فلا يتركب عليه إخراج، هذا صريح عنه وعين المقصود. (جمال)

تعين النصب^(١) مثل: جئت وزيدا؛ فإن العطف فيه ممتنع؛ لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره، وإن كان الفعل معنى أي أمرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز أي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر، وهو العطف، نحو: ما لزيد وعمرو، وإلا أي وإن لم يجز العطف، بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو: ما لك وزيدا، وما شأنك وعمرا؛ فإنه امتنع العطف فيهما؛ لأن العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار غير جائز، ولم يجز عطف "عمرا" على الشأن؛ إذ السؤال عن شأنها لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر، وإنما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الأمثلة؛ لأن المعنى^(٢)

أي أمرا معنويا: فشرح حمل 'كن' على اساقصة؛ إشارة إلى أن المراد من الإمكان هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود، فعدم العطف ليس بضروري، سواء كان وجوده ضروريا أو لا، فقال: لم يمتنع؛ ليصدق قوله. 'تعين العطف'، بل امتنع إلخ: أشار به إلى أن المراد من الحوز هو الإمكان العام المقيد بجانب اعدم، فوجود العطف ليس بضروري، سواء كان عدمه ضروريا أو لا، فقال: لم يمتنع أي عدمه ضروري؛ ليصدق قوله: 'تعين نصب' بلا إعادة الجار إلخ: وإعادة الجار بأن يقال: ما لك ولزيد وما شأنك وشأن عمرو، وإنما أورد مثالين؛ لأن في امثال الأول يكون الضمير مجرورا بحرف الجر، وفي امثالي مجرورا بالمنصوب. وإنما حكمنا إلخ: وإنما أوردته للصوق دليل المصنف به.

(١) هذا عند المصنف رحمه الله، وذهب جمهور السحاة إلى أن النصب مختار لا واجب، وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع اتصل بلا تأكيد بأسفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيجوز لا يمتنع. (عل)
(٢) متعلق بمفهوم الكلام السابق كما أشار إليه - قدس سره - بقوله: 'وإما حكمنا'؛ وذلك لأن قولك: 'ما لزيد وعمرو' وحيث لمبدأ محذوف، تقديره ذلك، مثل: 'ما لزيد وعمرو' أي بهامس المعنوي مع حوز العطف، مثل: 'ما لزيد وعمرو' فس عليه حال امثاليين الآخرين، وكل قضية متضمنة لحكم، فتدث لقضايا متضمنة لأحكام مجتمعا حكمنا بمعنوية العامل في تلك الأمثلة. (عبد الغفور)

ما تصنع وما يماثلها، فمعنى ما شأنك وزيدا ما تصنع وزيدا، ومعنى "ما لك وزيدا"
ما تصنع وزيدا، ومعنى "ما لزيد وعمرو" ما يصنع زيد وعمرو.

الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها، وهو ما يبين هيئة الفاعل

وما يماثلها أي ما تصنع بصيغة الخطاب، أو المراد ما يماثلها في صيغة الغائب، لأن في "ما لزيد وعمرو" لا يصح إلا صيغة تدل على العية. **الحال** من حال الشيء بخبر أي القرب، وإنما سمي هذا القسم بها؛ لأنها لا تخلو عن انقلاب غالباً.

ما يبين هيئة الخ وهيئة بمعنى الحالة، وهي أعم من أن يكون نصب تحققها، وهي الحال المتحققة، أو حسب تقديرها وفرصها، وهي الحال المقدرة، نحو: قوله تعالى: **وَدَخَلُوا فِيهَا وَنَجَّاهُمُ مِنَ الظَّالِمِينَ** (برم ٧٣)، فأمر الله تعالى المؤمنين بالدخول في الجنة حال كونهم خالدين؛ فإنه قدر وفرص حودهم في وقت دحوصهم، وإلا لا يكون الخلود في وقت الدحوص؛ لأن الخلود هو المكث الطويل، وهو ممتنع في وقت الدحوص، ولكن يتصور القيام مثلاً في وقت الضرب في قولنا: 'صرت زيداً قائماً' فلا بد في الحال المسقاة أن يكون رماها ورمان عامدها متحدين دون في الحال المؤكدة التي تكون مقررة مصموم جملة اسمية، قيل: هذا التعريف لا يصدق على 'قائماً' في قولنا: 'صرت زيداً قائماً' أنه؛ لأن 'قائماً' بين هيئة الأب، وهو ليس بفاعل ولا مفعول، وأجيب بأن الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به، أو ما هو متعلق بهما.

قيل: التعريف لا يصدق على قولنا: "حاء ريد والشمس طالعة" وكذلك على "وريد قائم" في قولك: 'أتيتك وريد قائم'؛ لأنها لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول، بل هيئة الرمان، وأجيب بأنها لا سلم أنها لم تبين هيئة الفاعل أو المفعول به؛ لأن معنى المثال الأول: أنه حاء ريد حال كونه مقارناً بصوغ الشمس، ومعنى المثال الثاني: أنه أتيتك حال كوني أو حال كونك مقارباً بقيام ريد، وأجيب أيضاً بأن الحال في مثل قولك: 'أتيتك وريد قائم' تبين هيئة لازم لفاعل أو المفعول أعني رمان الإتيان، وقد استمر في كلامهم التفسير عن المبروم باللائم، فكأنها تبين هيئة ذاتيهما من حيث إن هيئة اللازم هي هيئة المبروم حكماً، قيل: في هذا الجواب بعد؛ لأن قيام ريد لا يكون هيئة رمان ريد إلا بتأويل؛ لأن رمان إتيان ريد ليس متصفاً بالقيام، بل هو متصف بالقيام في هذا الرمان.

لا يقال: هذا التعريف صادق على الجملة الثانية في قولنا: "ركب ريد وركب مع ركوبه علامة"؛ إذ لم يجعل الجملة المذكورة حالاً؛ لأنها تقول: لا بد أن يكون الحال في الأحوال المقسمة جزء الكلام، وإذا لم يجعلها حالاً لا يصير جزء الكلام لا يقال: التعريف صادق على 'رجوعاً' في قولك: "رجع ريد رجوعاً"؛ لأنها تقول: لا بد أن يكون في الأحوال المؤكدة اسم غير حدث، فحينئذ يخرج 'رجوعاً' في 'رجع رجوعاً' وحد المؤكدة هو اسم غير حدث يكون مقرراً لمضمون جملة.

(١) وهو في الأصل الحالة الطاهرة للمنتهيء بشيء، كذا في "المعرب"، (عبد الغفور)

أو **المفعول به أي من حيث هو فاعل أو مفعول به كما هو الظاهر**^(١)، فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات^(٢) كالتمييز، وبإضافتها إلى الفاعل أو المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل أو المفعول به كصفة المبتدأ، نحو: زيد العالم أخوك، وبقيد الحيشية تخرج صفة الفاعل^(٣) والمفعول؛ فإنها تدل على هيئة الفاعل أو المفعول به مطلقاً لا من حيث هو فاعل أو مفعول، وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع^(٤).....

أي من حيث هو إلخ: أي الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول من حيث إنه يدل على هيئة الفاعل والمفعول في زمان تعلق الفعل بهما، لا معنى أن الحال يدل على أن مدلوله هيئة الفاعل أو المفعول من حيث إنه فاعل والمفعول نحوي حتى يرد أن كون دلالة الحال على أن مدلوله هيئة الفاعل أو المفعول من حيث إنه فاعل أو مفعول نحوي منتف، وهذا الإيراد خلاصة ما ذكره مولانا عص حيث قال: إن الحال لا يدل على هيئة الفاعل أو المفعول النحوي، بل يبين ما صدر عنه الفعل أو قام به.

لا من حيث هو إلخ: كالعام في قولنا: "جاءني زيد العام"؛ لأن زيدا فيه لو لم يكن فاعلاً أبداً يبين العالم هيئة ذات الفاعل أو المفعول، سواء كانت متصفة بالفاعلية أو المفعولية أو لا، أي صفة لا تدل على هيئة الفاعل أو المفعول النحوي؛ لأن 'زيداً' في 'جاءني زيد العام' بوصف له أولاً بالعامية، ثم يسد فعل الحيشية إليه كما هو المتقرر عنده في التركيب التقييدي، بخلاف 'قائماً' في 'صرت زيدا قائماً'؛ لأنه جاز أن لا يكون القيام ثابتاً في غير وقت الضرب.

(١) أسد إليه الفعل وصدر عنه وقام به الفعل، أو من حيث هو مفعول وقع عليه الفعل. والمعنى: الحال لفظ يبين الهيئة التي كانت للفعل في وقت إسناد الفعل إليه أو كانت للمفعول في وقت إسناد الفعل إليه أو وقوعه عليه، وبه اندفع ما قيل: إن الحال لا تدل على هيئة الفاعل أو المفعول النحوي، بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل أو تعلق به، أما الأول؛ فلأن الحيشية ترجع باعتبار آما إلى وقت إسناد الفعل إليه، أو وقت وقوع الفعل عليه، وهو مآل الحيشية. (جمال)

(٢) وإن وقع ظاهراً صفة؛ لأن المراد به الذات، نحو: طاب زيد فارساً. (عصمت الله)

(٣) الصفات من التوابع، وهي حارجة عن الحد كما صرح به من غير مرة. (عصمت الله)

(٤) فلا ينافي الجمع، فيقع الحال عنهما أو عن أحدهما. (عل)

فلا يخرج عنه مثل: ضرب زيد عمرا راكبين، **لفظاً**^(١) أي سواء كان الفاعل أو المفعول الذي وقع الحال عنه لفظاً أي لفظياً^(٢) بأن تكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام^(٣) ومنصوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام، سواء كانا ملفوظين حقيقة أو حكماً أو معنى أي معنوياً بأن تكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه، والمراد بـ "الفاعل أو المفعول به" أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، فيدخل فيه الحال عن المفعول معه^(٤) لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به،

لفظاً: أشار بقوله: "أي سواء كان إلخ" أنه خبر لـ "كان" المقدر، ويحتمل أن يكون تغيير عن الفاعل أو حالا عنهما. باعتبار لفظ الكلام إلخ: كائنه في "ضرب زيد قائماً"، وكـ "زيد" وهم منصوبان، وأما كونهما باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه فتتحقق لفعل فيه. أو حكماً: كـ "صبر يستمر في حب" في "دار في حوز: زيد في اندر قائماً، فيكون منصوباً حكماً، وفاعليته باعتبار لفظ الكلام، وهو في الدار.

باعتبار معنى إلخ: كائنه على صيغة المتكلم الواحد، وكذلك أشير في "هذا زيد قائماً". والمراد بالفاعل إلخ: أي مراد بالفاعل أو مفعول بمعنى أو معنوي أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً. لكونه في معنى إلخ: لأن مفعول معه إن كان شريكاً بالفعل في صدور الفعل من مدعى فهو فاعل حكمي، مثل: جئت ورصد ركض، وإن كان شريكاً مع المفعول في وقوع الفعل عليه فهو مفعول حكمي، مثل: كفت وزيدا درهم راكباً.

(١) تغيير عن الفاعل أو المفعول أو حال عنهما أو خبر — "كان" مقدر كما أشير إليه في الشرح. (عبد الغفور)

(٢) يرشدك إلى هذا تفصيل العامل. (عبد الغفور)

(٣) يعني أن فاعلية المدعى مثلاً قد يعتبر في صم كلامه ويتعلق به قصد متكلمه، مثل: "جاء زيد راكباً"، وقد لا يعتبر فيه، بل هناك أمر يمكن أن يعتبر مأخوذ من هذا الكلام بلا تعلق بقصد متكلمه به، فالأول لفظي والثاني معنوي. (عت)

(٤) ولا يجوز أن يكون حالا عن مبتدأ والخبر إذ لم يكونا فاعلين أو مفعولين معنى إلا عند ابن مالك في التسهيل. (عت)

وكذا المفعول المطلق، مثل: ضربت الضرب شديدا؛ فإنه بمعنى أحدثت الضرب شديدا، وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف إليه، كما إذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا يصح حذفه، وقيام المضاف إليه مقامه، فكأنه الفاعل أو المفعول،^(١) نحو: ﴿بَلْ نَتَّبِعْ^(٢) مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا^(٣)﴾ و﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا^(٤)﴾؛ فإنه يصح أن تقول: بل نتبع إبراهيم مقام "بل نتبع ملة إبراهيم" وأن يأكل أخاه مقام "أن يأكل لحم أخيه"، أو كان المضاف فاعلا أو مفعولا، وهو جزء المضاف إليه،
حال

فإنه بمعنى أحدثت إلخ. فيكون انضرب مفعولا به حيثند، فالمفعول المصنوع يكون مفعولا حكما لا يقار: لا يجوز أن يكون المفعول المطلق مفعولا حكما باعتبار وجود النصب فيه؛ لأن المفعول شريك مع المفعول المصنوع في النصب، فعلى هذا لا يحتاج إلى قوله: فإنه بمعنى أحدثت إلخ؟ لأننا نقول: يدرم حيثند أن يكون التمييز أيضا مفعولا حكما؛ لوجود النصب فيه أيضا، **حنيفا**: بالفارسية: مائل شونده براه حق.

(١) فإن تعلق فعل شخصي، بمفهومين علامة اتحادهما ذاتا. (عبد الغفور)

(٢) أي اتبع ملة واتبع ملة إبراهيم أي اعتقد يا محمد! ما اعتقد إبراهيم من اعتقادات لا تقبل السج، كالإيمان بالله تعالى؛ فإنها الملة دون الفرعيات القابلة للسج، و﴿حنيفا﴾ حال من الضمير أو الملة أو إبراهيم، والأوجه أن يكون حالا من الملة؛ ليوافق قوله تعالى: ﴿لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ أي مائلا عن كل دين باطل إلى دين الحق، ولأنه لو وصف إبراهيم به لكان معينا عما بعده من نبي الاشتراك، وأمر التذكير سهل على من نظر فيما قالوا في قوله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبًا﴾ (الأعراف ٥٦). (حل ش)

(٣) وأعم أن لفظة 'نتبع' احتارها المفسر كما أتى به المفسرون في هذه الآية، وليس داحلا في القرآن، وقد وهم البعض من ههنا بكونه آية، وقد راد عليه قوله تعالى، والآية هذه: ﴿قُلْ بَلْ مَنَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (سفر ١٣٥).

(٤) يشتمل على وجوده من المنع عن العينة الاستفهام المقرر، والمصارع الدال على الاستمرار، والمحبة التي هي إرادة الخير للذة أو السمع أو الفصل، وإسادهما إلى ما يعيد الاستعراق، ويثار 'أن' التي لم تدر على القطع، والأكل لحم الإنسان، والاستغراق المستفاد من إضافة السج والأح والميت. (حل ش)

فكأن الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف،^(١) وإن لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾،^(٢) فقوله: ﴿مُصْبِحِينَ﴾ حال عن ﴿هَؤُلَاءِ﴾ باعتبار أن ﴿دَابِرَ﴾ المضاف إليه جزؤه؛ فإن دابر الشيء أصله، والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع، فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله.

ولو قرئ "تَبَيَّنَ" على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل أو "تَبَيَّنَ" على صيغة المضارع المجهول من باب التفعّل،

مصباح داحيل في الصباح. **دابر الشيء أصله**: وهو عنة الجرئية، أي دابر الشيء أصله، وأصل الشيء يكون جزءاً به. **ولو قرئ إلخ**: فقراءة الأصل، وهي تبين، على صيغة المصارع المعلوم المذكور أو المؤث؛ لأن كلمة 'ما' عبارة عن الحال وسط الحال مؤث، وعلى كلا التقديرين يكون الهيئة مفعولاً، والماعل هو كلمة 'ما'، ويكون قوله: 'به' متعلق بالمفعول، فيكون المفعول حيثئذ مقيد بقوله: 'به'، وأما إذ قرئ 'تبين' على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل يكون الهيئة حيثئذ فاعلاً، ويكون قوله: 'به' متعلق بقوله: 'تبين'، فيكون المفعول حيثئذ عاملاً متداولاً للمفعول معه والمفعول المطلق.

وقد قيل أن يقول: هذا ينافي ما سبق في بحث المفعول المطلق من أن إطلاق صيغة المفعول على الماعل الأربعة اساقية لا يصح إلا بعد تقييده بالباء أو فيه أو معه أو بلام، إلا أن يقال: إن لتقييد المذكور مخصوص بما إذا وقعت المفاعيل الأربعة في تركيب، وفيما نحن فيه ليس كذلك. ويمكن أن يجاب أيضاً بأن إطلاق صيغة المفعول الدعوي لا يخور في المفاعيل لأربعة، ويحور إطلاق صيغة المفعول الاصطلاحي عليها، وقد أشرنا إليه في بحث المفعول المطلق.

- (١) لأن الداحيل في الذات في حكم الذات. (عبد الغفور)
- (٢) ﴿وَقَصِينَا إِلَيْهِ﴾ أي أوحينا إلى نوح عليه السلام ﴿وَدَبَّ الْمُرَّةُ﴾ أي الخروح إلى أرض الشام ﴿وَأَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ﴾ أي لأن آخرهم مستأصل بحيث لم يبق منهم أحد، من دبره دبراً إذا تبعه، ﴿مُصْبِحِينَ﴾ داحيل في الصبح وعنده، فهو حال من ضمير ﴿مَنْصُوعٌ﴾، وفيه اختلاف بين حال الحال وذو الحال، وقد اختلفوا في جوازه، والجواز هو الحق. (حل ش)

وَجُعِلَ الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه أو المفعول المطلق من غير حاجة إلى تعميم الفاعل والمفعول، إلا لدخول ما وقع حالا عن المضاف إليه، مثل: **ضربت زيدا قائما** مثال للفظي الملفوظ حقيقة؛ فإن فاعلية تاء المتكلم ومفعولية "زيدا" إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه، وهما ملفوظان حقيقة، **وزيد في الدار قائما** مثال للفظي الملفوظ حكما،

= وإد قرئ 'ثَبِيثٌ' على صيغة المصارع المجهول يكون هيئة مفعول م م يسم فاعله، ويكون قوله: "به" متعلقا بقوله: "ثَبِيثٌ"، فالمفعول حينئذ أيضا عام، قيل: هذا موافق لما قال بعضهم من حوار الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تأويل، واجمهور جَوَرُوا الحار عنهما؛ لتأويلهما بافاعل أو المفعول به، ولا يخفى أنه لو قرئ كذلك لزم حوار الحال عن المفعول فيه. وقوله: "من باب التفعيل" احتراز عن قراءة "ثَبِيثٌ" من باب فعل، فلا يرد أنه لا احتياج إليه، وقوله: "من باب التفعيل" أيضا احتراز عما ذكرناه.

مثل ضربت زيدا إلخ: لا يقال: إن الشارح لم يأت بالمثل للمفعول اللفظي الذي كان مفعوليته حكما، وكان الحال حالا عنه؛ لأننا نقول: إنه أتى بمثلين له، أحدهما: قوله تعالى: ﴿ثَبِيثٌ﴾ تبع ﴿مَنْعَةً﴾ إبراهيم حبيماً، وثانيهما: قوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾

مثال للفظي الملفوظ إلخ: هذا يكون لردّ ما وقع في شرح المصنف حيث جعله مثالا للجار عن الفاعل معنى، أي جعله مثالا للمعوي، فإن فاعلية الصمير استكن في تحت 'في الدار' باعتبار المتعلق، وهو حصل أو حاصل، فحذف حصل أو حاصل، وأقيم 'في الدار' مقامه، وانتقل استنتر إليه، فيكون 'في الدار' باعتبار قيامه مقامه فعلا معويا، ويكون استنتر فيه فاعلا معويا، نوقش عليه بأن فاعل الظرف فاعل لفصي؛ لأن عامه مقدر في نظم الكلام، والمقدر كالمفوط، فيكون فاعليته باعتبار لفظ هذا الكلام، وهو 'في الدار' كما سبق في قوله: كيف جئت؟

فيقال في جوابه: راكبا، أي جئت راكبا، فالعامل المقدر كالمفوط، وأجاب بعضهم عن جانب المصنف بالفرق بين قوله: 'ريد في الدار قائما' وبين قوله: 'كيف جئت؟' بأن العامل في كليهما وإن كان مقدرا، ولكن في الثاني لا يتم معنى الكلام بدون العامل، وهو 'جئت' خلاف الأول؛ فإن معنى الكلام، وهو 'ريد في الدار' يتم بدون العامل؛ لأنه يصبح أن يقال بالفارسية: زيد در دراست، وإن لم يقل: ريد حصل في الدار، ولكن تقدير العامل للقاعدة النحوية، وهو طلب الظرف للمتعلق.

فإن فاعلية الضمير المستكن في الظرف^(١) إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه.^(٢) والضمير المستكن ملفوظ حكماً، وهذا زيد قائماً مثال للمعنوي؛ لأن مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه، بل باعتبار معنى الإشارة والتنبيه المفهومين من لفظ "هذا"، ولا شك أنها ليسا مما يقصد المتكلم الإخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام "أشير" أو "أنبه"،

= وقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون قائماً حلاً عن زيد؛ لأنه وإن كان مستنداً، لكنه فاعل معنى؛ لاتخاذ مع الضمير الذي هو فاعل الصرف، والحوار: أنه يرمح حينئذ اختلاف عامل حال وصاحبها؛ لأن العامل في الخبر هو في الدر، والعامل في صاحب الخبر هو الاستدعاء، فم يصدق قوسهم: أن العامل في الخبر هو العامل في صاحب الحال. ولقائل أن يقول في (أن دار هـ، لا مقصوداً): فالدر مفعول ما هـ يسم فاعله مقصود باعتبار الضمير الراجع في المقطوع كم سبق، فحينئذ يكون زيد أيضاً فاعل في الدر باعتبار ضميره الراجع إليه، إلا أن يقال: إن معمول الصرف لا يتقدم عليه عند سبويه وإن كان يتقدم عليه عند لأحفش، فساء الكلام ههنا على مذهب سبويه، فلا يزم كون "قائماً" حالاً من المفعول لفظاً.

والضمير المستكن إلخ: أي الضمير مستكن في تحت 'في الدر' مقصود حكماً؛ لأن الضمير يكون في العامل، وهو حصل أو حاصل، ولكن حذف وأقيم 'في الدر' مقامه، فالضمير انتقل منه إليه والمتعلق حر، فيكون "في" انداز أيضاً خيراً، فاستعق مقصود حكماً؛ لأن المقدر كالمقصود، فيكون الضمير فيه ملفوظ حكماً.

باعتبار معنى الإشارة والتنبيه إلخ: أن يرد من انشاء معنى أنه، ومن د معنى 'شير'، وليس أنه أو 'أشير' مقدر في نظم الكلام حتى يكون مثلاً للمقصور حكماً؛ لأن وإن 'شرا' إلى 'زيد' نقول: 'هد'، ولكن لا يكون الإشارة وتنبيه مقصوداً بالإفادة، وبما يكون مقدر إذا كنت مقصوداً بالإفادة؛ لأن الإشارة أو التنبيه — هد — إلى "زيد" يستلزم معنى 'أشير' وأنه الخارج عن مطوق الكلام، هذا حاصل كلامه قدس سره.

(١) أي كونه فاعلاً، وهو المنتقل عن عامه بعد حذفه للاختصار؛ لأن تقديره: زيد حصل في الدر قائماً؛ لأن الصرف الواقع حر مقدر نجمة عند الأكثر لم سبق، ثم حذف 'حصل' فاستكن الضمير في الصرف يعني انتقل إليه بعد حذف عامه. (محرم أفندي)

(٢) يعني ليست تلك الفاعلية إلا باعتبار لفظ هذا الكلام إلى آخره. (محرم أفندي)

ويصير زيد مفعولا به لفظيا،^(١) بل مفعوليته إنما هي باعتبار معنى أشير أو أنه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر؛ لصحة وقوع القائم حالا، فهي معنوية لا لفظية.

وعاملها أي عامل الحال إما **الفعل** الملفوظ أو **المقدر**، نحو: ضربت زيدا قائما، وزيد في الدار قائما إن كان الظرف مقدرًا بالفعل، أو **شبهه** وهو ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه^(٢) كاسم الفاعل، نحو: زيد ذاهب راكبا،
أي من صيغته

بل مفعوليته إنما هي إلخ: وكلمة 'بل' بالإصرار، فهو متعلق باسمي المفهوم من قوله: 'ولا شك أنهم إلخ' أي 'أهمما ليسا مقصودين بالإفادة حتى يكونا مقدرين في نظم الكلام، وكان 'زيد' منصوبا حكما، بل مفعوليته إلخ. وقوله: 'المعتبر' صفة كـ'الخارج' ولقائل أن يقول: إن مفعوليته إذا كان باعتبار معنى أنه، فيكون المفعول مجموع قوله: "هذا زيد" لا زيد فقط، فزيد جزء من المفعول، وهو صاهر، فالأولى ترك قوله: 'أو التسمية'. وعاية ما يقال في تصحيحه: إن التسمية إذا وقع على المجموع فوقع على كل واحد منهما أيضا، فإذا وقع المجموع عليها، فيكون كل واحد منهما أيضا عليها؛ لأن كل واحد منهما جزء للمجموع.

وعاملها إلخ: وأعرض من تفصيل العامل هنا بيان ما لا يتقدم حال عليه، وكأنه أراد أن لا يفصل من مباحث التفحص، وإلا لكان الأولى أن يذكر عقب ذلك التفصيل قوله: ولا تتقدم على العامل المعنوي.

وهو من تركيبه: بأن كان مشتملا على الحروف الفعل، فلا يكون ما لث' أي حو: 'ما لث' ويريد أشبه الفعل؛ لأنه ليس من تركيب ما تصع، قيل: يشكك باسم الفعل مثل: 'صه' لأنه شبه الفعل كما قالوا، مع أنه ليس من تركيب اسكت، إلا أن يقال: لا نسيم أن يكون اسم الفعل دحلا في شبه الفعل، بل هو فعل حكما، فقوله: 'وهو من تركيبه' لإحراج اسم الفعل، وقيل: هو لإحراج الحروف المشبهة بالفعل كما قال بعضهم، فإن المنصوص =

(١) جواب عما ينوهم أن معنى 'ها' و'دا' أنه وأشير، وهما معنى النقصين ومنطوقهما، فكيف يقال: إهمما ليسا منطوقهما، بل معنى خارج عنه؟ وتقريره: أن ما يقصده المتكلم هو الإشارة واتبيه مطلقا، لا الإشارة والتبيه استوفاً إلى المتكلم، حتى يقدر في نظم الكلام أنه وأشير، ويصير زيدا مفعولا به نصبا، بل هم خارجان عن منطوق الكلام، ومفهومان من جواهر معتبرين لتصحيح حاية 'قائما'، ومن هـ يتقص هذا المعنى ذهب عن أن الأولى ما قاله النحاة: إن المراد معنى الفعل ما يستلزم منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته، كالظرف والخارج والحرور وحرف التبيه واسم الإشارة، فالصواب ما ذهب إليه المصنف، فافهم. (حق)

(٢) أي مأخوذ من تركيبه وصيغته. (عل)

وزيد في الدار قاعدا إن كان الظرف مقدرًا باسم الفاعل، وكاسم المفعول نحو: زيد مضروب قائما، والصفة المشبهة نحو: زيد حسن ضاحكا، أو **معناه** المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به أو تقديره كالإشارة والتنبيه^(١) في نحو: هذا زيد قائما كما مر، وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو: يا زيد قائما، وليتك عندنا مقيما، ولعله في الدار قائما، وكأنه أسد صائلا.

وشرطها أي شرط الحال أن تكون **نكرة** لأن النكرة أصل، والغرض - وهو تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها - يحصل بها، والتعريف زائد على الغرض^{مسند}، وأن يكون صاحبها **معرفة** لأنه محكوم عليه في المعنى،.....

= أعم من الحقيقي والحكمي، ولا يخور أن يكون اسم الفعل داخلا في معنى الفعل كما عرفت أن معنى الفعل هو اندي يستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به أو تقديره، وهو ليس كحدث؛ لأن اسكت مثلا ليس مما يستنبط من لفظة صه، بل هو معنى صه، خلاف النداء وانتمى وغيرهما، وهو ظاهر.

قيل: الأولى أن يكون اسم الفعل داخلا في معنى الفعل بأن يقال: المعنى الفعل معنى دخل به اسم الفعل حتى لا يخرج الحال عنه مثل: دونك ريذا قائما أي حد ريذا قائما، ثم علم أنه يخرج بقوله: "من تركيه" اسم الفعل الذي لم يكن على فعال الذي بمعنى الأمر، خلاف ما كان على فعال بمعنى الأمر كمرال بمعنى امر؛ لأنه من تركيه

لأن النكرة أصل: والنكرة أعم من النكرة المحضة، فحينئذ يكون المراد من التعريف الذي يقامها هو التعريف الحقيقي، فلا يرد ما قيل: إن هذا الدليل لا يصح لزم كون الحال نكرة محضة شرطا للحال؛ لخراب الدليل، وللأمر باطل، وكذا المبروم. **وهو تقييد الحدث إلخ:** أي تقييد حدث المنسوب إلى صاحبها بالحال يحصل بالنكرة، والمراد من تقييد الحدث هو بسطه، فإذا كان ذو الحال فاعلا فيكون المقصود تقييد الحدث لصاحب الحال في صدور الفعل، وإذا كان مفعولا يكون المقصود حينئذ تقييد الحدث لصاحب الحال في وقوع الفعل.

وأن يكون صاحبها إلخ: شار به إلى أن قوله: "وصاحبها معرفة" عصف على الصمير المرفوع في قوله: "أن تكون" أي شرط الحال أن يكون صاحبها معرفة عالما، فيكون قوله: "عالما" قيد الاشتراط، لا لكون صاحبها =

(١) دون الاستفهام والقي، وإذ وأن من الحروف المشبهة؛ لعدم ورود الاستعمال على عملها. (عبد الغفور)

(٢) أي الغرض من ذكر الحال، فلو عرفت الحال لكان التعريف ضائعا.

فكان الأصل فيه التعريف ^(١) غالباً ^(٢) أي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها، بل في غالب موادها أي أكثرها، وبيان ذلك أن مواد وقوع الحال على أي أمثلة الحال قسمين، أحدهما: ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة، ^(٣) نحو: جاءني رجل من بني تميم فارساً، أو مغنية غناء المعرفة؛ لاستغراقها، ^(٤)

- معرفة، حتى يرد أن غالبية كون صاحبها معرفة تنافي الشرطية كما ذكره؛ لأن كون التعريف شرطاً في صاحب الحال يجعل قوله: 'وصاحبها معرفة' عطفاً على الضمير في 'شرطها' يستدعي أن يكون صاحبها معرفة مطلقاً؛ لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط، فقوله: 'غالبا' ينافي، وإليه يدل قوله: 'أي ليس اشتراطها أن يكون إلخ'، فقوله: 'غالبا' متعلق بمفهوم قوله: 'وصاحبها معرفة' لا بتكثير الحال؛ لأنه واجب لا غالب، أي شرط أن يتعرف صاحبها تعريفاً غالباً أي في غالب الاستعمال أو زمان غالب.

نكرة موصوفة: قال محمد المحشي مولانا عبد: الأحسن أن يقال: 'نكرة مخصوصة' بدل قوله: 'موصوفة'؛ ليشتمل النكرة الموصوفة والمضافة معاً. قال مولانا عص: هو قال: 'مخصوصة' يتناول جميع الصور؛ لأن ذا الحال في جميع الصور مخصوصة، ولا يحصل التقابل بينه وبين باقي الصور. وحاصله: أنه لو قال كذلك لم يبق المقارنة بين هذا القسم وبين الأقسام الباقية، فإن قوله: 'معينة' وقوله: 'أو بعد إلا بقضا إلخ' تخصيص أيضاً بالعموم والاستغراق، وكذا البواقي من الصور.

أقول: إن المخصوص في كلام محمد المحشي بمعنى المقيد بقيد أي النكرة هي مقيدة بقيد، لا بمعنى أنها مخصصة أي بالعموم والاستغراق أو غيرهما من وجوه التخصيص، وإليه يشعر قوله أي قول محمد المحشي: 'أو قبل: مخصوصة بدل موصوفة؛ يشتمل المخصوصة بالإضافة لكان أحسن'، فإن تقييد المخصوصة بدل موصوفة يشعر به كما لا يخفى، وأيضاً لفظ المخصوصة يشعر به؛ لأنه اسم مفعول من 'حص' مصدره الخاص، والتخصيص معنى قلة الاشتراك من 'حص'، ولهذا يقال: **عَنْهُ** في قوله تعالى: **عَنْهُ مُزْمَنٌ** نكرة مخصصة لا نكرة مخصوصة.

(١) مع أنها تلتبس بالصفة حال النصب لو كانت معرفة. (عصمت)

(٢) يرجع إلى تعريف صاحبها لا إلى تكثيرها؛ لأن التكثير واجب فيها لا غالب. (محرم الآفدي)

(٣) أو مضافة، ولو قيل: 'مخصوصة' يشتملها، إلا أنه يشمل صورة الاستغراق أيضاً؛ لأن قولك: ما أحد خير منك، من صورة التخصيص، كما بينه المصنف. (عت)

(٤) وعمومها بنفسها أو بوقوعها في حيز نفي أو هي أو ما معناه. (عبد الغفور)

نحو: قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ ^(الذخا: ٥٤) "إن جعلت أمرا حالا من كل أمر، أو واقعة في حيز الاستفهام، نحو: هل أذاك رجل راكبا؟ أو بعد "إلا" ^(١٢) نقضا للنفي، نحو: ما جاءني رجل إلا راكبا،.....

إن جعلت أمرا الخ لوجود لاستعرق مفهوم من لفظ 'كل' فيه إذ كان حالا من استتر في حكيمة لا يكون فيه استعرق، فلا يكون مدح فيه، فصح قوله: 'أو معية عاء المعرفة، ثم إن 'أمرا' حال عنه باعتبار فوه: 'من عندنا، ولا لا معنى له، والحكيمة بمعنى الأمر الذي فيه حكمة، يعني استوار كرهه شده.

أو بعد إلا نقضا الخ عصف على قوله: في حيز الاستفهام، فاعترض بأنه لا يكون دو لحال بعد 'إلا' في مثال المذكور، بل بعدها هو حال فكيف يصح عطف عليه، وأجاب عنه محمد بن يحيى مولايا عبد بأن قوله: 'حال' في قوله: "أو مقدم عليه حال معمول لفوه: 'مقدما' بأنه معمول ما لم يسم فاعله، ومعمول بصرف أيضا، وهو قوله: بعد 'إلا' فإنه مدح به على سبيل التنازع والسنينة. قال مولايا عصف: ب قوله: بعد 'إلا' طرف مستقر، لأن عهده فوه: واقعة، وطرّف مستقر لا يعمل في الفعل. أقول: لا يعمل بصرف في فاعل حقيقة، ولكنه يعمل فيه محار؛ فإن العامل فيه حقيقة هو عامل صرف، وهو قوله: 'واقعة'، وإير ده عبارة التردد أسم.

(١) في قوله: "أو مقدم عليه" (الذخا: ٥٤)، وهي سنة لقدر أو لبراءة التي فيها يقضى ويكتب كل أمر يحكم من رراق بعدد وأحدهم وجميع أمرهم من هذه الهيئة إلى أخرى القننة، حال كونه 'أمرا' حاصلًا من عندنا على ما اقتضاه عنده وتسيره، وجوز أن يكون حالا من 'حد صميري' 'نزلناه' أي 'نرساه' حال كونه مأمورا أو حال كوننا أمرين، وعلى هذا لا يكون مما نحن فيه. (حل ع)

(٢) في مظاهر هو عصف على قوله: في حيز الاستفهام أو 'لكرة موصوفة، وعلى تقديرين يسر المثال مطابقا؛ لأن موقع فيه بعد 'إلا' حال لا دو الحال، فاحتلف لأقور في توجيه هذا الإشكال، قال بعضهم: 'بعد 'إلا' عصف على قوله: في حيز الاستفهام يعني هو صرف هو لا يعمل، وقال بعضهم: ب كلمة 'بعد' ههنا مبي على نضم حذف انصاف إليه تقديره بعدد 'أي بعد دي الحال'، لا، وقال البعض: 'وبعد 'إلا' عصف على قوله: 'واقعة' أو موصوفة، وهو صرف مستقر يصح عمله في الحال، والحال في فوه: 'مقدما' عليه الحال' معمول لـ 'مقدم' بأنه نائب فاعل له، ونقص هو معمول بصرف بقوله: 'أو بعد 'إلا' فأنشئت فيه تنازع عدمين تقديرا لعمارة أحدهما ما يكون دو حال فيه لكرة كائنة بعد 'إلا' حاهما، وبالحكمة لا يجوز عن تكلف

أو مقدما^(١) عليه الحال، نحو: جاءني راكبا رجل، وثانيهما: ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الأمور، وغالب مواد وقوع الحال وأكثرها هو هذا القسم، ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة، فقوله: "غالبا"^(٢) قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة،

= لا يقار. لا سيم. أنه ظرف مستقر. بل ظرف عو؛ لأن عامته مقدر أي وقع بعد الحال. فيكون 'حال' معمولا لظرف في كلام المصنف، وفي الحقيقة هو معمول لفعل المقدر، فلا يكون حينئذ معصوبا على قوله: 'في حيز الاستفهام'؛ لأننا نقول: كلمة "أو" حرف عطف فلا بد من المنطوق عليه، وعلى تقدير أن يكون عامته مقدرا فلا معنى حينئذ حرف العطف.

قيل: لا يصح مقابلة هذا القسم بقوله: 'أو معية إلخ'؛ لأن في هذا القسم أيضا يكون ذو الحال مكررة مستعرة؛ لوقوعه في سياق النفي. وأجيب عنه بأن المراد من الاستعراق في القسم الأول هو الاستعراق الذي لأجل نفس ذي الحال، لا الاستعراق الأعم كما في 'كل أمر' في المثال المذكور، بخلاف الاستعراق في هذا القسم؛ فإنه ليس لأجل نفس ذي الحال، بل لأجل وقوعه في حيز النفي، فإن في 'رجل' في المثال المذكور ليس الاستعراق في نفسه، وهو سيم أن الاستعراق في القسم الأول عام، لكن المقابلة بينهما باعتبار أن في الأول استعراقا، وفي الثاني نقصا للنفي؛ فإنه ليس في الأول نقض له، فكونان متقابلين حسب الحيتية والاعتسار. وأجيب أيضا بأن ذو الحال يكون بعد إلا مالا، فإن معنى قوله: 'ما جاءني رجل إلا راكبا' هو ما جاءني رجل بصفة من الصفات إلا جاءني رجل راكبا.

قيل: لو قال: 'قل إلا نصا سعي' كان سائما عن التعسف المذكور، وأجيب بأنه لو قال كذلك لوجب أن يقول: قل إلا الداحلة على الحال، فيطول الكلام. فلعلة قل ذلك روميا للاختصار، وإنما قال: "نصا للنفي" إشارة إلى أن الكلام سعي لا مثبت؛ لأن الحال لا يقع بعد 'إلا'، إلا أن يكون الاستثناء مفعلا، وهو لا يكون في الموجب إلا نادرا، ولا يعني أن النقص مصدر يجوز تذكيره وتأنيته، فلا يرد أنه لا بد أن يقار: بقصه أو باقضة بالتاء؛ لكون "إلا" حرفا. **أو مقدما:** عطف على قوله: نكرة.

(١) إنما حسن التكرير حينئذ؛ لأن التقديم يؤمن الالتباس بالصفة. (عبد الغفور)

(٢) قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة أي يكون عالما بوجوده في أكثر المواد، وهو ما يكون ذو الحال فيه غير الأمور المذكورة، وليس قيد؛ لكون صاحبها معرفة حتى يكون المعنى أن كون صاحبها معرفة في الغالب يشترط في مطلق الحال فيناهي الاشتراط؛ لأن الاشتراط يقتضي عدم التحنف، والعالية تقتضي التحنف. (عل)

لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال: إن غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية، ويحتاج إلى أن يصرف الكلام عن ظاهره، ويجعل قوله: "وصاحبها معرفة" مبتدأ وخبراً معطوفاً على قوله: "وشرطها أن تكون نكرة".

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْهَبْهَا وَلَمْ يَشْفُقْ عَلَى نَغْصِ الدِّخَالِ
بالدال المعجمة بحر د تمام در سجد

البيت للبيد يصف حمار الوحش والأتن، * يقول: أرسل حمار الوحش الأتن، وكأن المراد بالإرسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد.
مرادون أي الأتن

المنبئة إلخ: صفة "غالبية"، وقوله: "تنافي الشرطية" خبر إن، فقوله: "ويحتاج" عطف على قوله: "يقال"، وقوله: "وجعل عطف على قوله: 'يحتاج' أو على قوله: 'يقال'، وإنما قال: 'أن يصرف الكلام عن ظاهره'؛ لأن الظاهر أن يكون قوله: "صاحبها" اسماً لقوله: يكون، وقوله: 'معرفة' حراً له موافقاً لقوله: "وشرطها أن تكون نكرة".

المراد بالإرسال فإن معنى الإرسال بالفارسية: فرستادن، فلا يصح إساده إلى حمار الوحش، فيكون المراد منه المعنى البخاري، وهو البعث بالفارسية: برانگیختن ودرماندن وگذاشتن. **والتخلية إلخ** والمراد من الإرسال التخلة وعدم مرحمة بين المرسل بالفتح، وهو أتن - وبين الموضع الذي أراد المرسل - بالفتح له، فيكون هذا من قبيل ذكر المألوف وإرادته المألوف؛ لأن التخلة لازم للإرسال؛ لأن من أرسل ريداً إلى موضع كذا فهو يخليه، ليذهب إليه، وكذلك البعث لازم لإرسال الحمار.

(١) هو من الوافر، والصميم المستكن حمار الوحش والمارر الأتن، والعراك بالكسر الإردحام، والودود الشبع، من بصر، والإشفاق. الخوف، وسعسع السون والعين المعجمة، وانصاف المهمة بعدهما، من 'عص الرحل' بالكسر بعضاً إذا لم يبل مراده، وكذا انغير لم يتم شربه، واندخال. كسر الدال المهمة والحاء المعجمة، شرب آب خوروه را بمان دو شتر تشنه در آورون وآب خور.

بعض أنه حرج لبيد يوماً مشربها إلى حب احمل فرأى في ديل حب حمار الوحش والأتن قد بعث ذلك الحمار الأتن إلى ماء هناك، ووقف هو على موضع غار ينظر إليها خوفاً من صياد يهجم عليها في الماء، فلما رأى لبيد ذلك فعلى العجب منه وصف بقوله: وأرسنها عراك البيت، أي أورد الحمار الأتن معتركة ولم يجمعها عنه، ولم يحف على أنه لم يشرب بعضها للماء بالمرحمة، فالعراك معرفة صورة ونكرة معنى. (حل ع)

(٢) الأتن جمع الأتان، بالفارسية: خرماده.

أي أرسلها معتركة متزاحمة، ولم يذدها أي ولم يمنعها عن العراك، ولم يشفق أي ولم يخف، على نغص الدخال أي على أنه لم يتم شرب بعضها للماء بالداخل، والداخل: هو أن يشرب البعير، ثم يرد من العطن إلى الخوض ويدخل بين بعيرين عطشانين؛ ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه، ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض، أو المعنى: على نغص مثل نغص الدخال، ومررت به وحده، ونحوه مثل: فعلته جهدك متأول بالنكرة،

معتركة: أي حال كون الأثر معتركة أي متزاحمة، والمراد مزاحمة كل واحد من الأثرين للآخر. **ولم يذدها**: قال قدس سره - في 'الحاشية': 'الدود' منع. **ولم يشفق إلخ**: قال - قدس سره - في 'الحاشية': 'الإشفاق: الخوف. **على نغص الدخال**: والنغص بانصاف المهمة وبعين المعجزة المفتوحة، من 'نغص الرجل بعضاً' أي لم يتم مراده. في 'الصرح': النغص: بمزاحمة نرسيدن وسيراب ناشدن شتر، فقوله: 'على نغص الدخال' أي على بعض سبب الدخال بدليل قوله: 'أثر' على أنه لم يتم شرب بعضها بماء بالداخل، أي بسبب الدخال، فيكون إضافة النغص إلى الدخال من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، وكلمة 'على' في قوله: 'أي على أنه' بمعنى من. **ثم يرد من العطن**: قوله: 'يرد' مضاعف محمول قال - قدس سره - في 'الحاشية': 'العطن: ما حول الخوض واسر من مارك الإبل، والمرك: المناخ يعني جئت شتر خوا بندين. **ليشرب منه**: أي من الخوض، وكلمة 'ما' في 'ما عساه' إما موصولة ويراد بها الماء، ولكن الظاهر أن يكون ماء بالهجرة، والصمير المستتر في 'ما عساه' إلى البعير، أي قربه، والصمير ابارر إلى الماء. **ولعل المراد به إلخ**: يعني ليس المراد به ههنا هو شربها ومداحتها وعدم تمام شربها بالداخل. **أو المعنى إلخ**: بأن كان تشبيها بتقدير المضاف، وهو المثل. **ونحوه**: أي نحو ما ذكر مما وقع من المعارف حالا طاهراً، سواء كان تعريفه باللام أو بالإضافة، فالمعنى: أنه لم يخف من نغص مثل عدم خوفه من بعض الدخال أي من بعض بسبب الدخال. **فعلته جهدك إلخ**: قوله: 'فعلته' بصيغة الخطاب، الجهد يعني الاجتهاد أي السعي قال - قدس سره - في 'الحاشية': 'الجهد ههنا بضم الجيم، والجهد بفتح الجيم وصمها الاجتهاد، وقال الصراء: هو بفتح الخيم: المشتقة، وبصمها: الصاقة، بمعنى التركيب المذكور على تقدير كونه مصدراً بالعارسية: كروي توایں کار رادر حالتی که سعی میگردی سعی کروی تو یا در حالتی که مشقت میگردی تو مشقت کثیری تو، یا در حالتی که طاقت می آوری تو طاقت آوری تو. **متأول**: أي كل واحد منها أو نوعها.

أى الحداية

وكد لإصاعة في كلا اتركيبين لمعهد الذهبي، وبما قال: إن الصورة في هذه الأسماء وإن كانت معرفة؛ تتحقق الألف واللام فيها لكنها بكرة حسب المعنى كما أن حسن الوجه كذلك، لأنه معصاف بالإصاعة البفضية، وهي لتتحقيق لا لتعريف والتخصيص، وهذا يفة لسكرة في قوهم. مررت برجل حسن وجه.

(١) تقرير الإيراد: أن 'العراك' في قول شاعر: 'وأرسلها العراك' إلخ' و'وحده' في قول: 'مررت به وحده' وفيما حالا، وهما معرفتان فيتنقص قاعدة اشتراط كون الحرف مكرراً، وحلاصة الجواب: أن كلا منهما متأول بالمكررة، وفي تأويله وجهان، أحدهما: أنهما مصدران أقيما مقام الحان، وأصلهما تعترك العراك ويفرّد وحده، والجملة حال، والثاني: أنهما مكرران معي وإن كانتا معرفتين بصورة، والتذكير المعوي كاف في وقوعهما حالا. (خادم أحمد)

وهي في المعنى نكرة، فإن كان صاحبها أي صاحب الحال نكرة محضة لم تكن فيها شائبة تخصيص بها سوى التقديم، ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة، نحو: جاءني رجل وزيد راكبين. وحب تقديمها أي تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها؛ لأنها في المعنى مبتدأ وخبر،

فإن كان صاحبها نكرة والحال مفرد، إذ هو كانت حملة وحب الواو لا التقديم.

نكرة محضة إما أوردتها لدفع ما يقال: إن صاحب الحال إذا كان نكرة محضة بوصف أو بإضافة أو سبق نفي أو نحو ذلك لا يجب تقديمها، فأجاب بأن المراد من النكرة هو النكرة المحضة، ثم قوله: 'لم تكن فيها شائبة تخصيص بها سوى التقديم' لدفع ما يقال. ليس ذو الحال نكرة محضة؛ لوجود التخصيص فيه بسبب تقديم الحال عليه ولم تكن الحال مشتركة إلخ. وكذلك ضربت زيدا ورجلا راكبين، ومعناه أنه على تقدير اعتبار هذا القيد، وهو قوله: 'ولم تكن الحال إلخ'، لا يرد مثل هذين التركيبين ووروده؛ لأن صاحب الحال في مثل هذين التركيبين نكرة محضة؛ لأن المراد من النكرة المحضة هو أن لا تكون محضة، فلا تكون النكرة في مثلها محضة، فإن مولانا عص: لا يحتاج إلى هذا القيد؛ لأن صاحب الحال فيهما مركب من معرفة والنكرة، والمركب منهما كما لا يكون معرفة لا يكون نكرة أبضا؛ لأهما قسمان من الاسم، وهو قسم من الكلمة، وهي مفردة، فقوله: "نكرة" يروح صاحب الحال المشتركة، فلا حاجة إلى ريادة القيد.

أقول: المركب منهما وإن لم يكن مفردا حقيقة ولكنه مفرد حكما؛ لأنه يعبر عنهما مفردا فإلها مفرد؛ لعدم دلالة جزء لقطه على جزء معناه، وهو المفرد المراد في تعريف الكلمة، ويمكن أن يجاب بوجه آخر بأن يقال: ليس ههنا تقييد، بل هو بيان مفرد، وحاصل المعنى: إلا أن قوله: محضة يأتي عنه نوع إباء؛ لأنها قيد بلا ريب.

لأهما في المعنى مبتدأ إلخ. فيكون ذو الحال موضع المبتدأ، فإذا كان نكرة وحب تقديمها عليه كتقديم الخبر على المبتدأ، وفيه نكتة أنه لا يجب تقديم الخبر على مبتدأ بمجرد كون مبتدأ نكرة، بل يجب ذلك إذا كان الخبر طرفا، فيجب أن يكون الحال صرفا حتى يجب تقديمه على مع أنها ليست بصراف، فإن مولانا عص: لا يقال. يكون في الحال معنى الظرفية، فيجب تقديمها عليه؛ لأن تقديمه حينئذ كتقديم الخبر الظرف؛ لأن نقول: الحال لو كان طرفا إما يكون ظرف رمان، فيلزم أن يكون الإحصار من الخيشية التي هي ذو الحال عن صرف الرمان يكون ظرف الرمان محمولا عليه على الخيشية مع أن الإحصار عن الخيشية بظرف الرمان غير حائر عندهم.

ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا: ضربت رجلا راكبا، ثم قدمت في سائر

المواضع وإن لم تلتبس طردا للباب^(١).....
بالصفة

= فلا يصح أن يقال: ريد يوم أو ريد زمان؛ لأن معنى "قائما" إذا كان حالا هو في حال انقياء أي في وقته وزمانه مع أن الزمان غير محمول عليه أقول: يصح الجواب المذكور بأن يقال: إن الزمان لا يكون محمولا على حثيه حمل هو هو، بخلاف ما إذا كان الحمل بالاشتقاق؛ لأنه يصح أن يقال: ريد في اليوم أو في الزمان أو غيرهما، فلم لا يجوز أن يكون مبنى الجواب المذكور على ذلك؟

ثم أقول: يمكن الجواب عن أصل الشبهة بوجه آخر بأنه يجب تقديمها عليه؛ لاشتراك الدليل الذي ذكره لشارح في تقديم الخبر على المتدأ، وهو أن من قال: في الدار، ينتظر المحاصص أنه يذكر بعده شيء، يصح أن يحكم عليه بكونه في الدار بأن يكون في الدار محكوما به، وما يذكر بعده محكوما عليه؛ لأن الطرف لا يكون إلا حرا، فلا يكون متدأ، فيكون محكوما به لا محكوما عليه، فيكون الانتصار ثابا حينئذ، خلاف ما إذا قيل: قائم؛ فإنه لا ينتظر المحاصص إلى أن يذكر بعده شيء، يصح أن يحكم عليه بالقيام بأن كان انقائمه محكوما به؛ لأن القيام ليس بصرف، فلا يكون نصا في كونه حرا؛ لأنه يعتمد أن يكون متدأ، فلا يشت الانتصار حينئذ، فكذلك الحار، أي هي أيضا مثل آخر الطرف؛ لأنه إذا قيل: "قائما" ينتظر المحاصص إلى أن يذكر بعده شيء، يصح أن يحكم عليه بالقيام؛ لأن "قائما" أيضا نص في كونه حالا؛ لوجود معنى الطرفة فيه، فلا يصح أن يقع دا الحال.

ولقائل أن يقول: فيه بصر؛ لأن "قائما" حار أن يقع دا الحال المنصوب مثل: صررت قائما ساعرا أي صررت من له انقياء حال كون من به القيام شاعرا، فلا يكون حينئذ نصا في كونه محكوما به، اللهم إلا أن يقال: إن هذا التركيب مسووح غير مستعمل في كلامهم؛ فإن "قائما" لم يقع مفعولا به في تركيب من اشتراك المستعمله بينهم.

ولئلا تلتبس بالصفة إلخ قيل: هذا الدليل لو صح نوجب تقديم الحال عليه إذا كان نكرة محصورة أبصا؛ لتحقيق الالتباس حينئذ أيضا إذا كان دو الحال نكرة محصورة كما صرح به بعض الشارحين حيث قال في فائدة قوله: "عاسا" في قوله: "وصاحبها معرفة عاسا": وقد يكون نكرة محصورة كما سيحي.

(١) أي جعلنا للباب مطردا بالنظر إلى الدليل الثاني، وأما بالنظر إلى الأول فقد تم تنحيصه، ولا مع من اجتماع المقتضيات على مقتض واحد. (جمال)

ولا تتقدم أي الحال فيما عدا^(١) مثل: زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي، وأن ما هو مقدر بالفعل أو اسم الفاعل، مثل الظرف وما يشبهه أعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل أو شبهه،

فيما عدا إلخ: أي في كل تركيب فيه حالان لشيئين، وكان العامل فيهما واحداً أو معنويا أيضاً؛ فإن العامل فيهما هو التشبيه الذي يفهم من الكاف، ففيه حدثان غير متميزين، فيكون فيه في الحقيقة حدث واحد تعلق أحدهما بالشيء الذي هو عمرو، و"قاعداً" يكون حالاً عنه، فإذا قيل: زيد كعمرو قائما وقاعداً يتبس أن "قائماً" مثلاً إما صفة لزيد أو عمرو؛ لأنه حينئذ لا يعلم أن "قائماً" مثلاً حال عن زيد أو عمرو؛ إذ لا بد أن يكون حال شيء يلي ذلك الشيء؛ لدفع الالتباس وإن لم يتقدم على العامل الضعيف، وكذلك قولنا: زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت أي في المقابلة.

وإن قلت: العامل في الحال في مثل: زيد قائما كعمرو قاعداً، هو متعلق بجار والمجرور، وهو ثبت أو ثابت، أي زيد قائماً ثبت كعمرو قاعداً، فيكون عاملها مقدر، فلا حاجة حينئذ إلى قوله: 'فيما عدا مثل: زيد قائما كعمرو قاعداً'، قلت: المقصود من التركيب المذكور هو إعلام أن قيام زيد مثل قعود عمرو والمناسب حينئذ أن يكون العامل هو التشبيه الذي يفهم من الكاف، أي قيام يشبه قعوده، فما قيل في جوابه من أنه لما احتمل أن يكون العامل في الحال هو المعنى المستنتج من الكاف، فلذا قال: 'فيما عدا مثل: زيد قائما كعمرو قاعداً' مما ليس بشيء؛ لأنه لا يجدي نفعا كما لا يخفى على المتأمل.

على العامل المعنوي: ولكن تقديمها على العامل اللفظي جائز إلا لما منع كتصدير الجار بالواو؛ مراعاتاً أصل الواو، وهو العصف، وكذلك لا يتقدم على الفعل الغير المتصرف، ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام، ولا على المصدر باللام الموصول، ولا على أفعال التفضيل فيما عدا 'هذا' سراً أطيب منه رصاً، فهو من قبيل زيد قائماً كعمرو قاعداً، كما قيل. **وأن ما هو:** أي قد عرفت أن ما هو إلخ. **خارج عنه:** أي عن العامل المعنوي، وداخل في العامل اللفظي، وهو الفعل أو شبهه.

(١) أي في تركيب جاوز التركيب المذكور، أي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي في تركيب هو زيد قائماً كعمرو قاعداً؛ فإنها في هذا التركيب تقدمت على العامل المعنوي لأجل رفع اللبس؛ فإن العامل المعنوي فيه، وهو معنى التشبيه المستفاد من الكاف يدل على حدثين غير متميزين في العبارة، وقد تعلق بكل منهما حال فوجب أن يدل الحال التي تعلقت بأحد الحدثين صاحبه ذلك الحدث، وهو زيد القائم به الحدث؛ لكونه مشهياً والأخرى التي تعلقت بالآخر صاحبه، وهو عمرو القائم به الحدث؛ لكونه مشهياً به، وإلا يزم الاشتباه والالتباس. (جمال)

فعلى هذا معنى الكلام أن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً، **خلاف الطرف** أي بخلاف ما إذا كان العامل ظرفاً أو شبهه، فإن فيه خلافاً، فسيبويه لا يجوزُه أصلاً؛ نظراً إلى ضعف الطرف في العمل، وجوزُه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال، نحو: زيد قائماً في الدار، فأما مع تأخر المبتدأ عن الحال؛ فإنه وافق سيبويه في المنع، فلا يجوز قائماً زيد في الدار، ولا قائماً في الدار زيد اتفاقاً، ويحتمل أن يكون معناه أن الحال وإن كانت مشابهة للطرف؛ لما فيها من معنى الظرفية إلا أن الطرف يتقدم على عامله المعنوي؛ لتوسعهم في الظروف، والحال لا يتقدم عليه،

فعلى هذا أي على تقدير معرفة مفهوم عامل المعنوي. **اتفاقاً** قال مولانا عيسى: إن لاتفاق لا يفهم من عبارة المصنف، وكذا لاختلاف في العمل بصرف، فمن أين أحدهما لشارح؟ فالأولى أن يقال: حال لا يتقدم على العامل المعنوي أصلاً أي في جميع المواد، خلاف العامل بصرف. أقول: قوته: في جميع المواد أيضاً مما لا يفهم من عبارته فمن أين أحده، فإن أحده من الخارج فاشراح أيضاً أحدهما من خارج. لا يقال: إن محشي المذكور أحد قوته: 'أصلاً' من فور المصنف؛ لأنه كسب الكني أي شيء من فرد الحال لا يتقدم بحج، وقد يصح حمل أصلاً على السلب الكني كما فعله اشارح فيما سبق؛ لأننا نقول: إن حمل عبارته على السلب الكني من هذا فهو أيضاً ليس إلا من الخارج.

وعنه أن يريد قوته: 'خلاف الطرف' فربني على هذا 'لا احتمال؛ لأن اكلاؤه في تقدمه الحال وعدم تقديمها على العامل المعنوي أن عامل الصرف لفظي، وأيضاً على هذا الاحتمال قوته: 'خلاف الطرف' حال عن قوته: 'على العامل المعنوي'. وعلى الاحتمال الثاني حال عن لصمير في قوته: 'لا يتقدم'، ويحتمل أن يكون اعتراضية بتقدير المبتدأ، أي وهو متنسب لخلاف الصرف. **ريد قائماً في الدار** فإن د الحال هو الصمير في قوله: 'في لدار'.

ويحتمل أن يكون معناه إلح. أي الحال لا يتقدم على العامل المعنوي، خلاف صرف، سواء كان حالاً أو لا، فإنه يتقدم على العامل المعنوي، فحينئذ لا يرد ما قبل: بقي ههنا خنما حرم يتعرض الشارح إليه، وهو أنه خلاف ما بدأ كان الحال ظرفاً؛ فإنه يتقدم على العامل المعنوي. **الطرف يتقدم إلح** أي المعمول الذي هو لظرف يتقدم على عامه المعنوي حيث يتسع فيه ما لا يتسع في غيره؛ لكثرة دوره في الكلام. قال مولانا عيسى: إن الطرف كما يتقدم على العامل المعنوي كدلت يتقدم على العامل اللفظي أي العامل الفعل، فلا وجه لتحصيل أقول: إن تخصيص المعمول الصرف بالتقدم لأجل الحال؛ لأن فيها من معنى الظرفية، فحكمه المعمول لظرف حينئذ يخالف حكم الحال كما ذكره.

هذا إذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي، وأما إذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم، فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير، وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور، سواء كان مجرورا بالإضافة أو بحرف الجر، فإن كان مجرورا بالإضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقا، نحو: جاءني مجردا عن الثياب ضاربةً زيد،.....
 ذي الحال

هذا إذا لم يكن إلخ: أي ما ذكر من الاحتمالين على تقدير أن لا يكون ظرف داخلا في العامل المعنوي. ونقائل أن يقول: إن الظرف إذا لم يكن داخلا في العامل المعنوي أيضا لا يصح الاحتمال الثاني؛ لأن المراد من عامه المعنوي في قوله: "إلا أن الظرف يتقدم على عامه المعنوي" هو أعم من العامل الظرف كما قالوا، فيكون الظرف حينئذ داخلا فيه، فكأنه قيل: إن الظرف لا يكون داخلا في العامل المعنوي ودخلا فيه أيضا، وهو تناقض، والجواب: أن القول بأن الظرف لا يكون داخلا في العامل المعنوي إنما هو على صريقة المصنف، والحكم بأنه داخلا فيه على طريقة القوم بأن يراد من العامل المعنوي هو الأعم، فلا تناقض.

فالمراد إلخ: وهو الاحتمال الأول؛ وذلك لأنه إذا كان داخلا فيه، فلما قال: 'لا يتقدم الحال على العامل المعنوي'، فلا معنى حينئذ لقوله: 'بخلاف الظرف'، بل هو تناقض، فلا بد حينئذ أن يستثنى ويقال: 'إلا في ظرف' أي إلا في هذا النوع من العامل المعنوي؛ فإن امتعارف بينهم في مثل هذا الموضع هو الاستثناء بـ"إلا" وإن صح قوله: 'بخلاف الظرف' أيضا في نفس الأمر، لكنه ليس بمتعارف؛ لأنه لا يقال: حابي القوم بخلاف زيد، بل يقال: إلا زيد، كما لا يخفى، فيعم منه أن الاحتمال الأول غير مراد. **سواء كان إلخ:** قيل: يشكل هذا بقولنا: يتحرك ما شيئا يد زيد، وبقولنا: تنع مئة إبراهيم حيفا، والجواب عن المادة الأولى بأن عدم تقدمه الحال على ذي الحال المجرور بالإضافة إذا لم يكن المضاف جزء المضاف إليه، وعن المادة الثانية بأن عدم تقدمها عليه فيما لم يحز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

جاءني مجردا إلخ: فلا يجوز هذا التركيب؛ لتقدم الحال من ذي الحال المجرور بالإضافة، ولقائل أن يقول: إن 'مجردا' حال عن الضاربة لا عن زيد، ولا يجوز إصافتها إليه بيانية، إلا أن يقال: إنها مصدر باعتبار معنى الصرب كالكافة والعافية؛ فهما مصدران باعتبار معنى الكف والعفو، فعلى هذا يكون الإضافة معنوية؛ لكون المضاف غير صفة معنوية، فامضاف مع المضاف إليه كشيء واحد، فالحال عن المضاف هو الحال عن المضاف إليه؛ فإن كونهما في حكم شيء واحد في الإضافة اللفظية مسموع، وهذا قال الشارح: "والإضافة اللفظية في حكم الانفصال"، فلا يرد أنه لم يرد التركيب بدون التاء؟

وذلك لأن الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف،^(١) فلا يتقدم تابعه أيضا، وإن كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف، فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه؛ للعلة المذكورة، وهو المختار عند المصنف، ولهذا قال **على الأصح**، ونقل عن بعضهم الجواز؛^(٢) استدلالا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ ولعل الفرق^(٣) بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر مُعَدٌّ للفعل ^(سأ: ٢٨) كالمهزمة والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإذا قلت: ذهبت راكبة بهند، فكأنك قلت: أذهبت راكبة هندا، فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا، وأجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل "كافة"
وهو الزجج

الحال تابع وفرع إلخ: لأنها صفة، وصفة تابعة موصوفها، قيل: هذا لوضع يرمي عدم صحة قولنا: راكبا جاءني زيد؛ لعدم حوار تقدم الفاعل على فعل، فكأن تابعه وفرعه مع أنه يصح، وأجيب بأن الفاعل من حيث إنه مسند إليه يكون محبة قبل الفعل، وإن كان كونه قبل الفعل ممتنعا بسبب العارض، وهو الالتباس بالمستند.
للعلة المذكورة. بأن المجرور لا يتقدم على حار فكأن تابعه. **من تمام إلخ:** أي من أجزائه كما أن الهمة في 'حسته، والراء في فرحت من 'حرائه. **فالمجرور بحسب الحقيقة إلخ:** أي المجرور بحرف الجر بحسب الحقيقة ليس مجرورا، بخلاف المجرور بالإضافة؛ فإنه مجرور حقيقة، وإلى أورد قوله: 'ولعل الفرق إلخ لتصحيح قوله. 'على الأصح؛ لأنه إذا لم يكن المجرور بحرف الجر مجرورا بحسب الحقيقة فيصح قوله: 'إن الحال لا يتقدم على ذي الحال المجرور؛ لعدم تحققه ووجوده.

(١) لأن حقه التأخير، فكأن حكم تابعه، بخلاف الفاعل؛ فإن حقه التقديم على الفعل؛ لأن حق المسند إليه أن يتقدم على المسند، وإنما امتنع لعارض الالتباس، فلا نقض بجواز راكبا جاء زيد. (جمال)

(٢) وذلك البعض ابن كيسان وابن علي وابن برهان. (عت)

(٣) حالف ابن كيسان احمهور، فجور تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف دون الإضافة، فحتاج إلى الفرق فبين الفرق بينهما. (عل)

حالا عن الكاف، والتاء للمبالغة،^(٢٠) وبعضهم يجعلها صفة المصدر أي رسالة كافة،^(٢١) وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية، والكل تكلف وتعسف.^(٢٢)
 عامة شاملة

حالا عن الكاف: لا عن الناس، فيصح الاستدلال، ولكن التاء للمبالغة كالكافية واشفاقية لا للتأنيث فلا يباي كوه حينئذ حالا عن الكاف، ثم إذا كان "كافة" حالا عن الكاف، فيكون حينئذ معنى مانع، بخلاف ما إذا كان حالا عن الناس؛ فإنه حينئذ معنى الجميع، قيل: على تقدير كونه حالا عن الكاف يكون معنى: ما أرسلناك إلا حار كوكبك مانعا للناس عن المداهي مع أنه ~~مستلزم~~ للأوامر أيضا، وأجيب بأن الحصر إصافي بأن المراد من معهم عن المداهي هو عدم الأمر إلى المناهي، كما إذا كان حالا عن أساس أيضا يكون الحصر إصافيا؛ لأنه ~~ليس~~ معوث إلى التقييد بأن المراد من إرساله إلى جميع الناس هو عدم إرساله إلى بعض الناس، وفيه ثبوت بأن الحال يكون قييدا للعام، فيبره أن يكون الكف في وقت الإرسال مع أن الكف بعد الإرسال، وينجاء بأن "كافة" حار مقدرة ففرض كفه أي منعه ~~الكل~~ في وقت الإرسال.

يجعلها مصدرا: أي مفعولا مطلقا بمعنى لكف كالكاذبة والعافية بمعنى الكذب والعمية، فيكون معنى يكف كما، واحتمة حال، قال بعض الشارحين: إن "كافة" مصدر باعتبار معنى الكف الذي هو مصدر، فيكون "كافة" مفعولا له تقديره: ما أرسلناك إلا لمنع الناس. أقول: شرط حذف اللام من المفعول به غير متحقق ههنا كما لا يخفى، فكيف يجوز حذفه في الآية. **والكل تكلف إلخ:** أما كون الأول تكلفا فلا بدحول تاء المبالغة على اسم الفاعل غير ظاهر، على أن بعضهم صرحوا أن تاء المبالغة لا تدخل إلا على ما هو على وزن فَعَلَ أو فَعُول أو مَفْعَل، =

(١) في الزجر واللمع والتبليغ والحث، لا للتأنيث كثناء علامة ونسابة، والمعنى وما أرسلناك يا محمد ملاسنا شيئا من الأشياء إلا حار كوكبك مانعا للناس وزاجرا هم عن الشرك والمعاصي محذرا فيه، وحثا على طلب الثواب، وما عليك إلا البلاغ. (محرم أفندي)

(٢) جواب سؤال، تقرير السؤال: أن الكاف مذكر والكافة مؤنث، والحال يجب أن يكون مصابغا لذي الحال، وتقرير الجواب: أن التاء للمبالغة، لا للتأنيث كالعلامة، والمعنى وما أرسلناك إلا كافة أي مانعا للناس عن الشرك والكبائر مبالغة فيه. (علوي)

(٣) فحينئذ يكون "كافة" منصوبا على امصدرية لا على الحالية، فيكون المصدر للتأكيد، والمعنى وما أرسلناك يا محمد إلا كافة أي رسالة كافة مانعة للناس عن الشرك والمعاصي، وحثا هم على طلب الثواب، أو عامة شاملة لهم. (محرم أفندي)

(٤) أما كون الأول تكلفا فلا بد تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم انوقع حتى أنكرها البعض في غير فعل وفعل وفعل، وأما كون الثاني تكلفا فلاحتياجه إلى تقدير الموصوف، وأما كون الثالث تكلفا فلا بد إتيانه مصدرا غير معلوم، وأما كون الثلاثة تعسفا فلا بد كافة بمعنى جميعا، فليتأمل. (عت)

وكل ما دل على هيئة أي صفة، سواء كان الدال مشتقا أو جامدا صح أن يقع حالا من غير أن يؤول الجامد بالمشتق؛ لأن المقصود من الحال بيان الهيئة، وهو حاصل به،^(١) وهذا رد على جمهور النحاة^(٢) حيث شرطوا اشتقاق الحال، وتكلفوا في تأويل الجوامد بالمشتق، ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال الاشتقاق،

= والاستشهاد بالكافية واشتاقية غير سديد؛ لأنه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالعائدة وغيرها، كذا ذكره مولانا عصف. وأما الثاني فلائه يستمره التقدير في الآية، وأما الثالث فلأن دخول ماء الساعة على المنصرف غير معهود. **المقصود من الحال إلخ:** قال مولانا عصف: فيه أن المقصود من الـعت أيضا بيان الهيئة، ومع ذلك اشترط المنصف فيه أن يكون مشتقا أو جامدا أو يكون وضعه لـعرض المعنى، فيسعي أن يكون الحال أيضا كذلك؛ إذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة، وليس لـعرض من وضع الحال هو هيئة. أقول: قد كان من الأمور البينة أن وضع الحال مطلقا مشتقا أو جامدا يكون وضعه لـعرض معنى أي لـعرض الدلالة على المعنى الواقع في دي الحال عموما أي في جميع لاستعمالات؛ لأن تعريف الحال يدل على عيبه، فهذا م يشترط فيه ذلك؛ لأن الشرط المذكور في الـعت إنما يكون باعتبار قوله: عموما وخصوصا، لا باعتبار كونه مشتقا أو غيره، ولا باعتبار أن يكون وضعه لـعرض المعنى، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن الـعت تابع يدل على معنى في متنوعه، فيكون وضعه لـعرض المعنى في متنوعه قطعاً.

وتكلفوا في تأويل إلخ: قال محمد المحض مولانا عبد نقلا عن الرضي: إن الحال الموصفة من جملة الحال التي هي جامدة، ويحتاج في حالتها إلى أساويل بالمشتق، والحال الموصفة هي التي يكون الجامد فيها توطئة للحاية كما في قوله: **يَبْتَ أَرْلَسَاءُ قُرَآنًا عَ سَاءَ** (يسف ٣)، فقوله: قرآنًا اسم جامد وقع حالا ظاهرا، لكنه توطئة للحال الذي هي عربي، وهو مشتق أي حال كونه عربيا، ولا يحتاج إلى أن يقال: كونه قرآنا عربيا، وكما في قولنا: رُئيت ريدا رجلا هيا، فـرجلا جامد وقع حالا ظاهرا، لكنه توطئة للحال، وهو هيا من الهاء بالفارسية: خوش روى، أي حال كونه هيا، ولا يحتاج إلى أن يقال: كونه رجلا هيا. =

(١) وهذا م يشترط المنصف على ما ذهب إليه سيويه لاشتقاق في لصفة أيضا باحقيقة، ولا محاله بين سيويه والجمهور؛ لأن اشراط الجمهور الاشتقاق في الحال وتأويل الجامد بالمشتق كاشتراط التكثير في الحال وتأويل الحال المعرفة بالنكرة، وذلك لأن إلحاق التاء بالغالب أحسن الطريق. (عت)

(٢) قال الرضي: وهو الحق؛ لأن الحال هو امين للهيئة كما ذكره في حده، وكل ما كان هذه القاعدة حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق. (عل)

مثل: "بسرا ورطبا" في قولهم: **هذا بسرا** (١) وهو ما بقي فيه حموضة (٢) **أطيب منه رطبا**، وهو ما فيه حلاوة صرفة، فهما مع كونهما جامدين حالان؛ لدلالتهما على صفة البسرية والرطوبة، ولا حاجة إلى أن يؤول البسر بالمُبَسَّر والرطب بالمُرْطَب (٣) من أَبَسَرَ النخل: إذا صار ما عليه بسرا، وأرْطَبَ: إذا صار ما عليه رطبا،

= قال مولانا عص: والمظاهر أن يكون الحال الموطنة من حمّة الأحوال المترادفة، ويكون عنى مذهب من حوّر أن يكون الحال حامدا بلا تأويله بالمشق، فيكون قرأنا عربيا حالا بعد حال. أقول: لا بد أن يدل الحال عنى الهيئة والصفة، فلا يصح أن يكون 'رجلا' في المثال المذكور حالا بدون تأويله بالصفة، فإن من قال جامدية الحال قل يكونه دالة عنى الصفة، وكذلك قرأنا حال باعتبار الصفة، وهي العربية، وقرأنا عنى كالفريقان فلا يدل على القرآنية كما لا يدل على العربية، وتدخل الألف واللام في عنى حسن دون علم الشخص.

هذا بسرا أطيب الخ واعلم أن 'من' في قوله: 'مه' من التفصيل، والضمير في 'مه' راجع إلى المشار إليه بـ 'هذا'، وقوله: 'بسرا' حال عنه باعتبار أنه مفصل، وقوله: 'رطبا' حال من الضمير في 'مه' باعتبار أنه مفصل عنه، فيكون بسرا ورطبا جميعا حالين من شيء واحد باعتبارين مختلفين، وهما المفصل والمفصل عليه؛ فإنه فصل وثبت الريادة على التمر المسر من التمر الرطب، وإليه أشار الشارح بعد خطوط

ولا حاحه إلى أن يؤول الخ ولا يحق أن من يؤول المسر بالمسر والرطب بالمربص فعده لا معنى لقوله. 'هذا بسرا أصيب مه رضا'؛ لأن الرطب صفة التمر، وكذا البسر صفة له، بخلاف المسر والمرطب؛ فإنهما صفتان للسحل فلا معنى حينئذ نقولنا: هذا مسر أصيب مه مرطب، والدليل على كون مسر والمرطب صفة لسحل قوله: 'من أسر السحل إذا صار الخ'، إلا أن يقال: قوله: "هذا" راجع إلى السحل لا إلى التمر، فلا بد حينئذ من ارتكاب المسامحة أي هذا السحل حال كون ثمرته بسرا أصيب مه حال كون ثمرته رطبا، وعدم ارتكاب المسامحة لا معنى له كما لا يخفى. وإن قلت: سم لا يغور أن يكون المسر والمرطب بانقرسية: ترش شونده وثيرين شونده، لترش سارنده وثيرين سارنده؟ حينئذ يصح أن يقال: هذا مسر أصيب مه مرطب، قلت: قوله: 'أسر' في قوله: "أسر النخل" يدل على أنه بالمعنى الثاني لا الأول؛ لأنه متعدد، تأمل.

(١) بفتح الباء، وقد يضم، كذا في "القاموس". (عبد الغفور)

(٢) الأصح أن يقال: ما بقي فيه نوع حموضة، قال في "النصائح": سر غورة خروما، أو ما بد من السحل طلع، ثم

خلال بالفتح، ثم يَلَج بالتحريك، ثم بسرا، ثم رطب، ثم تمر. (عبد الغفور)

(٣) هذا إذا كان إشارة إلى السحل؛ لأن المُبَسَّر هو السحل كما يدل عليه اشتقاقه، أما إذا كان إشارة إلى التمر

كما هو الظاهر بالتأويل بالنصيح وغير النصيح، والمذكر وغير المذكر. (عبد الغفور)

والعامل في ربطا "أطيب" باتفاق النحاة، وفي بسرا أيضا عند محققهم، وتقدم "بسرا"^(١) على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل؛ لأنه إذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم أن يلي كل منهما متعلقه، والبسرية تعلقت بالمشار إليه بـ "هذا" من متعلق بقوله. تعلق حيث إنه مفضل، وهذه الحيثية^(٢) وإن لم تكن معتبرة فيه إلا بعد إضماره في "أطيب"، لكنه لما كان الضمير بالنسبة إلى المظهر كالعدم أقيم المظهر مقامه، وأوجبوا أن يليه، من الإيجاب والربطية تعلقت به من حيث إنه مفضل عليه، وهو ضمير "منه" فيجب أن يليه.

وتقدم بسرا إلخ: دفع سؤال تقريره: أن عدم الذي هو سم لتفضيل ضعيف العمل فيه قدم معموه، وهو بسرا عليه؟ وأجاب بقوله: رد تعلق بشيء واحد - وهو ذو الحال، وهو مشار إليه بـ 'هذا' - حالان إلخ. فدفع الالتباس قدم بسرا على 'أطيب'؛ لأنه لو قيل: 'هذا' أصيب منه بسرا رصا يرمز لالتباس؛ لأنه لا يعم أن حال من لمفضل هو بسرا أو رصا، وقد قانو: إن قوه: 'رد' تعلق بشيء واحد حالان يرمز أن يلي كل منهما متعلقه" مثل ما مر من قوله: "زيد قائما كعمر قاعدا". فلا يرد عليه حث بأن هذا ليس منه؛ لأن لكف في قوه: 'كعمر' متصص، بخلاف 'منه' في امثال المذكور، فيمكن دفع الالتباس بأن يقال: 'هذا' أصيب بسرا منه رصا؛ لأن 'رصا' حال من الضمير في 'منه'، وهو مفضل عليه، فقال: 'والبسرية تعلقت بمشار إليه هذا إلخ' فهذا القول إلى قوه: "إلا بعد إضماره في 'أطيب' إشارة إلى بحث المذكور بأن 'بسرا' حال من المشار إليه من حيث به مفضل، وهذه الحيثية أي حيثية المفضلية بما لا يكون معتبرة في المشار إليه إلا بعد إضماره في 'أصيب'، لأنه لا يصير مفصلا عند عدم إسناد أصيب إليه، فيكون مفصلا حسب المعنى هو لضمير في 'أطيب'، وقد كان كذلك فهو أورد بسرا بعد 'أصيب' أيضا بحصل المفصية والالتباس أيضا كما عرفت تفصيله في تقرير البحث.

وقوه: 'لكنه' لما كان الضمير بالنسبة إلخ' جواب عن لبحث المذكور بأن الضمير في 'أصيب' بالنسبة إلى المظهر كالعدم، فأقيم المظهر مقامه في كون حال بعده فلا فاصلة، أي كما وقع 'بسرا' بعد 'أصيب' لم يقع فاصلة بينه وبين ذي الحال كذلك حين وقوع 'بسرا' قبل 'أصيب'، فادفع به ما قيل من أن الضمير في 'أصيب' وسم الإشارة يكون منه فكيف يقوم المظهر مقامه؟ ثم اراد من لضمير في قوه: 'لكنه' ما كان الضمير إلخ هو لضمير المستتر، =

(١) تركيب إضافي، والمضاف إليه قرئ على سبيل الحكاية. (بق)

(٢) جواب سؤال، وهو أن حيثية كونه مفصلا بما يعتبر بعد إضماره في 'أطيب'، فيجب أن يلي الضمير الذي في 'أطيب'، وتقرير الجواب ظاهر. (علوي)

قال الرضي: وأما الضمير المستكن في "أفعل" فإنه وإن كان مفضلاً، لكنه لما لم يظهر كان كالعدم، ومع هذا^(١) فلا أرى بأساً بأن يقال وإن لم يسمع: زيد أحسن قائماً منه قاعداً، وذهب بعضهم إلى أن العامل في "بسراً" اسم الإشارة أي أشير إليه حال كونه بسراً، وهذا ليس بصحيح؛ لأنه يمكن أن يكون المشار إليه التمر اليابس فلا تنقيد الإشارة بحالة البسرية، ولأنه يصح حيث وقع موقع اسم الإشارة.....

= فحينئذ لا يرد أنه إذا كان الضمير بالنسبة إلى المعبر كالعدم فلا بد أن يكون رصاً أيضاً يبي قوته: 'هداً'؛ لأن ذا الحال في "منه" أيضاً ضمير؛ لأنه بارز لا مستتر.

ومع هذا أي قال الشارح الرضي: مع أن الضمير في 'أطيب' كالعدم لو قيل: 'ريد أحسن قائماً منه قاعداً' فلا أرى بأساً وإن لم يكن مثل هذا التركيب مسموعاً من العرب، فحينئذ يصح أن يقال: هذا أطيب سراً منه رطاً.

وهذا ليس بصحيح أي كنية؛ لأنه أشير إلى التمر في حال رطوته وقيل: 'أشير إليه حال كونه سراً أطيب منه رطاً' يصح؛ لأن السر كما يكون حالة السرية كذلك يكون حالة الخلاوة، وأما لو أشير إليه حال يوسته لا يصح؛ لعدم حال السرية في التمر اليابس فلا يعد الإشارة حينئذ إليه، قيل: لا يجوز أن يكون قوله: 'سراً' حالاً مقدرة بأن يفرض السرية في وقت البوسة كـ "حالدين" في قوله تعالى **فَوَدَّخَمَهَا جَالِساً** ٥٥ فإن معنى الجلود هو المكث الطويل فلا يتصور الجلود في وقت الدحول، فيكون قوله: حالدين حالاً مقدرة بأن يفرض الجلود في وقت الدحول كما سبق في صدر البحث. **فلا تنقيد إلخ** ومعناه عني أن زمان الحال وزمان العامل منسوبة بذي الحال لا بد أن يكونا متحدين، وعني تقدير أن يكون المشار إليه التمر اليابس بكون الاتحاد متف.

ولأنه يصح إلخ أي كون اسم الإشارة عاملاً فيه ليس بصحيح كنية؛ لأنه لا يصح إعماله فيه حيث وقع إلخ، فإذا كان كذلك فلا بد أن يكون العامل فيه هو 'أطيب' لا أشير، وفي بعض النسخ: ولأنه يصح بدون حرف النفي، وحينئذ معناه: أنه يصح إعمال "أطيب" فيه حيث وقع موقع اسم الإشارة اسم لا يصح إعماله فيه بأن كان اسماً جامداً كالتمر، فلا بد أن يكون العامل هو "أطيب".

وعني ما عرفت من اعتبار قيد الكلية بعد قوله: ولأنه لا يصح إلخ لا يرد ما قيل: لم لا يجوز أن يكون المراد أن اسم الإشارة عامل فيه في تركيب يكون اسم الإشارة عاملاً، وإلا فلا، قال مولانا عيسى: إن لا سلم أن يكون التركيب المذكور وهو 'ثمره عني سراً إلخ' صحيحاً، بل هو مصوغ، ولا يخفى أن التركيب المذكور إذا كان عني وفق قاعدة النحو فالقول بأنه مصوغ غير معقول، وإلا فلا بد من بيان عدم الموافقة.

(١) أي ومع قيام المظهر مقام المضمّر.

اسم لا يصح إعماله فيه، نحو: ثمرة نخلي بسرا أطيب منه رطبا.
 وقد يكون أي الحال جملة لدلالاتها على الهيئة كالمفردات، فيصح أن تقع حال مثلها،
 ولكن يجب أن تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب؛ لأن الحال
 بمنزلة الخبر عن ذي الحال، وإجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه. والجملة الإنشائية
 لا تصلح أن يحكم بها على شيء،^١ ولما كانت الجملة مستقلة في الإفادة لا تقتضي
 إرتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها، فإذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة
 تربطها إلى صاحبها، وهي الضمير والواو،^٢

لدلالاتها على المسند أقول: انقص عن المعرفة والخبر الإنشائية بأن دليل لو صحح ررم صحة وقوع المعرفة
 واحتمل الإنشائية حالا، واللام داخل فيندرج منه، ليس شيء؛ لأن الجملة الإنشائية حارحة بقوله "خبرية"
 كما ذكره من أن حال تمرلة خبر عن ذي الحال، وحروج معرفة بقوله: "كالمفردات"، لأنها عن تنمة الأدليل،
 فمرد منها هو الأحوال مفردة، وهي لا يكون لا نكرة، فحينئذ لا يحتاج إلى أن يحاط عنه بتحرير الأدليل بأن
 فإن لدلالاتها على اسم كالمفردات، وكونها نكرة كالمفردات الواقعة حالا، وصحة الحكم بها على شيء.
 خبرية محتملة إلح قبل. تعرض بذكر الخبرية ههنا، ولم يتعرض بذكرها في بحث الخبر أيضا، وما يقل؛ وخبر قد
 يكون حممة خبرية؛ لأن مرد من الحممة هناك نص حممة خبرية، وهذا يكون حال حممة خبرية؛ لأن حال تمرلة
 خبر عن ذي الحال، ويحاط بأن ههنا من شيء يشعر إلى خبرية الحممة، فلذا تعرض لها ههنا، وأما في تعريفه يكون
 لشيء يشعر لها وهو لغو حيث قال: "وغير قد يكون حممة"، وإجراؤها عليه أي شئت حال عليه إلح.

١، ولأن حال يفيد تعين الفعل بالفعل أو المنفوع وقت وقوع مضمونها، ولا يقصد من الإنشاء وقوع
 مضمونه، (عبد الغفور)

٢، لأن الحكم به يجب أن يلاحظ من حيث به حال من أحوال يحكمه عليه في نفس الأمر، ولا يصح بحث
 لا ما هو مفهوم خبرية دور لإنشائية؛ لأن لإنشائية من حيث هي، شأن لا حارج لها حتى يكون حالا من
 أحواله في نفس الأمر، (علوي)

٣، وما كانت الحممة الحالية فصحة احتاجت إلى زيادة ربط، وهذا لا يكون موقع رابطة في حممة الواقعة خبر
 أو وصف، لا بد حصل ههنا كذا انفصال، ودلت بوقوعها بعد "لا"، نحو: ما حدثت إلا وأب حيل، وما حادي
 رجل إلا وهو فقير، (عبد الغفور)

والجملة الخبرية إما اسمية أو فعلية، والفعلية إما أن يكون فعلها مضارعاً مثبتاً أو مضارعاً منفيّاً أو ماضياً مثبتاً أو ماضياً منفيّاً، فهذه خمس جمل، **فالاسمية^(١)** أي الجملة الاسمية الحالية متلبسة **بالواو والضمير** معاً؛ لقوة الاسمية^(٢) في الاستقلال،^(٣) فناسب أن تكون الرابطة فيها في غاية القوة، نحو: جئت وأنا راكب، وجئت وأنت راكب، وجاءني زيد وهو راكب، **أو بالواو** وحدها؛

لقوة الاسمية إلخ: وهذا الدليل لو صح لزم أن يكون الخبر أيضاً بالواو والضمير معاً أو بالواو وحدها مع أنه ليس كذلك، بل انعكس فيها هو الضمير أو الألف واللام، أو وضع المظهر موضع المضمّر، أو كان الخبر مفسراً للمبتدأ، والخواب بالفرق بينهما بأن الخبر عمدة في الكلام بخلاف الحال فإنها فصلة فيه، وتوجه الفعل إلى العمدة على وجه الكمال، فلا يحتاج فيها إلى الرابطة القوية غاية القوة، بخلاف توجه الفعل إلى الفصلة، فناسب أن يكون في الفصلة رابطة قوية وهي الواو؛ لأنها رابطة في أول الأمر.

ثم معنى قوله: 'قوة الاسمية في الاستقلال' إنها مستقلة في الاستقلال على وجه الكمال، بخلاف الجملة الفعلية فإنها ليست كمالاً فيه، لا يقال: إن الجملة لاسمية إذا وقعت في محل من الإعراب بأن وقعت حالا أو خبراً أو صفة كما يقتضي الارتباط بما قبلها أي بما هو خارج عنها، كذلك الجملة الفعلية إذا وقعت في محل من الإعراب يقتضي الارتباط بما قبلها فكون الجملة الاسمية كاملة في الاستقلال دون الجملة الفعلية مما لا بد له من دليل؛ لأننا نقول: بينهما فرق بأن الجملة الفعلية تستدعي الارتباط بما قبلها حسب وضعها؛ لأنها تقتضي ارتباطها بالفاعل، وهو خارج عنها، مثل: زيد قام، كما سبق في تعريف الفاعل، بخلاف الجملة الاسمية فإنها لا تستدعي الارتباط بالأمر خارج حسب الوضع، بل هي إما تستدعي الارتباط به إذا وقعت في محل من الإعراب؛ فهذا في نفسها مستقلة لا تستدعي الارتباط به أصلاً.

(١) في حكمها الجملة المنصّرة — ليس؛ لأنّه مجرد المعنى على الأصح ولا يدلّ على الرمان، فهو كحرف نهي داخل على الاسمية. (عبد الغفور)

(٢) أما نفس الاستقلال فظاهر، وأما القوة؛ فلأن الاسمية لدلائها على الشئ والدوام تأتي عن وقوعها حالاً، لخروجها عما هو الأصل في الحال، وهو الانتفاء وعدم الدوام لدلائها، فنفس الاستقلال يقتضي نفس الرصد، والقوة فيه يقتضي زيادة الربط. (جمال الدين)

(٣) لعل وجهه أن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالإفادة، والاسمية منها مستقلة باعتبار الأحرار أيضاً بخلاف الفعلية، فإن حرّرها الفعل يقتضي الإسناد إلى شيء، فيتأمل. (عنوني)

لأنها تدل على الربط في أول الأمر فاكتفي بها، مثل قوله **عَلَيْهِ**: "كُنْتُ نَبِيًّا وَآدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ"، وهذا أي الربط بالواو وحدها، أو بها مع الضمير إنما يكون في الحال المتقلبة، وأما في الحال المؤكدة فلا تجوز الواو، تقول: هو الحق لا شك فيه؛ وذلك لأن الواو لا تدخل بين المؤكّد والمؤكّد؛ لشدة الاتصال بينهما، أو بالضمير وحده على ضعف لأن الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في أول الأمر نحو: كَلِمَتُهُ قَوَّةٌ إِلَى فَيٍّ، فلا بد من الواو على الصحيح،.....
حاشية وهو قليل

تدل على الربط إلح لا يقال: هذا هو صحيح بزم أن يكون ألف وإلام أيضا رابطا؛ لأنها تدل على الربط في أول الأمر. لأنها في صدر الكلام كالواو؛ لذا تقول: بينها فرق بأن الواو في الأصل للجمع مع الساق، فيكون لو مستدعية لمظهر بن الساق، خلاف ألف وإلام. هو الحق لا شك فيه فتوّن: 'لا شك فيه' حال من حق أي دو حال لا شك فيه، فهو حال مؤكدة؛ لأنه يؤكد الأول، والعائد الضمير في قوله: 'فيه'، والعامل في الحال شك أو ثابت أي شك حقيقة أو حقيقته ثابت لا شك فيه، كما في زيد قائم حقا

لشدة الاتصال بينهما فإنهما في حكم لكتمة الواحدة، فلا يجوز دخول الواو التي للاتصال بينهما.

فلا يدل على الربط إلح مع شك قد عرفت أن ربط في الخمسة لاسمية سبب أن يكون في عية المقولة، قيل: قد يكون الخمسة الاسمية حالية عن الرباط، مثل: خرجت زيد عنى ساب، فإن قولنا: 'زيد عنى ساب' حال مع عدم الربط فيه، لا يقال: لا نسلم كونه حالا؛ لأنه لا بين هيئة الفاعل ولا المفعول به؛ لذا نقول: هو بين هيئة فاعل؛ لأن معناه خرجت وأحال أن في وقت خروجي زيد عنى ساب، وأجوب: أن كون الخمسة الاسمية حالية عن الرباط قليل فلذا لم يجر الحكم عليه.

(١) "كُنْتُ نَبِيًّا" أي غاما سبوي من عبد الله، "وآدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ" أي وإحال أن يده العصري لم يكمل بعد، وإنما كان نبي؛ لأنه حقق روحه منظر **عَلَيْهِ** من الموجودات، ثم بعث إلى أرواح الملكيين بعد حقيقتها قبل الأبدن، فمع إليهم الحقيقة لأحديه، فأمن به من هو أميه، ثم صهر لهم الإيمان بعد حقق ثباتهم، وفيه إشارة إلى أن سائر الأنبياء **عَلَيْهِمُ السَّلَامُ** لم يكونوا أنبياء قبل أذهابهم العصرية، وأعلم أن في صحة هذا المتن مقالا، وتعلل نقله من معنى، فإن مروى عن أحمد والبحاري في تاريخه والنفوي والهاكم: **كُنْتُ نَبِيًّا وَآدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ**، وفي الحديث الآخر الصحيح: **وَأَدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ**، (حل ش)

والمضارع المثبت أي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتاً متلبسة بالضمير وحده لمشاكبته لفظاً أو معنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو، نحو: جاءني زيد يسرع، وما سواهما أي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي أو الماضي المثبت أو المنفي **بالواو** والضمير معا أو بأحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير؛ لعدم قوة استقلالها كالاسمية. فالمضارع المنفي نحو: جاءني زيد وما يتكلم غلامه، أو جاءني زيد ما يتكلم غلامه، أو جاءني زيد وما يتكلم عمرو. والماضي المثبت نحو: جاءني زيد وقد خرج غلامه، أو جاءني زيد وقد خرج عمرو. والماضي المنفي نحو: جاءني زيد وما خرج غلامه، أو جاءني زيد ما خرج غلامه، أو جاءني زيد وما خرج عمرو. **ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي**

لمشاكبته لفظاً إلخ: أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلو قوع اسم الفاعل موقعه؛ لأنه بمعنى سارع، ويمكن أن يقال: هذا الدليل بـ"و" صح يلزم أن الرابط هو وحده في الماضي المثبت أيضاً لمشاكلة المذكورة، واللام باطل بالمعلوم مثله، تأمل. **لعدم قوة استقلالها إلخ:** فيكفي فيه أدنى ربط، والظاهر أن يقول في الدليل: "لعدم قوة استقلالها، أو لعدم مشابكتها لفظاً ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو"؛ لأنه إذا كان لها مشابة به كالمضارع المثبت، فحينئذ يكون الرابط فيها هو الضمير وحدها، تأمل.

ولا بد في الماضي إلخ: لأنه إذا كان مفياً لم يجب فيه "قد" صاهرة ولا مقدرة؛ لعدم احتياجه إليها؛ لأنه إذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي، فيشمل زمان العامل تحكم الاستصحاب كما ذكره بعد حطوط، وقيل: منع دخول "قد" عليه لاقتضاء النفي صدر الكلام. وللقوم ههنا اعتراض على المصنف، وأجابوا عنه أيضاً، ولكنه بعيد عن التحقيق، فلهذا دفعه الشارح في ضمن تحقيق كلامه، أما تقرير الاعتراض بوجهين، أحدهما: أن الحال في الاصطلاح ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به، لا ما يبين الحال الذي هو متوسط بين الماضي والمستقبل، وهو الحال بمعنى زمان التكلم؛ لمعاودة بينهما، والثاني: أن لفظ "قد" إنما تقرب الماضي إلى حال التكلم والمنقوص مقارنة زمان الحال الاصطلاحي لزمان العامل لا زمان التكلم، ومشأ العلط اشتراك لفظ الحال.

من دخول لفظة "قد" المقرّبة زمان الماضي إلى الحال^(١) لغة على الماضي المثبت الواقع حالا؛ ليدل بها على قرب زمانه إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال، أو وقوعه عليه تجوّزا؛ لأن المتبادر من الماضي المثبت إذا وقع حالا أن مضيه إنما هو بالنسبة إلى زمان العامل فلا بد من "قد" حتى تقربه^(٢) إليه فيقارنه، وهذا بخلاف مذهب الكوفيين؛
أي زمان الحال

= وأما تقرير الجواب فيه أن الحال اسم للهيئة يرمرها زمان الحال بمعنى التكلم استعمالا وإن لم يرم تعريفا بدليل أن الحال المبين للهئية يكون في جواب كيف الموضوع لسؤال عن الحال؛ لأنه إذا قيل: ضربت زيدا فيسأل بأنه كيف حاله حين الضرب، فيقال في جوابه. قد قام أو قد ركب، فحينئذ قصة 'قد' قربت زمان الماضي إلى زمان الحال بمعنى التكلم، فلا بد أن يقرب زمانه إلى زمان الحال بمعنى الحوي أيضا، وفيه نظر؛ لأنه يصح إذا كان تحقق اللزم يستلزم تحقق الزموم، وليس كذلك، وقد قيل: لا بد من لفظ 'قد' في الماضي اثبت الواقع حالا؛ لأن عامتها قد يكون مقربا لزمان التكلم فاشترط في اثبت الواقع حالا من لفظ 'قد' ليقرب زمان الحال الاصطلاحي لزمان العامل، فاشترط فيما عداه أيضا؛ طردا للباب.

قد المقرّبة زمان إلح عني أن 'قد' يقرب زمان الماضي إلى الحال بمعنى زمان التكلم لا الحال بمعنى الحوي كما ذكره - قدس سره - فلا يشتبه. **لغة** أي كونهما مقربة لزمان الماضي إلى الحال بمعنى زمان التكلم إنما يكون بحسب اللغة أي الحقيقة. **ليدل بها** أي ليدل الماضي المثبت الواقع حالا بحسب لفظ 'قد' على قرب زمان الحال الاصطلاحي إلى زمان صدور الفعل عن ذي الحال، أو كان ذو الحال فاعلا، أو على قرب زمانه إلى زمان وقوع الفعل عن ذي الحال إن كان مفعولا. **تجوّزا**. أي هذه الدلالة الخاصة بحسب دخول 'قد' عليه إنما يكون على سبيل اتجور، أي لفظ 'قد' تدل على هذا المعنى بسبب التجار لا الحقيقة؛ لأنها بحسب الحقيقة يقرب زمان الماضي إلى الحال بمعنى التكلم لا الحال الاصطلاحي.

لأن المتبادر أي لا بد من دخول 'قد' عليه، لأن المتبادر إلح، فإذا قيل: جاء زيد وقد ركب، فالمتبادر أن يكون معنى الحال بالنسبة إلى العامل بأن كان ركوبه مقدما على الهيئة لا بأن كان ركوبه معها أو كان متأخرا عنها، مع أن زمان الحال الاصطلاحي لا بد من أن يكون متحدا مع زمان عامل الحال أي زمان صدور الفعل عن ذي الحال أو وقوعه عليه، فلو كان لا بد من دخول 'قد' حتى يقرب زمان الحال الحوي إلى زمان عاملها أي يقارنه حكما لا المقارنة الحقيقية.

(١) التي أنت فيها بمعنى أن الفعل معنى قريب من زمان التكلم. (جمال)

(٢) تقرب إلى زمان الحال بمعنى أنه معنى قريبا منه لا شك فيه. (جمال)

فإنهم لا يوجبون "قد" ظاهرة ولا مقدرة، سواء كانت **ظاهرة في اللفظ**، نحو: جاءني زيد قد ركب غلامه أو **مقدرة منوية**، نحو: قوله تعالى: ﴿جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ^(١) صُدُورُهُمْ﴾ أي قد حصرت، وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد؛ فإنهما لا يجوزان^(٢) حذف "قد"، فسيبويه يؤول قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ بـ "قوما حصرت صدورهم"، فتكون جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ **صفة موصوف محذوف**، وهو الحال. والمبرد يجعله جملة **دعائية**، وإنما لم يشترط ذلك في المنفي؛ لاستمرار النفي بلا قاطع، ...
أي يؤوله

جاؤوكم إلخ: جئى آمدند آن جماعت برائى قتل شمين را ورحالتى كه تك بود لبهى آن قوم.

فإنهما لا يجوزان إلخ: بل لا بد عدهما من لفظ 'قد' فحينئذ لا يكون جملة حصرت صدورهم حالا عندهم؛ لأنه لا بد من لفظ قد لفظا عدهما، وهي مستفيدة فيها. **صفة موصوف إلخ**: فالحال حينئذ هو قوله: "قوما"، وهو اسم جامد، فلا يحتاج إلى لفظ 'قد' فيكون قوله: "قوما" **عد الجمهور حالا موطئة**؛ لأنه توطئة لحالية قوله: حصرت صدورهم، والحال الموطئة هي التي لا يصح أن يقع حالا في نفسها؛ لأنها جامدة، لكنها حال باعتبار لاحقها كما سبق تفصيله.

جملة دعائية: ولا يكون لها محل من الإعراب، أي جاؤوكم للقتال حصرت إلخ، يعني تك بادلبهى آن قوم. فقوله: حصرت صدورهم مثل قولهم: رحمة الله، وهو للدعاء. **وإنما لم يشترط ذلك**: أي دخول 'قد' في المنفي؛ لاستمرار معنى النفي بلا أمر هو يقطع النفي، فإذا كان النفي مستمرا فيشمل زمان الحال الاصطلاحي لزمان الفعل مثل: جاء زيد وما ركب، فلا يحتاج إلى دخول 'قد' حينئذ.

(١) حال بإصمار 'قد' أي قد حصرت صدورهم أي صاقت، وهم بنو مدلج جاؤوا إلى رسول الله ﷺ غير مقاتلين، هذا مذهب المراء وأي على وجماعة من متأخري كالر محشري وانصف، وذهب الأحفش والكوفيون إلى أنه لا حاجة إلى تقدير 'قد' حيث تفقد لفصا؛ كثرة وقوع احملة الماضية حالا بدون 'قد' نحو: ﴿هذه بصاعثا ردت﴾ (يوسف ٦٥) و﴿كف كفوون الله وكسبوا أموا﴾ (سورة ٢٨). (حل ش)

(٢) سواء كانت مقدرة منوية أو محذوفة نسيا مسيا؛ لأن 'قد' حرف، والحرف لا تأثير له إذا كان محذوف مع جواز وجه آخر إلا أن يكون مذكورا لفظا، وههنا ليس بمذكور. (محرم أفندي)

فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال؛ لقيام قرينة حالية، كقولك للمسافر أي الشارع في السفر أو المتبهي له: راشدا مهديا أي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب، وقوله: "مهديا" إما صفة لـ "راشدا" أو حال بعد حال، أو مقالية كقولك: "راكبا" لمن يقول: كيف جئت؟ أي جئت راكبا، بقرينة السؤال، ومنه قوله تعالى: ﴿يُحَسِّبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾ أي بلى نجتمعها قادرين.

(القيامة: ٣، ٤)

ويجب حذف العامل في بعض الأحوال المؤكدة، وهي أي الحال المؤكدة^(١) مطلقا.....

ويجوز حذف العامل إلخ ولم يقل حذف الفعل؛ لأن المتبادر هو حذف الفعل وشبهه كما هو الشائع، مع أن المقصود جوار حذف عاملها بأقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه، ومثل الثالث: إنسان مؤمنا، أي هذا إنسان مؤمنا. أو المتبهي له: يعني مهيأه خذوا برأيه سفر قال مولانا غص: والمراد بـ 'سر راشدا مهديا' ارشاد نفسه، مهما أمكن المهدي إذا لم يكن لرشد بدون الهداية، فلا يرد أن الرشد فرع الهداية، فيسغي تقسم مهديا. أو حال بعد حال أي سر راشدا، أي سر مهديا، فيكون من الأحوال المترادفة حينئذ، ويحتمل أن يكون حالا من الصمير الذي في 'راشدا'، فحينئذ يكون من الأحوال المتداخلة، وهي التي تكون حالا من الأمر الذي هو جزء من الحال الأول، فإذا كان من الأحوال المتداخلة لا يكون مما نحن فيه؛ لأن عاممه - وهو راشدا - مذكور حينئذ. يحسب الإنسان: فإن القرينة فيه أيضا مقالية، وهي السؤال معناه بالعارسية: آيا كان می برند آدمی؟ وجمع نمی کنم استخوانهای ایشان را، آری جمع میکنم مادر حالتی که قادریم بر اینکه برابر کنیم انگشتان ایشان را.

في بعض الأحوال أي في بعض أفراد الأحوال المؤكدة لا في جميعها، وذلك لأن الحال المؤكدة نوعان، أحدهما: ما يكون مقررًا لمضمون جملة فعلية، والثاني: ما يكون مقررًا لمضمون جملة اسمية، وإنما يجب حذفه في الثاني لا الأول. مطلقا. أي سوء كان عامها جائر الحذف أو واجب الحذف؛ لأن الحال المؤكدة التي هي مقررًا لمضمون جملة فعلية يجوز حذف عاملها وإن لم يجب حذفه فإيراد قوله: مصفا؛ لئلا يتوهم أن هذا التعريف للحال المؤكدة التي يجب حذف عاملها، وإنما يجب حذف العامل في المؤكدة دون غيرها؛ لأن في الأبوة ما يشعر بالعطف، وإذا كان هذا يشعر بالعطف فينبغي إثبات المتكلم العصف لاستلزامها إياه، والمتكلم أنثى أمزوم في قوله: ريد أبوك =

(١) رلت حين قال عدي بن ربيعة: إني لو عايت يوم القيامة لم أصدقك أو يجمع الله هذه العظام. (حل ش)

(٢) هي إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده وإما للاستدلال على مضمونه على سبيل مع الحلول. (عبد العفور)

هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا، بخلاف المنتقلة، والمنتقلة قيد للعامل، بخلاف المؤكدة، مثل: زيد أبوك عطوفا، فإن العطوفية لا تنتقل عن الأب في غالب الأمر أي أحقه بفتح الهمزة أو ضمها من حققت الأمر بمعنى تحققته، وصرت منه على يقين، أو من أحققت الأمر بهذا المعنى بعينه، أو بمعنى أثبتته.....
عطف تفسير

= عطوفا لزيد، وإثبات الملزوم لشيء موجب لإثبات اللازم، فيدل 'زيد أبوك عطوفا' على إثبات العطف لزيد، فاستغنى عن العامل الذي هو أحقه وأثبت.

ما دام موجودا. أي ما دام صاحبها موجودا، والحال المؤكدة نوعان، الأول منهما: لا تنتقل عن صاحبها أصلا، والثاني: تنتقل عنه على سبيل القلة، وقوله: 'وهي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا'؛ ليشمل كلا نوعيهما؛ لأن ما لا ينتقل عن صاحبها أصلا يصدق عليه أنه لا ينتقل عن صاحبها غالبا. عالما أي الحال المؤكدة لا تنتقل من صاحبها في غالب المواد وأكثرها فتنقل عنه على سبيل الندرة.

بخلاف المنتقلة: فإنها تنتقل عن صاحبها غالبا كاركوب في 'جاءني زيد راكبا'؛ فإن زيدا لا يكون راكبا غالبا في المتعارف. والمنتقلة قيد للعامل إلخ: ومخصص له بخلاف المؤكدة؛ فإنهما مؤكدة للعامل لا قيدا لمخصصه، فما قيل: إن الحال مطلقا قيد للعامل ليس بصحيح إلا أن يريد أنها قيد له بحسب العارة والصورة، ولقائل أن يقول: إن التأكيد إما لفظي أو معنوي، وهو ليس من التأكيد اللفظي كزيد زيد، ولا من التأكيد المعنوي؛ لأنه في ألفاظ مخصوصة، وجوابه يظهر من الحاشية التي بذكرها في قوله: "أي شرط وجوب حذف عاملها إلخ".

أي أحقه: بفتح الهمزة أو ضمها، وعلى الأول من الثلاثي المحرد، وعلى الثاني من الثلاثي المزيد، وعلى كلا التقديرين يكون مضارعا متكاملا، قيل: في هذا التقدير نظر؛ إذ لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفا، وإن أراد أن المعنى أعسمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال، فالأولى أن يقال: تقديره: يعطف عبيث أبوك عطوفا، وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر - وهو أبوك - إلى المبتدأ، فكان العامل فيها معنويا، وهذا الاعتراض من الشيخ الرضي، وقد دفعه الشارح بقوله: 'أي تحققت أوثه'، ووجه الدفع: أن 'أحقه' في تقدير أحق أوثه بحذف المضاف؛ لظهور المقصود، وإقامة المضاف إليه مقامه، وهكذا أثبت.

من حققت الأمر: هذا على تقدير كونه بفتح الهمزة. أو من أحققت إلخ. وهذا على تقدير أن يكون بضمها. أو بمعنى أثبتته إلخ: بتشديد الناء، وهو صيغة الماضي المتكلم المعلوم من باب الإفعال عطف على قوله: "هذا المعنى" فحيثما يكون لـ "أحق" بصيغة المريد معنيان: وهما التحقق والإثبات، ولـ "أحق" بصيغة المحرد معنى =

أي تحققت أبوته لك^(١) وصرت منها على يقين، أو أثبتتها لك عطوفا، وقال صاحب "المفتاح"^{الشكافي}: أحق التقديرات عندي أن يقدر يحني عطوفا،^(٢) وشرطها أي شرط وجوب حذف عاملها أن تكون مقرررة أي مؤكدة.....

= واحد، وهو التحقق، ثم لما بين المعنى العوي هما أراد أن يبين أن متعلق التحقق في صورتين ومتعلق الإثبات في الصورة الأخرى هو الأب من حيث إنه أب لا دانه؛ إذ لا معنى لثيقه وإثباته، فقال: أي تحققت أبوته لك إلخ. أو أثبتتها إلخ عطف على قوله: تحققت أبوته بك، أي معنى قوله: 'ريد أبوك عصوفا' إما تحققت أبوته لك وإما أثبتتها كدلتك، فقوله: 'كدت' عبارة عن قوله: 'كث وصرت معها على يقين'.

يحي عطوفا بالفارسية: زندگانی میکند در حالتی که مهربانست یعنی تازنده است مهربانی میکند.

أي شرط وجوب إلخ اعلم أن بعضهم قال: الحال المؤكدة تكون مقرررة لمضمون حملة اسمه، وقال بعضهم: هي مقرررة لمضمون حملة اسمية وفعية جميعا، والمصنف ما إلى المذهب الأول، وهذا قال الشارح في بعض الأحوال: وهو الذي كان مقرررا لمضمون حملة اسمية، ولما ما إلى المذهب الأول فأول قوله: 'وشرطها' بقوله: أي شرط وجوب حذف عاملها، لا شرط الحال المؤكدة مصفقا، فيكون هذا الشرط شرطا للحال المؤكدة التي عاملها محذوف على سبيل الوجوب، وإنما يجب حذف عاملها؛ لأن الأب يشعر بالعطف وإثبات العطف له استغنى عن التصريح بالعامل الذي هو "أنته" أو "أحقه" أو "أنت" فهذه الحال عن المفعول أو عن الفاعل، وهو الضمير في "أنت"، وعبارة أخرى. وإنما يجب ذلك الحذف؛ لأن في الأبوّة ما يشعر بالعطف، وإذا كان لها إشعار به فبدل على إثبات التكلم العصب لاستدراهما إياه، وتكلم أثبت المبروم في "ريد أبوك عصوفا" لريد، وإثبات المبروم لشيء موجب لإثبات اللازم، فبدل "ريد أبوك عصوفا" على إثبات العطف لزيد فاستغنى عن العامل.

(١) فاندفع اعتراض الرضي بأنه لا معنى لتعيين الأب؛ لأن ضمير "أحقه" راجع إلى الأب، وإنما قال المصنف: أحقه؛ لاختلاف القوم في تقديره، فهذا التقدير عن سيويه، وقال السكاكي: أحق التقديرات: يحي عطوفا، وقال الزجاج: لا تقدير ولا حذف، بل العامل جزء الحصة؛ لتأويله في معنى المسمى، فـ"ريد أبوك عطوفا" في معنى زيد مسمى بأبيك. (ت)

(٢) معناه يميل ويتوجه إليك عطوفا، فعلى هذا التقدير 'عطوفا' حال من الضمير في 'يحي' يرجع إلى الأب، وحتى يحي من باب صر يضرِب بمعنى مال يميل، ورغم بعض المحشين أنه من الحياة، هذا ناش من قلة التدبر والتتبع؛ لأنه خلاف ما صرح به أبو السعود.

لمضمون جملة، احترز به عما يؤكد بعض أجزائها كالعامل في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾؛ فإنه لا يجب حذفه، **اسمية** احترز بها عما إذا كانت فعلية؛ فإنه لا (الساء: ٧٩)
يجب حذف عاملها كما قال صاحب "الكشاف" في قوله تعالى: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾؛ إنه ^{أي الحال المؤكدة}
حال مؤكدة من فاعل ﴿شَهِدَ﴾، ولا بد ههنا من قيد آخر،

لمضمون جملة؛ والمراد بمضمون جملة هو محصل مضمون الجملة، فمحصل معنى 'ريد أبوك' هو العطفية كما يكون المراد من مضمون الجملة هو هذا المعنى في قوله: 'ومنها ما وقع مضمون جملة'. ويحيى مضمون الجملة بمعنى معنى الجملة، فيكون معنى "ضرب زيد" هو ضرب زيد بالإضافة.
وأرسلناك إلخ: فإن قوله: 'رسولا' يؤكد بعض أجزائها، وهو 'أرسل' لا كلها، وهو إرسال الله تعالى؛ لأن كون الشخص رسولا لا يوجب إلا مجرد الإرسال لا إرسال الله تعالى، قال مولانا عرص: هذا أي تأكيد بعض أجزائها إنما يصح إذا كان المراد من الرسول في قوله: "رسولا" معناه اللغوي، فيتناول الرسول حينئذ ما إذا كان المرسل فيه واجبا أو إسائنا، وأما إذا كان المراد منه معناه الاصطلاحي، فحينئذ يكون قوله: 'رسولا' مقررًا لمضمون الجملة كلها؛ فإن كون الشخص رسولا بالمعنى الاصطلاحي يطلب إرسال الله تعالى.
أقول: ينبغي أن يراد من قوله: "رسولا" معناه اللغوي، وإلا لم يرتبط قوله: 'رسولا' إلى ما قبله بلا تجريده عن بعض معناه، وهو بعثه الله تعالى؛ لأنه بمعنى إرسال الله تعالى، وهو "أرسلناك" لعينه، فلم يبق حينئذ إلا المعنى اللغوي للرسول؛ لأن عمل الرسول بالمعنى اللغوي لا يكون إلا في تبليغ حكم، وكلام إلى الناس، ويمكس أن يقال: إن الاعتراض المذكور على تقدير أن لا يكون المراد من الرسول معناه اللغوي ولا بعد في إرجاع كلام الفاضل المذكور إلى ذلك.

من فاعل شهد: أي ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَنَّ هُوَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (ال عمران: ١٨) أي بالعدل يعني كواي ميده الله تعالى كنيست خدائي مكر الله وشهدت ميكنه تكبرهم كنيست خدائي مكر الله تعالى، ونيز شهادت صاحبان علم برهم امر در حالتی كه الله تعالى است بعد در اتي، فيكون شهادة الله تعالى صادقة قطعا، وقوله: "قائما بالقسط" يؤكد لها، فيكون من الأحوال المؤكدة. **ولا بد ههنا إلخ**: قال مولانا عرص: لا احتياج إلى هذا القيد؛ لأن المتأثر من المضمون في قوله: 'لمضمون جملة اسمية' هو المضمون الذي مخصوص بالجملة الاسمية بأن لم يكن مضمون جملة فعلية، فحينئذ يدفع الإشكال؛ لأن مضمون الجملة في قوله: 'الله شاهد' لا يكون مخصوصا بالجملة الاسمية، بل يوجد في الجملة الفعلية أيضا، مثل شهد الله؛ لأن مضمون "الله شاهد" شهادة الله، وهو مضمون "شهد الله" أيضا.

وهو أن يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها، وإلا لكان عاملها مذكورا، فكيف يكون حذفه واجبا؟ نحو: الله شاهد قائما بالقسط.

التمييز ما أي الاسم الذي يرفع الإبهام، واحترز به عن البديل؛ فإن المبدل منه في حكم التنحية^(١) فهو ليس يرفع الإبهام عن شيء،.....

= أقول: دعوى المتأخر مما في حيز المنع كما لا يخفى على من يرجع إلى وجدانه على أنه راجع إلى المناقشة في المثال، وهي ليست من دأب المناظرة، ثم قال الفاضل المذكور: لا يجوز أن يكون عامل الحال في الآية مقدرًا أي الله شاهد أحقه قائما بالقسط! أقول: يرم فيه استدراك؛ لوجود العامل فيها، وهو شاهد، فإن شبه الفعل عامل قوي كما قالوا. ثم مناقشة الفاضل المذكور فيه بأنهم لما حذفوا العامل في بعض أفراد الحال المؤكدة التي هي مقررة لمصمم حمه استمية، فلم لا يجوز أن يحذفوه في بعض أفرادها الأخرى لأفراد آيات وإن كان في بعض أفرادها الأخرى أمر يصلح أن يكون عاملا مما لا يلتفت إليه.

التمييز متداً وحيزه محذوف أو على العكس، وعنى الأول تقديره: من المصوبات أو من الملحقات التمييز، وعنى الثاني تقديره: هذا بيان التمييز، وهو مصدر بمعنى التمييز باسمه الفاعل على معنى أن هذا الاسم يميز مراد المتكلم من غير مراده، أو بمعنى التمييز باسم المفعول بمعنى أن المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الأجناس التي ترفع الإبهام، فيكون المميز - بالفتح - بحذف الإيصال أي المميز به.

أي الاسم الذي إلح واحترز بقوله: "أي الاسم" عن حو: فعلت أي قنلت، فإن "قنلت" يرفع الإبهام الوصفي عن "فعلت"، لكنه ليس باسم، لكنه ينتقص - أعني شيء حسن ريد - وكذلك ينتقص نحو: ريد حسن الوجه أو وجهه بالنصب؛ لأنه يرفع الإبهام مع أنه ليس تمييز عند البصريين، بتعريف مانع عن كونه تمييزاً، بل هو شبه المفعول، كذا ذكره مولانا عصف، ولو أريد بالاسم هو الاسم المكرة، فلا يرد ذلك.

في حكم التنحية أي الترتب، وقال بعض المحققين في هذا الموضع كلاماً صويلاً لا طائل تحته أصلاً، وخلاصة كلامه: أن المراد إما أن كل مدل منه في حكم التنحية فهو ممنوع؛ لأن صاحب "الكشاف" قال: قوله تعالى: ﴿صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ "تَعَبَتْ عَنْهَا" (الفن ٧) بدل من قوله: ﴿صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ مع أن المدل منه ليس في حكم التنحية. بل هو المقصود بالنسبة أصلاً، أو المراد أن بعض المدل منه في حكم التنحية، فهو مسلم، لكن الدليل غير تام.

أقول: المراد هو الأول، فإن المقصود بالنسبة هو المدل في الآية لا المدل منه، وإليه أشار القاضي البضاوي، فالمراد من قوله: "إن المدل منه في حكم التنحية" هو أنه في حكمها من حيث القصد؛ لأن من حيث العبارة والكلام لا يقال: إن المدل منه في مدل الكل أيضاً مقصود بالنسبة؛ لأنه قصد نسبة الفاعل إليه أيضاً؛ لأنما نقول: إبهام لم يريدوا أن المتبوع ليس مقصوداً بالنسبة أصلاً، بل أرادوا أنه ليس مقصوداً أصلياً.

بل هو ترك مبهم وإيراد معين،

= والحاصل أن مثل قولك: "جاءني أخوك زيد" إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول، وجئت بالثاني تنمة به أي للأول توصيحا، فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول توطئة ومبالغة في الإسناد، أي في إسناد الفعل إلى الثاني، فالثاني بدن، وحينئذ يكون انوصيح حاصل بالأول مقصودا تعنا، والمقصود أصالة هو الإسناد إلى الثاني بعد التوطئة، هكذا أفاده الشارح في بحث البدن، فظهر مما ذكرنا أن ذكر الأصالة في كلام المحشي المذكور صحيح؛ لأنها قيد النسبة، بخلاف أصليا في ما ذكرناه؛ فإنه قيد المدل منه فلا تغفل عنه.

بل هو ترك إلخ: أي المقصود من ذكر المدل هو ترك مبهم وإيراد معين، فلا يرد أن الترك أمر معوي، وليس البدن هذا الأمر المعوي، ثم المراد من المبهم والمعين ما يشمل المحمل والمفصل، فلا يرد ما قل: إن هذا إنما يصح في بدل الكل، ولكنه لا يصح في بدل الاشتغال، مثل: سلب زيد ثوبه؛ لأن فيه تفصيلا بعد الإجمال لا ترك مبهم وإيراد معين، فيخرج بقوله: "يرفع الإهمام" مثل أعجبي حسن رجل؛ لأن فيه ترك مبهم وإيراد معين، ولقائل أن يقول: يتقص التعريف نحو زيد حسن الوجه؛ لصدقه على الوجه مع أنه ليس بتمييز كما ذكره في بحث الجروحات حيث قال: الوجه فيه عملة التمييز، والحواب بأن المراد من كلمة "ما" هو الاسم المنصوب بقرينة أن التمييز قسم منه، ليس بشيء؛ لأن التمييز قد يكون غير منصوب أيضا، ولكن عند التمييز من المنصوبات حكم على الأعب، فأعطى للأكثر حكم الكل، فعند الكل من المنصوبات نحو: كما ذكره الشارح فيما سيأتي في قوله: 'المنصوب بلا التي لفي الحسن' ألا ترى أن المحرور في نحو: "حاتم قصة" تمييز، والحواب عنه بأنه خارج بقوله: "المستقر"؛ لعدم الإهمام في الموضوع له الحسن، بل الإهمام فيه من حيث إنه صفة لزيد، وأنه خارج بقوله: "ذات"؛ لأنه يرفع الإهمام عن حسن زيد، وهو وصف.

ثم اعلم أن المراد من الاحترار عن البدل هو الاحترار عن بعض أقسامه كما في 'جاءني أخوك زيد'؛ لأن الاحترار معنى يميز كرون، أو بمعنى الإخراج على القولين، وكل منهما يستدعي الدخول بوجه ما من وجوهه، والأصل في الاحترار أن يكون كذلك، فإذا عرفت ذلك فلا يحتاج إلى أن يترار عن عمرو في قولنا: صرت زيدا عمرا؛ لعدم الإهمام فيه بوجه ما من وجوه الإهمام، ولا يرد أيضا أن التعليل بقوله: 'فإن المدل منه في حكم التسمية إلخ' غير صحيح؛ لأنه تعليل للاحترار عن بعض أنواع البدل لا عن كلها؛ لعدم صدق قوله: 'بل هو ترك مبهم وإيراد معين'، ثم اعلم أنهم احتاروا بالاحترار عن البدن بما ليس له وجه؛ لذكر أحكام التوابع فيما بعد، فالبدل حينئذ مستغن عن الحكم، أقول: ذكر الشيء فيما بعد لا ينافي الاحترار عنه بقيد؛ فإن الاكتفاء بذكر ما بعده جائز لا واجب، وهذا لا ينافي الاحترار عنه من غير الاكتفاء بذكره، كما قال الشارح في بحث الفاعل: أسند إليه الفعل بالأصالة بقرينة ذكر التوابع فيما بعد، فيكون قوله: "بالأصالة" احترار عن توابع الفاعل، ولكن اعتبار هذا القيد في تعريفه بقرينة ذكرها فيما بعد.

المستقر أي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث إنه موضوع له؛ فإن المستقر وإن كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقاً، لكن المطلق منصرف إلى الكامل، وهو الوضعي، واحتزبه عن نحو: رأيت عينا جارية،

= ثم أعلم أهم قالوا: أراد الاسم من كلمة 'ما' يخرج "قتلت" في قولنا: "فعلت أي قتلته"، فإن "قتلت" يرفع الإههام عن 'فعلت'، لكنه ليس باسم، أقول: 'قتلت' بدل عن 'فعلت' فهو خارج عما يخرج عنه الدل، فالأولى أن يقال: إن يريد الاسم من كلمة 'ما' لأن الكلام فيه، بل في اسم اسكرة؛ فإن التمييز عند البصريين لا يكون إلا اسكرة.

أي الثالث الخ. أي اثبات الراسخ الذي هو يكون في المعنى الموضوع له من حيث إنه موضوع له، فإن "جارية" لا يرفع الإههام عن موضوع له أعين من حيث إنه موضوع له، بل يرفع الإههام عنه باعتباره تعدد الموضوع له، فلا يرد أن قيد الحثية مما لا طائل تحته؛ لأن التعريف يتم بدونه. **فإن المستقر الخ** والماء للتعليل، فهو علة لصحة تفسير المستقر بما فسر به، وإما فسر به؛ لدفع كلام الرصي بأن مثل: رأيت عينا جارية لا يخرج بالمستقر؛ لأن مفهومه هو اثبات المطلق من أن يكون في المعنى الموضوع له أو لا، فإذا كان المراد من الثالث هو الثالث المطلق م يخرج "جارية" في نحو: 'رأيت عينا جارية'، فحينئذ يريد المستقر لغو في التعريف، فعلى ما ذكره الشارح يخرج جارية عنه؛ لأن أعين في الأصل لم يوضع مهما، بل حصل الإههام عند الاستعمال بالنسبة إلى المحاطب، ويمكن دفع ما ذكره الشيخ بأن 'الثابت' قد يقال في مقابلة المعلوم، وقد يقال في مقابلة الحادث اطاري، والمراد ههنا هو الثاني، فحينئذ يخرج "جارية" في "رأيت عينا جارية" كما لا يخفى.

لكن المطلق الخ هذا إذا تعدد العمل بالإطلاق والتعذر ههنا؛ لأنه لو كان على إطلاقه يكون ذكر المستقر لغو كما لا يخفى، وقيل: قوله: 'المستقر مستدرك'؛ لأن جارية في نحو: رأيت عينا يخرج بقيد الإههام؛ لأن الفرد الكامل لإههام هو الإههام الوضعي، وأجيب عنه بأن لا نسب أن ما يصرف إلى الكامل في الإههام هو الوضعي، بل الكامل هو غاية الإههام وهمايته، سواء كانت بحسب الوضع أو لا، ولقائل أن يقول: إن المطلق إما يكون منصرفاً إلى الكامل إذا كان المراد من المصنق الفرد المشترك، وههنا ليس كذلك؛ لأن المراد من الثالث هو نوع الثالث، سواء كان بحسب الوضع أو لا، فكيف يراد منه الفرد الكامل، إلا أن يقال: هذا حكم على الأعم والأكثر.

رأيت عينا جارية الخ. أي جارية فيه، قيل: الكلام في المعمولات الأصلية، وقوله: "جارية" عن المعمولات الطبيعية؛ لأنها صفة لقوله: "عينا" وهي من التوابع، وحكمها بعد ذلك، والحواف عنه بأن هذا مناقشة في المثال؛ لأنه جار أن يقع القرينة على وجه كانت من المعمولات الأصلية كما إذا قيل: رأيت في الحمام أسداً، فإن الأسد يرفع الإههام عن الحمام؛ فإنه جار أن يكون فيه رجل شجاع أو أسد أو غيرهما، فالأسد قرينة على أن المراد هو الرجل الشجاع، فالأسد لم يرفع الإههام عن موضوع له الحمام؛ لعدم الإههام فيه، بل الإههام فيه إنما نشأ في الاستعمال كما في "رأيت عينا جارية".

فإن قوله: "جارية" يرفع الإبهام عن قوله: "عينا"، لكنه^(١) غير مستقر بحسب الوضع، بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له، وكذا يقع به الاحتراز عن أوصاف المبهمات، نحو: هذا الرجل، فإن "هذا" مثلاً إما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله^(٢) في جزئياته أو لكل جزئي جزئي منه^(٣) ولا إبهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته، بل الإبهام إنما نشأ من تعدد الموضوع له أو المستعمل فيه،

عن أوصاف المبهمات إلخ أي عن صفات الأسماء، والمراد ههنا أسماء الإشارة كـ "هذا" في 'هذا الرجل'. ولا إبهام إلخ: أي لا الإبهام في المفهوم الكلي من حيث إنه مفهوم كلي، وإنما كان فيه إبهام من حيث الذات، وكذلك ليس في جزئياته إبهام من حيث إنها جزئيات وإن كان فيها إبهام من حيث الوصف، فليس فيه إبهام من حيث إنها موضوع لهما، والمفهوم الكلي هو كل مفرد مذكر محسوس، وكونه موضوعاً لمفهوم كلي مذهب المتقدمين، وإليه ذهب العلامة التفتازاني، وقوله: 'بشرط استعماله في الجزئيات'، بمعنى أنه لا تستعمل في المفهوم الكلي أصلاً، وقوله: 'أو لكل جزئي جزئي منه'، بمعنى أنه يكون موضوعاً لكل واحد واحد من الجزئيات في صميم المفهوم الكلي؛ لأنه يمتنع وضعه للجزئيات من غير ملاحظة المفهوم الكلي؛ لأنها غير متناهية، ويقال له: الوضع العام والموضوع له الخاص، وهو مذهب المتأخرين.

من تعدد الموضوع له: عند المتأخرين، أو تعدد استعمال فيه عند المتقدمين؛ لأن عندهم يستعمل في الجزئيات، ولا يكون موضوعاً لها، فيكون الشر من غير ترتيب اللف؛ فإنه إذا قيل: 'هذا' لم يفهم منه أنه أراد المتكلم هذا المستعمل فيه أو ذلك، فإذا وصف "هذا" — "الرجل" المعروف باللام، فحينئذ يرفع الإبهام الناشئ عن تعدد الموضوع له، أو عن تعدد المستعمل فيه، فلا يكون توصيفه بالرجل لدفع الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنه موضوع له، بل من حيث تعدده أو تعدد المستعمل فيه.

قيل: عدم الإبهام في المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته تقتضي أن لا يصح التمييز عن اسم الإشارة، وهو باطل؛ لأن "رجلاً" في "هذا رجلاً" تمييز عن اسم الإشارة، وهو 'دا'، وكذلك يشكّل بقولنا: "نعم رجلاً" و'ر به رجلاً'، فإن 'رجلاً' تمييز عن الصمير في 'نعم' والصمير في 'ر به' مع أنه لا يكون الإبهام فيه؛ لما ذكره =

(١) ولهذا يكون حقيقة في كل واحد منهما، بخلاف العشرين؛ فإن إطلاقه على خصوص حصة منه مجاز. (عند الغفور)

(٢) كما ذهب إليه المتقدمون. (عت)

(٣) كما ذهب إليه المحققون من المتأخرين. (عت)

فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الإبهام، لا الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنه موضوع له، وكذا يقع به الاحتراز عن ^{الإبهام لشئ} عطف البيان في مثل قولك: أبو حفص عمر؛ فإن كل واحد من "أبي حفص" و"عمر" موضوع لشخص معين لا إبهام فيه، لكن لما كان عمر أشهر زال بذكره الخفاء الواقع في أبي حفص؛ لعدم الاشتهار لا الإبهام الوضعي، **عن ذات لا عن وصف**،

= بعينه في أوصاف المبهمات كما بين في موضعه، وأجيب عن الأول بأن 'هذا' متني على إرادة اسمهم من أسماء الإشارة؛ لأن معارف 'ذا' مع 'حب' في المبهم، حيث صار موضوعا له، فكأنها موضوعة لمبهم فحيث يكون رفع الإبهام عن الموضوع له، وهذا الجواب بعينه جواب عن الإشكال الثاني. ويمكن أن يقال: لا سلم أن يكون 'رجلا' تمييزا عن اسم الإشارة، بل هو تمييز عن سمة 'حب' إليها، وأجيب عن الثاني بأن المرجع للضمير في 'نعم' مثلا قد يكون مقدما لفظا، وقد يكون مقدما معنى، وقد يكون مقدما حكما وهما يكون المرجع للضمير، وهو 'رجلا' في 'نعم رجلا' مقدم حكما، وهو الموضوع له للضمير في 'نعم'، فحيث يرفع الإبهام عن موضوع به، وإنما قلنا: إن المرجع ههنا مقدم حكما؛ لأن 'رجلا' في المثال المذكور لا يكون تمييزا إلا على هذا التقدير؛ فإنه إذا كان مقدما نقضا أو معنى لا يكون 'رجلا' تمييزا عنه كما لا يخفى.

فإن كل واحد إلخ: لا يقال: المقصود بيان إزالة إبهام من أبي حفص فقط، فلا بد أن يذكر أن أبا حفص موضوع بشخص معين بدون ذكر عمر، وأنه موضوع به، لأن قول: إنما جمعهما في ذلك؛ تسبها على أن يكون عمر عطف بيان له على تقدير كون كل واحد منهما موضوعا لشخص واحد.

عن ذات: أي ذات الموضوع به أي ذات جنسه أعم من أن يكون تلك الدات فرد الموضوع له أو لا، وإليه يشير قوله: 'إلا من حيث داته' أي جنسه، فلا يرد حيث ما قيل: إن انصاف من الدات هو المفرد مع أن التمييز قد يرفع الإبهام عن غير فرد الموضوع به أيضا كما في 'رطل ريتا' مثلا؛ لأن الإبهام فيما يورث انصاف، وهو ليس فرد انصاف، بل مفرد به، فظهر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عن أن 'ريتا' في 'رطل ريتا' يرفع الإبهام عن المعنى المراد، وهو الموزون، وهو ليس بموضوع له؛ لأنه موضوع لموزن، وهذا الإشكال لم يوجد له إلا الآن بخلافه، ودفعه بأن 'ريتا' يرفع الإبهام المستقر عما وضع له انصاف، وهو إبهام موزون، وليس الموضوع له مرادا، ثم قال الفاضل المذكور: إن 'فارسا' في 'لله دره فارسا' تمييز مع أنه يرفع الإبهام عن الموصوف وهو در المصنف؛ فإن الغرض من وضع المشتق هو المعنى، ويمكن أن يقال في دفعه: إن المضاف والمضاف إليه في حكم شيء واحد فالصفة تابعة للموصوف، فكأنه تمييز عن زيد.

واحترز به عن النعت والحال؛^(١) فإنهما يرفعان الإبهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات، وتحقيق ذلك أن الواضع لما وضع الرطل مثلاً لنصف من^(٢) فلا شك أن الموضوع له معنى معين متميز عما هو أقل من النصف كالربع، وعما هو أكثر منه كـ"مَنْ" و"مَنِين"،

واحترز به عن النعت والحال: وكذلك عن 'القهقري' في نحو: رجع ريد القهقري؛ لأنه لا يرفع الإبهام عن الدات، وهي ريد، بل يرفع الإبهام عن الرجوع الذي هو الانتقال إلى الموضع الذي ابتداء الذهاب منه، وهو هيئة الدات، قيل: هذا القيد لا يخرج الحال والنصفة مصقاً كما جاءني رجل ظريف أو راكب؛ لأن الرجل ذات مبهمة تحسب الموضوع صالحة لكل فرد من أفراد الرجال، فكل واحد من النصفة والحال تمييز فرد من أفراد آخر، ولو أجيب عنه بأن المعبر في الفرق بينهما أي بين النصفة والحال وبين التمييز بأن وضع النصفة والحال لبيان الوصف، ووضع التمييز لبيان الذات، فالمقصود في امثال المذكور رفع الإبهام عن الوصف، ورفع الإبهام عن الدات غير مقصود منه، فهو مما ليس في سماجته حفاء، فالجواب عنه بأن ماهية الرجل معنومة، ولا إبهام فيها، والإبهام في الأفراد، فالموضوع للرجل هو ماهيته، وهي الحيوان الناطق المذكور.

لا يقال: حيث لا يخرج نحو: حاتم فضة أو حديدة؛ لأن ماهية الحاتم معلومة، والإبهام في الأفراد، فيلزم أن لا يكون 'فضة' تمييزاً، واللازم باطل كما قال المصنف: "وعن غير مقدار نحو: خاتم حديدًا والحفص أكثر؛" لأننا نقول: بينهما فرق بين، وذلك لأن في 'جاءني رجل ظريف' يكون ماهية الرجل معنومة، والإبهام في الأفراد من حيث وصف الظرافة أو الركوبية أو غيرها، وأما ماهية الحاتم غير معنومة من حيث إنها من جنس الفضة أو الحديدية أو غيرها، وقد عرفت أن المراد من رفع الإبهام عن الدات هو عن دات الجنس. **وتحقيق ذلك:** أي تحقيق أن التمييز يرفع الإبهام عن الذات، والحال والنعت يرفعان الإبهام عن الوصف.

(١) إذا قلنا: 'جاءني الرجل الطويل' فلا شك أن رجلاً ذات مبهمة بالموضع صالحة لكل فرد من أفراد الرجال، فذكر الطويل يمتار هو عن القصر، وقيل: وضع النصفة والحال لبيان ثبوت وصف في شيء، فهو يرفع الإبهام عن الوصف؛ بطراً إلى الوصف، ووضع التمييز لرفع الإبهام عن نفس الاسم وبيان أنه من أي جنس، فرجل عاقل لبيان صفة العقل في رجل، ورطل ريتا لبيان أن الرطل ثابت في ضمن الريت، وإن لرم الأول تمييز الدات أيضاً فافتراقاً، فتأمل، فإن قلت: قولنا: 'طاب ريد فارساً' يرفع الإبهام عن الوصف، فلا يكون تمييزاً، قلت: لا، بل يرفع الإبهام عن الدات؛ إذ المقصود تعيين الدات لوصف الفروسية. نعم، هو يحتمل الحال، وسيأتي ذلك الاحتمال. (عصمت)

(٢) من يمانية است يميز إلى، يا من دو رطل ست، وإمان جمع آس، ومثلاً بر وزن عصاً بمعنى يك من يمانية تيز آمده، وموان وميان ثمنية آنت، وأما وأمن بالفتح ومنى كغني ومنى بالصم، وهو أفصح من المن بالتشديد (مستهل الأرب)

ولا إبهام فيه إلا من حيث ذاته أي جنسه؛ فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه من جنس العسل أو الخل أو غيرهما، وإلا من حيث وصفه؛ فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه بغداددي أو مكّي، فإذا أريد رفع الإبهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع أتبع بصفة أو حال، فيقال: رطل بغداددي، وإذا أريد رفع الإبهام الذاتي قيل: زيتا، فـ"زيتا" يرفع الإبهام المستقر عن الذات لا النعت والحال؛.....

أي جنسه: وفسر الدت به، لأن في ذات الرطل ليس إبهام، لأن ذات الرطل نصف اس، وهو معلوم، وإد الإبهام فيما يورن بالرطل أنه من جنس عسل أو خل أو اريت أو غيرها **أو غيرهما** من اريت والريد وغيرهما، وكون 'ريت' تمييزا في 'رطل ريتا' هذا لا اعتبار. **والا من حيث وصفه:** عصف على قوه: إلا من حيث دته، وهذا بالحقيقة راجع إلى اللون، خلاف الأول، وهو الإبهام من حيث الدت؛ فإنه في الحقيقة راجع إلى المورون.

فيقال رطل بغداددي: في الصفة، ويقار في الحال: عدي رطل بعدديا، ولقائل أن يقول: إن ما يرفع الإبهام عن الوصف خرج قوه: 'المستقر' ولا يحتاج إلى إخراج قوه: عن دت، ويان ذلك أن الرطل موضوع لصف اس، والموضوع به معنى معين متميز عما هو أقل من نصف وعما هو 'كثير منه، لكن نصف المثل متفاوت باعتبار الأمكة، فإن لنصف المثل في بعدد مقدار معين وفي مكة مقدار كذلك، فلا يكون في الموضوع به رطل إبهام، لكن الإبهام شأ في الاستعصاء باعتبار تعدد الموضوع به، فحينئذ لا فرق بينه وبين قوله: "رأيت عينا جارية"، فيكون قوسا: رطل بغداددي' أو 'رطل بعدديا' خارجا بقوله: 'المستقر' لا بقوله: 'عن دت'، فقوله: 'عن دت' إشارة إلى تقسيم التمييز بأن تمييز قسما، الأول: ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة والثاني: عن ذات مقدرة كما أن قوله: 'من زمان أو مكان' في المفعول فيه إشارة إلى ذلك.

ويمكن تقرير الشبهة بوجه آخر بأنه قد أخرج لعت بقوله: 'مستقر' كما أخرجت 'جارية' في رأيت عينا جارية، ثم إخراج لعت بقوه: 'عن دت' إخراج المخرج، وهو غير جائز، وأخواب: أن إخراج 'جارية' في 'رأيت عينا جارية' بقوله: 'مستقر' ليس من حيث إنها صفة، بل من حيث إنها قرينة لفظ المشترك، وإن كانت صفة له أيضا، وأخاض: أن الرطل موضوع لنصف اس، فاموضوع له معنى معين متميز عما هو أقل من النصف، وعما هو أكثر منه ولا إبهام فيه؛ لأن نصف المثل وإن كان متفاوتا باعتبار الأمكة، لكن الرطل موضوع لنصف اس مطلقا، سواء كان بغداديا أو مكيا أو غيرهما، فحينئذ يكون الإبهام في الموضوع له، لكن لا في دته وجسه، بل في وصفه، خلاف 'رأيت عينا جارية'؛ فإنه ليس فيه إبهام في الموضوع له، فظهر الفرق بينهما فرقا واضحا.

قيل زيتا، أو عسلا أو خلا أو غيرهما. لا النعت والحال: عصف على قوله. 'فريتا'، أي هما لا يرفعان الإبهام عن الذات

فإنهما يرفعان الإبهام عن الوصف، **مذكورة أو مقدرة** صفتان للذات إشارة إلى تقسيم التمييز، فالمذكورة نحو: رطل زيتا، والمقدرة نحو: طاب زيد نفسا؛ فإنه " في قوة قولنا: طاب شيء منسوب إلى زيد ونفسا يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر فيه،

ونفسا يرفع الإبهام إلخ: واعترض بأن هذا لا يصح في بعض الأقسام المقدرة، مثل: كفى زيد رجلا، فإن الرجل لا يرفع الإبهام عن الشيء المنسوب إلى زيد، لأن الشيء المنسوب إلى زيد يمتنع أن يكون نفس زيد، والحواب عنه على ما حقق الشيخ الرضوي بأن الذات المقدرة نوعان، أحدهما: أن يكون مضافا إلى ما انتصب عنه إذا صح إضافة التمييز إليه، وقولنا: "طاب زيد نفسا وعلمنا" من هذا القليل، وثانيهما: ما لا يكون مضافا إليه إذا لم يصح إضافة التمييز إليه، كقولنا: "كفى زيد رجلا أو شهيدا؛ فإنك تقول فيه: كفى شيء زيد على أن يكون زيد بدلا عن شيء، أو عطف بيان له.

والحواب عنه على ما حققه المحقق الشريف - قدس سره - بأن الذات المقدرة في 'كفى زيد رجلا أو شهيدا' أيضا مضاف إلى ما انتصب عنه؛ لأنت إذا قلت: كفى زيد كان هناك إبهام في أن الكافي من زيد ما ذا؟ فهو إما رجوليته أو شهادته، وإذا قلت: 'رجلا أو شهيدا' كان المعنى كفى رجوليته أو شهادته، فيكون الشيء المقدر حيثن، وهو الكافي مضافا، ولا يخفى أنه إذا قيل: 'كفى شيء زيد'، وجعل زيد بدلا عن الشيء أو عطف بيان له، فحيثن لا يكون في كلا التقديرين في شيء إبهام حتى يزيل عن زيد إبهامه. أما على التقدير الأول، فلما ذكره الشارح من أن البدل ليس يرفع الإبهام عن الشيء، بل هو ترك مهم وإيراد معين، وأما على الثاني فلما ذكره الشارح أيضا من أنه ليس في 'أبو حفص' إبهام، بل فيه حفاء، وعمر يزيل حفاءه، وإذا عرفت هذا فما قيل أقول: إن إبدال زيد عن الشيء وكذا جمعه عطف بيان له يزيل إبهامه، فأبي حاجة إلى التمييز؟ فتأمل من جملة ما لا يعي، وهو الظاهر.

ثم إن قوهم: 'فتأمل'، وقولهم: 'فافهم' إشارة إلى دقة الكلام وصعوبته، بخلاف قوهم: 'تأمل' بدون الفاء؛ لأنه إشارة إلى ضعف الكلام كما قالوا، فما يكون من حملة ما لا يعي كيف يكون فيه دقة؟ ولو سلم كون الإبهام فيه، لكن المقصود الإبهام الذي يزيل رجلا أو شهيدا، فإن معناه: أن الكافية من زيد ما ذا؟

(١) لا حفاء في أن "طاب زيد" كلام تام ليس فيه تقدير في نظم الكلام. نعم، من إسناد الطيب إلى زيد يحصل عند العقل كما أسد إليه الطيب في نفس الأمر احتمالات متعددة، وقيل: المراد بالمذكورة ذات معتبرة في نظم الكلام. سواء كانت مملوطة أو مقدرة، والمراد بالمقدرة ما هو غير معتبر في نظم الكلام لكنها ملحوظة حين فهم مدلول التركيب، وهذا أحسن وما حسن. (ت)

فالأول: أي القسم الأول من التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة يرفعه **عن مفرد^(١)** يعني به ما يقابل الجملة وشبهها^(٢).....

فقد قيل: رجلاً أو شهيداً، فيكون المعنى كفى رجولته أو شهادته، واعترض بأن 'أصاب ريد' كلامه لا يحتاج إلى تقدير، و'حاشو' عنه بأن مراد من المذكور في قوله: مذكورة أو مقدرة هو أن يكون أدت مذكورة في نصه الكلام نعم من أن تكون منصوبة أو مقدرة، وبأن مراد من المقدرة هو أن لا يكون أدت مذكورة في نصه الكلام، بل يفهم لها من فحوى الكلام أي يفهم هذا حين أن يقصد المعنى من التركيب، وفيما نحن فيه كذلك كما لا يخفى.

وبعد، جواب سقط ما قال بعض متأخري من أن كون 'أصاب ريد' في قوة قولنا: طاب شيء مسبوب إلى ريد لا يقتضي تقدير لفظة 'شيء' فيه، ألا ترى أن الحيوان إنسان في قوة قوله: بعض حيوان إنسان مع أنه لم يقل أحد إلى تقدير البعض في قوله: حيوان إنسان، وبعبارة أخرى بأن هذا لو صح لزم أن يكون لفظ البعض مقدراً في نقصان المهمة مع أنه لم يقل به أحد، ووجه سقوطه قد ظهر من جواب المذكور ظهوراً سلباً، ويمكن في دفعه أن يقال: إن عدم هذا الاقتضاء لا ينافي تقديره فيه؛ فإن عدم الاقتضاء والاستمرار يجمع بتقديره وعدم تقديره معاً.

يرفعه عن مفرد. جعل كلمة 'عن' صلة برفع، ويختص أن يكون كلمة 'عن' لتعيين، فحيث لا يحتاج إلى تقدير قوله: 'يرفعه' أي القسم الأول من التمييز ما يرفع لإبهام عن ذات مذكورة لأجل مفرد بأن يكون المفرد عنة لرفع الإبهام كـ 'رطل في قوسا: رطل ريتا'، ويختص أن يكون معنى بعد أي القسم الأول من التمييز ما يرفع لإبهام بعد مفرد كـ 'ريتا' في 'رطل ريتا' كما في قوله تعالى: **ص ٥ (الأنشق ١٩)** أي بعد طوق.

يعني به ما يقابل الخ وهذا المجموع أي المعالي الثلاثة من حيث المجموع معنى مجازي سمرد؛ لأنه لم يخفى المفرد ما يقابل هذه الثلاثة، فكأنه أرد معنى مجازياً بالقرينة المقابلة، والمعنى الحقيقي لسمرد أربعة، أحدها: أن يكون مقابلاً بمركب كالـ مفرد في تعريف الكلمة، وثانيها: ما يقابل المثنى والمجموع كالـ مفرد في قوله: المفرد انصرف، وثالثها: ما يقابل الحمة كالـ مفرد في آخر المفرد، ورابعها: ما يقابل المصاف، وقيل: هذا انتقاص يشعر بأن يقول شارح: ويعني به ما يقابل النسبة في حمة والنسبة في ما يشابه الجملة والنسبة في الإضافة موضع قوله: 'ويعني به ما يقابل الخ'؛ لأن المفرد مقابل بالنسبة إلى هذه الثلاثة، فالمقابلة تقتضي أن يراد من قوله: 'ويعني به ما يقابل الجملة الخ' ما يقابل النسبة في جملة أو شبهها أو إضافة.

(١) أي لأجل مفرد يقال: فعلت هذا عن أمرك، والمفرد لإبهامه سبب لتمييز أو بمعنى مفرد على طوق قوله تعالى: **﴿صبقاً عن طوق﴾** أي بعد طوق، أو يرفعه عن مفرد وإليه أشار الشارح. (ت)

(٢) أي شبه الجملة، وهو ما فيه معنى الحمة، وليس جمعه على الحقيقة كاسم الفاعل والمفعول ومفعول ما لم يسم فاعله، وغيرهما ما فيه معنى الفعل مثل: حسبك زيد رجلاً.

والمضاف^(١) مقدار صفة لـ "مفرد"، هو ما يقدر به الشيء أي يُعرف به قدره^(٢) ويُبين غالباً^(٣) أي في غالب المواد وأكثرها أي رفع الإبهام مطلقاً يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص^(٤) في أكثر المواد، وذلك لأن الإبهام فيه أكثر، والمقدار إما متحقق في ضمن أي ما قلنا
عدد نحو: عشرون درهماً،

والمضاف اعترض بأن قوله: 'على التمرة مثلها زبداً' مثال لتقسم الأول من التمييز، مع أن 'زبداً' يرفع الإبهام من المضاف، وهو المثل المضاف إلى الصمير، والجواب: أنه لا شك أن المراد من المفرد هو المفرد من حيث إنه مفرد، بمعنى ما يقابل الجملة إلخ، ومن المضاف هو المضاف من حيث هو مضاف، فقوله: 'زبداً' في المثال المذكور لم يرفع الإبهام من المضاف من حيث هو مضاف، بل من ذات المضاف أي المثل هو الزبد، بخلاف 'أعجبي طيبه أبا'؛ فإن 'أبا' يرفع الإبهام من نسبة الطيب إلى الصمير أي طيبه لأجل أنه أب، فيكون الإبهام في نسبة الطيب إليه لا في نفس الطيب، بخلاف المثل، وبعبارة أخرى بأن المراد من المضاف هو النسبة الإضافية، فزبداً م يرفع الإبهام عن نسبة المثل إلى الصمير، بل عن المضاف فقط، وبعبارة أخرى بأن المراد من المضاف هو التركيب الإضافي فقولنا: "على التمرة مثلها زبداً" ليس تركيباً إضافياً.

ويبين: أي يبين قدره. **أي رفع الإبهام إلخ** أي رفع الإبهام عن ذات مدكورة، سواء كان في المفرد المقدر، أو غيره 'متحقق إلخ' أي هذا المطلق متحقق في ضمن هذا المفرد غالباً. **إما متحقق إلخ** لا يخفى أن المقدار عام يتناول العدد والوزن والكيل والذراع والمقياس، وكل واحد منها فرد له، فزاد قوله: "متحقق في ضمن عدد" وأشار إلى أن ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام أو ظرفية الحزني للكلي، ويحتمل أن يكون عبارة المصنف بمعنى أن المقدار إما أن يستعمل في العدد، أو يستعمل في غيره؛ لأن المفرد المقدار مستعمل في عدد، وفي غيره، وحيث يكون من قبيل ظرفية المدلول للدال.

(١) ليس المراد في هذا المقام مضاف على الإصلاق، بل المراد أن يكون نسبة الإضافة ملحوظة ومعتبرة فيها، بمعنى هذا لا يرد النقص — على التمرة مثلها زبداً؛ لأن المثل وإن كان مضافاً إلى الصمير، لكن المقصود المثل فقط بدون الإضافة له.

(٢) وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس.

(٣) إنما قيد به؛ احترازاً عن نحو: خاتم فضة؛ فإنه ليس بمقدار.

(٤) وهو الرفع عن المفرد المقدار.

وسياقي ذكر تمييز العدد وبيانته في باب أسماء العدد، وإما في ضمن غيره أي غير العدد أي في المفرد المقدار كالوزن نحو: رطل زيتا فإن الرطل نصف من، ونحو: منوان سمنا، وكالكيل نحو: قفيزان برا، وكالذراع نحو: ذراع ثوبا، وكالمقياس نحو: على التمرة مثلها زبدا، والمراد ^{عندي} بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات؛ لأن قولك: عندي عشرون درهما، ورطل زيتا، وقفيزان برا، وذراع ثوبا، وعلى التمرة مثلها زبدا، المراد بها المعدود والموزون والمكيل والمذروع والمقيس لا غير.

وسياقي ذكر تغيير الح. قال بعض اساطرين: لا يخفى على اساطر في الكتاب أن المصنف لم يبين أحكام تمييز العدد بأسرها في باب أسماء العدد، بل بين بعضها فيه وبعضها في باب الكنايات، فالحالة على باب أسماء العدد ليس على ما ينبغي. أقول: كلامه من جهة ما لا يعني، أما أولا فلاه ليس في كلام الشارح ولا في كلام المصنف حصر حتى يقال ذلك، وأما ثانيا فلا أن المراد من قوله: 'ذكر تمييز العدد' وهو ذكر تغيير ما هو موضوع للعدد، والظاهر من قوله: 'وسياقي' هو هذا المعنى بعينه بقية قوله: 'عشرون درهما' وما ذكره في كنايات يدل على العدد على سبيل الكنايات هذا، ثم قال هذا الصر، وقوله: وسياقي ليس على ما ينبغي؛ لأن المصنف لم يبين مغير كذا و كأي لا في باب الكنايات ولا في باب أسماء العدد، فأقول: هما بمعنى كم الخبرية. أقول: نسبة هذا إلى نفسه كذب، حيث قال الشارح في باب الكنايات: لهما بمعنى كم الخبرية.

وكالمقياس: فإنه يحتمل أوزن وغيره. **والمراد بالمقادير الح.** واعلم أن المقدرات معنى محاري؛ فإن عشرون موضوع لعدد معين، وإطلاقة على المعدود محار، فإذا قسا: 'عشرون ضعف عشرة' يكون المراد من عشري نفس العدد لا المعدود، بخلاف ما إذا قيل: عشرون درهما؛ فإنه حينئذ يكون المراد منه هو المعدود؛ لأن الدرهم هو المعدود لا العدد، وكذلك إذا قيل: 'ذراع نصف درعين' يكون المراد من الذراع حينئذ نفس الذراع لا المذروع.

فإذا عرفت ذلك فاعترض بأنه إذا كان المراد من المقادير هو المقدرات فلا يصدق التعريف على تمييز المقادير، فإن عشرون موضوع للعدد لا المعدود، وكذلك الرطل موضوع للوزن دون الموزون، وقوله: ريتا و'درهما' إنما يرفعان الإلهام من الموزون والمعدود اللذين هما المعنى البخاري لا من الوزن والعدد اللذين هما المعنى الوضعي فاحتمل أن المراد من الموضوع به هو المعنى المرادي أي التمييز ما يرفع الإلهام في المعنى المراد، وهو أعم من أن يكون المعنى الحقيقي أو البخاري، وأحيب أيضا بأن المراد هو أن التمييز يرفع الإلهام الذي نشأ من الموضوع له، =

وإنما اقتصر^(١) المصنف على الأمثلة الثلاثة؛ لأنه كان مطمح^{من غير العدد} نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد، وهو التنوين كما في "رطل زيتا" أو النون كما "منوان سمنا" أو الإضافة كما في "على التمرة مثلها زيدا"، ولهذا لم يستوف^{نصف} أقسام المقادير وكرّر بعضها،

= وهذا قال في تصحيح التعريف: 'وهو الوضعي' - 'باء' النسبة؛ فإن إهام المعدود بشأ من اعدد، لكن الإهام من حيث الجنس، وكحدث الوزن، وبعبارة أخرى بأن التمييز في المواضع المذكورة يرفع الإهام عن الموضوع له باعتبار المعنى الذي يرجع المعنى الموضوع له إليه، وهو المقدرات، فيصح أن يقال: في الموضوع له إهام باعتبار المعنى الذي يرجع المعنى الموضوع له إليه، وهو المعدود وأمور والمندروع والمقيس.

وإنما اقتصر الخ في المفرد المقدار من غير العدد بقرينة إحالة تمييزه إلى باب أسماء العدد، فلا يرد أن الأمثلة التي ذكرها المصنف أربعة لا ثلاثة، ما يتم به المفرد الذي هو ناصب التمييز، فلا يرد أن الألف واللام أيضا من الأمور التي يتم بها الاسم؛ فإنه لا يصح الإضافة معها؛ لأنه وإن تم به الاسم، ولكن لا يصح التمييز عنه، وإليه أشار بقوله: 'ألا ترى أن لام التعريف إخ'. **وهو التنوين** أعم من أن يكون لفظا أو تقديرا، والأول كما في 'رطل زيتا'، والثاني كما في 'خمسة عشر رجلا'، و'كم رجلا'، مفرد ناصب للتمييز، والتنوين فيه تقديري. **أو النون** أعم من أن يكون نون التنبيه أو نون شبه الجمع نحو: عشرون، لا نون الجمع نحو: حسون وجها؛ لأن التمييز فيه عن ذات مقدرة، فلا إشكال حينئذ.

وهذا لم يستوف الخ أي ولأجل أن مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به الاسم لم يستوف أقسامها وكرر بعضها، وهو الوزن. قال مولانا عصف: يفهم من كلامه أنه لو لم يتكرر الوزن لم يحصل المقصود، وهو كون الاسم تاما بهذه الأشياء مع أنه حاصل بدوئه؛ فإنه إذا قيل: 'قفيزان برا' موضع "منوان سمنا" يحصل المقصود أيضا، فلا يتكرر أنواع الواحد حينئذ فهذا أولى. أقول: مقصوده - قدس سر - أن التنبيه يفهم من التكرار بعد عدم التكرار وإن حصل المقصود في نفس الأمر، ولكن التنبيه حينئذ متف، ولهذا قال: مطمح نظره التنبيه.

وإن قلت: المفرد قد يتم بنفسه أيضا مثل: رُتبه رجلا، وقوله تعالى: **مَدُّ رَدْنَهُ** **مَدُّ** **مَدُّ** (القرة: ٢٦)؛ فإن 'رجلا' تمييز عن ضمير تام بنفسه، وكذلك 'هدا'، ومثلا 'تمييز عن 'هدا'، والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واسم الإشارة، وهما تامان بنفسهما فلم ترك بياها؟ والجواب بأن المقصود في بيان المفرد الذي يتم بسبب الغير لا في مطلق المفرد، مما لا يلتفت إليه، فجوابه ما عرفت أنها من التنبيه المذكور.

(١) إشارة إلى دفع ما قيل: إن المصنف لم يذكر مثال المساحة نحو: ما في السماء قدر راحة سبحانه، ووجه الدفع: أن المقصود بيان ما يتم به المفرد من التنوين والنون والإضافة لا بيان أقسام المقادير حتى يستوفي أقسامها، ولهذا كرر أقسام الوزن. (علوي)

(٢) لأنه ترك مثال المساحة نحو: في السماء قدر راحة سبحانه. (علوي)

ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة؛ لأن المضاف لا يضاف ثانياً، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً، فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول؛ لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يقع بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك الاسم التام قبله؛ لمشابهته الفعل التام بفاعله، وهذه الأشياء إنما قامت مقام الفاعل؛ لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل،.....

لأن المضاف إلح قين: هذا يشكّل بقولنا: حب رمانك؛ لأن الحب كما هو مضاف إلى الرمان يكون مضافاً إلى الكاف أيضاً، وأجيب بأن المراد أن المضاف لا يضاف ثانياً بحسب الصورة واللفظ لا بحسب المعنى، والحب مضاف إلى الكاف أيضاً بحسب المعنى، ولا يكون مضافاً بحسب اللفظ إلا إلى الرمان، فلا يقال: علامٌ زيد عمرو بأن يكون العلام مضافاً إلى زيد، ثم إلى عمرو، وبمكس الخواص أيضاً بأن المضاف إلى الكاف هو 'حب رمان' لا الحب فقط ومعناه بالفارسية: *واحد رتق*، ويقال: هذا التركيب على من في يده حب الرمان دون الرمان.

فيقال: هذا حب رمانك. واعتبر بأنه يشكّل بـ 'كل فرد فرد' وبـ 'كل واحد واحد'، وشيء من الخواص المذكورين لا يصحح أن يكون جواباً عنه، وأجيب عنه بأن تقدير المثاليين المذكورين: كل فرد وفرد وكل واحد وواحد، بواو العطف، فقوله: 'كل فرد فرد مثلاً حذف العاصف؛ لأن الاسم لا يضاف إلى اسمين بدون عاطف، والإضافة تحذف المضاف إليه خلاف المفروض؛ لأن المفروض أن المضاف لا يضاف؛ لأن حذف الإضافة كحذف التنوين واسون لا يكون إلا نحذف المضاف إليه، أقول: يمكن الجواب بأن معناه جار أن يكون كل منفرد فرداً، بأن كان الفرد الأول بمعنى المنفرد والفرد الثاني صفة له، أي كل منفرد صفة أن يكون فرداً، أي لا يكون مصحفاً إلى شيء آخر، أي المنفرد من حيث به منفرد، وأيضاً جار أن يكون الفرد الثاني بدلاً من الأول، فيكون الكل حينئذ مضافاً إلى الفرد الواحد حقيقة لا إلى فردين.

كما أن المفعول إلح وإنما قال: 'حقه'، وم يقل: 'كما أن المفعول بعد تمام إلح؛ لئلا ينتقض تمثّل: ضربت زيد.

(١) لزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه وإن حذف فسد المعنى؛ لأنه يصير المعنى في مثل: عني التمرة مثنها زيدا نسبة المثلية إلى الزيد، والغرض إنما هو نسبة المثلية إلى التمرة. (علوي)

ألا ترى أن لام التعريف الداخلة على أول الاسم وإن كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه، فلا يقال: عندي الراقود^(١) خلا، **فيفرد** أي التمييز وإن كان الاسم التام مثنى أو مجموعا **إن كان** أي التمييز **جنسا**،^(٢) وهو ما يتشابه^{غير العدد} (٣) أجزائه،^(٤) ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير،

عندي الراقود إلخ: الراقود هو الدن الكثير أو الطويل الأسفل، وقيل: مكيال معروف لأهل مصر يأخذ أربعة وعشرين صاعا. **فيفرد:** أي جاز أن يفرد، الضمير راجع إلى تغيير غير العدد كالضمير في 'يجمع' بقرينة إحالة تمييز العدد إلى ما سيأتي؛ لأن هذا الحكم لا يجري في العدد؛ فإن تمييز عشرين مثلا مفرد، سواء كان جنسا أو لا، وسواء قصد به الأنواع أو لا. **إن كان جنسا:** فيقال: عندي رطلا زيتا، ورطلا زيتا، وأرطال زيتا. **وهو ما إلخ:** أي يشارك أجزائه والضمير المستتر راجع إلى 'ما' أي يشارك أجزائه في أنه كما يكون اسما للكل يكون اسما لجزئه أيضا، قيل: الأولى أن يكتفي في بيان معنى الجنس بقوله: "ويقع على القليل والكثير حال كونه مجردا عن التاء"؛ لأن لبعض الأسماء لا يكون أجزائه كالمصادر كالضرب والأبوة؛ فإنه لا يكون للحدث أجزائه، بخلاف الماء، ولكن يصدق على الجميع إطلاق القليل والكثير، ويمكن الجواب بأن المراد أنه ما شابه أجزائه إن كان له جزء، وقال بعض المحشين: لا يقال: ليس للضرب أجزائه؛ لأننا نقول: إن الصرب عبارة عن تأثيرات متعددة فكما يطلق لفظ الضرب على مجموع التأثيرات كذلك يطلق على كل واحد من التأثيرات. أقول: أما أن يكون التأثيرات المتعددة في ضرب واحد أو في ضروب متعددة متحدة، وإن كان الأول فهو ممزوج؛ لأنه لا يكون للحدث أجزائه، وإن كان الثاني فتأثير الصرب الثاني مثلا ليس من أجزائه تأثير الصرب الأول. =

(١) نونى الزمانه، وشم قاراندود كروه. (عبد الغفور)

(٢) الفرق بين اسم الجنس والجنس أن الجنس يطلق على القليل والكثير، كالماء يطلق على انقطرة والبحر، واسم الجنس لا يطلق على الكثير، بل يطلق على الواحد على سبيل البدل كرجل مثلا، فعلى هذا يكون كل جنس اسم جنس بدون العكس. (رضي)

(٣) أي يتشارك أجزائه الكل في إطلاق الاسم، فكما يطلق على الكل يطلق على كل جزء كالماء؛ فإنه يطلق على البحر وكل قطرة منه. (جمال الدين)

(٤) أي يتشارك أجزائه في اسم الكل أي إذا كان له أجزائه، وإنما قلنا ذلك؛ لأن الأبوة جنس مع أن ليس لها أجزاء. (عبد الغفور)

فلا حاجة إلى تشنيته وجمعه، كالماء والتمر والزيت والضرب، بخلاف رجل وفرس
إلا أن تقصد الأنواع^(١) أي ما فوق النوع الواحد، فيشمل المثنى أيضا، لأنه لا يدل
 لفظ الجنس مفردا عليها، فلا بد من أن يثنى أو يجمع، قيل: وفي تخصيص^(٢) **قصد**
الأنواع بالاستثناء نظر؛

= ثم المراد من قوله: 'مجرد عن التاء لوحدة؛ مضافة الجنس بالوحدة كما قيل، أقول: هذا يباي ما مر في أول
 الكتاب من أنه لا مضافة بين الجنس والوحدة؛ لأن الجنس يدل على كثرة ما تحته من الأفراد والتاء تدل على
 وحدة المفهوم، فلا مضافة بينهما، وإن قلت: التاء لوحدة المفرد لا المفهوم، قلت: إن التاء إذا دلت على كلمة
 لها معنى في اللغة، فإذا أريد منها المعنى العرفي يرجع وحدة التاء حينئذ إلى وحدة المفهوم، فتأمل حتى يظهر لك أن
 التاء فيما نحن فيه تدل على وحدة المفرد لا محالة، بخلاف ما سبق في تعريف الكلمة، فإن بينهما فرقا بين كما
 لا يخفى على المتأمل، وما قال بعض الناصرين من اعتبار القيد المذكور - وهو إذا كان له جزء - يوجب صدق
 التعريف على التمرة مع أنها ليست جنس؛ لما بين الجنس والوحدة من التناقض، وهو ظاهر لا ستره فيه، من جهة
 ما لا يعني؛ لأن التحديد من التاء معتبرة في كلا إطلاقي الجنس.

ثم ما قال هذا الناصر من أن اعتبار هذا القيد - وهو إن كان له جزء - لا يلائم شأن التعريف، ليس بشيء؛ لأن
 للجنس إطلاقا، وقوله: "ما يتشابه أحراره" إطلاق واحد منها، وقوله: 'ويقع مجردا عن التاء على القليل
 والكثير' إطلاق آخر منها، فلا يكون تعريف، ويكون له إطلاق آخر، وهو ما كان مقولا على كثيرين، ويسمى
 المصطفى له كناية، وبعبارة أخرى، وهو ما يدل على دلت مبهمة، ويرسل والفرس من هذا النوع من الجنس.

خلاف رجل إلخ. فإن الرجل ليس اسم الجنس بالمعنيين المذكورين، فلا يقال لرجل: رجل، ولا لفرسان: فرس،
 بل يقال: رجلان وفرسان، فهما اسمان جنس معنى ما يدل على دلت مبهمة. **أي ما فوق إلخ.** أي إذا قصد الأنواع
 المختلفة فحينئذ يطابق، فيقال: عندي رصلا ريتين، وأرسل ريتا، وهذا يدفع ما قيل: إذا قصد نوعين يطابق
 أيضا، فلا وجه لإيراد الأنواع بصيغة الجمع. **قصد الأنواع إلخ.** لأنه جار أن يقصد الأشخاص لا الأنواع.

(١) أي يفرد في جميع الأوقات إلا وقت أن تقصد الأنواع، فالاستثناء مفرغ، وحينئذ يجب المصابقة لما
 قصد منه. (تأمل)

(٢) وهذا ينظر من صاحب 'الهدى' وحاصل دفعه: هو أن المراد بالأنواع الأفراد شخصية كانت أو نوعية،
 لكن الأمثلة المذكورة من التمييز النسبة، وكلاما ليس في هذا، على أن التاء أخرجت النسبة الجنسية، وكلاما
 فيها، إلا أن التاء ليست فارقة بين الجنس والوحدة فلا تنافي الجنسية، فاعلم ذلك. (عت)

لأنه كما جاز أن يقال: **طاب زيد جلستين** للنوع جاز أن يقال: **طاب زيد جلستين** بالفتح
 للعدد، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالأنواع حصص الجنس، سواء كانت
 بالخصوصيات الكلية أو الشخصية **ويجمع** للنوع للعدد

طاب زيد جلستين يفتح الحية للعدد، يعني خوست زيد از روى دو شخص نشستن، قيل: الاعتراض امورد بقوله: قيل إلخ
 ليس عني ما يعني؛ لأن المثال لا يكون مطابقا للممثل؛ لأن الكلام في التمييز الذي يرفع الإبهام عن مفرد
 مقدار، مع أن المثال مما هو تمثيل عن النسبة؛ فإن جلستين تمثيل عن نسبة "طاب" إلى "زيد"، وأيضا لا يكون
 جلسة اسم جنس؛ لأنه اشترط فيه أن يكون محردا عن التاء، وهي موجودة فيها، فلا احتياج إلى جوابه قدس
 سره. والجواب: أن جوابه على تقدير التثنية بأن لا نسلم أن يكون المثال من القسم الأول من التمييز، وأيضا لا
 نسلم أن يكون التاء فيها فارقة بين الجنس والوحدة، بل التاء فيها من أصل الكلمة، فلا يباي كونهما في اسم
 جنس شامل للقليل والكثير من أنواع الجلوس أو آحادها.

ويمكن الجواب عن الأول بأن قوله: **طاب زيد جلستين** ليس مثالا بل بصير، ولو سلم فامسأفة في المثال ليست من
 دأهم، أو بقول: بما أورد المثال من التمييز في النسبة إشارة إلى أن قصد الأنواع يكون في التمييز عن النسبة أيضا،
 ويمكن الجواب عن الثاني بأن وجود التاء فيها لا يباي جنسيتها؛ لأن المراد هو تعدده عن التاء في أغلب المواد،
 فحينئذ جاز أن يكون التاء فيه، ومع ذلك يقع على القليل والكثير كالمصادر، والجلسة من هذا القبيل.

بأن المراد بالأنواع إلخ: واعلم أن الجنس إذا أضيف إلى الشخص يقال له: حصة الجنس مثل: حيوان زيد
 وحيوان عمرو وغيرهما، ويقال له حينئذ: شخص وفرد اعتباري، وإذا أضيف إلى النوع مثل: حيوان إنسان
 وحيوان فرس، يقال له أيضا: حصة الجنس، ويقال له حينئذ: نوع اعتباري، وإليه أشار بقوله: "سواء كانت
 بالخصوصيات الكلية إلخ؛ لأنه بإضافة الجنس إلى الشخص يحصل خصوصيته يسمى لها شخصا وفردا
 اعتباريا، وكذلك بإضافته إلى النوع يحصل خصوصية أخرى يسمى لها نوعا اعتباريا، وهذا عند المنطقيين. هذا
 خلاصة ما ذكره مولانا عصف.

أقول: المراد من حصص الجنس ههنا أفرادها لا حصته كما هو عند المنطقيين؛ لما عرفت أن الحصة فرد اعتباري
 والكلام في الحقائق الموجودة وأفراد الجنس أعم من أن يكون نوعية أو شخصية، فإذا عرفت هذا فما قال بعض
 الناظرين من أن قوله: **حصص الجنس** ليس عني ما ينبغي؛ فإن الحصة في المتعارف لا يطبق إلا على الفرد الذي
 لا تحقق له في الواقع، بل ويخصه العقل من أحد المفهوم الكمي مع الإضافة إلى معين، فهو ليس بشيء، وما سبق
 من كلام بعض الناظرين هو بعينه ما ذكره مولانا عصف.

أي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره أي في غير الجنس، نحو: عندي عدل ثوبين أو أثوابا.

تكلبوا وما تكلبوا

ثم إن كان أي المفرد^(١) المقدار تاما بتنوين أو بنون التننية أو المعنى: إن وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد، أو بالنون التي للتننية؛

أي يورد إلخ. ولكن إن قصد الشيء فحينئذ يثنى في غيره لا أن يجمع، فأراد من الجمع معناه الدعوي، وهو التعدد، فصلا عن أن يقع مقابلا للمفرد الذي هو معنى ما ليس عثى ولا مجموعا. حيث لم يقصد إلخ وهو دفع ما يقال: إنه لا يجمع في مقام الإفراد، بل حينئذ يفرد، فقله: 'ويجمع في غيره' ليس على ما ينبغي. ثم إن كان إلخ وإنما قال: 'تاما بتنوين إلخ' لأن المفرد المقدار يتم بهما، خلافا للتمييز؛ فإنه لا يتم بهما، بل هو متلبس بهما، وهذا قال: "أو معنى إن وجد التمييز متنسب إلخ"، ولم يقل: "تاما" إرجاع الضمير إلى المفرد المقدار أولى؛ لتوافق الحقيقة بقربة قوله: بتنوين إلخ؛ لأن الكلام ههنا في تنوين المفرد المقدار لا في تنوين التمييز، ثم إرجاع الضمير إلى التمييز ثانيا يوافق السوق؛ لأن الضمير في قوله: 'يفرد' وقوله: 'كان' في قوله: 'يفرد' إن كان جنسا" راجع إلى التمييز.

ثم اعلم أن الشارح لما لم يتغير لفظ "كان" أولا فعلم منه أنه حممه على الناقصة؛ لأن المتأخر أن يكون ناقصة لا تامة، ثم في إرجاع ضميره إلى التمييز حممه على التامة، وحممه عليها خلافا للمتأخر، فلذا أخره، فلا يرد ما قيل: إنه يصح حممه على التامة على التقدير الأول، أي إن وجد المفرد المقدار حال كونه تاما بتنوين، فيكون قوله: "تاما" حينئذ حالا، وعلى تقدير كونه ناقصة، فهو عامل في قوله: 'تنوين'؛ كونه خبرا لـ 'كان' باعتباره متعقبة، وهو 'تاما' وإنما ذكر التنوين وعرف النون؛ تعدد أنواع تنوين، وعدم تعدد أنواع النون، ثم التنوين في قوله: "تنوين" عوض عن المضاف إليه أي بالتنوين الذي في المفرد المقدار.

فإن قيل: لم لم يقل: أو بنون التننية أو الجمع؛ ليدخل فيه "الريدون حسون وجوها"؟ أجب بأن هذا ليس من تمييز المفرد، بل هو من تمييز ما يصاهي الحممة، والكلام ههنا في تمييز المفرد، لا يقال: قولنا: "الريدون حسون وجوها" داخل في قوله: "وإلا فلا"، فيجوز "حسو وجوه" بالإضافة على قبة؛ لأننا نقول: المراد من النون في قوله: "وإلا فلا" هو النون المشابه للجمع، بخلاف النون في "حسنون".

(١) هذا هو الوجه؛ لأن السوق لبيان المفرد المقدار. (جمال)

فإنه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز **جازت الإضافة** أي إضافة المفرد المقدار إلى التمييز إضافةً بيانيةً^(١) بإسقاط التنوين ونون التثنية جوازاً شائعاً كثيراً؛ لحصول الغرض، وهو رفع الإبهام بذلك مع التخفيف، نحو: رطلٌ زيتٍ ومَنُوا سمنٍ، **والأ** أي وإن لم يكن بتنوين أو بنون التثنية بأن يكون بنون الجمع أو الإضافة **فلا** تجوز الإضافة إلا بقلّة في نون الجمع، نحو: عشرو درهمٍ،

أما في الإضافة فلئلا تلزم إضافة المضاف،^(٢) وأما في نون الجمع فلأنه جاز أن يضاف إلى غير المميز، نحو **عشريك**

لما تم الاسم بهما إلخ: فلما استدعي الحكمُ كون التمييز متلصفاً بتنوين المفرد المقدار مثلاً العلاقة بين المفرد المقدار وبين التمييز، فبدأ قال: فإنه لما تم الاسم إلخ؛ لأن التمييز لا يكون إلا متلصفاً بتنوين نفسه لا بتنوين المفرد المقدار، فلما اقتضى المفرد مقداراً اتّام بالتنوين أو بنون التثنية تمييزاً، فقال: إن كان التمييز متلصفاً بتنوين المفرد أو بنونه التي لتثنية. **جوازاً شائعاً كثيراً:** إنما قال هذا لرعاية ما يقابله هو الجواز المستفاد من قوله: وإلا فلا.

في نون الجمع: أراد به شبه نون الجمع؛ لأن التمييز في الجمع يرفع الإبهام عن السمة مع أن الكلام فيما يرفعه عن الذات المذكورة ألا ترى أن وجوهاً في قولنا: الزيدون حسون وجوهاً يرفع الإبهام عن سمة الحسن إلى زيدون. **فلئلا تلزم إلخ:** وما قال بعض المحققين من أنه يجوز إضافة المضاف بإسقاط المضاف إليه كما يسقط التنوين والنون حين الإضافة، ليس بشيء؛ لأن امتداداً من المضاف في قوله: "بأن يكون بنون الجمع أو الإضافة" هو المضاف من حيث هو مضاف، فلو أضيف له يلزم إضافة المضاف، ولو أضيف حذف المضاف إليه يلزم خلاف المفروض. **نحو عشريك:** فإن عشريين مضاف إلى غير المميز حيث؛ فإن انكاف لا يصلح أن يقع تمييزاً؛ لأنه لا يصح أن يقال: عدي عشريك بالفارسية: نزدمن ست بست عدم كز این ست غلام مثلاً تو كي، فيكون مضافاً إلى غير المميز، فيكون معناه بالفارسية: نزدمن ست بست تو كسر انتاء يعني ست غلام تو مشد.

(١) لأن المراد بالمقادير المقدرات كما عرفت، وذلك لوجوب وجود الحمل بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة البيانية. (عت)

(٢) ذلك؛ لأن المضاف لا يضاف ثانياً؛ لأن الإضافة إلى أمرين بلا حرف عطف غير جائز، وقوهم كل فرد فرد بتقدير العاطف. (عت)

وعشري رمضان بالاتفاق؛ لكثرة الحاجة إليه، فلو أضيف إلى المميز لزم الالتباس في بعض الصور؛ لأنه لا يعلم مثلاً عند إضافة "عشرين" إلى "رمضان" أنه أراد عشرين رمضان،

وعشري رمصان فإن المراد منه الأيام التي هي عشرين، فيكون حينئذ مصافاً إلى المميز، وإن كان المراد منه يوم عشرين يكون مصافاً إلى غير اسمير حينئذ، وعلى الأول يكون الإضافة بيانية، وعلى الثاني يكون الإضافة بتقدير 'من' متى استرور رمضان يستمر روز رمضان، ولا يخفى أنه لما قال: 'وأما في يوم الجمع فلأنه جار أن يضاف إلى غير اسمير' ينبغي أن يكتب في سحر عشرينك بدون إيراد عشري رمصان، ويكتفي في بيانه بقوله: 'فمن أضيف إلى المميز إلخ' إلا أن يقدر قولنا: كما يضاف إلى المميز بعد قوله: "جار أن يضاف إلى غير المميز" أو يقال: قوله: عشري رمضان يحتمل أن يكون مصافاً إلى غير المميز أيضاً على تقدير كون الإضافة بتقدير 'من'، فيكون مثلاً للإضافة إلى غير المميز كذلك.

لكثرة الحاجة إليه أي حاجة إضافة الاسم الذي هو الجمع إلى غير اسمير، وقال مولانا عص دليلاً آخر للإضافة إلى باب أسماء العدد، أو من قبل مثل قوله: حسون وجهاً، فهو أيضاً خارج مما نحن فيه؛ لأن الكلام في اسمير الذي يرفع الإهام عن ذات مذكورة لا عن ذات مقدرة، ويفهم من دليل الفاضل المذكور أنه لم يكن قائلاً في الإضافة بـ 'يوم الجمع' على قنة، كما لا يخفى. **لا يعلم مثلاً إلخ** لا يخفى أن رمضان لو كان تمييزاً يكون نكرة؛ لأن التمييز يكون نكرة عند النصريين، ولو لم يكن تمييزاً احتمل أن يكون علماً، بل الظاهر أنه على الثلاثين يوماً، والالتباس ليس إلا على تقدير أن لا يكون علماً، هكذا قيل.

أراد عشرين رمصان: وعلى الأول الإضافة بيانية، فيكون الإضافة إلى المميز حينئذ، وعلى الثاني الإضافة بتقدير 'من'، فيكون الإضافة حينئذ إلى غير المميز، أما الأول فلأن 'عشرين' منهم باعتبار الجنس بأنه من جنس اليوم أو غيره، فيكون "رمضان" بملاحظة اليوم به يرفع الإهام عنه، بخلاف اليوم العشرين؛ فإنه لا إهام فيه باعتبار الموضوع له، كما لا يخفى. قال مولانا عص: يجب أن يقال: "عشرين رمصاناً" بالتووين؛ لأن "رمصان" وإن كان غير مصروف للعلمية والألف والنون المریدتان، إلا أنه قد تقع تغييراً كما فيما نحن فيه فيجب تكثيره؛ لوجوب تنكير التمييز، إلا أن يقال: مختاره ما ذهب إليه الكوفيون.

أقول: لما كان 'رمضان' في 'عشري رمصان' مضافاً إليه، لكن جره بابتحة؛ لكونه غير مصروف، فأعطي إعراب الإضافة في غير الإضافة، فقال: رمضان دون رمصاناً بالتووين، ومثل هذا شائع فيهم كما في 'عبد الله' علماً، على أن "رمصان" بدون التووين جار أن يكون نكرة أيضاً بأن يراد من رمصان هو المسمى به، وهو يتناول =

= ثلاثين يوما، ويتناول هذا سمي له برمضان من أفراد الإنسان، وعلى تقدير الإضافة إلى غير المميز في "عشري رمضان" جار أن يرد به ما سمي به من أفراد الإنسان، فلا يعلم أنه أصاف إلى المميز، وأراد من رمضان الأيام التي هي رمضان، أو أصاف إلى غيره وأراد به ما سمي له من أفراد الإنسان، كما يقال: هذا الشيء من فلان، وقال بعض المحققين: في الانتباس في هذا المثال نظراً؛ لأنه في صورة إضافته إلى التمييز يكون رمضان نكرة، وفي صورة الإضافة إلى غيره معرفة.

أقول: وإن لم يكن فيه الانتباس باعتبار وصف التعريف والتكثير، ولكن الانتباس المعتبر بينهم، وهو الانتباس بحسب اللفظ والمعنى وحسب النكابة أيضاً، وقد وجد فيه الانتباس بالاعتبار الثلاثة جميعاً، وإن قلت: الفرق في 'عشري رمضان' بين أن يكون عشري مضاف إلى المميز، وبين أن يكون مضافاً إلى غيره؛ فإنه يجوز أن يكون الإضافة في كليهما بيانية، فإن معنى الإضافة البيانية على كلا التقديرين صحيح، فالحكم بأنه على تقدير الإضافة إلى التمييز يكون الإضافة بيانية، وعلى تقدير الإضافة إلى غيره يكون الإضافة بتقدير 'من'، ليس على ما ينبغي، فيكون رمضان مميّزاً على كلا التقديرين.

لا يقال: على تقدير إضافته إلى غير المميز لا يصح حمل رمضان على يوم عشرين؛ لأن رمضان لا يكون محمولاً على اليوم الواحد؛ لأن رمضان عدم لثلاثين يوماً، فلا يكون الإضافة بيانية حينئذ؛ لأننا نقول: على تقدير الإضافة إلى المميز أيضاً لا يصح صدقه على عشرين؛ لما مر من أن رمضان على تقدير أن يكون مميّزاً لا يكون عدماً، بل هو نكرة؛ لأن التمييز عند البصريين لا يكون إلا نكرة، فيكون اسم جنس حينئذ، بل الانتباس المذكور ليس بأن يكون رمضان نكرة كما لا يخفى.

قلنا: الفرق بينهما بأنه على تقدير الإضافة إلى المميز يكون رمضان مميّزاً عن عشرين؛ لأن عشرين مبهم باعتبار احسن بأنه من جنس اليوم أو غيره، فرمضان يرفع الإهام حينئذ بأنه من جنس اليوم دون غيره، بخلاف إضافته إلى غيره؛ فإن رمضان لا يصلح أن يكون مميّزاً، لأنه لا إهام في اليوم العشرين أي في موضوع له العشرين؛ فإن الموضوع له في عشرين حينئذ هو يوم عشرين؛ لأن معنى عشرين حينئذ هو ستم، وهذا المعنى لا يطلق على غير اليوم عرفاً واصطلاحاً، فحينئذ رمضان لا يرفع الإهام المستقر عن ذات جنس الموضوع له؛ لوجود الجنس، وهو اليوم في عشرين مع أن التمييز ليس إلا أنه يرفع الإهام المستقر عن ذات جنس الموضوع له.

وعما ذكرنا لا يرد ما يقال: يكون في عشرين إهام، على تقدير إضافته إلى غيره أيضاً بأن اليوم العشرين مبهم باعتبار أن اليوم العشرين من رمضان أو من غيره، لا يقال: يلزم من كلام - قدس سره - أن يكون الإضافة رائدة على ثلاثة أقسام، وهي الإضافة بتقدير "من"؛ لأننا نقول: الإضافة بتقدير "من" داحضة في الإضافة البيانية؛ لأن "من" المقدرة ليست إلا "من" البيانية ففي الإضافة إلى غير المميز يكون "من" البيانية مقدرة بحسب المعنى، بخلاف الإضافة إلى المميز، فاعلم ما ذكرنا فإن قد فصّناه؛ لأنه غفل عن هذا المحل كثير من ذوي العقول، وقد رأيت كثيراً من المدرسين يقولون هذا، ومثله من المحال، ولم يعلموا ما يقولون.

أو أراد اليوم العشرين من رمضان،^(١) فلا يضاف في غير صورة الالتباس أيضا إلا على قلة؛ ليكون الباب أقرب إلى الاطراد **وعن غير مقدار**^(٢) عطف على قوله: عن مفرد مقدار أي الأول كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار أي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس **مثل: خاتم حديد** فإن الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتثوين، فاقتضى تمييزا **والخفض** أي خفض التمييز بإضافة غير المقدار إليه **أكثر استعمالا**؛ لحصول الغرض مع الخفة، ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز؛ لأن الأصل في المبهات المقادير،^(٣) وغيرها ليس بهذه المثابة.

ليكون الباب أقرب إلح: وإنما قال: أقرب إليه، وم يقر: لأورد اساب كما هو المتعارف؛ حوّر الإضافة مع القنة، فحيث لا يجوز أن يقال: لا طراد الباب على الوجه الكمي، ولقائل أن يقول أيضا: الظاهر أن يقول: يكون اباب قريبا إلى الاطراد لا أقرب إليه؛ لأن الأقرب اسم تفضيل، وهو يستدعي المفضل عليه، وهو غير ظاهر ههنا، ويمكن الجواب بأن التفضيل قد يستعمل في أصل معنى الفعل.

مبهم باعتبار الجنس: بأنه من جنس الذهب أو الفضة أو غيرهما. **أكثر استعمالا:** أي خفضه أكثر من صبه، أو المراد أن خفضه أكثر من خفض القسم الأول، وهو ما يكون مفرد المقدار مضافا إلى التمييز، والظاهر هو الأول بقرينة قوله: **أكثر استعمالا** فإن الشيوع قرينة للأول، والدليل الأول يفيد الأول، والثاني يفيد الثاني، ويحتمل إفادة الأدليلين معا للأول. **مع الخفة:** نحذف التثوين. **ولقصور غير المقدار إلح:** وإد كان قاصرا عن صبه م يحتج إلى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص عليه؛ فإن التنصيص عليه إنما يناسب ما هو طالب التمييز.

(١) فالأول على تقدير الإضافة إلى التمييز، والثاني على تقدير الإضافة إلى غير التمييز؛ لأن اليوم العشرين من رمضان غير رمضان كما في "عشرليك". (عل)

(٢) وهو كل فرع حصل له بالتفريع اسم حاص بيه أصه، ويكون بحيث يصح إصلاق اسم دت الأصل على الفرع نحو: خاتم حديد وباب ساجا وثوب خزاء. (ت)

(٣) لتوعبها في الإبهام؛ فإنه لا يختص بحس دون جنس كعشرين مثلا، بخلاف غير المقدار نحو: خاتم؛ فإنه وإن كان مبهما باعتبار كونه من جنس الحديد أو الفضة، لكن ليس إبهامه كإبهام عشرين، فهو أولى بالنصب الذي هو نص على كونه تمييزا. (عل)

والثاني أي القسم الثاني من التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر^(٢٠) أن يقول: عن ذات مقدرة في نسبة في جملة، لكن لما كان الإبهام في طرف النسبة يستلزم الإبهام فيها ورفعها عنها يستلزم الرفع عنه، قال: "عن نسبة" مقتصرًا عليها؛ تنبيهًا على أن مقابلة "ما" في هذا القسم للمفرد المذكور

كان الظاهر إلخ: لأن الإبهام الذي يستدعي التمييز ليس إلا في الذات، لكن إذا كان في ادات المذكورة فهو داخل في القسم الأول، وإذا كان في الذات المقدرة التي هي صرف النسبة، فهو من القسم الثاني.

لكن لما كان إلخ: ولا يحصى أنه لا فائدة لإيراد هذا الكلام في المقصود؛ لأنه يكفي أن يقتصر على قوله: "ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه"؛ لأن رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم كما لا يخفى، إلا أن يقال: إرادته أن يرفع الإبهام عن المقصود؛ لأن كون الإبهام لازماً في النسبة إنما يظهر من المقدمة الأولى، فلما أوردناه، واعتبرنا بأن كون الإبهام في صرف النسبة لا يستلزم الإبهام في النسبة؛ لأننا إذا قلنا: "عندي رطل ريتا" فـ 'ريتا' يرفع الإبهام عن طرف، وهو رطل مع أنه ليس في نسبة 'عندي' إلى 'الرطل' إبهام، واعتبرنا أيضاً بأن رفع الإبهام عن النسبة لا يكون مستلزماً برفع الإبهام عن طرفيها؛ فإنه لو قيل: 'طاب رطل صاحبها' فـ 'صاحبها' يرفع الإبهام في النسبة، ولم يرفع الإبهام في الطرف؛ لأنها لا يعلم أن الرطل من أي جنس، وأجواب بأن الإبهام في طرف النسبة يستلزم الإبهام في النسبة، ورفع الإبهام عنها يستلزم رفع الإبهام عنه إذا كان الطرف مقدراً، مثل: طاب زيد نفساً، وفي أمثالين المذكورين يكون الطرف المذكور كما لا يخفى، ويمكن الجواب عن الأول بإرجاعه إلى الشرطية أي إن كان في النسبة إبهام.

تنبيهاً على إلخ: أي السكتة في أنه قال: "والثاني عن نسبة"، ولم يقل: عن ذات مقدرة في نسبة وإن كان رفع الإبهام عنها يستلزم رفع الإبهام عنه؛ تنبيهاً على أن مقابلة هذا القسم بالقسم الأول باعتبار أن في القسم الأول يكون رفع الإبهام عن الذات، وفي القسم الثاني يكون رفع الإبهام عن النسبة لا باعتبار عدم ذكر الذات في الثاني، وذكرها في الأول؛ لأنه قد يكون عدم ذكرها في الأول أيضاً مثل: نعم رجلاً؛ فإن 'رجلاً' يرفع الإبهام عن =

(١) أي في نسبة حاصلة في جملة؛ لأن الذات المقدرة ليس نفس النسبة، فالذات المقدرة في نسبة 'طاب ريد' إلى ريد في نحو: طاب ريد نفساً هو الشيء، أي صاب شيء ريد نفساً، فالتمييز يرفع الإبهام عن الشيء، وهو ذات مقدرة، فإذا رال الإبهام به عن الذات المقدرة رال عن سببه؛ لأن إبهام النسبة وتعيينها إنما هو بحسب إبهام المنسوب إليه وتعيينه لا بحسبها في نفسها، وهذا معنى قوله: 'لكن لما كان الإبهام في طرف النسبة إلخ'. (عبوي)

(٢) أي كان الظاهر أن تقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة. (بقا)

في القسم الأول إنما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة أي نسبة كائنة في جملة أو ما ضاهها أي ما شابهها، عطف على "جملة"، وهو اسم الفاعل نحو: الحوض ممتلئ ماء، أو اسم المفعول نحو: الأرض مُفَجَّرَة عيوناً،^{مع فاعله} أو الصفة المشبهة نحو: زيد حسن وجهاً، أو اسم التفضيل نحو: زيد أفضل أبا، أو المصدر نحو: أعجبنى طيبه أبا،

= دات مقدرة، وهي الصمير في "نعم" هكذا قيل، وفيه حث: بأن الصمير فيه لا سلم أن يكون مقدراً، بل هو مبني، فإن معنى المقدر هو الحذف من انقطاع، وهو ليس كذلك، وإن قيل: المراد من الحذف منه هو عدم ذكره في النقص، قلت: فيبزم أن يكون "نعم" رجلاً من قسم الأول، وذلك لأن المراد من المذكورة في القسم الأول عني ما سبق هو أن يكون ادات المذكورة في نصه كلام أعني من أن يكون مقصوداً أو مقدراً؛ إذ المراد من المقدرة في القسم الثاني هو أن لا يكون الدات المذكورة في نصه الكلام، بل يفهم ما حين أن يقصد المعنى من التركيب، وقولنا: "نعم رجلاً" من قبيل الثاني لا الأول.

وهو اسم الفاعل. أي اسم الفاعل مع فاعله، لأن من سبب أن ما يشابه الحمة ليس سم الفاعل فقط، ففيه مساهمة، ولا مراد هو اسم الفاعل مع ضميره الراجع إلى "الحوض"، وكذا البواقي.

أو المصدر إلح. وإن قلت: إن "أصب" مصدر مضاف إلى الفاعل فهو بد كان داخلاً في ما يشابه الحمة فلا يصح مفاصلته بقوله: "أو في إصافه"؛ لأن ضمير الذي يرفع الإلهام عن أسسة التي في الإصافه لا يكون إلا في المصدر المضاف، وأورد هذا المثال مثلاً لها أيضاً، فإيراد هذا المثال من جملة ما يشابه الحمة ليس عني ما يسعى، فأقول: اشرح أورد مثال بطريق الإصافه، ويمكن إيرادها بغير إصافه أيضاً بأن يقال: أعجبنى صيت ريد أبا برفع الطيب وريد معاً، فيكون هذا مناقشة في المثال، وهو سلم كونه مصدراً مضافاً كما هو الصاهر، لكن فيه حشيتان، أحدهما: حيثية مقطعية الظاهرية، وهي الإصافه، وأخرها: حيثية المعنى، وهي الفاعلية، لأن الصمير فاعل في المعنى، ولكنه مضاف إليه صاهر، فإذا كان كذلك فبعد من الإصافه باعتبار الأول أي باعتبار أن الصمير مضاف إليه، ويعدله من حمته ما يشابه الحمة على التقدير الثاني، وهو فاعليته، فيكون المراد ههنا حيثية الفاعلية، فلا يشكك فاعله ذلك، فإذا عرفت هذا فما قال بعض اصاصرين، قو: فيه حث؛ لأن المراد بشبه الحمة حينئذ ما يشمل على نسبة قريبة من أسسبة التامة، وإلا يصاغ قوه: "أو في إصافه"، بل لا يصح، فانتحيل بمثل "أعجبنى طيبه أبا" ليس بمستقيم، من جملة ما لا يعني كما لا يخفى.

وقد أجد الناظر كلامه من حاشية مؤلفاً بعد حيث قال: قوله: أو المصدر جعله الشرح الرضي داخلاً في شبه الحمة، وهذا قال: لا حاجة إلى قوله: "أو في إصافه"، لكن المصنف ما جعله من هذا القسم، وهذا قال: "أو في إصافه"، =

وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو: **حسبك زيد رجلاً**، نحو: **طاب زيد نفساً** مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه، **وزيد طيب أب** مثال لما يشبه الجملة، والتمييز فيه يصلح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه، وحيث لا فرق^(١) في التمييز بين الجملة وما ضاهاها، فهذان المثالان في قوة أربعة أمثلة،

= ولعله أراد بشبه الجملة ما يشمل على ستة قرية من الستة التامة وليست الإضافة كذلك.

وكذا كل ما إلخ أي كل ما فيه معنى الفعل فهو يشبه الجملة. قال مولانا عص: هذه الكنية كادبة؛ لأن أسماء الأفعال فيها معنى الفعل وليست مشابهة للجملة، بل هي جملة؛ فإن قولنا: 'هيهات زيد' فهو جملة. أقول: يمكن أن يقال: المراد أن كل ما فيه معنى الفعل بطريق الالتزام مع أن أسماء الأفعال موضوع لمعنى الفعل، وما قيل: يدخل فيه ما يشمل على الستة الإضافية مع أنه مقابل لما يصاهي الجملة ليس شيء على ما عرفت في الحاشية السابقة.

نحو حسبك زيد رجلاً. أي يكفيك زيد، قال مولانا عص: والأولى أن يقال: كقولك: حسبك رجلاً زيد؛ ندلاً يتوهم أن 'رجلاً' تمييز عن نسبة 'حسبك' إلى 'زيد'؛ فإنه يغير عن نسبة 'الحسب' إلى 'الكاف'. أقول: هذا التوهم ليس ما ينتفت إليه على أن الأولى إبراد التمييز بعد ما صار الكلام تاماً، ولا يتم الكلام إلا بعد تقديم "زيد" على "رجلاً"؛ لأن معناه يكفي شيء مسلوب لك، فـ "زيد" يدل على شيء "أو عطف بيان له، فيكون لدن المقدرة حينئذ هو شيء، ويحتمل أن يكون الذات المقدرة هي "الكاف"؛ لأنك إذا قلت: كفأك زيد، كان هناك إيهام في أن الكافي ماذا من زيد؟ فيقال: 'رجلاً' أي الكافي منه رجولته، ثم الطاهر أن تكون 'الكاف' في 'حسبك' لخطاب المؤنث.

خاص بالمنتصب بضم الميم اسم مفعول، أي الذي نصب تمييز لأحده. إن قلت: لا يكون التمييز من 'زيد' في "طاب زيد نفساً" كذلك فكيف يصح إطلاق المنتصب عنه عليه؟ قلت: كلمة "عن" بمعنى "بعد" وسيأتي تفصيله. **والتمييز فيه يصلح إلخ**. بمعنى قوله: 'زيد طيب أب' على تقدير أن يكون التمييز لما انتصب عنه بانفارسية: زيد خوش است از روی پدر یعنی زيد خوش پدر است. **وحيث لا فرق إلخ**. لأن كل واحد منهما يرفع الإيهام عن ستة، وهذا القول لدفع ما يتوهم ههنا؛ لأن في المثال الأول يكون التمييز خاصاً بالمنتصب عنه، وفي الثاني يصلح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه، فيتوهم أن في كل حملة يكون التمييز خاصاً بالمنتصب، وفي ما يشبه الجملة يصلح أن يكون له ولمتعلقه.

(١) علة لكونها أربعة أمثلة.

فكانه قال: طاب زيد وزيد طيب نفسا وأبا، فقوله: وأبوة ودارا وعلمها عطف على "نفسا" و"أبا" بحسب المعنى فهو ناظر إلى كل من المثالين المذكورين^١ غير مختص بالأخير، فهو بحسب الحقيقة أورد لكل من التمييز الواقع في الجملة أو ما ضاهاها ^{على ما هو الظاهر المصنف} خمسة أمثلة: فالنفس^٢ عين غير إضافي خاص بالمنتصب عنه، والدار^٣ عين غير إضافي، وهو متعلق بالمنتصب عنه، والأب^٤ عين إضافي محتمل لهما، والأبوة^٥ عرض إضافي، والعلم^٦ عرض غير إضافي، وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه.

أو في إصافه عطف على قوله: "في جملة أو ما ضاهاها"، مثل: يعجبني طيبه نفسا وتركه؛ لأنه أظهر التمييزات، ولا خفاء به، وأنا وأبوة ودارا وعلمها، أورد هذه الأمثلة على وفق ما سبق، وزاد عليه قوله: والله دره فارسا إشارة إلى أن التمييز

فكانه قال طاب زيد الخ أي كانه مثل فعل أو شبهه متارعا في 'نفسا' و'أبا' وكذا فيما عطف أعني أبوة. بحسب المعنى لأن حسب اعطف عطف على قوله: أنا. فالنفس عين الخ. وهد دفع ما يقال: إن يرد خمسة أمثلة لكل واحد منهما مما لا حاجة إليه، بل يكفي لكل واحد منهما مثال واحد إلا أنه أشار بتكثير الأمثلة إلى كثرة أقسام التمييز، ولعين هو القائم بالذات، ومعنى العرض هو القيم بالغير كالأبوة؛ فإنها قائمة بالأب، ومعنى إضافي هو أن يكون متعلقه بالقياس إلى الغير كالأبوة؛ فإن تعقلها بالنسبة إلى أسوة. والاب عين الخ لأنه هو الذات ولكنه إضافي؛ لأن تعقله بالنسبة إلى الاب. عطف على الخ: أي أو عطف على قوله: ما ضاهاها، فإن كلمة 'أو' للعطف. إشارة إلى الخ لا يقال: إن الإشارة إليها مما لا يحتاج إليه؛ لأن كون التمييز صفة مشتقة يظهر من قوله: وإن كان صفة الخ؛ لأننا نقول: نعم، لكن لما كان مراد المصنف من تكثير الأمثلة بيان كثرة أنواع التمييز في صنف الأمثلة، فبدأ قال: لله دره فارسا للإشارة المذكورة.

(١) لأن قوله: "طاب زيد نفسا وزيد طيب أبا" في قوة طاب زيد، وزيد طيب نفسا وأبا. (عل)

قد يكون صفة مشتقة، وأيضاً لما أورده صاحب "المفصل" مثلاً لتمييز المفرد على أن المقدار يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلاً، ويكون فارساً تمييزاً عنه أراد أن ينبه على أنه يصلح أن يكون تمييزاً عن نسبة على أن يكون الضمير فيه معيناً معلوماً، والإبهام يكون في نسبة الدر إليه والدر في الأصل اللبن^(١) وفيه خير كثير للعرب فأريد به^(٢) الخير أي لله خيره فارساً، والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم أي حذق بأمر الخيل^(٣) وأما الفراسة^(٤) بالكسر فمن التفرس، أي يضم العين ككرم

مثلاً لتمييز المفرد. واعلم أن الضمير في "دره" إن كان مبهما فالتمييز من المفرد. وإن كان رجوعه إلى عين معوم فمن النسبة في الإضافة، والضمير في "دره" مبهم باعتبار أنه لا يعلم رجوعه إلى أفراد الإنسان أو غيرها، وقوله: 'فارساً' يدل على رجوعه إلى أفراد. **كضمير ربه رجلاً.** فإن ضمير 'ربه' بكرة مبهم؛ لأن 'رب' لا تدخل إلا على الكرة، وما قالوا: إن الضمير الغائب كنه معرفة، فإيراد به غير ضمير 'ربه رجلاً'. **فأريد به الخير** أي الخير المطلق. **فمن التفرس.** و'الفراسة' مصدر المجرد و'التفرس' مصدر المريد، والأسنوب يسهم أن يقولوا: إن المريد من وادي المجرد لا العكس، إلا أن التفرس لما كان مشهوراً في معرفة الأدمي فلذا قال: إن الفراسة من التفرس.

(١) وهذا إشارة إلى أساسية بين المقول عنه هو اللبن، وبين المقول إليه وهو الخير الكثير، اعلم أن اللبن بالنسبة إلى الخير الكثير مقول إليه؛ لأن "الدر" في الأصل بمعنى الإدرار، ثم نقل إلى 'اللب'؛ لأنه فيه نوع من الإدرار، ثم إلى الخير الكثير؛ لأن في اللبن الخير الكثير للعرب. (بقا)

(٢) [ذكر المروم وإرادة اللارم] إده كان معاشهم، فلما كان معظماً عندهم مرعوا فيه فاستعملوه في موضع الخير أي لله خيره. (عل)

(٣) بالفارسية: نيک شناسا شد و کار اسپ یعنی اسپ شناس نيک، فيكون معنى قوله: 'لله دره فارساً' بالفارسية: مر اللہ راست نيکی او از روی نيک شناساکی اسپ را یعنی نيک شناساکی او اسپ را از اللہ است. (بقا)

(٤) هو بالفارسية: سپهردن از احوال ظهري باحوال باطني، فيكون معناه: "لله دره فارساً" بالفارسية: و خدا راست نيکی سپهراو از روی نيک شناساکی او از احوال ظهري باحوال باطني. (بقا)

ثم إن كان أي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه^(١)

بعد ما لم يكن نصا إلخ إما أراد هذا؛ ليصح الحراء، وهو قوله: "حار أن يكون له ومتعلقه"؛ لأنه لو كان نصا في المنتصب عنه يصح الشرطية أيضا مع أنه لم يترتب الحراء عليه، فلم يبق قيد مقدم شرطية بهذا القيد يتقص الشرطية — طاب ريد نصا، فإن 'نصا' يصح جعله لما انتصب عنه، ولا يصح أن يكون لمتعلقه، وكذلك لو لم يقيد مقدم الشرطية الثانية بهذا القيد يتقص مثل 'طاب ريد نصا'، وتفصيله أن الشارح أراد من قوله: 'يصح' هو الإمكان العام المقيد بحاجب الوجود، فحينئذ لا يترتب الحراء على الشرط، فحدث ارتك حلاف الطاهر، وقال: 'بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه'، وكذلك أراد من الإمكان هو الإمكان العام المقيد بحاجب الوجود في قوله: 'وإلا فهو متعلقه'؛ لأن معنى قوله: 'وإن لم يصح جعله إلخ' أنه وإن لم يكن العدم أي عدم التمييز عن المنتصب عنه ضروريا فهو لمتعلقه؛ فإنه باطل؛ لأنه حار أن يكون نصا في ما انتصب عنه فحينئذ لا يصح قوله: "فهو لمتعلقه"، ولذلك أيضا ارتك في حلاف أيضا، وقال: "بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه".

فإذا عرفت ذلك، فبقوله: إن المصادر من الإمكان هو الإمكان الخاص، فإذا أراد من الإمكان الخاص في الشرطية الأولى لا يحتاج إلى هذا التكلف؛ لأن معنى قوله: 'يصح' حينئذ أنه لم يكن وجود التمييز عن المنتصب عنه ضروريا، ولا عدم تمييز عنه، فحينئذ يصح الحراء كما لا يخفى، نعم يحتاج إلى ارتكاب هذا التكلف في الثانية، وهو قوله: 'وإلا فهو لمتعلقه'؛ لعدم صحة حمل الإمكان فيه على الإمكان الخاص؛ لأنه حينئذ أيضا لا يترتب الحراء، وهو قوله: "فهو متعلقه عليه"؛ لأن معناه حينئذ أنه إن لم يكن شيء من الوجود والعدم ضروريا فهو لمتعلقه أي وجود التمييز إذا كان لما انتصب عنه ليس ضروري ولا عدمه ليس ضروري فهو لمتعلقه، وهو باطل؛ لأنه حار أن يكون لما انتصب عنه، فإذا كان كذلك فالأحسن أن يرتك حلاف الطاهر في الشرطية الثانية فقط دون الأولى؛ لأنه لا حاجة إلى التقييد إلا في القسم الثاني، وإليه أشار مولانا عن إشارة خفية إلا أنه — قدس سره — أراد أن يكون كلتا الشرطيتين على وتيرة واحدة.

لا يقال: لا يصح أن يراد من الإمكان الخاص في الشرطية الأولى أيضا، لأنه حينئذ يرم اتخاذ شرط والحراء؛ لأن معناه حينئذ أن التمييز لو كان اسما حار أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه حار أن يكون له ولمتعلقه، فيلزم اتخاذهما، وهو باطل؛ لأنه لا يصح أن يقال: إن كان هذا إسما فهو إسما، بخلاف ما إذا كان المراد من الإمكان في جانب الشرطية هو الإمكان العام؛ فإنه حينئذ يكون الحراء أحص من شرط؛ فإنه حائر؛ فإنه يصح أن يقال: إن كان هذا حيوانا فهو إسما؛ لأننا نقول: المراد من الحوار في جانب الشرطية هو الحوار في نفس الأمر. =

(١) أورد هذا القيد لدفع ما أورد الشارح أفندي من أنه يشكل سحو "طاب ريد نصا" حيث يكون هو نصا في المنتصب عنه، ولا يحتمل كونه متعلقه، ويحاج بتقدير أمر في الشرط أي اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه. (عصمت)

اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه

= أي إن كان التمييز اسما جار أن يكون ما انتصب عنه والمتعلقه في نفس الأفراد، وأما المراد من الجواز في جانب الحراء هو الحوار التركيبي، أي جار أن يجعل في التركيب تمييزا لما انتصب عنه مرة والمتعلقه مرة أخرى، وأجاب عن أصل الشبهة الشارح اهدي بأن نفسا كما يصح أن يكون لما انتصب عنه بأن يكون معناه طاب ريد من حيث إنه نفس من النفوس صح أن يكون متعلقه بأن يكون معناه طاب ريد من حيث إن له نفسا تعلقت به، ثم قال الشارح المذكور: هذا الجواب حسن بديع.

قيل فيه نظر؛ لأن لففس ثلاثة معان: ذات الشيء، والقوة المدركة، والقوة الحيوانية، والقض ليس إلا بالمعنى الأول وهو لأن يكون متعلق المنتصب عنه، وإنما قلنا: إن القص ليس إلا بالمعنى الأول؛ لأن كون "نفسا" في "طاب ريد نفسا" تمييزا حاصلا لما انتصب عنه لا يكون إلا بأن لا يكون تمييزا عن المتعلق، وإنما يكون "نفسا" تمييزا عن المتعلق إذا أريد من النفس القوة المدركة أو القوة الحيوانية، وإرادة أحد المعنيين من النفس خلاف ما فرض؛ لأنه فرض أن "نفسا" تمييز حاص لما انتصب عنه. وقيل: في جواب الشارح المذكور نظر من وجه آخر بأن حوانه لا يحسم مادة الشبهة؛ إذ لو نقصت الشرطية مثل "كفى ريد رجلا" لا يكون حوانه حوانا عنه كما لا يخفى إلا أن يقال: إنه خارج عن هذا الحكم؛ لأنه في حكم التمييز الصفة كما بيته بقوله. وإن كان صفة كانت له إلح؛ لأن معناه هو الكامل في الرجولية، والكامل صفة مشتقة، ولعص الشارحين جواب آخر، وهو تقدير معصوف في مقدم الشرطية الأول والتقدير: ثم إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه والمتعلقه جار أن يكون له والمتعلقه.

واعترض عليه بأنه يلزم حينئذ اتخاذ المقدم والتالي، وهو غير جائز، وأجيب عنه بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا، وتقييد التالي بكونه بعد جعله تمييزا. واعلم أن الضمير المرفوع في قوله: "ما انتصب عنه" راجع إلى التمييز، واضمير المجرور راجع إلى 'ما'، أي إن كان التمييز اسما كانا ما انتصب عنه أي اسما لما انتصب التمييز عن عامله كـ 'زيد أبا' فما انتصب عنه هو ما سب إليه عاممه، وجعله ما انتصب عنه من باب المحار؛ لأن التمييز لم ينتصب عنه، لكنه لما كان سببا لصفه حيث انتصب باعتار بسبة الفعل إليه يسمى ما انتصب عنه محارا، فالتعير عن المسبوب إليه عما انتصب عنه باعتار أنه أراد عما انتصب عنه ما انتصب بسببه؛ فإن انتصاب التمييز في "طاب ريد أبا" بسبب ريد أي بسبب سببة الطيب إليه، فيكون 'عن' في قوة: 'عه' للسبب، وإذا كان 'عن' بمعنى 'بعد' فلا حدة فيه.

قال مولانا عص: ويتجه على قول المصنف: 'وإلا فهو متعلقه' أنه ليس فيه فائدة تامة؛ لأن التمييز إذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون متعلقه بلا حفاء، وهذا المقام من مراتب الأدكياء. أقول: يكون لقوله: "وإلا فهو متعلقه" فائدة تامة باعتار القيد المذكور، وهو قوله: "بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه" على ما عرفت تفصيله ما على وجه يستغني عن البيان.

لا صفة: أشار بقوله: "لا صفة" إلى أن المراد من الاسم الاسم المقابل للصفة، لا الاسم المقابل للفعل والحرف؛ لأنه لو كان المراد هو الاسم المقابل لهما فحينئذ يدحل الاسم المقابل للصفة فيه مع أن التمييز الذي هو صفة لا يصدق عليه.

والمراد بجعله له إطلاقه عليه والتعبير به عنه **جاز أن يكون** ذلك التمييز تارة له أي للمنتصب عنه بأن يكون تمييزاً يرفع الإبهام عنه، وتارة **لمتعلقه** بأن يكون تمييزاً يرفع الإبهام عن متعلقه، وذلك بحسب القرائن والأحوال، مثل: "أبا" في "طاب زيد أبا"؛ فإنه يصح أن يجعل عبارة عن زيد فجاز أن يكون تارة تمييزاً عن زيد إذا أريد إسناد الطيب إليه^١ باعتبار أنه أبو عمرو، وجاز أن يكون تارة تمييزاً عن متعلقه^٢ باعتبار أن الطيب مسند إلى متعلقه، وهو أبوه،

والمراد بجعله له الخ قيل: معنى المنتصب عنه بالفارسية: شيء كمنسوب يشبه تمييزاً من شيء بأن ذلك الشيء عامل فيه، **فهي** قولنا: "طاب زيد أبا" إما أن يكون ما انتصب عنه هو زيد أو طاب، لا سبيل إلى الأول؛ لأن العامل في القسم الثاني من التمييز هو الفعل أو شبهه لا الاسم التام بالأشياء المذكورة كما هو في القسم الأول منه ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنه لا يصدق عليه قوله: 'يصح جعته ما انتصب عنه'؛ لأن المراد من 'جعله له' هو إطلاقه عليه، ولا يصح إطلاق 'أبا' على 'طاب' وإن كان إطلاقه على 'زيد' صحيحاً، والجواب بأن ما انتصب عنه هو 'زيد'، ولكن إطلاقه عليه محاراً، فالمراد ما انتصب بسببه كما عرفت آفاً، وقيل: المراد بـ 'ما انتصب عنه' بعده بأن يكون كلمة 'عن' بمعنى "بعد" أي التمييز إن كان اسماً يصح جعله بما انتصب عنه بعده فيصدق على "أبا" في "طاب زيد أبا" أنه منصوب بعد "زيد"، فيكون "زيد" ما انتصب عنه هذا المعنى.

حار أن الخ لأنه تمييز عما انتصب عنه فقط كما سيأتي. **بأن يكون تمييزاً الخ** إن قلت: إن التمييز في القسم الثاني منه لا يرفع الإبهام عنه، بل يرفع الإبهام عن النسبة في الجملة؛ قلت: فيه مسامحة، والمراد أنه يرفع الإبهام عن نسبة الفعل إلى ما انتصب عنه. **بحسب القرائن الخ** فإنه إذا قيل: إن زيدا أبا حسن فهو قريبة على أن 'أبا' في 'طاب زيد أبا' تمييز عن 'زيد'، وإذا قيل: إن زيدا أبا حسن فهو قريبة على أن 'أبا' فيه تمييز عن متعلقه. **فحار أن يكون الخ** لا يقال: لا يكون 'أبا' تمييزاً عن 'زيد'، بل هو تمييز عن متعلقه فقط؛ لأنه فرد من التمييز الذي يرفع الإبهام عن ذات مقدرة أي طاب شيء منسوب إلى زيد، وهو متعلقه؛ لأننا نقول: إن الشيء المنسوب إليه كما يجوز أن يكون متعلق 'زيد' كذلك يجوز أن يكون نفس زيد، فمعنى قولنا: إن 'أبا' تمييز عن 'زيد' أنه تمييز عن شيء متحقق في صميم 'زيد'، ومعنى أنه تمييز عن متعلقه أنه تمييز عن شيء متحقق في ضمن متعلقه فلا إشكال.

(١) فيكون المعنى حينئذ: زيد خوش ست از روی پدری یعنی زید خوش پدرست. (علوي)

(٢) فيكون المعنى حينئذ: زيد خوش ست از روی پدر یعنی زید خوش پدرست. (علوي)

وإلا أي وإن لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو متعلقه خاصة، نحو: طاب زيد أبوة وعلمها ودارها؛ فإن هذه الأسماء ليست نصا في المنتصب عنه، ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي متعلق زيد، وهو الذات المقدرة أعني الشيء المنسوب إلى زيد فيطابق التمييز فيهما أي فيما جاز أن يكون لما انتصب عنه، سواء كان نصا فيه أو محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز أو تثنيته أو جمعيته،.....

فهي متعلق زيد. فإن "أبوة" في "طاب زيد أبوة" لمتعلقه لا له، وفي كون الأبوة تمييزا عن متعلقه خاصة خفاء، وذلك لأن تمييز النسبة إما أن يكون صفة أو اسما، والصفة محصورة عما انتصب عنه، والاسم على قسمين: قسم يصح فيه جعله لما انتصب عنه بأن يكون اسما راجعا إلى المنسوب إليه ويريد برجوعه إليه أن يكون عنه، وقسم يكون التمييز معنى قائما به، فالأول: مثل طاب زيد أبأ، والثاني: مثل طاب زيد أبوة. والتمييز في القسم الأول يجوز أن يكون للمنسوب إليه، ويجوز أن يكون لمتعلقه، يعني يجوز في المثال الأول أن يكون زيد هو الأب، وأن يكون لمن تولد منه، وفي المثال الثاني يجوز أن يكون الأبوة أبوة من تولد منه، وكون العنم والدار من متعلقاته خاصة مما لا يخفى.

وهو الذات المقدرة: لا يقال على تقدير أن يكون تمييزا لما انتصب عنه أيضا يكون تمييزا عن الذات المقدرة، وهي الشيء المنسوب إلى زيد فما الفرق بينهما؛ لأننا نقول: نعم، لكن قد عرفت أن الذات المقدرة أي الشيء المنسوب إلى زيد قد يكون نفس زيد وقد يكون متعلقه، فعلى التقدير الأول يكون ذلك الشيء نفس زيد، وعلى التقدير الثاني يكون متعلقه، وهو مغاير لزيد بالذات.

أي فيما جاز إلخ. وإما اختار في إرجاع الضمير هذا، ولم يقل: أي في الصورتين، وهما ما انتصب عنه ومتعلقه سواء كان يصح لما انتصب عنه أو لا كما احتاره الشارحون، وهو الظاهر؛ لأنه لما راد قيدا وقال: "بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه"، فيتوهم أن ما هو نص فيما انتصب عنه كان خارجا عن قوله: "فيهما"، فلدفع ذلك التوهم احتار في إرجاعه ما يفيد التفصيل، وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عن أن الضمير "فيهما" إلى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان في المنتصب عنه فتكلف في مرجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا، ولا يخفى أنه تعسف جدا. ولا يخفى أن التوهم المذكور لا يزيل بدون التفصيل المذكور في إرجاع ضمير "فيهما" فلا يصح أن يقال: يرتفع التوهم على تقدير حمل قوله: "فيهما" على المتبادر؛ لأن التوهم المذكور ليس إلا على تقدير حمل على المتبادر كما لا يخفى.

سواء كان لموافقة ما انتصب عنه، مثل: طاب زيد أباً، والزيدان أبوين، والزيدون آباء أو لمعنى في نفسه، مثل قولك: طاب زيد أباً إذا أردت أباً له فقط، وطاب زيد أبوين إذا أردت أباً وجداً له، وطاب زيد آباء إذا أردت آباءً وأجدادا له، فعلى كل من التقديرين إذا قصدت وحدة التمييز أورد مفرداً، وإذا قصدت تثنيته أورد تثنية، وإذا قصدت جمعيته أورد جمعا؛ فإن صيغة المفرد لا تصلح أن تطلق على المثنى والمجموع **إلا إذا كان التمييز جنسا** يقع على القليل والكثير؛ فإنه إذا قصدت تثنيته أو جمعيته لا يلزم أن يثنى ذلك الجنس أو يجمع، بل يكفي أن يؤتى به مفرداً؛ لصحة إطلاقه على القليل والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه، نحو: طاب زيد علماً، والزيدان علماً، والزيدون علماً **إلا أن يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الأنواع** من حيث امتيازاتها النوعية؛ فإنه لا بد حينئذ من تثنيته أو جمعه، نحو: طاب الزيدان علمين، والزيدون علوماً

سواء كان: أي الوحدة والاثنية والجمعية. **أو لمعنى في نفسه:** أي سواء كانت لموافقة نفس ما انتصب أو لموافقة المعنى الذي هو في نفس ما انتصب عنه إذا أردت أباً له فقط، أي إذا أردت أن يكون له أب واحد. **وأجدادا له:** والمراد بالأجداد ما فوق الواحد فيشتمل المثنى.

كل من التقديرين وهما: كانت الموافقة لما انتصب عنه ومعنى كان في نفسه. **إلا إذا كان إلح.** أي يطابق التمييز في جميع الأوقات إلا وقت كونه جنسا يقع على القليل والكثير فيفرد حينئذ كاعلم والأبوة؛ فإث إذا أردت اعلم من حيث هو علم لا يطابق، وكذلك إذا أردت الأبوة من حيث هي الأبوة لا يثنى ولا يجمع إلا أن يقصد الأنواع المختلفة، فحينئذ يثنى إن كان المراد مثنى، ويجمع إن كان جمعا.

إلا أن يقصد إلح والمراد بالأنواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات النوعية أو الشخصية كما عرفت، فلم يتعرض ههنا اكتفاء بما سبق آنفا، فلا يرد ما ذكره مولانا عن إسناد التسميات على الشارح المدقق الفصيح حيث قال: هذا يباي ما سبق من أن تشبة الجنس وجمعه لا يخص قصد الأنواع وقصد الأفراد حتى احتاج إلى التكلف بحمل الأنواع على ما يشمل الأفراد ما أعجب بسياته عن قريب بيانه. **امتيازاتها النوعية:** فحينئذ يفرد لا محالة.

إذا أريد أن متعلق الطيب من كل من الزيدين أو الزيدين نوع آخر من العلم؛ فإن صيغة المفرد لا تفيد^(١) ذلك المعنى، وإن كان أي التمييز صفة مشتقة، مثل: لله دره فارسا، أو مؤولة بها، نحو: كفى زيد رجلا؛ فإن معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له أي لما انتصب عنه لا لمتعلقه؛ لأن الصفة تستدعي موصوفا والمذكور أولى بموصوفيته، فإذا قيل: "طاب زيد والدا".....

من كل إلخ كلمة 'من' لبيان، وقوله: 'نوع آخر' حرر أن. وإن كان إلخ اعلم أن التمييز عن النسبة إن كان صفة يكون لما انتصب عنه، ويكون مطابقا له، أما الأول فلأن الصفة لا بد فيها من ضمير راجع إلى ما انتصب عنه، ويكون التمييز له لا لمتعلقه. وأما الثاني فلأن تشبيه الصفة وجمعها بحسب الضمير المستتر فيها الراجع إلى ما انتصب عنه، وإذا كان كذلك فلو كان ما انتصب عنه مفردا وجب أن يكون الضمير العائد إليه مفردا، ويجب أن يكون الصفة مفردة باعتبار استتار ضميرها، ويرم من ذلك مطابقة التمييز لما انتصب عنه في الإفراد وهكذا في التشبيه والجمع، فنقول: لله در زيد فارسا، ولله در الزيديين فارسين، ولله در زيد فارسين، وقال قوم: هو حال، والمعنى عندهم هو التعجب منه في حال كونه فارسا، والصحيح أنه تمييز وانتصابه على الحال ضعيف، وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون حالا مقيدة أو مؤكدة، وكلاهما غير مستقيم.

أما المقيدة فلأن قولك: "لله دره فارسا" لم يرد به المدح في حال الفروسية، وإنما يريد مدحه مطلقا بدليل أنك تقول: لله دره كاتبها، وإن لم يكتب بل تريد الإطلاق بذلك، وكذلك لله دره عالما، وأما المؤكدة فلأن الحال مؤكدة شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها، وأنت ههنا لو قلت: "لله دره" لكان محتملا لفروسية وغيرها، فدل ما ذكرنا على انتهاء الحال المقيدة والمؤكدة، وإذا أبطلنا ثبت التمييز. ثم اعلم أن قوله: "لله دره" كلام معناه التعجب، والعرب إذا عظموا الشيء عاية الإعظام أضافوه إلى الله تعالى إيدنا بأن هذا الشيء لا يقدر على إنجاده إلا الله تعالى، والدر في الأصل مصدر درّ اللس يدرّ درّا، أو قيل. المراد بالدر هو الخير؛ فإنهم كانوا يعتقدون أن اللبث منشأ الخير؛ لأنه من غالب أقوالهم.

أو مؤولة لها نحو: كفى زيد رجلا، فالرجل مؤول بالكامل في الرجولية، والكامل صفة فيكون رجلا في حكم الصفة، فالتقدير حيثئذ: كفى شيء مسوب إلى زيد، وهو الكمال في الرجولية أو الشيء المقدر هو الكافي من زيد مادام؟ فيقال: رجلا أي الكافي الرجولية. والمذكور أولى؛ فيكون ما انتصب عنه مذكورا بخلاف متعلقه.

(١) أي امتيازاتها النوعية، وإنما تفيد الامتياز الشخصي. (عل)

كان الوالد زيدا، ولا يحتمل أن يكون والده، بخلاف الاسم نحو: أبا^(١) وطبقه
الواو بمعنى مع، والطبق مصدر بمعنى المطابقة أي كانت الصفة صفة له مع
أي الموافقة
مطابقتها إياه^(٢) أو مطابقتها إياها،

ولا يحتمل إلخ أي لا يحتمل أن يكون الوالد والده، أي لا يحتمل ذلك مع ملاحظة الأولوية كما لا يحتمل أن يكون ريذا في 'ضربت ريذا' فاعلا مع ملاحظة المعنوية، ويحتمل أن يكون قوبه: 'يحتمل' على صيغة مجهول، أي لا يعمل هذا الاحتمال مع ملاحظة الأولوية، فلا يرد حينئذ أن قوله: "أولى" يدل على جوار كون الصفة لمتعلقه، وقوله: "لا يحتمل" يدل على عدمه، فبينهما تناف.

الواو بمعنى مع وهي تعيد مشاركة ما بعدها لخر 'كان' من حيث إنه فاعل معنى، أقول: الواو بمعنى 'مع' إذا دل على مشاركة ما بعدها معمول الفعل ومعمومه في الشرط، وهو الصفة خبر 'كان' مع أن الضمير الذي في قوبه: 'مع' مضاعفها فاعل، فأنهى المشاركة حينئذ، فلا بد من تأويل خبره بالفاعل نحسب المعنى؛ فإن خبره فيما حيز فيه فاعل معنى؛ لأن الصفة الواقعة في الخراء فاعل، والظاهر أن تكون الصفة المأخوذة من قوله: "وطبقه" هي الصفة الواقعة في الشرط لا في الخراء، وإن كانت متحدثين؛ لأن الواقع في الخراء إنما يكون مرتبا على ما وقع في الشرط على أن كلامه اشرح يحتمل كون المفعول معه مشاركا بالصفة التي في الخراء، وهي فاعل كانت فظهر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عص من أن الواو بمعنى "مع"، والطبق مفعول معه لمضاحته فاعل "كانت"، أي كانت الصفة ومضابقتها له أي لما انتصب عنه، والتعجب أن الشارح جعل المفعول معه لمضاحته خبر "كان"، فاحتيج إلى جعله فاعلا معنى، وكان وجه جعله فاعلا أنه تأويل ثبت للاسم فاحتيج إلى أدلة؛ لصحة جعل الخبر فاعلا معنى، وهذا أوهن من بيت العسكوت، فأنت المدعى بما هو أجوح إلى الثبوت.

مع مطابقتها إياه وهو إشارة إلى أن المصدر يحتمل أن يكون مضافا إلى الفاعل، وهو ضمير إياه؛ فإنه عبارة عن الضمير في "طبقه"؛ فإنه صار مفعولا بسبب وقوع الفاصل بينهما، أي بين المصدر والضمير، وقوله: "أو مضابقتها إياها" إشارة إلى أن المصدر مضاف إلى المفعول وجعله أصلا بالتقدم مع أن كون المصدر مضافا إلى المفعول أولى من كون المصدر مضافا إلى الفاعل غير صاهر، بل يسعى أن يكون الأمر بالعكس، قيل: ونحو رجاء الضمير على التقديرين إلى الصفة؛ لأن تأنيثها غير حقيقي، وكل تأنيث كذلك يجوز تذكره وتأنيثه؛ لأن الكلام في الصفة؛ لأنه قال: كانت الصفة صفة له فهو يقتضي تقديمه.

(١) لأنه يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه.

(٢) يعني يحتمل أن يكون "صفة" من إضافة المصدر إلى المفعول، والفاعل متروك، أو من إضافة المصدر إلى الفاعل، والمفعول متروك. (عل)

ويجوز أن يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر "كانت"، أي كانت صفة له ومطابقة إياه، والمراد بالمطابقة الاتفاق في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ لكونها حاملة لضميره **واحتملت** أي الصفة المذكورة **الحال** أيضا لاستقامة المعنى على الحال، نحو: طاب زيد فارسا أي من حيث إنه فارس أو حال كونه فارسا، لكن زيادة "من" فيها نحو: لله دره من فارس، وقولهم: "عز من قائل" يؤيد التمييز؛ لأن "من" تزداد^(١) في التمييز لا في الحال، وأيضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات،

على خبر كانت: في قوله: 'كانت الصفة صفة له'. **الاتفاق في الأفراد إلخ:** أي اتفاق الصفة ما انتصب عنه في الأفراد والتثنية إلخ. **لكونها حاملة:** أي تكون الصفة حاملة للضمير الذي هو راجع إلى 'ما انتصب عنه'، فلا بد حينئذ الاتفاق بينهما. **واحتملت إلخ:** وقد عرفت ما فيه آنفا فتذكر. **عز من قائل:** ويرجع بأنه قوي وتوانست از حيشه گویدگی یا آنکه وی کم یاست از حیشه گویدگی.

يؤيد التمييز: إن قلت: بل زيادة 'من' يؤيد احتمال الحال، أو زيادة 'من'؛ ليكون تنصيضا على أن المراد التمييز لا الحال، كذا ذكره مولانا عرص. أقول: لا نسلم أن زيادة 'من' تنصيص على أن المراد هو التمييز حتى يؤيد زيادتها احتمال الحال بل زيادتها تنصيص على أنه تمييز، فحينئذ لا يؤيد زيادتها احتمال كونه حالا. **وأيضا المقصود إلخ:** فحينئذ ناسب جعله تمييزا؛ لأن المقصود المدح، وهو حاصل حينئذ.

لا حال الفروسية إلخ: أي لا يكون المقصود مدحه بالفروسية في حال الفروسية، أي في زيادتها؛ إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات كما في قولنا: حس زيد قائما؛ فإن من البير أنه ليس المقصود في قوله: "لله دره فارسا" مدحه بالقيام ففيه لم يمدح بغير الفروسية من الصفات، فلم يكن المقصود من هذا التركيب مدحه بالفروسية، وهذا في الحقيقة قياس استثنائي استدلل به من رفع التالي على رفع المقدم بأنه لو كان المقصود مدحه بالفروسية فلا بد أن يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات، وليس كذلك، فلم يكن المقصود مدحه بالفروسية حال الفروسية.

(١) في قسمه الأول مطلقا، وفي قسمه الثاني إذا كان لما انتصب عنه، وقيل: مطلقا، وقال في 'المقتبس': يقال: لله دره من فارس، ولا يقال: عندي عشرون من درهم، والفرق أن الأول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال، فمن تخلصه للتمييز؟ (عبد الغفور)

ولا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسماً تاماً بالاتفاق، فلا يقال: عندي درهما عشرون، ولا زيتاً رطل؛ لأن عامله حيثئذ اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة^(١) كما ذكرنا، فلا يقوى أن يعمل فيما قبله، والأصح أي أصح المذاهب أن لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح أو الغير الصريح؛ لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل نفسه، نحو: طاب زيد أباً أي طاب أبوه، أو فاعلاً له إذا جعلته لازماً، نحو: ﴿فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٢) أي انفجرت عيونها، أو إذا جعلته متعدياً، نحو: امتلأ الإناء ماء^(٣) أي ملأه الماء،^(٤)

إذا كان اسماً تاماً إلخ لا يخفى أن التمييز الذي يكون عامله اسماً تاماً متوياً أو نون التشية أو الجمع لا يكون إلا في القسم الأول من التمييز وعامل فيه اسم جامد، فإذا كان كذلك فلا يرد ما قال مولانا عصر: من أنه يشكل بما إذا كان تمييزاً عن سمة اسم الفاعل أو المفعول؛ لأنه يتقدم حيثئذ على عامته عند احمهور مع أن عامته اسم تام هو اسم الفاعل أو المفعول، فالأولى أن يقوى: ولا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق.

لكونه من حيث إلخ: لأن العرص من التمييز هو اليان بعد الإجمال؛ ليكون أوقع، لكن ابيان — من — اليبية لا يجمع من التقدم، كما قيل. أي طاب أبوه. وإنما يكون تقديره كذلك إذا كان قوله: "أباً" تمييزاً عن متعلق "ريد"، وأما إذا كان تمييزاً عن نفسه يكون تقديره: صاب أبو عمرو، وهو ريد، ولكن ما كان الظاهر أن يكون تمييزاً عن المتعلق فقال: "أي طاب أبوه".

أو فاعلاً له إلخ. معناه أن ما قلوا: إن التمييز عن السمة فاعل أو مفعول هو أنه فاعل أو مفعول لمفعول نفسه، أو إذا جعلته متعدياً أو لازماً. أي انفجرت عيونها. فهو فاعل حيثئذ، ولو قيل: فجرها عيونها، فهو مفعول حيثئذ لكن بلا جعله لازماً. امتلأ الإناء ماء لأنه لا يحتوي ماء من الإناء بل يحتوي الإناء منه، بخلاف قولنا: ملأ الماء.

(١) ولذا لا يحور الفصل بينه وبين التمييز في السعة؛ ولأن اتمييز ببيان المهم فلا بد أن يذكر المهم أولاً ثم التمييز؛ ليتمكن في النفس فصل يمكن، ولو عكس لاختل المقصود. (عت)

(٢) بالفارسية: رواں ساختیم زمین را از روی چشمها. (بقا)

(٣) بالفارسية: پر شد ظرف از روی آب. (بقا)

(٤) بالفارسية: پر شد ظرف را آب. (بقا)

والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل،^(١) وههنا بحث، وهو أن الماء في قولهم: "امتلاً الإناء ماء" من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة إلى جعله متعدياً؛ لأن المتكلم لما قصد إسناد الامتلاء إلى بعض متعلقات الإناء^(٢) ولو على سبيل التجوز وقدره^(٣) وقع الإبهام فيه لا جرم مئزه بقوله: "ماء" فهو في معنى امتلاً ماء الإناء، فالماء فاعل معنى، وذلك بعينه مثل قولك: ربح زيد تجارة؛ فإن التجارة تميز يرفع الإبهام عن شيء منسوب إلى زيد، وهو التجارة، وهو.....

فكذا ما هو إلخ: لا يقال: هذا لو صح يلزم عدم جواز زيد ضرب؛ لأن المتدا في معنى الفاعل؛ لأن الصمير في 'ضرب' فاعل والإسناد إلى ضمير الشيء إسناد إليه في حقيقة؛ لأن نقول: لا نسلم كونه في معنى الفاعل؛ لأن كل ما هو فاعل بحسب المعنى فهو فاعل بحسب اللفظ أيضاً كعكسه؛ وهذا قار في تعريف الفاعل: "وقدم عليه". **لما قصد إسناد إلخ:** أي الشيء المنسوب إلى الإناء، وهو الماء، ولو كان ذلك الإسناد على سبيل التجوز؛ لأن إسناد الامتلاء حقيقة إلى الإناء لا إلى الماء.

وقدره: أي فرصه عطف على قوله: 'قصد'، والحاصل أن إسناد الفعل إلى الفاعل الحقيقي غير لازم؛ فإن من هو أهل السنة واجماعة يعم أن انبئت الحقيقي هو الله تعالى في قوههم: أنت الربيع النقلة يعني: رويته بهار بزمه را مع أن الربيع م ينبت البقعة بن المست هو الله تعالى، ولكن ما كان النبت في هذا الوقت أسند الإنبات إليه، فجعلوه فاعلاً بـ "أنت"، فحيث يصح أن يقال: ماء في قوساً: 'امتلاً ماء الإناء' فاعل باعتبار أن ماء سبب لامتلاء الإناء، فيجوز إسناد الفعل إلى بعض متعلقات الإناء مجازاً بقرينة أنه سبب لامتلاءه.

ومراده من البحث المذكور أن ما ذكره القوم من أن التمييز فاعل إذا جعلته متعدياً مما لا يحتاج إليه؛ لأن الفاعل الحقيقي كما لا يتقدم على الفعل كذلك الفاعل المجازي، فلا يتقدم ما هو في معنى الفاعل حقيقياً أو مجازياً، فلا حاجة إلى جعل التمييز في معنى الفاعل أن يجعل الفعل متعدياً، فظهر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه ليس البحث وارداً؛ لأن سبب وجوب تأخير التمييز عن الفعل كونه فاعلاً إما حقيقياً لو رد الفعل المذكور إلى متعدي، وإما مجازياً إن لم يرد إلا أنهم تعرضوا؛ لكونه فاعلاً حقيقياً بالرد إصهاراً لما حفي من الوجه.

(١) أي في أن التمييز فاعل إذا جعلته متعدياً.

(٢) وهو الماء وغير ذلك.

(٣) وفي بعض النسخ قد وقع "وقد" مقام 'وقدره' الذي اعتبر ملا عبد الرحمن، والأول أولى.

فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة وإليها مجازاً،
وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة، وهي أن التمييز عن النسبة إما فاعل في
المعنى أو مفعول من أن التمييز في هذا المثال وأمثاله لا فاعل ولا مفعول، فلا تطرد
تلك القاعدة خلافاً للمازني^(١) والمبرد.....

فالفاعل في قصدك إلخ فالمراد منه هو الشيء المنسوب إلى زيد، وهو التجارة كما في قوله تعالى: **حَبَّ نَحْنُ** (البقرة ١٦) ثم ما لم يكن إسناد الفعل إلى المفعول محاري فهذا غير المتعدي إلى الإلزام في قوله: **فَنَحْنُ الْأَرْضُ** (نمل: ١٢) وم يقل: وفجرنا عيونها؛ لأن التمييز عن نسبة إما فاعل في المعنى أو مفعول، وكون العيون مفعولاً محارياً ضاهراً؛ لأنها بالفعل تنفجر بنفسها. **إليه حقيقة**: لأن أرباح في الحقيقة ليس إلا زيدا، ولكن إسنادها إليها مجازاً؛ لأنها سبب للربح.

وهذا يدفع إلخ. أي بما ذكر من التعميم، وهو كونه فاعلاً لفعل بنفسه، أو فاعلاً له إذا جعلته لارماً أو إذا جعلته متعدياً، وجاز أن يشار به إلى ما ذكر في قوله: 'وههنا نحت إلخ'. **خلافاً للمازني إلخ** قيل: في عبارة المصنف قصور؛ لأن المراد من الفعل في قوله: 'والأصح أن لا يتقدم على الفعل'؛ أما الفعل الصريح فقط أو الأعم من الفعل الصريح وغيره، وإن كان الأول فحيث لا يكون محل خلافه إلا الفعل الصريح، فحيث كيف يصح قوله: 'وعنى اسم الفاعل والمفعول' أي على أن اسم الفاعل والمفعول يشاركانه في عدم تقدم التمييز عيهما على الأصح مع مخالفة المازني والمبرد فيهما، وإن كان الثاني فحيث يكون محل الخلاف الفعل الصريح وغيره بحيث يدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفصيل والمصدر وما فيه معنى الفعل، فحيث كيف يصح قوله: 'خلاف الصفة المشبهة إلخ'؛ لعدم خلافهما في الصفة المشبهة إلخ، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عصف.

أقول: ويمكن الجواب بأن مرادهما أن ما ذهب إليه أصح المذاهب من عدم تقدم التمييز على الفعل الصريح وغيره مطلقاً ليس على ما ينبغي بل لا يتقدم إذا كان العامل غير الفعل الصريح وغير اسم الفاعل والمفعول؛ لضعفها في العمل، وأما إذا كان العامل فعلاً صريحاً أو اسم فاعل أو مفعول يتقدم التمييز عليهما؛ لقوتها في العمل، فأشار الشارح بما ذكرهما إلى القصور الذي في عبارة المتن؛ لأن الظاهر من قوله: 'خلافاً للمازني والمبرد' وهو أنه كان خلافهما في العمل مطلقاً مع أنه ليس كذلك.

(١) أستاذ المبرد، وتلميذ الأخفش. (عبد العفور)

(٢) وانكسائي ليس خلافهم متصوراً على الفعل الصريح؛ لأنهم جورو، في اسمي الفاعل والمفعول، ولا محاوراً عن الفعل الصريح مطلقاً؛ لعدم تخويزهم في الصفة المشبهة وأفعال التفصيل والمصدر، فلها بين الشارح، وقال: 'فيهما يجوزان إلخ'، والمراد عدم جواز التقدم في السعة، فتمسكهما بالشعر لا يصح الجمهور ولا يقعهما. (ت)

فإنهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول؛ نظرا إلى قوة العامل، بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل؛ لضعفها في العمل، و متمسكها في هذا التجويز قول الشاعر: ^{حبر} ^{مس}

أتهجر^(٢) سلمى بالفراق^(٣) حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب

على تقدير تأنيث الضمير في تطيب؛ فإنه حينئذ يكون في "كاد" ضمير الشأن؛

قوة العامل: الذي هو الفعل الصريح واسم الفاعل والمفعول، فمما جاء في نظرها قوة العامل وعدم قوته ففرقا بين العوامل وأخذ منها ما هو أقوى في العمل، وجوزا تقديمه عليه. وأما من ذهب إلى المذهب الأصح يكون في نظره عدم تقديمه عليه؛ لأجل أنه فاعل في معناه، فم يفرق بين العوامل. **لضعفها في العمل.** أي لضعف صفة المشبهة واسم التفضيل وما فيه معنى الفعل في العمل، وأما المصدر فلاه في قوة "أن" مع الفعل؛ فإن الضرب في قوة "أن يضرب" فلا يتقدم ما في حيز "أن" على "أن".

وتمسكها باسم المفعول، واعلم أن الاستفهام فيه للإنكار، وقوله: "تهجر" بمعنى تترك و"سلمى" اسم احببة، وألف فيها للتأنيث، وقوله: "ما كاد" بمعنى ما قرب، والواو فيه سحار. **على تقدير إلح.** أي تمسكها به على تقدير أن يكون "تطيب" صفة المؤنث؛ فإن الضمير فيه راجع إلى "سلمى" أي وما كاد تطيب سلمى بالفراق حبيبها نفسا.

(١) قال السعدي: من قصيدة من الطويل، والاستفهام للإنكار، و"سمى" فاعل "تهجر"، وهو بالفتح اسم محبوبة، وأراد حبيبها محبها أي نفسه، وفي "كاد" ضمير الشأن، "تطيب" مسند إلى "سمى"، والمعنى: أترك سمي حبيبها بالفراق، والشأن أنها لم ترص بذلك نفسا، والشاهد في ذلك 'نفسا' حيث وقع تمييزا عن سبة 'تطيب' إلى 'سلمى' وقد تقدم عليه في قوله:

أنفسا تطيب بنيل المنى داعي المنون ينادي جهارا

المنى: جمع المنية بالضم وهي الأمنية، والمنون: بالفتح الموت. (عل ع)

(٢) البيت معناه بالفارسية: آيا دور می اندازد سخی بسبب جدائی حبيب راجحی دور نمی اندازد از برای آنکه نزدیک نیست شان که خوش شود نفس سلمی بفراق، فيكون ضمير 'كاد' على هذا التقدير ضمير شأن، وما عده تفسير به، أي وما كاد الحبيب نفسا تطيب بالفارسية: از برای آنکه نزدیک نیست حبيب خوش شود از روی نفس بفراق. (بقا)

(٣) وفي بعض الروايات: بالعراق. (عبد الغفور)

لتذكيره ويعود ضمير "تطيب" إلى سلمى، ويكون "نفسا" تمييزا عن نسبة "تطيب" إليها مقدما عليه، وأما على تقدير تذكير الضمير فضمير "كاد" للحبيب و"نفسا" تمييز عن نسبة "كاد" إليه، أي وما كاد الحبيب نفسا يطيب، فلا تمسك، وما قيل: ^{يقراً: يطيب بالياء} يحتمل أن يحمل البيت على تقدير تأنيثه أيضا على هذا الوجه بأن يكون تأنيث الضمير الراجع إلى الحبيب باعتبار النفس؛ إذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب،

لتذكيره. علة لقوله: "فإنه حينئذ يكون في كاد ضمير الشأن" أي يكون ضمير 'كاد' هو مرجع لعدم صحة إرجاعه إلى "سلمى"، وإن قلت: أنه لا يجوز أن يكون راجعا إلى الحبيب، أي وما كاد حبيبها يطيب سلمى يعرف حبيبها نفسا؟ قلت: لا يكون للكلام رضى صحيح حينئذ على أنه يسعى أن يكون الضمير في 'كاد' وهو اسم - والضمير في الخبر - وهو نصيب - إلى أمر واحد. **عن نسبة تطيب إلخ.** لا يقال: هذا البيت إنما يكون تمسكا على تقدم التمييز على الفعل الصريح فقط، ولا يتمسك به على تقديره على اسم الفاعل والمفعول؛ لأن نقول: إنما يشارك مع الفعل الصريح في قوة العمل، فإذا تقدم عليه يتقدم عليهما أيضا.

فلا تمسك. أي على تقدير تذكير الضمير في "تطيب"، فلا تمسك به؛ لعدم تقدم التمييز على العامل حينئذ، لأن العامل حينئذ هو "كاد" و"الحبيب" فاعله، فهو مقدم حينئذ، والحاصل: أن نفسا يحتمل أن يكون تمييزا عن نسبة "كاد" إليه على تقدير تذكير الضمير في "تطيب"، ويحتمل أن يكون تمييزا عن نسبة "تطيب" إليها على تقدير تأنيث الضمير في "تطيب"، لأنه إنما يكون تمسكا إذا كان 'نفسا' نصبا في كونها تمييزا عن نسبة "تطيب" إليها، وقيل: الرواية الصحيحة: وما كاد نفسي، فلا تمسك، ويمكن أن يقال أيضا: إن المراد بعدم تقدم التمييز على العامل كما هو المذهب الأصح - في غير ضرورة الشعر، وانتقدم في الشعر لصروته.

هذا الوجه بأنه يصح أن يقع تمسكا؛ لأنه جار إرجاع الضمير المؤث إلى المذكر باعتبار تأويله بالنفس، فجار إرجاع الضمير في "تطيب" بصيغة المؤث إلى الحب بتأويل النفس؛ لأنه نفس من نفوس، فيكون 'نفسا' حينئذ أيضا تمييزا عن نسبة "كاد" إلى الحبيب. وقائل أن يقول: على تقدير تذكير الضمير في 'نصيب' أيضا يحتمل أن يكون راجعا إلى 'سلمى' بتأويل الشخص، لأنها شخص من الأشخاص، فحينئذ جار أن يكون نفسا تمييزا عن نسبة 'نصيب' إلى سلمى على تقدير تذكير الضمير في 'نصيب' أيضا، فحينئذ كيف يصح قوله: "وأما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب إلخ"؟ ويمكن إغواء أن وجه تخصيص ما ذكر بتأنيث الضمير لا بتذكيره لأن النفس المذكورة في العبارة خلاف الشخص؛ فإنه ليس مذكور فيها، ولهذا قال: معنى البيت وما كاد نفس الحبيب. **إد المعنى إلخ:** وهذا بيان حاصل المعنى، وإلا يكون الضمير في "كاد" إلى لفظ 'الحبيب' والضمير في "تطيب" إلى 'الحبيب' باعتبار النفس، أي وما كاد الحبيب نفسا تطيب نفسه بقرائه.

فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك.
أي غير مصرح

المستثنى^(١) أي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين، ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج^(٢) إلى التعريف كافية في تقسيمه قسّمه إلى قسمين خبر كان وعرف كل واحد منهما؛

غير قادح أي مصرح. **في التمسك**. إذ بناء تمسكهما على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم. فالظاهر أن يكون الضمير في "تطيل" على تقدير تأنيثه راجع إلى 'سلمى'، فقلوه: 'غير قادح في التمسك' في ديل التفرع. **ولما كان معلوميته إلخ**: فقلوه: الغير المحتاج صفة قلوه: 'معموميته'، وقلوه: 'أكافية' خبر 'كان'، وهذا القول دفع اعتراض لا يخفى وأيضاً هو اعتراض على المصنف؛ فإنه قال في شرحه: وعرف المستثنى المطلق الشامل لهما؛ لامتناع تعريفه بحيث يطلق على كل واحد منهما على حدة؛ لأن المستثنى ليس مشتركاً معويّاً بين قسميه بل مشتركاً لفظياً كلفظ العين، والمراد منه بيان الموضوع له بأن يطلق لفظ العين على هذا وذاك، وماهية كل واحد منهما معاترة لماهية الآخر؛ فإن ماهية المتصل هي المخرج، وماهية الملقطع هي غير المخرج، فيمتنع اجتماعهما، فلا يتصور تعريف واحد شامل لهما، مع أن قوله: "وما كان معوميته بهذا الوجه الغير المحتاج" يشعر بأنه يمكن تعريف المستثنى المطلق، فتقرير اعتراضه بأن المستثنى مشترك معوي، وبمعك أن يعرف بحيث يشمل لهما بأن المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفاً لما قلها نفياً وإثباتاً، كما وقع التعريف بهذا الوجه في "الرضي"، فعدم التعريف قبل التقسيم؛ لأجل أن لا يحتاج إلى التعريف، بل يكفي لتقسيم المعنوية بهذا الوجه، فعلى المصنف أن يصحح كلامه في شرحه على هذا الوجه، لا بما ذكره فيه.

واعترض على المصنف بأن التباين بين ماهيتين لا يستلزم عدم اجتماع تعريفهما؛ لأنه جار أن يكون هما قدر مشترك، كما أن للإسكان ماهية معاترة للفرس مع أنه يكون بينهما قدر مشترك، وهو الحيوان اماشي، فيما نحن فيه كذلك أن المستثنى المطلق هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفاً لما قلها نفياً وإثباتاً؛ فإنه شامل للمتصل والمقطع معاً، ويمكن أن يقال: مراد المصنف من عدم إمكان التعريف الشامل لهما هو التعريف الذي وقع حداً تاماً، وهو ليس كذلك؛ لعدم اشتماله على جميع أجزاء الحد اتمام، فتدبر. واعترض عليه أيضاً بأنه إذا لم يكن للمستثنى المطلق ذكر في ضمن التعريف، فكيف يعد من المنصوبات؟ وأجيب بأنه عد هذا من العموم المخار، وهو ما يطبق عليه لفظ المستثنى منها، وعموم المخار هو أن يرد من اللفظ معنى عاماً لم يكن هذا معناه.

(١) الاستثناء من الشيء هو الصرف، وإنما يسمى هذا القسم من المنصوب بذلك؛ لأن المتكلم يطلب عن نفسه صرفه من حكم أي معناه عن ادخول فيه، لكنه عر عنه بالصرف لتأكيد معنى المنع. (غف)

(٢) الغير المحتاج صفة لقلوه: "معلوميته"، لا لقلوه: "بهذا الوجه". (بقا)

لأن لكل واحد منهما أحكاماً خاصة لا يمكن إجراؤها عليه إلا بعد معرفته، فقال:
متصل ومنقطع، فالمتصل: هو المخرج^١ أي الاسم الذي أخرج، واحترز به عن غير
المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شيء متعدد جزئياته.....
دو عدد وكثرة

لا يمكن إجراؤها عليه. أي على كل واحد منهما خصوصه إلا بعد معرفة كل واحد منها خصوصه، أو المراد: أنه لا يمكن إجراؤها عليه على وجه البصيرة إلا بعد معرفته على وجه البصيرة؛ فإن المعرفة على وجه البصيرة إنما يكون بالتعريف، فإذا عرفت هذا فلا يرد ما قال بعض المحققين ومحصنه أن المراد من معرفة في قوله: 'إلا بعد معرفته' هو المعرفة بالتعريف أو المعرفة المصنق، وإن كان الأول فالدليل في حيز المع، وإن كان الثاني فمسلّم، لكن الدليل غير مثبت بمدعى؛ لأن المدعى هو التعريف لكل منهما. أي الاسم الذي إلح. أشار به إلى أن الألف واللام في اسم المفعول، بمعنى الموصول، واسم المفعول، بمعنى الفعل المجهول.

متعدد جزئياته بأن يكون متعدد الذي هو مستثنى منه كذا كأحد، فإن كل شيء هو فرد له، والمتعدد الأجزاء هو الذي كان المستثنى منه جزءاً حقيقياً كالعبد في فوننا: اشترت العبد إلا صفه، وهو أي المستثنى أعم من أن يكون أقل من مستثنى منه أو أكثر منه أو مساوياً له، وههنا إشكال مشهور، وهو أن يريد في 'أجزاء' القوم إلا يريد: إما داخل في القوم أو خارج عنه، وعلى الثاني يلزم إخراج شيء، وهو خارج عنه، وهو باطل؛ لأن إخراج شيء من فرع دخوله فيه، ويترجم أيضاً خلاف الإجماع؛ لأن القوم حكموا بدخوله فيه في المستثنى متصل؛ فإذ لو قلت: عني عشرة إلا درهما كان الدرهم داخل في العشرة، وعلى الأول يلزم التناقض الصريح، فكيف يقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء؟ وأجيب عنه بأن المستثنى، وهو يريد إخراج من النسبة التي لا يكون متعلق الإدعاء والقوم، فأخرج عنها أولاً ثم حكم بدخولها، فيكون الاستثناء متأخراً عن النسبة متقدماً على الحكم فلا تناقض حينئذ؛ لأن النسبة التي هي ليست متعلق الإدعاء والقبول ليست بصادقة ولا كاذبة، مع أن التناقض يستلزم الصدق والكذب وهما يستدعيان الحكم.

(١) ههنا إشكال مشهور، وهو أن يريد في 'أجزاء' القوم إلا يريد: إما داخل في القوم أو خارج عنه، وعلى الثاني يلزم أن لا يكون محرجاً؛ لأن إخراج شيء فرع دخوله، ويترجم أيضاً خلاف الإجماع والعقل الصريح؛ فإذ لو قلت: نه عني ديار إلا داق' كان لدنق داخل في الديار، وعلى الأول يلزم تناقض الصريح، فكيف وقع في كلام الله تعالى أو كلام العقلاء؟ وأجيب عنه بوجه، واختار الشيخ الرضي ما احتاره الأكثرون وقال: هذا هو الصحيح. وحاصله أن التناقض إنما يلزم إذا تقدمت نسبة المحيى على الاستثناء، لكنها متأخرة عنه؛ لأن المنسوب إليه هو المجموع المركب من مستثنى منه والمستثنى، فإسبوبة متأخرة عن المنسوب إليه قطعاً، كما أنها متأخرة عن المنسوب، والمنسوب إليه في جزء القوم إلا يريد هو لقوم مخرج منهم يريد، لا القوم المصنق، حتى يلزم التناقض. (عف)

نحو: ما جاءني أحد إلا زيدا، أو أجزاءه نحو: اشتريت العبد إلا نصفه، سواء كان ذلك المتعدد **لفظا** أي ملفوظا نحو: جاءني القوم إلا زيدا، أو **تقديرا** أي مقدرا نحو: ما جاءني إلا زيد أي ما جاءني أحد إلا زيدا بـ **"إلا"** غير الصفة وأخواتها،^(١) واحترز به عن نحو: جاءني القوم إلا زيد، وما جاءني القوم لكن زيد جاء.

= وبيان ذلك أنك إذا قلت: جاء القوم، فقد نست أولا بجيء إلى القوم على احتمال أن يكون الإنجاب باقيا إلى الكل أو الإنجاب بالقياس إلى البعض. والسلب بالقياس إلى البعض الآخر، وذاك لأن تقرر الإنجاب أو السلب إما يكون بعد تمام الكلام، فإذا قلت: 'إلا زيدا' متصلا بـ 'جاء القوم' تقرر سلب باقيا إلى زيد وتقرر الإنجاب بالقياس إلى ما بقي، وليس معنى الإحراج إلا المحالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة، ولما لم يكن في المستثنى المقصع تشريك لم يكن هناك إحراج، وأجيب عنه بوجه آخر بأن المستثنى يكون مخرجاً من المراد لا من الحكم، فإذا قلنا: جاء القوم يعلم في بادئ النظر أنه كان المراد بجيء المجموع، فالاستثناء يدل على أنه ليس المراد هذا، فأحرج أولا له من المراد ثم حكم بالمخينة، نعم يرد التناقض على تقدير إخراجها عن المراد بعد الحكم بها، وهو ليس بتناقض؛ لأنه يستلزم الصدق والكذب، وهما يستدعيان الحكم مع أنه مخرج من المراد لا من الحكم، فيكون الجواب باختيار الأول.

سواء كان إلخ: أو سواء كان المستثنى لفظاً أو تقديراً مثل: جاءني القوم إلا زيدا، فأشار بقوله: "ملفوظاً" إلى أن المصدر بمعنى المفعول، ويكون فيه ضمير راجع إلى اسم 'كان'، وهو قوله: 'ذلك المتعدد' وقوله: 'لفظاً' خير، وكذلك قوله: 'تقديراً' قيل: لا حاجة إلى قيد 'متعدد' إذ الإحراج لا يكون إلا عن متعدد لكنه ذكره بيان التفصيل — 'إلا' غير الصفة وأخواتها، وقوله: "غير الصفة" بيان للواقع؛ لئلا يدهل عنه وأخواتها خلا وعدا وما خلا وما عدا وغير، ويبد بفتح الداء وسكون الياء، وهو احتراز عن ما استثنى عنهم زيد أو المخرج منهم زيد، وذلك أمر اصطلاحى ولا مناقشة فيه، ويحتمل أن يكون غير الصفة احتراز عما وقع بعد إلا الصفة فإنه معرب بإعراب الموصوف ثم إن قلت: إن ضمير هو راجع إلى المستثنى وما بعد إلا الصفة ليس مستثنى قلت: يمكن إرجاع الضمير إلى ما هو بعد "إلا" وأخواتها فالاحتراز على هذا التقدير.

(١) وهي خلا وعدا وما خلا وما عدا وغير وسواء. (عل)

(٢) أراد بها كلمات مخصوصة لا ما هو معناها مطلقاً حتى يلزم أن يكون جاء القوم المخرج منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك أمر اصطلاحى، ولا مشاحة فيه. (عبد الغفور)

والمستثنى المقطع: هو المذكور بعدها أي بعد إلا وأخواتها غير مخرج عن متعدد، واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل، فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع، سواء كان من جنسه كقولك: جاءني القوم إلا زيدا مُشيرا بـ"القوم" إلى جماعة خالية عن زيد، أو لم يكن^١ نحو: جاءني القوم إلا حمارا، وهو أي يفهم أي المستثنى مطلقا حيث علم أولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت، وثانيا^٢ بما يتفطن له من تعريف قسميه أعني المذكور بعد إلا وأخواتها، سواء كان مخرجا أو غير مخرج، ولهذا لم يعرفه على حدة؛ روما للاختصار منصوب وجوبا إذا كان واقعا بعد إلا لا بعد غير وسوى وغيرها، غير الصفة قيد به وإن لم يكن الواقع بعد إلا التي للصفة^{متصلة} داخلا في المستثنى؛ لئلا يذهل عنه في كلام موجب أي ليس بنفي.....

بعد إلا وأخواتها ولا يقع المستثنى المقطع إلا بعد إلا وغير ويبد هكذا قالوا. حيث علم الخ وهو لدفع ما يقال: إن المستثنى المطبق غير مذكور فيما سبق فكيف يصح إرجاع الضمير إليه؟ يتفطن له على صيغة المجهول بمعنى العلم، والضمير في قوله: "له" راجع إلى المستثنى المطلق. لئلا يذهل عنه أي عدم دخول الواقع بعد إلا التي للصفة في المستثنى، ويعلم أنه لو لم يورد قوله: "غير الصفة" فيتوهم المتدنى على وجوب بصره بعد إلا مطلقا، سواء كانت للصفة أو لا. أي ليس الخ أي إن لم يكن في أوله شيئا منها فيكون غير الموحى هو الذي كان في أوله واحد منها؛ لأن بقيص السبب الكلبي هو الإيجاب الجزئي، هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب.

- (١) فاحمار ليس من جنس القوم؛ لأن القوم يختص بالإنسان، قال في "الصحيح": القوم الرجال دون النساء، وربما دخل النساء فيه على سبيل التبع؛ لأن قوم كل شيء رجال ونساء. (عل)
- (٢) يعني يستخرج القطر المتفطن من التعريف أمرا هو مشترك معوي بين القسمين وهو "المذكور بعد إلا وأخواتها" مخرجا أو غير مخرج، وزيادة الكلام: أن الضمير راجع إلى المستثنى المعلوم بأحد الوجهين، ويحتمل حمل الكلام على عموم أحجار وعلى أحد الردود بين المفهومين الاصطلاحيين. (عت)

ولا نهي ولا استفهام نحو: جاءني القوم إلا زيدا،^(١) واحترز به عما إذا وقع في كلام غير موجب؛ لأنه ليس حيثئذ واجب النصب على ما سيجيء،^(٢) ولا حاجة^(٣) ههنا إلى قيد آخر،

واحترز به عما إلخ: وإنما وجب نصه إذا كان بعد "إلا" في كلام موجب؛ لأنه لو لم ينصب لكان بدلا والبدل بتكرير العامل، فيلزم ثبوت الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه، وأما في غير الموجب فلا يلزم ذلك؛ لحوار تكرير أصل العامل بترك النفي العارض. **ولا حاجة ههنا إلخ** دفع شبهة تقريرها: أن القول بأن المستثنى إذا كان بعد "إلا" في الكلام الموجب فهو منصوب على الاستثناء غير صحيح؛ لأن قولنا: "قرأت إلا يوم كذا" يكون المستثنى منه بعد "إلا" في كلام موجب مع أن المستثنى منه غير منصوب على الاستثناء بل منصوب على الظرفية، لأنه منصوب قبل دخوها، فلا بد من التقييد بأن كان الكلام الموجب تاما؛ ليخرج نحو: "قرأت إلا يوم كذا عن هذا الحكم، ومحصل الجواب: أنه لا حاجة إلى هذا القيد لأجل ما ذكر، لأن الكلام ههنا في كون المستثنى منصوبا مطلقا سواء كان منصوبا على الاستثناء أو على الظرفية أو غيرهما بدليل قوله: "أو كان بعد حلا وعدا"؛ لأن المستثنى بعدهما منصوب على أنه مفعول به لا على الاستثناء.

فعلم مما ذكرنا أن قوله: "لأن الكلام في كونه إلخ" دليل لقوله: "ولا حاجة إلخ" وقوله: "فإنه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء" دليل لخروج نحو قوله: "قرأت إلا يوم كذا" على تقدير اعتبار القيد المذكور فالمعترض كأنه أراد بقوله: "فإنه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء" أن نحو: "قرأت إلا يوم كذا" من قبيل المستثنى المفرغ، فينبغي أن يكون داخلا في المسألة الآتية فاعلم ذلك.

(١) إنما وجب نصه إذا كان بعد "إلا" في كلام موجب؛ لأنه لو لم ينصب لكان بدلا بتكرير العامل فيلزم ثبوت الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه، وأما في غير الموجب فلا يلزم ذلك؛ لحوار اعتبار تكرير أصل العامل بترك النفي العارض؛ ولأن المبدل منه في حكم التحيية، فيكون في حكم التفريع وهو في الإيجاب ممتنع لفساد المعنى، وفيهما نظر، أما في الأول؛ فلأن معنى تكرير العامل ليس إلا باعتبار دات العامل مع قطع النظر عن الإيجاب والسلب، ولهذا جاز "جاء ريد لا عمرو" في العطف مع أنه في قوة تكرير العامل، وأما في الثاني؛ فلأن المبدل منه ليس مطردا بالكلية حتى يفسد المعنى، وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه. (عند العفوري)

(٢) رد على الشارح الهندي حيث قال: والمراد بالموجب الموجب التام؛ لئلا يرد نحو: "قرأت إلا يوم كذا، والرد من السيد السند في حواشيه الرضوي المرضي. (عت)

(٣) أشار بذلك إلى دفع ما قيل: إنه لا بد من قيد آخر، وهو ذكر المستثنى منه؛ ليخرج نحو: "قرأت إلا يوم كذا، فإن اليوم ههنا منصوب على الظرفية لا على الاستثناء، وذلك لأن الكلام في نصب المستثنى مطلقا سواء كان على الاستثناء أو على الظرفية أو على المفعول به كما في "عدا" و"حلا" أو على الخبرية كما في "ليس" ولا يكون. (عل)

وهو أن يكون الكلام الموجب تاما بأن يكون المستثنى منه مذكورا فيه؛ ليخرج نحو:
 قرأت إلا يوم كذا؛ فإنه منصوب على الظرفية^١ لا على الاستثناء؛ لأن الكلام في كونه
 منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله: أو كان بعد خلا وعدا، إلا
 أن يقال: الحاجة إلى هذا القيد إنما هو لإخراج مثل: قرئ إلا يوم كذا؛ فإنه مرفوع
 وجوبا لا منصوب، والعامل في نصب المستثنى - إذا كان منصوبا على الاستثناء -
 عند البصرية الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط "إلا"؛^٢ لأنه شيء يتعلق بالفعل
 أو معناه تعلقا معنويا؛

وهو أن يكون إلح. الكلام انتم اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسرته بقوله: بأن يكون إلح. والكلام الناقص
 اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله. فإنه منصوب لا يقبل: م لا يجوز أن يكون منصوبا على الاستثناء والظرفية
 معا؛ لأن نقول: الدليل على كونه منصوبا على الظرفية كونه منصوبا قبل دحور إلا. فإنه يصل منه أن نصبه
 بعد دحورها أيضا للظرفية؛ لأن دلائل اسحو طسه. على أنه يلزم توارد العنتين على معمول واحد شخصي.
 إنما هو لإخراج إلح. فإنه معمول ما م يسم فاعله فيكون مرفوعا، لا يقال: على تقدير اعتبار قيد المذكور كما
 جرح اليوم في مثل: قرئ إلا يوم كذا، كذلك جرح اليوم في نحو: قرأت إلا يوم كذا؛ لأننا نقول: قد عرفت
 المراد من الكلام، فالمراد أن المستثنى منصوب مطلقا إذا كان بعد "إلا" في كلام موجب تام أو لا، فيكون هذا
 القيد لإخراج مثل: قرئ إلا يوم كذا، كما لا يخفى. أو معنى الفعل وقد عرفت معنى الفعل كما في 'ما لك
 وربدا أي ما تصعب. لأنه إلح. أي مستثنى شيء يتعلق إلح. والضمير في 'له' راجع إلى المستثنى. وكلمة 'ما'
 عبارة عن المستثنى منه، والضمير في قوله: "إليه" راجع إليه.

- (١) لعل المعترض أراد بذلك أنه من قبيل المنفرد فيسعي أن يكون داخلا في الآتي. (عبد العفور)
 (٢) قال الشيخ الرضي: قال المصنف في شرح "المفصل". العامل فيه المستثنى منه بواسطة "إلا"، قال لأنه ربما لا
 يكون هناك فعل ولا معناه نحو: القوم إلا ربدا إحوتك، والصريفة أن يقولوا: إن في الأخوة معنى فعليا، وهو
 الانتساب بالأخوة. (عبد الغفور)

إذ له نسبة إلى ما نسب إليه أحدهما^(١) وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول. أو
^{الفعل أو معناه}
 مقدما عطف على قوله: "بعد إلا"^(٢) أي المستثنى منصوب وجوبا

أحدهما: أي الفعل أو معناه، واعتراض المصنف على كلام البصريين بأنه منقوض بقولنا: القوم إخوتك إلا ريذا؛ فإن المستثنى فيه منصوب حيثئذ مع أن نصه ليس بالفعل ولا معناه؛ عدم وجود الفعل ولا معناه فيه، ويمكن أن يقال: إن الشارح أورد كلام الصريين ولم يلتفت إلى نقض المصنف؛ لأن كون التركيب المذكور من الفصحاء غير مسموع عنده بل هو من مصوغاته، ويمكن أن يقال أيضا: في الأخوة معنى الفعل، وهو الانتساب بالأخوة.
أو مقدما عطف إلخ: وفيه بحث، وهو أنه لا يفهم حيثئذ من العبارة أن انتصابه مشروط بكونه بعد 'إلا'، مع أن انتصابه مشروط به، كما ذكره بقوله: "والعامل في نصب المستثنى إلخ"، وكذلك في قوله: "أو منقطعا" فانتصابه فيه أيضا مشروط بكونه بعد 'إلا'، وإلا يلزم أن يكون مستثنى بعد "غير" منصوبا في قولنا: ما جاءني القوم غير ريد، وفي قولنا: وما جاءني القوم غير حمار، مع أنه محذور فيهما وجوبا، فلا بد أن يعطف قوله: 'منقطعا' على قوله: "في كلام موجب" حتى يكون قوله: "بعد إلا" معتبرا فيه، إلا أن يقال: المستثنى اندي بعد 'غير' المذكور بعد ذلك، فهو مستثنى عن هذا الحكم.

ويمكن تقدير الكلام عبارة أخرى بأن يقال: قوله: "في كلام موجب" خبر 'كان' وقوله: 'بعد إلا' متعلق - بكسر اللام - بهذا الخبر، وقوله: 'مقدما' عطف على قوله: "في كلام موجب"؛ فإنه إذا عطف شيء على خبر اندي كان قيده مقدما عليه يكون التقيد حيثئذ مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه، فالمصنف قدم المتعلق - بكسر اللام - على المتعلق - بفتح اللام - إشارة إلى ذلك، فيكون قوله: 'بعد إلا' معتبرا في المعطوف والمعطوف عليه جميعا، بخلاف ما إذا كان قيد الخبر مؤجرا عنه؛ فإنه جار أن يعتبر له في المعطوف وأن لا يعتبر فيه، فإذا كان كذلك ففي عطف الشارح نظرا؛ لأنه يوجب أن يجب النصب في المستثنى في المثالين المذكورين. إلا أن يقال: ذكر الشيء فيما بعد بمخزلة الاستثناء، كما عرفت، فتأمل.

قال مولانا عص: نه الشارح أيضا على أن هذا الحكم في المنقطع يفتقر إلى تقييده بكونه 'بعد إلا' حيث قال: 'إذا كان منقطعا بعد إلا'، وإن غفل عنه في قوله: "أو مقدما". أقول: كيف يصح إسناد العفة إليه؛ فإنه أفاد هذا الحكم في قوله: "أو مقدما" في ضمن المثال، وأيضا لا يحتاج إلى تقييده بكونه 'بعد إلا' في المنقطع أيضا بعد ما ذكره، ولأن نصب المستثنى إما يكون بتوسط "إلا"، وهو ظاهر، وأيضا إما لا بد عطفه بقوله: "في كلام" =

(١) يعني أنه جزم ما نسب إليه الفعل ومعناه، فهو شيء يتعلق بأحدهما معنى، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول في كونه بعد مسند ومسند إليه. (عدوي)

(٢) هذا هو الظاهر المنساق إلى الفهم لكن يتجه أن انتصابه مشروط بكونه بعد "إلا"، وذلك غير مفهوم من العبارة، وكذا الحال في قوله: 'أو منقطعا'. ويمكن أن نجعل معطوفين على قوله: 'في كلام موجب' حتى لا يتجه ذلك وهو غير آخر لـ "كان" أو حال. (عبد الغفور)

إذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه، سواء كان في كلام موجب أو غير موجب، نحو: جاءني إلا زيدا القوم، وما جاءني إلا زيدا أحد؛ لامتناع تقديم البدل على المبدل منه^١ أو منقطعا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان منقطعا بعد "إلا"، نحو: ما في الدار أحد إلا حمرا، في الأكثر أي في أكثر اللغات، وهي لغات أهل الحجاز؛ فإنهم قبائل كثيرون، أو في أكثر مذاهب النحاة؛ فإن أكثرهم ذهبوا إلى اللغة الحجازية، فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم؛ إذ لا يتصور فيه^٢ إلا بدل الغلط، وهو لا يصدر إلا بطريق السهو والغفلة،

— إذا لم يصرح بعد ما قال: "عطف على قوله: بعد إلا" إلى ما ذكره بقوله: "إن نصب المستثنى" إنما يكون بتوسط 'إلا' حيث قال: 'والعامل في نصب المستثنى إذا كان منصوبا على الاستثناء إلخ'.
على المستثنى منه، وقوله: "منه" مفعول ما لم يسم فاعله؛ بقوله: 'المستثنى'، والصمير راجع إلى اللام الموصول.
لامتناع تقديم إلخ فإنه لا وجه لرفعه إلا أن يكون بدلا من المستثنى منه.
في الأكثر متعلق بمنصوب، هو محووظ في الكلام. فإن أكثرهم إلخ فهو إذا كان منصوبا عند أهل الحجاز فيكون منصوبا عند أكثر النحاة أيضا؛ فإن أكثرهم ذهبوا إلى لغة الحجاز. مطلقا سواء كان من جنس المستثنى منه أو لا. إذ لا يتصور فيه إلخ فإنه إذا كان "احمرا" مثلا بدلا عن "القوم" على تقدير الرفع في قولنا: ما جاءني القوم إلا حمرا، لا يكون ذلك إلا بدل العلط، مع أن المستثنى المنقطع لا يصدر إلا بطريق الروية والقطانة، والروية هي الفكر والتأمل، والقطانة بالفارسية: تركي.

- (١) يعني لو لم يجب النصب كان تابعا للمستثنى منه على البدلية، والبدل لا يتقدم على المبدل منه؛ لأنه من التوابع، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء. (علوي)
- (٢) أي في المنقطع شيء من البدل؛ لأن المصدر ليس متاولا له، فلا يكون متحدا معه. ولا حرج فلا يتصور فيه بدل الكل والبعص، وليس بحيث تقى النفس عند ذكر مستثنى منه متصرة لذكر مستثنى المنقطع، فلا يتصور بدل الاشتمال. (جمال)
- (٣) فإنه متصور طاهرا؛ لانتماء العلاقات الثلاثة المذكورة، وبالنظر إلى حقيقة الأمر لا يتصور فيه بدل العلط أيضا، وإليه أشار بقوله: "وهو لا يتصور إلخ".
- (٤) يعني أن بدل العلط لا يقع في كلام المصححاء إلا سهوا وخطأ، هذا هو المشهور فيما بينهم. (حق)

والمستثنى المنقطع إنما يصدر بطريق الرؤية^(١) والفظانة، وأما بنو تميم فقد قسموا المنقطع إلى قسمين، أحدهما: ما يكون قبله اسم يصح حذفه^(٢) نحو: ما جاءني القوم إلا حمرا، فهنا يجوزون البدل، وثانيهما: ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه، فهم هنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه كقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ.....﴾

قبله اسم إلخ سواء ذلك الاسم متعدد أو لا، والمتعدد ما ذكره الشارح وغيره، مثل: ما جاءني ريد إلا عمرا. **لا عاصم اليوم إلخ**. اعلم أن قوله: ﴿عَاصِمَ الْيَوْمَ﴾ يكون مستثنى منه، وقوله: ﴿مِنْ رَحِمِهِ﴾ مستثنى، ولا يصح حذف العاصم؛ لأن حذف اسم "لا" التي لنفي الجنس لا يثبت في كلامهم، ولكن يصح حذف غيره أي لا عاصم اليوم موجود، فلا يكون المستثنى - وهو "مِنْ رَحِمِهِ" أي من رحمه الله، وهو المرحوم - داخلا في المستثنى منه؛ فإن المعصوم لا يدخل في العاصم؛ فإن العاصم هو الله تعالى، والصمير البار في قوله: "مِنْ رَحِمِهِ" راجع إلى "مِنْ"، وهو عبارة عن حضرة نوح عليه السلام ومن تابعه، يعني نيت نگاه دارنده از طوفان نوح امروز از خدائے مکرر آن کے کہ -

(١) بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف - والفظانة، فتنافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط أيضا، أما عدم كونه بدل الكل، فلا تنفاء شرطه؛ لأن شرطه أن يكون مدلول الثاني مدلول الأول، مثل: جاءني ريد أخوك، وأما بدل البعض فلا أن شرطه أيضا أن يكون الثاني جزء الأول، ويكون مضافا إلى صميره، وأما بدل الاشتغال فلا أن شرطه أن تكون نفس السامع عند ذكر المدل منه منتظرة ومتشوقة إلى ذكر البدل، وأما بدل الغلط فلما ذكره الشارح، فتعين أن المستثنى المنقطع لا يكون بدلا؛ لأن انتفاء الأقسام يستلزم انتفاء المقسم منه، وهو الدل؛ إذ لا وجود للعام إلا في ضمن الخاص والأفراد، وإذا انتفت البدلية لزم أن يكون منصوبا على الاستثناء. (محرم)

(٢) ويصح وقوع المستثنى موقعه، وذلك بأن لا يفسد المعنى بذلك، نحو: ما جاءني أحد إلا حمرا؛ فإنه يصح أن يقال: إلا حمرا، والجيء متصور من الحمار. وثانيهما: ما لا يصح وقوع المستثنى موقعه، وذلك بأن يفسد المعنى نحو: ما جاءني أحد إلا حمرا؛ إذ لا يتصور الجيء من الحمار. (عل)

(٣) قيل: هو من استثناء مقطع كما في الشرح، وقيل: من استثناء متصل، والمراد بـ "مِنْ رَحِمِهِ" إلا الراحم وهو الله تعالى أو مكان من رحم - على حذف المضاف - أي لا عاصم اليوم من الطوفان إلا الله أو إلا مكان من رحمهم الله من المؤمنين، وهو السفينة، وذلك أنه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له: لا يعصمك اليوم معتصم قط من جبل ونحوه سوى معتصم واحد، وهو مكان من رحمهم الله. وقيل: العاصم بمعنى معصوم، كدافق بمعنى مدفوق، وقيل: بمعنى ذو عصمة. (حل الآيات لعبد الرحيم)

مَنْ أَمَرَ اللَّهُ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴿٤٣﴾ أي من رحمه الله، فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم، فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا، ^(هو: ٤٣) أو كان بعد خلا وعدا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان بعد "عدا" من "عدا يعدو عدوا" إذا جاوزه، مثل: جاءني القومُ عدا زيدا، أو بعد "خلا" من "خلا يخلو خلوا"، نحو: جاءني القومُ خلا زيدا، وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بـ"من"، نحو: خلت الديارُ من الأنيس، وقد يضمن معنى جاوز أو يحذف "من" ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه، ^{في خلا} والتزموا هذا التضمن أو الحذف والإيصال في باب الاستثناء؛ ^{في خلا}

= رحمتُ الله تعالى على كل راحم أو معصوم ست، ونكاهة واشتهر استازوفان. وعدم أنه ذهب بعضهم إلى أن المستثنى متصل بأن العاصم بمعنى المعصوم كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ رَحِمَ اللَّهُ﴾ وهو بمعنى مدبوق. وقال بعضهم: إن العاصم صفة اسمية بمعنى دو عصمة كما أن الضارب بمعنى دو ضرب، وقال بعضهم: ﴿مَنْ رَحِمَ اللَّهُ﴾ بمعنى لراحم وهو الله تعالى، وقال بعضهم: المضاف محذوف والتقدير: لا رحمة من رحمة أو مكان من رحمة، أي لا عاصم اليوم من الطوفان إلا مكان من رحمه الله تعالى من المؤمنين، وهو السفينة. **جاءزه:** فيكون عدا متعدي بنفسه. **وقد يضمن:** أي 'خلا' معنى جاور، فيكون حينئذ متعديا؛ لأن جاور متعد، فكذا ما هو معناه. **أو يحذف من:** ويتعدى إلى المفعول نحذف 'من'، ويوصل الفعل إلى مفعوله، فتعدى حينئذ بنفسه؛ لأن الفعل المتعدي حرف الجر إذا حذف حرف آخر ويوصل الفعل إلى مفعوله تعدى بنفسه، ويسمى هذا الحذف إيصالا.

(١) فيكون 'من رحمه' في محل نصب على الاستثناء، ونحو: 'لا ضارب اليوم إلا زيدا' في تقدير: لا ضارب موجود اليوم إلا المضروب، كما أن تقدير قوله تعالى: لا عاصم موجود اليوم إلا المرحوم المعصوم، ومعه قوفهم: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر. وقال بعضهم: لا عاصم أي لا معصوم، فالاستثناء حينئذ متصل. وقال السيرافي: المراد بـ'من رحمه' اراحم أي الله، لا المرحوم فيكون أيضا متصلا. وعدم أن المستثنى المنصوب على الاستثناء على ثلاثة أوجه، وجه الاختصار أن الاستثناء إذا كان بـ'إلا' فلا يخفى إما أن يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه أو لا، فإن كان مقدما فهو القسم الثاني، وإن لم يكن مقدما فلا يخفى إما أن يكون من جنس المستثنى منه أو لم يكن، فإن كان من جنسه فهو القسم الأول، وإلا فهو القسم الثالث. (محرم)

ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بـ "إلا" التي هي أم الباب،^(١) وفاعلها ضمير راجع، إما إلى مصدر الفعل المقدم أو إلى اسم الفاعل منه، أو إلى بعض مطلق^(٢) من المستثنى منه، والتقدير: جاءني القوم عدا أو خلا مجيئهم أو الجائي منهم أو بعض منهم زيدا، وهما في محل النصب على الحالية، ولم يظهر معها "قد".....
لعل

هي أم الباب أي أم باب الاستثناء؛ لأنها موضوعة للاستثناء، وما عده ليس موضوعة له، بل هو موضوع لمعان آخر؛ فإن 'غير وسوى' موضوعان لغيرية، و'خلا' موضوع لمحو، و'عدا' موضوع للمجاورة؛ فإنها استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة. **اسم الفاعل منه**. أي من الفعل المتقدم؛ لأن الفعل يدل على صاحبه. **إلى بعض مطلق إلخ**. أي البعض الذي هو يصدق على كل واحد من أفراد المستثنى منه حتى يصح الاستثناء، ولهذا قال: 'مطلق'؛ فإنه يحمل الأبعاد؛ لأن مجاورة البعض المعين لا يستلزم المطلق، ولا تدل العبارة عليها، ولا يصح أن يكون فاعلها ضميرا راجعا إلى نفس المستثنى منه؛ لأن إرجاع ضمير المفرد إلى الجمع غير جائز، ومراده أن الضمير راجع إلى بعض مكرر للاستعراق في الإنجاب، كما في ﴿عَلِمْتُ نَفْسِي﴾ (نور ١٤) أي كل نفس. **والتقدير جاءني إلخ**. إذا قيل: "عدائي كذا" كان معناه انتفى عني كذا، فإذا قلت: 'جاء القوم عدا مجيئهم زيدا' كان معناه انتفى الحجيء عنه، وإذا قلت: 'عدا الجائي زيدا، أو بعضهم زيدا' كان معناه انتفى الجائي أو البعض عن زيد. بمعنى أن ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم وهو زيد، وإذا قيل: 'خلا منه' كان معناه انتفى منه، فإذا قيل: 'جاء القوم خلا زيدا' كان معناه انتفى الجائي أو البعض أي البعض الذي هو يصدق على كل واحد من أفراد المستثنى منه من زيد. **وهما في محل النصب إلخ**: أي 'خلا وعدا' مع الفاعل والمفعول في محل النصب على الحالية من المستثنى منه.

- (١) ولهذا الغرض التزموا إضمار فاعله وفاعل "عدا". (عصمت)
- (٢) دفع به اعتراض صاحب 'الرضي' حيث قال: فاعل "عدا وخلا" عند النحاة 'عضهم'، وفيه نظر؛ لأن المقصود في "جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا" أن زيد م يكن معهم أصلا، ولا يزوم من مجاورة بعض القوم إياه وحوه منه مجاوزة الكل وحلو الكل منه، ووجه الدفع أن المراد البعض المطلق؛ لأن الضمير راجع إلى البعض المكرر يراد به الاستعراق، كما في قوله تعالى: ﴿عَلِمْتُ نَفْسِي﴾ أي علمت كل نفس. (عصمت)
- (٣) كما ذهب إليه سيبويه، وذلك لأن الكل مشتمل على أبعاضه فذكرت في ضمن الكل، وإنما لم يجعل راجعا إلى الكل؛ لأن صيغة الفعل مفرد، وإنما قال: مطلق محتمل للأعاض؛ لأن مجاورة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطلق، ولا تدل العبارة عليها، وقيل: قد يستعمل البعض بمعنى الكل، وأريد منه هذا المعنى. (عند الغفور)

ليكونا أشبه بـ "إلا" التي هي الأصل في باب الاستثناء، في الأكثر أي النصب بهما إنما هو في أكثر الاستعمالات؛^(١) لأنها فعلان ماضيان كما عرفت، وقد أجزى الجر بهما على أنهما حرفا جر، قال السيرافي: لم أعلم خلافا في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر، أو ما خلا وما عدا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان بعد ما خلا وما عدا؛ لأن "ما" فيهما مصدرية مختصة بالأفعال، نحو: جاءني القوم ما خلا زيدا، وما عدا عمرا،^(٢) تقديره: خُلُو زيدا.....

ليكونا أشبه بإلا إلح: وذلك لأن "قد" من حواص الفعل، فإذا لم يكن معهما 'قد' فيكونان حرفا الجر، وإلا أيضا حرف فيكونان حيث أشبه بـ "إلا" التي هي الأصل في باب الاستثناء. لأكما فعلان ماصبان 'عدا' متعد بنفسه، و"خلا" بعد الإيصال بحذف "من"، والمستثنى بعدهما مفعول.

تقديره حلو ريدا إلح: بضم الحاء وسكون اللام، وقوله: 'وعدو عمرو' بفتح العين وسكون الدال، قيل: إن الفعل إذا كان مسندا إلى الضمير استتر فهو إذا صار مؤولا بالمصدر يصير مؤولا بالمصدر المضاف إلى الفاعل لا بالمصدر المضاف إلى المفعول، وفيما نحن فيه يكون مضافا إلى المفعول؛ لأن ريدا مفعول لهما، فالأولى أن يقال: 'خوه زيدا وعدوه ريدا' أي حلو بحيتهم أو الجائي منهم أو خلو بعض مهم ريدا، على أن الضمير راجع إلى الجيء أو الجائي أو البعض.

(١) فيه إشارة إلى أن الجار والمجرور حر مبتدأ محذوف، وإلى أن اللام في قوله: 'في الأكثر' عوض عن انصاف إليه، وإلى أن نصب المستثنى مختص بأداة الاستثناء بخلاف 'إلا': فإن في نصب المستثنى هناك خلافا. (محرم)

(٢) و'ما' فيهما إما حرفية، وهي ثلاثة: إما نافية، وهي لا تصلح ههنا؛ لأن المعنى على الإيجاب دون السلب. وإما كافة، وهي تلحق بالآخر دون الأول. مثل: قلما وصالحا. وإما مصدرية، وهي مختصة بالأفعال غالبا؛ لأن المصدرية لا توجد إلا فيها، وههنا كذا، كما صرح به الشارح نفسه. وإما اسمية، وهي ستة أقسام: إما موصولة أو موصوفة، وهما ليست بأحدهما؛ لعدم الضمير الراجع إليهما في الفعين. وإما استمهامية أو شرطية، وهي أيضا ليست بأحدهما؛ لوجوب الصدارة فيهما. وإما تامة أو صفة، وعدم كونها أحدهما طاهر؛ لوجوب كونهما في الآخر حقيقة أو حكما، فتعين أما لا يكون اسمية؛ لأن انتفاء الأقسام بأسرها يدل على انتفاء المقسم عنه؛ لأنه لا وجود لنعاء إلا في ضمن الخاص والأفراد، فتعين أن تكون مصدرية، تأمل وأنصف، ولم آل جهدا. (محرم)

وَعَدَوْا عمرو بالنصب على الظرفية، بتقدير مضاف أي وقت خلوهم أو خلو مجيئهم من زيد، ووقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجيئهم عمرا، أو على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل أي جاؤوا خاليا بعضهم أو مجيئهم من زيد، ومجاوزا بعضهم أو مجيئهم عمرا، وعن الأخفش أنه أجاز الجر بهما.....
على الظرفية

بالنصب على الظرفية وهو أن يكون قبله لفظ الوقت مقدرا. **وقت خلوهم** المراد هو خلو بعضهم بأن يكون الضمير راجعا إلى بعض من المستثنى منه، وعلى تقدير قوله: "وخلو مجيئهم" يكون الضمير راجعا إلى مصدر الفعل المتقدم، وبقي احتمال آخر لم يذكره، وهو أن يكون الضمير راجعا إلى اسم الفاعل منه، إلا أن يقال أولا: إن الشارح لو لم يستوف جميع الأقسام لا بأس به، وذلك لأن كلمة "أو" في قوله: "وفاعلهما ضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم أو إلى اسم إلخ" لماعة الخلو، فجار أن يكون جميع الأقسام محتما في بعض المواد دون بعض أخرى، وعبارته لا تأني عنه، وثانيا: أنه هكذا قال مولانا عص.

أقول: في قوله: "وقت خلوهم" استوفى جميع الأقسام، وكذا في قوله: "وقت مجاوزتهم إلخ" قد استوفى جميع الأقسام ولم يبق شيء من الاحتمالات المذكورة؛ لأن قوله: "وقت خلوهم" يشمل ما إذا كان الضمير راجعا إلى اسم الفاعل منه أيضا، أي خلو الجائي منهم، كما يشمل ما إذا كان الضمير راجعا إلى بعض منهم، وهو ظاهر فما قال بعض المحشين من أن قوله: "وقت خلوهم" على تقدير إرجاع الضمير إلى المستثنى منه، وقوله: "وقت خلو مجيئهم" على تقدير إرجاع الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم، وجار أن يكون الضمير راجعا إلى اسم الفاعل من الفعل المتقدم، أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه، والشارح لم يتعرض على هذين الاحتمالين، ليس بشيء كما لا يخفى.

ووقت مجاوزتهم: أي مجاوزة بعض منهم أو مجاوزة الجائي منهم، وهذا تفسير قوله: "وما عدا عمرا؟" لأن "عدا" بمعنى جاوز متعدد بنفسه كما عرفت، فما قال بعض المحشين من أن قوله: "وقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجيئهم عمرا" مثل قوله: "وقت خلوهم أو خلو مجيئهم" في التعرض على الاحتمالين وعدم التعرض على الاحتمالين الآخرين ليس بشيء أيضا، كما لا يخفى، وقوله: "أو مجاوزة مجيئهم" إشارة إلى أن الضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم.

أي جاؤوا إلخ: أي بعض منهم أو بعض الجائي منهم، وكذلك مجاوزا بعضهم أي مجاوزا بعض منهم أو بعض الجائي منهم، فيكون المصدر وهو المجاوزة بمعنى اسم الفاعل، وهو المجاور، فالأقسام المذكورة بأسرها، فما قال بعض المحشين من أن ههنا احتمال آخر، وهو جاؤوا خاليا الجائي منهم أو مجاورا الجائي منهم، ليس بشيء كما مر غير مرة.

على أن "ما" فيها زائدة، ولعل هذا لم يثبت عند المصنف أو لم يعتد به،^(١) ولهذا لم يقل: في الأكثر، وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو: جاءني القوم ليس زيدا، وبعد لا يكون نحو: سيجيء أهلك لا يكون بشرا،^(٢) وإنما يكون النصب بعدهما؛ لأنها من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر، ويلزم إضمار اسميهما في باب الاستثناء، وهو ضمير راجع إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور أو إلى بعض من المستثنى منه مطلقا، وهما في التركيب في محل النصب على الحالية.^(٣)

وكذا المستثنى إلخ ولم يقل: "وحوا" كما يقتضيه السوق، اكتفاء بقوله، وإنما يكون النصب بعدهما إلخ. أو إلى بعض إلخ غير مختص بفرد من أفراد المستثنى منه حتى يصح الاستثناء كما عرفت. وإنما لم يتعرض إلى إرجاع الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم، وهو المحييء؛ لأن الخبر الذي هو زيد مثلا لا يجوز أن يقع خبرا عن المصدر في الكلام المثنى؛ لأن فيه إثبات المحموم بموضوع فلا يجوز، خلاف ما إذا كان الكلام منفيا كما فيما نحن فيه فيجوز ذلك؛ لأنه لا مانع للنبس حيث، وقبل: أما التعرض إليه بتقدير المصدر المذكور لا يستلزم خروج المستثنى منه، وذلك لأن بقي زيد عن المحييء لا يوجب إخراج زيد عن المستثنى منه، فهذا لم يتعرض شارح إلى إرجاع الضمير إلى المصدر. نعم، لو جعل 'ريدا' مصافا إليه محييء فلكون تقدير حيث يس محييء محييء زيد يفيد المطلوب، لكنه تكلف لفظا ومعنى، كذا قيل.

- (١) لأنه قرر في "شرح المفصل" فعبيتها على سبيل الحرم، وفي كونهما جائزين، وقال الرضي: لم ينسأ الحر على أن "ما" زائدة. (علوي)
- (٢) حاشي من الأهل أو لبعض منهم بشرا، ولا يخلل لإرجاع الضمير إلى لأهل أو إلى مصدر الفعل لما ذكرنا في جاءني القوم إلا زيدا. (بقا)
- (٣) أي على أن يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم إما من فاعله أو مفعوله بالضمير وحده؛ لأن إثباتي مضارع مضي، والأول ماض مضي، وقد سبق أن الماض والمضارع المضيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحدهما من غير ضعف، وأما الخليل أن يوصف بـ "ليس" و "لا يكون" مكررا أو معرفا باللام الحسية نحو: جاءني الرجل ليس أو لا يكون ريذا أو جاءني امرأة لا تكون فلانة أو ليس فلانة، ويلحقهما ما يخلق الأفعال من ضمير علامة تأنيث تقول: ما رأيت رجلا لا يكونون ريذا وليسوا ريذا، ولم يخفى مثل ذلك في "حلا وعدا"، كذا في "الرضي". وكذا في "ما حلا وما عدا"؛ لأنه ليس في فعبيتها خلاف لأحد خلاف الأفعال الأربعة؛ لأن في فعبيتها خلافا حتى جاز الجر بها، ولم يجوز فيهما شيء سوى النصب. (محرم)

واعلم أنه لا تستعمل هذه الأفعال إلا في المستثنى المتصل الغير المفرغ، ولا يُتَصَرَّف فيها؛ لأنها قائمة مقام "إلا"، وهي لا يُتَصَرَّف فيها.^(١)

ويجوز فيه أي في المستثنى **النصب على الاستثناء**، ويختار **البدل** عن المستثنى منه فيما بعد "إلا" حال من الضمير المجرور أي حال^(٢).....

لا تستعمل إلخ: أي 'ما خلا وما عدا وليس ولا يكون' لا يستعمل في المستثنى المفرغ، ولا في غير المستثنى متصل من أقسام الاستثناء، فجار استعمالها في غير الاستثناء، فيصح أن يقال: ليس ريد قائما، ولا يكون عمرو قاعدا؛ لأن الحصر إضافي لا حقيقي على ما أشرنا إليه. **وهي لا يتصرف فيها:** بأن يقال: لم يكن أو كان وكائنا، أو يقال: ليست أو لست، أو يقال: يحبو ويعبدو، ويجعلهما للاستثناء، فلا تستعمل في موضع "لا يكون" مثلا غيره مثل ما كان أو لم يكن إلخ.

النصب على الاستثناء إلخ: ويضعف الاستثناء في نحو: لا إله إلا الله من حيث أنه يوهو وجهها ممتعا، وهو الإبدان من النقط؛ لأنه إذا كان بدلا من 'إنه' فيكون اسدس مه في حكم التحية فيصير 'لا إله'، وهو ممتنع، وإن قلت: إذا كان الاستثناء فيه ضعيفا فينبغي أن يرفع ما بعد "إلا" فيه نحمل 'إلا' على كلمة 'غير'، وهو غير جائز؛ لأنه لا بد في ذلك من كون 'إلا' تابعة لجمع منكور غير محصور، وهذا الشرط منتقب فيه؛ لأن 'إله' ليس بجمع لا لفظا ولا تقديرًا. قلت: قد يحمل "إلا" على كلمة "غير" بدون هذا الشرط أيضا، وإليه أشار الشارح فيما بعد بقوله: 'غالبا'.

الضمير المجرور فإنه راجع إلى المستثنى، ووقوع الجار والمجرور حالا إنما يكون باعتبار متعلقه وهو 'واقعا'، وقوله: "في محل" إشارة إلى أن كلمة 'ما' عبارة عنه، فقوله: 'بعد إلا' احتراز عما إذا إخ، وما قيل: إن الشارح جعل قوله: 'فيما بعد إلا' حالا عن الضمير المجرور، وجار أن يكون بدلا عن قوله: 'فيه' بدل البعض عن الكل. =

(١) يعني جميع هذه الأفعال من 'حالا' إلى 'لا يكون' غير متصرف إذا كانت واقعة في الاستثناء بأن لا يغيء فيها غيرها من الصيغ الأربعين، وأما إذا فارقت الاستثناء رجعت إلى ما كانت عليه قبل الاستثناء من التصرف إن كانت قبل الاستثناء متصرفة. (عل)

(٢) وإنما اختار هذا التوجيه على توجيه البدل، وهو أن يكون فيما بعد "إلا" بدلا من 'فيه' كما اختاره جميع الشارحين؛ لأن الحال أظهر في التقييد بأن احتار البدل فيما بعد 'إلا' دون غيرها من أدوات الاستثناء؛ لأن المستثنى يكون معمولا لتلك الأدوات، ولا يكون معمولا لعامل المنسل منه بخلاف توجيه البدل؛ فإنه يشعر بأن ما بعد 'إلا' هو المقصود بالنسبة، ولا يشعر سفي البديل في غير 'إلا' فلا حجة في هذا التوجيه كما قيل. (علوي)

كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن "إلا"، احتراز عما إذا كان بعد سائر أدوات الاستثناء، مثل: عدا وخلا وغيرهما، في كلام غير موجب احتراز عما إذا وقع في كلام موجب؛ فإنه منصوب وجوبا كما مر، والحال أنه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما إذا لم يذكر المستثنى منه؛ فإنه حينئذ يعرب على حسب العوامل، وفي بعض النسخ: "ذكر المستثنى منه" بغير واو، على أنه صفة لكلام غير موجب أي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه، ولم يشترط^(١) أن لا يكون منقطعا، ولا مقدما على المستثنى منه؛ ..

= ليس على ما يسعي؛ لأن المقصود ههنا بيان حال المستثنى، ولو جعل بدلا لكان المدلل به في حكم التهمة، ثم قيل: ليس في بعض السبع لفظة "فيه" فحينئذ يكون قوله: "فيما بعد إلا" طرفا متعلقا لقوله: "يجوز ويختار" على سبيل التنازع، ولا يخفى أن هذه السبعة أحسن؛ لتقييد قوله: "فيما بعد" بكل من الفعلين كما هو المناسب، ولأنه أن تجعل قوله: "فيما بعد" على تقدير السبع التي فيها لفظة "فيه" متعلقا بقوله: "يختار"، وحينئذ يكون قوله: "في كلام غير موجب" متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع، أو بالأحرى فقط؛ لأن حوار النصب في المستثنى هو الأصل، وإنما الحاجة إلى اشتراط اختيار النوع في اختيار المدلل.

والحال أنه إلح أشار به إلى أنه أيضا حال من الضمير المحرور المذكور بتقدير لفظة "قد" فالضمير في "أنه" راجع إلى المستثنى؛ فإن المستثنى منه كما يطلق على المستثنى كذا يعكس الأمر أيضا؛ فإيهما من المتصايفين، قيل: هذا يشكل ب نحو: ما جاءني أحد حين كنت جالسا إلا ريذا، حيث لم يكن المدلل حينئذ مختارا، بل حينئذ يختار النصب ويجوز المدلل، وكذا يشكل ب نحو: ما قام القوم إلا ريذا، في جواب من قال: أقام القوم إلا ريذا؛ فإن النصب فيه أولى؛ ليصدق الحوار السؤال لوجوب النصب في السؤال، والحوار عن الأول بأن أحكم المذكور فيما إذا لم يكن بين المستثنى والمستثنى منه واسطة، وعن الثاني بأنه فيما إذا لم يكن حوارا للكلام تضمن الاستفهام. **ولم يشترط إلح** كما اشترط في وجوب نصب المستثنى أن يكون منقطعا ومقدما على المستثنى منه.

(١) لكن لا بد من اشتراط أن لا يكون المستثنى متراجعا عن المستثنى منه؛ إذ لو كان متراجعا نحو: ما جاءني أحد حين كنت جالسا إلا ريذا لم يكن المدلل مختارا، وأن لا يكون ردا للكلام تضمن الاستفهام نحو: ما قام القوم إلا ريذا، في جواب من قال: أقام القوم إلا ريذا؛ فإن حوار النصب بها أولى؛ ليطابق الحوار السؤال. (عبد الغفور)

لأن حكمهما قد علم^١ فيما سبق، فاكتمى بذلك، نحو: **فَمَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ**^(٢) بالرفع على البدلية، و**"إلا قليلاً"** بالنصب على الاستثناء، ونحو: ما مررت بأحد إلا زيد بالجر على البدلية، وإلا زيدا بالنصب على الاستثناء، وما رأيت أحدا إلا زيدا بالنصب إما بطريق البدلية وهو المختار، أو بطريق الاستثناء، وهو جائز غير مختار، وإنما اختاروا البذل في هذه الصور؛ لأن النصب على الاستثناء إنما هو بسبب التشبيه بالمفعول^(٣) لا بالأصالة وبواسطة **"إلا"**،.....

لأن حكمهما إلح. معناه أن حكمهما علم بأن المستثنى في صورتين منصوب وجوبا، فحينئذ لا يرد ما قيل: هذا لو صح فينعي أن لا يذكر قوله: **'فيما بعد إلا'**. وقوله: **"في كلام غير موجب"**؛ لأن حكمهما قد علم أيضا، ليس بشيء كما لا يخفى. **على البدلية** أي بدل البعض من الكل؛ فإن **'قليل'** بدل من الواو في **'فعلوه'**، وقليل من الجماعة منها، ومن شرط البذل في الاستثناء هو انتفاء ضمير المبدل منه؛ لأن الاستثناء المتصل يعني غناء الضمير؛ لأنه يفيد أن المستثنى بعض من المستثنى منه، فلا حاجة إلى الضمير، كما هو في المثال المذكور، فلا حاجة إلى أن يقال: ما فعلوه إلا قليل، وإلا قليلا منهم.

بالنصب. إيراد النصب على سبيل المشاكلة، فلا يرد أنه لا يحتاج إلى إيراد قوله: **بالنصب**؛ لأن إيراده لدفع توهم الرفع والجر، فلما يكون في آخره ألف فلا يتوهم ذلك. **سبب التشبيه.** وبواسطة **"إلا"** لا بالأصالة بل بالتشبيه، فقوله: **"بواسطة إلا"** عطف على قوله: **"بسبب التشبيه"**.

(١) في بيان القاعدة السابقة، وهو أنه يجب النصب إذا كان مقدما أو منقطعا، فعلم أنه لا يتصور البذل فيها، وإلا لم يحكم بوجوب النصب فيها، فلا ضرورة في اشتراط عدمهما. (حق)

(٢) أي لو كتبنا عليهم مثل ما كتبنا على بني إسرائيل من قتلهم أنفسهم أو خروجهم عن ديارهم حين استتبوا من عبادة العجل ما فعلوا المكتوب عليهم إلا ناس قليل منهم، بالرفع على البدلية من الواو في **"فعلوه"**، وبالنصب على الاستثناء، أو على المصدرية أي ما فعلوه إلا فعلا قليلا، كذا قال الزمخشري. (حل ع)

(٣) في كونه بعد مسند ومسند إليه. (علوي)

وإعراب البدل بالأصالة وبغير واسطة.^(١)

ويعرب أي المستثنى على حسب العوامل^(٢) أي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجرح، إذا كان المستثنى منه غير مذكور، ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ؛ لأنه فُرِغ له العامل عن المستثنى منه،
لام بالأحر

وإعراب البدل بالأصالة. وهي واقعة في مقابلة التشبيه لا في مقابلة التبعية أي إعراب البدل بالأصالة أي لا بسبب التشبيه بالمفعول، فلا يرد أن إعراب البدل ليس بالأصالة، بل بتبعية المستثنى منه.
ويعرب على حسب العوامل. وعترض بأن المراد بالعامل إما عامل مستثنى أو عامل مستثنى منه، وإن كان الثاني فيشكر بحو. ما مررت إلا يزيد؛ فإنه معرب بعامل نفسه لا بعامل مستثنى منه، وإن كان الأول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله: إذا كان المستثنى منه غير مذكور؛ لأن جميع مستثنى معرب بعامل نفسه سواء كان المستثنى منه فيه مذكورا أو لا.

وأحيث بأن المراد بالعامل عامل المستثنى منه، فيكون — زيد — في مررت إلا يزيد جرا لفصيا وصفا محبيا، وعامل جرحه هو ساء التي كانت داخلة في المستثنى منه، ولكن حذف من المستثنى منه، وانتقل عدمه إلى المستثنى، وعامل نصبه هو مررت بتوسط تدك ساء، وقيل: بتوسط 'إلا'، وهو العامل في النصب المحيي للمستثنى منه، ويمكن الخواص بأن المراد بالعامل أعنه من أن يكون عامل المستثنى أو المستثنى منه، فابقصود أنه يرفع إن كان العامل رافعا، وينصب إن كان ناصبا، ويجر إن كان حارا، وإن قست: فيه نص؛ لأن عامل المستثنى، وهو المجرور به في 'مررت إلا يزيد'، وهو غير احرار في المستثنى منه شخصا، قلت: إلهما متحدان نوعا وإن تعابرا شخصا.

لأنه فرع له العامل أي لأن مستثنى فرع لأحده العامل عن العمل في المستثنى منه صاهرا بأن عمل في المستثنى، =

(١) ولا شك أن الإعراب بالأصالة وبلا واسطة يكون أقوى من الإعراب الذي لا يكون إلا بالتشبيه إلى الغير وبلا واسطة، فاعمل بالأقوى ما أمكن يكون هو الأول، وبدل اختيار السد، وعدم الخلاف في عامل البدل، وأما في عامل المستثنى فالخلاف ثلث، والثالث: ما كان جاريا على إعرابه قبل دخول كلمة لاستثناء عليه لكن بشرطين، وانفرق بين هذين القسمين أن المستثنى في القسم السابق من كلام تام، ويجوز انوجهان فيه: السد والاستثناء، وفي هذا القسم من كلام ناقص، ولا يجوز فيه إلا وجه واحد. (محرم)

(٢) أي حسب اقتضاها، فإن اقتضى العامل ارفع يرفع، وإن اقتضى النصب ينصب، وإن اقتضى احر يجر، ولا ينصب جبئد على الاستثناء، وكونه شيئا بالمفعول حتى يكون العامل فيه الفعل بتوسط 'إلا'. (حمال)

فالمراد بـ "المفرغ" المفرغ له كما يراد بالمشارك المشترك فيه، وهو أي والحال أن المستثنى واقع في غير الكلام الموجب، واشترط ذلك؛ ليفيد^(١) فائدة صحيحة مثل: ما ضربني إلا زيد،

= وإنما قلنا: 'طاهرا'؛ لأن ما هو عامل في المستثنى فهو عامل في المستثنى منه المحذوف أيضا، ويمكن أن يقال: إن هذا المستثنى يختص باسم المفرغ؛ لأنه فرع له عن المستثنى منه طاهرا، وعلى هذا المفرغ وصف للمستثنى حال متعقبة، وحال المستثنى هو العامل، وحيث لا يكون المراد بالمفرغ المفرغ له، وإنما قلنا: 'ضاهرا'؛ لأن المستثنى داخلا في المستثنى منه المحذوف حقيقة. فالمراد بالمفرغ إلخ. فعامل مفرغ، والمستثنى مفرغ له، والمستثنى منه المفرغ منه.

أي والحال: فهو حال من الضمير في قوله: "يعرف" فإنه مفعول ما لم يسم فاعله، وحاز أن يكون الواو للعطف لا للحال بأن يكون معطوفا على "المستثنى منه"، وقوله: "غير الموجب" على 'غير مذكور'، ويحتمل أن يكون الضمير راجعا إلى عدم ذكر المستثنى منه، ويجعل قوله: 'وهو في غير موجب' حجة معطوفة على ما سبق، يعي وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام "إلا أن يستقيم المعنى"، فحينئذ يصح عدم الذكر في موجب، فيصح استثناء قوله: 'إلا أن يستقيم المعنى' بلا تكلف، وأما على التوجيهات الأخر فهو مستثنى عن فحوى الكلام أي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب وقتا من الأوقات إلا أن يستقيم المعنى.

ليفيد: أي ليفيد الكلام أو ليفيد المستثنى، ويحتمل أن يكون فاعله هو المثل في قوله: 'مثل ما ضربني إلخ'. وأعلم أنه أراد بإعادة المعنى دلالة الكلام على المراد هو كون المستثنى معربا على حسب العوامل، وهذه الدلالة متحققة في غير الموجب، وغير متحققة في الموجب، أما الأول فلأن الاستثناء المتصل قرينة على إرادة العام، وذلك لأنه يقتضي متعددا، ولما لم يكن قرينة خصوص أي خصوص جماعة جائية فحمل على العام، وليس لها أي لإرادة العام وقرينته معارض، فتعين المراد، وأما الثاني فلأن الاستثناء وإن كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم إرادته، فهي تعارض بقرينة العام، فلم يتعين المراد حينئذ، نعم إذا استقام المعنى بقي قرينة العام بلا معارض، ولهذا قال: 'إلا أن يستقيم المعنى'، وهو استثناء من مفهوم الكلام أي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من الأوقات إلا وقت استقامة المعنى؛ فإنه حينئذ يتعين المراد.

(١) المراد بالعائدة الصحيحة وكذا استقامة المعنى: ما يقصده العرب في كلامهم، سواء كان صادقا أو كادبا بـ "إلا" للمطابقة للواقع كما قيل. (عل)

إذ يصح أن لا يضرب المتكلم أحدًا إلا زيدٌ بخلاف ضربني إلا زيد؛ إذ لا يصح أن يضرب كل واحد المتكلم إلا زيد. **إلا أن يستقيم المعنى** ٢

فإذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل: لم لا يجوز حوار الموحب عند قيام القرينة على الخصوص؟ كما يقال في جواب من قال: هل جاءت جميع أهل بيتي؟: جاءتني إلا إناك؛ لأن لا سبب لعدم الحوار على ذلك الاعتبار، بل هو جائز حينئذ؛ لأنه راجع في صورة الاستقامة، ولذا قال الشارح: 'أو يكون هناك قرينة دالة على أن المراد 'إخ'، ولا يرد أيضا ما قيل: لم لا يجوز أن يكون نحو: 'ما جاءني إلا زيد' على وجه المباعدة في العلو؟ أي علو جمع كثير غاية الغلو كما في قولهم:

وأخفت أهل الشرك حتى إنه تخافك النطف التي لم تُخلق

لأن نقول أيضا: لا سبب لعدم الحوار على ذلك الاعتبار؛ لأنه راجع حينئذ في صورة الاستقامة أيضا، ولا يرد أيضا ما قيل: إن إرادة أصل المعنى متحقق في الإنجاب والفهي على العموم والخصوص، ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها، وليس ذلك من وظائف النحو، ألا ترى أنه يجوز نحر من المسك، ولقيت العنقاء، والأرض فوقنا، ونحو ذلك وإن لم يصدق لواقع، فيسعي أن يجوز نحو: 'جاءني إلا زيد' نجعله معربا على حسب العوام؛ لأننا نقول: قد عرفت أنه أراد بإفادة المعنى دلالة الكلام على المراد، وهي متفية حينئذ على ما عرفت وجهه، وإذا نظرت في كلام الشارح فصلا في حوار عن الشبهة لا يرد ما ذكرناه أيضا، فتأمل.

إلا أن يستقيم المعنى قيل: لا بحث لسحوي عن استقامة المعنى، وليس وطيفة السحوي إلا بيان الكيفيات التركيبية، وإن كان ذلك مستلزما لاستقامة المعنى، فهذا البحث من قبيل الوضع شيء في غير محله، وأحيب بأن هذا البحث يرجع مالا إلى أن الإعراب على حسب العوامل في كلام غير موحب كثير، بخلاف الموحب فإنه قليل؛ لقلة استقامة المعنى فيه إذا أعرب المستثنى كذا، والبحث عن كثرة الاستعمال وقته وطيفة الفن.

(١) فلا يفيد فائدة صحيحة مطابقة كما في نفس الأمر، وإن كان يفيد فائدة ما في الحمل، أو يحصل باخر الكادب تصور غير حاصل أو تصديق غير يقيني. (عموي)

(٢) مستثنى من فحوى الكلام السابق، أي لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من ارفع والصب والخر في الكلام الموحب حار كون المستثنى منه غير مذكور في جميع الأوقات إلا وقت استقامة معنى ذلك الكلام، فحينئذ يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموحب أيضا، واخصل أن إعراب مستثنى على حسب العوامل في كلام غير موحب يكثر، بخلاف إعرابي في الكلام الموحب؛ فإنه قليل لقلة وجود استقامة المعنى، واستقامة المعنى لا توجد إلا بأن يكون الحكم إلخ. (محرم)

بأن يكون^(١) الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم، نحو قولك: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ إلا التمساح^(٢)، أو تكون هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً، مثل: قرأت إلا يوم كذا أي أوقعت القراءة كل يوم إلا يوم كذا؛ لظهور أنه لا يريد المتكلم جميع أيام الدنيا، بل أيام الأسبوع أو الشهر أو مثل ذلك،

يحرك فكه الأسفل وقيد الأسفل قيد واقعي؛ إذ الفك لا يكون في غير الأسفل، ثم لا يخفى أن هذا المثال لمجرد أن الحكم فيه صحيح على وجه العموم، وقد وقع مثل ذلك في كلام القوم حيث قال مولانا فخر الدين في شرحه للمختصر، وشارح 'الوقاية' في قوله: "والوسى العصى على ترتيبهم" أي على ترتيبهم في الإرث والحب أي يقدم الجزء كالإس وابن الابن فهذا التمثيل لمجرد ترتيب العصبات مع أن الكلام فيمن صلح وليا منهم، والجزء لا يمكن أن يكون وبه الصغير والصغيرة، فنصوره لم يتعرض الشارح المذكور به، فلا يرد ما قال بعض المحققين من أن هذا امثال ليس مما نحن فيه لعدم كون امستثنى منه مفرعاً مع أن الكلام فيه.

لظهور أنه لا يريد إلخ أي من أول أيام الدنيا إلى آخره؛ لأنه يستلزم أن يكون يريد مثلاً موجوداً في جميع الأماكن من الدنيا، وليس كذلك، فالقرينة على عدم إرادته هي الظهور والדהة، ويمكن أن يقال: لم لا يجوز أن يكون المراد أنه قرأت في جميع عمري من الأيام إلا يوم كذا، لا في جميع أيام الدنيا، وهذا المعنى مستقيم إلا أن في الاستقامة محل تأمل.

(١) أي ذلك في جميع الأوقات إلا وقت استقامة المعنى. (عصمت)

(٢) فإنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ. (علوي)

(٣) والحكم بتحريك الفك الأسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام؛ لأنها موجهة كلية مسورة، مثل: كل إنسان ناصق، وهذا مثال لما يصح أن يثبت فيه على سبيل العموم، لا ما نحن فيه، ويفهم منه مثال امستثنى المفرع لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم، والتمساح دالة توجد في جميع السيل إلا من مدينة سيوط، وهي فوق مصر باتي عشر فرسحاً، فهذه المواضع لا يدخلها التمساح؛ لأنه قد طلسمته الفلاسفة المتقدمون حيلة منهم على أهل مصر؛ لأنها كانت تصرهم عاية الضرر، وحيثما جاور التمساح هذا الموضع مات، وتحوّل على ظهره، ولعب به الصبيان، كذا في "عجائب المخلوقات". (محرم)

ولقائل أن يقول: كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب أيضا، نحو: ما مات إلا زيد، فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضا استقامة المعنى، وأيضا لا يصح مثل: "قرأت إلا يوم كذا" إلا بعد تخصيص "اليوم بأيام الأسبوع مثلا، فيجوز مثل هذا التخصيص في "ضربني إلا زيد" بأن يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين إذا كان هناك قرينة^(١) دالة، فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها، وأجيب بأن المعتبر هو الغالب، والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم، وفي النفي عكسه؛ لأن اشتراك.....

نحو ما مات إلخ وما حق إلا بشر، فيسعي أن يشترط في غير الموجب أيضا استقامة المعنى؛ لأهما سياق في الاستقامة وعدمها. **وأجيب بأن إلخ:** هذا جواب عن الشبهة الأولى.

على العموم أي على تقدير عموم المستثنى منه، وقوله: "في النفي عكسه" أي في غير الموجب يكون الغالب استقامة المعنى، وإنما استثنى الأقل الذي في الموجب؛ لأنه المراد ههنا؛ لأنه داخل تحت قوله: "ويعرب على حسب العوامل"، ولم يستثن الأقل الذي في غير الموجب؛ لعدم الاحتياج إليه؛ لعدم دخوله تحت الحكم؛ لأنه غير مستقيم للمعنى، فحينئذ لا يرد ما قيل: إنه استثنى الأقل الذي في موجب فعم لم يستثن الأقل الذي في غير موجب.

لأن اشتراك إلخ دليل لقوله. "وفي النفي عكسه"، وقوله: "وأما اشتراكها في تعلق إلخ" دليل في الحقيقة لقوله. "والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم"؛ فإننا إذا قلنا: ما ضربني إلا زيد؛ فإن جميع أفراد الجنس =

(١) المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين، كالأيام والأسبوع والشهور كما مر. (علوي)

حالية دالة على الجماعة المحصورة، كما يقول المضروب حال الشكاية: ضربني إلا زيد؛ فإن حاله يدل على أنه لا يريد كل أحد عاما، بل يريد من المحلة الغالية أو من القرية أو نحوها، فيكون التقدير: ضربني كل واحد من محلة كذا إلا زيد، أو مقابلة كقول المضروب لمن قال له: من ضربك من محلة كذا؟. ضربني إلا زيد، أي ضربني كل واحد من تلك المحلة إلا زيد. (محرم)

جميع أفراد الجنس^(١) في انتفاء تعلق الفعل بها، ومخالفة واحد إياها في ذلك مما يكثر ويغلب،^(٢) وأما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد إياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور، وبأن الفرق بين قولك: "قرأت إلا يوم كذا، وضربني إلا زيد" ليس إلا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الأول، وعدم ظهورها في الثاني، فلو قام في الثاني أيضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين،^{نظرا إلى الغالب وهو ضربني إلا زيد} كما إذا قيل: من ضربك من القوم؟ أي القوم الداخل فيهم زيد، فقلت: ضربني إلا زيد، فالظاهر أن ذلك أيضا مما يستقيم فيه المعنى، لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى.^(٣)

- مشترك في انتفاء تعلق الفعل الذي هو الضرب لهذا الأفراد، ومخالفة واحد منها في ذلك الانتفاء بها، بخلاف الإيجاب، ولم يفرق بين الجنس والوع فلهذا قال: "في جميع أفراد الجنس"، ولم يقل: في أفراد النوع، كما هو الظاهر. كما في المثال المذكور: وهو ضربني إلا زيد. وبأن الفرق إلخ. وهو جواب عن الشبهة الثانية. مقطوع إلخ أي دخول المستثنى في بعض معين عن المستثنى منه، وقوله: "دخوله فيه" مفعول ما م يسم فاعله لقوله: "مقطوع"، وقوله: "الأول" أي في المثال الأول، وهو قرأت إلا يوم كذا. إذا قيل من إلخ. فالقرينة هو السؤال.

(١) الجنس ههنا الأسفل كالإنسان؛ لأن الأحاس أربعة على ما يبين في كتب المنطق: الجنس الأسفل كالإنسان، والجنس الوسط كالحيوان، والجنس الأوسط كالجسم، والجنس الأعلى كالجوهر. (محرم)

(٢) عطف تفسير خبر "إن"، قوله: 'مما يكثر' مثل: ما ضربني إلا زيد؛ فإنه تعلق الضرب بكل أحد انتفاء، وتعلق بواحد معين منه، وهو زيد مثلاً ثبوتاً، يعني أن يكون الفعل منفياً عن كل أحد بحيث لم يثبت وأن يكون مثبتاً على واحد معين - هو زيد - كثير وغالب وهو ظاهر، ومثله أيضاً: ما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد. (محرم)

(٣) على تقدير عموم المستثنى فيه، والغالب في الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه، ولذا اشترط في الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب؛ عملاً بما هو الأصل وهو الاستقامة وعدمها غالباً. (محرم)

ومن ثم أي ومن أجل أن المفرغ لا يكون في الموجب إلا أن يستقيم المعنى لم يحز مثل :
 ما زال ريد إلا علما إذ معنى "ما زال" ثبت

لم يحز مثل ما زال إلخ لأنه لو كان جائزا يرم تحقق مشروط بدون الشرط؛ لأنه قد سبق أن كون المستثنى المفرغ في كلام موجب مشروط باستقامة المعنى، وهي متفعية ههنا؛ لدخول جميع الصفات فيه غير صفة العنة؛ لأن من الصفات المتنافة كالسواد والبياض والقيام والقعود والحمرة والصفرة وغيرها، ولو كان فيه جميع الصفات يلزم اجتماع النقيضين.

إد معنى ما زال ثبت لأن 'ما' لشيء، وفي 'زال' معنى أسفي كصب يكون في انك وفي ما انك، وفي برج - بكسر اراء - وفي ما سرح معنى النفي. قال محمد المحشي مولانا عفا: الأصهر أن يقال: إد معنى ما زال ثبت دائما؛ لأن ما زال لاستمرار ثبوت الخبر للاسم، لكن الدليل حينئذ غير مفيد للمدعى؛ لأن كون النفي إثباتا لا يفيد إلا كون ما زال بمعنى ثبت فقط لا معنى ثبت دائما. ثم قال مولانا المذكور، إلا أن يقال: معنى قوله: "لأن نفي النفي إثبات" هو أن نفي النفي يفيد دوام الإثبات، ثم قال: ولكن في إفادة نفي النفي دوام الإثبات بحث، معناه أنه في حيز اسم. أقول: قال الشارح في بحث الحان: إن النفي مستمر بلا قاطع أي بلا قاطع أسفي. فإذا كان كذلك فنفي النفي يستلزم دوام الثبوت واستمراره.

قال مولانا عفا: قوله: "ثبت بقيد الدوام" أي الإثبات بقيد الدوام، وبظهر ذلك من كتب اللغة، معناه أنه قال محمد المحشي: الأصهر أن يقال: إد معنى ما زال ثبت دائما ليس على ما يسعي، أقول: كونه مفهوما من كتب اللغة في حيز اسم. ثم قال مولانا عفا: ولو سلم أن لا يكون الثبات مفيدا للدوام لكن ما زال ههنا بمعنى دائما، ودبت لأن معنى 'زال' وقع روائ بمعنى 'ما زال' لم يقع روائ، فقولنا: 'روائ' في قولنا: 'لم يقع روائ' بكرة وقعت في سياق النفي يفيد العموم، فيفيد أنه ثبت دائما إلخ. وهذا كلام الفاضل المذكور لرد ما ذكره مولانا عفا بقوله: "وفي إفادة نفي النفي دوام الإثبات بحث".

أقول. فيه بحث، أما أولا فإن العموم حاصل حينئذ على وجه الكمال لحصوله من وجهين، أحدهما: انعموم الحاصل من نفي النفي، والآخر: عموم الكرة التي في سياق النفي، وكون العموم مطلقا يستلزم الدوام في حيز اسم. وإن قلت: تكرار انعموم يستلزم المناعة فالدوام حاصل منها، قلت. فيه نظر أيضا. وأما ثانياً فإن لا سلم =

(١) الأظهر أن يقال: ثبت دائما، لكن الدليل لا يفيد إلا أن يقال: إن نفي النفي يفيد دوام الإثبات، وفي إفادته بحث. (عبد الغفور)

لأن نفي النفي إثبات،^(١) فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات إلا على صفة العلم^(٢) فلا يستقيم،^(٣) وقال الشارح الرضي: يمكن أن تحمل الصفات على ما يمكن أن يكون زيد عليها مما لا يتناقض، ويستثنى من جملتها العلم، أو يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم، كأنك قلت: أمكن أن يحصل فيه جميع الصفات إلا صفة العلم،^(٤) وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة، ولا يخفى على المتفطن أنه يمكن بمثل هذه التأويلات إرجاع جميع المواد الإيجابية عند الاستثناء إلى صورة الاستقامة،.....

= كون "رال" بمعنى وقع روال فمعنى "ما رال" لم يقع روال، بل معنى "رال" في ما رال زيد إلا عالما: أنه وقع روال زيد، فمعنى ما رال فيه أنه لم يقع روال زيد، فلا يكون روال ككرة حينئذ حتى يفيد العموم، على أن إعادة قرينة العموم أيضا مما لا طائل تحته كما عرفت.

ثم لك أن توجه المبع المذكور على التفريع، وهو قوله: "فيكون المعنى ثبت زيد دائما إلخ" أقول في دفع الشبهة بأن "ما رال" للاستمرار والدوام أي استمرار ثبوت حبرها لاسمها كما تيسر في قوله: "وحبره محذوف" أي ما رال زيد على جميع الصفات أي ثبت زيد على الصفات كلها إلا عالما، فإذا كان للاستمرار والدوام فيكون المعنى ثبت زيد على جميع الصفات إلا على صفة العلم، فقوله: معنى "ما رال ثبت" يكون المراد منه الثبوت على سبيل الدوام، والدليل يكون مشتقا لمدعى؛ لأن المراد أن هذا نفي النفي إثبات؛ لما مر، لا نفي النفي مطلقا إثبات حتى كانت المقدمة مموعة.

لأن نفي النفي إثبات: أي مستلزم للإثبات؛ لأنه عينه؛ لأن تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي، وتصور الإثبات لا يتوقف على تصور النفي، وإنما يكون عين الإثبات إذا كان تصور الإثبات موقوفا على تصور النفي، وليس كذلك، وقال مولانا عصفري: إن نفي النفي إثبات في العرف لا في المعنى.

(١) لأن "رال" وأخواته معناه النفي مثل: امتنع وعدم ومات وغيرها، ونفي النفي إثبات فيثبت؛ لأن معنى ما مات زيد ثبت ووجوده؛ لأنه إذا كان في الكلام قيد يكون النفي متوجها إليه، وإذا لم يوجد فيه قيد توجه إلى أصل الفعل، نحو: ما ضرب زيد، ولما توجه النفي ههنا إلى النفي ونفاه بقي أصل الفعل، وهو الثبوت، فيكون معنى "ما دام" وأخواته ثبت ودام. (محرم)

(٢) وإنما كان هكذا؛ لأن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإنجاب الدائم، كذا في "الرضي"، فيلزم ثبوت دوامه. (علوي)

(٣) المعنى لأن من جملة الصفات ما يتناقض كالقيام والقعود، والنوم واليقظة، فلا يجتمعان. (علوي)

(٤) فإنه ليس له قابلية واستعداد أصلا. (علوي)

كما يقال مثلاً في قولك: "ضربني إلا زيد": المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك، أو المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك.

وإذا تعذر البديل من حيث حمله على اللفظ أي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع أي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه؛ عملاً بالمختار^(١) على قدر الإمكان مثل: ما جاءني من أحد إلا زيد، فـ"زيد" بديل مرفوع محمول على موضع "أحد"، لا مجرور محمول على لفظه، ومثل: لا أحد فيها أي في الدار إلا عمرو فـ"عمرو" مرفوع.....

المراد كل من إلج ويترجم به: هر کس که متصور بود از وی زدن از آشنایان تو زدن مرا مگر زید مرا نزد.

وإذا تعذر إلج أقول: لما كان الكلام في إعراب المستثنى حينئذ أولاً إعرابه وجوباً، ثم بين إعرابه حواراً، ثم إعرابه على حسب العوامل، فحينئذ لا يرد ما ذكره مولانا عن حيث قال: ولا يحتمل أن هذه المسألة من تنمة اختيار البديل فيسعى أن لا يفصل بينه وبينها حيث الإعراب على حسب العوامل. ثم إنه إذا تعذر البديل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو: لا خمسة عشر درهماً لث إلا درهم؛ فإن خمسة عشر له محل قريب وهو النصب، ويمنع حمله عليه؛ لما ذكره في الكتاب، فيحمل على محله البعيد، وهو الرفع.

فعلى الموضع إلج وفي كلام بعض الشارحين: "فيحمل على الموضع"، فأحر المتعلق ههنا لإفادة الحصر أو تسبها على حوار تأخير، ولقائل أن يقول: تأخير لا يصح لإفادة الحصر؛ لأنه جار النصب بالاستثناء أيضاً وإن كان البديل مختاراً، فيوافق حينئذ ما ذكره سابقاً بقوله: ويجوز فيه النصب ويختار البديل إلج، واجوب أن المراد من الحوار في قوله: 'ويجوز فيه إلج' هو الحوار بلا ضعف، وهما النصب ضعيف؛ لأنه يتوهم أنه بديل محمول على لفظ 'أحد'.

عملاً بالمختار وقد سبق أنه يجوز النصب ويختار البديل في المستثنى، ولا يتعذر الإبدال بمجرد تعذر الإبدال من اللفظ؛ فإنه يمكن أن يبدل من المحل عملاً بالمختار بقدر الإمكان. على موضع أحد: فإنه مرفوع بالفاعلية محلاً. وعمرو مرفوع إلج لأنه متداً تخصص بالعموم، قيل: يجوز أن يكون عمرو مرفوع بأنه كان بدلاً من الضمير المستكن في الطرف أي الضمير في قوله: 'فيها'؛ فإنه فاعل له راجع إلى "أحد"، والقول بأنه جار أن يكون منصوباً على الاستثناء ضعيف؛ لأنه يتوهم أنه بديل محمول على لفظ "أحد".

(١) دفع دخل مقدر تقريره: أنه كما يختار البديل في المستثنى حال كونه واقعاً في محل يكون متأخراً عن "إلا" يجوز فيه النصب أيضاً على الاستثناء، فيسعى أن يعمل على الاستثناء حيث تعذر البديل، فأجاب الشارح بقوله: "عملاً بالمختار على قدر الإمكان" توصيحه أنه لا يتعذر الإبدال بمجرد تعذر الإبدال من اللفظ؛ فإنه يمكن أن يبدل من المحل فيحمل عليه عملاً بالمختار بقدر الإمكان. (خادم أحمد)

محمول على محل "أحد" لا على لفظه، ومثل: ما زيد^(١) شيئاً إلا شيء لا يعبأ به أي لا يعتد به فـ "شيء" مرفوع محمول على محل "شيئاً"^(٢) لا منصوب محمول على لفظه، وقوله: "لا يعبأ به" ليس في كثير من النسخ، وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى، قيل: (٣) إنما وصفه به؛ لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، ولا يخفى أنه لو جعل المستثنى منه شيئاً أعم من أن يزيد عليه صفة غير الشيئية أولاً وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان أدق وألطف، وإنما تعذر البديل على اللفظ في الصورة الأولى؛ لأن "من" الاستغراقية لا تزداد اتفاقاً بعد الإثبات أي بعد ما صار الكلام مثبتاً؛ لانتقاض النفي بـ "إلا"؛ لأنها لتأكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض، فلو أبدل على اللفظ وقيل: ما جاءني من أحدٍ إلا زيد بالجر

على محل شيئاً: لأنه مرفوع على أنه خير المبتدأ. ولا يخفى أنه إلخ: وهو اعتراض على قوله: إنما وصفه به. وقيل: لو لم يوصف بقوله: 'لا يعبأ به' يصح أيضاً؛ لأن التووين في شيء الثاني جار أن يكون للتحقير أي شيء حقير؛ فإن تووين التأكيد للتحقير، وقيل: إنما وصفه به؛ لئلا يتوهم استثناء الشيء عن نفسه وعلى هذا يندفع قوله: ولا يخفى إلخ كما لا يخفى.

لكان أدق وألطف: أما الأول فلزيادة التوجه والتأمل في إدراكه، وأما الثاني فلعدم الاحتياج إلى قوله: لا يعبأ به. **لانتقاض النفي:** وقيل: لو زيد "من" الاستغراقية فيه يلزم زيادتها في الشحص، وهو غير جائز؛ فإنها لا تدخل إلا على الكلي، وإنما قيد كلمة "من" بالاستغراقية؛ لأن الأخفش جوز دخول "من" الزائدة في الموجب كقوساً: وقد كان من مطر. **لأنها لتأكيد النفي:** أي نفي مجرورها، سواء باشرت له أو لا، نحو: ما جاءني من رجل وامرأة.

(١) بالفارسية: نيت زيد شيء مكر شيء كاعتبار كرده شده به. (بقا)

(٢) لأنه مرفوع على أنه خير المبتدأ.

(٣) يعني لو لم يوصف يلزم استثناء شيء من نفسه فإما أن يراد لزوم ذلك في الواقع أو بادئ الرأي فيبعي أن يراعى ما فيه الدقة واللطافة، وهذا اندفع ما قيل: لو قال: يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لاندفع قوله: 'ولا يخفى'. (جمال)

لكان في قوة قولنا: جاءني من زيد، فلزم زيادة "من" في الإثبات وذلك غير جائز، وفي الصورتين الأخيرتين؛ لأنه لو أبدل المستثنى على اللفظ، وقيل: لا أحد فيها إلا عمرا بالنصب؛ لأن فتحته شبيهة بالحركة الإعرابية؛ لأنها حصلت بكلمة "لا" فهي كالنصب الحاصل بالعامل، فلا بد حينئذ من تقدير "لا" حقيقة أو حكماً؛ لتعمل فيه هذا العمل، وكذا في قوله: "ما زيد شيئاً إلا شيء" لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد حينئذ من تقدير "ما" كذلك؛ لتعمل فيه.

"وما ولا" لا تقدران لا حقيقة إذا لم يكن البديل إلا بتكرير العامل، ولا حكماً إذا اكتفي بدخوله على المبدل منه، واعتبر سراية حكمه إليه؛ فإنه في قوة التقدير، حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البديل.....

إلا عمراً بالنصب لا يقال: معناه تقدير البديل لا يجوز النصب فيه؛ لأن إعراب اسدس يكون مثل إعراب المبدل منه مع أن إعراب البديل هو النصب، وإعراب المبدل منه الفتح؛ لأننا نقول: إعرابه يكون مثل إعراب المبدل منه وفي حكمه إعرابه وهما كذلك؛ لأن إعرابهما مع بسبب العامل، وهذا قال: 'لأن فتحته شبيهة إخ' **كذلك** أي حقيقة أو حكماً، والأول على مذهب من قال: إن البديل بتكرير العامل حقيقة فقولنا: 'سلب زيد ثوبه' في التقدير: سلب زيد سلب ثوبه، والثاني على مذهب من قال: إن العامل في البديل منه هو العامل في البديل، وأشار إليه بقوله: حقيقة إذا لم يكن البديل إلخ. **وما ولا لا تقدران** إلخ. وذهب بعضهم إلى أن العامل في المعطوف واسدس مقدر، وفي سائر انشباع يكون العامل في انشباع واعتبر سراية حكمه المتبوع فيه وبعضهم إلى أن البديل والمعطوف كسائر التوابع فأشار الشارح إلى المذهبين.

ولا حكماً إذا اكتفي إلخ أي تقدير الحكمي إذا اكتفي إخ، وكذلك قوله: 'إذا لم يكن البديل إلا إلخ' أي تقدير الحقيقي إذا لم يكن اسدس إلخ. **حال كونهما عاملتين** فهو حال عن الصميم المستكن في قوله: 'يقدران'؛ فإنه معقول ما لم يسم فاعنه بقوله: 'يقدران'، ويحتمل أن يكون قوله: 'عاملتين' تمهيداً، ويحتمل أن يكون مفعولاً ثانياً لقوله: 'يقدران' بتضمين معنى الجعل، أي "ما ولا" لا تجعلان عاملتين.

بعده أي بعد الإثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتاً؛ لانتقاض النفي بـ "إلا"؛ لأنها أي "ما ولا" **عملتا للنفي**، وقد انتقض النفي بـ "إلا"،^(١) وحيث تعذر في هاتين الصورتين البديل على اللفظ حمل على المحل، فـ "عمرو" مرفوع على أنه^(٢) محمول على محل "أحد"، وهو الرفع بالابتداء، و"شيء" مرفوع على أنه محمول على محل "شيئاً"، وهو الرفع بالخبرية.

فإن قلت: لـ "أحد" في هذا المثال محلان من الإعراب: محل قريب وهو نصبه بكلمة **لا**، ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء، فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب؟ قلت: لأن محله القريب إنما هو لعمل "لا" فيه بمعنى النفي، وقد انتقض بـ "إلا"، بخلاف محله البعيد؛ فإنه لا دخل لعمل "لا" فيه، **بخلاف ليس زيد شيئاً إلا شيئاً** مع أنه انتقض النفي فيه أيضاً بـ "إلا"؛ لأنها أي **ليس عملت للفعلية لا للنفي**^(٣).....

بعده. وفي بعض النسخ: بعدها، أي بعد إلا. **لأهما عملتا للنفي**. يعني أن النفي علة لحملهما على 'ليس' وإن أي حمل 'ما' على 'ليس'، وحمل 'لا' على 'إن'؛ فإن 'ما' مشابهة بـ 'ليس'، و'لا' للجنس مشابهة لـ 'إن'، فإذا كان النفي علة لحملهما على 'ليس' و'إن' في العمل أو جزءاً لعله، فعلى كلا التقديرين يدرم من انتفاء النفي انتفاء عملهما؛ لأن انتفاء العلة مطلقاً سواء كانت تامة أو ناقصة يستلزم انتفاء المعلول، ثم إن حمل 'لا' على 'إن' لأجل أن 'لا' للمالعة في النفي؛ لكونها لفي الجنس كما أن 'إن' للمبالغة في الإثبات فيكون من قبيل حمل النقيض على النقيض.

- (١) يعني أن عملهما بعد "إلا" يقتضي بقاء على فیهما و"إلا" يقتضي انتقاض النفي فيرم التناقض، فقد رأيت يعني قول المصنف ممن جعل ذلك وجهاً آخر سوى ما قال المصنف فهو غير مرصی. (عصمت)
- (٢) التواسح إذا دخلت على استبدأ وأخبر عتت عاملهما لكن يبقى تقدير عملهما إذا كان العامل حرفاً؛ لصعفه، ثم إذا كان العامل حرفاً لا يعبر معنى جار اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو: إن ريدا قائم وعمرو، وإن غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر إلا إذا كان اضطر إليه كما فيما نحن فيه. (عبد الغفور)
- (٣) لأهما فعل ماض متصرف بعض تصاريفه على وزن 'علم' لكن استكن عين فعله للتحفيف مثل نعم وبئس، ومعاهما النفي وضعا مثل: زال وامتنع، وفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر الأفعال المتعدية فانتهى انتقاض النفي - ليس سببا لعملها - لا ينتقض الفعلية، فتعمل بعد انتقاصه أيضا كما كانت تعمل قبله. (محرم)

فلا أثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الأمر العاملة هي أي ليس لأجله أي لأجل ذلك الأمر، وهو الفعلية ومن ثم أي ومن أجل أن عمل ليس للفعلية لا للنفي، وعمل "ما" و"لا" بالعكس جز ليس زيد إلا قائما بإعمال "ليس" في قائما، وإن انتقض نفيها بـ"إلا"؛ لبقاء فعليتها، وامتنع ما زيد إلا قائما بإعمال "ما" في قائما؛ لأن عملها فيه إنما هو للنفي، وقد انتقض النفي بـ"إلا".

والمستثنى مخفوض أي مجرور بعد غير^٢ وسوى مع كسر السين^٣ أو ضمها مع القصر، وسواء بفتح السين أو كسرها مع المد؛ لكونه مضافا إليه، وبعد حاشا في الأكثر لكونها حرف جر^٤ في أكثر استعمالهم،

وهو الفعلية لأن معنى "ليس" في الأصل 'ما كان' بدليل حوق علامات الأفعال عليه نحو: ليست وست، ثم صلب الدلالة على الرمان المناصي، فحكمه حكم "ما كان"، وإن لم يبق فيه معنى الكون، وهو قد يتقص نفيه ويبقى عمله نحو: ما كان زيد إلا قائما؛ لقاء معنى الكون بعد "إلا". بفتح السين إلح قيل: الكسر في "سوى" مع القصر، والفتح في "سواء" بالمد مشهورتان.

لكونه مضافا إليه عنة لكون استثنى مجرورا بعدها. وبعد حاشا إلح لا يقال: يراد 'بعد' مستدرك، بل يسعى تركه لطلب الاختصار في المتن؛ لأننا نقول: يراده تسيه على أن قوله: في الأكثر متعلق بقوله: "حاشا" فقط دون غير وسواء وسوى. لكونها حرف جر وقد جاء بعدها نصب كما في الدعاء المقول: اللهم اغفر لي واسمع دعائي حاشا الشيطان، والدليل على حرفيتها دخول ياء المتكلم بدون نون الوقاية مثل: حاشاي؛ لأنه إذا لم يكن حرفا =

(١) لأن "ليس" من الأفعال الناقصة يقتضي الاسم المرفوع والخبر المنصوب.

(٢) مصروف؛ لكونه مؤولا بالنفط، وغير مصروف؛ لكونه مؤولا بالنقطة أو الكلمة لعلمية والتأنيث.

(٣) قال الشيخ الرضي: الكسر مع القصر مشهور، وأما الصم معه فغير مشهور. (جمال)

(٤) إليه ذهب سيبويه، والدليل على حرفيتها "حاشاي" من غير نون الوقاية، وامتناع وقوعها صلة بمصدرية

مطرد، ودخول "ما" عليه إذا نصب الاسم بعدها شاذ عنده. (عبد الغفور)

وأجاز^(١) بعضهم النصب بها، على أنها فعل متعدٍ فاعله مضمر، ومعناها تبرية المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه، نحو: ضرب القوم عمرا حاشا زيدا أي برأه الله عن ضرب عمرو،

= فيكون فعلا؛ لأنه لم يقل أحد بكوها اسما، وقال في المسيات: إن ياء المتكلم إذا لحقت آخر الفعل تدخل نون الوقاية عليه لتقي آخر الفعل عن الكسر الذي هو أحت الحر مثل: حاء ي و صربي، فلو كان "حاشا" فعلا فلا بد من النون عند حوق ياء المتكلم، وليس كذلك، ولقائل أن يقول: إن آخر "حاشا" يأمن من الكسر بسبب الألف فجاز دخول ياء المتكلم عليها؛ لأن إحقاق النون ليس إلا ليأمن آخره عن الكسر، وهذا الأمن حاصل بالألف، إلا أن يقال: الحكم جار في جميع الأفعال مطلقا لأطراد الباب.

تبرية المستثنى يفتح انتاء وسكون انتاء بقطة التحتانية، بمعنى يرى شدة وباك شدة، وفي بعض النسخ: 'تنزیه' بالنون والياء، أي تبرية المستثنى عما نسب إليه، وهو الفعل. وأعم أن "حاشا" إذا استعمل في الاستثناء وغيره فمعناه التبرية أي تبرية الاسم الذي بعده من سوء ذكر. **أي برأه الله إلح** والصمير في "حاشا" راجع إلى الله تعالى، وهو فاعل، ومجموع الفعل مع الفاعل حال، وصاحب الحال هو زيد، وإضافة الضرب إلى عمرو من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول، أي عن ضرب زيد عمرو، ويترجم: زود قوم عمرو راد حالي كـ يرى كـ زود الله تعالى زيد الزود زيد عمرو، يعني زيد الذي من حملة القوم م يضرب عمروا، قيل: يرجع الصمير في "حاشا" إلى مصدر الفعل المذكور أظهر، أي برئ الضرب عنه نفسه أي نفس الضرب، أي م يقع الضرب منه، وقد جعل الله فاعلا له، ولم يجعل المتكلم فاعلا أي برئ المتكلم عن ضرب عمرو.

إن قلت: إما لم يجعل فاعله المتكلم؛ لأن "برئ" صيغة العائث فيجب أن يكون فاعله أيضا عائثا قلت: لقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون برئ مثل "ليس ولا يكون"، فإنه شاع بينهم إيرادهما مفردا حالة الاستثناء وإن كان الاستثناء من جماعة المحصورة، فجاز أن يكون في صيغة "برئ" أيضا كذلك بأن شاع إيراده بصيغة الماضي، وإن كان المقصود هو المتكلم، وفيه أي في قول القائل نظر لا يخفى.

وذلك لأن "ليس ولا يكون" وإن كانا مفردين لكن الصمير فيهما راجع إلى بعض من الجماعة أو إلى الجائي منهم كما سبق تفصيله، لا يقال: لا يجوز إرجاع الصمير في "حاشا" إلى الله تعالى؛ لأنه لم يسبق مع أن =

(١) بدليل حاشيت زيدا وأحاشيه، قيل: يحتمل أن يكون بمعنى قلت: حاشا، نحو: لا ليت أي قلت: لا لا، ولوليت أي قلت: لولا، وعند المبرد أنه تارة حروف وتارة فعل، وإذا وليته اللام تعين فعليته، قال الشيخ الرضي: الأول أنه مع اللام اسم لمحيته موبا نحو: 'حاشا لله' في بعض القراءة، وإنه بمعنى تبريها لله، فيجوز على هذا أن تركيب كون 'حاشا' في جميع المواضع مصدرا، بمعنى تنزيها، وأما حذف التنوين في 'حاشا' لا استكراههم التنوين في ما غلب عليه تجريده منها لأجل الإضافة. (عبد الغفور)

وإعراب غير فيه أي في الاستثناء دون الصفة؛ إذ هو حينئذ بإعراب موصوفه كإعراب

المستثنى بـ "إلا" على التفصيل المذكور فيما سبق، فكأنه لما انجز به "المستثنى للإضافة
أي يعبر

= المرحع إليه ضمير العائب لا بد أن يكون مذكوراً؛ لأننا نقول: إن الله تعالى معلوم قطعاً فكأنه سبق، ثم لا يقال: إذ كان ضمير العائب إلى الله تعالى فلا بد أن يكون عائداً فكيف يعكم بكونه تعالى عائداً؛ لأننا نقول: الضمير راجع إلى لفظ الله، وهو غائب؛ لأن الأسماء الظاهرة كلها غائبة.

وإعراب غير وإنما م بين 'غير' مع أنه بمعنى الحرف؛ للإضافة لمادة من أسماء، أو لأن الحرفية عارضة له، وإنما م نقل. إعراب 'غير' وحاشا وليس ولا يكون" وغيرها مما سبق، لأن بعضها فعل، وبعضها حرف، وإعراب فيهما خلاف 'غير' فإنه اسم؛ فذا حصه بالذكر، والمراد بالإعراب حسب العامل، فلا يرد إسقاط على المصارف؛ لأنه معرب. **على التفصيل الح** من وجوب النصب في المستثنى الموحى والمنقطع، وحواره مع اختيار البدل في غير الموحى التام والإعراب على حسب العوامل في المنقطع، نحو: جاءني يقوم غير ريد، وما جاءني غير ريد أحد، وما جاءني يقوم غير حمار بالنصب، وما جاءني أحد غير ريد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء، وما جاءني غير ريد على التفريع.

فكأنه لما انجز به الح إنما قال بصريق الطن؛ لأنه غير حارم به بل هو صان فيه، قال محمد المحشي مولانا عبد: إذا نقل إعرابه إلى 'غير' فالأحسن أن يقول: إعرابه بإعراب المستثنى — "إلا" بدون الكاف؛ فإن إعرابه حينئذ عين إعرابه، وقال مولانا عيسى في رده بأن إعراب 'غير' فيه عين إعراب المستثنى بـ 'غير' لا عين إعراب المستثنى — "إلا" بل إعرابه كإعراب المستثنى بـ "إلا"، وإنما يرد الاعتراض لو قال المصنف: وإعراب 'غير' فيه كإعراب المستثنى بـ 'غير'، أقول: إعراب 'غير' ليس عين إعراب المستثنى بـ 'غير'؛ لأن إعراب المستثنى بحرور ولا يكون إعرابه عينه فأقول: الجواب عن الشبهة المذكورة بأن إعرابه ليس عين إعراب المستثنى بـ "إلا" شحصاً بل عينه نوعاً، فيصح قوله: كإعراب المستثنى بـ "إلا" بإيراد الكاف. =

(١) كأنه حوَر عما قيل: إن 'غير' قائم مقام 'إلا' وتعمده، فيكون واسطة لإعراب المستثنى كـ 'إلا' فاستحق أن يجري لإعراب على المستثنى منه أجنبي عن غير، وحاصل جواب: أن المستثنى لما اشتعل بآخر لإضافة 'غير' إليه أجنبي إعرابه على غير، لكونه فارغاً كما أجنبي إعراب آخره الأخير على الأول في عند الله، فالإعراب الذي بـ 'غير' عارية له، وهو لما بعده على الحقيقة، قال الشيخ الرضي: والدليل على أن الحركة لما بعد 'غير' حقيقة حوَر لعطف على محل ما بعد غير حوَر: ما جاءني غير ريد وعمرو بالرفع عطفاً على محل ريد؛ لأن المعنى ما جاءني إلا ريد وأني كلمة 'كأن'، لأن الانتقال ليس على الحقيقة؛ إذ الإعراب أجنبي عن 'غير' ابتداءً، لأنه كان على المستثنى أولاً ثم نقل إليه. (جمال)

انتقل إعرابه إليه، **وغير** أي كلمة غير في الأصل **صفة**؛ لدالاتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها، فالأصل فيها أن تقع صفة كما تقول: جاءني رجل غير زيد، واستعملها على هذا الوجه كثير في كلام العرب، لكنها **حملت على** "إلا" أي كلمة غير واستعملت مثلها في **الاستثناء** على خلاف الأصل، وذلك لاشتراك كل منهما
أي حمل

= ثم أقول في معنى كلام المصنف: إن إعراب "غير" كإعراب المستثنى — 'إلا' أي كإعراب الاسم الذي استثنى به — 'إلا' لاحتياج 'غير' إعراب هذا الاسم واستثناء ما بعد "غير" عن إعرابه؛ لأن 'غير' لما كان بمعنى 'إلا' كان ما بعده مستثنى فيستحق إعراب مستثنى، ولكن للمستثنى إعراب آخر لأجل الإضافة، ولا وجه أن يكون إعراب "غير" بإعراب الإضافة فيعطى ما بعد 'غير' مما فصل عن حاجته إليه بقرينة احتياجه إليه أي إلى ما فصل عن حاجته، فقول شارح: انتقل إعرابه إليه بهذا المعنى، فحيث ما ذكره محمد المحشي على المصنف بقوله: لما كان إعرابه بعبارة إعراب المستثنى — 'إلا' كان الأحسن أن يقول: وإعراب 'غير' إعراب مستثنى — 'إلا' كلام حسن، وما ذكره مولانا عص كلام صاهري حار عن الحقيقة كما لا يخفى على المتأمل، ثم ما ذكر من معنى الكلام هو قريب بما ذكرنا من أن الإعراب كإعرابه نوعاً لا شحواً؛ لأن مأل معناه أن إعرابه في الانتصاب لا غير.

وغير أي كلمة إلخ وقوله: 'غير' بالتبوين مبتدأ، و'صفة' خبره، وقوله: 'حملت على إلا في الاستثناء' خبر بعد خبر أو صفة، والصمير للصفة أو لـ "غير" بتأويل الكلمة، أو باعتبار حمل الصفة عليه، فالمبتدأ هو كلمة حقيقة تخصصت بالصفة. **صفة لدالاتها إلخ** فيكون المراد من الصفة هو الاسم الصفة بمعنى ما يدل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، فتكون مقابلة للاسم الذي هو قسم من الاسم المقابل للفعل واخرف.

معنى المعايرة بها وأعلم أن كلمة 'غير' تدل على معايرة ما قبلها أي موصوفها لما بعدها، سواء كانت تلك المعايرة بحسب الذات أو بحسب الوصف بأن كانا متعابرين ذاتاً أو متعابرين وصفاً، وقيل: دلالة كلمة "غير" على معايرة بحسب الوصف محار. **فالأصل فيها إلخ** أي المناسب أن تقع كلمة "غير" صفة في التركيب؛ ليوافق أصلها. **جاءني رجل إلخ**: فإن موصوفها بكرة لا يزور الإلهام عنها بإضافتها إلى المعرفة.

وذلك لاشتراك إلخ: أي ارتكاب خلاف الأصل بسبب المناسبة بينهما، وهي الاشتراك في المعايرة؛ لأن كل واحد منهما يدل على معايرة ما قبله لما بعده؛ فإن 'غير' يدل على معايرة محرورها موصوفها ذاتاً أو وصفاً، و'إلا' يدل على معايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم، فحار استعمال كل واحد منهما في معنى الآخر بعلاقة المشابهة، فيكون ذلك الاستعمال في غير الموضوع به سبب امشاهدة بين المعنى الموضوع له وبين المعنى المجازي، وهو المسمى بالاستعارة.

في مغايرة ما بعده لما قبله **كما حملت "إلا" عليها أي على كلمة "غير" في الصفة** لكن لا تحمل **"إلا"** عليها في الصفة غالبا إلا إذا كانت أي **"إلا"** تابعة لجمع أي واقعة بعد متعدد^(١) فوجب أن يكون موصوفها مذكورا،^(٢) لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في **"غير"** مثل: جاءني غير زيد، وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة^(٣).....

كما حملت إلا - بسبب أساسه المذكورة عليها في الصفة: فإن كلمة 'إلا' في الأصل للاستثناء لا للصفة؛ لكونها حرفا، وأصل الحرف أن لا يكون صفة.

لكن لا تحمل إلا إلح أي حمل 'إلا' على كلمة 'غير' في الصفة في أغلب المواد مشروط بأن يكون 'إلا' تابعة إلح، فقوله: 'عالم' يدفع ما في عبارة المصنف حيث يصح أن يحمل 'إلا' على كلمة 'غير' في بعض المواد بدون كونها مشروطة بهذا الشرط، مع أن عبارته بعيد الكنية كما في قوله: لا إله إلا الله؛ فإن الشرط متف فيه؛ فإن إله ليس جمع لا مضاف ولا تقدير. **إن واقعة إلح** أراد من التابع السعدية، وقوله: 'واقعة' عامل الطرف المأخوذ من التابع، وأراد من الجمع معناه اللغوي، وهو التعدد.

فوجب أن يكون إلح والتفريع بصري، وهو يتم بصم شيء، وهو أن استعمال 'إلا' في معنى الصفة خلاف الأصل، فبعد اعتبار الصفة يظهر هذا المعنى في 'إلا'، فوجب أن يكون موصوفها مذكورا؛ ليطهر هذا المعنى، لا مقدرا بخلاف 'غير' فإنها في الأصل للصفة، فحار أن يكون موصوفها مقدرا، قال بعض المحققين من أن هذا لا يتفرع على ما قبله، لأن كون الشيء بعد متعدد لا يقتضي أن يكون موصوفه مذكورا، ثم أجاب عنه بأن الفاء لتعقيب، والمعنى وإد، عرفت هذا، فوجب أن يكون موصوفها إلح، ليس شيء؛ فإن كون الفاء لتعقيب مما لا يقسم العقل السليم، وأيضا كونها لتعقيب لا يستدعي تقدير قوله: 'إد عرفت هذا'، وإيراده يبنى على أنها في جواب الشرط المقدر.

(١) يعني أن المراد بالجمع ما يدل على الجمعية سواء كان جمعا كالأرجل أو لا كالقوم والرهط. (عل)

(٢) بما اشترط ذلك؛ ليكون أظهر في كونها صفة. (عبد الغفور)

(٣) يعني إما يشترط هذا الشرط؛ لأجل توافقه حالها، وإلا فلا دخل له في الحمل وتعدد الاستثناء. (عل)

حالتها أداة استثناء؛ إذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد، فلا تقول في حال
الصفة: جاءني رجل إلا زيد، والمتعدد أعم من أي يكون جمعا لفظا كرجال أو تقديرا
كقوم ورهط، وأن يكون مثني، فدخل فيه نحو: ما جاءني رجلان إلا زيد، **منكور أي**
منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد أو الاستغراق فيعلم التناول قطعاً على
تقدير الاستغراق، وعلى تقدير أن يشار به إلى جماعة

فلا تقول في الصفة إلخ: لعدم التعدد في أمر، ولا يكون للاستثناء أيضاً؛ لوجوب التعدد فيه أيضاً، فلا يصح
هذا التركيب. **فدخل فيه إلخ:** أي في التعدد ما جاءني رجلان إلا زيد، وهذا الاستثناء منقطع؛ لأن الموصوف
- وهو المحكوم عليه - اثنان من أفراد الإنسان، وليس ريد كذلك، وإنما يكون متصلاً إذا قيل: جاءني رجلان إلا
زيد؛ لأنه حينئذ يكون 'إلا' للصفة. **أي منكور:** فسر المنكور بمنكر إشارة إلى أن مجيء نكر - بالتشديد -
معلوم كما قال المصنف: 'وإذا نكر صرف' وأما مجيء اسم المفعول - بالتخفيف - كمنكور غير معوم.
لا يعرف إلخ: أقول الغرض التخصيص باللام مثلاً لا المحصوص، والحاصل أنه لما فسر بقوله: 'أي منكر' عني أن
المراد بالمنكر ما ليس معرفة، فإذا لم يكن معرفة فممكن معرفة باللام أيضاً، فعدم كونه معرفة باللام يحتاج إلى البيان
لخلاف ما لم يكن معرفة باللام من المعارف؛ فإنه لا خفاء فيه، مع أن كونه معرفة باللام أكثر استعمالاً من
المعارف التي يغير اللام كما لا يخفى.

فلا يرد ما قال مولانا عص من أن كلامه يشعر بأن المنكر احتراز عن المعرفة باللام، ولا وجه لتخصيص الاحتراز به؛
إد هو احتراز عن كل معرف سواء كان ذلك المتعدد معرفة باللام أو كان مضاعفاً بأن كان تعريفه بالإضافة مثل:
جاءني إحوه ريد إلا عمراً؛ فإن الإحوه معرفة بإضافته إلى ريد؛ فإنه لا يصح فيه الحمل على الصفة، فلا يتعدر فيه
الاستثناء، أو كان من أسماء الإشارة مثل: جاءني هؤلاء إلا ريداً، فإن اسم الإشارة من المعارف فلا يتعدر فيه
الاستثناء، أو كان اسماً موصولاً نحو: **﴿إِنْ نَأْتِىكَ مِنْ حَيْثُ نَأْتِىكَ﴾** (العصر. ٣٠٢) وقيل: قيد المنكور؛
لأجل أن 'إلا' بمعنى 'غير'، والموصوف فيه لا يكون إلا نكرة، وكذلك ما هو بمعناه.

يراد به إلخ: أي العهد الخارجي لا الذهني؛ لأنه في حكم النكرة، ولا يراد به الجنس أيضاً؛ لأنه أمر واحد
كطبيعة شيء فلا تعدد في الجنس أصلاً، فيكون منحصر فيها. **وعلى تقدير إلخ:** أي يعلم التناول قطعاً على
تقدير أن يشار إليه.

يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل، أو عدم التناول قطعاً على تقدير أن يشار به إلى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع، غير محصور، والمحصور نوعان إما الجنس المستغرق نحو: ما جاءني رجل أو رجال، وإما بعض منه معلوم العدد نحو: له علي عشرة دراهم أو عشرون،

أو عدم التناول أي بعدم عدم تناول على تقدير أن يشار به إلى غير محصور الخ. ولا يعرف محصور من معرفة غير محصور هذا تعرض عن بيان لمحصور فقال: محصور نوعان إلخ. أما الجنس إلخ فإن سكرة الواقعة في سياق النفي جنس مستغرق.

ما جاءني إلخ. إن قلت الكلام في الجمع اسكور لغير محصور، وإن رجل ليس جمع، قلت: لرجل جمع بمعنى مذكور، وهو متعدد، فهو وإن لم يكن جمعا حقيقة لكنه جمع معنى؛ لأنه سكرة واقعة في سياق سقي فيها تعدد قصفا، وبه يشعر فيما بعد قوله: كل رجل لا يريد جاءني، لأنه جعل المفرد لاستعراقي جمعا، واستغرقته مفردة فقط كل، وإنما جعل الشرح انقود ولزهد من اجموع تقديري في سقي ثفا، ولظاهر أنهما كرجل جمع معنى، فالأحسن أن يعسم المتعدد بالجمع حقيقة ومعنى، لا بالجمع لفظا وتقدير، لا أن يقال: بما جاء بالجمع قصفا لما سقي في عشريين في قوله: علي عشرة دراهم أو عشرون من أنه جمع لفظا وصورة، ثم يقاس بقوله: لفظا ليس لا تقدير، وبإطلاق الجمع تقديري على الجمع معنى غير معد، ولقد أن يقول: هو قد: المتعدد أعلم من أن يكون جمعا صورة أو معنى" ليتم أيضا.

وأما بعض منه أي من الجنس مستغرق، وهو ظاهر، ولتقييد بمعلوم العدد تحدد صحة معنى للكلام. له علي عشرة إلخ. هو قد: أنه علي عشرة أو عشرون بدون ذكر دراهم أيضا يصح؛ لأن المحصور حينئذ بعض بعض منه معلوم تعدد، وإن لم يكن معدودة معلوما، وإن مثل مثالين، يوافق كما سقي من مثليين، وهما: ما جاءني رجل أو رجل، وقائل أن يقول: لا يريد اثنيين فيما سقي فائدة حبيبة، لأن أحدهما جمع صورة ومعنى، والآخر مفرد صورة ولكنه جمع معنى كقوم ورهط، مع أن عشرة وعشرون ساء كذلك، لا أن يقال: كما يكون لا يريد اثنيين سابقين فائدة، منها يكون فيهما أيضا؛ لأن عشرة مفرد صورته وجمع معنى، وعشرون جمع صورة ومعنى، أم معنى فظاهر، لأنه متعدد، وأما لفظ وصورة فوجود نواته واسون في آخره، وهو جمع حكما؛ لأنه ملحق به وإن لم يكن جمعا حقيقة؛ لعدم الجمع الحقيقي في الأعداد.

وإنما اشترط أن يكون غير محصور؛ لأنه إن كان محصورا على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد "إلا" فيه، فلا يتعذر الاستثناء نحو: كل رجل إلا زيدا جاني، وله علي عشرة إلا درهما، وإنما يصار عند وجود هذه الشرائط إلى حمل "إلا" على غير **لتعذر الاستثناء**.....
أي يذهب

إن كان محصورا إلح - نية أي في بعض أفراد الاستثناء، وهو المتصل لا مطلقا، وذلك لأن المقصود ههنا مجرد نفي تعذر الاستثناء، ويبان أن الاستثناء فيه محال على عديم كونه محصورا، وهذا القدر كاف لذلك، أقول: إذا عرفت هذا فلا يرد ما قال بعض المحققين من أن هذه المقدمة مموعة؛ خوفاً أن يكون المتعدد محصورا، على أحد الوجهين ولم يكن المستثنى داخلا فيه نحو: له علي عشرة دراهم إلا حمرا، ونحو: جاني رجال إلا حمرا، ولا يرد إشبهة أيضا بوجه آخر بأن المتعدد إذا كان محصورا بأن يرد من الجنس بعض منه معلوم العدد فحينئذ إذا أريد به جماعة يكون ريد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل، وإذا أريد به جماعة لم يكن ريد منهم فلا يتعذر انقطاع.

كل رجل إلح وقد عرفت أن 'رجل' جمع معنى؛ فإنه مفرد استعراقي سبب مقارنته بلفظ 'كل'، وبما أحرر الفعل ههنا إشارة إلى أن فيه كما يصح حمل 'إلا' على الاستثناء يصح حملها على الصفة أيضا، أي كل رجل هو غير ريد جاني، وهو قيل: كل رجل جاني إلا ريده، فلا يصح كونه صفة؛ لوجود الفاصلة بين الصفة والموصوف، وهو قيل: جاني كل رجل إلح فكونه صفة حينئذ لا يخفى عن حماة، والظاهر هو الاستثناء حينئذ بخلاف تأخير الفعل.

لتعذر الاستثناء وما كان في هذا المقام صعوبة فأردت أن أورد قبل الشروع في كلامه - قدس سره - مقدمة توضيحية كلامه، فأقول: أما تعذر الاستثناء فلأن الحزم بالدخول لازم في المستثنى المتصل، والحزم بعدمه في المنقطع، ولا حزم ما ههنا لا بالدخول ولا بعدمه فتعذر، ويتوجه إليه حينئذ أن ضابطة التعذر متفصلة صرنا وعكسا، أما طردا - وهو التلزام في الثبوت - فلأنه إما يكون مصدرا إذا تعذر الاستثناء عند وجود هذه الشرائط مطلقا من غير اختصاصها بمادة من المواد، مع أنه ليس كذلك كما في 'جاني رجال إلا واحدا' وإلا رجلا وإلا حمرا، فإن 'واحدا' و'رجلا' داخلا في الرجال يقيين فيكون متصلا، واحمر خارج عنه يقيين فيكون منقطعا. وأما الالعكاس - وهو التلزام في الانتفاء - فلأنه إما يكون معكسا إذا تعذر الاستثناء في المحصور مطلقا، وليس كذلك كما في 'جاني مائة رجل إلا ريده' فإن الاستثناء فيه متعذر. أما متصل بعدمه نحو: في مائة يقيين، ولا بد ذلك في المتصل، وأما المنقطع فبعدم الجزم بخروجه منها، ولا بد لذلك فيه.

فكان الأولى على المصنف أن يقول: إلا إذا كانت نابعه لجمع غير معوم تناوله المستثنى ولا عدم تناوله؛ فإنه حينئذ يتعذر الاستثناء مطلقا لما عرفت من أنه لا بد أن يكون التناول في المتصل يقيين وعدم التناول في المنقطع =

عند وجودها فيضطر إلى حملها على "غير"، وإنما قلنا في صدر هذا الكلام: ^(١) "إن إلا لا تحمل على الصفة غالبا" فقيدها بقولنا: "غالبا"؛ لأنه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو: جاءني مائة رجل إلا زيد،.....

= يبين، ولهذا تكلف بعض الشارحين وأراد بقوله: "غير محصور" غير معوم؛ لأن الأغلب في المحصور أن يكون معلوما إلا نادرا يعبر عن غير المعوم بغير المحصور؛ للملازمة بينهما غالبا، فإذا عرفت هذه المقدمة فقوله: 'تعذر الاستثناء' بمعنى أنه لتعذره غالبا؛ لئلا يرد ما ذكرنا من عدم طردها وعكسها كما أفاده - قدس سره - بقوله: "وإنما قلنا غالبا إلخ".

عند وجودها: أي وجود الشرائط المذكورة كلها فيه، إن اظهر من كلامه - قدس سره - أنه يتعذر الاستثناء عند كل واحد من الشرائط المذكورة فردا فردا، مع أن عند وجود شرط الجمعية لا يتعذر الاستثناء بل الجمعية يلائم الاستثناء كما به به الشارح سابقا، وكذلك التابعة أي كون المستثنى بعد المستثنى منه أيضا يلائمه، وكذا قيد النكارة وإن لم يلائم الاستثناء ولكن لا فيه أيضا بالجملة بتعذر الاستثناء عند وجود الشرط الأخير، وهو 'غير محصور' كما ذكره، والجواب عنه من عبارة المصنف صاهر بأن قوله: 'لتعذر الاستثناء' علة بالنسبة إلى الشرط الأخير فقط بأنه يكون قيد الحكم، ومثل ذلك كثير في كلامهم، ولا يحدي ذلك نفعا عن عبارة الشارح حيث قال: "عند وجود جميع شرائط" فالجواب عنه حيثد بأن قوله: 'لتعذر الاستثناء' علة لمجموع الشرائط من حيث المجموع، ولكنه علة له باعتبار الشرط الأخير فقط.

جاءني مائة إلخ: وإنما يتعذر فيه الاستثناء؛ لعدم دخول 'زيد' في "مائة رجل" يبين على ما سيأتي من قوله: 'لعدم دخول الله إلخ'. لا يقال: هذا التركيب مثل قوسا: 'جاءني القوم إلا زيدا'، وهو يحتمل أن يكون المستثنى متصلا ومقطعا معا فـ 'زيد' في المثال المذكور لو كان داخلا في مائة رجل يبين فهو مستثنى متصل قطعا، ولو كان خارجا عنها يبين فهو منقطع، فحيثد كيف يصح قوله: 'يتعذر الاستثناء في المحصور'؟ لا أقول. إنه مدفوع بإيراد 'قد' المعيدة لتقبيل على قوله. "يتعذر" فتعذره على تقدير: أن لا يكون دخوله وخروجه عنها متيقنا، فاعلم ذلك.

(١) هذه الريادة لدفع شبهة، وهي أن مناص حمل 'إلا' على الصفة تعذر الاستثناء، وما ذكره من الصابطة لا يوجب التعذر، وانتفاءه لا يوجب عدم التعذر، فلا يكون الصابطة مطردا ولا معكسا، فوجب أن يقول بجميع غير معلوم يتأوله المستثنى ولا عدمه، وقد يتكف بأن المراد بغير المحصور غير المعلوم؛ لتلازم بينهما غالبا. (عند العفور)

وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو: جاءني رجال إلا واحدا وإلا رجلا وإلا حمرا، ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف إليه في بيان هذه القاعدة، نحو: لو كان فيهما^(١)

جاءني رجال إلخ: فقوله: "واحدا" أي واحدا من أفراد الرجال يكون مستثنى متصلا محرجا عن متعدد الجريئات أو مستثنى متصلا محرجا عن متعدد الأجزاء؛ لأن لفظ الرجل جزء من لفظ الرجال إلا أن حكم المخيطة يشير إلى الذات، ثم اعلم أن في أكثر النسخ وقع 'ما جاءني إلخ' بحرف النفي، وبدونه في النسخ البادرة، والحق أن كونه بدون حرف النفي عطف لا محالة، وإنما اشتهر هذا الغلط في الألسنة؛ لعدم تفرقة المدرسين بين ثبوته ونفيه؛ لصعوبة المقام وعدم وقوف أكثرهم.

وإذا عرفت هذا فما قال بعض المحشين من أن قوله: "رجال" إن كان غير محصور لم يصح إيراده في أمثلة الحسن المستعرق كما أورده فيها سابقا، وإن كان محصورا لم يصح إيراده في أمثلة غير المحصور كما أورده في أمثله من جملة ما لا يعني، وإنما قال: "إلا واحدا" دون إلا ريذا؛ لعدم تناوله زيذا؛ لأن معناه أنه جاءني رجال عشرة مثلا إلا زيذا، فلا يجوز استثناء المعدود منه؛ لما مر من عدم تناوله لكن يجوز بلا استثناء من العدد، فيجوز أن يقال: جاءني رجال أي رجال عشرة مثلا إلا واحدا.

لما كان ذلك إلخ: أي كونه "إلا" للصفة عند عدم هذه الشرائط نادرا لم يلتفت المصنف إلى هذا النادر، ولت إرجاع ذلك إلى تعدد الاستثناء في المحصور، أقول: القول بأن المصنف قد التفت إليه حيث قال: "وضعف في غيره" فإنه يفهم منه مفهوم الغلبة ليس بشيء؛ لأنه - قدس سره - دفعه بقوله: في بيان هذه القاعدة؛ لأنه لم يلتفت إليه في ضمن بيان هذه القاعدة، وأجاب عنه مولانا عص بأنه لا ضعف مع تعدد الاستثناء بل فيه قلة، وفرق بين الضعف والقلة إلا أن يقال: لما قلّ التعذر في المحصور جعل استعماله ضعفا فيه ضعيفا.

لا يقال: قد التفت المصنف إليه أي إلى النادر في ضمن بيان هذه القاعدة بأن مراد المصنف من الحمل في قوله: "كما حمت عليها" هو الحمل على سبيل العلبة فحينئذ التفت إليه؛ لأننا نقول: مراده أنه لم يلتفت المصنف إليه التفات اهتمام بأن يكون مذكورا في الكلام، لا يقال: يفهم من كلامه - قدس سره - أن المصنف لو التفت إليه في بيان هذه القاعدة أيضا يصح مع أن ذلك غير جائز؛ لأنه تكرر مع ذكر قوله: "وضعف في غيره"؛ =

(١) أقول: قد يحمل "إلا" على "غير" فيوصف بما بشرط أن يكون الموصوف جمعا مكررا أو شبهه، وأن يكون مذكورا غير مقدر، فلا يقال: جاءني إلا ريذا، ويقال: جاءني غير ريذا، فالجمع المكرر نحو: **كان فيهما إلهة** **لما أتته عسداء** (الأنبياء: ٢٢) ولا يجوز في "إلا" هذه أن يكون الاستثناء على ما بيته في الشرح، والمعنى لو كان مدير أمر السموات والأرض إلهة هي غير الواحد الذي فطرهما لخرجتا؛ للتحالف والتمازج. (حل ع)

أي في السماء والأرض **أله جمع إله**، ولا دلالة فيها على عدد محصور **إلا الله** أي غير الله **لفسدا** أي لخرجتنا عن الانتظام، فـ **"إلا"** في الآية **صفة**؛ لأنها تابعة لجمع منكور غير محصور، وهي آلهة، ويتعذر الاستثناء لعدم دخول ^{لغظ} الله تعالى في آلهة بيقين،

= لأنما نقول: معناه أنه يجوز يردده في بيان هذه الصائفة، ولم تنفك إليه بغير ده فيه؛ لدرته فأعطي بالأكثر حكمه، لكن؛ لأن صائفة من حيث إنها صائفة يسعى أن يكون كيانا من تنفك إليه بعد بياض. **فيهما** ^{الح} لا يقال: كون الآلهة فيهما يستلزم كون الله تعالى في المكان، وهو باطل؛ لأنما نقول: لا سلم ذلك؛ لأن مقصود من الآية هي ألوهية الآلهة فيهما، ولا فساد فيه حينئذ، ثم إن آلهه جمع به عند اللام، ومعناه مصدق لمعبود سوء كان الخلق أو غيره.

أي لخرجتنا إلح وهذا دليل دفاعي أي صبي عنى وحدانيه تعالى كما إذا كان في سدة ممكن فلا تنضم سدة دائما من خرجت سدة عن لا تنضم. **فالا في الآية صفة إلح** قال سبويه: لا يجوز ههنا إلا بوصف أي لا يجوز اسد؛ لأنه لا يكون إلا في غير موجب، قال المصنف: ولا يعتبر لفي استفاد من 'لو'؛ لأن لفي المعوي ليس كاسقطي، لا في قلم وأقل وأنى ومتصرفاته أي متصرفات 'ن'، وأيضاً سدر لا يجوز، لا حيث يجوز الاستثناء، ولغائل أن يقول: لا يجوز أن يكون، لا بمعنى 'غير' في الآية ولا يجوز أن يكون صفة - آلهة مع أنه ليس كذلك؛ لاستثناء لأمر الأربعة معتبرة بين الصفة والموصوف، إلا أن يقال: إن لصفة مثل موصوف في الأمور الأربعة إذا كانت الصفة اسما صورة ومعنى، وفيما نحن فيه ليس كذلك.

لعدم دخول إلح أي إما لا لعدم دخوله فيها عنى سبيل بيقين، وأما إذا كان قيد لفي فلا؛ لأن معناه حينئذ أنه ليس دخول منه في آلهة منه حينئذ احتمالات: الأول: أنه ليس دخوله فيها وعدم دخوله فيها بيقين فيكون في دخوله فيها وخروجه عنها شك؛ لأن جمع اسكور يساوي المستثنى ولا بعدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء فيه أنه يمكن الاستثناء مقطوع إذا كان خلاف الجنس، مثل: ما جاءني رحا إلا حمارا، فالأولى أن يرد حكمه عنى تعذر الاستثناء لا عنى كونه جمعا منكورا غير محصور. والثاني: أنه ليس دخوله فيها بيقين بل بيقين عدم دخوله فيها، وعنى تقدير الأول لا يرد لإشكال؛ لأن في المستثنى متصل يجب أن يكون الدخول قبل الاستثناء بيقين، وفي مقطوع يجب أن يكون عدمه قبل الاستثناء بيقين، وأما عنى تقدير الاحتمال الثاني فإن عدم الدخول إذا كان يقينا فلا يتعذر المنقطع.

(١) متعلق بقوله. 'دخول الله'، فإذا انتهى الدخول بيقين حتمل لدخول عنى سبيل لاحتمال، واحتمل عدم الدخول وهو لا يكفي في الاستثناء متصلا كان أو مقطعا. مدد متصل على وجوب الدخول، ومدار المنقطع على وجوب عدم الدخول. (جمال)

فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء،^(١) وفي الآية مانع آخر عن حمل "إلا" على الاستثناء، وهو أنه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيها آلهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا، وهذا لا يدل إلا على أنه ليس فيها آلهة مستثنى عنها الله تعالى، وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى؛ لجواز أن يكون حينئذ فيها آلهة غير مستثنى عنها الله تعالى، بخلاف ما إذا كانت للصفة بمعنى غير؛ فإنه يدل على أنه ليس فيها آلهة غير الله تعالى،

= إن قلت: إن عدم تحقق دخول 'الله' في 'آلهة' إن كان يجمع الدخول مصوب فيتصور المستثنى المتصل حينئذ؛ لأن قوله: 'لعدم دخول الله' يح' يدل على أن في المتصل يجب أن يحصل لما العلم بالدخول بأن لا يحمل 'سقيص' أو 'يحميه'، ولكن يكون مرجوعاً مع أن المستثنى متصل واقع بالطل؛ فإن عنه اسحو ظي، قلت: هذا إما يتوجه إذا كان اليقين بمعناه، وأما إذا كان معنى ما ليس بشك لا يتوجه ذلك، فحينئذ يكون في الدخول شك، ثم على ما عرفت لا يرد أنه لا يلزم من عدم كونه مستثنى أن يكون صفة؛ لأنه يحتمل أن يكون بدلاً لما عرفت أن المدس فيما إذا كان الكلام منغياً والآية كلام موجب.

وإن قلت: الآية كلام مفي أيضاً؛ لأن 'لو' لاتقاء الأول لاتقاء الثاني، وحدث لأن الأول مبروم والثاني لارم، ولا يلزم من انتفاء المبروم انتفاء اللارم بل الأمر بالعكس، ولأن المقصود من الآية هو انتفاء الآلهة لاتقاء بفساد في معرض اتوحيد فيستدل من انتفاء الفساد الذي هو مفهوم إلى انتفاء المجهول الذي هو تعدد الإله، فيكون الثاني عنة لأور؛ وإن كان المشهور أنها يدل على انتفاء الثاني لاتقاء الأول، قلت: هذا يعني معوي، والكلام في المعنى انعطى، وأجيب عن أصل الشبهة بأن المدل فيما إذا كان لاستثناء مقصوراً فيه، والآية لا يحتمل لاستثناء

فلم يتحقق إلخ متصلاً أو مقصعاً؛ لأن شرط المتصل أن يكون دخول المستثنى في المستثنى منه يقياً، وشرط مقصع أن يكون حروجه عنه يقياً أي قبل الاستثناء، ولا يحفى أن وصف 'آلهة' حينئذ بغير الله تعالى أنه إذا وحد الآلهة يكون كل منهما غير الله فلا يرد أن الصفة ليست مطابقة لموصوفها، وما ذكر صهر أنه يصح الاستثناء أيضاً؛ لأن فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها، لا أن يقال: هذا المعنى أي كونه مستثنى عنها على تقدير كون "إلا" صفة لا على تقدير كون "إلا" للاستثناء.

(١) وهو وجود دخول مستثنى في مستثنى منه في متصل كما هو مذهب جمهور الحنابلة، وعدم الدخول في المقصع، وعلى مذهب المبرد لا يجوز الاستثناء مع هذه الشروط أيضاً؛ لأنه يكفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول. (جمال)

وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى يجب أن لا تتعدد الآلهة؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة، وضعف حمل "إلا" على "غير" في غيره أي في غير جمع منكور غير محصور؛ لصحة الاستثناء حينئذ، ومذهب سيبويه جواز وقوع "إلا" صفة مع صحة الاستثناء، قال: يجوز في قولك: ما أتاني أحد إلا زيد أن يكون "إلا زيد" صفة، وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله: (٢٠١)

وكل أخ^(٣) مفارقة أخوه لعمر أهلك إلا الفرقدان

فالفرقدان صفة لـ "كل أخ" لا استثناء منه،

وإذا لم يكن الخ دفع دخل تقريره: أن اللارم من الآية عدم الإله وكون انبسية الآلهة غير متنبية منها، تقرير الدفع: أنه يجب أن لا يتعدد الآلهة؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة؛ لأن التعدد غير الواحد، والمغايرة مستمرة للفساد، وانتفاء اللارم مستلزم لانتفاء الملرومات كلها كما أن إثبات استمرارية إثبات اللوارم كلها. وعليه الخ. أي على مذهب سيبويه ذهب أكثر المتأخرين والمصنف مهم. فالفرقدان الخ مرفوع وكذلك "الفرقدان" مرفوع بالألف أي كل أخ هو غير الفرقدان يفارقه أخوه "لعمر أهلك" أي قسمي أو أقسم "لعمر أهلك"، ونقائل أن يقول: إن الفرقدان مثنى؛ لأن رفعه بالألف فيكف يقع صفة لـ "كل أخ" إلا أن يقال: إنه مفرد؛ لأنه علم للنحويين.

(١) والمعنى كل مقارنين ومتصلين يعددان عن الآخر، ويفصلان إلا فرقدان؛ فبهما لا يفارقان في الدين. (حل ش)
(٢) معنى البيت بالفارسية: هر برادرى جدائى كنده است اورا برادر بر آئینه سوگند زندگانى پدرت كه غير فرقدانست كه جدائى كنده نيست ويرا برادرش. (أبو البقاء)

(٣) هو من الوافر، وقوله: 'كل أخ' مبتدأ، خبره "مفارقة"، و"أخوه" فاعل "مفارقة"، أو مبتدأ ثان مقدم الخبر، و"لعمر" بالفتح وبالضم وبضميتين البقاء، ويستعمل في القسم المفتوح، وهو مبتدأ واللام لتأكيد الابتداء، والخبر محذوف تقديره: لعمر كقسمي، و"الفرقدان" خمان قريبان من القطب كذا قال الجوهري، وفي "القاموس": الفرقد الحجم الذي يهتدى به، و"الفرقدان" في البيت صفة لـ "كل أخ" مع أنه لم يتعد الاستثناء لاستعراق "كل أخ"، والمعنى لبقائك قسمي، 'كل أخ' موصوف بأنه معاير للفرقدين 'مفارقة أخوه'. (حل لعبد الرحيم)

والأوجب أن يقال: "الفرقدين" بالنصب،^(١) وحمل المصنف ذلك على الشذوذ، وقال: في البيت شذوذان آخران، أحدهما: وصف كل دون المضاف إليه والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط. وثانيهما: الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف، وهو قليل.

وإعراب سوى وسواء النصب على الظرف أي بناء على ظرفيتها؛ لأنك إذا قلت: جاءني القوم سوى أو سواء زيد فكانك قلت: مكان زيد، على المذهب الأصح، وهو مذهب سيويه فهما عنده لازما الظرفية،

بالنصب: لأن المستثنى منصوب، ونصب التشية بالياء. **على الشذوذ.** لأنه إذا كان صعيقا فيكون شادا قليلا. **في البيت شذوذان إلخ.** قال مولانا عس: الأولى أن يقال: وفي الفرقدان شذودان آخران؛ لأن المقصود هو الفرقدان إلا أنه نسب الشذوذين إلى البيت دون "الفرقدان" وأشار إلى أن الشذوذ لا يصح أن ينسب إلى "الفرقدان". أقول: الشاذ الأول والثاني يكونان في "الفرقدان" ولكن الشاذ الثالث الذي ذكره بقوله: 'وثانيهما إلخ' يكون في البيت، وهو ظاهر، ويمكن أن يقال: إن نسبة الشذوذ لم يقع إلى البيت حيث قال: 'في البيت شذودان'، وإذا كان الشذودان في "الفرقدان" أيضا يصح أن يقال: في البيت شذودان. **وصف كل إلخ:** لأنه مرفوع دون المضاف إليه كما يكون "الفرقدان" مرفوعا. **والمشهور إلخ.** كما يقال: كل إنسان عالم بكسر الميم، فالأولى أن لا يكون مضموما. **الفصل بالخير إلخ.** وهو قوله: "مفارقة أخوه"، لا يقال: كما يكون الخير فاصلا بينهما كذلك القسم، وهو 'العمر أبيض' هو أحسن من الخير بالنسبة إلى المنتدأ، والتعرض به أو في الشذوذ من التعرض بالخير؛ لأننا نقول: المراد هو فصل الخير مع متعلقاته بينهما والقسم من متعلقات الخير، قيل: لم لا يجوز أن يكون 'إلا' في قوله: "إلا الفرقدان" بفتح الفاء لشرط أي حقيقة هذه اموجحة الكنية القائلة 'كل أح مفارقة أخوه' ثابت إن لم يوجد الفرقدان، فلا شذوذ حينئذ في البيت أصلا، كذا ذكره مولانا عس، و"الفرقدان": النجمان اللذان في جانب المشرق قريبان من القطب.

(١) ويمكن أن يكون "الفرقدان" استثناء من "كل أح" على لغة بني الحارث بن كعب وبني كنانة؛ فإن الألف على لغتهم لازمة للمثنى، وما ألحق به في الأحوال الثلاث، ويكون الإعراب تقديريا، فيقولون: جاء الرجلان، ورأيت الرجلان، ومررت بالرجلان، وقيل: منه قوله تعالى: ﴿هَذَا سَاحِرٌ كَذِبٌ﴾ (طه ٦٣) وقوله عليه من أحب كرمه م كتب من عصره، معرب، فعلى هذا لا شذوذ في البيت. (حل لعدد الرحيم)

وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً
كـ "غير" متمسكين بقول الشاعر:

ولم يبق "سوى العدو" ن دناهم كما دانوا

وعند الكوفيين ويرى جمعهم مقابلاً لـ "سوى" لأن "سوى" رأس مصرعين فكأنه جمعهم مقابلاً لهم.
ولـ "لـ" في "لـ" عطف على قوله: "خروجهم" أي جاز التصرف فيهم رفعاً ونصباً وجرّاً من كونه
غير "غير" فإنها بإعراب موصوفها، وكذا هما بإعراب موصوفهما أو بما يقتضيه العامل.
ولـ "لـ" في "لـ" ونقصودنا بمثل "سوى" فإنه مصوب، فإن نصبه جاء على الظرفية، فإن "سوى" صفة
تصرف في الأصل قيمة مقدمه فـ "سوى" على موصوفه أي هو تصرف مع أنه يجب أن يكون مرفوعاً لأنه
دخول لقوة، ولم يبق، وليس فيه معنى ظرفية مفادة مكان، ومعنى البيت: بلى نماند رقرير سوى دشمنان، ثماني مئتميم
مايشان راچنانده، ثماني كره بودم يشان وفعله. قد صيغة تنكير من أدب يدون بمعنى حرراً، وقد قيل: إن "سوى"
هو سواء في الأصل صفة لتصرف هو المكان كما وقع صفة له في قوله تعالى: "سواء في قوله تعالى".
وـ "لـ" في "لـ" لا معنى لـ "سوى" أي مكاناً مسوياً، وقد حذف الموصوف وأقيم النصب مقامه مع قطع النظر عن
معنى المدح فـ "سوى" معنى مكان فقط، وحذفه عن هذا المعنى وجعل به صرفاً ثم نقل عن المعنى ظرفي إلى معنى
مدح ظرفي لاستبعاد وجرار لاستعمال لفظ مكان في مفادة معنى مدح، بقول: "لـ" في مكان عمرو أي مدح؛
لأن مدح كائن مكان مدح منه فيقال: جاء زيد سوى عمرو أي مدح، ثم حذفه عن هذا المعنى أيضاً، ونقل
عن الاستثناء: "لـ" في "لـ" حادي القوم مدح زيد أفاد أن زيداً لم يأت.
فـ "لـ" من هذا التحصيل أنه صرف في الأصل وغير صرف حسب المعنى مرد فهي ما ذهب إليه سيبويه من نصبهما
الظرفية رعايته إلى حاشما لأصل وهو الظرفية، وفي ما ذهب إليه الكوفيون رعايته إلى حال معنى مراد منهما هو
لاستثناء؛ عدم معنى ظرفية في الاستثناء، وأجيب عن تمسككم بأنه شاذ إذ لا يكون بـ "لـ" بـ "لـ"
الظروف بعد حذف موصوفهما إلا بالنصب على الظرفية.

(١) هو من هرج، وقوله "سوى" بكسر السين وصيغتها مقصورة، وبفتحها مددتها، وفي شاهد حيث وقع
فاعلاً لقوله: "لم يبق" وهو عطف على قوله: صرح في البيت السابق:

فلما صرح الشر وأمسى وهو عريان

وـ "لـ" في "لـ" صفة أعين انهمية: لظنهم الصريح، وـ "لـ" من "لـ" وهو الخراء أي حرياسهم، وخمسة جوار
نأ، وـ "لـ" أي اكتشف وصهر، وـ "لـ" العدو، وـ "لـ" أصبح وهي تامة، وكـ "لـ" أي دخل في
أصبح ونساء، وـ "لـ" بصم صفة من اعزى بصم خلاف بس من سمع وهو مش بصرب في ظهور
شيء عذبة المصهور، والمعنى ما صهر عداوة كل المصهور، ولم يبق سوى المصير على لظنهم الصريح حرياسهم
مثل ما جزوا، ومنه المثل المشهور كما تدين تدان. (حل ٤)

وزعم الأخفش أن "سواء" إذا أخرجوه عن الظرفية أيضا نصبوه؛ استنكارا لرفعه^(١) فيقولون: جاءني سواءك، وفي الدار سواءك، ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية، قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(٢) بالنصب.

خبر كان وأخواتها وستعرفها في قسم الفعل إن شاء الله تعالى، هو المسند بعد دخولها أي دخول كان أو إحدى أخواتها،

جاءني سواءك بالنصب مع أنه ينبغي أن يكون مرفوعا؛ لأنه فاعل الفعل، وكذلك 'سوى' منصوب، وسعي أن يكون مرفوعا؛ لأنه متدا، و'في الدار' خبر، قدم؛ لكونه ظرفا. **قوله تعالى**. أي مثل هذا. **لقد تقطع بينكم**. قيل: هذا إما يصح إذا كان قوله تعالى: تقطع 'بخ' من قيل إسناد الفعل، وهو 'تقطع' إلى الفاعل وهو 'البيت'. وأما إذا كان من قيل إسناد الفعل إلى مصدر هذا الفعل فلا، أي لقد وقع التقطع والتمرق كما في قوسم: لدر أو تسلسل؛ لعدم الفاعل لهما ليكون من قيل إسناد الفعل إلى مصدر هذا الفعل أي وقع أو لزم ادور أو اتسلسل. **وستعرفها إلخ**. أي أخوات 'كان'، ويحتمل أن يكون راجعا إلى 'كان' وأخواتها جميعا، فإنها من الأفعال الناقصة؛ فإنها مذكورة في بحث الفعل.

دحول كان أي بعد دخول كان أو إحدى إلخ أي بعد دخول إحدى هذه الحروف، وإنما قال: ذلك لأنه على تقدير عبارة المصنف لا يصدق التعريف على شيء من أفراد خبر 'كان' وأخواتها؛ فإنه لا يصدق على خبر كان مثلا أنه مسند بعد دخول هذه الحروف وهو طاهر، لا يقال بقي ههنا شيء آخر فإنه حينئذ يلزم أن يكون خبر 'صار' مثلا خبرا - 'أصبح' مثلا لما ذكر من أن خبر كان وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف؛ لأن نقول: المقصود هو التفصيل، وهو أن خبر "كان" وخبر "صار" هو المسند بعد دخول 'كان' و'صار' على هذا، لكن هذا الإحمار للاختصار أو للظهور، وقد سبق تفصيل هذا في خبر 'إن' وأخواتها.

(٢) ازجهت ناخوش شمرولی رفع سواء را. (بق)

(١) أي والله لقد وقع التفرق بينكم وبين الهنكم؛ فإنهم يعدون رعم أنهم شركاء الله وشفعاؤهم عنده، "بينكم" بما بالنصب على الظرفية، والفاعل ضمير الانفصال، وإما بالرفع على المعانية؛ فإنه لغة الاتصال، ومباحته كثيرة (حل الآيات والآيات لمولانا شمس الدين)

والمراد^(١) ببعدية^(٢) المسند لدخولها أن يكون إسناده إلى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها، ولا شك أن ذلك إنما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر، فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر المقدم على تقرر^{الإسناد إلى الاسم}ه لا يكون بعد دخولها، بل يكون قبله، فلا يتنقض التعريف بمثل: كان زيد يضرب أبوه، ولا بمثل: كان زيد أبوه قائم بأن يقال: يصدق على "يضرب" و"قائم" في هذين المثالين المعرف وليس من أفراد المعرف، ويمكن أن يقال في جواب هذا النقض: إن المراد بدخولها ورودها للعمل فيها وردت عليه كما سبقت الإشارة إليه في خبر إن وأخواتها،

والمراد ببعدية إلخ: قال مولانا عص فيه: إن أحد الخبر في تعريف الخبر تعريف الشيء بنفسه، فالأولى أن يقول: المراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده واقعا بعد دخولها، وفيه نظر بأن كون هذه الأفعال من دواخل احمة الاسمية يحكم بأن يكون الإسناد قبل دخولها، فلا يصدق التعريف على خبر من أحوارها. أقول في كلام أوله: إنه ليس أحد الخبر في تعريف الخبر بل أحده في تعريف انفسه ومخصوصه فلا يكون تعريف الشيء بنفسه، وفي كلام ثابته بأن إسناد خبرها إلى اسمها ليس إلا بعد دخولها على ما قبلها، والإسناد الذي هو قبل دخولها ليس إسناد خبرها بل هو إسناد خبر المبتدأ، وليس الإسناد الثاني عين الأول.

ولا شك أن ذلك إلخ: راجع إلى قوله: 'إسناده إلى اسمها إلخ'. بل يكون قبله لا يقال: إن الإسناد الذي بين 'زيد' و'أبوه قائم' في قولنا: كان زيد أبوه قائم، وكذا الإسناد الذي بين 'زيد' و'يضرب أبوه' في قولنا: كان زيد يضرب أبوه أيضا قبل دخولها؛ لأنها من دواخل امتدأ والخبر فيكون مدحوها متدأ وخبر، فيكون بينهما إسناد لا محالة؛ لأننا نقول: قد يتغير هذا الإسناد؛ فإنه بسبب دخولها عليهما يحصل إسناد آخر بينهما.

(١) حاصله أن المراد بكون الخبر مسندا إلى الاسم بعد تقرر خبره وجعله خبرا لـ 'كان' والإسناد الواقع بين أجزاء الخبر نحو 'يضرب' ليس بعد تقرر وجعله خبرا لـ 'كان' بل قبله، فلا يصدق على نحو 'يضرب' أنه مسند إلى 'أبوه' بعد تقرر وجعله خبرا لـ 'كان'؛ إذ لا يتصور تقرر إسناده إلى الاسم؛ إذ هما يحصلان معا حين التكلم بالتركيب، ألهم إلا أن يقال: المراد أن يكون الإسناد إلى الاسم قبل تقرر خبره وهذا يناقض المعية. (عل)

(٢) الأطهر في العبارة أن يقال: المراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده واقعا بعد دخولها. (عبد الغفور)

مثل: **كان زيد قائماً، وأمره أي أمر خبر كان وأخواتها كأمر خبر المبتدأ في أقسامه وأحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر، ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة أو حكماً كالنكرة المخصصة؛ لاختلاف اسمها وخبرها في الإعراب، فلا يلتبس أحدهما بالآخر، وذلك إذا كان الإعراب فيهما أو في أحدهما لفظياً، نحو: كان المنطلق زيد أو كان هذا زيد، بخلاف المبتدأ والخبر؛ فإن الإعراب فيهما لا يصلح للقرينة؛ لاتفاقهما فيه، بل لا بد من قرينة رافعة للبس، وكذلك إذا انتفى الإعراب في اسم كان وخبرها جميعاً ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر، نحو: كان الفتى هذا.**

حال كونه معرفة

في أقسامه وأحكامه إلخ: أما الأولى: كما إذا كان خبر المبتدأ مفرداً أو جملة أو معرفة أو نكرة فكذلك خبرها. وأما الثاني: كما إذا كان خبر مبتدأ واحداً أو متعدداً أو محذوفاً أو مذكوراً فكذلك خبرها. وأما الثالث: كما إذا كان خبر المبتدأ جملة فلا بد له من عائد مطلقاً فكذلك خبرها، لا يقال: لا يكون أمره كأمر خبر المبتدأ في الأحكام مطلقاً؛ لأنه لا يكون خبر "كان" فعلاً ماضياً عند بعض النحاة بخلاف خبر المبتدأ، وعند جمهور النحاة وإن كان خبرها فعلاً ماضياً ولكن لا بد فيه من لفظة "قد" ظاهرة أو مقدرة بخلاف خبر المبتدأ؛ فإن خبره يكون فعلاً ماضياً بدون لفظة "قد"؛ لأننا نقول: إن حكم خبر المبتدأ في الأحكام السابقة لا في جميع الأحكام، وإليه يتشعر قوله: "على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر".

يتقدم على اسمها إلخ: وهذا لدفع ما يتجه على المصنف بأن المخالفة خبر المبتدأ لا يختص بذلك بل يتقدم إذا كان نكرة محصورة أيضاً فلدفعه قال: حقيقة أو حكماً. **لاختلاف إلخ:** هذا الدليل لو صح لرم تقديمه عليه على تقدير كونه نكرة محصورة أيضاً، إلا أن يقال: إنهما في الأصل مبتدأ وخبر، والأصل في المبتدأ التقديم بخلاف ما إذا كان خبر "كان" معرفة؛ فإنه حينئذ يصح أن يقع مبتدأ، ويمكن أن يقال: إن تخصيص قوله: 'ويتقدم معرفة' بالنسبة إلى خبر المبتدأ إذا كان معرفة؛ لأنه حينئذ يجب تقدم المبتدأ عليه، فلا يرد أنه إذا كان خبر 'كان' نكرة أيضاً يصح تقديمه على اسمها لعدم الالتباس؛ لاختلاف اسمها إلخ. **إذا كان إلخ:** وهذا إشارة إلى أن إطلاق كلام المصنف ليس على ما ينبغي.

أو كان إلخ: والقرينة على كون "هذا" خبر "كان" هو رفع ريد، وإعراب الخبر محبي. **بخلاف المبتدأ إلخ:** فإذا كان الخبر معرفة لا يجوز تقدم الخبر عليه، وكذلك إذا كان نكرة محصورة لا يجوز تقدمه عليه كما قال المصنف فيما سبق: "أو كانا معرفتين أو متساويتين بخلاف خبر كان". **كان الفتى هذا:** وقد انتفى الإعراب فيهما جميعاً، أما في الأول فلأن في آخره ألف، وأما في الثاني فلأنه مهي أو في آخره ألف أيضاً.

وقد يحذف عامداً أي عامل 'خبر كان، وهو كان،^(١) لا خبر كان وأخواتها؛ لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا كان، وإنما اختصت بهذا الحذف؛ لكثرة استعمالها في مثل: (٣) الناس مجزيون

لا خبر كان الخ أي لا عامل 'خبر كان' وعامل 'أخواتها' لأنه لا يحذف من هذه الخ فيه أنه إذا كان لم يحذف من الأفعال السابقة سوى 'كان' فكان الأحضر والأصهر أن يقول: وقد يحذف 'كان'، قال مولانا عيسى: إن إرجاع الصمير في قوله: 'عامته' إلى خبر 'كان' فقط دون خبر 'كان' وأخواتها مع أن المذكور فيما سبق هو خبره بعيد فصلاً عن أن يكون قبل هذا الصمير ضمائر أخر كانت راجعة إلى خبر 'كان' وأخواتها كالصمير في قوله: 'ويقدم'، فالأولى إرجاع الصمير في قوله: 'عامته' إلى خبر 'كان' وأخواتها، ولكن ما يتوجه بعيد من أنه حينئذ يرد حذف عامل أخوات 'كان'، وذلك باطل مدفع؛ لأن قوله: 'في مثل الناس مجزيون بأعمامهم' محض حذف 'كان' فقط؛ لأن المحذوف فيه هو 'كان' لا غير.

أقول: إن قلت: إن قوله: 'الناس مجزيون الخ' مثلاً، ولا بد أن يكون المثلار مصافقاً بتمثيل فكيف يكون حينئذ تخصيصه؟ قلت: لا نسب أن يكون مثلاً بل هو قيد، وهو محض له، وهذا قال: 'في مثل' كلمة 'في' دون مثل بدوها، ولكن الأولى ما قلناه استخرج من إرجاعه إلى 'خبر كان' فقط، فكان تخصيص هذا الصمير به يجوز بالقرينة، وهو قوله: 'الناس مجزيون الخ'؛ لأن المحذوف فيه ليس إلا 'كان'.

نكره استعمالها فإن الحذف إنما يكون لمحذف وهي لا تكون إلا فيما هو كثير الاستعمال.

(١) ما كان صادر من كلام المصنف أن صمير 'عامته' يرجع إلى خبر 'كان' وأخواتها مطلقاً مثل الضمائر السابقة فاعترض الشيخ لرصي بأن هذا الإطلاق نس على ما ينبغي؛ لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا 'كان' خاصة مدفعه الشارح بقوله: 'أي عامل خبر كان'، حاصله أن الصمير في قوله: 'عامته' لا يرجع إلى الخبر مطلقاً سواء كان خبر 'كان' أو أخواتها مثل الضمائر السابقة بل إلى المفيد وهو خبر 'كان' حاصه، واقربته على هذا التخصيص أن قوله: 'الناس مجزيون بأعمامهم الخ' محض حذف 'كان' فقط؛ لأن المحذوف فيه هو 'كان' لا غير. (خادم أحمد)

(٢) يعني أن إطلاقه ليس بجيد. (عبد الغفور)

(٣) من أمثال العرب والمعنى: إن عموا حيراً فجاءهم حير، وإن عملوا شراً فجاءهم شر، كما في 'مجمع الأمثال' للميداني. (حل الأبيات لمولانا شمس الدين)

بأعمالهم. **إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، ويجوز في مثلها أي في مثل هذه الصورة، وهي أن يجيء بعد "إن" اسم، ثم فاء بعدها اسم أربعة أوجه نصب الأول ورفع الثاني، وهو أقواها^(١) أي إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير. ونصبها نحو: إن خيراً فخييراً على معنى إن كان عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً. ورفعها نحو: إن خير فخير أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير. وعكس الأول نحو: إن خير فخييراً أي إن كان في عمله خير فكان جزاؤه خيراً،.....**

ويجوز في مثلها ولم يقل فيه بإرجاع التصدير إلى مثل مصاف؛ لأنه لم يرد مثلها ما أراده أولاً، بل ما هو أحسن منه، وهو ما أشار إلى تفسير الشارح، ثم مراد من قوله. 'هذه الصورة' هي صورة الحمله يجعل اللام عوضاً عن المنصاف إليه فلا يرد ما ذكره مولانا عيسى من أن الأصح إرجاع ضمير 'مثلها' إلى هذه الجملة؛ لأن ما فسره الشارح أظهر حينئذ.

إن كان عمله خيراً. فقوله: 'خيراً' خبر فيكون حينئذ 'كان' مع اسمه محذوف، وقوله: 'فجزاؤه خير' مبتدأ وخبر. ولكن المبتدأ محذوف، وفي الاحتمال الثاني: يكون 'كان' مع اسمه محذوف، وفي الاحتمال الثالث. يكون المحذوف في حاشية الاسم هو 'كان' مع خبره لكن قدم الخبر على الاسم؛ لكونه صرفاً، وفي حاشية الخبر هو المبتدأ، وفي الاحتمال الرابع: يكون المحذوف في حاشية الاسم هو 'كان' مع الخبر، ولكن قدم الخبر عليه لأمر، وفي حاشية الخبر هو 'كان' مع اسمه، والتقدير: فقد كان؛ لأنه لا بد لبقاء ومن 'قد' في الماضي، لأنه لو حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء.

(١) قال الشيخ الرضي: يحذف "كان" مع اسمها بعد "إن" و"و" إن كان اسمها ضمير ما علم من عائت أو حاضر. (عبد الغفور)

(٢) لقلة الحذف فيه بالقياس إلى الوجوه الثلاثة يكون محذوف فيه ثلاثة: 'كان' مع اسمها في الشرط والمبتدأ في الجزاء وموافقته بمعنى الذي هو مقصود المسكن؛ إذ مراده إن كان نفس عمله خيراً لا أن له أعمالاً وفي تلك الأعمال خيره؛ لأن رفع الاسم الذي بعد الفاء أولى من نصبه؛ لأن رفعه بتقدير المبتدأ بعد الفاء وهو شائع كثير ونصبه بتقدير "كان" أو فعل آخر وحذفه ليس شائعاً كشيوع حذف المبتدأ. (جمال)

(٣) إنما صح دخول الفاء على الماضي لأنه مقدر، والفعل لا بد له من الفاء. (عبد الغفور)

وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته.^١

ويجب الحذف أي حذف عامله يعني "كان" في مثل: "أما أنت منطلقا انطلقت...."

نحسب قلة الحذف إلح ولا شك أن الوجه الأول قليل الحذف بالنسبة إلى الثاني، والوجه الثالث فهو ضعيف من الوجهين الأولين نحسب المعنى واللفظ جميعاً، أما الأول: فلأن مراد المتكلم إن كان نفس عمه حياً، لا إن كان في عمله أو معه حياً، وأما الثاني: فلأن الحذف فيه أكثر استعمالاً من الوجهين الأولين من حيث إنه حذف 'كان' مع الأمر الذي هو في صورة العطف، وهو الخبر كثير بينهم فضلاً عن أن يكون ذلك الأمر حاراً ومحزواً؛ فإن حذفه في غاية الكثرة، وأما حذف "كان" مع الأمر الذي في صورة العمدة، وهو الاسم قليل بينهم فضلاً عن أن يكون ذلك الأمر هو المضمير المستتر؛ فإن حذفه في غاية القلة؛ فإن الاسم هو المضمير المستتر في "كان"، وهو راجع إلى العمل.

ثم الوجه الرابع ضعيف أيضاً بالنسبة إلى الوجهين السابقين؛ لما ذكرنا في الوجه الثالث، وأما ضعفه بالنسبة إلى الوجه الثالث ما ذكر في الوجه الثالث مع زيادة حذف 'كان' أيضاً في جانب الخبر فيكون أضعف منه، قيل: لم لم يصح الوجه الثالث والرابع في جانب اسمها بوجه لا يحتاج إلى كثرة الحذف بأن "يُعمل" كان تامة بمعنى ثبت ووجد فيكون قوله: "خير" حينئذ فاعلاً له لا اسماً له، وأجيب بأن استعمال "كان" الناقصة كثير بينهم بخلاف استعمال التامة؛ فإنه قليل، والحذف لا يكون إلا للحقة، وهو أي الحذف للتخفيف لا يكون إلا في كثير الاستعمال، ولذا جعله ناقصة لا تامة.

أي حذف إلح فأشار به إلى أن الألف واللام فيه عوض عن المصاف إليه، وهو عامله؛ ليطابق بقوله: "ويحذف عامله". وإنما يجب حذف "كان" ههنا؛ لأن كلمة ما عوض عنها، فلو أتى بـ "كان" لرم اجتماع العوض والمعوّض عنه، وإنه غير جائز.

(١) فالوجه الأول أقوى الوجوه وأفضلها، والرابع أضعفها، والثاني والثالث متوسط، أما الأول: فلأن المحذوف فيه من مجموع اشترط واخترأ ثلاثة أمور، من الشرط "كان" واسمها، ومن الخراء المبتدأ، وأما الرابع فلأنه حذف فيه خمسة أمور، من الشرط "كان" واخترأ والمخروور، ومن الخراء كان واسمها، وأما الثاني والثالث فالمحذوف فيهما أربعة أمور، في الثاني حذف من الشرط "كان" واسمها، وكذلك من الخراء، وفي الثالث حذف من الشرط "كان" والجار والمخروور، ومن الخراء المبتدأ. (حق)

(٢) بالفارسية: ازجهت آن كه اگر باشی رنده بروم من. (بقا)

واقصر المصنف على الأول؛ لأنه أشهر.^(١)

اسم إن وأخواتها وستعرفها في قسم الحرف إن شاء الله تعالى هو المسند إليه بعد دخولها أي بعد دخول "إن" أو إحدى أخواتها مثل: إن ريذا قائم، وبها عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق^(٢) اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا أيضا بمثل أبوه في إن زيذا أبوه قائم.

المنصوب بلا التي لنفي الجنس أي لنفي صفة الجنس وحكمه، وإنما لم يقل: اسم لا؛ لأنه ليس كله ولا أكثره من المنصوبات، فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات.....

واقصر المصنف إلح: حيث قال: أي لأن كنت بإيراد اللام فأيرادها يدل على كون اضمرة مفتوحة. بعد دخول إن إلح. وقد عرفت ما فيه في 'حبر كان وأخواتها' والمراد غير التابع بقريية ذكر التوابع بعد، فلا يرد نحو: أخاك في الدار.

لنفي صفة إلح: تقدير الصفة إشارة إلى تقدير المضاف، وقوله: "وحكمه" إشارة إلى تقدير المعطوف، واعتراض بأن تقدير المعطوف مما لا يحتاج إليه، بل تقدير المضاف كاف؛ لأن تقديره لأجل أن المتبادر من قوله: "لنفي الجنس"، هو لنفي الجنس، مع أن المقصود من "لا علام رجل طريف" ليس يعني جنس علام رجل، بل المقصود منه يعني طرافة جنس علامه. وأجواب عنه بأن إيراد الحكم إشارة إلى أن الصفة بمعنى الحكم؛ لأنه يعني الحكم بكونه في الدار أو في غير الدار، فأيراده ليس بتقدير المعطوف حتى يرد ما ذكر، وإنما يحتاج إليه؛ لأن المتبادر من معنى صفة الجنس هو معنى وجود الصفة لا نفي حكم الجنس، مع أن المقصود نفي حكمه.

(١) قال الشيخ الرضي: وقد يخذف "كان" بعد إما المكسورة قليلا، قال سيبويه: لم يجر حذف الفعل مع إما المكسورة، قال أبو علي: لأن ما التي بعدها أشبهت اللام في تأكيد الفعل فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكد. الظاهر أن قول أبي علي تعيين بقول سيبويه، وأنت حير بأنه لا يتم التقريب إلا أن يراد بعدم الجنس عدم الجواز، ويراد بعدم الجواز عدم الحسن. (جمال)

(٢) أي في حبر 'كان' وأخواتها، وهو أن المراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما أو إيراد أثر فيهما لفظا أو معنى.

لا حقيقة ولا مجازاً، بل المنصوب منه أقل مما عداه، فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها، بخلاف ما عداه من المنصوبات، فإن بعضها وإن لم يكن كله من المنصوبات، لكن أكثره منها، فأعطي للأكثر حكم الكل فعُدَّ الكل منها تجوّزاً، ولا يبعد أن يقال: اسم لا هو المنصوب بها بقطا كالمضاف وشبهه، أو محلاً كما هو مبني منه على الفتح، وأما ما هو مرفوع فليس اسماً لها؛ لعدم عملها فيه.

هو المسند إليه بعد دخولها خرج به مثل أبوه في لا غلام رجل أبوه قائم؛ لما عرفت، وهذا القدر كافٍ في حد اسمها مطلقاً،.....

ولا مجازاً: وإنما يصح جعله من منصوبات مجازاً إذا كان من المنصوبات منه أكثر مما عداه، وإن لم يكن كله يحكم المستثنى؛ فإنه ليس كله منصوب بخلاف الحال فإن كلها من المنصوبات.

ولا يبعد إلخ: هذا لبيان أن كنه من المنصوبات؛ لأنه إذا كان نكرة مضافاً ومشبهاً به يكون منصوباً لفظاً، وإذا كان منبياً على الفتح كما سنذكره يكون منصوباً محلاً، فما هو مرفوع فهو ليس اسم "لا" فهذا قوله - قدس سره - يحتمل أن يكون اعتراضاً على المصنف بأنه عليه أن يقول: اسم 'لا'؛ لأن ما لا يكون منصوباً لفظاً ولا محلاً فهو ليس اسم 'لا'، ويحتمل أن يكون كلامه على تحقيق سابقه بأنه لا تفاوت بين أن يقال: اسم "لا" وبين أن يقال: المنصوب بـ 'لا'؛ لأن المنصوب بـ 'لا' هو بعينه اسم 'لا' وبالعكس. **هو المسند إليه:** أي هو الذي أسند إليه خبره.

لما عرفت: من معنى البعدية والدخول، قيل: لا يحتاج إلى إخراجها مما ذكره سابقاً؛ لأنه خارجاً بقوله: 'يبها'. والجواب أن تعريف اسم 'لا' يتم بقوله: "هو المسند إليه بعد دخولها" وقوله: "يبها" تعريف المنصوبات بـ "لا" كما أشار إليه بقوله: "لكنه لما أراد إلخ"، ويمكن الجواب بأنه ما أخرجته في التعريفات السابقة في خبر "كان" واسم 'إن' لما عرفت سابقاً فالمتبادر إخراجها به ههنا أيضاً، وبعد ذلك لا يصح إخراجها بقوله: "يبها"؛ لئلا يلزم إخراج المخرج، ويجوز إخراجها بقوله: 'المسند إليه' لأن معناه الذي أسند إليه خبره كما عرفت انما. قيل: التعريف ليس مانعاً لصدقه على المرفوع بعدها معرفة كان أو نكرة، مع أنه لا يسمى اسماً لها، وأجيب بأن المراد من الدخول عليه هو العمل فيه. **في حد اسمها إلخ:** سواء كان منصوباً لفظاً أو محلاً، أو لم يكن منصوباً.

لكنه لما أراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله: **يليه** أي يلي المسند إليه لفظة "لا" أي يقع بعدها بلا فاصلة **نكرة مضاف** أو **مشبه** به أي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه، هذه أحوال^(١) مترادفة من الضمير المجرور في "إليه"، أو الأولى منه أو من الضمير المجرور في "دخولها"، وما بقي من الضمير المرفوع في "يليه"،.....

يليه أي يلي إلخ: أشار به إلى أن الضمير المستتر في 'يلي' ضمير الفاعل راجع إلى المسند إليه، والضمير النازع راجع إلى 'لا'، وإنما اشترط أن يكون نكرة؛ لأنه لو كان معرفة لم يصبه كما يجيء، وكذلك إذا فصل بين الاسم وبين 'لا' لم يصبه كما يجيء، ولهذا اشترط في نصبه أن يكون "يليه"، وإنما اشترط أن يكون "مضافا أو مشبها به"، لأنه إذا كان نكرة مفردة يكون منها كما يجيء.

أو مشبها به: قيل: يشكل بقوله تعالى: لا يمشي على الأقدام من إنا لله وإنا إليه راجعون (يوسف ٩٢) أي لا تقبيح عبيكم بفعلكم، وأيضا يشكل بقوله: لا يمشي يوم من يوم من الله (هود ٤٣) فإن حرف الجر في المثال الأول صلة للمصدر وحرف الجر في الثاني صلة اسم الفاعل، وهما لا يتمان بدون صلتها فيكونان مشبهتين بالمضاف، مع أنهما ميمان على الفتح، وأجيب عنه أي عن الأول بأن الجار الأول مع مجروره خير "لا" واليوم ظرف لعامه أو بالعكس، أجيب عن الثاني بأن قوله: 'اليوم' خير أي لا وجود عاصم اليوم، وقوله: 'من أمر الله' أي لا يعصم من أمر الله، وليس هذا جار ومجرور خير، كما في الصورة الأولى؛ لأن اجار وامجور إذا كان صلة للمصدر جار أن يكون خيرا عن ذلك المصدر مثبتا كان أو منقيا، وأما الحرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز أن يجعل خيرا عن اسم الفاعل فلا تقول: بك مار، على أن "بك" خير عن "مار".

أو الأولى منه: أي أو أحال الأولى من الأحوال الثلاثة من المجرور في 'إليه' أو من الضمير إلخ، وعلى هذا التقدير يكون هذه الأحوال متداخلة لا مترادفة، والأحوال المترادفة هي التي يكون دواخلها فيها واحدا، ثم إن الضمير المجرور في 'دخولها' مضاف إليه، فالحال عنه جائز؛ إذ صح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والمضاف فاعل الظرف؛ فإن 'بعد' من الظروف الزمانية. **من الضمير المجرور إلخ:** فإنه مفعول ما م يسم فاعله لـ "أسند" المستفاد من المسند.

(١) أي هذه الأحوال الأربعة وهي قوله: 'يليه' وقوله: 'نكرة' وقوله: 'مضافا' وقوله: 'مشبها به' أحوال مترادفة. (نقا)

مثل: لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا، وفي بعض النسخ: "لا غلام رجل ظريف فيها"، وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله: "فيها"، ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف، وقوله: "لك" على النسخ المشهورة من تنمة المثالين كليهما.

فإن كان أي المسند إليه بعد دخولها غير واقع على الأحوال المذكورة، بل كان مفردا بانتفاء الشرط الأخير فقط، وهو كونه مضافا أو مشبها به أي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به؛ ليرتب عليه قوله: فهو مبني على ما ينصب به فإنه لو كان مفردا معرفة أو مفصولا فحكمه غير ذلك، وقوله: "على ما ينصب به" أي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول "لا" عليه،

تحقيق قوله إلخ: من أنه يلزم عند عدم إرادته الكذب يعني طرافة جنس غلام رجل، وقد عرفت ما فيه. مشبها بالمضاف. ومشاهدته به من حيث إن كل واحد منهما عامل فيما بعده من حيث إن ما بعدها متمم ومخصص لهما، كذا في بعض الشروح. السج المشهورة: هي "لا غلام رجل" بدون قوله: "ظريف" فيكون "لك" حينئذ خيرا، أي لا غلام رجل لك، ولا عشرين درهما لك، وإنما لم يورد 'لك' بعد المثال الأول أيضا؛ لأنهم لا يقولون: 'لا غلام رجل لك' في الاستعمال، بل يقولون: لا غلام لك، إلا أنه أورده بعد المثالين تسبها على أن الخبر في الأول محذوف، وفي الثاني مذكور، وقدم الأول لكثرة حذف خبر "لا" حيث قال فيما سبق: "ويحذف كثيرا".

أي المسد إليه. فإن إرجاع الضمير إلى المسد إليه أظهر من إرجاعه إلى النصوب بـ"لا" أو إلى اسم "لا". وهو كونه إلخ: فإهما بمنزلة حال واحدة؛ لأنه إذا كان أحدهما حالا فلا يكون الآخر حالا حينئذ؛ لأن المقصد لا يتعق محاذيهما جميعا، فيكونان في الحقيقة شرطا واحدا. لو كان مفردا إلخ: أي لو اتقى الشرطان الأولان أيضا، وهما الاتصال والكثرة بأن يكون مفصولا ومعرفة فحينئذ يكون حكمه وجوب الرفع والتكرير كما سيأتي.

وهو الفتح في الموحد نحو: لا رجل في الدار، والكسر " في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو: لا مسلمات في الدار، والياء المفتوح ما قبلها في المثني، والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو: لا مسلمين ولا مسلمين لك، ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له، فيدخل فيه المثني والمجموع، وإنما بني لتضمنه معنى "من"؛ إذ معنى "لا رجل في الدار" لا من رجل فيها؛ لأنه جواب لمن يقول: هل من رجل في الدار؟ حقيقة أو تقديرًا، فحذف "من" تخفيفًا، وإنما بني على ما ينصب^١ به؛
 في الموحد أي فيما لا يكون مثني ولا مجموعا، وهو المفرد استصرف؛ فإن نصبه بفتح قل دخول 'لا' فيكون ميبا على الفتح بعد دخولها أيضا. **بلا تنوين** وقيل: قرئ لها أيضا؛ لأن المجموع من المني هو تنوين التمكن فقط فهي تنوين المقابلة، ومن قرأ بلا تنوين أراد أن يجمع منه ما هو مشابه بالتمكن فإن جميع أقسام التنوين في آخر الكلمة تابعة حركتها آخرها. **ويعني بالمفرد** أي المنصب، 'المفرد' ما ليس بمضاف إلخ، وهذا توطئة ستفريع المستفاد من قوله: 'فيدخل فيه المثني' فلا يرد حينئذ أن ذكره يستلزم تكرار، كما لا يخفى

لتضمنه إلخ فمن المواضع التي يصير الاسم ميبا؛ لتضمنه معنى الحرف حقيقة أو تقديرًا جواب السؤال، سواء كان محققا أو مقدرا، والأول صاهر والثاني: فإنه إذا جاء رجلان في البيت فدخل أحدهما في البيت، ثم خرج، وقال: لا رجل في الدار، فهو جواب سؤال مقدر فكأن الرجل الغير قد دخل في البيت سائل، وقال: هل من رجل في الدار؟ ولابد في الجواب أن يقال: لا من رجل في الدار؛ ليكون الجواب مطابقا لسؤال، لكن لما ذكر "من" في السؤال فحذف "من" في الجواب تخفيفا.

(١) في جمع المؤنث بلا تنوين قوله: 'بلا تنوين' وإن لم يكن تعيين ما ينصب به إلا أنه ذكره إشارة إلى مذهب الجمهور فإنهم يكسرونه بلا تنوين؛ لأنها وإن لم تكن لتتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن، وحدرا عن قول البعض فإنه يسيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا، نظر، إن أن التنوين لمقابلة لا لتتمكن قوله: "والكسر" احتراز عن قول المازني فإنه يفتح بلا تنوين؛ حدرا عن مخالفته في الحركة سائر اسمي بعد 'لا'، قال الشيخ الرضي: وهذا أولى مما قبله طردا للباب على شيء واحد. (جمال)

(٢) أي ليكون بين حالتي البناء والإعراب موافقة. (حق)

ليكون البناء على حركة أو حرف استحقها النكرة في الأصل قبل البناء، ولم يَنْبِ المضاف ولا المضارع له؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسم فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل أعني الإعراب، فإن كان أي المسند إليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة أو مفصولا بينه أي بين ذلك المسند إليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو،^(١) سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا أو مشبها به أو لا، وهي ست صور نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو، ولا في الدار رجل ولا امرأة، ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة، ولا في الدار زيد ولا عمرو، ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو، **وجب** في جميع هذه الصور الست^(٢) **الرفع على الابتداء**، أما في المعرفة.....

ليكون البناء إلخ: أو لفرق بين ما كان باؤه أصليا وبين ما كان بناؤه عرضيا. **ولم يَنْبِ إلخ:** مع أنهما أيضا متضمنان معنى 'من'؛ إذ معنى 'لا غلام رجل ظريف فيها' لا من غلام رجل ظريف؛ لأنه أيضا جواب من يقول: هل من غلام رجل ظريف فيها؟ **لأن الإضافة:** أي الإضافة إلى الاسم الصريح يرجح جانب الاسم؛ فإن المضاف إلى الاسم الصريح لا يكون مبنيا إلا نادرا نحو: خمسة عشرك ونحوه.

أعني الإعراب. فإن الأصل في الأسماء الإعراب. **وهي ست صور:** الأول: ما يكون معرفة، ولا يكون مضافا ولا مشبها به ولا مفصولا، وثانيها: ما يكون معرفة مضافا، ولا يكون مفصولا مثل: لا غلام زيد في الدار ولا عمرو، وإنما يكون معرفة بإضافته إلى المعرفة، وثالثها: ما يكون مفصولا ولا يكون معرفة ولا مضافا ولا مشبها به، ورابعها: ما يكون مفصولا ومضافا ولا يكون معرفة؛ لأن المضاف إلى النكرة لا يكون معرفة مثل: لا في الدار غلام رجل ولا امرأة، وخامسها: ما يكون معرفة ومفصولا ولا مضافا والأمثلة المذكورة في الكتاب على ترتيب ما ذكر من الصور الست.

(١) يجوز الجمع بينهما بأن يكون معرفة ومفصولا بينه وبين "لا" نحو: لا في الدار زيد ولا عمرو. (عل)

(٢) ذكر لأجل أنه قيد للحراء، حتى لا يقال: به لغو؛ إذ الشرط يغني غناه، بل يقتصر المحمل بالمفصل. (جمال)

فلامتناع أثر "لا" النافية للجنس فيها، وأما في المفصول فلضعف "لا" ^(١) عن التأثير مع الفصل **والتكرير** أي وجب تكرير اسمها، لكن مطلقا لا بعينه، أما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الأحاد، ^(٢) وأما في النكرة ليكون مطابقا ^(٣) لما هو جواب له من مثل قول السائل: أفي الدار رجل أم امرأة؟ وهذا التعليل جارٍ في المعرفة أيضا، ^{سببه}

والتكرير الخ وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بـ "لا" إذا نيت عن عملها؛ لأن القرينة على إرادة نفي الجنس ليس إلا نصب الاسم أو ساءه، وقد اتفعا، فلا بد من التكرير للتسوية على إرادة نفي الجنس. **مطلقا لا بعينه** أي أراد تكرير نوع اسم "لا" لا تكرير شحوصه. **ليكون كالعوض الخ** أي وجب التكرير في المعرفة؛ لأن في النكرة نفي الأحاد فيكون فيها التعدد حيثئذ وليس في المعرفة تعدد فجعل التكرير في المعرفة ليصير مشابها بالنكرة في التعدد.

مطابقا الخ أي والتكرير المذكور جواب له من مثل الخ، وكلمة 'من' بيان 'ما' في "لما هو جواب له". **أفي الدار الخ** فيقال في الجواب: لا في الدار رجل ولا امرأة، لا يقال: إن السؤال بـ 'أم' واهمرة بما يكون عن التعيين فلا بد أن يكون أحدهما في الدار، فلا يصح الجواب حيثئذ بقولنا: لا في الدار رجل ولا امرأة؛ لأننا نقول: المراد بقولهم: إن السؤال بهما عن التعيين أن المتكلم يعلم أن أحدهما فيها، فيطلب من المخاطب التعيين، وهو أعم من أن يكون علمه مطابقا للواقع أو لا، ويمكن أن يقال: بـم لا يجوز أن يكون المراد أن السؤال بهما عن التعيين إذا تعلق بهما الخطاب، مثل: أريد عندك أم عمرو، وإذا فلا.

(١) لأن 'لا' إما تعمل لمشاهدة "إن" وهي إما تعمل لمشاهدة الفعل، فلا تعمل لمشاهدة الحرف الذي يعمل بالمشاهدة، فعند وجود الفصل يضاعف ضعفها. (عل)

(٢) فلأن قولنا لتعليل: لا رجل، في قوة لا ريد ولا عمرو وحالده إلى أفراد آخر للرجل. (حق)

(٣) وإنما قدر السؤال؛ لأنه لو كان مقصرا على "أرجل في الدار" لاستغنى الجيب بـ "لا" أو نعم عن الذكر ثانيا، فما لم يكتف بـ "لا" أو 'نعم' علم أن السؤال مكرر ولا يستغنى بـ "لا" في المكرر؛ فإنك إذا قلت: "لا" في جواب من قال: أرجل في الدار أم امرأة؟ وم يكن واحد منهما م يتم جوابك أيضا، وإلى هذا أشار المصنف في شرح المفصل. (حق)

ونحو قضية أي هذه قضية ولا أبا حسن لها أي لهذه القضية، هذا جواب دخل مقدر على قوله: وإن كان معرفة وجب الرفع والتكرير، فإن اسم "لا" فيه معرفة؛ لأن أبا حسن كنية على ﷺ، ولا رفع فيه ولا تكرير، بل هو منصوب غير مكرر، فأجاب بأنه متاَوِّلٌ بالنكرة، إما بتقدير المثل أي ولا مثل أبي حسن لها؛ فإن مثلاً لتوغَّله في الإبهام ^{جواب دخل} لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة، أو بتأويله بفصل بين الحق والباطل؛ لاشتهاره ﷺ بهذه الصفة، فكانه قيل: لا يفصل لها، ويقوي هذا التأويل إيراد حسن بحذف اللام؛ لأن الظاهر أن تنوينه للتكثير، وفي مثل: لا حول ولا قوة إلا بالله ..

جواب دخل إلخ: ويحتمل أن يكون جواباً عما يرد على تعريف المنصوب بـ "لا"؛ لأنه قد ذكر أن نصب بـ "لا" مشروط بأن يليها نكرة مضافاً أو مشبهاً به فـ "أبا حسن" منصوب؛ لأن نصب الأسماء الستة بالألف، مع أنه ليس فيه من الشرائط إلا الاتصال، كنية: بضم الكاف وسكون النون. لاشتهاره إلخ: فكانه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأن معنى 'قضية' ولا أبا حسن ها لا يفصل ها؛ إذ على - كرم الله وجهه - كان فيصلاً في الحكومات على ما قال النبي ﷺ: 'فصاك على محمد، فصار اسمه كالجس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفصل، وهذا كما قالوا: لكن فرعون موسى، أي لكل جبار قهار. لا يفصل. فيكون فيصل نكرة، وقد سبق أنه إذا كان اسم 'لا' نكرة فهو منصوب فـ "أبا حسن" منصوب لذلك، ولا شك أن أبا حسن لا يكون فيصلاً، بل فاصلاً وفارقاً، إلا أنه مثل قومه: رجل عدل.

ويقوي هذا إلخ: وأعم أن برع اللام واجب على التأويل معاً، سواء كانت اللام في الاسم نفسه أو فيما أضيف إليه إلا في عبد الله وعبد الرحمن؛ لأن الله والرحمن لا يطبقان على غير الله تعالى، فلا يصح تقدير التكثير فيهما، ولما كان النزاع على التقدير الثاني واضحاً كما يدر عليه قوله: لأن الظاهر أن التنوين للتكثير جعله مقوياً للتأويل الثاني.

إيراد حسن إلخ: يقال: حذف اللام من العجم القائم مقامه المثل والمؤور بانصعة التي اشتهر بها مسماهما واجب، إلا أن تنوينه فيما إذا أول به وقع مكانه من التكثير، فبما جعل حذف اللام مقوياً به. لا حول إلخ: أي لا حول عن المعصية إلا بعصمة الله، ولا قدرة على الطاعة إلا بتوفيق الله تعالى.

أي فيما كررت فيه "لا" على سبيل العطف، وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة أوجه بحسب اللفظ^(١) لا بحسب التوجيه؛^(٢) فإنها بحسب التوجيه تزيد عليها، الأول: فتحها أي لا حول^(٣) ولا قوة إلا بالله، على أن تكون "لا" في كل منهما لنفي الجنس، و"لا قوة" عطفا على "لا حول" عطف مفرد على مفرد، وخبرها محذوف^(٤) أي لا حول وقوة موجود إلا بالله،

الأظهر موجودان

أي فيما إلخ: لا يقال: هذا يصدق على مثل لا رجل في اندار ولا امرأة خارجها. مع أنه لا يجوز فيه نصب الثاني؛ لأننا نقول: في المثال المذكور يحور نصب الثاني على كون "لا" الثانية مريدة وكون العاطف بعطف الاسم على الاسم واختر على الخبر، كذا قيل. فإنها بحسب إلخ: لأبك إذا فتحتهما يحتمل أن يكون "لا" في الموضعين لنفي الجنس، ويحتمل أن يكون في الأول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة، وإذا رفعتهما يحتمل أن يكون "لا" في الموضعين لنفي الجنس منغاة عن العمل، ويحتمل أيضا أن يكون في الموضعين معنى ليس، ويحتمل أيضا أن يكون الأولى بمعنى ليس والثانية زائدة، ويحتمل أيضا أن يكون الأولى لنفي الجنس والثانية زائدة، وإذا فتحت الأولى ورفعت الثانية يحتمل أن يكون الرفع محمولا على اسم "لا" لنفي الجنس أي على محله البعيد، وهو الرفع بالابتداء و"لا" زائدة، ويحتمل أيضا أن يكون معنى ليس' ورفعه على أنه اسمه، ويحتمل أيضا أن يكون لنحو ملعاة.

أي لا حول إلخ: الأظهر أن يقال: موجودان، هذا ما قال مولانا عبد، أقور: أشار إلى الخبر المحذوف، وهو لا يكون إلا موجودا، أي لا حول موجود ولا قوة موجود، وإن قلت: حينئذ يرم عطف الجملة على الجملة لا المفرد والكلام فيه، قلت: هو من قبيل عطف المعمولين بخرف عطف واحد على معمولين، فيكون من قبيل عطف المفرد على المفرد بتلك الملاحظة.

(١) أي الحركات الإعرابية والبنائية. (علوي)

(٢) بأن يعاير بعض كل واحد من الوجوه وصورته الخاصة من الحركات والسكنات بسقط آخر وصورته. (جمال)

(٣) رد على من توهم وجها سادسا، وهو عكس الخامس ساء على اختلاف توجيههما باعتبار كونهما معنى

ليس وكونهما ملعاة، وذلك لأنه لم يقصد إلى عد اوجوه باعتبار توجيهاتها، كذا في شرح المفصل. (عنوي)

(٤) فالحول الاتصال، والقوة القدرة، وعن ابن مسعود: لا حول عن معصية الله ولا قوة على الصاعة إلا بمعونة

الله أي إعانته؛ فإنها اسم منها. (حل ش)

(٥) واحد مرفوع بل الأولى والثانية، وإنما جار ذلك مع أهما عاملان؛ لأنهما يحكمان الماثلة في حكم واحد، كما

إن زيدا وإن عمرا قائمان. (عبد الغفور)

أو عطف جملة على جملة أي لا حول إلا بالله، ولا قوة إلا بالله، فحذف خبر الجملة الأولى؛ استغناء عنه بخبر الجملة الثانية، والثاني: فتح الأول ونصب الثاني أي لا حول ولا قوة إلا بالله، أما فتح الأول فلأن "لا" الأولى لنفي الجنس، وأما نصب الثاني فلأن "لا" الثانية مزيدة لتأكيد النفي، والثاني معطوف على الأول فيكون منصوبا حملا على لفظه؛ لمشابهة حركته حركة الإعراب، ويجوز أن يقدر لهما خبر واحد وأن يقدر لكل منهما خبر على حدة، والثالث: فتح الأول ورفع أي رفع الثاني، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، أما فتح الأول فلأن "لا" الأولى لنفي الجنس، وأما رفع الثاني فلأن "لا" زائدة،

أو عطف جملة إلخ: ولما كان عطف الجملة على الجملة أظهر على هذا التقدير؛ لوجود الخبر في التركيب، وهو 'إلا بالله' ولهذا فسر حينئذ بقوله: "أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله"، ولم يفسر به على تقدير عطف المفرد على المفرد، فلا يرد ما قال بعض المحشين من أن الشارح فسر على تقدير عطف مفرد على مفرد بقوله: "أي لا حول ولا قوة موجود إلا بالله"، وعلى تقدير عطف جملة على جملة بقوله: "أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله" مع أن هذا التفسير أيضا صحيح على تقدير عطف مفرد على مفرد فتم لم يفسر قولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله على تقدير عطف مفرد على مفرد أي لا حول إلا بالله، ولا قوة إلا بالله أيضا.

لمشابهة حركته إلخ: لوجود حركته بالعامل، وهو "لا". ويجوز أن يقدر إلخ وهو من قيل عطف المفرد على المفرد فيلزم توارد العلتين، وهو جائز هنا كما مر آنفا، ويجوز أن يقدر لكل منهما خبر على حدة فهو عطف الجملة على الجملة حينئذ، ولكن تقدير الخبر الواحد عند البعض؛ فإن "لا" عامة عنده في المتبوع والتابع معا، وعند سيبويه لا يجوز تقدير خبر واحد؛ لأن "لا" عنده مع اسمه المسمى مستداً والمعطوف منصوب بـ"لا" فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين، فيجب أن يقدر لكل منهما خبرا فالجملة الأولى والثانية منهما مرفوع بـ"لا" الأولى والثانية جميعا محلا، لا يقال: كيف يجوز الرفع بعاملين؛ لأننا نقول: إنهما يحكم الماثلة في حكم عامل واحد كما في إن ريدا وإن عمرا قائم، نعم يمتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول أثر من مؤثرين.

فلأن لا زائدة: ويجوز أن يجعل "لا" غير زائدة بل لنفي الجنس، لكن تنعيبها عن العمل؛ لحوار إلغائها إذا كان اسمها بكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء ألغيت الأولى أو الثانية أو كليهما.

والثاني معطوف على محل الأول؛ لأنه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد، أو عطف جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر على حدة، والرابع: **رفعها** بالابتداء، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله؛ لأنه جواب قولهم: أغير الله حول وقوة؟ فجاء بالرفع فيهما؛ مطابقة للسؤال، ويجوز الأمران ههنا أيضاً، والخامس: **رفع الأول** على أن "لا" بمعنى "ليس" **على ضعف** (١) فإن عمل "لا" بمعنى "ليس" قليل، و**فتح الثاني**، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله على (٢) أن تكون "لا" لنفي الجنس **وضعف** (٣) وجه ضعف رفع الأول بأنه يجوز أن يكون رفعه لإلغاء عمل "لا" بالتكرير لا لكونها بمعنى "ليس" (٤).....
تكرير اسمها

ويجوز الأمران إلخ وهو عطف مفرد على مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد، وعطف جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر على حدة.

(١) متعلق بقوله: "رفع الأول" المعلن بقول الشارح: 'على أن "لا" بمعنى "ليس"، أي رفع الأول على ضعف بقاء على أن "لا" بمعنى "ليس" على هذا التقدير. (أبو البقاء)
(٢) متعلق بقوله: "وفتح الثاني". (بق)

(٣) أي نسب إلى الضعف، فقوله: 'بأنه' متعلق بقوله: 'وضعف' أي ضعف وجه ضعف الأول وهو قوله: على أن "لا" بمعنى "ليس" بأنه يجوز أن يكون رفعه لا يغير عمل "لا" التي لنفي الجنس بالتكرير أي بتكرير اسمها، لا لكونها بمعنى "ليس"، هذا صحيح على تقدير جعل قول الشارح: على أن "لا" بمعنى "ليس" وجه الضعف، وقوله: "فإن عمل "لا" بمعنى "ليس" قبل دليل على كون قوله: 'على أن "لا" بمعنى "ليس" وجه الضعف، أما إذا جعل قيداً وجعل قوله: فالأول فإن إلخ وجه الضعف فلا يصح. (بقا)

(٤) إذ لم يثبت في كلامهم عمل "لا" عمل "ليس" بل م يرد إلا كون الاسم بعدها مرفوعاً والخبر محذوفاً، نحو: لا براح ولا مستصرح، فظنوا أنها عاملة عمل "ليس"، والحق أنها للتبرية لكنها ملعاة للضرورة. (عبد العفور)

(٥) لأن هذا دليل على قوله: بأنه يجوز أن يكون رفعه لإلغاء عمل "لا" أي لأن شرط صحة إلغاء "لا" التي لنفي الجنس التكرير فقط. (بقا)

لأن شرط صحة إلغائها التكرير فقط، وقد حصل ههنا،^(١) ولا دخل^(٢) فيها لتوافق الاسمين بعدها في الإعراب، فهذا^(٣) على التوجيه الأول متعين لعطف جملة على جملة، أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله، وإلا يلزم^(٤) أن يكون قوله: "إلا بالله" منصوبا ومرفوعا،^(٥) وعلى التوجيه الثاني^(٦) يحتمل أن يكون من قبيل^(٧) عطف مفرد على مفرد أو عطف جملة على جملة^(٨) كما لا يخفى،

ولا دخل فيها إلخ أي التوافق في الإعراب في الاسمين بعدها ليس شرط؛ لصحة إلغاء عملها.
فهذا على إلخ أي التركيب المذكور على الوجه الأول، وهو رفع الأول على أن "لا" فيه معنى "ليس" وفتح الثاني على أن "لا" فيه لنفي الجنس. **والإلزام إلخ** أي وإن لم يتعين عطف الجملة على الجملة يلزم أن يكون الخبر وهو قوله: "إلا بالله" منصوبا ومرفوعا معا، أما الثاني على أن "لا" لنفي الجنس في المعطوف، أما الأول على أن "لا" بمعنى "ليس" في المعطوف عليه و"لا" لنفي الجنس تقتضي رفع الخبر و"لا" بمعنى "ليس" تقتضي نصبه.
وعلى التوجيه الثاني إلخ وهو رفعه لإلغاء عملها بالتكرير.

- (١) أي في صورة رفع الأول وفتح الثاني. (بق)
- (٢) جواب دخل مقدر، وهو أن شرط صحة إلغاء "لا" التي لنفي الجنس التكرير وتوافق الاسمين بعدها في الإعراب، والشرط الثاني متنفذ في الوجه الخامس، فيكون رفع الاسم الأول منزوما لرفع الاسم الثاني، وإذا كان الاسم الثاني مبينا على الفتح فلم يجر رفع الأول؛ لإلغاء عمل "لا" التي لنفي الجنس. (بق)
- (٣) أي فهذا التركيب على التوجيه الأول وهو رفع الأول على أن "لا" بمعنى "ليس" وفتح الثاني على أن يكون "لا" لنفي الجنس متعين؛ لعطف الجملة على الجملة. (بق)
- (٤) أي وإن لم يتعين عطف الجملة على الجملة يلزم أن يكون قوله: "إلا بالله" منصوبا ومرفوعا، وذلك لأن "لا" المشبهة بـ "ليس" تقتضي نصب خبره و"لا" التي لنفي الجنس تقتضي رفع خبره، فلو جعل التركيب من قبيل عطف مفرد على مفرد يكون قوله: "إلا بالله" خيرا لهما فيكون مرفوعا ومنصوبا. (بق)
- (٥) [على أن يكون خبر "لا" لنفي الجنس] معا في حالة واحدة وهو ظاهر البطلان.
- (٦) وهو أن يكون "لا" في الأول لنفي الجنس ألعيت عن العمل؛ لوجود شرط وهو التكرير، وفي الثاني لنفي الجنس أيضا إلا أنها ليست ملغاة بل عاملة.
- (٧) بأن يقدر لهما خبر واحد على ما مر. (جمال)
- (٨) بأن يقدر لكل منهما خبر. (جمال)

وإذا دخلت الهمزة على "لا" التي لنفي الجنس لم يتغير العمل أي عمل "لا" أي تأثيرها^(١) في مدخولها إعرابا وبناء؛ لأن العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام، ومعناها أي معنى الهمزة الداخلة على "لا" التي لنفي الجنس إما الاستفهام^(٢) حقيقة فتقول: ألا رجل في الدار؟ مستفهما، وإما العرض^(٣) مثل: ألا نزول عندي، ولم يذكر سيويه^(٤) أن حال "لا" في العرض كحاله قبل الهمزة،
 وإذا دخلت إلخ وإنما خص 'لا' بيان أن الهمزة لا يعبر عملها؛ لأن "لا" لا أثر لنفيها في الحال مع العرض والتمني؛ فإنه ليس المعنى في "ألا ماء أشربه" على نفي الماء، وفي "ألا نزول عندنا" على نفي النزول، وقد مر أنه إذا بطل النفي في كلمة "لا" بطل عملها، وفيه أنه يسعى أن يتعرض له في المشهتين — "ليس" أيضا إلا أن يقال: اعتمد على المقايضة، كذا قيل.

أما الاستفهام وظاهر عبارة المنصف اخصر في الثلاثة؛ لأن كلمة "إما" يشعر به لكنه لا يحصر فيها؛ خوفاً أن يكون تنقيح والإلكار والتوبيخ، فالأولى أن يقال: إنه حص الثلاثة بذكر مكان الخلاف فيها، قال السيوطي: لا يكون خرد الاستفهام، وقال سيويه: لا يجوز حمل التابع على المحل في صورة التمني؛ لأن التمني يعيها عن آخر فبصير اسمها مفعولا، فمعنى "ألا علام": أتمنى العلم، وقال الأندلسي: ما نقله الشارح قدس سره. مستفهما: وإنما ذكره؛ لأن "لا" يحتمل أن يكون للتنبيه.

(١) إشارة إلى أن العمل محمول على معناه اللغوي؛ إذ العمل اصطلاحاً مختص بالإعراب، واحتل عليه يوجب إخراج نحو: لا رجل في الدار؛ إذ لا عمل لكلمة "لا" في 'رجل' بل هو مني مع أنه مقصود بالبيان في هذه المسألة. (جمال)

(٢) فذكر المقيد وهو الإعراب وأراد المطلق وهو التأثير أعم من أن يكون إعرابا وبناء إلا أن العامل أي المؤثر لا يعبر عنه أي تأثيره لدخول كلمة الاستفهام عليه فيبقى العمل كما كان قبل همزة الاستفهام. (عل)

(٣) يعني أن معنى الهمزة إما الاستفهام وهو معناه الحقيقي أو ما يؤيد منه كالتعرض والتمني. (عل)

(٤) مقارب تمني است كما بمعنى ورغباتين كـ برشني محبوب ست.

(٥) كأنه اعتراض على المنصف بأنه تبع في بيان قواعد الكتاب في الأكثر رأي سيويه واعتمد عليه وحالف ههنا. (حق)

بل ذكره السيرافي وتبعه^(١) الجزولي والمصنف، ورد^(٢) ذلك الأندلسي وقال: هذا خطأ؛ لأنها إذا كانت عرضا كانت من حروف الأفعال، مثل: "إن" و"لو" وحروف التحضيض، فيجب انتصاب الاسم بعدها، نحو: ألا زيدا تكرمه؟ وإما التمني نحو: ألا ماء^(٣) أشربه حيث لا يرجى ماء^(٤) وأما قوله:
للظرف أي قول الشاعر

والمصنف: أي تعه انصف؛ فأنهم قالوا: إن "رجل" في "ألا رجل"، و"نزل" في "ألا نزل"، و"ماء" في "ألا ماء" مع "لا" على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك، لا يقال: لم لا يجوز أن تكون الهمزة في الآخرى للاستفهام؟ لأننا نقول: لا يجوز ذلك؛ لأن القائل لم يقصد بقوله: "ألا نزل" الاستفهام عن ترك النزول؛ لأنه عالم بعدم النزول؛ لأن "ألا" في هذا التركيب لا يكون للعرض إلا إذا كان النزول منفيا، وأيضا لم يقصد بقوله: "ألا ماء أشربه" الاستفهام عن وجود الماء؛ لأنه عالم بعدم الماء، وقيل: الهمزة في "ألا نزل عدي" مجرد الإنشائية؛ فإن معنى العرض بالفارسية: باتشيت يث آمدين، وهذا زيد في التركيب في بعض الكتب، وقيل: ألا نزل عندي فتصيب خيرا بصيغة الخطاب أو المتكلم.

فيجب انتصاب الاسم إلخ: أي انتصابه بالفعل المقدر الذي هو المفسر بالفتح، فقوله: "تكرمه" مفسر باسم الفاعل، قيل: انتصابه في حيز المع؛ لأنه إنما يكون كذلك إذا كان الفعل المقدر متعديا أو كان لازما فلا مثل: ألا زيد نزل، وفي "نزل" ضمير راجع إلى "زيد"، وهو مفسر باسم الفاعل والمفسر محذوف، وإحواب: أن المراد بالفعل المقدر هو الفعل المقدر الذي فيما أضمر عامله، وهو الذي نزل سلط عليه نصه كما في قوله: "ألا زيدا يكرمه".
ألا ماء إلخ: وألا سئل إلى الممر فأشربها.

وأما قوله إلخ: دفع دخل تقريره: أن ما قال: إذا دحت الهمزة على "ألا" التي لنفي الجنس لم يتغير العمل غير صحيح؛ لأن الهمزة فيه غيرت عملها من البناء إلى الإعراب فأجاب عنه بوجهين، الأول: قوله: "فهذه عند الخليل إلخ" والثاني: قوله: "وهي عند يونس إلخ".

(١) عطف على قوله: "ذكره" وضمير المنصوب راجع إلى "السيرافي"، (بق)

(٢) فعل ماضٍ و"ذلك" مفعول و"الأندلسي" فاعل. (بقا)

(٣) بالفارسية: كاهي آب بودي آشاميدم ورا.

(٤) قيد به: لأن التمني لا يكون إلا في المحال أو الممكن الذي لا طمع في وقوعه. (جمال)

ألا رجلا جزاه الله خيراً^(١)

فهذه عند الخليل ليست "لا" الداخلة عليها حرف الاستفهام، ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه، فكأنه قال: ألا ترونني رجلاً يعني هلا ترونني رجلاً، ولذلك نصب ونوّن، وهي عند يونس "لا" التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني، فكان القياس ألا رجل، ولكنه نوّنه؛ لضرورة الشعر.

واعت اسم "لا" المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو: لا غلام رجل ظريفاً قوله معرب فقط الأول بالرفع صفة للنعت أي لا الثاني وما بعده، احتراز عن مثل: لا رجل ظريف كريم في الدار مفرداً حال من ضمير "مبني"، والعامل فيه "مبني"، احتراز عن مثل: لا رجل حسن الوجه، يليه حال بعد حال، أو صفة "مفرداً"، احتراز عن المفصول نحو: لا غلام فيها ظريف،

ضرورة الخ فما قال: إذا دحت همزة لم يعبر العمل معناه أنه لم يعبر العمل في سعة الكلام. أي لا الثاني الخ أي لا نعت اثني، ولا النعت الذي بعد نعت اثني، كالثالث والرابع ككريم في المثال الآتي. حال من ضمير الخ: أي حال من المستكن في جر نعت، وهو قوله: 'مبي ومعرب' وكذا قوله: 'يبه' ويكون دو الحال مؤخرًا عن الحسن، والمراد من المفرد ما ليس بمصاف ولا مضارع له. حال بعد الخ: من الضمير المستكن في خبر النعت، فيكون أحوالاً مترادفة.

(١) [كان القياس: ألا رجل، بالساء.] يدل على محصة بيت، وكان الشاعر عشق المحصلة، فيقول متمنياً: ألا يصروني رجلاً يهديني طريقاً يوصيني إلى هذه المحبوبة، فالإانة استخراج الذهب من المعدن، والمحصلة كسر المهمة مرأة يستخرجه منه، والمضارع الثاني صفة 'رجلاً' و'حيراً' مصدر 'جزاه' وهذه جملة الدعائية معترضة. (حل ش)

وهذا القيد يغني عن الأول **مبني** على الفتح حملا على المنعوت؛ لمكان الاتحاد^(١) بينهما وفيه لطفة
والاتصال،^(٢) وتوجه النفي^(٣) إليه أي إلى النعت حقيقة، و"المبني" في قوله: "ونعت
المبني" إشارة إلى ما يبنى على الفتح بالأصالة لا بالتبعية؛ فإنه المذكور سابقا، فلا يرد
أنه إذا كرر المبني وبني على الفتح، ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه،
شان

وهذا القيد إلخ: وهو قوله: "يبه" يغني عن الأول أي عن القيد المذكور أولا أو عن القيد الذي هو 'الأول'؛
لأنه يجرح فيه ما يخرج به. ويمكن أن يقال أيضا بأنه لدفع وهم عدم الاعتداد بفرق الأول، وأجاب عنه بعض
المحشين بأن هذا القيد يعني عن الأول إذا قرئ بالرفع وجعل صفة نقوله: 'ونعت'، وأما إذا قرئ بالجر وجعل
صفة نقوله: 'المبني' فلا يغني عن الأول. **لمكان الاتحاد إلخ:** أي بين النعت والمنعوت، والمراد به ثبوت الاتحاد
بيهما ذاتا، أي بحسب ما صدقهما عليه فإن أفراد الرجل والطريف متحد، وليس المراد هو الاتحاد في المفهوم؛ لتعابير
المفهوم بينهما، **والاتصال:** أي لمكان الاتصال بينهما، أي الاتصال بينهما بحسب المعنى؛ لخلو الساء بهما معا.
وتوجه النفي: إلى الصفة في الحقيقة، فكأن 'لا' دخلت عليها، ولهذا م بين نعت المنادى؛ لأن النداء يتعلق
بالموصوف حقيقة، فإذ قلنا: لا رجل ظريف فكأنك قلت: لا صريف. **فإنه المذكور إلخ:** أي فإن المبني
على الفتح بالأصالة مذكور سابقا حيث قال: فإن كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به، فهو دليل
على كون المراد من 'المبني' في قوله: 'ونعت المبني' هو المبني على الفتح بالأصالة؛ لما مر من قوله: "فإن كان
مفردا" فهو مبني على ما ينصب به. **فلا يرد أنه إلخ:** وعدم الورود؛ لأن ما يبنى على الفتح بالأصالة هو
"ماء" الأول، والثاني تأكيد له.

(١) أي لثبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت معنى؛ لأهمما عبارتان عن شيء واحد، فـ'لا' الداحية على أحدهما
كأنه داخل على الآخر، فالفاصل بين 'لا' والنعت وهو المنعوت كأنه ليس بفاصل، والنعت في الحقيقة قريب من
'لا' غير مفصول عنها فهذا الوجه في الحقيقة بيان لقرب النعت من 'لا' التي هي سبب البناء، فما قيل: ترك هذا
الوجه لظهوره؛ لأن النعت الأول لا يكون إلا قريبا ليس بموجه وإن كان من وجه. (جمال)
(٢) بينهما لفظا، ولذا لا يقع الفصل إلا نادرا. (جمال)

(٣) لأن الأصل في النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما أن يتوجه إلى القيد خاصة، وأن تقع له خصوصا
فنحو: "لا رجل ظريف" في المعنى لا ظريف، وهذا أيضا بيان تقربه من "لا". (جمال)

مثل: "لا ماء ماء باردا" مع أنه يصدق عليه "أنه نعت المبني الأول مفردا يليه"؛ فإن
 "باردا" في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر، ولو جعل نعتا للمتبوع
 فليس مما يليه؛ لتوسط التابع بينهما، ^{وهو ماء أشبه} ^{وهو ماء الأول} ^{وهو ماء الأول} ^{فحيث يخرج بقوة يليه} ^{ومعرب}؛ لأن الأصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها
 في الإعراب دون البناء ^{رفعا} حملا على محله البعيد، ^{ونصبا} حملا على اللفظ أو على محله
 القريب نحو: لا رجل طريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب، وإلا أي وإن
 لم يكن النعت كذلك فالإعراب أي فحكمه "الإعراب لا غير، رفعا؛

فليس مما يليه: فحيث يخرج بقوله: "يبه". ^{رفعا} ^{إح} وهما مفعولان مطلقان لنوع، وما قيل: إهما منصوبان
 سرع احافض، ضعيف؛ لأنه سمعي إلا في "إن" و"أن". ^{على محله البعيد} لأن "لا" مع المي في محل الرفع
 بالابتداء. ^{ونصبا حملا} ^{إح}. ويجوز نصبه حملا على لفظ ^{اسي} وهو الباء - وإن لم يخر حمل توابع سائر انبيات
 على لفظها - مشبهة حركة هذا المبني حركة الإعراب ^{إح}؛ فإن حركته عارضية له يشبه النصب، فيجوز نصبه
 حملا على محله القريب، وهو النصب بالعامل.

قيل: إنه أورد المصنف هذه القيود. وهي قوله: "الأول" وقوله: "مفردا" وقوله: "يبه" بأن جعل بعضها وصف
 الموضوع، وهو قوله: "الأول" وجعل بعضها قيد الحكم، وهو "مفردا" و"يبه" ولا وجه هذا الاختلاف فيها،
 وسمم يجعل كلها وصف الموضوع وهو النعت؟ لا يقال: يمتنع جعل قوله: "مفردا" وقوله: "يبه" وصف الموضوع؛ =

(١) إشارة إلى أنه محذوف المتبدأ لا محذوف الفعل؛ ما قد صاحب 'المعي': إذا دار الأمر بين المحذوف فعلا
 والذقي فعلا، وكونه متبدأ واساقي حرا. فلثاني أولى؛ لأن المتبدأ عين الخبر، والمحذوف عين انشأت، فيكون
 حذف كـ لا حذف، وأما الفعل فإنه غير الفاعل إلا أنه قال: اللهم يعضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع،
 أو موضع آخر يشبهه أو موضع آت؛ فإنه حيثند الأول أدن، وفيما نحن فيه كذلك؛ لأن قوله: "وإن كان معرفة
 أو مفصولا وحج الرفع" مؤيد لتقدير الفعل بأن يقال: فيجب الرفع، وأيضا فيه تقليل الحذف بالنسبة إلى قوله:
 'فحكمه الإعراب لا غير' وكلا العبارتين صريحتان في نفي الساء، لا مزية لأحدهما على الآخر في الصراحة
 وعدمه، مما قيل: لم يقل: فالإعراب واجب؛ لينفي الساء صريحا مع أنهما سيان في الدلالة على الإعراب فقط،
 فلا يرد ما قيل: الأولى أن يقدر "فيجب الرفع" ليس بموجه وإن كان من وجه. (جمال)

حملا^(١) على المحل البعيد، ونصباً؛ حملاً على اللفظ أو المحل القريب، وقد مرت أمثله في بيان فوائد القيود.

والعطف على اسم "لا" المبني إذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير "لا" في المعطوف؛ فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو: لا غلام لك والفرس، وإذا كان "لا" مكرراً في المعطوف فحكمه ما علم في قوله: "لا حول ولا قوة" فيما سبق بأن يحمل على اللفظ أي لفظ اسم "لا" المبني، ويجعل منصوباً وبأن يحمل على المحل ويجعل مرفوعاً جائز، ولا يجوز فيه البناء؛ لمكان الفصل بالعاطف، ولم يجعل في حكم المتصل؛ لمظنة أي لوجود الفصل

الفصل بـ "لا" المؤكدة؛

= لأن التعت معرفة بالإضافة إليها، وقوله: 'مرداً' نكرة، وكذلك قوله: 'يبه' لأنه جملة خبرية، وهي لا يقع صفة لمعرفة بخلاف قوله: 'الأول' فإنه معرفة، لأننا نقول: الكلام في أنه لم لم يجعل المصنف كلامه على وجه صار جميعها وصف الموضوع بأن يقول: وبعت مبي أول مرد يبه، فإن التعت حينئذ مضاف إلى النكرة، فلا يكون معرفة.

إذا كان المعطوف إلخ: قال مولانا عس: لا يحتاج إلى زيادة هذين القيدتين في كلام ابن، والصواب ما ذكره في المتن أما الأول؛ فلأنه إذا كان المعطوف معرفة لا يكون معطوفاً على اسم 'لا' بل معطوف على المبتدأ، وأما الثاني؛ فلأنه قد سبق حكمه. أقول: القول بأنه معطوف على المبتدأ لا يلتصق إليه؛ لأنه معطوف على اسم "لا" باعتباره الذي هو الابتداء، فالقول بأنه معطوف على المبتدأ لا يصح إلا بارتكاب الجحار، وأيضاً القول بأنه قد سبق حكمه أيضاً ليس عني ما ينبغي؛ لأن الشارح أيضاً تعرض بأنه قد سبق، فمقصوده منه توضيح المقام.

ولا يجوز فيه: أي في المعطوف المذكور الساء؛ لمكان الفصل بينهما بحرف العطف، مع أنه قد سبق أن الساء مشروط بكونه "بليه". **لمظة الفصل:** أي حينئذ يعلب توهم الفصل بـ "لا" المؤكدة.

(١) بناء على أن اسم "لا" كان في الأصل متدياً؛ لأن 'لا' من بواسخ المتدي والخبر، ثم صار منصوباً، ثم صار ميباً؛ لأن "لا" تعمل عمل "إن" ثم بينى بعارض تضمن معنى 'من'، فاعتبار كونه في الأصل مبتدياً محله الرفع، وباعتبار أنه صار اسماً منصوباً بعد كونه مبتدياً محله النصب. (علوي)

إذ المعطوف على المنفي يزداد فيه "لا" كثيرا نحو: "لا حول ولا قوة"، مثل: لا أب وابناً وابنٌ في قول الشاعر: (١)

ولا أب وابناً مثل مروان وابنه إذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا

وسائر التوابع (٢) لا نص عنهم فيها، لكن ينبغي (٣) أن يكون حكمها حكم توابع المنادى، كذا ذكره الأندلسي،

إذ المعطوف إلخ: قيل: لا حاجة إلى جعله مظنة الفصل، بل يكفي في منع إساءة للفصل بالعاصف، وكأنه لم يلتفت إلى فصل العاصف نقلته؛ إذ هو على حرف واحد، وهو ضعيف خلاف، 'ثم' و'لكن' و'حتى' فإنها لا تكون حرفاً واحداً، فيكون فصلاً كثيراً. وإسـه. وهو المسمى بـ"عبد الملك" يعني: نيت از جنس پدر و نیت از جنس پسر مثل مروان و پسرش ازین جهت که هر یک از مروان و پسرش بزرگی دارد ای خود و از خود ساخته اند و این کنایه از آنست که از سر و پائے ایشان بزرگی ظاهر میشود. وسائر التوابع: دفع دحل تقريره: أن امصف لم يذكر التوابع كابن و المعطوف بحرف امتنع دخول "يا" عليه وغيرهما، بل قصر بيانه بالنعت والعطف، فأجاب بما ذكره.

لا نص إلخ: أي عن النحاة في سائر التوابع، إن قلت: لما نقل عن الأندلسي أن حكمها حكم توابع المادى فكيف يصح قوله: لا نص عنهم فيها؟ قلت: حار أن يذكره بطريق الالتزام، لا على طريق النص والتصريح، وأيضاً حار أن يكون المراد من النحاة النحاة المدونة، والأندلسي ليس منهم.

(١) وهو المردق، وهو لقب له، والاسم: همام بن غالب، يصف مروان بن الحكم وإسـه عبد الملك، وقوله: 'مثل' حبر "لا"، و"إذ" طرف متعلق بـ"مثل"، وقوله: 'هو' مبتدأ راجع إلى الأب، فإن مجد الأب مجد الابن دون العكس؛ لأن الشرف والمجد يكونان بالآباء، و'ارتدى' حبر مبتدأ، و"تأزرا" عطف عليه، يقول: لا أب ولا ابن مثل مروان وابنه عبد الملك، إذ مروان لبس رداء المجد وإزاره. (حل ع)

(٢) أي باقي التوابع بعد الوصف والعطف من الندل وعطف البيان والتأكيد اللعطي أو المعوي لا يؤكد إلا المعارف، فلا يؤكد اسم لتكراره. (جمال)

(٣) لا يحى أن ذلك يقتضي وجوب إساءة في إسن إذا كان مفرداً نكرة، والمفهوم من كلام الشيخ الرضي حوار إساءة، والتأكيد اللفظي يحى بناؤه، وأما المعوي فلا يكون في المنكر، وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي. (عبد الغفور)

ومثل: لا أبا له، ولا غلامي له، أي كل تركيب يكون فيه بعد اسم "لا" التي لنفي الجنس لام الإضافة وأجري على ذلك^(١) الاسم أحكام الإضافة من إثبات الألف في نحو: أب، وحذف النون من نحو: غلامين **جائز** يعني أن الأصل في مثل هذين التركيبين أن يقال: لا أب له، ولا غلامين له، فيكون اسم "لا" فيهما مبنيا على ما ينصب به، والجار مع مجروره خبرا لها، وقد جاء على قلة مثل: "لا أبا له" و"لا غلامي له" بزيادة الألف في مثل: أب، وإسقاط النون في مثل: غلامين، كما في حال الإضافة؛ **تشبيهاً له** أي لاسم "لا" في هذين التركيبين مع أنه ليس بمضاف **بالمضاف** وإجراء لأحكام المضاف عليه بإثبات الألف وحذف النون،

ومثل لا أبا له إلخ: أي يجوز أن يقال: في لا أب له، ولا غلامين له، لا أبا له، ولا غلامي له بإعطاء حكم الإضافة هما. والمراد بمثل: الأب هو أسماء الستة غير دو؛ لأن غيره يقلل عدم الإضافة بخلاف دو؛ فإنه من الأسماء اللازمة للإضافة. والمراد بمثل: غلامين هو المثني والمجموع، قوله: 'فيهما' أي التركيبين وقع اسم "لا" على الأصل بأن يكون مبنيا على ما ينصب به، وقد سبق أن اسم "لا" إن كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به، والجار مع مجروره في هذين التركيبين خبرا لها. **تشبيهاً له** معقول له أي أجزى تشبيها، أو معقول مطلق أي شبه تشبيها، والجملة فعلية.

مع أنه إلخ: يعني لو كان كل واحد من التركيبين مضافا، فالتشبيه بالمضاف متعبر حيث، كما هو مذهب سيبويه، فلا يرد حيث ما قال بعض المحشيين من أنه يفهم من هذه العبارة أن تشبيه اسم "لا" في هذين التركيبين على تقدير كونه مضافا بالمضاف أولى، وليس الأمر كذلك، فالأولى ترك هذا القول. **وإجراء لأحكام إلخ:** عطف على قوله: "تشبيها" وإنما راد هذا؛ لئلا يتوهم كون اسم 'لا' منصوبا بسبب المشابهة بالمضاف؛ لأنه لو كان كذلك لكان اسم "لا" منصوبا في 'لا أبا له' كما نون في لا حسا وجهه، ولكان النون غير محذوف في "غلامي".

(١) وذلك الاسم المثني وجمع المذكر السالم والأسماء الستة إلا ذو؛ فإنه لا يقطع هذا عند المصنف، وأما عند الشيخ الرضي فالأولان والأب والأخ. (عبد الغفور)

فيكون معرباً، وذلك التشبيه إنما هو لمشاركته أي مشاركة اسم "لا" حين يضاف بإظهار اللام بينه وبين ما يضاف إليه له أي للمضاف، في أصل معناه أي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الإضافة، وهو الاختصاص،^(١) أو المعنى أن مثل: لا أبا له، ولا غلامي له جائز؛ تشبيهاً له أي لمثل هذين التركيبين حيث لا إضافة فيه بالمضاف، أي بتركيب يشتمل على الإضافة؛ لمشاركته أي لمشاركة مثل هذين التركيبين له أي لما يشتمل على الإضافة في أصل معناه أي معنى ما يشتمل على الإضافة، وهو الاختصاص، إلا أن بين الاختصاصين تفاوتاً، فإن الاختصاص المفهوم من التركيب الإضافي أتم مما يفهم من غيره،

فيكون معرباً لمشاھتة بالمضاف؛ لأنه لو كان مصافاً يعرب. أي مشاركة إلخ. أي مشاركة اسم 'لا' في هذين التركيبين حين يضاف اسم 'لا' بسبب إظهار اللام بين اسم 'لا' وبين ما يضاف اسم 'لا' إليه بالمضاف. بمعنى أن صورة هذا التركيب صورة الإضافة باللام، وهو حال باعتبار إضافة؛ بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام، هذا هو المعنى الأول، وأما المعنى الثاني الذي يبيح بقوة: "أو المعنى إلخ" فلا يعتبر فيه أنه في صورة مصاف وأنه بهذا الاعتبار مشارك له، فكلمة 'حيث' في قوله: "حيث لا إضافة فيه" للطرف.

في أصل معناه لأن المضاف، وهو أنه وعلامته معنى أب له وعلامان له. يعني أي المصنف يعني بقوة: "أصل معناه". وهو الاختصاص: وإن اختلفا في القوة والضعف حتى يبلغ الاختصاص في أحدهما درجة التعريف دون الآخر، وإليه أشار بقوة: 'إلا أن بين الاختصاصين إلخ'. أو المعنى إلخ. والفرق بين المعنيين بإرجاع الصميرات، ولا يكون بينهما فرق مآلاً، ويبان ذلك أن التفرقة يكون في حل تركيب المصنف بإرجاع صمير 'مشاركته' تارة إلى اسم 'لا' المضاف بإظهار اللام وإرجاع صمير 'له' إلى المضاف، وتارة إلى مثل هذين التركيبين وإرجاع صمير 'له' إلى تركيب يشتمل على الإضافة في أصل معناه.

(١) جعل الاختصاص أصل معنى الإضافة؛ لأن غيره من التعريف أو المعاني الأخر يحق به. (عبد العصور)

ومن ثم أي لأجل أن جواز مثل هذين التركيبين إنما هو بتشبيهه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يحز تركيب **لا أبا فيها**^(١) أي في الدار؛ لعدم الاختصاص؛ فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو بأبوته له، وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار، فلا تصح إضافته إلى الدار، فكيف يشبه تركيب "لا أبا فيها" بتركيب يضاف فيه الأب إلى الدار؛ لمشاركته له في أصل معناه؟ **وليس** أي مثل هذين التركيبين **بمضاف حقيقة؛ لفساد المعنى**^(٢) المراد المفاد بهما^(٣) على تقدير الإضافة، وهو نفي ثبوت جنس الأب، حقيقة.....

فكيف يشبه يعني لا يصح أن يشبه تركيب 'لا أبا فيها' بتركيب يضاف فيه الأب إلى الدار؛ لعدم صحة تركيب يضاف فيه الأب إلى الدار. **وليس بمضاف**. أي "لا أبا له" و"لا غلامي له" ليس بمضاف إلى الضمير كما ذهب إليه سيويه؛ فإنه ذهب إلى أن 'أبا' في قولنا: "لا أبا له" مضاف إلى الضمير، واللام زائدة لتأكيد الإضافة، وكذلك 'لا غلامي له'، والمصنف أشار إلى بطلان مذهبه فقال: 'وليس بمضاف' لأنه لو كان مضافاً لفسد المعنى من وجهين، أما أولاً: فلا معنى 'لا أبا له' حينئذ لا أباه فبقي 'لا' بلا خبر، فالكلام حينئذ غير تام؛ لأن معناه بالفارسية: نمت جنسٍ پر فلا يتم إلا بتقدير خبرها أي لا أباه موجود، ولا علاميه موجودان. وأما ثانياً: فلا يتم أنه يلزم أن يعمل "لا" في المعرفة، وليس كذلك، هذا حاصل كلامه قدس سره. **المفاد بهما**: صفة بعد صفة للمعنى.

- (١) قدر "التركيب"؛ لما أن 'لا أبا فيها' لا يصح فاعلاً للفعل؛ لكونه جملة والفاعل لا يكون جملة؛ لكونه قسماً من الاسم، فالفاعل في الحقيقة "تركيب" مضاف إلى "لا أبا فيها". (جمال)
- (٢) قال المصنف: ولأنه لو كان مضافاً لزم الرفع والتكرير، وفيه أن الصورة غيرت؛ فلا يلزم ذلك، قالوا: الحال على هذا التعبير بقصد النصب من غير تكرير 'لا' تحفيظاً، وهذا لا يتيسر مع المعرفة. (عبد العمور)
- (٣) متعلق بقوله: 'المراد مفاد' على سبيل التارة أي هذين التركيبين. وقوله: 'على تقدير الإضافة' متعلق بالفساد، أي لأنه يفسد المعنى المستفاد بلا إضافة من هذين التركيبين إذا كان اسم 'لا' فيهما مضافاً لما سيأتي. (محرم الآفندي)

أو الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج^(١) إلى تقدير خبر، وهذا المعنى يفسد على تقدير الإضافة من وجهين، أما أولاً: فلأن معنى هذين التركيبين على تقدير الإضافة "لا أباه ولا غلاميه"، وهذا لا يتم إلا بتقدير خبر أي لا أباه موجود، ولا غلاميه موجودان، وأما ثانياً: فلأن المراد نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين له، لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم أو غلاميه المعلومين،^(٢) **خلافاً** لسيبويه^(٣) والخليل وجمهور النحاة، وإنما خص سيبويه بهذا الخلاف؛ لأنه العمدة فيما بينهم أو لأن المقصود^(٤)
من قول المصنف

عن أبيه إلخ: لأن الإضافة تفيد التعريف مع امصاف إليه المعرفة فلا חדشة حينئذ.
لأنه العمدة إلخ: أي هو عمدة فيما بين الصريين؛ فإنه رئيسهم كما سبق. فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن =

(١) سوى ما يتعلق به الظرف بخلاف ما إذا كان مضافاً؛ فإنه يحتاج إلى تقدير خبر، فيكون المعنى ليس جنس الأب ثابتاً لزيد، ولا جنس الغلامين ثابتاً له. (محرم الآفندي)

(٢) لما عرفت أيضاً أنه إذا كان اللام رائداً يحور حذفه، وإذا حذف يضاف الاسم إلى الصمير، فيحتاج إلى تقدير الخبر الذي هو موجود، فيعرف الاسم بالإضافة، فيزعم نفي الوجود عن الأب المعلوم والغلامين المعلومين، وهذا المعنى لا يباست وصح 'لا' لأنها لنفي الجنس، وبخلاف القاعدة المذكورة، وهي إذا كان اسم "لا" معرفة وجب الرفع والتكرير. (محرم الآفندي)

(٣) قول سيبويه ذهب إلى أن المصدر في مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتباره المعنى إلى الصمير، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه بتأكيد اللام المقدرة، وإليه ذهب الخليل والبرمحلشي وجمهور النحاة، لكن المصنف خص سيبويه بهذا الخلاف؛ لكونه أعرفهم ورئيسهم. (عبد الغفور)

(٤) يحظر بالبال أن هذا الوجه لا يشت مدعاه، فلا يتم التقريب، نعم لو استدل هذا البديل على احتصاص بعض المخالفين، وترك البعض لكان أصوب البتة. (عبد الحي)

بيان الخلاف^(١) لا تعيين المخالفين،^(٢) فمذهب سيويه والخليل وجمهور النحاة أن مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى، وإقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه تأكيد للام المقدرة، وحكم المصنف بفساده؛ لما عرفت.

ويحذف اسم "لا" حذفاً كثيراً في مثل: لا عليك أي لا بأس عليك، ولا يحذف^(٣) إلا مع وجود الخبر؛ لئلا يكون إجحافاً، وقولهم: "لا كزيد" إن جعلنا الكاف اسماً جاز أن يكون "كزيد" اسماً، والخبر محذوفاً أي لا مثله موجود، وجاز أن يكون خبراً أي لا أحد مثل زيد، وإن جعلناه حرفاً فالاسم محذوف أي لا أحد كزيد.

والخبر والمجرور خبر
 خبر "ما ولا" المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بـ "ليس" هو المسند
 بعد دخولهما أي دخول "ما" و"لا"،.....

- فيه نكتة؛ لأنه حكم المحقق الشريف - قدس سره - في شرح 'الكشاف' أن الخليل أعنى منه. وقد صاحب 'إعراب الفاتحة': لم يسبق مثل الخليل فيما بين علماء النحو.

وإقحام اللام: أي إيرادها في اللفظ وعدم إرادة معناها، وهو لدفع ما قيل: إن إيراد اللام بينهما يأتى عن كونه مضافاً، وقوله: 'إقحام' متبادراً وقوله: 'تأكيد' حرة. لما عرفت من عدم حصول المعنى المقصود منه لئلا يكون إلخ: لأن حذف المسند والمسند إليه جميعاً إجحاف في الكلام، وكذلك لا حذف خبر لا مع وجود الاسم للدليل المذكور بعينه، وإنما لم يذكر هذا القيد، وهو قوة: وأجود الخبر اكتفاء بالنكتة؛ فإن مراد من قوله: 'في مثل: لا عليك' هو كل تركيب كان الخبر فيه مذكوراً، وإن قلت: يرد حسناً أن يكون مثال من -

(١) فبإياه يحصل بذكر واحد من جمعتهم لا سيما أن يذكر من كان عمدة فيما بينهما. (محرم الآفندي)

(٢) لأن ذكر جملة المخالفين بأسرهم متعسر، فاكتفى بذكر من يعتمد بقوله. 'فمذهب سيويه والخليل إلخ'. (محرم الآفندي)

(٣) الاسم إلا مع وجود الخبر، ولا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم. (عل)

وهي أي خبرية خبر "ما ولا" لهما، وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية، وخص الخبرية بالذكر؛ لأن إعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما إنما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما إنما هو في لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم^١ فحيث لا يذهبون إلى إعمالهما، لا يجعلون الخبر خبرا لهما، ولا الاسم اسما لهما، بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما، لغة أهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ و﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾.

وإذا زيدت "إن" مع "ما" ^{لفظ} نحو: "ما إن زيد قائم" قيل: إنما اختصت "ما" بالذكر؛ لأنها لا تزداد مع "لا" في استعمالهم، وهي زائدة عند البصريين، ^{بالاستقراء}

= تنمة القاعدة مع أن إيراده لا يكون إلا بعد تمامها تنويعها. قلت: لا سلم كونه مثالا، بل هو قيد لقوله: يحذف اسم "لا"، ويدل عليه إيراده بكسمة "في" وإلا فلا بد أن يقول: بدو لها.

أي خبرية الح حجاز يرجع الصمير إلى خبر 'ما ولا' لكن التأنيث باعتبار الخبر، وقيل: الضمير راجع إلى لغة 'ما ولا' أي لغة إعمال 'ما ولا' عمل 'ليس' على لغة أهل الحجاز، فإن بني تميم لا يعملوهما عمل 'ليس'. بدحوهما على القبيتين أعني الاسم والفعل. وخص الخبرية. ولشارح جعل الصمير إلى الخبرية، فاحتاج إلى بيان المكتة للاقتصار على الخبرية، ولو كان الصمير راجعا إلى عامية 'ما ولا' فحينئذ لا يحتاج إلى بيان هذه المكتة، وهي تخصيص الخبرية بالذكر، هذا ما ذكره مولانا عص. أقول: يرجعه إلى خبرية 'ما ولا' أحسن من حيث إن استفاد الخبرية منه، والخبر المذكور بخلاف العامل.

ما هن الح بكسر التاء فإنها عملت في الخبر؛ لأن الاسم فيهما مبني؛ فإنها لو لم تعمل في الخبر، فلا بد أن يقال: 'ما هذا بشر' بالرفع، و ما هن أمهاتهم' برفع اثناء لا بكسرها، مع أن القراء اتفقوا بكسرها؛ لأن جمع المؤنث السالم حان النصب إعرانه بالكسرة. وهي: أي 'إن' رائدة عند البصريين، ولكنها تأكيد للمعنى.

(١) ودنت لأن قياس العوامل بالقييل الذي تعمل فيه من الاسم أو الفعل؛ لتكون متمكة بشوئها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل. (عبد الغفور)

ونافية مؤكدة^(١) عند الكوفيين، أو انتقضى^(٢) النفي بـ "إلا" نحو: ما زيد إلا قائم أو تقدم الخبر على الاسم نحو: ما قائم زيد بطل العمل أي عمل "ما" إذا كان مع واحد من هذه الأمور الثلاثة، أما إذا زيدت "إن" فلأن "ما" عامل ضعيف عمل لشبه "ليس" فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل، وأما إذا انتقضى النفي بـ "إلا" فلأن عملها المعنى النفي فلما انتقضى بطل العمل، وأما إذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل.

ونافية مؤكدة^(٣) لأنها لو لم تكن مؤكدة لسفي فيلزم أن يكون النفي في النفي، وهو يفيد الإثبات مع أن الغرض أنه منفي. وإن قلت: هذا يناه ما قالوا: من أنه لا يجوز الجمع بين الحرفين البدين معاهما نفي إلا إذا كان بينهما فصل. قلت: لم لا يجوز أن يكون المراد منه هو الحرفان اللذان لم يكن في شيء منهما حيثية التأكيد بأن كان متمحضاً للنفي؟

عمل ما. فيكون الألف واللام فيه عوضاً عن المضاف إليه أو للعهد. إن قلت: كما يطل هذه الأمور عمل "ما" كذلك يطل عمل "لا" فلم خصه بـ "ما" قلت: إذا بطل عمل "ما" بما فبطلان عمل "لا" بما أولى؛ لأن عمل "ما" و"لا" بسبب المشابهة بـ "ليس"، وعمل "ليس" في "لا" شاذ، وجاز أن يفسر العمل في قوله: 'بطل العمل' بعمل "ما ولا" جميعاً، بأن يقال: المراد أنه بطل عمل "ما ولا" لو تحقق فيهما شيء من هذه الأمور الثلاثة فلا يرد أن إحدى من الشروط الثلاثة مختصة بـ "ما" فلا بد أن يترتب عليه حكم الباقي من الشروط، ثم لقائل أن يقول: إنما انتقضى النفي فيما بعد "إلا" لا مطلقاً، فينبغي أن لا يطل العمل إلا فيما بعد "إلا" دون الاسم إلا أن يقال: إنهم اعتبروا ما هو من العمل ظاهراً.

(١) وإلا فالنفي على النفي يفيد الإثبات، وفيه: أن هذا يخالف ما قالوا من أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى إلا مفصولاً بينهما. (عبد الغفور)

(٢) نقل عن يونس أنه يجيز الأعمال مع الانتقاض بـ "إلا" وأنشد في ذلك:

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما طالب الحاجات إلا معذبا

وأجيب أن المصنف محذوف من الأول، أي دوران محجور، وإن 'معذبا' مصدر كقوله تعالى: ﴿مرفعه﴾

مترق ﴿سبا: ١٩﴾ فهما مثل قولك: ما زيد إلا سيرا. (عبد الغفور)

وإذا عطف عليه أي على خبرهما^(١) بموجب بكسر الجيم أي بعاطف يفيد الإيجاب بعد النفي وهو "بل ولكن" نحو: ما زيد مقيماً بل مسافراً، وما عمرو قائماً لكن قاعد فالرفع أي فحكم المعطوف الرفع لا غير؛ لكونها بمنزلة "إلا"^(٢) في نقض النفي.

عطف عليه: أي على خبر 'ما ولا' بموجب أي عاطف مثبت، وهو 'بل ولكن'، فإن 'بل' بإضراب يدر على الإيجاب الذي بعد النفي، وإن لم يكن دلالتها عليه قطعية فلا خدشة.

فالرفع حملاً على محل خبر 'ما ولا'؛ لأنه خبر المتدأ في الأصل، فحينئذ يطل عمها، لا يقال: لم لا يجوز أن يكون المعطوف على خبرها محروراً بسبب الباء الزائدة الداخلة على خبرها فلا يصح قوله: فالرفع على الإطلاق؛ لأنها تقول: اباء الزائدة على خبرها إنما يكون تأكيد النفي، وقد انتقض النفي بالعاطف المذكور.

تمت المنصوبات بعون المحدث الوهاب، أحمد الله على الإتمام.

(١) منصوباً كان أو محروراً بالباء الزائدة. (عبد الغفور)

(٢) حملاً على محل قال الشيخ عبد القاهر: وهو خبر متدأ محذوف، أي بل هو مسافر، ولكن هو قاعد، وقيل: عطف على سبيل التوهم؛ إذ كثيراً ما يقع خبر 'ما' مرفوعاً عنه؛ لإلغائها عن العمل. (عبد الغفور)

المجرورات

هو ما اشتمل أي اسم^(١) اشتمل؛ لتخرج الحروف الأواخر التي هي محال الإعراب؛ فإنه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحاً؛ لأنها أقسام الاسم **على علم المضاف إليه** أي علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه يعني الجر، سواء كان بالكسرة أو الفتحة أو الياء لفظاً أو تقديرًا، وإنما قلنا: "من حيث

المجرورات: مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف، أي هذا ذكر المجرورات. **هو ما اشتمل:** والصمير راجع إلى المجرور في صميمها؛ لئلا يلزم التعريف للأفراد وإرجاع المذكر إلى المؤنث، ولأن الأسلوب أن يعرف المفرد والمذكر ويترك فرعه بالمقايضة، وهو المفرد المؤنث والتثنية والجمع. **لتخرج الحروف إلخ:** ويخرج أيضا الحرف الأول والأوسط إذا أحد له بالحرف الآخر إلا أنه تعرض بالحرف الآخر فقط؛ لأن مادة النقص لا يتحقق إلا معه، وما قيل: لم لم يتعرض إليه في المرفوعات والمنصوبات ليس بشيء؛ لأن الاختيار بهذا الوجه أيضا أسلوب فاحترار هذا، وإليه يشعر قوله: "فإنه لا يطلق عليها المرفوعات إلخ".

لفظاً أو تقديرًا: وقوله: "لفظاً أو تقديرًا" متعلق بالكسرة والفتحة والياء أيضا، نحو: يا غلام أحمي القوم، كذا ذكره مولانا عص، ثم الكسر اللفظي مثل: مررت بمسلمات، والتقدير: مثل: مررت بفتى، والفتحة اللفظية مثل: رأيت أحمد، والتقدير: مثل: مررت بأحمد، والياء اللفظي مثل: مررت بأبيث، والتقدير: مثل: بأبي القوم، وإنما لم يقل: أو محلا كـ "هذا" في مررت بهذا؛ لأنه في بيان الإعراب بالحركة والحرف جميعا، والإعراب بالحرف لا يكون محليا، أو لأن المراد ههنا هو إعراب الاسم المعرب لا غير، أو لأن المراد بالتقدير ما لا يكون لفظيا، فالإعراب المحلي حيثل داخل في التقدير.

ثم اعلم أنه أراد بالحرف الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري، ويؤيده قوله: 'سواء كان بالكسرة إلخ' فحيثل ادفع توهم الدور بأن معرفة المجرور يتوقف على التعريف باعتباره مبدأ الاشتقاق، وهو الحر؛ لأن الحماء في المجرور باعتباره الحر، ومعرفة التعريف يتوقف على جزئه وهو علم المضاف إليه، ومعرفته يتوقف على الحر، =

(١) لو لم يفسر كلمة "ما" بـ "الاسم" خرج الحروف الأواخر أيضا؛ إذ المراد ناشتمال الشيء على علم المضاف إليه أن يكون ذلك الشيء موصوفا به، ولا شك أن الموصوف به هو الاسم لا الحرف الأخير، ومعنى كون الشيء موصوفا به أن يذكر الصفة بعد ذكر الموصوف، والإعراب بمحالة الصفة للكلمة لا للحرف الأخير. (جمال)

هو مضاف إليه؛ لأن الجر ليس علامة لذات المضاف إليه، بل لحيثية كونه مضافا إليه والمضاف إليه^١ وإن كان مختصا بما عرّفه به، لكن المشتمل على علامته أعم منه،.....

= ويمكن اجواب عنه بوجه بأن المراد من الجر هو الإعراب، حركة كان أو حرفا لا المعنى احدثي منه، وإنما يتوقف معرفة المجرور باعتباره مبدأ اشتقاقه من حيث معناه احدثي. ثم إن المصنف لو قال: عدم الإضافة كما قال سابقا لكان أظهر إلا أنه قصد توطئة لبيان المضاف إليه. ولقائل أن يقول: لو قال: علم الإضافة يلزم إيراد اللفظ المشترك في التعريف، وهو غير جائز، وذلك لأن الإضافة جاز أن يراد بها كون الشيء مضافا، وكذا جاز أن يراد بها كون الشيء مضافا إليه، إلا أن يقال: القرينة على أن المراد منها المضاف إليه لا المضاف هي المعروف، ويرد عليه ما قالوا من أن القرينة لا بد أن يكون في نفس التعريف، والمعرف خارج عنه.

لأن الجر ليس إلح ولقائل أن يقول: إنا نحتاج إلى اعتبار هذا القيد إذا كان المضاف في قوله: "عدم المضاف إليه" اسم مفعول فلم لا يجوز أن يكون مصدرا ميميا؛ فإن المصدر الميمي يشترك مع اسم المفعول واسم الرمان والمكان في غير الثلاثي المجرد فحينئذ يكون معناه علامة كون المضاف إليه فلا يحتاج إلى قيد لحيثية لكن احتيج إلى جعل ضمير 'إليه' للشيء الغير المذكور. هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص. أقول: ويمكن الجواب بأن كلام الشارح على تقدير التسليم بأن يقال في تقرير الشبهة: إن تعريف المجرور ليس بصحيح؛ لأن المجرور ليس مشتقاً على عدم المضاف إليه؛ لأن الجر ليس علماً لذات المضاف إليه، فالجواب بأن المضاف لا يسلم أن يكون اسم مفعول، وورود الشبهة على تقدير كونه اسم مفعول لم لا يجوز أن يكون مصدراً ميميا؛ ولو سمع المراد هو المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه، أو يقال: المتبادر من المضاف أن يكون اسم مفعول لا مصدراً ميميا، وحمل الألفاظ في التعريفات على المتبادر واجب.

لكن المشتمل إلح والحاصل: أن المجرور أعم من المضاف إليه، وأعم أيضاً مما هو مشبه به، والمراد من المشبه بالمضاف إليه مثل: "كفى بالله" و"تحسبك درهم" و"ما جاءني من أحد"، فهو أعم من المضاف إليه؛ لأنه موجود في المشبه به، وأعم من المشبه به؛ لوجوده في المضاف إليه، فبهذا الكلام اندفع ما قيل: لم لم يقل المصنف: المجرور =

(١) دفع شبهة ترد على التعريف وهي: أن المصنف عرف المجرورات بقوله: 'ما اشتمل إلح' ثم عرف المضاف إليه بقوله "كل اسم إلح" فلم يتناول تعريف المجرورات بالفاء الرائدة نحو: تحسبت، ولا المجرور بالإضافة اللفظية على قول من ذهب إلى أنه خارج عن الحد المذكور للمضاف إليه. وحاصل الجواب: أن علامة الشيء يجوز أن يوجد بدون ذلك الشيء، فعلاقة المضاف إليه - وهي الجر - قد وجد في مجرور الفاء الرائدة والمضاف إليه بالإضافة اللفظية فيشملها وصح التعريف جميعاً. (حق)

ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل: "بحسبك درهم" و"كفى بالله" وكذا المضاف إليه بالإضافة اللفظية وإن لم يكن داخلا في تعريفه، **والمضاف إليه** وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور^(١) بينهم، وذهب في ذلك إلى مذهب سيبويه حيث أطلق المضاف إليه على المنسوب إليه بحرف الجر لفظا أيضا.....

= هو المضاف إليه مع أنه أخصر وأظهر؛ فإن كل مجرور يكون مضافا إليه. ولقائل أن يقول: إن هذه الأعمية يصح إذا حمل المضاف على معناه المشهور؛ لعدم حرف الجر في اللفظ في المشهور، بخلاف المضاف إليه على مذهب المصنف. فيكون مثل: "كفى بالله" داخلا في المضاف إليه عنده فلا يكون المجرور أعم منه عنده. والجواب أنه ليس من المضاف إليه عنده؛ لأنه لم يسبب إلى الله في 'كفى بالله' شيء بواسطة حرف الجر بل نسب الفعل إلى الفاعل بلا واسطة شيء، وكذا البواقي من الأمثلة.

وإن لم يكن: أي المضاف إليه بالإضافة اللفظية. **داخلا في تعريفه:** كما هو مذهب القوم؛ فإن المضاف إليه في اصطلاح القوم: هو الذي يكون حرف الجر مقدرًا فيه، وهو لا يكون مقدرًا في الإضافة اللفظية عندهم، بخلاف مذهب المصنف.

والمضاف إليه: قيل: الظاهر أن يقول: هو موضعه؛ لأنه قد سبق المضاف إليه في تعريف المجرور، والجواب عنه بأنه احتار وضع المظهر موضع الضمير؛ إشارة إلى أن المراد من مضاف إليه غير ما هو المصطلح بينهم، ولهذا قال: "وهو غير ما هو المصطلح المشهور بينهم"؛ ولذلك أيضا قال المصنف: 'نسب إليه شيء' دون اسم، ويمكن الجواب عنه أيضا بأنه إنما يرد إذا كان المضاف إليه في تعريف المجرور هو المضاف إليه المعروف، وهو في حيز المنع، ولم لا يجوز أن يكون معنى الإضافة بأن كان مصدرا ميميا، وفيه ما مر آنفا. قيل: وإنما أراد من المضاف إليه غير ما هو المصطلح بينهم؛ ليصح ما سبق من قوله: 'والجر عدم الإضافة'؛ لوجود الجر في الإضافة اللفظية، ولقائل أن يقول: حيث يشكك ممثل: 'بحسبك درهم' و"كفى بالله"؛ لوجود الجر فيه مع عدم صدق تعريف المضاف إليه عليه، ويمكن الجواب بأن الجر علم الإضافة، وعلامة الشيء قد يتحذف عن ذلك الشيء كما قالوا، ويجب تصحيح كلامهم مهما أمكن، فحروج الإضافة اللفظية عن التعريف ليس على ما ينبغي فلا حذشة حينئذ.

(١) أتى بالظاهر موقع الضمير؛ لتبصيص على المراد، والاحتمال أنه أراد — 'المضاف إليه' ههنا غير المضاف إليه المذكور أولا، بأن يكون أعم من المضاف إليه حقيقة ومما يشبهه، نحو: 'كفى بالله'، بخلاف المضاف إليه المذكور ههنا؛ فإنه يختص بالمضاف إليه حقيقة. (عبد الغفور)

(٢) فإن المشهور أنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما أحر بإضافة اسم إليه محذوف التنوين من الأول للإضافة. (جمال)

كل اسم حقيقة أو حكماً؛ ليشمل الجمل التي يضاف إليها، نحو: ﴿يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾، فإنها في حكم المصادر، نسب إليه شيء اسماً كان نحو: غلام زيد، أو فعلاً مثل: مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديرًا أي ملفوظاً كان ذلك الحرف كما في مثل: مررت بزيد، أو مقدراً حال كون ذلك المقدر مراداً^(١) من حيث العمل بإبقاء أثره، وهو الجر،^(٢) مثل: غلام زيد، وخاتم فضة،.....

ليشمل الجمل إلخ فإن قوله: 'ينفع' مع الضمير استتر حمة، وهذا التعميم لا يرد الإشكال على مضاف إليه. **مراداً** و **حيث** نصاً، فإنك قد قلت: اجلس حيث جلس زيد كان تقديره: اجلس في مكان جوس زيد، فكأن مضافه إلى مصدر حقيقة. **أي ملفوظاً كان إلخ.** أشار به إلى أن قوله: 'لفظاً أو تقديرًا' مصدر بمعنى اسم المفعول وخبر لـ "كان" المقدر.

حال كون إلخ ويصدر من كلامه قدس سره - أن قوله: 'مراداً' حال من خبر 'كان'، مع أن كون الحال منه عم صريح، لا أن يقال: إن الشارح بين حاصل المعنى، فقوله: 'مراداً' إما صفة لقوله: 'مقدراً' أو خبر عنه خبر - 'كان'، قيل: هذا تعريف متقصر مثل: 'الحسن الوجه' مما أضيف إلى الفاعل من حيث إن فاعل حسن من مدخل حرف الجر، فلا وجه لتقديرها، إلا أن يقال: 'الحسن الوجه' من باب الإضافة إلى المفعول بتدليل أن فعله مضمرة، فهو كان من باب الإضافة إلى الفاعل لرم تعدد الفاعل، وعلى هذا يمكن تقدير "من" البيانية كما سيأتي.

وهو الجر: وهو بيان لواقع، لأن لأثر ملحوظ بعد العبور حتى يتجه ما قيل: من أن تعريف الجزرات يصير دورياً، لأن حصاة في الجزر ناعسة الجر، فهو أحد في تعريفه ما يتوقف معرفته على الجزر لرم الدور، فمعرفة خبره، يتوقف على معرفة المضاف إليه، ومعرفته يتوقف على معرفة الجر، ومعرفته يتوقف على معرفة الجزر؛ لأن معرفة الصفة يتوقف على معرفة موصوفها، فتأمل.

(١) حال من خبر "كان" المحذوف، وهو الضمير المستتر فيه. (جمال)

(٢) من: بيان لواقع؛ لأن لأثر ملحوظ بعد العبور أنه جر؛ ليزم كون تعريف الجزر دورياً، وقيل: إن التعريف غصي، ولا حيز عن الدور؛ بما يجب في التعريف الحقيقي المقصود منه تحصيل صورة غير حاصلة. (جمال الدين)

وضرب اليوم، بخلاف قمت يوم الجمعة؛ فإنه وإن نسب إليه القيام بالحرف المقدر، وهو "في"، لكنه غير مراد؛ إذ لو أريد لانجرّ به، **فالتقدير** أي تقدير الحرف^(١) شرطه أن يكون المضاف اسماً إذ لو كان فعلاً لا بد من أن يتلفظ بالحرف، نحو: مررت بزيد، مجرداً أي منسلخاً^(٢) عنه تنوينه أو ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع؛

مجرداً: أي منسلخاً باسم المفعول، إنما فسرته به؛ لأن إسناد التجرد إلى التنوين ليس على ما ينبغي، بل المناسب أن يسند به إلى اسم الملائس بها؛ لأن التنوين بمنزلة اللبس في الاسم، فينعي أن يقال: الاسم مجرد عنها لا بالعكس؛ ولهذا أراد من التجرد الانسلاخ؛ لأن التجرد لازم بمعنى الانسلاخ، ويجوز أن يجعل له من قبيل تضمه معنى الانسلاخ، ويمكن تصحيح كلامه بإرادة معناه على القلب، فمعنى جرد التنوين عنه هو أنه جرد الاسم عنها كما في قوهم: عرضت الباقية على الخوص أي عرضت الخوص عليها؛ لاحتياجه إليه دون العكس.

أو ما قام مقامه إلخ: قيل: يشكل بنحو "الحسن الوجه"؛ لتحقيق المشروط فيه، وهو تقدير حرف الجر؛ لأن الإضافة النقطية داخلة في الإضافة بتقدير حرف الجر عند المصنف بدون تحقق الشرط أي شرط الإضافة، وهو التجرد عن التنوين أو ما يقوم مقامه؛ لأنه معروف باللام، وهو لا يجمع معها، وأجيب عنه بأن هذا الشرط باعتبار أغلب المواد وأكثر، وأجيب عنه أيضاً بأن قوله: "الوجه" في قوله: "الحسن الوجه" في الأصل الحسن وجهه، وهو فاعل الحسن، والفاعل كاجزاء من الفعل، والضمير الذي أضيف إليه الفاعل قائم مقام التنوين، فكان المحذوف من المضاف هو الضمير، لما عرفت أن الفاعل كاجزاء من الفعل.

لا يقال: إن ما يقوم مقامه محصور في نوني التثنية والجمع فانضمير ليس منه، لأنما بقول: ليس المراد من قوله: "نوني التثنية والجمع" هو المحصر، بل المقصود منه التمثيل. وإن قلت: حيثن يشكل بنحو 'الضارب الرجل'؛ لعدم الضمير أيضاً فيه، قلت: هو محمول على قولنا: 'الحسن الوجه' كما سيأتي. وأجيب عن أصل الشبهة بأن المراد أنه لو كان فيه تنوين أو نون يحدف، فلا يرد الإشكال على قولنا: حواج بيت الله، ولا بقولنا: كم رجل، ولا بقولنا: الضارب الرجل بأن المشروط موجود فيها مع عدم تحقق الشرط؛ لعدم تجرده عن التنوين لأجل الإضافة. =

(١) في الإضافة أو تقدير الحرف المقيد بكونه مراداً، فلا يرد أثره، نحو: صمت يوم الجمعة، ونحو: ضربته تأدياً. (جمال)

(٢) إشارة إلى أن التجريد مجاز عن الانسلاخ، أي الزوال من باب ذكر الملزوم وإرادة اللازم، ويحتمل التضمين، فلا يرد ما قيل: إن العبارة محمول على القلب، وإن المعنى: مجرداً هو عن تنوينه. (جمال)

لأجلها أي لأجل الإضافة؛ لأن التنوين^١ أو النون دليل على تمام ما هي فيه، فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص أو التخفيف حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية.
 ثم المتبادر من هذا التعريف^٢ نظرا إلى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية أنه غير شامل للمضاف إليه بالإضافة اللفظية،.....

= أما الأول فلاه غير مصروف بجمعية، وأما الثاني فلاه مبني، ومما الثالث فظاهر، فيدفع لإشكال المذكور أيضا بما ذكر من أن هذا بشرط باعتبار أعرب المود وأكثرها. قيل: على تقدير رجاءه في اشترطية بأن المضاف يسعى أن يكون حيث لو كان فيه تنوين وما قام مقامه تجرد عنه ذلك، يرمح جوار إضافة علام؛ صحة ذلك التقدير فيه، والجواب أنه لا يرمح تحقق شرط لشيء عند تحقق ذلك الشيء؛ لحوار أن يكون ذلك شيء مشروطا بشرط آخر، وهذا كذلك؛ لأن شرط لإضافة المعنوية تحريد مضاف عن تعريف كما سيأتي. **لأجلها الخ** لأن بينهما من التضاد، ولأن لتنوين يدل على الانفصال، وإضافة تدل على الاتصال.

فلما أرادوا الخ وهذا الدفع ما يقال من أن لمضاف إذا كان تاما بتنوين أو ما قام مقامه فلا حاجة حينئذ إلى حذفه وإتمامه بشيء آخر، وحاصل الدفع أن الإضافة لغرض آخر غير تميم الاسم. **التعريف أو التخصيص الخ** كلمة أو لمع حيو لا الجمع؛ لأن لتحقيف لازم للكل.

أنه غير شامل الخ لأن القوم لا يقولون بتقدير حرف آخر في الإضافة اللفظية، وإنما قال: امتداده؛ لأنه يمكن إدخال إضافة اللفظية فيه؛ نظر إلى كلام القوم على خلاف المصادر موقوف أثر حرف آخر فيها، فيكون تقدير حرف آخر فيها حكما، وإنما لم يقولوا بتقدير حرف آخر في الإضافة اللفظية، أما في 'حسن بوجه' فلا أن حمل الوجه على 'حسن حمل هو هو، فلا معنى حينئذ لتقدير حرف آخر فيه، وإنما في 'صارب ريد' فلا أن المضارب =

(١) هذا سبيل يقتضي وجوب حذف التنوين أو النون من المضاف إذا كانا فيه لفظا؛ بمسافة بينهما وبين الإضافة، ومما إذا لم يكونا فيه نفس فيجب أن يضاف من غير اعتبار أنه لو كان فيه حذف كما قال به لرصي، ومن غير أن يعتبر حذف لتنوين المقدّر كما في غير المصروف والمتن، نحو: 'هن جوح بيت سن'، و'كم رحن على ما عليه البعض؛ لأن ما ذكره لا يقتضيه الدليل المذكور. (جمال)

(٢) أي من قوله: "نسب إليه الجر".

لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن، والصريح في شرحه له أن التقسيم إلى الإضافة المعنوية واللفظية إنما هو للإضافة بتقدير حرف الجر، لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه، ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته، وقد تكلف بعضهم في إضافة الصفة إلى مفعولها مثل: ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل أي ضارب لزيد، وفي إضافتها إلى فاعلها مثل: الحسن الوجه بتقدير "من" البيانية؛ فإن ذكر الوجه في قولنا: جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز، فإن في إسناد الحسن إلى زيد إبهاما؛ فإنه لا يعلم أنه أي شيء منه حسن، فإذا ذكر الوجه فكأنه قال: من حيث الوجه،

- متعدد بنفسه، فلا يحتاج إلى حرف الجر، وإنما يحتاج إليه إذا كان لازما. قيل: إذا لم يكن الحرف مقدرا فيهما فالعمل في المضاف بلا حرف الجر والمضاف من علامات حرف الجر مقدرا فيهما فلا يكون امضاف أنه عاملا فيه لبيانه عن حرف الجر وهي متعينة فيهما، وأجيب عنه بأن امضاف عامل فيه؛ مشابته بامضاف بالإضافة الحقيقية في كون كل منهما محردا عن التنوين ومات قام مقامه، رد بأن هذا يصح في قولنا: ضارب زيد؛ لسجود التنوين فيه، فلا يصح في قولنا: الحسن الوجه؛ لأنه ليس محردا عن التنوين ولا ما قام مقامه، وقد عرفت الجواب عنه بأنه في الأصل الحسن وجهه، والصميم قائم مقام التنوين لما عرفت آنفا.

لكن الظاهر إلخ: لأن الظاهر أن يكون صميم "هي" في قوله: "وهي معنوية ولفظية" راجعا إلى الإضافة بتقدير حرف الجر. **والصريح إلخ:** حيث قال في شرحه: وهي أي الإضافة بتقدير حرف آخر معنوية ولفظية. **وقد تكلف بعضهم إلخ:** أي قال بعضهم: إن امقدر فيها اللام، ووجه التقدير تقوية عمل المضاف لا التعدي؛ فإنه متعدد بنفسه. وإنما قال له تكلف؛ لأن اللام لتقوية العمل يكون رائدة فهي محجود ربط ما قبلها مما بعدها، فينبغي أن يكون ذلك اللام في اللفظ لا في التقدير.

وفي إضافتها: عطف على قوله: "في إضافة الصفة" أي تكلف بعضهم في إضافتها إلى فاعلها إلخ، وبيان التكلف بأن الفاعل ليس من مداحل حرف الجر فلا وجه لتقدير "من" السالبة، إلا أن يقال: حسن الوجه من باب المشبه بالمفعول كما مر. **فإن ذكر إلخ:** وقيل: لوقوع "من" السالبة موقعها. **فكأنه قال إلخ:** فيكون الإضافة بتقدير "من" البيانية.

فإن قلت: هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح أن الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ، قلنا: كان هذا التخصيص واقعا قبل الإضافة، فلا يكون مما تفيد الإضافة، فليست فائدة الإضافة إلا التخفيف في اللفظ، وهي أي الإضافة بتقدير حرف الجر معنوية أي منسوبة إلى المعنى؛ لأنها تفيد^(١) معنى في المضاف^(٢) تعريفا أو تخصيصا، ولفظية أي منسوبة إلى اللفظ فقط دون المعنى؛ لعدم سرايتها إليه.

فإن قلت هذا أي إيراد "من" البائية في الإضافة اللفظية في الحقيقة تخصيص؛ لأن "الحسن" في قولنا: "الحسن الوجه" مهم؛ فإنه لا يعلم أن الحسن هو الوجه أو غيره فذكر الوجه حصل التخصيص. هذا التخصيص إلح؛ لأننا إذا قلنا: "الحسن وجه" بدون الإضافة سواء كان برفعه أو بفتحها فهذا التخصيص موحود فيه، وبعد الإضافة حصل التخصيص بخلاف الصميم على ما عرفت، وإن كان فيه التخصيص أيضا، فهذا لا ينافيه ألا ترى أن الإضافة المعنوية كعلام ريد يوجد فيها التخصيص قبل الإضافة؛ لأن الأعلام مهم من حيث الجنس وغيره ولكن بعد الإضافة يحصل التعريف فيه.

لأنها تفيد إلح. وهذا كلامه لبيان وجه التسمية بالمعنوية، والمراد بالمعنى في قوله: "لأنها تفيد معنى" هو الصفة، وهي ما قام بالغير، وليس بمعنى مدلول اللفظ، والمعنى في قوله: "دون المعنى" مقابل لفظ أي الإضافة المعنوية تفيد معنى في المضاف سواء كان ذلك المعنى تعريفا أو تخصيصا؛ فإن المضاف إليه إذا كان معرفة تفيد تعريفا، وإذا كان نكرة تفيد تخصيصا. واعلم أنه قد علم منه أن وجه التسمية بالإضافة المعنوية لأجل أن المقاد يكون معنى، وهو التعريف أو التخصيص؛ فإن المقيد هو الإضافة المعنوية، والمقاد هو المعنى، والمقاد له هو معنى الذي في المضاف، فعليه بحث بأن وجه التسمية بالمعنوية إن كان المقاد هو المعنى، وهو التعريف أو التخصيص فينزه أن يكون الإضافة اللفظية إضافة معنوية؛ لأن المقاد فيها أيضا معنى، وهو التحقير، فالأولى نسبة المعنوية إلى المقاد به، =

(١) أي تفيد معنى في ذات المضاف بخلاف اللفظية؛ فإنها لا تفيد معنى في ذات المضاف، وعلى هذا لا حاجة إلى أن يصرف العبارة عن الظاهر المتبادر، ويجعل قوله: "معنى" في "تفيد معنى" مقادا له لا مقادا، والمعنى أن المعنوية تفيد تعريفا وتخصيصا لمعنى المضاف؛ إذ لو جعل مقادا يرد اللفظية؛ فإنها تفيد أيضا معنى هو الحق للمضاف؛ فإنها وإن أفادت معنى إلا أن ذلك المعنى ليس ثابتا في ذات المضاف. (جمال)

(٢) أراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص، وأراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ. (عبد الغفور)

فالمعنوية علامتها^(١) أن يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة إلى معمولها فاعليها أو مفعولها قبل الإضافة،^(٢).....

= وكذا اللفظية، فسبة الأولى إلى معنى المضاف، والثانية إلى لفظه، فينفي أن يقول: إن وجه التسمية بها هو كون المفاد له فيها هو لفظ المضاف؛ لأن التحريف إنما يكون في نغظه بخلاف التنوين، أو ما قام مقامه، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص. أقول: يمكن حمل كلام الشارح، وهو قوله: 'لأنها يفيد معنى في المضاف إلخ' على كون المفاد له معنى في المضاف؛ فإن إعادة الإضافة المعنوية معنى هو التعريف أو التخصيص في المضاف بأن يكون المفاد له معنى في المضاف على أن وجه التسمية لا يلزم أن يكون مطردا.

فالمعنوية علامتها إلخ: وإنما قدر العلامة: ليصح الحمل بين المعرف؛ لأن قوله: "يكون" بمعنى "أن يكون" بسبب دخول "أن" المصدرية عليه، وهو غير محمول على الإضافة المعنوية، ولذلك قدر "العلامة"، قيل: لم قدر العلامة ههنا ولم يقدرها في الأول بأن يقال: فعلاقة المعنوية إلخ؟ فإن الكلام حينئذ أحصر؛ لعدم احتياج للضمير حينئذ، وأجيب بأن المسحوث عنه ههنا هو الإضافة المعنوية، فينبغي أن يجعلها موضوعا دون العلامة، ويمكن الخواص بوجه آخر بأن نقول: يلزم التقدير قبل الاحتياج؛ لما عرفت أن التقدير لأجل أن كلمة "أن" يجعل المصارع في تأويل المصدر وانكون غير محمول على المعرف، فهذا مثل نزع الخف قبل البلوع إلى الماء، ويمكن تقدير الذات بأن يقال: المعنوية ذات كون المضاف كذا، ولكن تقدير 'العلامة' أجدر معنى، كذا قيل.

الإضافة: وإنما قال هذا: ندفع ما يقال: من أنه يلزم أن يكون إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول إضافة معنوية؛ لأن المضاف إليه ليس بصفة، ويلزم أيضا أن يكون الإضافة في قولنا: هذا مضروب زيد أمس إضافة معنوية؛ لأن المضاف إليه ليس معمول للمضاف؛ لأنه لا يعمل إذا كان معنى الماضي، ويلزم أيضا أن يكون الإضافة في قولنا: هذا صارب زيد أمس إضافة معنوية؛ لما مر من أن المضاف إليه لا يكون معمولاً؛ لأنه بمعنى الماضي، ويلزم أيضا أن يكون الإضافة في قولنا: زيد أفضل القوم إضافة معنوية مع أنه ليس كذلك.

(١) أشار بذلك إلى دفع إشكال يرد ههنا، وهو أن حمل قوله: "أن يكون غير صفة" على قوله: 'فالمعنوية' غير مستقيم؛ لأن الإضافة المعنوية إضافة غير الصفة إلى غير معمولها، لا كون المضاف غير مضافة إلى معمولها، فاندفع ذلك بأن هذا الكلام على حذف المبتدأ، وهو: علامتها. (عل)

(٢) إنما قال هذا؛ لأن كل مضاف مضاف إلى معموله بعد الإضافة عند من جعل العامل في مضاف إليه هو المضاف، فصحة التعريف على كل مذهب اقتضى إرادة المعلوم قبل الإضافة. (حق)

سواء لم يكن صفة كغلام زيد، أو كان صفة، ولكن غير مضافة إلى معمولها، بل إلى غيره كمصارع مصر، وكريم البلد، واحترز به عن نحو: ضارب زيد وحسن الوجه، ^{يقوله غير ذى} وهي أي الإضافة المعنوية بحكم الاستقراء **إما بمعنى اللام فيما أي في المضاف إليه** عدا حس المضاف **وطرفه أي لا يكون صادقا على المضاف وغيره،.....**

= وتقريره: أن المراد أن يكون المعمول فاعلا أو مفعولا قبل الإضافة، وفي المواد المذكورة ليس كذلك، أما في الأول فإن المصدر إنما يعمل عمله إذا كان معنى الخاصي أو الخار أو الاستقراء، والمصدر قبل الإضافة ليس بشيء من هذه المعاني، فإن قولنا: ضرب زيد منداً أو حراً، وإعمال معوي فيهما مثل: أعجني ضرب زيد عمرو، أمس أو أعجني إكراه عمر حالداً عدا أو الآن، وأما في الثاني والثالث: لأهما إذا كانا معنى الخاصي لا يعملان وأما في الرابع: فلأن اسم التفصيل لا يعمل في لاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل.

سواء إلج. فإن النفي حينئذ باعتبار النقيض، وعلى التقدير الثاني يكون باعتبار القيد، فحينئذ إن يحاط قولنا: 'صفة مضافة إلى معمولها' باعتبار كليهما، فيكون النفي أيضا باعتبارهما معا.

كمصارع مصر إلج. فإن المضمر والسند يسا معومين هما من هما صرفان هما؛ فإن المضمر إذا كان معمولاً فهو إما فاعل أو مفعول له كما قرره؛ لعدم كونه معمولاً صاهراً؛ لعدم صحة معنى المفعول فيه، وعدم كونه فاعلاً أيضاً ظاهراً، لأنه ظرف له فلا يصح أن يقال: إن المصارع هو المضمر بإسناد الفعل إليه، وكذلك السند ظرف له بعين ما مر **واحترز به إلج.** أي بقوله: "غير صفة مضافة إلج"؛ لأن المضاف في هذين التركيبين صفة مضافة إلى معمولها؛ فإن ريد في 'ضارب ريد' مفعول قبل لإضافة، و'وجه' في 'حس الوجه' فاعل فيها.

فيما أي في المضاف إليه وحر أن يراد من كلمة 'ما' الوقت، أو الإضافة، ويجوز أن يكون موصولة أو موصوفة، والمردف للإضافة معنى اللام في تركيب لا يكون لمضاف إليه فيه حس مضاف وطرفه، ففي كلام =

١ أي الإضافة بمعنى اللام يكون في المضاف إن فيه لا يكون ذلك المضاف إليه صادقا على المضاف وغيره أي يكون صدقه على المجموع مسبقاً، وذلك إما باستقاء صدقه على المضاف نحو: بعض القوم، ويد ريد؛ لأن النكح لا يطلق على بعضه، وكذا نصف القوم وثلاثهم، قال شيخ إرصني: وإن كان يقال: بعض منهم، ونصف منهم، ويد منه؛ لأن من التي تصحبها لإضافة وهي مية، وشرط من 'امية أن يصح إطلاق اسم المجرور بها على لمسي، وإما باستقاء صدقه على غير المضاف نحو: جميع القوم، وعين ريد، كذا مسجد الجامع، لأن الجامع لا يتناول إلا المضاف بالغلبة فإنه في العرف هو المسجد لا غير. (جمال)

ولا ظرفا له نحو: غلام زيد؛ فإن زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه،
 فإضافة الغلام إليه بمعنى اللام أي غلام لزيد، وإما بمعنى من البيانية في جنس
 المضاف الصادق عليه وعلى غيره^١ بشرط أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير
 المضاف إليه، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه،^٢ وإما بمعنى "في" في طرفه
 أي ظرف المضاف. والحاصل: أن المضاف إليه إما مبين للمضاف، وحينئذ إن كان
 ظرفا له فالإضافة بمعنى "في"، وإلا^٣ فهي بمعنى اللام،

= الشارح مسامحة، فلا يرد ما قيل. إن زيادة المضاف إليه من كلمة 'ما' مما لم يفهمه العقل من الكلام معي
 نحسب الدوق. واعلم أن الظاهر أن يقول: إن كان المضاف إليه جنس المضاف فالإضافة بتقدير 'من' وإن كان
 طرفه فالإضافة بتقدير 'في'، وإلا فالإضافة بتقدير اللام كما هو مسلك القوم. وأيضا قال المصنف مثل ذلك فيما
 سبق، إلا أن المصنف احتار هذا الطريق ههنا؛ لأن الأصل في الإضافة أن يكون بتقدير اللام، ثم بتقدير 'من' ثم
 بتقدير "في" فوقع كلام ههنا على ما هو الأصل.

بشرط أن إلح: قال مولانا عص: لا احتياح إلى هذا الشرط؛ لأنه إذا كان المضاف إليه من جنس المضاف فيجب
 أن يكون المضاف أيضا كذلك، وإلا يلزم إضافة الخاص إلى العام كريد إنسان، وهي ممتعة كما ذكره في بيان
 الحاصل. أقول: المقصود ههنا بيان الأعمية من وجهيهما في الإضافة بتقدير "من" بدون انضمام القاعدة المذكورة
 أي بدون ملاحظة أمر خارج، وبعبارة أخرى بأنه لا يعمم عدم جواز إضافة الخاص إلى العام إلا من مثل هذا المقام،
 وهو قوله: بشرط أن يكون المضاف إلح' فعلم بامتناع إضافة الخاص إلى العام، نعم من يعرف قواعد النحو من
 احتارح فلا يحتاج إلى بيان الشرط المذكور عنده، بل لا يحتاج إلى البيان عنده شيء من الأشياء.

والحاصل: أي حاصل محث الإضافة، أو حاصل الإضافة في تحقيق هذا المقام لا حاصل عبارة المصنف؛ لأن
 عبارته لا يدل على ما ذكره شارح إلا أن يلزم التقدير في عبارته **وحيث** إلح: فإن الظرف مائن
 لمظروف، ولا يكون صادقا عليه.

(١) أي الإضافة معي 'من' يكون في المضاف إليه صادق على المضاف وعلى غيره، وهذا القدر ما م يكن
 كافيا في الإضافة معي "من"؛ لأنه يتناول ما إذا كان أول الاسمين أحص مطلقا من الآخر مع أن الإضافة فيهما
 متمتعة فضلا عن أن يكون معي 'من' قال إخراجا له. بشرط أن يكون المضاف أيضا إلح (جمال)

(٢) كخاتم فإن الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون، وكذا العكس. (هندي)

(٣) أي وإن لم يكن ظرفا للمضاف.

وإما مساوٍ له كليث أسد، وإما أعم مطلقاً كأحد اليوم، فالإضافة على التقديرين ممتنعة، وإما أخص مطلقاً كيوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك، فالإضافة حينئذٍ (١) بمعنى اللام، وإما أخص من وجهه،

وإما مساوٍ له: قال مولانا عصفري: ويراد من المساواة إما المساواة المقارنة للمباين، والأعم المصق، والأعم من وجه، أو المراد ههنا المساواة في الاستعمال؛ فإن كان الأثر والمثال غير مطابقين للممثل له؛ لأن المساواة المقارنة ههنا يكون الاتحاد فيها فيما صدقاً عليه، وبكسر التعابير بينهما في المفهوم مع أن اثبات والأسد متحدان، فيكونان مترادفين؛ فإن الاتحاد في المفهوم يستلزم الاتحاد فيما صدقاً عليه، وإن كان الثاني حينئذٍ يصح المثال؛ لأنه كلما يستعمل اللفظ يستعمل الأسد وبالعكس، ولكن حينئذٍ لم يصح المقابلة، ولأن الأعم والأخص مطبقاً أو من وجه والمباين يكون بمعنى مشهور. أقول: المراد من المساواة ههنا ما يعبر عنه الترادف والمساواة، لا يقال: كيف يصح أن يراد منها الترادف والمساواة لاعتبار اختلاف المفهوم في المساواة والاتحاد في الترادف؛ لأننا نقول: المراد من المساواة هو لمساواة أي الأمور المدان كانا متحدتين سواء كان الاتحاد فيما صدقاً عليه فقط كالإنسان والكاتب، أو فيهما جميعاً كالأسد والليف؛ فإنهم يريدون منها المساواة.

كأحد اليوم: فإن اليوم يشمل أيام غير يوم الأحد، لا يقال: إن لأحد أيضاً يشمل أيام الأخر؛ لأنه يوجد في غير يوم الأحد؛ لأننا نقول: المراد من يوم الأحد هو اليوم الأحد؛ فإن الأحد لا يصق إلا عليه.

على التقديرين ممتنعة: أما على التقدير الأول؛ فلأن الإضافة إما للتعريف أو للتخصيص، وليس شيء منهما على هذا التقدير. لا يقال: يتحقق التخفيف حينئذٍ مع أنه لا بد منه في الإضافة المعنوية أيضاً؛ لأننا نقول: المقصود الأصلي في المعنوية هو التعريف والتخصيص؛ فإن التخفيف أيضاً وإن كان حاصلًا فيها، ولكنه ليس مقصوداً أصلياً؛ لأنه لا يرد فيهما؛ لأن تخريد اثنين شرط في الإضافة مطلقاً، نعم المقصود الأصلي في الإضافة اللفظية هو التخفيف، وأما على التقدير الثاني؛ فإنه يلزم إضافة احصاء إلى العام، وهو غير جائز؛ لأنه حينئذٍ لا يحصل تعريف ولا التخصيص فيه؛ لأن عدم إضافة التخصيص فيه ظاهر، فإذا لم يعد التخصيص فعدم إفادتها التعريف أولى؛ لأنها لو أفادت التعريف فيلزم أن تفيد التخصيص أيضاً؛ لاستلزامه له.

وإما أخص إلخ: وهذا كلامه إلى قوله: واعلم أنه لا يلزم إلخ؛ إشارة إلى أن الإضافة بتقدير اللام، وبتقدير 'من' على ما ذكره المصنف ليستا بيانيتين؛ لأنه يلزم أن يكون الإضافة في قوساً: 'فضة حاتم' إضافة بيانية؛ لأن المضاف إليه فيه جنس للمضاف صادق عليه وعنى غيره، فإذا اعتبر قيد الأصالة في المضاف إليه لا يلزم ذلك؛ لأن الحاتم لا يكون أصلاً بالنسبة إلى الفضة، بل الأمر بالعكس؛ لحصول الحاتم منها، وأيضاً يلزم أن لا يكون =

(١) أي كالمباين الذي ليس ظرفاً للمضاف.

فإن كان المضاف إليه أصلاً للمضاف^(١) فالإضافة بمعنى "من"، وإلا فهي أيضاً بمعنى اللام، فإضافة خاتم إلى فضة بيانية، وإضافة فضة إلى خاتم بمعنى اللام كما يقال: فضة خاتمك خير من فضة خاتمي.

واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام^(٢) أن يصح التصريح بها،

- فضة في قولنا: فضة خاتم إضافة لامية؛ لما عرفت أن المضاف إليه فيه جنس للمضاف صادقاً عليه وعلى غيره؛ فإن الخاتم يكون من غير الفضة أيضاً كالعكس، مع أنه اشترط عدم الجنس في الإضافة اللامية، فلما اعتبر قيد عدم الأصالة في المضاف إليه في الإضافة اللامية لا يلزم ذلك، ففي كل موضع لم يكن المضاف إليه جنساً له، ولا صادقاً عليه يكون الإضافة فيه لامية، وهو أعم من أن لا يكون المضاف إليه جنساً له مثل: غلام ريد، أو كان جنساً له ولكن لا أصل له مثل: فضة خاتم.

فإن كان المضاف إليه إلخ: قال مولانا عص: وفيه نظر؛ لأن الإضافة اللامية لا يحسن في ثلاثة رجال؛ فإن المراد من الثلاثة هو الرجال؛ لأن الرجال وقع في مرتبة التمييز، وليس إضافته بيانية أيضاً؛ لأن المضاف إليه ليس أصلاً للمضاف. أقول: في الإضافة اللامية يكفي الاختصاص الذي هو مفهوم اللام، وبينهما اختصاص أن الرجال من أفراد الثلاث، ثم قال مولانا عص: يشكل بمائة رجل؛ لأنه لا يصح حمل الإضافة على اللامية، وهو ظاهر، ولا البيانية؛ لأنه لا يصح بمائة هي رجل بل يجب هي رجال، إلا أن يقال: المراد بـرجل الجنس، والتنوين للوحدة الجنسية أي بمائة هي هذا الجنس. أقول: فيه ما فيه.

واعلم أنه لا يلزم إلخ: هذا القول دفع ما يقال: لا يصح إضافة العلم إلى الفقه لامية، وكذا إضافة اليوم إلى الأحد، وإضافة الشجر إلى الأراك؛ لأنه لا يصح إظهار اللام فيها؛ لأنه لا معنى لقولنا: شجر لأراك؛ فإن الأراك شجر خاص، ولا يكون شجراً آخر، فيكون معناه عدم ظهور اللام هو الشجر الذي له خصوصية ومماسية بالأراك بأن يكون الأراك فرداً له، وكذلك في قولنا: علم الفقه، ويوم الأحد؛ ولذا قال المصنف: 'بمعنى اللام'، وهو الاختصاص، ولم يقل: تقدير اللام.

(١) اعتراض على الحجة بأن قولهم بأن الإضافة بمعنى "من" إما يكون إذا كان بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه على الإطلاق ليس بسديد بل ينبغي أن يفصل ويقول بعد العموم والخصوص من وجه: إن المضاف إليه إن كان أصلاً للمضاف فهي بمعنى "من" وإلا بمعنى اللام. (جمال)

(٢) لا ريد معنى لقولك: اليوم الكائن للأحد، والعلم الكائن للفقه، والشجر الكائن للأراك، كما يصح أن يقال: الغلام الكائن لزيد. (عل)

بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك: يوم الأحد، وعلم الفقه، وشجر الأراك بمعنى اللام، ولا يصح إظهار اللام فيه،^(١) ولهذا قال المصنف: بمعنى اللام، ولم يقل: بتقدير اللام، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية، ولا يحتاج فيه^(٢) إلى التكاليف^(٣) البعيدة^(٤)

ولا يصح إظهار اللام فيه أي في القول المذكور، وهو الأمثلة الثلاثة المذكورة التي يكون فيها إصافه الأعم إلى الأخص المطلق، وبذلك لم يصح إظهار لام فيها؛ لأن في كلامهم لم يستعمل هذه الأمثلة سببة حسب المعنى، وجاز إظهار 'من' فيها بأن يقال: علم من افقه أي علم يدي هو حق، وشجر الذي هو لأرث، وإنما العرب جمعوها في إصافه اللامية، ووجهه غير معلوم، وكذا لا بأس أن يكون الإصافه في كل رجل وكل واحد بيانية أي كل الذي هو من رجل، وكل الذي هو من واحد.

لا يقال: إذا كان إصافه الكل إلى رجل بيايه فلا بد من حمله على الكل مع أنه غير جائز؛ لأن المفرد لا يكون محمولاً على الكل؛ لأن يقول: المراد هو حمل مفرد، فيصدق الرجل على كل واحد من أفراد الإنسان؛ فرب نكل لإحاطة الأفراد، وكذا في كل واحد فيصح حمل المفرد على الكل مع أنه متعدد؛ لأن مفرد مساوٍ لمتعدد على سبيل البدل. وهذا الأصل وهو عدم لزوم إظهار اللام في الإضافة اللامية.

يرتفع الإشكال الخ وهو أن في كل رجل وكل واحد إصافه لامية، مع أنه لا يصح إظهار اللام فهما؛ لأن الكل لإحاطة الأفراد، أو لأنه من الأمور اللازمة للإصافه، فحينئذ ينقطع ما يقال: يصح أن يقال: كل رجل؛ لأن معنى كل رجل - لإضافة، وهو كل أجزء رجل فمعنى كل رجل كل أجزء أيضاً، فظهر مما ذكرنا أنه لا يصح إظهار اللام في الأسماء اللازمة للإضافة مثل: عند ودون ولدى.

(١) إذ لم يستعمل يوم الأحد، وكذا الحال في سائقين، وفي مسجد الخدمع، وصور سيد، والأسماء اللازمة للإضافة مثل: عند ودون ولدى، ولما لم تستعمل مقطوعة قد فقصت فوجب نفيها؛ لأنه غير مأنوس. (عبد المعمر)

(٢) قيل في تصحيح إصافه كل إلى رجل: إن كلاماً لإحاطة جزئيات كني أصيف هو به، وإضافة جزئي إلى الكني بمعنى اللام، لكن تجمع إظهار اللام إلا بعد التأويل بالجزئيات، أو لأفراد مثلاً، ولا لزم ذلك كل من الإضافة، ولا لا يجوز في المثال، فتصحيح إصافه الجزئي إلى الكل لا يجري في تصحيح إصافه كني إلى جزئي أو المفرد. (عمري)

(٣) وذلك مثل ما قال العاضل الهندي. (جمال)

(٤) أم بعدد فيما قال البعض: إن كلاماً لإحاطة لجزئي، ومفرد مسحوط من جانب المضاف إليه. (جمال)

مثل: كل رجل، و كل واحد، وهو أي كون الإضافة بمعنى "في" **فدِيل** في استعمالهم، وردّها أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام، فإن معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسته الوقوع فيه، فإن قلت: فعلى هذا يمكن رد الإضافة بمعنى "من" أيضا إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبيّن والمبيّن، قلنا: نعم، لكن لما كانت الإضافة بمعنى "في" قليلا ردّوها إلى الإضافة بمعنى اللام؛ قليلا للأقسام، وأما الإضافة بمعنى "من" فهي كثيرة في كلامهم، فالأولى بها أن تجعل قسما على حدة، **نحو**: **غلام زبد** مثال للإضافة بمعنى اللام أي غلام لزيد، و**حسم قصة** مثال للإضافة بمعنى "من" أي خاتم من فضة، و**صرب** اليوم مثال للإضافة بمعنى "في" أي ضرب واقع في اليوم.

مثل كل رجل فإنه لا يصح إظهار اللام فيه، معناه عند عدم إظهار اللام هو الكل الذي له خصوصية برجل بأن يكون الرجل مردا له؛ لأن الكل لإحاطة الأفراد، والتكلف فيه ما قال بعضهم من أنه يصح إظهار اللام فيه بأن يقال: كل مرد لرجل أي ثابت له؛ فإنه تكلف ظاهر؛ لأن اللام ينعي أن يكون في مدحول الكل، لا في مدحول كل شيء آخر. **صرب له اختصاص إلخ.** وإيراد لفظ "له" لإظهار اللام الذي هي للاختصاص، وأراد به أن هذه الإضافة بأدنى ملاسة، ويكفي في الإضافة بمعنى اللام أدنى ملاسة اختصاص، فالأولى أن يكون إضافة المظروف إلى الطرف بمعنى اللام على ما ذهب إليه أكثر النحاة.

للاختصاص الواقع إلخ. مثل: خاتم قصة؛ فإن القصة محصص للحاتم. **فل نعم إلخ.** والحاصل: أن سبب الرد ليس هو إمكان الرد فقط حتى يرد ما ذكر، بل هو إمكانه مع قلة الأقسام، وهي متفية في الإضافة بمعنى "من".

أي ضرب واقع في اليوم. هذا كلامه لبيان حاصل المعنى، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن تقدير الواقع يدل على أن يكون اليوم صفة للضرب؛ فإنه قال: أصل 'صرب اليوم' ضرب في اليوم، فهو متعلق بالصرب، وليس صفة للضرب بتقدير: واقع في اليوم.

(١) هذا بيان لكون اليوم ظرفا للضرب؛ لأن معنى كون الشيء ظرفا لشيء أن يكون المظروف واقعا في الظرف لا بيان أنه متعلق لواقع. (عل)

وتفيد أي الإضافة المعنوية تعريفاً أي تعريف المضاف مع المضاف إليه المعرفة لأن الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعاً^(١) للدلالة على معلومية المضاف، لا أن نسبة أمر إلى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته؛ فإن ذلك غير لازم كما لا يخفى، فإن قلت: قد يقال: جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين، فلا يكون هيئة التركيب الإضافي موضوعاً لمعلومية المضاف،.....

أي تعريف إلخ: وظاهر كلام المصنف أن الإضافة المعنوية تفيد تعريف أحدهما من المضاف والمضاف إليه مع معرفة أي كون أحدهما لا بعينه معرفة، ولكنه - قدس سره - أحد هذه القيود من قوله: وشرعها تعريف المضاف عن التعريف؛ لأنه لو كان المضاف معرفة يرمي تخصيص الحاصل، وإن كان المضاف معرفة مع المضاف إليه النكرة يرمي طلب الأدنى مع حصول الأعلى، وهو غير جائز. **لأن الهيئة إلخ:** يعني على تقدير أن يكون المضاف إليه معرفة، وقال بعض الشارحين: وإنما يفيد التعريف مع معرفة بسراية التعريف إلى المضاف عن المضاف إليه؛ لمكان الاتصال والامتزاج.

لا أن نسبة أمر إلخ: أي انتساب النكرة إلى المعرفة مستلزم معلومية المضاف، فلا يرمي أن يكون تعريف المضاف إليه سبباً لتعريف المضاف أيضاً، فإنما إذا قس: 'علام لزيد' بالتويز، فإن ذلك الانتساب موجود فيه مع عدم المعلومية فيه، كذلك إذا نسب الفعل إلى الفاعل المعين، وقس: ضرب زيد، فهذا لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه. ولقائل أن يقول: إن انتساب أمر إلى معين في الإضافة يستلزم معلومية المضاف؛ مكان الامتزاج بينهما، إلا أن يقال: هذا الامتزاج ثابت في الفعل والفاعل، لأن الفاعل كاجزاء من الفعل، مع أنه لا يستلزم معهودية الفعل. **ومعهوديته:** وأشار به إلى أن تعريف المضاف إليه يفيد تعريف المضاف عند قصد تعريفه، فإذا كان علام زيد معهوداً بين المتكلم والمخاطب، فعند حصول غلام يقال: جاءني علام زيد أي العلامة المعهود.

من غير إشارة: فإنه قد يراد منه علام لا بعينه، وقد يشار به إلى واحد معين أيضاً، فحينئذ يرمي أن لا يكون هيئة تركيبية في الإضافة المعنوية موضوعاً للدلالة على معلومية المضاف، ثم إن قوله: 'لا أن' عطف على قوله: 'لأن'، أي لا لأن نسبة أمر إلخ، لأن حذف حرف جر عن 'أن' وأن 'قياس مطرد، فما قرأ المدرسون 'لا أن' بتحفيف النون بحفاء ظاهر غير خفي.

(١) إذا كان المضاف إليه معرفة لا مضيقاً، قال السيد قدس سره -: الإضافة إلى المعرفة إشارة إلى حضور المضاف في ذهن السامع. (جمال)

قلنا: ذلك كما أن المعرف باللام في أصل الوضع لمعين، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قوله:

ولقد أمر^(١) على اللثيم يسبني
مزمع^{مزمع} دشتام ميروم

وذلك على خلاف وضعه،

ثم قد يستعمل إلخ: على سبيل إيجاز، فكذلك الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة للمعنوية المضاف ثم قد يشار بها إلى واحد غير معين بطريق الإيجاز.

ولقد أمر إلخ: فإن الألف واللام في اللثيم للعهد الذهني مع أن الألف واللام في أصل الوضع لمعين، فإرادة غير معين منها على غير وضعها. وقوله: 'يسبني' حمنة حرة، وهو في حكم النكرة كالاسم الذي فيه العهد الذهني. ثم عدم كون اللام في اللثيم لتحقيق والاستغراق ظاهر، وأما عدم كونها للعهد الخارجي؛ فلأنها لو كانت للعهد فيقول مقصود الشاعر من بيان مدحه وكماله، بأن كان مروري دائما على لثيم من الدشتام، ويسبني دائما لثيم من الدشتام لا لثيم حاصر؛ لأن التمدح على مروره على كل لثيم من الدشتام، ولهذا قال: يسبني، بصيغة المضارع؛ ليدل على مرور وسب بعد سب، بخلاف الماضي فإنه يدل على الماضي والاقطاع، فمن هذا عرف أن حمل حمنة 'يسبني' على الحال دون الصفة، وتقييد المرور بوقت مخصوص، وهو وقت سبه يسبني؛ لأنه يفوت التمدح الذي هو مقصود له، وإليه أشار السيد السند - قدس سره - في حاشية "المطول".

وذلك إلخ: وقد قالوا: إنك إذا قلت: علام ريد، ولزيد غلمان، فلا بد أن تشير به إلى غلام من بين غلمان له مريد خصوصيته بزيد إما لكونه أعظم غلمانا أو أشهر بكونه غلاما به أو بكونه معهودا ببيتك وبين مخاطبتك، وباجتمعة يرجع إطلاق اللفظ إلى غلام معين دون سائر الغلمان، هذا أصل وضعها، ثم قد قال: علام ريد، من غير إشارة إلى واحد معين، وذلك كما أن دا اللام في أصل الوضع لواحد معين، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى غير معين، قيل: لا يكون ذلك على خلاف وضعه، بل يكون الفرد لا على التعيين المفهوم من المعرف باللام للعهد الذهني موضوعا له بالنسبة إلى المعرف باللام الذي للعهد الذهني.

(١) هذا الشاعر يصف نفسه بالحنم فيقول. ولقد أمر على اللثيم من الدشتام يشتمني فمضيت، وم أتوقف ثم، قلت. لا يريدني بالثتم، والشاهد فيه أن المعرف باللام للعهد الذهني وصف باحتملة؛ لأنه كالنكرة في المعنى. (حل ع)

وليس يجري هذا الحكم في نحو: غير. ومثل؛ فإن إضافتهما لا تفيد التعريف، وإن كان مع المضاف إليه المعرفة؛ لتوغلها في الإبهام، إلا أن يكون للمضاف إليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك: عليك بالحركة غير السكون، وكذلك إذا كان للمضاف إليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة، فقليل له: جاء مثلك، كان معرفة إذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني.

= والجواب عنه بأن الألف واللام على قسمين: الأول للعهد الخارجي، والثاني للحس، وهو الذي يشار به إلى تعيين المدحول أي الطبيعة المعية؛ فإن كانت الإشارة إلى الطبيعة من حيث هي فهي للحس، وإن كانت الإشارة من حيث كونها في ضمن الأفراد فهي للاستغراق، وإن كانت من حيث كونها في صم فرد ما فهي للعهد الذهني، فيكون العهد الذهني فردا من الحس. وقد عرفت أن اللام للحس يشير بها إلى الطبيعة المعية، فيكون الموضوع له للعهد الذهني هو الطبيعة المعية، وتحققها في ضمن فرد ما تحقق في غير الموضوع له، فكانه قيد له.

وليس يجري هذا الحكم إلخ. وإنما قال: 'في نحو'؛ ليشمل ما هو بمعناها كشبهت ونظيرك وسواك، وإنما قال: "وليس يجري إلخ" ولم يستثن، ولم يقل: إلا في نحو غير ومثل؛ لعدم الاعتداد بها؛ لقلتها، ويمكن أن يقال: إنما قال كذلك لاحتيازه قول بعض، فإنه ذهب إلى أن إضافتهما لفظية؛ لأهما بمعنى اسم الفاعل؛ فون امثل بمعنى امثله والغير بمعنى المغاير، وإضافة اسم الفاعل إذا لم يكن للماضي لفظية، سواء كان لمحال أو الاستقبال أو غير ذلك، وأيضا ليس يجري هذا الحكم في نحو: حسنت، وسرعك، وكفاك، وهما؛ لأنها بمعنى الفعل، فإن معنى حسنت زيد يكفيلك زيد، وكذا البواقي.

لتوغلها في الإبهام. فإن مماثلة زيد لا يختص في صفة واحدة بل يشمل كل ما هو في وجوده. يعرف بغيريته: أي يعرف ضد الواحد بغيرية المضاف إليه، فإن الحركة ضد السكون وكذلك إلخ. بأن يكون لزيد مثل في الشجاعة، ويكون هذا المثل مشهورا بشك الماثلة، فقوله: 'في شيء من الأشياء' بيان وجه الشبه، ثم قوله: "إذا قصد" يشعر بأن القصد معتبر في التعريف.

(١) وإنما قال: "في نحو غير"؛ ليشمل ما هو بمعناه، كشبهت ومثلك ونظيرك وسواك إلى غير ذلك، وإنما لم يستثن؛ لعدم الاعتداد بها لقلتها. (عبد الغفور)

وتفيد الإضافة المعنوية **تخصيصاً** أي تخصيص المضاف مع المضاف إليه **النكرة**، نحو:
غلام رجل، فإن التخصيص تقليل الشركاء، ولا شك أن الغلام قبل إضافته إلى رجل
كان مشتركاً بين غلام رجل وغلام امرأة، فلما أضيف إلى رجل خرج عنه غلام امرأة،
وقلت الشركاء فيه.

وشرطها أي شرط الإضافة المعنوية **تجريد المضاف** إذا كان معرفة من التعريف، فإن
كان ذا اللام حذف لامه، وإن كان علماً نُكِّرَ بأن يجعل واحداً من جملة من سمي
بذلك الاسم، وإن لم يكن معرفة فلا حاجة إلى التجريد بل لا يمكن،

إذا كان معرفة هو لدفع ما يقال: حار تجريد مضاف من التعريف إذا كان معروفاً باللام، أو علماً، وإذا لم يكن
فيه شيء منها فلا، كما في 'علام ريد'. ويمكن أن يقال: إن التعريف في المضاف في نحو: غلام ريد يكون
حكماً، وإن لم يكن حقيقة بأن يراد ما يمكن فيه التعريف مرة ما فيه التعريف محققاً، وهو اختبار بعضهم، ولما
كان فيه بعد فلم يجزه. وأعلم أن المصمر والمهم لا يضافان أصلاً؛ لامتناع سبب التعريف عنهما؛ لوضعهما
على المعرفة، ثم إن التجرد عن حرف الداء ليس بشرط في هذه الإضافة، وإن كان حرف الداء للتعريف؛ لأنه
ليس للتعريف على الإطلاق بل هو مع القصد للتعريف؛ لأن العرض الأصلي منه اتسبه لا التعريف.

بأن يجعل واحداً إلخ: أي بأن يجعل العلم واحداً أي فرداً واحداً من المفهوم الذي هو صادق عليه وعلى غيره،
فيكون في عبارته مسامحة، فهو مفهوم عام شامل له ولغيره، فحينئذ اندفع ما قيل من أنه قد سبق في قوله: 'وما
فيه عممية مؤثرة إذا نكر صرف'، أن صريق التذكير على نوعين، أحدهما: ما ذكره، والآخر: وهو ما يذكر ذات
ويراد بها المصنف التي هي مشهورة بها، فإنه وإن لم يكن تلك الذات نكرة، ولكن الوصف الذي هي مشهورة به
نكرة، كما يذكر اختام ويراد به الخواد، فإنه مشهور بوصف الخواد، فيكون 'الخواد' نكرة، وكما يذكر
سوشرون ويراد به العاد؛ لأنه مشهور بالعدل، فالعادر نكرة، وكما يذكر موسى ويراد به الحق، وكذا يذكر
فرعون ويراد به المصل، ووجه اندفاعه ظاهر؛ لأنه أيضاً مفهوم يصدق عليه وعلى غيره.

(١) أي جعل ذلك العلم نكرة يصير مدلوله واحداً غير معين من أفراد اسمي برباً مثلاً، وليس المعنى على أنه
جعل نكرة حقيقة، ليرد أن يراد به معنى مجازي، و نكرة ما وضع لشيء غير معين. (حماد)

أو المراد بالتجريد^(١) تجرده وخلوه من التعريف عند الإضافة، سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد، أو كان معرفة جردت عن التعريف، وإنما يجب التجريد؛ لأن المعرفة لو أضيفت إلى النكرة لكان طلبا للأدنى^(٢).....

= ويمكن اخواب عنه أيضا بأن طريق اشكير على ما احتاره ههنا جارية في جميع الأسماء، بخلاف التشكير على الوجه الآخر فإنه مخصوص ببعضها؛ لوجود من لم يكن مشهورا بوصف. قال مولانا عص: إن ما يستعاد من قولهم: إن العلم يصير نكرة بالطريق المذكور يباني ما يستعاد من تعريف النكرة بما وضع لغير معين، فإن العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين، ولا يدخل فيما وضع لغير معين، فلا بد من أن يراد بتشكير العلم وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة. أقول: ما هو في حكم النكرة فهو نكرة وإن كان نكرة حكما لا حقيقة، ويمكن أن يقال أيضا: إن ما هو موضوع لمعين يصير نكرة بالعمل المذكور؛ لأنه لا حجر في التصور والوضع، غاية ما في الباب أنه يمتاز بقيد الحيثية.

أو المراد بالتجريد إلخ فإن التجرد لازم للتجريد، فيكون من قبيل ذكر المنزوم وإرادة اللارم، ثم إن التجرد لازم أعم؛ لأنه يوجد بدونه فيما هو مجرد بنفسها، والمراد بالتجريد إيراده بلا تعريف، وهو التخصيص، قال مولانا عص: إن الشارح تكلم على خلاف العرف والاصطلاح، فإن اللائق بإيراد التوضيح موضع التخصيص؛ لأن المضاف إذا كان معرفة لا يكسب إلا التوضيح منه لا التخصيص، أقول: كلامه - قدس سره - في الطلب نفسه مع قطع النظر عن أن يكون المطلوب في المضاف حاصلًا، وذلك الصب باطل مع حصول الأعلى، ولو سمع فقول: ما قال سابقا: إن المضاف إليه إذا كان نكرة يعيد تخصيصا فيه فحينئذ إذا كان المضاف معرفة يرم طلب الأدنى مع حصول الأعلى لا محالة، وحصول التوضيح فيه حينئذ لا ينافيه في نفس الأمر.

وإن قلت: إذا كان المضاف معرفة كيف يجوز حصول التخصيص فيها؛ لأن معنى التخصيص هو فئة الاشتراك ورفع مع أن المضاف معرفة؟ قلت: إذ أضيف المعرفة إلى النكرة يصير المضاف نكرة في بادئ النظر كما مر في قوله: "وتفيد تخصيصا مع النكرة"، أو بقول. طلب التخصيص لا يباني أن يكون المضاف معرفة، والكلام في =

(١) من باب ذكر المنزوم وإرادة اللارم، فلا يرد أن التجريد يقتضي سبق الوجود، بقي أن التجرد إن كان مقتضيا سبق الوجود أيضا فانوجه أن يقال: التجريد عبارة عن الحبو أو كون التجريد محازا عن التجرد، والتجرد عن الحبو تصويل للمسافة بلا فائدة، وإلا فالتجريد محار عن التجرد وخلوه عطف تفسير له. (جمال)

(٢) وهو مستنكر في بادئ الرأي. (عبد الغفور)

وهو التخصيص، مع حصول الأعلى^(١) وهو التعريف، ولو أضيفت إلى المعرفة لكان
تحصيل الحاصل،^(٢) فتضيع الإضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، فإن قيل: لا
فرق بين إضافة المعرفة، وبين جعلها علما.....

= الطلب، أو نقول: المراد من التخصيص في قوله: 'وهو التخصيص' هو التعريف في الجملة لأنه لازم للمتخصص،
والمراد من المعرفة في الجملة هو المعرفة بوجه من الوجوه بأن يعرف ريد مثلا بأنه عالم مثلا. والحاصل أن زيدا إذا
كان معلوما من حيث ذاته فحينئذ يصح قوله: "لكان ظلما للأدنى إلخ"؛ لأنه مع كونه معلوما من حيث الذات لا
يحتاج إلى معرفته بوجه ما، فإذا عرفت فالقول بأن لا بأس بأن يعرف ريد بوجه أنه عالم مثلا مع كونه معلوم
الذات أيضا ليس بشيء لما عرفت من عدم الاحتياج إلى هذه المعرفة التي هي بالوجه.

لكان تحصيل الحاصل ولقائل أن يقول: إنما يلزم تحصيل الحاصل في إضافة المساوي، وأما إذا كان المضاف إليه
أعرف فلا يلزم ذلك، لأنه حينئذ يكون ازيدا لمرتبة المضاف، واجواب أنه لما لم يخر الإضافة في صورة المساواة
فحمل عليه صورة الإضافة إلى الأعرف طردا للباب.

فتضيع الإضافة: قال مولانا عص: إن تحصيل الحاصل ممتنع فلا بد أن يقول: 'وهو ممتنع' موضع قوله:
'فتضيع الإضافة'؛ لأنه يوجب البطلان، وبعبارة أخرى بأن تحصيل الحاصل محال فينتج استحالة الإضافة إلى
المعرفة، فلا حاجة إلى قوله: فتضيع الإضافة، أقول: إضافة المعرفة إلى المعرفة ممكن، وليس بممتنع، وذلك لأن
المراد من تحصيل الحاصل أن المقصود من الإضافة إلى المعرفة حصول أصل التعريف، وقد حصل أصله للمعرفة،
فلو أضيف إلى المعرفة لكان تحصيلها لما هو الحاصل فيها يعني أصل التعريف، ويصح قوله: فتضيع الإضافة. وإن
قلت: تحصيل الحاصل واقع في كلامهم مزيل بالمتع والمحال، فيكون ممتنعا لا ممكنا، قلت: هو ممتنع بالامتناع
لغيره لا لذاته، والمتنع بالغير ممكن، فإن سبب امتناعه تضييع الإضافة، فإنه - قدس سره - أقام السبب مقام
المسبب، وإقامة العلة مقام المعلول كثير بينهم.

(١) وهو غير متصور؛ إذ لا يتصور الشيوع في المعين، فضلا عن أن يتصور فيه تقليبه، ولهذا اندفع ما
قيل: استعمل التخصيص في المعرفة، وهو خلاف اصطلاح النحاة؛ لأن التخصيص عندهم تقليد الاشتراك
في النكرة. (جمال)

(٢) يعني أن المقصود من الإضافة إلى المعرفة حصول أصل التعريف، وقد حصل للمعرفة، ولو أضيف إلى المعرفة
لكان تحصيلها لما هو الحاصل فيها يعني أصل التعريف. (عبد الغفور)

في نحو: النجم والثريا والصعق و ابن عباس في لزوم تعريف^(١) المعرفة، فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك، قيل: لا نسلم أن في هذه الأمثلة تعريف المعرفة، بل فيها زوال تعريف، وهو التعريف الحاصل باللام أو الإضافة،

في نحو النجم إلخ. فإن مدحول الألف واللام في 'النجم' مثلاً معرفة بسبب الألف واللام، ويراد به نجم بعينه ثم جعل المجموع علماً له فهو تحصيل حاصل؛ لأن المراد منه معين من غير جعله علماً فجعل المجموع علماً بتحصيل بعينه تحصيل الحاصل، فلا فرق بين تحصيل الحاصل وبين تعريف المعرفة، فلا يرد أن المجموع علماً هو المركب والمعرفة جرؤه منه يلزم جعل المعرفة علماً، وكذلك 'الصعق' فإنه يراد به لرجل خاص، وهو الذي لا يكون شجاعاً المجموع علماً به فيكون تحصيل الحاصل، وكذلك 'الصعق' فإنه يراد به لرجل خاص، وهو الذي لا يكون شجاعاً بسبب اللام ثم جعل المجموع علماً فلا فرق بينهما في لزوم تعريف المعرفة مع اختلاف جهتي التعريف.

وأجيب بأنه فرق بينهما فإن في الأمثلة المذكورة يكون التعريف في المضاف إليه كما في 'ابن عباس' وفي الباقي من الأمثلة يكون التعريف في مدحول الألف واللام مع أن المعنى شيء آخر، وهو مجموع الألف واللام مع مدحوها ومجموع لمضاف والمضاف إليه خلاف إضافة لمعرفة إلى معرفة، فإن التعريف حينئذ في الاسم بسبب الألف واللام أو بالعلمية. ورد بأنه نعم بينهما فرق بهذا الوجه، ولكن المراد أنهما يشتركان في الاستحالة وهي تحصيل الحاصل، وهما كذلك لما عرفت من أن الثريا النجم بعينه بسبب الألف واللام. ثم جعل المجموع علماً له فهو تحصيل حاصل، وأجيب عنه أيضاً بأنه إنما جعل مجموع اسم مثلاً علماً له؛ لأجل أن يصير التعريف الذي كان حاصلًا في الاسم بسبب الألف واللام لازماً. في لزوم تعريف: مع اختلاف جهتي التعريف.

فما بالهم. أي فما شأنهم. روال تعريف وحاصله: أن العلمية لما كانت وضعاً ثانياً يربل مقتضى الوضع الأول خلاف الإضافة؛ فإنها لما لم يكن وضعاً ثانياً لم يربل مقتضى الوضع الأول، فهو أصياف معرفة إلى معرفة فيكون الإضافة حينئذ مودية إلى اجتماع التعريفين في الإرادة.

(١) وأنت حير بأن كون المعرفة في الأمثلة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب غير مصر في لزوم تعريف المعرفة، لأن المقصود بالنجم مثلاً كما تعين باللام فتعنيه ثانياً بالعلمية تعريف للمعرفة، وتحصيل للحاصل، فإن أريد به الاعتراض على لزوم تعريف معرفة فقد عرفت أنه ليس بسديد، وإن أريد به المناقشة في اللفظ فهو ليس من دأب المحصلين، على أن المعرفة من حيث اللفظ هو المركب الذي جعل علماً، لأنه شدة الامتراح عند لحظة واحدة، وأعرب بإعراب واحد. (جمال)

وحصول تعريف آخر، وهو التعريف بالعلمية؛ فإنها حين صارت أعلاما لم يبق فيها الإشارة إلى معلومتها^(١) باللام أو الإضافة، فلا يلزم فيها تعريف المعرف، بل تبديل تعريف بتعريف آخر، وما أجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف إلى معدوده نحو: الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا، أما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل، وأما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام، قال ذو الرمة:

بل تبديل تعريف الخ: فيه نكت بأنه حينئذ يضيع جعل مجموع الحزم مثلا علما؛ لحصول التعريف قبل جعله علما، والحاصل: أنه حينئذ وإن لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل؛ إذ لا فائدة في إرادة تعريف اللام الموجود في الكلمة، وإحداث التعريف بطريق آخر، فالجواب الحسن أن جعل المجموع علما لأجل أن يصير التعريف الحاصل باللام لازما. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون ذلك التبديل في صورة إضافة معرفة إلى المعرفة أيضا؛ لأننا نقول: عرف بينهما؛ لأن في الأمثلة المذكورة يكون العلم هو المجموع فالتبديل حينئذ صحيح، ورضي العقل به، وأما في صورة الإضافة يكون التعريف في نفس الأمر، فلو أضيف معرفة لا يكون فيها تبديل التعريف تعريف آخر، فإضافتها لا تكون إلا بخلاف الألف واللام عنها أو شكرها.

وما أجازه الكوفيون: وهذا إشارة إلى جواب آخر عن السؤال المقدر الذي هو وارد على قوله: 'وشرطها تحريد المضاف من التعريف' فإنه يتقضى بقولنا: الثلاثة الأثواب مثلا، ووجه الإشارة إليه بأن هذا التحوير ليس عندنا بل عند الكوفيين. ضعيف: وأجيب أيضا بأن تحوير الأمثلة المذكورة يستلزم جوار نحو: الحاتم القصبة؛ فإن ما ذكر موجود فيه مع أنه لم يقل به أحد، ونقل عن الشيخ أنه قال: ولا يعد أن يقال: إن الإضافة فيها لمصبة؛ لأن مميها أي الثلاث كان في الأصل موصوفاها بمعنى ثلاثة رجال هو رجل معدود وموصوف هذه الأعداد. كما في صارب ريد، وحسن الوجه، ولم يشترط في النقطية تحريد المضاف عن التعريف.

(١) "لم يبق خبر إن، قوله: "لم يبق فيها" وقوله: "حين صارت" صرف لقوله: "لم يبق"، قدم عليه للاهتمام؛ لأنه السبب في عدم البقاء، ويتحمل أن يكون قوله: "حين صارت" شرطا، وقوله: "لم يبق فيها" جزاء. لأن حين فيه معنى الشرط. (جمال)

(٢) لصيرورة اللام كأحد أجراء الكلمة، فما يتعين به مدلول الاسم هو العلم لا غير. (جمال)

ثلاث الأثافي والديار البلاقع

وأما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام: «بالألف الدينار» فعلى البدل دون الإضافة.

والإضافة اللفظية علامتها أن يكون المضاف **صفة** احتراز عما إذا لم يكن صفة، نحو:

غلام زيد، **مضافة** إلى **معمود** احتراز عما إذا كانت مضافة إلى غير معمولها، نحو:

مصارع البلد، وكريم العصر، **مثل**: **ضارب زيد** من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى

مفعوله، **وحس الوجه** من قبيل إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، **ولا تميد** الإضافة

اللفظية فائدة إلا تخفيفاً^(١).....

ثلاث الأثافي: ونقل - قدس سره - في الحاشية البيتين وهما:

أيا منزلي سلمى سلام عليكما
هل الأزمن اللاتي مضين وراجع
و هل يرجع التسليم أو يكشف العمى
ثلاث الأناي والبلاقم

ثم قال في الحاشية في "هل يرجع التسليم". أي يرد حجاب السلام، وقال في "أو يكشف العمى": من المستنحر الذي هو في "عمى" عن حال "سلمى"، وقال في "ثلاث الأناي": جمع أنمية وهي واحد من الأحجار الثلاث الذي ينصب القدر عليها، وقال في "البلاقم": جمع بلقع يعني الخالي.

علامتها إلح وقد عرفت فائدة تقديرها، وبعبارة أخرى بأن المراد هو علامة الإضافة اللفظية حذف المضاف من المتدا، أو اللفظية ذات كونه المضاف صفة حذف المضاف من الخبر حتى يستقيم الحمل.

مصارع البلد إلح وكذلك لا حمد لله ولا مدح لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم (دسر ١) فإنه بمعنى الماضي حقيقة. قيل:

يد كل واحد من 'المصارع' و'الكريم' مضاف إلى المعمول؛ فإن 'البلد' مفعول فيه المكاني أي المصارع في البلد، و'العصر' أيضا مفعول فيه لكنه رمائي أي الكريم في هذا الزمان، وأحيب بأن المراد من المعمول هو الفاعل والمفعول، وأحيب أيضا بأن اسم الفاعل إما يعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال خلاف ما إذا كان بمعنى الماضي، فإنه لا يعمل حينئذ، وقيل: إنما يعمل إذا اعتمد بالموصوف وهما ليس كذلك، وقيل أيضا: إذا كان بمعنى الاستمرار.

(١) التحفيم مطلقا مقابل للتعريف والتخصيص، فلما اخصر فائدة اللفظية في التحفيم عمم أنه لا يفيد التعريف والتخصيص، وإليه أشار بقوله: لا تعريفا ولا تخصيصا. (جمال)

لا تعريفا ولا تخصيصا؛ لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بأن يسقط
بعض المعاني عن ملاحظة العقل بإزاء ما يسقط من اللفظ، بل المعنى على ما كان عليه
قبل الإضافة. والتخفيف اللفظي إما في لفظ المضاف^(١).....

لا تعريفا ولا تخصيصا: قيل: الأول أن يقول: أي تعيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا إلخ؛ ليكون تفسيراً له؛ لأن
التأكيد بـ"لا" بعد الحصر بـ"إلا" غير ثابت في كلامهم نعم يكون ذلك بعد الحصر بـ"إما".
لكونها بتقدير إلخ: فقولنا: 'ضارب زيد' في قوة قولنا: 'ضارب ريذا' بالتسوية، فكان الضارب في ضارب زيد
مفصل عن زيد، وكذا الحصر الوجه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا بل تخفيفا فقط، ثم لا يخفى أنه إذا كانت
الإضافة في تقدير الانفصال فلا يكون الهيئة التركيبية فيها دالة على معلومية المضاف؛ لعدم وجودها فيها.
لا في المعنى: وهو لدفع ما قيل: إن قوله: "في اللفظ" مستدرك؛ لأن التخفيف لا يكون إلا في اللفظ، وتقدير
الدفع أنه احتراز عن الحفة في المعنى بأن يسقط إلخ، وأجيب أيضا بأنه الإشارة إلى وجه التسمية باللفظية، وقيل:
إيراده لتصريح بالمقابل؛ لأن الإضافة المعنوية تفيد معنى في ذات المضاف.

بإزاء ما يسقط إلخ: من التسوية وما قام مقامه، أقول: جار أن يكون المعنى موصوفا بالحفة التي بهذا المعنى الذي
قرره الشارح، نعم لا يكون موصوفا بالحفة التي يكون "اللفظ" موصوفا بها، فلا يرد ما قال مولانا عص من أن
قوله: "لا في المعنى" إما يصح إذا كان المعنى موصوفا بالحفة كاللفظ مع أنه ليس كذلك، ثم قال مولانا المذكور:
إن قوله: "لا في المعنى" صريح في أن المراد من الحصر هو الحصر الإصافي أي تفيد تخفيفا في اللفظ دون المعنى
فيكون الحصر حينئذ بالنسبة إلى المعنى، مع أن قوله: "لا تعريفا ولا تخصيصا" يفيد أن الحصر كان بالنسبة إلى
التعريف والتخصيص فبينهما تدافع.

أقول: في قوله: "إلا تخفيفا في اللفظ" حصران إضافيان، الأول: بالنسبة إلى قوله: "تخفيفا" فقط، والثاني: بالنسبة
إلى مجموع قوله: "تخفيفا في اللفظ"، فالأول بالنسبة إلى الأول والثاني بالنسبة إلى الثاني كما لا يخفى، ويمكن أن
يقال: إنما قال: 'في اللفظ' إشارة إلى أن المراد من اللفظ هو لفظ المتكلم لا لفظ المضاف كما في الإضافة
المعنوية، سواء كان ذلك التخفيف بسبب المضاف أو به وبالمضاف إليه جميعا، أو بالمضاف إليه فقط، كما يكون
كلام لاحق يشعر إليه.

(١) وذلك في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى الأجنبي. (جمال)

فقط بحذف التنوين حقيقة مثل: ضارب زيد، أو حكما مثل: حواج بيت الله، أو بحذف نوني التشية والجمع مثل: ضاربا زيد، وضاربو زيد. وإما في لفظ المضاف إليه ' فقط بحذف الضمير واستتاره' في الصفة، كالقائم الغلام كان أصله: القائم غلامه، حُذِفَ الضمير من "غلامه"، واستتر في القائم،

ضارب زيد والأصل ضارب زيد. أو **حكما إلح** فإن فيه التنوين قبل الإضافة حكما؛ فإنه نحيث هو كان فيه التنوين يسقط هذه الإضافة، أو لأنه إذا قيل: 'حواج بيت الله' بدون الإضافة يحيى الحواج بالتنوين في بادئ الطر، فامحذوف منه هو التنوين، ففيه تخفيف حكما، وهذا سقط سقط بإضافة أفعل التفصيل نحو: أفعل ساس، بأنه إضافة عطية مع أنه لا يفيد تخفيفا في اللفظ لعدم حذف التنوين منه؛ لأنه غير مصروف، ويمكن الحواج عنه أنا لا نسلم أنه إضافة لفظية بل معوية كما قال بعضهم، ولو سلم بأن لا نسلم أنه لا يفيد تخفيفا؛ لأنه إذا لم يكن مضافا فيستعمل — "من" أو "في" أو للام وهما يعدلان عند الإضافة فحينئذ يفيد تخفيفا في اللفظ

حذف الضمير إلح لا يقال: لا يكون تخفيف في المضاف إليه تحذف الضمير واستتاره في المضاف؛ لأنه وإن سقط ضمير منه لكن أورد الألف واللام فيه؛ لأنها تقور. حرف الساكن أحف بالسنة بن التجرث. **واستتر في القائم** وحين استتاره في الصفة يكون معاه إنه قائم اعلام، أو هو قائم اعلام، وإما جار إضافة المعروف باللام في اللفظية، لعدم العلة الحارة في المعوية فيها، وذلك لأن اللام في اسم المفعول أو المفعول اسمية بمعنى الذي لا حرفية، فلا يكون التعريف بدحوها؛ لأنه لا يكون تعريف المدحور إلا بالام الحرفية، فلام الاسمية يكون نفسها معرفة لا مدحوها.

(١) أو لفظ المضاف والمضاف إليه معا في السبي، أو في لفظ المضاف فقط، نحو: حسن وجهه، كان على الشارح أن يذكره، ولعله يذكره؛ لكونه مختلف فيه، فسيبويه وجميع نصريين يجوزونها على فتح في ضرورة الشعر فقط، والكوفيون يجوزونها بلا فتح في السعة، ومنعه ابن ياشا. (جم)

(٢) فلا يلزم إحلاء الصفة عن المفعول، ولا بد من جعل المضاف إليه منصوبا تشبيها له بالمفعول، ثم أصيب إليه على ما قرره في باب المشبه. (علوي)

(٣) بالرفع والنصب، أما الجر فممتنع. (جمال)

وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط. وإما في المضاف والمضاف إليه معا نحو: زيد قائم الغلام، أصله قائم غلامه، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة.

ومن ثم أي من جهة وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه بإضافة الصفة إلى معمولها، وجعلها صفة للنكرة، فمن جهة أنها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب، وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه، فلو أفادت تعريفا لم يجز الأول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة، ولجاز الثاني؛ لكون المعرفة إذن صفة للمعرفة، والمراد أن.....

وأضيف القائم إليه: ولقائل أن يقول: كيف يصح إضافة القائم فيه؛ لأنه يرمح حينئذ إضافته إلى موصوفها، لكن الرفع من الصفات يكون نعتا لمرفوعها بخلاف انصب مع منصوب، ولما لم يخوروا هذه الإضافة في المعوية لم يخوروا في اللفظية أيضا؛ لأن النقطية فرع المعوية، إلا أن يقال: إنما لا يخور إضافة الصفة إلى موصوفها إذا لم يكن الصفة مشابها بالمفعول، وهما هي مشابهة؛ لأنه إذا قسا: رأيت القائم الغلام يكون القائم مفعولا فيكون القائم في القائم الغلام مشبها به لقيامه مقامه، ويمكن أن يقال: إنما لا يخور إضافتها إليها مع بقاء المعنى المقاد بالتركيب الوصفي، وفيه ليس كذلك. فمن جهة أنها إلخ: الماء للتبريع، وكذا الماء المدحوظ تحكم العصف في قوله: 'ومن جهة أنها تفيد تخفيفا إلخ' فحينئذ يصح قوله: "ولا شك أنه لا دخل في هذا التفرع إلخ".

والمراد أن إلخ: دفع دخل، تقريره: أنه لا دخل لامتناع التخصيص لا بامثال الأول ولا بالثاني فيكيف يصح أن يكون المشار إليه بـ "ثم" هذه الثلاثة المذكورة؟ قل محمد المحشي مولانا غف: لا يخفى أن المجموع المركب من أشياء يخور أن يكون مستلما لأمر، ولم يكن لكل واحد من تلك الأشياء مدخل في ذلك الاستلزام، لكن هذه العبارة وأمثالها إنما يقال فيما كان الكلام اللاحق مسبا على الكلام السابق أي السابق على لفظ "ثم"، وأيضا كان إثبات الكلام السابق باللاحق، والأول مسلم والثاني لا؛ لأن التخفيف وعدم إفادة التعريف يشان باللاحق، وذلك متفق بالقياس إلى انتفاء التخصيص، فلا بد أن يجعل قوله: 'ومن ثم' إشارة إلى التخفيف وانتفاء التعريف، ويرتكب فيه محار، كما يقال: فلان قبل تلك القبيلة مع أنه ليس إلا قبل بعضها. أقول: المراد أن إثبات مجموع الكلام السابق من حيث المجموع يكون باللاحق، ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك الإثبات، بل يخور أن يكون باعتبار بعضها كما يستفاد من تحقيق كلام الشارح.

المشار إليه بـ"ثم" - وهو مجموع أمور ثلاثة: ^١ وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء التعريف، وانتفاء التخصيص - يستلزم جواز التركيب الأول وامتناع الثاني، ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك الاستلزام، بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها، فلا يرد أنه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص، ومن جهة أنها تفيد تخفيفا ^{حرام} جاز تركيب الضاربا ريد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون، وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف؛ لأن تنوين الضارب إنما سقط للألف واللام ^٢ لا للإضافة، ولا شك أنه لا دخل في هذا التعريف لانتفاء التعريف، ولا لانتفاء التخصيص، ^٣

في ذلك الاستلزام: أي استلزام جواز التركيب الأول، وامتناع الثاني؛ لأن التركيب الأول جائز والثاني ممنوع عند حصول التخفيف أيضا؛ لأن الكرة المحصورة تقع صفة الكرة، ولا تقع صفة المعرفة.
لا دخل في هذا إلخ: أي في هذا الانتفاء؛ فإنه في حكم التفرع.

(١) أشار بذلك إلى دفع سؤال أورد في 'الخواشي الهدية'، وهو أن "ثم" إشارة إلى الحصر المذكور، وجواز هذا التركيب يتبي على عدم إفادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له لعدم إفادتها التخصيص، ووجه الدفع إن "ثم" إشارة إلى ما يفهم من الحصر، وهو مجموع أمور ثلاثة: ثبوت التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص، ولا يلزم من ترتيبه على المجموع ترتيبه على كل واحد من أجزائه، وأجيب عنه في 'الخواشي الهدية' بأن "ثم" إشارة إلى المفهوم من الحصر، وهو أنها لا تفيد تعريفا لا مجموع أمور ثلاثة، واختار الشارح مجموع أمور ثلاثة؛ لأنه الظاهر من الحصر، واختار صاحب الخواشي أحد الأمور الثلاثة؛ لأنه الذي يترتب عليه المقصود. (علوي)

(٢) أي لدخول لام التعريف عليه؛ لأن اللام للتعريف والتنوين للتكثير، فيستحيل اجتماعهما، فإذا دخلت اللام زال التنوين. (محرم)

(٣) حتى لو لم ينتفت إلى التعريف والتخصيص لجار الأولان وامتنع الثالث. (علوي)

بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط، وعلى هذا^(١) كان الأنسب تقديم هذا الفرع؛ لكنه أخره لكثرة لواحقه، **خلافاً^(٢) للفراء^(٣)**؛ فإنه يجوز تركيب الضارب زيد،^(٤) إما لأنه توهم أن دخول لام التعريف إنما هو بعد الإضافة^(٥) فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة، ثم عرف باللام، وأجاب المصنف عنه في شرحه بأنه^(٦) غير مستقيم؛ لأن القول بتأخر اللام المتقدمة.....

كان الأنسب إلخ: لأن هذا أصل التمرير، وهو التخفيف المذكور كأمر بخلاف أصل الفرعين السابقين، وهو التعريف والتخصيص؛ فإنه مذكور ضمناً؛ لأنه في ضمن التخفيف فالتمرير على المذكور بالصريح أو بالتقديم على التفرير بالمذكور يعبر الصريح، قوله: 'لكثرة لواحقه'، وهي قوله: 'خلافاً للفراء'، قوله: وأجاب المصنف عنه، وأجاب عنه الشارح المهدي بأن الإضافة ضائعة بقاء وإن كانت مفيدة ابتداءً، فيلزم بعد إدخال اللام عدم بقائها، والرجوع إلى النص الذي هو الأصل لزوال ما عرضت الإضافة لأجله.

(١) أي بناء على أنه لا دخل في هذا التفرير لانتفاء التعريف، ولا لانتفاء التخصيص، بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط، بخلاف التمرير السابق فإنه متفرع على الأمرين، وهما التخفيف وانتفاء التعريف، كان الأسس تقدم هذا الفرع؛ لأنه متفرع على أمر واحد، والتفرير السابق على أمرين، وما يتفرع على الأمر الواحد مقدم على أمرين؛ لأنه بمنزلة المفرد من المركب، هذا المعنى ملائم سوق كلامه حيث ما قيد لقوله: 'فقط'. وقيل: ولأن أصله مذكور صريحاً بخلاف أصل الفرعين السابقين فإنه مذكور ضمناً، ورد عليه البعض ويعارضه أن النفي مقدم على الإثبات فمقتضى الترتيب الذكري أن يقدم الفرع الذي لوحظ فيه النفي والانتفاء على فرع ليس فيه ذلك، وإليه أشار بقوله: فالترتيب الذكري إلخ. (جمال)

(٢) أي يخالف هذا القول خلافاً للفراء. (عبد الغفور)

(٣) أي خالف الفراء الجمهور فيه خلافاً. (محرم)

(٤) استدلالاً بأحد أربعة أدلة فصلها الشارح بقوله: "إما لأنه إلخ". (محرم)

(٥) أي بعد إضافة "ضارب" إلى "زيد"، فكان ضارب زيد، ثم أضيف إليه. (محرم)

(٦) حمل الشارح - قدس سره - البعدية الواقعة في قول المصنف في "شرح المفصل" على البعدية الحسية اللفظية، وفهم منه بعضهم البعدية بالرتبة. (حق)

حسا على الإضافة مجرد إدعاء مخالف للظاهر، وإما لما وقع في شعر الأعشى من قوله: ^{طاهر} ^{خبر أن} ^{ورحم بالغيث}

الواهب المائة الهجان وعبدها

فإن قوله: "وعبدها" بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف: الواهب عبدها، فهو من باب الضارب زيد، فكما لا يمتنع ذلك حيث أتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا، فأجاب المصنف عنه بقوله: **وضعف:**

الواهب المائة الهجان وعبدها

يعني أن هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به؛ لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد؛ لعدم الفائدة في الإضافة،

حسا وكذا المقدمة مص في قوسا: اصاب ريد. **فهو من باب إلح:** فكما لا يمتنع 'أواهب عبدها' كدلت لا يمتنع 'الضارب زيد'. قل مولا: عص: 'أواهب' مضاف إلى 'المائة'، وهو أيضا مثل 'الضارب ريد'. فم م يجر الحكم عليه؟ فلا حاجة إلى إجرائه على ما هو بواسطة المائة، 'قوس: قوه: 'أواهب مائة' يس مثل 'الضارب ريد'. بن هو مثل الثلاثة، 'أثوب، وقد عرفت حكمه، أو هو مثل 'الضارب الرجل، وستعرف حكمه، فإن التعريف في المضاف إليه في 'الضارب زيد' و'أواهب عبدها' معنوي لا لفظي.

وضعف: قيل: الأولى أن يكون من التصعيف، يعني صغفه الفصحاء فم يوثق به يستدل به، وحيث لا يتوجه مصادرة. **هذا القول** أي هذا التركيب ضعيف فيكون المراد من الضعف هو الضعف في التركيب كما هو المتبادر لا الضعف في الاستدلال، ولهذا قال بلفظ "اللهم" في الجواب من المصادرة.

لعدم الفائدة. لأن فائدة الإضافة التثني، وهو منتف؛ لما عرفت من أن التثني إنما سقط بالألف واللام دون الإضافة، ولقائل أن يقول: بن قوه: 'وعبدها' عطف على 'المائة'، وقوه: 'أواهب مائة' ممتنع؛ لما عرفت آفا، وكذلك 'أواهب عبدها': فإن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يخور ويمتنع، فالأولى أن يقال: يمتنع موضع قوله: ضعف. وإن قلت: قوه: 'أواهب المائة' من باب الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه كما قالوا، فيكون جائز لا ممتنع، قلت: قوه: 'أواهب المائة' ممتنع لداته وجائز لغيره وهو الحسن، وكس قولنا: 'أواهب عبدها' ممتنع لداته ولغيره معا؛ لأنه باعتبار العطف يصير مثل 'الضارب ريد'، وهو ممتنع فكذا هذا، فالجواب أن المعطوف قد يتحمل فيه ما لا يتحمل في المعطوف عليه، ولهذا جاز أن يقال: يا ريد وخارث، ولا يخور 'يا خارث'، وكذلك حار 'رب شاة وسحتتها'، ولا يخوز 'رب سحتتها'، لأن مدحول 'رب' لا يكون معرفة، فلا يكون حكمه كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه.

ولا يخفى^(١) أن فيه شوب مصادرة على المطلوب، اللهم^(٢) إلا أن يقال:

ولا يخفى أن فيه: أي في الدليل، ويتضمن إحوال شوب المصادرة على المطلوب؛ لأن ثبوت المدعى - وهو امتناع مثل: الضارب زيد - موقوف على إبطال دليل الخصم، وإبطاله يتوقف على إثبات المطلوب، وإنما قال: شوب مصادرة، ولم يقل: فيه مصادرة؛ لأن الشوب بالفارسية: آميزش، بمعنى: أن فيه ما يكون له شوب بها، وهو الدور؛ لأن المصادرة هي التي كان المدعى فيه عين الدليل أو جزءاً منه، وهما ليس كذلك، ولكن المراد ما يستلزم المصادرة له ومندرجاً فيها، وهو الدور، ولا يبعد أن يقال: إن إضافة الشوب إلى مصادره إضافة المصدر إلى المفعول أي إضافة شيء - وهو الدور - للمصادرة أي شوب الدور لها بأن يكون الدور مندرجاً فيها، فيصح لفظ الشوب.

اللهم إلا أن يقال إلخ: ولا يخفى بعد المفهوم من اللهم؛ أن المتبادر من قوله: 'وصعف الواهب إلخ'، هو الضعف في التركيب بأن يكون هذا التركيب ضعيفاً في التركيب لا الضعف في الاستدلال به لا يقال: إن الضعف في التركيب يستلزم الضعف في الاستدلال وكذا العكس؛ لأننا نقول: لا نسلم انعكس بدليل قوله: "إد لا نص فيه على الجر إلخ"؛ لأنه يحتمل أن يكون قوله: "وعندها" منصوباً حملاً على محل 'مائة'، فإنها مفعول لـ 'الواهب' أو يكون مفعولاً معه بأن يكون الواو بمعنى 'مع'، فحينئذ يكون التركيب جائزاً بخلاف الاستدلال به. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون قوله: 'وصعف الواهب إلخ' معطوفاً على قوله: 'وجاز انصارنا ريد' وليس فيه حينئذ شوب مصادرة على المطلوب، ولا يأتي عن هذا العطف قوله: 'وإنما جاز انصار الرجل إلخ' كما لا يخفى؛ لأننا نقول: إفادة الإضافة اللفظية التحفيف لا يكون سبباً لضعف هذا التركيب بل هي سبب لامتناعه، كما في الضارب زيد كما لا يخفى.

(١) المصادرة على المطلوب على أربعة أضرب، أحدها: أن يكون المدعى عين الدليل، والثاني: أن يكون جزء الدليل، والثالث: أن يكون المدعى موقوفاً عليه الدليل، والرابع: أن يكون موقوفاً عليه جزء الدليل، وبكل واحد؛ لاشتغاله على الدور الباطل، وإنما قال: "فيه شوب مصادرة" ولم يقل: فيه مصادرة؛ لأن المدعى هو امتناع انصار زيد ولم يجعل دليلاً له وجزءه بل جعل دليلاً على إبطال دليل أثبت به الخصم خلاف المدعى، وليس هذا معنى المصادرة، لكن ما توقف إثبات المطلوب على إبطال دليل يوجب نقيضه وجعل المطلوب دليلاً على إبطال ذلك الدليل صار دوراً، وكل دور فيه شوب من المصادرة بالمعنى الأول. (حق)

(٢) أشار بذلك إلى ضعف هذا التوجيه لأنه خلاف الظاهر من العبارة. (علوي)

المراد به أنه ضعيف في الاستدلال به؛ إذ لا نص فيه على الجر؛ فإنه يحتمل النصب حملا على المحل، أو على أنه مفعول معه، أو لأنه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في "رب شاة وسخلتها"، حيث جاز هذا التركيب ولم يجز "رب سخلتها" بإدخال "رب" على "سخلتها" بدون العطف، والبيت بتمامه :

الواهب^(٢٠١) المائة الهجان وعبدها عودا يزجي خلفها أطفالها

أي ممدوحه الواهب المائة الهجان أي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد، و"الهجان" صفة للمائة أو بدل عنها،.....

إذ لا نص فيه إلخ قيل: رواية الحر مشهورة، وهي كافية في الاستدلال. حيث حاز إلخ: فإنه يجوز دخول 'رب' على المعرفة بالعطف، ولا يجوز بدونه أي بلا واسطة، واسحجة: ولد الشاة. أي ممدوحه: أي ممدوح اشاعر هو واهب المائة. البيض إلخ: جمع الأبيض، و"النوق" جمع الناقة.

يستوي فيه أي في 'الهجان' الجمع والواحد، أي مشترك بينهما فيقع صفة للمذكر والمؤنث، فيستوي في الهجان الجمع والواحد كما يستوي في 'الفك' الجمع والواحد، ولكن يقدر أن كسرة الواحد أصلية وكسرة الجمع عارضة، وكذا صمة الفاء في فلك، يقال: ناقة هجان، ونوق هجان فحركته في المفرد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فإن الهجان حال كونه مفردا كحمار، وحال كونه جمعا كرجال.

(١) هو من الكامل، و'الهجان' بالكسر البيض من النوق واحد وجمع كالفك والكسز، وهي ساقعة الضحمة والتخوم وهو الفصل بين الأرضين والعود بالصم الحديثات انتائح من الظباء وكل أنثى، جمع عائد كحول وحائل، وهي الناقة التي لم تحمل أو السة، والطفل الصغير من كل شيء، أو مولود وولد كل وحشية، وإضافة 'الواهب' إلى 'المائة' من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به أي الذي يهب المائة، يقول: إن ممدوحه هو الذي يهب المائة من النوق البيض وراعيها من ممالكه حال كون تلك المائة الحديثات النتائح يسوق الراعي خلف كل منهما أطفال كل واحدة منها. (حل ع)

(٢) ممدوح بخنذه صد اشتر سفيدت باینده آنها که شبان آنهاست در حالیکه آن شتران نوزائندگان اند که می رانند شبان پس آنها بجهای آنها را. (ترجمه)

أو من قبيل الثلاثة الأثواب^(١) كما هو مذهب الكوفية، و"عدها" أي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها،^(٢) أو عبدها حقيقة بإضافته لأدنى ملابسة، "عوذا" بالذال المعجمة جمع عائد أي حديثات النتائج، حال من "المائة"، "يزجي" بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر أي يسوق، وفاعله ضمير العبد، و"أطفالها" منصوب على المفعولية، أو على صيغة المجهول المؤنث، و"أطفالها" مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، وحقيقة الأمر لا تنكشف إلا بعد معرفة حركة حرف الروي^(٣) من القصيدة، وإما لأنه قاسه على الضارب الرجل والضاربك،.....
الفراء الضارب زيد

أو من قبيل إلخ: بأن يكون من قبيل إضافة العدد إلى المعدود، فقد عرفت صنف الثلاثة الأثواب، فهذا قول الشارح إشارة إلى ضعف آخر في هذا التركيب. تشبيها له إلخ: وأراد من العدد الراعي بالمخار، فكما يكون الراعي يقوم بخدمة هذه المائة الهجان كذلك العبد يقوم بخدمة مولاه. أو عدها إلخ: أي أو يكون إضافة العدد إلى المائة حقيقة؛ لأن العدد لا يخدم إلا الإبل، ولكن إضافة العبد إلى الضمير الراجع إليها تأدى ملاسته أي عبد صاحبها. حديثات النتائج: يعني نواتجه. حال من المائة: فإنها مفعول لنواصب فيكون إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به. على المفعولية: أي مفعول 'يزجي'. وحقيقة الأمر: أي حقيقة قوله: 'يزجي' بصيغة المعلوم أو المجهول لا يكشف إلا بعد إلخ، أو معناه حقيقة قوله: أطفالها لا يكشف إلا بعد إلخ. والمراد من حقيقة الأمر هو حقيقة أمرهما معا، فإذا كان في القصيدة حرف الروي منصوبا فحينئذ فوله: 'يزجي' بصيغة المعلوم وقوله: "أطفالها" منصوب، وإن كان مرفوعا فهو حينئذ على صيغة المجهول، وقوله: "أطفالها" مرفوع. وإما لأنه قاسه: عطف على قوله: "إما لأنه توهم".

(١) وحينئذ وجه آخر لضعف البيت.

(٢) كما أن العبد يقوم بحق خدمة مولاه.

(٣) قال في 'الشرح الحارثية في علمي العروض والقوافي': فالروى هو الخرف الذي يبنى عليه القصيدة،

وينسب إليه فيقال: قصيدة رائية، وقصيدة دالية. (عل)

فأجاب المصنف :^١ عنه بقوله: وإنما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه؛ لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام، لكنه جاز حملاً على الوجه المختار في الحسن الوجه، وهو جر "الوجه" بالإضافة، وفيه وجهان آخران: رفعه على الفاعلية، ونصبه^٢ على التشبيه بالمفعول، ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنساً معرفين باللام، وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه، فقياسه عليه قياس مع الفارق،^٣ والصاربك يعني إنما جاز الضاربك مع أن القياس عدم جوازه لما عرفت، وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال أي في قول من قال - يعني سيبويه وأتباعه - : إنه أي الضارب في الضاربك

وهو حر الوجه الخ مفيدة لتخفيف خذف الضمير واستتاره في الصفة وقلب الصمة كسرة؛ فإن أصله الحسن . حينه، وعرف الوجه باللام ليكون معرفة كما كان. على النسب بالمفعول وإن كان فاعلاً، أما كونه مشبهاً فكما ذكر أن الوجه ممثلة التمييز. مفقود لأن المضاف إليه ليس نجس فيه، ثم إن قوله: "حملاً" مفعول بفعل مفهوم من الكلام أي إما حور أي المتكلم حملاً، أو إما حور أي القوم حملاً، أو إما حار حملاً، ولكن حينئذ يكون قوله: "حملاً" مصدر المجهول أي المحموية، وإلا لا يتحد الفاعل. وغيرهما كاجمع مبهما الضاربي والضاربه، أو الضاربياه والضاربي في التثنية.

أي في قول الخ وإنما جعل قوله: "حار" مطروفاً لقوله: "فمن قال" بتقدير القوم؛ لأن الحوار قول من الأقوال مع أن كلمة "من عبارة عن قائلين فيسمع أن يكون القوم مصروفاً بقائمين، بل ظرف القوم هو الأقوال، ولك أن جعل فيه "حار" مصروفاً بقوله: "فمن قال" و"ي" بمعنى "عند"، وحينئذ لا تحتاج إلى تقدير القول، لكن حينئذ يكون الاستدراك في إيراد الفاء.

- (١) قال: نبيح لرصي: وهو حسن؛ لكون النصب فيه توطئة للجر، وهو حسن، فيكون النصب أيضاً حسناً، قال: لكن فل استعماله لاستنكاره في إظهاره؛ نصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز. (جمال)
- (٢) لعدم العلة المشتركة بين المقيس والمقيس عليه.

مضاف دون من قال: إنه غير مضاف، والكاف منصوب المحل على المفعولية، والتنوين محذوف؛ لاتصال الضمير لا للإضافة؛ فإنه لا يحتاج جوازه إلى حمل **حما** أي لمحموليته^(١) **على ضاربك** فاتحد^(٢) فاعل المفعول له^(٣) والفعل المعلن به أعني جاز،

غير مضاف: فيكون الكاف حينئذ مجرور المحل.

أي لمحموليته: وإنما جعل المصدر محمولا؛ لدفع ما يقال من أنه لا يتحد الفاعل حينئذ؛ لأن فاعل المفعول به هو المتكلم؛ لأن الحامل ليس إلا المتكلم، وفاعل الفعل هو الضاربك فإذا كان معنى المحمولية فيتحد فاعلها؛ لأن المحمول ليس إلا التركيب، ويحتمل أن يكون قوله: 'حما' مفعولا له بفعل المفهوم من قوله: 'جاز'، وهو 'حوروا' أي القوم، فيكون قوله: 'حما' معنى الحاملة؛ فإن الحامل أيضا هو القوم، وقيل: يجوز أن يكون الفعل هو 'قال'، فيكون فاعلها متحدا حينئذ.

قال مولانا عصف: لا بد أن يذكر الحمل المذكور بقوله: 'أي محموليته' في الحمل المذكور في قوله: "وإنما جار الصارب الرجل إلخ" ويترك الثاني بالقياس إليه، فالشارح عفل عنه، فصدق وحق ما قال: إن الإنسان مشتق من السبيان. أقول: لا شك أن بيان كل واحد منهما يستلزم بيان الآخر وليس فيه طريق القياس إلا أنه توجه إلى بيان الثاني لا الأول؛ لأنه أراد أن يفرع من بيان المقصود الأصلي من الكلام ثم يشرع إلى بيان حل التركيب الذي هو المقصود بالتبع، على أن بيان الواحق واكتفاء السابق عليه أيضا كثير.

(١) لا يخفى أن تتأويل في أحد الموضعين مشير إلى التأويل في الآخر؛ لاتحادهما في باعث التأويل، والأول أحق أن يشار إلى التأويل فيه إلا أن الشارح - قدس سره - احتار بتأويل في الثاني إشعارا بأن كون حمل الثاني مفعولا له - 'جار' هو احتار، حريانه على الطريق السابق، لا بكونه مفعولا له - 'قال'؛ إذ يبقى حينئذ قوله: "وإنما جار بلا تعليل، مع أن السوق سبان تعيل 'إنما جار' بل المتبادر أنه علة - 'إنما جار'، وهذا اندفع ما قيل: كأنه عمل عن قوله: 'حما على احتار' فأحر التأويل إلخ، فحق ما قيل: إنسان مشتق من السبيان. (جمال الدين)

(٢) لأن الجواز والمحمولية صفتان للضاربة. (عل)

(٣) إذ فاعل المفعول له على تقدير كونه مصدرا مجهولا وهو الضاربك، كما أن فاعل الفعل المعلن أعني 'جاز' الضاربك. (جمال)

وبيانه أنهم إذا وصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الإضافة، ولم ينظروا إلى تحقق تخفيف، فقالوا: ضاربك، وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة بل بنفس اتصال الضمير، ثم لما لم يعتبروا التخفيف في "ضاربك" وجوزوه بدونه حملوا "الضاربك" عليه؛ لأنها من باب واحد، حيث كان كل منهما اسم فاعلٍ مضافا إلى مضمَر متصل محذوفا تنوينه قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا "الضارب زيد" عليه؛ لأنها ليسا من باب واحد،.....

وبانه أي بيان حمل نصارت على صارت. **وإن لم يحصل إلخ** وإنما التزموا التخفيف من غير نظر إلى الإضافة؛ لامتناع اجتماع التنوين مع الضمير المتصل؛ لأن التنوين يؤد اتصال ما بعده عما قبله، والضمير المتصل يؤد بالاتصال، وإذا لم ينظر إلى التخفيف في صارت لم ينظر إليه في النصارت. **محذوفا تنوينه**: صفة لقوله: "اسم فاعل".

لأنهما ليسا من باب واحد لأن المضاف إليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا. قيل: لم لا يجوز أن يحمل النصارت زيد على صارت زيد كما حملوا النصارت على صارتك؟ ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف فيهما صفة وامضاف إليه علما؟ ويمكن الجواب بالفرق بينهما أي بين المثالين بأن النصارت مشابهة لنصارتك في أنه حذف التنوين فيهما لفظا قبل الإضافة لا للإضافة، وليس الضارب زيد مشاهدا لنصارتك زيد في ذلك؛ لأنه حذف التنوين في ضارب زيد للإضافة، وفي الضارب زيد قبل الإضافة.

ولقائل أن يقول: إن حذف التنوين في باب صارتك إذا لم يكن للإضافة، فكيف يصح ما قال: إن الإضافة اللفظية تفيد تخفيفا في اللفظ؟ ويمكن أن يجاب بأن هذا إذا لم يكن المضاف إليه ضميرا متصلا، ويمكن الجواب أيضا بأن التنوين قدر باتصال الضمير؛ لأن اتصال الضمير إنما ينفي التنوين لفظا، ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الإضافة، كما في حواج بيت الله؛ فإن التنوين قدر في "حواج" منع صرفها، ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الإضافة. وفيه نظر من وجهين: أما أولا فلأنه حيث يدور أن يحور النصارت بدون الحمل على صارتك ما مر من أن التنوين قدر باتصال الألف واللام، ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الإضافة، فعلى هذا يسعى أن لا يحور الضارب زيد لما عرفت آنفا، ولأن ما قال: إن الإضافة اللفظية تفيد تخفيفا في اللفظ فيميد حذف التنوين من اللفظ لا من التقدير.

والدليل على أن سقوط التنوين في "ضاربك" لاتصال الكاف لا للإضافة أنها لو سقطت بالإضافة لكان ينبغي أن يتصور ذلك أولاً على وجه يكون الضمير منصوباً بالمفعولية، ثم يضاف ويقال: ضاربك، كما يتصور ضارب زيدا، ثم يضاف ويقال: ضارب زيد، ولن يتصور ضاربك^(١) فعلم أنها سقطت؛ لاتصال الكاف لا للإضافة، ولقائل أن يقول: (٢) لم لا يجوز أن يكون أصل ضاربك ضارب إياك للفصل بالتنوين، ثم لما أضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلاً فصار "ضاربك"، وحصل التخفيف جداً،^(٣).....

ولن يتصور ضاربك: أي لا يمكنه الحصول العقلي بمقارن بالوقوع بأن يقال: ضاربك، بالتنوين أولاً، ثم يضاف بخذفها: لأن التنوين لا يجتمع مع الضمير المتصل منصوباً أو مجروراً لما عرفت. فلا يرد ما يقال: إنه لا مانع للتصور، فكيف يصح قوله: 'ولن يتصور'؟ ويمكن أن يكون ذلك بمسألة في النفي.

وحصل التخفيف جداً: وبما قال: 'جدا' الحصول التخفيف في المضاف والمضاف إليه جميعاً، أم في المضاف فظاهر حذف التنوين منه للإضافة، وأما في المضاف إليه فلتعديل المنفصل بالمتصل.

- (١) أي م يخفى في استعمال العرب ضاربك، أي اتصال الضمير مع وجود التنوين. (جمال)
- (٢) فيه أنه لو كان كذلك يسمع من العرب قبل الإضافة هكذا مع أنه ليس كذلك. وأن التنوين لو كان مما يفصل لضمير عن العامل لفصحه يسمع من العرب كذلك مع أنه لا يسمع. وإنما اسموع الاتصال بخدشه. (جمال)
- (٣) من جانب المضاف ومن جانب المضاف إليه كما ترى. (عبد الغفور)
- (٤) في امضاف خذف التنوين للإضافة، وفي المضاف إليه وإن حصل كونه متصلاً إلا أنه ليس من التخفيف المعتبر في الإضافة إذ هو ليس إلا خذف التنوين أو بولي التثنية والجمع، أو خذف الضمير من المضاف إليه، فما قبل: حصل التخفيف جداً من جانب المضاف ومن جانب المضاف إليه كما ترى. ليس على ما يسعي؛ لأنه إن أراد أنه حصل التخفيف المعتبر في الإضافة فليس كذلك، وإن أراد أنه حصل فيه شيء من التخفيف وإن لم يكن معتبراً فلا كلام فيه. (جمال)

ثم حمل الضاربك عليه؛ لأنها من باب واحد، حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا إلى مضمَر متصل من غير اعتبار^(١) حذف تنوينهما قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا "الضارب زيد" عليه؛ لأنها ليسا من باب واحد^(٢).

حمل الضاربك عليه. قل مولانا عس: إن التحفيف في المضاف إليه لا يكون إلا بحذف شيء منه فلا يكون **تدبيل المفصل** إلى متصل خفيفا، فلا يرد ثم قيل: به لا يحتاج إلى حمل الضاربك على ضاربك؛ لحصول التحفيف في المضاف إليه بالتدبيل أقول: حصر التحفيف في المضاف إليه بحذف شيء منه في حيز اسم، ولا بد له من دليل، وما ذكره الشارح في قوله: 'ولا تعبد إلا تخفيفا في اللفظ' أي في لفظ المضاف أو المضاف إليه لا يعيد احصر فيه حذف شيء، ولو سمى احصر فيه حذف شيء فإنه أعم من حذف حقيقة أو حكما، وفي التدبيل المذكور حذف حكما كما لا يخفى، ويحذف أيضا ما ذكره المصنف في شرحه من انبوههم المذكور آنفا، وأيضا ما ذكرنا في قاعدة قوله: 'وحصل التحفيف جدا' يأتي عنه فإنه لم يذكر في هذه القاعدة المذكورة فلا سائل لقوله: 'جدا'، فالقول لا بد أن يدفع المناقشة الواردة بقوله: 'فلا يرد ما قيل من أنه لا يحتاج إلخ' بوجه آخر.

وإنما توجه إلى تفصيل المناقشة أولا ثم إلى دفعه، أما بعد فبأن ضاربك إذا كان في الأصل ضارب إليك، فيكون الضاربك أيضا في الأصل ضارب إليك كما هو الظاهر، فصار الصمير المفصل متصلا خفيفا فصار الضاربك فلا يحتاج حمده حيث تدبيل الضاربك حصول التحفيف في المضاف إليه، وأما دفعه فبأن يقال: لا يحتاج إلى حمل إذا كان التحفيف الحاصل في المضاف إليه بتدبيل المفصل بالتصنيف متيقن فيه وبس كدلت، وهذا أورد قوله: ولقائل أن يقول: لم لا يجوز إلخ بصورة المتع.

من غير اعتبار حذف الخ: أي ما يعتر في ممثليهما أي في كون كل منهما من باب واحد أن لا يكون حذف تنوينهما معا للإضافة قبل الإضافة، وإنما قد: معا؛ لأنه وإن كان حذف تنوين ضاربك للإضافة قبل الإضافة، =

(١) متعلق بقوله: 'ثم حمل الضاربك على ضاربك' من غير اعتبار حذف تنوين المجموع قبل الإضافة؛ بوجوب اعتبار حذف تنوين المجموع قبل الإضافة بوجوب اعتبار حذف تنوين المضمَر عليه، للإضافة على تقرير الشارح قدس سره، ومنه صهر أن قوله: 'من غير' لا يجوز أن يتعق بقوله: 'مضاف إلى صمير' كما هو الظاهر من عبارته قدس سره. (جمال)

(٢) وهو صاهر، بكل يرد عليه أنه لم يحمل الضاربك زيد مع أحكما من باب واحد كما حمل الضاربك على ضاربك كما قيل، وذلك لأن وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضاف إلى مضمَر وفي صورة الراجع أيضا وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا إلى ظاهر. (جمال)

واعلم أنا حملنا قوله: "وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها"، وقوله: "الضارب الرجل والضاربك" حملا على نظيريهما^(١) على الأجوبة عن استدلالات الفراء على جواز "الضارب زيد" عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين، ولك أن تجعل كل واحدة منها إشارة إلى مسألة على حدة مناسبة للحكم بامتناع "الضارب زيد"، فمعنى قوله: "وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها" أنه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف إليه^(٢) صفة مصدرية باللام؛ لأنه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت، وإنما لم يحكم عليه بالامتناع، بل بالضعف؛ لأنه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه، وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الأول،.....
وهو الحمل على الاستدلال

= لكن لا يكون حذف توين الضاربك بإضافة قبل الإضافة، أما الثاني فصاهر، وأما الأول فلما ذكره من قوله: 'لم لا يجوز أن يكون أصل صاربك صارب إيك' فقوله: 'من غير اعتبار حذف إلخ' هذا في الحقيقة دفع سؤال مقدر هو على وجه المنع.

مناسبة. صفة مسألة. **عطف المجرد** نصب على سرح الخافض أي هذا التركيب من قبيل عطف المجرد عن اللام وهو قوله. وعبدها - على المعروف باللام الذي هو انصاف إليه صفة مصدرية باللام وهي الواهب. **لأنه قد يتحمل إلخ:** أي قد يكون شيء في المعطوف جائزا دون المعطوف عليه، فإذا جار شيء في المعطوف فلذا لم يحكم عليه بالامتناع.

وحيث يندفع إلخ. أي حين يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه يندفع إلخ؛ لأن شوب المصادرة على المطلوب على تقدير أن يكون قوله: 'عبدها' بالجر؛ لأن استدلال الفراء بناء عليه على التقدير الأول، أي على تقدير حمل التركيب المذكور على الأجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد.

(١) أي إما جار الضارب الرجل حملا على نظيره الذي هو أحسن الوجه، والضاربك حملا على نظيره الذي هو ضاربك، وقوله: "على الأجوبة" متعلق بقوله: "وإنا حملنا". (عل)

(٢) أي الذي أضيف إليه صفة، فقوله: "ضعف" معقول ما م يسم فاعله بقوله: 'المضاف إليه'.

وإرجاع^(١) كل من الصورتين الأخيرتين^(٢) إلى مسألة ظاهر، ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما^(٣).

و لا يضاف موصوف إلى صفته مع بقاء المعنى المقاد بالتركيب الوصفي بحاله؛ لأن لكل من هياتي التركيب الوصفي والإضافي معنى آخر لا يقوم أحدهما مقام الآخر، ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة إلى موصوفها^(٤).....

إلى مسألة: أي على حدة، فهد يصير إن أن إرجاع الصورة الأولى إلى مسألة على حدة غير صاهر، بل هي ظاهرة في الرد على الفراء في الاستدلال بهما في غير النصص؛ لأن التركيب إذا كان صعيقا فلا يجوز الاستدلال به. **ويتضمن الرد إلخ:** أي تضمن كل من الصورتين الأخيرتين. **ولا يضاف إلخ:** لأن الموصوف يجب أن يكون حصى أو مسويا، والمضاف لا يجوز أن يكون كذلك، أو لأن الصفة يجب متاعها للموصوف في الإعراب، فلو كانت مضافا إليها كانت مجرورة، فلم يبق وجوب التبعية حينئذ.

لا يقوم أحدهما أي لا يرد من أحدهما معنى لآخر. ولهذا المعنى بعينه أي ولأجل أن لكل من هيتي التركيب الوصفي أو الإضافي معنى آخر لا يقوم أحدهما مقام لآخر لا يضاف صفة إلى موصوفها؛ لامتناع تقدم شاع على متووع، فإن الصفة يجب أن يكون متأخرا عن الموصوف، فهو أصياف إلى موصوف كانت متقدمة عليه.

(١) مبتدأ خبره 'صاهر'، وفي بعض النسخ: طاهرة؛ لأن المصدر يذكر ويؤنث، كما قال جمال.

(٢) لأهما مثل الضارب زيد بدون توسط العصف، فكما أنه مسألة على حدة فكذلك كل منهما خلاف واهب المائة

(٣) أي بهذين القولين، وهو "الواهب المائة إلخ"، و"الضارب الرجل والضاربك".

(٤) فإن معنى التركيب الوصفي وصف شيء بشيء، وهذا المعنى لا يستفاد من التركيب لإضافي ندي معناه كون الشيء مسويا إلى الآخر بواسطة حرف الجر، وكذا هـ لا يستفاد من الأول، فكيف يقوم واحد مقام الآخر لاستفادته، وكون هيتي تركيبية الإضافية في الإضافة المقصدة قائمة مقام هيتي التركيب العامل مع اختلاف معاهما، ثم و لا يجوز أن يكون استفادة معنى التركيب العامل من الإضافة المقصدة لجعلهما كالإضافة لكونها في تقدير الانفصال؛ لقوة عمل الصفات. (جمال)

(٥) مع بقاء المعنى المقاد بالتركيب الوصفي.

فلا يقال: ^(١) "مسجد الجامع" بمعنى المسجد الجامع، و"جرد قطيفة" بمعنى قطيفة جرد، خلافا للكوفية؛ فإن مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع، و جرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق، ويرد على القاعدة الأولى^(٢،٣).....

فإن مسجد الجامع إلخ: فعندهم يحور إرادة المعنى الوصفي من التركيب الإضافي، ودليهم هو التركيب المذكور في عبارته، وهي قوله: مسجد الجامع وجانب الغربي.

ويرد على القاعدة إلخ: وتذكير الضمير باعتبار الخبر، وهو قوله: لا يضاف إلخ. وأعم أن الكوفيين ذهبوا إلى جواز إضافة الموصوف إلى الصفة وبالعكس للتحفيف مع إفادة التعريف أو التخصيص، متمسكين بمسجد الجامع وأحوته، وجرد قطيفة وأمثاله، فإن أصل مسجد الجامع أصيب للتحفيف بخدف اللام، وكسب التعريف من المضاف إليه؛ لأن المسجد هو الجامع بعبء، بخلاف حس الوجه، فإن حسا وإن كان هو الوجه حقيقة لكن جعله لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن في الحس، وقس عليه أحوته، وإن أصل جرد قطيفة قطيفة جرد، وقدم جرد وأضيف للتحفيف بخلاف التنوين والتخصيص، وفس عليه أمثاله، وأجاب البصريون بالتأويل كما أشار إليه المصنف بقوله: ومثل مسجد الجامع إلخ.

(١) أي إذا بين أن أحد المعنيين لا يقوم مقام الآخر في الاستفادة، فلا يقال: تركيب إضافي، ويراد منه المعنى الوصفي. (ج)

(٢) تقرير الإيراد أنهم يقولون: المسجد الجامع والحاب العربي والصلاة الأور والنقبة الحقاء، ولا يحفى أن 'المسجد' في المثال المذكور موصوف و'الجامع' صفة فإذا قالوا: مسجد الجامع فقد أضافوا الموصوف إلى صفة، وكذلك في الأمثلة الثلاثة المذكورة. (حق)

(٣) ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الموصوف إلى الصفة وبالعكس للتحفيف، مع إفادة التعريف أو التخصيص، متمسكين بمسجد الجامع وأحوته، وجرد قطيفة وأمثاله؛ فإن أصل مسجد الجامع أصيب للتحفيف بخدف اللام وكسب التعريف من المضاف إليه؛ لأن المسجد هو الجامع بعبء، بخلاف حس الوجه فإن حسا وإن كان هو الوجه حقيقة لكن جعله لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن، وقس عليه أصرابه، وإن أصل جرد قطيفة قطيفة جرد، قدم جرد وأضيف للتحفيف، بخلاف التنوين والتخصيص، وقس عليه أمثاله، وأجاب البصريون بالتأويل كما أشار إليه المصنف بقوله: 'ومسجد الجامع إلخ' متأول بمسجد الوقت الجامع، وذلك الوقت هو يوم الجمعة كأن هذا يوما جامعا للناس في مسجد للصلاة، فإضافته كإضافة سيف شجاع. (عبد العفور)

وهو فيه: ^(١) لا يضاف موصوف إلى صفته مثل: **مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الأولى وبقلة الحمقاء** فإن في كل واحد من هذه التراكيب أضيف موصوف إلى صفته؛ فإن **الجامع صفة المسجد**، و **الغربي صفة الجانب**، و **الأولى صفة الصلاة**، و **الحمقاء صفة البقلة**، وقد أضيف إليها موصوفاتها، وأجيب بأن مثل هذه التراكيب **متأول** فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع، وذلك يحتمل معنيين أحدهما: أن يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام، ويكون المسجد مضافا إليه، والجامع صفة للوقت فيندفع **الإيراد بوجهين**، فإن الجامع ليس مضافا إليه ولا صفة للمضاف، ^(٢)

فإن الجامع صفة الخ لأنه يقال: **مسجد جامع** والجانب الغربي: **مسجد الجامع** مثلا بمعنى المسجد جامع مع بقاء المعنى الإصافي والوصفي، مع حصول التحفيف حذف اللام من المضاف، مع حصول التعريف أو التحصيل، وإضافة المسجد إلى الجامع معوية؛ لأن المضاف غير صفة، وحرار حصول التحفيف في الإضافة المعوية مع حصول التعريف أو التحصيل فيها، إلا أن المقصود فيها هو حصول التعريف أو التحصيل خلاف النقصية، وهذا قال: 'وتفيد تعريفا مع معرفة وأخصيصا مع إنكرة بدون حصر، وقال في اللقضية: 'ولا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ' مع الحصر.

مسجد الوقت الجامع حذف الموصوف من المضاف إليه كما في النواقي. فإن فيها أيضا حذف الموصوف، وهو المكان والساعة والحة. **فيُدفع الإيراد بوجهين** أي بدفع شبهة بطريقتين، والشبهة على ما عرفت هي أن الجامع صفة المسجد فيكون مضافا إليه به أيضا، فجوابه بوجهين. الأول: أن الجامع ليس مضافا إليه للمسجد بل المضاف إليه له الوقت، والثاني: أن الجامع ليس صفة له بل للوقت.

(١) ذكر الصمير اراجع إلى القاعدة تأويلها بالأصل والقبول، وبناء على أن الصمير إذا دار بين المرجع والخير فراعية الخير أولى. (جمال)

(٢) حاصله: أن إضافة المسجد إلى الجامع من قبيل إضافة العام إلى الخاص، وكذا قياس سائر الأمثلة، فتكون تلك الإضافة كإضافة طور سيباء وصلاة الوتر وبقلة الحنة وجانب اليمين. (عبد العفور)

وثانيهما: أن يكون الوقت محذوفاً والجامع قائماً مقامه **منطويا عليه**، فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد إليه، فيندفع الإيراد بوجه واحد، وهو أن الجامع ليس **صفة للمضاف**^(١)، وعلى هذا القياس صلاة الأولى وبقلة الحمقاء متأول بصلاة الساعة الأولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين، لكن هذا التأويل لا يتمشى في "جانب الغربي"؛ فإنه لا شك أن المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان.....

مطويا عليه أي مشتملاً على الوقت، فحينئذ يكون الجامع بمنزلة الصفات العالمة، وهي التي يراد منها فرد واحد، وفي إرادة هذا الفرد الخاص منها لا يحتاج إلى قرية، فإن الاسمية عبت على الوصفية كالأسود والأرقم والأدهم؛ فإن الجامع هو ما ثبت له الجمعية سواء كان مكاناً أو شخصاً أو غيرهما، فأريد من الجامع هو الفرد الخاص به، وهو الوقت الجامع؛ فإن الوقت الجامع هو يوم الجمعة، فكأن هذا اليوم يجمع الناس للصلاة.

ليس صفة للمضاف إلخ: بل هو صفة للوقت، ولا يجري الوجه الآخر حينئذ، وهو عدم كون الجامع مضافاً إليه؛ لأنه مضاف إليه له قطعاً إلا أنه حذف المضاف إليه وهو الوقت، وأقيم صفة مقامه، وأضيف هو إليه، والفرق بين المقدر والمحذوف أن المقدر هو المحذوف من اللفظ مع البقاء في النية، والمحذوف هو الحذف من اللفظ والنية. **متأول بصلاة الساعة:** وهي أول ساعة بعد رواء الشمس، وقيل: هو أول الساعة التي فرضت الصلاة فيها فيكون 'الأولى' صفة 'الساعة'، و'الحمقاء' صفة 'الحبة'، سواء كانت الساعة مثلاً مقدراً في نظم الكلام أو محذوفاً، وحينئذ تكون الأولى قائمة مقامها، وكذا الحمقاء قائمة مقام الحبة، وعلى التقدير الأول يندفع الإيراد بوجهين، وعلى الثاني يندفع بوجه واحد كما عرفت تفصيله، وإليه أشار بقوله: على الاحتمالين المذكورين، وإنما بسوا البقلة إلى الحمقاء المؤث بالأحق؛ فإنها ثبتت في محاري السيور ومواطي الأقدام

لا يتمشى: أي لا يذهب في 'جانب العربي' بأن يقال: جانب المكان العربي. **لا توصيف مكان إلخ:** أي لا توصيف مكان بها أي بالعربية، وضمير "هو" راجع إلى الجنب، والضمير في 'حاشه' إلى المكان، والظاهر أن يكفي بقوله: 'لا توصيف مكان بها' إلا أنه لما كان الجانب المذكوراً في المثال ففي توصيف المكان بالعربي يعني أن يراعى معنى الجنب أيضاً.

(١) إذ لا يقال: المسجد الوقت بخلاف الاحتمال الأول؛ فإن الجامع فيه ليس مضافاً إليه قطعاً. (عل)

هر ح ه^(١) بها، اللهم إلا يقال: هناك مكانان جزء وكل، فالمكان الذي أضيف إليه الجانب هو الجزء والإضافة بيانية، والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة إليه هو الكل فيستقيم المعنى، ويرد على القاعدة الثانية، وهو قوله: "ولا صفة إلى موصوفها" مثل: جرد قطيفة و أخلاق ثياب، فإن أصلها قطيفة جرد وثياب أخلاق، قدمت الصفة على الموصوف وأضيف إليه، وأجيب عنه بأنه **متأول** بأنهم حذفوا قطيفة من قولهم: قطيفة جرد حتى صار^(٢) كأنه اسم غير صفة، فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لأن يكون قطيفة وغيرها، مثل خاتم في كونه صالحا لأن يكون فضة وغيرها،

هالك: أي في قوله: 'جانب اعربي'. **والإضافة بيانية:** أي الجانب لدي هو المكان، وصفة الجانب أن يكون عربيا. **والمكان إلخ.** وهو العربية. **ويرد إلخ** بأن يقال: جرد والأخلاق صفتان بقطيفة ولثياب، وقد 'صيفتا' إليهما. **متاول** نعله من باب إضافة الأعم إلى لأخص تخصبا أو ياء، وليس من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، فإن الأصل قطيفة جرد وثياب أخلاق، فحذف الموصوف وبقي الصفة مهمة أي إذا حذف الموصوف استعملت لصفة مقامه، فحصل لاشناس بأن الجرد من أي جنس هو، والأخلاق من أي جنس هي، فأصغوها إلى موصوفاتها لتخصيصها وإسكان بتجريد الصر عن كونه موصوفا، فهذا 'الإضافة بمعنى' من: **كأنه اسم غير صفة:** نحذف موصوفه فكأنه لم يكن صفة، فإن الصفة لا بد لها من موصوف مذكور أو مقدر، قال الشارح في الحاشية: الجرد: ريشه كشيء وفروسي. قصيدة: جودر جوده. 'صراح'. وقال بعض الشارحين: القطيفة: دواتر خمس، والأخلاق جمع خلق.

- (١) إلا أنه يرد عليه أن الجانب يقال لأي شيء من الجهات الست لا للجزء الواقع في الجوانب الست، وإليه أشار بقوله: اللهم. (عل)
- (٢) أي جرد كأنه اسم غير صفة في أنه استعمل بلا موصوف، وإضافته إلى قطيفة لتخصيص، لا لأنه إضافة صفة إلى الموصوف، وفيه أن قطيفة مؤنث والجرد مذكر، فكيف يكون صفة انقصية، ولذا قال الشيخ ارضي: إن المعنى شيء جرد أي بأن يحذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين. (جمال)

أضافوه إلى جنسه الذي يتخصص به كما أضافوا خاتماً إلى فضة، فليس إضافته إليها
 من حيث إنه صفة لها، بل من حيث إنه جنس مبهم أضيف إليها ليتخصص، وعلى
 هذا القياس أخلاق ثياب، ولا يضاف اسم مماثل أي مشابه للمضاف إليه في العموم
 والخصوص إلى ذلك المضاف إليه، سواء كانا مترادفين كليث وأسد، في الأعيان
 والجثث وحبس ومنع في المعاني والأحداث،

إلى جنسه: وهو يعم النوع لعدم الفرق بين الجنس والنوع عندهم، فلا يرد حينئذ أن الجنس مقول على كثيرين
 محتلمين باحقيقة، والقطيفة ليست كذلك بالنسبة إلى مجرد. بل من حيث. وهذه الخبيثة مقصودة في هذه
 الإضافة. إنه حسن. يتناول موصوفها وغيره، وهذه الإضافة للتخصيص.

أي مشابه إلخ: أي لما يعبر مصابها إليه على تقدير الإضافة فيكون في العبارة مسامحة، وبما قال: اسم مماثل
 للمضاف إليه؛ ليدخل فيه المترادفان والمتساويان جميعاً؛ لأن المراد بالمماثلة في العموم أن يكون مدلولهما كليين
 متحدان أفرادهما سواء كانا مترادفين أو متساويين، وبالمماثلة في الخصوص أن يكون مدلولهما شحفاً واحداً. قيل:
 وقولهم: ليوث الأسد فمتأول، ومعناه ليوث كامنة من بين الليوث بحيث أنها ليوث بالنسبة إلى سائر الليوث،
 كما يقال: هو أخص الخواص وأشرف الأشراف.

في العموم والخصوص: وقوله: 'في العموم' أي في الشمول والإطلاق، فإن كل ما يطلق عليه الليث يطلق عليه
 الأسد، وبالعكس. وقوله: "والخصوص" أي في عدم الشمول والإطلاق، فإن كل ما لم يطلق عليه الأسد لم يطلق
 عليه الليث، وبالعكس. سواء كانا مترادفين. أحرار الفراء إضافة أحد المترادفين إلى الآخر للتحفيف متمسكا
 بالاستعمال، وتبعه الشيخ الرضي.

كليث وأسد: فإفهما مترادفان في الأعيان والجثة، فإفهما قائمان بداهة فيكونان عيين. قال مولانا عص نقلا
 عن "الصحاح" و"القاموس": إن الجثة هي شخص الإنسان فيكون أحص مطلقاً من العين، أقول: أما كون الجثة
 أحص من العين صاهر؛ لوجود العين في الفرس مثلاً لكن يلزم أن لا يصدق حثة على الأسد؛ لما عرفت أن الحثة
 هي شخص الإنسان، إلا أن يقال: إن ما قال في "الصحاح" و"القاموس": إن الحثة هي شخص الإنسان باعتبار
 الأعدب والأكثر استعمالاً، أو المراد من الحثة ما ليس من المعاني والأحداث، فيصدق على الأسد بقية المقالة.
 وحبس ومنع: فإفهما مترادفان في المعاني، والأحداث بفتح همزة جمع الحدث، فإن المفع صفة مانع والحبس
 صفة الحابس، وليس شيء منهما قائماً بالذات.

أو غير مترادفين،^(١) بل متساويين في الصدق كالإنسان والناطق؛ لعدم الفائدة في ذكر المضاف إليه؛ فإنك إذا قلت: رأيت ليث أسد، لا يفيد إلا ما يفيد رأيت ليثا، بدون ذكر الأسد وإضافة الليث إليه، فيكون ذكر الأسد وإضافة الليث لغوا لا فائدة فيه، بخلاف إضافة العام إلى الخاص في مثل: كل الدراهم، وعين الشيء؛ فإنه أي المضاف فيها يختص به أي يصير خاصا بسبب إضافته إلى المضاف إليه، ولا يبقى على عمومته سواء أفادت الإضافة التعريف^(٢) أو التخصيص، وأعمية العين عن الشيء إذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة،

مخلاف إضافة إلخ: متعلق بقوله: 'لعدم الفائدة' كما هو الصاهر من كلامه، ويحتمل أن يكون متعلقا بقوله: 'بماثل'. **مثل كل الدراهم إلخ:** وكذلك جميع لقوم، فإن الجميع يقع على القوم وعلى الفرس وعلى أشجار وجميع الأشياء، فجار إضافتها لتخصيص كما في حاتم قصة. **فإنه أي المضاف:** الفاء لتعليل، فإن قيل: لم يرجع الضمير إلى المضاف إليه مع كون صحة هذا الإرجاع، فإن المعنى أن المضاف إليه في قوله: 'كل الدراهم وعين الشيء' من حمة الأشياء المماثلة في العموم والخصوص؛ لأن الدراهم أحص من الشيء، والشيء أحص من العين إذا كان اللام فيه للعهد، فيكون إضافة لعدم إلى الخاص؛ قبا: فوله: 'يختص' يبي عن حدوث، وهو في المضاف دون المضاف إليه، أو نقول: الكلام مسوق لفائدة الإضافة.

سواء أفادت إلخ: أشار هذا التعميم إلى أن قوله: 'يختص' ليس بمعنى اختصاص مقابل لتعريف، بل المراد منه معنى شاملا هما، فيكون المراد من الاختصاص ما هو في مقابلة العموم لا ما يقابل التعريف؛ لأن التعريف حاصل للمضاف بالإضافة إلى المعرفة. **إذا كان اللام إلخ:** فإن المراد من الشيء حينئذ هو الشيء المعهود.

(١) فيه إشارة إلى اختياره المماثلة على الترادف.

(٢) لأن اللام إما للحس أو للاستعراق، وعنى كلا التقديرين تعيد التعريف، وأما إفادتها التخصيص فإنما هو إذا كان اللام للعهد الذهني، وهو بعيد في أمثال هذين المثالين، والمقصود من قوله: "أي يصير خاصا" دفع توهم حمل 'يختص' على معنى 'يصير' والتخصيص وهو ليس مستقيم؛ لأن المضاف إليه معرفة. (جمال الدين)

وأما إذا كان للجنس ففيها خفاء،^(١) ويرد على قولهم: لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص **قولهم: سعيد كرز،** فإن سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث وأسد مع أنه أضيف أحدهما إلى الآخر،

ففيها خفاء: ويمكن أن يراد من العهد في قوله: إذا كان اللام فيه للعهد هو الأعم من العهد الشخصي والنوعي، وإطلاق الشيء على الموجود الخارجي هو العهد النوعي، كما يكون المراد هو العهد النوعي من الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة كما مر في تعريف الكلمة، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أنه ليس فيها خفاء إذا كان الشيء بمعنى الموجود في الخارج كما هو مذهب المتكلمين؛ لأنه لا شبهة في أن العين بمعنى الذات أعم منه؛ لأن العين يطلق على المعدوم بخلاف الشيء، ويكون الشيء بمعنى الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة، وحينئذ لا يكون العين أعم منه؛ لشموله كل مفهوم فحينئذ في أعميته عه خفاء.

ويمكن أن يقال: إذا كان الشيء دائرا بين المعاني فيصح قوله: "ففيها خفاء"، ويمكن أن يراد من الشيء نفس مفهوم، مع قطع النظر عن تحققه في الدهن أو في الخارج. وأما إذا أخذ من حيث إنه متحقق في الدهن مثلا فهو فرد من أفراد الشيء؛ فإن مفهوم الإنسان من حيث إنه متحقق في الدهن فهو فرد من الإنسان، فحينئذ يكون العين أعم منه. قال محد المحشي مولانا عاف: إنما يكون في الأعمية خفاء إذا أريد من الشيء نفس مفهوم مع قطع النظر عن تحققه في الدهن؛ لأنه حينئذ يشمل كل مفهوم، ولما أخذ من حيث تحققه في الدهن فهو - أي المفهوم - فرد من أفراد الشيء، وحينئذ يكون العين أعم منه - أي من الشيء - وهو الموجود في الدهن.

قال مولانا عص: لا خفاء في أعميته عه حينئذ أيضا؛ لأهم يقولون: عين اللاشيء مع عدم صدق الشيء عليه. أقول: المراد من قولنا: عين اللاشيء هو المفهوم؛ لأنه لا فرد له فيكون مفهومه فرد الشيء لا محالة، فيكون الشيء حينئذ صادقا عليه. ثم لا يخفى أن ما قال مولانا عص يرد على ما قال الشارح بقوله: وأما إذا كان للجنس ففيها خفاء كما يرد على المحشي أيضا كما لا يخفى، ولكنه مدفوع عما ذكرنا.

كليث وأسد: أي سعيد وكرز مثل ليث وأسد في العموم والخصوص، لكن مفهوم كل واحد منهما هو الحيوان =

(١) لأن الشيء في اللغة يتناول الجوهر والأعراض والموجود والمعدوم، وكذا العين؛ لأن عين الشيء نفسه، كذا في "الصحاح"، فلا يكون العين أعم. (علوي)

(٢) إذا أريد بالشيء الموجود، وحمل العين أيضا على ذلك، وأما إذا حمل الشيء على الموجود، والعين على المعدوم والموجود، فلا خفاء في كون العين أعم من الشيء. (جمال)

فأجيب بأنه **متأول** بحمل أحدهما على المدلول والآخر على اللفظ، 'فكأنك إذا قلت: جاءني سعيد كرر،' ^(٢) قلت: جاءني 'مدلول هذا اللفظ، ولم يقولوا: كرر سعيد؛

= امفرس خلاف مفهوم سعيد وكرر؛ فإن مفهومهما شخص واحد، ولا يخفى أن هذا السؤال يرد على القاعدة السابقة، وهي قوله: وشرعها تحريد المضاف من التعريف؛ لأنه أصبغ سعيد على التكرار مع عدم تحريده عن العممية، وحواب عنه أصبغ ما ذكره بقوله. متأول. وأعم أن سعيدا وكررا يساويان في العموم والخصوص بل في الخصوص فقط؛ لأهم عدم شخص واحد، وأيضا لا يرد ذلك على ما عرفت معنى قوله في العموم والخصوص فيما سبق أنفا كما لا يخفى.

نحمل أحدهما إلح بأن يراد من المضاف المسمى والمدلول، ومن المضاف به الاسم واللفظ، ولا يجوز التأويل بالعكس؛ لامتناع إسناد الخيء وسهه إلى النقط. **قلت حاءي إلح** فإن: هذا الحوَاب سعيد، فالأول تنكيرهما بأن يراد بهما المسمى سعيد والمسمى كرر أي المسمى سعيد هو المسمى كرر، والأول أن يراد من التكرار سؤال ومن سعيد مسماه أي مسمى سعيد هو مسمى مدلول كرر فيكون من قبيل إضافة اعم إلى خاص، لا إضافة المدلول إلى اللفظ.

ولم يقولوا كرر سعيد؛ بإضافة النقط إلى الاسم؛ لأن قصدهم بالإضافة إلح، ولأن النقط يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة مدح أو دم، فإذا ذكر أولا يعني عاء الاسم، وهذا لا يقدم الملقب على الاسم بل يؤثر عنه، فيذكرون الملقب على سبيل السمع بأن يكون عطف بيان، أو على سبيل القطع مرفوعا أو منصوبا، لا يقال: حار أن بضاف 'يث' إلى 'سعيد' هذا التأويل؛ لأننا نقول: نعم لكن المراد من قوله: 'عدم الفائدة' أنه عدم الفائدة في ذكر المضاف إليه مدلول التأويل. لعدم وقوع التأويل منهم في حوزة 'يث' أسد خلاف سعيد كرر.

(١) إشاره إلى أنه لا يتعين الأول محمل على المدلول، ولا الثاني محمل على النقط بل ذلك حسب لقراء، فإن ققصت القرينة حمل الأول على المدلول فكذلك، حوزة حاءي سعيد كرر؛ فإن الخيء قرينة على حمل الأول على المدلول؛ لعدم تصور الخيء من النقط، وإن ققصت حمل الثاني عليه، حوزة: تنفطت سعيد كرر أي تنفطت بنفس هذا المدلول؛ لعدم تصور تنفط المدلول، (جمال)

(٢) هذا طريق آخر لشكرك العبد إذ قد يتأول بوحدهم سمي بالاسم، كما يقال. حاءي ريد وريد آخر أي جاء واحد من الجماعة المسمدة بريد، وقد يتأول بصفة شتهر مسماهما كأن يذكر حاتم ويرد حواد، وأوله بمدلول وأصيب إلى كرر أي جاء مدلول 'كرر'، والتأويل الثاني لا يجري في كل عدم بل في عدم شتهر مسماه بصفة، والأول وإن كان عاما إلا أن الظاهر أن الحاصل من التأويل مركب توصيفي فلا يمكن الإضافة، فتعين في هذا المقام تأويله بمدلول. (جمال)

(٣) لأن نسبة الخيء إلى الدال غير صحيح. (عبد الغفور)

لأن قصدهم بالإضافة التوضيح^(١)، واللقب أوضح من الاسم غالباً، وإذا أضيف الاسم الصحيح، وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة^(٢)، أو الملحق به وهو ما في آخره واو أو ياء قبلهما ساكن، وإنما كان ملحقا بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة؛ لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة، ولأن حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان، ولا تثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون، إلى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب، مثل: ثوبي وداري في الصحيح، وظبي ودلوي في الملحق به، والياء مفتوحة أو ساكنة، وقد اختلف في أن أيهما الأصل، والصحيح أنه الفتح؛ إذ الأصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة؛
 أي السكون والفتح

عالمًا والمعرب لا حكم له، فإن من عَرَّره أي من غلبت سب المر، واست: رويته.
 ما ليس إلخ. والصحيح في كلام النحاة يقع على هذا؛ لأن حثهم عن أحوال أواخر الكلمة، وقوله: 'في عرف النحاة' احتراز عن عرف الصرفيين واصطلاحهم. وهو ما إلخ. وم يقل ههنا، وهو في عرف النحاة ما في إلخ؛ لأنه ليس لهم عرف واصطلاح في الملحق به كما كان هم في الصحيح ذلك، ومعنى الإحاق بالصحيح كون إعرابه بالحركات كالصحيح.
 في الوقوع أي في وقوع حرف العلة بعد الاستراحة إلخ؛ فإن السان إذا بلغ الحرف الساكن يتوقف ضرورة يستريح فينقطع غيره، وكذلك بعد السكوت. يعني في الابتداء: أي الحروف العلة التي عليها الحركة بعد السكوت هي التي كانت في ابتداء كـ وحـنـ و'وعـد'. والياء مفتوحة أو و'لحان.

(١) أي رفع الإجمال الحاصل في المعرفة بإضافة بن ما يس فيه إجمال، كونه أشهر، واللقب في الأعمب يكون أشهر بالقياس بن الاسم، فالإضافة لعرض التوضيح إنما هو بإضافة الاسم إلى لقب لا انعكس، فظهر أن انعكس كما أنه لا يصح من حيث الاستعمال لعدم ورود الاستعمال على ذلك لا يصح من حيث القياس أيضا. (جمال)
 (٢) وذلك لأن نظرهم في أحوال أواخر الكلم. (عبد الغفور)

لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة^(١) أو حكماً^(٢) والأصل في ما بني على الحركة الفتح، والسكون إنما هو عارض للتخفيف.

فإن كان آخره أي آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم **ألفاً** ثبت أي الألف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب، نحو: عصاي ورحاي، **وهذيل** - وهي قبيلة من العرب **تقبلها** أي الألف حال كونها **لغير التثنية ياء**؛ لمشاكلة ياء المتكلم، وتدغم في الياء مثل عصي ورحي.

لئلا يلزم الابتداء إلخ: فيما إذا كانت في صدر الكلام، أو حكماً فيما إذا لم تكن في الصدر؛ فهذا لاستقلالها في حكم صدر الكلام. **فإن كان آخره** إلخ: يعني إن لم يكن الاسم صحيحاً ولا مدحوقاً به فإن كان إلخ، فيكون الفاء في جواب الشرط المقدر. **ثبت**: أي الألف حال الإضافة إلى الياء على اللغة الفصيحة احتراز عن لغة غير الفصيحة ك لغة هذيل. **لعدم موجب الانقلاب**. أي الألف بـياء كما في لغة هذيل؛ فإن المشاكلة أي مشاكلة ياء المتكلم لا يوجب الانقلاب كما في لغة، و"هذيل" متدا، وقوله: 'تقبلها' خبره، وتأنيت هذيل بتأويل القبية.

لمشاكلة ياء المتكلم أي مشاركتها، والمشاكلة: هي موافقة شيء ما هو قبله أو بعده، كقوله تعالى: **مكرر** **مكرر** (١٠٠) فإن سببه المكر إلى الله تعالى مشاكلة ما قبله، وحدث لأن أصل هذا الألف إم الواو أو الياء، وإن كان أصلها واو، يرد الألف إلى الواو ثم تقب الواو ياء وأدغم الياء في الياء، وإن كان أصلها ياء يرد إلى الياء ويدغم في الياء، فإن مولان عص: قوله: 'لمشاكلة ياء المتكلم' لأن مشاكلتها حركة الكسر فلما تعدر التزم الياء التي هي أختها. **وتدغم**: أي هذيل.

(١) فيما إذا كانت الكلمة التي على حرف يصح وقوعها في ابتداء الكلام ككاف انتشيه؛ فإنه يصح أن يقال: كزيد أخوك. (جمال)

(٢) كالياء؛ فإنه على تقدير سائه على السكون، وإن لم يلزم الابتداء بالساكن حقيقة كنه يرمز ابتداءه حكماً؛ لأنه لاستقلاله يصح أن يقع في الابتداء وإن لم يقع بعارض. (جمال)

ولا تقلب^(١) ألف التثنية كغلاماي؛ لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب^(٢).

من المنصوب والمجرور

وإن كان آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ياء أدغمت في ياء المتكلم؛ لاجتماع المثليين فيها هو كالكلمة الواحدة^(٣) مثل: مسلمين إذا أضيف إلى ياء المتكلم، وأسقطت النون للإضافة، وأدغمت الياء في الياء فصار مسلمي.

كغلاماي: فلا يقال: علامي بالياء المشددة مثل عصي ورحي؛ لأنه لا أصل لهذه الألف من الياء والواو، فلا تقلب حينئذ. لالتباس المرفوع بالبح لأن الألف علامة الرفع في التثنية، والياء علامة النصب والجر فيه، فلو قلت ياء لالتبس المرفوع بغيره، قيل: هذا هو صحيح لرم عدم صحة قلب الواو بالياء في 'مسلمي'؛ فإن أصله مسموي، فقلت الواو ياء بأصل من الأصوب، وبيان الملاممة أن الواو في الجمع المذكور علامة الرفع والياء علامة النصب والجر، وأجيب بالفرق بينهما بأنه إنما قلت الواو ياء في الجمع المذكور علامة الرفع والياء القلب، وأما فيما نحن فيه فقللها بالياء للمشاكلة، وهي لا توجب القلب، فإن الأصل عدم قلب الألف التي قبل الياء لخفتها؛ لأنها ساكنة.

لاجتماع المثليين: لأنه إذا اجتمع مثالان فيما هو كالكلمة الواحدة أدغم أحدهما في الآخر فيقال في قاض وعاص: قاضي وعاصي بالياء المدغمة، وإن كانت الياء محذوفة للتوسيع ردت الياء وأدغمت في الياء فيقال =

(١) على صيغة المعلوم، وفاعله ضمير راجع إلى "هذيل". (جمال)

(٢) اندي ليس بعة مطردة، بخلاف 'مسلمي' فإنه وإن رم فيه التباس المرفوع بغيره إلا أن القلب بعة مطردة، ولا يترك الأمر انصد لالتباس حصل في بعض المواضع، ألا ترى أنك تقول: "مختار" و"مضطر" مع أنه يتنس صيغة الفاعل بالمفعول، كذا في "الرضي". (جمال)

(٣) إن قلت: إذا اجتمع المثالان أولهما ساكن وجب الإدغام سواء كان في كلمة أو في كلمتين، فلا حاجة إلى قوه. "كالكلمة الواحدة"، قلت: الحاجة إليه بدفع توهم من توهم أنه من فيل "فلان وما لنا"، وفي يوم" مما اجمع المثالان في كلمتين، وأولهما مدّة؛ فإنه لا يجوز الإدغام لرعاية المدّة مع ديوب المقتضى، فدفع ذلك التوهم بأن رعاية المدّة إنما هو فيما إذا كان المثالان في كلمتين، وأما إذا كان في ما هو كالكلمة الواحدة فالإدغام واجب. (جمال)

وإن كان آخره ^١ "واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والأولى ساكنة، مثل: "مسلمون" إذا أضيف إلى ياء المتكلم قلبت واوه ياء، ^{المقنة} وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها؛ لأنها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء ^٢ الضمة قبلها تغييرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقليل مسلمي، وإن كانت قبل الياء أو الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحة كقولك: في مسلمين مسلمي، وفي مصطفىون مصطفىي خلفه الفتحة، وفتحت الياء ^٣.....

= فيهما: قصي وعدسي، وكس في مثي أو خموع حاة أصب واخر. **فصار مسلمي** بفتح الميم إن كان مثني، وبكسرها إن كان جمعا.

لأنها لما انقلبت إلخ عنة بكسر ما فيها، وإحاصل: أن الواو الساكنة لما انقلت ياء الساكنة فحينئذ بقاء الضمة قبل ياء يوجب تغير الياء بقسها واوا؛ لأن ياء الساكنة إذا كانت قبلها ضمة يقب واوا فلا بد من كسر ما فيها، وإلا يلزم أن يكون الانقلاب مذكور لعل، قبل: قلب الضمة كسرة بعد قلب واو ياء وحسب إذا لم يؤد إلى السس، وما إذا أدى إلى سس ورن بور فأنت محير في إبقائها وقسها كسرة، نحو: لبي بضم اللام وتشديد الياء في جمع ألوى؛ إذا يشنه فعل - بضم هاء - بفعل - بكسرها - ، ثم إن ألوى بمعنى شديد الحصومة، وجمعه لي عني ورن فعل بضم هاء. **مصطفون**: مصصفي أصله مصطفوي بإسقاط الواو بالإضافة، حرك الياء بالتقاء الساكنين، وفتحت خفة الفتحة.

(١) أي آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.

(٢) أي قلب الواو ياء؛ لما تقرر من قاعدتهم أن الياء إذا كانت ساكنة وبضم ما قبلها انقلب واوا، فيرمز الرجوع إلى ما يعبر عنه. (عل)

(٣) أي ياء المتكلم في الصور الثلاث قد جاء لياء ساكنا مع الألف في قراءة نافع. ﴿محيدي﴾، إما لإحراء الوصل بحري يوقف أو لأن لألف أكثر شدة من أحويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه، ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف، كذا ذكره الشيخ الرضي. (عبد العفور)

أي ياء المتكلم في الصور الثلاث **للساكين** أي للزوم التقاء الساكنين إن لم تحرك، واختير الفتح لخفته.

وأما **الأسماء الستة** التي مر البحث عنها مضافة إلى غير ياء المتكلم **فأخي وأبي** أي فالحال في أخ وأب منها إذا أضيف إلى ياء المتكلم أن يقال: أخي وأبي مثل: يدي ودمي بلا رد المحذوف؛ لجعله نسيا منسيا، وأجاز المبرد فيهما **أخي وأبي** برد لام الفعل فيهما، وهي الواو،^(١) وجعلها ياء، وإدغام الياء في الياء، وتمسك في

ذلك بقول الشاعر:

في جوار أخي وأبي

إن لم تحرك. أي ياء المتكلم، قيل: هذا يشكل بقوله تعالى: 'مُخَيَّي' بالسكون في قراءة نافع، والحوار أن قراءته بسكونها يخالف أهل العربية فتكون صعيمة. **وأما الأسماء الستة إلخ** ولما كانت كلمة 'أما' لتفصيل الإجمال فقال: 'التي مر البحث عنها إلخ'، والفاء في قوله: 'فأخي إلخ' وقعت في جواب 'أما'.

فأخي وأبي: وإنما قدم الأخ على الأب؛ ليوافق قوله تعالى: 'فأخوه من أمه وأبيه' (عبر ٣٤ ٣٥) وأما تقديم الأخ على الأب في الآية فدرعاية أسلوب الترقى أي الترقى من الأدنى إلى الأعلى؛ فإن الآية في بيان أحوال القيامة أي يوم يهرأ من أخيه بل من أمه بل من أبيه؛ فإن مرتبة الأب أعلى من مرتبة الأم ووجود اترقي في قوله: 'أخي وأبي' مفقود كما لا يخفى. **فالحال في أخ إلخ** أو فيقال في إضافة بعضها إلى ياء المتكلم: أخي وأبي، وعلى هذا يكون عطف قوله: 'وأجار المبرد' وعطف قوله: 'وتقرب: حمي' عليه عطف فعلية على فعلية، وأما على ظاهر توجيه الشارح فيكون عطف فعلية على اسمية، هكذا قيل.

بلا رد المحذوف: أي بلا رد لام الفعل أي لام الفعل محذوف من أخ وأب كما هو محذوف من يد ودم، فكما يقال في يد ودم: يدي ودمي من غير رد لام الفعل عند الإضافة فكذلك يقال في أخ وأب: أخي وأبي من غير ردها. **وجعلها ياء:** أي جعلها ياء، وإدغام الياء في الياء وكسر ما قبلها، فإن أصلها أخوي وأبوي بفتح الحاء والباء، ثم الدليل على كون لام الفعل هي الواو أنه لو ثبت لما يقال: أخوان وأبوان.

(١) لأن أصلهما أخو وأبو بدليل أخوان وأبوان.

وَأَيَّ مَا لَكَ ذُو الْمَجَازِ بَدَارٌ^(١)

وحمل الأخ على الأب؛ لتقاربهما لفظاً ومعنى، وأجاب عنه المصنف في شرحه بأن ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء،
 وهو ظاهر أي تمسك الفراء

وأي ما لك أخ وأجاب مولانا عص عن قول الشاعر بأنه حار أن يكون لصورة الشعر، وقوله: 'ما لك' بكسر الكاف؛ فإن الحصاب إلى الموت، وكلمة 'ما' تعني، قال الشارح في الحاشية: 'دو ابحار' اسم سوق عبي، وقال أيضاً: أوله:

قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى

قوله: 'قدر' معنى القضاء، والقدر حيث قال في 'الحاشية' في تفسيره: أي قضاء، وقال في 'الحاشية'، ومعنى 'أرى' أظن، وقوله: 'أرى' بصيغة المجهول.

وحمل الأخ على الأب وهذا دفع ما يقال: إن قول الشاعر لا يدل إلا على جعل اللام بياء وإدغام الباء في البياء في أي فقط دون حي. لتقاربهما لفظاً ومعنى أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلأن الأخ اس الأب، وهو أبوه. بأن ذلك أي رد لام الفعل فيهما، وجعلهما بياء، وإدغام البياء في بياء خلاف القياس إلخ. أقول: نقائل أن يقول: كونه خلاف القياس والقاعدة في حيز اسم؛ لأن قلب الواو بالياء وإدغام البياء في البياء موافقة بقاعدة المعروفة بينهم كما مر في مرمى، فعطف قوله: "واستعمال الفصحاء" عليه ليس على ما ينبغي أيضاً إلا أن يقال: المراد أن حذف الواو نسبياً مسبباً، وجعل هذا الواو بياء، وإدغام البياء في البياء خلاف القياس.

(١) [سوگند پدر من یا سوگند پدران من که نیست مرا ذو المجاز و سرای.]

قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى وأي ما لك ذو المجاز بدار

فالتقدير: بفتحين اسم من التقدير، والإحلال: الإبرال، ودو ابحار: بفتح الباء سوق عبي فرسخ من عرفات من سواق الخاهدين؛ فإن سم مع كونه بدويين موضع شريعة في بعض أيام السنة، يقيمون لها رماة ثم يتقلون منها إلى موضع آخر، وهكذا إلى آخر السنة للبيع والشراء والأحد والإعطاء وغير ذلك من العادات الخسة، وتلك المواضع أوها دومة الجندل وأحرها عكاظ، ودو ابحار في أشهر الحج، يحججون ثم يتقلون إلى أوطانهم. و'أرى' على المجهول أي أظن على المعلوم، يتعدى إلى مفعولين، و'أي' مقسمة به في اتجاهية دون الإسلام من معترضة بين أرى ومفعوليه، والمعنى. تقدير الله تعالى أنرت - يا نفس - في هذه السوق، وإحال أي ظل وأقسم بأي أن هذا المكان مع شرفه لا يبق أن يكون محلاً للموت؛ فإنك مرتحل عنه عن قريب. (حل ش)

(٢) أي "أيي" في قول الشاعر.

مع أنه يحتمل أن يكون المقسم به أي أبي جمع أب، فأصله أيّن سقطت النون في الإضافة فاجتمعت ياءان فأدغمت الأولى في الثانية فصار أبيّ، وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر:

أي بالواو والنون

فلما تبين^(١) أصواتنا بكين وفديتنا بالأينا

بالتشديد بالالف الإشباع

أي لما سمعن وعلمن أصواتنا بكين وقلن لنا: أبأؤنا فداؤكم، وتقول أي امرأة قائلة لا ممتناع إضافة الحم إلى المذكر: حمي وهني

أن يكون المقسم به الح. فإن الواو في قوله: 'وأبي' للمقسم، وهذا جواب آخر كما ذهب إليه اميرد، وحاصله: أن لا سلم أن المضاف إلى ياء المتكلم هو الأب جوار أن يكون المضاف إليها هو أبيّن جمع الأب، والذي تدل على أن الأب يجمع على أبيّن وإن كان شادا قول الشاعر: فلما تبين إخ، كما أن أحير جمع أخ، ثم قوله: 'يحتمل' إشارة إلى أن إثبات المذهب لا يصح بمجرد الاحتمال؛ لأن جعل الواو فيهما ياء، وإدغام الياء في الياء يكون حينئذ مجرد احتمال أيضا. فلما تبين إخ. وهذا البيت وقع في حق سوسة كانت أسيرة على يد قوم فأراد جماعة أن يتخلصوهن منهم فتقول هذه الجماعة: فلما تبين إخ، وقوله: "بكين" بفتح الباء والكاف والنون، والمقصود بالتمثيل قوله: "بالأينا"، فإن سقوط النون من الأبين بالإضافة.

وتقول. صرح المصنف ههنا بلفظ 'تقول' ولم يعطف على 'أبي'؛ تحرزا عن سوسة الحم واهن إلى نفسه. قيل: لو قال: 'يقال' لكان أولى للتحرر عن سوستهما إلى المحاطب أيضا، مع أن إضافة الحم إلى المحاطب غير صحيح؛ لأنه لا يضاف إلا إلى الأنثى، إلا أن يهدف مضاف بأن يقال: "حمي" أي حم امرأتي. امرأة قائلة. أشار به إلى أن قوله: "تقول" صيغة الغائبة لا محاسب، فادفع أن إسناد الحم إلى المحاطب غير صحيح لا ممتناع إضافة الحم إلى إخ. دليل على عدم صحة حمل قوله: 'تقول' على صيغة الخطاب.

(١) [تشديد الياء والنون، صيغة الجمع المؤنث] هو من المتقارب، وتبين الشيء أي ظهر، وتبينته أنا أي أظهرته وعرفته لارم ومتعد، وهذه تفدية أي قال به: جمعت هداث، والأبين: جمع أب والألف للأشباع، وفيه الشاهد حيث جمع بالواو والنون، والمعنى: لما عرف أصواتنا معرفة بية بكين، وقلنا. جعلنا آباءنا فداكم. (حل ع) [برگاه شنیدند زن آوازهای ماگریه کردند زن و گفتند پدران ما فدا می شوند]

بلا رد المحذوف عند الإضافة إلى ياء المتكلم، وإنما فصلهما عن "أخي" و"أبي"؛
 لأنه لم ينقل عن المبرد فيها في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وإن نقل عنه
 بعضهم ذلك الخلاف في الأسماء الأربعة،^١ ويقال في فم حال إضافته إلى ياء المتكلم:
 وهو ابن يعيش وابن مالك
 في بالرد والقلب والإدغام في الأكثر أي في أكثر موارد استعماله، وفي في بعضها
 إبقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الإضافة، وإذا قطعت

بلا رد المحذوف أي نقل في حم وهن: حمي وهي كما يقال في يد ودم: يدي ودمي عند الإضافة لا رد
 المحذوف، فإنه حين رده يقال: حمي وهي بالياء المدعمة لفتح الواو ياء وإدغام الياء في الياء؛ فإن أصبهما حمو
 وهنو بفتح الحاء والميم، وكذا فتح اهاء والنون.

في الأكثر أي أكثر موارد استعماله، أي أصيب "فم" إلى ياء المتكلم فميه وحنان، أحدهما: فم بالرد
 والقلب والإدغام، وهو الأكثر، والثاني: فمي، ووجه الأول أكثر وأفصح؛ لأن قلب الواو ميما حالة لأفراد بما
 هو لأهل الضرورة وهي مفقودة حالة الإضافة، ودلت لأن أصل 'فمي' فوه سيكون الواو محذوف اهاء؛ حقه
 فصار فو، فو لم يقلب الواو ميما لقلب الواو اهاء؛ لتحركها حينئذ والفتح ما فيها، فوجب حذف الألف
 لاتقاء الساكنين، وهما الألف والتسوين، ففي الاسم انتمك على حرف واحد، وهذه العلة غير موجودة حال
 الإضافة؛ لأنه إذا حذف اهاء وأصيب إلى ياء انتمكم كان ميما عند قومه ومعربا تقديرا عند الآخرين، لكنه لا يبقى
 على حرف واحد؛ لأنه لم يحذف الواو عند الإضافة؛ لعدم موجب حذفها، وهو التقاء الساكنين؛ لأنه إذا حذف
 اهاء عند الإضافة إلى ياء المتكلم صار فوي فاحتمعت الواو والياء والساق منهما ساكن فوجب قلب الواو ياء
 وإدغام الياء في الياء، وكسر ما قبل الياء لأجل الياء كما في "مرمي".

وإذا قطعت إلخ أي إذا قطعت هذه الأسماء الخمسة عن الإضافة كان إعرابها بحركات، فقيس: هذا أح وأب
 وحم وهن وفي، ورأيت أبا وأما وها وهما، ومررت بأح وأب إلخ، لكن فتح اهاء، ويقسم ويكسر في
 'فم'؛ لأن فتح اهاء أفصح، أما كون فتح اهاء أفصح؛ لكونه مفتوحا في الأصل، وأما يقسم اهاء؛ بيدل على
 الواو المحذوفة، وأما كسر اهاء؛ فلأنه لما قلبت وو ميما لعة ذكرها فكأنها انفتت ياء فكما إذا انفتت ياء

(١) وهي أب وأح وحم وهن، ونقل عنه خلاف جاز الله، والنصف في أب وأح فقط. (جمال)

(٢) وقال الشيخ الرضي: وهو أصح وأفصح؛ لأن علة الحاجة إلى بدال الواو ميما عند انقضاء حروف سقوط
 العين لساكنين، وليس كذلك في الإضافة؛ إذ لا تسوين في المضاف فالأولى ترك بدالها ميما. (جمال)

هذه الأسماء الخمسة عن الإضافة قيل: أخ وأب وحم وهن وفم بالحركات الثلاث،^١ ولكن فتح الفاء أفصح منها أي من الضم والكسر، وجاء حم مثل يد،^{في الحالات الثلاث} فيقال: هذا حم أو حمك، ورأيت حمأ أو حمك، ومررت بحم أو حمك. ومثل خبء بالهمزة، فيقال: هذا حمء أو حموك، ورأيت حمأ أو حمأك، ومررت بحمء أو حمأك، ومثل دلو بالواو، فيقال: هذا حمو أو حموك، ورأيت حموا أو حموك، ومررت بحمو أو حموك ومثل عصا بالألف، فيقال: هذا حمأ وحمأك، ورأيت حمأ وحمأك، ومررت بحمأ وحمأك مطلقاً أي جواز حم مثل هذه الأسماء الأربعة.

= كسر ما قبلها فكذلك إذا انقلبت ميماً هكذا قيل، وقيل: جواز الحركات الثلاث في الفاء متابعة العين، مثل أن يقال: فوك وفأك وفيك عند الإضافة بلا ميم فيكون الحركات الثلاث في الفاء متبعة الحركات الإعرابية، ثم قيل في تشبة أخ وأب: أحاد وأنان، وقيل: أخوان وأبوان، وفي جمعهما: أحون وأبون. ثم اعلم أن لام الأربعة الأول الواو بدليل أخوان وأبون وحموان وهوان، والثلاثة الأول مفتوح العين؛ لأن جمعها على أفعال كآاء وآخاء؛ لأن قياس فعل صحيح العين أفعال كجبل على أجبال، وأما 'هن' فلم يسمع فيه أهاء حتى يستدل به على تحريك عينه، ومؤنثه وهو هة لا يدل على تحريك عينه؛ لأنه يمكن أن يكون ساكناً في الأصل لكن لما حذف اللام فتح العين؛ لأن ما قبل تاء اتأنيث لا بد من فتحها، ولام الخامسة هاء، وعينه واو بدليل أفواه، وعينها ساكنة؛ لأنه لا دليل على الحركة والأصل السكون، ولا يدل صيغته على حركة العين؛ لأن فعلاً ساكناً العين يجمع معتلها على أفعال كحوض وأحواض.

وجاء حم مثل يد: حال الأفراد والإضافة، فنقول في الأفراد: هذا حم، ورأيت حمأ، ومررت بحم، ونقول في الإضافة: هذا حمك، ورأيت حمك، ومررت بحمك. **ومثل خبء.** أي جاء حم مثل حاء مهمور اللام معاه السترة، ومه الخاء لتحيمه، فيقال: هذا حمء، ورأيت حمء، ومررت بحمء، في الأفراد، ويقال في الإضافة: هذا حموك، ورأيت حمأك، ومررت بحمأك، وجاء حم مثل دلو، فيقال: هذا حمو، ورأيت حموا، ومررت بحمو، في الأفراد، ويقال في الإضافة: هذا حموك، ورأيت حموك، ومررت بحموك.

(١) التابعة بحركات الإعرابية، وكأنهم نظروا إلى حالة الإضافة أعني فوك وفأك وفيك. (عبد الغفور)

مطلقاً غير مقيد بحال الأفراد أو الإضافة، بل تجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الأفراد والإضافة. وجاء هنّ مثل بد مطلقاً أي في الأفراد والإضافة، يقال: هذا هنّ، ورأيت هناء، ومررت بهنّ، وهذا هنك، ورأيت هنك، ومررت بهنك. ^{هن المرأة أي فرحها}
 وذو لا يضاف إلى مضمير لأنه وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس، والضمير ليس باسم جنس، وقد أضيف إليه على سبيل الشذوذ، كقول الشاعر:

إنما يعرف^(١) ذا الفضل ^{أي شئت} من الناس ذووه

ودو لا يضاف اعلم أن عيه وواو ولامه ياء، أما الأول فلأن مؤنثه دت وأصلها دوات بدليل أن مشاها دوات حذفت عيه لكثرة الاستعمال، وأما الثاني فلأن النقيض المقرون انذي يكون عيه وواو، ولامه ياء أكثر من النقيض الذي يكون عيه ولامه واوين، والحمل على الأغلب أولى.

وضع وصلة إلى أي دو وضع لأجل أن يتوصل به إلى جعل أسماء الأجناس صفات الأسماء المكررة كجعل اسم صفة لرجل فيقال: جاءني رجل ذو مال؛ فربهم إذ أرادوا أن يصفوا شخصاً بذهب مثلاً ليس لهم أن يقولوا: جاءني رجل ذهب بل يوردون به - 'دو' وأضافوه إليه، فقالوا: ذو ذهب، ولما كان جنس المضمرة والأعلام مما لا يقع صفة به يتوصل به 'دو' إلى الوصف بها، وإن كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف إليه، وأما أسماء الأجناس من نحو: اضرب وقتل فإنها وإن لم تكن مما يوصف به إلا أنها من جنس ما يقع صفة كاصبار.

(١) فمفصل: زيادة، و'دا' في المحمود أكثر كالفضول في المدموم كزيادة الغضب، والمراد العرضي الاكتساب لا الجوهرى، كفصل الحيوان على أسات وإسسان على سائر الحيوانات، والإضافة يظل احمية، والمعنى: لا يعرف صاحب الفضل أحد إلا صاحب الفضل. (حل ش)

(٢) واعلم أنه يتم المصراع الأول على 'الفصل'، وشرع المصراع الثاني من ل من'. ومن يتمون مضرع لأور على لام الفضل قد غلطوا غلطاً فاحشاً؛ لأن تقطيعه:

فاعلاتن فاعلاتن

وهذا يعني إذهاب حرف الكلمة من مصراع إلى مصراع آخر يجوز في العرب لا في العجم.

ولو قيل: لا يضاف إلى غير اسم الجنس لكان أشمل، وكأنه خص المضمّر بالذكر؛
لأنه كان لبعض تلك الأسماء حكم خاص عند إضافته إلى ياء المتكلم، فنفي إضافته
إلى المضمّر مطلقاً نفياً لاختصاصه بحكم خاص باعتبار إضافته إليه، **ولا يقطع أي**
ذو عن الإضافة؛ لأن جعله وصلة إلى أسماء الأجناس ليس إلا بإضافته إليها.

= **أما يعرف الح** والمقصود بالتمثيل قوله: 'دووه'؛ فإنه مضاف إلى المضمّر، وفاعل لقوله: 'يعرف'، وقوله:
'ذا الفضل' مفعول به، وهذا مضمون ما هو المشهور بينهم من قومه: **قد زرزرت سد قد زرجوم جومى**، ومثل:
الهم ص على محمد ودويه، وما وقع في كلام بعض المتأخرين: وأصبي عني سبه محمد وآه ودويه، فذلك
اقتباس من الدعاء المأثور.

ولو قيل الح يعني لما عزم من الدليل المذكور أنه لا يضاف 'دو' إلى غير ما فيه معنى الجنس، فلا فائدة حيث
في التخصيص بأنه لا يضاف إلى مضمّر، ولو قال: لا يضاف إلى غير اسم الجنس لكان أشمل؛ لأن غير اسم
الجنس أعم من أن يكون ضمير، أو اسماً صاهراً غير اسم الجنس، وإنما قال: 'ولو قيل'، وم يقل: ولو قال، كما
هو الظاهر؛ لتعظيم الفاعل.

وكانه حص الح يعني أن لبعض هذه الأسماء كالأب مثلاً يكون له عزم خاص عند الإضافة إلى ياء المتكلم،
والمناسب للمقام كما ذكره، النظر إلى حال إضافته إلى المضمّر الخاص بأن يقال: 'ذو' لا يضاف إلى ياء المتكلم
إلا أنه عدل إلى نوعه، وأما العدول إلى جنسه فبعد.

نفياً لاختصاصه الح أي اختصاص 'دو' بحكم باعتبار إضافته إلى الاسم الجنس، وفي هذا الاختصاص يتبين
من نفي إضافته إلى المضمّر مطلقاً، سواء كان ياء أو غيرها؛ لأن لغيره حكماً خاصاً عند إضافته إلى اسم الجنس
مخصوصاً بحكم، بخلاف بعض من تلك الأسماء؛ فإن فيه يرد اللام عند إضافته إلى ياء المتكلم ولا يرد في بعض
الآخر، فقوله: "نفياً" مفعول له؛ لاتحاد فاعله وفاعل الفعل، وهو المصنف.

التوابع

وهو جمع تابع، منقول عن الوصفية إلى الاسمية، والفاعل الاسمي يجمع على فَوَاعِل كالكاهل على الكواهل، والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي أقسام الاسم، فلا ينتقض حدها بخروج نحو: إِنَّ، وَضَرَبَ ضَرَبَ؛ لعدم كونها من أفراد المحدود،.....

والفاعل الاسمي إلخ أي دون الفاعل الوصفي؛ فإنه لا يجمع على فواعل، قيل: إما لا يجمع الفاعل الوصفي على الفواعل، ولكن يجمع القاعدة الوصفية على الفواعل، فلم يقل: وهو جمع تابعة، وحسب لا يحتاج إلى ارتكاب خلاف ظاهر، وهو نقل من معنى لوصفية إلى الاسمية؛ فإن التوابع جمع تابع باعتبار جعله عبارة عن الاسم، وجمع تابعة باعتبار جعلها عبارة عن الكسمة، وأجيب بأن قوله: 'كل ثان إلخ' يأتي عنه؛ لأنه حسب يسعي أن يقول: كل ثانية - أي تابعة - بإعراب سابقها.

كالكاهل بكسر هاء على الكواهل، والفرق بين التابع والكاهل: أن الكاهل اسم حسب الأصل، وما التابع فهو اسم حسب العارض، وهو النقل؛ لأنه نقل من الوصفية إلى الاسم؛ لأنه اسم لأبواب التوابع. قال الشارح في الحاشية: الكاهل ما بين الكتفين. **توابع المرفوعات إلخ**: فإن توابعها بما يكون اسماً؛ لأن متوعها لا يكون إلا اسماً، فالألف واللام في التوابع إما للعهد أو للحس. **هي أقسام الاسم** وهو أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، فلا يرد النقص على توابع الحمل، مثل: ريد أبوه قائم وقام أبوه، فإنهما مفردان حكماً، أي قائم الأب؛ فإن القائم المضاف إلى الأب مفرد.

فلا ينتقض حدها إلخ وصورة الاستقاض أن 'إن' الثاني وكذا 'ضرب' الثاني في المثالين المذكورين يكون كل واحد منهما فرداً للتابع؛ لأنهما تأكيدان لسابقهما، والتأكيد فرد للتابع، مع أنه ليس بشيء منهما بإعراب سابقهما؛ لعدم وجود الإعراب في سابقهما؛ لأنه مبني الأصل.

(١) إشارة إلى دفع ما قيل: إن فاعل الصفة لا يجمع على فواعل، وم يجمع جمع تابعة، مع أن القاعدة الوصفية يجمع على فواعل أيضاً؛ لأنه يصدد أقسام الاسم لا الكسمة، ووجه الدفع: أنه نقل من الوصفية إلى الاسمية، وجعل اسماً لهذا النوع من الاسم، فصار عملة فاعل اسماً لكاهل، وهو يجمع على فواعل؛ لعدم كونها من أفراد المحدود، والنقص بما ينتقض يتيقن لو كان من أفرادها؛ لأنه حسب لا يكون أحد جامعاً لخروج بعض أفراد المحدود. (عل)

كل ثان أي كل متأخر^(١) متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه، فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا، متلبس بإعراب سابقه أي بجنس إعراب سابقه بحيث يكون إعرابه من جنس إعراب سابقه،.....

أي كل متأخر إلخ. وهذا التفسير لدفع ما يقال: إن التعريف لا يصدق على التابع الثالث والرابع، مثل: ريد العالم الفاضل الكاهل، فالجواب عنه بوجهين، الأول: أن المراد من ثاني هو الثاني في امترسة لا الثاني في الذكر؛ فإن الثالث مثلا متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وإن كان في الرتبة الثالثة أو الرابعة بالقياس إلى غيره، وهو الصفة الثالثة أو الرابعة، وكذا التابع الرابع متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وإن كان في الرتبة الرابعة بالقياس إلى الصفة الثالثة والخامسة. والثاني: أن المراد من الثاني هو المتأخر مطبقا، سواء كان متأخرا في الرتبة أو الذكر، وفيه ارتكاب عموم المخاز حينئذ أي ما يطلق عليه لفظ المتأخر فيشمل الثالث والرابع، وعلى كلا التقديرين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه، مثل: عليك ورحمة الله اسلام، إلا أن يراد السبق أو التأخر بحسب امترسة، ولا يخفى أن تفسير الثاني بالتأخر ينظر إلى هذا الجواب. وقوله: 'متى لوحظ مع سابقه' ينظر إلى الجواب الأول، ويمكن الجواب أيضا بأن المراد من الثاني هو غير الأول فيشمل الثالث والرابع.

متلبس إلخ أشار به إلى أن الباء في قوله: "بإعراب سابقه" بملابسة، وقوله: 'متلبس' من الأفعال العامة لا الخاصة، مثل: ثابت وواقع وجائز، وباء الملابة تقتضي تقدير المتلبس، فلا يرد أن الظرف المستقر لا يكون معنقة إلا من الأفعال العامة، والمتلبس ليس كذلك إذ نقول: متعلق الظرف المستقر من الأفعال العامة إذا لم يكن شيء يقتضي المتعلق، وهما يقتضيه وهو الباء حيث يكون إعرابه من جنس إلخ، ولا يجوز أن يكون إعرابهما واحدا شخصيا وإلا يلزم قيم الصفة بأحد الشخصيات، ولقائل أن يقول: إن الإعراب كالصفة في الاسم، وليس صفة حقيقة لما ليس في موضعه، فما هو مثل الصفة في حكم من الأحكام لا سلم أن يكون شريكا في الاستحالة بما هو صفة حقيقة، فقوله: "أي بجنس إعراب سابقه" جواب على تقدير التنزل والتسليم.

(١) إشارة إلى دفع ما قيل من أنه يخرج من التعريف التابع الثالث والرابع؛ لأهما ليس بثان، ووجه الدفع ظاهر؛ لأنه إنما يخرج لو كان الثاني محمولا على حقيقته وليس كذلك، بل يراد منه متأخر، فيدخل الثالث والرابع في التعريف، ثم أشار إلى وجه تفسير المتأخر بالثاني فوصفه بقوله: 'متى لوحظ مع سابقه'، وحاصله أن الثالث والرابع مثلا لما كان بالنظر إلى المتنوع ثانيا وإن كان بالنظر إلى غيره ثالثا أو رابعا عثر عنه بالثاني؛ إشعارا بأن المسطور إنما هو سببه إلى المتنوع لا إلى غيره، وإشارة إلى أن المراد بالثانوية الثانوية بحسب الرتبة لا بحسب الذكر، وهذا التقدير كما يرد الثالث والرابع لا يرد التابع المقدم على المتبوع. (جمال)

ناشئ **كلاهما من جهة واحدة شخصية**، * مثل: جاءني زيد العالم؛ فإن "العالم" إذا لوحظ مع "زيد" كان في الرتبة الثانية منه، وإعرابه من جنس إعرابه، وهو الرفع، والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية "زيد العالم"؛ لأن **المجيء المنسوب إلى "زيد" في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه**.....

من جهة واحدة أي المقتضي لإعراب فيهما واحد، يرفع 'عقل' في 'جاءني رجل عقل' من جهة فاعلية موصوفة لا من جهة فاعليته، وكذا سائر الأحوال وسائر التوابع. **شخصية** أراد أن المراد من الوحدة هو الوحدة الشخصية لا النوعية، فلا يرد المفعول الثاني من باب 'عمت' و'أعطيت'؛ لأن جهة بصيها متحدة نوعاً وهي المفعولية، لا شخصاً؛ لأن مفعوله الثاني غير مفعوله الأول. **ناشئ من الخ** وإن كان يعبر الواحد اشخصية مدخل في كل منها، وهو كونه تبعاً للفاعل.

الشيء المنسوب الخ واعتراض أنه يرم أن يكون مقتضي لإعراب 'ريد' في 'جاءني علام ريد' هو فاعلية علام؛ لأن المجيء المنسوب إلى 'علام' في قصد المتكلم منسوب إليه مع 'ريد' لا إليه مطلقاً، وأجيب بأن المراد من المعية هو المعية في الانتساب إليه؛ لأن العت هو المعوت بحسب الدت، فالانتساب إلى المعوت هو الانتساب إلى النعت حقيقة، بخلاف الانتساب إلى 'علام' نسبة إلى 'ريد'، قيل: تعريف انتابع ليس تابع؛ لصدقه على الجزء الثاني في قولنا: قرأت الكتاب جزءاً جزءاً، والجواب: أن جزءاً الثاني إنما يكون ثاني لذكر مع أن المراد من الثاني الثاني في المرتبة لا الذكر، أما كونه ثانياً في اذكر فصاهر، وأما عدم كونه ثانياً في امرته؛ فلأنهما معا حار لكن ما كان كل واحد منهما صالحاً للإعراب فأعرنا معا. ويجاب بعبارة أخرى بأن المراد أن إعرابه من جنس إعراب سابقه، ولكن كان إعرابهما متعابرين شخصاً بحسب القصد، فلا يرد انقاص اذكر؛ =

تقدير متعلق الجار، وصفة لقوله: 'إعراب سابقه'، فإن قلت: هو معرفة بالإضافة إلى المعرفة، فكيف يوصف بالكرة؟ قلت: مضاف إليه اسم فاعل مضاف إلى معموله؛ لأنه إذا كان للاستمرار جاز عمله وهو كذلك، فلا يكون معرفة، وإن قلت: إنه ليس بمضاف إلى معموله؟ فاجواب: أن بالإضافة للعهد الذهني؛ لأنه يراد واحد غير معين من الخمسة. (جمال)

(٢) وإن كان لغيرها مدخل في ذلك، وهو كونه تبعاً للفاعل. (عبد الغفور)

(٣) فإن قلت: الصفة المادحة ذكرت بمدح والدامة لدم، وأيضاً قد تذكر للترحم والتأكيد، فلا يكون نسبة الفعل فيهما إلى الموصوف والصفة معا بل إلى الموصوف فقط، قلت: كون ذكر الصفة لأعراض محصورة لا ينبغي أن يتعلق الفعل بهما معا، فكون نسبة الفعل للموصوف فقط في حيز اسم. (جمال)

لا إليه مطلقاً،^(١) فقوله: "كل ثان" يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وإن وأخواتهما وثاني مفعولي ظننت وأعطيت. وقوله: "بإعراب سابقه" يخرج الكل إلا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت وأعطيت. وقوله: "من جهة واحدة" يخرج هذه الأشياء؛ لأن العامل في المبتدأ والخبر وإن كان هو الابتداء أعني التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، لكن هذا المعنى^(٢) من حيث إنه يقتضي^(٣) مسندا إليه.....

= لأن إعراب الجزء الأول والثاني فيه واحد بحسب القصد، لكنه ظهره في موضعين لصلاحتهما الإعراب، ولما أريد من الوحدة هو الوحدة الشخصية فلا يرد النقص على الخبر بعد الخبر وعلى الحال بعد الحال وعلى المستثنى بعد المستثنى كما لا يخفى، وأجيب عنه أيضا بأن المراد من قوله: "ثان" هو أن يكون فرعاً في استحقاق الإعراب. **لا إليه مطلقاً** أي المحيى المنسوب إلى زيد في قصده لا يكون منسوباً إليه مطلقاً، سواء كان مع تابعه أو بدونه. **للإسناد**: أي لأجل أنه مسند إليه أو مسند.

(١) فلم يتغير الجهة ولم يتعدد؛ لأن تعبر الجهة وتعددتها إنما هو بتغير تعلق العامل بالمعمول، وفي ما نحن فيه لم يتغير تعلق العامل ولم يتعدد، بل تعلق العامل بالموصوف والصفة تعلقاً واحداً، وعمل فيهما معا على أنه مسند إليهما، وكذا في سائر توابع المرفوع والمنصوب والمجرور في قصد المتكلم إما هو المتنوع والتابع جميعاً. (جمال الدين)

(٢) أشار بذلك إلى دفع اعتراض أورده الرضي عني المصنف، وذلك أن المصنف قال في شرح قوله: "من جهة واحدة" يخرج عنه خبر المبتدأ، والمفعول الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت، وكذا ثاني باب أعطيت؛ لأنها ثوان بإعراب سابقها، ولكن من غير جهة واحدة. وقال الرضي: فيه نظر؛ لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام، وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونهما فصلات.

فإن قلت: يتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الأول والثاني، قلنا: إن ارتفاع 'زيد' في "جاءني زيد الطريف" من جهة كونه فاعلاً، وارتفاع 'الطريف' من جهة كونه صفة، وكذا باقي التوابع، ووجه التوابع على ما ذكره السيد السد - قدس سره - في "حواشي الرضي" وتبعه المصنف: أن المراد بالجهة الواحدة وحدة تعلق العوامل بالمعمولات وعدم تغيرها بالجهات المتعددة تعدد التعلقات وتغيرها، وحينئذ لا يلزم تغير الجهات؛ لتغير الأسماء، ففي قولك: "جاءني زيد الطريف" لم يتغير تعلق العامل منها بل من حيث إنه يقتضي مسندا إليه عمل فيهما بخلاف الأشياء المذكورة؛ فإنه يتغير التعلق فيها؛ فإن التجريد من حيث إنه يقتضي المسند إليه صار عاملاً في المبتدأ، ومن حيث إنه يقتضي مسندا صار عاملاً في الخبر. (علوي)

(٣) مثل: "زيداً" في "ظننت زيدا فاضلاً".

صار عاملا في المبتدأ، ومن حيث إنه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر، فليس ارتفاعها من جهة واحدة، وكذا "ظننت" من حيث إنه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا، ^{مثل فاصلا} عمل في مفعوليه، فليس انتصابهما من جهة واحدة، وكذلك "أعطيت" من حيث إنه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه، فليس انتصابهما من جهة واحدة، واعلم أن الإعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة إلى اللاحق والسابق أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا أو محليا، حقيقة أو حكما، فلا يرد نحو: جاءني هؤلاء الرجال، ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا، ثم إن لفظة "كل" ههنا ليست في موقعها؛

أعم إلخ: سواء كان الإعراب في اللاحق والسبق جميعا قطعا أو تقديريا أو محيا، أو كان متعصفا فيهما، ولما عَمَّ الإعراب عن المحي لا يرد لقص مثل: بث أنت، مع أن أنت تابع ليس بإعراب سابقه، ولث أن تقول: إن مراد بإعراب سابقه أن إعرابه نفسا أو محلا مثل: عرَبَ متنوعه لفظا أو محلا؛ فإن أنت وإن كان ضميرا مرفوعا فهو في محل حر بأنه تأكيد له. **حقيقة أو حكما** وهي قيدان بقوله: 'قطعا'.

فلا يرد إلخ: أي فلا يرد ما عَمَّ الإعراب عن النقصي والمحي، ثم عَمَّ الإعراب النقصي عن الحقيقي والحكمي، ودلت لأن 'هؤلاء' مبني، فليس به إعراب لفظا؛ سيكون إعرابه بإعراب سابقه نفسا بل يكون إعرابه محيا، وكذلك ضمة 'ريد' في 'يا ريد العاقل' تشبه حركة الإعرابية من حيث عروضهما مع في الاسم؛ فيه المبادى لمحي على ما يرفع به، ففيه إعراب فصلا حكما، وكذلك فتحة 'رجل' في نحو: لا رجل ظريفا يشبه الحركة الإعرابية من حيث العروض؛ فإن سم 'لا' مبني على ما ينصب به، ففيه إعراب فصلا حكما، ثم في 'يا ريد العاقل' يكون حمل على اللفظ وعلى المحل جميعا، فيقال: يا ريد العاقل والعاقل، وفي 'لا رجل ظريفا' يكون حمل على لفظ فقط. **لفظة كل إلخ:** وكذا لفظ التوابع؛ لأن التعريف سجنس، ويمكن أن يقال: إن صيغة الجمع ولفظة "كل" محتملان، زيدتا لبيان الجمع والمنع.

(١) لأنه لإحصاء لأفراد، واستعريف إنما يكون للماهية من حيث هي مجردة عن الأفراد، فلا يبيق دحوله على ما لم يلاحظ فيه الأفراد. (جمال)

لأن التعريف إنما يكون للجنس وبالجنس^(١) لا للأفراد وبالأفراد^(٢) فالمحدود بالحقيقة التابع، والحد مدخول "كل"، وهو ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة، لكنه لما أدخل "كل" عليه أفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد، فيكون مانعا، والظاهر انحصار المحدود فيها؛ لعدم ذكر غيرها، فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمخصوص عليه.

لا للأفراد إلخ: أي لا يكون المعروف - بالفتح - هو الأفراد، وكذا المعروف بالكسر - لا يكون الأفراد، بل الحقيقة والماهية. **فالمحدود إلخ:** لا فرد، فيكون المحدود محدوفا أي هو كل ثان بإعراب سابقه إلخ. **أفاد صدق إلخ:** فيفيد أن كل ما هو ثان بإعراب سابقه فهو تابع. **فيكون مانعا** لأن معنى المنع هو أن كل ما صدق عليه أخذ صدق عليه المحدود. **والظاهر إلخ:** أي أفراد في أفراد الحد، فيكون الظاهر هو، هذا لأجل جمعية المحدود فيدل جمعيته على جامعة التعريف، فحينئذ لا يجوز أن يسأل وأن يقال: لم م يقل الشارح: إن لفظ متوابع ليس في موضعه كما قال في 'كل'. **لعدم ذكر غيرها** أي غير التابع في الحد فيكون جامعا؛ لأن معنى الجمع هو أن كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد. لا يقال: معنى الانعكاس هو انقلاص في الانتفاء لا انقلاص في الشئ، فيكون معنى الجمع: هو أن كل ما م يصدق عليه المحدود لم يصدق عليه الحد؛ لأن بقول: انقلاص في الانتفاء يستلزم انقلاص في الشئ، ففسره بقولنا: كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد تفسير بالانقلاص. وقيل: إيراد التوابع بصيغة الجمع يدل على جامعة أي جميع التوابع داخل فيه، وإيراد الكل في التعريف يدل على مانعية، كما أفاد الشارح. **جمعه ومنعه إلخ:** أما منعه كالمخصوص عليه فمفعلة 'كل'. وأما جمعه كالمخصوص عليه فمدعوى الصهور بقوله: 'والمظهر إلخ'.

(١) لأنه إما يكون بالجنس والمقصود أو الخاصة، وحدها مع الجنس، وهما كليات ليسا بفردين ولا مقيدتين لتشخص الأفراد. (جمال)

(٢) يعني أن التعريف يكون للماهية وبالماهية لا بالأفراد وبالأفراد؛ لأن التعريف يكون بالجنس والفصل والخاصة، وهي كليات لا أشخاص، فلا يكون عين الأفراد، فلا يصح للأفراد أن يكون معرف أو معرفا، فلا يدخل الكل على المحدود، وأما على الحد فهذا دخل كلمة الكل على الحد أفاد أن المحدود صدق على أفراد الحد، فلا يكون شيء مما يصدق عليه الحد من أفراد الحد أن لا يصدق عليه المحدود، فلا يكون غير المحدود حتى لا يكون مانعا، والظاهر انحصار المحدود في كل أفراد الحد أي لا يكون فردا من أفراد المحدود خارجا عن أفراد الحد حتى لا يكون جامعا؛ لخروج بعض أفراد المحدود عن الحد، فيكون جمع الحد ومنعه كالمخصوص عليه، ولأجل ذلك أورد كلمة "كل". (حل)

النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها، وقوله: **يدل على معنى في متبوعه** ^{١٣} أي يدل ^{متدا} ^{وحد} بهيئة تركيبية مع متبوعه ^{١٤} على حصول معنى في متبوعه، **مطلقاً** أي دلالة مطلقة.....

حس شامل ^{١٥} وإنما قدم النعت الذي هو فرد من أفراد التوابع على سائر التوابع من التأكيد وعطف بيان وغيرهما؛ لأن تبعيته أشد بالتنوع بالنسبة إلى الباقي من التوابع، ولأنه أكثر استعمالاً بالنسبة إلى الواقي. قيل: تعريف النعت غير جامع؛ لعدم صدقه على النعت بخار المتعلق أي على الموصف بخار متعلق الموصوف؛ فإن النعت بوعاد، أحدهما: الموصف بخار الموصوف، مثل: جاءني زيد العام. والآخر: موصف بخار متعلق الموصوف، مثل: مررت برجل حسن علامه، برفع العلامة؛ فإنه فاعل الحسن، وهو محرور؛ لأنه صفة الرجل؛ فإنه لا يدل على المعنى الذي هو الحسن في رجل بل يدل على معنى هو في متعلقه وهو العلامة، فهو قال: تابع يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه لكان أولى؛ ليشمل النوعين.

والجواب ما حققه الشارح فيما بعد من أن المراد من الموصف بخار المتعلق ليس أن يكون الموصف قائماً بمتعلقه، بل المراد منه: هو الموصف الاعتباري الحاصل للموصوف بسبب متعلقه، وهذا الموصف كون الرجل بحيث يحسن علامه، فهذا الكون المقيد وصف اعتباري ثابت برجل فيصدق التعريف عليه؛ لأن حاصل التعريف أن النعت تابع يدل على معنى أي صفة في متبوعه أي نفسه، أو على معنى في متبوعه بسبب متعلقه أي على معنى اعتباري في متبوعه بسبب متعلقه.

دلالة مطلقة ^{١٦} واحاصل: أن الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع تلك الهيئة غير مفككة عنه. ثم قوله: "دلالة مطلقة" إشارة إلى أن قوله: 'مطلقاً' صفة للمفعول المطلق المخذوف ولكنه حذف وأقيم الصفة مقامه. إن قلت: هذا يقتضي أن يقول: "مطابقة" بالتاء؟ قلت: الدلالة مصدر يحور تذكيره وتأنيثه، فيحور جعل =

(١) قدمه على سائر التوابع؛ لكونه أكثر استعمالاً في كلامهم وأوفر متانة؛ إذ يتبع في الإعراب والأفراد والتثنية واجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتكثير كما ستطلع، وأعظم فائدة وأكثر بيانا. (حق)

(٢) أي حالة ثابتة في متبوعه، سواء كان باعتبار نفسه أو باعتبار متعلقه، فيدخل فيه نحو: جاءني رجل حسن علامه. (عبد الغفور)

(٣) وإنما قال: 'هيئة تركيبية مع متبوعه'؛ لأن بدون الهيئة التركيبية أي في حال الأفراد يدل على معنى مصبفاً لا على معنى في متبوعه، (علوي)

غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد، احتراز^١ عن سائر التوابع ولا يرد عليه البديل في مثل قولك: أعجبني زيد علمه، والمعطوف في مثل قولك: أعجبني زيد وعلمه، ولا التأكيد في مثل قولك: جاءني القوم كلهم؛ لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم؛ فإن دلالة التوابع في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع،

= المذكور صفة به. واعلم أنه قال بعض الشارحين: إن قوله: 'مطلقاً' لإخراج الحال؛ فإن 'قائماً' في 'ضربت ريداً قائماً' وإن صدق عليه أنه تابع يدل على معنى في ريد، لكن لا مطلقاً بل الدلالة مقيدة برمان نسبة الحال إلى صاحبها، وبعبارة أخرى: بل هي مقيدة بخار صدور الفعل عن ذي الحال أو خال وقوع الفعل عليه. قيل: الحال خارج بقوله. "تابع" لاعتبار قيد من جهة واحدة، وليس إعرافها مع ذي الحال ناش من جهة واحدة كما لا يخفى، وحمل التوابع على المعنى اللغوي غير مرضي.

لا يقال: إذا كان الحال خارجاً بقيد التابع فيكون خارجاً بقوله: 'مطلقاً' أيضاً، فيرم إخراج المخرج؛ لأننا نقول: القصد لم يتعق بإخراجها بقوله: 'مطلقاً' ولا بد في إخراج المخرج من ذلك. وقيل: قوله: 'مطلقاً' لدفع توهم دخول الحال فيه، ومشتأ التوهم هو حمل التابع على معناه اللغوي. قيل: التعريف منقوص بانعت الواقع بعد 'إلا' للصفة كقوله تعالى: **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** (الأنعام ٢٢) فإن "الله" نعت "الآلهة" مع أنه لا يدل على معنى في متنوعه، وأجيب بأن المراد من النعت هو النعت حقيقة، وليس هو نعت حقيقة بل هو مصاف إليه للنعت من حيث المعنى، والتقدير: لو كان فيهما إله غير الله لمسدنا، ولكن لما لم يكن إعراب "إلا" وإضافتها إلى ما بعدها لكونها حرفاً أعرب ما بعدها إعراب المفعول، وأطلق اسم النعت عليه مجازاً. احتراز^٢ الخ أي قوله: "يدل على معنى في متبوعه مصقلاً" احتراز عن سائر انتوابع من التأكيد وغيره.

أعجبني زيد علمه فإن معناه أعجبني علمه فيدل على معنى في متنوعه. **معنى الشمول** الخ. فإنه يدل على عدم خروج فرد من القوم، بخلاف ما إذا قيل: جاءني القوم، فلا ذكر قوله: "كلهم"؛ فإنه حينئذ يحتمل أن يكون بعضهم خارجاً عن الحكم بالحيثية بأن كان إساد المحيثة إلى جميع أفراد القوم مجازاً، وإذا ذكر قوله: "كلهم" فهو حينئذ تأكيد للقوم وشامل لجميع أفرادهم.

(١) لا يقال: دلالة التابع في الأمثلة المذكورة ليست بهيئة تركيبية مع متنوعه، بل لإضافته إلى ضمير المتبوع؛ لأننا نقول: إضافة التابع إلى ضمير المتنوع أيضاً من جملة هيئة تركيبية مع المتبوع، وأقول بأن إضافته إلى ضمير المتنوع ليست من جملة هيئة تركيبية في حيز المنع. (جمال)

إنما هي لخصوص موادها،^(١) فلو جردت عن هذه المواد، كما يقال: أعجبني زيد غلامه أو أعجبني زيد وغلامه أو جاءني زيد نفسه، لا تجد لها دلالة^(٢) على معنى في متبوعاتها، بخلاف الصفة؛ فإن الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في أي مادة كانت.

وفائدته أي فائدة النعت غالبا **تخصيص** في النكرة كـ "رجل عالم" أو **توضيح** في المعرفة كـ "زيد الظريف"،

إنما هي إلح فإن مولانا عني: هذه التوابع حارحة بقوله: "يدل على معنى في متبوعه"؛ لأن العلم في 'أعجبني زيد غلامه' لا يدل هيئته التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في المتبوع، بل يدل عليه بإضافة العلم إلى ضمير المتبوع، وكذا التأكيد والمعطوف؛ فإن دلالة 'كنهم' على الضمور في القوم ليس هيئته تركيبية بل بإضافة الكل إلى الضمير، فلا فائدة بقوله: 'مطلقا' ولم يتم ما ذكره في بيان فائدته، فإذا كان كذلك فإحراجها بقوله: 'مطلقا' إحراج المحرج. أقول: أبين هو العلم المضاف إلى الضمير لا العلم بدون إضافته إليه، فيصدق عليه أنه يدل على معنى في متبوعه، وكذا تأكيد والمعطوف. **في أي مادة كانت**. حو: جاءني زيد العام أو الفاضل أو الشاعر أو الكاتب أو غيرها.

عال وإنما أحده عن المقابل وهو قوله: "وقد يكون لمجرد التاء إلح"، ثم قوله: 'وفائدته' لبيان الفرق بين النعت والخر؛ لأن كلا منهما يدل على معنى في شيء، ويحتمل أن يكون لبيان أنه ليس انعريض من الوصف هو الإعلام؛ حصول المعنى بل تخصيص متبوع وغيره. **تخصيص إلح** وهو قبيل الاشتراك مثل: جاءني رجل عالم، حيث حرج رجل جاهل. أو **توضيح إلح** وهو دفع لاحتمال معناها كـ زيد الظريف؛ فإن توصيفه بـ 'الظريف' يرفع عدم الظرافة عنه؛ فإنه قبل التوصيف به يحتمل له ولغيره.

(١) يعني أنها وإن دلت تركيبها مع متبوعها على حصول معنى في متبوعها إلا أن تلك الدلالة ليست مطلقة متحققة في كل بدل ومعطوف وتأكيد، وإلا لما تشابهت في أعجبني زيد غلامه، وأعجبني زيد وغلامه، وجاءني زيد نفسه. (جم)

(٢) نعم أنها لا تدل على معنى في متبوعها دلالة مصقة بل مقيدة لخصوص المادة، فيحرج عن الصفة صفة مركبة مع متبوعه على معنى في متبوعه دلالة مطلقة، بحيث إذا جاء مكان صفة أخرى وأخرى إلى غير النهاية، كان يدل على معنى في متبوعه، ثم المعنى انشأت في المتبوع أعني من أن يكون وصفا حقيقيا للمتبوع، كالفعول في "جاء رجل عاقل" أو وصفا حجابيا؛ لكونه حسا علامه في 'جاء رجل حس علامه'. (جمال)

وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح، نحو: بسم الله الرحمن الرحيم أو لمجرد الذم، نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو لمجرد التأكيد مثل: نفخة واحدة؛ إذ الوحدة تفهم من التاء في "نفخة" فأكدت بالواحدة، ولما كان غالب مواد الصفة^(١) المشتقات توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط في النعت، حتى تأولوا غير المشتق إلى المشتق، ولما^(٢) لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله:

بسم الله إلخ فإن توصيف "الله" بـ"الرحمن" و"الرحيم"؛ مجرد الثناء والمدح، وليس لقصد التخصيص والتوضيح فيه بالمعنى المذكور، وقد يكون لتعميم، مثل: كان ذلك في يوم من الأيام ووقت من الأوقات؛ فإن توصيف اليوم بالأيام والوقت بالأوقات؛ مجرد التعميم، وقد يكون للترحم، نحو: أنا ريد انفقير، وقد يكون لكشف الماهية، نحو: الجسم الطويل العريض العميق كذا؛ فإن توصيف الجسم بهذه الثلاثة لمجرد كشف الماهية؛ فإن كل جسم لا يكون إلا كذلك، والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة؛ أن الأولى موصحة مفسرة، والثانية مقررة. وقيل: الفرق بينهما أن المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كـ"نفخة واحدة"، والكاشفة تكشف تمام الماهية كماثال المذكور، ولم يذكر نعت الكاشفة إلخا بقا، واعتبر بأن كلا من الطويل والعريض والعميق نعت مع أنه ليس كاشفا؛ لأن الكاشف هو المجموع وهو ليس نعت. وإن قلت: كل من تلك الأمور الثلاثة صالح لكونه كاشفا؛ لأنه مساو لجسم، قضا: لا يشتبه لأحد في أن المتكلم م يقصد إلا كشف المحسوس؛ لأن المعروف هو المجموع على أن الجواب المذكور لا يجري في مثل: الإنسان الحيوان الساطق، فالأظهر في الجواب أن يقال: إن النعت هو المجموع لا كل واحد، لكن لما كان كل واحد من الأجزاء صاحبا بالإعراب أجري الإعراب عليه، كما سبق في قولنا: قرأت الكتاب جزءا جزءا. ولما لم يكن إلخ: عطف على مدحون كلمة 'لما م يكن إلخ' وقوله: رده إلخ" جزءا له، وساء الرد على أنه لا داعي إلى اشتراط الاشتقاق، ولا موجب للتأويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا.

(١) هذا حاصل كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي: اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق، فبدلك استضعف سيويه نحو: 'مررت برجل أسد' وصفا، ولم يستضعف 'جاءني ريد أسدا' حالا، وفي الفرق نظر. (عبد الغفور)

(٢) هذه النسخة موافقة للمحشي عصام الدين.

ولا فصل أي لا فرق بين أن يكون النعت مشتقا أو غيره في صحة وقوعه نعتا إذا كان وضعه أي وضع غير المشتق لغرض المعنى ^٢

ولا فصل إلخ: وقال مولانا عصف: **الأخصر في العبارة أن يقول:** 'ولا فصل بين المشتق وغيره'. أقول: إن عبارة مصنف أوضح بوجود ربط فيها، فإن ربط الألف واللام ليس مثل ضمير، وبذلك يوقعه في فوهه. حيز الكلام ما قل ودل يكون مراد منها الدلالة على سبل الموضوع، وكذا من لاحتصار في من هو لاحتصار على وجه الإنصاح. قيل: الظاهر أن يقول: 'وعبره' أو 'أو' لأن 'بين' لا يضاف إلا إلى المتعدد و'أو' لأحد الأمرين. وأحب أن 'أو' بمعنى 'أو'، وإنما أتى بـ'أو' دون 'أو'، يشير إلى استقلال كل من مسو وحمد في كونه نعتا من غير حاجة إلى رد الجاهل إلى المشتق، وذلك لأن 'أو' تقع بين المتقابلين.

في صحة وقوعه: حص عدم عرق في صحة لوقوع، لأنه لا يصح عدم عرق مصنف؛ لأن مشتق نعتيه راجع إلى غيره. **إذا كان وضعه إلخ:** يعني في تركب فهو قيد كونه غير مشتق، ومراد من الوضع ما يقع الموضوع النوعي الشامل للموضوع النوعي الذي في اختيار، ويراد منه الاستعمال، فلا يرد: مررت بسوء أربع، فإن الأربع نعت بسوء مع أنه لا يكون موضوعا للمعده بل بعدد، واستعمال اسم العدد في معهود محار، وكذلك 'أي' في حو: مررت برجل أي رجل، لا يكون موضوعا لمرحل ككامل في رجولية بل موضوع للاستعمال، واستعماله في الرجل الكامل في الرجولية محار، ومقرر عندهم أنه لا يضيف 'أي' إلى الموصوف وهو الرجل في المثال المذكور يكون المراد منه هو الكامل في الرجولية.

لغرض المعنى: واللام بالأجل لا بصفة، ونقص عريض مقحمة، ويرده تشبيه على أن كلامه فيه بالأجل لا بصفة. وإلا كان الموضوع به هو عريض معني، وهو باطل، والمراد من المعنى: هو الحالة التي هي دلالة أي لأجل دلالة على المعنى الواقع في المتبوع.

(١) متعلق بقوله: 'غير مشتق'، والموضوع ههنا يتم موضوع النوعي الشامل لموضوع نوعي عدي في محار، ولا يرد نحو: مررت بسوء أربع، ساء على أن في اسم معهود محار، أو حو: مررت برجل أي رجل، ساء على أن 'أي' هدد ستمهامنه استعبرت بكامل البدع عامة ككامل في مدح أو دم جامع أنه محمول على محار حيث حجاج إلى السؤال عنه. (عبد العفور)

(٢) فإن قلت: ثلاثة في قولك: "جاء رجال ثلاثة" صفة جامدة تدل على معنى في متبوعه، إلا أنه ليست موضوعة فيخرج عن أن يكون صفة، قيل: مراد بالموضوع الاستعمال، وفلس: موضع أعني من النوعي الذي يكون في اختيار، ويحتمل أن يكون المراد من الموضوع المعين، أي إذا كان تعييبه عريض المعنى (حمد)

أي لغرض الدلالة على المعنى^(١) الواقع في المتبوع **عموما** أي في جميع الاستعمالات مثل: **تميمي وذو مال؛ فإن التميمي يدل دائما على أن لذات ما نسبة إلى قبيلة تميم، وذو مال يدل على أن ذاتا ما صاحب مال، أو خصوصا** أي في بعض الاستعمالات بأن يدل في بعض الأراضع على حصول معنى لذات ما، وحينئذ يجوز أن يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك، وحينئذ لا يصح جعله نعتا، مثل: **مررت برجل أي رجل** أي كامل في الرجولية فـ"أي رجل" باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح أن يقع نعتا،

عموما أي دلالة عامة أو وصفا عاما، أي في جميع استعمالاته مثل المسبوب، نحو: **تميمي** ودو مال ودات مال وعوي. فيقال: جاءني رجل تميمي، وجاءني رجل ذو مال، وجاءني امرأة دات مال، وجاءني رجل عوي؛ فإن كل واحد منها يدل على معنى في متبوعه **عموما**، أي في جميع استعمالاته. **فإن التميمي يدل إلخ:** ولذا يجب أن يكون له موصوف لفظا أو تقديرا.

أو خصوصا: أي أو تابع يدل على معنى في متبوعه خصوصا، أي في بعض استعمالاته، نحو: أي رجل في قولنا: **مررت برجل أي رجل** أي كامل في الرجولية؛ فإن "أي رجل" يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع، ولم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع، مثل: **رجل عندك** أي مررت برجل أي رجل عندك؛ فإن "أي" ههنا على وضعه وهو الاستفهام، فلا يصح أن يقع نعتا؛ لعدم الدلالة على المعنى في متبوعه، بخلاف **مررت برجل أي رجل؛ فإن استعمال "أي" ههنا بخلاف وضعه أي الكامل اسأل عاية الكمال في مدح أو دم، فيصح أن يقع نعتا؛ فإن "أي" وقع وصف لنكرة ومضافا إلى ما هو بمعناها، ويقرب منه 'كل' و'جد' و'حق'؛ فإن كلا منها تابع للحس ويكون مضافا إلى مثل متبوعها لفظا أو معنا. يقال: أنت الرجل حد الرجل أي كان من سواك بهزل، وأنت الرجل حق الرجل أي كان من سواك باطل.**

(١) بيان حاصل المعنى: لا تقدير الدلالة في النظم؛ إذ اقتصرع والمترب على الوضع هو الدلالة على المعنى، ومثل: **أي رجل عندك**، لا يدل على هذا المعنى؛ لأن **أي رجل** في هذا التركيب مدح الاستفهام، فليس به دلالة على معنى حتى يكون صالحا لأن يقع نعتا. (جمال)

وفي مثل: أي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى، فلا يصح أن يقع نعتا ومثل: مررت بهذا الرجل فإن "هذا" يدل على ذات مبهمه، و"الرجل" على ذات معينة، وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمه، فلهذا صح أن يقع "الرجل" صفة لـ "هذا"، وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة، وذهب بعضهم إلى أن "الرجل" يدل عن اسم الإشارة، وبعضهم إلى أنه عطف بيان، ومثل: مررت بزيد هذا أي بزيد المشار إليه، فـ "هذا" في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد، فوقع صفة له، وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة،

أي رجل عندك أي مررت برجل أي رجل عندك، فيكون في هذا التركيب موصوف، ولا يرد حينئذ ما قال مولانا عصف من أنه يرد عليه أنه ليس في التركيب شيء يمكن أن يجعل موصوف، حتى يظهر أن عدم الصحة من جانب "أي رجل"، فالأولى أن يقال: وفي مثل: مررت بصارب أي رجل، لا يدل على هذا المعنى، فلا يصح أن يقع نعتا. مررت بهذا الرجل. فإن "الرجل" يدل على معنى في متبوعه، وهو تعين الذات المبهمه في هذا الموضع دون موضع آخر، نحو: مررت برجل عندك.

مررت بزيد هذا فإن "هذا" يدل على معنى، وهو الإشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة أخرى، نحو: هذا زيد؛ فإن اسم الإشارة يقع صفة لـ "زيد" أو مضاف إلى العلم أو إلى المصمر أو إلى مثله، كاسم الإشارة، لأن الموصوف حينئذ أحص أو مساو، وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة.

وفي المواضع الخ وقد مثله بعض الشارحين نحو: هذا زيد. أقول: نقائل أن يقول: إن هذا زيد؛ مثل قوله. 'مررت بهذا الرجل'، فكما أن 'هذا' يدل على ذات مبهمه، والرجل على ذات معينة، وخصوصية الذات المعينة متمثلة معنى حاصل في الذات المبهمه، فكذلك 'هذا زيد' عيه، إلا أنه مدفوع بما قال مولانا عصف؛ فإنه قال: معنى قوله: 'لا يدل على هذا المعنى' لا يقصد بدلالة هذا المعنى. فالمراد من 'هذا زيد': هو كون 'هذا' متبداً و"زيد" خبره، فالتقصيد لدلالة المعنى الحاصل في المتبوع.

وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة؛^(١) لأن الدلالة على معنى^(٢) في متبوعه، كما توجد في المفرد، كذلك توجد في الجملة الخبرية، وإنما قيد الجملة بالخبرية؛ لأن الإنشائية^(٣) لا تقع صفة،.....

المصنف

وتوصف النكرة: أي بوصف الموصوف إذا كان نكرة بالجملة الخبرية، وهي التي تحتل الصدق والكذب، وهي أربعة أنواع، نحو: مررت برجل أبوه عالم، ومررت برجل قائم أبوه، ومررت برجل القائم أبوه، ومررت برجل في الدار. **لا المعرفة:** لا متنازع وصف المعرفة بالجملة؛ لأن الجملة في حكم النكرة، ويجب مطابقة الموصوف للصفة في التعريف والتذكير، والمعرفة لا تقع موصوفاً للجملة أصلاً، سواء كانت خبرية أو إنشائية، ثم المراد من النكرة هو النكرة وما في حكمها؛ فإن المعروف بلام العهد الدهي يقع موصوفاً للجملة الخبرية.

في حكم النكرة: لعدم الإفادة إلى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة حقيقة؛ لأن النكرة والمعرفة من أقسام الذات والاسم، فافهم. واعلم أن في قوله: 'في حكم النكرة' إشارة إلى توجيه قوهم: إن النعت يجب أن يكون موافقاً للمنعوت في التعريف والتذكير مع أن الجملة قد يكون نعتاً ولا يكون معرفة ولا نكرة، ثم اعلم أن المراد أنها في حكم النكرة بحسب الوضع أي الجملة الخبرية؛ لإفادة النسبة المجهولية بحسب الوضع، فاندفع ما قيل من أن إفادة النسبة في الجملة الخبرية التي تقع صفة يكون معلومة، ولهذا يصير الموصوف معلوماً، وذلك لأن استعمالها في النسبة المعلومة عارض على وضعها.

لأن الدلالة إلخ: أي لأن الوصف في المعنى حيز عن الموصوف، وقد تحيز بالجملة الخبرية كما يحيز بالمفرد. وقيل: المفرد والجملة متساويان في وقوعهما نعتاً، ولكن المشهور أن المفرد أصل، ولعل وجهه أن الجملة التي لها محل من الإعراب إنما يكون في تأويل المفرد. **لأن الإنشائية إلخ:** لأن الصفة يجب أن يكون مضمونها معلوماً للمخاطب، قيل: ذكرها حتى يصح فائدتها وهي أن يعرف المخاطب الموصوف المهم بما كان معلوماً له، والإنشاء لا يكون مضمونها معلوماً للمخاطب قبل ذكرها، وكذا حكم الصلة.

(١) إشارة إلى دفع ما يقال: إن هذا الحكم يناقض ما تقرر من أن النعت يطابق المعنوت في التعريف والتذكير؛ لأن الجملة ليست بنكرة؛ لكونها قسماً من الاسم يدل على الذات، وإنما كانت الجملة في حكم النكرة؛ لإفادة نسبة مجهولة كالنكرة التي لإفادة فرد مجهول. (نور الحق)

(٢) قد سوى الشيخ الرضي بين النعت المفرد والجملة، والمشهور أن المفرد أصل، لعل وجهه أن الجملة التي لها محل من الإعراب إنما تكون في تأويله. (عبد الغفور)

(٣) وقيل: لأن الإنشاء لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع لثبوته في نفسه، وفيه بحث، أما أولاً فلا أن مدلول الكلام الطبي هو الطلب الثابت في نفسه، لا المطلوب الذي هو ليس حاصله معه. وأما ثانياً فلا أن الإخبار الواردة على المتحيل غير ثابتة اتفاقاً مع ثبوتها بغيرها كقولك: المتحيل الذي لا يعقل امتنع الحكم عليه. (جمال)

إلا بتأويل بعيد، كما إذا قلت: جاءني رجل اضربه أي مقول في حقه اضربه أي مستحق لأن يؤمر بضربه، ويلزم فيها الضمير الراجع إلى تلك النكرة للربط. نحو: جاءني رجل أبوه قائم، وإذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون أجنبية^(١) بالنسبة إلى الموصوف، فلا يصح أن تقع صفة له، مثل: جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف أي بحال قائمة به،^(٢) نحو: مررت برجل حسن؛ إذ الحسن حال الرجل وصفته،

إلا بتأويل بعيد. بما قيد التأويل بالبعد؛ لوجود أصل التأويل في الحرية أبصه: لأن قولنا: 'قائم أبوه' في قولنا: جاءني زيد قائم أبوه أو 'قام أبوه' في قوة 'قائم الأب' وأما بعد التأويل في الإشائية وقرنه في الحرية؛ فلأن التأويل في المنفرد في الحرية في نفس الحمة بلا أمر رائد عيها. وأما في الإشائية يكون التأويل به ليس في نفسها، بل ينضم 'مر حارج عنها' وهو 'مقول في حقه' في قولنا: جاءني رجل اضربه ويمكن أن يقال: الإشائية لا تقع صفة أصلاً؛ فإن الصفة هي مقول في المثال المذكور، وقولنا في حقه: 'اضربه' من متعقباته.

أي مستحق: أي مراد من المقول في المقولية بالفعل، بل مراد استحقاق لمقوية 'لأن يؤمر بضربه'. وأعلم أن الحمة الإشائية كما لا تقع صفة بلا تأويل، كذلك لا تقع حراً ولا صلة ولا حالاً؛ لأن الإشائية لا تثبت لها في نفسه، وإثبات شيء لشيء في نفسه، فرح ثبوته في نفسه. إلى تلك النكرة الخ لأن الحمة مستقيمة نفسها، فلا بد من ضمير يربطها إليها. تكون أحسة الخ قيل: في الملازمة مع طاهره لجوار حصول الربط غير الضمير، كما في حر استند، وأحيب بأن المراد من قوله: 'تكون أحسية الخ' هو أنه يكون أحسية في بادئ الرأي، فالرابط غير الضمير لا يظهر إلا بعد تعمق النظر والتأمل فيه. في: هو صرح هذا فيرم أن يكون الربط في الحمة الواقعة حراً، ضمير فقط، ولا يرم أن يكون أحسة في نادي اسطر، واللام باصل، وأحيب بأن توجه الدهن في الخبر أعني من توجهه في الصفة، فيكون اتوجه إلى الصفة دون التوجه إلى خبر، فحيث يكون اتوجه إلى الخبر فوق اتوجه إليها فيعرف الربط الذي هو غير الضمير فيه بالتوجه والتأمل. حال الموصوف. الحار والحرور مفعول ما م يسم فاعله.

(١) فلا يحصل انصاف موصوف مضموم الصفة، فهو قسب: مررت برجل قام عمرو، بل يكن الرجل متصفاً بقيام عمرو بوجه، فلا يتخصص به، كذا في "الرضي". (علوي)

(٢) أي بالموصوف، يعني يوصف، حال ندل العبارة كان قيامها به حقيقياً، نحو: جاء رجل حسن، أو اعتبارياً، نحو: مررت بهذا الرجل؛ فإن التعيين وإن كان حاصلًا في المشار إليه إلا أنه ليس قيامه بالشار إليه أمراً حقيقياً بل هو وصف اعتباري. (جمال)

وبحال متعلقه أي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه،^(١)
 نحو: مررت برجل حسن غلامه إذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وإن كان
 اعتباريا، فالأول أي النعت بحال الموصوف يتبعه أي الموصوف في عشرة أمور يوجد
 منها في كل تركيب أربعة: (٢)

وبحال متعلقه. متعلق أعم من أن يكون ما له بصفة وبسبب كالأب والعلام، أو ما له ربط إلى ما له تلك السبب،
 كقولك: قام رجل صاربه إياه ريد. وقال بعض شارحين في تفسيره: أي بوصف موصوف باعتبار حاله، مثل: مررت
 برجل عديم، وبوصف باعتبار حال متعلقه، نحو: مررت برجل حسن غلامه، فـ 'حسن' وإن كان صفة لـ 'رجل' من
 حيث ينطبق كونه صفة متعلقة، وهو 'علام' من حيث المعنى وحقيقة. **بصفة اعتبارية الخ** وهذا كلامه لدفع ما يتوجه
 على تعريف النعت من أنه لا يصدق على نعت حال متعلق الموصوف - وقد ذكرناه في تعريفه - وإنما صح الوصف
 بهذا لأنها تسمية حاله باعتبار نفسه في حصول الفائدة، بمعنى قوله: 'أوحال متعلقه' أنه بصفة اعتبارية يحصل له بسبب
 المتعلق، لا أنه بوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينفك دلالته على معنى في متبوعه.

قال مولانا عيسى: هذا الخواب بعيد من اعادة وحلاف التحقيق؛ لأن بوصف في المثال المذكور هو حسن، وهو
 يدل على حاله قائمة بالمتعلق، لا حاة اعتدلية قائمة بالمتبوع. وأحق أن يقال: حسن دان باعتبار إسناده إلى
 فاعله على حال قائمة بالمتعلق، وهذا الاعتبار يقال له: 'بوصف حال المتعلق، لكنه باعتبار تركيبه مع المتبوع يدل
 على معنى في المتبوع، وهو كونه حيث حسن علامه. أقول: كون الرجل حيث حسن علامه أي كونه حسن
 علامه معنى في رجل وإن كان اعتباريا، فما ذكره الفاضل المذكور ليس غير ما ذكره اشرح حسب الحقيقة
 وما، كما لا يخفى على المتأمل. **في عشرة أمور الخ:** وبما نعتته في تلك لأشياء؛ لكونه إياه في المعنى أي
 النعت هو المعنوت في الحقيقة مع عدم استقلاله؛ لقيامه به.

(١) يعني بوصف صفة اعتدلية يعتبر الفعل باعتبار بسببه أي المتعلق، لا باعتبار أفرادها؛ فإن تلك الصفة الحقيقية
 صفة لذات الموصوف، فإذا قلت: مررت برجل قائم علامه أو أوره. فالقائم علامه أو أوره وهو الرجل وما
 وصفته، لا بدلت، وإن كان اعتباريا ليس أمرا قائما به، كـ 'الحسن القائم' في مثل: مررت برجل حسن، فإن
 'الحسن' كسبه له في نفس الأمر، ولم يصفه بتقيام مجرد، فكذلك صح وجوبه عليه، كذا ذكره ابن الحاجب في
 "شرح المفصل". (حل)

(٢) وذلك لأن ما يمكن اجتماعه من عشرة المذكورة في كلمة واحدة أربعة، واحد من الرفع ونصب والجر،
 وواحد من لإفراد والتنبيه والجمع، وواحد من التعريف والتكثير، وواحد من التذكير والتأنيث، وذلك لأن
 النسبة الباقية منافية للأربعة المذكورة. (حق)

في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، إلا^(١) إذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كـ "فعل" بمعنى "فاعل"، نحو: رجل صبور وامرأة صبور، أو "فعل" بمعنى "مفعول" كـ "رجل جريح" و "امرأة جريح"، أو كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كـ "علامة".

والثاني أي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الأول، وهي: الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير، ويوجد منها في كل تركيب اثنان،.....

رفعاً ونصباً وجراً وهذه الثلاثة من العشرة المذكورة ههنا، ويعتبر في كل تركيب واحد من هذه الثلاثة لا مجموعها؛ لامتناع اجتماعها، وفي التعريف والتنكير يعتبر واحد منهما فيه؛ ما مر، وكذلك في الإفراد والتثنية والجمع يعتبر واحد منها فيه؛ ما مر، وكذلك في التذكير والتأنيث؛ لما عرفت.

إلا إذا كان إلخ استثناء من قوله: 'والتذكير والتأنيث' ويبغي أن يستثنى شيء آخر من الخمسة الأخيرة، وهو أن يكون اسم مصدر، مثل: رجل عدل، ورجل عدل، ورجل عدل، وامرأة عدل، وكذا إذا كان اسم التفضيل يستعمل بـ 'من'، هذا ما قيل. أقول: هذا داخل في الاستثناء المذكور؛ لأن المصدر إذا وقع معنا يستوي فيه التذكير والتأنيث والتثنية والجمع. **معنى مفعول**: قال مولانا عصفري: إن المفعول الذي يستوي فيه التذكير والتأنيث هو المفعول بمعنى الفاعل لا المفعول بمعنى المفعول، فوقع من الشارح سهو. أقول: قد رأيت في كثير من النسخ كـ 'فعل' بمعنى الفاعل، إلا نادراً، لأن هذه النسخة النادرة نقت من نسخة الفاضل المذكور.

كعلامة: فإنه صفة جارية على المذكر فقط، ولا تقع صفة للمؤنث.

في الخمسة الأول. جمع الأول. قيل: إن الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف، نحو: علام رجل حسن وجهه، وحينئذ يطابق الموصوف في العشرة لا في الخمسة الأول، وأجيب بأنه حينئذ من قبيل وصف الشيء بحال نفسه. **في كل تركيب اثنان** فيوجد في كل تركيب واحد من الرفع والنصب والجر، وكذلك من التعريف والتنكير؛ لأهمهما متناقضان، كالرفع والنصب والجر.

(١) استثناء عن متاعمة وصف الموصوف في التذكير والتأنيث، والأولى أن يستثنى ما يستوي فيه الواحد والتثنية واجمع كالمصدر، نحو: رجل عدل، ورجل عدل، ورجل عدل، وكذا اسم التفضيل يستعمل بـ 'من'؛ فإنه مفرد لا غير، (جمال)

وفي البواقي من تلك الأمور العشرة، وهي أيضا خمسة: الأفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث **كالفعل**؛ لشبهه به، يعني ينظر إلى فاعله، فإن كان مفردا أو مثنى أو مجموعا أفرد كما يفرد الفعل، وإن كان مذكرا أو مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا، ^{أي الوصف} كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث، وإن كان فاعله مؤنثا غير حقيقي أو ^{أي الوصف} حقيقيا مفصولا يذكر أو يؤنث جوازا، تقول: مررت برجل ^(١) قاعد غلامه مثل: يقعد غلامه، وبرجلين قاعد غلامهما ^(٢).....

وفي البواقي إلخ. والحاصل أن الصفة التي هي حال متعلق موصوف يتبع الموصوف في الخمسة الأول؛ لأنها لما جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث اللفظ والمجاز جعلتها تابعا له في هذه الأمور؛ مراعاة لفظ، ولم يكن تابعا له في الخمسة الباقية، بل كان حكمه حينئذ حكم الفعل؛ لأنه أي النعت مسند إلى الظاهر الذي بعده كالفعل، فكما أن الفعل إذا كان مسندا إلى الظاهر الذي بعده، يجب إفراده ولم يحز تشيته ولا جمعه إلا عني ضعف، فكذلك الصفة؛ لأنها عاملة فيه، وكما أن الفعل إذا كان مسندا إلى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا، ويجب تأنيثه إذا كان مؤنثا غير حقيقي، فكذلك الصفة.

لشبهه به: أي لمشاكلة النعت بحال متعلق الموصوف بالفعل. **يعني ينظر إلى فاعله:** أي ينظر إلى فاعل النعت بحال المتعلق؛ فإن كان مفردا أو مثنى أو مجموعا أفرد النعت، كما يفرد الفعل، سواء كان فاعله مفردا أو مثنى أو مجموعا. **مؤنثا حقيقيا:** وهو الذي كان مقابله مذكرا من الحيوان، كالمرأة والناقة، فيكون مقابلهما مذكرا من الحيوان، وهو الرجل والجمل. **بلا فصل:** أي بلا أمر فاصل بينه وبين فاعله مفردا أو مثنى أو مجموعا.

في التذكير والتأنيث: أي يطابقه وجوبا في التذكير والتأنيث. **برجل قاعد غلامه:** فإن النعت فيه يوافق الموصوف في اثنين من خمسة الأول، وهو أي التوافق كونهما بإعراب واحد، وكونهما نكرة، وأما في الخمسة الباقية كالفعل، فهذا المثال لما يكون فاعل النعت مفردا، وهو الغلام المضاف إلى ضمير الموصوف، فأفرد النعت حينئذ كما في الفعل، مثل: يقعد غلامه. **وبرجلين إلخ:** أي مررت برجلين إلخ، وهو أيضا يوافق له في اثنين =

(١) مثال للفاعل المفرد مع إفراد الصفة المسند إليه.

(٢) مثال للفاعل المثنى مع كون الصفة مفردا.

مثل: يقعد غلامهما، وبرجال قاعد غلمانهم^(١) مثل: يقعد غلمانهم، ومررت بامرأة قائم أبوها^(٢) مثل: يقوم أبوها، وبرجل قائمة جاريتها^(٣) مثل: تقوم جاريتها، وبرجل معمور أو معمورة داره مثل: يعمر أو تعمّر داره، وبرجل قائم أو قائمة في الدار جاريتها^(٤) مثل: يقوم أو تقوم في الدار جاريتها.

فإن قلت: إذا نظرت حق النظر وجدت الأول وهو الوصف بحال الموصوف فإن قلت: إذا نظرت حق النظر وجدت الأول وهو الوصف بحال الموصوف أيضا في الخمسة البواقي، كالفعل؛ لأن فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع إلى موصوفه، والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية، والواو في جمع المذكر العاقل، والنون في جمع المؤنث، ويؤنث في الواحد المؤنث.....

= من خمسة لأو، وهما لإعراب أي، عرّب لخر: لأن ساء علامة لخر في أشبه وسكير، وهذا من ما يكون فاعل النعت مثنى، وهو "علامان" في "علامهما"، وكذلك قوله: "وبرجال إلخ".
بمراد قائم أبوها فإن قائم فيه تعرب حال اسمعق بواو في الألف من خمسة لأو، وهما لإعراب وسكير، وفي سويري كالفعل، فحسب تصديقه وجواب ما عرفت من أنه إذا كان مذكرا لم يفت حقيقا بح معمور أو معمورة إلخ: هذا مثال لما نحن بذكره وأنته، لأن فاعله هو داره، وهو مؤنث غير حقيقي يعمر أو تعمّر وفي بعض نسخ بعض أو تعمّر داره. قائم أو قائمة. مثل ما يكون فاعل فيه مؤنث حقيقا مفصلا بينه وبين فاعله، وهو الدار.
إذا نظرت إلخ أي بدأمت حتى تأمن. الراجع إلى موصوفه فلا بد أن يكون مصدقا له موصوفه في خمسة البواقي، فيكون النعت بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل

(١) مثال للفاعل المجموع مع كون الصفة مفردا.

(٢) مثال للفاعل المذكر مع تذكير الصفة.

(٣) مثال للفاعل المؤنث مع تأنيث الصفة المسند إليها.

(٤) مثال للفاعل المؤنث الحقيقي مع الفصل.

ولذلك قلت: مررت برجل ضارب، وبرجلين ضاربين، وبرجال ضاربين، وبامرأة ضاربة، وبامرأتين ضاربتين، وبنسوة ضاربات، كما تقول في الفعل: يضرب ويضربان ^{رجل} ويضربون وتضرب وتضربان ^{امرأتان} ويضربن ^{نسوة}، فلم خصصت الثاني بهذا الحكم؟ قلنا: المقصود الأصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين إلى الموصوف بالتبعية وعدمها، ولما كان الوصف الأول يتبعه في الأمور العشرة وكان لا تخرجه مشابته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت، اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية، بخلاف الوصف الثاني؛ فإنه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الأول ^{جزاء}

ولذلك إلخ. أي ولأجل أن الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل، قلت: مررت برجل ضارب؛ فإن فيه ضميراً راجعاً إلى الموصوف فيطابقه، وكذا في الفعل فهما مفردان، وكذا مررت برجلين ضاربين؛ فإن فيه ضمير التثنية راجع إلى الموصوف فيطابقه، كما في الفعل، وكذا البواقي. لا يقال: إن ما ذكره إنما يصح في الوصف المشتق مع أن الوصف قد يكون غير مشتق، فالمصنف حكم في الجميع مشتقاً أو غيره حكماً واحداً، وهو أن يتبعه في الأمور العشرة تعبياً وإن كان بعض الوصف - وهو المشتق - في الخمسة البواقي كالفعل؛ لأننا نقول: الوصف المشتق وغيره كما يكونان في الوصف بحال الموصوف، كذلك يكون في الوصف بحال متعلقه، والحكم المذكور بقوله: "والبواقي كالفعل" يكون في كلا الوصفين.

بصرف ويصرفان إلخ. أي يريد يضرب، وزيدان يضربان، ويريدون يضربون، وهند تصرب، وهندان تضربان، وهندات يضربن، ف'زيد يضرب' مثل: مررت برجل ضارب، و'زيدان يضربان' مثل: مررت برجلين ضاربين، وعلى هذا القياس على ترتيب اللف والشر. **وكان لا يخرجه.** أي ولما كان الظاهر لا يخرج الوصف الأول إلخ والضمير النازع راجع إلى الوصف الأول ومفعولاً للفعل، وقوله: 'مشابته' فاعل له، والحاصل أن مشابته الوصف الأول في الخمسة البواقي بالفعل لا ينافي تبعيته لموصوفه، بخلاف الوصف الثاني؛ فإن مشابته فيها بالفعل ينافي تبعيته به كما لا يخفى على المتأمل فيما ذكر.

لما عرفت: في ضمن الأمثلة المذكورة من قوله: "مررت برجل ضارب وبرجلين إلخ". لما حكم إلخ أي لما حكم المصنف على الوصف الثاني بأنه تابع لموصوفه في الخمسة الأول، فظهر عن تحقيقه أن لا يكون في الخمسة البواقي تابعاً لموصوفه، فم يكف في البواقي بالحكم؛ لعدم التبعية بل راد أمراً آخر، وهو قوله: 'وفي البواقي كالفعل'.

لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية؛ فإنه غير مضبوط، بل بين ضابطة عدم تبعيته ^{المصف} له بكونه كالفعل بالنسبة إلى الظاهر بعده؛ ليتبين حاله عند عدم التبعية. ^{أي للموصوف} ومن ثم أي ومن أجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقى كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه، وحسن أيضا قاعدة غلمانه؛ لأن الفاعل ^{أي قاعد غلمانه} مؤنث غير حقيقي، كما حسن تقعد غلمانه، وضعف قام رجل قاعدون غلمانه؛ لأنه بمنزلة يقعدون غلمانه، وإلحاق علامتي المثني والمجموع في الفعل المسند إلى ظاهرهما ضعيف، ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وإن كان "قعود" جمعا أيضا كقاعدون؛ لأنك إذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته؛ لأن الفعل لا يكسر،

فإنه غير مضبوط. أي الاكتفاء بالحكم بعدم التبعية غير مضبوط؛ لأنه لا يعلم حاله في الخمسة اسواقى حينئذ. بعده. أي بعد الوصف الثاني، وهو المتعلق **قاعد غلمانه**؛ بإفراد 'قاعد' عند كون فاعله جمعا، وحدث لأن الجمع مؤنث غير حقيقي، وقد عرفت أن فاعله إذا كان مؤنثا غير حقيقي يذكر ويؤنث حوارا. **وحسن أيضا إلخ.** أي قام رجل قاعدة غلمانه، فهو لم يكن الوصف ثاني في اسواقى كالفعل وتابعا لموصوف، لا يكون هذا التركيب حائرا، بل يصير متعاضدا؛ عدم مصابقة موصوفه، وكذا لو لم يكن الوصف لثاني في البوقي كالفعل يكون قوه: 'قام رجل قاعدون غلمانه' متعاضدا لما مر، لا حائرا ضعيفا. **لأنه عملة إلخ.** أي لأن الوصف الثاني كالفعل، والفعل إذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع. قبل: ضعف 'قاعدون غلمانه' أقل من ضعف 'يقعدون غلمانه'؛ لأن الألف والنون في الفعل فاعل في الأعب، بخلاف الألف والنون في الصفة. فإنهما علامتان قطعا. **قعود** غلمانه فاعل له كقاعدون. **لأنك إلخ.** علة حوار التركيب المذكور من غير حسن ولا ضعف أي الاسم الذي هو مشابه للفعل كقاعد. جمع جمع التكسير فقيل: قعود يخرج لفظا عن أساسه بالفعل؛ لأن الفعل لا يجمع جمع التكسير، فإذا جمع به جمع تكسير، يقال: 'قعود'، وإذا جمع السلامة يقال: 'قاعدون'، وإنما قال: "خرج لفظا عن موارثه" لأن جمع التكسير في حكم المفرد، فكأنه لم يجمع، بخلاف 'قاعدون'؛ فإنها مثل 'يقعدون' لفظا ومعنى.

(١) علة لعدم الضعف في مثل قعود إلخ.

فلم يكن "قعود غلمانه" مثل: يقعدون غلمانه، الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر،^(٢٠) إلا أن تخرج الواو من الاسمية إلى الحرفية،^(٢١) أو يجعل المظهر بدلا من المضمر، أو يجعل الفعل^(٢٢) خبرا مقدما على المبتدأ.....

مثل يقعدون: فهو جمع الفعل جمع التكسير، فيكون قعود حيثذ مثل: 'يقعدون'، فيكون في حكم المفرد ولا يجتمع أيضا فاعلان في الظاهر، وبما قال: "في الظاهر" بدليل قوله: 'إلا أن تخرج الواو إلخ'. **تخرج الواو إلخ.** وحيث لا يرم اجتماع الفاعلين؛ لأن الفاعل لا يكون إلا اسما؛ فإن بعضهم جعل كون الألف والواو حرفا دالا على ثنية الفاعل وجمعه كالتاء في "ضربت هند".

أو يجعل الفعل إلخ. فلا يلزم اجتماعهما أيضا إذا كان يقعدون حرا، و'علمانه' متدأ، وفيه نظير؛ لأنه قد سبق أن احبر إذا كان فعلا مفردا وجب تقديم المتدأ على الخبر، خو: ريد قدم، وكذلك يجب تقديمه عليه إذا كان مثنى أو مجموعا؛ فلا يلتبس بالبدل عن الفاعل، فلاحتمال الثالث غير صحيح.

أقول: إلا أن يقال: الاحتمال الثالث عند من لم يقل بوجوب تقديم امتدأ في مثل: الزيدان قاما مثالا؛ لأن هـ القائل لم يلتفت إلى الالتباس بالبدل أو الفاعل؛ سواء على أن السامع لا يحمل عليه، بل يحمل له على امتدأ وما قبله حيره، وحيث يرم بصمار قبل الذكر لفصلا رتبة؛ لأن الأصل في المتدأ التقديم؛ لاستلزامه عود الصمير قبل ذكر مرجعه. قيل: الأولى أن يقال: أو يجعل خمسة حرا مقدما إلخ، ووجه ما ذكره الشارح: ما ذكره العلامة انتفازي في المصول في آخر أحوال المسند أن كثيرا ما يصبق الفعل على الفعل مع صميره متصل.

- (١) لا في الحقيقة؛ إذ من المعلوم أن لا يكون لفعل واحد فاعلان. (عنوي)
- (٢) أي ظاهر الأمر وبإديه من غير إمعان النصر، وعلى هذا لا يرد ما قيل: الأولى ترك 'في الظاهر'؛ فلا يتجه أن جعل الاسم الظاهر بعد الصمير بدلا ليس خلافا لظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين. (جمال)
- (٣) بأن يجعل علامة دالة على كون الفاعل جمعا، كثناء التأنيث في نحو: قامت هند، تدل على تأنيث الفاعل، أو يجعل المظهر بدلا من المصمر، أو يجعل لفعل حرا مقدما على امتدأ، وحيث يجتمع فيه فاعلان في الظاهر أيضا، كما في لغة "أكلوني البراعيث" وكما في *أسرو *تحتوي *سب طمو * (أبياء ٣) (عنوي)
- (٤) وهذا عند من يجمع التقديم؛ للالتباس بالبدل عن الفاعل من الحمل على المفرد، وأما عند من مع الالتباس، كما ذكره الشارح قدس سره أو حملا على المفرد فلا؛ إذ عنده يجب تقديم المتدأ على الخبر في هذه الصورة أيضا. (جمال)

والمضممر لا يوصف لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف وأوضحها،
فلا حاجة لهما إلى التوضيح، وحمل عليهما ضمير الغائب، وعلى الوصف الموضح
الوصف المادح والذام وغيرهما؛ طردا للباب، ولا يوصف به لأنه ليس في المضممر
معنى الوصفية، وهو الدلالة على قيام معنى بالذات؛ لأنه يدل على الذات لا على
قيام معنى بها، وكأنه لم يقع في بعض النسخ قوله: ولا يوصف به،

لا يوصف أي لا يقع موصوف. فلا حاجة إلح وقد سبق أن العت يفيد تخصيصا في المكرة وتوضيحا في المعرفة.
فلا شك أن الضمائر لا تقع بكرة، فلا تفيد إلا توضيحا في المعرفة، فإذا كان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف
المعارف، فلا يحتاج إليه. وحمل عليهما إلح. دفع دخل تقريره: أن الكلام في موصوفية مطلق الضمائر، والدليل حينئذ
قاصر، فأجاب بقوله: وحمل عليهما إلح. قيل: الضمائر العائبة يقع موصوفا كقوله تعالى: لا اله إلا الله، هو
ضمير، بل هو اسم الله تعالى، فحينئذ يكون 'هو' يسكون الواو؛ لأن اسمه تعالى 'هو' يسكون الواو.

وعلى الوصف إلح. أي حمل على الوصف إلح. دفع دخل تقريره: أن الدليل لا يفيد إلا عدم احتياج الضمائر
لوصف الموصف، لا مطلق الأوصاف، كالوصف الدال على المدح والذم والتأكيد، فأجاب بقوله: حمل الوصف
مدح وادام وغيرهما على لوصف الموصف؛ لأطراد اساب. ولا يوصف به أي بالمضممر، فقوله: 'به' مفعول ما
به يسم فاعله. قيل: إنما لم يوصف به؛ لأن الموصوف أحص أو مساو، ولا شيء أعرف منه ولا مساو له حتى
يوصف به، ولأن المضممر معزول عن الموصوفية؛ لما عرفت، وغيره دونه في التعريف، فلا تقع غيره موصوفا به.

لأنه ليس إلح. وبعبارة أخرى؛ لأنه لا يدل على معنى في متبوعه، فلا يقع صفة. لأنه إلح. أي المضممر، قيل:
المضممر يدل على لوصف أيضا؛ لأن يكون فيه معنى الوصفية إذا كان راجعا إلى الوصف كاسم الفاعل، فيصح
كونه صفة حينئذ؛ لأنه يدل على قيام معنى بها أي بالذات، أجيب عنه بأن كون مدلول الضمائر دائما كثير
وكون مدلولها وصفا نادر، فلم يعتبروه. قيل: يتوجه عليه أن 'الرجل' في قولنا: 'مررت بهذا الرجل' يدل على
ذات مع أنه صفة 'هذا'، ويمكن أن يقال في دفعه بأنه يدل على قيام معنى بالذات؛ لأن المشار إليه 'هذا'
هو 'الرجل'، فمعناه: مررت بهذا الذي هو الرجل أي متصف بالرجولية.

(١) لأنه لم يوضع للدلالة على المعنى بل على الذات، ولذا امتنع بصغار الحال، كذا قال المصنف في 'شرح
المفصل'، ويتجه عليه ما أورد: أن الضمير الراجع إلى المشتق فيه معنى الوصفية. (علوي)

ولهذا^١ اعتذر الشارح الرضي، وقال: ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالضمير؛ لأنه تبين ذلك بقوله: **والموصوف أخص أو مساو أي الموصوف المعرفة أشد اختصاصاً** بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني أعرف منها؛ لأنه المقصود الأصلي، فيجب أن يكون أكمل من الصفة في التعريف أو مساوياً لها؛ لأنه لو لم يكن أكمل منها، فلا أقل من أن لا يكون أدون منها. والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أن أعرفها المضمرات ثم الأعلام ثم أسماء الإشارة ثم المعرف باللام والموصولات فيبينها مساواة.

لأنه تبين ذلك إلخ بدليس مراد من لأخص والمساوي ههنا ما هو المراد عند السطحيين، بل المراد بالأخص هو لأعرف في التعريف، ومن المساوي هو المساوي فيه، كما ذكره قدس سره ومنهم من جعل لأخص ومساوي على ما هو متصحيح من السطحيين، وهو لأخص ومساوي حسب الصدق، وذلك ناص، أما أولاً ولأن الموصوف معرفة كان له بكرة قد يكون نعم منه نحو حيوان ساطع وحيوان باهق، وأحياناً كان الموصوف بما يكون موصوفاً بعد توصيف، وحيوان بعد توصيف بالناطق مساو ساطع، والحيوان بعد توصيف بالأخص في قوته. حيوان نفس أخص من الأنفس، وحسن يكون كلاماً جيداً بواقع، فلا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم أصلاً.

وأما ثانياً فإنه لا يصح بناء قوته، فمن ثم لم يوصف ذو اللام بخ' على ذلك، كما لا حصى، وأحياناً عنه نصريح لاستخدام أن يكون قوته إنما إشارة إلى الأخص ومساوي في التعريف والمعلومية ومساو قد قيل في الاستحالة لا بد من الضمير، وهو مسلف ههنا، وأحياناً بأن سم لإشارة في حكم الضمير وفي قوته، فإن قوته ومن ثم في قوة قوته: من أخصه. **لأنه المقصود الأصلي**: ولا حور أن يكون المقصود الأصلي محصاً في مرتبه عما ليس مقصوداً **أعرفها المضمرات إلخ**: قالوا: كون اسمكم أو منحصب أعرف المعارف صاهر، وأما كون ضمير عائت أعرف، فإنه يحتاج إلى عطف بعرف هذا الضمير له، وهذا لا احتياج جعل له أي الضمير عائت بحركة وضع جيد، فكان هذا الضمير وضع يده على لفظ، وأما كون العلم أعرف من اسم الإشارة؛ لأن =

(١) أي ولعدم وقوعه في بعض النسخ.

(٢) أشار بذلك إلى أن المراد بالأخصه والمساواة. المرادة في مرتبه التعريف إلى نوحه الإبرادة بالأخص الأعرف لا يكون الموصوف أخص أو مساوي بمعنى أن ما يصدق عليه نفس الموصوف من لأفراد أقل مما يصدق عليه الصفة أو مساو له في ذلك لا يضر. وحيوان حيواني يرحل عاقل؛ فإن عاقل أقل أفراداً من يرحل (عقوى)

ومن ثم أي ومن أجل أن الموصوف أخص أو مساو لم يوصف دو اللام إلا بمثله أي
 ذي اللام الآخر أو الموصول؛ فإنه أيضا مماثل لذي اللام؛ لما عرفت بينهما من المساواة
 في التعريف، نحو: جاءني الرجل الفاضل، أو الرجل الذي كان عندك أمس،

= مدلول العنم ذات معينة مخصوصة عند الوصف والاستعمال خلاف اسم الإشارة؛ فإن مدلوله عند الوصف غير معين، وإنما يكون تعيينه بالإشارة الحسية، وكثيرا ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوف في كلامهم، ولهذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه؛ لشدة احتياجه إليه، وأما كون الاسم الإشارة أعرف من المعروف باللام؛ لأن المحاط يعرف مدلول اسم الإشارة بالقلب والعين معا، ومدلول المعروف باللام يعرف بالقلب دون العين، والموصول كـ ذي اللام، وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه بتعريف المضاف إليه سواء؛ لأنه يكسب التعريف منه.

أي ذي اللام الآخر إلخ وإنما فسرته به؛ لأنه لو لم يتعين ذات المثل ليس فيه كثير فائدة، فلذا عييه بقوله. "أي ذي اللام إلخ" فكانه جعل إضافة 'مثل' إلى التضمير عمدة، وإنما قال: 'إلا مثله' ولم يقل: 'إلا به'؛ ليدخل الموصول، ولهذا قال الشارح: "فإنه أيضا مماثل لذي اللام إلخ".

من المساواة إلخ وكلمة 'من' لبيان، وإنما حكم بأن الموصوف مماثل لذي اللام في التعريف؛ لئلا يتفحص بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِبِينَ﴾ (سورة القصص: ٨)؛ لكونه في حكم المعروف باللام وإن كان تعريفه بالموصولية، لا باللام. لا يقال: إن الموصول الواقع صفة هو الذي كان في أوله اللام، نحو: الذي وأخواته دون 'ما' و'من' و'أي' فحينئذ كيف يصح قوله: "أو الموصول مطلقا؛ لأننا نقول: إن محصور فيه جار أن يكون أعني من المحصور، أو المراد من الموصول: هو الموصول ذا لام ولو صورة.

عنم أن الشارح اهتدي فسر قوله: 'إلا مثله' أي مثل المعروف باللام، وحينئذ يتفحص بالآية المذكورة، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِبِينَ﴾ وأجاب عنه تارة بأن المراد: ما هو ذو اللام ولو صورة، فلا إشكال حينئذ؛ لكونه في حكم المعروف باللام وإن كان تعريفه بالموصولية لا باللام؛ للاشتراك في الصورة، وتارة بأن الموصول مع الصفة في قوة المعروف باللام أي معناه؛ فإن قولك: "الذي صرب" بمعنى 'المضارب'.

(١) الذي أوله اللام، نحو: الذي واللاتي وباهاء؛ لمشاهته لقصا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا، بخلاف "من وما وأي" الموصولة كما في "الرضي". (جمال)

أو بالمضاف إلى مثله أي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو: جاءني الرجل صاحب
الفرس، أو بواسطة نحو: جاءني الرجل صاحب لجام الفرس؛ لأن تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف إليه أو أنقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره،
بمخالاف سائر المعارف؛ فإنها أخص من ذي اللام، فلو وقع أخص نعتا لغير أخص
فهو محمول على البديل عند صاحب هذا المذهب، وإنما التزم وصف باب هذا أي
باب ' اسم الإشارة بذي اللام ' مثل: مررت بهذا الرجل،

على الخلاف إلخ فإن عند سيبويه تعريفه مساو لتعريف المضاف إليه، وعند غيره تعريفه أنقص من تعريفه،
وعلى الأول يكون الموصوف مساويا لها، وعلى الثاني أخص أي أعرف منها. خلاف إلخ متعلق بقوله: لم يوصف
دو اللام إلا بمثله إلخ، فلا يجوز وصف المعرف باللام بالاسم المضاف إلى المصغر، أو العلم، أو المبهم؛ لأنه أخص
أي أعرف من المعروف بلام التعريف، فلا يقال: جاءني الرجل صاحب زيد، أو صاحبه، أو صاحب هذا على
تقدير الحمل على الصفة. فهو محمول إلخ: أي النعت الأخص محمول على البديل عند صاحب هذا المذهب،
وهو المصنف؛ لأن من قال: "ومن ثم لم يوصف دو اللام إلا بمثله إلخ" هو المصنف.

وإنما التزم وصف باب إلخ فالمراد من وصف باب هذا هو وصف اسم الإشارة، وهذا جواب عن سؤال
مقدر، وهو أن يقال: يلزم من الأصل المذكور - وهو أن الموصوف أخص أي أعرف أو مساو - أن يجوز
وصف أسماء الإشارة بذي اللام والموصوف والمضاف إلى أحدهما؛ لكونها أخص أي أعرف منها أو مساو لها،
ويمكن تقرير السؤال بأنه لما استوى دو اللام والمضاف إلى ذي اللام في المرتبة فما وجه أن اسم الإشارة التزم
وصفه بذي اللام دون المضاف إلى ذي اللام؟ وتقرير حاصل الجواب بأنه التزم وصف باب ' هذا ' بالاسم
المعرف بلام التعريف؛ للإيهام في باب "هذا"؛ فإن المهم يظن الصفة التي هي تعيين ذات الموصوف، والأسماء
الدالة على الذات هي أسماء الأحاس، وتعريفها باعتبار معناها إنما هو باللام.

(١) مشير إلى أن المراد من كلمة "هذا" اسم الإشارة، فيكون إصافة "الباب" إليه بيانية، والظاهر أن هذا محمول
على خصوصه، ويراد من باب ' هذا ' اسم الإشارة، فالعموم مستفاد من الباب. (جمال الدين)

(٢) أي بلفظ صاحب اللام، سواء كان اللام للتعريف أو رائدة، فيشمل الذي واللاتي وغيرهما مما أوله
اللام. (جمال الدين)

مع أن القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف إلى أحدهما؛ للإيهام الواقع في هذا الباب بحسب أصل الوضع المقتضي لبيان الجنس، فإذا أريد رفعه لا يتصور بمثله للإيهام، ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف إليه؛ لأنه كالاتعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير، فتعين ذو اللام؛ لتعينه في نفسه، وحمل الموصول عليه؛ لأنه مع صلته مثل ذي اللام.....
أي في رفع الإيهام

مع أن القياس يقتضي إلح ودنك لأن الموصوف مثل ذي اللام حكما، وأما المضاف إلى ذي اللام أو الموصول فإن وصفه به، أما عند من قال: إن تعريف المضاف مساو للمضاف إليه كـ سبويه، أو عند من قال: إن تعريفه أقلص منه كغيره، فعلى الأول يكون الموصوف مساويا بالصفة، وعلى الثاني أحص أي أعرف منها. للإيهام: عنة الالتزام، والحاصل: أنه لما كان في اسم الإشارة إيهام فيبغى أن يوصف بذي اللام حتى يخصه ويرفع الإيهام عنه؛ لأنه لا يتصور رفع الإيهام بإصافتها إلى مثلها لإيهامها، وأيض رفع الإيهام لا يليق بالمضاف الذي اكتسب التعريف من المضاف إليه؛ لأنه يلزم الاستعارة من المستعير، فتعين أن يوصف بذي اللام؛ تنبى جنس باب اسم الإشارة مثل: مررت بهذا العالم.

المقتضي لبيان الجنس: وهو صفة للإيهام أي إيهام المهمة يقتضي بيان جنسه؛ ليريل الإيهام عنه، لا يقال: لا احتياج في بيان الجنس إلى كونه معروفا باللام؛ فإنه لو قيل: مررت بهذا رجل أيضا بين جنسه؛ لأنا نقول: ما ذكره؛ لعدم التزام التوصيف أي التزامهم التوصيف؛ لأن باب هذا من المعارف، فلا بد من توصيفه بالمعروف باللام، وليس المراد: أن الإيهام لبيان الجنس لا يكون في غير ذي اللام حتى يرد ما ذكر.

لأنه كالاتعارة إلح: أقول: لا يقل: هذا الدليل لو صح بره عدم صحة توصيف ذي اللام بالمضاف إلى مثله؛ لبروم لاستعارة من المستعير؛ لأنا نقول: فرق بينهما بأن الموصوف اسمهم ههنا يكتسب التعريف من انصاف إلى المعروف باللام، ولكن الموصوف المعروف باللام لا يكتسب التعريف، فلا يبرم الاستعارة من المستعير. ووجه التوصيف هو جواره عند كون الموصوف أحص أو مساو؛ وهذا قال. ومن ثم م يوصف إلح، فإذا عرفت ذلك فالملازمة ممنوعة معنا بينما. مثل ذي اللام: أي في رفع الإيهام.

(١) الظاهر أن المراد منه مثله من اسم الإشارة، فتأمل.

مثل: مررت بهذا الذي كرم أي الكريم، ومن ثم أي ومن أجل أن التزام وصف باب "هذا" بذى اللام لرفع الإبهام ببيان الجنس **ضعف** "مررت بهذا الأبيض"؛ لأنه لا يتبين به جنس المبهم؛ لأن الأبيض عام لا يختص بجنس دون^(١) جنس، وحسن مررت "بهذا العالم"؛ لأنه يتبين به أن المشار إليه إنسان، بل رجل.

العطف يعني المعطوف بالحرف^(٢).....

أي الكريم: أي مررت بهذا الكريم، فيكون "الذي كرم" بمعنى "الكريم".
ضعف مررت بهذا الأبيض: وإن كان الصفة ذا اللام، وذلك لأن أسماء الإشارة يجب أن يدل على الدات أي الذات المبهمة، والأبيض لا يدل على الدات والنوع؛ لاحتمال أن يكون رجلا أو امرأة أو كاعدا أو غيرها، ولدلالته على الجنس جار لك على الضعف، فلا بد في صفة أسماء الأجناس من بيان الجنس.
 أن المشار إليه إنسان إلخ: أما كون المشار إليه إنسانا فلا علم لا يكون إلا في الإنسان. لا يقال: إن العلم يكون في الملائكة أيضا؛ لأننا نقول: المراد هو علم الإنسان بقرينة المرور، وأما كونه رجلا فلا يراد الموصوف مدكرا كالصفة حيث لم يقل: مررت بهذه العالمة. واعلم أنا بين ههنا كلاما؛ ليتحقق المقام، فنقول: إنما التزم وصف باب "هذا" بذى اللام؛ لأن باب 'هذا' إشارة بما بعده إشارة حسية باحوارح والأعضاء، وإذا لم يكن الصفة ذا لام فلا يدل على الجنس والنوع، فلا يكون الإشارة حيث حسية؛ ولهذا ضعف مررت بهذا الأبيض؛ لأن اللام فيها لتعين النوعي والجنسي، وليس في 'مررت بهذا الأبيض' شيء منهما.
 والمراد من الإشارة الحسية التي في باب 'هذا' هو التعيين من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللام. سواء كان التعيين شخصا أو نوعيا أو حسيا، ويحتمل أن يكون الإشارة الحسية مقصودا في 'هذا' عند توصيفه بذى اللام وإن كان موضوعا للإشارة الحسية، وفيما ذكرنا ادفع ما فيه من المناقشة من وجهين. **العطف**: وهو في اللغة الإمالة، نقب هذا الباب به؛ لإمالة حرف العطف ما بعده إلى ما قبله إعرافا حكما، وسمي أيضا بعطف النسق؛ لأنه يكون مع متبوعه على نسق واحد؛ لأن كلا منهما مقصود بالنسبة.

(١) حال بمعنى مجاوز، أو المعنى: لا يختص بجنس حال كونه مجاوزا عن جنس.

(٢) واتقربة على هذه الإرادة هو العرف؛ فإن في اصطلاحهم يسمون لهذا القسم من التابع العطف مطلقا. (نور الحق)

تابع مقصود أي قصد نسبته إلى شيء، أو نسبة شيء إليه بالنسبة الواقعة في الكلام، فقله: "بالنسبة" متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه أي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه أيضا مقصودا بها، نحو: جاءني زيد وعمرو، الواقعة في الكلام فعمرو تابع؛ لأنه معطوف على "زيد"، قصد نسبة المجيء إليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام، وكما أن نسبة المجيء إليه مقصودة كذلك نسبته إلى "زيد" الذي هو متبوعه أيضا مقصودة، فقله: "مقصود بالنسبة" احتراز عن غير البدل من التوابع؛
تأكيد كذلك

أي قصد نسبة إلخ قال محمد المحشي مولانا عبد في صدقه أي في صدق هذا القول: مثل آيت سقف وهدران حفاء. أقول: إن كان حفاء فصدق النسبة فيه؛ لأجل أنه لم يقصد نسبة الجدران إلى البيت، ولا نسبة السقف إليها، بل قصد نسبة البيت إلى مجموع السقف والجدران فقول: نسبه إلى المجموع يستلزم قصد نسبته إلى كل واحد منهما، ولكن قصد النسبة إلى المجموع يكون بالنسبة التامة أي يكتفيها من الإيجاب والنسب. بالنسبة الواقعة في الكلام قيل: هذا التعريف غير مانع؛ لصدقه على البدل، مثل: جاءني زيد أحوك لا غير، وكذا قولنا: جاء زيد أحوك أو زيد وعمرو؛ فإنه يصدق على "أحوك" أنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، وأحيب بأن المراد من النسبة الواقعة في الكلام هو النسبة الواقعة في الكلام الذي فيه متبوعه، فلا يتقص حينئذ لأنه وإن صدق على "أحوك" أنه مقصود بالنسبة مع متبوعه وهو "زيد"، لكن لا في الكلام الذي فيه زيد، بل في الكلام الذي فيه تابعه، وهو قوله: "لا غير"، أو قوله: "أو زيد وعمرو"؛ لأن السند هو تابع مقصود بسبب نسبة شيء نسب له إلى المتبوع.

فقله بالنسبة إلخ. والفاء لتفريع على قوله: أي قصد نسبته إلى شيء إلخ، والحاصل أنه ليس متعلقا بالمقصود وإنما كان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة، وليس كذلك؛ لأن المقصود بالنسبة هو نسبة المعطوف، فيكون متعلقا بالقصد المفهوم من المقصود؛ لأنه عبارة عن قصد نسبته إلى شيء أو نسبة شيء إليه.

غير البدل من التوابع كالتعت والتأكيد وعطف البيان؛ لأنها غير مقصودة، فالمقصود متوابعها، وذلك لأنك تميز بالوصف المتبوع بذكر المعنى في المتبوع. وكذلك توضح بعطف البيان المتبوع بذكر أشهر اسمه، وكذلك تميز بالتأكيد أن ما هو المنسوب إليه بحسب الظاهر - وهو المؤكد - هو المنسوب إليه بحسب الحقيقة أيضا أي لم يقع عطف ولا محار في النسبة، ألا ترى أنك إذا بيئت شيئا بشيء فالمقصود هو البيان والبيان فرعه.

لأنها غير مقصودة، بل المقصود متبوعاتها، وقوله: "مع متبوعه" احتراز عن البديل؛ لأنه المقصود دون متبوعه. قيل: يخرج بقوله: "مع متبوعه" المعطوف بـ"لا وبـ" ولكن وأم وأما وأو؛ لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من التابع والمتبوع، لا كلاهما، وأجيب^(١) بأن المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة: أن لا يذكر لتوطئة ذكر التابع،

يخرج بقوله إلخ وماله عدم جامعية التعريف. **وأجيب بأن المراد إلخ** قال محمد المحشي مولانا غف: لا يكون التعريف مانعا حيث؛ لصدقه على بدل العلط؛ فإن بدل العلط ثلاثة أقسام، أحدها: أنك غلطت بالمبدل مه تحسب الواقع يسبق اللسان، وثانيها: أنك توهمت أنك عالط به، مثل: هذا نجم بدر شمس، وثالثها: أنك نسيت البديل فذكرت المبدل مه من غير سبق اللسان ثم تداركته، ولا شبهة في أن المبدل مه في تلك الأقسام ليس توطئة، فيدخل بدل العلط في حد العطف لو لم يكن قوله: ويتوسط إلخ داحلا فيه.

أقول: يخرج عن التعريف أقسام البديل غير بدل الغلط بقوله: "أن لا يذكر لتوطئة ذكر التابع"؛ لأن المبدل مه فيها لتوطئة ذكر البديل، ويخرج عنه بدل الغلط أيضا؛ لأهم حكموا بأن المبدل منه مطلقا أي في أقسام البديل جميعا أنه كالتوطئة؛ تغنيا للأكثر على الأقل، فيكون المبدل مه في بدل العلط أيضا كالتوطئة حكما وبحاراً، فإذا عرفته فلا يرد ما ذكره مولانا غف من أن إرادة هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا، على أنه يرد عليه أن بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه هذا المعنى، وبالجملة: لا فرق في المعنى بين قولنا: جاءني ريد حماره وبين قولنا: جاءني ريد بل حماره، فجعل أحدهما داحلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر.

(١) قيل: هذا الجواب غير صحيح؛ لصدق التعريف بهذا المعنى على بدل العطف بأقسامه الثلاثة؛ إذ ليس امتبوع مذكورا لتوطئة ذكر البديل، وذلك لأن المتبوع فيه إما عطف صريح محقق كما إذا أردت أن تقول: جاءني حمار، فسبقت لسانك إلى "رجل" ثم تداركته فقلت: حمار، أو عطف سيبان وهو أن تنسى المقصود فتعتمد ذكر ما هو عطف ثم تداركته بذكر المقصود، أو عطف بديل وهو أن تذكر المبدل مه عن قصد ثم توهم أنك عالط، وهو معتمد الشعراء كثيرا مبالغة وتمننا، فظهر أن المتبوع في القسم الأول ليس توطئة لذكر البديل، بل مذكور علفا؛ لسبق اللسان إليه، وكذا في الثاني؛ لأنه مذكور قصدا؛ لنسيان المقصود، وكذا في الثالث لا لتوطئة البديل، فلا يكون التعريف مانعا لدخول الغير فيه، فلا يصح قول الشارح: "ولما تم الحد إلخ". (جمال مختصر)

وبكون التابع مقصودا بالنسبة: أن لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به، ولا شك أن المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى. ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا أردفه؛ لزيادة التوضيح بقوله: يتوسط بينه أي بين ذلك التابع وبين منبوعه أحد الحروف العشرة، وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف إن شاء الله تعالى مثل هم زيد وعمرو، ولم يكتف بقوله: "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة"؛ لأن الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل: جاءني زيد العالم والشاعر والديبر، فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والديبر لها جهتان،

من غير استقلال به أي بالتابع، وهو بيان لقوله: "أن لا يكون كالفرع على المتبوع"، فإيراد أن التابع مستقل. ولما تم الحد بما ذكره الخ وهو يحتمل معنيين، أحدهما: أن قوله: 'يتوسط' حكم خارج عن التعريف، وآخر أمثال عنه أعني قوله: 'قام زيد وعمرو'؛ لأنه يوجب زيادة توضيح، فكأنه من تمة التعريف، أو لأنه قصد تمثيل الحكم أيضا، وثانيهما: أنه داخل في التعريف كما يساق إليه الفهم، ويؤيده تأخير المثال، لكن ليس له دخل في اسع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف الإعراب. قد تتوسط بين الصفات وكذا يتوسط بين الأبدان، نحو: قطع زيد يده ورجله، فـ"رجله" من حيث إنه بدل عن "زيد" يصدق عليه تعريف العطف.

(١) مقتضيان لأن يكون المقتضي رفع الصفة هو فاعلية زيد مثلا، أما اقتضاء الجهة الأولى فظاهر. لأن الفعل في قصد المتكلم مسوب إلى الموصوف والصفة معا، وأما اقتضاء الثانية؛ فلأن الصفة كالشاعر والديبر في المثال المذكور معطوفة على الصفة المتقدمة، والمعطوف كالمعصوف عليه فيما له باعتبار ما قبله، والصفة المتقدمة صفة لزيد، ويكون الصفة المعطوفة أيضا صفة لزيد، فالمقتضي لرفع الصفة واحد وإن كان المقتضي تقتضي الرفع متعددا، ولو سلم الممتنع اصطلاحا هو نوارد المؤثرين المقتضيين، أو أحدهما لفظ والاخر صفة من صفات اللفظ لا مطلقا، فلا امتناع من أن يقتضي لرفع الصفة مقتضيان ليسا لفظيا ولا أحدهما لفظا والآخر من صفة اللفظ، بل كلاهما من صفة اللفظ ككونه صفة لزيد، وكونه معطوفا على الصفة المتقدمة. (جمال)

إحداهما: كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه، وأخرهما: كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها، ويصدق على هذه الصفة من جهتها الأولى أنها تابعة؛ لأنها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف؛ لأن توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم أن يكون لعطف الثاني على الأول، فلو لم يكن قوله: "مقصود بالنسبة مع متبوعه" لدخل هذه الصفة من جهتها الأولى في حد المعطوف، وهي من هذه الجهة ليست معطوفة، فلم يبق مانعا. وقيل: قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة؛ لتأكيد اللصوق^١ في مواضع عديدة من "الكشاف"، وحكم المصنف رحمه الله في "شرح المفصل" في مباحث الاستثناء أن قوله تعالى: ﴿وَلَهَا مُنْذِرُونَ﴾^٢ في قوله: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا^٣ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا﴾ و﴿لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ صفة لـ ﴿قَرْيَةٍ﴾،
(الشعراء ٢٠٨) حرر

تبعية المعطوف عليه. أي هو الصفة الأولى. **تابعة لها.** فيكون 'زيد' في الجهة الأولى هو المتبوع، والصفة المتقدمة حينئذ المعطوف عليه. **على هذه الصفة:** أي الصفة التي دخلت حرف العطف عليها. **وهي من هذه الجهة إلخ:** بل هي تكون معصوفا باعتبار الجهة الثانية، وذلك لأنه لا بد في إطلاق اسم المعطوف على شيء أن يكون ذلك الشيء معطوفا على متبوعه، مع أن المتبوع باعتبار الجهة الأولى هو زيد في المثال =

- (١) أي لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وأفاده أن اتصافه بها أمر ثابت. (عب)
- (٢) فيه أنه ليس في الآية الكريمة الواو، ولم يورد المصنف في "شرح المفصل" هذه الآية بل أورد قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْنُومٌ﴾ (الحجر: ٤). (جمال)
- (٣) انكفرة للعباد والمكافرة؛ فإن عذاب الكفر محتص بالآخرة، وإنما أنذروا أولا؛ ليكون إلزاما لهم، وقاطعا لعذرهم. وأعم أن نظم القرآن المجيد بلا واو، وقال المصنف في "الإيضاح": إن المستثنى منه يوصف بما بعده، سواء كان مفردا أو جملة، نحو: ما جاءني أحد إلا قائم، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا﴾ و﴿لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ (شعراء ٢٠٨) وإنما سها الشارح في ذلك؛ لتقليد المحقق الشريف في هذا السهو الواقع منه في "حاشية الرضوي"، ومثال ما نحن فيه من التزليل: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْنُومٌ﴾ مبين للأحكام، أو أحل مقدر مكتوب في اللوح، هذا إلا أن الجمهور جعلوا الحملة حالا؛ فإن كلا من الواو و"إلا" مانع للوصفية عندهم، قال ابن مالك: الوصفية مذهب لا يعرف لبصري ولا لكوفي فلا يلتفت إليه. (حل ش)

فلو اكتفى بقوله: "تابع يتوسط" لدخل فيه مثل هذه الصفة، ونقل عن المصنف أنه قال في "أمالي الكافية": إن "العاقل" في مثل: جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وليس بعطف على التحقيق، وإنما هو باق على ما كان عليه في الوصفية، وإنما حسن دخول العاطف؛ لنوع من الشبه بالمعطوف؛ لما بينهما من التغاير، فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع أنه ليس بمعطوف، وقال بعضهم: فيه نظر؛ لأن الحروف المتوسطة بينها عاطفة؛ لدلالاتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك، ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب أمر بعيد من غير ضرورة داعية إليه.

= المذكور لا العالم. وقيل قد حور الخ. هذا جواب آخر لعدم الاكتفاء في التعريف بقوله: "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة". لتأكيد اللصوق بمعنى الجمع، وكون الواو تأكيده؛ لأن الواو للجمع، فكما يجمع المعطوف بالمعطوف عليه كذلك يجمع الموصوف بالصفة.

ونقل عن المصنف لا يقال: هذا بعينه ما قال أولاً في قوله: جاءني زيد العالم والشاعر والديبر؛ لأنما يقول: فيما قال أولاً يكون له أي للعت جهتان: جهة العت وجهة العطف، وفيما قال ههنا: "نقل عن المصنف" يكون له جهة واحدة، وهي العت لا محالة، ولا يكون معطوفاً. أمالي الكافية جمع إمعة بكسر الهمة، والمراد منه ههنا هو الشرح؛ فإن اسم شرح الكافية الذي صنفه المصنف هو "أمالي".

وإنما هو باق الخ أي التابع باق على ما كان عليه في الوصفية؛ فإنه كان وصف حينئذ مع وجود العطف حينئذ أيضاً النوع من الشبه أي لأجل نوع من الشبه بالمعطوف؛ لما بينهما من التغاير، فكما يكون المعطوف مغايراً للمعطوف عليه كذلك الصفة يغاير الموصوف.

لدلالاتها فيها أي لدلالة الحروف في الصفات على ما يدل الحروف عليه في غير الصفات وهي العطف، وكلمة "من" في قوله: "من الجمع الخ" لبيان "ما"، لكن الجمع في الواو، والترتيب في الفاء، وقوله: "وعبر ذلك" محمول على غير الواو والفاء من الحروف العاطفة.

وإذا عطف على الضمير المرفوع، لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان أو مستترا، لا المنفصل **أكد بمنفصل** أولا ثم عطف عليه، وذلك لأن المتصل المرفوع كالجاء مما اتصل به^(١) لفظا من حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله، ومعنى من حيث إنه فاعل، والفاعل كالجاء من الفعل، فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة، فأكد أولا بمنفصل؛ لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل وإن كان كالجاء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده، فيحصل له نوع استقلال، ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فكان^(٢) يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضا تأكيدا،^(٣) وهو باطل،
أي للمتصل

وإذا عطف إلخ أي إذا أريد أن يعطف على المضمحل إلخ فلا يرد أن الخاء لا يترتب على الشرط؛ لأن العطف لا يتحقق إلا بعد التأكيد، فلا يصح قوله: 'إذا عطف على المضمحل المرفوع إلخ'، وهذا كما قال الله تعالى: **وَأَقِمِ الصَّلَاةَ وَعَشِيًّا** (سائدة: ٦) فإن إقامة الصلاة لا يكون إلا بعد تحقق المرفوع، فالمراد أنه إذا أردتم أن تقيموا إلى الصلاة فاغسلوا.

لا المنصوب والمجرور. لأنه إذا كان منصوبا أو مجرورا جاز العطف عليه بلا تأكيده منفصل، نحو: صرحت ورديد، ومررت بك وزيد. لا يقال: قد وجد الفصل في قولنا: مررت بك وبريد هو الباء اجارة، فحيث يجوز عطف الظاهر على الضمير المجرور مع الفصل؛ لأننا نقول: هذا غير مضر في المقصود؛ لما عرفت أن المراد هو جوار العطف عليه بلا تأكيد مع أن المراد بالفصل ههنا هو الفصل المستقل في اللفظ، والباء اجارة ليس كذلك. **أكد بمنفصل** أي بمرفوع منفصل، ولا يعاد الرفع كما يعاد الحافض؛ لأن التأكيد أحق من الإعادة. **بتأكيده**: أي بسبب تأكيده، فيحصل نوع استقلال في الضمير بسبب إفراده بالتأكيد؛ فإن التأكيد عينه حقيقة، فكان العطف على المستقل.

(١) أي بدليل إفراده وتخصيصه بالتأكيد دون ما يتصل به، فيحصل به نوع استقلال. (علوي)

(٢) أي فلو كان معطوفا عليه فكان إلخ.

(٣) لأن المعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما قبله، ولما كان المعطوف عليه تأكيدا لما قبله كان الاسم الظاهر المعطوف عليه أيضا تأكيدا. واعلم أن اسم "كان" في قوله: "فكان يلزم" ضمير الشأن. (جمال)

فإن كان الضمير منفصلاً نحو: "ما ضرب إلا أنت وزيد" لم يكن كالجزاء لفظاً، وكذا إن كان متصلاً منصوباً نحو: "ضربتك وزيدا" لم يكن كالجزاء معني، بل معنى فقط كالمفصل فلا حاجة فيهما إلى التأكيد بمفصل، مثل: **ضربت أنا وزيد** وزيد ضرب هو وعلامه، **إلا أن يقع فصل** بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه **فيجوز تركه** أي ترك التأكيد؛ لأنه قد طال ^(١) الكلام بوجود الفصل، فحسن الاختصار بترك التأكيد، سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو: **ضربت اليوم وزيد** أو بعده كقوله تعالى: **﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾**؛ فإن المعطوف هو "آبَاؤُنَا" و"لا" زائدة بعد حرف العطف؛ (الأنعم: ١٤٨) لتأكيد النفي، وإنما قال: يجوز تركه؛ فإنه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى: **﴿فَكُبِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾** ^(٣) وقد لا يؤكد، والأمران متساويان، هذا. (الشعراء: ٩٤)

وزيد ضرب هو وعلامه: فإن في أمثال يكون المعطوف عليه الضمير المرفوع المتصل استتر في 'ضرب'، وضمير 'هو' تأكيد، وما في 'ضرب' من الضمير استتر بعينه بـ 'هو'. **ولا آباؤنا** عطف على 'نا' للمتكلم، والفصل هو 'لا'، أي ليس لنا إكفر بالشرك ولا آباؤنا. **والغاوون** عطف على ضمير الجمع؛ لوجود الفصل، وهو 'فيها'، ووجود التأكيد أيضاً، وهو هم'. والكسب بالفارسية: بزور افتاد، والعاوون بالفارسية: غمراهم. **وقد لا يؤكد** كما في أمثال المذكور في المتن. **والأمران متساويان**: أي التأكيد مع وجود الفصل، وعدم لتأكيد مع وجوده متساويان، فإن قلت: لم يجوز العطف على الضمير المرفوع متصل بإعادة الرفع مثل: =

(١) وطول الكلام قد يعي عما هو الواجب، نحو قولك: 'حصر إقاصي امرأة' و'الحافضو عورة العشيرة' بالنصب. (عبد الغفور)

(٢) أولها: **﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا تَشَاءُ﴾** (الأنعم: ١٤٨) ما لم يكن حفا عده: **﴿مَا تَشَاءُ وَلَا تَأْتِي﴾** فهم في ذلك مظهرون أنهم على الحق، لا أنهم معتذرون. (حل ش)

(٣) أي الآفة وعدتهم، والك: برزوق درالغندن، ويقال: كه بوجهه فأكب هو عني وجهه، والكبكة تكرير الكب، جعل التكرير في اللفظ دليلاً على التكرير في المعنى، كأن من ألقي في جهنم يكب مرة بعد مرة حتى يستقر في قعرها، نعوذ بالله منها. (حل ع)

واعلم أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأول،^١ ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل، لكن على قبح، والكوفيون يجوزونه بلا قبح، وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض حرفا كان أو اسما؛^٢ لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل؛ لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل^{مطلق} من جاره فكره العطف عليه؛

= صرحت وصرح ريد كما يجوزون في الضمير المجرور بإعادة الخافض مثل: مررت بك ويريد؟ قلنا: يطول الكلام؛ فإن "صرحت" طويل بالنسبة إلى التأكيد، وهو "أنا"، وقد مر إشارة إليه.

واعلم الخ أشار به إلى أن المصنف خالف القبيتين؛ لأنه أوجب التأكيد حيث قال: أكد، وإن قلت: يجوز أن يريد به الوجوب الاستحسائي، قلنا: يأتي عن ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من أنه إذا لم يجز العطف تعين النصب، مثل: جئت وريدا، وذلك لأن تعين النصب يستلزم الوجوب؛ لأجل عدم التأكيد بالرفوع المنفصل.

أعيد الخافض الخ. قيل: هذا يشكل بمثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَارُ﴾ (الباء ١) فإن 'الأرحام' مجرور بالباء، أحيب بأنه شاذ، وأحيب أيضا بأننا لا نسلم أن الواو للعطف لم لا يجوز أن يكون للقسم؟

لأن اتصال الضمير الخ هذا علة إعادة الجار، أي اتصال المجرور بجاره أشد وأكثر من اتصال الفاعل المتصل بما اتصل به؛ لأن الفاعل إذا لم يكن ضميرا متصلا حينئذ جار إيراده منفصلا، وأما المجرور سواء كان متصلا أو منفصلا لا ينفصل عن جاره فيكون أشد منه، قال مولانا عص: هذا منقوض بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَارُ﴾ (الباء ١) فكذلك مقوض بقولنا: "ضربني من غير ما حرم"، أقول: الجواب عنه بأن كلمة "مسا" عبارة عن رحمة الله وعن جرم، فكأنه لم ينفصل بينهما شيء. ولقائل أن يقول: قوله: "جاز انفصاله" ليس على ما يبغي؛ لعدم ترتبه على الشرط؛ لأنه يجب انفصاله عند عدم كونه ضميرا منفصلا، وليس بجار، إلا أن يقال: المراد بالجواز هو الإمكان العام المقيد بخائب الوجود أي عدم الانفصال ليس بضروري فيجتمع بوجوب الانفصال.

(١) فالمراد من الوجوب المفهوم من قوله: "وإذا عطف على المرفوع المتصل أكد منفصل" الوجوب الاستحسائي. (مولانا جمال الدين)

(٢) قال الشيخ الرضي: لا يعاد العامل الاسمي إلا إذا لم يشك أنه لا معنى له، وأنه جذب لهذا الغرض كـ "بين"؛ فإنه لا يتصور إلا بين اثنين، فإن التمس نحو: "جاءني غلامك وغلام ريد" وأنت تريد علاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز إلا إذا قام قرينة دالة على المقصود. (عبد الغفور)

إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به أولاً، ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل، وفي استعارة المرفوع له مذلة، ولا يكتفي بالفصل؛ لأن الفصل لا تأثير له إلا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار، فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر، فكيف يكتفى به؟ فلم يبقَ إلا إعادة العامل الأول، نحو: **مررت بك وريد**،
والمال بيني وبين زيد،^(١)

على بعض حروف الكلمة لأن المجرور كآخر من آخر فيرم العطف على بعض الحروف، بخلاف ما إذا أعيد الحار، فإنه حينئذ يكون مجموع الحار والمجرور معطوفاً على مجموع الحار والمجرور، وليس للسحور الخ دفع سؤال مقدر تقريره: أنه لم لا يجوز أن يعمل فيه مثل ما عمل في مرفوع المتصل من إيراد ضمير منفصل بينهما حتى يؤكد به أولاً ثم عطف عليه، فحينئذ لا يرم لعطف على بعض حروف الكلمة على ما عرفت في العطف على الضمير المرفوع المتصل بقوله: "لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل وإن كان كآخر مفصلاً من حيث الحقيقة الخ"؟ ومحصول الجواب: أنه ليس للمجرور المتصل ضمير مجرور منفصل حتى يعمل فيه مثل المرفوع المتصل.

مدلة وهذا المدلة يستدعي التماس كما سببه، وهذا دفع سؤال تقريره: أنه لم لا يجوز إيراد المرفوع المنفصل بينهما حتى يؤكد به أولاً ثم عطف عليه أي على المجرور المتصل؟ تقرير الجواب: أن العمل على هذا الوجه ليس إلا على سبيل الاستعارة والمجاز؛ لأن استعمال المرفوع المنفصل في معنى المجرور المتصل ليس على سبيل الحقيقة، وفي تركاب الحار مدلة، ويستلزم التماس المجرور المتصل بالمرفوع المتصل في العطف المذكور.

ولا يكفي بالفصل دفع دحل تقريره: أنه لم لا يجوز الاكتفاء بالفصل بينهما؛ لأجل المحذور المذكور، وهو العطف على بعض الحروف كما يكفي به في المرفوع المتصل حيث قال: 'إلا أن يقع فصل فيجوز تركه'؟ ومحصول الجواب: أن الفصل كان لأجل ترك التأكيد بالمنفصل، أي يجوز ترك التأكيد على تقدير وجود الفصل بينهما، فما لم يكن التأكيد بمنفصل ههما عدم وجود المنفصل في المجرور فلا يتصور حينئذ له أي لفصل أثر أي تأثير في جواز ترك التأكيد بالمنفصل، فلا يجوز الاكتفاء به حينئذ. **والمال بيني وبين زيد** وهذا المثال لما يكون الحافض اسماً، وهو المضاف

(١) فيه إشارة إلى دفع توهم أن المعطوف مجموع الجار والمجرور. (حق)

فالمعطوف هو المجرور، والعامل مكرر، وجره بالأول، والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم: بيني وبينك؛ إذ "بين" لا يضاف إلا إلى المتعدد، وقيل: جره بالثاني كما في الحرف الزائد في "كفى بالله"، وهذا الذي ذكرناه أعني لزوم إعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين، ويجوز عندهم تركها اضطراراً، وأجاز الكوفيون ترك إعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار، فإن قيل: كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو:.....

وجره بالأول أي بالجار الأول اسماً كان أو حرفاً، فحينئذ يصح قوله: 'بدييل إلخ'.

والثاني كالعدم معنى: لا لفضاً؛ لأن العطف على الضمير المحرور بلا إعادة الجار غير جائز.

إذ بين لا يضاف إلخ: فحينئذ لا يتصور عطف امضاف، وهو 'بين' الثاني على ياء المتكلم، فإذا كان اجر في 'ريد' في قولنا: 'المان بيني وبين ريد' بالبين الأول فيكون البين الأول مضافاً إلى المتعدد، وهو ياء المتكلم وريد، أو الياء والكاف في قولنا: 'بيني وبينك'، وأما إذا كان جره بالبين الثاني فلا يكون حينئذ مضافاً إلى متعدد. وقيل جره بالثاني إلخ: فيكون حافظ الأول مضافاً إليهما معاً، والخافض الثاني رائد، وكس جره بالثاني كما في ﴿كفى بالله﴾ اضطراراً: أي يجوز ترك إعادة الجار ضرورة.

مستدلين بالأشعار. أشار به إلى أن ترك إعادة ليس حال السعة بل حال الاضطراب والضرورة، وبوقش بأن ترك إعادة وقع في قوله تعالى: ﴿سَعَوْا بِهِ وَلَا جَمْعَ﴾ (اسماء) ١، فإن قوله: "والأرحام" عطف على الضمير في قوله: 'نه' بترك إعادة الجار فيه، فاستدلواهم بهذه الآية لا بالأشعار. أحيب بأن الجار فيه مقدر أي بالأرحام، رد بأن حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار والسعة إلا في نحو: الله لأفعلن، وأحيب أيضاً بأنه معطوف على مقدر، والتقدير: بالأيوب والأرحام، وأحيب أيضاً بأن الواو للقسم لا للعطف، وأحيب أيضاً بأن قوله: 'والأرحام' باجر قراءة حمزة، وهو كوفي، والكوفيون أجازوا ترك إعادة الجار، رد بأن هذا إنما يصح إذا لم يكن القراءة السبعة متواترة.

فإن قيل إلخ: والحاصل: أنه لا فرق بين التأكيد والإبدان من المرفوع المتصل وبين العطف به، فله حوّر التأكيد والإبدان منه بدون إعادة المنفصل، ولم يحوّر العطف بدون إعادة؟ فهذا سؤال يتوجه على القاعدة الأولى.

"جاؤوني كلهم"، والإبدال منه نحو: "أعجبتي جمالك"،^١ من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل، وجاز أيضا تأكيد الضمير المجرور في نحو: "مررت بك نفسك"، والإبدال منه نحو: "عجبت بك جمالك" من غير إعادة الجار، ولم يجز العطف^٢ في الأول إلا بعد التأكيد بالمنفصل، وفي الثاني إلا مع إعادة الجار؟

قلنا: التأكيد عين المؤكد، والبدل في الأغلب إما كل المتبوع أو بعضه أو متعلقه،

حاروي كلهم فإن قوله: "كلهم" تأكيد لضمير الجمع، وقوله: "جمالك" بدل من الضمير في "أعجبتني"، قال مولانا **عص**: لا إشكال في حوار نحو: "جاؤوني كلهم" وحوار "أعجبتي جمالك"؛ لأن في هذين المثالين يكون فصلا، وهو لفظ "ني"، وقد سبق أن عند وجود الفصل لا يحتاج إلى ضمير المنفصل، فالأولى في المثال أن يقول: "جاؤوني كلهم زيد" و"عجبت جمالك زيدا" ليس على ما ينبغي؛ لأن المراد بالفصل على ما عرفت هو الفاصل المستقل في التنفـيـظ، وباء المتكلم غير مستقل في التلفـظ؛ فإن النون في "جاؤوني" للوقاية، وإيرادهـا نسب تركيب بـاء المتكلم بالـعـامـل، فهي ساقطة عند عدم العامل.

وتوضيحه: أن الفاصل المذكور فاصل بين العامل وبين ما عطف عليه، ونون الوقاية فاصل بين العامل وبين الياء، والمراد من الفاصل هو الفاصل بلا واسطة كما هو انتـبـادـر، فلا حـدـثـة حيثـهـا، فالمراد أن التأكيد والإبدال جائزان في المثالين المذكورين مع عدم التأكيد بالمنفصل وعدم الفصل، ولم يتعرض بالفصل في السؤال؛ لظهوره ولا يحتاج إليه. و**حار** أيضا عطف على "جاز" في قوله: "فإن قيل: كيف جاز إلخ" وهذا سؤال يتوجه على القاعدة الثابتة؛ فإن قوله: "نفسك" تأكيد من الكاف في قوله: "نك"، وقوله: "جمالك" بكسر اللام بدل أيضا من الكاف في "نك".

قبا التأكيد إلخ أي فرق بين التأكيد والبدل وبين العطف بأن المؤكد باسم العامل عين المؤكد باسم المفعول، وأما البدل فهو في أغلب الأحوال إما كل المتبوع كما في بدل الكل، مثل: جاءني أحوك زيد، أو بعضه كما في بدل البعض، مثل: قطع زيد يده، أو متعقـبه كما في بدل الاشتـمـاء، نحو: سب زيد ثوبه، فعلى كل من التقادير لا يكون التأكيد والبدل أحسين متبوعهما، وهو المؤكد والمبدل منه، ولا يكونان مفصلين أيضا عن متبوعهما بحرف العطف؛ لعدم تخلله بينهما أي بين المؤكد والمؤكد أو بين البدل والمبدل منه.

(١) فإن "جمالك" بدل من التاء.

(٢) وهو العطف على الضمير المرفوع المتصل.

والغلط قليل نادر، فهما ليسا بأجنبيين لمتبوعهما، ولا منفصلين عنه؛ لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما، فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعهما إلى تحصيل مناسبة زائدة، بخلاف العطف؛ فإن المعطوف يغير المعطوف عليه، ويتخلل بينهما العاطف، فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وبإعادة الجار في المجرور؛ ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال، ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل، وقويّ مناسبة المجرور بانضمام الجار إليه كما بالنسبة إلى المجرور في المعطوف عليه.

قليل نادر: والندر ساقط عن مرتبة الاعتبار؛ لأنه لا حكم بالندر. **مناسبة زائدة:** وهي إعادة المنفصل في المرفوع وإعادة الجار في المجرور. **ليخرج المتصل إلخ:** أي فلا بد فيه أي في العطف من ذلك ليخرج المتصل على ترتيب النصف والشر، فهذا على التقدير الأول، وقوله: 'قوي إلخ' على الثاني، أي ليخرج المتصل المرفوع بسبب تأكيده بالمنفصل عن صرافة اتصاله بما اتصل به، فهو في حكم المستقل حيثد كما عرفت فيما سبق آنفا.

ويناسب إلخ: عطف على 'يخرج' أي ليناسب المتصل المرفوع بسبب تأكيده بالأمر الذي عطف له عليه، فيكون المراد من المعطوف في قوله: "ويناسب المعطوف عليه" معناه الدعوي، ووجه التناسب: أن المعطوف عليه - وهو المرفوع المتصل - كما يخرج عن صرافة الاتصال بسبب إعادة الانفصال، كذلك المعطوف يخرج عن الاتصال، ويصير مفصلاً ومعايراً له بسبب العاضف، فيكون بينهما مناسبة من هذا الوجه.

وقوي إلخ: والظاهر أن يقوى؛ لأنه عطف على قوله: 'ليخرج' أي وقوي مناسبة المجرور بكونه معطوفاً بانضمام الجار إليه أي إلى المعطوف كما في المعصوف عليه، أي كما يكون انضمام الجار في المعطوف عليه، ولا يخفى أنه لما كان قوة مناسبة المجرور بكونه معطوفاً بانضمام الجار إليه متحققة عمر عن الأمر المحقق الوقوع بالماضي؛ لأنه يدل على التحقق والوقوع، فقال: 'وقوي'، ولم يقل: وليقوى، وهذا لا ينافي أن يراد منه معنى 'يقوى'، فلا يرد ما ذكره مولانا عص: الظاهر وليقوى. وذلك لأنه أشار بقوله: 'وقوي إلخ' إلى تحقق تلك المناسبة التي أشار إليها بقوله: 'لأن اتصال المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل بالمتصل إلخ'، فترك الشارح الظاهر لتنبهه إلى تحقق تلك المناسبة، فاعلم ذلك.

والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له^(١) ويمتنع من الأحوال العارضة له.....

والمعطوف إلخ ولما أن مفسر كلامه قبل الشروع في تفسير الشارح، فقول: أي كل ما جاز وامتنع ووجب في المعطوف عليه جاز وامتنع ووجب في المعطوف إذا ثبت جهة الحوار والامتناع والوجوب في المعطوف أو حدث بسبب العطف، وهذا التقرير يندفع الإشكال نحو: ريد قائم وأسد؛ لأن جهة وجوب الصمير في المعطوف عليه كونه حبراً مشتقاً، والمعطوف ليس بمشتق، ونحو: يا ريد والحارث؛ لأن جهة امتناع دخول اللام في المعطوف عليه صاهر؛ سبب اجتماع التي التعريف، ولا يلزم ذلك في المعطوف، ونحو: الصارب الرجل وامرأة؛ لأن جهة حوار وقوع المعطوف عليه مضافاً إليه للصفة المعرفة باللام تحليلته باللام والمعطوف غير متحى باللام.

فيما يجوز له أي سمعطوف عليه أي كل ما يجوز له، وكذلك كل ما يمتنع من الأحوال العارضة بالنظر إلى ما قبله يسعى أن يكون جائزاً أو ممتنعاً في المعطوف أيضاً، قال مولانا عس: الأولى أن يقول: بصراً إلى غيره بدل قوله: 'نظراً' إلى ما قبله 'كما في قوله: 'وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في أحوال عارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره؛ ليتناول المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة له نظراً إلى ما بعده أيضاً، كقولنا: "ريد هو القائم وعمر"، فيثبت للمعطوف عليه حالاً؛ نظراً إلى ما بعده الذي هو القائم:

أحدهما: كونه واجب التعريف؛ لأن الأخير حينئذ معرفة، فإذا كان الخبر معرفة يجب أن يكون استداً أيضاً كذلك، وثانيهما: انحصار القيام في ريد بإيراد ضمير الفصل؛ فإنه يستدعي حصر الصفة في الموصوف، فالمعطوف - وهو عمرو - في حكم المعطوف عليه - وهو ريد - في كونه أيضاً واجب التعريف، وفي كون القيام محصوراً فيه سبب ضمير الفصل. أقول. لا سلم أن يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع بصراً إلى ما قبله فقط، وأمثال الذي ذكره المحشي المذكور على تقدير كونه غير مصوغ، لم لا يجوز أن يكون المعطوف فيه في حكم المعطوف عليه بخصوصية المادة لا بالنظر إلى نفس مفهومها، ولو سلم فهو داخل في قوله: وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره.

(١) يعني لا يريدون بقولهم: 'إن المعطوف في حكم المعطوف عليه' أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقاً يجب ثبوته للمعطوف، حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة والعكس، وعطف المعرب على اسمي، وعطف المفرد على المثنى والمجموع وبالعكس، بل المراد الأحص من ذلك، وهو أن كل حكم ثبت للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه، لكن بشرط أن لا يكون ما يقتضي ذلك الحكم في المعطوف عليه متصفاً في المعطوف، حتى لا يجوز تجرده عن اللام في نحو: يا زيد والحارث، (علوي)

نظرا إلى ما قبله بشرط أن لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف. وإنما قلنا: "من الأحوال العارضة له نظرا إلى ما قبله" احترازا عن الأحوال العارضة له من حيث نفسه كالإعراب^(١) والبناء والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع؛ فإن المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه. وإنما قلنا: "بشرط أن لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف" احترازا عن مثل قولنا: يارجل والحارث؛ فإن "الحارث" معطوف على "رجل"، وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام؛ فإن ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء، وهو مفقود في المعطوف، وأما نحو: رَبِّ شاةٍ وَسَخْلَتِهَا^(٢) فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين، أي رب شاةٍ وسخلة لها،.....

بشرط أن لا يكون إلخ: أي المعطوف في حكم المعطوف عليه بشرط أن لا يكون مقتضي المذكور للأحوال العارضة للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله منتفيا في المعطوف، ولو كان مقتضي المذكور منتفيا فيه لا يكون حكمه كحكمه. **كالإعراب:** أي ككون الاسم مع الإعراب وكونه مبينا ومعرفة وبكرة إلخ، قيل: الإعراب هو حال عارض للمعطوف عليه بالنظر إلى غيره أيضا وهو العامل، لا بالنظر إلى نفسه فقط، وأجيب بأن المراد من الإعراب هو علامة الإعراب؛ فإنها بالنظر إلى نفسه، وأجيب أيضا المراد من الإعراب هو خصوصيته دون الإعراب بالحركة وإحرف؛ فإنه حال عارض له بالنظر إلى نفسه، بخلاف أصل الإعراب؛ فإنه بالنظر إلى الغير الذي هو العامل. **وأما نحو إلخ:** دفع دخل تقريره أن قوله: "وسخلتها" عطف على 'شاةٍ' مع أن الشرط منتف فيه؛ لأن مقتضي الحال العارض للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله منتف في المعطوف؛ لأن 'رب' يقتضي أن يكون مدحولها نكرة مع أن 'سختها' معرفة بالإضافة إلى الضمير، وتقدير الدفع: أنه يقدر ويهرض التنكير في سخلته بأن يقصد عدم التعيين منها بأن يكون إضافتها إلى الضمير للعهد الذهني وإن كان الضمير عبارة عن هذا الشاة المذكورة.

(١) المراد بالإعراب كونه غير مناسب لمبني الأصل، وبإساءة كونه مناسباً له، ولا شك أنه من الأحوال العارضة له من حيث نفسه. (جمال)

(٢) يحمل الإضافة على العهد الذهني، والضمير على التعريف، إذ التعريف هو الإشارة إلى معنوم والنكرة معنوم من وجه، فالضمير الذي أشير به إلى تلك النكرة المعلوم معرفة. (عب)

أو محمولٌ ^{١٠} على نكارة الضمير كـ "ربه رجلاً" على الشذوذ، أي رب شاة وسخلة شاة. وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في أحوال عارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره إن كان المعطوف مثل المعطوف عليه؛

أو محمولٌ ^{الح} أي وهو محمولٌ على كون الضمير ككرة بأن يراد منه شاة من أشباه كضمير "ربه رجلاً"، ولكن الضمير في ساحتها ككرة؛ لرجوعه إلى شاة من الأشياء، وأما تكثير ضمير في ربه؛ لأنه ليس به مرجع إليه؛ فإن قوله: رجلاً يبار به؛ وهذا قد: "أي رب شاة وسخلة شاة"، ولم يقل: شاة وسخلة هذه الشاة، فقوله: "وسخلتها"، بمنزلة سخلة شاة، لا بمنزلة سخلة هذه الشاة.

على الشذوذ أي هو محمولٌ على انكسار على سبيل الشذوذ؛ لأن المرجع إليه في الضمير لا بد أن يكون مذكوراً سابقاً معيماً لا أن يكون مذكوراً لا بعينه، فالمدح احتشى مولانا عفاً أعلمهم أنهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جواباً والشذوذ جواباً آخر.

أقول: معناه. أنهم جعلوا الحمل على نكارة ضمير جواباً واحداً بدون صفة شذوذ، والشذوذ جواباً ثالثاً، يعني أن الشرح لم يجعل لشاد معه جواباً واحداً، ولا يعني أنه لم يجعل لشاد الذي هو اجواب ثالث مع جواباً واحداً، واجواب أن الشاد الذي وقع في كلام شارح يعنى شيء، وشاد الذي وقع جواباً على حده من سطور مذكور في كلامهم يعنى شيء آخر، وذلك لأن الشاد الواقع في كلامهم فهو محمولٌ على نكارة الضمير، أي كون الضمير ككرة محمولٌ على الشذوذ؛ لما عرفت أنها أن المرجع إليه في الضمير لا بد أن يكون مذكوراً سابقاً بعينه لا أن يكون مذكوراً لا بعينه، فلم يجعل الشرح لشاد مع جواباً واحداً؛ لما عرفت أن الشاد في كلامهم يعنى شيء آخر، ولشاد الواقع في كلامهم فهو على عطف اسحجة المضاف إلى الضمير إلى ما بعدها، فيكون قوله: رب شاة وسخلتها شاداً حينئذ قيل: الضمير في ساحتها بما يكون ككرة؛ إذ لم يكن له مرجع كضمير "ربه رجلاً"، =

(١) أعلمهم أنهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جواباً والشذوذ جواباً آخر. واعتبر على أن الضمير إنما يكون ككرة؛ إذ لم يكن له مرجع كضمير "ربه رجلاً"، ويمكن أن يخاف أن ذلك متى على ما ذهب إليه الشيخ الرضي من أن الضمير الرجعة إلى لكرات؛ إذ لم تكن تلك الكرات مخصصة حكم أو صفة كالكرات. (عبد القصور)

(٢) بأن يشار للضمير إلى لكارة؛ إذ كان المرجع مذكوراً، فهو ليس جواب حراً، وأما شذوذ الذي جعل جواباً آخر فهو عدم كون المعطوف كالمعطوف عليه في "رب شاة وسخلتها" لأن المعطوف عليه ككرة والمعطوف ليس كذلك؛ لكونه معرفة لإضافته إلى الضمير مع أن "رب" يقتضي كونه ككرة. (حماد)

فلذا وجب بناء المعطوف في نحو: يا زيد وعمرؤ؛ لأن ضم "زيد" بالنظر إلى حرف النداء وإلى كونه مفردا معرفة في نفسه، و"عمرؤ" مثل "زيد" في كونه مفردا معرفة، وامتنع بناؤه في "يا زيد وعبد الله"؛ فإن عبد الله ليس مثل زيد؛ فإن زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف.

ومن ثم أي ومن أجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يحز في تركيب ما زيد بقائم أو قائما ولا ذاهب عمرو إلا الرفع في "ذاهب"؛ إذ لو نصب أو خفض لكان معطوفا على "قائم" أو "قائما"، فيكون خبرا عن زيد، وهو ممتنع؛ لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد إلى اسم "ما"،.....

= مع أن له مرجع، فكيف يكون ككرة؟ وأجيب بأن الضمائر الراجعة إلى النكرات إذا لم تكن تلك النكرات مخصصة يكون تلك الضمائر حيثئذ نكرات.

فلذا وجب إلخ: أي ولأجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة له بالنظر إلى نفسه وإلى غيره بشرط أن يكون المعطوف مثل المعطوف عليه وجب بناء المعطوف إلخ. إذ لو نصب إلخ: وإن قلت: يجوز أن يكون 'ذاهب' معطوفا على 'قائما' و'عمرؤ' معطوفا على 'زيد'، ويكون حيثئذ من باب العطف على معمولي عامل واحد، وهو 'ما'، ولا يلزم حيثئذ أن يكون 'ذاهب' حاليا عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد إلى اسم 'ما' هو 'عمرؤ' كما لا يخفى. قلت: لا يجوز ذلك؛ لأنه حيثئذ يكون 'ذاهب' خبر - 'ما' و'عمرؤ' اسمها، ويمتنع عمل 'ما' في الخبر المتقدم كما سبق في قوله: 'أو تقدم الخبر بطل العمل'. وهو ممتنع: لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه، وهو 'قائم'، وامتناع وجوده في المعطوف، وهو 'ذاهب'؛ لكونه فاعله المذكور، وهو 'عمرؤ'، ورفع 'عمرؤ' و'ذاهب' بأن يكون 'عمرؤ' مستأ و'ذاهب' خبره مقدما عليه، والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة.

- (١) ولا يجوز أن يكون معطوفا على 'قائما' و'عمرؤ' معطوفا على 'زيد' حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد؛ لامتناع عمل "ما" في الخبر المتقدم. (عبد الغفور)
- (٢) ولا يجوز العطف؛ لخلو المعطوف عن الضمير في اللفظ، وعدم الحاجة إلى ارتكاب التقدير الذي هو خلاف الأصل؛ لوجود الوجه الصحيح الخالي عن التقدير. (جمال)

فتعين الرفع على أن يكون خبراً^(١) مقدماً على المبتدأ وهو "عمرو"، ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه. ولما كان لقائل أن يقول: هذه القاعدة منتقضة بقولهم: الذي يطير فيغضب زيد الذباب؛ فإن "يطير" فيه ضمير يعود إلى الموصول، و"يغضب" المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير، فأجاب عنه بقوله: وإنما جاز "الذي يطير فيغضب زيد الذباب"^{الذي عطف عليه}؛ لأنها أي الفاء في هذا التركيب فاء السببية أي فاء لها نسبة إلى السببية بأن يكون معناها السببية لا العطف، فلا يرد نقضا على تلك القاعدة،

فتعين الرفع إلخ: قيل: يحور أن يكون 'داهب' متبداً و'عمرو' فاعله سد مسد خبر كما سبق في القسم الثاني من ابتدأ؛ لأن الصفة إذا طابقت مفرداً حار الأمرار، هكذا قال مولانا عص، ولقائل أن يقول: الكلام في اصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام، تأمن، وأجيب بأنه م يذهب إلى هذا الاحتجاج؛ لأنه حينئذ يكون في قوة الجملة الفعلية، فيكون حينئذ بمنزلة عطف الجملة الفعلية على الاسمية.

ولا مانع منه: أي من عطف الجملة على الجملة. **هذه القاعدة** وهي أنه إذا كان في المعطوف عليه ضميراً راجعاً إلى ما قبله فلا بد أن يكون في المعطوف أيضاً كذلك؛ فإنها ينتقص بقولهم: وهو الذي يصير فيغضب زيد الذباب، وباء على أن الفاء في قوله: 'فيغضب' يعطف بأن يكون معطوفاً على 'يصير'؛ فإنه فيه ضمير راجع إلى الموصوف، وليس في المعطوف ضمير راجع إليه؛ لأن فاعله مذكور، وهو 'زيد'، فعلى هذا يكون قول المصنف جواباً عن سؤال مقدر، ويحتمل أن يكون معنا مع السد بأن نقول: لا سلم عدم حوار غير الرفع في 'داهب' في امثال المذكور، ولا استحالة في كون الضمير في المعطوف عليه وعدمه في المعطوف كما في قوله: الذي يصير إلخ، ومباه أيضاً على كون الفاء للعطف، وقوله: 'الذي' متبداً وقوله: "ادباب" خبر له.

لأنها إلخ: جواب بالرفع أي لا سلم كون الفاء يعطف بل بسببية. **بأن يكون إلخ.** كما في 'إذا لقيت فأكرمه'، وإذا كان معناها السببية المحضة لا يحتاج إلى الضمير في مدحول الفاء، وهو الظاهر.

(١) لا يخفى أن التعيين على الوجه المذكور غير ضروري؛ حوار أن يكون 'ولا داهب' متبداً و'عمرو' فاعله، فعبارة الشارح ليس على ما ينبغي؛ لأنه يفهم منه تعيين الوجه مع أنه ليس كذلك؛ إذ الرفع متعين، والوجه محتمل، فما قيل: لا يقال: ههنا احتمال آخر وهو أن 'داهب' متبداً و'عمرو' فاعل؛ لأننا نقول: المقصود نفي العطف لا نفي احتمال آخر، فلا يباي انداء احتمال آخر فيس موجه؛ إذ نفي العطف يعرض من تعيين الرفع، وتعيين الوجه لا مدخل له في ذلك، بل فيه نفي احتمال آخر. (جمال الدين)

أو يكون معناها السببية مع العطف، لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الأولى، والمعنى: الذي إذا يطير فيغضب زيد الذباب، أو يفهم منها سببية الأولى للثانية، فالمعنى: الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب، ويمكن أن يقدر^(١) فيه ضمير أي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب.

أو يكون إلخ وهذا جواب بالتحصيل بأن نقول: إما قلنا من أنه إذا كان في المعطوف عنيه ضمير راجعا إلى ما قبله لا بد أن يكون في المعطوف كذلك على تقدير كون حرف العطف متمحضا للعطف، وهو ليس كذلك؛ لأنه للعطف والسببية جميعا. **لكنها**. أي السببية في الصورة الثانية يجعل الحملتين كجملة واحدة؛ للاتصال بينهما بالسببية، فيكتفي بالربط في الأولى؛ لأن في الجملة الواحدة أو فيما في حكمها يكفي ربط واحد، فهذا لدفع ما يقال: إذا كان الفاء للسببية مع العطف فلا بد في الجملة التي وقعت صلة للموصول من عائد يربطها إلى الموصول وإن كانت تحكم العطف. **والمعنى إلخ** أي المعنى على كلا التقديرين.

أو يفهم إلخ هذا الجواب أيضا تخصيص؛ لأن الفاء حينئذ ليس متمحضا للعطف، بل يفهم منها سببية الأولى للثانية؛ فإن طيران الذباب سبب لغضب زيد، فيكون الرابط حينئذ هو المعنى الذي فيها، وهو سببية الأولى للثانية. **بسببه**. أي بسبب طيرانه، والفرق بين قوله: "أو يكون" وبين قوله: "أو يفهم إلخ": أنا نقول في الأول بالربط؛ لعدم كون الفاء متمحضا للعطف، وفي الثاني نقول به وإن لم يكن الفاء متمحضا للعطف؛ لأنه كلام على تقدير التسليم أي نسيم عدم التحصيل المذكور إلا أن الرابط حينئذ هو المعنى الذي في الفاء، وهو نفس سببية الأولى للثانية. **ويمكن أن يقدر إلخ**: أي يمكن تقدير الضمير الرابط وإن لم يجعل الحملتين كجملة واحدة، فليس هذا جواب آخر بل هو تصحيح ربط الجملة بالموصول على تقدير أن يكون في الفاء معنى العطف.

(١) جواب آخر عن أصل السؤال بجعل الضمير أعم من أن يكون ملفوظا أو مقدرا، وأورد الإمكان إشارة إلى صعبه، وذلك لأن الضمير المحرور من الصلة يحدد بشرط أن يحذف بإضافة صفة ناصبة له تقديرًا، نحو: الذي أنا ضارب زيد أي صاربه، أو يحذف حرف متعين، ويتعين حرف آخر قياسا إذا حرر الموصوف أو موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتمائل المتعلقان، نحو: مررت بالذي مررت أي مررت به، فالجاران متمثلان، وكذا ما تعلقا بهما، وهما ليس كذلك، لكن قد جاء على قلة حذف المحرور بحرف جر، وإن لم يتعين، نحو: الذي مررت زيدا أي به. (جمال)

وإذا عطف أي إذا أوقع العطف بناء على وجود عاملين بأن عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد، وقال بعض شارحي "اللباب": الأظهر عندي أن العطف ههنا محمول على معناه اللغوي أي إمالة الاسمَيْن، نحو العاملَيْن بأن يجعلاً معموليهما، وأكثر الشارحين على أن المعنى: على معمولي عاملين، وإنما قال: على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد؛ فإنه جائز اتفاقاً نحو: ضرب زيد عمراً وعمرو خالداً، ولا على أكثر من اثنين؛ فإنه لا خلاف في امتناعه،

أي إذا أوقع العطف. بصيغة المجهول؛ فإن قوته: عطف أيضاً مجهول، وأشار به إلى أن هذا من قبيل سداد الفعل في مصدر، أي مصدر عطف كما في قوله: 'نذر' أو 'تسلسل' أي لزم الدور أو التسلسل، أو وقع الدور أو التسلسل، وكما في قول الشارح فيما سبق من قوته: 'حين بين العبر والمروان' أي وقع الخيولة إلخ، ثم أشار بقوته: 'ساء' على أن كلمة 'عنى' سائبة، وبما قال: 'أي أوقع لعطف دفع ما يقل من أن الحراء في قوله: 'وإذا عطف على عاملين محتفين لم يجر' لا يترتب على الشرط؛ لعدم ترتبه على وقوع العطف كما يدعي عليه 'إذا' وصيغة الماضي، ويقال أيضاً من أن لفظة 'إذا' وصيغة الماضي يقتضيان التحقق ولوجود، فكيف يصح الحكم بعدم الجور؟ بخلاف ما إذا قيل: "وإذا أوقع"؛ لأن الجزاء حينئذ يترتب على الإيقاع لا على العطف.

فانصوب أن يقال: 'أم يحسن'، أو يقال: 'لا يجوز لعطف على عاملين محتفين'، لكن المقصود من إيراده هو أن ذلك يرد عليه أن عدم جوار لعطف على عاملين محتفين لا يسيء على هذا الإيقاع؛ فإنه ثابت على تقدير عدم الإيقاع أيضاً، وإن قلت: 'امرد من قوته'، وإذا عطف 'وإذا أريد العطف، وحينئذ يندفع الإشكال؛ لأنه يصح الجزاء حينئذ، لأن معناه حينئذ لا يخز الإرادة. قلت: يرد عليه أيضاً ما ذكرنا من أن عدم الجور لا يسيء على تلك الإرادة؛ فإنه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق.

على معمولي عاملين إلخ على حذف المضاف، وهذا 'حس من اثنين الأولين؛ فإن محل الأول بعيد، لأنه جمعه من قبيل سداد فعل إلى المصدر، والمحل الثاني بُعد منه؛ لأن إرادة المعنى الدعوي من قوته: 'عطف' خلاف امتداده؛ فإن الطاهر المعنى لا يصلح له، لا يقال: 'على تقدير حمل عبارته على أكثر شارحين يرد عليه ما مر من عدم ترتب الجزاء على الشرط؛ لأننا نقول: ترتب الجزاء حينئذ بتقدير الإرادة.

ولا على أكثر من اثنين. بأن كان العامل أكثر من اثنين؛ فإنه لا خلاف في امساعه مع أن كلام المصنف في العطف الذي فيه خلاف الفراء وسيبويه، ولا بأس أن يكون في شيء واحد عاملان كما ريد في 'مررت بريد'؛ لأنه مجرور بالباء معمول به بواسطة الفعل.

مختلفين أي غير متحدين بأن لا يكون الثاني عين الأول، وذلك لدفع وهم من يتوهم أن مثل: "ضرب ضرب زيد عمراً وبكرٌ خالداً" من هذا الباب مع أنه ليس منه؛ لعدم تعدد العامل فيه؛ إذ العامل هو الأول والثاني تأكيد له، وذلك العطف كما وقع في قولهم: ما كل سوداء تمرّة وبيضاء شحمة، وفي قول الشاعر:

أَكُلُّ امرئٍ تحسِينِ امرأً ^{منه يبين} ونارٍ تُوقَدُ بالليل ناراً

بأن لا يكون إلخ. هذا بيان معنى الاتحاد، غير المتحد هو الذي لم يكن الثاني عين الأول. **وذلك** أي قوله: مختلفين لدفع وهم من إلخ. **والثاني تأكيد له** مع أن المراد — "مختلفين" هو لا يكون الثاني تأكيداً للأول. **وذلك العطف إلخ** وهذا العطف حائر عند المصنف؛ لتقدم المجرور في المعطوف عليه. **ما كل سوداء إلخ** كلمة "ما" نافية، و"كل" مرفوع مصاف إلى "سوداء"، فالعامل في المصاف هو كلمة "ما"، فهو اسم "ما"، وقوله: "تمرّة" خبرها، فيكون عاملاً في مختلفين، فقوله: "بيضاء" عطف على "سوداء"، و"شحمة" عطف على "تمرّة"، بالفارسية: عشت بر ساي خرما و عشت بر سفیدی پیه. **أكل امرئ إلخ** واهمة للاستفهام الإنكاري، وقوله: "كل" منصوب؛ لأنه مفعول لقوله: "تحسين"، وليس مرفوعاً على حذف المفعول الأول — "تحسين"؛ لأنه لا يجوز الاختصار على أحد منفعوي باب "حسنت" عند المصنف، و"النار" الأولى عطف على "امرئ" الأول، والعامل فيه المصاف، وهو "كل"، و"النار" الثانية عطف على "امرأ" الثاني، والعامل فيه "تحسين"؛ لأنه مفعول له أي تحسين كل إلخ **توقد** بضم الدال فعل المضارع، وفي الأصل "توقد"، حذف إحدى النائين منه، فيه ضمير راجع إلى النار، ويكون صفة لها بالفارسية: گمان بر توهر مرد و امرء، و بر آتش را که بر فروخته میشود بشت آتش.

(١) وفي 'الإيضاح': ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرّة، مثل يصرب في خطأ نص، وفي اختلاف الأحلاق والصانع، وفي مواضع التهمة، فانه عامر حين مات أبوه دهل وترث عند أخيه قيس مالا، فاما أدرك عامر وأخوه شيان قيساً، فوجدوا بتلك المال، فوثب عامر عليه فحققه، فقال: اس أحيي إله الشيخ متأوه فكف عنه، فقال هذا الكلام، فـ 'السوداء' مؤنث أسود، و"التمرّة" واحد التمرّة اليابس من تمر الحلج كالربس من العنب، و"البيضاء" مؤنث أبيض، و"الشحمة" قطعة من شحم البطن. (حل ش)

(٢) خاطب الشاعر روحته حين فصلت غيره عليه فقال: أكل من في صورة أرحام بالناس والعمامة والإزار يظن أنه كامل في أرجولية وذا فصائل جسمية وأحلاق كريمة، وأكل نار توقد في الليل يظن أنها نار كريم ذي مروءة وقرى صيف؛ فإنه ربما يكون نار انصوص، و"توقد" بضمه: توقد؛ فإن أسند إليه هو النار، والمضارع الثاني تمثيل يؤكد المعنى الأول. (حل الأبيات لمولانا شمس الدين)

فهذا وإن كان بحسب الظاهر جائزاً، لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة؛ لأن هذا الحرف الواحد لم يقو أن يقوم مقام عاملين مختلفين، **خلافاً للفراء** فإنه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة، **ولا يؤول الأمثلة الواردة عليها،**
ولا يقتصر على صورة السماع، بل يعمّها وغيرها،.....

فهذا وإن كان إلخ أي العطف المذكور كما في قول العرب وقوله للشاعر وإن كان جائزاً إلخ، وإنما أتى بأحوار بحسب الظاهر وعدم الحوار بحسب حقيقة لدفع الاعتراض الذي أورده الشارح الهندي على المصنف، وهو أن الخراء وهو قوله: 'لم يجر' لم يترتب على الشرط بل بينهما مسافات؛ لأن كلمة "إذا" لا تدخل إلا في الشرط المتحقق لوقوعه، وكذلك فعل الماضي يقتضي التحقق، فكيف يصح الحكم بعدم الحوار؟ والصواب أن يقال: "لم يحسن"، أو "لم يجز العطف على عاملين مختلفين".

وحاصل اندفع أن العطف بحسب الظاهر متحقق، واستحق بحسب الظاهر لا يباي عدم أحوار بحسب الحقيقة، ولعل أسكنة في اعدول عن اصواب المتابعة في عدم الحوار، فكأنه قال: إن ذلك العطف وإن كان ثابتاً بحسب الظاهر لكننا نحكم بعدم حوارهِ؛ بقيام أدليل أخري، وهو قيام حرف واحد مقام عاملين مختلفين. وأجاب بعضهم عن الاعتراض المذكور بأن المراد من قوله: 'إذا عطف بح' أنه إذا أريد عطفه، فلا إشكال حينئذ؛ لأن إرادة العطف جمع بعدم حوارهِ نعم لا يجمع العطف بالفعل؛ لعدم حوارهِ؛ لأن العطف بالفعل يستلزم حوارهِ، فحواره لا يجمع بعدم حوارهِ رد ذلك بأن عدم الحوار لا يبنى على تلك الإرادة أي لا يكون إرادة العطف سبباً لعدم الحوار؛ لأن عدم الحوار ثابت على تقدير عدم تلك الإرادة أيضاً فلا فائدة في التعليق.

وأحيب عنه بأن الخراء ليس قوله: "لم يجر"، بل هو عنة لجرء، وهو مقدر، وهو قوله: "واحتسوا"، وقوله: 'لم يجر' أي لأنه لم يجر عنة الاحتساب، وإنما لم يجر؛ لأن حرف العطف الواحد ليس به قوة حتى يقوم مقام عاملين مختلفين معاً، ولكنه يقوم مقام الواحد؛ فإن اعطف على عاملين مختلفين يقتضي قيام حرف العطف مقامهما، وهو باطل لما مر. وهذا أجاب جواباً عن الاعتراض المذكور أيضاً. **ولا يؤول الأمثلة إلخ:** أي الفراء لا يؤول الأمثلة الواردة على القاعدة المذكورة، وهذا التأويل قول سيويه؛ لأنه يؤول الأمثلة الواردة على ما سيأتي.

ولا يقتصر إلخ أي الفراء لا يقتصر حوار الأمثلة الواردة عليها على صورة السماع، بل يعم صورة السماع وغيرها، وهذا قول الجمهور؛ فإنهم اقتصروا الحوار على مورد السماع؛ لأن ما حالف القياس والقاعدة، فهو =

(١) أي على صورة العطف على عاملين إلخ.

وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور **إلا في نحو:**
في الدار زيداً والحجرة عمرو. وإن في الدار زيدا والحجرة عمرا، يعني إلا في صورة تقديم
 المجرور وتأخير المرفوع أو المنصوب؛ لمجيئه في كلامهم، واقتصر الجواز على صورة
 السماع؛ لأن ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع، **خلافاً لسيبويه** فإنه لا يجوز هذا
 العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة أيضاً، بل يحملها على حذف المضاف

= مقتصر حينئذ على مورد السماع، وهو جوار العطف المذكور على تقدير تقديم المجرور في المعطوف عليه
 وتأخير المرفوع أو المنصوب ثم إتيان المعطوف على ذلك الترتيب، وإن لم يكن العطف على هذا الوجه لم يجر،
 نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو.

وعدم جواز إلخ. وقوله: 'الجمهور' متعلق بقوله: 'وعدم جوار ذلك العطف' يعني أن الفراء متفق مع الجمهور
 في مثل قوله: 'في الدار زيد والحجرة عمرو'؛ لأن الفراء يجوز هذا العطف مطلقاً فهو يجوز فيه أيضاً، والجمهور
 يجزّونه في مثل هذه المادة مقتصرين على مورد السماع، وسيبويه لا يجزّزه مطلقاً، وحجة سيبويه أن حرف
 العطف الذي هو ضعيف يمنع أن يقوم مقام عامين محتتمين، وحجة الفراء الاستعمال، وهو قولهم: "ما كل
 سوداء إلخ" وقولهم: "أكل امرئ إلخ"، وحجة المصنف في حوار العطف على عامين فيما إذا كان المجرور مقدماً
 على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال، وحجته في امتناع العطف على عاملين فيما إذا
 لم يكن مجروراً مقدماً على المرفوع والمنصوب فيما ذكره سيبويه عدم استعمال الفصحاء.

وإن في الدار إلخ. والعامل هو 'إن'؛ فإن 'في الدار' خبر لها و'زيداً' اسم لها. **وتأخير المرفوع** كما في مثال المصنف،
 أو تقسم المجرور وتأخير المنصوب كما في مثال الشرح. **ما خالف القياس إلخ:** فإن العطف المذكور ليس موافقاً
 للقياس والقاعدة، فيكون مقتصر على مورد الاستعمال والسماع. **هذه الصورة:** وهي 'في الدار زيد والحجرة
 عمرو' وكما لا يجوز في غيرها.

حذف المضاف: فقوله: 'وبيضاء شحمة' تقديره: وكل بيضاء إلخ، وهو عطف على 'كل سوداء'، والعامل فيه
 هو كلمة 'ما' كما هي عامة في 'شحمة'، وكذلك قوله: 'نار' أي كل نار عطف على 'كل امرئ' فيكون
 مفعولاً بـ 'تحسين'، وكذلك قوله: 'والحجرة عمرو'؛ فإن 'الحجرة' عطف على قوله: 'في الدار' والعامل فيه
 الابتداء؛ لأنه خبر و'زيد' مبتدأ، والتقدير: في الحجرة عمرو؛ فإن كلمة 'في' وإن لم يكن مضافاً حقيقة لكنها
 مضاف حكمياً؛ فإنه كما يكون مدحول المضاف مجروراً بالمضاف كذلك مدحوها مجرور بها، فيصح حينئذ قوله:
 "على حذف المضاف".

ويتحقق أن المنسوب أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير، وذلك إما لدفع ضرر الغفلة عن السامع، أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلطاً، وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو: **صَرَبَ زيدٌ زيدٌ**، أو **صَرَبَ صَرَبَ زيدٌ**، أو لدفع ظن السامع به تجوّزاً، إما في المنسوب نحو: قولك: **زيد قتييل قتييل**؛ دفعا لتوهم السامع أن يريد بالقتل الضرب الشديد، فيجب حينئذ أيضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في إرادة المعنى الحقيقي أو في المنسوب إليه؛ فإنه ربما نسب الفعل إلى شيء، والمراد نسبته إلى بعض متعلقاته كما في "قطع الأمير اللصّ" أي قطع غلامه، فيجب حينئذ تكرير المنسوب إليه لفظاً، نحو: **ضرب زيد زيد أي ضرب هو**، لا من يقوم مقامه، أو تكريره معنى، نحو: **ضرب زيد نفسه أو عينه، أو في الشمول**

= أقول: إيراد صيغة الماضي إشارة إلى أن المضارع ههنا متحقق الوقوع، والعاء لتفريع.

لا غير فإنه يظهر ذلك بإيراد التأكيد. **وذلك** أي التأكيد إما لدفع الضرر الذي هو الغفلة عن السامع؛ فإن التأكيد يدفع الغفلة أي غفلة السامع عن نفسه. **ضرب صرب** فإن التكرير فيه في المنسوب، وفي المثال الأول يكون التكرير في المنسوب إليه، فامتبوع في الأول مسند إليه. وفي الثاني مسند. **أي قطع علامه** فإن من قال: قطع الأمير يد النص يمكن أن يظن السامع أنه قطع يده علام الأمير لكن نسبة القطع إليه؛ لأنه أمر، فيكون النسبة إليه محاراً، فيجب تكريره لفظاً حتى يدفع ذلك الظن أو التوهم مثل: 'ضرب صرب زيد' لا علامه الذي هو قائم مقامه. **ضرب زيد نفسه**: فإن فيه ليس تكرير لفظاً بل تكرير معنى فإن قوله: 'نفسه' عبارة عنه.

أو في الشمول: أي في شمول امتبوع، أي يقرر أمره وحاله في أن المتبوع شامل لجميع أفرادها، ودنك لدفع ظن السامع يحوز بأنه ظن السامع أن المتكلم أراد بامتبوع بعض أفراد وإن نسب الفعل إلى جميع الأفراد، فيدفع هذا التوهم بذكر كلمة 'كل' إلح أي جاء القوم كلهم أو أجمعهم، أو جاء الزيدان كلاهما، أو جاء القوم ثلاثتهم أو أربعتهم أو خمستهم، وهذه الثلاثة على تقدير أن يكون القوم عبارة عن ثلاثة نفر أو أربعة أو خمسة، فيندفع ظن السامع تجوّزاً في الشمول المنسوب إليه لأفرادها.

أي التأكيد ما يقرر أمر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه أو في شمول المتبوع أفراد؛ دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب إليه، بل في شموله لأفراده؛ فإنه كثيرا ما ينسب الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع أنه يريد النسبة إلى بعضها، فيندفع هذا الوهم بذكر "كل" و"أجمع" وأخواته و"كلاهما" و"ثلاثتهم" و"أربعتهم" ونحوها، فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد.

وإذا عرفت هذا^(١) فنقول: أخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله: "يقرر أمر المتبوع"، أما البدل والعطف فظاهر خروجهما به،^(٢) وأما الصفة فلأن وضعها للدلالة على معنى في متبوعها، وإفادتها توضيح متبوعها.....

فهذا هو إلخ: أي تقرير متبوع في النسبة أو في لشمول هو اعرض من جميع ألفاظ التأكيد، فالتعريف به جامع لجميع الأفراد. **وإذا عرفت هذا** أي جامعة التعريف فنقول. "أخرج إلخ" إشارة إلى ما عتبه، فظهر أن التعريف جامع ومابع. **فظاهر خروجهما به** أي قول المصنف: "مثل جاءني ريد أخوك" أي جاءني أخوك أي ريد في اسئل؛ فإن "أخوك" مثلا بدل عنه، ولكنه لم يقرر حاله وشأنه. وكذلك العطف بأخرف مثل: جاءني ريد وعمرو". **وإفادتها توضيح إلخ:** دفع دخل تقريره: أن العت لا يخرج بقوله: "يقرر أمر المتبوع"؛ لأنه يقيد توضيح متبوعه في بعض المواضع كما في الصفة الموصحة، مثل: ريد بصريف، فإذا أفاد توضيح متبوعه فهو يقرر أمر المتبوع، فيدل على معنى في متبوعه، فكيف يخرج العت به؟ تقرير الخوب: أن سعت هو لذي در على معنى في متبوعه حسب لوضع، وإفادته توضيح متبوعه ليست حسب الموضع، وما هو حسب موضع في العت؛ لا الدلالة على معنى في متبوعه، وهذه الإفادة فيه ليست حسب موضع، كما لا يخفى على المتأمل الصادق. =

- (١) أي أن العريض من جميع ألفاظ التأكيد هو تقرير أمر المتبوع إما في النسبة أو في الشمول، وإن كل واحد منهما يقرر أمر المتبوع بما في النسبة أو في الشمول، ومنه يعلم صدق الحد على جميع أفراد محدود، وهو الجمع الذي لا بد في الحد منه، فعدم كونه مانعا أيضا؛ ليتم أمر الحد فنقول إلخ". (جمال)
- (٢) لأهما لا يقرر أمر المتبوع، أما العطف فظاهر، وأما البدل فلأنه وإن يوحد فيه تقرير أمر المتبوع إلا أنه ليس مقصودا أصليا، بل يقصد صما فكانه لا يقرر، وليس المعنى أن لا يقرر فيه أصلا. (جمال)

في بعض المواضع ليست بالوضع، وأما عطف البيان، وهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر أمر متبوعه ويحققه، لكن لا في النسبة والشمول، هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه.

- قال محمد المحشي مولانا عاف: ويسعي أن يضم إليه أمر آخر بأن يفسر. وإفادتها الكشف والتأكيد أيضا ليس حسب الوضع؛ ليخرج الصفة المؤكدة، مثل: **هـ** نفحة **و** حدة **هـ**. أقول: قد مر أن الوحدة يفهم من التأكيد في 'نفحة' فأكدت بـ 'لوحدة'. فحينئذ أي حين يفهم الوحدة من التاء في 'نفحة' تكون الصفة المؤكدة تستلزم أيضا المتنوع، فالصفة المؤكدة تكون موصفا متنوعا أيضا، فقوله: 'وإفادتها توصيح متنوعها إيج' يشمل الصفة المؤكدة بهذا الاعتبار، فلا يحتاج إلى ذكرها على حدة.

ثم قال محمد المحشي: قال السيد قدس سره - في حاشية 'الرصي': قال المصنف في إخراج الصفة المؤكدة مثل **هـ** نفحة **و** حدة **هـ**. إن تقرير أمر المتنوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتنوع مع أن 'واحدة' لا تدل على معنى النفحة؛ إذ لا دلالة فيها على الفصح أصلا، وأيضا إن 'واحدة' لا تقرر معنى النسبة ولا الشمول. ثم اعترض بأن "واحدة" تدل على معنى الواحدية التي هي مدلوله لصفحة؛ لأن الوحدة يفهم من التاء في 'نفحة'. وأجاب بأن الوحدة مستفاد من النفحة ضمنا لا قصدا. اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بأن المدلول أعم من المدلول بالضمير والمدلول بالمطابقة؛ فإن "أجمعون" في 'جاءني الرجال أجمعون' يقرر مدلول الرجال ضمنا لا مطابقة؛ لأن كونهم مجتمعين في المخيء بمعنى أنه لا يخرج منهم أحد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معروفا باللام المشار بها إلى رجال معينين لا مدلول أصل الكلمة، وقد صرح بأن 'أجمعون' يدل على الإحاطة دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة، خلافا لرجاح وامرء كما قال في قوله: **هـ** فسجد أعمالكم **هـ** (حجر ٣٠) إن: كنهم" دال على الإحاطة، و'أجمعون' على أن السجود في حالة واحدة.

لتوصيح متنوعه أي حسب الوضع، فهو يقرر أمر متنوعه ويحققه، فيدل على معنى في متنوعه حسب الوضع. **لكن لا في النسبة إيج**. بل هو يقرر أمر المتنوع في تعيين داته، مثل: 'أبو حفص عمر'. وقال بعض اشرحين: البعت أيضا يقرر أمر متبوعه لكن لا في النسبة والشمول، بل في تعيين داته. وقال محمد المحشي: وهذا أظهر أقول: إن البعت يقرر أمر المتنوع في النسبة أي في كونه مسوؤ إليه، وإن كان يقرر أمر المتنوع في تعيين داته أيضا كما في 'جاءني ريد ريد الصوبين'، وإن قلت: التأكيد هو الذي يقرر أمر المتنوع في 'النسبة أو في الشمول' فقط، قلت: هذا مما لا يلتفت إليه على أنه يرد عليه شيء كما لا يخفى.

وهو أي التأكيد لفظي أي منسوب إلى اللفظ؛ لحصوله من تكرير اللفظ، ومعنوي أي منسوب إلى المعنى؛ لحصوله من ملاحظة المعنى. فاللفظي منه تكرير اللفظ الأول أي مكرر اللفظ الأول ومعه حقيقته، نحو: جاءني زيد ^{معنى لفظ الأول} زيد أو حكما، نحو: ضربت أنت وضربت أنا؛ فإن ذلك في حكم تكرير اللفظ، وإن كان مخالفا للأول لفظا؛ إذ الضرورة

من تكرير اللفظ أي اللفظ الأول، ثم إن التأكيد مصبعا إما يكون في المعرف.

تكرير اللفظ الأول الخ قوله: 'تكرير بالتويع، وكذلك قوله: 'مكررا' فهو إشارة إلى أن التكرير مصدر معني سم لمفعول، ويحور أن يكون التكرير معني المصدر، ولكن المراد هو تكرير اللفظ الأول، قيل: حار أن يكون مصمير في قوله: 'وهو لفظي' رجعا إلى المعنى المصدرى بتأكيد لا إلى التأكيد معني التابع كما هو المراد في تعريف تأكيد، فيكون ذلك طريق الاستخدام، فلا يحتاج إلى أن يرد من التكرير هو المكرر. قال محمد نخشي: ولا يخفى بعده. أقول: وحدث لأن المعرف باسم المفعول فيما سبق هو التأكيد معني التابع، وتنقسم لا يتعلق إلا بما يتعلق به التعريف. واعتراض بأن صاحب 'المفصل' ذهب إلى أن 'زيد' في قوله: يا زيد يا زيد حار أن يكون بدلا مع أن تعريف التأكيد المقصي صادق عليه. وأجيب بأن 'زيد' يخور أن يذكر على أنه يقرر أمر متويع في السسفة، وحينئذ يكون تأكيد لا محالة، ويحور أن يذكر 'زيد' الأول على أنه توطئة لذكر الثاني، ثم بدأ به أن يقصده دون غيره، فذكره ثانيا، وحينئذ يكون 'زيد' الثاني بدلا، وحار أن يكون شيء واحد مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين.

أو حكما بأن كان يعاد لفظ الأول بذكر مراده، اعترض عليه بأن 'أكتع' وأحواته مرادف — 'أجمع' فيرم 'أن يكون 'أكتع' وأحواته تأكيد، لفظيا مع أنه عدّها من المعنوي، وأجيب عنه بأن لا سلم المرادفة، وكوها معني 'أجمع' لا يستلزم مرادفة؛ لحوار أن يكون كوها معني 'أجمع' طاريا بعد صمها — 'أجمع'، والمرادفة ليست إلا حسب الوضع، ومن سلم المرادفة فلا سلم أنها تأكيد — 'أجمع' بل هي تأكيد بما أكد به 'أجمع'، فيكون 'أكتع' وأحوته تأكيدا معنويا لما أكد به 'أجمع' وتأكيدا لفظيا لـ 'أجمع' ولا فساد فيه. وأما قول المصنف: 'وأحوته أتباع لـ 'أجمع' ليس معناه أنها تأكيد به، بل معناه أنها أتباعها استعمالا، يعني أنها لا تستعمل بدونها؛ لحفاء معني الجمعية فيها.

إد الضرورة الخ. دفع سؤال تقريره بأن يقال: إن أريد بالتأكيد اللفظي تكرير اللفظ الأول بعينه لا يدرج في التأكيد، يعطى نحو: 'ضربت أنت' و'ضربت أنا' وليت وأسد ونحو ذلك، وإن 'زيد' به التكرير ولو بإيقاع =

داعية إلى المخالفة؛ لأنه لا يجوز تكريره متصلاً، ويجري أي التكرير مطلقاً لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي^(١) في الألفاظ كلها أسماء أو أفعالا أو حروفاً أو جملاً أو مركبات تقييدية أو غير ذلك، ولا يبعد إرجاع الضمير إلى التأكيد اللفظي الاصطلاحي، وتخصيص الألفاظ بالأسماء،

= امردف - لدحل أصعوع وأنعوع وأنعوع في التأكيد اللفظي مع أنها من التأكيد المعوي، وتقرير الجواب بغيرق بينهما بأن في 'صرت أنت' مثلاً تكون الضرورة داعية إلى المخالفة؛ لعدم حوار تكريره متصلاً، فلما هجر الاتصال فيحور الانفصال؛ لما سبأني من أنه لا يسوع الانفصال إلا لتعذر الاتصال، خلاف التأكيد المعوي؛ فإنه لا تكون الضرورة داعية إليها؛ لأن في "حائي القوم كلهم" حار أن يقال: حائي القوم قوم فلا تكون الضرورة داعية إليها حيثئذ، فهذا حوار باختيار الشق الثاني. وأحيب أيضاً باختيار الشق الثاني مع المرادفة بين هذه الألفاظ، وجواب الشارح على تقدير التسليم.

أي التكرير إلخ: سواء كان في التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي، أو في غيره، لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي، إلا أنه بما يكون في الأسماء فقط؛ لأنه قسم من التوابع، وهي من امصوبات، ثم إن إرجاع الضمير إلى التكرير مطلقاً وإن كان غير متبادر، بل امتبادر إرجاعه إلى التأكيد الاصطلاحي، ولكن حيثئذ يكون قوله: 'في الألفاظ كلها' محمولاً على المتبادر، فيكون أعم من الأسماء والأفعال والحروف واحتمل؛ لأن المتبادر من الألفاظ هو ما يعينها فضلاً عن أن يقارن بلفظ "كلها".

اعلم أن المؤكد باسم الفاعل إما مستقل بخور الانتداء به والوقف عليه أو غير مستقل، فعير المستقل إن كان على حرف واحد كـ "وأو العطف" ولام الانتداء، أو كان مما يجب اتصاله بكرر تكرار عماده في السعة، نحو: نك، وصربت صريت، وإن لم يكن غير مستقل على حرف واحد ولا واجب الاتصال حار تكريره وحده نحو: 'إن إن ريدا قائم' وقد جؤروا في تكرير الضمير المتصل المرفوع وبجؤور التأكيد المرفوع المفصل نحو: 'نك أنت' و'صرت أنت'، وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المفصل والمرفوع امفصل نحو: 'صرت إياه'، وأما مستقل فهو بكرر بلا فصل، نحو: 'ريد ريد'، ومع الفصل نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ سَاحِرَةٌ هُمَ دَافِرُونَ﴾ (هود ١٩)، وتخصيص إلخ عطف على قوله: "إرجاع الضمير".

(١) وهو ما عرفه امصنف جعل الضمير المستكن في "يجري" راجعاً إلى التكرير مطلقاً، لبقى قوله: 'في الألفاظ كلها' على عمومته؛ لأن التأكيد الاصطلاحي لا يجري في الألفاظ كلها بل يخص بالأسماء فقط سواء كانت تلك الألفاظ أسماء إلخ. (محرم الآفندي)

وأبضع بالمهملة من بضع العرق أي سال، وبالمعجمة من بضع أي روي، وأبتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه، ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني، ومعناها التأكيد بالتأمل الصادق.

فالأولان أي النفس والعين **يعمان** أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث **باختلاف صيغتهما** أفرادا وتثنية وجمعا واختلاف **صمير** هما العائد إلى المتنوع المؤكد، **تقول. نفسه في المذكر الواحد**،
أي زيد نفسه

أي روي. يفتح الراء وكسر الواو والياء المشددة بالفارسية: سيراب شمن. **من السع** تنقسه الباء المصمومة بقبضة ختابة وسكون اثناء. **شدة معررة** المعرر بكسر الميم وسكون العين المعجمة، **تذكرون** والشدة بالفارسية: تكلم.

ويمكن استساط إلخ أي يمكن إيجاد مناسبات خفية بين هذه المعاني أي حال الأفراد وبين معانيها التأكيد أي حال التركيب، أما التمام فلأن العموم هو تمام الأفراد والأجزاء، فيكون لأكتع معنى احتول لتمام مناسبة يكون المتنوع في قوسا: 'جاءني القوم أكتعوا' جميع الأفراد أي تمامها، وأما السيلان فلأنه يستمر استساطا وشوفاً والتمام مستط شامل فإذا سال شي، فيصنف بالشمول كما يكون المتنوع شاملا لجميع الأفراد والأجزاء، وأما اروي فلأنه تمام شرب، وقد عرفت أن العموم هو التمام، فإذا تم الشرب وصار رأياً فيكون له شول، وأما سطون فلأنه امتداد ولتمام امتداد وجودي وهو يستمر الشمول كما يكون المتنوع شاملا لجميع الأفراد والأجزاء.

فالأولان. تعيب النفس على العين كما يقال: 'قمرين' في تعيب القمر على الشمس **باختلاف صيغتهما إلخ** تقول: 'جاءني زيد نفسه' و'جاءني الزيدان أنفسهما' و'الزيدون أنفسهم' و'المرأة نفسها' و'النساء أنفسهن' فيكون مصافقا لمتنوع، فإن كان مفردا يفرّد صيغته، وإن كان مثنى فيثنى إلخ. وكذا في اختلاف الضمير. تقول: "نفسه" في المذكر أي زيد نفسه.

(١) أما مناسبة "أكتع" بمعنى التمام للمعنى التأكيدي فظاهر؛ لأنه أيضا عبارة عن تمام الأفراد، وأما مناسبة "أصع" بمعنى سيلان أو الري فلأن سيلان لا يكون إلا بالكثرة والعلنة وهو يناسب بمعنى التأكيد؛ لأن فيه أيضا العلنة والكثرة؛ لأن تمام الأفراد كثير، ولأن الري عبارة عن تمام الشرب وعدم الحاجة إلى الشرب وهو يناسب تمام الأفراد، وعدم بقاء فرد عن الحكم، وأما مناسبة "أتع" وهو حول لعق مع اشدة فلأن الشدة تناسب الإحاطة؛ لأن فيه أيضا شدة باعتبار تمام الأفراد. (جمال)

نفسها في المؤنث الواحدة، أنفسها بإيراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث،^١ وعن بعض العرب: نفساهما وعيناهما، أنفسهم في جمع المذكر العاقل، أنفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر.

والثاني لما سمي النفس والعين أوليين - تغليبا كالقمرين - سمي الثالث ثانيا للمثنى، كلاهما للمذكر، وكلتاهما للمؤنث.

في المؤنث إلخ هي جاءتني امرأة نفسها. في تثنية إلخ يقال: 'جاءني الريدان أنفسهما' و'جاءتني امرأتان أنفسهما'. وعن بعض العرب إلخ: أي نقل عن بعض العرب نفساهما موضع أنفسهما، وعيناهما موضع أعينهما، فلا يحور عنده أنفسهما وأعينهما في التثنية مطلقا، والأول أو؛ لكرهتهم اجتماع تثنيين حيث يؤكد اتصاهما لفظا ومعنى، فيقال: 'نفساهما ريد وعمرو'، ولا يقال: نفساهما بل أنفسهما. وغير العاقل إلخ أي في جمع غير ذوي العقول؛ فإن حكمه حكم جمع المؤنث.

والثاني للمثنى. تأكيد الثاني وهو كلاهما - لمثنى، تقول: 'جاءني رجلان كلاهما' للمذكر، و'جاءتني امرأتان كلتاهما' للمؤنث. وقال بعض النحويين في حكمه لا يستقل الواحد به: لا يحور تأكيد التثنية فيه بـ'كلاهما' نحو: الاختصاص، فلأنه لا يحور أن يقال: اختصم الرجلان كلاهما؛ لعدم الاحتياج إلى تأكيده بعده؛ لامتناع صدور الاختصاص من واحد فقط، بخلاف المحي؛ فإنه يحور 'جاءني الرجلان كلاهما'؛ لحوور صدور المحي من واحد فقط، قيل: لا حاجة أيضا إلى تأكيد المثنى بـ'كلا' في مثل: جاءني الرجلان؛ لأنه يعلم من لفظ المثنى أن المراد الاثنان فقط فلا يحتاج إلى تأكيده بـ'كلا' كما لا يحتاج في مثل الاختصاص، وهذا ما قال بعض الشارحين.

أقول: لما قال فيما سبق: إن التأكيد إما لدفع صرر العقلة من السامع أو لدفع ظنه بالمتكلم العلط، كيف يرد دلت؟ فلا يحتاج أن يحاط بأما لا سلم أنه يعزم أن المراد من المثنى هو الاثنان؛ لحواز إطلاق مثنى على الواحد محارا بأن كان الواحد ماثرا للفعل والآخر دالا عليه، ثم إن لفظ المثنى طاهر في أن المراد منه اثنان في صورة =

(١) لكرهه اجتماع تثنيين مع الاتصاف لفظا؛ لكون الأول مصافا إلى الثاني، ومعنى لكون الأول جزءا من الثاني نحو: «فقد صنعت قه قه» (نحرة: ٤) أي قساكما، إذا لم يكن أحدهما تثنية لفظا يقال نفسا ريد وعمرو. (جمال)

وبالباقي بعد الثلاثة المذكورة لغير المثني مفردا كان أو جمعا باختلاف الضمير العائد إلى المتبوع المؤكد في كله نحو: قرأت الكتاب كله، وكلها نحو: قرأت الصحيفة كلها، وكلهم نحو: اشتريت العبيد كلهم، وكلهن نحو: طلقت النساء كلهن. وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي، وهي أجمع وأكتع وأبتع وأبصع بالمهملة أو المعجمة، تقول: أجمع في المذكر الواحد، وجمعاء في المؤنث الواحدة أو الجمع بتأويل الجماعة، وأجمعون في جمع المذكر، وجمع في جمع المؤنث، وكذا أكتع أكتعن أكتعون كُتِعَ، وأبتع بَتَعَاءَ أبتعون بُتِعَ، وأبصع بَصَعَاءَ أبصعون بَصِعَ.

ولا يؤكد بـ "كل وأجمع" إلا ذو أجزاء مفردا كان أو جمعا؛ إذ الكلية والاجتماع لا يتحققان إلا فيه،.....

= الاحتصام والمجيء وإن احتمل غير ذلك إلا أنه لم يتأكد ذلك الطاهر في نحو الاحتصام؛ لامتناع صدوره عن الواحد، ويتأكد في نحو المجيء؛ لإمكان صدور المجيء عن الواحد، فم يفتح الأول إلى التأكيد دون الثاني، ولقائل أن يقول: كما أن المثني يحتمل واحدا يحتمل الجمع أيضا؛ لأن المحار كما يحتمل في جانب القفة يحتمل في جانب الكثرة، وإذا أكد بـ "كلا" حصت العائدة وهي العلم بأن الجمع ليس مراد منه، ويمكن أن يجاب بأنه لم يطبق المثني على الجمع عندهم أصلا، وإطلاق الجمع على المثني كثير.

وبالباقي إلخ: أي الباقي بعد الثلاثة، وهو "كنه وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع" تقع تأكيدا لغير المثني سواء كان مفردا أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا لكن باختلاف الضمير في "كله" تقول: اشتريت العدد كنه، وجاءني القوم كلهم، واشتريت الجارية كلها، وجاءني النساء كلهن، وباختلاف الصيغ في البواقي، وهي أجمع وتوابعه تقول: اشتريت العدد كنه وأجمع وأكتع وأبصع، وجاءني القوم كلهم وأجمعون وأكتعون وأبتعون وأبصعون، واشتريت الجارية كنها وجمعاء وكتعاء وبصعاء، وجاء السوءة كلهن وجمع وكنع وبتع وبصع.

أو الجمع إلخ: أي ويقال: "جمعاء" في الجمع أيضا أي إذا كان المتنوع جمعا؛ لأن الجمع بتأويل الجماعة مؤنث، فيوافق الجمعاء، وهي مؤنث واحدة.

ولا حاجة إلى ذكر الأفراد: ^(١) لأن الكلي ما لم تلاحظ أفراده مجتمعة ولم تصر أجزاء لا يصح تأكيده بـ "كل وأجمع"، ويجب أن تكون تلك الأجزاء بحيث **يصح افتراقها حسا كأجزاء القوم أو حكما كأجزاء العبد**.....

ولا حاجة إلخ دفع سؤال تقريره: أنه على المصنف أن يقول: فلا يؤكد لكل وأجمع إلا ذو أجزاء أو ذو فرد؛ لأنه جار أن يؤكد ذو فرد أيضا؛ فإنه يصح تأكيد لإسناد هـما، وتقرير جواب: أن الكلي إذا حدد فرداه مجتمعين أي أحد أفرادهم من حيث إما مجتمع فيكون أفرادهم من هذه احتية كلا، فكل واحد منهما جزء له، فهو: 'ذو أجزاء' يشتمل كلاهما، وأحب بوجه آخر بأن المراد من قوله: 'ذو أجزاء' هو ذو متعدد، وهو تتناول لأفراد والأجزاء جميعا، ويسمى أنه عموم المخار. لأن قولنا: 'ذو متعدد' ليس موضوعه أي بقوله: 'ذو أجزاء' ولا يعني عموم الخبر إلا هذا، كما أنهم أرادوا من القضية ما يصدق عليه عقد القضية، وهو يتناول مفهوم والمعقول، ولعل جواب الشارح على تقدير التناول.

لأن الكلي أي الكلي ما لم تلاحظ فرداه مجتمعين ولم تصر تلك لأفراد أجزاء لا يصح تأكيد لكل بكل وأجمع؛ فإنه يجوز أن يلاحظ أفرادهم مجتمعين وإن كان الحكم على كل واحد من أفرادهم، كما جار عكس ذلك أيضا، فحينئذ يمكن توهم حكم على كل فرد مع أن شكوكه عليه هو مجموع كقولنا: زيد، حسن، وكل، حسن - أي مجموعهم - حيوان، فزيد حيوان.

أو حكما كالأجزاء عدد حوا: شترت العدد كنه؛ فإن العدد وإن لم يكن به أجزاء يصح فترقه حسا، ولكن له أجزاء يصح افتراقها حكما؛ لأن عدد حوا أن يشترط له صفه أو أقل أو أكثر منه، فإن لم يكن لشيء أجزاء أو كان به أجزاء لكن لا يصح فترقه حسا ولا حكما، لا يصح تأكيده بـ "كل وأجمع"، فلا يقال: جاءني زيد كنه، لأنه لا أجزاء له يصح فترقه في حكمه الشحي، وهو صاهر، ولا حكما لأنه لا يمكن محي صفه أو نفيه أو ربه. وقوله: 'حسا أو حكما' إما خبر - 'كان' مقدر أي سواء كان فترقه حسا أو حكما، أو تغيير من فعل 'يصح'، أو مفعول مطلق أي اختلف حس أو فترق حكم، واضاهر أنه لا يكفي لافترق حسى بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذا أجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراق حكمها وحاشا ولم يصح تأكيده بـ "كل وأجمع"، فالمعيار هو الافتراق الحكمي.

(١) لأن ذكره إن كان ليدخل فيه الجمع فهو أيضا ليس شيء؛ لأن أفراد الجمع يصح إطلاق الأجزاء عليهما، فتأمل. (جمال)

ليكون في التأكيد بـ "كل وأجمع" فائدة، مثل: **أكرمت القوم كلهم**، واشترت العبد كله، فإن العبد قد يتجزأ في الاشتراء فيصح تأكيده بـ "كل"؛ ليفيد الشمول، بخلاف جاء زيد كله؛^١ لعدم صحة افتراق أجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء.

ليكون في التأكيد إلخ، علة لقوله: 'ولا يؤكد بكل وأجمع إلخ'.

أكرمت القوم إلخ، فإن يؤكد متجرا حسا، وكذلك يتجرى حكما أي من حيث حكمه الإكرام؛ لأنه يجوز أن يكرم بعض القوم دون بعض، وقد قيل: قد يكون لشيء أجزاء، يصح افتراقها حسا وحكما، نحو: اشترت العبد، فإذا أكد بـ 'كل' يرتفع الاحتمال الأول؛ وهو الافتراق الحسي لا الثاني؛ لأن الأول أشهر فيسقط الفهم إليه فلا يخص المقصود، فإذا أردت رفع الاحتمال الثاني قلت: اشترت جميع أجزاء العبد، ثم إن الافتراق الحسي ما يكون باعتباره نفس المؤكد، والافتراق الحكمي ما يكون باعتبار عامه، وديث لا تمنع توهم عدم لشمول في غيره، والتأكيد بما لدفع هذا الوهم، فإن العبد في نحو: 'اشترت العبد كله' لا يفترق إلا في الحكم أي بالطرز إلى عامه؛ لجواز شراء نصفه أو ثلثه أو نحو ذلك.

خلاف جاء إلخ فإنه لا يفترق أجزاء ريد لا في الحس ولا في الحكم أي في حكم المجيء، لا يقال: يصح أن يفترق أجزاء ريد في بعض الصور نحو: قطع ريد؛ فإنه يَحتمل أن يقطع يده أو رجليه؛ فإنه يصح حينئذ افتراق أجزائه حكما كما في العبد؛ لأننا نقول: بينهما فرق؛ لأنه يصح أن يقال: 'اشترت' ويراد كله أو نصفه أو غير ذلك، وكذا لا يصح أن يقال: قطع ريد ويراد كله؛ فإنه لا يقال: قطع ريد كله. لا يقال: هذه اساقشة مدفوعة بقوة: 'في حكم المجيء'؛ لأنه لا يفترق في حكم المجيء، وإن افترق في حكم القطع؛ لأننا نقول: المراد من الافتراق الحكمي هو ما يكون باعتباره عامه فيصح افتراقه باعتباره عامه كما ذكرنا.

لا يقال: لو قيل: "وحدث ريدا كله" هذا على تقدير أن يقول السامع: "إن ريدا أكله ادب" فيصح افتراقه حكما أي في حكمه لوحدان؛ لأننا نقول: لا سلم أن يصح التأكيد بـ 'كل' فيه، لا يجوز أن يكون مثل قولنا: احتصم الرجلان كلاهما؛ فإنه لا يجوز التأكيد فيه كما ذكر الشارح انفا أو بقولنا: "وحدث ريدا كله" في قوة قولنا: وحدث كل ريد أو نصفه أو رأسه، فلا يكون تأكيدا بـ 'كل' مآلا، خلاف 'جاءني الرجلان كلاهما' أو 'جاءني القوم كلهم'؛ فإن الكلام في جوار التأكيد لا في وجوهه، فلا يجوز التأكيد عند عدم الاحتياج إليه.

(١) [أي كأنه لا يجوز لعدم إلخ] القياس عليه يقتضي أن لا يصح احتصم الريدان كلاهما" خلافا لسميرد، فإنه جوزه، وهو خلاف القياس والسماع. (عبد الغفور)

وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستكنا بالنفس والعين أي إذا أريد تأكيده بهما أكد ذلك الضمير أولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل: ضربت أنت نفسك فنفسك تأكيد لثناء الضمير بعد تأكيده بمنفصل هو أنت؛ إذ لولا ذلك لالتبس والتأكد بالفاعل إذا وقع تأكيدا للمستكن نحو: زيد أكرمني هو نفسه، فلو لم يؤكد الضمير المستكن في "أكرمني" بقوله: "هو"، ويقال: زيد أكرمني نفسه، لالتبس نفسه الذي هو التأكد بالفاعل، ولما وقع الالتباس في هذه الصورة أجري بقية الباب عليها، وإنما قيد الضمير بـ"المرفوع"؛ لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو: ضربتك نفسك، ومررت بك نفسك؛ لعدم اللبس، وبـ"المتصل"؛ لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل نحو: أنت نفسك قائم؛ لعدم اللبس،
 أي إذا أريد إلح: بما قال هذا ليصح قوله: 'أولا'، ولا لا يترتب اجراء على الشرط.

لالتبس التأكيد إلح: إذا وقع التأكيد تأكيد للمستكن نحو: زيدا أكرمني هو نفسه، أقول: ولقائل أن يقول: لو قيل: 'أريد أكرمني هو نفسه' يجعل 'هو' تأكيداً للمستكن يرمي الالتباس بعينه؛ لأن قوله: 'هو' يحنث أن يكون فاعلاً له لا تأكيداً فينتس بالفاعل، والحواب: أنه لا يحنث الفاعل؛ لأن من القاعدة المقررة أنه إذا أريد إظهار الفاعل المستكن يورد اسم طاهر فيجعل له فاعلاً، ولا يورد ضمير بارز يحته فاعلاً.

ولما وقع الالتباس إلح: دفع سؤال تقريره: أن الدليل المذكور لا يدل إلا على تأكيد الضمير المرفوع المستكن بالنفس والعين؛ لأن الالتباس يتحقق على هذا التقدير لا على تأكيد الضمير البارز أيضاً هما، مع أنه يؤكد الضمير المرفوع متصل بهما بارزاً أو مستكناً، وتقدير الحواب: أنه حمل بقية الأبواب - وهي ما يكون الضمير فيه بارزاً - عليه، فإذا قيل: "صرباهما أنفسهما أو صربوهم أنفسهم" لا الناس فيه لو ترك التأكيد، ولكن حملاً على زيد أكرمني هو نفسه صرداً لسان. صربتك نفسك بفتح السين تأكيد للكاف في "صربتك"، وبكسر السين في المثال الثاني؛ لأنه تأكيد للكاف في "بك".

وإنما قيد بالنفس والعين؛ لجواز تأكيد المرفوع المتصل بـ "كل وأجمعين" بلا تأكيد، نحو: القوم جاؤوني كلهم أجمعون؛ لعدم التباس التأكيد بالفاعل؛ لأن كلا وأجمعين يليان العوامل قليلا،^(١) بخلاف النفس والعين فإنهما يليانها كثيرا، وأكتع وأخواه يعني أبتع وأبضع أتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور^(٢) لأجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلاث بتبعيته لا بالأصالة؛ لكونه أدل منها على المقصود، وهو الجمعية، فلا يتقدم يعني أكتع وأخويه عليه أي على "أجمع" لو اجتمعت معه،

جاؤوني كلهم: فإن "كلهم" تأكيد الضمير في "جاؤوني" وهو "هم". يليان العوامل إلخ: فلا يصح وقوعهما فاعلا، فلا حاجة حينئذ إلى التأكيد؛ لعدم التباس. فإنهما يليانها إلخ: فيصح وقوعهما فاعلا، فيحتاج إلى التأكيد؛ لوقوع الالتباس عند عدم التأكيد. لكونه أدل إلخ: أي دلالة "أجمع" على المقصود - وهو الجمعية - أدل وأكثر من دلالة "أكتع" وأخواته عليه، فهو دليل التبعة.

فلا يتقدم إلخ: لكونها توابع له، وجوز بعضهم الاستدعاء بكل واحد منها، قيل: لا احتياج إلى ذكره مع قوله: "ودكرها دونه ضعيف"؛ لأنه ظهر من قوله: "وأخواته أتباع لأجمع" أن "أجمع" أصل و"أكتع" وأخواته فرع وتابعة له، فحينئذ لا يتقدم "أكتع" وأخواته عليه، وإلا يلزم أن يكون "أكتع" وأخواته أصلا و"أجمع" تابعة لها، وأيضا إذا كان "أكتع" وأخواته تابعة له فذكر التابع بدون المتووع الأصل ضعيف، أقول: ما قالوا من احتيار الاختصار في -

(١) كلمة "كل" بدون الإضافة يلي العوامل كثيرا، ومع الإضافة إلى مضمير كما هو حالة التأكيد لم يل العوامل اللفظية أصلا، قال العلامة التفتازاني - قدس سره - في "المطول" ناقلا عن المصنف - رحمه الله -: إن "كلا" إذا أضيف إلى المضمير لم يستعمل إلا تأكيدا أو متدا؛ لأن قياسه أن يستعمل تأكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره؛ لأن معناه إعادة الشمول والإحاطة في أجزاء ما أضيف إليه، ولما أضيف إلى المضمير كانت الحزمة متقدما ذكرها أو في حكم المتقدم إلا أنه استعملوها مبتدأ؛ لأن العامل فيه معوي، لا يخرجها في الصورة عما هي له، فلذلك يقال: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ (ال عمران ١٥٤) بالرفع والنصب، ولا يقال: الأمر إن كله لله، فكأنه أراد بالقلة العدم. (جمال الدين)

(٢) احتراز عن أقوال آخر حيث أجاز بعضهم حذف أجمعين مع ذكر أيها شئت، ولم يخر أحد منهم مع وجود أجمعين تأخيرهما، كذا قال المصنف - رحمه الله - في "الإيضاح" وفي "المفصل". وعن ابن كيسان تبدأ أيها شئت بعدها، وسمع أجمع أبضع كتع جمع تبع، وعن بعضه جاءني القوم أكتعون. (جمال الدين)

وذكرها أي ذكر أكتع مع أخويه **دونه** أي دون ذكر أجمع **صعيف** لعدم ظهور دلالتها

على معنى الجمعية، وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الأصل.

وهو باطل

البذل ناع مقصود بها نسب إلى المتبوع أي تقصد النسبة إليه بنسبة ما نسب إلى المتبوع

= المتن على تقدير أن يكون لاحق **على** وجه كتاب واضح الدلالة على المعنى مراد، وما ذكره ليس كذلك.

دلالتها أي 'كفع' وأخوته على معنى مقصود، وهو جمعية إلا بواسطة أجمع. **الدل الخ** قيل: وانعارة

صحيحة: **لُذِلَ** ناع مقصود بنسبة **دونه** معه، كد ذكره مولانا عيسى أقول: ليس **لُذِلَ** مقصودا بالنسبة

الظنية بل هو مقصود بنسبة ما نسب له بن **مُسَوَّح**، وهو حمل قوله: 'بنسبة' على ما ذكره النصف، فقوله:

اختيار الاختصار في المتن يشترط للتوضيح، فالعبارة الصحيحة ما ذكره المصنف.

يقصد النسبة الخ أي تقصد بنسبة **مُسَدِّد** وهو **لُفِعَ** بن الناع من نسبه بن المتبوع، مثل: **حَدَّي** يريد

'أخوك؛ فإن 'أخوك' ناع يقصد بنسبة **مُسَدِّد** إليه بما نسب بن **مُسَوَّح**، وهو **لُفِعَ** فيكون كلمة 'أخوك' عبارة عن

العام، قال مولانا عيسى: وبما فسره به، لأن عبارة **لُفِعَ** من تصحيح ظاهر؛ لأنه يفهم منه أن يقصد

التابع من نسبه **مُسَدِّد** بن متبوع، مع أنه ليس كذلك، فيه لا يقصد قوله: 'أخوك' من نسبه لحيثية بن يريد،

ثم قال مولانا المذكور: إن تفسير **لُفِعَ** غير كاف لأنه من **المُسَدِّد** وبسته بن متبوع لا يقصد

بن نسبه بن **مُسَوَّح**، ثم قال مولانا المذكور: فيحتاج بن تكلف آخر، وهو أن المقصود من نسبه بن المتبوع =

(دفع ما قيل يفهم من لفظ **لُفِعَ** أن **لُذِلَ** مقصود بما نسب بن **مُسَوَّح** مع أنه ليس كذلك؛ إذ ليس

'أخوك' في جاءريد أخوك مقصود من جاء، واحصل أن **لُذِلَ** ناع يقصد بنسبة إليه من نسبه ما نسب

بن **مُسَوَّح**، والتقريب على ذلك قوله: 'يعطف ناع مقصود بنسبة مع مسوغة؛ إذ قوله: مع متبوعه حنرا

عن **لُذِلَ**، فإن متبوع فيه ليس مقصودا بالنسبة بل مقصود بنسبة فيه تابع فقط، فعمد من تعريف يعطف

أن مقصود بالنسبة هو **لُذِلَ** لا **لُذِلَ** معه، ومعنى **لُفِعَ** **لُذِلَ** بنسبة إليه مقصودا بنسبة ما نسب بن متبوع أنه

حصل بواسطة النسبة بن **مُسَوَّح** وبسته؛ لأن نسبه بن **مُسَوَّح** بوظفه له، والمقصود الأصلي تحقيق بعد

الوظفه والمنهيد، والمعنى أن نسبه بن المتبوع وإن كانت ظاهرة إلا أن المقصود منه نسبه بن الناع، فهي

جميع أقسام **لُذِلَ** نسب الشيء بن المتبوع حسب الظاهر، وحسب الحقيقة المقصود النسبة بن الناع، فاندفع

ما قيل: فيه نظر؛ لأن نسبه **لُفِعَ** بن الأخ ليست مقصودة بنسبه بن يريد مقصودة من صم **مُسَدِّد** بن يريد،

ونسبته إلى الأخ مقصودة من ضمه إليه. (جمال)

دونه أي دون المتبوع أي لا تكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب إليه، بل تكون النسبة إليه توطئة وتمهيدا لنسبته إلى التابع، سواء كان ما نسب إليه مسندا أو غير، مثل: جاءني زيد أخوك، وضربت زيدا أخاك، واحترز بقوله: "مقصود بها نسب إلى المتبوع" عن النعت والتأكيد وعطف البيان؛ لأنها ليست مقصودة بها نسب إليه، بل المتبوع مقصود به، وبقوله: "دونه" احترز عن العطف بحرف؛ فإن المتبوع فيه مقصود بها نسب إليه مع التابع،

= هو النسبة إلى التابع، لكن انتفط بمتبوع لسهو والعفة كما في بدل العلط، ولتمهيد والتوطئة كما في غير بدل العلط. أقول: إساء في قوة: 'نسبة ما نسب إلى المتبوع لنسب، فأمراد أن نسبة المسند إلى المتبوع نسب لقصد نسبه إلى التابع؛ فإن ما م يسم إلى المتبوع لا يقصد نسبه إلى التابع، وهذا هو المقصود ههنا فحيث يصح تفسير الشارح، ولا يرد عليه ما ذكره المحشي المذكور، ثم أقول: قوله: 'أي تقصد النسبة إليه إلخ' بيان مراد المصنف بأن مراده من التابع في قوله: 'اسدل تابع إلخ' هو التابع من حيث هو تابع، وهو لا يكون بدون نسبة المسند إليه، فأمراد أن يقصد النسبة إليه نسبة ما نسب إلى المتبوع، فعارة المصنف صحيح.

دونه: أي دون المتبوع ابتداء ونقاء، فلا يرد المعطوف بـ 'بل'؛ لأن متبوعه مقصود ابتداء، ثم أعرض عنه وقصد المعطوف، وكلاهما مقصودان بهذا الطريق، هكذا حققه بعض الشارحين، فإن قلت: كيف يكون المتبوع غير مقصود والتابع مقصودا في بدل النكل؛ فهما متحدان ذاتا، قلت: إنهما وإن كانا متحدين ذاتا ولكن متعاضدين لفظا ومعنى، فيجوز أن يكون الشيء الواحد مقصودا من وجه دون وجه.

أي لا تكون إلخ هذا التفسير يشعر بأن قوله: 'دونه' حال من الصمير المستتر في 'مقصود'، لأنه راجع إلى التابع، لكنه حال عنه باعتبار متعلقه أي حال كون التابع متجاوزا عن انقصد من المتبوع أي نسبه إلى التابع مقصود دون نسبه إلى المتبوع. **مسندا أو غيره.** أي سواء كان ما نسب إلى المتبوع مسندا إلى المتبوع أو غير مسند إليه. **مثل جاءني إلخ:** هذا مثال لما يكون ما نسب مسندا إلى المتبوع؛ لأنه فاعل، ومثال الثاني ما يكون ما نسب إليه غير مسند إليه بل هو واقع عليه؛ لأن المتبوع فيه مفعول، وهو مسند إلى الفاعل، وهو انتاء.

المتبوع مقصود به: أي المقصود من البعت والتأكيد وعطف البيان هو المتبوع لا التابع.

عن العطف بحرف. أي من المعطوف بحرف مثل: 'جاءني زيد وعمرو'؛ فإن المقصود فيه هو المتبوع مع التابع معا.

ولا يصدق الحد على المعطوف بـ "بل"؛^(١) لأن متبوعه مقصود ابتداء، ثم بدا^(٢) له فأعرض عنه وقصد المعطوف، فكلاهما مقصودان بهذا المعنى، فإن قيل: هذا الحد لا يتناول البذل الذي بعد "إلا" مثل: ما قام أحد إلا زيد؛ فإن زيدا بذل من أحد، وليست نسبة ما نسب إليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة إلى زيد، بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب إلى أحد نسبة القيام إلى زيد، قلنا: ما نسب إلى المتبوع وهنا هو القيام؛.....

ولا يصدق الحد إلخ أي لما ذكر وقال: لا يكون بالنسبة إلى المتبوع مقصودا ابتداء يصدق الحد إلخ مثل: 'جاءني زيد بل عمرو' فإن النسبة إلى 'زيد' مقصود ابتداء، فلا نقض في التعريف؛ لعدم المانع. **مقصودان إلخ**: أي بأن يكون المتبوع مقصودا أولا ثم التابع، ثم اعلم أن المتبوع في المعطوف بـ "بل" مقصود ابتداء، ومتبوع البذل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء ونقاء أو لا، فدحل 'يا زيد زيد' إن جعل بدلا؛ فإنه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرنا في بحث التأكيد لكنه صار انتهاء، ويظهر من ذلك أن هذا التقرير أظهر مما تقنا عن بعض الشارحين من أن المتبوع لا يكون مقصودا ابتداء ولا انتهاء، مع أنه لا حاجة لنا في إحراج المعطوف بـ "بل" إلى قوله: "ولا انتهاء". **إلا زيد** بالرفع على البذل، وبالنصب على الاستثناء. **وليست نسبة إلخ**: أي إلى أحد من عدم إلخ، أي ليس المقصود في زيد هو النسبة إلى المتبوع؛ لأن نسبة المسند إلى المتبوع يكون بعدم القيام، ونسبة ما نسب إلى زيد مقصود بالنسبة إلى أحد حيث قال سابقا: 'أي تقصد النسبة إليه بنسبة ما نسب إلى المتبوع'، فيكون المعنى على القلب كما في: عرضت اداقة على الخوص. **بل النسبة**: في زيد هو نسبة القيام، والمقصود في أحد هو نسبة عدم القيام.

- (١) قيل دفع لما أورده الرضي على التعريف تقريره ظاهر. (نور الحق)
- (٢) [من البدو معتل اللام الواوي معنى الظهور] أي ظهر له، وفي بعض كتب النسخة البدء بمعنى توبيد بآمدن، وعلى هذا التقدير يكون مهموز اللام، ويكتب "بدا" بالهمزة.
- (٣) يقال: "بدا له" إذا ندم، والمعنى ظهر له رأي غير الأول، فصمير الفاعل في "بدا" راجع إلى الرأي المعلوم بدلالة الكلام، كذا ذكره العلامة التفتازاني في شرح "المفتاح". (جمال)

فإنه نسب إليه نفياً، ونسبة القيام بعينه إلى التابع مقصودة ولكن إثباتاً، فيصدق على زيد أنه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب إلى المتبوع؛ فإن النسبة المأخوذة في الحد أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفي، ويمكن أن يقصد بنسبته إلى شيء نفياً نسبته إلى شيء آخر إثباتاً، ويكون الأول توطئة للثاني، وهو أي البدل أنواع أربعة: **بدل الكل** أي بدل هو كل المبدل منه، و**بدل البعض** أي بدل هو بعض المبدل منه، فالإضافة فيهما مثلها في خاتم فضة، و**بدل الاشتغال**.....

القيام بعينه إلخ: أي كما أن الحاصل في المتبوع هو القيام الذي حصل من زوال القعود مثلاً، كذلك الحاصل في التابع هذا القيام مع كون القيامين متعايرين شحواً، فلا يرد أن قوله: "بعينه" ليس عني ما يبغي؛ لأنه يتمتع أن يكون القيامان متحدين شخصاً؛ لأنه يرم قيام الصفة الواحدة الشخصية محيين، وإن قلت: قد وقع كلام جماعة من العلماء أن الاستثناء تكلمً بالباقي وأن الحكم في المستثنى بالإشارة لا بالعبرة، فكيف يصح القول بأن النسبة أي نسبة القيام بعينه إلى التابع مقصود؟ قلنا: إذا أردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم، فلا بد من تخصيص ما ذكره بالاستثناء المخفض، مع أن زيدا في المثال المذكور جاز أن يكون بدلاً أيضاً، أو يقال: إن قولك: "ما قام أحد إلا زيد" لما كان في قوة قولك: ما قام أحد غير زيد، كان البدل في الحقيقة غير زيد، وهو مقصود بسلب القيام، وحينئذ لا حاجة إلى تعميم النسبة على ما فعله الشارح.

ويمكن إلخ: دفع دخل لا يخفى، وقوله: 'نسبة' مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: 'يقصد'.

أي بدل هو إلخ: إشارة إلى أن الإضافة بيانية، أو أشار به إلى أن الألف واللام عوض عن المضاف إليه، وكذلك في قوله: "بدل البعض".

(١) إشارة إلى أن قوله: 'والاشتغال' بتقدير المضاف عطف على قوله: "بدل الكل"، وليس معطوفاً على "الكل" حتى يتوجه أن الإضافة في بدل الكل معنى "من" وفي بدل الاشتغال معنى اللام، فكيف يصح عطف الاشتغال على الكل مع أن الأول مجرور بـ 'من' والثاني باللام؟ والتابع يجب أن يكون متلصفاً بإعراب سابقه من جهة واحدة. (جمال الدين)

أي بدل مسبب غالباً ^٢ عن اشتغال أحد المبدلين على الآخر، أما اشتغال البذل على المبدل منه نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ، أو بالعكس نحو: ^{قوله تعالى} ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾، ^(القرة ٢١٧) وبدل الغلط أي بدل مسبب عن الغلط، فالإضافة في الأخيرين من قبيل إضافة المسبب

أي بدل مسبب الخ أي بدل يكون المسبب لإيراده اشتغال أحد المبدلين - أي بدل والمبدل منه - على الآخر، فيكون من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، وهذه الإضافة لا تكون إلا لامية.

اشتغال البذل الخ أي يكون لاشتغال أحد المبدلين على الآخر فرد، أحدهما أن يكون مسبب لإيراد بدل هو اشتغال بدل على بدل منه أن يكون البذل صرفاً وليس منه مصروفاً مثل: سبب زيد ثوبه، وثانيهما: أن يكون سبب ييرد البذل هو اشتغال البذل منه على بدل مثل: ^{سبب زيد ثوبه} سبب زيد ثوبه، ^(القرة ٢١٧) أي يسألونك عن قتال في شهر حرم، فأنفراد من شهر حرم هو اشتغال بذي يقع القتال فيه؛ فإن قتال بدل عنه، فيكون المبدل منه مشتغلاً به وظرفاً له؛ لأن القتال وقعت فيه.

وبدل العطف مثل: مررت برجل حمراء فإث أردت أن تقو: حمراء فسقطت سقطت فقت: برجل، ثم استدركت فقت: حمراء، وإيراد يعطف هو بدل منه؛ لأن بدل ليس يعطف بل يعطف هو المبدل منه، فيكون معناه بدل شيء من العطف أي مسبب عنه؛ ولهذا قال: لإضافة لأدى ملاسة. بدل مسبب الخ. أي سبب ييرد بدل هو العطف.

من قبيل إضافة المسبب الخ فإن معنى قوله: بدل الاشتغال وقوله: بدل العطف هو بدل مسبب عن الاشتغال وبدل مسبب عن العطف، فيكون لإضافة لأدى ملاسة، وقد عرفت أن إضافة لمسبب إلى السبب =

(١) وإنما قال: عالماً ملاحظة أن في بعض صور بدل الاشتغال لا يكون لاشتغال أصلاً، كما في قوله: 'جاءني زيد حمراء'، فإنه لاشتغال لأحدهما على الآخر، فوجه تسميته بعبار لأكثر لأعقب (حق)

(٢) إشارة إلى أن وجه تسميته بالاشتغال هو بدل على بدل منه، أو اشتغال ببدل منه على بدل اشتغال اضرف على المضروف، لكن هذا ليس مما يعتمد عليه، ونعتمد عليه ما قيل: سمي بدل الاشتغال؛ لاشتغال المتنوع على التابع، لا كاشتغال اضرف على مضروف بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً، ومتقاصباً له بوجه ما نبحث يبقى نفس عند ذكر الأول مشوّفة إلى ذكر ثان متصراً له، فجاء الثاني مخصصاً ما أحسن في الأول مبيناً له. (جمال)

إلى السبب؛ لأدنى ملابسة.....

"لا تكون إلا لامية، قال محمد الخشني مولانا عفا: إذا كانت الإضافة في الأخيرين لامية وفي الأولين بياية فلا يصح عطف الاشتغال والعطف على الكثرة لأن الاشتغال والعطف محرووران باللام، والكل محروور بـ"من" فلا يصح العطف؛ لأنك قد عرفت أن الإعراب في المعطوف والمعطوف عليه يجب أن يكون ناشئا من جهة واحدة شخصية، وليس ههنا كذلك؛ لأن الإعراب في المعطوف عليه سبب "من"، وفي المعطوف سبب اللام.

وأجاب عنه بوجوه، أما أولا، فأنا نقول: لا نسبم أن يكون الاشتغال والعطف معصوبا على الكثر بل هما مرفوعان عطفهما على البدل، لكن بتقدير المضاف أي بدل لاشتغال وبدل العطف، وأما ثانيا: فبما نقول: حار أن يكون الإضافة في الأولين أيضا لامية أي إن جعل الإضافة لامية فيهما لم يتوجه الإشكال، وأما ثالثا: فالفرق بين "من" أي هي مذكورة وبين "من" التي هي مقدرة بأن يكون عدم حوار العطف بالنسبة إلى "من" المذكورة، وحواره بالنسبة إلى المقدرة قال مولانا عفا: إن الحوايين المذكورين مردودان، أما الأول منهما فلأن العبارة غير صالحة للإضافة اللامية في الأولين، وأما الثاني فلأنه ليس في المقابلة أصلا؛ لأن استحالة عدم حوار عطفهما عليه هي أن إعرابهما يجب أن يكون ناشئا من جهة واحدة شخصية، فلا يصح العطف ههنا سواء كان "من" مذكورة أو مقدرة، فاحواب بالفرق بين "من" مذكورة والمقدرة غير تام، انتهى حاصل كلامه على وجه طالع مولانا عفا.

أقول: ما قال مولانا عفا في رد الحوايين المذكورين ليس بصحيح، أما عدم صحة رد الأول؛ فلأننا نقول: عدم صلاحية عبارة الشارح للإضافة بمعنى اللام مسلم، ولكن مراد محمد الخشني من قوله: إن جعل الإضافة في الأولين بمعنى اللام لم يتوجه الإشكال هو عبارة النصف لا الشارح، وعبارته تشمل الإضافة بمعنى اللام؛ لأن في الإضافة بمعنى اللام لا يلزم التصريح بها، بل يكفي إعادة الاحتصاص الذي هو مدلول اللام كما بين في موضعه، فيصح إعادة معنى الاحتصاص في قوله: بدل الكل وبدل العطف، أما الأول؛ فلأن معناه بدل له خصوصية بالكل بأن يكون بدلا من كل المبدل منه، وأما الثاني فكذلك كما لا يخفى.

وأما عدم صحة الرد الثاني فلأن معنى كلام محمد الخشني أن عدم حوار العطف على تقدير أن يكون "من" مذكورة، وحواره على تقدير كونها مقدرة، وإذا كانت مذكورة فلا يصح العطف؛ لأن إعرابهما حينئذ لا يكون ناشئا من جهة واحدة شخصية، وإذا كانت مقدرة يكون إعرابهما حينئذ ناشئا من جهة واحدة شخصية، وهي المضاف؛ لأنه نائب ماب "من" المقدرة، فيكون العامل في المضاف إليه هو المضاف، لا حرف الجر المقدر كما حقق في موضعه، فيكون إعرابهما حينئذ ناشئا من جهة واحدة شخصية كما لا يخفى، وكلام محمد الخشني مع اعتراضه وأجوبته عنه هكذا: اعترض عليه بأن هذه الإضافة اللامية، والإضافة في الأولين بياية بمعنى من، فكيف يصح عطف الأخيرين على الأولين؟ وقد وجب أن يكون إعراب اتابع والمتوابع من جهة واحدة شخصية، =

فالأول أي بدل الكل **مدلوله مدلول الأول** يعني متحدان ذاتا لا أن يتحد مفهوماهما؛ ليكونا مترادفين نحو: "جاءني زيد أخوك" فـ"زيد" و"أخوك" وإن اختلفا مفهوما متصلة فهما متحدان ذاتا. قال الشارح الرضي: وأنا إلى الآن^١ لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان،.....

= ويمكن أن يقال: لو قرئ "الاشتمال" و"العلط" بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله: "بدل الكل" لم يتوجه ذلك، وكذا، إن جعل الإضافة في الأولين بمعنى اللام، أو فرق بين "من" المذكورة والمقدرة النائب مابها للمضاف، أو قرئ باخر بتقدير المضاف، ثم قال مولانا عص: لا يرد الشبهة المذكورة المقولة من مجد المخشي؛ لأن كل واحد من الأبدال الأربعة علمه للمدلول؛ فإن قوله: "بدل الكل" تركيب إضافي عزم معناه كعبد الله عزم، فعطف من الاشتمال والعلط على الكل؛ لاستفادة المعنى العلمي منه لا المعنى الإضافي، وما ذكر الشارح من بيان الإضافة في هذه الأنواع الأربعة ليس ببيان المراد بل بيان أصلها؛ فإن أصلها مضاف كعبد الله علما، فيكون المراد من الأنواع الأربعة معانها العلمي لا الإضافي، كما لا يكون المراد من عبد الله علما معناه الإضافي.

فإن حمل كلام الشارح على هذا المعنى خلاف المتبادر بعيد عن ظاهر كلامه غاية البعد؛ فإن الشارح لما حمل كلام المصنف على الإضافة فلا بد أن يحمل العطف في كلامه أيضا ملاحظة للمعنى الإضافي؛ فإن حمل كلامه على الإضافة كما هو الظاهر من كلامه، وحمل العطف في كلامه على المعنى العلمي مما لا يلتفت إليه، ولو تأملت في كلام مولانا المذكور تجد سماجته من وجوه أخرى، فتأمل وأنصف.

فالأول مدلوله مدلول الأول وما قال مولانا عص من أن الأحصر في العبارة أن يقول: "فالأول مدلوله مدلوله" مدفوع؛ لأن اعتد الأحصرية في العبارة على تقدير أن يكون المعنى المراد واضحا غير حفي، ولو قال: "مدلوله مدلوله" يتوهم أن كلا الضميرين راجعان إلى الأول بمعنى بدل الكل، وهو باطل؛ لأن الأول في قوله: "مدلول الأول" راجع إلى بدل الكل، والثاني عبارة عن استدلال منه. وإن قلت: ما قال مولانا المذكور: طريق الاستخدام بأن يكون الضمير الأول راجعا إلى بدل الكل، والثاني إلى المدل منه، وهو شائع غير حفي، قلت: الاستخدام هو أن يكون الضمائر التي بعد المرجع كلها راجعا إلى أمر واحد بشرط أن يراد منها معنى آخر واحدا، لا بأن يراد من واحد من الضمائر معنى، ومن الآخر منها معنى آخر؛ لأنه يستدعي الحفاء في المعنى والانتشار في الضمائر.

يعني متحدان ذاتا إلخ لأن اتحاد مفهومهما غير لازم، بل قد يكون نحو: زيد صبرته إياه، وقوله: "إن اختلفا مفهوما" يشير إلى أهمهما قد يتحدان مفهوما.

(١) أي إلى الوقت الحاضر الذي أنا فيه، والآل ظرف مبني على الفتح وقع معرفة، واللام فيه ليس للتعريف؛ لأنه ليس له ما يشركه، كذا في "القاموس".

بل لا أرى عطف البيان إلا بدل الكل، وما قالوا من أن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان؛ فإنه بيان، والبيان فرع المبيّن، فيكون المقصود هو الأول، فالجواب: أنا لا نسلم أن المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال إلا الغلط.

وقال بعض المحققين^(١) في جوابه: ^(٢) الظاهر أنهم لم يريدوا أنه ليس مقصودا بالنسبة أصلا، بل أرادوا أنه ليس مقصودا أصليا، والحاصل أن مثل قولك: جاءني زيد، إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول وجئت بالثاني تنتم له توضيحا فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول توطئة له مبالغة في الإسناد فالثاني بدل، ...

إلا بدل الكل. وبالعكس، فإذا قلنا: "أقسم بالله أبو حفص عمر" يكون عمر بدلا من أبو حفص، فهو بدل الكل أيضا عند الشيخ الرضي. **وما قالوا إلخ.** وهو من كلام الشارح الرضي، وحاصل الفرق بينهما بأن المقصود هو نسبة الفعل إلى البدل دون سسته إلى المبدل منه، بخلاف عطف البيان؛ فإنه بيان للمبيّن، والبيان فرع المبيّن، فيكون المبيّن أصلا، فالمقصود هو نسبة الفعل إلى المبيّن لا إلى البيان على عكس البدل. والدليل على كون البيان فرع المبيّن أنه لولا المبيّن لم يأت به.

ولا في إلخ: أي لا نسلم أن المقصود بالنسبة في سائر الأبدال هو الثاني فقط، لا في بدل الغلط؛ فإن كون الثاني هو المقصود في بدل الغلط دون الأول ظاهر؛ لأن البدل فيه للسهو والغفلة. **في جوابه:** أي جواب كلام الشارح الرضي، بأن الظاهر أنهم لم يريدوا أنه أي الأول ليس مقصودا إلخ. **تنتم له توضيحا:** أي تكون الثاني من تنتم الأول في التوضيح، فقوله: "توضيحا" تمييز، كما يكون قوله: "مبالغة" تمييزا، أي الأول توطئة الثاني في المبالغة في إسناد الفعل إلى الثاني.

(١) يعني السيد السند قدس سره. (جمال)

(٢) 'الظاهر أنهم' إلى قوله: 'فالفرق ظاهر' عبارة السيد السند - قدس سره - في حواشي 'الرصي'. (جمال الدين)

وحيثئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا، والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة، فالفرق ظاهر، **والثاني** أي بدل البعض **حرء** أي جزء المبدل منه، نحو: ضربت زيدا رأسه، **والثالث** أي بدل الاشتغال بينه وبين **الأول** أي المبدل منه **ملازمة**

الحاصل في **الح** أي بالأول مقصود نعا، والمقصود أصالة هو الإسناد إلى الثاني بعد التوطئة، واحاصل. أنت إذ قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجمعه ماض لحكم فكأنك قلت: جاءني زيد، مع قطع نظر عن أن يكون أحاك، وإذ قلت: أكرمت زيدا أحاك، فكأنك قصدت بذلك من عني المحاض، وأردت أن الإكرام وقع عليه من حيث إنه أحوك، وهذه القائدة متعنة في عطف النيان، لا يقال: إن التوضيح ليس حاصل بالأول، وهو بدل منه، فكيف يصح قوله: 'وحيثئذ يكون التوضيح حاصل به'؛ فإنه ليس لتوضيح، بل عطف النيان لتوضيح في ميث؛ لأن يقول: 'مبدل منه أيضا يكون لتوضيح' أي لتوضيح: 'سناد' فعل إلى 'مبدل'؛ لأن السناد منه توطئة له مبالغة في الإسناد.

والفرق ظاهر لأن السناد مقصود أصلي، بخلاف عطف السناد؛ فإنه ليس مقصودا أصليا، بل هو لتوضيح، لا يقال: إنه إذا كان لتوضيح فعلى مقصد به من هذه الحثية، فكيف يصح حكمه عليه بأنه ليس بمقصود أصلا؛ لأن يقول: المراد أنه ليس مقصودا بالنسبة أصلا، لا أنه لا يكون مقصودا بوجه من الوجود وباعبار من الاعتبارات. **والثاني** لا يقال: هذا من قبيل العطف على معنوي عامين مختلفين مع عدم شرط جواره؛ لأن قوله: 'الثاني' عطف على 'الأول'، وقوله: 'حرء' عطف على قوله: 'مبدل الأول'، ونعالم في 'الأول' هو السناد، والعامل في قوله: 'مبدل الأول' هو قوله: 'مبدل'؛ فإن قوله: 'مبدل الأول' مفعول ماض يسمة فاعله، فنقيده: والثاني مذكور حرء أي حرء الأول، وهو السناد منه؛ لأن يقول: لفظ مذكور مقدر فيه، أي والثاني مذكور حرءه، فاعتبار مذكور فيه حكم التقدير لا حكم العطف، فلا محذور حيثئذ.

سند **وبسبب الأول** وإنما يقال: 'سند' **والأول** ملاحظة النيان حكم العطف؛ لقائدة الاحتصار في اثنين؛ لأن لعطف على ضمير محذور بلا إعادة الحار غير جائز. **ملازمة** أي تعقب وارتباط حيث يوجب النسبة إلى المتبوع بسبب تلك الملازمة إلى التابع إجمالا، أو لا يكون لأول دالة عليها متقاصية كما بوجه حيث يبقى نفس مشوقة إلى ذكره مستطرفة له؛ فيثبت إذا قلت: "أعجني زيد عمه" يعلم أن السناد يكون زيد معضا باعتبار صفة من صفاته، لا باعتبار ذاته؛ لأنه لا تفاوت في أشخاص الإنسان في ذاته، فيضمن نسبة الإعجاب إلى زيد بسببه إلى عمه إجمالا. فإن قلت: بدل الكل والعص أيضا كذلك، قلت: لا يضر ذلك في التسمية؛ ما أن وجه التسمية لا يطرد ولا يعكس.

بحيث توجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابس إجمالا،^(١) نحو: أعجبني زيد علمه، حيث يعلم ابتداء أنه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته، وتتضمن نسبة الإعجاب إلى زيد نسبته إلى صفة من صفاته إجمالا، وكذا في "سلب زيد ثوبه"، بخلاف "ضربت زيدا حماره" و"ضربت زيدا غلامه"؛ لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة، ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد، فيكون من باب بدل الغلط، **بغيرهما** أي تكون تلك الملابس بغير كون البذل كل المبدل منه أو جزءه،

أعجبني زيد علمه: وفيه ملابس المتعلق بالمتعلق أو ملابس المعروض بالعارض، وفي "سب زيد ثوبه" ملابس الظرف بالمظروف، ففيه يتضمن سبب إلى زيد نسبته إلى طرف من ظروفه، وقوله: 'تتضمن' عطف على قوله: "يكون" أي حيث يعلم ابتداء أنه يتضمن إلخ.

ولا يلزم في صحتها إلخ: أي في صحة هذه النسبة اعتبار غير زيد مما هو غير لازم، فقوله: 'بخلاف ضربت زيدا إلخ' معناه أنه ليس من باب بدل الاشتغال؛ لأنه ليس فيه بأن يوجد نسبة الفعل إلى الملابس أي البذل إجمالا بسبب نسبته إلى المتبوع، أي لا يدل على المتبوع إجمالا نسبته إلى المتبوع؛ لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة، وإحاصل أنه لما أطلق الملابس فحينئذ يدحل في بدل الاشتغال بعض أفراد بدل الغلط، نحو: ضربت زيدا غلامه أو حماره، فلما قيد الملابس بقوله: "بحيث توجب النسبة إلى المتبوع" خرج عنه.

بغيرهما. قال مولانا عص: الأصح أن يقول: "غيرهما" بدون باء الملابس؛ بذكر الملابس صريحا بقوله: "ملابس". أقول: الملابس المذكورة هي الملابس التي يدل الاشتغال وبين المبدل منه، والباء في قوله: "بغيرهما" إشارة إلى الملابس التي في بدل الكل وبدل البعض، أي ملابس غير ملاستهما، وإنما تعرض هذه الملابس بإيراد الباء؛ ليصح حمل قوله: "بغيرهما" على قوله: "ملابس"، وإلا لا يصح الحمل، ولهذا فسر بقوله: "أي تكون تلك الملابس بغير كون إلخ" وإلا فلا بد أن يقال في تفسيره: أي غير بدل الكل والبعض.

(١) أي إلى ملابس ما لا إلى ملابس غيره، فلا يكون نحو: 'قتل الأمير سيفه وبني الوريث وكلاؤه' من بدل الاشتغال؛ لأن شرط بدل الاشتغال أن لا يستفاد هو من المبدل منه معينا، وفي المثالين يستفاد معينا؛ إذ يستفاد من قولك: "قتل الأمير" أن القاتل سيفه، والباي وكيه، فلا يحور فيهما البذل مطبقا. (جمال)

فیدخل فيه ما إذا كان المبدل منه جزءا من البدل، ويكون إبداله منه بناء على هذه الملايسة، نحو: نظرت إلى القمر فلکه، والمناقشة بأن القمر ليس جزءا من فلکه بل هو مرکوز فيه، مناقشة في المثال، ويمكن أن يورد لمثاله مثل: رأيت درجة الأسد برجه؛ فإنه لا مجال لهذه المناقشة فيه؛ فإن البرج عبارة عن مجموع الدرجات،^١

فیدحل فيه. أي إذا كانت تلك الملايسة على هذا الوجه، فیدحل في بدل لا شتمان ما يح. أي م بره حیث تدوت قسم حامس. **سواء على الخ.** وهي كون بدل منه جزءا من البدل؛ فإن هذه الملايسة غير الملايسة لتي كون البدل كل المبدل منه أو جزءا له.

القمر فلکه كسر كاف؛ فإنه بدل من قمر، ويكون قمر جزءا من القم، وصير فيه راجع إلى القمر، وإضافة تأدی ملايسة إلى القم الذي فيه القمر، وهو القم الأول لمسمى بقم الديا، قال محمد محشي مولانا عف: فيه أن السسة إلى البدل منه لا يوجب لیسة إلى البدل، فكيف يكون مثالا بدل لا شتمان وكذا المثال الأخير؟ أقول: يكون فيه سسة نسب إلى بدل جملا بسب سسته إلى امتنوع؛ فإن فيه ملايسة مكبة وخرئية، وكذلك يعيه في مثال الأخير. وأجاب عنه مولانا عص هك: إذا م يكن في قم قمر، وعدم المحاطب ذلك يكون الإسناد إلى القمر موحا بالإسناد إلى فکه إجمالا، وكذا إذا سئل عن لمتکم هك ترکیب: هل رأيت برج الأسد، فق: نعم، رأيت درجة الأسد، كان المحاطب مستصرا بذكر البدل، وفي بعض شروح: نظرت القمر فلکه، وحيث قول: "فکه" بفتح الكاف.

مرکوز فيه: أي ثبت فيه من غير خرنية. **لمثاله** أي لا يكون بدل منه جزءا من البدل. **برجه** بفتح الخيم أو بكسرهما، وعلى لأول بدل من قوه. 'درجة الأسد' وعلى الثاني بدل من 'الأسد'، وإبرج' عبارة عن قسم واحد من اثني عشر من أقسام السماء، و'الأسد' اسم شهر من شهور اثني عشر.

عن مجموع الدرجات: فإذا كانت برج الأسد عبارة عن مجموع الدرجات، فيكون الدرجة بوحدة جزءا هذه الدرجات؛ فإن اتقاء في الدرجة للوحدة.

(١) أي ثلاثين؛ لأن القم أي مصطفته يقسم على ثلاث مائة وستين، يسمى كل منها درجة، ثم يقسم على اثني عشر، يسمى كل قسم منها برجا. (علوي)

وإنما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا، ولم يسم ببدل الكل عن البعض؛ لقلته وندرته، بل قيل: لعدم وقوعه في كلام العرب؛ فإن هذه الأمثلة مصنوعة، والرابع أي بدل الغلط أن تقصد أي أن يكون بأن تقصد أنت إليه أي إلى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد أن غلطت بغيره

ولم يسم ببدل الخ حيث يكون الكل بدلا عن البعض، فإن المبدل منه جزء للمبدل. قبل لعدم الخ أي قيل: إنما لم يجعل هذا بدلا قسما خامسا؛ لعدم وقوعه في كلامهم، وإنما كان لأحد أن يقول: إذا لم يكن هذا البدل واقعا في كلامهم، فما الحكم في الأمثلة المذكورة؟ فلدفع ذلك قال: "فإن هذه الأمثلة مصنوعة". أي أن يكون الخ أي البدل الغلط بأن تقصد أنت، فإن حذف حرف الجر مع "أن" وأن كثير، وإنما أورد لفظ "أنت" إشارة إلى أن قوله: "تقصد" صيغة المحاطب المعلوم بقربة قوله: "عنطت"، وقوله: "تقصد" من باب "ضرب".

بعد أن غلطت بغيره. وإنما لم يقل: بعد أن عنطت بالأول، وهو المبدل منه، كما عبر المصنف عن المبدل منه بالأول فيما سبق؛ للتفيس في العارة، وقيل: إنما لم يقل: 'بالمبدل منه ولا بالمتنوع'؛ لأنه حين ذكره لم يذكر نخيثة كونه مبدلا منه أو متنوعا، بل نخيثة كونه غلطا، حيث قال: 'والعنط'، ولهذا لم يذكره باسم متنوع، ولا باسم المبدل منه، واعتراض بأن قول المصنف يدل دلالة صريحة على أن القصد بالبدل بعد ما وقع العنط في مبدل منه، حيث قال: "أن تقصد البدل بعد ما عنطت بغيره" مع أن القصد بالبدل، قيل: وقوع العنط بالمبدل منه؛ لأنك قصدت أن تقول: مررت حمارا، فسقطت لسانك، فقلت: مررت برجل، ثم استدركت فقلت: حمارا، والجواب أن المراد من البدل في قوله: "أن تقصد البدل" هو البدل من حيث إنه بدل، أعني الإبدال؛ فإنه بعد وقوع العنط به؛ لأن قبل وقوع العنط بالمبدل منه لا يكون إلا القصد بذات البدل لا البدل من حيث إنه بدل أي الإبدال.

(١) دفع دخل مقدر، تقريره: أنه لم يجعل هذا بدلا - أي الذي يكون الكل بدلا عن البعض - قسما خامسا، ولم يسم ببدل الكل عن البعض؛ لأن المبدل منه جزء للمبدل. توصيح الدفع على سبيل الترتيل: أنه لم يجعل هذا البدل قسما خامسا، ولم يسم بالاسم المذكور؛ لقلة وقوعه وندرته في الكلام، وأما على سبيل الترتيل: فلعدم وقوعه في كلام العرب أصلا، وما كان لقائل أن يقول: إذا لم يكن هذا البدل واقعا في كلامهم أصلا في حال الأمثلة المذكورة، فدفعه بقوله: لأن هذه الأمثلة مصنوعة أي المثالان المذكوران مخترعان لم يقعوا في كلامهم، بل لا يكاد يطابق الممثل له إلا بتكلف بارد، كما قيل، فافهم. (خادم أحمد)

أي بغير البذل، وهو المبدل منه، **ويكونان** أي البذل والمبدل منه **معرفتين** نحو: **ضُرب زيدٌ أخوك، ونكرتين** نحو: **جاءني رجلٌ غلامٌ لك، ومختلفين** نحو: **﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾** ^(١) وجاء رجلٌ غلامٌ زيد، وإذا كان البذل **نكرة مُبدلةً من معرفة** فالنعت أي نعت البذل النكرة واجب؛ **لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل وجه، فأتوا فيه بصفة تكون كالجابر؛**

غير البذل أي البذل منه، وأعم أن العطف في المبدل منه على ثلاثة صور، أما بالنقص كما يعمه الشعراء للمبالغة والنقص في الفصاحة، ويكون لترقي من الأدنى - وهو المبدل منه - إلى الأعلى، وهو البذل. وإما بطريق النسيان أو بسق اللسان، وهذا لا يوجدان في كلام الفصحاء؛ فإن العطف هو المبدل منه، وإضافة البذل إلى العطف إضافة المسبب إلى السبب.

ويكونان إلخ. أي البذل والمبدل منه في الأنواع الأربعة، فتصير الأقسام ستة عشر، وهي حاصلة من ضرب الأربعة في الأربعة. **بالناصية.** فإن البذل منه - وهو الناصية الأولى - معرفة بالألف واللام، والثانية نكرة موصوفة بنعت، وهو 'كاذبة'. قال القاصي البضاوي في تفسيره: وتوصيف الناصية بالكاذبة إشارة إلى أن الكذب يظهر من ناصية الكفار يعني صار كدبهم على هذا الوجه. **نكرة** يجوز أن يكون 'نكرة' بالرفع، ومعناه إذا كان نكرة مبدلة من معرفة. **لئلا يكون المقصود إلخ.** وهو البذل، 'أنقص من غير المقصود'، وهو البذل منه، وإما قال: 'من كل وجه'؛ لأن البذل إذا كان مقصوداً فيسعى تقديمه على المبدل منه، فالتأخير نقصان من وجه.

فأتوا فيه إلخ. أي النحاة، في البذل بصفة يكون تلك الصفة حاضرة لنقصان البذل أي يربى نقصانه؛ لما في البذل من نقصان الكرامة، والإضافة بيانية، ثم إذا كان البذل نكرة والمبدل منه معرفة، فالنعت للبذل واجب، وليس ذلك على إطلاقه، بل هو في بدل الكل، بخلاف نحو: مررت بزيد حمار، وقد قيل: يجوز ترك النعت إذا استفيد من البذل ما ليس من المبدل منه، كقوله تعالى: **﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمَاتٍ إِلَى نُورٍ﴾** (١٢) أي مقدس مرتين، هذا إذا لم يجعل 'طوى' اسماً للوادي بل بمعنى المكرر؛ لأنه قدس مرتين.

(١) أي قوله تعالى: **﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمَاتٍ إِلَى نُورٍ﴾** (النور، ١٥، ١٦) أي لئن لم ينه أبو جهل عن عبادة الله، لسنفعا أي لتأخذن بناصية ناصية كاذبة، وسقين بها عني وجهه في جهنم، فالناصية الثانية بذل، وهي نكرة وصفت بكاذبة؛ لتقرب من المعرفة. (حل ع)

لما فيه من نقص النكارة مثل: **بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ هـ**، ويكونان ظاهرين نحو: جاءني زيد أخوك، ومضميرين نحو: الزيدون لقيتهم إياهم، ومختلفين نحو: أخوك ضربته زيدا، وأخوك ضربت زيدا إياه، **ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل إلا من الغائب**، نحو: ضربته زيدا؛ لأن المضمير المتكلم والمخاطب أقوى وأخص دلالة من الظاهر، فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكل

= وإن قلت: إن "أحد" في قوله تعالى: **هـ فَذَلِكَ أَحَدُهُم** (الإحلاص. ١) بدل من "الله" تعالى مع عدم البتة، قلت: إنا نقدر البتة، وهو عظيم أو لا شريك له، ونحو ذلك، أو يجعل "لم يلد" صفة و"الله الصمد" اعتراضا، أو يقدر موصوف أي إله واحد، ونقل عن المصنف أنه جعل هذا أي قوله: "لئلا يكون المقصود أنقص إلخ" وجهًا لتوصيف بدل الكل، وأما وجه توصيف بدل البعض والاشتمال، فقد قال: إنهما لا بد فيهما من ضمير يرجع إلى المتبوع؛ ليعلم أنه بعضه أو ملابسه، فلو كان الضمير متصلًا لكان معرفة، ولو كان منفصلًا لكان موصوفًا به.

لقيتهم إياهم: والضمير المتصل مبديل منه، والضمير المنفصل بدل عنه. قيل: ينبغي أن يكون مدلول البدل غير مدلول المبدل منه، وفي هذا المثال ليس كذلك؛ لأن ضمير المبدل منه والبدل راجعان إلى الزيدون، فمدلولهما واحد، وأجيب بأن البدل يعيد هـ أن ما ينبغي أن يسبب إليه الفعل ليس إلا زيدون، فحيث يكون البدل يعيد ما لا يفيد الأول، وهو الظاهر. قال مولانا عصفري: قال الشيخ الرضي: إن هذا المثال تأكيد، كيف وهو مثل: **هـ سَكُنْ نَبَاً وَوَحْتُ نَحْتَهُ هـ** (القرة. ٣٥) فنقول: إنه تأكيد. قال الفاضل الهندي: لا يبعد أن يقال: لو قصد إسناد الفعل إلى المنفصل، وذكر المتصل توطئة، فالضمير الثاني بدل، ولو قصد إسناد الفعل إلى الأول، وذكر الثاني من غير توطئة، كان تأكيداً. **زيدا إياه**: بدل من زيد، وهو أخوك.

من الغائب: أي من ضمير الغائب مثل: ضربته زيدا.

(١) إذا رجع الضمير إلى "أخوك" بتقدير إن زيدا أخوك، أو رجع "إياه" إلى "زيد" على ما يورده الحقا، كان تأكيداً لفظياً؛ لأنه يكون كقولك: رأيت زيدا زيدا، ثم حمل إياه على البدل من لم يقل يكون البدل من جملة أخرى، ولم يجز عند من قال بكونه من جملة أخرى، وإلا بخلاف الجملة الواقعة خبراً عن الضمير. قال صاحب المغني: الثامن أن عطف البيان ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل، وهذا امتنع أيضاً البدل، وتعين البيان في نحو قولك: هند قام عمرو أخوها، ونحو: مررت برجل قام عمرو أخوه، ونحو: زيد ضربت عمراً أحاه. (جمال)

يلزم أن يكون المقصود أنقص من غير المقصود، مع كون مدلوليهما واحدا، بخلاف بدل البعض والاشتغال والغلط؛ فإن المانع فيها مفقود؛ إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول، فيقال: اشتريتك نصفك، واشتريتني نصفني، وأعجبتي علمك، وأعجبتيك علمي، وضربتك الحمار، وضربتني الحمار.

عطف البدل تابع شامل لجميع التوابع، غير صفة احتراز به عن الصفة، **يوضح متبوعه احتراز به عن البدل**^(١)

بدل الم أي يتم أن يكون المقصود أنقص دلالة من غير المقصود، مع أن مدلول البدل والبدل منه متحدان؛ لأن الكلام في بدل الكل، فيه: أن مدلولهما إذا كان متحدا فلا يفيد البدل حينئذ، إلا ما يفيد البدل منه، مع أن البدل لا بد أن يفيد ما لا يفيد الأول على ما سبق، وفيه أيضا: أن المفهومين فيهما متعايرين إلا أنهما متحدان بحسب الدلت كما سبق في بدل الكل، فالأول أن يقال: 'مع اتحاد ما صدق عليه' موضع قوته: مع كون مدلوليهما واحدا. **فإن المانع** **الم** عدم اتحاد ما صدق عليه في غير بدل الكل، فيفيد ما لا يفيد البدل منه.

اشتريتك نصفك فإنه بدل من الكاف بدل البعض، فإن النصف بعض المتخاص، وفي المثال الثاني يكون قوله: "نصفني" بدلا من ضمير المتكلم، وفي المثال الثالث يكون قوله: 'عنك' بدلا من ضمير المتخاطب، وفي المثال الرابع يكون علمي' بدلا من ضمير المتكلم، وفي الخامس يكون 'الحمار' بدلا من بكاف، وفي المثال السادس يكون بدلا من ثناء احصاء، وليس بدلا من ضمير المتكلم، وإلا فلا بد أن يقال: حماري.

احترز به عن البدل **الم** أما خروج البدل فلا أن البدل هو المقصود بالنسبة لا المتبوع، فهو ليس لتوضيح متبوعه، ولقائل أن يقول: في خروج التأكيد به حفاء؛ لأنه إذا قيل: جاءني القوم، يَحتمل أن يكون الخائي جميع القوم وأن يكون أكثرهم، ولكن أعطي بالأكثر حكما لكل تعيين، كما عرفت سابقا، فيكون حينئذ قولنا: =

(١) إن البدل أيضا يوضح متبوعه قال العلامة التفتازاني في "المطوّل": ثم بدل البعض والاشتغال لا يعنو عن إيضاح استة؛ لما فيه من التفصيل بعد الإحتمال والتفسير بعد الإيهام، وقد يكون في بدل الكل إيضاح وتفسير، فكيف يصح الاحتراز عنه بقوله: "يوضح متبوعه"؟ إلا أن يقال: المراد من الإيضاح في عطف البيان هو الإيضاح المقصود بدلت، والإيضاح في البدل ليس مقصودا أصليا، بل مقصود بالتبع. (حما)

والعطف بالحرف والتأكيد، ولا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الإنفراد، فيصح أن يكون الأول أوضح من الثاني مثل: أقسم بالله^١ أبو حفص عمر. فأبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وعمر عطف بيان له، وقصته أنه أتى أعرابي إلى عمر بن الخطاب، فقال: إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء، واستحمله، فظنه كاذبا فلم يحمله، فانطلق الأعرابي فحمل بغيره،
اي ساق

= "كنهم" موصحا له، إلا أن يقال. المتبوع غير حفي عند السامع. حتى يكون "كنهم" موصحا له، بل معلوم عنده، مما يؤكد يصير أمر المتبوع أي حاله وشأنه مقرر عنده، بخلاف "أبو حفص عمر"؛ فإن "أبو حفص" حفي عنده، فبذكر 'عمر' يصير المتبوع موصحا.

الأول أوضح من الثاني: أو العكس، أو كما مساويين. **ناقة دبراء** إلخ الدبراء: پشت ريش، والعجفاء: لا غر، وانقضاء: سوؤه شديداً، وهذه الأعطاط الثلاثة على وزن 'فعلاء' مؤنثة؛ لأنها صفة ناقة. **واستحمله:** والضمير المستتر إلى الأعرابي، والبارز إلى عمر عليه السلام.

١. فإن قلت: ليس في القصة أن عمر أقسم بالله، مع أن قول الأعرابي: "أقسم بالله أبو حفص عمر" صريح في أنه أقسم، قلت: إن الشارح لم يذكر قسمه، إلا أن بعض الفصلاء قد ذكر القسم حيث قال: إن أعرابيا أتى عمر بن الخطاب فانتس منه بعيرا، وكان به بعير، فقال عمر عليه السلام: ما لك به بعير، ولا حاجة لك إلى بعيري، فقال: بعيري نبق ودبر، فقال عمر عليه السلام: والله، ليس لها نبق ولا دبر، فأشد الأعرابي الشعر المذكور. فإن قلت: قول الأعرابي: 'إن كان فجر' يشير إلى التردد مع أن الذنب قد صدر.

قلت: أورد في صورة التردد رعاية الأدب، أو لاحتمال أن يكون معنى حلقه عليه السلام: والله، ما إن لها نبق ولا دبر في ظني، لا أنه ليس لها ذلك في الواقع، ويحتمل أن يكون "أ" مخففة من المثقلة، واسمه ضمير الشأن المخدوف على طريقة قوله تعالى: **مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ فَاعْلَمُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ** (البقرة: ١٠٨) ويكون الثاني دليلا على الأول وإن وقع موقع الفاء ويعني غناها عن أسلوب قوله: **مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ فَاعْلَمُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ** (يوسف: ٥٣). (جمال الدين)

ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره: ^(١)
 أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ
 إِغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ

وعمر مقبل من أعلى الوادي، فجعل إذا قال: "اغفر له اللهم إن كان فجر" قال:
 اللهم صدق صدق، ^(٢) حتى التقيا، فأخذ بيده فقال: ضَعُ عن راحلتك فوضع، فإذا
 هي نعباء عجفاء، فحمله على بعيره وزوّده وكساه.

ثم استقبل الأعرابي الطحّاء، يعني موضع غنّ زرار. **وحمل** أي شرع في أرض الطحّاء، والواو في قوله: 'وهو يمشي' للحال. **أقسم بالله** قوله: "أقسم" بصيغة العائب المعلوم، و"أوحفص" فاعله، ورفع بالواو، و"عمر" بالضم بدر منه. **إن كان فجر** أي يمين عمر، "فجر" أي كدبا، يقال: عين فاجرة أي بلا ماء، ويمين عمر لم يكن كادبا؛ لأن اليمين كان على اعتقاد منه، وفي اليمين على هذا الوجه ليس ألما.
وعمر مقبل يعني عمر مقابل روبروشده - بأعرابي، أي حين دعا أعرابي لعمر. **فجعل إلح** أي عمر في وقت قال الأعرابي: "اعمر له اللهم إلح". **صع** يعني فزأ. **فحملة** أي حمل عمر الأعرابي، "على بعيره" أي بعير عمر **شده**، "وزوده وكساه": يعني تشدّداً وأعرابي راوٍ وشانيدورا.

(١) هو من الرجز. والحفص: بالخاء والصاد المهملتين، ولد الأسد، وبه كنى النبي ﷺ عمر بن الخطاب . وهو فاعل "أقسم". والنقب: بالتحريك، سوده ونكشدن پاپل ستور، من سمع، نقب أنقب بقاء نعت منه. والدبرة: محرّكة، القرحة التي تخرج في طهر الدابة، واجمع: دبر وأدبار، والفعل: دبر كسب 'فرح' وأدبر فهو دبر وأدبر وهي دبراء. والفجور: الكذب، من نصر.

وقوله: "ما مسها" جواب القسم، والصمير لساقفة، وكلمة 'من' رائدة، و'إن' للشرط، و"كان" اسمها مضمّر فيها، وجملة 'فجر' خبرها، والمعنى: أقسم بالله أبو حفص عمر بن الخطاب ما مس ناقته نقب ولا دبر، فاعفر اللهم إن كان فجر في هذا الكلام، وفيه الإشعار إلى أن الأعرابي لم يعلم حكمه، وهو عدم المؤاحدة به؛ لأنه كذب لا عن عمد. (حل غ)

(٢) أي صدق الأعرابي أن ناقته دبر. (عب)

وفصله أي فرقه من البديل لفظاً أي من حيث الأحكام اللفظية واقع في مثل: ^{متدا}

أنا ابن التَّارِكِ الْبِكْرِيِّ بَشَرٌ^(١)

فإن قوله: "بشر" إن جعل عطف بيان للبكري جاز، وإن جعل بدلاً منه لم يجز؛ لأن البديل في حكم تكرير العامل، فيكون التقدير: أنا ابن التارك بشر، وهو غير جائز، كما ذكرنا فيما سبق في "الضارب زيد". وآخره:

عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا
أي آخر البيت
والبيت للعراد الأسدي

و"عليه الطير" ثاني مفعولي "التارك" إن جعلناه بمعنى المصير، وإلا^(٢) فهو حال،
الذي يتعدى إلى المفعولين

فيكون التقدير إلخ: فالعامل هو التارك، فهو غير جائز على الأصح كما سبق، فيجوز التارك البكري؛ لأنه مثل: الضارب الرجل، ومعنى "التارك" القاتل، وقوله: "البكري" عَمَّ لرجل قوي في العرب، والشاعر وصف هذا البيت إياه ونفسه. **وآخره.** أي آخر البيت: 'عليه الطير ترقبه وقوعاً' بالفارسية: يرگرد بکری که بشر است جانورانند امید میدارند که روح از وی زائل شود.

وعليه الطير: أي قوله: "عليه الطير" مفعول ثانٍ لتارك، ومفعوله الأول هو "البكري"، وهو من باب المفعولين إذا كان بمعنى المصير؛ فإن 'ترك' جاء بمعنى "ودع" وبمعنى 'صبر'، وصرح في 'القاموس' بأن 'ترك' يكون بمعنى "جعل"، ومن لم يعرفه قال: جعل "التارك" بمعنى المصير تضمن الترك معنى الجعل، كذا قيل. **وإلا إلخ.** أي وإن لم يكن معنى المصير فهو حال من "البكري"، فيكون حالاً من المفعول.

(١) هو من الوافر، و"البكري" نسبة إلى بكر بن وائل، وهو من شجعان العرب، ولدا يفتخر الشاعر بأنه اس قاتل هذا الرجل، فيقول: أنا ابن من جعل البكري مع شجاعته محتماً عليه الطير - يد ضربه بالسيف وألقاه في المعركة - واقعة حوله مترفة عليه لخروج روحه؛ لأن الحيوان ما دام به رمق لا ترقبه الطير خصوصاً في الإنسان، كذا قال العلوي. (حل ع)

(٢) أي وإن لم يجعل معنى 'صبر' بل معنى 'طرح وحشي' فهو حال؛ لأن 'صرح وحشي' له مفعول واحد. قال القاضي في تفسير قوله تعالى: **وَبَرَكْنَهُ فِي طَنَمَاتِهِ** (الفرقة: ١٧) و"ترك" في الأصل بمعنى "طرح وحلي" له مفعول واحد، فتضمن معنى "صبر"، فجرى مجرى أفعال القلوب. (جمال الدين)

وقوله: "ترقبه" حال من "الطير" إن كان فاعلا لـ "عليه"، وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في "عليه"، و"وقوعا" جمع واقع، حال من فاعل "ترقبه" أي واقعة حوله مترقبة لانزهاق روحه؛ لأن الإنسان ما دام به رمق ^{خروج} فإن الطير لا تقربه، وأما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق.

والمراد بـ "مثل: أنا ابن التارك البكري بشر" كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرفة باللام، نحو: الضارب الرجل زيد، ويمكن أن يراد به ما هو أعم من هذا الباب،.....

إن كان **الح** أي 'الطير' فاعلا لقوله: 'عليه'؛ لأن قوله: 'عليه' شبه الفعل، ففيه ضمير لا محالة، وإن كان 'الضمير' مبتدأ، فقوله: 'ترقبه' حينئذ حال من الضمير المستكن في قوله: 'عليه'؛ ما مر أنه شبه الفعل ففيه ضمير. **فاعل ترقبه** وهو 'الطير'، وقوله: 'أي واقع إلح' بيان حاصل المعنى، أي 'الطير واقع حوله، والانزهاق: هو الخروج.

فقد سن إلح في بيان بدل الكل، حيث قال الشارح: قال الشيخ الرضي. وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق حتمي بين بدل إلح. قال بعض الشارحين: ويترك المعنوي بين عطف بيان والبدل: أن البدل هو المقصود، وذكر المبدل منه للتوضيح، بخلاف عطف البيان، فإنه إنما هو لتوضيح المسموع، وهذا كان "ريد" في قوله: "لكن مررت بأحيت ريد" بدلا إن كان سمعنا أصح وأحد فقط، وعطف البيان إن كان له آخره. أقول: هذا من رد شيخ الرضي في البيان الذي أورده الشارح في بدل الكل نقلا عن الرضي.

ويمكن إلح أي يمكن أن يراد بمثل التركيب المذكور ما هو أعم من هذا الباب، بأن يكون متساويا لعطف البيان وغير عطف البيان أيضا، بأن يراد به كل ما يرد وقع عطف البيان كان حكمه محالما يرد وقع بدلا، كما في أمثال المذكورة؛ لأن الشارح حين جعله بدلا منه غير حائر، وحين جمعه عطف بيان له حائر، وهذا المعنى يتناول =

() ظرف لقوله: "لا تقربه"، والجملة وهو قوله: "فإن الطير لا تقربه" حيز "إن"، والتقدير: لأن الإنسان لا تقربه الطير في مدة حصول رمق له. (جمال)

أي كل ما خالف حكمه إذا كان عطف بيان حكمه إذا كان بدلا، فيتناول صورة النداء أيضا، فإنك تقول: يا غلام زيدٌ وزيداً بالتنوين، مرفوعا حملا على اللفظ، ومنصوبا حملا على المحل إذا جعلته عطف بيان، و"يا غلام زيدٌ" بالضم إذا جعلته بدلا، والمعنى الأول أظهر، والثاني أفيد.

= صورة النداء أيضا؛ لأنك تقول: "يا غلام زيد وزيداً" بالرفع حملا على اللفظ؛ لأن حركته مشابه بالحركة الإعرابية، فيصح حمله على اللفظ، وبالنصب حملا على المحل؛ لأنه من المفعول به، فيكون منصوبا، هذا إذا كان عطف بيان، وأما إذا كان بدلا فلا يجوز النصب فيه، فيكون حكمه محالفا حيثئذ، وما ذكر كله على تقدير الفرق اللفظي.

والمعنى الأول أظهر: لأنه يتناول بابه فقط.

والثاني أفيد: أي أكثر فائدة؛ لأنه أعم، وكل ما هو أعم يكون أكثر فائدة.

(١) [وهو قوله: "كل ما كان عطف بيان إلخ"]. أما كون الأول أظهر فلأنه المتبادر من قوله: "التارك بشر" حيث عرّف المضاف باللام، ثم جعل "بشر" عطف بيان، مثل: "الضارب زيد"، وأما كون الثاني أفيد فلشموله صورة النداء أيضا. (علوي)

(٢) وهو قوله: "كل ما خالف حكمه إلخ".

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر	٣	مواضع حذف الخبر جوازا وجوبا	١٢٣
منهج عملنا في هذا الكتاب	٤	٥ خبر إن وأحوالها	١٣١
المرفوعات	٥	تعريفه وحكمه	١٣٢
١- الفاعل	٧	٦ خبر لا التي لفي الجنس	١٣٨
مواضع تقديم الفاعل	١٧	تعريفه وحكمه	١٣٩
مواضع تأخير الفاعل	٢٥	٧ اسم ما ولا المشبهتين بليس	١٤٤
مواضع حذف الفاعل	٢٧	تعريفهما وحكمهما	١٤٤
تنازع الفعلين	٣٥	المتنويات	١٤٩
٢- مفعول ما لم يسم فاعله	٦٠	١ المفعول المطلق	١٥٠
تعريفه	٦٢	مواضع حذف فعله جوازا	١٦١
شرطه	٦٣	مواضع حذف فعله وجوبا سماعا	١٦١
٣- المبتدأ ٤- والخبر	٧٢	مواضع حذف فعله وجوبا قياسا	١٦٢
تعريف المبتدأ	٧٣	٢ المفعول به	١٧٨
تعريف مبتدأ ثان	٧٥	مواضع حذف فعله جوازا	١٨٥
تعريف الخبر	٨٢	أربعة مواضع حذف فعله وجوبا	١٨٥
مواضع وقوع المبتدأ نكرة	٨٩	الأول: سماعي	١٨٦
وقوع الخبر جملة	٩٩	الثاني: المنادى	١٨٧
مواضع تقديم المبتدأ وجوبا	١٠٤	تعريف المنادى	١٨٧
مواضع تقديم الخبر وجوبا	١٠٨	حكم النادى	١٩٣
تعدد الخبر	١١٢	توابع المنادى	٢٠٨
تضمن المبتدأ معنى الشرط	١١٤	ترجييم المنادى	٢٣٣
حذف المبتدأ جوازا	١٢٠	المندوب	٢٤٧

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٩٩	٨- المستثنى		الثالث: ما أضرر عامله على شريطة
٤٠٠	أقسامه وتعريف أقسامه	٢٥٧	التفسير
٤٠٢	أحكامها تفصيلا	٢٨٧	الرابع: التحذير
٤٣١	بحث في كلمة "غير"	٢٩٥	٣- المفعول فيه
٤٤٣	٩- غير كان وأخواتها	٢٩٥	تعريفه
٤٤٣	تعريفه وحكمه	٢٩٨	شرطه
٤٤٦	مواضع حذف عامله جوازا ووجوبا	٢٩٨	تفصيل أسماء الظروف
٤٥٠	١١- اسم إن وأخواتها	٣٠٧	٤- المفعول له
٤٥٠	تعريفه	٣٠٧	تعريفه
٤٥٠	١٢- اسم لا التي لنفي الجنس	٣١٢	شرطه
٤٥١	تعريفه وحكمه	٣١٤	موضع يجوز فيه حذفه
٤٥٧	الأوجه الخمسة في مثل الحقلة	٣١٦	٥- المفعول معه
٤٦٢	حكم دخول الهمزة	٣١٩	تعريفه
٤٦٤	حكم نعت اسم "لا" هذه	٣٢١	موضع يجوز فيه الوجهان إعرابا
٤٦٧	حكم معطوف اسم "لا" هذه	٣٢٣	موضع تعين فيه العطف
٤٧٣	حذف اسم "لا" هذه	٣٢٣	موضع تعين فيه النصب
٤٧٣	١٣- غير ما ولا المشبهتين بليس	٣٢٤	٦- الحال
٤٧٤	تعريفه وحكمه	٣٢٤	تعريفها
٤٧٧	المجرورات	٣٢٣	شرطها
٤٧٧	تعريف المجرور	٣٤١	أحكامها
٤٧٩	تعريف المضاف إليه	٣٥٦	مواضع حذف عاملها جوازا ووجوبا
٤٨٤	أقسام الإضافة	٣٦٠	٧- التمييز
٤٨٥	١- الإضافة المعنوية	٣٦٠	تعريفه
٥٠٠	٢- الإضافة اللفظية	٣٦٨	أحكامه
٥١٦	إضافة الموصوف إلى الصفة وعكسها	٣٩٦	اختلاف المازني والمبرد في تقديمه

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٧٦	المعطوف في حكم المعطوف عليه	٥٢١	حكم إضافة اسم مماثل للمضاف إليه
٥٨٢	العطف على عاملين مختلفين	٥٢٥	إضافة الاسم الصحيح إلى ياء المتكلم
٥٨٦	٣- التأكيد	٥٢٩	إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم
٥٨٦	تعريفه	٥٣٦	التوابع
٥٩٠	أقسامه	٥٣٦	تحقيق التوابع
٥٩٠	١- التأكيد اللفظي	٥٣٧	تعريف التابع ومراده
٥٩٢	٢- التأكيد المعنوي	٥٤٢	١- النعت
٥٩٥	شرط التأكيد بكل وأجمع	٥٤٢	تعريفه
٥٩٨	حكم تأكيد الضمير بالنفس والعين	٥٤٤	فائدته واحتياجه
٦٠٠	٤- البديل	٥٤٩	وصف النكرة بالجملة الخبرية
٦٠٠	تعريفه	٥٥٠	الوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه
٦٠٤	أقسامه	٥٥١	حكمهما وشروطهما
٦١٢	أحكامه تفصيلاً	٥٥٨	حكم وصف المضمير والوصف به
٦١٤	٥- عطف البيان	٥٦٣	٢- العطف
٦١٤	تعريفه	٥٦٤	تعريف المعطوف
٦١٧	الفرق بين عطف البيان والبديل	٥٦٩	حكم العطف على الضمير

مكتبة النشر

شركة النشر
مجموعة شركات النشر (المجلة) كراچی، پاکستان

ملونة كرتون مقوي

السراجي	شرح عقود رسم المفتي
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية
تلخيص المفتاح	متن الكافي
مبادئ الفلسفة	المعلقات السبع
دروس البلاغة	هداية الحكمة
تعليم المتعلم	كافية
هداية النحو (مع التمارين)	مبادئ الأصول
المقرات	زاد الطالبين
ايساغوجي	هداية النحو (متداول)
عوامل النحو	شرح مائة عامل
المنهاج في القواعد والإعراب	

ستطبع قريبا بعون الله تعالى

ملونة مجلدة

الصحيح للبخاري

مجلدة

الجامع للترمذي	الصحيح لمسلم
الموطأ للإمام محمد	الموطأ للإمام مالك
مشكاة المصابيح	الهداية
التيان في علوم القرآن	تفسير البيضاوي
شرح نخبة الفكر	تفسير الجلالين
المسند للإمام الأعظم	شرح العقائد
ديوان الحماسة	آثار السنن
مختصر المعاني	الحسامي
الهدية السعيدية	ديوان المتنبي
رياض الصالحين	نور الأنوار
القطبي	شرح الجامي
المقامات الحريرية	كنز الدقائق
أصول الشاشي	نفحة العرب
شرح تهذيب	مختصر القدوري
علم الصيغ	نور الإيضاح

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
Fazail-e-Aamal (German)
Muntakhab Ahadis (German)
To be published Shortly Insha Allah
Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

درس نظامی اردو مطبوعات

نورانی قاعدہ	سورۃ یس	خصائل نبوی شرح شاکل ترمذی	خیر الاصول (اصول الحدیث)
بغدادی قاعدہ	رحمانی قاعدہ	معین الفلسفہ	الاعتبات المفیدۃ
تفسیر عثمانی	اعجاز القرآن	آسان اصول فقہ	معین الاصول
النبی الخاتم المرسلین	بیان القرآن	تیسیر المنطق	فوائد مکیدہ
حیۃ الصحابہ رضی اللہ عنہم	سیرت سید الکونین خاتم النبیین ﷺ	فصول اکبری	تاریخ اسلام
امت مسلمہ کی مائیں	خلفائے راشدین	علم الصرف (اولین و آخرین)	علم النحو
رسول اللہ ﷺ کی نصیحتیں	نیک بیبیاں	عربی صفوۃ المصادر	جوامع الکلم
اکرام المسلمین / حقوق العباد کی فکر کیجیے	تلخیص دین (امام غزالی رحمۃ اللہ علیہ)	جمال القرآن	صرف میر
حیلے اور بہانے	علامات قیامت	نحو میر	تیسیر الابواب
اسلامی سیاست	جزاء الاعمال	میزان و منشعب (الصرف)	بہشتی گوہر
آداب معیشت	علیکم بسنتی	تعلیم الاسلام (مکمل)	تسہیل المبتدی
حصن حصین	منزل	عربی زبان کا آسان قاعدہ	فارسی زبان کا آسان قاعدہ
الحزب الاعظم (مفتوا مکمل)	الحزب الاعظم (ماہوار مکمل)	نام حق	کریمیا
زاوا السعید	اعمال قرآنی	پند نامہ	تیسیر المبتدی
مسنون دعائیں	مناجات مقبول	عربی کا معلم (اول تا چہارم)	کلید جدید عربی کا معلم (اول تا چہارم)
فضائل صدقات	فضائل اعمال	عوامل النحو (النحو)	آداب المعاشرت
فضائل درود و شریف	اکرام مسلم	حیات المسلمین	تعلیم الدین
فضائل حج	فضائل علم	تعلیم العقائد	لسان القرآن (اول تا سوم)
جواہر الحدیث	فضائل امت محمدیہ ﷺ	مفتاح لسان القرآن (اول تا سوم)	سیر صحابیات
آسان نماز	مختب احادیث	بہشتی زیور (تین حصے)	
نماز مدلل	نماز حنفی		
معلم الحجاب	آئینہ نماز		
خطبات الاحکام لجمعات العام	بہشتی زیور (مکمل)		
	روضۃ الادب		

دیگر اردو مطبوعات

دعائی نقشہ اوقات نماز: کراچی، سندھ، پنجاب، خیبر پختونخواہ

قرآن مجید پندرہ سطری (مائل) شیخ پارہ
شیخ سورہ عم پارہ (دری)